

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين
(الحدیث)

مختصر القدر

للإمام أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي القدوري رحمه الله

المتوفى ٤٢٨ هـ

طبعة جديدة مصححة ملونة

بناءً على الحاشية النافعة القيمة الجامعة للشروح والحواشي المسمى

بالمختصر الضيفري

للشيخ محمد سليمان الهندي رحمه الله

مكتبة النشر
كراتي باكستان

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين (الحديث)

مختصر القدر

للإمام أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي القدوري رحمته الله

المتوفى ٤٢٨ هـ

طبعة جديدة مصححة ملونة

بناءً على الحاشية النافعة القيمة الجامعة للشروح والخواشي المسمى

بالمختصر الضمير

للشيخ محمد سليمان الهندي رحمته الله



اسم الكتاب : مختصر القُدوري

الطبعة الأولى : ١٤٢٩ھ / ٢٠٠٨ء

الطبعة الجديدة : ١٤٣٢ھ / ٢٠١١ء

عدد الصفحات : ٧٥٦

السعر: =/300 روبية

مكتبة البشري

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشري، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

بك ليند، سني پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرکي روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً كثيراً. أما بعد: لا يختلف اثنان في أهمية كتاب "**مختصر القدوري**" لدارسي الفقه الإسلامي عامة، ولدارسي الفقه الحنفي خاصة، ويبدوون لتعليم الفقه الحنفي في مدارسنا الدينية بهذا الكتاب الوجيز.

كما لا يشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فجيلنا الجديد لا يستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما استفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب "**مختصر القدوري**" في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت - بعون الله وتوفيقه - **مكتبة البشرى** بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء المتخصصين في الفقه والحديث لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام.

وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتدقيق لهذا الكتاب وإخراجه بشكل ملائم يسر الناظرين ويسهل للدارسين.

نسأل الله أن يتقبل مساعيها ويستر مساوئها، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العلي القدير.

إدارة "**مكتبة البشرى**" للطباعة والنشر

كراتشي - باكستان

٢٠ شعبان، ١٤٢٩هـ

ترجمة مؤلف الكتاب الإمام القدوري

هو الإمام أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسين البغدادي القدوري، بالضم، قيل إنه نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها: قدورة، وقيل: نسبة إلى بيع القدور وهو صاحب المختصر المبارك المتداول بين أيدي الطلبة، وهو من الطبقة الرابعة من طبقات الفقهاء طبقة أصحاب الترجيح وهم القادرون على تفضيل بعض الروايات على بعض يحسن الدراية ومن هذه الطبقة صاحب الهداية العلامة المرعيني.

الإمام القدوري أخذ الفقه عن أبي عبد الله الفقيه محمد بن يحيى الجرجاني عن أحمد الجصاص عن عبيد الله أبي الحسن الكرخي عن أبي سعيد البردعي عن موسى الرازي عن محمد، كان ثقة صدوقاً، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، صنّف المختصر و شرح المختصر الكرخي، وكتاب التجريد مشتمل على الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي مجرداً عن الدلائل، مات سنة ٤٢٨هـ (ثمان وعشرين و أربعمائة) ببغداد.

قال العلامة اللكنوي في الفوائد البهية: قد طالعت مختصره، وانتفعت به مع شرحه للزاهدي المسمى بـ "المجتبى"، وشرحه للصوفي يوسف بن عمر المسمى بـ "جامع المضمرات"، وقد ذكره ابن خلكان في تاريخه المسمى بـ "وفيات الأعيان"، فقال: أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر الفقيه الحنفي المعروف بـ "القدوري"، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق، وكان حسن العبارة في النظر، وسمع الحديث وروى عنه الخطيب صاحب التاريخ، وصنّف في مذهبه المختصر المشهور، وكان بناظر الشيخ أبا حامد الإسفرائيني الفقيه الشافعي، وتوفي يوم الأحد الخامس من رجب سنة ٤٢٨، ودفن من يومه في بداره في درب أبي خلف، ثم نقل إلى تربة في شارع المنصور، ودفن هناك بحسب أبي بكر الخوارزمي الحنفي، ونسبته بضم القاف والذال وسكون الواو بعدها مهملة إلى القدور التي هي جمع قدر، ولا أعلم سبب نسبته إليها، بل هكذا ذكره السمعاني، انتهى.

وفي مدينة العلوم: من كتب الحنفية مختصر القدوري وهو أحمد بن محمد بن جعفر أبو الحسين القدوري البغدادي تفقه على أبي عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني وروى الحديث وكان صدوقاً انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق، وشرح مختصر الكرخي، وصنّف التجريد في سبعة أسفار، يشتمل على الخلاف بين الشافعي و أبي حنيفة، شرع في إملائه سنة خمس وأربعمائة، وله كتاب التقريب في المسائل الخلافية بين أبي حنيفة وأصحابه مجرداً عن الدلائل، ثم صنّف التقريب الثاني، فذكر المسائل بأدلتها، توفي ببغداد يوم الأحد منتصف رجب أو خامس رجب سنة ٤٢٨، روى عنه الخطيب، وقال: كان صدوقاً،

وكان يناظر الشيخ أبا حامد الإسفراييني، والقُدوري نسبة إلى صنعة القُدور، أو إلى بيعها، أو هي اسم قرية، انتهى. وفي أنساب السمعاني: القُدوري بضم القاف والدال المهملة بعد الواو هذه النسبة إلى القُدور، واشتهر بها أبو الحسن أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان الفقيه المعروف بـ "القُدوري" من أهل بغداد، كان فقيهاً صدوقاً انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بالعراق، عزّ عندهم قدره، وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر مدعياً لتلاوة القرآن، روى عنه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظ، وكانت ولادته سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، ومات في رجب سنة ٤٢٨هـ.

منزلة كتاب مختصر القُدوري:

إن مختصر القُدوري كتاب نفيس بل هو أحسن المتون وأنفعها في فروع الحنفية ولذا تصدى له كبار العلماء بتشريحه وتبيينه وتوضيحه حتى أن صاحب الهداية العلامة المرغيناني يقول في مقدمة كتابه: "بداية المبتدي" (متن الهداية): قال أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل: كان يخطر ببالي عند ابتداء حالي أن يكون كتاب في الفقه فيه من كل نوع صغير الحجم كبير الرسم، وحيث وقع الاتفاق بتطواف الطرق، وجدت "المختصر" المنسوب إلى القُدوري أجمل كتاب في أحسن إنجاز وإعجاب، ورأيت كبراء الدهر يرغبون الصغير والكبير في حفظه الجامع الصغير، فهمت أن أجمع بينهما، ولا أتجاوز فيه عنهما إلا ما دعت الضرورة إليه، وسميته بداية المبتدي، ولو وقفت لشرحه سميته بـ "كفاية المنتهي" - انتهى - وقد وفق لشرحه، وسمّاه به "كفاية المنتهي"، ثم اختصره وسمّاه الهداية -

ويقول العلامة الميдаي في بداية "الباب":

إن الكتاب المبارك للإمام القُدوري قد شاعت بركته حتى صارت كالعلم الضروري، ولذا عكفت الطلبة على تفهمه تفهمهم، وازدحموا على تعلمه وتعليمه، وكنت ممن عكف عليه الأيام الكثيرة إلخ.

وهو أول كتاب يدرس لطلبة الفقه الإسلامي في الهند وباكستان وهو من المتون الأربعة المشهورة التي هي:

- ١ - مختصر القُدوري للإمام أحمد بن محمد بن أحمد أبي الحسن البغدادي القُدوري المتوفى سنة ٤٢٨هـ -
- ٢ - كنز الدقائق لأبي البركات حافظ الدين عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي المتوفى سنة ٧١٠هـ -
- ٣ - الوقاية للإمام تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد بن عبيدالله العبادي المحبوبي البخاري المتوفى سنة ٧٤٧هـ -
- ٤ - المختار لأبي الفضل مجد الدين عبدالله بن محمود الموصلبي المتوفى سنة ٦٨٣هـ -

وبعضهم عدوا منها كتاب: مجمع البحرين لمطهر الدين أحمد بن علي البغدادي المتوفى سنة ٦٩٤هـ - وعلماء الأمة اعتبروا هذه المتون واعتمدوا عليها لما علموا من جلالة مؤلفيها والتزامهم إيرادهم مسائل معتمد عليها. ولهذا قال الفقهاء إن ما في المتون مقدم على ما في الشروح، وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى. ولم يريدوا بالمتون كل المتون بل المتون التي مصنّفوها يميّزون بين الراجح والمرجوح والمقبول والمردود والقوي والضعيف، فلا يوردون في متونهم إلا الراجح والمقبول والقوي.

وقد ذكر العلامة اللكنوي في مقدمة عمدة الرعاية: وما اشتهر أن المتون موضوعة لنقل أصل المذهب ومسائل ظاهر الرواية هذا حكم غالي لا كلي فإنه كثيرا ما يذكر أرباب المتون مسألة هي من تحريجات المشايخ المتقدمين.

تلقى هذا المختصر من علماء الأمة الإسلامية وطلابها قبولاً عاماً منذ زمن تأليفها وأكبوا عليه درساً وقرأه وحفظوا وشرحوا ونظموا. كما ذكر العلامة للكنوي في الفوائد البهية في ترجمة عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن علي قاضي القضاة التفهني المتوفى سنة ٨٣ هـ. أنه كان حافظاً لمختصر القدوري.

والناس كانوا يهتمون باقتناء هذا الكتاب العظيم حتى روى في الفوائد البهية في ترجمة إياس بن إبراهيم أنه كان فاضلاً حديد الطبع شديد الذكاء سريع الكتابة، كتب مختصر القدوري في يوم واحد.

وكما روى فيه في ترجمة محمد بن مصطفى بن زكريا حواجه حسن فخر الدين التركي، وكان شيخاً فاضلاً أديباً، له اليد الطولى في النظم والإنشاء، أنه نظم مختصر القدوري نظماً حسناً.

وذكر أن لفظ "الكتاب" إذا أطلق في علم النحو فيراد به كتاب سيبويه، وإذا أطلق في علم الأدب فيراد به "الكامل" للمبرد، وإذا أطلق في علم الفقه فيراد به مختصر القدوري.

ويظهر من هذه الأمثال ما لهذا الكتاب القدر والمروية العليا في نظر أهل العلم، وفيما يلي نذكر أسماء بعض العلم من المتقدمين الذين قاموا بشرح هذا الكتاب.

شرح مختصر القدوري:

منهم: أحمد بن محمد بن محمد بن نصر الفقيه المعروف بـ "الأقطع" تفقه على أبي الحسين أحمد القدوري، و برع في الفقه، وأتقن الحساب، سكن بغداد بدرب أبي يزيد، ودرس الفقه، وخرج من بغداد سنة ثلاثين وأربعمائة إلى الأهواز، وأقام بـ "رامهرمز"، وشرح مختصر القدوري، مات سنة أربع وسبعين وأربعمائة.

ومنهم: عبد الرب المنصور أبو المعالي، المتوفى سنة ٥٠٠ هـ شرح مختصر القدوري.

ومنهم: محمد بن أحمد أبو المعالي المتوفى أواخر القرن السادس، شرح مختصر القدوري باسم "زاد الفقهاء".

ومنهم: ركن الأئمة الصباغي، إمام كبير، له مشاركة تامة في العلوم، أخذ عنه جماعة، منهم نجم الدين مختار الزاهدي، صاحب "القنية"، له شرح مختصر القدوري.

قال العلامة للكنوي: ذكر صاحب "الكشف" عند ذكر شرح مختصر القدوري أن اسمه عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن علي الصباغي أبو المكارم المديني، تفقه على أبي اليسر البزدوي - انتهى -.

ومنهم: علي بن محمد بن مكي حسام الدين الرازي، فقيه فاضل، له تصانيف: منها: خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل، وهو كتاب وضعه شرحاً لمختصر القدوري، وعن ابن عساكر قدم حسام الدين دمشق وسكنها، وكان يدرس ويفتي على مذهب أبي حنيفة، توفي سنة ثمان وتسعين وخمسمائة.

ومنهم: أحمد بن مظفر شمس الأئمة الكردي المتوفى سنة ٦٤٢ هـ شرح باسم "المختي".

قال العلامة للكنوي: ذكر القاري أن له سلوة اُهموم جمعة، وقد مات له ولد، وقال: وضع كتاباً نفيساً على مختصر القدوري، سماه خلاصه الدلائل، قال صاحب "الجواهر المضية" الشيخ عبد القادر القرشي: هو كتابي الذي حفظته في

الفقه، وخرجت أحاديثه في مجلد ضخيم، و وضعت عليه شرحاً، وصلت فيه إلى كتاب الشركة حين كتابتي لهذه الترجمة في يوم الجمعة سنة تسع وخمسين وسبعماية.

ومنهم: محمد بن رسول بن يونس أحد شراح مختصر القدوري، سَمَّى شرحه بـ "البيان في شرح المختصر".

ومنهم: محمود بن رمضان أبو عبدالله الرومي أحد شراح مختصر القدوري، سَمَّاه "المنابع".

ومنهم: مختار بن محمود بن أحمد أبو الرجاء نجم الدين الزاهدي الغزيمي نسبة إلى غزمين -بفتح الغين المعجمة وسكون الزاي المعجمة ثم الميم المكسورة ثم الياء التحتانية المثناة الساكنة ثم النون- قصبة من قصبات خوارزم، كان من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء عالماً كاملاً، له اليد الباسطة في الخلاف والمذهب والباع الطويل في الكلام والمناظرة، وله التصانيف التي سارت بها الركبان: منها: شرح مختصر القدوري شرح نفيس نافع، وتحفة المنية لتتيمم الغنية، استصفاهها من "البحر المحيط" للبديع القزويني، وكتاب الحاوي والرسالة الناصرية.

ومنهم: المطهر بن الحسين بن سعد بن علي بن بندار أبو سعد قاضي القضاة جمال الدين اليزدي، جليل القدر كبير المحل، أُوحد الزمان، له شر الجامع الصغير الذي رتبّه الزعفراني في مجلدين، سَمَّاه التهذيب، ولخص مشكل الآثار للطحاوي، واختصر النوادر لأبي الليث، وله الفتاوى وشرح القدوري المسمى بـ "اللباب".

ومنهم: يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي، صاحب "جامع المصمرات" شرح "مختصر القدوري" شيخ كبير وعالم نحير، جمع علمي الحقيقة والشرعة، وهو أستاذ فضل الله صاحب الفتاوى الصوفية.

ومنهم: الإمام أبوبكر بن علي الحدادي المتوفى في حدود سنة ٨٠٠ هـ شرح مختصر القدوري باسم "الجوهرة النيرة" واختصره من "السراج الوهاج".

ومنهم: العلامة قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٧٩ هـ كتب الترجيح والتصحيح على القدوري.

ومنهم: الشيخ الفاضل عبدالغني بن طالب الغنيمي الميداني المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ شرح مختصر القدوري باسم "اللباب في شرح الكتاب".

طباعة القدوري في ثوب جديد:

تم إصدار كتاب الهداية للإمام المرغيناني رحمته الله سابقاً بطبعة جديدة ملونة وقد حظيت - بحمد الله وفضله - بالقبول من العلماء والطلاب في المدارس الدينية داخل باكستان وخارجها.

وبعد إخراج كتاب الهداية طلب منا كثير من الأساتذة والطلاب أن نستمر بمثل هذا العمل على الكتب الأخرى المقررة في المنهج الدراسي المطبوعة قديماً الذي يصعب قراءته على الطلاب والاستفادة منه.

فلبينا هذا الطلب وبدأنا بالعمل على مختصر القدوري مع حاشيته النافعة القيمة الجامعة للشروح والحواشي المسمى بـ "المختصر الضروري" لمولانا محمد سليمان رحمته الله الذي هو بين أيديكم الآن.

منهج عملنا في هذا الكتاب:

- نقل أكثر التعليقات الصغيرة من بين السطور إلى الحواشي السفلية إما مستقلاً وإما في التعليقات بين المعقوفين [] .
- تصحيح الأغلاط الفاحشة الواقعة في المتن والحواشي كليهما، التي توجد في الطبعات الهندية والباكستانية السابقة وحتى في الطبعات الجديدة، صححناها بعد المراجعة إلى مصادرها الأصلية مثل: فتح القدير لابن الهمام، والكفاية والعناية وغيرهما من شروح الهداية والجوهرية النيرة واللباب للميداني من شروح مختصر القدوري.
- ذكر عنوان الكتب الفقهية في رأس الصفحات.
- إضافة مقدمة حاوية على المباحث المهمة المتعلقة بالكتاب وصاحب الكتاب.
- كتابة نصوص الكتاب بالشكل 'الأسود' التي تم شرحها في الحواشي.
- اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للمشرح في الحواشي.
- كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
- تشكيل ما يلتبس أو يشكل من الكلمات الصعبة.
- راجعنا لبيان معاني الكلمات الصعبة والغريبة، إلى القواميس وشرح القدوري المعتمدة.

والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، مقبولاً عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإخواننا إسلامنا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عنا، وأن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا مشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

كتاب الطهارة

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.
(المائدة: ٦)

الطهارة: فهي بالفتح النظافة، وبالكسر الآلة، وبالضم فضل ما يتطهر به، ومعنى ما يتطهر به من الماء ونحوه، واصطلاحاً: نظافة المحل عن النجاسة الحقيقية والحكمية، ثم إن المصنف اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة أنواع الطهارة مثل طهارة الثوب وطهارة المكان وطهارة البدن وغيرها؛ لكونها مصدرًا، وأصله: أن لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه جنس يشمل جميع الأنواع والأفراد مع كونه أحصر في العبارة، ثم العلة في تقديم كتاب الطهارة على سائر الكتب أن الصلاة عماد الدين، وأعظم أركان الإسلام بعد الإيمان، فكانت أحق بالتقديم، والطهارة شرطها، والشرط مقدم على المشروط، ثم احتضت الطهارة بالبداية من بين سائر الشروط؛ لأنها أهم من غيرها، ولأنها لا تسقط بعذر من الأعذار غالباً، ثم قدم بيان الوضوء الذي هو طهارة صغرى على الغسل الذي هو طهارة كبرى إما اقتداء بالكتاب العزيز، وإما باعتبار شدة الاحتياج.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ [أي أردتم وأنتم محدثون] **إِلَى الصَّلَاةِ**، الآية، بدأ بها تبركاً ودليلاً على وجوبه، أي الوضوء. **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ**: الغسل هو الإسالة، وحد الإسالة: أن يتقاطر الماء ولو قطرة أو قطرتين، وحد الوجه: من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن طولاً، ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً، حتى أنه يجب غسل البياض الذي بين العذار والأذن عندهما، وعند أبي يوسف رحمته الله: لا يجب. ولو ترك غسل البياض الذي بين العذار وشحمة الأذن لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما الله، وعليه الفتوى. وعن أبي يوسف رحمته الله: أنه يسقط غسل ذلك، بالاختصار من "الفتاوى السراجية". والبياض الذي بين العذار وبين شحمتي الأذن يجب غسله عند الوضوء، هكذا ذكر الطحاوي في كتابه، قال: هو الصحيح وعليه أكثر مشايخنا، كذا في "الذخيرة".

وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ: المسح هو الإصابة، فلو كان شعره طويلاً فيمسح عليه إن كان من تحت أذنه لا يجوز، وإن كان من فوقها جاز، وإن كان بعض رأسه مخلوقاً، فمسح على غير المخلوق جاز، وإن أصاب رأسه ماء المطر أجزاء من المسح، سواء مسحه أو لا، وإن مسح رأسه، ثم حلقه لم يجب عليه إعادة المسح، وإن مسح رأسه بماء أخذته من لحيته لم يجز؛ لأنه مستعمل، وإن مسحه ببلل في كفه لم يستعمله جاز، كذا في الفتاوى.

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ: قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الآخرون بجرها، أما القراءة الأولى فتفيد بظاهرها افتراض غسل الرجلين؛ لأن أرجلكم حينئذ معطوف على وجوهكم، ويحتمل إفادة المسح بأن يكون معطوفاً على محل رؤوسكم، والثانية بظاهرها تفيد المسح؛ لكونه حينئذ معطوفاً على رؤوسكم، =

ففرَضُ الطهارة: غَسْلُ الأَعْضَاءِ الثلاثة، ومسحُ الرأس، والمِرْفَقَانِ والكَعْبَانِ

يدخلان في الغسل عند علمائنا الثلاثة خلافاً لزرر^{الوصوء}
على سبيل العرضية

= ويحتمل إفادة الغسل، بأن يكون حينئذ أيضاً معطوفاً على الوجوه، والخر لجوار، ومن ههنا احتنف المذاهب فيه، وقد دلت الأحاديث بالطرق المتكاثرة على افتراض الغسل، وعدم إجراء المسح، وهو الذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة، ومن شد عن الجماعة شد في الصلاة. وقال الشافعي: إن النصب لإثبات غسل الأرجل، وآخر لإثبات جوار المسح على الخفين، وعليه المحققون، منهم السيوطي حتى قال: إن أحسن الأقوال في الآية ما قاله الشافعي رحمه الله، واستحسنه ابن الجوزي أيضاً في كتابه.

ففرَضُ الطهارة الغرض في العلة: هو لقطع واستفد، قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ فِيهَا﴾ (سور ١) أي قدرهاها وقطعها بالأحكام فيها قطعاً، وفي الشرع: عبارة عن حكم مقدر لا يحتمل ريادة ولا نقصاً ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه كالكتاب وآخر متواتر حتى أنه يكفر حاحده، ويقال: فرض القاضي الفقة أي قدرها. [خوهره البيرة: ٤] المراد بالفرض ههنا: ما لابد منه في الوضوء من حيث كونه ركناً لا ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه على ما يفهم من "الساية" و"دحية العقبي" وغيرهما، فإن غسل الرجلين وغسل اليدين مع المرفقين ومسح ريع الرأس ليس كذلك، وإلا يزم أن يكون منكراً كافراً وم يقل به أحد. [عمدة الرعاية: ٥٤]

غسل [هو إسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر] **الأعضاء الثلاثة** يعني الوجه واليدين والقدمين، سماها ثلاثة وهي خمسة؛ لأن اليدين والرجلين جعلتا في الحكم مصرية عضو واحد كما في الدية. [خوهره البيرة: ٤]

والمرفقان والكعبان الخ لقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجُلَيْكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (سورة: ٦) وقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجُلَيْكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (سورة: ٦) وكلمة إن كما يستعمل للعناية تستعمل بمعنى مع والمرفقان: ثنية مرفق - بكسر الميم وفتح الفاء، وعكسه - موصل الدراع في العصب. [الباب: ١٠١] **والكعبان** الكعب: هو العضم الباقى عند متقى لساق ولقدم، وأكر الأصمعي قول الناس: إنه في ظهر القدم، وبذل عليه قول نعمان بن بشير: لقد رأيت أرحل يبرى كعبه بكعب صاحبه حين قال النبي ﷺ: "قيموا صفوفكم"، وأيضاً يد اشتقاقه من الكعب وهو الارتفاع، يقال: اكعابة لدجارية أتت يندو تديها، وفي القرآن المجيد: ﴿وَالْأَنفُسُ الضَّالَّةُ﴾ (سورة: ٣٣) والمراد بالكعب ههنا: العضم الباقى، أي المرتفع، لا كما رواه هشام عن محمد بن عبد الله أنه انفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك.

علمائنا الثلاثة: أي إمامنا أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف رحمهم الله.

خلافاً لزرر الخ بناء على أن العناية لا تدخل في المعيا، فها: إذا كانت العناية منذ الحكم بأن كان صدر الكلام لا يتناولها لا تدخل في المعيا كما في ﴿تَمُوتُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة: ١٨٧) وإن كانت لإسقاط ما ورائها بأن كان صدر الكلام يتناولها وما بعدها تدخل، والآية من هذا القبيل؛ إذ أريد تشمل من رؤوس الأصابع إلى إبط لفهم الصحابة ذلك في آية التيمم في الابتداء وهم أهل السنن. [حاشية السدي: ٥٠]

والمفروض في مسح الرأس: مقدار الناصية، وهو ربع الرأس؛ لما روى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه:
 أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال وتوضأ، ومسح على الناصية وخُفّيه.*
وسنن الطهارة: غسل اليدين ثلاثاً قبل إدخالهما

والمفروض في مسح الخ: ففي قوله: مقدار الناصية إشارة إلى أنه يجوز أن يمسح أي الخواب شاء من الرأس بمقدارها، وإنما قال: والعروض، ولم يقل: والعرض؛ لأن المراد كونه مقدراً لا مقصوعاً به؛ لأن العرض هو القطع حتى أنه لا يكفر جاحد هذا المقدار، والتقدير بمقدار الناصية هو احتيار الشيخ، وفي رواية: مقدار ثلاثة أصابع. [الخواهر البيرة: ٤، ٥] **الناصية:** هي الشعر المائل إلى ناحية الأذن. [الخواهر البيرة: ٤]

لما روى المغيرة الخ: القرآن يحمل في حق المقدار، فالتحق بيأناً به. [الساب: ١٠/١] وهو حجة على الشافعي في تخويله أدنى ما يظن عليه اسم المسح، وعلى مالك - في تخويله مسح جميع الرأس فرضاً.

سباطة: والسباطة: هي الكفاة بضم الكاف وهي القيامة، والمراد هنا موضع إلقائها، وأما الكفاة بالكسر فهي المكسرة. [الخواهر البيرة] **وسنن الطهارة:** السنة في اللغة هي الطريقة، سواء كانت مرضية أو غير مرضية، قال: 'من س سنة حسنة كان له ثوابها، وثواب من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن س سنة سيئة كان عليه وزرها وورر من عمل بها إلى يوم القيامة"، وهي في الشرع: عبارة عما واطب عليه النبي ﷺ. أو أحد من أصحابه، ويؤجر العبد على إتباعها، ويلام على تركها، وهي تناول القول والفعل، قال الفقيه أبو الليث: السنة ما يكون تاركها فاسقاً وجاحداً مستدعاً، والفعل ما لا يكون تاركه فاسقاً ولا جاحداً مستدعاً. [الخواهر البيرة: ٥]

غسل اليدين الخ: لما روي من أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: 'إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإماء حتى يعسها ثلاثاً'. [حاشية السندي: ٥٦] **ثلاثاً:** يعني إلى الرسغ، وهو منتهى الكف عند انفصال، ويعسهما قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح، وهو سنة تنوب عن الغرض، حتى أنه لو غسل ذراعيه من غير أن يعيد غسل كفيه أجزاءه. [الخواهر البيرة: ٥]

قل إدخالهما الخ: أي إدخال أحدهما، ويس هذا الغسل مرتين قبل الاستنجاء وبعده. [الخواهر البيرة: ٥] قد اتفقي، وإلا فيس غسلهما وإن لم يحتج إلى إدخالهما الإناء. [الساب: ١١/١]

* أخرجه مسلم في "صحيحه" عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه مسح بيمينه، وعلى العمامة، وعلى الخفين. [رقم: ٦٣٦، باب المسح على الناصية والعمامة]

وأخرج ابن ماجه في "سننه" عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه مسح بيمينه، وعلى الخفين. [رقم: ٣٠٦، باب ماجاء في البول قائماً]

الإناء إذا استيقظ المتوضي من نومه، وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء، والسواك، والمضمضة، والاستنشاق،.....

إذا استيقظ المتوضي الح هذا شرط وفاق لا قصد حتى أنه سعة للمستيقظ وغيره، وسمي متوضئاً لأن الشيء إذا قرب من الشيء سمي باسمه كما قال الله "لقوا موتاكم لا إله إلا الله" سماهم موتى لقربهم منه، وسواء استيقظ من النوم في الليل أو النهار، وقال الإمام أحمد: إن استيقظ من نوم النهار فمستحب، وإن استيقظ من نوم الليل فواجب. [الخواهر البيرة: ٥] الأصح أنه سعة مطلقاً، نص عليه في شرح 'الهداية'. [التصحیح والترجيح: ١٣٥] وتسميه الله تعالى الح. [قال في "الهداية": الأصح أنها مستحبة. (التصحیح والترجيح: ١٣٦، ١٣٧)] لقوله: "لا وضوء لمن لم يسلم اسم الله تعالى"، والمراد به نفي الفضيلة.

وفي 'الخواهر البيرة': الكلام فيها في ثلاثة مواضع. كيفيتها وصفتها ووقتها، أما كيفيتها سمى الله العظيم وأحمد الله على دين الإسلام، وإن قال: سمى الله الرحمن الرحيم أجراً؛ لأن أفراداً من التسمية لها محرد ذكر اسم الله تعالى، لا التسمية على التعيين، وأما صفتها فذكر الشيخ أنها سعة، واختار صاحب 'الهداية': أنها مستحبة، وقال: هو تصحيح، وأما وقتها فقل الاستحباب بعده هو التصحيح، فإن أراد أن يسمى قبل الاستحباب سمي قبل كشف العورة، فإن كشف قبل التسمية سمي بفسه، ولا يخرق لها سانه؛ لأن ذكر الله حال الانكشاف غير مستحب تعظيماً لاسم الله تعالى، فإن سمي التسمية في أول الطهارة أتى بها متى ذكرها قبل الفراغ، حتى لا يخلو الوضوء منها. [ص ٦٥، ٦٦] والسواك هو سعة مؤكدة، ووقته عند المضمضة، وفي 'الهداية': الأصح أنه مستحب، ويستاك أعين الأسنن وأسفهدا، ويستاك عرص أسانه ويتدئ من الحنك الأيمن، فإن لم يجد سواكاً استعمل حرقه خشنة أو إصبعه السبابة من يمينه، ثم اسواك عندنا من سن الوضوء، وعند الشافعي - من سن الصلاة. [الخواهر البيرة: ٦] والأحسن في السواك أن يكون من شجر الأراك، وأن يكون في العلطة مثل علط الخصر، وفي الطول مقدار الشبر، ووقت فقدان السواك يعالج بالأصابع، والدليل على سيئته قوله "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء"، وفي رواية: "عند كل صلاة"، أو كما قال النبي ﷺ.

والمضمضة [أي استيعاب الماء جميع الفم] والاستنشاق هما ستان مؤكدتان عندنا، وقال مالك - في فرضان، وكيفيتهما: أن يغمض فاه ثلاثاً يأخذ لكل مرة ماء جديداً، ثم يستشق كذلك، فهو تغمض ثلاثاً من عرفة واحدة، قيل: لا يصير أتياً بالسنة، وقال البصري: يصير أتياً لها، قال واحتفوا في الاستنشاق ثلاثاً من عرفة واحدة، قيل: لا يصير أتياً بالسنة، بخلاف المضمضة؛ لأن في الاستنشاق ثلاثاً يعود بعض الماء المستعمل إلى الكف، وفي المضمضة لا يعود؛ لأنه يقدر على إمساكه، والمالعة فيهما سعة إذا كان غير صائم، واحتلفوا في =

ومسح الأذنين، وتخليل اللحية، والأصابع، وتكرار الغسل إلى الثلاث.

= صفة المسألة. قال شمس الأئمة: هي في المضمضة أن يدير الماء في فيه من جانب إلى جانب، وقال الإمام خواهر راده: هي في المضمضة الفرعة وفي الاستنشاق أن يجذب الماء بنفسه إلى ما اشتد من أنفه، ولو تمصص واتلع الماء ولم يمجح أجزأه، والأفضل أن يلقيه؛ لأنه ماء مستعمل. [الخواهر البيرة: ٦]

ومسح الأذنين: هو سنة مؤكدة، ويمسح باطهما وظاهرهما، وهو أن يدخل سبائيه في صماحيه، وهما ثقب الأذنين، ويديرهما في زوايا أذنيه، ويدير إهاميه على ظاهر أذنيه. [الخواهر البيرة: ٦] يمسح عندما نماء الرأس، وعند الشافعي: يأخذ له ماء جديداً؛ لما روي أن النبي ﷺ أخذ ماء جديداً بيمينه، ولنا: قوله: "الأذان من الرأس"، والشارع لم يأت لأن يسير أصل الحلقة، وإنما أتى أن يسير أحكام الدين، فظهر من هذا أن الأذنين داخلان في حكم الرأس، وما روت الربيعة بنت معوذ بن عفراء ع أن النبي ﷺ مسح مقدم رأسه ومؤخره، ثم أجرى يديه على صدغيه، ثم مسح باطن أذنيه وظاهرهما بالمسحة الواحدة التي مسح بها رأسه. [التحريد: ١٢٧/١]

وتخليل اللحية: لما روى الترمذي وابن ماجه عن عثمان أنه كان يغسل لحيته، وقال الترمذي: "توصاً وحل لحيته"، وقال حسن صحيح. [حاشية السندي: ٥٦]

والأصابع: لما روي من لقيط بن صبرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا توضأت فأسبغ الوضوء وحل بين الأصابع. قال الترمذي حديث حسن صحيح. [حاشية السندي: ٥٦] أما تخليل اللحية فمستحب عندهما، وقال أبو يوسف: سنة، وهو اختيار الشيخ، وكيفية تخليلها من أسفل إلى فوق اللحية، وأما تخليل الأصابع فسنة إجماعاً، وتخليلها من أسفل إلى فوق نماء متقاطر، ويسعى أن يغسل رجليه بيمينه يده اليسرى، وإنما يصير التخليل سنة بعد وصول الماء إما إذا لم يصل الماء فهو واجب، وكيفية التخليل أن يبدأ بيمينه رجليه اليمى ويختمه بإهامها، ويبدأ بإهام رجليه اليسرى ويختمه بيمينها. والفرق هنا بين تخليل اللحية والأصابع أن المقصود بالتخليل استيقاظ الفرج في محبه، وذلك إما يكون في الأصابع، وأما اللحية فداخل الشعر ليس بمحل الفرج، بل الفرج بمرار الماء على ظاهرها، ولو توصاً في الماء الحار، أو في العذير العظيم، وغمس رجليه أجزأه، وإن لم يغسل الأصابع، كذا في الفتاوى. [الخواهر البيرة: ٦] **وتكرار الغسل:** [المستوعب في الأعضاء المعسولة. (الكتاب ١٣/١)]

إلى الثلاث: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يسأله عن الوضوء، فأراه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال: هكذا الوضوء، فمن راد على هذا فقد أساء وتعدى وسلم، رواه السائي وابن ماجه. وفي "الخواهر البيرة": الأول فرض، والثتان سنتان مؤكدتان، على الصحيح، وإن اكتفى بعسة واحدة أثم؛ لأنه ترك السنة المشهورة، وقيل: لا يأنم؛ لأنه قد أتى بما أمر به به، والسنة تكرار الغسلات لا الغرقات. [ص ٦]

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَوَضِّئِ: أَنْ يَنْوِيَ الطَّهَارَةَ، وَيَسْتَوِعِبَ رَأْسَهُ بِالْمَسْحِ، وَيُرْتَّبَ الْوُضُوءَ،
مرة واحدة
 فَيُتَبَدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِذِكْرِهِ وَبِالْيَمَانِ، وَالتَّوَالِي.....

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَوَضِّئِ الْحَجُّ: المستحب: ما كان مدعواً إليه على صريق الاستحباب دون حتم وإيجاب، وفي إتيانه ثواب، وليس في تركه عقاب. [الجوهرة النيرة: ٧] وكيفية اتية: أن ينوي المتوضئ رفع الحدث، أو استباحة الصلاة؛ إذ هو عادة لا تصح بدون اتية، ولا يشترط اتية في كون الوضوء مفتاحاً للصلاة عندا خلاف شافعي رحمهم الله، ثم اتية بما هي فرض للعبادات، قل الله تعالى: **«وَمِنْ أَمْرٍ أَنْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ مَحْضِ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»** (سورة: ٥)، والإحلاص هو اتية، فالوضوء نفسه ليس بعبادة، وإنما هو شرط لعبادة، وإنما كانت اتية فرضاً في التيمم؛ لأن تراتب بعض مظهر، فلا يكون مربطاً للحدث، فم يبق فيه إلا معنى التعمد، ومن شرط العبادة اتية، وأما الماء مطهر بطبعه، فلا يحتاج إلى اتية، إلا أنه لا يقع قرينة بدون اتية، لكنه يقع مفتاحاً للصلاة؛ بوقوعه صهارة باستعمال الماء نظهر.

وَيَسْوَعِبُ رَأْسَهُ الْحَجُّ: لأنه لا يتوضأ ومسح يديه جميع رأسه قبل بهما وأذنه، وقد روي أنه لا مسح على ناصيته، فس على أنه أراد بالاستيعاب لسة لا لإيجاب. وفي 'الجوهرة النيرة': والاستيعاب لسة مؤكدة على الصحيح، وصورته: أن يضع من كل واحدة من اليدين ثلاث أصابع على مقدم رأسه، ولا يضع لإبهام ولا سبابة، ويحاذي بين كفيه، ويمدحها إلى ثقفا، ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه، ويمدحها إلى مقدم رأسه، ثم يمسح صاهر أذنيه بإبهاميه وباطنهما بمسبحتيه، كذا في "المستقصى"، ويمسح رقبتيه بظاهر اليدين. [ص ٧]

وَيُرْتَّبُ الْوُضُوءُ: ترتيب عندا لسة مؤكدة على الصحيح، ويسى بتركه، وسوء عندا لوضوء والتيمم في كون الترتيب فيهما لسة. [الجوهرة النيرة: ٧] وقال الشافعي رحمهم الله: الترتيب فرض، س: قوله تعالى: **«وَأَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَخُذُوا مِنْهَا رِزْقَكُمْ وَأَكْلُوا مِنْ ثَمَرِهَا رِزْقًا لَكُمْ»** (ذئدة: ٦). وقد بينا أن الواو بجمع، فكأنه قال: فاعسرو هذه الأعضاء؛ فلا يفيد الترتيب. [التحريد: ١/١٤٠] **بذكره:** وهو عند غسل الوجه. [الجوهرة النيرة: ٧]

وَبِالْيَمَانِ: قوله «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْيَمَانِ فِي كُلِّ شَيْءٍ» أي يبدأ باليمين قبل اليسرى، وبالرجل اليمنى قبل اليسرى، وهو فضيلة على الصحيح؛ لأن النبي ﷺ كان يحب أن يبدأ باليمين في كل شيء حتى في س نعه. [الجوهرة النيرة: ٧] **والتوالي:** لقوله تعالى: **«وَعَسَى أَنْ يَكُونَ رِزْقُكُمْ وَجُوهَكُمْ»** (ذئدة: ٦)، والو لا توجب الموالاة، تقول: رأيت ريداً وعمرو وإن تراحت رؤية أحدهما. [التحريد: ١/١٣٣] والموالاة لسة عندا، وقال مالك رحمهم الله: فرض، والموالاة هي التتابع، وحده أن لا يحف الماء عن العصبو قبل أن يغسل ما بعده في زمان معتدل، ولا اعتبار بشدة حر واريح، فإن الحفاف يسرع فيهما، ولا بشدة البرد، فإن الحفاف يببطي فيه، ويعتبر أيضاً استواء حالة المتوضئ، فإن المحموم يسارع الحفاف فيه لأجل الحمى، وبما يكره التفريق في الوضوء إذا كان لغير عذر، وأما إذا كان لغير نأس فرع ماء الوضوء أو أن قبل الإاء، فذهب بطلب ماء، وما أشبه ذلك، فلا بأس بالتفريق على الصحيح، وهكذا إذا فرق في الغسل والتيمم. [الجوهرة النيرة: ٧]

ومسح الرقبة.

والمعاني الناقضة للوضوء: كل ما خرج من السبيلين، والدم، والقيح، والصدید
إذا خرج من البدن، فتجاوزَ إلى موضع

ومسح الرقبة: قيل: سنة، وهو اختيار الطحاوي، وقيل: مستحب، وهو اختيار انصهر الشهيد، ويمسحهما ماء جديد، وفي "النهاية": يمسحهما بظاهر الكفين، ومسح الخنقوم بدعة. (الجوهرة النيرة) واعلم أن انصف عدّ النية والاستيعاب والترتيب والقيام من المستحبات، والأصح أنها كلها سنة، إلا التيامن فقط، فإنه مستحب، كذا في 'الهداية'، وفي 'كسر الدقائق': مسح الرقبة من المستحب. **والمعاني الناقضة إلخ:** ما فرع من بيان فرض الوضوء وسنه ومستحباته شرع الآن في بيان ما يقضيه، والقض متى أضيف إلى الأجسام يراد به اتصال تأليمها، ومتى أضيف إلى غيرها يراد به إحراجه عما هو المطلوب منه، والمتوصى بها كان قادراً على الصلاة ومس المصحف، فلما بطل ذلك بالحدث انتقضت صفته، وخرج عما كان عليه. [الجوهرة النيرة: ٨]

كل ما خرج إلخ: ومن دأب الشيخ رحمه الله أن يبدأ بمتفق فيه، ثم بالمختلف فيه، والخارج من السيلين متفق فيه على أنه يقص الوضوء، فقدمه لذلك، ثم عقبه بالمختلف فيه، وهو خروج الدم والقيح والقيء وغير ذلك. واعلم أن كلمة كل وصعت لعموم الأفراد، فتناول اعتداد وغير المعتاد كدم الاستحاضة والمذي والودي والدود والخصى وغير ذلك. [الجوهرة النيرة: ٨] **والقيح:** وهو دم بضع حتى يبصر وخر. [النبب: ١٤، ١]

والصدید: وهو ماء الخارج المختلط بالدم قبل أن يعط في امد، فيكون فيه صبرة. [الجوهرة النيرة: ٨]
إذا خرج: [وفي نسخة: خر] قيد بقوله: خرّجاً احترازاً عما إذا خرّجاً بالمعالجة، فإنه لا يقص الوضوء وهو اختيار صاحب "الهداية"، واختار السرخسي النقض. [الجوهرة النيرة: ٨]

من البدن: قيد بالبدن؛ لأن الخارج من السيلين لا يشترط فيه التجاور. [الجوهرة النيرة: ٨]
فتجاوز [وفي نسخة: تجاوزاً] إلى موضع إلخ. حد التجاور: أن يحذر عن رأس الجرح، وأمّا إذا علا ولم يحذر لا يقص، وعن محمد رحمه الله إذا ارتقى على رأس الجرح، وصار أكثر من رأس الخرج نقض، والصحيح الأول.... وإذا خرج الدم من الجرح ولم يتجاوز لا يقص، هل هو ظاهر أو نحس؟ قال في 'الهداية': ما لا يكون حدثاً لا يكون نحساً، يروى ذلك عن أبي يوسف رحمه الله وهو الصحيح، وعند محمد رحمه الله نحس، والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله: فيما إذا أصاب الحامدات كالثياب والأبدان والحصى، وعلى قول محمد رحمه الله: فيما إذا أصاب المائعات كالماء وغيره، وكذا القيء إذا كان أقل من ملء الفم على هذا الخلاف. [الجوهرة النيرة: ٩، ٨]

يلحقه حكم التطهير، والقيء إذا كان ملء الفم، والنوم مضطجعاً، أو متكئاً، أو مستنداً إلى شيء لو أزيل لسقط عنه،
 نسيم

يلحقه حكم الخ: ما روى عمر بن عبد العزيز عن عثمان الداعلي عن النبي ﷺ أنه قال: الوضوء من كل دم سائل. [التحريد: ١٩٦١] يعني يجب تطهيره في الحدث أو احبة حتى لو سأل الدم إلى مالاب من الألف بقص الوضوء، بخلاف ما إذا نزل البول إلى قصة الذكر. لأنه لا يلحقه حكم التطهير، واحترق بقوة: حكم التطهير عن داخل العيين، وباطل الجرح، وقصة الألف، وبما يقل: يلحقه التطهير؛ لأنه لو قال ذلك دخل تحتها ناصب يعين؛ لأنه لا يستحيل تطهيره؛ لأن حقيقة التطهير فيه ممكنة، وأما حكمه فقد رفعه إشراع بضرورة. [الجوهرية السيرة: ٩]

والقيء الخ: لما روى ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: من قاء أو رعف في صلاته، فبصرف وبتوصاً، وبين على ما مضى من صلاته ما م يتكلم أو يحدث. [التحريد: ١٩٦١] والقيء خمسة أنواع: ماء، وضعم، ودم، ومرة، وبعم، ففي الثلاثة الأول ينقض إذا ملأ الفم، ولا يقص إذا كان أقل من ذلك، وأما السعم فغير ناقض عندهما، وإن ملأ الفم، وعند أبي يوسف: يقص إذا ملأ الفم، واختلف في الصاعد من الخوف، أما انزل من رأس فغير ناقض إجماعاً؛ لأنه مخاط، وأما دم إذا كان غيبطاً جامداً، غير سائل لا يقص حتى يملأ الفم، فإن كان دائماً نقص قبضه وكثيره عندهما، وقال محمد بن الحسن لا يقص حتى يملأ الفم عتراً سائر أنواع القيء، وصحح في أوجيز قول محمد، واختلف في ارتقي من الخوف، وأما انزل من الرأس فنقض قبضه وكثيره بالاتفاق،... وإن قاء متفرقاً حيث لو جمع ملأ الفم، فالمتغير اتحاد المحسن عند أبي يوسف، وعند محمد: اتحاد لسب، وهو العثيان. [الجوهرية السيرة: ٩] **ملء الفم:** في 'اليسيع': وتكلموا في تقدير ملء الفم، والصحيح إذا كان لا يقدر على إمساكه، وقال الزاهدني: والأصح: ما لا يمكنه الإمساك إلا بكلفة. [التصحيح والترحيج: ١٣٨]

والنوم: حديث علي بن أبي طالب قال: 'العيان وكاء السه، فمن نام فليتوصاً' روه أبو داود. [حاشية سدي: ٥٨] أي تقدم هو اساقص الحقيقي، وهذا النقص الحكمي، وهل انوم حدث أم لا؟ للصحيح: أنه ليس حدث؛ لأنه لو كان حدثاً استوى وجوده في الصلاة وغيرها، ولكنا نقول: الحدث ما لا يخو عند النائم، وقوله: 'والنوم مضطجعاً' هذا إذا كان خارج الصلاة، وأما إذا كان فيها كالمريض إذا صنى مضطجعاً فيه اختلاف، والصحيح: أنه ينتقض أيضاً، وبه نأخذ، وقال بعضهم: لا ينتقض. [الجوهرية السيرة: ١٠]

مضطجعاً: وهو وضع الحسب على الأرض. [الساد: ١٥١] لأن الاضجاع سب لاسترخاء المفاصل، فلا يعتري عن خروج شيء عادة، والثابت عادة المتيقن به، كذا في 'الهداية'.

أو متكئاً: أي على إحدى رركيه، فهو كالمضطجع. [الجوهرية السيرة: ١٠] أو مستنداً: الاستناد: وهو الاعتماد على شيء، ولو وضع رأسه على ركبته، ونام م ينتقص وضوؤه إذا كان مثبتاً مقعده على الأرض، وإن كان محتباً ورأسه على ركبته لا ينتقص أيضاً. [الجوهرية السيرة: ١٠] **إلى شيء الخ:** مثل الحذر والأسطوانة.

وَالْعَبَثُ عَلَى الْعَقْلِ بِالْإِعْمَاءِ، وَالْجُنُونُ، وَالْقَهْقَهَةُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ.
وَفَرَضُ الْغُسْلِ: الْمَضْمُضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَغَسْلُ سَائِرِ الْبَدَنِ.

بِالْإِعْمَاءِ الخ الإعماء: آفة تعتري العقل وتعلله، وأحياناً آفة تعتري العمل وتسلبه، ويقال: 'الإعماء آفة تضعف القوى ولا تربيل الحجي وهو العقل، وأحياناً آفة تربيل الحجي، ولا تربيل القوى، وهما حدثان في الصلاة وغيرها، قد دلت أو كثر، وكذا السكر يقض الوضوء أيضاً في الأحوال كلها في الصلاة وغيرها، والسكران هو الذي تختل مشيته، ولا يعرف المرأة من الرجل. [الجوهرة النيرة: ١٠]

وَالْقَهْقَهَةُ فِي كُلِّ الخ. ما روى أبو حبيبة عن مصور بن داذان عن الحسن عن معمر الخهري أن النبي ﷺ كان يصلي وأصحابه خلفه، فجاء أعرابي فتردى في رية، فصحك بعضهم حتى قهقه، فأمر النبي ﷺ من صحت منهم فبعد الوضوء والصلاة. [التجريد: ١/ ٢٠١، ٢٠٠] سواء دلت أسنده أو لا تد، وسواء قهقه عامداً أو ساهياً، متوصفاً أو متميماً، ولا يسطل طهارة الغسل. والقهقهة: ما تكون مسموعاً له وحارده، والصحيح: ما يكون مسموعاً له دون حارده، وهو يفسد الصلاة، ولا يقض الوضوء، والنسب: ما لا يكون مسموعاً له، وهو لا يفسدهما جميعاً، وقهقهة السامع في الصلاة لا تبطل الوضوء وتفسد الصلاة، ولو سمي كونه في الصلاة فقهقه انتقض وضوؤه، وقهقهة الصبي: لا تقض الوضوء بجماعاً، وتفسد صلاته، كذا في 'استقصى'. [الجوهرة النيرة: ١٠]

ذَاتِ رُكُوعٍ الخ. يخرج من صلاة الحارة وسجدة التلاوة، فإنه إذا قهقه فيهما لا يقض وضوؤه وتطل صلاته وسجدته؛ لأن صلاة الحارة ليست صلاة مطلقة حتى لو حلف لا يصلي فصلتي صلاة الحارة لا يحث. [الجوهرة النيرة: ١٠]

وَفَرَضُ الْغُسْلِ والغسل بالصمغ تمام غسل الخلد كله، وأصدر الغسل بالفتح كما في 'التهذيب'. [الماب: ١٥/١] يعني لغسل من الجدة والخيض والنفاس، وعند الشافعي ٢٠. ستان [الجوهرة النيرة: ١١، ١٠]

الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ: عندنا هما في الغسل المعروف فرضان، وفي الوضوء ستان، وعند الشافعي ٢٠. ستان في كليهما، والفرق فيهما: أن الله تعالى قال في الوضوء: **وَمَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ** (سورة ٦)، وبوجه ما تقع به المواجهة، ولا تقع المواجهة بداحل الفم والألف، فلذا لا يفرض في الوضوء، وقال الله تعالى في الغسل: **وَكُلُّكُمْ حَتَّى يُصْغَىٰ** (سورة ٦)، فكل ما يمكن تطهيره يجب غسله، فاطن الألف والفم مما يمكن تطهيره، فهذا قلنا: إنهما فرضان في الغسل دون الوضوء.

وَعَسْلُ سَائِرِ الْبَدَنِ: السائر اساقى، ومنه أسور الذي يقيه ائشارب.... وأعم أن الغسل على أحد عشر وجهاً: أربعة منها فريضة الأول: الغسل من الإيلاج في فم أو دبر إذا عذب الخشقة على الغافل والمفعول به، أنزل أو لم ينزل. والثاني: الغسل من الإنزال عن شهوة تأتي وحده كان من إتيان هيمة أو معالجة الذكر باليد، أو بالاحتلام، أو بالقلعة، أو بالنمس شهوة، والرجل وامرأة في ذلك سواء. والثالث: الغسل من الخيض. =

وسُنَّةُ الغُسْلِ: أن يبدأ المَغْتَسِلُ بغسل يديه وفرجه، ويزيل النجاسة إن كانت على بدنه، ثم يتوضؤ وضوءه للصلاة إلا غسل رجليه. ثم يُفيض الماء على رأسه، و سائر بدنه ثلاثاً، ثم يتنحَّى عن ذلك المكان، فيَغْسِلُ رجليه، وليس على المرأة

= وأربع: الغسل من النفس. وأربعة منها سنة: غسل الجمعة، وغسل العيدين، وغسل الإحرام، سواء كان إحرام حجة أو عمرة، وغسل يوم عرفة ساقوف، وغسلان وأحياناً غسل الموتى، وغسل النجاسة إذا كانت أكثر من قدر الدرهم في المعبطة، وربع اثوب في المحففة، وغسل مستحب: وهو كثير، من دث غسل الكافر والكافرة إذا أسما، والصبي والصبية إذا أدركا بالنس، وكذا الخون إذا أفاق. [الجوهرة النيرة: ١١]

وسد الغسل: أفاد في 'الحر الرائق': أن ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل، فتنس فيه اليه، ويدب التمتع بها، وكذا يدب فيه ما هو مندوب في الوضوء سوى ستقل القبة، فإنه يكون علماً مع كشف العورة، وغسل اليدين؛ لأهما آلة التطهير، وقوله "فلا يعمس اليد في الإناء حتى يعسها"، أما غسل الفرج؛ فلأنه لا يحب حار الخبابة عن النجاسة، وأما غسل النجاسة؛ فلا تردد بإصالة الماء. **ان سدا المغسل الح** سماه معتسلاً؛ لأنه قرب من الاعتسار كما قسا إذا ستيقظ المتوضئ من نومه، والسنة أن يبدأ بالية بقسه، ويقول بسائه: نويت الغسل لرفع الخبابة، ثم يسمي الله تعالى عند غسل يديه، ثم يستنجي ثم يغتسل ما أصابه من النجاسة، ويستحب أن يبدأ بشقه الأيمن. [الجوهرة النيرة: ١١] **وفرجه** وإن لم يكن له حيث. [اللباب: ١٦/١]

وبزبل النجاسة وفي بعض النسخ: "يزيل نجاسة" مكر. **وضوءه للصلاة** فيه إشارة إلى أنه يمسح رأسه، وهو طاهر البرؤية، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يمسحه؛ لأنه لا فائدة فيه؛ لأن الإسالة تقدم المسح، والصحيح: أنه يمسحه. [الجوهرة النيرة: ١١] **الا غسل رجليه** هذا إذا كان في مستقع الماء، أما إذا كان على لوح، أو قناب، أو حجر لا يؤخر غسلهما. [الجوهرة النيرة: ١١] قال الرازي: الأصح أنه إن لم يكن في مستقع الماء يقدم غسل رجليه. [التصحيح والترجيح: ١٣٨]

ثم يفيض الماء الح أي المعهود في الشرع للغسل والوضوء هو ثمانية أقطار، وكيفية الإفاضة: أن يبدأ بمسكه الأيمن، فيفيض الماء عليه ثلاثاً، ثم تنكبه الأيسر كذلك، ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده كذلك.

ثلاثاً: الأولى فرض، والثنتان سنتان على الصحيح. [الجوهرة النيرة: ١١]

وليس على المرأة الح ما روي عن أم سمية، قتت: يا رسول الله! بي امرأة أشد ضفر رأسي، أفانقصه للحيضة والخبابة؟ قال: لا إنما يكفك أن تحتي على رأسك ثلث حثيات، ثم تفيض عليه الماء، فتطهرين. أخرجه مسلم وأبو داود وأترمذي والسنائي، وهذا لفظ مسلم. [حاشية السدي: ٥٩] قال في 'البيان': وهو الصحيح، =

أن تنقُضَ صفائرها في العُسل إذا بَلَغَ الماءُ أصولَ الشعرِ.

والمعاني الموجبة للغسل: إنزالُ المني على وجه الدَفَقِ والشهوة من الرجل والمرأة، والتقاء
الختانين من غير إنزال،

= وفي 'الدائع': وهو الأصح. [التصحيح والترجيح: ١٣٨] وهو صحيح؛ لما فيه من الحرج، بخلاف اللحية؛
لأنه لا حرج في إيصال الماء إلى أثنائها كذا في 'الهداية'. وقد في 'الخواهرية السيرة': وقال الإمام أحمد -
يجب على الخائض الغسل، ولا يجب عليها في الخانة، وفي تخصيص امرأة إشارة إلى أنه يجب على الرجل
النقض؛ لعدم الضرورة في حقه. [ص ١٢]

صفائرها الصفائر جمع الضميرة مفتوح الصاد المعجمة وكسر الفاء، وسكون الياء التحتية = وهو شعر المفتور،
لأن الصفر قتل الشعر وإدخال بعضه في بعض. **والمعاني الموجبة الخ** هذه معاني موجبة لغسله لا لغسل عني
الصحيح؛ لأنها تنقضه فكيف توجبه، وإنما سبب وجوب الغسل إرادة الصلاة، أو إرادة ما لا يخل فعله مع الحاشية،
وأما هذه التي ذكرها الشيخ، فشروط، وليست بأساس. (الخواهرية السيرة) وجواب هذه الإضافة: أن سبب
المسبب قد يسبب إلى المسبب مجازاً. **إنزال المني** والمني حائر أبصر يكسر منه الذكر عند خروجه، ويخلق منه
الولد، ورائحته عند خروجه كرائحة الصبغ، وعند يسسه كرائحة البيض. [الخواهرية السيرة: ١٢]

على وجه الدفق الخ هذا بإطلاقه لا يستقيم إلا على قول أبي يوسف . . . لأنه يشترط لوجوب الغسل ذلك، وأما
عنى قوهما: فلا يستقيم؛ لأهما جعللا سبب الغسل خروجه عن شهوة ولم نجعل الدفق شرطاً، حتى أنه إذا انفصل عن
مكانه شهوة، وخرج من غير دفق وشهوة وجب الغسل عندهما، وعنده يشترط الشهوة أيضاً عند خروجه.

ومعنى قوله: 'عنى وجه الدفق' أي نزل متتابعاً. [الخواهرية السيرة: ١٢] فأخرج بدون الدفق والشهوة لا يوجب
الغسل عندهما، خلافاً لشافعي . . . له: قوله . . . "الماء من ماء" يعني وجوب الاعتسال بإنزال المني، ولنا: ما روت
أم سمية . . . أنها سألت أبي عن المرأة ترى في منامها مثل ما يرى الرجل، فقال . . . أتجد بذلك لذة،
فقلت: نعم، فقال: فتغتسل، وعنى الاعتسال بالبدنة. وأجواب [عن حديث الشافعي . . .]: أن هذا الخبر لم يثبت
عن أبي . . . وإنما هو من قول الأنصار، فنثبت كونه معناه: الاعتسال من الإنزال. [التحريد: ٢٠٨، ٢٠٧، ١]

والتقاء الختانين [تنبيه ختان، وهو موضع القطع من الذكر والفرج. (اللباب)] الخ أي مع توارى الخشعة،
التواري العيبوبة، والخشعة ما فوق اختان، أي موضع القطع من الذكر والأشئ؛ لقوله . . . 'إذا التقى الختانان
وتوارى الخشعة وجب الغسل أثر أو ميسرل'، ولأنه سبب الإنزال، فيقام السبب الظاهر مقامه، كونه
المضطجع، فالمراد بالتقاءهما: محادثتهما، وهو عبارة عن إيلاج الخشعة كلها.

والحيض، والنفاس، وسَنَّ رسول الله ﷺ الغُسلَ للجمعة، والعِيدَين، والإِحرام، وعرفة،
وليس في المذي والودي غُسل، وفيهما الوضوء.

والطهارة من الأحداث جائزة.....

والخص والنفاس أي الخروج منهما؛ لأهما ما دمنا فيهما لا يجب غسل عدم الفائدة، هـ خفيف مسيح.
هل يجب غسل بالانقطاع ووجوب الصلاة، أو بالانقطاع لا عبر، فقد كرهني وعدمه لغرض: بالانقطاع، وهو
خبر صحيح، وعند سحرين، هـ وجوب الصلاة، وهو محذور، وثلاثة: يد المقصع بعد ضيوع شمس، هـ تحت
غسل، بـ وقت الظهر، فقد عرفين، ثمة، وعند سحرين: لا تأثم، وبغض كالحض [أخوهرة سيرة: ١٣]

وسن رسول الله الخ لأن هذه هفت جناح وادحام، غسل فيها لأغسل، فلا يؤدي الغسل براححة
بعض، وكذا في الإحرام؛ لأنه بقى تام، وفي مالك... غسل جمعة واجب، هـ في أخوهرة سيرة: أحيف
أصحابنا هل غسل الجمعة نصلاً أو ليوم؟ قال أبو يوسف: "نصلاً، وقال حسن: ليوم، وقائده يد اغتسل
قبل ضيوع فجر، وهـ حدث حتى صلى الجمعة يكون ما أسسه عند أبي يوسف... وعند حسن... لا،
وكذا يد اغتسل بعد صلاة الجمعة قبل المغرب يكون بياض عند حسن، خلاف أبي يوسف...، ولو غسلت
امرأة لا سال فغسلت الغسل بجمعة عند أبي يوسف...، لأنه لا جمعة عليها، وعند حسن ساه، والغسل
للعِيدَين بمنزلة الغسل للجمعة، [ص ١٣]

للجمعة ما روى عن حمزة بن حذاف قال قال رسول الله ﷺ: "من توضأ به الجمعة فيها ويعتص، ومن
غسل وغسل فصل، روى أبو داود وترمذي وأبو داود، وقال ترمذي حديث حسن، [حاشية سبكي: ٦٠]
والعِيدَين لأنه... كان يغسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة، روى ابن ماجه في أسسه، وأما الإحرام،
فحديث أخرجه ترمذي عن جراحه بن زيد بن ثابت عن نبيه أنه رأى النبي ﷺ يخرط لإهلاله وغسل.

والإحرام الخ: ينجح أو عمره، وكذا يوم عرفة للوقوف، [الباب: ١٧/١]

ولبس في المذي والودي [قبوله... كل محل تمدد وقعه بوضوء الخ، مذي ماء يفيض رفيق خرج عند
الاعتة، ويؤدي ماء أصفر غيبض يخرج بعد البول، وكلاهما بتحقيق آباء [أخوهرة سيرة: ١٣]

والطهارة من الأحداث الخ: طهارة الأحداث هي وضوء وغسل، ولألف واللام بعهده، أي الأحداث التي
سبق ذكرها من البول والغائط والحيض والنفاس وغيرها، بما ذكرنا: حائض، وم يقن: وجبة لأن معده إد
حنمت هذه مياه أو انفرد أحدها ولم يتصل الوقت، ولا فهي واجبة وقوة: "من الأحداث" ليس هو على
تحصيل؛ لأنه ما كان مريلاً بالأحداث كان مريلاً للأغسل بالطريق الأول، [أخوهرة السيرة: ١٣]

بماء السماء، والأودية، والعيون، والآبار، وماء البحار. ولا يجوز الطهارة بماء ^{جمع شر} أعتصر من الشجر والثمر، ولا بماء غلب عليه غيره، فأخرجه عن طبع الماء كالأشربة، والخل، والمرق، وماء الباقلاء، ^{ذلك المحالط}

ماء السماء. من مطر وثنج وبرد مداسين. [الكتاب: ١٨١] لقوله تعالى: ^{هـ} "والماء من السماء ماءً مطهراً" (سورة البقرة: ٢٤٨) وقوله "الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير بوه أو صعمه أو رجه"، وقوله "ماء في البحر: هو صهور مؤنث وحل ميتته"، ومصدق لاسمه بصق على هذه مياه، لا يقبل. كيف جعل ماء العين والبحر غير ماء السماء، والكل ماء السماء؛ لقوله عروحل ^{هـ} "الماء من السماء ماء مطهر لا ينجسه شيء" (٢٤١)، لأن تقسمته على ما تشهد به العادة، فلا يكر ذلك، كما في "هدية" و"المعبي".

والأودية. جمع واد، وهو: كل مفرح بين حبل أو كام يجتمع فيه اسيل. [الكتاب: ١٨١]
والعيون. جمع عين، وهو لفظ مشترك بين حاسة النظر واليسوع وغيرهما، والمراد ههنا ليسوع الخاري على وجه الأرض. [الكتاب: ١٨١] **وماء البحار.** جمع بحر، وبكل هذه المياه المذكورات يجوز الوضوء؛ لقوله: "حق الماء صهور". **ماء اعتصر.** وبما قيد بالاعتصار، لأنه لو سال نفسه حار الوضوء به، إلا أن احتواي حثار أنه لا يجوز؛ لأنه يطلق عليه ماء الشجر. [الجوهرة النيرة: ١٤]

من الشجر والثمر: لأنه ليس ماء مطهر، فحكمه عند فقده مقبول في تيممه. **ولا ماء غلب إلخ.** احتجوا فيه من أئمة الأحرار أو بالأوصاف، ففي "الهدية" بالأحرار، هو الصحيح، وفي "الفتاوى الصهرية": محمد بن عتير النوب، ونويوسف اعتبر الأحرار، وأشار شيخ بن أن اعتبر بالأوصاف، وأصح أن اعتبر بالأحرار، وهو أن المحالط إذا كان مائعا، فما دون نصف حائر، فإن كان نصف أو أكثر لا يجوز، ومحمد بن عتير الأوصاف بن غير ثلاثة لا يجوز، وإن غير واحد حار، وإن غير شيء، فكذلك لا يجوز. والتوفيق بينهما: إن كان مائعا حسه حس ماء كماء الداء، فاعبره بالأحرار كما قال أبو يوسف، وإن كان حسه غير حس ماء كاللبن، فاعبره بالأوصاف كما قال محمد، وأشيخ احتار فون محمد حيث قال: فعبر "أحد" أوصافه. [الجوهرة النيرة: ١٤]

عن طبع الماء: وهو الرقة والسيلان، أو أحدث له اسما على حدة. [الكتاب: ١٨/١]
كالأشربة إلخ: أي متحدة من الثمار كثر ب الرمان، وهو عسير ما اعتصر من شجر وثمر، وقوله: "كحل" إن كان المحبوض مائعا فهو مما غلب عليه غيره، وإن كان حالقا فهو مما اعتصر من ثمر، وقوله: "وأمر" تفسير ما غلب عليه غيره. (الجوهرة النيرة) **وماء الباقلاء:** المراد المصوح حيث إذا برد شيء، وإن لم يصح فهو من قبيل: "أوجور" صهره ماء حالطه شيء صاهر، والبقلاء وهو الغول إذا شددت الاله قصرت وإذا حفتها مددت، الواحدة باقلاء بالتشديد والتخفيف. [الجوهرة النيرة: ١٤]

وماء الورد، وماء الزردج. وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر، فغير أحد أوصافه كماء المد، والماء الذي يختلط به الأشنان والصابون والزعفران.

وكل ماء دائم إذا وقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به، قليلاً كان أو كثيراً؛ لأن النبي ﷺ أمر بحفظ الماء من النجاسة، فقال: "لا يولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة". وقال ﷺ: "إذا استيقظ أحدكم من منامه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، ..."

وماء الردج وهو ما يخرج من العصر المنقوع فيطرح ولا يصنع به. [السب: ١٩/١] الصحيح: أنه تمرلة ماء الرعمران، نص عليه في الهداية، وهو اختيار اصصفي واسر حسي. [النصحيح والترجيح: ١٣٩]

أحد أوصافه التي هي اللون والصعم والريح: إشارته إلى أنه إذا غير الوصفين لا يجوز التوضؤ به، قال في الهداية: لكن المقول من أنسادة أنه يجوز، حتى أن أوراق الأشجار وقت لحريف تقع في الحياض، فيتغير ماؤها من حيث اللون والصعم والريح، ثم يتم يتوضؤون منه من غير تكبر، وكذا أشار إليه اصصاوي، لكن شرب أن يكون نقياً على رفته كذا في العناية. **كساء المد** هو السيل، وإنما حصه بالذكر؛ لأنه يأتي بعاء وأشجار وأوراق، ولو تغير ماء طول الرمال أو بالصعب، كان حكمه حكم الماء امضق. [الخوهرة البيرة: ١٤]

والماء الذي الح لأن اسم ماء باق فيه على الإطلاق، واحتياط لقبيل من هذه الأشياء لا يمكن لاحتراز عنه، وكذا إذا اختلط الراح بماء حتى اسود، فهو على هذا. [الخوهرة البيرة: ١٤] **الاسنان** شجر من الفصيلة برمرمية يست في الأرض الرممية يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي. [حاشية السب: ١٩١]

وكل ماء دائم الح وكذا إذا غلب على طه ذلك، وأراد به غير الخاري، أو ما هو في معناه كالعدير العصيم. [الخوهرة البيرة: ١٤] **قليلاً كان أو كثيراً** أي كان موضع الوقوع قليلاً أو كثيراً، فإن الماء إذا كان قليلاً يتنجس موضع الوقوع، وما حوله أيضاً، وأما إذا كان كثيراً يتنجس موضع الوقوع فقط، ولا يتنجس ما حوله، كذا في النافع. **أمر بحفظ الح** إنما قال: أمر وهو هي؛ لأن الهي عن شيء أمر بصدده عند عامة المشايخ. [الخوهرة البيرة: ١٥] **عسلها ثلاث** والمناعة في الأمر بالعسل عند بوهم النجاسة دليل على تنجس الماء بالنجاسة وإن قلت كذا في "الخلاصة".

أخرجه أبو داود في "سننه" عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يغتسل فيه من الجنابة". [رقم: ٧١، باب البول في الماء الراكد]

فإنه لا يدري أين باتت يده".*

وأما الماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه إذا لم يُر لها أثر؛ لأنها لا تَسْتَقَرُّ مع جريان الماء، والغدير العظيم: الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر. إذا وقعت

ابن نابت يده يعني في مكان ظاهر أو مخس. [الجوهرة البيرة: ١٥] وأما الماء الجاري الخ وهو: ما لا يتكرر استعماله، وقيل: ما يذهب تبة، "هداية"، وقيل: ما يعده الناس حارياً، قيل: هو الأصح. [اللباب: ٢١، ٢٠/١] ولو حس الناس صفوفاً على شط نهر وتوضؤوا منه جاز، هو الصحيح، وعن أبي يوسف - قال: سألت أبا حنيفة عن الماء الجاري يعتسل فيه رجل من جناة، هل يتوضأ رجل أسفل منه؟ قال: نعم. [الجوهرة البيرة: ١٥] أثر الخ الأثر هو اللون والطعم والرائحة، وهذا إذا كانت النجاسة مائعة، أما إذا كانت دابة ميتة إن كان الماء يجري عليها، أو عسى أكثرها، أو بصفها لا يحور استعماله، وإن كان يجري على ألقها، وأكثره يجري على مكان طاهر، وللماء قوة، فإنه يحور استعماله إذا لم يوجد للنجاسة أثر، وفي 'شرح ابن أبي عوف': إذا كانت النجاسة مرئية كدابة ميتة لم نحر الوضوء مما قرب منها، ويحور مما بعد، وهذا بما هو قول أبي يوسف خاصة، وأما عندهما: فلا يجوز الوضوء من أسفلها أصلاً. [الجوهرة البيرة: ١٥]

والغدير العظيم الخ التحريك عند أبي حنيفة - يعتبر بالاعتسار من غير عطف لا بالتوصي؛ لأن الحاجة إلى الاعتسار في الغدران أشد من الحاجة إلى التوصي؛ لأن الوضوء يكون في البيوت غالباً، وعند أبي يوسف - يعتبر باليد؛ لأن هذا أدى ما يتوصل به إلى معرفة الحركة، وعند محمد بالتوصي، وصحح في 'الوجيز' قول محمد، ووجهه: أن الاحتياج إلى التوصي أكثر من الاحتياج إلى الاعتسار، فكان الاعتسار به أولى، وهذا التقدير في الغدير قول العراقيين بأن يكون بحيث لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الآخر، وبعضهم قدره بالمساحة بأن يكون عشرة أذرع طولاً في عشرة أذرع عرضاً بذراع الكرباس توسعة في الأمر على الناس، قال في "الهداية": وعليه الفتوى وهو اختيار السحاريين، وذراع الكرباس سبع قصبات، وهو أقصر من ذراع الحديد بقضبة،.... وأما حد العمق، فالأصح أن يكون خال لا يحصر الأرض بالاغتراف، وعليه الفتوى، وقيل: مقدار ذراع، وقيل: مقدار شبر. [الجوهرة البيرة: ١٦، ١٥] وظاهر الرواية يعتبر فيه أكثر رأي المتبلى، قال الإمام الرازدي: "وأصح حده ما لا يخلص بعضه إلى بعض لطن المتبلى واجتهاده، ولا يُباصر اجتهد فيه"، وهذا الأصح عند الكرخي، وصاحب "العاية" =

* أخرجه مسلم في "صحيحه" عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في إناء من ماء يغسل به يده ولا يمسح به يده [رقعة: ٦٤٣، باب كراهة غمس المتوصي وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً]

في أحد جانبيه نجاسة، جاز الوضوء من الجانب الآخر؛ لأن الظاهر أن النجاسة لا تصل إليه. وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء: لا يفسد الماء كالبلق والذباب والزناير والعقارب، وموت ما يعيش في الماء إذا مات في الماء: لا يفسد الماء، كالسمك والضفدع والسرطان. والماء المستعمل لا يجوز استعماله

= "اليسع" وجماعة. واحد أو سيمان عشر في عشر. وقد عتاي وصاحب خديفة الفتوى على هذا، قلت. لا تقوى له دليل، وقد قل حكم في محضر: قال أبو عصمه: كان محمد بن الحسن يوقت في ذلك عشر في عشر ثم رجع إلى قول أبي حنيفة. وقال: لا أؤقت فيه شيئاً، فظاهر الرواية أن. [الصحيح والترجيح: ١٤٠، ١٤١] **حار الوضوء**، أي فيه إشارة إلى نجس موضع الوقوع سواء كانت نجاسة مرئية أو غير مرئية، وهو حنابل العراقيين، وعدد آخر سائين والسحيين بن كات مرئية، فكما قال العرقبون، وإن كانت غير مرئية يجوز تنويسي من موضع الوقوع، وهو الأصح، كما في أبو حنيفة [الجمهرة السيرة: ١٦] وقال الرازي: واختلف الروايات والمشايع في الوضوء من جانب الوقوع، والنسب على حوار من جميع حواش. [الصحيح والترجيح: ١٤١] **لا تصل إليه**: لاتساعه وتعاقد أطرافه. [الجمهرة السيرة: ١٦]

وموت ما ليس له أخ أي موت حيوان ليس له دم سائل في الماء دائم القتل: لا يفسد ماء، خلافاً لما في غير السمك، لأنه أن تحترق لا يضيق كرامته إليه نجاسة، وتحتل أجزاء الميتة في الماء، خلافاً لدودة السحل وسوس ثماراً لأن فيه ضرورة، وبما روى سيمان المراسي: سئل عن ماء فيه صغرة أو شراب يموت فيه ما ليس له نفس سائلة، فقال: هذا هو الحلال لكنه يشترط بوضوء منه. ثم لدليل على كون الماء معذباً في هذه الحيوانات دواء سكوتها في ماء؛ لأن الدموي لا يسكن في الماء **وموت ما ليس له أخ** وهو الذي يكون بولده ومتوادة فيه، سواء كان له دم سائل أو لا في صهر بروية، وعند أبي يوسف: إذا كان له دم سائل وجب التحسس، وحترق بولده. يعيش فيه عما يعيش فيه، ولا يتنفس فيه كغير ماء، فإنه ينحس. وقد سئل: إذا لمات في غيره أفسده عند عصمه، وإليه أشار الشيخ، وقبل. لا يفسده وهو الأصح [الجمهرة السيرة: ١٦] **والماء المستعمل الخ** وحذف في صفة، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه حسن نجاسة عبيطة حتى لو أصاب ثوب منه أكثر من قدر سدره مع من صلاة، وهذا بعد حديث أن الثياب لا يمكن حفظها من سيرة، ولا ينكس البحر عنه، وروى أبو يوسف: عن أبي حنيفة: أنه نجس نجاسة مخففة، كقول ما يؤكل لحمه، وبه أخذ مشايخ بلخ، وروى محمد بن محمد عن أبي حنيفة: أنه ظاهر غير مطهر للأحداث. كالخل واللبن، وهذا هو الصحيح، وبه أخذ مشايخ العراق. [الجمهرة السيرة: ١٦] وقال الصدر حسام الدين في الكرى: وعنه فتوى، وقال فخر الإسلام في سراج "الحامع": إنه ظاهر الرواية وهو المختار. [الصحيح والترجيح: ١٤٢]

في طهارة الأحداث. والماء المستعمل: كل ماء أزيل به حدث، أو استعمل في البدن على وجه القربة. وكل إهاب دبغ فقد طهر، جازت

طهارة الأحداث: قيد بالأحداث بالإشارة إلى جوار استعماله في صهارة الأنحس كما هو الصحيح. [اللباب: ٢٢١] **والماء المستعمل كل ماء إلخ** اعلم أن في الماء استعمال اختلافات كثيرة: الأول: أنه بما يصير مستعملاً، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف حبة رفع الحدث، أو بالاستعمال على وجه القربة، وقال محمد يصير مستعملاً باستعماله على وجه القربة. والثاني: أنه متى يصير مستعملاً، فعند أبي حنيفة . كما رأى عن العضو صار مستعملاً، كذا في الهداية والأخيطة والصفيرية، وقالوا: إذا استقر في مكان واحد، سواء كان أرضاً أو بناء، أو كف المتوصي، واختار صاحب "الكسز" وانصهر استشهد هذا لمكان الضرورة، وفي "الحلاصة" هو المخار، وبه أفق الإمام المرحوم أبي إريل به حدث وإن لم يكن سبة القربة. [اللباب: ٢٣١] بأن توصاً متبرداً، أو عنه إنساناً الوضوء، أو غسل أعضائه من وسخ، أو تراب، وهو في هذا كنه محدث. [الخوهرية البيرة: ١٧]

أو استعمال في البدن: قيد به؛ لأنه ما كان من عسالة الحمادات كالقدور والقصاص والحجارة لا يكون مستعملاً، وكذا إذا غسل ثوباً من الوسخ من غير خاصة لا يكون مستعملاً. [الخوهرية البيرة: ١٧]

على وجه القربة: وإن لم يزل به حدث. [اللباب: ٢٣/١] بأن توصاً وهو ظاهر سبة الطهارة. وإذا توصاً أحدث ولم يوهها، فعند أبي يوسف . يكون مستعملاً، وعند محمد . لا يصير مستعملاً، ولو كان حبساً واعتسل لتبرد، صار مستعملاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف . خلافاً محمد . [الخوهرية البيرة: ١٧]

وكل إهاب [وهو الحد قبل الدبغة، فإذا دبغ صار أدبماً. (اللباب)] إلخ وفي الهداية: ما صهر بالدباغ ظهر بالدكاة، وكذا حمه في الصحيح، وإن لم يكن مأكولاً. وفي الفتاوى: الصحيح أنه لا يظهر لحمه، وفي "النهاية": إذا يظهر لحمه إذا لم يكن حس السور، ثم عني قول صاحب "الهداية": إنما يظهر لحمه وحلده بالدكاة إذا وجدت الدكاة شرعية، بأن كان لدكي من أهل الدكاة بالتسمية، أما إذا كان مجوسياً، فلا بد في الحد من الدباغ؛ لأن فعله إماتة لا دكاة، فيستلزم أيضاً أن تكون الدكاة في محبها، وهو ما بين الله والحيين. [الخوهرية البيرة: ١٧]

دبغ: مما يجمع الشئ والفساد وهو دباعة حكيمية كالترتيب واشتميس لحصول مقصودها. [اللباب: ٢٣/١] فيه إشارة إلى أنه يستوي أن يكون الدباغ مسلماً أو كافراً أو صلياً أو مجوساً أو امرأة، والدباغ نوعان: حقيقي كاشث والقرط وقشور الرمان وأشباه ذلك، وحكمي كالشمس والتراب، فإن عاود المدبوع بالحكمي الماء، فيه روايتان: في رواية: يعود نجساً، وفي رواية: لا يعود نجساً، قال المحمدي: وهو الأظهر. [الخوهرية البيرة: ١٧]

فقد طهر. لقوله . "إنما إهاب دبغ فقد طهر". رواه الترمذي. [حاشية السدي: ٦٤]

الصلاة فيه، والوضوء منه، إلا جلد الخنزير والآدمي. وشعر الميتة وعظمها طاهر.

وإذا وقعت في البئر نجاسة نُزِحَتْ، وكان نَزْحُ ما فيها من الماء طهارةً لها. فإن ماتت فيها فأرة أو عُصفُورَة، أو صَعُوة، أو سُودَانِيَة، أو سام أبرص نُزِحَ منها ما بين عشرين
الوزع

الصلاة فيه وكذا الصلاة عليه. [الباب: ٢٣/١] **الإلا جلد الخنزير والآدمي** في هذا الاستثناء دلالة على طهارة جلد الكلب بالنداء، وقد بيّناه، وكما يظهر جده بالنداء، فكذا بالدكاة، والفيل كالخنزير عند محمد لا يظهر جلده بالنداء، وعظامه نجسة لا يجوز بيعها، ولا الانتفاع بها، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف . . . لا بأس ببيع عظامه، ويظهر جلده بالنداء كذا في الخجندی. [الجوهرة النيرة: ١٨، ١٧]

وشعر الميتة وعظمها الح أراد ما سوى الخنزير ولم يكن عليه رصوة. ورخص في شعره للخنزيرين للصورة؛ لأن غيره لا يقوم مقامه عندهم، وعن أبي يوسف . . . أنه كرهه أيضاً لهم، ولا يجوز بيعه في الروايات كلها. والريش والصوف والوبر والقرن والحف والظف وإخامر كل هذه طاهرة من الميتة سوى الخنزير، وهذا إذا كان الشعر مخلوقاً أو محروراً فهو طاهر، وإن كان متوفاً فهو نجس، وعن محمد . . . في نجاسة شعر الآدمي وظفره وعظمه روايتان، فسحاسته أحد المتريدي، وبطهارته أحد أبو القاسم الصفار، واعتمدها الكرخي، وهو الصحيح، وعند الشافعي . . . شعر الميتة وعظمها نجس، وعند مالك . . . عظمها نجس، وشعرها طاهر. [الجوهرة النيرة: ١٨]

نجاسة الح مائعة مطلقاً، أو حامدة عبيضة، بخلاف الخفيفة كالبعر والروث، فقد جعل اقبيل منها عفواً بضرورة، فلا تفسد إلا إذا كثر، وهو: ما يستكثره الناطر في المروي عن أبي حنيفة، وعليه الاعتماد، ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمكسر؛ لأن الضرورة تشمل الكل كما في "أهداية". [الباب: ٢٤/١]

نزع يعني الشر، والمراد ماؤها. [الجوهرة النيرة] **طهارة لها** فيه إشارة إلى أنه يظهر الوحل والأحجار واللبس والرشاء ويد المارح. [الجوهرة النيرة] **ماتت فيه فأرة الح** إنما يكون السرح بعد إحراح الفأرة، أما ما دامت فيها فلا يعتد بشيء من النزع. [الجوهرة النيرة: ١٨] **صعود** كتمر، عصفورة صغيرة حمراء الرأس. [الباب]

سودانية: طويلة طويلة الذنب على قدر قبضة. [الباب: ٢٤/١]

سرح منها [بعد إحراح الواقع فيها]. [الباب] **الح** العشرين بطريق الإيجاب، والثلاثين بطريق الاستحباب. [الباب: ٢٤/١]

إحراح عشرين؛ ما روى أنس بن مالك . . . عن النبي . . . أنه قال في الفأرة إذا ماتت في البئر: أنه يسرح عشرون دلوً، وسطاً، أو ثلاثون، وكلمة "أو" لأحد الشئيين، فكان الأقل ثانياً بيقين، وهذا الحكم المذكور في الكتاب إذا لم تكن الفأرة هاربة من الهرة ولا مجروحة، أما إذا كان كذلك يسرح جميع الماء، وإن حرحت حية؛ لأنها تبول إذا كانت هاربة، وكذا الهرة إذا كانت هاربة من الكلب، أو مجروحة يسرح كل الماء؛ لأن البول والدم نجاسة مائعة، وإنما قيّد بالموت؛ لأنه لو أرح ما وقع فيه حيّاً لا يتنجس إلا في الكلب والخنزير.

دلوًا إلى ثلاثين بحسب كِبَر الدلو وصِغَرها، وإن ماتت فيها حمامة أو دجاجة أو سنور^{هرة}، نُزِحَ منها ما بين أربعين دلوًا إلى خمسين. وإن مات فيها كلب أو شاة أو آدمي نُزِحَ جميع ما فيها من الماء. وإن انتفخ الحيوان فيها أو تفسخ نُزِحَ جميع ما فيها صَغَر الحيوان أو كِبَر. وعددُ الدلاء يُعتبر بالدلو الوسط المستعمل للآبار في البلدان،

نَحَسب كِبَر الدلو [وقيل: نحسب الفأرة وصغرها، وقيل: بحسب النثر] الخ قال الإمام بدر الدين: الكبير ما زاد على الصاع، والصغير ما دونه، والأصل في الدلو دلو الوسط، وهو ما يسعه صاع، وفي 'الجوهرية البيرة': يدل هذه العبارة بحسب كبر الحيوان وصغره إلخ، وفي 'الجوهرية البيرة': ومعنى المسألة إذا كان الواقع كبيرًا والبئر كبيرة، فالعشرة مستحقة، وإن كانا صغيرين، فالاستحباب دون ذلك، وإن كان أحدهما صغيرًا والآخر كبيرًا، فخمسة مستحقة، وخمس دلوها في الاستحباب. [ص ١٩] وعبارة 'الجوهرية' أحسن؛ لأن بيان الدلو يأتي بعد عن قريب، فتأمل.

ما بين أربعين الخ أي يسرح أربعون دلوًا وسطًا بحو حمامة في الحسد كالـدجاجة والسنور؛ لما روي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: في الدجاجة إذا ماتت في البئر ينزح منها أربعون دلوًا، وفي 'الجامع الصغير': أربعون أو خمسون دلوًا، والأول لبيان الإيجاب، والثاني لبيان الاستحباب، وفي السورين والدحاجتين والحمامتين يسرح كل الماء. **خمسين** استحبابًا، وفي رواية: أي ستين. **مات فيها كلب الخ** قيد بموت الكلب؛ لأنه إذا خرج حيًّا ولم يصب فمه الماء لا ينحس الماء، شرنبلاي. [الباب: ٢٥/١] موت الكلب ليس بشرط حتى لو خرج حيًّا يسرح جميع الماء، وكذا كل من سوره نحس أو مشكوك فيه يجب نزح الكل، وإن خرج حيًّا، ومن سوره مكروه إذا خرج حيًّا فالماء مكروه يسرح منه عشر دلاء، والشاة إذا خرجت حية ولم تكن هاربة من السبع، فالماء طاهر، وإن كانت هاربة يسرح كل الماء عددها حلاًماً لمحمد . [الجوهرية البيرة: ١٩]

آدمي الخ لأن ابن عباس وابن الزبير أفتيا يسرح الماء كله حين مات الزنغي في بئر رمزم، ولم يسكر عليهما أحد من الصحابة، فكان إجماعاً، رواه الطحاوي. **وان انتفخ الخ** أي يسرح الماء كله بانتفاح حيوان أو تفسخه فيه، سواء كان الحيوان صغيراً أو كبيراً، ولا يجب **نزع** الطين لمكان الحرج، بل يجب سرح كل الماء لانتشار البلة في أجزاء الماء؛ لأن عند الانتفاح والتفسخ يفصل منها بنة، وتلك البلة نجاسة مائعة ممزلة القطر من الأحمر والبول، كذا في 'المستخصر'. الانتفاخ: أن تتلاشى أعضاؤه، والتفسخ: أن تتفرق عصبواً عضواً. [الجوهرية البيرة: ٢٠] **جميع ما فيها** لانتشار البلة في أجزاء الماء. [الباب: ٢٥/١]

يعبر بالدلو الوسط والمعتبر في كل بئر دلوها، فإن لم يكن لها دلو يتخذها دلو يسع صاعاً. [الجوهرية البيرة: ١٩]

فإن نُزِحَ منها بدلوا عظيمَ قدرٍ ما يسعُ من الدلاء الوَسَطَ احتُسِبَ به. وإن كان البئر معيّنًا لا يُنَزَحُ ووجب نَزْحُ ما فيها أخرجوا مقدارَ ما فيها من الماء.

وعن محمد بن الحسن رحمته: أنه قال: يُنَزَحُ منها مائتا دلوٍ إلى ثلاثمائة. وإذا وُجد في البئر فأرة ميتة أو غيرها، ولا يدرون متى وقعت، ولم تنتفخ ولم تنفسخ أعادوا صلاة يوم وليلة إذا كانوا توضؤوا منها، وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها،

احسب به حصول انقضاء مع فقه النفاذ، وقال به والخمس من ريادة لا حوزة لأن عدد تكرار النزع يسع الماء من أسفلها، ويؤخذ من أعلاها، فيكون في حكمه خاري، وهذا لا يحصل سرح الدلو أعظم مرة أو مرتين، قلنا: معنى الجريان ساقط؛ لأنه يحصل بدون النزع. [الجوهرية النيرة: ٢٠، ١٩]

معيناً: أي ينبع الماء من أسفلها. [الباب: ٢٦/١]

لا يسرح أي لا يفيض ماؤها بل كنما سرح من أعلاها يسع من أسفلها. [الباب: ٢٦، ١]

مقدار ما فيها [فيه إشارة إلى أن الاعتبار بماء الذي في وقت وقوع سجدة] **الح** وفي معرفة ذلك ستة أوجه: وجهان عند أبي حنيفة رحمته: أحدهما: يؤخذ بقول أصحاب البئر إذا قالوا بعد النزع: ما كان في بئرنا أكثر من هذا، والثاني: يقول البئر رجلان فما معرفة بأمر الماء، ويقولان بعد السرح: ما كان فيها أكثر من هذا، وهذا أشبه بالتفقه. لأن الله تعالى عتق قوم رحيل، فقيل: ما كان من ماء من ماء من ماء، وعند أبي يوسف رحمته: وجهان أيضاً: أحدهما: جهر حفرة بقدر طول ماء وعرضه وعمقه، وينحصر حيث لا ينشف ويقتب فيها ما يسرح منها حتى تمتلئ. والثاني: أن تجعل فيها قصبة وتجعل سبع ماء علامة، فسرح منها عشرون مثلاً، ثم تعد بقصبة فسرح كم نقص، فسرح لكل قدر من ذلك عشرون. وعند محمد وجاهان: أحدهما: ما في منى، وشئ ما من منى وخمسين من ثلاثمائة، وكأنه منى حواه على ما شهد في أمر بده، وفائدة خلاف منى ما في منى ونحوه تنافي أنه يكفي سرح مائتين وعشرين على ما في منى، ولا يكفي به على نوحه ثلثي. [الجوهرية النيرة: ٢٠]

وعن محمد **الح** قال في "خلاصة الدلائل": الصحيح قول الإمام، [التصحيح والشرح: ١٤٣]

صلاة يوم وليلة. لأنه أقل مقدار في باب الصلاة، وما دونه ساعات لا تصح لتدويره كذا في "المنهاج" وغيره. **وغسلوا كل شيء الح** أي غسلوا ثيابهم من نجاسة، أم بد توضؤوا منها وهم معصون، أو غسلوا ثيابهم من غير نجاسة، فإنهم لا يعيدون إجماعاً كذا، أفاد شيخنا موفق الدين رحمته. والمعنى فيه: أن الماء صار مشكوكاً في طهارته وحاشته، فإذا كانوا محدثين بقيت لهم حديثهم ماء مشكوك فيه، وإذا كانوا متوضئين لا ينقض صلاتهم ماء مشكوك في نجاسته؛ لأن اليقين لا يرتفع بالشك. [الجوهرية النيرة: ٢٠]

وإن انتفخت أو تفسخت أعادوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها في قول أبي حنيفة رحمته وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت.

وسور الأدمي، وما يؤكل لحمه طاهر،

انتفخت: لأن الانتفاخ دليل لتقادم العهد، وأدق حد التقادم ذلك.

ثلاثة أيام ولياليها إلخ. لأن وقوع الحيوان الدموي في الماء سبب موته لاسيما في البحر، ورماد الوفوع سابق على زمان الوجود، فقدر بثلاثة أيام؛ لأنه لا ينتفع إلا بعد ثلاثة أيام.

حتى يتحققوا إلخ. وكان أبو يوسف رحمته أولاً يقول يقول في حنيفة رحمته حتى رأى صاروا في مقاربه فأرة مينة لقهاها في شر، فرجع إلى قول محمد رحمته لأهم على يقين من طهارة البحر فيما مضى، وفي شئ في ناحتها الآن، فلا يرون حنين بالشئ، وأبو حنيفة رحمته يقول: قد زال هذا الشئ بقيت الحاسة، فوجب اعتباره، ولأن سموت سنا طاهر، وهو الوفوع في الماء، فحان سموت عليه، وعدم الانتفع في الماء دليل قرب العهد، فقدر بيوم وليلة والاسباح دليل تقادم، فقدر بثلاث، لا يرى أن من دون قبل أن يصلي عليه، فإنه يصلي على قبره إلى ثلاثة أيام، ولا يصلي عليه بعد ذلك؛ لأنه تنفسح. [الجوهرة النيرة: ٢٠، ٢١] قال في فوائد العبادي: فوهما هو المختار، قلت: لم يوافق على ذلك، فقد عمد قول الإمام الإمام الزهائي واسمعي وأموصلي وصدر الشريعة، ورجح دليله في جميع المنصقات، وصرح في انداع أن فوهما قياس، وقوله: هو الاستحسان، وهو الأحوط في العادات. [التصحيح والترحيح: ١٤٣، ١٤٤]

وسور الأدمي إلخ. السور على خمسة أنواع: سور طاهر بالاتفاق، وسور حس بالاتفاق، وسور مختلف فيه، وسور مكروه، وسور مشكوك فيه. أما الطاهر فسور الأدمي وما يؤكل لحمه، ويدخل فيه الحب والحنص ونفساء والكافر. لا سور شارب الحمر ومن دمي فوه، إذا شربا على فوهما، فإنه حس، فإن انتفع ريقه مرارا ظهر فوه على الصحيح، وكذا سور مأكول اللحم طاهر كسبه إلا الإبل والحلالة، وهي التي تأكل العذرة، فإن سورها مكروه، وإن كانت بعف وأكثر عقمها بعف بدواب لا يكره، وأما حس فسور الكلب والخنزير، إلا أن في سور الكلب خلاف ما ذكره، فإنه عده طاهر، ويعمل الإساء منه سقا عده على طريق العادة لا على سبيل النجاسة. [الجوهرة النيرة: ٢١]

وما يؤكل لحمه ومنه الفرس، قال في الهداية: وسور الفرس طاهر عدهما؛ لأن لحمه مأكول، وكذا عده على الصحيح؛ لأن الكراهة لإظهار شرفه، ثم اسور الطاهر عملة ماء المصنوع. [الكتاب ٢٧١] **طاهر.** لأن المحتض به النعاب، وقد توبد من لحم طاهر، ولما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم في نقوح من من فشر، وبان اساقى أعرابيا كان عن يمينه فشره، ثم نابله أن يكر فشره، ولأن عين الأدمي طاهر، وبما لا يؤكل كرمته لا نجاسته

وسُورُ الكلب والخنزير، وسباع البهائم نجس، وسُورُ الهرة، والدجاجة المُخلّاة،
وسباع الطُيور، وما يسكن في البيوت مثل الحية والفأرة مكروه. وسُورُ الحمار والبغل

وسورُ الكلب **الح** لقوله إذا ولع الكلب في إباء أحدكم فبهرقه ويعسله ثلاث مرات، وإلسانه يلاقي ماءً دونه، وإباء، فما تجس الإباء فماء أوى، وهذا يفيد النجاسة، والعدد في غسل إباء وهو حجة على الضاعف في اشتراط السبع، ولأن ما يصيبه بوله يظهر بالثلاث، فما يصيبه سُوره وهو دونه أوى، والأمر بالورد بالسبع محمول على تناء لإسلامه، والحديث وإن ورد في الكلب بكنه عرف باقي سباع بدلالة، ولأن المخرج به اللعاب وهو المتولد من اللحم النجس، و **حسبر** لأنه نجس العين على ما مر.

وسباع البهائم **الح** ما يصطاد بانه، كالأسد والثعلب ولفهد والممر والثعلب والفيل والبضبع، وأشبه دث. **وسورُ الهرة** **الح** أما كراهة سُورها فهو قوهما، وعند أبي يوسف ليس بمكروه، وهل كراهيته عندهما كراهة تحريم، تسريه، صحيح: أم كراهة تسريه، وفي 'أهداية': كراهيته حرمة حمها، وهو قول صحاوي، وهذا يشير إلى القرب من كراهية التحريم، وقيل: لعدم تخاميهما النجاسة، وهو قول الكرخي وهو الصحيح، وهذا يشير إلى كراهة التسريه، وإنما يكره بوصوه سُورها عندهما إذا وجد غيره، وأما إذا لم يوجد لا يكره، وكان القياس أن يكون سُورها حساً نظراً إلى اللحم إلا أن الضرورة بالطواف أسقطت ذلك، وإليه الإشارة بقوله 'إنها من الطوافين عليكم واصطوفات'، فإن لحست الهرة عصو إنسان يكره أن يصيب من غير غسله عندهما، وكذا إذا أكلت من شيء يكره أكل باقيه، قال في 'الكامل': إنما يكره دث في حق العبي؛ لأنه بقدر عني بدله، أما في حق الفقير لا يكره بضرورة، فإن أكلت هرة فأرة وشرت عني فوراً تجس ماءً لا بد. مكنت ساعة لغسل فمها بلعابها. [الجوهرة النيرة: ٢٢، ٢١]

والدجاجة المُخلّاة **الح** لأنها تخاط الحاسات؛ إذ لو كانت مخموسة نحيث لا يصل مقارها إلى ما تحت قدمها لا يكره؛ لأن الأصل فيها انصهاره بطراً إلى اللحم، بخلاف الهرة، فإنها ولو حسنت لا تروى الكراهة؛ لأنها غير مأكولة اللحم. وأما كراهة سور سباع الضير؛ فلأنها تأكل الميتات عادة، فأشبهت الدجاجة المُخلّاة، فهو حسنت زالت الكراهة؛ لأنها تشرب بمقارها، وهو عظم، بخلاف الهرة فإنها تشرب بنسائها، وهو لحم، والعظم طاهر، بخلاف اللحم. [الجوهرة النيرة: ٢٢]

وسباع الطيور. وهي كل ذي مخب يصيد به. [الكتاب: ٢٧١] **مكروه** استعماله تسريها في الأصح إن وجد غيره، وإلا لم يكره أصلاً كأكله الفقير. [الدر المختار: ٥١، ٥٠/٢] **والعل** الذي أمه حمار. [الكتاب: ٢٨/١]

مشكوك، فإن لم يجد الإنسان غيره توضع به وتيمم، وبأيهما بدأ جاز.

مشكوك الخ: أي مشكوك في طهوريته هذا هو الأصح، وهو قول الجمهور. [رد المحتار ٥٥/٢] لتعارض الأدلة، وهو أنه روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: سؤر الخمار صاهر، وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه يحس، ولم يترجح دليل النجاسة لثبوت الضرورة فيه، لأن الخمار يربط في الدور فيشرب في الآنية، لكن ليست ضرورته كضرورة الهرة؛ لأنها تدخل في المصايق دون الخمار، فلو لم تكن فيه ضرورة أصلاً كان كالسباع في الحكم بالنجاسة بلا إشكال، ولو كانت الضرورة كضرورتها كان مثبها في سقوط النجاسة، وحيث ثبتت الضرورة من وجه، واستوى ما يوجب النجاسة والطهارة تساقطاً للتعارض، ووجب انصير إلى الأصل، وهو شيان: الصهارة في جانب الماء، والنجاسة في جانب اللعاب، وليس أحدهما أولى من الآخر، فبقي الأمر مشكلاً.

وبأيهما بدأ حار وقال رفر: لا يجوز إلا أن يقدم الوضوء على التيمم؛ لأنه ماء واجب الاستعمال، فأشبه الماء المصنق، ولنا: أن الماء المطهر أحدهما، فيعبد الجمع دون الترتيب، أي لا تخلو الصلاة الواحدة عنهما، وإن لم يوجد الجمع في حالة واحدة، حتى أنه لو توضع بسؤر الخمار، وصلى ثم أحدث وتيمم وصلى تلك الصلاة أيضاً حار؛ لأنه جمع الوضوء والتيمم في حق صلاة واحدة كذا في 'النهاية'. [الجوهرة البيرة: ٢٢]

أو كان يجد الماء إلا أنه مريض، فحاف إن استعمل الماء اشتد مرضه، أو خاف الجنب إن اغتسل بالماء يقتله البرد، أو يمرضه؛ فإنه يتيمم بالصعيد.

والتيمم ضربتان:

إلا أنه مريض **الح** المريض له ثلاث حالات: إحداها: إذا كان يستنصر باستعمال الماء كمن به جذري أو حمى أو جراحة يضره الاستعمال، فهذا يحور له التيمم إجماعاً، والثانية: إن كان لا يضره إلا الحركة إليه، ولا يضره الماء، كالمبطلون وصاحب العرق المديني، فإن كان لا يجد من يستعين به، جاز له التيمم أيضاً إجماعاً، وإن وجد فعند أبي حنيفة **ح** يحور له التيمم أيضاً، سواء كان امتيمم به من أهل طاعته أو لا، وأهل طاعته عبده أو ولده أو أحميره، وعندهما: لا يحور له التيمم، كذا في "التأسيس"، وفي "المحيط": إذا كان من أهل طاعته لا يحور إجماعاً. والثالثة: إذا كان لا يقدر على الوضوء لا نفسه ولا غيره، ولا على التيمم لا بنفسه ولا بغيره قال بعضهم: لا يصح على قياس قول أبي حنيفة حتى يقدر على أحدهما، وقال أبو يوسف **ح** يصلي تشبهاً ويعيد، وقول محمد مضطرب، في روايات "الزيادات" مع أبي حنيفة **ح** وفي رواية أبي سليمان مع أبي يوسف **ح** ولو وحس في المصر، وم يجد ماء، ووجد التراب الطاهر، صلى بالتيمم عدداً، وأعاد إذا حصص، وعد زهر **ح** لا يصح. وقال محمد بن الفضيل: إن كان مقصوع اليدين والرجلين، أو كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة. [الجوهرة النيرة: ٢٤]

فحاف إن الح المراد بالخوف في المرض والبرد هو غلة الطل عن أمانة، أو نخرة، أو بإحراق طيب مسسم غير طاهر الفسق. **اشتد مرضه** باستعمال الماء أو سبب الحركة، وعلم منه أن اليسير من المرض لا يبيح التيمم. **إن اغتسل الح** وقيدته بالغسل؛ لأن المحدث في المصر إذا حاف من التوصل إلى الهلاك من البرد لا يحور له التيمم إجماعاً على الصحيح كذا في "المستصمى". (الجوهرة النيرة) **فإنه يتيمم** هذا إذا كان خارج المصر إجماعاً، وكذا في المصر أيضاً عند أبي حنيفة **رحمه الله** خلافاً لهما. [الجوهرة النيرة: ٢٤]

الصعيد [وفي نسخة: الطاهر] **الح** والصعيد: اسم لوجه الأرض سمي به لصعوده. [اللباب: ٢٩/١] لقوله تعالى: **هو حمء حار**... **فستمنه صعبد حساءه** (نساء: ٤٣)، وقوله **ح**: "التراب صهور انسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء" واللام في الصعيد للعهد، والمعهود الصعيد الطاهر.

صربان وكان ابن سيرين يقول: ثلاث صربات: صربة في الوجه، وصربة في اليدين، وصربة ثالثة فيهما، وعن مالك **ح** يكفي بضربة واحدة، وبه قال أحمد **ح** في رواية، وعددا ضربتان: صربة للوجه، وصربة لليدين؛ لقوله **ح** لعمار بن ياسر **رحمه الله** "تكفيك ضربة للوجه وصربة للدراعين"، رواه الحاكم والدارقطني، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وقال الدارقطني: رجاله كلهم ثقات، ولابد من الاستيعاب؛ لقيامه مقام الوضوء، ولقد قالوا: يحلل الأصابع، ويسزع الحاتم ليمسح المسح، وينفض يديه بقدر ما يتأثر التراب كيلا يصير مثله.

يَمْسَحُ بِأَحَدِهِمَا وَجْهَهُ، وَبِالْأُخْرَى يَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفُقَيْنِ. وَالتَّيْمُمُ فِي الْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ سَوَاءٌ. وَيَجُوزُ التَّيْمُمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ^{بِأَيِّ مَعْنَاهَا} بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جَنْسِ الْأَرْضِ كَالْتُّرَابِ، وَالرَّمْلِ، وَالْحَجَرِ، وَالْجَصْرِ، وَالتُّورَةِ، وَالْكُحْلِ، وَالزَّرْنِيخِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ ^{بِأَيِّ الْكُفْسِ}: لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتُّرَابِ وَالرَّمْلِ خَاصَّةً. وَالنِّيَّةُ فَرَضٌ فِي التَّيْمُمِ، وَمُسْتَحَبَّةٌ فِي الرُّضُوءِ.

تمسح الخ ولا يشترط تكراره إلى الثلاثة كما في الوضوء؛ لأن التراب ملوث، وليس بطهارة في الحقيقة، وإنما عرف مصهراً شرعاً، فلاحاجة إلى كثرة التوث إذا كان المراد قد حصل بمرة. قوله: "بأحدهما" إشارة إلى سقوط الترتيب، وقوله: "يمسح" إشارة إلى أنه لو در التراب على وجهه، ولم يمسحه لم يجر. [الخواهرة البيرة: ٢٥، ٢٤] **أن المرفق** احترق عن قول لرهري، فإنه يشترط المسح إلى المرفق، وعن قول مالك: حيث يكتفي به إلى نصف الذراعين، وفيه نصريح باشتراط الاستيعاب. وهو الصحيح، وروى الحسن عن أبي حنيفة ^{بِأَيِّ مَعْنَاهَا} أنه ليس بشرط، حتى لو مسح الأكثر جازاً، فإذا قلنا بالاستيعاب وجب رفع الخاتمة وتحويل الأصابع.... وكيفية التيمم: أن يضرب يديه صلبة ويرفعهما ويفصلهما، حتى يتأثر التراب، ويمسح بهما وجهه، ثم يضرب أخرى، ويفصلهما، ويمسح بخاص رُبع أصابع يده اليسرى طاهر كفه اليمى من رؤوس لأصابع إلى المرفق ثم ماص كفه اليسرى داخل ذراعيه اليمى إلى الرسغ ويمر ماص بهما اليسرى على ظاهر بهما اليمى، ثم يفعل بيده اليسرى كذلك. [الخواهرة البيرة: ٢٥]

سواء الخ يعني فعلاً ونية، لما روي عن عمران بن حصين قال: كنا في سفر مع النبي ﷺ فلما اقتل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، فقال: ما معك يا فلان أن تصلي مع القوم؟ قال: أصابني حياء ولا ماء، قال: عيبك بالصعيد، فإنه يكفيك. رواه الشيخان. [حاشية السندي: ٦٩]

من جنس الأرض وهو ما إذا صاع لا يصبغ ولا يبيس، وإذا أحرق لا يصير رماً. [الخواهرة البيرة: ٢٥] **والنورة** صم النون، حجر الكس، ثم عنت على أحلاط تصاف إلى الكس من رريح وغيره، وتستعمل لإزالة الشعر. (اللباب) **والكحل والربيع** ولا يشترط أن يكون عنبها عاز، وكذا يجوز بالعاز مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد ^{بِأَيِّ مَعْنَاهَا} [اللباب: ٢٩/١] **إلا بالتراب والرمل** هكذا وجد في المتن، وصط صاحب "الخواهرة": إلا بالتراب خاصة بلا رمل، وهو حسن؛ لأن لأبي يوسف ^{بِأَيِّ مَعْنَاهَا} في الرمل روايتان، أصحهما عدم الجواز، وقد ثبت أنه رجع عنه إلى أنه لا يجوز إلا بالتراب الخالص، فاقول يجوز التيمم بالرمل مرحوع رجع عنه أبو يوسف ^{بِأَيِّ مَعْنَاهَا}.

خاصة والخلاف مع وجود التراب، أما إذا عدم فقوله كقولهما. (الخواهرة البيرة) **والنية فرض الخ** وقال زهر ^{بِأَيِّ مَعْنَاهَا} ليست بفرض فيه؛ لأنه حلف عن الوضوء، فلا يحالعه في وصفه، ولنا: أن التيمم هو القصد، والقصد هو الإرادة، وهي النية، فلا يمكن فصل التيمم عنها، بخلاف الوضوء؛ فإنه اسم لعن ومسح فافتراق، وإن شئت قلت: إن الماء مطهر بنفسه فلا يحتاج إلى نية التطهير، والتراب ملوث فلم يكن طهارة إلا بالنية. [الخواهرة البيرة: ٢٥]

وَيُنْقَضُ التَّيْمَمُ كُلُّ شَيْءٍ يُنْقَضُ الْوُضُوءُ، وَيُنْقَضُهُ أَيْضًا رُؤْيَا الْمَاءِ إِذَا قَدَّرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ. وَلَا يَجُوزُ التَّيْمَمُ إِلَّا بِصَعِيدٍ طَاهِرٍ. وَيَسْتَحِبُّ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَهُوَ يَرْجُو أَنْ يَجِدَهُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ تَوَضَّأَ وَصَلَّى، وَإِلَّا تَيَمَّمَ. وَيُصَلِّي بِتَيَمِّمِهِ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ.

وبنقص التيمم الح لأن التيمم يدور عن الوضوء، فما أظلم الأصل أوى أن يسقط البدل.

روية الماء رؤية الماء غير ناقضة؛ لأنها ليست بخارج محس، فممن يكره حدثاً، وإنما الناقص يحدث السابق، وإنما أضاف الانتقاص إليها؛ لأن عمل الناقص السابق يظهر عدها، فأصيب إليها محاراً، والمراد: رؤية ما يكفي لرفع الحدث، أما لو رأى ما لا يكفي أو يكفيه، إلا أنه محتاج إليه ليعطش أو سحر لم ينتقص تيممه.

إذا قدر الح لأن القدرة هي إيراد الوجود، وحائث العدو واسع عاجز غير قادر حكماً، ولو مرّ على الماء وهو لا يعلم به إن كان نائماً لم ينتقص تيممه. [الخوهرية البيرة: ٢٧٠، ٢٦] **إلا بصعيد طاهر**: والصعيد: ما يخرج على وجه الأرض تراثاً كان أو غيره من حجر، أو بورة ونحوهما، وفسر الطيب بالصاهر؛ لأن الصبي في قوله تعالى: **صعيد صاف** (النساء: ٤٣) أريد به الصاهر إجماعاً، ولأنه آلة التطهير، فلا بد به من الصهارة في نفسه كما لدماء.

ويستحب الح أي يستحب لعدم الماء إذا غلب على رأيه القدرة عليه أن يؤخر الصلاة حتى يؤديه بأكمل الطهارتين، وطاهر إطلاقه يشمل صلاة المغرب، فيؤخر إلى غيوبة الشفق، وهو الذي عيبه الأكثر، وهل يؤخر إلى آخر وقت الجوار، أو إلى آخر وقت الاستحباب؟ قال الحندي: إلى آخر وقت الجوار، وقال غيره: إلى آخر وقت الاستحباب، وهو الصحيح، وقيل: إن كان على ثقة فإن آخر وقت الجوار، وإن كان على طمع، فإن آخر وقت الاستحباب، وإن لم يكن على صمغ من الماء لم يؤخر وتيممه في أول الوقت، ويصلي.

وهو يرجو ههنا بمعنى اليقين، أو غالب الظن، وإن لم يكن رجاءه كذلك لا يؤخر عن الوقت استحب.

ويصلي بتيممه: لأنه صهور حال عدم الماء، فيعمل عمله ما بقي شرطه. [الساب: ٣١/١]

ما شاء الح وعبد الشافعي: يتيمم لكل فرض؛ لأنها طهارة ضرورية، فلا يصلي به أكثر من فريضة واحدة، وما شاء من النوافل ما دام في الوقت تبعاً لفرائض، ولنا: قوله تعالى: **فَمَنْ جَاءَهُ مَاءٌ فَيَتيمَّمْهُ** (النساء: ٤٣)، وقوله **طاهر** 'الصعيد وضوء المسلم ما لم يجد الماء'، فجعل الطهارة ممتدة إلى غاية وجود الماء، وهو تيمم للنافذة جار أن يؤدي به الفريضة، وعبد الشافعي **ح** لا يجوز، ولو تيمم بصلاة قبل دخول وقتها جاز، وعبد الشافعي **ح**

لا يجوز. [الخوهرية البيرة: ٢٧] قال الحندي: إذا تيمم بصلاة احبازة، أو بسجدة التلاوة أو النافذة، أو بقراءة القرآن جار أن يصلي به سائر الصلوات؛ لأن سجود التلاوة والقراءة بعض من أفعال الصلاة، ألا ترى أنه لا بد للصلاة =

ويجوزُ التيممُ للصحيح المقيم في المصر إذا حضرت جنازة والوليُّ غيره، فخاف إن اشتغل بالطهارة أن تفوته صلاةُ الجنازة، فله أن يتيمم ويصلي، وكذلك من حضر العيد، فخاف إن اشتغل بالطهارة أن يفوته العيد، وإن خاف من شَهْد الجمعة إن اشتغل بالطهارة أن تفوته الجمعة تَوْضُأً، فإن أدرك الجمعة صلاحها، وإلا صَلَّى الظهر أربعاً، وكذلك إن ضاق الوقت، فخشى إن تَوْضُأً فاتهُ الوقتُ لم يتيمم، ولكنه يتوضأ ويصلي فائتته. والمسافر إذا نسي الماء

= من القراءة، وفي الفتوى: الصحيح أنه إذا تيمم لقراءة القرآن لا يجوز به الصلاة، ولو تيمم لمس المصحف، أو لدخول المسجد، أو لزيارة القبور، أو عيادة المريض أو للأذان لم يخر أن يصلي به إجماعاً. [الجوهرية النيرة: ٢٦]

ويجوز التيمم للصحيح الخ قيد بالصحيح؛ لأن في المريض لا يتقيد بمحضور الجساة، وقيد بالمصر؛ لأن الناصر في إمارة عدم الماء. وقوله: 'الولي غيره' فيه إشارة إلى أنه لا يجوز للولي؛ لأن له الإعادة، وقال في 'الهداية': لا يجوز لنوي وهو الصحيح، وفي 'أبواب' : يجوز لنوي أيضاً، وكذا إذا كان إماماً لا يجوز له التيمم؛ لأنه لا يخشى فوتها، فإن أذن النوي لغيره أن يصلي، فصلى لا يجوز له الإعادة، فعلى هذا يجوز له التيمم إذا أدن لغيره، ولا فرق في جوار هذا التيمم للمحدث والجنب والحائض إذا انقطع دمها لعشرة أيام في مصر وغيره، ولو تيمم بصلاة الجساة خوف الفوات، فصلى عليها، ثم حضرت أخرى جاز أن يصلي عليها بذلك التيمم عندهما. وقار محمد ٢٠٠٠ تيمم ثانياً، وإحلاف فيما إذا لم يتمكن من التوضي بينهما، أما إذا تمكن بأن كان الماء قريباً منه، ثم فات التمكن، فإنه يعيد التيمم إجماعاً. [الجوهرية النيرة: ٢٧، ٢٨] **فله أن يتيمم الخ** لقوله . إذا جاءت جنازة وأنت على غير وضوء فتيمم. **أن يفوته العبد الخ** يعني جميعها، أما إذا كان يدرك بعضها لم يتيمم. والأصل أن كل موضع يموت فيه الأداء لا إلى حنف، فإنه يجوز له التيمم، كصلاة الجساة والعيد، وما يموت إلى حنف لا يجوز له التيمم كاحمعة. (الجوهرية النيرة) **توضأً**. ولم يتيمم؛ لأن لها حنفًا وهو الطهر. [الجوهرية النيرة: ٢٨]

أربعاً قيد به لإزالة الشبهة حيث كانت الحمعة حنفًا عن الظهر عدنا، فرمى تردد الشبهة على السامع أنه يصلي ركعتين. [الباب: ٣١] **لم يتيمم** لأن الفوات إلى حنف وهو القضاء. [الجوهرية النيرة: ٢٨]

والمسافر إذا نسي الخ قيد بالمسافر وإن كان غيره كذلك؛ لأن الغالب إن حمل الماء لا يكون إلا للمسافر، وقيد بالسبيان؛ احترازًا عما إذا شك أو ص أن ماء قد فنى، فصلى ثم وجده، فإنه يعيد إجماعاً، وقيد بقوله. في رحله؛ لأنه لو كان على طهره أو معلقًا في عنقه، أو موضوعًا بين يديه، فسببه وتيمم لا يجوز إجماعاً؛ لأنه نسي ما لا يسى، فلا تعتبر لسبانه، وكذا لو كان في مؤخر الدابة وهو يسوقها، أو في مقدمها وهو قائدها، أو راكمها لا يجوز تيممه إجماعاً. [الجوهرية النيرة: ٢٨]

في رحله، فتيمم وصلى، ثم ذكر الماء في الوقت لم يُعَدَّ صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف رحمهما: يعيد. وليس على التيمم إذا لم يغلب على ظنه أن بقربه ماء أن يطلب الماء، وإن غلب على ظنه أن هناك ماء لم يجز له أن يتيمم حتى يطلبه، وإن كان مع رفيقه ماء طلبه منه قبل أن يتيمم، فإن منعه منه تيمم وصلى.

في رحله والرحل - بفتح الراء المهملة - هو للبعير عملة السرح للداية. في الوقت يخترع عما إذا ذكر وهو في الصلاة، فإنه يقطع ويعيد إجماعاً، وسواء ذكر في الوقت أو بعده كذا في 'الجوهرة'، وفي 'الخلاصة': أن هذا الحكم فيه إشارة إلى أنه مخصوص بالسيار حتى إذا طن أن الماء فني، ثم تيمم وصلى، ثم ظهر أنه بقي، لا يجوز بالإجماع. عند أبي حنيفة رحمهما لأنه إذا تيمم والحال أنه غير واحد الماء، فصحت صلاته، وقال أبو يوسف والشافعي: يعيد؛ لأن التقصير جاء من قبله حيث لم يفتش، فلم يعذر، كذا قبل، وفيه كلام؛ لأن النسيان ليس منه، بل من الله تعالى، والتفتيش لا يجب ما لم يغلب على ظنه، والنسيان مرفوع عن الأمة بساكن صاحب الشرع، حيث قال: 'رفع عن أمي خطأ والنسيان' فيتمم. وليس على التيمم رحمهما هذا في العلوات، أما في الغمران يجب اصطبه؛ لأن العادة عدم الماء في الفلوات. [الجوهرة النيرة: ٢٨]

وان غلب رحمهما ويكون طلبه مقدار العلوة ونحوها، ولا ينبغي ميلاً، [ومقدار العلوة ما بين ثلاثمائة دراع إلى أربعمائة دراع بدرع الكرناس] ولو بحث من يطلبه كفاه عن الطلب بنفسه، ولو تيمم في هذه المسألة من غير طلب، وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم يحده وجب عليه الإعادة عدهما حلاً لأبي يوسف [الجوهرة النيرة: ٢٩]

طلبه منه [لعدم المع عالياً]. (الباب ٣٢/١) رحمهما أما وجوب الطلب فقولهما، وعند أبي حنيفة لا يجب؛ لأن سؤال منك العير دل عند المع، وتحمل منه عند الدفع، وعندهما: إن غلب على ظنه أنه لا يعطيه لا يجب عليه الطلب أيضاً، وإن شك وجب عليه الطلب. [الجوهرة النيرة: ٢٩] وعن أبي بصير الصنفار: أن امسافر إذا كان في موضع يعز فيه الماء، فالأفضل أن يسأله من رفيقه، وإن لم يسأل أجزاءه، فإن كان في موضع لا يعز الماء فيه لا يحتره قبل الطلب، وكذا إذا لم يكن معه دلو أو رشاء لا يجب أن يسأل من رفيقه، ولو سأل فقال له: انتظر، فعند أبي حنيفة لا ينتظر إلى آخر الوقت، فإن حاف فوت الوقت يتيمم ويصلي، وعندهما: ينتظر وإن فات الوقت.

تيمم وصلى ولو تيمم قبل الطلب أجزاءه عند أبي حنيفة، لأنه لا يدرمه الطلب من منك العير، وقالوا: لا يحتره. لأن الماء مبدون عادة، واختاره في 'الهداية'. [الباب: ٣٣، ٣٢/١] قال في 'الجوهرة': تيمم وصلى لتحقيق العجز، ولو أبي أن يعطيه إلا ضمن إن كان عنده ثمنه لا يجزئه التيمم، ولا يدرم تحمل الغن العاخش، وهو الصف، وقيل: الضعف، وقيل: ما لا يدخل بين تقوم المقومين. [ص ٢٩]

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة من كل حدثٍ مُوجبٍ للوضوء إذا لبس الخفين على طهارة. ثم أحدث. فإن كان مُقيماً مسح يوماً وليلةً، وإن كان مسافراً مسح ثلاثة أيام ولياليها،

باب المسح الخ مناسبة هذا الباب باب التيمم: أن التيمم حلف عن الكل، والمسح حلف عن البعض، وعقده بالتيمم؛ لأن كلاهما طهارة مسح، أو لأن كلاهما بد عن العسل، وكان يسعي أن يقدمه على التيمم؛ لأنه طهارة غسل، إلا أنه قدم التيمم؛ لأنه بوضع الله وهذا باختيار العدد، وكان التيمم أقوى، أو لأن التيمم ثابت بالكتاب والسنة، وهذا بالسنة لا غير. **المسح على الخفين الخ** والمسح على الخفين من حصائص هذه الأمة، والمسح لغة: إمرار اليد على الشيء، واصطلاحاً: إصابة اليد بمسحة الخف، أو ما يقوم مقامه في الموضع المخصوص في المدة الشرعية. وأخف مأخوذ من الخفة؛ لأن الحكم حلف به من العسل إلى المسح، وهو شرعاً: ما يستر الكعب، وأمكن السفر به، أو المشي فرسحاً، وفي التثنية إشعار بأنه لا يجوز المسح على خف واحد بلا عذر.

وقال في 'المستحصر': المسح على الخفين ثابت بالسنة المشهورة التي يجوز به الريادة على الكتاب، والأخبار فيه مستفيضة حتى قيل: أن من م يره سنة يكون متدعياً لما روي عن أبي حنيفة أنه سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة، فقال: هو أن تفضل الشيعين، وتخت الخنيس، وترى المسح على الخفين، والمسح ثابت عن النبي فعلاً وقولاً، أما فعلاً: فقد روى أبو بكر وعمر والعبادة الثلاثة وأبو هريرة وحديجة وعائشة وغيرهم أنه مسح على حفيه، وأما قولاً: فما روى عمر وعبي وصعوان وعائشة وغيرهم أنه قال: 'يُمسح بمقيم يوماً وليلةً، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها'، والأخبار فيه كثيرة. **موجب للوضوء** احتراز عما موجه الغسل؛ لأن الرخصة للخرج فيما يتكرر، ولا حرج في اجتنابه ونحوها. [الباب: ٣٣/١]

على طهارة [أمراد من الطهارة طهارة الرحين] **الخ** وفي بعض النسخ: على طهارة كاملة، وكلاهما غير شرط؛ لأنه لا يشترط الكمال وقت اللبس، بل وقت الحدث حتى لو غسل رجليه ولبس حفيه، ثم أكمل بقية الوضوء، ثم أحدث يجرئه المسح، وإنما الشرط أن يصادف الحدث طهارة كاملة. [الخوهرية البيرة: ٣٠] لا يراد اشتراط الكمال وقت اللبس، بل وقت الحدث، لكن ذكر اللبس وأراد بقاءه، كذا في "الفتاح".

ثم أحدث. أي بعد إكمال الطهارة، وإن لم تكن كاملة عند المسح - كأد غسل رجليه ولبس حفيه ثم أكمل الطهارة بعده بحيث لم يحدث إلا بعد إكمال الطهارة - جازله المسح. [الباب: ٣٣/١]

ثلاثة أيام ولياليها لقوله: 'يُمسح بالمقيم يوماً وليلةً، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها'. [الخوهرية البيرة: ٣٠]

وابتدأوها عقيب الحدث. والمسح على الخفين على ظاهرهما خطوطاً بالأصابع،
يبدأ من الأصابع إلى الساق.

وفرض ذلك: مقدار ثلاث أصابع من أصابع اليد. ولا يجوز المسح على خف فيه خرق

وابتدأوها **الح** أي ابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث، حتى لو توصاً بمقيم عند طلوع الفجر، وليس وأحدث بعد ما صلى الظهر بمسح في الغد إلى مثل تلك الساعة، أي بعد الظهر.

على ظاهرهما يعني إنما شرع المسح على ظاهرهما لا على باطنهما، لقول علي **هـ** لو كان الدين بان رأيت لكان باطن الخف أولى بالمسح من أعلاه، لكن رأيت رسول الله **ص** يمسح على ظاهرهما خطوطاً بالأصابع.

خطوطاً بالأصابع لما في أوسط الظرف من طريق جرير بن يزيد عن محمد بن المنكدر عن جابر **هـ** قال: "مر رسول الله **ص** برجل يتوصاً، فغسل حفيه فحسه برحله، وقال: ليس هكذا السنة، أمرنا بالمسح هكذا ثم أراه يده من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وفرح بين أصابعه." قال الظفاري: لا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد، وفي الإمام روى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب **هـ** أنه مسح على حفيه حتى روي آثار أصابعه على حفيه خطوطاً. [حاشية السندی: ٧٢]

هذا هو المنسوخ، ولو مسح براحته جاز، وقوله: "خطوطاً" إشارة إلى أنه لا يشترط التكرار؛ لأن التكرار بعدم الخطوط، وصورة المسح: أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم حفه الأيمن، وأصابع يده اليسرى على مقدم حفه الأيسر، ويمدهما جميعاً إلى الساق فوق الكعبين، ويفرح بين أصابعه، هذا هو المنسوخ، وأما المفروض فمقدار ثلاث أصابع، سواء مسح بالأصابع أو حاض في الماء، أو أصاب حفيه ماء المطر مقدار ثلاث أصابع. [الجوهرة النيرة: ٣٠]

يبدأ من الأصابع **الح** هذا هو المنسوخ، ويكفيه المسح مرة واحدة، ولو بدأ من الساق إلى الأصابع جاز. [الجوهرة النيرة: ٣٠] **من أصابع اليد** وقال الكرخي: من أصابع الرجل، والأول أصح اعتباراً لأنه

المسح. [اللباب: ٣٤/١] أي بقدر ثلاث أصابع اليد طولاً وعرضاً لكل رجل بالاستقلال، فلو مسح على واحدة بقدر أصبعين وعلى الأخرى حمساً، أو على كل أقل من ثلاث لا يجوز في الصحيح، ثم لم يذكر محمد **هـ** في الأصل: أن التقدير بثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد اعتباراً لأنه المسح، أو أصابع الرجل اعتباراً بمحل المسح، وكان الفقيه أبو بكر الرازي يقول: التقدير بثلاث أصابع اليد، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة **هـ**.

على خف فيه حرق **الح** وفيه إشارة إلى أن الحروق تجمع في خف واحد، ولا تجمع في خفين، بخلاف النجاسة المتفرقة؛ لأنه حامل للكل، وانكشف العورة بطير النجاسة، وعذر رفر والشافعي **هـ** الحرق اليسير يجمع المسح، وإن قل؛ لأنه لما وجب غسل النجاسة يجب غسل الباقي. قلنا: الخفاف لا تخلو عن يسير حرق عادة، فيلحقه الحرق في السرعة، وتخلو عن الكبير، فلا حرج، والكبير أن يكشف منه مقدار ثلاث أصابع الرجل. [الجوهرة النيرة: ٣٠، ٣١]

كثير يتبين منه قدرُ ثلاث أصابع الرجل، وإن كان أقلَّ من ذلك جاز. ولا يجوزُ المسحُ على الخفين لمن وجب عليه الغسلُ. وينقضُ المسحُ ما ينقضُ الوضوءُ، وينقضه أيضاً نزْعُ الخفِّ ومضي المدة، فإذا مضت المدةُ نَزَعَ خُفَّيه، وَغَسَلَ رجليه وصَلَّى، وليس عليه إعادةُ بقيةِ الوضوء.

أصابع الرجل يعني أصغرُها هو الصحيح؛ لأن الأصل في القدم هو الأصابع باعتبار أنها أصل الرجل، والقدم تبعها، وهذا قالوا: إن من قطع أصابع رجل إنسان، فإنه يرميه جميع الديّة، والثلاث أكثرها، فقامت مقام الكف، واعتبار الأصغر للاحتياط. وفي المحيط: إذا كان يبدو قدر ثلاث أنامل وأصابعها مستورة، قال السرخسي: يجمع، وقال الحلواني: لا يجمع حتى يبدو قدر ثلاث أصابع بكماها، وهو الأصح، والأدمل هي رؤوس الأصابع. [الجوهرية البيرة: ٣١]

وإن كان أقلّ الخ لأن الخف لا يحو عن حرق قليل عادة، فجعل عفواً لدفع الخرج، كذا في 'الساية' وفي 'الجوهرية البيرة': لو كانت الأصابع تبدو من الخرق حالة المشي، ولا تبدو حال وضع القدم على الأرض لم يجر المسح عليه، وإن كان على العكس جاز، كذا في 'مئة المصبي'. وهذا كنه إذا كان الخرق أسفل من الكعب، أما إذا كان فوقه يجوز المسح عليه وإن كبر. [ص: ٣١]

ولا يجوز الخ لأن الحماة لا تتكرر عادة، فلا حرج في السزع، بخلاف الحدث، فإنه يتكرر [الجوهرية البيرة: ٣١] وما روى الترمذي والسنائي عن صفوان بن عسال قال: 'كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرًا: أن لا نسرّع حفاف ثلاثة أيام ولياليهن إلا عن جنابة، ولكن لا تسرع من عائط وبن وبوم'. **سرّع الخف** سرية الحدث إلى القدم حيث زان المانع، وكذا نزع أحدهما، تنعذر اجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة. [الساب: ١ ٣٤]

وحكم السرّع يشترط لغروح القدم إلى اساق، وكذا بأكثر اقدم هو الصحيح، وعن محمد إذا بقي قدر ثلاث أصابع من طهر القدم في محل المسح بقي حكم المسح لقاء محل الفرص في مستقره. [الجوهرية البيرة: ٣١]

ومضي المدة هذا إذا وجد الماء، أما إذا لم يجد ماءً لم يتقص مسح، بل يجوز له الصلاة حتى إذا نقصت وهو في الصلاة ولم يجد ماءً، فإنه يمضي على صلاته؛ لأن حاجته هنا إلى غسل رجليه، فهو قاصع الصلاة فإنه يتم، ولا حظ للرجلين في التيمم، فهذا كان المضي على صلاته أولى. ومن اشتدح من قال: تفسد صلاته، والأول أصح. [الجوهرية البيرة] **وعسل رجليه**. لأن عند السرّع يسري الحدث السابق إلى القدمين كأنه لم يغسلهما.

[جوهرية البيرة ٣١] **وليس عليه إعادة الخ** هذا احتراز عن قول الشافعي **خ**، فإنه يقول: عليه إعادة الوضوء، وقال ابن أبي ليلى: لا يعيد شيئاً من الوضوء. [الجوهرية البيرة: ٣٢]

ومن ابتداء المسح وهو مقيم، فمسافر قبل تمام يوم وليلة: مسح تمام ثلاثة أيام ولياليها، ومن ابتداء المسح وهو مسافر، ثم أقام، فإن كان مسح يومًا وليلة أو أكثر لزمه نزع خفيه، وإن كان أقل منه تمم: مسح يوم وليلة. ومن لبس الجرموق فوق الخف: مسح عليه، ولا يجوز المسح على الجورين، إلا أن يكونا مجلدين أو منعلين.

ومن ابتداء المسح الح. قيد المسح بحالة الإقامة؛ لأنه لو لس وهو مقيم ومسافر قل أن تقضى الطهارة، ومسح، تتحول مدته إلى مدة السفر اتفاقًا، وقيد بقوله: "قبل تمام يوم وليلة"؛ لأنه لو سافر بعد مضي مدة الإقامة لا تتحول مدته إلى مدة السفر بالاتفاق؛ لأن ما يعي الحف قد زال، والحدث قد سرى إلى القدمين.

مسح تمام الح. لأنه مسافر، ومسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها كذا في "مجمع الأثر". [حاشية السدي: ٧٣] وقال الشافعي: لا يجوز أن يمسح مسح المسافر، والأصل في هذا: أن المعتبر عندنا في الأحكام المتعلقة بانوقت آخره كالصلاة إذا سافر في آخر الوقت يصير فرصه ركعتين، وإن أقام فيه ينقلب فرضه أربعًا، وكذا الصبي إذا بلغ في آخر الوقت أو أسلم الكافر، يجب عليهما الصلاة. [الجوهرة البيرة: ٣٢]

ثم أقام. بأن دخل مصره، أو بوى الإقامة في غيره. (الناب) لزمه نزع خفيه لأن رحصة السفر لا تنقضي بدونه. (الناب) لبس الجرموق الح. وهو ما يلبس فوق الخف، والجمع الجرميق، مثل عصمور وعصافير، ويقال له: الموق. [الباب ٣٥/١] وقيد لبس الجرموق بقيد فوق الخف؛ لأنه لو لبس الجرموق وحده حار المسح اتفاقًا، وإن لبسه فوق الخف يجوز المسح عليه عندنا، وقال الشافعي: لا يجوز المسح عليه؛ لأن المسح على الخف يدل عن الغسل، فلو جوزنا المسح على الجرموق لجعلنا لبدل بدلًا، وهذا لا يجوز. ولنا: ما روى عمر أنه قال: "رأيت رسول الله ﷺ لا مسح على الجرموقين؛ ولأنه تبع للخف، ولذا شاركه في حالة الانفراد.

مسح عليه لما ورد في مسند الإمام أحمد عن بلال قال: رأيت رسول الله ﷺ مسح على الجرموقين والخصمال. [حاشية السدي: ٧٣] بشرط لبسه على طهارة، وكونه لو انفرد حار المسح عليه، بخلاف ما إذا لبسه بعد ما أحدث، أو كان من كبرياس، أو فيه حرق مانع فلا يصح المسح. [الناب: ٣٥/١]

ولا يجوز المسح الح. عند أبي حنيفة. [الجوهرة البيرة: ٣٢] رقيقين كانا أو ثخينين. [الناب: ٣٥/١]

يكونا مجلدين. المجلد: هو أن يوضع الجلد على أعلاه وأسفله. [الجوهرة البيرة: ٣٢]

أو مصلين. والمصل: هو الذي يوضع على أسفله جندة كالنعل للقدم. [الجوهرة البيرة: ٣٢]

وقالوا: يجوز إذا كانا ثخينين لا يشقان. ولا يجوز المسح على العمامة، والقلمسوة، والبرقع، والقفازين. ويجوز على الجبائر، وإن شدها على غير وضوء، فإن سقطت من غير بُرء، لم يبطل المسح، وإن سقطت عن بُرء بطل.

وقالوا بخور الح الحروب: هو حف من كتان، أو قطن، أو نحو ذلك، والمسح عليه إذا كان محدداً، أو معاداً، أو ثخيناً لإمكان متابعة المشي فيه فرسحاً أو أكثر، ثم امسح على الحروب المعلن جدار اتفاقاً، وعنى الرقيق لا يخور اتفاقاً، وعلى الثخين غير جائر عند الإمام، وقالوا: يجوز قال في "الدخيرة": رجع أبو حنيفة إلى قولهما في آخر عمره قبل موته بسبعة أيام، وقيل: ثلاثة أيام، وعنه الفتوى؛ لما روي أنه: "توصاً ومسح على الخورين والعلين"، رواه أبو داود والترمذي.

كانا نحس حد الثخانة: أن يقوم على الساق من غير أن يربط شيء. [الجوهرة النيرة: ٣٢]

لا يشقان أي لا يرى ما تحتها من بشرة الرجل من حلاله. [الجوهرة النيرة: ٣٢]

ولا يخور الح لأنه لا حرج في نزع هذه الأشياء، والرحضة إنما هي لرفع الحرج، والقلمسوة: شيء تحفه الأعاجم على رؤوسهم أكبر من الكوفية. والبرقع: شيء تجعله المرأة على وجهها يندو منه العيان.

والقفازين ما يجعل على اليدين، له أزرار تزر على الذراعين، يلبسان من شدة البرد. [اللباب: ٣٦/١]

وحذر على الخبائر الخبائر جمع خبيرة، وهي الألواح التي يحبر بها العظام المكسورة، الأصل في حوار المسح على الخبيرة حديث علي أنه قال: "كسرت إحدى ردي، فأمرني رسول الله ﷺ أن أمسح عليها"، ثم هذا وإن كان في الجبيرة خاصة، لكن عرف الحكم في القروح بدلالة النص.

وان سده الح اعلم أنها تخالف المسح على الخفين بأربعة أشياء: أحدها: أنها إذا سقطت عن برء يكتفى بعسل ذلك الموضع، بخلاف الخفين، فإن أحدهما إذا سقط يجب غسل الرجلين، والثاني: إذا سقطت عن غير برء شدها مرة أخرى، ولا يجب عليه إعادة المسح، والثالث: إن مسحها لا يتوقت، والرابع: إذا شدها على طهارة أو على غير صهارة يجوز المسح عليها، بخلاف الخفين. قال أبو علي السعفي: إنما يجوز المسح على الخبيرة إذا كان المسح على الخراطة يصره، وإلا فلا يخور، ويجوز المسح على الخبيرة وإن كان بعضها على الصحيح، ويكون تغا للمحروح؛ لأنه لا يمكن شد الخبيرة على الجرح خاصة. [الجوهرة النيرة: ٣٣]

لم يبطل المسح لأن العذر قائم. وامسح عليها كالغسل لما تحتها ما دام العذر باقياً. [اللباب: ٣٦/١]

عن لروال العذر، وإن كان في الصلاة استقبل؛ لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل. [اللباب: ٣٦/١]

باب الحيض

أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها، وما نقص من ذلك: فليس بحيض، وهو استحاضة. وأكثره عشرة أيام، وما زاد على ذلك: فهو استحاضة.

باب الحيض الح لما قدم ذكر الأحداث التي يكثر وقوعها من الأصغر والأكبر، والأحكام المتعلقة بها أصلاً وحقناً ذكر عقيبه الأحداث التي يقل وجودها، وهو الحيض والنفس، وهذا المعنى قدم ذكر الحيض على النفس؛ لأن الحيض أكثر وقوعاً منه. والحيض في اللغة: اسم لخروج الدم من المرح على أي صفة كان من آدمية أو غيرها، حتى قالوا: حاضت الأرب إذا خرج من مخرجها الدم. وفي الشرع: عبارة عن دم مخصوص، أي دم سات آدم من مخرج مخصوص، وهو موضع الولادة، من شحص مخصوص، احتراز عن الصغيرة والآيسة في وقت مخصوص، وهو أن يكون في أوانه يمتد مدة مخصوصة أي لا يريد على العشر، ولا ينقص عن الثلاث. ويقال في تفسيره شرعاً أيضاً: هو الدم الخارج من رحم امرأة سليمة من الداء والصعر، فقوهم: "سليمة من الداء" احتراز عن المستحاضة. [الجوهرة النيرة: ٣٣]

أقل الحيض الح لقوله "أقل الحيض لدخارية السكر والشيء: ثلاثة أيام ولياليها، وأكثره عشرة أيام"، رواه الدارقطني والطبراني مرفوعاً، والحديث وإن كان صعباً لكن تعددت طرقه، وذلك يرفع الحديث إلى الحسن. **ولياليها** لا يشترط ثلاث ليال، بل إذا رأتها ثلاثة أيام وليتين كان حيضاً؛ لأن العبرة للأيام دون الليالي، ويحمل كلام الشيخ على ما إذا رأتها في بعض النهار، فلا بد حينئذ من ثلاثة أيام وثلاث ليال؛ لأن اليوم الثالث لا يكمل إلا إلى مثله من الرابع، فيدخل ثلاث ليال، وأما لو رأتها قبل طلوع الفجر، ثم طهرت عند الغروب من اليوم الثالث كان حيضاً، وذلك ثلاثة أيام وليتان، وقال أبو يوسف - أقله يومان وأكثر اليوم الثالث؛ اعتباراً للأكثر بالكل؛ لأن الأكثر من اليوم الثالث يقوم مقام كنه معني؛ إذ الدم لا يسيل على الولاء. [الجوهرة النيرة: ٣٣، ٣٤]

وأكثره عشرة أيام هذا قول أبي حنيفة أحرأ، وقال أولاً: خمسة عشر يوماً كمذهب الشافعي ومالك هما؛ ما روي عنه - "تمكث إحداكن شطرها لا تصلي"، ولنا: قوله "أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام". والحواب عن حديثهما: أنه قال ابن الجوري: هذا حديث لا يعرف، وقال النووي: حديث باطل، وعلى تسليم الصحة، فيقال: ليس المراد بالشطر حقيقته بل ما يقارب الشطر؛ لأن في عمرها زمان الصغر ومدة الحبل والإياس والنفس، ولا تحيض في شيء من ذلك.

فهو استحاضة: لأن تقدير الشرع بمنع إلحاق غيره به. [الباب: ٣٧/١]

وما تراه المرأة من الحُمرة والصُّفرة والكدرة في أيام الحيض: فهو حيض، حتى ترى البياض خالصًا. والحيض يُسْقَطُ عن الحائض الصلاة، ويحرم عليها الصوم، وتقضي الصوم ولا تقضي الصلاة، ولا تدخل المسجد، ولا تطوف بالبيت،

فهو حيض ألوان الدم ستة: السواد، والحمرة، والصفرة، والخضرة، والكدرة، والترية المسبوبة إلى التراب، وهذه الألوان كلها: حيض إلا البياض الصافي، لما روي أن النساء كنَّ يبعثن إلى عائشة . . . احرقه أو القطة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض يسألها عن الصلاة، فتقول هن: لا تعجلن حتى تريس القصة البيضاء، يعني الحصة شئت الرطوبة الصافية بعد الحيض بالخص تريد بذلك الطهر من الحيض.

البياض حالصا. قيل: هو شيء يشبه المحاط يخرج عند انتهاء الحيض، وقيل: هو القطع التي تختبر به امرأة نفسها إذا خرج أبيض فقد طهرت. [الجوهرة النيرة: ٣٤]

الصلاة لأن في قضائها حرًا لتضاعفها. [الكتاب: ٣٧/١] أي الصلاة المعهودة وصلاة الحارة أيضًا، ولا شك أن المانع من الشيء منع لأبعاضه، ولهذا منعت من سجود التلاوة وسجود الشكر.

وحرّم عليها الصوم إنما قال في الصوم: يحرم، وفي الصلاة: يسقط؛ لأن القضاء في الصوم واجب، فلا يبيح ذكر السقوط فيه، والصلاة لا تقضي، فحسب ذكر السقوط فيها. [الجوهرة النيرة: ٣٤]

وتقصي الصوم لما روي عن معاذة العدوية قالت: سألت عائشة . . . ففتت: ما بال حائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: أحرورية أنت؟ قلت: نست بحرورية، ولكني أسأل، قالت: كان يصيبنا ذلك، فؤمر بقضاء الصوم، ولا يؤمر بقضاء الصلاة. [حاشية السدي: ٧٥، ٧٦] ولأن في قضاء الصلاة مشقة؛ لأن في كل يوم وليلة خمس صلات، فيكون في أكثر مدة الحيض خمسون صلاة، وهكذا في كل شهر. وأما الصوم فلا يكون في السنة إلا مرة، فلا يلحقها في قضائه مشقة. [الجوهرة النيرة: ٣٤] والنفاس ملحق بالحيض لطونه، فيلحقها الحرج في قضائها، والأصح: أن قضاء الصوم يجب على التراخي عند الأكثر، وعند أبي بكر الرازي: يجب على الفور.

ولا تقضي الصلاة لقول عائشة . . . "كانت إحداها على عهد رسول الله . . . إذا طهرت من حيضها تقضي الصيام، ولا تقضي الصلاة". **ولا تدخل المسجد** لقوله . . . 'فلأي لا أحل المسجد حائض ولا لحب'، رواه ابن ماجه، والنخاري في "تاريخه الكبير"، وهو بإطلاقه حجة على الشافعي . . . في إباحة الدخول على وجه العبور والمروء. [حاشية السدي: ٧٦] وسطح المسجد له حكم المسجد حتى لا يخل للحائض والجنب الوقوف عليه؛ لأنه في حكمه. [الجوهرة النيرة: ٣٤]

ولا يأتيها زوجها. ولا يجوز لحائض، ولا لحنب قراءة القرآن. ولا يجوز للمحدث مس المصحف، إلا أن يأخذَه بغلافه. فإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام: لم يجوز وطؤها حتى تَغْتَسِلَ، أو يمضي عليها.....

ولا يأتيها زوجها ذكره بلفظ الكناية تأدباً وتحققاً، واقتدى بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّهَا رُوحُهَا﴾ (لقمه: ٢٢٢)، وإن أتاها مستحلاً كفر، وإن أتاها غير مستحل فعليه التوبة والاستغفار، وقيل: يستحب أن يتصدق بدينار، وقيل: بنصف دينار، والتوفيق بينهما: إن كان في أوله هديار، وإن كان في آخره أو وسطه فنصف دينار، وهل دبت على الرجل وحده أو عبيهما جميعاً؟ الظاهر أنه عليه دوغما، ومصرفه مصرف الزكاة، وله أن يقلها ويصاحفها ويستمتع بجميع بدنها ما خلا ما بين السرة والركبة عندهما، وقال محمد: يستمتع بجميع بدنها ويحتب شعار الدم لا غير، وهو موضع خروجها. [الجوهرة النيرة: ٣٤، ٣٥]

ولا يجوز لحائض الح لقوله: "لا يقرأ الحنب ولا الحائض شيئاً من القرآن"، ولأنه يباشر القرآن بعضو يحب غسله، فلا يجوز، وكذا لا يجوز له القراءة حالة الوطئ، والنفساء كالحائض، وظاهر هذا أن الآية وما دونها سواء في التحريم. وقال الطحاوي: يجوز لهم ما دون الآية، والأول أصح، قالوا: إلا أن لا يقصد بما دون الآية القراءة مثل أن يقول: "الحمد لله" يريد الشكر أو "بسم الله" عند الأكل أو غيره، فإنه لا بأس به؛ لأنهما لا يمنعان من ذكر الله. [الجوهرة النيرة: ٣٥]

مس المصحف لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (البقرة: ٧٩) ولقوله: "لا يمس المصحف إلا طاهر". وفي 'الجوهرة النيرة': وإنما لم يذكر الحائض والنفساء والحنب؛ لأنه يعلم أن حكمها بطريق الأولى؛ لأن حكم القراءة أخف من حكم المس، فإذا لم تجز لهم القراءة، فلأن لا يجوز لهم المس أولى، والفرق في المحدث بين المس والقراءة: أن أحدث حل اليد دون الغم، والحماية حلت اليد والغم، ألا ترى أن غسل اليد والغم في الحنابة فرضان، وفي الحدث إنما يفرض غسل اليد دون الغم. [ص ٣٥]

بعلافه وعلافه ما يكون متحافياً عنه، أي متباعداً بأن يكون شيئاً ثالثاً بين الماس والممسوس، كالجرب والخريطة دون ما هو متصل به كالجلد المشرب هو الصحيح، وعند الإسبيحي: العلاف هو الجلد المتصل به، والصحيح الأول وعليه الفتوى؛ لأن الجلد تبع للمصحف، وإذا لم يجوز للمحدث المس وكذا لا يجوز له وضع أصابعه على الورق المكتوب فيه عند التقليب؛ لأنه تبع له، وكذا لا يجوز له مس شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح أو درهم أو غير ذلك إذا كان آية تامة. [الجوهرة النيرة: ٣٥، ٣٦]

وقت صلاة كاملة، وإن انقطع دمها لعشرة أيام جاز وطؤها قبل الغسل. والظهر إذا تحلل بين الدمين في مدة الحيض، فهو كالدم الجاري. وأقل الطهر خمسة عشر يومًا، ولا غاية لأكثره.

في مدة دمها لأن الدم يدرّ تارة، ويقطع تارة، فلا بد من الاعتسال ليرجع جاب الانقطاع، قوله: "كاملة" حرر عما إذا انقطع في وقت صلاة ناقصة كصلاة الصبح والعيد، فإنه لا يجوز الوطء حتى تعتسل، أو يمضي وقت صلاة الظهر، وهذا إذا كان الانقطاع لعادتها، أما إذا كان لدونها، فإنه لا يجوز وضؤها وإن اعتست حتى تمضي عادتها؛ لأن العود في العادة غالب، فكان الاحتياط في الاحتساب، وفي "المحدي" إذا انقطع دون عادتها، فإنها تعتسل وتصلّي وتصوم، ولا يظأها زوجها حتى تمضي عادتها احتياطًا، وإذا انقطع دم المسافرة، ولم تحد ماء، فتمت حكم تطهرها حتى أن نزوحها أن يظأها. [الخوهرية البيرة: ٣٦]

لعشرة أيام حار أي بعد عشرة أيام لأنه لا يريد به على العشرة، إلا أنه لا يستحب قبل الاعتسال لسهي في قراءة التشديد، وقال رفر والشافعي لا يظأها حتى تعتسل، وكذا انقطاع النفاس على الأربعين حكمه على هذا. [الخوهرية البيرة: ٣٧] فهو كدمه حار هذا قول أبي يوسف ووجهه: أن استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط، فيعتبر أوله وآخره كالصباح في البركة، ومن أصبه أنه يبدأ الحيض بالظهر، ويختمه به بشرط أن يكون قبله وبعده دم، والأصل عند محمد أن الظهر انتحل إذا انتقص عن ثلاثة أيام وهو ساعة، فإنه لا يفصل، وهو كدم مستمر، وإن كان ثلاثة أيام فصاعدًا بطرت إن كان الطهر مثل الدمين، أو الدمين أكثر منه بعد أن يكون الدمين في العشرة، فإنه لا يفصل أيضًا، وهو كدم مستمر، وإن كان أكثر من الدمين أوجب النقص، ثم يطر إن كان في أحد الجانبيين ما يمكن أن يجعل حيضًا جعل حيضًا، والآخر استحاضة، وإن كان في كليهما ما لا يمكن أن يجعل حيضًا كان كنه استحاضة، ومن أصبه أنه لا يبدأ الحيض بالظهر ولا يختمه به، سواء كان قبله دم أو بعده دم، أو لم يمكن. [الخوهرية البيرة: ٣٧]

قال في "الهداية": هذا إحدى الروايات عن أبي حنيفة وروى أبو يوسف عنه، وقيل: هو آخر أقواله: أن الطهر إذا كان أقل من خمسة عشر يومًا لا يفصل، وهو كالدم الجاري؛ لأنه طهر فاسد، فيكون تسرلة الدم، فالأحد بهذا القول أيسر، وقد الإسبيحي: وهو اختيار أستاذنا لفتوى. [التصحيح والترحيع: ١٤٨]

وأقل الطهر: الفاصل بين الحيضتين، أو النفاس والحيض. [الباب: ٣٩/١]

خمسة عشر يوم بإجماع الصحابة، وكذا روى أبو طوالة عن أبي سعيد الخدري وحنيفة عن محمد عن أبيه عن جده عن النبي أنه قال: "أقل الحيض ثلاث وأكثره عشر، وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يومًا"، والحديث وإن قال العيني: فيه كلام، سالم عن الطعن فيه. وفي "الباب" أما الفاصل بين السنتين فهو نصف حول، فلو كان أقل من ذلك كانا توأمين، والنفاس من الأول فقط. [٣٩/١]

ولا غاية لأكثره أي ما دامت طاهرة، فإنها تصوم وتصلّي، وإن استغرق ذلك جميع عمرها. [الخوهرية البيرة: ٣٨]

ودم الاستحاضة: هو ما تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام أو أكثر من عشرة أيام؛ فحكمه حكم الرعاف: لا يمنع الصلاة، ولا الصوم، ولا الوطء.

وإذا زاد الدم على العشرة، وللمرأة عادة معروفة، ردت إلى أيام عادتها، وما زاد على ذلك فهو استحاضة، وإن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة: فحيضها عشرة أيام من كل شهر، والباقي استحاضة. والمستحاضة، ومن به سلس البول، والرعاف الدائم،
عشرون يوماً

ودم الاستحاضة الح. ليس هذا حصراً لدم الاستحاضة، بل لبيان بعضه، فإن الخامل لو رأت الدم ثلاثاً أو عشرين، أو زاد الدم على العادة حتى جاوز العشرة، أو زاد القاس على الأربعين، فكل ذلك دم الاستحاضة، والفرق بينه وبين دم الحيض: أن دم الاستحاضة أحمر رقيق ليس له رائحة، ودم الحيض متغير اللون ثخين ذو الرائحة. [الخوهرة البيرة: ٣٨] **لا يمنع الصلاة الح.** لما روي عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن امرأة استحاضت فلا تطهر أفادع الصلاة؟ فقال: لا، إنما ذلك عرق وليست بالحيضة، الحديث رواه الشيخان. [حاشية السدي: ٧٧] بقوله: لفاطمة بنت قيس ر. "توضي وصلي وإن فطر الدم على الحصر"، ثبت له حكم الصلاة عارة، وحكم الصوم والوطء، دلالة نتيجة الإجماع؛ إذ الإجماع معتقد على أن دم الرحم يمنع الصلاة والصوم والوطء، ودم العروق لا يمنع واحداً، فلما علم أن هذا الدم لا يمنع الصلاة علم أنها دم العروق لا دم الرحم، ثبت الحكمان الآحراق نتيجة الإجماع، أي حكم الإجماع؛ إذ الحكم نتيجة السبب كذا في "الهداية" و"الكفاية".

عادة معروفة: هي تثبت حرتين لا بمرة واحدة كما ذهب إليه بعضهم. [حاشية السدي: ٧٨]

ردت إلى أيام الح. فائدة ردها أنها تؤمر بقضاء ما تركت من الصلاة بعد العادة. [الخوهرة البيرة: ٣٨]

وما زاد على ذلك الح. لأن الرائد على العادة يجاس ما زاد على العشرة، فيحقق به.

مستحاضة: واستمر بها الدم. [الباب: ٣٩/١]

فحيضها عشرة أيام الح. يريد عشرة من أول ما رأت ويجعل بماسها أربعين؛ لأنه ليس لها عادة ترد إليها، وهذا بإطلاقه قوهما، وقال أبو يوسف ر. يؤخذ لها في الصلاة والصوم والرجعة بالأقل، وفي الأرواح بالأكثر، ولا يطأها زوجها حتى تمضي العشر، وقال زفر ر. يؤخذ لها بالأقل في جميع الأحوال. [الخوهرة البيرة: ٣٨، ٣٩] وهكذا دأبها: عشرة حيض، وعشرون استحاضة، وأربعون نفاس، حتى تطهر أو تموت، قال السرخسي في 'المسوط': المستدأة حيضها من أول ما رأت عشرة وطهرها عشرون إلى أن تموت أو تطهر. [الساب: ٤٠/١]

والجرح الذي لا يرقأ: يتوضؤون لوقت كل صلاة، ويصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفرائض والنوافل، فإذا خرج الوقت بطل وضوؤهم، وكان عليهم استيناف الوضوء لصلاة أخرى. والنفاس: هو الدم الخارج عقيب الولادة، والدم الذي تراه الحامل، وما تراه المرأة في حال ولادتها.....

لا يرقأ: وكذا من به افلات ربيع واستطلاق بطن. [الجوهرة النيرة: ٣٩] ودمع العين إذا كان يخرج عن عنة، وكذا كل ما يخرج عن عنة، ولو من أدن أو ثدي أو سرة. [اللباب: ٤٠/١] باهمة أي لا يسكن دمه.

يتوضؤون: مفروضة، حتى لو توضأ المعذور لصلاة العيد، له أن يصلي الظهر به عدهما، وهو الصحيح. [اللباب: ٤٠/١]

إما قال: يتوضؤون؛ لأن الاستحشاء غير واجب عليهم. والمراد بالوضوء: انتطهر ليشمل التيمم، وإنما عبر به؛ لأنه أشرف قسميه. **لوقت كل صلاة:** وعند الشافعي: لكل صلاة؛ لقوله: لفاطمة ست أي حيث "توضي لكل صلاة"، ولما: قوله: للمستحاصة: "توضأ لوقت كل صلاة"، وهو المراد بالخديث الأول؛ لأن اللام يستعار للوقت، فكان الأحد بما روي أولي؛ لأنه محكم، وما رواه الشافعي محتمل، فحملاه على المحكم، وعند مالك: "توضأ لكل فصل أيضاً. **والنوافل:** وكذا الدور والواحات ما دام الوقت باقياً. [الجوهرة النيرة: ٣٩]

فإذا خرج الوقت الخ: هذا قومه، وقال أبو يوسف: يبطل بالدحول والخروج، وقال زهر: بالدحول لا غير، وفائدة: إذا توضأ المعذور بعد ضووع الحجر ثم طمعت الشمس انتقص وضوؤه عند الثلاثة؛ لأن لوقت قد خرج، وعند زهر: لا ينتقص؛ لأنه لم يدخل وقت الروال، وكذا إذا توضأ بعد ضووع الشمس جاز أن يصلي به الظهر، ولا ينتقص وضوؤه بروال الشمس عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأن ذلك دخول وقت لأحرج وقت، وعند أبي يوسف وزفر: ينتقص بروال الشمس. [الجوهرة النيرة: ٣٩]

والنفاس هو الدم الخ: واشتقاقه من نفس الرحم بالدم، أو خروج النفس وهو الولد، يقال فيه: نفست ونفست - بضم النون وفتحها - إذا وددت، وأما في الحيض، فلا يقال: ألا نفست - بفتح النون - لا غير كما في حديث عائشة: قال لها رسول الله ﷺ: وهي تنكي أيام الحاح بسبب الحيض - أُنِفِست؟

والدم الذي الخ: وإن بلغ نصاب الحيض؛ لأن الحامل لا تحيض، لأن فم الرحم يسد بالولد، والحيض والنفاس إنما يخرجان من الرحم، بخلاف دم الاستحاصة، فإنه يخرج من الفرج لا من الرحم، ولأنه لو جعلنا دم الحامل حيضاً أدى إلى اجتماع دم الحيض والنفاس، فإنها إذا رأت دمًا قبل الولادة وجعل حيضًا، فولدت ورأت الدم صارت نفساء، فتكون حائضًا ونفساء في حالة واحدة، وهذا لا يجوز. [الجوهرة النيرة: ٤٠، ٣٩]

قبل خروج الولد: استحاضة. وأقلُّ النفاس لا حدَّ له، وأكثره أربعون يومًا، وما زاد على ذلك: فهو استحاضة، وإذا تجاوزَ الدَّمُ على أربعين، وقد كانت هذه المرأة ولدت قبل ذلك، ولها عادة في النفاس، رُدَّتْ إلى أيامِ عادتها، وإن لم تكن لها عادة، فنفاستها أربعون يومًا،

قبل خروج الولد: يعني قبل خروج أكثره استحاضة، حتى أنه تحب عيها الصلاة، ولو لم تصل كانت عاصية، وصورة صلاحها: أن تحمر لها حميرة، فتقعد عليها، وتصبى حتى لا يصير بانود. [الخوهرية سيرة: ٤٠]

وأقل النفاس إلخ: والمرق بيه وبين الحيض: أن الحيض لا يعلم كونه من الرحم إلا بامتداد ثلاث، وفي النفاس تقدم النود دليل على كونه من الرحم، فأعنى عن الامتداد، وقوله: "لا حد له"، يعني في حق الصلاة واصبغ، أما إذا احتيج إليه بعدة كقوله لامرأته: إذا وجدت فأنت صالقة، فقات بعد مدة: مضت عدي، فقدر الإمام بخمسة وعشرين يومًا مع ثلاث حيض، والثاني بأحد عشر، والثالث بساعة.

وأكثره أربعون يومًا لما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ وقت بنفساء أربعين يومًا، وهكذا روي عن من عمر ونبي هريرة وعائشة وأم حبيبة رضي الله عنهن وفي "خوهرية سيرة": قال الشافعي رحمته الله ستون يومًا، واعنى فيه أن الرحم يكون مسدودًا بانود، فيسبح خروج دم الحيض، ويجتمع الدم أربعة أشهر ثم بعد ذلك يفتح الروح في الولد، ويتعدى دم الحيض إلى أن تنده أمه، وإذا ودته خرج ذلك الدم المجتمع في الأربعة الأشهر، وغاب ما تحيض المرأة في كل شهر مرة، وأكثره عشرة أيام، فيكون ذلك أربع مرات أربعين، وبعد استناغي رضي الله عنه ما كان أكثر حيض خمسة عشر كان الدم الذي في الأربعة الأشهر ستين. [ص ٤٠] وعند مالك رحمته الله: سبعون يومًا، والحجة عليهما الحديث المذكور.

إلى أيام عادتها. فتقضي ما تركت من الصلاة بعد العادة كما مر في الحيض. [اسباب: ٤١١] سواء كان حتم معروفها باند أو ناصهر عند أبي يوسف كما إذا كانت عادتها ثلاثين، مرت أربعين يومًا دمًا، وصهرت عشرًا، ثم رأت بعد ذلك دمًا حتى حاور الأربعين، فإنها ترد إلى معروفها ثلاثين عند أبي يوسف رحمته الله، وإن حصل ختمها بالصر، وبعد محمد نفاستها عشرون؛ لأنه لا يجتمع ناصهر، . . . ولو ولدت ولم تر دمًا، فعند أبي حنيفة ورور حجة عليها غسل احتياطًا، . . . وبه كان يفتي الصدر الشهيد، وفي امتاوى. الصحيح وجوب غسل عليها، وأما بوصوء فيجب إجماعًا، لأن كل ما خرج من مسيبين يقص بوصوء، وهذا خارج من أحد مسيبين. [الخوهرية سيرة: ٤١، ٤٠]

أربعون يومًا: لأنه ليس لها عادة ترد إليها، فأحد ها بالأكثر؛ لأنه المتيقن. [الخوهرية سيرة: ٤١]

وَمَنْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ: فَنفَاسُهَا مَا خَرَجَ مِنَ الدَّمِ عَقِيبَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ **حَمْدٌ**. وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزَفَرٌ **حَمْدٌ**: مِنَ الْوَلَدِ الثَّانِي.

بطن واحد: وذلك بأن يكون بينهما أقل من ستة أشهر. [الباب: ٤١/١]

عقب الولد الح وهو كان بينهما أربعون يوماً، وحكي أن ثانياً يوسف قال لأبي حنيفة: أُرأيت لو كان بين
سنتين أربعين يوماً، هل يكون بعد الثاني نفاس؟ قال: هذا لا يكون، قال: فإن كان قال: لا نفاس لها من
الثاني، وإن رغم أنه أبي يوسف، ولكنها تعتسل وقت أن تصنع الثاني وتصلّي، لأن أكثر مدة النفاس أربعون،
وقد مضت، فلا يجب عليها نفاس بعدها. [الجوهرة النيرة: ٤١]

من الولد الثاني لأنها حامل بعد وضع الأول، فلا تكون نفاساً كما لا تحيض، وهذا لا تنقصي العدة
، لا بالأخير، جماعاً، فساداً: العدة متعينة بوضع حمل مضاف إليها، فيتعلق بالجميع. [الجوهرة النيرة: ٤١] قال
الإسبحاني: الصحيح هو القول الأول، واعتمده الأئمة المصنفون. [التصحيح والترجيح: ١٥٠، ١٤٩]

باب الأنجاس

تطهير النجاسة واحب من بدن المصلي وثوبه، والمكان الذي يصلي عليه. وتجوز تطهير النجاسة بالماء، وبكل مائع طاهر يمكن إزالتها به كالخل وماء الورد. وإذا أصابت الخف نجاسة لها جرم، فجفت فدلته بالأرض، جازت الصلاة فيه.

باب الأنجاس لما فرغ من بيان النجاسة الحكمية وانصهرة عنها شرع في بيان الحقيقية، ومزيتها، وتقسيمها، ومقدار انفعول عنها، وكيفية تطهير محلها، وقدمت الأولى؛ لأنها أقوى؛ إذ بقاء القليل منها يمنع جوار الصلاة بالاتفاق. [الساد: ٤٢/١] الأنجاس جمع نجس - فنجس - وهو كل ما استقدرته. [الجوهرة البيرة: ٤١] وهو أي النجس نوعان: ١- مرئي، ٢- وغير مرئي، فالمرئي هو ما له جرم، وغير المرئي ما لا جرم له، سواء كان له لون أو لم يكن، ذكره في "شرح الطحاوي"، وفي بعض الشروح: إن المرئي ما يرى: أثره بعد الحفاف، وغير المرئي ما خلافه. **وثوبه**: لقوله تعالى: ﴿...﴾ (مشر: ٤) وقال: "حتيه، ثم اقرصيه، ثم اغسله بالماء، ولا يصرك أثره"، وإذا وجب التطهير في الثوب وجب في البدن والمكان؛ لأن الاستعمال في حالة الصلاة يشمل الكل كذا في الهدية. **والمكان** يعني موضع قدميه وسجوده وجنوسه. [الجوهرة البيرة: ٤٢]

وبكل مائع طاهر [لأن النجس لا يزيل النجاسة] المائع: السائل، من مائع بمعنى سال، وتشترط طهارته؛ إذ تطهيره لغيره فرع طهارته في نفسه، فعلى هذا لو غسل المعلقة بول ما يؤكل لحمه لا يروى وصف التعطيط وهو المختار. وفي "الجوهرة البيرة": قال محمد ورور والشافعي: لا يغور إلا بالماء المطلق؛ لأن النجاسة معنى تجمع جوار الصلاة، فلا يغور إلا بالماء قياساً على النجاسة الحكمية، وهي الحدث. قلنا: النجاسة الحكمية ليس فيها عين ترال، فكان الاستعمال فيها عمادة محضة، والحقيقية لها عين، فكان المقصود بها إزالة العين بأي شيء طاهر كان؛ بدليل أنه لو قطع موضع النجاسة بالنسكين حار، وعن أبي يوسف: أنه فرق بين الثوب والبدن، فقال: لا تروى النجاسة من البدن إلا بالماء المطلق اعتباراً بالحدث بخلاف الثوب، فإنها تروى عنه بكل مائع طاهر. [ص ٤٢]

يمكن إزالتها إلخ: أي يعصر بالعصر، واحترر بذلك عن الإدهان والعسل، وهل يغور بالدر؟ قال في الخجندي: يغور، وفي "النهاية": لا يغور. [الجوهرة البيرة: ٤٢] **وإذا أصابت الخف الخ** وإنما حص الخف؛ لأن البدن إذا أصابه شيء من ذلك لم يجزه إلا الغسل، وكذا الثوب أيضاً لا يجزئ فيه إلا الغسل؛ لأن الثوب يتداخل فيه كثير من النجاسة، فلا يخرجها إلا الغسل إلا في المني خاصة، فإنه يطهر بالمرك، وأما الخف، فإنه جلد لا تتداخل فيه النجاسة.

فدلته بالأرض: وكذا كل ما هو في معنى الخف كالعل وشبهه. [الجوهرة البيرة: ٤٢]

والمني نجس يجب غسل رطبه، فإذا جفَّ على الثوب أجزأه فيه الفرق. والنجاسة إذا أصابت المرأة أو السيف: اكتفى بمسحهما. وإن أصابت الأرض نجاسة فجفت بالشمس، وذهب أثرها،

والمني نجس حديث سلمان بن يسار قال: سألت عائشة . عن النبي يصيب الثوب، فقالت: كنت أعسفه من ثوب رسول الله ، فيخرج بين الصلاة، وأثر العسل في ثوبه يقع ماء. روه الشيخان. [حاشية سيدي: ٨٠] وقال الشافعي : ظاهر؛ بقوله لا غسل عانس . مني كالمحاض فأَمْضَ عَيْتَ وَجْهِ بِدَحْرَةٍ، ولأنه أصل حقيقة الإدمي، فكان صاهراً، كالثوب. وبما قوله . عمر - وقد رآه يعس ثوبه من حمه . ثم يعمل الثوب من حمس من النول والعائط ودمه ومني وخي، وفقر مني بأشياء مني هي حمس الإجماع، فكان حكمه كحكم ما قرن به، وأما حديث بن عباس فهو حجة على أنه 'مرد بالإمارة، ولأمر بتوحيب، كما في النهاية . ولأنه خارج يعس ثوبه بنفسه صاهراً كسول، ثم حاسة مني عندما معصية. [خوهره اسيرة: ٤٢، ٤٣] **جف على الثوب إلخ** قيد بالثوب، لأنه إذا جف على الثوب، ففيه اختلاف مناسخ، فإن يعصمه لا يظهر إلا بالعسل، لأن سدر لا يمكن فركه، وفي الهدية : فإن مشاجحاً يظهر بالفرق كما في الثوب، وبما يظهر بالفرق إذا كان وقت خروج راس الذكر صاهراً بأن كان واستنحى الماء، وإلا فلا يظهر إلا بالعسل... وهذا كله في مني الرجل، أما مني المرأة فلا يظهر بالفرق؛ لأنه رقيق ونو بعد مني إلى النضرة يكفي بالفرق، هو الصحيح، وعن محمد . لا يظهر إلا بالعسل، لأنه إنما بعسه السيل وسيل لا يظهر بالفرق. [خوهره اسيرة: ٤٣]

أصابت المرأة أو السيف إلخ لعدم تدخل نجاسة فيهما، وما على ظاهرهما يرون مسح، ومسح يحذف ولا يظهر، وهذا قال: 'اكتفى بمسحهما ولم يقل: صهر بالمسح، وقال محمد . مسح مطهر... وفي 'خيطة: لسيف والسكين إذا أصابهما بول أو دم لا يظهران إلا بالعسل، وإن أصابهما عذرة إن كان رصاً فكذلك، وإن كان يابساً صهراً نحت عندهما، وعن محمد . لا يظهران إلا بالعسل، وسئل أبو القاسم الصغير عن دج شاة ثم مسح السكين على صوفها أو بدهن أو أثر الدم، قال: يظهر، كذا في 'النهاية'، وإنما قال: 'اكتفى بمسحهما ولم يصرح بالصهارة؛ لأن في ذلك خلاف بين المشايخ إذا عاودها ماء، وحذر الشيخ أن نجاسة تعود، وحذر الإسبحاني أنها لا تعود. [خوهره اسيرة: ٤٣] **فجفت بالشمس** قال في 'خوهره': قيد الشمس وقع شرطاً اتفاقاً حسب العادة، والشرط حذف وذهب الأثر، وقال أبو هادي: الصحيح أنه لا فرق في الخواب بين أن تقع عليه شمس أو لا تقع، وبين أن يكون فيه حشيش أو لا. [التصحيح والترحيح: ١٥٠]

وذهب أثرها: الأثر: اللون والطعم والرائحة. [الباب: ٤٤/١]

جازت الصلاة على مكانها، ولا يجوز التيمم منها. ومن أصابته من النجاسة المغلظة كالدم والبول والغائط والخمر مقدار الدرهم،

حارت الصلاة الح: وقال زرارة والشافعي ح: لا تجوز؛ لأنه لا يوجد المربع، وهذا لم يخرج التيمم منها، ولما: قوله ح: 'دكاة الأرض يسبها'، وقيد بالأرض حتراراً عن الثوب والخصير وغير ذلك، فإنه لا يظهر باحفاف بالشمس. [الخواهرية البيرة: ٤٣] **ولا يجوز التيمم الح** لأن صهاره الصاعدة ثبت شرطها نص القرآن، فلا ينادى بما ثبت بالحديث، وهو قوله ح: 'دكاة الأرض يسبها'، ولأن الصلاة تجوز مع يسير النجاسة، ولا تجوز الوضوء مما فيه يسير النجاسة، والتيمم قائم مقام الوضوء، ولأن الطهور صفة رائدة على الطهارة، فإن محل ظاهر وليس بظهور، فكذلك هذه الأرض طاهرة غير ظهور. [الخواهرية البيرة: ٤٤]

النجاسة المغلظة الح المغلظة ما ورد نجاستها نص، ولم يرد بطهارتها نص عند أبي حنيفة ح، سواء اختلف فيها الفقهاء أم لا، وعندهما: ما ساء الاحتجاج في صهارته فهو محقق، وفائدته في الأرواث، فإن قوله ح: في الأرواث: 'إنه رجس' لم يعارضه نص آخر، فكونه عنده معصاً، وقال: هو محقق، لأنه صاهر عند مالك ح. ونس أبي ليلى، وما اختلف فيه حقه حكمه. [الخواهرية البيرة: ٤٤] **كالدم والبول الح** والمراد من الدم المسفوح، أما الذي يبقى في الجسم بعد الدكة فهو صاهر، وعن أبي يوسف ح: أنه معفو عنه في الأكل وشو أحمر منه القدر، وليس معفو عنه في الثياب والأواني؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه في الأكل، وبمعنى في غيره، وكذلك دم كبد ولطحال ظاهر، حتى لو صبي به خف لا يمنع الصلاة وإن كثر، وكذا دم سراعث وكبد ولقمل ولبن صاهر وإن كثر؛ لأنه غير مسفوح، ودم سمك طاهر عند أبي حنيفة ومحمد ح، لأنه أبيض أكنه بدمه؛ لأنه لا يدكا، ولو كان حساً ما أبيض كنهه إلا بعد سحقه، . . . وأما دم الحية والأوراح: فهو حس إجماعاً، ودم الشهيد صاهر في حق نفسه، حس في حق غيره. . . وأما حكم البول والغائط قال أبو الحسن: كل ما خرج من بدن الإنسان مما يوجب خروجه الوضوء والاعتسال: فهو حس، فعلى هذا الغائط والبول والمني والودي والمذي والدم والقيح والصديد: حس، وكذا القيء، إذا كان ملاً لغيره حس، وأما رطوبة الفرج فهي طاهرة عند أبي حنيفة ح. كسائر رطوبات البدن، وعندهما: حس؛ لأنها متولدة في محل النجاسة. [الخواهرية البيرة: ٤٤]

والخمر: وأما باقي المسكرات مائعة: فاحتمل في كونها معصية أو محققة، وأما المسكرات العير المائعة كالأفيون والارغفران: فصاهرة كما حققه في 'رد المحتار'. **مقدار الدرهم:** يعني مثقال الذي درهمه عشرة قيراطاً، ثم قيل: المعتد بسط الدرهم من حيث المساحة، وقيل: ورده، والتوفيق بينهما أن السط في الرقيق والنورن في الشحش. [الخواهرية البيرة: ٤٥] قال في الهداية: هو قدر عرض الكف في الصحيح، وقال أبو جعفر الهروي: قدر عرض الكف في الرقيق، ووزن الدرهم المثقال في الكثيف، قال في 'بسيع': وهذا القول أصح، وفي 'رهدي': قيل: هو الأصح وحتاره جماعة، وهو أوزن، ما فيه من إعمال الروايتين مع مناسبة التوريع. [الصحیح والترحیح: ١٥٠]

وما دونه جازت الصلاة معه، وإن زاد لم يجز. وإن أصابته نجاسة مخففة كبول ما يؤكل لحمه: جازت الصلاة معه، ما لم تبلغ رُبْع الثوب. وتطهير النجاسة التي يجب غسلها على وجهين: فما كان له منها عين مرئية: فطهارتها زوال عينها،

حازت الصلاة معه لأن القليل لا يمكن التحرر عنه، فيجعل عموداً. [الباب: ١/ ٤٤] عني قدر الدرهم؛ ما روي عن عمر أنه سئل عن قليل النجاسة في الثوب، فقال: إن كان مثل طفري هذ لا ينجع الصلاة، وصفره كعرض كف أحداً، ولأنه أحد هذ المقدار من موضع الاستحاء، وهو معفو، وإن رد لا يعفى. وفي "خوهرة البيرة": وهن يكرهه إن كانت قدر الدرهم، يكره إجماعاً، وإن كانت أقل وقد دخل في الصلاة: إن كان في الوقت سعة، فالأفضل أن يقطعها ويغسل ثوبه، ويستقل الصلاة، وإن كان تقوته الجماعة إن كان يحد الماء، ويحد جماعة أخرى في موضع آخر، فكذلك أيضاً، وإن كان في آخر الوقت، أو لا يحد جماعة في موضع آخر مضى على صلاته ولا يقطعها. [ص ٤٥] وإن كان النجاسة أقل من قدر الدرهم، فعسبه سعة، وإن كانت مثل الدرهم، فعسبه واحب وإن رد فعسبه فرض، فإن ترك الغسل في أسنة والواحد يحور صلاته بانقصاص، ويكون مسيئاً، فإن تراث في الفريضة بصت صلاته.

نجاسة مخففة الخ. المحققة: ما ورد نجاستها نص، وبطهارتها نص، كبول ما يؤكل لحمه ورد نجاسته قوله 'استبرهوا الأنوال' وهو عام فيما يؤكل وفيما لا يؤكل. والاستبراه هو اتعاذ عن شيء، وورد أيضاً في صهارتها نص وهو أنه رخص للعرييين في شرب أنوال الإبل والناكها. وقال محمد بن ميمون ما يؤكل لحمه طاهر لحديث العرييين، ولو كان حسناً أمرهم بشربه؛ لأن الحس حرام، قال: 'لم يجعل الله شفاءكم فيما حرم عليكم'. ولهما: أن النبي عرف شفاءهم فيه وحياً، ولم يحد مثله اليوم، واخرج يباح تناوله إذا علم حصول الشفاء به يقيناً، ألا ترى أن كل الميتة عند الاضطراب مباح بقدر سد الرمق لعنه يقيناً حصول ذلك. [خوهرة البيرة: ٤٥]

ما لم تبلغ ربع الثوب هذا إنما يستقيم على قوهما، ما عند محمد بن لا يستقيم؛ لأنه ظاهر عدده لا ينجع حور الصلاة، وإن كان ثوب مملوء منه. [خوهرة البيرة: ٤٥] قال في 'المخطط' وشرح نجم الأئمة: وهو الأصح، وقال في 'الفوائد': وهو رواية عن أبي حنيفة، وهو الصحيح، قال أبو نصر الأقطعي: أصح ما روي فيه: ربع أدنى ثوب تحور فيه الصلاة كاسيرر، قال في 'المخطط': قبل: هو ربع جميع الثوب، وقيل: ربع طرف أصابته كربع الدليل والكم، وهو الأصح، وقال في 'الجامع الرهاني': وعينه الفتوى، وقال الرازي: وهو الأصح. [التصحيح والترحيح: ١٥٠، ١٥١]

فطهارتها زوال عينها فيه إشارة إلى أنه لا يشترط الغسل بعد زوال العين ولو زالت مرة، وإشارة إلى أنها إذا لم تزل ثلاث مرات لا تظهر، بل لا بد من الروا. [خوهرة البيرة: ٤٦] ولو مرة على الصحيح، وعن المقيده أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين إلحاقاً لها بغير مرئية غسلت مرة. [الباب: ١/ ٤٥]

إلا أن يبقى من أثرها ما يشقُّ إزالتها، وما ليس له عين مرئية فطهارتها أن يُغسلَ حتى يغلب على ظنِّ الغاسل أنه قد طهُرَ. والاستنجاء سنة، يُجزئ فيه الحجرُ والمدَرُ، وما قام مقامهما: يمسحُه حتى يَنقِيَه، وليس فيه عدد مسنون،

ما يشقُّ إزالتها فلا يضر نقاؤه، ويعسل إلى أن يصفو الماء عنى الراحح. [الساب: ٤٥/١] تفسير المشقة: أن يحتاج إلى شيء غير الماء كالصابون والأشبان والماء الأعلى بالبار، فلا يحب عليه ذلك. [الجوهرية البيرة: ٤٦] أنه قد طهر لأن التكرار لا بد منه للاستخراج، ولا يقطع بزواله، فاعتبر غنة الظن، فإن عسدها مرة، وعلت على طهه أنها قد زالت أحرأه؛ لأنها إذا لم تكن مرئية، فاعتبر عسة الظن. [الجوهرية البيرة: ٤٦] والاستنجاء سنة مؤكدة للرجال والنساء. [الساب: ٤٦/١] والاستنجاء: هو طلب الفراغ عن النجوى، وعن أثره نجاء أو تراب، وما قام مقامه، والنحو: ما يخرج من الطل من النجاسة، فلا يستنجى من الريح، لأنه ليس بنجس وإن خرج من الطل، ولا يسمى تطهير ما يخرج من غير السببين استنجاء، وإنما لم يذكره مع سس الطهارة؛ لأنه إزالة للنجاسة حقيقية، وسائر السنن مشروعة لإزالة للنجاسة حكمية.

يخرى قد الحجر إلح هذا إذا كان الخارج معتاداً، أما إذا كان الخارج قبيحاً أو دماً لم يخر فيه إلا الماء، وإن كان مدياً يخرى فيه الحجر أيضاً، وقيل: إنما يخرى فيه الحجر إذا كان العائط لم ينف ولم يقم من موضعه، أما إذا قام أو جف العائط، فلا يخره إلا الماء؛ لأن قيامه قل أن يستنجى بالحجر يروى العائط عن موضعه، ويتجاوز محرجه، ونجافه لا يريله الحجر. [الجوهرية البيرة: ٤٦] وما قام مقامهما يعني من التراب وغيره من الأعيان الطاهرة المزينة، فخرج الرجاج والثلج والأجر والفحم. يمسحه حتى إلح صورته: أن يحسن مسحاً عن القلة، وعن الشمس والقمر ومعه ثلاثة أحجار، فيبدأ بالحجر الأول من مقدم الصفحة اليمنى، ويدبره حتى يرجع إلى الموضع الذي بدأ منه، ثم بالثاني من مقدم اليسرى ويدبره كذلك، ثم يمر الثالث على الصفحتين، وقال بعضهم: يقل بالأول، ويدبر بالثاني. ويدبر الثالث، وقال أبو حفص: إن كان بالشتاء أقل بالأول، وأدبر بالثاني وأدار الثالث، وإن كان في الصيف أدبر بالأول، وأقل بالثاني، وأدار الثالث؛ لأن حصتيه في الصيف مندليان، وفي الشتاء مرتفعان، وقال السرخسي: لا كيفية له، والقصد الإلقاء، والمرأة تفعل كما يفعل الرجل في الشتاء في كل الأوقات. [الجوهرية البيرة: ٤٦، ٤٧]

وليس فيه عدد مسنون بل مستحب، فيستحب الثلاث إن حصل التطيف بما دوها، وإلا جعلها وتركاً. [الساب: ٤٦ ١] وقال الشافعي: لا بد من ثلاثة أحجار، أو حجر به ثلاثة أحرف؛ لقوله: 'إذا أتى أحدكم حاجته، فليستنح ثلثة أحجار، أو ثلاثة أعواد، أو ثلاث حشاشات'. ولنا: قوله: 'من استحجر فديوتر، من فعل أحسن، =

وَعَسَلُهُ بِالماءِ أَفْضَلُ، وَإِنْ تَجَاوَزَتِ النِّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا لَمْ يُجْزَ فِيهِ إِلَّا المَاءُ وَالْمَائِعُ،
وَلَا يَسْتَنْجِي بِعَظْمٍ، وَلَا رُوثٍ، وَلَا بِطَعَامٍ وَلَا بِيَمِينِهِ.

= ومن لا فلا حرج، واستقصى عن ذكر لثلاث في حديث آخر محمود عن أن الأمر فيه للاستحباب جمعاً وتوفيقاً بين الأحاديث، والعدد عند الشافعي عليه السلام فرض، حتى لو تركه لا تحوز صلاته.

وَعَسَلُهُ بِالماءِ أَفْضَلُ يعني بعد الحجرة لقوله تعالى: وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَيْلٌ لَكَ مِنَ المَاءِ كَثِيرٌ (سورة ١٠٨) برت في قوم يتبعون حجارة ماء وهم أهل قباء، وحتف فيه، فقيل: مستحب، وقيل: سنة في زماننا، وقيل: سنة عن الإطلاق، وهو الصحيح وعليه الفتوى. [حاشية السندي: ٨٢]

إِلَّا المَاءُ أَوْ المَائِعُ الخ. وحدث لا يستقيم إلا على قومه، أما عند محمد فلا يخرجه إلا ماء، ثم إن كان استحور أكثر من قدر الدرهم وجب إراته ماء جماع، وإن كان أقل، فعدهما: لا يجب ماء، ويخرجه الحجر، وعند محمد: لا يخرجه الحجر، وفي "الفتاوى": إذا تجاوزت النجاسة مخرجها وهي أكثر من قدر الدرهم: يجب إراتها وإن كانت أقل، ولكن إذا صم مع موضع الاستحذاء يصير أكثر من قدر الدرهم: لا يصم عندهم، وقال محمد عليه السلام: يضم. [الخوهرية البيرة: ٤٧]

وَلَا يَسْتَنْجِي بِعَظْمٍ الخ. بقوله: من يستنجي بعظم أو روث: فقد برئت منه ذمة محمد، ولأن العظم ردح، وروث علف دونه، ويروى أنه: قال: أتني وفد من نصيبين وهم نعم أهل، فسألوني إرد، فدعوت به هم أن لا يمتروا بعظم ولا روثاً إلا وجدوا عليه طعاماً، وقال: إهم لا يحدون عظمًا إلا وجدوا عليه خمسة يوم كفن، ولا روثاً إلا وفيها حبها يوم كفن. وروى أنهم سألوه متاع فمتنعهم بكل عظم وروثه وعرة، فقلوبهم: يقدرها عليه ناس، فهي عن الاستحذاء يندك. [خوهرية البيرة: ٤٧، ٤٨] وروى لبحاري في بدء الحنق من حديث أبي هريرة: قال له النبي: أتني بأحجار أستقصى بي ولا تأتي بعظم ولا روثاً، قلت: ما بعظم والروث؟ قال: إهما من طعام الجن، وأما بالطعام فهو إسراف وإهانة.

وَلَا بِطَعَامٍ وَلَا بِسَمِيَّةٍ: أما بالطعام فهو إسراف وإهانة، وأما بالسمن فبقوله: ولا يستنجي بيمينه أي يميني.

كتاب الصلاة

أَوَّلُ وقت الفجر إذا طَلَعَ الفجرُ الثاني: وهو البياض المُعْتَرِضُ في الأفق، وآخرُ وقتها: ما لم تَطْلُع الشمسُ. وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس، وآخر وقتها عن أبي حنيفة رضي الله عنه إذا صار ظِلُّ كل شيء مثليه.....

كتاب الصلاة ما فرغ من بيان الطهارة التي كانت شرطاً لصلاة شرع في بيان المشروص، والصلاة في السعة: اسم لنداء، والثناء، والقراءة، والرحمة، وتحريك الصلوتين، والاحتراق في الدار. وفي اشرع: الأركان المحصورة المعهودة، سميت بها؛ لأن المصلي يحرق ببيتها فيها، ولما في قيمها من القراءة، وفي قعودها من اثناء ونداء، ولفاعدها من الرحمة، ولأن الموصوف بها يحرق نفسه في نار المحبة لله تعالى ولرسوله ﷺ.

أول وقت الفجر: سمي الفجر فجرًا؛ لأنه يفجر الظلام. [الجوهرة النيرة: ٤٨]

إذا طلع الفجر إلخ: حديث إمامة جبرئيل عليه السلام أنه أم رسول الله ﷺ في صلاة الفجر في اليوم الأول حين صبح الفجر، وفي اليوم الثاني حين أسفر جداً، وكادت الشمس تطع، ثم قال في آخر الحديث: ما بين هذين وقتين وقت لك ولأمتك، ولا معتبر بالفجر الكادب، وهو البياض الذي يبدو طولاً، ثم يعقبه انطلام؛ يقوه ﷺ لا يعرفكم أذان بلال، ولا فجر استطيل". وإنما الفجر المستطيل في الأفق وهو امتشتر فيها كما في 'أهدية' **المعترض** أي المتشتر فيها، احتزر عن المستطيل، وهو الفجر الأول يبدو صولاً، ويسمى الفجر ككادب.

في الأفق: واحد الأفاق وهي أطراف السماء. [الجوهرة النيرة: ٤٨]

ما لم تطلع الشمس: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ إن للصلاة أولًا وآخرًا، وفيه: وإن أول وقت الفجر حين يصبغ الفجر، وإن آخر وقتها حين تطع الشمس. أخرجه المؤيد والترمذي والسنائي. [حاشية السدي: ٨٣]

إذا زالت إلخ: حديث إمامة جبرئيل المتقدم من رواية السنائي عن جابر، فصى بطهر حين ربت الشمس وكان الفيء قدر اشراك، وحديث بريدة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن وقت الصلاة، وفيه: فما رلت الشمس أمر بلالاً فأذن ثم أمره فأقام الظهر. أخرجه مسلم والترمذي والسنائي. (حاشية السدي) **زالت** أي رلت من الاستواء إلى الانحطاط، وسمي ظهر؛ لأنه أول وقت ظهر في الإسلام، ولا خلاف في أول وقته [الجوهرة النيرة: ٤٨]

كل شيء مثليه: هو اندي رجحه صاحب 'المحرر الرائق' في رسالة مستقيمة، وقال في 'العيانية': هو المحتار، وقال في 'الندائع' و'المحيط': هو الصحيح، وهو الذي اختاره أكثر رباب المتون، واستدل له الإمام محمد في =

سوى في الزوال. وقال أبو يوسف ومحمد **حب**: إذا صار ظل كل شيء مثله. وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين، وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس. وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس، وآخر وقتها ما لم يغيب الشفق، وهو البياض الذي يرى في الأفق بعد الحمرة عند أبي حنيفة **حب**.....

= 'موطأ' يقول أبي هريرة **حب** صل الظهر إذا كان طلك مثلك، والعصر إذا كان ظلك مثلك، وقوله: "أردوا بالظهر. فإن شدة الحر من فيح جهنم، وأشد الحر في ديارهم في هذا الوقت. **سوى في الزوال**. هو الظل الحاصل للأشياء عند استواء الشمس إلى خط نصف النهار، وهو يختلف طولاً وقصرًا باختلاف الأماكن وللأزمان، وعاية طوله عند تحول الشمس إلى الحدي أو قصره عند التحول إلى السرطان. **على القولين** يعني عند أبي حنيفة **حب** بعد المثلين، وعندهما بعد المثل. [الخوهرة البيرة: ٤٨] **ما لم تغرب الشمس** وقال الثوري: ما لم تغرب. [الخوهرة البيرة: ٤٨] لقوله: "من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك صلاة العصر"، رواه اسحاري ومسلم، وما رواه المسنن من أن وقت صلاة العصر ما لم تغرب الشمس منسوخ، أو محمول على الاحتيار كذا في العيني. **إذا غربت الشمس** وهذا لا خلاف فيه. **ما لم يغيب الشفق** وقال الشافعي **حب**. وقتها مقدر بقدر الوضوء والأذان والإقامة وخمس ركعات، وقيل: مقدر ثلاث ركعات عنده؛ لأن جبرئيل **حب** أتته في يومين في وقت واحد، وسأله: "أول وقت المغرب إذا غربت الشمس"، وأخر وقتها حين تغيب الشفق؛ لقوله: "وقت صلاة المغرب: ما لم يسقط نور الشفق" رواه مسلم وغيره، وما رواه كان للتححرر عن الكراهة، أو تقول: القول مقدم على الفعل. **وهو الساع** **الح** لما روى الترمذي من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله **ص**: "إن للصلاة أولًا وآخرًا"، الحديث، فقد جعل في هذا الحديث آخر وقت المغرب وأول وقت العشاء حين يغيب الأفق، وعيبوبة الأفق يسقط البياض الذي بعد الحمرة وإلا كان نادياً. [حاشية السدي: ٨٥] قول الإمام هو الأصح كما احتاره السفي **حب** [التصحیح والترجيح: ١٥٧] قال ابن الجوزي: إن الصحيح المفتى به فور صاحب المذهب دون صاحبيه؛ لأن الشفق عبارة عن الرقة، ومنه اشفقة وهي رقة القلب، والبياض أرق من الحمرة، وهو مذهب أبي بكر الصديق وعائشة ومعاذ وابن الزبير وأبي هريرة **حب**. وهو احتيار المنرد والعراء والمباري، وبه قال زفر وحكي عن محمد أنه البياض في السبيل، والحمرة في الصحراء، ولما روي عن أس **حب** "أنه قال بنبي **ص** متى أصبى العشاء؟ فقال **حب** 'متى أسود الأفق'، وسواده لا يكون إلا بعد ذهاب البياض، =

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما : هو الحمرة، وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق،
 وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني، وأول وقت الوتر بعد العشاء، وآخر وقتها
 ما لم يطلع الفجر. ^{أي الصبح الصادق} ويستحب الإسفار بالفجر، والإبراد بالظهر في الصيف،
 وتقدمها في الشتاء، وتأخير العصر

= وأيضاً أهل اللغة يطلقون الشفق على البياض، كما يطلقونه على احمره، وأحمد بن يحيى يحمل على البياض احتياطاً، واختاره محمد بن يحيى وثعلب وعمر بن عبد العزيز والمزني وداود.
 هو الحمرة وهو مذهب علي كرم الله وجهه، وهي رواية عن أبي حنيفة رحمهما . وقد ثبت أنه رجع إلى قوهما، أي الحمرة، وبه قيل: يعني، وهو قول الشافعي رحمهما . وكذلك مذهب عبادة بن صامت وشداد بن أوس وعبدالله بن عمر رحمهما . واختار الخليل والأصمعي والجريري من أهل اللغة، فقوله أوسع للناس. وقوله أحوط.
 إذا غاب الشفق. أي على اختلاف القولين، عنده إذا غاب البياض، وعندهما إذا غابت الحمرة. [الجمهرة النيرة: ٤٩]
 ما لم يطلع الفجر الخ. نقوله . وآخر وقت العشاء حين لم يطلع الفجر، وهو حجة على الشافعي رحمهما في تقديره بذهاب ثلث الليل كذا في "الهداية".

أول وقت الوتر الخ. هذا عندهما، وقال أبو حنيفة رحمهما . وقته وقت العشاء، يعني إذا غاب الشفق، إلا أن فعلها مرتب على فعل العشاء، فلا يقدم عليها عند التذكر، والاختلاف في وقتها فرع الاختلاف في صفتها، فعده الوتر واجب، فإذا كان واجباً صار مع العشاء كصلاة الوقت والعائنة، وعندهما: سنة مؤكدة، وإذا كان سنة شرع بعد العشاء كركعتي العشاء. [الجمهرة النيرة: ٤٩]

ويستحب الإسفار الخ. [أي في الأرملة كتبها] لقوله رحمهما "أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر". رواه الترمذي وصححه، وروى الطحاوي عن علي كرم الله وجهه أنه كان يصلي الفجر، وهم يترأون الشمس مخافة أن تطمع. وفي الباب: حد الإسفار مستحب: أن يكون بحيث يؤديها ترتيل نحو ستين أو أربعين آية ثم يعيدها بطهارة لو فسدت، وهذا في حق الرجال، وأما النساء فالأفضل من العلس؛ لأنه أستر، وفي غير الفجر يتظرون فراغ الرجال من الجماعة كذا في "المبتغي" و"معراج الدراية". [٥٠، ٤٩]

والإبراد بالظهر الخ. لقوله رحمهما أبردوا بالظهر في الصيف، فإن شدة الحر من فيح جهنم، ولما روى أنس بن مالك رحمهما كان يبكر الظهر، أي يعجلها في الشتاء، ويردها في الصيف.

ما لم تتغير الشمس، وتعجيل المغرب، وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل، ويستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل أن يؤخر الوتر إلى آخر الليل، وإن لم يثق بالانتباه أو تر قبل النوم.

ما لم تتغير الشمس أي في الأرملة كنها، وفي التصحيح والترحيل: معتبر تغير القرص وهو أن يصير حال لا تحار فيه الأعين، هو الصحيح. وفي العيانية: وهو الأصح، وبه أحد، وتأخير إليه مكروه. [ص ١٥٨، ١٥٧] وتعجيل المغرب. لقوله: "لا يربح أمي خير ما عجزوا المغرب وأحروا العشاء، إلا في يوم العيم. قبل ثلث الليل. وتأخير إلى نصف الليل مباح، وفي ما بعد النصف مكروه. [خوهره ليرة: ٥٠] لقوله: "لولا أن أشق على أمي لأحرت العشاء إلى ثلث الليل، وهذا في الشتاء، وأما في الصيف، فانتعيل فصل لقصر الليالي في الصيف. ويستحب في الوتر الح. قوله: "من صمع أن يقوم حر الليل فيؤتر آخره، فإن صلاة الليل محضورة"، ولقوله ع: "اجعوا آخر صلاتكم بالليل وترًا". وتر قبل النوم لقوله: "أيكم حاف أن لا يقوم من حر الليل فيؤتر ثم يرقد: وفي 'خوهره ليرة' ما روى أبو هريرة قال: 'أوصاني حبيبي أن لا أنام حتى أوتر، وهو محموم على أنه كان لا يثق من نفسه بالانتباه. [ص ٥٠]

باب الأذان

الأذان سنة للصلوات الخمس، والجمعة دون ما سواها. ولا ترجيع فيه،

الأذان في اللغة: الإعلام، قال الله تعالى: ﴿أَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (البقرة: ٢٣)، وفي الشرع: عبارة عن إعلام مخصوص في أوقات مخصوصة بأنفاط مخصوصة جعلت علماً للصلاة، وإنما قدم ذكر الأوقات على الأذان؛ لأنها أساب، والسب مقدم على الإعلام؛ إذ الإعلام إخبار عن وجود المصنوع به، فلا بد للإخبار من سابقة وجود المحرر به، ولأن أثر الأوقات في حق الخواص وهم العلماء، والأذان إعلام في حق العامة، والخاص مقدم على العام، ولزيادة مرتبة العلماء قال الإمام كركري: حقيق للمسلم أن يسته بالوقت، فإذا استهه الوقت، فسيهه الأذان. [جوهرة السيرة: ٥٠] وبمعنى أن يكون المؤذن رجلاً عاقلاً بالغاً صالحاً تقياً علماً ناسية وأوقات الصلاة مواضعاً على ذلك، فإذا أذن الصبي العاقل صح من غير كراهة كذا ذكر في ظاهر الرواية.

الأذان سنة إلح [مؤكدة للرجحان. (الباب)] وقيل: إنه واجب لأمره ﷺ به على ما روي من قوله: فأذنا وأقيما، الحديث. وفي 'النهر': القولان متقاربان، فإن لسنة المؤكدة في حكم موجب في الحقوق الإلح باثرت، وعن محمد أنه قال: لو تركه أهل بلدة لقاتنتهم عليه، ولو تركه واحد لصرته، وأما ثبوتها بالكتاب، فقوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي الْحَدِيثِ﴾ (البقرة: ٥٨)، وقوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي الْحَدِيثِ﴾ (البقرة: ٥٨)، وأما بالسنة، فحديث عبد الله بن ريد الأنصاري ﷺ وهو معروف، والسنة نوعان: سنة الهدى وتاركها يستوجب كراهية وإساءة، والزوائد: وتاركها لا يستوجب إساءة كسب النبي ﷺ في لباسه، وقيامه، وقعوده، فالأذان من سن الهدى كذا في "المستصفي". وأراد بالصلوات الخمس الوقتيات المؤداة في المساجد، فلا يسن للوقتيات المؤداة في البيوت؛ لأنه لا يكره ترك الأذان والإقامة لمصلي في بيته، أو في المسجد بعد صلاة الجماعة.

والجمعة حصها بالذكر مع أنها داخلة في الخمس لدفع توهم أنها كالعيد من حيث الأذان أيضاً، فلا يسها، أو لأن لها أدنين. [الباب: ٥١، ٥٠/١] **ما سواها** كالنوتر والتراويج وصلاة الحارة والعيد والكسوف. [جوهرة السيرة: ٥١] **ولا ترجيع فيه** وهو أن يخص بأشهادتين صوته، ثم يرجع فيرفع بهما صوته، وليس إترجيع من سنة الأذان عندنا، خلافاً لما لث واشافعي ﷺ، هما: حديث أبي محذورة ﷺ أنه ﷺ أمر بذلك. ولما: حديث عبد الله بن ريد من غير ترجيع، وأذن بلال ﷺ خصرته ﷺ في الخصر والسفر من غير ترجيع إلى أن توفي ﷺ. وأما تلقية ﷺ لأبي محذورة ﷺ فكان تعليمًا فظنه ترجيعًا.

ويزيد في أذان الفجر بعد الفلاح: "الصلاة خير من النوم" مرتين. والإقامة مثل الأذان، إلا أنه يزيد فيها بعد 'حي' على الفلاح: "قد قامت الصلاة" مرتين. وترسل في الأذان، ويحذر في الإقامة،

وروي في **أذان الفجر** ح ما روي: "أن بلالاً ... أذن الفجر، ثم جاء إلى رسول الله ... يؤدبه بالصلاة. فقبله: به نائم، فقال بلال ... الصلاة خير من النوم، فسمعه النبي ... فقال: ما أحسن هذا، اجعله في أذانك للفجر". [الحوهرة النيرة: ٥١، ٥٠] وأخرج السنائي عن أنس ... من السنة. إذا قال المؤذن في أذان الفجر: "حي على الفلاح" قال: "الصلاة خير من النوم"، وحسن الفجر بذلك؛ لأنه وقت النوم والعفة، وإنما يقول مرتين؛ لأن الكلمات كلها مكررة.

والإقامة **مثل الأذان** مثنى مثنى غير تكبير، فإنه أربع في الشروع، وقال الشافعي ... تكبير مثنى مثنى وباقيهفرادى فردى؛ ما روي أن بلالاً أمر أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة، ولما: ما اشتهر عن بلال ... أنه كان يثنى الإقامة، إلى أن توفي، وأثبت ابن أبي عمير كذا، وكان بلال بعد رسول الله ... يؤذن مثنى يتوتر لآثار، ولا حجة بشافعي فيما روه؛ لأنه لا يذكر لأمر، فيحتمل أن يكون الأمر غير لبي ... وليس فيه أن بلالاً أمثل لأمره أيضاً.

مرس وقال مالك ... مرة واحدة، ولما: فوفى عبد الله بن ريد: إلى كنت بين النائم واليقظان إذا رأيت شعفاً من السماء وعينه ثوبان أحصران، وفي يده شبه القاقوس، فقت: أتبعني هذا؟ فقال: ما تصعب به، قنت: نصرب به عند صلاتك، فقال: ألا أدت على ما هو خير من هذا، فقت: نعم، فقام على قطع حائط مستقل بقية نفسه، فأذن ثم مكث هيبته، ثم قال مثل المقاتلة الأولى، وراد في آخره: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، وهو حجة على مالك رحمه الله، والحديث المذكور في أبي داود بالتفصيل.

وترسل في الأذان: لحديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فاحذر، (الحديث) أخرج ابن أبي عمير، قال في "الفتح": والترسل هو أن يفصل بين كمتين بسكنة، والحد أن لا يفصل. [حاشية السدي: ١٨٨] ويكره التعي في الأذان والتطريب. ويروي أن رجلاً قال لاس عمر ... والله بي لأحس في الله، فقال له: وبني والله لأعصك في الله، فقال: ولم؟ قال: لأنت تتعني بأذانك، وروي أن مؤذناً أذن فطرب في أذانه، فقال له عمر بن العريز: أذن أذاناً سمحاً وإلا فاعتزلنا، وفي الظهيرية: لو جعل الأذان إقامة أعاده، ولو جعل الإقامة أذاناً لا، لأن تكرار الأذان مشروع، أي بالنظر ليوم الجمعة دون الإقامة

ويحذر في الإقامة أي يوصل المؤذن فيها بين كلمتها على سبيل السرعة، وهما مددونا حتى يوترسل فيهما، أو حذر فيهما، أو حذر فيه، وترسل فيها حار؛ حصول المقصود، وهو الإعلام.

ويستقبلُ بهما القبلة، فإذا بلغ إلى الصلاة والفلاح حَوْلَ وجهه يمينًا وشمالًا. ويؤذنُ للفائتة ويُقيم، فإن فاتته صلوات، أذن للأولى وأقام، وكان مخيرًا في الثانية: إن شاء أذن وأقام، وإن شاء اقتصر على الإقامة. وينبغي أن يؤذن ويُقيم على طهر، فإن أذن على غير وضوء جاز،

ويستقبلُ بهما الصلاة أي الأذن والإقامة؛ لأنه التوارث من فعل بلال . فلو ترك جار وكره، ولأنه أهما دعاء وثناء على الله، فكان الاستقبال أولى. **حول وجهه إلخ.** لحديث أبي حنيفة رحمته الله أنه رأى بلالاً يؤذن قال: فجعلت أسمع فاه ههنا وههنا بالأذن. أخرجه أبو طي و الأربعة، وهذا لفظ الشيخين، ورواه الترمذي: ووسعاه في أدبيه، وعند أبي داود: فلما بع حي على الصلاة، حي على الفلاح، لوى عنقه يمينًا وشمالًا ولم يستدر. [حاشية السدي: ٨٨] يعني الصلاة في البحر والفلاح في الشمال، وهل يحول قدميه؟ قال الكرخي: لا، إلا إذا كان على مبارقة، فأراد أن يخرج رأسه من بواحيها، ولا بأس أن يحول قدميه فيها، إلا أنه لا يستدير القملة.

ويؤذن للفائتة ويُقيم لأنه . فقصى الفجر بأذان وإقامة غداة ليلة التعريس. (أهداية) وقال الشافعي ومالك . . . يكتب بالإنشاء، والحجة عليهما ما روى أبو قتادة: كما مع رسول الله ﷺ في غزاة فعرس، أي نرسا آخر الليل، فما استيقظا حتى أيقظا حر الشمس، فارتعلا حتى ارتفعت، ثم نرسا، فأمر رسول الله ﷺ بلالاً فأذن، فصليا الركعتين سنة، ثم أقام فصليا الفرض، وللإقامة احتراز عن الفاسدة؛ فإنه لا أذان لها ولا إقامة.

وأقام لما روي من حديث ليلة التعريس. **وكان مخيرًا إلخ.** وجه التحبير: أنه ﷺ شعله المشركون يوم الخندق عن أربع صلوات، فقضاهن على الترتيب كل صلاة بأذان وإقامة، وفي رواية أخرى: بأذان وإقامة للأولى، وإقامة لكل واحدة من أسواق، باختلاف الروايتين حثرتنا في ذلك، والضابط عندنا: أن كل فرض أداء وقضاء يؤذن له ويقام، سواء أداه جماعة أو مفردًا، إلا الظهر يوم الجمعة في المصر، فإن أداه بأذان وإقامة مكروه، ويروى في ذلك عن علي . واستثنى الأذان للقضاء محمول على ما إذا قضى في البيت أو الصحراء، أما إذا قضى في المسجد فلا يؤذن له، ويكره القضاء في المسجد؛ لأن التأخير معصية، فلا يظهرها.

أذن وأقام ليكون القضاء على حسب الأداء. **وان شاء اقتصر إلخ.** لأن الأذان لاستحضار العائنين، والرفقة حاضرون، والإقامة لإعلام افتتاح الصلاة، وهم إليه محتاجون، هذا إذا قضاها في مجلس واحد، أما إذا قضاها في مجالس يشترط كلاهما، كذا في "المستصفى". [الجوهرية النيرة: ٥٣]

ويسعي أن يؤذن إلخ. لأنه ذكر بتقدم الصلاة، فكان من سنته الطهارة كالخطبة، فإن ترك الوضوء في الأذان جاز، وهو الصحيح؛ لأنه ذكر وليس بصلاة، فلا يضره تركه.

ويكره أن يُقيم على غير وضوء، أو يؤذّن وهو جنب، ولا يؤذّن لصلاة قبل دخول وقتها إلا في الفجر عند أبي يوسف -

ويكره أن يقيم الخ ما فيه من فصل من الإقامة وصلاة. [جوهرية ليرة: ٥٣]
أو يؤذن الخ روية واحدة، ووجه الفرق على إحدى الرويتين: أن الأذان شبه بالصلاة، فيشترط انصهاره عن
تلف الخدين دون أحدهما عمداً بالشهين. وفي جامع الصغير: إن أذن على غير وضوء وأقام لا بعيد.
وحسب أحب أن بعيد، وإن لم يعد أجره، أم لأول: فصحفة حدث، وما لثاني فهي لإعادة بسبب الحداثة
رويان، ولا شبه أن يعد الأذان دون الإقامة؛ لأن تكرار الأذان مشروع دون الإقامة، وقوله وإن لم يعد أجره،
يعني الصلاة؛ لأنها جائزة بدون الأذان والإقامة كذا في "الهداية".

فل دخول وفيها الخ من يكره تحريماً؛ لقوله لا يؤذن حتى يتبين نيت الفجر هكذا ومدّ يديه عرضاً،
وروي عند تحرير سني يؤذن من دفع عن ابن عمر: أن لا يؤذن قبل صبح فجر. فعصبت سني وقد
نه: ما حدث على ذلك من سنن فيصت وأنا وسان، فصت أن فجر قد صبح، فأمره أن يبادي أن يعد
فدنه، ولأن الأذان بعلام دخول الوقت، وقبل دخوله يكون كدناً وتجهيلاً وذكر خموي عن فتح ساري:
أنه لا بد من شكره إقناع الأذان الثاني من الفجر نحو ثلاث ساعات في رمضان، وكذا تأخير الأذان في معرب
بدرجه يمكن الوقت، رسموا لاحتياط فخرجوا من قصر وعجنوا السحور، فحالفوا سنة، هذا من فهم خير،
وكثر فيهم الشر.

باب شروط الصلاة التي تتقدمها

يجب على المصلي أن يُقدِّم الطهارة من الأحداث والأنجاس على ما قدَّمناه، ويستُرَّ عورته، والعورة من الرجل: ما تحت السُرَّة إلى الركبة، والركبة عورة دون السُرَّة، وبدن المرأة الحرة كله عورة، إلا وجهها وكفيها، وما كان عورة من الرجل،

باب الح ما مرَّ من ذكر السب وما هو علامة عليه ذكر بقية الشروط كذا في "العاية". [حاشية السدي: ٨٩] **شروط** جمع شرط، وهو لغة: العلامة، ومنه اشتراط الساعة أي علامتها، وشرعاً: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا يكون مؤثراً في وجوده. [لسان: ١/ ٥٢] **أن يُقدِّم الطهارة** ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ "لا يقبل الله بغير طهور، ولا صدقة من غول، أحرجه مسلم والترمذي". [حاشية السدي: ٨٩] **من الأحداث** أعم من أن يكون الحدث أصغر أو أكبر.

ما قدَّمناه من الطهارتين في باب الأنجاس. **ويستُرَّ عورته** لقوله تعالى: **وَلَا يَخْفَىٰ عَنَّا شَيْءٌ** [الأعراف: ٣١] أي ما يوارى عورتكم عند كل صلاة؛ لأن أحد الرية لا يمكن، فيكون المراد محلها، وهذا من إطلاق اسم الخال على الخن، وأريد بالمسجد الصلاة بإطلاق اسم المحل على الخال، والمعتبر الستر من الخوات لا من الأسفل، حتى لو رأى إنسان عورته من أسفل يحور صلاته، ويشترط في الستر أن يكون ثوب لا يصف ما تحته، فلو سترها بثوب رقيق يصف ما تحته لا يحور، وأيضاً وجوب ستر العورة ثبات بالنسبة؛ لقوله ﷺ "لا يقبل الله صلاة حائض أي بالغلة إلا خمار". وهل الستر شرط في حق نفسه أو في حق غيره؟ قال عامة المشايخ في حق غيره، وهو الصحيح. ولو صلى في بيت مطلم عرياناً، وله ثوب طاهر لا يحور صلاته بالإجماع.

ما تحجب السرة أي الح "إلى" ههنا بمعنى مع، فالسرة عندما ليست بعورة، والركبة عورة، وقال الشافعي: السرة عورة؛ لقوله ﷺ "العورة ما بين السرة إلى ركبتيه"، والاحتياط إحقاق الحد بالحدود كالمرفق في الوضوء، ولنا ما روي أنه ﷺ كان يقلل سرة حسين رضي الله عنه، ولا يظن أنه من العورة، والركبة عنده ليست بعورة؛ لقوله ﷺ "ما فوق الركبتين من العورة"، ولنا: حديث علي رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ "الركبة من العورة".

وبدن المرأة الحرة [لقوله ﷺ "المرأة عورة مستورة"] **كله الح** فيه إشارة إلى أن القدم عورة، وفيه خلاف، ففي الهداية: "الأصح أنه ليس بعورة، وقيل: الصحيح أنه عورة في حق النظر والمس، وليس بعورة في حق الصلاة =

فهو عورة من الأمة، وبطنها وظهرها عورة، وما سوى ذلك من بدنها: ليس بعورة. ^{باصطريق الأول} ومن لم يجد ما يُزيل به النجاسة: صَلَّى معها ولم يُعَدِّ. ومن لم يجد ثوبًا: صلى عريانًا قاعدًا يوميًا بالركوع والسجود، فإن صَلَّى قائمًا أجزاءه، والأول أفضل، وينوي

= والمشي، والمراد من الكف ناضه أما طاهره فعورة. [الجوهرة البيرة: ٥٤، ٥٥] استثنى وجهها وكفيها للابتلاء بإبدائهما، ولأنه **الحج** هي المحرمة عن نس الفقارين والنقاب، ولو كان الوجه والكفان من العورة لما حرم سترهما. وأمرها بالتغطية؛ خوف الفتنة. لا لأنها عورة، كما أن النظر إلى وجه الأمرد يحرم إن حاف الفتنة مع أنه ليس بعورة، وبهم من كفيها أن صاهرهما عورة، وهو طاهر الرواية، والدرعا عورة بالأو، وروي أن قدميها عورة؛ لقوله **الحج** "تدن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها"، والأصح: أنهما ليستا بعورة كما قدما للابتلاء بإبدائهما. **من الأمة** ولو مدرسة أو مكاتبة أو أم ولد. [الناب: ١/٥٣] **ليس بعورة** [نقول عمر: "ألقي عليك الحمار يا ذفار! أنتنشهين بالحرائر"] لأنها فارقت الحرة من حيث إنها مال تناع وتشتري، ففارقتها في السترة، حتى أن الأمة إذا صلت ورأسها مكشوف: حازت صلاحها. [الجوهرة البيرة: ٥٥]

ومن لم يجد الحج إما حقيقة بأن لا يكون المريل موجودًا، أو حكمًا بأن يكون موجودًا لكن يخاف العيش أو العدو، فإنه يصلي مع ذلك المحس ولم يعد إذا وجد المريل وإن بقي الوقت؛ لأنه فعل ما وسعه. هذا في حق المسافر كذا في "مجمع الأئمة". [حاشية السندي: ٩٠]

قاعدًا هارًا، أو ليلا في بيت أو صحراء. وفي "الجوهرة البيرة": صفة القعود أن يقعد مادًا رجليه إلى القسلة ليكون أستر له. [ص ٥٦] **يوميًا بالركوع الحج**: لما روى أنس بن مالك **عليه السلام** أن أصحاب رسول الله **ﷺ** ركعوا في السفينة، فأنكسرت بهم السفينة، فخرجوا من البحر عريانًا، فصوبوا قعودًا بالإيماء، وهذا قول مروى عنهم، ولم يرو عن أقرانهم خلاف ذلك، فجعله محل الإجماع.

أحرأه: يعني بركوع وسجود؛ لأن في القعود ستر العورة العبيظة، وفي القيام أداء الركوع والسجود، فيميل إلى أيهما شاء. (الجوهرة البيرة) **والأول أفضل**. يعني صلاته قاعدًا يوميًا، وإما كان أفضل؛ لأن السترة واجب بحق الصلاة وحق الناس، ولأنه لا **حيف** له، والإيماء حيف عن الأركان، ولأن السترة فرض، والقيام فرض، وقد اضطر إلى ترك أحدهما: فوجب عليه أكثرهما وهو السترة. [الجوهرة البيرة: ٥٦]

وينوي الحج: والأصل فيه قوله **عليه السلام** "إما الأعمال بالنيات"، ولأن ابتداء الصلاة للقيام، وهو متردد بين العادة والعبادة، ولا يقع التميز إلا بالنية، وهي العلم السابق بالعمل اللاحق.

للصلاة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل، ويستقبل القبلة إلا أن يكون خائفاً، فيصلي إلى أي جهة قدر، فإن اشتبهت عليه القبلة، وليس بحضرته من يسأله عنها اجتهد وصلي، فإن علم أنه أخطأ بعد ما صلي، فلا إعادة عليه، وإن علم ذلك - وهو في الصلاة - استدار إلى القبلة، وبني عليها.

الصلاة

بعمل: [لا يليق بالصلاة] أي بعمل يجمع الاتصال كالأكل والشرب، والذي لا يجمع الاتصال: لا يصر كالوضوء والمشي لإدراك الجماعة، ولا تعتبر البية المتأخرة عن التكبير في ظاهر الرواية، كذا في "الطائي" و"العيني". والبيهة هي الإرادة الحارمة للدخول في الصلاة، والمتقدمة على التكبير كالقائمة عنده، ولا اعتبار للمتأخرة عن التكبير، وقيل: تصح ما دام في الشاء، وقيل: تصح إذا تقدمت إلى الركوع، وقيل: إلى أن يرفع رأسه، وأما التلفظ فلا عبرة به حتى لو قصد أداء الطهر وجرى على لسانه العصر يكون شارعاً، بل هي بدعة. وفي "التصحيح والترجيح": قلت: ولا تتأخر عنها في الصحيح، قال الإسيحاوي: لا يصح تأخير البية عن وقت الشروع في ظاهر الرواية. [ص ١٥٩، ١٦٠]

ويستقبل القبلة ثم إن كان بمكة ففرضه إصابة عينها، وإن كان عائناً ففرضه إصابة جهتها، هو الصحيح؛ لأن التكليف بحسب الوسع. [الباب: ٥٤/١]

فلا إعادة عليه: لإتيانه بما في وسعه. [الباب: ٥٥/١]

باب صفة الصلاة

فرائض الصلاة ستة: التحريمة، والقيام، والقراءة، والركوع، والسجود، والقعدة الأخيرة

صفة الصلاة شروع في مشروع بعد بيان الشرط. [الماب: ١ ٥٥] **فرائض الصلاة** ستة [أي فرائض نفس الصلاة] ستة واقباس ست بدور الهدء؛ لأن اعراض جمع فريضة، لكنه قال: على تأويل مفروض، ولأنه ولام في قوله: الصلاة 'لمعهود، أي الصلاة مفروضة؛ لأن قيام في صفة يس مفروض. [الحوهرة اسيرة: ٥٨]

التحريمة - واليس على فرضيتها قوله تعالى: ٥٠ كُنْ وَتَسَبِّحْ (سورة ٣)، ولأصل في الأمر أن يكون لوجوب، وقوله: 'تحريمها التكميل، وتغيبها التسييم' مع ما واصل... وتحريم جعل شيء محرماً، وزيادة التاء فيه سقل من الوصفية إلى الاسم، أو لوجدة أو سماعة، وسميت تحريمه؛ لأنها تحرم الأشياء اساحة قبها من الكلام ولاتفات والأكل والشرب وغير ذلك، وإدعها من الأركان وإن كان شرطاً عند أي حيفة وأي يوسف... لأنها متصلة بالأركان، فأحدث حكمها على أن عند بعض أصحابنا ركع، وهو قول محمد.

والقيام بقوله تعالى: ٥٠ فَمَنْ قَامَ (سورة ٢٣٨) أي مصعبين أو ساكتين، والأمر بوجوب، والمراد به قيام الصلاة لإجماع مفسرين، ومفروض فيه بقدر القراءة، ولقوله: صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، وحد القيام: أن يكون حيث إذا مديديه لا يبار ركنتيه، والأقرب للخشوع أن يكون بين قدميه أربع أصابع بيد، والأولى في القيام: أن يكون قدما على الأرض، فهو قام على عقبه أو أطراف أصابعه، أو رافعاً إحدى رجليه يخرجه، ويكره أن كان غير عذر. وأيضاً قال في الحوهرة: لقيام فرض في صلاة الفرض والوتر لا غير.

والقراءة أي مصفاً من غير خصوصية افتاحة؛ بقوله تعالى: ٥٠ فَمَنْ قَامَ (سورة ٢٣٨) وقوله: ثم قرأ ما تيسر معك من القرآن، والأمر بوجوب، والقراءة لا تحب في غير الصلاة بالإجماع، فثبت أنها في الصلاة.

والركوع بقوله تعالى: ٥٠ نَعْمَ سَجْدَةٌ (سورة ٧٧)، والركوع: هو انحناء الظهر حيث يومد يديه بركنتيه، هد إذا ركع قائماً، فإن ركع جالساً، فيسعي أن تحادي جهته قدم ركنتيه يحصن الركوع، والركن فيه أدنى ما يطق عليه اسم الركوع، وما راد عليه واجب أو مستحب. **والسجود** لقوله تعالى: ٥٠ سَجْدَةٌ (سورة ٧٧) وهو: وضع بعض لوجه على الأرض مما لا سحرية فيه، فدخل الألف، وجرح أحد ودفن والصدع، والمراد من السجود حسه، فإن تعرض تعداد امراض، فهذا ذكر القيام والركوع مفرداً.

والقعدة الأخيرة بقوله: ٥٠ لاس مسعود حين عنمه التشهد: 'إذا قلت هذا أو فعلت هذا تمت صلاتك"، أي وأنت قاعد بالإجماع على أن قراءة التشهد في غير القعود لا تعتبر، علق الإتمام بالفعل قرأ التشهد أو لم يقرأ، ولا يرد عليه أنه: علق الإتمام بأحدهما وهو القعدة أو القعود مع القراءة، فالقراءة فرض؛ لأن هذا يخالف الإجماع؛ إذ لم يقل أحد بفرضية قراءة التشهد.

مقدار التشهد، وما زاد على ذلك: فهو سنة. وإذا دخل الرجل في صلاته، كبر ورفع يديه مع التكبير، حتى يُحاذي بإهاميه شحمة أذنيه، فإن قال بدلاً من التكبير: الله أجل، أو أعظم، أو الرحمن أكبر،

مقدار التشهد: أي من قوله: التحيات إلى عبده ورسوله هو الصحيح. [الجوهرية سيرة: ٥٨]

على ذلك من الصلاة والدعاء، فهو سنة فلا اعتراض ولا جواب. فهو سنة. يدق: سنة مع أنه فيه واحدات كتكبيرات العيدين وصحة السورة في الفاتحة، ومراعاة الترتيب فيما شرح مكرراً في ركعة واحدة كاستحبابه حتى لو ترك لسجدة الثانية من الركعة الأولى ساهياً وقام وصلى تمام صلاته، ثم تذكرها، فعليه أن يسجد المتروكة، ويسجد لسهو تركه الترتيب فيما شرح مكرراً، وإنما سماها سنة لإطلاق اسم السنة على المنسب، وهو أنه يثبت وجوبها بالنسبة، أو بقول: أفعال رسول الله ﷺ وأقواله سنن، فرضاً كان أو سنة.

وإذا دخل الرجل الخ أي إذا ردّ دعواه لقوله تعالى: ﴿وإذا دخل الرجل الخ﴾ (سجدة: ٩٨) أي إذا أردت قراءة القرآن. [الجوهرية سيرة: ٥٩] كبر بقوله: «كبر» وتغريماً لتكبير أي قال: الله أكبر، وإذا حذف المنصلي، أو حذف، أو لم يحد له في كلام الثانية من صلاة، أو حذف هاء، اختلف في صحة تحريمه وانعقاد بعينه، وحل ذبيحته، فلا يترك ذلك احتياطاً.

ورفع يديه الرفع سنة وليس بواجب، والكلام في الرفع في أربعة مواضع: في أصل الرفع، وفي وقته، وفي كيفية، وفي محله. أما أصل الرفع؛ فلما روي عن ابن عباس وابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواضع»، وعدد من حملتها تكبيرة الافتتاح. وأما وقته: فوقت التحريمة يكون مقارناً لها؛ لأن سنة التكبير شرع لإعلام الأصم بانسروع في الصلاة، ولا يحصل هذا المقصود إلا بالمقارنة، وأما كيفية: فيرفع يديه مفتوحتين لا مضمومتين، حتى يكون الأصابع نحو القبة، ويتركها نخاعاً، وأما محله: فيرفع يديه حذاء أذنيه، أي يحاذي بإهاميه شحمتي أذنيه، وكذلك في كل موضع يرفع الأيدي عند التكبير، كذا في 'المستخلص'.

مع التكبير قال في 'الهداية': والأصح أنه يرفع أولاً ثم يكبر، وقال الرازي: وهو الصحيح، وعليه عامة المشايخ. [التصحيح والترجيح: ١٦٠] إشارة إلى اشتراط المقارنة كما هو مذهب أبي يوسف -

شحمة أذنيه هذا عندنا، وعند الشافعي - يرفع إلى منكبيه؛ حديث أبي حميد الساعدي: قال: كان النبي ﷺ إذا كبر رفع يديه إلى منكبيه، ولنا: حديث وائل بن حجر أنه - كان إذا كبر يرفع يديه حذاء أذنيه، وهكذا رواية أسس والبراء بن عازب - وما رواه الشافعي - من حديث أبي حميد الساعدي ضعيف، ضعفه الطحاوي، وإن صح، فالتوفيق بينهما أن يقال: إنه - رفع يديه إلى منكبيه، وحاذى بإهاميه شحمتي أذنيه، فلا تعارض بينهما.

وَيُسْرُ بِهِمَا، ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَسُورَةً مَعَهَا، أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَيِّ سُورَةٍ شَاءَ،
 وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قَالَ: آمِينَ، وَيَقُولُهَا الْمُؤْتَمُّ وَيُخْفِيهَا، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ،
 وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ،

ويسر بهما: لقول ابن مسعود رضي الله عنه: 'أربع يخفيهن الإمام'، وذكر من جعلتها التعداد والتسمية وآمين، وإذا شئت للإمام هذا فلنماموم بالأول، وقال الشافعي: تجهر بالتسمية عند الجهر بالقراءة؛ لأنه رضي الله عنه كان يفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم، وكان عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم يجهرون بها. ولنا: ما روي عن أنس رضي الله عنه قال: صليت حلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم أسمع أحدا منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم. وقال أبو هريرة رضي الله عنه كان صلى الله عليه وسلم لا يجهر بها، وما رواه لا دلالة فيه على الجهر، أو يحمل على أنه كان يجهر بها أحيانا للتعليم كما كان يجهر أحيانا بالقراءة في الظهر تعليمًا، وما روي عن عمر وعلي وعثمان رضي الله عنهم، قال ابن عبد البر: الطرق عنهم ليست بالقوية، يعني أحاديث الجهر لم تثبت.

ثم يقرأ فاتحة: أي يقرأ الفاتحة بعد التسمية وجوبًا، وعند الشافعي رضي الله عنه فرضًا.

وسورة معها أو ثلاث آيات. وكلتاها واجبتان، لكن الفاتحة أوجب حتى يؤمر بالإعادة بتركها دون السورة، وقوله: أو ثلاث آيات أي قصار أو آية طويلة عوض السورة، وإذا كانت الآية طويلة تعدل ثلاث آيات قصار انتفت كراهة التحريم، ولا تنفي كراهة التنزيه إلا بالمسنون. **قال آمين:** لقوله صلى الله عليه وسلم: 'إذا أمن الإمام فأمنوا، فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه'. أي قال الإمام: آمين خفية.

ويخفيها: أي التأمين، وعند الشافعي يجهر، ولنا: قول الله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ (الأعراف: ٥٥)، ولما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا يقول: "لا تبادروا الإمام، إذا كبر فكبر، وإذا قال: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فقولوا: آمين". الحديث رواه مسلم. يستمد من هذا الحديث أن الإمام لا يجهر بآمين؛ لأن تأمين الإمام لو كان مشروعًا بالجهر؛ لما علق النبي صلى الله عليه وسلم تأمينهم بقوله: ولا الضالين بل السياق يقتضي أنه لم يقل إلا هكذا، وإذا قال: آمين فقولوا: آمين. [حاشية السدي: ٤٠] ولقول ابن مسعود أربع يخفيهن، ومن جملتها: التعداد والتسمية وآمين، ولما روى علقمة بن وائل عن أبيه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: ﴿عَبْرَ سَعْفُوتٍ عَنِهَا وَلَا أَصْلَافٍ﴾ فقال: آمين، وخفض به صوته".

ثم يكبر: لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع. رواه الترمذي والنسائي. [حاشية السدي: ٩٤] وفي "الجامع الصغير": ويكبر مع الانحطاط. [اللاب: ٥٧/١]

بيديه على ركبتيه: لقوله صلى الله عليه وسلم لأنس رضي الله عنه: 'إذا ركعت فصع يدك على ركبتيك وفرح بين أصابعك'.

وَيُفَرِّجُ أَصَابِعَهُ، وَيَسْطُ ظَهْرَهُ، وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يَنْكَسُهُ، وَيَقُولُ فِي رُكُوعِهِ:
سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ،
وَيَقُولُ الْمُؤْتَمِّمُ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ. فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا كَبِرَ، وَسَجَدَ، وَاعْتَمَدَ بِيَدَيْهِ عَلَى
الأرض، وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ،
مع الخرورج

وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ: أَيُ أَصَابِعَ بَدْيِهِ لِيَكُونَ أَمْكَنَ فِي اخْتِذِ الرُّكُوتَيْنِ، فَإِنَّ اخْتِذَ الْفَرَجِ سُنَّةٌ، وَلَا يَنْدُبُ التَّفْرِيجَ
لَا فِي هَذِهِ خَفَاةٍ، وَلَا عَمَلٍ فِي السُّجُودِ، وَنَقَعَ رُؤُوسَ الْأَصَابِعِ مَتَوَحِّجَةً إِلَى الْقِسْفَةِ، وَفِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ تَرَكَ عَنِ
عَدَدِهِ. وَتَفْرِيجَ الْأَصَابِعِ سَنَةَ الرُّكُوعِ سَرَحًا لَا تَسْبِيحًا، وَيَسْعَى أَنْ يَرَادَ مُحَقِّقٌ عَصْدِيهِ مَلَصَقًا كَعَبِيهِ مُسْتَقْلًا
أَصَابِعَهُ، فَإِنَّمَا سَنَةٌ، كَذَا فِي 'الْفَتْحِ'. وَالأَحْسَنُ: أَنْ يَكُونَ فَرَجَةٌ بَيْنَ رَحِيئِهِ مَقْدَارُ رُبْعِ أَصَابِعٍ، وَيُرَدُّ لَا تَأْسُ بِهِ
وَسْطُ ظَهْرِهِ لِأَنَّهُ كَانَ بِدَرْكٍ سَمِطَ ظَهْرِهِ. **وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ** رَوَى عَنْهُ. كَذَا يَعْنِي فِي رُكُوعِهِ
حَيْثُ وَضَعَ عَيْنَ صَاحِبِهِ قَدْ حَفِيَ فِيهِ مَاءٌ يَهْرَقُ | جَوْهَرَةُ سِيرَةِ: ٦١ | ثَلَاثًا يَقُوهُ. بِدَرْكٍ أَحَدَكُمْ فَيُفَلِّ
فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ. أَيُ أَذْنَى كَمَا جَمَعَ. وَأَذْنَى كَمَا سَنَةٌ، وَتَرَكَ ثَلَاثَ
مَكْرُوهٍ، وَكَمَا رَدَّ، فَهُوَ أَفْسَدُ مِنْ سَمْعٍ عَدَلٍ يَكُونُ حَتْمًا عَلَى وَرْءِهِ، وَمَا لِمَنْ فَلَا يَرِيدُ عَيْنَ وَجْهِهِ يَمْلُ الْقَوْمَ.
وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ أَحْمَدًا أَيُ لِمَنْ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ فَقَصَّ، يَقُوهُ. بِدَرْكٍ لِمَامًا: سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ
فَقُوهُ. رَسَا وَنُثَ أَحْمَدًا، قَسَمَ بَيْنَهُمَا، وَهِيَ تَدْنِي شَرَكَةً، فَلَا يَقُولُ لِمَامًا: رَسَا وَنُثَ أَحْمَدًا، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
لِمَنْ يَقُوهَا يَوْعُ تَحْمِيدِهِ عَدَدَ تَحْمِيدِ مَأْمُومٍ، وَهَذَا خِلَافُ مَوْضِعِ لِمَامَةٍ، وَأَمَّا اسْتِغْدَادُ: فَإِنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا عَيْنَ
لِأَصَحِّحَ، وَقَدْ قَالَ يَقُولُ لِمَامًا سَرًّا: لِأَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَلِأَنَّهُ حَرَصَ عَلَيْهِ، فَلَا يَسِي نَفْسَهُ. وَقَالَ نُشَافَعِي
عَلَيْهِ: يَأْتِي الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ بِالذِّكْرَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُؤْتَمِّمَ يَتَّبِعُ الْإِمَامَ فِيمَا يَفْعَلُ.

رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ: لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ: 'إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ قَوْلُوا: رَبَّنَا لَكَ أَحْمَدًا'.
كَبِرَ: لَمَّا رَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَكْبُرُ عِنْدَ كُلِّ رَفْعٍ وَخَفِضٍ، وَأَمَّا الْإِسْتِوَاءُ قَائِمًا: فَلَيْسَ بِفَرْضٍ، هَذَا عِنْدَ
أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: فَهُوَ فَرَضٌ. وَاعْتَمَدَ أَيُ فِي حَالَةِ سَجُودِهِ؛ لِأَنَّ وَائِلَ بْنَ حَجَرٍ وَصَفَ
صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ: فَسَجَدَ وَادْعَمَ عَلَى رَاحَتَيْهِ وَرَفَعَ عَجِيزَتَهُ.

وَوَضَعَ وَجْهَهُ إِلَى: لِأَنَّ أَحَدَ الرُّكْعَةِ مَعْتَرِ بِأَوَّاهَا، فَكَمَا يَجْعَلُ رَأْسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي رُكُوعِ الرُّكْعَةِ عِنْدَ لَتَحَرُّمَةِ فَكَمَا
فِي آخِرِهَا كَذَا فِي 'الْهَيْبَةِ'. وَبَوَاحُ أَصَابِعَ بَدْيِهِ خَوْ الْقِسْفَةِ فِي سَجُودِهِ، وَرَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا سَاجِدًا
قَدْ عَدَّ بِيَدَيْهِ عَنِ الْقِسْفَةِ، فَقَالَ: اسْتَقْبَلْهُمَا الْقِسْفَةُ، فَإِنَّهُمَا يَسْجُدَانِ مَعَ الْوُجْهِ. [الْجَوْهَرَةُ سِيرَةُ: ٦٢]

وسجد على أنفه وجبهته، فإن اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة رحمته وقالوا: لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر، فإن سجد على كور عمامته، أو على فاضل ثوبه جاز، ويؤدى ضبعيه،

وسجد على أنفه الح هذا هو السنة؛ لأن النبي ص وأظلم عليه، فروى عن عبد الحار عن أبيه وأبى رفعه أنه ص كان يصنع أنه على الأرض مع جبهته، وفي حديث أبي حميد الساعدي رحمته ثم سجد فأمكن أنفه وجبهته من الأرض. وروى ابن عباس رحمتهما رفعه قال: لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الحين. وقال الشافعي: السجود بهذه الكيفية فرض؛ لقوله ص لا يقبل الله صلاة من لم يمس جبهته على الأرض. وهو عندنا محمول على نفي الكمال أو التهديد كما في قوله ص: "لا صلاة لجار المسجد".

حار عند أبي حنيفة وله ما روي عن ابن عباس رحمتهما أن رسول الله ص قال: "أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: الحية، وأشار بيده على أنفه واليدين والرجلين وأطراف القدمين، ولا نكفت الثياب ولا الشعر". الحديث رواه مسلم، ولأن السجود يتحقق بوضع بعض أوجهه، وهو المأمور، والحد والدقن حارحان عن الوجه بالإجماع، وبوضع الأنف يحصل بعض الوجه. وقالوا: لا يجوز الح قال في 'العين': روي عنه مثل قولهما، وعنه الفتوى، وقال في 'منتقى البحار': وقد روى أسد عن أبي حنيفة أن الاقتصار على الأنف لا يجوز، وهو المختار للفتوى، واعتمده المحبوبي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ١٦٢]

على كور عمامته وكورها دورها، يقال: كور عمامته إذا أدارها على رأسه. [الجوهرة النيرة: ٦٣] أنه حار على كور العمامة؛ لأن النبي ص كان يسجد على كور عمامته، وقال الشافعي رحمته لا يجوز السجدة بكور العمامة، لقوله ص "مكن جبهتك وأنفك من الأرض". ولنا: حديث أنس رحمته قال: 'كما يصلي مع لي ص في شدة الحر، فإذا لم يستطع أحدا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فيسجد عليه".

فاضل ثوبه حار. حديث الصحيحين: كما نصي مع النبي ص في شدة الحر، فإذا لم يستطع أحدا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه، فسجد عليه، وذكر اسخاري في 'صحيحه': قال الحسن: كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة، فدل ذلك على الصحة، وإنما كره؛ لما فيه من ترك هاية التعظيم. [حاشية السدي: ٩٤] ويؤدى ضبعيه ثنية صبع بالسكون العصد أي الساعد، وهو من المرفق إلى الكتف أي يظهرهما، وذلك في غير زحمة. [السب: ٥٩١] لما روي عن أبي حميد الساعدي رحمته كان النبي ص إذا أهوى إلى الأرض ساحداً حاف عصبه عن إبطيه، وفتح أصابع رجليه. أخرجه النسائي. [حاشية السدي: ٩٤] أما إذا كان في نصف لا يفعل، وأما المرأة فلا تفعل. [الجوهرة النيرة: ٦٣]

وَيُجَافِي بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ، وَيُوجِّهُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، وَيَقُولُ فِي سَجْدَتِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيُكَبِّرُ، وَإِذَا اطمأنَّ جَالِسًا كَبَّرَ وَسَجَدَ، فَإِذَا اطمأنَّ سَاجِدًا كَبَّرَ، وَاسْتَوَى قَائِمًا عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ، وَلَا يَقْعُدُ ^{مع عوده} وَلَا يَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ. ^{مع النهوض} وَيَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى، ^{للاسترخاء}

وَحَافِي بَطْنِهِ **إِلْح** حديث ميمونة رضي الله عنها أنه كان إذا سجد جافى بين يديه حتى أن همة لو أرادت أن تمر بين يديه لمرت، والهمة بفتح الموحدة وسكون الهاء الأثني من صغار ولد الشاة، والحكمة في الجحافة إظهار كل عضو نفسه، وأنه غير معتمد على غيره في أداء الخدمة، وقيل: إن كان في الصف لا يحافي حذرًا من إضرار الجار. وأما المرأة فتخضع وتلتصق بطنها بمحديها. **وَيُوجِّهُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ** **إِلْح** وكذلك أصابع يديه؛ لقوله كان إذا سجد العبد يسجد كل عضو منه، فليوجه من أعضائه إلى القبلة ما استطاع.

ثَلَاثًا. وَذَلِكَ أَدْنَاهُ [أي أدى كمال الجمع، أو أدى كمال السعة، أو أدى تسيحات السجود] لما في الحديث أنه قال إذا سجد أحدكم فليقل في سجوده: سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات، وذلك أدناه، كذا في 'فتح المعين'، وقال في 'الجوهرية البيرة': والأوسط خمس، والأكمل سبع، قال الثوري: يستحب أن يقولها الإمام: حمسًا لئتمكّن المقتدي من ثلاث، فإن نقص عن الثلاث وتركه أصلًا حاز ويكره.

ثم يرفع رأسه [لأنه كان يكر عند كل حفص ورفع] اختلف في مقدار الرفع، فروي عن أبي حنيفة أنه إذا كان إلى الخلوّس أقرب حاز، وإن كان إلى الأرض أقرب لم يجر. وقال محمد بن سنان: إن رفع رأسه بحيث لا يشكل على الساطر أنه قد رفع يجره، وقيل: إذا رايلت جبهته الأرض بحيث يجري الريح بين جبهته وبين الأرض ثم عاد جاز عن السجدين، والصحيح المعتمد هو الأول، وليس في هذا الخلوّس ذكر مسنون عندنا.

وَإِذَا اطمأنَّ جَالِسًا [لقوله في حديث الأعرابي: "ثم ارفع رأسك حتى تستوي جالسًا"] **كَبَّرَ** الطمانينة في سائر الأركان واجبة عندهما، وقال أبو يوسف فرض، وبوجوها قال الكرخي، وعن إخراجي أنها سنة، كذا في "الجوهرة". اعلم أن الاصلين في الأركان واجب: لأنه شرع لتكميل ركن مقصود، بخلاف القومة بعد رفع الرأس من الركوع والجلسة بين السجدين؛ لأنهما شرعتا للفرق بين الركنين، وتكرار السجدة ثبت بفعل الرسول المنقول عنه تواترًا. **وَلَا يَقْعُدُ وَلَا يَعْتَمِدُ** **إِلْح** ونه قال مالك وأحمد **ح**، وقال الشافعي يجلس جلسة حفيفة، ويعتمد بيديه على الأرض؛ لما فعله **ح** قننا: هو محمول عندنا على حالة الكبر، كما يدل عليه الأحاديث الصحيحة، ولهذا فعله ابن عمر **ح**، ثم اعتذر، فقال إن رجلي لا يحملاني، ولو كانت مشروعة لشرع التكبير عند الانتقال منها إلى القيام، ولأن هذه قعدة استراحة، والصلاة ما وضعت لها، وأيضًا روى أبو هريرة كان ينهض على صدور قدميه.

إلا أنه لا يَسْتَفْتَحُ ولا يَتَعَوَّذُ، ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية، افترش رجله اليسرى، فجلس عليها، ونصبَ اليَمَنى نَصْبًا، ووجهَ أصابعه نحو القبلة، ووضَعَ يديه على فخِذيه، ويسط أصابعه، ثم يتشهد،
نحو القبلة

لا يَسْتَفْتَحُ ولا يَتَعَوَّذُ. لأهما لم يشرعا إلا مرة. [الباب: ٥٩/١] ولا يرفع يديه إلخ وقال الشافعي رحمه الله يرفع يديه أيضًا عند الركوع وعند الرفع منه، ولنا: قول ابن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة. وعن جابر رضي الله عنه خرج صلى الله عليه وسلم وأراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس، اسكنوا في الصلاة. ولئن سلمنا وقوع الرفع منه صلى الله عليه وسلم عند الركوع والرفع منه، فنقول: إنه منسوخ، كما في "شرح المجمع". وأيضًا قال ابن الزبير: إنه قال في ابتداء الإسلام. ولنا: قوله صلى الله عليه وسلم: "لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن: عند افتتاح الصلاة، واستقبال البيت، والصفاء والمروة، والموقفين، والجمرتين، والقنوت، والعيدين"، كذا في الكرخي.

افترش رجله اليسرى: لأنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك كما روي عن عائشة رضي الله عنها "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قعد فرش رجله اليسرى وقعد عليها، ونصب رجله اليمنى"، وعن أنس رضي الله عنه "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التورك - وهو: أن يضع إتيته على الأرض، ويخرج رجله إلى الجانب الأيمن -" وما احتج به الشافعي ومالك في توركه صلى الله عليه وسلم فمحمول على ضعفه وكبر سبه، وكذا يفترش بين السجدين. والمرأة تتورك أي تخرج رجليها من جانبها الأيمن، وتمكن وركها من الأرض؛ لأنه أستر لها، لأنه صلى الله عليه وسلم مر على امرأتين تصبيان، فقال: "إذا سجدتما ضميا بعض اللحم إلى بعض"، والمقصود للشارع الستر للمرأة في الجميع.

ووجه أصابعه إلخ. هكذا وصفت عائشة رضي الله عنها قعود رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة.

ويسط أصابعه: ويفرق بين أصابعه، ثم هذه القعدة سنة لو تركها جازت صلاته، ويكره أن يتركها متعمدا، فإن تركها ساهيا وجب عليه سجود السهو. [الجوهرة البيرة: ٦٤] والقعدة الأولى واجبة عندنا، وأكثر مشايخنا يطلقون عليها اسم السعة، إما لأن وجوها ثبت بالسعة، أو لأن المؤكدة في معنى الواجب، وهذا يقتضي رفع الخلاف بين المشايخ، والمراد بالأول غير الأخير.

ثم يتشهد. واحتلفوا في هذا التشهد، فقيل: إنه واجب كالقعدة، وهو الصحيح، وقيل: سنة، ولا خلاف في التشهد الثاني بأنه واجب، وفي شرحه: التشهد مسنون في القعدة الأولى والثانية. [الجوهرة البيرة: ٦٤] أي قرأ تشهد ابن مسعود بلا إشارة بسابته عند الشهادة في ظاهر الرواية. وعن أبي يوسف في "الأماني" أنه يعقد الحصر والبصر ويخلق الوسطى والإمام ويشير بالسبابة، ونقل مثله عن محمد والإمام، واعتمده المتأخرون؛ لشوته عن النبي صلى الله عليه وسلم بالأحاديث الصحيحة، ولصحة نقله عن أئمتنا الثلاثة. [الباب: ٦٠/١]

والتشهد أن يقول: التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى. ويقرأ في الركعتين الأخيرين بفاتحة الكتاب خاصة، فإذا جلس في آخر الصلاة،

والنشهد أن يقول **الح** هذا تشهد ابن مسعود فإنه قال: أحد رسول الله بيدي وعمي لتشهد كما يعمي سورة من القرآن، وقال: قل: التحيات لله والصلوات والطيبات، إن آخره. وقال الشافعي: يتشهد تشهد ابن عباس وهو أن يقول: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله. والمعروف في الكتب الستة الصحيحة تشهد ابن مسعود: **ولا يزيد** لقول ابن مسعود: 'عمي' - تشهد في وسط رواه يرويه على خلاف قول الشافعي مع ضعف كل رواياته.

السلام عليك الح أي ذلك السلام الذي سلمه الله عليك ليلة المعراج، فهذا حكاية عن ذلك السلام لا ابتداء اسلام، ومعنى اسلام أى السلامة من الآفات. (الجوهرة النيرة) **الصالحين** الصالح هو القائم بحقوق الله وحقوق العباد، والصالح ضد الفساد. [الجوهرة النيرة: ٦٥] **ولا يزيد** لقول ابن مسعود: 'عمي' - تشهد في وسط الصلاة وآخرها، فإذا كان وسط الصلاة مخص إذا فرع من التشهد، وإن كان آخر الصلاة دعا لنفسه عما شاء. **على هذا في القعدة الح** فإن زاد إن كان عامداً كره، وإن كان ساهياً فعليه السهو، واحتلفوا في إريادة موحدة سهو فروي عن أبي حنيفة إذا راد حرفاً واحداً، وقيل: إذا راد اللهم صل على محمد، وقيل: لا يجب حتى يقول: وعلى آل محمد. [الجوهرة النيرة: ٦٥] وإن كان ساهياً سجد للسهو إن كانت الريدة بمقدار سهو صل على محمد على المذهب. [الباب: ٩٠/١]

ويقرأ في الركعتين **الح** لما روى الحارثي في 'صحيحه' بإساده إلى أبي قتادة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الطهر في الأوليين بأما اكتاب وسورتين، وفي الأخيرتين بأما اكتاب كذا في "عناية البيان"، وإن شاء تركها، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنها واجبة حتى يجب سجود السهو بتركها، والصحيح الأول حتى يوسح ثلاثاً، أو سكت قدرها حار، وفي 'الجوهرة النيرة': وتكره إريادة على ذلك وذلك سنة على اظاهر. [ص: ٦٥] وفي 'اهداية'. وهذا بيان الأفصل، وهو الصحيح. قال القاضي: وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا حرج عليه في العمد ولا سجود عليه في السهو، وعليه الاعتماد، وقال الإسيحاني: ظاهر الرواية أنه يتحيز فيهما. [التصحيح والترجيح: ١٦٣]

جلس كما جلس في الأولى، وتشهد وصلى على النبي ﷺ. ودعا بما شاء مما يشبه

ألفاظ القرآن والأدعية الماثورة،
مضاً ومعنى

جلس كما جلس الخ: يعني أنه كما يعتز رجليه اليسرى ويجلس عليها، ويصت بماء في القعدة الأولى، فكدا في الثانية، وقال مالك **جلس** يتورك فيهما، وقال الشافعي: يتورك في الثانية، وقد روي أنه **جلس** نهي عن الإقعاء والتورك في الصلاة، وهو حجة عليهما، قال في "الفتاح شرح القدوري": جلس كما جلس في الأولى: لأنها هيئة مسنونة، فلا يختلف كوضع اليدين على الفخذين.

وتشهد. وهو واجب أعني التشهد، وأما القعدة فهي فرض، [الجوهرة البيرة: ٦٥]

وصلى على النبي ﷺ ولا تبطل الصلاة بتركها عندنا، وقال الشافعي **جلس** قراءة التشهد وصلاة على النبي فرضان حتى لو تركهما لا تحوز الصلاة. [الجوهرة البيرة: ٦٥] وصلى أي في القعدة الثانية بعد التشهد، بأن يقول: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وهي ستة عندنا، وعند الثلاثة: فرض كذا في العيني.

ودعا الخ [بعد الصلاة على النبي ﷺ] لما حسنه الترمذي مرفوعاً، قيل: يا رسول الله! أي الدعاء أسمع؟ قال: جوف الليل الأخير ودبر الصلاة المكتوبة، أي قبل الفراغ منها.

مما يشبه ألفاظ الخ: أي بالأدعية الموجودة في القرآن مثل: **هَـ رَّبِّهِمْ أَفْخَرُ** (البقرة: ٢٨٦) أو **هَـ رَّبِّهِمْ أَفْخَرُ** (البقرة: ٢٠١) أو **هَـ رَّبِّهِمْ أَفْخَرُ** (البقرة: ٢٠١)، كذا في "فتح المعين"، قال في "الجوهرة البيرة": م يرد به حقيقة التشبيه؛ لأن كلام العباد لا يشبه كلام الله تعالى، ولكنه أراد الدعوات المذكورة في القرآن: **هَـ رَّبِّهِمْ أَفْخَرُ** (البقرة: ٢٠١) إلى آخره، أو يأتي بمعناه، مثل: اللهم عافني وعاف عي وصالح أمري، واصرف عني كل شر، اللهم استعملني بطاعتك وطاعة رسولك وارحمي يا أرحم الراحمين والمراد بالمشابهة: أن يكون مثله في القرآن ويمنع سؤاله عن الناس. [ص: ٦٥]

والأدعية الماثورة: [لأنه] قال لابن مسعود **جلس** أتم احتر من الدعاء أطيبها وأعجبها: [والماثورة المروية عن النبي ﷺ] نحو: اللهم لك الحمد كله، وبك الملك كله، بيدك الخير كله، وإليك يرجع الأمر كله، أسألك من الخير كله، وأعوذ بك من الشر كله يا ذا الجلال والإكرام، وعن أبي بكر الصديق **جلس** قال: يا رسول الله! علمني دعاء أدعوه في صلاتي، فقال: قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يعمر الذنوب إلا أنت، فاعف عني مغفرة من عندك، وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم. [الجوهرة البيرة: ٦٥]

ولا يدعو بما يُشبه كلام الناس، ثم يُسلم عن يمينه، ويقول: السلام عليكم ورحمة الله، ويسلم عن يساره مثل ذلك. ويُجهرُ بالقراءة في الفجر،

سنة كلام الناس وكلامهم ما لا يستحيل سؤاله منهم، مثل: اللهم اكسني، اللهم روحني فلاة، فإن دعا به بعد الفراغ من التشهد لا تفسد صلاته؛ لأن حقيقة كلام الناس بعد التشهد لا يفسدها، فأوى وأحرى أن لا يفسدها بما يشبه، وهذا عندهما ظاهر، وكذا عند أبي حنيفة رحمته، لأن كلام الناس صعب منه، فيتم به صلاته لوجود الصبح، فكان بهذا الدعاء خارجاً من الصلاة لا مفسداً لها. [الخواهر النيرة: ٦٥، ٦٦] وعند الشافعي ومالك رحمتهما كل ما ساء الدعاء به خارج الصلاة لا يفسد الصلاة، ونحو أن يقول: اللهم زوجني فلاة؛ بقوله رحمته، سوا الله حوائجكم حتى الشسع لعابكم والملح لقدوركم. ولنا: قوله رحمته، إن صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس، ولا دلالة فيما رواه أنه في الصلاة، فيحمل على الدعاء خارجها.

ثم يسلم عن يمينه ما روي عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض حذو الأيمن، وعن يساره حتى يرى بياض حذو الأيسر. والسلام عندنا واجب كما في 'الكسر'، وعند الشافعي لفظ السلام فرص؛ لقوله رحمته، وتخليتها التسليم. ولنا: ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا قعد الإمام في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يسلم، وفي رواية: 'قل أن يتكلمت صلاته'، رواه أبو داود والترمذي، وما رواه لا يبعد إلا الوجوب، وقد قضا: به كذا في 'العبي' و'فتح المعين'. ويوي من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة، وكذا في الثانية؛ لأن الأعمار بالنيات. [اللب: ١، ٦٢، ٦١] قال القاضي: واحتفوا في تسليم المقتدي: عند أبي يوسف ومحمد يسلم بعد الإمام، وعن أبي حنيفة فيه روايتان، قال الفقيه أبو جعفر: المختار أن ينتظر إذا سلم الإمام عن يمينه يسلم المقتدي عن يمينه، وإذا فرغ عن يساره يسلم المقتدي عن يساره. [التصحيح والترجيح: ١٦٣]

ورحمة الله ولا يقول: وبركاته، كذا في 'المحيط' [الخواهر النيرة: ٦٦] **ويسلم عن يساره**. والسنة أن تكون الثانية أحفض من الأولى، فإن قال: السلام ولم يزد عليه أجزاء: وإن قال: السلام ولم يقل: عليكم لم يضر آتياً بالسنة، وإن قال: سلام عليكم أو عنيكم السلام لم يكن آتياً بها ويكره ذلك. [الخواهر النيرة: ٦٦]

ويجهر بالقراءة [هذا هو المأثور المتواتر. (الخواهر النيرة: ٦٦)] **في الفجر إلخ**: كان عليه السلام يجهر في الصلوات كلها في الاستاء، وكان المشركون يؤذونه، فأمر الله تعالى صلى الله عليه وسلم **ولا تجهر بصلواتك** (الاسراء: ١١٠)، فصار يخافت في الظهر والعصر؛ لأهم كانوا مستعدين للإيذاء فيهما، ويجهر في المغرب، لاشتغالهم بالأكل والشرب، ويجهر في العشاء والمجر؛ لكونهم رقاداً، وفي الجمعة والعديد؛ لأنه أقامهما باندية، وما كان للكفار بها قوة، وهذا العذر وإن زال فاحكم باقي، وقيد بالقراءة؛ لأن الأذكار التي لا يقصد بها الإعلام لا يجهر بها، وكالتشهد والتأمين والتسبيحات ونحو ذلك.

وفي الركعتين الأوليين من المغرب والعشاء إن كان إماماً، ويُخفي القراءة فيما بعد الأوليين، وإن كان منفرداً: فهو مخير: إن شاء جهرَ وأسمع نفسه، وإن شاء خافت، ويُخفي الإمام القراءة في الظهر والعصر. والوتر: ثلاث ركعات لا يفصل بينهنّ بسلام،

فهو مخير إلخ: والأفضل اجهر، ليكون الأداء على هيئة الجماعة. (الجوهرية النيرة) **وأسمع نفسه:** [لأنه إمام في حق نفسه] ظاهره: أن حد الجهر أن يسمع نفسه. [الجوهرية النيرة: ٦٦]

وإن شاء خافت: لأنه ليس حلفه من يسمعه. [اللباب ٦٢/١] فاستخافتة حينئذ تصحيح الحروف، وهذا مختار الكرخي والشيخ أبي بكر البلخي المعروف بالأعمش، وعن الشيخ أبي القاسم الصفار والفقهاء أبي جعفر الهندي وأبي بكر محمد بن الفضل البحاري: إن أدنى المحافظة أن يسمع نفسه إلا بمانع، قال في راد الفقهاء: هو الصحيح، قال في "البدائع": ما قاله الكرخي أقيس وأصح. [التصحيح والترجيح: ١٦٤]

ويخفي الإمام القراءة إلخ: وإن كان بعرفة؛ لقوله ﷺ: "صلاة النهار عجماء"، وقيل: "صماء"، أي ليس فيها قراءة مسموعة، ويجهر في الجمعة والعيد؛ لورود النقل المستفيد فيهما. [الجوهرية النيرة: ٦٦] اعلم أنهم اختلفوا في قضاء ما يجهر فيها بعد ذهاب الوقت كما لو قضى العشاء بعد طلوع الشمس، قال صاحب "الهداية": إنه يخافت حتماً؛ لأن الجهر يختص بالجماعة أو بالوقت، ولم يوحد أحدهما، الأصح أنه يحير بعد الوقت؛ لأن القضاء يحكي الأداء، فلا يخالفه في الوصف، وهذا اختيار شمس الأئمة وفجر الإسلام وجماعة من المتأخرين، وهو الصحيح، بل الأصح.

لا يفصل بينهن بسلام: [وبه قال الإمام أحمد، واحترز بهذا عن قول الشافعي رحمه الله، فإن عنده يفصل بسلام] لما روى أبو بكر بن كعب كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث ركعات لا يسلم حتى ينصرف. ولحديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهما: أنه ﷺ كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر **سَمِعَ مِنْكَ الْأَعْيَنُ**، وفي الثانية **قُرْ** أيها الكافرون، وفي الثالثة **قُرْ هُوَ اللَّهُ حَدهُ**، ولقوى عمر رضي الله عنه ما رأى سعداً رضي الله عنه يوتر بركعة، فقال: ما هذه التبرأة؟. الوتر واجب عند أبي حنيفة دون الفرص، وفوق السنة، وعندهما سنة مؤكدة؛ لظهور آثار السنن فيها من حيث إنه لا يكفر جاحده، ولا يؤذن له، وتجب القراءة في الركعة الثالثة، وقال يوسف بن خالد السميني: هي واجبة حتى لو تركها ناسياً أو عامداً يجب قضاؤها، وإن طالبت امددة، وإها لا تؤدي على الراحلة من غير عذر، وأما لا تجوز إلا سنة الوتر، ولو كانت سنة لما احتيج إلى هذه الشرائط، والدليل على وجوب قوله ﷺ: "إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم ألا وهي الوتر، فصبروها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر"، والأمر للوجوب، وهذا يجب قضاؤها بالإجماع، ولأن النبي ﷺ أضاف الزيادة إلى الله تعالى لا إلى نفسه، والسنن تصاف إلى رسول الله ﷺ، وإنما لم يؤذن لها؛ لأنها تؤدي في وقت العشاء، فاكتفيت بأدائه وإقامته. ووجوب القراءة في الثالثة للاحتياط؛ لاحتمال الوتر سنة.

ويَقْنُتُ في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة، ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة معها، فإذا أراد أن يَقْنُتَ كَبْرًا، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَنَتَ. وَلَا يَقْنُتُ في صلاة غيرها.

ويَقْنُتُ في الثالثة إلخ. بقول ابن مسعود وابن عباس رُئِيَ صلاة رسول الله ﷺ دليلين، فقت من ركوع، كذا في 'الفتح' وفي 'أخوهرة البيرة': القنوت وحسب على صحيح، حتى أنه يحسب سهو تركه سهوًا، ومن يجهل به أو يخاف. قال في 'التهذيب': المحتر فيه الإحفاء، لأنه دعاء، ومن سئ لأدعية الإحفاء، ولا يشك في انفراد أنه يخاف، وأما إذا كان إمامًا فقد احتجف بشايخ فيه، قال بعضهم: يخاف، وإليه مال محمد بن الفضل و'نوحفص الكبير، ومنهم من قال: يجهل؛ لأن له شيئًا بالقراءة. وفي 'المسعود': الاحتياط الإحفاء في حق الإمام والقوم؛ لقوله: 'خير الذكر الخفي'. ومن يرسل يديه أو يعتمد؛ قال الكرخي واصحاوي: يرسل، وقال أبو بكر الإسكافي: يعتمد، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، [ص ٦٧] 'قنوت مصبق الدعاء وهو واجب، وأما خصوص أهمه إنا نستعيث به في آخره فسهو حتى يواتي بعينه حرًا جماعًا.

في جميع السنة وقال الشافعي: في النصف الأخير من رمضان؛ لأن عمر بن الخطاب أمر به أبي بن كعب في النصف منه، ولما ما ورد أنه: أمر به في وتر من غير فصل، ولأنه: علم لحسن دعاء القنوت، وقال: أجمعه في صلاتك، وهذا يقتضي الدوام، ومرد بالقنوت فيما روى الشافعي طول القراءة.

وسوره [أو ثلاث آيات قصيرة أو آية طويلة كما في الفرائض ولسن] **معها** بقول ابن عباس: إن سبي قرأ في الركعة الأولى من الوتر **سَمِيعٌ رَحِيمٌ**، وفي الثانية **قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ**، وفي الثالثة **قُلْ** **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** قال في 'أخوهرة البيرة': أما عندهما فظاهر؛ لأنه سنة، فتجب القراءة في جميعه، وكذا على قول أبي حنيفة: لأنه يَحْتَمَلُ أن يكون سنة، فكان الاحتياط فيها وجوب القراءة، فإن ترك القراءة في الركعة لشبهة فسدت إجماعًا. [ص ٦٧]

كبر ورفع يديه إلخ بخديث ابن مسعود: لا يرفع الأيدي إلا في سبع مواضع كما مر، وقنوت معها، أم لتكبير؛ فلأن الحالة قد احتجفت في حقيقة القراءة بن ستهاء، وأما رفع اليدين؛ فلا إعلام الأصم **ولا يَقْنُتُ إلخ** وقال الشافعي: يقنن في الفجر؛ لأنه: قنن في الفجر بعد الركوع، ولما: أنه: قنن شهرًا يدعو على رعل ودكوان ثم تركه، رواه البخاري ومسلم أيضًا، ولما: قول ابن عمر: ما قنن رسول الله ﷺ في الفجر إلا شهرًا ثم تركه. قال الطحاوي: لا يقنن في الفجر عندنا في غير بنية، فإن وقت أسية فلا بأس به، كما فعل النبي ﷺ، فإنه قنن شهرًا يدعو على رعل ودكوان وبني الحياض، ثم تركه، كذا في 'استقط'.

وليس في شيء من الصلاة قراءة سورة بعينها لا يجوز غيرها، ويكره أن يتخذ قراءة سورة بعينها للصلاة لا يقرأ فيها غيرها، وأدنى ما يُجزئ من القراءة في الصلاة ما يتناوله اسم القرآن عند أبي حنيفة . . . وقال أبو يوسف ومحمد . . . لا يجوز أقل
 وفي نسخة: لا يجوز

وليس في شيء إلخ يعني أن الصلاة لا تقف صحتها على سورة مخصوصة، بل يقرأ ما يسر من القرآن. (الجوهرية اسيرة)
 قراءة سورة بعينها على سبيل الفرض، بل تعيين الفاتحة على وجه الوجوب، ويكره التعميم.
 ويكره أن يتخذ إلخ لما فيه من هجران الباقي وإيهام التفصيل، ويعني بذلك ما سوى الفاتحة، وذلك بأن يعين سورة "السجدة" و "هل أتى" ليوم الجمعة، وهذا إذا رأى ذلك حتمًا واحدًا لا جزئ غيره، أما إذا علم بأنه يجوز بأي سورة قرأها، ولكن يقرأ هاتين السورتين تركًا بقراءة رسول الله . . . فلا يكره، ولكن بشرط أن يقرأ غيرها أحيانًا كي لا يظن جاهل أنه لا يجوز غيرها. (الجوهرية النيرة)

وأدنى ما يجوز إلخ يريد ما دون الآية مثل قوله تعالى: . . . ومثل قوله: وهو هجاءية من القرآن م يحرم عن القراءة، وفي 'أحيط': القراءة في الصلاة على خمسة أوجه: فرض، وواجب، وسنة، ومستحب، ومكروه، والفرض: ما يتعين به الجواز، وهو آية تامة عند أبي حنيفة . . . فإن كانت الآية كلمتين يجوز كقوله تعالى: وإن كانت كلمة واحدة مثل: أو حرفًا واحدًا مثل: وفيه اختلاف المشايخ، والأصح: أنه لا يجوز، وفي 'أحجدي': يجوز بقوله: لأنها آية قصيرة. والواجب قراءة الفاتحة والسورة إلخ. (الجوهرية النيرة: ٦٨)

ما يتناوله اسم القرآن: [لإطلاق النص يعني: ﴿فأقرأوا ما تيسر من القرآن﴾ (الزمل: ٢٠)] عند أبي حنيفة: هذه رواية عنه، وقال في 'الدائع': في ظاهر الرواية: آية تامة طويلة كانت أو قصيرة، ورجح قول أبي حنيفة، واختار الإمام الحنوي والسمي وصادر الشريعة ما هو ظاهر الرواية. [التصحيح والترحيح: ١٦٥] وقولهما في القراءة احتياص، والاحتياط في العبادات أمر حسن. (الجوهرية اسيرة: ٦٨) يقع على الآية وما دونهما، والأصح: أن المراد منها الآية، سواء كانت قصيرة أو طويلة؛ لقوله تعالى: (الزمل: ٢٠) من غير فصل بين القصير والطويل.

لا يجوز أقل إلخ: أي قالوا: ثلاث آيات قصار أو طويلة؛ لأن القارئ لما دونهما لا يسمى قارئًا عرفًا، سواء كانت من الفاتحة أو من غيرها، ولأن الإعجاز لا يقع بدونها، وقال الشافعي . . . قراءة الفاتحة في كل ركعة فرض، وقال مالك: الفاتحة وضم سورة فرض، ثم عني قولهما لو قرأ آية قصيرة ثلاث مرات، قال بعضهم: لا يجوز، وقال بعضهم: يجوز، وفي الفتاوى: أو قرأ نصف آية مرتين، أو كرر كلمة واحدة من آية واحدة مرارًا، حتى يبلغ آية تامة لا يجوز.

من ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة. ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام. ومن أراد الدخول في صلاة غيره يحتاج إلى نيتين: نية الصلاة، ونية المتابعة.

أو آية طويلة: كآية الكرسي وآية المداينة. [الجوهرة النيرة: ٦٨]

ولا يقرأ المؤتم إلخ لا يختصمون في أن هذا ظاهر الرواية، وقال في "هداية": ويكره عندهما، ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد، وقال في 'الدحيرة': وبعض مشايخنا ذكروا أن على قول محمد لا يكره، وعلى قومه يكره، ثم قال: الأصح أنه يكره. قلت: لا يصح عن محمد شيء من هذا. [التصحيح والترجيح: ١٦٥، ١٦٦] لقوله تعالى: **وَقُلْ هُوَ أَشَدُّ حَرَجًا** (الأعراف: ٢٠٤) وأكثر أهل التفسير على أن هذا خطاب للمقتدين، وقال مائت **يقرأ في السرية لا في الخيرية**، وقال الشافعي: **يقرأ الفاتحة في الكل**، لقوله: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب". وسأ: الآية انتقمة وحديث أبي هريرة **فأد قرأ الإمام فأصتوا**، قال مسلم: هذا الحديث صحيح، وقوله **من كان له إمام فقرأه الإمام فقرأه له**، أخرجه الطحاوي. وقول جابر: **لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب إلا أن يكون خلف الإمام** كما في الترمذي. وعن جابر بن عبد الله أن النبي **صلى ورجل خلفه يقرأ، فجعل رجل من خلف النبي** يباهي عن القراءة في الصلاة، فما انصرف أقبل عليه برجل، فقال: **أنهائي عن لقراءة خلف رسول الله فتبارعا حتى ذكر ذلك نبي** فقال: **من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام فقرأه له**. وعن عبد الله بن مقسم أنه سأل عبد الله بن عمر وريد بن ثابت وجابر بن عبد الله فقالوا: **لا تقرأ خلف الإمام في شيء من الصلاة**. وسئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الإمام، قال: أنصت، فإن في الصلاة شغلاً سيكفيك ذلك.

وما رواه الشافعي يدل ظاهره فساد صلاة من لم يقرأ بها، ولكنه لا بد من التحصيل: لأن أكثر الأئمة على عدم القراءة على المقتدي لما روياه لك من الأحاديث الصحيحة. وأما تأويله بصلاة كمنية، وإن استبعده المحقق أن الهمام صحيحة يدل على صحة قوله **من صلى صلاة لم يقرأ بأمر القرآن فهي حجاج** أي ناقصة غير تمام، وحمل النقصان على عدم الصحة بعيد.

ومن أراد الدخول إلخ لأن فساد صلاة الإمام مؤثر في فساد صلاة المأموم، وفي ذلك إصرار به، فلا يلزمه إلا بالتزام نية الإمام، كما في 'الفاتح شرح القدوري'. وفي 'الجوهرة النيرة' الأفضل أن يسوي المتابعة بعد قول الإمام: الله أكبر حتى يصير مقتدياً، ولو سوى حين وقف الإمام موقف الإمامة جاز عند عامة العلماء، وقال أبو سهل: لا يجوز. [ص ١١٤]

باب الجماعة

والجماعة سنة مؤكدة. وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة، فإن تساؤوا فأقرأهم،
لرجال

باب الجماعة أخر باب الجماعة عن باب صفة الصلاة؛ لأنه ذكر فيه أكثر مسائل صلاة المفرد، وفي هذا مسائل الجماعة، وصلاة المفرد بالسنة إلى صلاة الجماعة كآخره وأول، والخرء مقدم على الكل، فلهذا قدم باب صفة الصلاة على باب الجماعة، وفي بعض النسخ: لس باب الجماعة، فعلى هذا لا ضرورة هذه المكتبة.

والجماعة في اصطلاح أهل الشرع: صلاة المسلم مع شخص آخر وإن كان صلياً عاقلاً. [حاشية السدي: ٩٨] **سنة مؤكدة** بمواظبة النبي ﷺ والخلفاء الأربعة والتابعين، وبحديث مشهور صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد [الفرد] سبع وعشرين درجة. رواه الشيخان. [حاشية السدي: ٩٨] في الصلوات الخمس، وما في حكمها، كالتراويح والوتر بعدها دون أهل، كذا في 'الطائي'، قال في 'العبي' و'فتح المعين': سنة مؤكدة، أي شبيهة بالواجب، حتى استدلل بملازمتها على وجود الإيمان، وقيل: فريضة، وقيل: فرض كفاية، وقيل: فرض عين، وبه قال أحمد وأهل الطواهر، ومن فاتته جماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر، وفي 'التحفة': واجبة؛ لقوله تعالى: **يَتْلُوهُ** مع **عَنْ** (المعرة: ٤٣) وفي 'الخواهر البيرة': هذا يدل على وجوبها. وإنما قلنا: سنة؛ لقوله: الجماعة من سن أهدي لا يتخلف عنها إلا منافق. [ص ٦٩] **وأولى الناس** أي أحق الناس من غيرهم.

بالإمامة للإمامة شروط، وهي البدع والإسلام والعقل والدكورة، وحققه من القرآن قدر ما يجزئ، وأن يكون الإمام صحيحاً لا عذر به.

أعلمهم بالسنة أي الأعلم بما يصح الصلاة، وحققه بأنه أعلم من القراءة قدر ما تقوم به سنة القراءة، وقال أبو يوسف **الأقرأ**: أحق عملاً بظاهر ما في "الصحيح" يوم القوم أقرأهم لكتاب الله تعالى، فإن كانوا في القراءة فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم إسلاماً، وفيما قوله **"مروا أبا بكر** فليصل بالناس"، وكان ثمة من هو أقرأ منه بتدليل ما روي أقرأ كم أبي بكر، فلم يسبق إلا نكوه أعلم، وقدم الأقرأ في الحديث؛ لأهم كانوا يتقون القرآن بأحكامه، حتى روي عن عمر **أنه** حفظ البقرة في اثني عشرة سنة، وقال ابن عمر **خير** ما كانت تترن سورة إلا ويعلم أمرها ونهيها ورجحها وحلاها وحرامها، فيلزم من كونه أقرأ أن يكون أعلم، وقوله **"ليوم القوم أعلمهم بالسنة"**، فإن كانوا في السنة سواء، فأقرأهم لكتاب الله الحديث، ولا تعارض بين الأحاديث؛ لما مر من التصحيح.

فأقرأهم: يعني إذا استووا في العلم وأحدهم قارئ قدم القارئ؛ لأن فيه زيادة. [الخواهر البيرة: ٧٠]

فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَوْرَعُكُمْ، فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَسْنَهُمْ. وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُ الْعَبْدِ وَالْأَعْرَابِيِّ وَالْفَاسِقِ
وَالْأَعْمَى وَوَلَدِ الزَّانَا، فَإِنْ تَقَدَّمُوا جَازَ. وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ لَا يَطُولَ بِهِمُ الصَّلَاةُ.

فأورعهم أي احذر من شهوة حرام؛ لقوله **فإن تساؤوا فأورعكم** أي رسلكم فيما بينكم وبين ربكم، وقوله **فإن تساؤوا فأأسنهم** أي من صلى حيف عام بقي فإنها صلي حيف بي، وعلى تقديم الأورع على الأسن جرى الأكثر عكس ما في "المحيط".

فأسنهم لقوله **فإن تساؤوا فأأسنهم** أي إذا حضرت الصلاة فإذن ثم أقيم ويؤمكم أكرهم، ولأن في تقديم الأسن تكثير الجماعة، فإن كانوا في السن سواء، فأحسنهم وجهًا، أو أحسنهم خلقًا ومعاشرة، فإن كانوا سواء فأشرفهم سنًا، فإن تساؤوا يفرح بينهم، ولو قدموا غير لأولى أسنوا بلا إثم، ولو أم قوم وهم له كارهون لفسادهم، أو لأن غيره هناك أحق بالإمامة منه، كره له ذلك تخريمًا؛ فحديث أبي داود: "لا يقبل الله صلاة من تقدم قومًا وهم له كارهون"، والمراد بالأحسن وجهًا؛ أكثرهم صلاة بالليل.

تقديم العبد لعنه جهنم؛ لأنه لا يتفرع للتعلم [الكتاب: ٦٥١] **والأعرابي** الأعرابي مسبب إلى الأعراب -فتح هـرة- من أوران الجمع لا واحد له، وليس جمع العرب، وهو البدوي، وكره إمامته بعده عن محاسن العلم.

والفاسق لأنه بهم أمر دبه [الكتاب: ٦٥١] وهو الذي يشرب الخمر، ويعصي الله تعالى، ويخرج عن طرق العادة، ويدخل في طريق المعصية، وكره إمامته؛ لأنه لا يهم أمر دبه، ولأن في تقديمه تقبيل جماعة، وقد مالت لا تخور الصلاة عنه. **والأعمى** لأنه لا يحب الحاسة، ولا يهتدي إلى القصة إلا بعيره، وفي "المحيط": **يد** م يكن غيره من لصرة فقص منه، فهو أولى [جوهره سيرة: ٧٠] وقد استحققت لبي من مكتوم على مدينة، وولد الرما سورة الناس عنه لكونه منهنما، وأنه ليس به أب يعينه أحكام الدين، فعنه الجهل.

حار لقوله **صلى حيف كل بر وفاجر** أخرجه اندلسي، ولأن من عمر وأسن من مالت وغيرهما من الصحابة والتابعين كانوا يصوبون حيف خجاج مع أنه كان أفسق أهل زمانه، حتى قال عمر بن عبد العزيز: **لو جاءت كل أمة نخابتها وجئت أبي محمد عسهم**، يعني الخجاج [جوهره سيرة: ٧٠]

أن لا يطول ما روي عن أبي هريرة **في حديث طويل** قال: قال رسول الله **إذا صلى أحدكم لناس فيحفف**، فإن فيهم الضعيف والسقيم والمرضى ودا حاجة، وإذا صلى نفسه فيطيل ما شاء. أخرجه مؤطأ والخمسة [حاشية السدي: ٩٩] والظاهر أن الكراهة في تطويل الصلاة على القوم تخريمية؛ لحديث معاذ **ولأمر بالتحفيف**، واستثنى صلاة الكسوف، فإن السنة فيها التطويل حتى يتجلى الشمس، ولا فرق في قراءة التطويل بين القراءة والتسبيحات وغيرهما. **بهم الصلاة**: عن القدر المسنون قراءةً وأدكارًا. [الكتاب: ٦٥١]

ويكره للنساء أن يصلين وحدهن بجماعة، فإن فعبن وقفت الإمام وسطهن كالعراة. ومن صلى مع واحد أقامه عن يمينه، وإن كانا اثنين تقدمهما.

وحدهن بجماعة. غير رجال، وسواء في ذلك الفرائض واسوافل وستر ويح، وأما في صلاة الحجازة، فذكر في 'السياسة': أنه لا يكره لمن أن يصليها بجماعة، وتقف الإمام وسطهن؛ لأهل إدا، صليها فرادى فرادى أدى ذلك إلى فوات الصلاة على بعض؛ لأن الغرض يسقط بأداء الواحدة، فتكون الصلاة من الباقيات غلًا، والتعلل صلاة الحجازة غير مشروع. [الجوهرية النيرة: ٧١، ٧٠] وقال الشافعي: يستحب كإرجال. [حاشية السدي: ٩٩] **وقفت الإمام وسطهن** تحررًا عن ريادة الكشف، ولأن عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك. [حاشية السدي: ٩٩] وقيامها وسطهن لا تروى الكراهة؛ لأن في التوسط ترك مقام الإمام، وبما أرشد الشيخ إلى ذلك؛ لأنه أقل كراهة من التقدم؛ إذ هو أسترها، ولأن الاحترار عن ترك أستر فرص، والاحترار عن ترك مقام الإمام سنة، فكان مراعاة أستر أولى، فإذا صلي بجماعة صلي بلا أدان ولا إقمة، وإن تقدمت عينهن إمامهن لم تفسد صلاتهن. [الجوهرية النيرة: ٧١]

كالعراة العراة جمع عار من الثوب، وفيه إيماء إلى أن كراهة جماعة العراة أيضًا كراهة تحریم؛ لاتحاد الالام، وهو إما ترك واجب التقدم أو ريادة الكشف كذا في 'فتح المعين'. وفي 'جوهرية سيرة': هو أن قومًا عراة أرادوا الصلاة، فأفصل أن يصنوا وحدانًا قعودًا بالإيماء، ويتساعد بعضهم عن بعض، فإن صلا بجماعة: وقف الإمام وسطهم كالنساء، وصلاتهم بجماعة مكروهة. [ص ٧١]

أقامه عن يمينه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم، فقامت عن يساره، فأخذ بدو ابني، فجعلني عن يمينه. أخرجه الموصلاً والخمسة. [حاشية السدي: ٩٩] أي ولو صليًا يعقل: أقامه عن يمينه بلا فرجة؛ لأنه صلى الله عليه وسلم صلى ناس عباس رضي الله عنهم، فأقامه عن يمينه، وعن محمد بن أبي بكر: أنه يضع أصابعه عند عقب الإمام، والأول هو الظاهر، والعبارة موضع الوقوف لا لموضع السجود، حتى لو كان المقتدي أصوب من الإمام، فوقع سجوده أمام الإمام لم يصره، وقوله: عن يمينه قيد لفصينة، حتى لو صلى في يساره أو حقه جاز، ويكون مسيئًا مخالفة السنة.

تقدمهما وعن أبي يوسف أنه يتوسطهما، لأن ابن مسعود رضي الله عنه صلى بعقمة والأسود في بيته وقام وسطهما، وهما: أنه صلى بأبى وأبيته، فأقامهما حقه، وأم سيم رضي الله عنهما وراءهما، وفعل ابن مسعود رضي الله عنه كان لضيق المقام، كذا قال الشافعي، وهو أعلم الناس مذهب ابن مسعود رضي الله عنه، والمرأة في حكم الاصططاف كالأندم، حتى لو كان حقه رجل واحد وامرأة يقوم الرجل بعده كما لو لم يكن معه امرأة، وإن كثر القوم كره قيام الإمام وسطهم تحررًا لترك الواجب أي التقدم.

ولا يجوز للرجال أن يقتدوا بامرأة أو صبي.

ويصف الرجال، ثم الصبيان، ثم الخنثى، ثم النساء. فإن قامت امرأة إلى جنب رجل،
بعد الرجل
 وهما مشتركان في صلاة واحدة فسدت صلاته. ويكره للنساء حضور الجماعة...

ولا يجوز للرجال الخ. أما المرأة؛ فيقوله: "أخروهن من حيث أحرهن الله". أي كما أحرهن الله في شهادات وإرث وجميع الولايات، وأما الصبي فلا تخور إمامته للسالعين؛ لأنه متعل، سواء كان في التراويح أو العمل المنطق، أو غيرهما، وقال الشافعي: "تخور إمامة الصبي، ما روي أن عمرو بن سمة قدمه قومه وهو ابن ست، أو سبع، وكان يصبي هم. ونا: قور ابن مسعود لا يؤم اعلام الذي لا تحب عليه الحدود، وعن ابن عباس حتى يحتشم، وإمامة عمرو ليست مسموعة منه...". وعند محمد يصح إمامته في العمل المنطق خلافاً لأبي يوسف رحمه الله، فالمختار أن لا يصح الاقتداء في الصلوات كلها.

ويصف الرجال. أي صف الرجال مقدم على صف الصبيان، وهو مقدم على صف الحائثي، وهو مقدم على صف النساء؛ لقوله عليه السلام: "ليبيني منكم أولو الأحلام والنهي".

ثم الصبيان. ضاهره أن هذا الحكم إنما هو عند حضور جماعة من الرجال والصبيان، فلو كان ثمة صبي فقط، أدخل في الصف، ولو حضر معه رجل جعده معه حلف الصف كما يدل عليه حديث أنس...
 فصفت أنا واليتيم وراءه عليه السلام، والعجوز وراءنا.

ثم النساء. أي بعدهن يصف النساء؛ لقوله: "أخروهن من حيث أحرهن الله". ويتفرع على هذا مسألة المحاذة، فلذلك ذكرها بالفاء، وقال: "فإن".

فسدت صلاته. لا صلاحها، وإن أشار إليها فم تتأخر، أو لم يو الإمام إمامتها فسدت صلاحها لا صلاته، وإن لم تدم المحاذة ركناً كاملاً، أو لم يكونا في صلاة واحدة، أو في صلاة غير ذات ركوع وسجود، أو بينهما حائل مثل مؤخرة الرجل في الصل، والإصبع في الغبط لم تضرهما المحاذة، والفرجة تقوم مقام الحائل، وأدناها قدر مايقوم فيه المصلي وثمame في "القهستاني". [الباب ٦٦/١]

ويكره للنساء [يعني الشواب منهن لما فيه من خوف الفتنة]. (الجوهرة النيرة)

حضور الجماعة وقالوا: يخرج في الصوت كلها، واعتوى اليوم على كراهة حضورهن في كل الصوت؛ لظهور الفساد، ومتى كره حضورهن اساجد للصلاة لأن يكره حضورهن بحاسن ابوعط خصوصاً عند هؤلاء الجهال الذين تحلوا بحجة العلماء أولى.

ولا بأس بأن تخرج العجوز في الفجر والمغرب والعشاء عند أبي حنيفة رحمته وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: يجوز خروج العجوز في سائر الصلوات.

ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول، ولا الطاهرة خلف المستحاضة، ولا القارئ خلف الأمي، ولا المكتسي خلف العريان، ويجوز أن يؤم المتيمم المتوضئين،
لقوة حالهما

بأن تخرج العجوز الخ: لأنها أوقات صمة تؤمن من وقوع ضرر الأحيي عيها، بخلاف لظهر والعصر؛ لأنه لا تؤمن من ذلك، كذا في 'الفتاح'. وقال في 'الجوهرة السيرة': قوله: ولا بأس بأن تخرج العجوز في الفجر والمغرب والعشاء والجمعة والعيد، هذا عند أبي حنيفة، أما عندهما: فتخرج في الأصوات كلها؛ لأنه لا فئة لقدة الرعدة فيهن، وله: أن شدة العمة حامية على الارتكاب، ولكن ساقطة لاقط، غير أن المساق انتشارهم في الظهر والعصر، أما في الفجر والعشاء فهن نائمون، وفي المغرب بالطعام مشغولون، وفي العيد الجبابة متسعة، فيمكنها الاعتزال عن الرجال، فلا يكره. واعتوى اليوم على الكراهة في الأصوات كلها؛ لظهور الفسق في هذا الزمان، ولا يباح لمن الخروج عند أبي حنيفة رحمته كذا في 'المحيط' فجعلها كالظهر، وفي 'المبسوط': جعلها كالعديدين حتى أنه يباح لمن الخروج إليها بالإجماع.

ولا يصلي الطاهر الخ: ولا الطاهرة خلف المستحاضة؛ لما فيه من سوء القوي على الضعيف، ويصلي من به سلس البول خلف مثله، ولا يجوز أن يصلي خلف من به سلس وانفلات ريج؛ لأن الإمام صاحب عذرين، والمأموم صاحب عذر واحد. [الجوهرة النيرة: ٧٢]

ولا القارئ خلف الأمي. ولا يصير شارعاً على الأصح حتى لو فقهه لا يقض وضوؤه، والأمي هو من لا يعرف من القرآن ما تصح به الصلاة، وإن أم الأمي أميين حار، وإن أم قارئتين فسدت صلاته وصلاتهن، وقال الخرجاني: إنما تفسد صلاته إذا علم أن خلفه قارئاً، وفي طاهر إرواية: لا فرق، وفي 'الكرحي': إنما تفسد صلاته بالنية لإمامة القارئ أما إذا لم ينو إمامته لا تفسد كالمرأة. [الجوهرة النيرة: ٧٢]

ولا المكتسي خلف العريان. المراد من المكتسي اللباس شرعاً، أي مستور العورة، والمراد من العاري العاري شرعاً، أي غير مستور العورة لا عرفاً؛ لجوار صلاة المكتسي شرعاً مستور العورة، وإن كان هو عارياً عرفاً كذا في 'فتح المعين'، ودليل مجموع ما ذكرنا أن صلاتهم ناقصة لغوت الشرط منها، فلا يجوز بناء الكامل على اساقص.

أن يؤم المتيمم الخ. وقال محمد رحمته: لا يجوز؛ لأن التيمم طهارة ضرورية لا يصار إليه إلا عند العجز، ولهما: أنه طهارة مطهرة، حتى لا تنقيد بوقت الصلاة، كذا في 'العيني'. قال في 'فتح المعين': ولهما: ما روي أن عمرو بن العاص صلى بأصحابه وهو متيمم عن الحنابة وهم متوضئون، فعلم رحمته، ولم يأمرهم بالإعادة، وأجمعوا على الصحة في الجسرة.

والماسحُ على الخُفَّينِ الغاسلين.

ويصلي القائم خلفَ القاعد، ولا يصلي الذي يركعُ ويسجدُ خلف المومئ، ولا يصلي المُفترض خلف المُتَنفِّل، ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر، . . .

والماسح على الخُفَّينِ الخ. وهذا بالإجماع؛ لأن مسح طهارة كملة لا تقف على انصرورة. ولأن الحف مانع سرية الحدث إلى القدم، وما حل بالخف يزيه المسح. [الخواهرية النيرة: ٧٣]

حلف القاعد يعني: إذا كان القاعد يركع ويسجد، فقتدى به قائم يركع ويسجد، وقال محمد: لا يجوز؛ لقوله: 'لا يؤمن أحدٌ بعدي جالساً'، ولأنه اقتدى غير معذور معذور، فلا يصح. قال في جامع الفتاوى: وأصل والعرض في ذلك سواء عند محمد، وهما. حديث عائشة أنه: أمر أبا بكر أن يصلي، فلما دخل أبو بكر في الصلاة وحده في نفسه حقة، فقام يهدي بين رحبين، فجاء فجلس عن يسار أبي بكر، فكان يصلي بالنسب جالساً، وأبو بكر قائماً يقتدي بأبو بكر بصلاة سني. ويقتدي بالنسب صلاة أبي بكر. وهذا صريح في أنه عليه السلام كان إماماً وأبو بكر مبعوثاً؛ إذ لا يجوز أن يكون للناس إمامان في صلاة واحدة، وكان هذه صلاة الظهر يوم السبت أو الأحد. وتوفي يوم الاثنين، وهذا أصل مشروعية تنبئ، وجواره إجماعاً إذا كانت خدعة لا يصل بهم صوت الإمام بما تضعفه أو بكثرة الجماعة، واتفق المذهب لأربعة على كراهة التبنيغ عند عدم الحاجة، وقلوب: به بدعة منكورة، ولأنه يس من شرط صحة الاقتداء مشاركة مأمور للإمام في القيام بدلالة أنه لو أدرك الإمام في ركوع كبر قائماً وركع وعند بثك الركعة، ولم يشاركه في القيام.

حلف المومئ وهذا قول أصحابنا جميعاً لا رفر، فإنه يجوز ذلك. قال: لأن الإيماء يدل على الركوع والسجود كما أن التيمم يدل على نوى وضوء والغسل، فكما يجوز بمتوضئ خلف التيمم فكذا هذا. قلنا: الإيماء ليس يدل على ركوع والسجود؛ لأنه بعضه، وبعض الشيء لا يكون بدلاً عنه، فهو جارٍ للاقتداء به كان مقتدياً في بعض صلاة دون البعض، وذلك لا يجوز. [الخواهرية النيرة: ٧٣] ولا يصلي المفترض الخ. لأنه أقوى حالاً من متنع، ولأن الاقتداء ببناء ووصف الفرضية معدوم في حق الإمام، فلا يتحقق البناء على المعدوم.

ولا من يصلي فرضاً الخ. وعند الشافعي اقتداء مصلي الظهر مصلي العصر يجوز، والأصل في هذا: أن الاقتداء عنده مجرد المتابعة، وعند ضرورة المقتدي في ضمن صلاة الإمام صحة وفساداً، وسواء تعابر الفرضان اسمياً كمن صلى الظهر حلف مصلي لعصر، أو صفة كمن صلى ظهر مُس حلف من يصلي ظهر اليوم، فإنه لا يجوز، خلاف ما إذا فاتتهم صلاة واحدة من يوم واحد، فإنه يجوز، وإذا لم يجز اقتداء المقتدي، هل يكون شارعاً في صلاة نفسه؟ ويكون نطوعاً، فهي الحجدية: عجم، وفي 'أربادات' و'أسودر'. لا يكون تصوعاً، ومن صلى ركعتين من العصر فعبرت الشمس، فجاء إسناد واقتدى به في لأحرسيين يجوز، وإن كان هذا قضاء للمقتدي؛ لأن الصلاة واحدة.

وَيُصَلِّي الْمَتَنَفِّلُ خَلْفَ الْمُفْتَرِضِ.

ومن اقتدى بإمام، ثم عَلِمَ أنه على غير طهارة أعاد الصلاة. ويكره للمصلي أن يَعْثَ بثوبه أو بجسده، ولا يُقْلِبُ الحَصَى إلا أن لا يُمكنه السجود عليه، فيسويّه مرة واحدة، ولا يُفْرِقُ أصابعه ولا يُشَبِّكُ،

وَصَلَّى الْمُتَنَفِّلُ الح. لأن الفرص أقوى. ولأن صلاة الإمام تشتمل على صلاة المقتدي وزيادة، فصح اقتداؤه، وقال مالك - لا يجوز كذا في "المسكين وغيره، وقال في "الفتح" و"الجوهرية": أطلق القول ليعم اقتداء من يصلي التراويح بالمتنقلة. **أعاد الصلاة** حلقاً للشافعي؛ لما روي عن عمر أنه صلى بالناس وهو حبس وأعاد، ولم يأمر القوم بالإعادة. ولنا: قوله "إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة من حلقه"، وعن عني عن النبي - أنه صلى بهم، ثم جاء ورأسه يقطر ماء، فأعاد بهم، ولأن صلاته مسية على صلاة الإمام، والبناء على الفاسد فاسد كما إذا بان أن الإمام كافر أو محبوس أو امرأة أو خشي أو أمي، فإنه لا يجوز بالإجماع. والحديث الذي روى الشافعي لا يدل على عدم الإعادة؛ لأن عدم الأمر بقوم لا يقتضي أن لا أعادوها؛ لأنه يحتمل أن يقوم أعادوها؛ لما رأوا عمر - أنه يعيدها، ويلزم بإمام إعلام القوم بزمع بالقدرة الممكن، ولو بكتاب أو رسول. **أن يعث بثوبه** الح. العث: هو كل لعب لا لذة فيه، فأما الذي فيه لذة: فهو لعب، وكل عمل مفيد لا بأس به في الصلاة؛ لأن النبي - عرق في صلاته، فسلت العرق عن جهته؛ لأنه كان يؤديه، وأما ما ليس بمفيد فيكره، واعتكف مكرهه غير مفسد، قال - إن الله كره لكم ثلاثاً: العث في الصلاة، والرفث في الصوم، والصحت في المنقار. وروي أنه - رأى رجلاً يعث بلحيته في الصلاة، فقال: لو حشع فيه لحشعت حوارجه، وقال: 'إن في الصلاة لشعلاً' أي شعلاً للمصلي بأعمال الصلاة، فلا يسفي أن يشتعل بغيرها. [الجوهرية البيرة: ٧٤]

فيسويه الح. لما روي في لكتب الستة عن معيقب - أنه - قال: 'لا تمسح وأنت تصلي فإن كنت لا بد فاعلاً فواحدة'. مرة واحدة. وتركه أفضل وأقرب إلى الخشوع؛ لأن ذلك نوع عبث، وقال - لأبي در: مرة يا أبا در! وإلا فذر. (الجوهرية البيرة) **ولا يفرق أصابعه** وهو أن يعمرها أو يمدّها حتى تصوت، لقوله - لعني - إلى أحب لك ما أحب لنفسي لا تفرق أصابعك وأنت تصلي، وقال - 'المصاحف في الصلاة واستمت والمفرق أصابعه بمنزلة واحدة'. [الجوهرية البيرة: ٧٤] وحكم التشبيك كالفرقة؛ لقول ابن عمر - في تشبيك الأصابع: تلك صلاة المعصوب عليهم، و رأى النبي - رجلاً شبك بين أصابعه في الصلاة، ففرق بين أصابعه، والتشبيك: إدخال أصابع إحدى اليدين في أصابع اليد الأخرى.

ولا يتخَصَّر، ولا يسْدُل ثوبه ولا يَكْفُه، ولا يعْقِصُ شعره، ولا يلتفت يمينا وشمالا، ولا يُقْعِي كإقعاء الكلب، ولا يرد السلام بلسانه ولا بيده،

لأنه كلام لأنه سلام معي

ولا يحتمل لأنه عمل اليهود، ولأن فيه ترك الوضوء المسنون. [الخواصرة البيرة: ٧٤] وهو وضع اليد على الخاصرة وهي ما بين عظم رأس الورك وآخر ضلع في الخب، وهو كره تحريماً؛ لقوله: الاحتصار في الصلاة راحة أهل النار، والتشبيه بأهل النار ممنوع. **ولا يسْدُل ثوبه** ما ورد أنه نهى عن اسْدُل، وهو: أن يضع الرداء على رأسه وكتفيه ويرسل أطرافه، أو يجعل القاء على الكتفين، ولم يدخل يديه في الكمين وهو مكروه، سواء كان تحته قميص أو لا. **ولا يكفُه** وهو: أن يرفعه من بين يديه أو من خفيه إذا أراد السجود، وكرهته، لما روي عن ابن عباس: أن رسول الله قال: 'أمرت أن أسجد على سبع، ولا أكف الشعر ولا الثياب'. ويدخل في الكف تشمير كفيه إلى المرفقين.

ولا يعْقِص شعره لما روي أنه نهى أن يصلي رجل وهو معقوص الشعر، ولما روي عن عمر أنه مر برجل ساحد عاقص شعره، فحله حلاً عيقاً، وقال: إذا طول أحدكم شعره فليرسله لبسجد معه. والعاقص: هو أن يجمع الشعر على هامته ويشده بحيط أو بحرق، أو يجمع ليتسد قبل الصلاة، ثم يدخل فيها كذلك، ولو عقصه في الصلاة فسد صلاته، لأنه عمل كثير، وقيل في تفسيره: أن يلف دوائبه حول رأسه، كما تفعله النساء في بعض الأوقات. **ولا يلتفت يمينا ولا شمالا** لما روي عن عائشة سألت رسول الله عن الالتفات في الصلاة، فقال: هو احتلاس يجلسه الشيطان من صلاة العبد. رواه البخاري وأبو داود والنسائي وأحمد. [حاشية السدي: ١٠١] والالتفات المكروه أن يبوي عنقه حتى يخرج وجهه عن جهة القبلة، وأما إذا انتفت بصدرة، فسدت صلاته، ولو نظر نحو غير عيه يميناً أو يسرة من غير أن يلو ي عنقه لا يكره؛ لأن النبي كان يلاحظ أصحابه في صلاتهم بموق عييه، موق العين: طرفها مما يلي الأنف، والخاص: طرفها مما يلي الأذن، ومؤخر عييه - يضم الميم وكسر الحاء مخففاً - طرفها الذي يلي الصدع، ويكره أن يرفع رأسه إلى السماء؛ لأنه كالالتفات. [الخواصرة البيرة: ٧٥]

ولا يمشي أح والإقعاء: أن يضع إلبته على الأرض، ويصب ركبتيه نصاً هو الصحيح، هذا تفسير الطحاوي، واحتر من قول الكرخي: أنه يقعد على عقبه نصاً رجليه واصعاً يديه على الأرض. [التصحيح والترجيح: ١٦٩] **بلسانه ولا يده** أي السلام مكروه باليد والرأس وباللسان مفسد مطلقاً، ولا بأس بإحابة المصني برأسه كما لو طلب منه شيء، أو رأى درهماً وقيل: جيد، فأومى برأسه بنعم أو لا، أو قيل: كم صليته؟ فأشار بيده: إهم صلوا ركعتين، ولو صافح نية السلام، فسد صلاته، ويكره السلام على القاري، والمصني والحائس على النول والعائط.

ولا يترع إلا بعذر، ولا يأكل ولا يشرب. فإن سبقه الحدث انصرف وتوضأ، وبني

على صلاته إن لم يكن إماماً، فإن كان إماماً استخلف وتوضأ،

الحدث

ولا يترع [لأن فيه ترك سنة القعود. (اللباب)] **إلا بعذر** والترع: هو إدخال الساقين والفخذين بعضها تحت بعض، ووضعهما على الأرض يميناً وشمالاً، وكره في الصلاة، فلا يكره خارجها؛ ترك سنة القعود فيها.

ولا يأكل ولا يشرب فإن فعل ذلك بطلت صلاته، سواء أكل أو شرب عامداً أو ناسياً؛ لأنه معنى ينافي الصلاة، وحال الصلاة مذكرة، قال في "النهاية": ما أفسد الصوم أفسد الصلاة، وما لا فلا، حتى إذا كان بين أسانه شيء من صعام فابتلعه: إن كان دون الخمصة لم تفسد صلاته؛ لأنه تبع لريقه، إلا أنه يكره، وإن كان قدر الخمصة فصاعداً، أفسد الصلاة والصوم، ولو انتفع دماً بين أسانه، لم تفسد صلاته إذا كانت الغلبة للريق، وإن انتفع شمسمة أفسدت على المشهور، وعن أبي حنيفة: لا تفسد. [الجوهرية النيرة: ٧٥]

فإن سبقه الحدث [أو علمه السبق بعذر علمه وقصده، والغلبة بعلمه، لكن لم يقدر على ضبطه. (الجوهرية النيرة: ٧٦)] وقيد بالسبق؛ لأنه لو حاف بالحدث فانصرف ثم سبقه استأنف، وأمراد بالحدث: أن يكون غير موجب للغسل، ولا نادر الوجود، ولم يؤد ركناً، ولم يفعل مافياً له منه بد، ولم يتراجع بلا عذر لرحمة، ولم يظهر حدثه السابق، كمضي مدة مسحه، ولم يتذكر فائتة وهو دو ترتب، فصاحب هذا النوع من الحدث يبني صلاته على ما مضى.

انصرف [من ساعته، فإن لست قدر ما يؤدي الركن بطلت صلاته] **وتوضأ. وبني الح** أي يجب عليه أن يصرف ويتوضأ، وبني أي يتم ما بقي من صلاته إن شاء، وإن شاء استأنف أي ترك ما مضى، وصلى من الابتداء، وقال الشافعي: لا يجوز له البناء، بل يستأنف لفساد الصلاة بانتقاص الطهارة، والمشي للمتوضي، وللحديث الوارد: "إذا فسا أحدكم في الصلاة فليصرف وليتوضأ وليعد صلاته"، أخرجه أصحاب السنن، ولنا: قوله: "من فاء أو رعف في الصلاة فليصرف وليتوضأ ولين على صلاته ما لم يتكلم"، أخرجه ابن ماجه، والحديث السابق محمول على الاستحباب، أو على ما إذا فقد شرطاً من شروط البناء، والحديث الثاني مذهب الخلفاء الراشدين.

استخلف أي الإمام من المقتديين من كان صالحاً للإمامة إلى مكانه، حتى لو استخلف امرأة فسدت صلاة المأمومين ولو ساء، ويتأخر بنفسه واضعاً يده على آفقه يوهم أنه قد رعف، فيقطع عنه الطنون، ولا يستخلف بالكلام، بل بالإشارة، ولو تكلم بطلت صلاتهم، خلافاً لمالك. ويقدم من الصف الذي يليه، وله أن يستخلف ما لم يحاور الصفوف في الصحراء، وفي المسجد ما لم يخرج منه، ولو لم يستخلف حتى حاور الكل، بطلت صلاة القوم، وفي صلاة الإمام روايتان، ثم إذا استخلف يسغي للخليفة أن يقوم مقامه قبل حروجه من المسجد، ويؤي أن يكون إماماً، ولو لم يقم إلا بعد الخروج، أو محاورة الصفوف، فسدت صلاتهم.

وبني على صلاته ما لم يتكلم، والاستئناف أفضل. وإن نام فاحتلم، أو جُنَّ، أو أغْمِيَ عليه، أو قهقهه، استأنف الوضوء ^{جميعاً} والصلاة.

وإن تكلم في صلاته ساهياً أو عامداً بطلت صلاته. وإن سبقه الحدث بعد ما قعد قلتر التشهد توطأ وسلم، وإن تعمد الحدث في هذه الحالة، أو تكلم، أو عمل عملاً ينافي الصلاة: تمت صلاته. ^{أي بعد تشهده}

وإن رأى المتيّم الماء في صلاته

م لم **سكتم** لأن كلام مفسد للصلاة عندنا. والاستئناف **افصل** خروجاً من الخلاف، وقيل: إن انفرد يستقبل، والإمام والمقتدي يبني صيانة لفضيلة الجماعة. [الباب: ٦٩/١]

اسانيد البصير، **اح** لأن هذه العوارض يسر وجودها في صلاة، فلم يكن في معنى ما ورد به النص، وكذا اتفقهم؛ لأنها تسمى الكلام (الجوهرة النيرة) وإن **سكتم** **اح** يعني كلاماً يعرف في متفاهيم الناس، سواء حصل به حروف أم لا، حتى لو قال ما يساق به الحمار: فسدت صلاته [الجوهرة النيرة: ٧٦]

طلب لقوة معذوية من حكم التسمي: إن صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس إنما هي تكبير ونسيح وقراءة. فإن أن في صلاته، أو تأوّه، أو بكى، فارتفع كذاؤه أي حصل به حروف إن كان من ذكره أخيه أم النار لم يصبره؛ لأنه يد عن زيادة خشوع، فكان في معنى التسميح، وإن كان من وجع أو مصيبة قطع الصلاة؛ لأن فيه إظهار الحزن والتأسف، فكان من كلام الناس، وقال الشافعي: إن كان قبلاً ساهياً لم يفسد؛ لقوله ٢: "رفع منكم الخطأ والنسيان" والحجة عليه ما روينا.

طلب صلاة لا وضوء؛ بقوله الكلام ينقص لصلاة لا وضوء. **توطأ وسلم** لأن تسميه واجب، فلا بد من التوضيء ليأتي به. [الجوهرة النيرة: ٧٧] وعند الشافعي **يفسد** تفسد صلاته.

تمت الصلاة لأنه يقع عليه شيء من المرائض، وإنما بقي الخروج بعبه عبده، وقد وجد، وفيه خلاف شافعي. أيضاً، والمراد بالتمام الصحة؛ إذ لا شك أنها ناقصة تركه وجأً منها، وهذا انقضى فأر فيها ترك الإسلام، أي أوجب لدي لا يمكن استداركه وحده، فيجب عليه إعادتها؛ لأنه حكم كل صلاة أدت مع كراهة التحريم، وبما قال المصنف يدل 'تمت' صحت' فكان أولى، وقال شافعي لا تصح صلاته تركه لفصل الإسلام، وهو فرض عبده وإن رأى المتيّم **اح** وكذا إذا علم بأن أخرجه عدل بقرب ماء، وهذا إذا سبقه الحدث، أما إذا سبقه فأنصرف ليتوضأ، فوجد الماء، فإنه يتوضأ ويسبي، ولا تطل صلاته كذا في 'النهاية'، وقال في 'الإملاء': يستقبل ولا يسبئ. [الجوهرة النيرة: ٧٧]

بطلت صلاته. وإن رآه بعد ما قعد قدرَ التشهد، أو كان ماسحًا، فانقضت مدة مسح، أو خلَعَ خُفَّيه بعملٍ قليل، أو كان أميًا، فتعلم سورة، أو عريانًا، فوجد ثوبًا، أو مومئًا،
 يعني بست

بطلت الخ هذا إذا كان الماء ماسحًا، أو كان مع أحيه أو صديقه، أما لو رآه مع أحبي لا تبطل، ويمضي على صلاته، فإذا فرغ وطئه منه، فأعطاه توصًا به واستأنف، وإن لم يعصه فهو على تيممه. [الحوهرة البيرة: ٧٧]
وإن رآه الخ الأصل في هذه: أن الخروج يصعده فرض عند أي حيفة. فاعتراض هذه الأشياء في هذه الحالة كاعتراضهما في حلال لصلاة عنده، وعندهما الخروج ليس بفرض، فاعتراض هذه الأشياء كاعتراضهما بعد السلام؛ لأن الخروج لو كان فرضًا لكان لا يتأدى إلا بفعل هو قرينة كسائر الأركان من الركوع والسجود، ولأنه لو كان فرضًا ما تأدى بالحدث انعمده لاستحالة أن يقال: إن فروض الصلاة تتأدى بالحدث العمد والقهقهة، ولأي حيفة. أن هذه عادة لها تحريم وتعيين، فلا يخرج منها عن وجه التمدد ولا يصعده كالحج. ولأنه بعد التشهد، لو أريد استدامة التحريم إلى خروج الوقت، أو دخول صلاة أخرى مع من ذلك بالاتفاق، فلو لم يبق عليه شيء من الصلاة ما مع من انقضاء عمى القعود، ولأنه لا يمكنه أداء صلاة أخرى إلا بالخروج من هذه. [الحوهرة البيرة: ٧٨، ٧٧]
 وعدم أن فرضية الخروج يصعده على تخريج الردعي، وعلى تخريج الكرحي ليس بفرض اتفاقًا، وهو الصحيح، كما قاله الريلعي. وفي المحتج: وعليه المحققون، ذكره في الدر المختار، فوجه قول أي حيفة. أن هذه المعاني تغير الصلاة إذا وجدت في حلالها، وكذلك إذا وجدت في آخرها كنية الإقامة واقتداء المسافر بالمقيم.

فانقضت مدة الخ قيده الربيعي بما إذا كان واحدًا للماء، وإن لم يكن واحدًا له لا تنطّل؛ لأن ارحيين لا حظ لهما من التيمم، وقيل: تنطّل؛ لأن الحدث السابق يسري إلى القدم، لكن الصحيح هو الأول؛ لأن انقضاء المدة ليس بحدث، وإنما يظهر الحدث السابق على المشروع، فكأنه شرع من غير طهارة، فصار كالتيمم إذا أحدث فوجد ماء، فإنه لا يبي، ثم بطلان الصلاة بمضي مدة المسح مقيد، بأن لم ينف تلف رجليه من البرد، وإلا فيمضي.

بعمل قليل يختار مما إذا كان بعمل كثير، فإن صلاته تصح إجماعًا، وإنما يتصور حجه بعمل قليل، بأن يكون خف واسعًا لا يحتاج في نزعه إلى المعالجة. (الحوهرة البيرة) **فتعلم سورة** أي تذكرها، أو سمع من يقرأ سورة أو آية فحفظها. [الحوهرة البيرة: ٧٨] وكان قد صلاها غير قراءة، فتعلم ما يخور به الصلاة بما نأندكر أو بمجرد السماع، أما إذا تعلمه متقنًا من غيره، فهو عمل كثير فتصح إجماعًا، وهذا أيضًا إذا كان إمامًا أو مفردًا، وأما إذا كان مأمومًا لا تنطّل إجماعًا، ولو تسميها وهو في وسط الصلاة؛ لأنه لا قراءة عليه، قيد السورة وقع اتفاقًا، والمراد بها الآية، أو هو على قولهما، وأما عند أي حيفة: فالآية تكفي. **أو عريانًا فوجد ثوبًا** [تخوّر فيه الصلاة] بأن يكون ساترًا لعورته، ولم يكن فيه نخاسة مائعة، أو كانت وعنده ما يربيهما أو لم يكن ولكن ربه أو أكثر منه طاهر، فلو كان الطاهر أقل، أو كان كله نجسًا لا تبطل؛ لأن المأمور به الستر بالطاهر، فكان وجوده كعدمه.

فقدّر على الرُّكُوع والسُّجُود، أو تذكَّر أن عليه صلاةٌ قبل هذه، أو أحدث الإمامُ القارئ، فاستخلف أُمِّيًّا، أو طلعت الشمسُ في صلاةِ الفجر، أو دخل وقتُ العصر في الجمعة، أو كان ماسحًا على الجبيرة فسقطت عن بُرء، أو كانت مُستحاضة فبرئت: بطلت صلاتهم ^{بعد التشهد} في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد **صلى الله عليه وسلم**: تمت صلاتهم في هذه المسائل.

إن عُدَّ صلاةُ الح ولو كانت وترًا، وهذا إذا كان في الوقت سعة وهي في حيز الترتيب لم تنطل. (الخوهرة البيرة) **فستحلف** **أما** وقيل: إن الصلاة تفسد في هذه المسألة إجماعًا؛ لأن الاختلاف عمل كثير، وقيل: لا تفسد؛ لأنه عمل غير مفسد. (الخوهرة البيرة) والأصح أنه مفسد. أو **طُفِعَ الشمس** [بعد ما فقد قدر التشهد] ليس المراد أن ينظر إلى القرص، بل إذا رأى الشعاع الذي هو لم يكن ثم جلل بمعه لرأي القرص كما في بلادنا، فإنما تنطل صلاته. (الخوهرة البيرة) أو **دخل** هذا على اختلاف القولين عندهما إذا صار طُل كل شيء مثله وعُدَّ أبي حنيفة مثليه. [الخوهرة البيرة: ٧٨] **وقت العصر في الجمعة** بما قيد بها؛ لأن الوقت شرط نصحة صلاة الجمعة، خلاف ما إذا دخل وقت صلاة العصر في صلاة الظهر، فإنما لا تنطل. وقيل: تخصيص الجمعة اتفاقًا؛ لأن لحكم في الظهر كدلت كذا في 'أهدية' و'المسكين'. أو **كان ماسحًا الح** وكذا إذا كانت أمة فأعتقت وهي مكشوفة الرأس. أو كان صاحب العذر، فانقطع عذره كالمستحاضة ومن في معناها، ولو عرَّض هذا كنه بعد ما عاد إلى سجدي السهو، فهو على هذا الخلاف، كذا في 'الحجدي'، فيحتمل أن يكون قوله: على الخلاف، يعني أن عُدَّ أبي حنيفة إن كان بعد ما فقد قدر لتشهد فصلاته فاسدة، وعندهما صحيحة، وإن كان قل فقوده قدر التشهد فهي فاسدة إجماعًا، ويحتمل أن تكون عندهما صحيحة، وهو م يقعد قدر التشهد بعد سجود السهو؛ لأن سجود السهو يرفع التشهد، وإن اعترض له شيء من هذا بعد ما سمع قل أن يسجد للسهو، فصلاته تامة إجماعًا، أم عندهما فظاهر، وأن عُدَّه؛ لأنه باسلام يخرج من التحريم، ولهذا لا يتغير فرض المسافر بنية الإقامة في هذه الحالة، وكذا إذا سمع جدي التسميتين؛ لأن انقطاع التحريم يحصل بتسمية واحدة. [الخوهرة البيرة: ٧٨، ٧٩] **فسقطت عن برء**، ولو سقطت لا عن برء لم تنطل بالاتفاق. أو **كانت مستحاضة** فبرأت بأن توصأت مستحاضة مع السيلان، وشرعت في الظهر وقعدت قدر التشهد، فانقطع الدم، ودام الانقطاع إلى غروب الشمس، تعيد الظهر عنده كما لو انقطع في حلال الصلاة. **بطلت صلاتهم** ولا تقلب بطلًا إلا في ثلاث مسائل، وهو إذا تذكر فائتة، أو طلعت الشمس، أو حرح وقت الظهر في الجمعة، وفيما عداها لا يقلب بطلًا. (الخوهرة البيرة) **في قول أبي حنيفة** - رُحِّح دليله في الشروح وعامة المصنفات، واعتمده السفي وغيره. [التصحيح والترجيح: ١٧٠] **تمت صلاتهم الح** لقوله **تمت** 'إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك'، قلنا: معناه قاربت التمام كما قال **تمت** 'من وقف بعرفة فقد تم حجه' أي قارب التمام، وله: إنه لا يمكنه أداء صلاة أخرى إلا بالخروج من هذه الصلاة، وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به: أن يكون فرضًا. [الخوهرة البيرة: ٧٩]

باب قضاء الفوائت

ومن فاتته صلاة قضاها إذا ذكرها، وقدمها على صلاة الوقت، إلا أن يخاف فوت صلاة الوقت، فيقدم صلاة الوقت على الفائتة، ثم يقضيها، ومن فاتته صلوات رتبها في القضاء،

باب قضاء الفوائت لما فرغ من بيان أحكام الأداء وما يتعلق به وهو الأصل، شرع في القضاء وهو حلقه؛ إذ الأداء عبارة عن تسليم نفس الواجب، والقضاء: عبارة عن تسليم مثل الواجب، والتسليم لمثل الواجب: إما يكون عند العجز عن تسليم نفسه كما في المضمومات من حقوق العباد، والأداء يجوز بنمط القضاء إجماعاً، وفي القضاء بلفظ الأداء خلاف، والصحيح: أنه يجوز. [الجوهرية النيرة: ٧٩]

ومن فاتته صلاة يعني عن غفلة أو نوم أو سيات. (اللباب) **إذا ذكرها** وكذا إذا تركها عمدًا، لكن للمسلم عقل ودين يمعن عن التفويت قصدًا. [اللباب: ٧١/١] لقوله: "من نام عن صلاة أو سبها فليصلها إذا ذكرها". **وقدمها على صلاة الوقت** الترتيب بين الفوائت وفرص الوقت عندنا شرط مستحق، ويسقطه ثلاثة أشياء: صيق الوقت، والسيات، ودحول الفوائت في حيز التكرار، والمراد بالمستحق: المفروض عملاً لا اعتقاداً، وبما كان الترتيب مستحقاً؛ لقوله: "من نام عن صلاة أو سبها فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فيصل التي هو فيها، ثم ليصل التي ذكرها ثم ليعد التي صلى مع الإمام"، أخرجه الدار قطني، ولقول ابن عمر: "من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فيصل مع الإمام، فإذا فرغ من صلاته فليصل التي سبها، ثم ليعد صلاته التي صلاها مع الإمام". والأثر فيه كالخير. وقد رفعه سعيد بن عبد الرحمن وثقه يحيى بن معين.

إلا أن يخاف الخ هو قدم الفائتة لحاز؛ لأن الهي عن تقديمها معنى في غير الهي عنه، وهو صون الوقتية عن الفوات بخلاف ما إذا كان في الوقت سعة، وقدم الوقتية حيث لا يحور؛ لأنه أداها قبل وقتها الثابت ها بالحديث، وهو قوله: "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها". [الجوهرية النيرة: ٧٩]

رتبها في القضاء الخ أي عند قلة الفوائت بدليل قوله فيما بعد: إلا أن تزيد الفوائت على خمس صلوات، والدليل على وجوب الترتيب أن النبي ﷺ شغل يوم الخندق عن أربع صلوات، فقضاها مرتباً، ثم قال: 'صلوا كما رأيتموني أصلي' وهذا أمر بالترتيب، وإما لم يقل: صلوا كما أصلي، أو كما صليت؛ لأنه ليس في وسع أحد أن يصلي كما صلى في الخشوع. والأربع الصلوات التي شغل عنها يوم الخندق: الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فقضاها بعد هوى من الليل، أي طائفة من الليل، وهي نحو من ثلثه أو رבעه، فأمر بلائاً. فأذن ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ثم أقام فصلى المغرب، ثم أقام فصلى العشاء. [الجوهرية النيرة: ٨٠]

كما وجبت، في الأصل، إلا أن تزيد الفوائت على خمس صلوات، فيسقط الترتيب فيها.

خمس صلوات وهذا صاهر، وفي بعض نسخ 'على ست صلوات، فعنى هذا فيه إشكال، فمعناه: أنه تحقق زيادة الفوائت في ست صلوات، أي الرادة ليست بخارج عنها، وبعضهم تحمل زيادة على الست مع الوتر، وهو ليس بظاهر.

فيسقط [كما يسقط بينها وبين الوقتية] واحتتموا في أدنى حد كثرة، ففي ظاهر الرواية: أن يصير الفوائت ستاً، فإذا حرج وقت السادسة سقط الترتيب، وعند رفر: أن يريد على شهر كالحجون إذا استغرق الشهر، وروي عن محمد السقوط بصيرورتها حملاً، والصحيح جواب ظاهر الرواية، ولأن الفائتة لا تدحل في حد التكرار بدحول وقت السادسة، وإنما تدحل بخروج وقت السادسة، كذا في 'مستحسن'. وقد ملا مسكين' سواء كانت الفائتة قديمة أو حديثة، فالجديثة تسقط بترتيب اتفاقاً، وفي القديمة اختلاف مشايخ، وذلك كمن ترك صلاة شهر، ثم صلى مدة، ولم يقصر تلك الصلوات حتى ترك صلاه، ثم صلى أخرى ذاكراً بفائتة الجديثة، ثم أخر عد البعض، ويجعل الماضي كأن لم يكن رحر له، وقبل: تجوز وعيه فتوى؛ لأن الاشتغال بهذه الفائتة يسبب بأولى من الاشتغال بالفوائت القديمة، وفي الاشتغال بالكن: تفويت الفريضة عن وقتها، ولو قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو الأظهر، وقال بعضهم: لا يعود؛ لأن الساقط لا يحتمل العود، وبه قال أبو حفص الكبير، وعليه الفئوى، وهو اختيار شمس الأئمة وفخر الإسلام، وقال صاحب "خواشي": وهو الأصح، والتوفيق بينهما: أنه قضاهن مرتباً عاد الترتيب، وإن لم يقضها مرتباً لم يعد.

باب الأوقات التي تكرر فيها الصلاة

لا يجوزُ الصلاة عند طلوع الشمس، ولا عند غروبها إلا عصرَ يومه، ولا عند قيامها في الظهر، ولا يُصلي على جنازة، ولا يسجدُ للتلاوة.

باب الأوقات إلخ: كذا الأولى أن يذكر هذا الباب في باب موافقت كما في الهداية، وإنما ذكره هاهنا لأن الكراهة من أعوارص، فأشبه الفوات فتحسب الناس، وحنة صاحب الهداية أنه لما ذكر الأوقات التي تستحب فيها صلاة عقبه يذكر ما يقابله من الأوقات التي تكره فيه الصلاة، ليتمكن المصلي من صلواته بعير كراهة تقع في صلواته من جانب الوقت، وإنما نقب الباب بالكراهة ثم بدأ بعدم الخوار؛ لأنه اعتبر الأعب، والمكروه أكثر من عدم الخوار، ولأن الكراهة أعم من عدم الخوار؛ لأن كل ما لا يجوز فالكراهية فيه حاصلة أيضًا، كما هي ثابتة في المكروه، ولا يرم من كل مكروه أنه لا يجوز، فالكراهة ثابتة في صورتين، وليس عدم الخوار ثابتًا في الكراهة، وهذه التسمية مثل تسمية اسيع الفاسدة، وإن انحط فيه اسيع الناطل. [الجوهرة البيرة: ٨١]

لا يجوز الصلاة إلخ: أي لا يجوز الصلاة في هذه الأوقات الثلاثة؛ حديث عقبة بن عامر ر.ه. أنه قال: 'ثلاثة أوقات هانا رسول الله أن يصلي فيها، وأن يقبر فيها موتانا: عند صروع الشمس حتى ترتفع، وعند رواها حتى تزول، وحين تصيف للعروب حتى تعرب، رواه مسلم. قال صاحب الجوهرة: يعني قضاء الفرائض والواجبات الفائتة عن وقتها كسجدة التلاوة التي وجبت بالتلاوة في وقت غير مكروه وأوتر، وإنما لا تخور الفرائض فيها؛ لأنها وجبت كاملة، فلا تتأدى بالنقص حتى أنه يجوز عصر يومه؛ لأنه وجب ناقصًا بنقصان سبه. [ص ٨٢]

عند طلوع الشمس حد للصروع قدر رمح أو رمحين، وفي 'المصنف': ما دام يقدر على النظر إلى قرص الشمس فهي في الطلوع لا تباح الصلاة، فإذا عجز عن النظر سباح. [الجوهرة البيرة: ٨٢]

إلا عصر يومه: فإنه يجوز، وأما فجر يومه فيطل بالطلوع، ويفرق بينهما. أن السب في العصر آخر الوقت، وهو وقت التعير ناقص، فإذا أدها فيه أدها كما وجبت، ووقت الفجر كله كامل، فوجبت كاملة، فتظل بطرء الطلوع، وقيد بعصر يومه، لأن عصر غير يومه لا يجوز؛ لأنه وجب عليه كاملاً، فلا يتأدى في الوقت الناقص كذا في الهداية.

ولا يصلي على جنازة إلخ: أي لا يجوز صلاة احارة وسجدة التلاوة في هذه الأوقات الثلاثة؛ لحديث عقبة بن عامر ر.ه. أنه قال: 'ثلاثة أوقات هانا رسول الله ﷺ أن يصلي فيها، وأن يقبر فيها موتانا عند طلوع اشمس حتى ترتفع، وعند رواها حتى تزول، وحين تصيف للعروب حتى تعرب' رواه مسلم. والمراد من قوله: 'أن يقبر' صلاة احازة؛ إذ الدفن غير مكروه في هذه الأوقات، وقال الشافعي ر.ه. لا يكره قضاء الفوائت في هذه الأوقات؛ =

ويُكره أن يتنفل بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا بأس بأن يصلي في هذين الوقتين الفوائت.

ويُكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر، ولا يتنفل قبل المغرب.

= لقوله **١٤٠** 'من نام عن صلاة أو سبها: فبصلتها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها'. وكذا الوقت عدة: لا يكره في هذه الساعات مكة؛ لقوله **١٤١** 'أبى عبد مناف لا تمنعوا أحداً صاف هذا البيت وصلى في أي ساعة شاء من ليل أو نهار'. والحوث عنه أن الشرع هبى عن الصلاة في هذه الأوقات، مكة وغيرها فيه سواء، واستثنى بي عند مناف للنسب، فلا يشمل غيره سبهي، وعن أبي يوسف إباحة سفل يوم الجمعة وقت الاستواء، والحجة عليه ما روينا، وسجدة لتلاوة في معنى الصلاة، ولذلك هي عنها، ومرد باللهي عن صلاة الحنارة أو سجدة لتلاوة الكراهة حتى لو صلاها أو سجدها أحرأته؛ لأنها وحيت ناقصة بالشرع في الوقت المكروه، فأدبت كذلك، وأما قضاء الفوائت فلا يحوز أصلاً؛ لأنها شرعت كامنة، فلا يؤدي بالنقصان. وفي الحر: أنه أن يصلي على الحنارة إذا حصرت في الأوقات الثلاثة، ولا يؤخره: لقوله **١٤٢** 'ثلاث لا يؤخرن، حنارة أتت' الحديث، ولأنها أدبت كم وحيت؛ إذ الوجوب بالحضور، وهو أفضل، وتأخير مكروه ما ذكرنا، ولظاهر أن ما ذكرنا من الكراهة محمول على ما أحصرت في وقت كامل، وصلى عليها في وقت مكروه، وكذا أمر بسجدة التلاوة إذا تلاها قبل هذه الأوقات؛ لأنها وحيت كامنة، فلا تنادي بالنقصان، وأما إذا تلاها فيها حار أدائها من غير كراهة، لكن الأفضل التأخير إلى الوقت المستحب؛ لأنها لا تفوت بالتأخير.

ويكره أن يتنفل إلخ. لقوله **١٤٣** 'لا صلاة بعد صلاة فجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس'. روى البخاري ومسلم، ويقولون عباس **رحم** استشهد عندي رجال مرصيون، وأرضاهم عندي عمر أن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: 'لا صلاة بعد فجر حتى تشرق الشمس، ولا بعد عصر حتى تغرب'. والحديث والقول حجة على الشافعي **رحم** في تحويره الفعل الذي له سب كتحية المسجد وركعتي الصواف.

الفوائت لأنه في معنى فرص الوقت. **ويكره أن يتنفل إلخ.** لما رواه البخاري أنه **رحم** كان إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين حقيقتين، ولقوله **١٤٤** 'ليسع شاهدكم عائبكم، ألا لا صلاة بعد بصح إلا ركعتين'. ولأن النبي **صلى الله عليه وسلم** لم يرد عليهما، قال شيخ الإسلام: البهي عما سواهما حتى ركعتي الفجر لا حيل في الوقت؛ لأن الوقت متعين لهما حتى لو بوى تطوعاً كان عنهما، فقد مع عن تطوع آخر ليقى جميع الوقت كالمشغول بهما، لكن صلاة فرص آخر فوق ركعتي الفجر، فحار أن يصرف الوقت إليه كذا في "الخوهرية البيرة" **[٨٤]** وغيرها.

ولا يتنفل قبل المغرب: لأن فيه تأخير المغرب، ولأنه قال **رحم**. 'بين كل أدنين صلاة إلا المغرب'. وقال الشافعي **رحم**: يصلي ركعتين قبل المغرب، وهي سنة عنده.

باب النوافل

السنة في الصلاة أن يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر، وأربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها، وأربعاً قبل العصر، وإن شاء ركعتين، وركعتين بعد المغرب، وأربعاً قبل العشاء،
وهما مؤكدتان وهن مستحبات وهما مؤكدتان وهن مستحبات

باب النوافل: لما فرع من بيان الفرائض وأدائها وفصائلها وما يتعلق بها من الكراهة وغيرها شرع في بيان النوافل، وأحرها؛ لأنها مكملات ومتممات، والنوافل جمع نافلة، وهي في اللغة: الزيادة، وفي الشرع: عبارة عن قرينة رائدة على الفرائض والواجبات والسنة. **السنة في الصلاة:** قدم بيان السنة؛ لأنها أقوى، وهي لغة: الطريقة مرضية أو غير مرضية، وشرعاً: الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب. [الكتاب ١: ٧٣]

أن يصلي ركعتين إلخ: بدأ بسنة الفجر؛ لأنها أكد من سائر السنن، وهذا قيل: إنها قرينة من الواجب، ولا يجوز أن يصليها قاعداً مع القدرة على القيام، ولا يجوز أدؤها راكناً من غير عذر، ولأن النبي ﷺ لم يدعها في سفر ولا حصر، وقال في ركعتي الفجر: 'هما خير من الدنيا وما فيها'، وقال: "صوبوها ولو ضردتكم الحيل"، وقدم في 'المبسوط': سنة الظهر؛ لأنها تبع بطهر، والظهر أو صلاة فرضت، وقد قيل: إن سنة الفجر واجبة حتى لو انتهى إلى الإمام، وهو في صلاة الفجر وحشي أن تعوته ركعة، فإنه يصليها بعد الصف، وتدحل مع الإمام بعد فراغه منها. وعن أبي جعفر: أنه إذا حشي أن تعوته الركعتان من الفرض، ويدرك الإمام في التشهد، فإنه يصلي الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف بعد الصف أو في الصف إن لم يجد موضعاً غيره، وأشد الكراهة أن يصليها مخالطاً للصف إذا كان يجد موضعاً غيره، والسنة فيها الأداء في البيت، وكذا سائر السنن إلا التراخي عن ما يأتي من بيائها إن شاء الله تعالى، ثم إذا فاتت سنة الفجر عنى الأفراد لا تقضى عندهما، وقال محمد ﷺ: أحب إلي أن تقضى إذا ارتفعت الشمس إلى قبل قيام الطهيرة، وأما عندهما: لا تقضى إلا إذا فاتت مع العرص تنعاً للفرض، سواء قصى العرص جماعة، أو وحده إلى الروال، وفيما بعده اختلف المشايخ فيه: قيل: يقضى الفرض وحده، وقيل: تقضى لسنة معه، وأما سائر السنن سواها فلا تقضى بعد حرواح الوقت وحدها. [الجوهرية النيرة: ٨٤، ٨٥]

وأربعاً قبل الظهر: [يعني بتسمية واحدة وهي مؤكدتان]: فإن ترك سنة الظهر الأولى حشية فوت الجماعة، فالصحيح أنه يقضيها بعد الفرض، ويقضيها قبل الركعتين عند محمد ﷺ، وعند أبي يوسف ﷺ. يقدم الركعتين على الأربع، ويؤي القضاء عند أبي يوسف ﷺ. وفي 'الحقائق': يقدم الركعتين عندهما، وقال محمد ﷺ. يقدم الأربع وعليه الفتوى. [الجوهرية النيرة: ٨٥]

وأربعاً قبل العصر: لما روي عن علي ﷺ أنه ﷺ كان يصلي قبل العصر أربع ركعات، وحيره محمد بن الأربع والركعتين؛ لاختلاف الآثار، وكذا التي قبل العشاء، وليست بسنة؛ لعدم المواظبة، فكانت مستحبة، وهذا =

وأربعاً بعدها، وإن شاء ركعتين. ونوافل النهار إن شاء صلى ركعتين بتسليمة واحدة،
 وإن شاء أربعاً، ويكره الزيادة على ذلك، فأما نوافل الليل، فقال أبو حنيفة ^{وهما مع كذا} إن صلى ^{سنة مع جوار تسليمة واحدة} ثلثي ركعات بتسليمة واحدة: جاز، ويكره الزيادة على ذلك، وقال أبو يوسف ومحمد ^{يعني من حيث الأفضلية} لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمة واحدة. والقراءة واجبة في الركعتين الأوليين، . . .

= حيز محمد، والأربع أفضل؛ لأنه أكثر ثواباً، والعشاء بغير الظهر، فإنه يحوز انتصوح قبها وبعدها، أما بعده؛
 فلما روي عن ابن عمر ^{رضي الله عنه} أنه قال: 'من صلى بعد العشاء أربع ركعات كان له كمثلها من ليلة القدر'،
 وكذا روي عن عائشة ^{رضي الله عنها} وفي 'الجوهرية لنبوة': قال ^{عليه السلام} من صلى أربعاً قبل العصر لم يمسسه الباء، ولأن
 العصر لما كانت أربعاً قدرت النافلة بها. [ص ٨٥]

وإن شاء ركعتين والأصل فيه قوله ^{عليه السلام} من ثابر على ثلثي عشرة ركعة في اليوم واليلة بنى الله به بيتاً في
 الجنة. وفسر على نحو ما ذكره في الكتاب، غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر، فهذا سماه في الأصل حسناً،
 ولم يذكر الأربع قبل العشاء، وهذا كان مسحاً بعدم موطئة، وذكر فيه ركعتين بعد العشاء، وفي غيره ذكر
 الأربع، فلهذا حيز إلا أن الأربع أفضل. [الباب: ١/٧٤]

ونوافل النهار ^{الح} ما فرغ من مس الرواتب، شرح في بيان النوافل | الأفضل في الليل عند أبي يوسف ومحمد: مثنى
 مثنى؛ بقوله ^{عليه السلام} صلاة الليل مثنى مثنى. وفي النهار أربع أربع عتار سنة الظهر، ولأنه كان يواطى على أربع
 في الصبح، وعند أبي حنيفة ^{عليه السلام} فيهما أربع أربع، لأن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} كان يصلي بعد العشاء أربعاً روته عائشة، وكان
 يواطى على الأربع في صلاة الصبح. ولأنه أدوم تحريمة، فيكون الأربع أكثر مشقة، وأريد فصية، وفي "المعراج": أنه
 يقوهما يعني اتباعاً للحديث. **سلسلة واحدة** ^{الح} والأفضل عند أبي حنيفة ^{عليه السلام} التمثل بالأربع بتسليمة واحدة في الليل
 والنهار، وعند أبي يوسف ومحمد ^{عليه السلام} التمثل بالأربع في النهار، والثلث بالاثنتين في الليل، كذا في معتبر.

ويكره ^{عليه السلام} لأهما م ترو عن أبي ^{عليه السلام}، وعليه عامة المشايخ. [حاشية السدي: ١٠٥] **سلسلة واحدة** والأفضل عنده أربع
 أربع في الليل والنهار، قال في "العبود": ويقوهما يعني اتباعاً للحديث... وقد اعتمد الإمام البرهاني والسفي وصدر
 الشريعة وغيرهم قول الإمام. [التصحيح وشرحيه: ١٧٢، ١٧٣] **واحدة** أي فرض قطعي في حق العمل، وقال الشافعي
 فرض في الركعات كلها؛ لقوله ^{عليه السلام} لا صلاة إلا بقراءة، وكل ركعة صلاة، وقيل مالم: في ثلاث ركعات،
 إقامة للأكثر مقام الكل تيسيراً، ولنا: قوله تعالى: ^{عليه السلام} لا تكملوا الصلاة حتى يقرأ بفاتحة الكتاب، والأمر بالفعل لا يقتضي
 التكرار، وإنما أوجسها في الثانية استدلالاً بالأولى؛ لأهما يتشاكلان من كل وجه، وأما الأخرى فيفارقاهما في حق
 المقصود بالسمر وصفة القراءة في الخهر والإحفاء وفي قدر القراءة فلا يحققانهما. [الجوهرية اميرة: ٨٧]

وهو مخير في الآخرين: إن شاء قرأ الفاتحة، وإن شاء سكت، وإن شاء سبّح. والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل، وفي جميع الوتر. ومن دخل في صلاة النفل، ثم أفسدها قضاه، فإن صلى أربع ركعات، وقعد في الأوليين، ثم أفسد الآخرين قضى ركعتين.

وهو مخير في الآخرين إلخ: يعني مقدار ما يمكن أن يقول فيه ثلاث تسيحات، ولهذا لا يجب السهو وترك القراءة فيهما في صاهر الرواية كذا في "الهدية"، إلا أن الأفضل أن يقرأ فيهما الفاتحة، قال في "النهاية": إن شاء قرأ يعني الفاتحة، وإن شاء سبّح يعني ثلاث تسيحات، وإن شاء سكت، يعني مقدار ما يمكن أن يقول فيه: ثلاث تسيحات، فإن لم يقرأ ولم يسبح كان مسيئاً إن تعمد السكوت، وإن كان ساهياً فالأصح: أن لا يجب عليه سهو. [الجوهرة النيرة: ٨٧] وإن شاء سبّح: هكذا ثبت إلا أن الأفضل أن يقرأ.

والقراءة واجبة إلخ: أفرد الوتر بالذكر؛ لأنه في الأصح واجب، وليس بفرص، ولا بنفل. والقراءة فرص في كل ركعات النفل؛ لأن كل شفع من النفل صلاة على حدة، والقيام إلى الثالثة كتحرمة متدأة، ولهذا لا يجب باستحريم الأولى إلا ركعتان في الأصهر، وهذا قالوا: يستفتح في الثالثة، أما كون القراءة فرصاً في كل ركعات الوتر فاحتياط؛ لأنه شبهة في كون الوتر ستة ثابتة لاختلاف الأحاديث، فاحتاصوا له بيجاب القراءة لاحتمال أن يكون نفلاً، ولا يستفتح في الثالثة منه، ولا يتعوذ ولا يكمل تشهد الأولى لشبهه بفرص.

ومن دخل في صلاة إلخ: هذا إذا دخل فيها قصداً، أما ساهياً كما إذا قام إلى الخامسة ساهياً، ثم أفسدها لا يقضيها، ثم أيضاً لا يرمه إلا ركعتان وإن نوى مائة ركعة عندهما، خلافاً لأبي يوسف رحمته الله، وقوله: "أفسدها" سواء فسدت بفعله أو غير فعله كالتميم يرى الماء وما أشبهه، وكأثر إذا حاصت في التصوع يجب القضاء، بخلاف الفرص. [الجوهرة النيرة: ٨٧] قضاه: وجوباً، ويقضى ركعتين وإن نوى أكثر خلافاً لأبي يوسف. [إسباب ١: ٧٥]

وقال الشافعي: لا يرمه القضاء؛ لأنه مترع، ولا يروم على المترع، قال الله تعالى: وما على شخص من شيء (نورة: ٩١) فمن شرع في النفل ثم أفسده لا يرمه القضاء، ولنا: إن مؤدى وقع قرية، فيرمه الإتمام صيانة لمؤدى عن البطان؛ لقوله تعالى: ولا تصبوا عسكركم (محمد: ٣٣) وما يجب على العبد بالتزامه نوعان: الأول: ما يجب بالقول وهو النذر، والثاني: ما يجب بالعمل، وهو الشروع، والشروع بأحد الأمرين إما بالافتتاح، أو بالقيام إلى الثالثة؛ لأن القيام إليها بمنزلة تحرمة مبتدأة.

فإن صلى أربع إلخ: المراد من "صلى" شرع؛ لأنه قال: قضى ركعتين، لأن بعد أداء الأربع كيف انقضاء تطوعاً. قضى ركعتين: لأن الشفع الأول قد تم، والقيام إلى الثالثة عمرة تحرمة متدأة، فيكون مرمماً، وهذا إذا أفسد الآخرين بعد اشروع فيهما بأن قام إلى الثالثة، ثم أفسدها، أما إذا أفسدها قبل اتمام قبل لا يجب عليه قضاء الآخرين؛ لأنه أفسد قبل الشروع في الشفع الثاني، وعن أبي يوسف رحمته الله يقضى اعتساراً للشروع بالنذر، وقيد بقوله: وقعد؛ لأنه لو لم يقعد وأفسد الآخرين لزمه قضاء أربع إجماعاً. [الجوهرة النيرة: ٨٧، ٨٨]

وقال أبو يوسف رحمه الله: يقضي أربعاً.

ويصلي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام، وإن افتتحها قائماً، ثم قعد جاز عند أبي حنيفة رحمه الله. وقالوا: لا يجوز إلا من عذر. ومن كان خارج المصر يتنفل على دابته إلى أي جهة توجهت يومئذ إيماءً.

وقال أبو يوسف رحمه الله: إلخ وهو احتياط؛ لأنها عمرة صلاة واحدة. [الجوهرية الميزة: ٨٨]
 ويصلي النافلة إلخ لأن له ترك أصلها، فكان له ترك وضعها بالصريق الأول، وأصلق المصنف هذا الكلام، فيشمل لتراويح: بد الأصح فيها أحوار، وسنة الفجر أيضاً، وقيد بالقاعد؛ لأن نفس المصطحع بلا عذر غير صحيح.
 مع القدرة على القيام بقوله إلخ صلاة بقاعد على الصنف من صلاة قائم أي في حق الآخر.... قال في الهدية: والسبب أن روايت نوافل، يعني يجوز أن يصليها قاعد مع القدرة على القيام، واحتسبوا في كيفية التقعود، قيل: كيف شاء، واختار أنه يقعد كما يقعد في التشهد. [الجوهرية الميزة: ٨٩]

وقالوا: لا يجوز قياساً على مسألة الدر، فكما أنه لا جرح عن عهده ما لزمه بغير التصالح إلا بالقيام، فكذلك ما شرع فيه قائماً، ولإمام أن الوجوب في السجدة باسم الصلاة، وهي تصرف إلى الأركان من القيام والقراءة وغيرها، وأما الوجوب فيما شرع بالتحريم، وهي لا توجب القيام، وهذا كنه إذا لم يكن له عذر، أما إذا كان له عذر فحذر اتفاقاً، ولو افتتح لتطوع قاعداً، ثم نه له أن يقوم، فقام وصلى ما بقي جازعهم جميعاً. وفي التصحيح واسترجيح قال في الهدية: قوله استحسان، وقولهما قياس، واختار المحولي والسمعي وغيرهما قول الإمام. [ص ١٧٣، ١٧٤]

ومن كان خارج إلخ حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ على حمار وهو متوجه إلى حبر يومئذ يمد، وكذبت المسبب روايت؛ لأنه في الأصل نوافل، وعن أبي حنيفة أنه يسر سعة الفجر، ولا تخور عنها إعراض وانوحات، مثل التوتر واسدور واشروع لذي أفسده، وصلاة الجمار، وسجده للتلاوة التي تبيت على الأرض، ويصلي المكتوبة عليها إذا كانت حموحاً لو سر لا يمكنه الركوب إلا بمعين، ولا معين له، أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه الركوب، ولا يخذ من يركبه، أو كان في حين لا يجد مكاناً باسناً، أو كان في السابعة والقافضة تسير، ويخاف على نفسه أو متاعه لو برن، وكذا العذر المضر وخوف العدو والسبع ونحوها، ثم احتلف في مقدار الخروج من المصر، فقيل: مقدار فرسخين أو أكثر، وفي أقل لا يجوز، والأصح: أنه يعتبر بمدة السفر، كد في العيني وغيره. وفي "الجوهرية الميزة": إما يجوز أن ينفل على الدابة إذا كانت سائرة، ثم إذا كانت واقفة فلا. [ص ٩٠]

إلى أي جهة: [ما أخرجه مسلم عن ابن عمر قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار، وهو متوجه إلى حبر. (حاشية السدي: ١٠٥)] قال الشيخ الأجل: والفرد الأكمل مولانا الأخاح شيخ محمد المحدث تهاوي رحمه الله، في حاشيته على "مسائل النسائي" ناوفاً عن شيعه مولانا إسحاق المحدث الدهلوي قدس سره: إن هذا إذا كان الاستقبال إلى القبلة عند التحريمة، وقال: وهو الأحسن والأحوط عندي.

يومئذ إيماء أي يشير إلى الركوع والسجود بالإيماء برأسه ويجعل السجود أحفص من الركوع. [السبب ١ ص ٧٦]

باب سجود السهو

سجود السهو واجب، في الزيادة والنقصان، بعد السلام يسجد سجدتين ثم يتشهد ويسلم.

باب سجود السهو: لما انتهى ذكر الأداء من الفرائض والنوافل وانقضاء شرع في جبر نقصان يتمكّن فيهما جميعاً كما ذكر أسوافل بعد أداء الفرائض؛ كونهما جبراً بنقصان تمكّن في الفرائض، فهذا ذكر اسهو عقيب النوافل؛ لكونه جبراً بنقصان المتمكّن في الأداء والنقصان والفرائض وأسوافل. [الخواهر السيرة: ٩١]

سجود السهو إخراج: اعلم أن في سجود السجود ثلاثة اختلافات، الأول: في صفته، وهو واجب في الصحيح، والثاني: في محله، وهو بعد السلام عندنا، والثالث: في كميته، وهي أن يسجد سجدتين ثم يتشهد ثم يسلم، ثم احتج في السلام الأول، فقيل: يسلم تسليمين، وهو الصحيح كما في 'الهدية'، وقيل: تسليم واحد تلقاء وجهه، ولا يحرف عن القلة، وقيل: تسليم واحد عن يمينه، وهو الصحيح؛ لأن في صورة التسليمين يصح المقتدون فراع الإمام عن الصلاة، فيصرفون ويقوم اسبوق لأداء ما بقي من صلاته، فيحتل أمر الجماعة. قال في 'المحيط': يسعي أن يسلم واحداً عن يمينه، وهو قول الكرخي وهو الأصوب، وبه قال الشعبي.

واجب في الزيادة إخراج: للأمر به، روية ثوبان رضي الله عنه عن النبي ﷺ 'من سهى في الصلاة فليسجد سجدتين'، ولأنه شرع جبر النقصان وهو واجب كالدماء في الحج، غير أنه ما كان لئمال مدحل فيه كان بالدماء، بخلاف الصلاة؛ لأن شأن الجبر أن يكون من جنس الكسر.

بعد السلام: هو عندنا، وقد مالئ: إن كان السهو بالنقصان يسجد قبل السلام؛ لأنه جبر النقصان، وإن كان عن زيادة يسجد بعد السلام؛ لأنه ترعيم الشيطان، وحكي أن أبا يوسف رضي الله عنه كان مع هارون الرشيد، ف جاء مالك رضي الله عنه فقال له أبو يوسف رضي الله عنه، ما قولك في هذه المسألة؟ فأجاب بعمده، فقال له أبو يوسف رضي الله عنه، ما قولك لو وقع السهو في الزيادة ونقصان جميعاً؟ فسكت مالك رضي الله عنه، وقيل: عني هذا أدركنا مشايخنا، فقال أبو يوسف رضي الله عنه: الشيخ تارة يخطئ وتارة يصيب، فظل أبو يوسف قال له الشيخ: تارة يخطئ وتارة يصيب. وقال الشافعي رضي الله عنه: يسجد قبل السلام؛ لما روي أن النبي ﷺ سجد للسهو قبل السلام، ولما: قوله ﷺ: 'لكل سهو سجدتان بعد السلام'، وروي أنه ﷺ سجد سجدتين للسهو بعد السلام، فتعارضت روايتان بمعناه ﷺ، وبقي التمسك بقوله ﷺ سالماً، ولأن سجود السهو مما لا يتكرر، فيؤحر عن السلام حتى لو سهى عن اسلام يجز به، ولأن السلام واجب، فلا يؤحر عن السجود، والخلاف في الأولوية، حتى لو سجد عندنا قبل السلام جاز، إلا أن الأول أولى، وقال بعضهم: سجود السهو سنة.

ثم يتشهد ويسلم: فيه إشارة إلى أن سجود السهو يرفع تشهد والسلام، ولكن لا يرفع القعدة؛ لأن الأقوى لا يرتفع بالأدنى، بخلاف السجدة المصيبة؛ لأنها أقوى من القعدة فترفعها، ويأتي بالصلاة على النبي ﷺ والدعاء في قعدة السهو، يعني بعد سجود السهو هو الصحيح؛ لأن الدعاء موضعه آخر الصلاة، قال الطحاوي: يدعو في القعدتين جميعاً، ويصلي على النبي ﷺ فيهما.

ويلزمه سجود السهو إذا زاد في صلاته فعلاً من جنسها ليس منها، أو ترك فعلاً مسنوناً، أو ترك قراءة فاتحة الكتاب، أو القنوت، أو التشهد، أو تكبيرات العيدين، أو جهر الإمام فيما يُخافت، أو خافت فيما يُجهر.

ويلزمه سجود السهو في قوله: 'يُرمه' تصريح بأنه وجب، وهو الصحيح؛ لأنه شرح جهر انقضاء، فكان وجباً كإدعاء في الحج، وإذا كان واجباً لا يجب إلا بترك واجب، أو تأخير أو تغيير ركن ساهياً، وقوله: من جنسها، احتراز من غير جنسها كتفريق الحجر ونحوه، فإنه إما يكون مكروهاً أو مقصداً. [خوهره سيرة: ٩٢] إذا زاد أحدهم أصل في سجود السهو فإنه لا يجب إلا بترك واجب أو تأخير ركن ساهياً، وبإيجاب في الزيادة؛ لأنها لا تعزى عن تأخير ركن، أو ترك واجب.

فعلاً مسبوهاً أي فعلاً وجباً عرف وجوبه بالنسبة، أي بفعل النبي ﷺ وهي القعدة الأولى؛ ما روي عن النبي ﷺ أنه صلى النبي ﷺ القعدة، فقام على الثالثة، فسبح به وأتم الصلاة، ثم سجد سهو، وهذا سمي فعلاً مسبوهاً، وقيل بقوله: فعلاً؛ لأنه إذا سجد سجد سهو كما إذا سجد سجد سهو، أو تأخير ركن ساهياً، وبإيجاب في حمسة مواضع: تكبيرات العيد، والقنوت، والتشهد، والقراءة، وتأخير سلام عن موضعه.

فاتحة الكتاب لأنها واجبة، وكذا إذا ترك أكثرها، لأن الأكثر حكم كل. [خوهره سيرة: ٩٢] **أو القنوت** لأنه وجب، وكذا إذا ترك تكبيرة قنوت. [خوهره سيرة: ٩٢] قال بقاضي: وهو سبي قنوت فتذكر في الركوع، فيه روايتان، والصحيح: أنه لا قنوت في الركوع ولا يعود إلى القيام، فإن عدد من القيام وقت ولم يعد الركوع، فقد تصد صلاته؛ لأن ركوعه قائم، یرتفع. [تصحیح والترجيح: ١٧٤]

أو التشهد قال في 'الهدية' وشرح لراهندي: يتضمن القعدة الأولى والثانية وقراءة فيهما، وكل ذلك وجب، وفيها لسجدة هو الصحيح. [لتصحیح والترجيح: ١٧٥] أو **تكبيرات العيد** لأنها كنها واحدة؛ موضع النبي ﷺ من غير ترك مرة أو بعض؛ لأنه وجب، وكذا إذا ترك تكبيرة ركوع من صلاة العيد يجب السهو [خوهره سيرة: ٩٢] ولأن لتكبيرات أركان مضافة إلى جميع الصلاة، فتركها موجب نقصان، وسجدة شرعت لجهر انقضاء، بخلاف تسحات الركوع والسجود وتكبيراتهما، لأنها ليست مضافة إلى جميع صلاة

أو **جهر الإمام الخ**. لأن الجهر في موضعه، ولخافته في موضعها من بواجبات، وبإيجاب في عدمه؛ لأن منفرد بإدعاء جهر فيها، لا سهو عليه جماعة؛ لأنه محير. وإن جهر فيما يخاف فيه، ففيه خلاف امتدح، وفي الكرخي لا سهو عليه، واحتج في المقدار، والأصح قدر ما تخور به الصلاة في القصير؛ لأن ليس من جهر والإحفاء لا يمكن الاحتراز عنه، ويمكن عن الكثير، وما تصح به الصلاة كثير، غير أن ذلك عند أي حيفه آية واحدة، وعندهما ثلث آيات، وفي 'المودر' إذا جهر منفرد فيما يخاف فيه، وجب عليه السهو. [خوهره سيرة: ٩٢]

وسهو الإمام **يُوجب على المؤتم السجود**، فإن لم يسجد الإمام لم يسجد المؤتم، فإن سَهِيَ المؤتم لم يلزم الإمام **ولا المؤتم السجود**. ومن سَهِيَ عن القعدة الأولى، ثم تذكر، وهو إلى حال القعود أقرب؛ عاد، فجلس وتشهد، وإن كان إلى حال القيام أقرب؛ لم يعد ويسجد للسهو، وإن سَهِيَ عن القعدة الأخيرة، فقام إلى الخامسة: رجع إلى القعدة ما لم يسجد، وألغى الخامسة، وسجد للسهو، وإن قَيَّد الخامسة بسجدة: **بطل فرضه، وتحولت صلاته** ^{أي تركها} ^{لأنه أخر واجباً} **نفلًا**، وكان عليه أن **يضم إليها ركعة سادسة**. وإن قعد في الرابعة، ثم قام ولم يُسَلِّمْ . . .
 قدر لتشهد إلى الخامسة

يوجب على المؤتم الخ: إن سجد الإمام، ولو اقتدؤه بعد سهو الإمام، لأن متابعته لازمة، لكن إذا كان مسوقاً بما يتابع لإمام في سجود دور اسلام؛ لأنه لم يخرج من الصلاة وقد بقي عليه من أركانها كما في "إسناع". [سب ١ ٧٨] لم يسجد المؤتم لأنه يصير مخالفاً. (السب ١/٧٨) **ولا المؤتم الخ** لأنه إذا سجد وحده كان مخالفاً لإمامه، وإن تابعه الإمام يقبض الأصل تبعاً. [خوهره سيرة: ٩٣] **أقرب:** يعني بأن لم يرفع ركبتيه من لأرض، وفي 'مبسوط' ما لم يستتم قائماً يعود، وإن استتم قائماً لا يعود، وصحح هذا صاحب 'خوشي'. (خوهره سيرة)
فجلس وتشهد. لأن ما قرب إلى الشيء يأخذ حكمه كقاء انصر يأخذ حكمه انصر في حق صلاة العيد وخمعة، وما يذكر لشيخ سجود سهو ههنا، وفي 'الهداية': الأصح أنه لا يسجد كما إذا لم يقم، وفي 'النهاية' احتار أنه يسجد، ووجد نطح المكي ^{رحمه الله} أنه يسجد. (خوهره سيرة) لأنه كان قائماً معني. (خوهره سيرة)
ويسجد للسهو. لأنه ترك الواجب، فهو عاد هذا بصحت صلاته كما إذا عاد بعد ما استتم قائماً؛ لأن القيام فرض، والقعدة الأولى واجبة، فلا يترك الفرض لأجل الواجب. (خوهره سيرة) **رجع.** لأن في رجوعه إلى القعدة بصلاح صلاته، وذلك يمكن ما لم يسجد؛ لأن مادون الركعة محل للرفص. [خوهره سيرة: ٩٣]
بطل فرضه الخ: عندما خلافاً للشافعي، لأنه استحكمة شروعه في النافذة قبل إكمال أركان المكتوبة، وعن ضرورته خروجه عن فرض؛ وهذا لأن الركعة بسجدة واحدة صلاة حقيقة حتى بحث في يمينه: لا يصح كذا في 'الهداية'. **وتحولت صلاته نفلًا:** عدهما؛ لأن طلال الوصف لا يوجب صلاة الأصل خلافاً لمحمد.
 أن يضم إليها ركعة سادسة. [أي إلى الخامسة ليشفعها] فيه إشارة إلى الوجوب، وفي 'مبسوط' قال: **وَأحب** إلي أن يشفع الخامسة؛ لأن الفصل شرع شفعاً لا ونراً، وهذا في سائر الصلوات إلا في العصر، فإنه لا يضم إليها؛ لأنه يكون تصوعاً من المغرب، وذلك مكروه، وفي "قاضي حان": إلا الفجر، فإنه لا يصيف إليها؛ لأن الفصل قبلها وبعدها مكروه. فإن اقتدى به إنسان في هاتين الركعتين أعني الخامسة والسادسة، يرمه ست ركعت عدهما؛ لأن لكل صار نفلًا، وعند محمد ^{رحمه الله} لا يرمه شيء؛ لأنه قد انقطع الإحرام حين فسدت الفرض، وهو لا يضم إليها =

بظنّها القعدة الأولى عاد إلى القعود ما لم يسجد للحامسة، وسلم وسجد للسهو، وإن قيد لقعدة الأخرى
الحامسة بسجدة ضم إليها ركعة أخرى، وقد تمت صلاته والركعتان نافلة. ومن شك في صلاته، فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً، وذلك أول ما عرض له: استأنف الصلاة، فإن كان يعرض له كثيراً، بني على غالب ظنه إن كان له ظن، وإن لم يكن له ظن، بني على اليقين.

= ركعة سادسة لا شيء عليه؛ لأنه مطوون، ومضروب غير مضمون، ولكن الأفضل الصم، ثم إذا ضم من يسجد للسهو عندهما: الأصح لا يسجد؛ لأن لقضاء بالفساد لا يجر ناسجود كذا ذكره التمرشتي. [الخواهرية سيرة: ٩٤، ٩٣]

وسلم وسجد إلخ لأن التسييم في حالة اقيام غير مشروع في الصلاة المنطوقة، فإن سمع قائماً لا تصد صلاته، ولو عاد لا يعيد التشهد. (الخواهرية سيرة) **صم إليها ركعة** استحساناً لكرهه انفسل بالوتر (الساب)

وقد تمت صلاته لو حود الخوض الأخير في محله. [الساب: ٧٩/١] ويسجد للسهو؛ لأنه آخر الواجب وهو السلام.

والركعتان نافلة ولا تروان عن سة الظهر على الصحيح؛ لأنهما مطوستان، والمطوون ناقص [الخواهرية سيرة: ٩٤]

ومن شك في إلخ أي قبل الفراغ منها، أما بعد الفراغ منها أو بعد ما فقد قدر التشهد، فلا شيء عليه، وإن كان قبل السلام، إلا أنه لو أخرجه عدل بعد اسلام أنه ما صلى انظهر أربعاً، وشك في صدقه وكذبه، أعادها احتياطاً.

أول ما عرض له اختلف المشايخ في معناه، فقيل: معناه أن السهو ليس بعادة به لا أنه لم يسه في عمره قط، وقد بعضهم: معناه أول سهو وقع له في عمره وم يكن سهو في الصلاة قط من حين بلغ، وقال بعضهم: أول سهو وقع له في تلك الصلاة، والأول أشبه، كذا في "الكفاية". [حاشية السدي: ١٠٧]

استأنف إلخ لقوله ١. "إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صلى فيستقل الصلاة"، والاستئناف لا يتصور إلا باخروج عن الأول، وذلك بالسلام أو الكلام أو عمل يناهي الصلاة، وبالسلام قاعداً أو ساجداً؛ لأنه عهد محدد شرعاً، ومحدد الية بعو؛ لأنه مخرج به من الصلاة. فائدة: اعلم أن الشك تساوي الأمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، وعص تساوي الأمرين، وجهة الصواب أرجح، والوجه تساوي الأمرين، وجهة الخطأ أرجح.

يعرض له كثيراً إلخ لقوله ٢. "إذا شك أحدكم في صلاته فم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً؟ فتحرى أقرب ذلك إلى الصواب، وبني عليه ويسجد سجدة السهو"، ولأنه لو أمر بالاستئناف والحالة هذه بما شك ثانياً وثالثاً، فيؤدّي إلى الخرج، ولا معارضة بين هذا الحديث والذي سبق؛ لأن ذلك محمول على ما إذا وقع له أول مرة، وهذا على ما إذا وقع له غير مرّة، وم يعكس الأمر؛ لأنه يقع الخرج بالإعادة في كل مرة.

عالب طه إلخ وقد أُو بصر الأقطع: وهذا هو المشهور من قوهم، وروى الحسن عن أبي حنيفة: بني على اليقين. [تصحیح والترجيح: ١٧٦] لقوله ٣. "من شك في صلاته فليتحر الصواب"

بني على اليقين إلخ لقوله ٤. "من شك في صلاته م يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً؟ بني على الأقل" الحديث، ويقعد في كل موضع يتوهم أنه موضع قعوده، وإنما يقعد؛ لأنه يمكن أن يكون آخر الصلاة، والقعدة الأخيرة فرص.

باب صلاة المريض

إذا تعذر على المريض القيام صلى قاعداً يركع ويسجد، فإن لم يستطع الركوع والسجود أو ما إيماءً، وجعل السجود أخفض من الركوع^{إن استطاع}، ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه. فإن لم يستطع القعود استلقى على قفاه،^{يعني قاعداً}

باب صلاة المريض: اعلم أن للإسنان حالتين: الصحة، والمرض، فلما فرغ من الأولى شرع في الثانية، وكل من أسهوه ومرض عارض سماوي، إلا أن السهو أعم موقعاً لتناوله حالة المرح أيضاً، فقدم. قال الخواري: المرح السقم، وقال العلامة العيني: امراض معنى يرول بحوله في بدن احي اعتدال الطوائع الأربع.

إذا تعذر على المريض: احتموا في حد المرض الذي يسمح له اصطلاً قاعداً،.... والأصح: أن يكون بحيث يبحقه بالقيام ضرر. (الجوهرة البيرة) **القيام:** في الفرائض حيث لو قام يسقط، فهو المرض الحقيقي، وخوف ريادة المرح هو امراض الحكمي. وقيد بتعذر القيام؛ لأنه لو قدر عليه متكناً أو معتمداً على عصا أو حائط لا يجره إلا كذلك خصوصاً على قوسما، فإنهما يجعلان قدرة الغير قدرة له، فإن لحقه نوع من المشقة م يجر تترك القيام، لأنه إنما يجوز تركه إذا كان يبحق به ضرر على الأصح، وعينه الفتوى، فإن قدر على بعض القيام يقوم بقدر ما يقدر حتى لو كان قادراً على التكبير قائماً فقط يكبر قائماً، وكذا لو كان قادراً على بعض القراءة قائماً ولو آية يقوم بقدره.

صلى قاعداً: يعني يقعد كيف تيسر عليه، وإن قدر على القعود مستنداً إلى حائط أو إلى إنسان، فإنه يجب عليه ذلك، ولا يجزئه مصصجاً كذا في "النهاية". (الجوهرة البيرة: ٩٥) لقوله **عمران بن حصين:** 'صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعني اجنب'، وفي رواية النسائي: 'فإن لم تستطع فمستلقياً تومئ إيماء'. وفي 'البحر': الدليل على صلاة المريض قاعداً أو مستلقياً قوله تعالى: **يَسُبِّحُونَ اللَّهَ هَاماً وَقُعُوداً وَعَن جُنُوبِهِمْ** (آل عمران: ١٩١) قال ابن عباس وحابر وابن عمر **عليهم السلام:** إن الآية نزلت في الصلاة، أي قياماً إن قدروا، أو قعوداً إن عجزوا عن القيام، وعني جنوبهم إن عجزوا عن القعود. **أحفص من الركوع:** لأن الإيماء قائم مقامهما، فأحد حكمهما، فإن لم يحفض لا يصح لعدم الإيماء. **ولا يرفع إلخ.** لقوله **عليه السلام:** 'إن قدرت أن تسجد على الأرض فاسجد، وإلا فأوم برأسك'، فلو رفع كان مكروهاً تحريماً.

استلقى على قفاه إلخ: لحديث ذكرناه من رواية النسائي، ولقوله **عليه السلام:** 'يُصَلِّي المريض قائماً، فإن لم يستطع فقاعداً، فإن لم يستطع فعلى قفاه، فإن لم يستطع فأنه أحق لقبول العذر منه'. قال في 'الجوهرة البيرة': استلقى على ظهره يعني بعد أن توضع وسادة تحت رأسه حتى يتمكن من الإيماء؛ لأن الاستلقاء يمنع الإيماء من الأصحاء، فكيف من المرحى، فإن صلى مضطجاً، فام فيه التقص وضوؤه كذا في 'الوجيز'. [ص ٩٥] وفي 'التصحیح والترجيح': قال في 'الدائع': ما ذكرنا من الصلاة مستلقياً جواب المشهور من الروايات. [ص ١٧٧]

وجعل رجليه إلى القبلة، وأوماً بالركوع والسجود، وإن اضطجع على جنبه ووجهه إلى القبلة وأوماً جاز، فإن لم يستطع الإيماء برأسه آخر الصلاة، ولا يؤمى بعينه ولا بحاجبيه ولا بقلبه، فإن قَدَرَ على القيام، ولم يقدرْ على الركوع والسجود لم يلزمه القيام. وجاز أن يصلي قاعداً يؤمى إيماءً،

اضطجع على حبه يعني على جنبه الأيمن، ويجعل رأسه من قبل الشرق، إلا أن الأول أوّل، فإن لم يستطع الاستلقاء على جنبه الأيمن، فعلى جنبه الأيسر. [الجوهرة النيرة: ٩٥]

آخر تضاد لقوله في الحديث السابق بعد قوله: "فإن لم يستطع فعلى قفاه يؤمى إيماءً، فإن لم يستطع فالله أحق بقبول العذر منه"، وفي قوله: "آخر الصلاة" إشارة إلى أنها لا تسقط إذا تبع إلى هذه الحالة وإن كان أكثر من يوم ونية إذا كان مقيماً هو الصحيح؛ لأنه يهمهم مضمون الخطاب، بخلاف المعنى عليه كذا في 'أهداية'. قال في 'قاصي حال': في صاهر الرواية تسقط إذا كان أكثر من يوم وليلة؛ لأن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الحصاب؛ لأن محمداً ذكر في 'البنادر' من قطعت يده من المرفقين وقدماه من ساقين لا صلاة عليه، فثبت أن مجرد العقل لا يكفي. وفي 'اللباب': قال في 'النهر': لكن صحح قاصيحد وصاحب استدائع عدم لرومه إذا كثرت وإن كان يهمهم، وفي 'أخلاصة': أنه المحتار، وجعله في 'الطهريّة': صاهر الرواية، قال: وعنه الفتوى، وفي 'أبنايع': هو الصحيح، وجرم به الولوالجي وصاحب 'أهداية' في 'التحيس'، وصححه في 'مختارات البنادر'. [٨١، ١]

بأن يسمي بعينه أي أن يسمي الإيماء لعة حاص بالرأس وأنه يعبرها إشارة، وقد جاء مفسراً في قوله نذكر المريض "وإذا فأوم برأسك واجعل سجودك أحفص"، ولا تحقق زيادة الحفص بالعين وحوها، وقد رفر يؤمى بعينه، فإن عجز فبقية، وقد اشافعي . يسعى أن يؤمى نفسه وعينه: لأهما في الرأس فيأخذان حكمهما، وإن عجز فبقية؛ لأن النية التي لا تصح الصلاة بدونها إما تقوم به، فتقام به الصلاة عند العجز، ولنا: أن نصب الأبدال بالرأي ممتنع، والنص ورد بالإيماء بالرأس على خلاف القياس، فلا يمكن القياس على الرأس؛ لأنه يتأدى به ركن الصلاة، أي السجدة دون هذه الأشياء.

لم يدره انقياد لأن المقصود منه هو الركوع والسجود، والقيام وسبحة، فإذا سقط المقصود سقط وسبحة. **قاعداً يؤمى إيماءً** فإن أوماً قائماً جار كذا في "المحيط"، وفي "الفتاوى": إذا أراد أن يؤمى للركوع أوماً قائماً، ويؤمى لسجود قاعداً، والأفضل هو الإيماء قاعداً بالكل، وفي "الواقعات": إذا أوماً للسجود قائماً لا يخرجه، وللركوع يجزئه. [الجوهرة النيرة: ٩٦]

فإن صلى الصحيح بعض صلاته قائماً، ثم حَدَّثَ به مرضٌ، أتمها قاعداً يركع ويسجد، ويومئ إيماءً إن لم يستطع الركوع والسجود، أو مُستلقياً إن لم يستطع القعود. ومن صلى قاعداً يركع ويسجد لمرضٍ، ثم صحَّ: بنى على صلاته قائماً، فإن صلى بعض صلاته بإيماء، ثم قَدَّرَ على الركوع والسجود: استأنف الصلاة. ومن أغمي عليه خمس صلوات فما دُونُها: قضاها إذا صحَّ، وإن فاتته بالإغماء أكثرَ من ذلك: لم يقض.

وهذا استحصال

فإن صلى الصحيح الخ لأن في ذلك ساء الأدون على الأعلى، ولأنه لو استكمل لوقع الكل ناقصاً، وكان هذا أولى، وروي عن أبي حنيفة رضي الله عنه: أنه يستقبل.

بنى على صلاته الخ عددهما وقال محمد رحمته الله يسقط، والأصل أن ساء آخر الصلاة على أَوْها بمنزلة صلاة يقتدي على صلاة الإمام، فكل موضع يصح الاقتداء صح الساء، وما لا فلا، واقتداء القائم بالقاعد صحيح عددهما ساء على فعل النبي صلى الله عليه وآله كما مر في الجماعة، وعند محمد رحمته الله لا يجوز؛ لأن حالة المقتدي أقوى من حالة الإمام، وقول الشيخين أقوى لمطابقة الحديث النبوي صلى الله عليه وآله.

استأنف الصلاة. هذا إذا قدر على ذلك بعد ما ركع وسجد، أما إذا قدر بعد الافتتاح قبل الأداء صح له إساءة كذا في 'جوامع الفقه'، وقال محمد رحمته الله يبني في الوجهين على أصله في الاقتداء؛ لأن عده يجوز أن يقتدي الراكع بالمومي. [الجوهرية النيرة: ٩٦]

ومن أغمي عليه الخ قيد بالإغماء؛ لأنه لو زال عقله باحمر يزمره القضاء، وإن طال؛ لأنه حصل بما هو معصية، فلا يوجب التحفيف، ولهذا يقع طلاقه، وكذا إذا زال بالبح أو الدواء عند أبي حنيفة رضي الله عنه لأن سقوط القضاء عرف بالأثر إذا حصل بأفة سماوية، فلا يقاس عليه ما حصل بفعله، وعند محمد رحمته الله يسقط؛ لأن مباح، فصار كالمرض، والفتوى اليوم على أنه حرام كذا في "الوجيز".

أكثر من ذلك لم يقض أي لو زاد الإغماء أو الجنون أكثر من الخمس لا يقضي مطلقاً، سواء كان بالساعات أو بالأوقات عددهما، وعند محمد رحمته الله إن أكثر بالأوقات بأن تموته السادسة أيضاً لا يقضي، فهو جن قبل الروال ودام إلى ما بعد الروال من اليوم الثاني، وأما قبل دخول وقت العصر لم يقض عددهما؛ لأنه من حيث الساعات أكثر من يوم ويلة، وعند محمد رحمته الله يقضي ما لم يمتد إلى وقت العصر حتى يصير الصلوات ستاً. وفي "حاشية السندي": قالت الحنابلة: قضى ما فات وإن كان ألف صلاة. [ص ١٠٩]

باب سُجُود التلاوة

في القرآن أربعة عشر سجدة:

في آخر الأعراف، وفي الرعد، وفي النحل، وفي بني إسرائيل، ومريم، والأولى في الحج، والفرقان، والنمل، وآلة تنزيل، وص وحَم السجدة، والنجم، والانشقاق، والعلق. والسجود

باب سجود التلاوة ووجه المناسبة أن المريض إذا صلى فقد انقاد لأمر الله، وفي التلاوة إذا سجد فقد انقاد أيضاً لأمر الله، وفي إضافة السجود إلى التلاوة إشارة إلى أنه إذا كتبها أو هجاها لا يجب عليه السجود. (الجوهرة النيرة)

في القرآن علم أن العلماء اختلفوا في عدد سجود التلاوة في القرآن على أقوال: الأول: مندهسا، والثاني: إحدى عشرة بسقاط اثلاث من المفصل، والثالث: خمس عشرة، وبه قال اندييون، والرابع: أربعة عشرة بسقاط ص، وإثبات السجدين في الحج، وهو قول الشافعي وأحمد، والخامس: أربع عشرة بسقاط النجم، وهو قول أبي ثور كذا في 'السياسة'.

أربعة عشر في الحج اعلم أن القرآن أربعة عشر سجدة، سعة منها فريضة، وثلاث منها واجب، وأربع منها سنة، في آخر الأعراف فرض، والرعد فرض، والنحل فرض، وبني إسرائيل فرض، ومريم فرض، والأولى في الحج فرض، والفرقان واجبة، والنمل سنة، وآلة تنزيل واجبة، وص فرض، وحَم السجدة واجبة، اسجد سنة، وإذا ساء استغف سنة، وقرأ سنة.... وهل تحب السجدة بشرط قراءة جميع الآية أم بعضها؟ الصحيح أنه إذا قرأ حرفاً من السجدة، وقبضه كلمة وبعده كلمة وجب السجود، وإلا فلا، وقيل: لا يجب إلا أن يقرأ أكثر آية سجدة ولو قرأ آية سجدة كتبها إلا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه سجود، ويستحب إظهار آية سجدة إذا كانت الجماعة متهيئين للصلاة، وإلا فالإحفاء أفضل، وإن تلا بالفارسي لزم السامع وإن لم يفهم عند أبي حنيفة وعندهم لا يبرمه إلا إذا فهم، وروي أنه رجع إلى قومه، وعينه الاعتماد، وإن قرأها بالعربية، وجب على السامع فهم أو لم يفهم إجماعاً. [الجوهرة النيرة: ٩٧]

والأولى في الحج وقال الشافعي: في الحج سجدتان؛ حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله ﷺ! أفصبت سورة حج بأن فيها سجدتين؟ قال: نعم، ومن لم يسجدتهما لم يقرأهما، ولنا: ما روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما أنهما قالوا: سجدة التلاوة في الحج هي الأولى، والثانية سجدة الصلاة، وقرأها بركوع يؤيد ما روي عنهما، وما رواه الشافعي أنه ثبت، وذكر ضعفه في 'الغاية'، وشئت، فالمراد بإحدهما سجدة التلاوة، وبالأخرى سجدة الصلاة.

وص قال الشافعي: لا سجدة فيها، بل هي سجدة الشكر؛ لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سجد **وص** في ص، وقال: سجدها داود توبة، ونحن يسجدونها شكرًا، ولنا: ما روي عنه عن النبي ﷺ أنه سجد في ص، وما رواه ضعفه البيهقي، والمراد به لأجل الشكر، وهو لا ينافي الوجوب.

واجب في هذه المواضع على التالي والسماع، سواء قَصَدَ سماع القرآن أو لم يَقْصِدْ، فإذا تلا الإمام آية السجدة سجدها، وسجد المأموم معه، فإن تلا المأموم لم يلزم الإمام ولا المأموم السجود. وإن سمعوا وهم في الصلاة آية سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة لم يسجدوها في الصلاة، وسجدوها بعد الصلاة، فإن سجدها في الصلاة لم تُجزئهم، ولم تفسد..

واجب في هذه إلخ: أي يجب عملاً لا اعتقاداً، ونحو على التراخي لا عني الفور، وقال مالك والشافعي ٥؛ سنة؛ لأنه ١٦ قرأها ولم يسجد ها، ولذا: أن أياها كلها تدل على الوجوب؛ لأنها عني ثلاثة أقسام: قسم أمر صريح، وهو للوجوب، وقسم ذكر فيه فعل الأنبياء عليهم السلام، والافتداء به واجب، وقسم ذكر فيه استكاف الكفار، ومخالفتهم واجبة، وتأييد ما رواه أنه لم يسجد محال، وليس فيه دليل على عدم الوجوب؛ إذ هي لا تحب عني الفور، وورد عنه ١٧ أنه قال: "السجدة على من سمعها وعني من تلاها"، وكلمة: "على" للوجوب.

على التالي والسماع: إذا كان أهلاً للوجوب. [الباب ١٨٣] سواء كان اتالي طاهرًا، أو محدثًا، أو جنبًا، أو حائضًا. أو نساء، أو كافراً، أو صلياً، أو سكران، فذلك كله يوجب على السماع السجدة. وقيل: يشترط أن يكون انصي يعقل، ولو سمعها من نائم أو معمي عليه أو محنون فيه روايتان، أصحهما لا يجب، وفي الفتاوى: إذا سمعها من محنون تحب، وكذا من النائم، الأصح الوجوب أيضاً. (الجوهرة النيرة) **سواء قصد إلخ:** ما روي عن عثمان وعبي واس مسعود واس عباس ٥ أنهم أوجوا على التالي والسماع من غير قصد، وكفي هم قدوه.

وسجد المأموم معه [لأنترامه متابعتة] سواء سمعها منه أم لا، وسواء كان في صلاة الظهر أو المحافاة، إلا أنه يستحب أن لا يقرأها في صلاة المحافاة. [الجوهرة النيرة: ٩٧] **لم يلزم الإمام إلخ:** يعني لا في الصلاة ولا بعد الفراغ منها عدهما، وقال محمد ٥: يرممه بعد الفراغ؛ لأن السب قد تقرر ولا مانع، خلاف حاة الصلاة؛ لأنه يؤدي إلى خلاف موضوع الإمامة أو التلاوة؛ لأن التالي كالإمام لسماع في سجود التلاوة. ولهما: أن مقتدي محجور عليه عن القراءة بفاد تصرف الإمام عليه؛ لأن قراءة الإمام له قراءة؛ لقوله ٥: 'من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة'، ودلك دليل الولاية عليه، والولاية دليل حجر عليه، ولأن الشارع معه عن القراءة، والمحجور لا حكم لتصرفه، خلاف ما إذا سمعها من الحب والخاص؛ لأنها ليسا محجورين بل مهيين، والتصرفات المهي عنها يعتد بها، ويعتبر حكمها. [الجوهرة النيرة: ٩٨]

لم يسجدوها في الصلاة: لأنها ليست بصلاتية، فيكون إدخالها فيها مهيأً عنه، وهي وجبت كاملة، فلا تتأدى بالمهي. **بعد الصلاة:** لصحة التلاوة من غير حجر. (الجوهرة النيرة) **لم تجزئهم:** لنقصانها، يعني أنها ناقصة لمكان النهي. فلا يتأدى بها الكامل، ولأنها ليست بصلاتية، وغير الصلاة لا تؤدي في الصلاة، فتمكن النقصان بأدائها في الصلاة، وما وجب بصفة الكمال لا يتأدى بالنقص. [الجوهرة النيرة: ٩٨]

ولم تفسد إلخ: لأنها من أفعال الصلاة، وفي 'النودر': تفسد وهو قول محمد، والأول قولهما، وهو الأصح. وبو قرأ الإمام آية السجدة التي سمعها من الأجنبي في الصلاة قبل فراعها سجدها في الصلاة، وأجرأته عنهما جميعاً. [جوهرة نيرة: ٩٨]

صلاَّتُهُمْ. ومن تلا آية سجدة خارج الصلاة ولم يسجدَها، حتى دخل في الصلاة فتلاها، وسجدَهما أجزأته السجدة عن التلاوتين، وإن تلاها في غير الصلاة فسجدَها، ثم دخل في الصلاة فتلاها سجدها ثانيًا، ولم تُجزئه السجدة الأولى. ومن كرّر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد، أجزأته سجدة واحدة. ومن أراد السُّجُود كَبَّر ولم يرفع يديه، وسجدَ ثم كَبَّر، ورفع رأسه، ولا تشهد عليه ولا سلام.

حُرْمَةُ السجدة الح سجدة واحدة، وجعلت الخارجية بها نصليته بقوله: حتى لم يسجدَ نصليته في بيت خارجة نصليته، كذا في فتح معين و عيني. وفي جوهره سره: قوله: أحرمه؛ لأن شأبه أقوى كقول نصليته، فاستسعت لأولى، وأكون سابق لا يأتي بعده كسبه ظهر لأولى لظهوره، وفي السور يسجدَ أخرى بعد الفراع، لأن الأولى قوة سنن، وسنن. فلما شابه قوة النص السجدة بالتلاوة فترجحت على الأولى، فاستسعت، وهذا يدل على أن السجدة قبل أن يسجدَ الخمس. أما إذا سجدَ لم يجز سجدة واحدة عن سلامين. وهذا الذي ذكره الشيخ هو رواية كتب الصلاة. وفي السور لا يسقط ما وجب خارج الصلاة، بل يسجدَ بعد الصلاة، لأنه حين شغل الصلاة تسجدَ خمس. كما هو شغل بالأكل. ولا يمكن جعل الأولى تعد؛ لأن لسبق لا يكون بها لاحق، ولا يمكن جعل شأبه بعد لأنها أقوى، فوجب عسار كل واحد سببا، فإحصائية يؤدي فيها، الأولى تؤدي بعد الفراغ من الصلاة، إلا أن الأول هو الظاهر؛ لأن المثلوث آية واحدة، والمكان واحد، والثانية أكمل؛ لأن لها حرمتين: حرمة التلاوة، وحرمة الصلاة، ثم على رواية كتاب الصلاة في قوله: أحرمه فهو يسجدَ في صلاة حتى فرغ منها سقطت عنه السجدة جميعا، وفي رواية السور ما وجب خارج الصلاة لا يسقط. [ص ٩٩، ٩٨]

وحرمة السجدة الح لأن نصليته أقوى، ولا تنوب الأولى عنها. [جوهره سره، ٩٩]

أحرامه سجدة الح ولأصل أن مساها على السجدة دفعا مخرج بشرط تحد الآية وخمس، ويد حذف عاد الحكم على لأصل، ولا يخلف خمس سابقا، بخلاف محيرة؛ لأن فيها دليل لإعراض. [حاشية لسدي، ١١٠] فإذا تلاها سجده فسجد، ثم قرأ ثلث آية في ثلث خمس مرة، يكفي ثلث السجدة عن تلاوت السجدة بعد السجدة كبر ولم يرفع يديه الح ما روي ابن عمر أنه كان لا يفعل في السجود يعني لا يرفع يديه. وفي جوهره سره: اعتبار سجدة واحدة كذا في الهدية، وفيه إشارة إلى أن تكبيرة سنة، وليس بوجبة؛ لأنه عنده سجدة واحدة، وتكبير فيها ليس بوجبة، ويقول في سجوده: سبحان ربّي الأعلى ثلاثا، هو محتار،.... ولا تخبر سجدة التلاوة إلا بتجاوز الصلاة من لشرائط من صهارة من الحدث، وسجس، وسر العورة، واستقبال القبلة إذا تلاها على الأرض، ولا تيممها إلا أن لا يجد الماء، أو يكون مريضا، فإن تكلم فيها أو فقهه أو أحدث متعمدا أو خطأ، فعليه إعادتها. [ص ١٠١، ١٠٠]

ولا سلام. لأن ذلك بالتحسين، وهو يستدعي سبق تحريمة، وهي معدومة؛ لأنه لا يحرمها.

باب صلاة المسافر

السفر الذي يتغير به الأحكام: هو أن يقصد الإنسان موضعاً بينه وبين المقصد مسيرة ثلاثة أيام بسير الإبل ومشى الأقدام، ولا معتبر في ذلك بالسير في الماء.

باب صلاة المسافر. ووجه التسمية بينه وبين سجدة السلاوة: أن السلاوة سبب لسجود، والسفر سبب قصر الصلاة، وإنما قدم سجود التلاوة عليه؛ لأن سبب السجود التلاوة، وهي عبادة، وسبب قصر الصلاة السفر، وليس هو عبادة بل هو مباح؛ والعبادة مقدمه على المباحات. [خوهره البيرة: ١٠١] والسفر في اللغة: الكشف، سمي به؛ لأنه يكشف عن أخلاق الرجال، وشرعاً. فصع مسافره تنعير به الأحكام من قصر الصلاة، وباحه انقطاع، وامتداد مدة المسح، وسقوط وجوب خمسة والعديد والأصحية، وحرمة الخروج على امرأة محررة غير محرم.

ان يقصد الح المقصد: هو الإزادة ما عزم عليه، بما فيه المقصد؛ لأنه لا يضاف جميع المسار من غير قصد السفر لا بصير مسافراً، وكذا قصد نفسه من غير سير لا يعاين، فالقصد وحده غير معتبر، وكذا الفعل، بل المعتبر اجتماعهما.

مسيرة ثلاثة أيام. قال أبو نصر: هذه رواية الأصول، وروى الحسن: يومان وأكثر الثالث. [التصحيح والترجيح: ١٨١] يعني ههنا دون ليلاتها، لأن الليل للاستراحة، ويعني ثلاثة أيام "قصر" أيام السنة، ودلت إن حلت الشمس السدة، وهل يشترط سفر كل يوم إلى الليل، الصحيح: أنه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الأول ومشى إلى الروان، وبيع المرحلة وبرر بالاستراحة، وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني كذلك إلى الروان، ثم في اليوم الثالث كذلك، يصير مسافراً، كما في 'الفتاوى'؛ لأنه لا بد منه من السراول لاستراحة نفسه ودنائه؛ لأنه لا يصيق السفر من الفجر إلى الفجر، وكذا الدابة لا تطيق ذلك، فأحقت مدة الاستراحة بمدة السفر بضرورة. [الخوهره البيرة: ١٠٢، ١٠١]

قوله: مسيرة ثلاثة أيام، مع الاستراحات المعتادة حتى لا أسرع فوصل في يومين قصر، وقيد ثلاثة أيام، وهي أدنى مدة السفر عدداً؛ لقوله: "المسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام وليالها"، وعند الشافعي: بمقدار يومين، وهو ستة عشر فرسخاً، وفي قول: بيوم وليلة، وعند مالك: بأربعة برائد، وكل برید اثنا عشر ميلاً، وعند أبي يوسف: بيومين وأكثر الثالث، ولكل واحد دلائل من الآثار، ولما ما روياه من حديث المسح على الخف كذا في العيبي وغيره. **يسير الإبل:** يعني القافلة دون البريد. [خوهره البيرة: ١٠٣]

ملحوظة: يعتبر السفر اليوم بالميل ٤٨ ميلاً (٢٤٨٥ ، ٧٧ كيلومتر)

بالسير في الماء: أي لا يعتبر السير في البر بالسير في البحر، ولا السير في البحر بالسير في البر، وإنما يعتبر في كل موضع منها ما يليق بحاله، حتى لو كان موضع له طريقان: أحدهما: في الماء، وهي تقطع في ثلاثة أيام إذا كانت الرياح مستوية. والثاني: في البر وهي تقطع في يومين، فإنه إذا ذهب في طريق الماء يقصر، وفي البر لا يقصر ... =

وفرض المسافر عندنا في كل صلاة رباعية ركعتان، ولا تجوز له الزيادة عليهما، فإن صلى أربعاً، وقد قعد في الثانية مقدار التشهد أجزأته الركعتان عن فرضه، وكانت الآخرين له نافلة، وإن لم يقعد في الثانية مقدار التشهد في الركعتين ^{وكان أحرم بركعتين} الأوليين بطلت صلاته. ومن خرج مسافراً صلى ركعتين إذا فارق بيوت المصر،

= والمعبر في البحر: ثلاثة أيام في ربح مستويه كما في خيل يعبر فيه ثلاثة أيام وإن كان في السهل يقصع في أقل منها، ولو كانت المسافة ثلاثاً سائر معتاد، فسار إليها على فرس أو الريد حرباً حثيثاً، فوصل في يومين أو أقل قصر، قال أبو حنيفة ^{في مصر له طريقان} أحدهما يقصع في ثلاثة أيام، وأخرى في يومين إن حنار الأبعد قصر، وإن اختار الأقرب لا يقصر. [الجوهرية النيرة: ١٠٢]

وفرض المسافر إلخ قيد بالفرض احتراراً عن السنن، فإنها لا تقصر، وفيد بالرباعية، لعلمه أنه لا قصر في المغرب والمجر والوتر. **ركعتان** يعني يقص من فرض رباعي الذي يصلي في حصر قدر ركعتين، ويكون فرضه ركعتين، وهو قول عمر وعبيد بن مسعود وسعد بن مسعود وأبو حنيفة. وقال شافعي ^{في مصر} أربع وأقصر رخصة اعتباراً بالصوم. وفي حديث عمر بن الخطاب قال: 'صلاة السفر ركعتان، وصلاة لأصحب ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تمام غير قصر على لسان سفيان بن عيينة ^{في مكة} وقد جاب من فترى، وقالت عائشة ^{في مكة} فرضت لصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت صلاة السفر وربد في صلاة حصر. وعن ابن عمر ^{في مكة} قال: 'صليت بني ^{في مكة} في سفر، فكان لا يريد على ركعتين، وأنا بكر وعمر وعثمان كدبت، وعن ابن عباس مثله، وكل من روى صلاة ^{في مكة} في سفر روى القصر، فهو كان فرض مسافر أربعاً ما تركه ^{في مكة} لاختياره العزيمة. فعلم بذلك أن الأربع في حقه غير مشروعة، ولأن الشفع الثاني لا يقصى. ولا يأنه تركه بالاتفاق، وهذه آية الله، خلاف الصوم؛ لأنه يقصى، فرد عنت أن فرض مسافر ركعتان تكون بقعه الأولى من الرباعية فرضاً في حق المسافر.

الزيادة عليهما وإن راد صار عاصياً. **الآخران له نافلة** ويصير مسبباً تأخير السلام. [خوهرية اميرة: ١٠٣]

بطلت صلاته لاحتياط النافعة بما قبل إكمال أركانها كما في الفجر. [الجوهرية النيرة: ١٠٢]

إذا فارق إلخ لأن الإقامة تتعلق بدخولها، فيتعلق السفر بالخروج عنها، وفيه لأثر عن عبي، أخرجه عبد الرزاق في 'مصنفه' أن عبيدا لما خرج من البصرة رأى وحصاً، فقال: 'هو جاورن هذا الحص لأصحب ركعتين، والحص قصب من بيت، وإنما شرط مجاورة العمران؛ لأن السفر فعل لا يوجب محذور إليه، فيشترط قرانه بأدى فعل، =

ولا يزال على حكم المسافر حتى ينوي الإقامة في بلدة خمسة عشر يوماً فصاعداً، فيلزمه الإتمام، فإن نوى الإقامة أقل من ذلك لم يُتم. ومن دخل بلدًا، ولم ينو أن يُقيم فيه خمسة عشر يوماً، وإنما يقول: غداً أخرج أو بعد غدٍ أخرج حتى بقي على ذلك سنين: صلى ركعتين. وإذا دخل العسكر في أرض الحرب، فنووا الإقامة خمسة عشر يوماً . . .

= خلاف ما إذا نوى الإقامة حيث يصير مقيماً بمحرد البية؛ لأن الإقامة ترك الفعل، لا يحتاج إلى الفعل كذا في 'قاصي حال'، قال في 'الخواهرية' أسيرة: 'دفع بيوت مصر يعني من الحاسب الذي حرج منه لا جواب كل البلد، حتى لو كان قد حلف الأسيرة التي في الطريق لذي حرج منه قصر، وإن كان خدائه أسيرة أخرى من جانب آخر من مصر، وليس المراد بالمصر حقيقة، بل مراد محل إقامته، أعني من البدان والقرية محاراً، فإن الخارج من القرية للمسافر مسافر'. [ص ١٠٢، ١٠٣]

حتى ينوي الإقامة إلخ اشتراط البية إنما هو في حق من هو أصل نفسه، أما في حق من هو تبع لغيره كالعبد، فإنه يصير مقيماً بية مولاه، والمرأة بية الزوج إذا كانت قد فصت المهر المعجل، وكذا العبد مع السيد، وهذا إذا علم التبع بية الأصل أما إذا لم يعلم، فالأصح أنه لا يصير مقيماً كذا في 'الوجيز'، وإذا نوى المسافر الإقامة في الصلاة أتمها، سواء كان مفرداً أو مقننًا، مسوقاً كان أو مدركاً، وقيد بقوله في بلدة إشارة إلى أنه لا تصح بية الإقامة في المقارة، وهو الظاهر من الرواية، [الخواهرية أسيرة: ١٠٣] وليس المراد من المقارة خصوصاً، بل المراد منها كل موضع غير صالح للإقامة.

خمسة عشر يوماً إلخ وقال مالك والشافعي رحمهما: مدة الإقامة أربعة أيام؛ لحديث عثمان رضي الله عنه أن أقام أربعاً صلى أربعاً، ولنا: ما ورد عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما قالاً: إذا قدمت بدءاً وأنت مسافر، وفي نفسك أن تقيم بها خمسة عشر يوماً وليلة فأكمل صلاتك، وإن كنت لا تدري متى تصعب فاقصرها، والأثر في المقدرات كالحجر؛ إذ الرأي لا يهتدي به، ولأنه لا يمكن اعتبار مطلق البيت؛ لأن السفر لا يعرّى عنه، فيؤدي إلى أن لا يكون مسافراً أصلاً، فقد رهاها مدة الطهر؛ لأن الإقامة أصل كالتصريح، والسفر عارض كالحبس، وقد ثبت أن أقل الطهر خمسة عشر يوماً، فكذا الإقامة، وإنما اعتبرها بذلك؛ لأنهما مدتان موجبتان، أي مدة الإقامة توجب الإتمام، ومدة الطهر توجب على المرأة الصوم والصلاة.

صلى ركعتين: أي قصر؛ لأن ابن عمر رضي الله عنهما أقام بأدرينجان ستة أشهر، وكان يقصر، أخرجه البيهقي بإسناد صحيح. وعن أسد رضي الله عنه أنه أقام ببشاور ستة أشهر، وكان يقصر، وعن جماعة من الصحابة مثل ذلك.

لم يُتموا الصلاة. وإذا دخل المسافر في صلاة المقيم مع بقاء الوقت أتم الصلاة، وإن دخل معه في فائتة لم تجز صلاته خلفه. وإذا صلى المسافر بالمقيمين صلى ركعتين وسلم، ثم أتم المقيمون صلاتهم، ويستحب له إذا سلم أن يقول لهم: أتموا صلاتكم فإن قوم سفر، وإذا دخل المسافر مصره أتم الصلاة وإن لم ينو الإقامة فيه. ومن كان له وطن.....

لم يتموا الصلاة. وقد نو يوسف: إن كانوا سبوا فيه صحت سهم، وإن كانوا في حيد من نصيح، فإن لإسبحي: الأصح ما ذكر في الكتب. (تصحیح و ترحیح) صاهر هذا وهو كذا شكوكه. لأن حكمه مفضل عندهم؛ لأنهم يرون أن يعسو فقروا، أو يرون أن يعسو فقروا، فم يكن ذلك كقصة. [خوهره سيرة: ١٨٣] مع بقاء الوقت فإن رهدى. أي قدر تحركة، وهو لأصح. [تصحیح و ترحیح: ١٨٣] فلو كان يكون قدر ما يسع تحركه، وبما قيد مع بقاء الوقت؛ لأنه إذا لم يبق الوقت لا يسه؛ لأن فرصة لا يعبر بعد وقت؛ لانقصا سبب كما لا يعبر بنية لإقامة، فيكون قضاء مفرصا بالمتن في حق لقعدة لأول، وهي فرصة في حق المسافر، أو في حق القراءة؛ لأن قراءته في الآخرين نفل.

أتم الصلاة سواء أدرك أو لم يدر أو أخرجه؛ لأنه لم يدر متابعه لإمام بالافتداء، فيتغير فرصة في أربع شعبة؛ بقوله: إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا على أمتكم" كما يتغير بنية الإقامة.

في فائتة: يعني فائتة في حق الإمام والمأموم، وهي رابعة، أم إذا كانت ثلاثية أو ثنائية، وكانت فائتة في حق الإمام مؤددة في حق مأموم كما إذا كان مأموم يرى قول أي حيفة في الظاهر، وإمام يرى قومه، فإنه يجوز دخوله معه في عصره بعد مثل قبل مثلي. (خوهره ليرة) لم تجز صلاته خلفه هذا إذا دخل معه بعد خروج الوقت، أما إذا دخل معه في الوقت، ثم خرج الوقت وهم في صلاة لم تفسد؛ لأن الإتمام لزمه بالشروع معه في الوقت، فأحق بعيره من المقيمين كما إذا اقتدى به في العصر، فمما فرغ من التحركة عرت شمس، فإنه يتم أربعاً ولو صلى مقيم ركعة من العصر، ثم عرت لشمس، فجاء مسافر وقتدى به في العصر، لم يكن دخلاً في صلاته. (خوهره سيرة)

وإذا صلى المسافر. أي يكون مسافر، ثم أتم المقيمون إلخ. يعني وحداً، ولا يقرؤون فيما يقصون، لأنهم لاحقون، ولأصل: أن افتداء المقيم بالمسافر يصح في الوقت وبعد خروجه؛ لأن فرصة لا يتغير، بخلاف المسافر إذا اقتدى بالمقيم، فإنه لا يصح إلا مع بقاء الوقت. (الجوهره سيرة)

إذا سلم. يعني التسميتين هو لصحيح، وإن قل قبل شروعه، فهو أحب. أن يقول لهم أتموا إلخ. لأنه - قاله حين صلى بأهل مكة وهو مسافر، أخرجه أبو داود وأبو داود. سفر. أي مسافرون، وسفر جمع سافر كركب جمع راكب. [الجوهره ليرة: ١٠٤] أتم الصلاة إلخ. لأن مصره متعين بالإقامة، فلا يحتاج إلى البنية، ولأنه عليه وأصحابه كانوا يسافرون ويعودون إلى أوطانهم مقيمين من غير غرم جديد.

فانتقل عنه واستوطن غيره، ثم سافر، فدخل وطنه الأول لم يتم الصلاة. وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومكة خمس عشرة يوماً لم يتم الصلاة. والجمع بين الصلاتين للمسافر يجوز فعلاً، ولا يجوز وقتاً. وتجوز الصلاة في سفينة قاعداً على كل حال عند أبي حنيفة رحمته.

لم يتم الصلاة: لأن سبي سبي والمهاجرين من أصحابه كانوا من أهل مكة، ثم ما هاجروا واستقروا بمدينة، انتقص وصهم بمكة حتى إذا نوى مكة بعبور صلاة المسافرين، وعلم أن الأوطان ثلاثة: وطن أهلي، ووطن إقامة، ووطن سكنى. فالأهلي ما كان أهله فيه، لا يصل إلا عنده. ووطن إقامة ما نوى أن يقيم فيه خمسة عشر يوماً فصاعداً يصل بالأهلي وعنده. وبإشياء سفر ثلاثة أيام، ووطن سكنى: ما نوى أن يقيم فيه أقل من خمسة عشر يوماً، وهو أضعف الأوطان يبطل بالكل.

لم يتم الصلاة: لأن اعتبار السبي في موضعين يقتضي اعتبارها في مواضع، وهو ممتنع إلا إذا نوى أن يقيم بالليل في أحدهما، فإنه يصير مقيماً بدخوله فيه؛ لأن إقامة الإنسان تصاف إلى موضع مئته، ولأن بنية الإقامة ما كانت في موضع واحد؛ لأف صد لسفر، والانتقال من موضع إلى موضع يكون ضرراً في الأرض، ولا يكون إقامة. [الخوهرية لثيرة: ١٠٥] وانتقيد بمكة ومي اتفاقي، من معتر كوهن أصيين، ففي كل موضعين أحدهما تنع للآخر بأن كانت القرية قريبة من امصر بحيث تحب الجمعة على ساكنها، فإنه يصير مقيماً، فيتم بدخول أحدهما، واستفيد من كلامه أن شرائط بنية الإقامة خمسة: ترث السفر، والدة، وصلاحية الموضع، واتحاد المكان، والاستقلال بالرأي، فلا يصح نية التابع.

يجوز فعلاً: [بأن يؤخر الظهر، ويعجل العصر]

ولا يجوز وقتاً: ما روي عن س مسعود رحمته وأبي لا يله غيره ما صلى رحمته صلاة قط لا لوقتها، إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء جمع في مردلفة فما ورد عنه رحمته مما يقتضي جوار الجمع بين صلاتين لعذر مرض أو نحوه محمول على الجمع الصوري، بأن أخر الأول وعجل الثاني. وقال شافعي رحمته يجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء بعد السفر والمطر؛ لأنه رحمته جمع بين الظهر والعصر في سفر توث، وبين المغرب والعشاء. وسأ: ما روي، وأيضاً قوله رحمته من جمع بين الصلاتين فقد أتى بنا من الكناثر، وتأويل ما روه أنه رحمته جمع بين الظهر وعصر فعلاً لا وقتاً، بأن أخر الظهر إلى آخر وقتها، وأدى العصر في أول وقتها. وقال مالك رحمته يجوز الجمع لو حل أيضاً، وعن أحمد مثلها.

وتحور الصلاة إلح: لأن الغالب في القيام دوران الرأس، والغالب كالتحقيق، لكن القديم فيها والخروج أفضل إن أمكنه. [حاشية السدي. ١١٣] حديث ابن سيرين: 'صيب مع أنس في السفينة قعوداً، ولو شئنا لخرجنا إلى الحد'.

وعندهما: لا تجوز إلا بعذر. ومن فاتته صلاة في السفر **قضاها** في الحضر ركعتين، ومن فاتته صلاة في الحضر قضاها في السفر أربعاً، والعاصي والمُطيع في السفر في الرخصة سواء.

قضاها: لأن القضاء بحسب الأداء. [الجوهرة النيرة: ١٠٥]

سواء. أي من سافر سفر المعصية كقطع طريق ونصوص وغير ذلك كدخول أبي حنيفة غير روح أو غير محرر، والعبد الذي أتى من مولاه بتر حصون بالقتل والإفطار كما يترخص من سافر سفر الإضاعة كالغرة واحتجاج. وهذا عند، وفان الشافعي لا رخصة للمعصية، لأن رخصة ثبت تخفيف فلا يعمق في بوجوب التعبد وهو المعصية، ولنا. إضلاق النصوص كقوله تعالى: فمن لم يجد فليصوم بقدره من قدره. (سورة البقرة ١٨٤) وقوله: «صلاة مسافر ركعتان» من غير فصل، وقوله: «يسمح مقبض يوم وبينه»، والمسافر ثلاثة أيام وليلاتها كل هذا من غير فدية، ولأن نفس السفر ليس بمعصية، وإنما المعصية ما يكون بعد أو معه، ودرخصة تتعلق بالسفر لا بالمعصية؛ لأن المعصية المخالفة لا تنفي لأحكام كاسبق عند بدء

باب صلاة الجمعة

لا تصح الجمعة إلا في مصر جامع، أو في مصلّى المصر، ولا تجوز في القرى،

باب صلاة الجمعة: والجمعة مشتقة من الاجتماع لاجتماع الناس، وقد يصق عليها العيد أيضاً، وهي فرض عين يكفر حاحدها؛ لثبوتها دليل قطعي، وهي فرض مستقل أكد من الظهر، وليست بدلاً عنه، والملاسية بين ابائين: أن في كليهما سقوط شهر الصلاة، يعني أن يستها إلى الظهر شطر لا أنها تصيف الظهر بعينه، لأنها فرض ابتداء **لا تصح الجمعة إلخ:** نقوله 'الجمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع' وفي أهداية: هو كل موضع به أمير وقاص يفقد به الأحكام ويقيم الحدود. [الخواصرة اسيرة، ١٠٦] وهذا عن أبي يوسف **رحمته**، واختاره الكرخي، وهو الظاهر من المذهب، وعنه: أنهم إذا اجتمعوا في أكثر مساجدهم لا يسعهم، وهو اختيار الشنقي. وقال أبو حنيفة **رحمته** إنه كل بلدة يكون فيها سكك وأسواق، وبها رساتيق ووال ينصف المظنوم من ظالمه، وعالم يرجع إليه في الحوادث، وهو الأصح.

أو في مصلّى المصر: لأن له حكم مصر، وليس الحكم مقصوراً على المصلّى، بل تخور في جميع أافية مصر؛ لأنها عمرته في حق حوائج أهل مصر من ركض الخيل وجمع العساكر، وصلاة الخبارة ودفن الموتى، ونحو ذلك. وفي تقدير الأافية أقول: قدرها بعضهم بميل، وبعضهم بميلين، وبعضهم بمرسحين، وبعضهم بعيره، وبعضهم بتمتهى حد الصوت إذا صاح أو أدل المؤذن، والمختار لفتوى قور محمد **رحمته**، إنه مقدر بمرسخ. الحاصل: أنه تؤدي الجمعة في مصلّى المصر مثل مصلّى العيد، سواء كان بينهما مراع أو لا؛ لأنه يكون في فائه، وفناؤه منحق به، واعلم أنه قال شمس الأئمة السرخسي: إن الصحيح من مذهب أبي حنيفة حوار إقامة الجمعة في مصر واحد في مسجدين وأكثر، وبه أحد؛ لإطلاق 'لا جمعة إلا في مصر'، ولأن في الترام اتوحد حرجاً شياً؛ لاستدعائه تطويل المسافة على أكثر الحاضرين، ولم يوجد دليل على عدم حوار التعدد، وعدمه في العهد السوي وعهد الصحابة لا يستمر عدم حوار، بل قد ثبت تعدد صلاة العيد في عهد علي **رحمته**، وصلاة الجمعة بصيرها، وروي عن علي أنه كان يخرج إلى الجبابة في العيد ويستحلف في المصر من يصلي بصعفة الناس، وذلك لمحصر من الصحابة **رحمته**، فلما حار في صلاة العيد حار في الجمعة؛ لأنهما في الاحتصاص بامصر يستويان. وفي الخواصرة اسيرة: ثم شرائط لروم الجمعة اثنا عشر: سعة في نفس المصلّي، وهي الحرية، والدكورة، والسوغ، والإقامة، والصحة، وسلامة ارجحين، وسلامة العيين، وخمسة في غير المصلّي، بامصر، واستيطان، والجماعة، والخصّة، والوقت. [ص: ١٠٦]

ولا تجوز في القرى: خلافاً للشافعي؛ حديث ابن عباس **رحمته** أنها أقيمت بمسجد عبد لقيس بجواثي قرية من قرى لبحرين، ولنا، قول علي **رحمته** 'لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع' كما مر، ولا حجة له في حديث ابن عباس **رحمته**، لأن جواثي اسم لخص بامجرين، وهي مدينة، واندية تسمى قرية كما ورد في القرآن.

ولا تحوز إقامتها إلا للسلطان، أو لمن أمره السلطان. ومن شرائطها: الوقت، فتصح في وقت الظهر، ولا تصح بعده.

ومن شرائطها: الخطبة قبل الصلاة. يخطب الإمام خطبتين

إلا للسلطان [لأنه أقرب إلى تسكين الفتنة، واتسوية بينهم] لأصل في هذا الاشتراط. قوله: 'من تركها' وبه إمام حنبل أو عدد؛ فلا جمع لله شئمة 'أخرجه من ماله وغيره، وعن الحسن لصري رُبع إلى لستين، وذكر منها: إقامة خمسة وعشرين، 'أخرجه من أي شئمة، ولحقه فيه على ما في 'هداية' وغيرها. أن جمعة تقام جمع عظيم، وقد تقع بسرعة في تقدم وتنقسه في غيره، فلا بد من لستين، أو من أدنى به إقامة جمعة بدفع الخرج، وهذا يرشدك إلى أن شترطه إنما هو على سبيل لأولية حيث لا تعدد جمعة، وحيث تعددت، فلا حاجة إلى ذلك، وقد كانت إقامة شعائر الإسلام كاجتماع وعيد في زمان لستين مقوضة إلى سلطان ومن يوب مناه، وفي 'جمع برمور': امرد بالسلطان أي لذي يس فوقه وب. عدلاً كان أو حائزاً، والإصلاقي مشعر بأن الإسلام ليس بشرط، وهذا إذا أمكن استدنه، ولا فاستصاح يس بشرط، فهو اجتماع على رحل صوب حار، كما في صلاة 'الحلال' وغيره. وفي 'جمع الفتوى': عتب على لستين ولاية كفاير يجوز تسمين إقامة الجمع والأعياد، ويصير نقضي قضيا شرطي تسمين، وجب عليهم أن يتمسوا بنبأ مسما. **السلطان** يعني الأمير أو نقاضي. [الخوارة ليرة: ١٠٦] بإقامة جمعة وحوها صراحة أو دلالة، فلا حصاة في أن من فرض به أمر العامة في مصر به إقامتها، وإن لم يفوضه إليه سلطان صريح كما في 'الخلاصة' وغيرها، والكلام فيه كالكلام في السلطان.

ولا تصح بعده هو حرج وقت وهو فيها مستقل بظهر، ولا يبي على جمعة؛ لأهم محتفان. [أساب: ١٨٩] وكذلك لا تصح قبل الزوال؛ لما روي أن النبي ﷺ لما بعث مصعب بن عمير ﷺ إلى المدينة قال له: 'إذا زالت شمس فصل ساس الجمعة، ولأنه كان يصليها بعد زوال، ومن حوز قبل الزوال فقد خطأ، فمشت في حديث صحيح صريح مرفوع صلاة النبي ﷺ وأصحده قبل الزوال، وقد أخرج بخاري ﷺ في 'صحيحه عن أنس ﷺ كان النبي ﷺ يصلي الجمعة حين تميز شمس، وفي 'صحيح مسلم' عن سلمة: كما جمع مع رسول ﷺ إذا زالت الشمس، ثم تتبع الفيء.

الخطبة قبل الصلاة [لا يجوز بعدها] كوك شرطاً لصحة الجمعة مما أجمع عليه جمهور الأمة، ويستأنس له بأن لبي ﷺ ما صلاها بدو الحصاة، ذكره السهقي، وذكر عن لرهري قال: سعا أنه لا جمعة إلا حصاة، ولو لم تكن شرطاً لتركه ليدان الحوز ولو مرة، ويشترط أن تكون بعد الزوال، فهو حطب فيه أعاده، وما روى الدارقطني أن النبي ﷺ وأب بكر وعمر ﷺ كانت حصتهم قبل الزوال فسدده ضعيف لا يحتج به، كما ذكره لربيعي =

يفصلُ بينهما بقعدة، ويخطب قائماً على الطهارة، فإن اقتصر على ذكر الله تعالى جاز عند أبي حنيفة رحمته. وقالوا: لا بُد من ذكر طويل يسمى خطبة، فإن خطب قاعداً، أو على غير طهارة جاز ويكره. ومن شرائطها: الجماعة،

= واس اھمام والعيني، وكذا يشترط كونهما قبل الصلاة؛ لأن شرط الشيء لا يتأخر عنه، ولا يشترط كونهما عابريه، فهو خطب بالفارسية، أو غيرها جار، كما قالوا، وورد باخوار هو احوار في حق الصلاة، بمعنى أنه يكفي لأداء اشربية، وتصححهما الصلاة لا احوار بمعنى الإباحة المصطفة، فإنه لا شك في أن الخطبة بعير العربية خلاف اسنة متوارثة من اسني رحمته والصحابة رضي الله عنهم فيكون مكروهاً تحريماً، وكذا قراءة الأشعار الفارسية والهندية فيها. ومن استنحب أن يرفع الخطيب صوته، وأن يكون اھجر في الثانية دون الأولى، وذكر اھفاء الراشدين مستحسن. **يفصل بينهما بقعدة** [به جرى التوارث]: حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه أنه رضي الله عنه كان يخطب قائماً حصاة واحدة، فيما أسن جمعها حصتين يحس بينهما جلسة، ففيه دليل على أنه يجوز الاكتفاء بالخطبة، وعلى أن الجلسة بينهما للاستراحة لا بشرط كذا في 'فتح المعين'. وفي 'الجوهرة النيرة': ومقدارهما مقدار سورة من صور اھفصل، ومقدار ما يقرأ فيها من اقرآن ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة، وقراءة القرآن في الخطبة ستة عددا، وقل الشافعي رحمته واحدة، ومقدار اھنوس بينهما عند الطحاوي مقدار ما يحسن موضع حنوسه من اسبر، وفي ظاهر الرواية: مقدار ثلاث آيات كذا في الفتاوى. [ص: ١٠٧] **ويخطب قائماً** الح لأن القيام فيها متوارث، روي أن اس مسعود رضي الله عنه سئل عن ذلك، فقال بسائل: أليست تنلو قوه تعالى: سورة البقرة (١١) (الجوهرة النيرة) واعتار الطهارة؛ فلا يؤدي إلى الفصل بينهما وبين الصلاة. **على ذكر الله تعالى** كالتسبيح والتحميد والتهليل. **حار عند أبي حنيفة** رحمته رُحج في الشروح دليبه، واعتمده برهان الشريعة والسفي. [لتصحيح وترجيح: ١٨٤] لقوه تعالى. سورة البقرة (٩) (الجمعة: ٩) ولم يفصل، وهذا إذا كان على قصد الخطبة. (الجوهرة النيرة) لكن لا يحبو الاحتصار على هذا من الكراهة كما في 'الدر المختار' و'جامع الرموز': لكونه خلاف اسنة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب حطتين ويحس بينهما جلسة حفيقة، وكان يثني على الله فيهما، ويعط ويذكر ويبين الأحكام المناسبة، ويقرأ فيها آيات من القرآن، كما لا يخفى على من وقف على الصحاح الستة وغيرها، وأما إذا عصى فحمد الله أو سبح أو هلل متعجباً من شيء، فإنه لا ينوب عن الخطبة إجماعاً.

لا بد من ذكر الله الح: وأدناه من قوه: التحيات لله إلى قوله: عبده ورسوله؛ لأن الخطبة هي ابواحدة، والتسبيح لا يسمى حصاة (الجوهرة النيرة) **حار** خصوص المقصود وهو اذكر والوعظ. [الجوهرة النيرة: ١٠٧] **ويكره** لمحافته متوارث. [السب: ٨١/١] **الجماعة**: لأنه لا بد من إمام، ومن خطيب، ومن سامع، ومن مؤذن، وإن كان يمكن هذا من الواحد نظراً، لكن لا يفعل كل واحد من أن قوله تعالى: سورة البقرة (٩) (الجمعة: ٩) خطاب للجماعة، فيكون ثلاثة شرطاً سوى الإمام.

وأقنهم عند أبي حنيفة رحمه الله: ثلاثة سوى الإمام، وقالوا: اثنان سوى الإمام، ويجهر الإمام بقراءته في الركعتين، وليس فيهما قراءة سورة بعينها. ولا تجب الجمعة على مسافر، ولا امرأة، ولا مريض، ولا صبي، ولا عبد، ولا أعمى، فإن حضروا وصلوا مع الناس أجزأهم عن فرض الوقت. ويجوز للعبد والمسافر والمريض أن يؤموا في الجمعة.

عند أبي حنيفة رحمه الله وفي نسخة: عند أبي حنيفة ومحمد: ثلاثة سوى الإمام، وقال أبو يوسف رحمه الله: اثنان سوى الإمام. سوى الإمام رجع في الشروح دليبه، وحماد بن عمار، ومحمود بن السفي. [التصحيح والترحيح: ١٨٤]. ويشترط فيهم أن يكونوا صحيان للإمامة، أما إذا كانوا لا يصححون لها كالمساكين والضعفاء لا تصح الجمعة. (الجوهرة السيرة) ويشترط بقاؤهم حتى يسجد السجدة الأولى، فلو نفروا بعدها أتمها وحده الجمعة. [الباب: ٩٠/١]

اثنان لأن لم يمتنع حكم جماعة. (الجوهرة السيرة) ويجهر الإمام: لأن السعي فيها جهر فيهما. (الجوهرة السيرة) قراءة سورة بعينها. قال في 'شرح الصحاح': ويقرأ في ركعتين سورة حمزة وسافقين ولا يكره غيرهما، وذكر الرازي أنه يقرأ فيهما سورة الأعلى والعاشية، قل في 'سحر': ولكن لا يواصب على ذلك؛ كيلا يؤدي إلى هجر الباقي، ولئلا تظن العامة حتمًا. [الباب: ٩٠/١]

على مسافر الخ أم مسافر، فإنه يحق له المشقة بأدائها؛ لأن مسافر يحتاج إلى دخول مصر والخروج، ويصعب مكث لمرأع الإمام والقوم، فيتعطل عن السفر. فيحقه خرج، فسقطت عنه كالصوم، وأما المرأة؛ لأنها منهية عن خروج، ومشغولة بخدمة زوجها، وأما المريض؛ لعجزه عن ذلك، وأما الممرض؛ فأصبح أنه لا يقي المريض صاعًا خروجه من بيت عليه، وأما الصبي؛ لأنه ليست عليه مفروضة، وأما عبد لا يحب عبده؛ لأنه مشغول بخدمة مولاه، فإن أدركه مولاه وحسب عليه، وقال بعضهم: خير، وهل يحب عبداً على مكاتب، قال بعضهم: نعم، وقال بعضهم: لا، والأصح الوجوب، وكذا معتق العبد في حال سعادته كالمكاتب، وأما مأدوم فلا يحب عبده، كذا في 'الفتاوى'، قال رحمه الله: "أربعة لا الجمعة عليهم: المرأة والمملوك والمسافر والمريض".

ولا أعمى. ولو وجد قائدًا عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما إذا وجد قائدًا وحسب عليه، لأنه قادر على المشي وإنما لا يهتدي، ولأبي حنيفة أنه يشق عليه السعي، فأشبهه الزمن. (الجوهرة السيرة) أجزأهم: لأنهم تحملوه، فصاروا كالمسافر إذا صام. [الجوهرة السيرة: ١٠٨]

أن يؤموا في الجمعة: لأن عدم وجودهم عليهم رحمة من الله، فإذا حضروا تقع فرصته. [الباب: ٩٠/١] وقال زفر رحمه الله: لا يجوز ضم الإمامة في الجمعة؛ لأنها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة، ولأنهم أهل للإمامة، وإنما سقط عنهم الوجوب لرحمة من الله، فإذا حضروا تقع فرصته كالمسافر إذا صام، بخلاف الصبي، لأنه غير أهل، وبخلاف المرأة، لأنها

ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له: كره له ذلك،
وجازت صلاته، فإن بدا له أن يحضر الجمعة، فتوجه إليها، بطلت صلاة الظهر عند
أبي حنيفة رحمته الله بالسعي إليها،
الجمعة

= لا تصلح إماماً لرحال، وإذا ثبت انعقاد الجمعة بانتظامهم اعتد بهم في عدد المؤتمين كالحر المقيم بالعريق الأولى.
كره له ذلك [لأنه حالف الجماعة] وقال زفر والثلاثة: لا يجزئته الظهر إلا بعد فراق الإمام من الجمعة؛ لأن
الجمعة هي الفريضة أصلاً، والظهر كالدل، ولا يصار إلى البدل مع القدرة على الأصل، وسأ: أن أصل العرس
هو الصبح في حق الكافة، وهذا هو الظاهر من الدليل، قال رحمته الله: "أول وقت الصبح حين تروى الشمس" ولم يفصل
بين هذا اليوم وبين غيره، إلا أنه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة؛ لأن معنى التكليف على التمكن، وهو متمكن من
أداء الصبح بنفسه دون الجمعة، لتوقفها على شرائط لا تتم به وحده، ولأنه إذا فات الوقت قصى الظهر دون الجمعة،
فإذا ثبت عدداً أن أصل العرس هو الظهر، وقد أداه في وقته أجره، وحاصله: أن فرض الوقت عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمتهما الله الظهر، وقد أمر بإسقاطه بالجمعة، فيكون بتركه مسيئاً، فيكره، والمراد بالكراهة: الكراهة
التحريمية؛ لأن ترك الفرض القطعي باتفاقهم الذي هو أكد من الظهر، وقال محمد رحمته الله: لا أدري ما أصل فرض
الوقت في هذا اليوم، ولكن يسقط عنه الفرض بأداء الظهر أو الجمعة، يعني أن أصل الفرض أحدهما لا بغيره،
ويتعين بفعله، ثم اعلم أنه قيد عدم العذر؛ لأن المعدور إذا صلى الظهر قبل الإمام لا كراهة اتفاقاً، وقيد بقيل
صلاة الإمام؛ لأنه لو صلى الظهر بعدها في منزله لا يكره اتفاقاً.

فإن بدا له: أي يصلي الظهر قبل صلاة الإمام. **بطلت صلاة الظهر** رحمته الله فإن صلى الجمعة أجرته وإن لم يصلها أعاد
الظهر، والعذر والمريض والمسافر وغيرهم سواء في الانتقاص بالسعي كذا في 'المصنف'، وهذا إذا سعى إليها والإمام في الصلاة،
أو قبل أن يصلي، أما إذا سعى إليها وقد صلاها الإمام لا يبطل ظهره، وفي "النهاية": إذا سعى قبل أن يصلها الإمام، إلا أنه لا
يرحو إدراكها بعد المسافة ثم يصل ظهره عند العراقيين، ويبطل عند البجليين، وهو الصحيح، ولو توجه إليها قبل أن يصليها
الإمام، ثم إن الإمام لم يصلها لعذر أو لغير عذر احتلفوا في بطلان ظهره، والصحيح: أنه لا يبطل، كذا في "النهاية"، ولو كان
خروجه وفراق الإمام معاً لم يبطل ظهره، ولو كان قد صلى الظهر بجماعة وتوجه إليها نصت الظهر في حقه، ولم تبطل في
حقهم. [الحوهرة البيرة: ١٠٩، ١١٠] والتعبير بالفساد أولى؛ لأن البطلان هو الذي يفوت المعنى المطلوب من كل وجه،
والفساد ما يفوت المعنى المطلوب من وجه دون وجه، والظهر ههنا لم تبطل من كل وجه، بل انقبت بطلاً.

عند أبي حنيفة رحمته الله **إخ**: رجع دليله في 'الهداية'، واختاره البرهاني والسمي. [التصحيح والترجيح: ١٨٥]

وقال أبو يوسف ومحمد **حب**: لا تبطل حتى يدخل مع الإمام. ويكره أن يصلي المعدور الظهر بجماعة يوم الجمعة، وكذلك أهل السجن، ومن أدرك الإمام يوم الجمعة صلى معه ما أدرك، وبني عليها الجمعة، وإن أدركه في التشهد، أو في سجود السهو بني عليها الجمعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف **حب**.

وقال محمد **حب**: إن أدرك معه أكثر الركعة الثانية بني عليها الجمعة، وإن أدرك معه أقلها بني عليها الظهر. وإذا حرج الإمام يوم الجمعة ترك الناس.....

حب حتى يدخل المح: قيل: أراد من الدخول الشروع مع الإمام في صلاة الجمعة، وقيل: أراد به أن يتم مع الإمام وهو الأصح، كما في شرح الرومي، وقال في الجوهرة النيرة: فيه إشارة إلى أن الإتيان ليس بشرط لا تقاض الظهر عندهما، وذكر شيخ الإسلام أن على قولهما لا يرتفع ظهره ما يؤد الجمعة كلها. [ص ١١٠] ويكره أن يصلي **حب** لأنها تقضي إلى تقبيل جماعة جمعة؛ لأنه ربما يتطرق غير المعدور بالقداء بالمعدور، ولأن فيه صورة معارضة للجمعة بإقامة غيرها، وهكذا حكم في المنصر، خلاف بقية، فإنه ليس فيها جمعة، فلا تقضي إلى التعليل، ولا إلى المعارضة. وكذلك هل لسحب أي يكره هم ذلك؛ لما فيه من صورة المعارضة، وإنما أفرد بالذكر، لما يتوهم من عدم الكراهة بمنعهم من الخروج. [الباب: ٩١/١]

صلى معه ما أدرك بقوله: 'ما أدركتم فصبوا وما فاتكم فاقصوا'. وبني عليها الجمعة ولا يصلي الظهر لإصلاق حديث: ما أدركتم فصبوا وما فاتكم فاقصوا، أخرجه أصحاب الكتب الستة وغيره.

عند أبي حنيفة **حب** هو المعتمد عند الكثر، منهم الحنوي واسمي. [التصحيح والترحيج: ١٨٥]

أكثر الركعة الثانية يعني إذا أدركه قبل أن يركع، أو في الركوع. [الجوهرة النيرة: ١١٠]

ون أدرك معه أقلها بأن أدركه بعد ما رفع من الركوع. [النب: ٩١/١] لأنه جمعة من وجه، وظهر من وجه؛ لعداوت بعض الشروط في حقها، فيصلح أربعا اعتباراً للظهر، ويقعد على رأس الركعتين لأخاله؛ اعتباراً بجمعة، وقوله: 'من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك، ومن أدرك دوها صلى أربعا'.

بني عليها الظهر: إلا أنه ينوي الجمعة إجماعاً. [الجوهرة النيرة: ١١٠]

ترك الناس **حب** وكذا القراءة عند أبي حنيفة لقوله: إذا حرج الإمام يوم الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل، ومعنى حرج إذا صعد على المنبر، وقال: لا بأس بالكلام إذا حرج قل أن يخطب، وإذا برئ قل أن يكره للإحرام، لأن الكراهة للإحلال بقرص الاستماع، ولا استماع في هاتين الحالتين، بخلاف الصلاة؛ لأنها =

الصلاة والكلام، حتى يفرغ من خطبته، وقالوا: لا بأس بأن يتكلم ما لم يبدأ بالخطبة.
وإذا أذن المؤذنون يوم الجمعة

= قد تمتد، ولأي حيفة . أن لكلام أيضاً قد يمتد فأشبه الصلاة، والمراد مطلق الكلام، سواء كان كلام الناس أو التسبيح، أو تسميت العاضس، أو رد السلام، وهذا قبل الخطبة، أما فيها: فلا يجوز أصلاً، وفي 'العيون' المراد به إجابة المؤذن، أما غيره من الكلام: فيكره بالإجماع؛ لقوله . 'إذا قلت لصاحبتك والإمام يخطب: أصمت فقد عوت'. وروي عن عبد الله بن عمر . أنه سمع رجلاً يقول لصاحبه وإمام يخطب: متى تخرج القافية؟ فقال له صاحبه: أصمت، فما فرغ، قال لبيدي قال: أصمت: أما أنت فلا صلاة لك، وأما صاحبك فحمار، وعند الشافعي . يأتي فيها بالنسبة وتعية المسجد، ورد السلام؛ لحديث حابر بن عبد الله قال: بينما انني . يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجل، فقال لبي . أصميت؟ قال: لا، قال: فقم فاركع ركعتين لحديث وساء ما روي، وأخرج من أبي شبة في 'مصنفه' عن عبي بن عباس وابن عمر . كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام، وقول الصحابي حجة، فيحب تنقيده عندنا إذا لم يبق شيء آخر من السنة، وأخرج الستة عن أبي هريرة . عن النبي . "إذا قلت لصاحبتك أصمت" الحديث.

الصلاة. أي التصوم وأم الفاتنة فيحور. **والكلام.** الفرق بين الكلام والصلاة: أن الصلاة يجمع منها عند صعود الإمام على المنبر مطلقاً فلا كان أو سعة، أو غير ذلك، إلا فائتة الصبح لمن وجب عليه الترتيب. وأما الكلام فلما يكره منه قبل شروع الخطبة الديبوي لا الديبي كأدكار والتسبيح، وبعد الشروع فيها يكره مطلقاً هذا هو الأصح كما في 'النهاية' وغيرها، فلا تكره إجابة الأذان الذي يؤذن بين يدي الخطيب، وقد ثبت ذلك من فعل معاوية . في صحيح البخاري، ولا دعاء الوسيبة المأثور بعد ذلك الأذان، هذا عند أبي حنيفة . ثم كما يكره الكلام يكره الأكل والشرب والعتث والالتفات والتخطي وغيرها مما يجمع في الصلاة، وإنما حصص الكلام بالذكر؛ لكونه أكثر وقوعاً كذا في "جامع الرموز". (عمدة الرعاية)

حتى يفرغ إلخ. فيه إشارة إلى اتحاد إمام الصلاة والخطيب، وهذا هو الأول، فهو صبي غير الخطيب جار كما في 'الكافي' وغيره. [عمدة الرعاية: ٢٤٤] ما لم يبدأ بالخطبة لأن الكراهة للاحتلال بفرض الاستماع، ولا استماع ههنا خلاف الصلاة؛ لأنها قد تمتد إلى حالة الخطبة، لأي حيفة ما روي من قبل، ولأن الكلام أيضاً قد تمتد طبعاً، فأشبه الصلاة، فما يؤدي إلى الحرام فهو حرام. وإذا ادل إلخ: حاصله: أنه يجب المشي إلى الجمعة وترك البيع وغيره من أشغال الدنيا المعوقة عن السعي من الأذان الأول للجمعة؛ لنص قوله تعالى: ٥٠ . **وإذا أذن للمؤذنون للصلاة فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا** (الجمعة: ٥). [عمدة الرعاية: ٢٤٤]

المؤذنون: إذا اتسع المسجد، وكثر الجماعات بحيث إن صوت المؤذن وحده لا يبلغ جميعهم، واحتيج إلى اجتماع المؤذنين في الأذان، ولا يجتمعون، بل يؤذنون واحداً بعد واحد بأن يجعل كل مؤذن في ناحية من نواحي المسجد.

باب صلاة العيدين

يُستحبُّ يومَ الفطر أن يطعمَ الإنسانُ شيئاً قبل الخروج إلى المصلّى، ويغتسل ويتطيب، ويلبس أحسن ثيابه، ويتوجّه إلى المصلّى،

باب صلاة العيدين: المناسبة بين المابين أو الجمعة عيد؛ بقوله **١** : إن لكل مؤمن في كل شهر أربعة أعياد أو خمسة، أو لا شراكهم في الشروط المقدمة سوى الحصة، أو لأكما يؤديان جمع عصم هاراً ويحجر فيهما بالقراءة، أو لوجوها على من أحب عليه الجمعة، وقدمت الجمعة للترضية، أو لكثرة وقوعها، أو لشوقها بالكتاب، واحتسبو فيها، فقيل: ستة مؤكدة، وقيل: إله واحدة؛ بقوله تعالى: **«وَكثُرُوا لِلَّهِ عِيقاً»** (سفره ١٨٥)، وإيراد صلاة عيد الفطر في تأويل، وبقوله تعالى: **«فَصَلِّ لِرَبِّكِ وَحَدِّثْ لَهُ»** (سفره ٢)، مراد به صلاة عيد الأضحى، وقد واطب **٢** من غير ترك، وهو دليل الوجوب، وهذا رواية الحسن من الإمام، وهو الصحيح، وهو المحار عند الجمهور، وذكر في 'الجامع الصغير' عيدان إذا اجتمع في يوم واحد، فالأول سنة والثاني فريضة، ولا يترك واحد منهما ووجه سينهما قوله **٣** في حديث الأعرجي عقيب سؤاله: هل عني غيرهن؟ قال: لا إلا أن يصوغ، والأول صحيح، وتسميتها باسمه للوجوب بالنية. وسمي العيد عيداً؛ لأن الله تعالى فيه عوائد الإحسان إلى العباد.

يطعم الخ: يطعمفتح ثياباً وأعيان أي يأكل قبل الخروج إلى المصلى ثياباً ثلاثاً، أو حملاً، أو سعة، أو أقل أو أكثر بعد أن يكون وترّاً، والأشياء من أيّ حلو كان، بدلت وردت لا تار، روي أنه **٤** كان يطعمه في يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلى، وما يفعله الناس في زماننا من جمع الثمر مع اللبن، والفطر عليه، فليس له أصل في السنة، ويسعى أن لا يعدل عن الثمر إلى غيره عند وجوده؛ لأنه المأثور كما روي أنه **٥** لا يعدو يوم الفطر حتى يأكل ثمرات وترّاً، وكان يعتس في العيدين؛ لأنه يوم اجتماع، فبسن فيه العسل والتطيب كما في الجمعة. **ويغتسل:** الأصح أنه سنة، وسماه مستحباً؛ لاشتغال السنة عليه. **ويتطيب:** الأصح أن التطيب سنة.

ويلبس أحسن الخ: لأن النبي **ﷺ** كان له حة من صوف يلبسها في الأعياد، وروى البيهقي عن محمد الباقر عن جابر رفعه: كان له **٦** ثوب أحمر يلبسه في العيدين والجمعة، واثياب أعم أن يكون جديداً أو غسلاً. **ويتوجه إلى المصلى:** [وهو الموضع الذي يجتمع فيه الناس مع الإمام لصلاة العيد] المستحب أن يتوجه ماشياً، لأن النبي **ﷺ** ما ركب في عيد ولا جنازة، ولا نأس بأن يركب في الرجوع، لأنه غير فاصد إلى قرية. [أخوهرة البيرة: ١١٢] وأخرج إلى المصلى لصلاة العيد سنة، وإن كان يسعهم المسجد الجامع عند عامة المشايخ، وهو الصحيح، ولا بأس بإحراج أسير إليها، واحتلف في كراهة سائيه فيها، فقيل: يكرهه، وقيل: لا، وعن الإمام لا بأس به.

ولا يُكَبَّرُ في طريق المصلّي عند أبي حنيفة **رحمته**، ويُكَبَّرُ عندهما، ولا يتنفل في المصلّي قبل صلاة العيد. فإذا حلت الصلاة بارتفاع الشمس دخل وقتها إلى الزوال، فإذا زالت الشمس خرج وقتها. ويصلي الإمام بالناس ركعتين، يكبر في الأولى تكبيرة الإحرام وثلاثاً بعدها.

ولا تكبر الخ عند أبي حنيفة، أي جهر؛ لأن التكبير حيز موضوع لا خلاف في جواره بصفه لإحفاء، وبه ذهب الإمام؛ لقوله تعالى: **وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا** (البقرة: ٢٣٥)، وقال عليه السلام: خير نذكر لخير، ولأن لأصم في شاء الإحفاء لا ما حصه شرح في يوم لأصحي، وقال: كبر جهرًا، إذ روى أن من عمر كان يرفع صوته بالتكبير، وهو مروي عن علي. وقيل: الخلاف في أصل التكبير، فعده لا يكبر وعندهما: كبر. وفي التصحيح والترحيح قال الإسبحاني في 'أرد الفقهاء' والعلامة في 'تحفة الفقهاء': والتصحيح قول أبي حنيفة، قس: وهو اعتمد عند السفي وبرهان الشريعة وصدره. (ص: ١٨٥، ١٨٦)

وكبر عندهما [جهرًا قياسًا على الأصح] وفي طريق المصلّي جهرًا استحسانًا، ويقصع بد انتهى إليه، وفي رواية في صلاة. (ص: ٩٢١) **ولا ينفل في المصلّي** [ولا في البيت] **قل صلاة العيد** [أما بعدها فيجوز في البيت لا في مصلّي]: لما قال بن عباس **رحمته** بن رسول الله **صلى يوم أفصر ركعتين**، ولم ينفل قبلها ولا بعدها، يعني ليس قبلها ستة، ولا بعدها، كذا في المصباح. وفي 'الخوهرية البيرة': المعنى أنه ليس بمسنون لأنه بكبره، وأشار شريح إلى أنه لا بأس به في البيت؛ لأنه قيد بالمصلي، ويروى أن عليًا **رحمته** رأى قومًا يصلون فيها في الحانة، فقال: إما صليبا مع أبي هذا الصلاة، فم يتنفل فيها، فقال واحد منهم: أنا أعلم أن الله تعالى لا يعدني على الصلاة، فقال علي **رحمته** وأن أعلم أن الله تعالى لا يشهد على مخالفة الرسول **صلى** (ص: ١١٢)

فإذا حب الصلاة أي حل وقتها من الحدوث. وفي 'النهاية' من الخ، لأن صلاة قبل ارتفاع شمس كانت حرامًا، وقوله: إلى الزوال، أي قبل نصف النهار؛ وكان يصلي العيد ولشمس على قدر رمح، أو رمحين، وحروج لوقت في ثناء الصلاة يفسدها كجمعة. [الخوهرية البيرة: ١١٢] **حرج وفيها الخ** ما روي أنهم ما شهدوا بطلان بعد الزوال أمر بخروج إلى المصلي من العبد، وبوجار الأداء بعد زوال لم يكن بتأخير معنى.

تكبيرة الإحرام [يكبر ثم يستفتح]: بما حصها بالذكر مع أنه معبود؛ لأنه لا بد منها؛ لأن مراعاة قصد التكبير في العبد واجب، حتى لو قال: الله أحل أو أعظم ساهيًا وجب عليه سجود السهو. [الخوهرية البيرة: ١١٣]

وثلاث بعدها لما في آثار الطحاوي عن ابن مسعود **رحمته** أنه سئل عن كيفية صلاة العبد، فقال: فتستحبها تكبيرة، ثم يكبر بعدها ثلاثًا، ثم يقرأ ثم يكبر تكبيرة يركع بها، ثم يسجد ثم يقوم فيقرأ، ثم يكبر ثلاثًا ثم يكبر تكبيرة يركع بها، وفي 'الخوهرية البيرة': المستحب أن يقف بين كل تكبيرتين من الزوائد مقدار ثلاث تسيحات، =

ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها، ثم يكبر تكبيرةً يركعُ بها، ثم يتدئ في الركعة الثانية بالقراءة، فإذا فرغ من القراءة كبر ثلاث تكبيرات، وكبر تكبيرةً رابعةً يركع بها، ويرفع يديه في تكبيرات العيدين، ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين يُعلم الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها. ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام: لم يَقْضِها. فإن غمَّ الهلال عن الناس،....

= ويأتي بالاستفتاح عقيب تكبيرة الإحرام قبل التكبيرات، وكذا التعود عند أبي يوسف . . . وعند محمد يتعود بعد التكبيرات قبل القراءة، وقال مالك والشافعي يكبر في الأولى سبعاً وفي الثانية حمداً، يعني سبعاً ما حلا تكبيرة الإحرام وفي الثانية حمداً ما حلا تكبيرة الركوع، وهو مذهب من عباس، وقوساً مذهب من مسعود [الخواهرية: ١١٣] وسورة معها يعني أي سورة شاء، وروى أنه . . . قرأ فيهما سج ولعاشية، وروى: ق، وقترت الساعة. (الخواهرية النيرة) ثم يكبر تكبيرة الحج اعلم أن تكبيري الركوع في صلاة العيد من الواجبات حتى يجب استهو تركها ساهياً، ولو انتهى رجل إلى الإمام في الركوع في العيد، فإنه يكبر للاستفتاح قائماً، فإن أمكنه أن يأتي بالتكبيرات أو يدرث الركوع فعل، ويكبر على رأي نفسه، وإن لم يمكنه ركع، واشتغل بتسبيحات ركوع عبد أبي يوسف، وعندهما يشتغل بالتكبيرات، فإذا قد: يكبر في الركوع هل يرفع يديه؟ قال الحمادي: لا يرفع، وقيل: يرفع، ولو رفع الإمام رأسه بعد ما أدى بعض التكبيرات، فإنه يرفع رأسه، ويتابع الإمام، وتسقط عنه باقي التكبيرات؛ لأن متابعة الإمام واجبة. [الخواهرية النيرة: ١١٣] ويرفع يديه لقوله: "لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواضع"، ومنها تكبيرات العيدين.

في تكبيرات العيدين: يريد ما سوى تكبيرة الركوع. (الخواهرية النيرة) ثم يخطب بعد الحج لأنه . . . خطب بعد الصلاة خطبتين، بخلاف الجمعة حيث يخطب لها قبل الصلاة؛ لأن الخطبة فيها شرط، وشرط الشيء يسقطه، وفي العيد ليست بشرط، وبعد لصلاة بيان الأفضلية حتى لو قدمت على الصلاة حار، ولا تعد الخطبة بل التقيد بخلاف الأولى. وأحكامها الحج وهي خمسة: على من تحب؟ ومن تحب؟ ومتى تحب؟ وكيف تحب؟ ومما تحب؟ أما على من تحب، فعلى الحر المسمم ثالث نصاب، وأما لمن تحب، فلفقراء والمساكين، وأما متى تحب، فمطلوع الفجر من يوم الفطر، وأما كم تحب، فمصف صاع من تمر أو صاع من صاع من شعير، وأما مما تحب فمن أربعة أشياء: من الخطبة والشعير والتمر والريث، وما سوى هذه الأشياء، فلا يجوز إلا بالقيمة. (الخواهرية النيرة)

ومن فاتته صلاة الحج: بأن صلاها الإمام مع الجماعة ولم يصلها هو، لا يقضيها في الوقت ولا بعده؛ لأنها شرعت بشرائط لا تتم بالمعزود. مع الإمام: كلمة "مع" متعينة بصلاة لا بفاتحة، أي فاتت عنه الصلاة بالجماعة، وليس معها فاتت عنه وعن الإمام، بل المعنى صلى الإمام العيد وفاتت هي عنى هذا، فإنه لا يقضي. [الخواهرية النيرة: ١١٣]

وشهدوا عند الإمام برؤية الهلال بعد الزوال، **صلى العيد من الغد**، فإن حدث عذرٌ منع الناس من الصلاة في اليوم الثاني لم يُصلها بعده.

ويستحب في يوم الأضحى أن يغتسل، ويتطيب، ويُؤخر الأكل حتى يفرغ من الصلاة، ويتوجه إلى المصلى وهو **يكبر**. ويُصلي الأضحى ركعتين كصلاة الفطر، ويخطب بعدها خطبتين يُعَمُّ الناس فيها الأضحى وتكبيرات التشريق.

فإن حدث عذرٌ منع الناس من الصلاة يوم الأضحى صلاها من الغد وبعد الغد، ولا يصلها بعد

صلى العيد الح والتقيد بالهلال ليس بشرط، بل لو حصل عذر ماع كانظر وشبهه، فإنه يصليها من بعد؛ لأنه تأخر بعد. (الخوهرية البيرة) ولم تقص بعد بعد؛ لأن الأصل فيها أن لا تقصى كالجمعة، إلا ما تركناه بالحدث، هو حديث شهادة رؤية الهلال بعد الزوال. **لم يصلها بعده** وإن تركها في اليوم الأول بعد عذر حتى رست الشمس يصليها في الغد، كذا في الكرحي. [الخوهرية البيرة: ١١٣] **ويطيب** كما مر في الفطر. [ناب: ١٩٤]

ويؤخر الأكل الح لأنه كان لا يصعب يوم لبحر حتى يرجع، فيأكل من الأضحى، وذلك ساس في صيافة الله تعالى، فالأكل من مائدة الصيافة أولى، وهذا في حق من يضحي يأكل عن أضحيته أولاً، ثم في حق غيره فلا بأس أن يأكل قبلها، ولا يكره في حق من يضحي أيضاً. **وهو يكبر**: أي يكبر في طريق المصلى جهراً في الأضحى؛ بقوة تعالى: **وذكر الله** في **الفرقة: ٢٠٣**، ونرد به التكبير في هذه الأيام مصدقاً، وما روي أن النبي ﷺ كان يكبر في طريق المصلى جهراً في يوم الأضحى، ثم يقصع التكبير كما انتهى من المصلى، وفي رويته: حتى بشرع الإمام فيها. وفي الخوهرية البيرة: تجوز صلاة عيد في المصير في موضعين، ويجوز أن يصلي بعد صلي في أحد الموضعين استحساناً، والقياس أن لا يجوز حتى يفرغ من لصلاة في موضعين، كذا في المحمدي. [ص ١١٤]

وتكبيرات التشريق ويسعي أن يعمم تكبيرات التشريق في حطة الجمعة التي قبل يوم لعرفة. **ولا يصليها بعد الح** لأنها مؤقتة بوقت الأضحى، فتقيد أيامها، كنه يسيء في التأخير بعد عذر؛ محذرة المقول، قال في 'الكرحي': إذا تركوها بعد عذر صلوا في اليوم الثاني وأسدؤوا، فإن لم يصوبها في اليوم الثاني صوبها في اليوم الثالث، فإن لم يصوبها فيه سقطت، سواء كان بعد أو بعد عذر، إلا أنه مسيء في التأخير بعد عذر. [الخوهرية البيرة: ١١٤] وإذا تأخرت هل يجوز الدبح قبل الزوال أم لا؟ قال الربيعي: ولو لم يصل الإمام العيد في اليوم الأول أحروا لتصحى إلى الزوال، ولا تحرئهم التصحية في اليوم الأول إلا بعد الزوال. =

ذلك. وتكبير التشريق أوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة، وأخبره عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة رحمته. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق. والتكبير عقيب الصلوات المفروضة: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر، والله الحمد.

= وكذا في اليوم الثاني لا يحرقهم قبل الروال إلا إذا كانوا لا يرجون أن يصلي الإمام، فحينئذ تحرقهم، فلو أحرقت بلا عذر أسأؤوا وحازت، فلعذر ههنا لنفي الكراهة فقط، وفي عيد الفطر شرط الجواز.

وتكبير التشريق أوله إلخ واحتلف الصحابة في مبدئه، فقال شبان الصباحة كان عباس وابن عمر رضي الله عنهما يبدأ بعد صلاة الظهر من أول أيام النحر، وبه أخذ الشافعي رحمته وقال كبارهم كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم يبدأ بعد صلاة الفجر من يوم عرفة، وهو مذهبا، واختصوا في محتمة أيضاً، فقال ابن مسعود: يقصع بعد صلاة العصر من يوم النحر، وهي ثمان صلوات، وبه أخذ الإمام أبو حنيفة رحمته ابتداء وانتهاء، وقال عبي رضي الله عنه يقطع بعد صلاة العصر من آخر أيام التشريق، وهي ثلاثة وعشرون صلاة، وبه أخذ الصحاح ابتداء وانتهاء، كذا في "فتح المعين". واختصوا في تكبير التشريق، هل هو ستة أو واحد؟ قال التمرناشي: ستة، وفي 'الإيضاح': واحد، وهو الأصح.

وقال أبو يوسف إلخ قال برهان الشريعة وصدر الشريعة: وقوهما يعمل، وفي 'الاختيار': وقيل الفتوى على قولهما، وقال في 'الجامع الكبير' للإسيحاني: الفتوى على قوهما، وقال في 'مختارات النوارل': وقوهما الاحتياط في العبادات، والفتوى على قوهما. [التصحيح والترجيح: ١٨٦، ١٨٧] **والتكبير**: واحد في الأصح مرة. [اللب ١ ٩٥]

عقيب الصلوات إلخ هذا على الإطلاق إنما هو قوهما؛ لأن عدهما التكبير تبع للمكتوبة، فيأتي به كل من يصلي المكتوبة، وأما عند أبي حنيفة رحمته لا تكبير إلا على الرجال الأحرار المكفين المقيمين في الأمصار إذا صلوا مكتوبة بجماعة من صلاة هذه الأيام، وعلى من يصلي معهم بطريق التبعية، قوله: المفروضات يعترر من الوتر وصلاة العيد، ويكرر عقيب صلاة الجمعة؛ لأنها مفروضة. والفتوى على قوهما. [أخوهرة البيرة: ١١٥]

ويأتي بالتكبير بلا تراخ حتى لو خرج من المسجد، أو حاور الصفوف في الصحراء، أو أتى مما يمنع الساء لا يأتي به، ولو سبقه حدث بعد السلام فإن شاء توضعاً وكبر، أو أتى على غير طهارة.

الله أكبر الله أكبر إلخ: قال في "الهداية": بقوها: مرة واحدة، وقال الشافعي رحمته يقول: الله أكبر ثلاث مرات، أو خمس مرات، أو سبع مرات، ولا يراد عليه؛ لأن المصنوع عليه هو التكبير، قال الله تعالى: ﴿وَتُكَبِّرُوهُ﴾ على ما هـ كـ (سورة: ١٨٥)، والتهليل والتحميد ليست بتكبير حقيقة. ولذا: أن قوله تعالى: ﴿وَادْكُرُوهُ﴾ هي تـ م معـ د ب (سورة: ٢٠٣) قيل: هي أيام التشريق يشمل التهليل والتحميد، وأن المأثور عن الحليل رحمته هكذا.

بابُ صلاة الكسوف

إذا انكسفت الشمس صَلَّى الإمامُ بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع واحد، ويُطَوَّلُ القراءةَ فيهما،

باب صلاة الخ. هـ من باب صلاة النبي، بن سببه، وما سببها بعد، من حيث كتبها بإدريان جماعة في شهر
عمر أدب، وقمة، وأحره من عيده: لأن صلاة بعد حجة على لأصح كما مر، ثم جمهور على أن كسوف
يكشف الشمس، وكسوف يحجب القمر، وهم في سعة تفصيل، وقيل كسوف ذهب لظهور
والخسوف ذهب لظهور، صلاة الكسوف تمت شرعياً بالكتاب وسنة، أما الكتاب، فقوله تعالى: **و**
و، وكسوف ثم من باب لله محفوظ، وأما سنة، ففي البخاري أن
شمس وتغرب لا يكسفن موت أحد من الناس، ولكنهما يدلان من باب لله، وقد رأيتوهما قصود، وفي
رواية: **و**، **صلى الإمام** في ذكر لإمام، بشارة بن له ليد من شريط خمسة، وهو كسوف لا خبطة،
ففيه لا خبطة في صلاة كسوف عندنا | جوهره سيرة: ١١٥ | وبن كسفت في لأوقات تنهي عن صلاة
فيها لم يصل؛ لأن النوافل لا تصلى فيها، وهذه نافلة.

ركعتين بيان لأقل مقدارها، وبشأن صلي أربع أو أكثر، كل ركعة تسبيحين، وذهب شافعي إلى أنها
تصلي ركوعين، لما روت عائشة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن صلي صلاة كسوف الشمس ركعتين بأربع ركعات
وأربع سجود. وما روى قتيبة أنه صلي ركعتين، فأصل فيهما القراءة، وقد روى ابن كعب جماعة من
أصحابه - منهم ابن عمر وسمرة بن جندب وأبو بكر وعمران بن بشير - والأخذ بهذا الرأي موافقة الأصحاب.
ولا حجة له فيما رواه؛ لأنه ثبت أن مدهيها خلاف ذلك، ولأنه روي عنه أنه صلي صلاة كسوف الشمس
ركعتين بثلاثة ركوعات في كل ركعة، وأربع ركوعات وخمس ركوعات وست ركوعات، ولم يأخذ شافعي
بما زاد على ركوعين، فكل جواب له عن الزيادة فهو جواباً عما زاد على ركوع واحد.

كهية النافلة أي مالا حصه ولا أدل ولا إقامة ولا تكرار ركوع. [النسب: ١٩٥]

ويطول القراءة فيهما [وكذا ركوع وسجود وأدعية موروثة في ساقية. (النسب: ١٩٥)] أي في الركعتين، لأنه قام في الأولى بقدر سقرة، وفي الثانية بقدر آل عمران، والمعنى أنه يقرأ في الأولى لحاجة وسورة سقرة إن كان يحفظها، أو ما بعدها من غيرها إن لم يحفظها، وفي الثانية آل عمران، أو ما بعدها، ويجوز تطويل القراءة وتحفيف الدعاء، وتطويل الدعاء وتحفيف القراءة، فإذا حفف أحدهما طول الآخر؛ لأن المستحب أن يبقى على خشوع والخوف إلى إغلاء الشمس، فأي ذلك فعل فقد وجد. [الخوهرية البيرة: ١١٥، ١١٦]

وَيُخْفِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ **ع** وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ **ح** نَجْهَرُ، ثُمَّ يَدْعُو بَعْدَهَا حَتَّى تَتَجَلَّى الشَّمْسُ. وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ الْإِمَامُ الَّذِي يُصَلِّي بِهِمُ الْجُمُعَةَ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْإِمَامُ صَلَّاهَا بِالنَّاسِ فُرَادَى. وَلَيْسَ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ جَمَاعَةٌ، وَإِنَّمَا يُصَلِّي كُلُّ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ فِي الْكُسُوفِ خُطْبَةٌ. **لأنه لم يقل**

وَيُخْفِي: لما روي عن ابن عباس وسمرة بن جندب: ولأما صلاة نهار وهي عجماء. **عند أبي حنيفة** **ع** وقال الإسكندر في رد المفهم: ولعلامة في التحفة: وُصِّحَ فَرَسٌ أَبِي حَنِيفَةَ، قُلْتُ: وَهُوَ الَّذِي عُولَ عَلَيْهِ النَّسْفِيُّ وَالْبِرْهَانِيُّ. [التصحيح والترجيح: ١٨٧]

ثم يدعو بعدها المراد كمن الأحباء لا استدراجه، ثم الإمام في الدعاء باختيار، إن شاء حسن مستقل القلة ودعاء، وإن شاء قام ودعا، وإن شاء استقل الناس بوجهه ودعا، ويؤمن بقيامه. قال حموي: وهذا أحسن كذا في النهاية. (الجوهرة النيرة) وقال في فتح مغرب: ولو اعتمد على عصا كان حسنا، ولا يصعد المير للدعاء، والدعاء بعد الصلاة. **حتى تجلي الشمس** الحديث معبرة عن شعة أنه قال: إن شمس وقمر يبان من بين يدي الله تعالى لا يكسفاً موت أحد ولا حياته، فإذا رُتِمُوهم فادعوا الله وصلى حتى تجلي، وهذا بعيد استيعاب الوقت بهما، وهو النسبة. **فُرَادَى** لأنها نافية، والأصل في سواها لا أفراد، فإن لم يصل حتى نجت لم يصل بعد ذلك، وإن تجلى بعضها جاز أن يبدأ الصلاة. [الجوهرة النيرة: ١١٦]

جماعة لأنه قد حُصِفَ في عهده **ع** مراراً، ولم يقل أنه **ع** جمع الناس به، ولأنها تكون ليلاً وفي الاجتماع فيه مشقة. **كل واحد بنفسه** بقوله **ع**: "إذا رأيتم شيئاً من هذه الأهوال فادعوا بن الله بالصلاة"، وكذا في المرح المستديرة والنظمة اهائلة والأمطار الدائمة، والفرح من العبود، وحكمه حكم خسوف، كذا في "نوحير". (الجوهرة النيرة)

وليس في الكسوف خطبة وهذا بإجماع أصحابه؛ لأنه لم يقل فيه شيء، وحاصله **ع** أن كسفت الشمس يوم موت سيدنا إبراهيم **ع** ليست إلا مرد على من توههم أنه كسفت موته **ع**، وهذه الصلاة ستة، وقيل: واحدة؛ لأمره **عليه السلام**: "إذا رأيتم شيئاً من هذه الآيات فافزعوا إلى الصلاة".

باب صلاة الاستسقاء

قال أبو حنيفة رحمته: ليس في الاستسقاء صلاةً مسنونة بالجماعة، فإن صلى الناسُ وحدانًا جاز، وإنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: يُصلي الإمام الركعتين، يجهرُ فيهما بالقراءة، ثم يخطب.....

الاستسقاء وهو طلب السقيا، يقال: سقاه الله وأسقاه، وفي القرآن: وَسَقِّمْنَا (سدر ٢١) قال الله تعالى: وَسَقِّمْنَا (مراسل ٢٧)، وماسسته لكسوف أهما تضرع يوديان في حان الحزن، والأصل فيه: قوله تعالى: سُتَغْفَرُ رَبُّكَ بِكَ عَفْرًا سَاءَ عَنكُمْ مَدْرَسَةٌ (نوح: ١١، ١٠)، فعلق نزول عبث بالاستعمار. [أخوهرة الميرة: ١١٦] قال أبو حنيفة رحمته: قال في تحفة الفقهاء: هذا ظاهر الرواية، وهو الصحيح، قلت: وهو المعتمد عند السفي والحنوي وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح: ١٨٧]

الاستسقاء الدعاء لما ذكرنا من الآية، يصلي الإمام الركعتين [وهما سنة عدهما. (أخوهرة الميرة)] قد اختلف في صلاة الاستسقاء، سأل أبو يوسف أنا حنيفة رحمته، فقال: أما صلاة الجماعة فلا، ولكن فيه دعاء واستعمار، وإن صلبا وحدانًا فلا بأس به، وهد بقي كوكها سنة أو مستحبة، لكن إن صلوا وحدانًا لا يكون بدعة، ولا يكره، فكأنه يرى باحتها في حق المنفرد. وقال محمد: يصلي الإمام أو ثلثة ركعتين جماعة كما في جمعة. وأبو يوسف مع محمد في رواية كما في الخجدي، ومع أبي حنيفة رحمته في أخرى كما في 'المسوط' لمحمد ما روى عبد الله بن زياد أنه قال: خرج رسول الله ﷺ يستسقي، فجعل إلى الناس ظهره يدعو الله، واستقبل القلعة، وحول رداءه، وصلى ركعتين، وجهر فيهما بالقراءة. وأبي حنيفة: ما رواه مسلم: أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله ﷺ قائم يحضب الناس، فاستقبل رسول الله ﷺ، ثم قال: يا رسول الله! هبكت الأموار واقطعت السبل، فدع الله أن يعيش، قال: رفع رسول الله ﷺ يديه، ثم قال: اللهم أعشأ اللهم أعشأ! الحديث، وتأويل ما رواه أنه فعله مرة وتركه أخرى، والسنة لا تثبت بمثله، بل المواظبة.

يجهر فيهما بالقراءة: اعتدراً بصلاة العيد، إلا أنه ليس فيها تكبيرات كتكبيرات العيد، قال الخنواي: يخرج الناس من الاستسقاء مشاة لا على ظهور الدواب في ثياب حلق، أو عسيرة، أو مرقعة متدليين حاصعين ناكسي رؤوسهم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج. (أخوهرة الميرة) ثم يخطب يعني بعد الصلاة، قال أبو يوسف رحمته: حطة واحدة، وقال محمد رحمته: حصتين، ولا حصة عند أبي حنيفة رحمته. لأنها تنع للجماعة، ولا جماعة فيها عنده، وتكون معظم الحطة عدهما الاستعمار. [أخوهرة الميرة: ١١٧] ويخطب الحطة على الأرض لا على السرى؛ اعتدراً للعيد.

وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِالدَّعَاءِ، وَيَقْلِبُ الْإِمَامُ رَدَّاءَهُ، وَلَا يَقْلِبُ الْقَوْمُ أَرْدِيَّتَهُمْ، وَلَا يَحْضُرُ أَهْلُ الدِّمَةِ لِلْإِسْتِسْقَاءِ.

وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ لما روي أنه - لما استسقى حول ظهره إلى الناس، واستقبل القبلة، وحول رداءه. [الباب ٩٧/١]
بالدعاء بعد أبي حنيفة - يصلي ثم يدعو، وعندهما يصلي ثم يعطى، فإذا مضى صدر من الخطوة قلب رداءه، ويدعو قائماً مستقبلاً القبلة. [الحوهرة السيرة: ١١٧] أي يدعو الإمام قائماً مستقبلاً القبلة رافعاً يديه، وبأس قعود مستقبل القبلة يؤمنون على دعائه، فيقول: اللهم أسقنا عيشاً معيئاً نافعاً غير ضار عاجلاً غير آجل، عذفاً صفاً دائماً وما أشبهه سرّاً وجهراً؛ لما روي عنه - هذه الألفاظ في الاستسقاء.

وَيَقْلِبُ الْإِمَامُ رَدَّاءَهُ الخ [هذا قول محمد، وقال أبو حنيفة - لا يقب رداءه، وهو المختار عند السمي وبرهان الشريعة وصدر الشريعة. (الصحيح والترجيح: ١٨٨، ١٨٧)] يعني إذا مضى صدر من الخطوة، قال أبو حنيفة - لا يقب الرداء مصفاً، سواء كان إماماً ومقتدياً، وقالوا والشافعي - يقب الإمام رداءه دون القوم، لأنه - فعل كذلك، وقال مالك: يقب القوم أَرْدِيَّتَهُمْ، لهما: أنه - قب رداءه، ولأبي حنيفة - أن استسقى يوم الجمعة ولم يقب الرداء، ولأن هذا دعاء، فلا تغير الثوب فيه كسائر الأدعية، وما روي من فعله - يكتفى به أصححه، فمن الراوي أنه قب، وإن كان تفويضاً لعمه بالوحي أن أحسن يقب متى قب الرداء، يكون مخصوصاً، وعند مالك - يقب القوم أيضاً، ما روى عن الله أن النبي - قب رداءه، فحول الناس أَرْدِيَّتَهُمْ، وصفاً قلب الرداء. أن يأخذ بيده اليمنى الطرف الأيمن من حابت يساره، ويده اليسرى الطرف الأيسر من حابت يمينه، يقب يديه حنط صهره، بحيث يكون الطرف المقبوض باليمين على كتفه الأيمن، والطرف المقبوض باليسرى على كتفه الأيسر، فإذا فعل ذلك، فقد انقلب يمين يساراً وبالعكس والأعلى أسفل وبالعكس.

وَلَا يَقْلِبُ الْقَوْمُ الخ. لأنه لم يقل أنه أمرهم بذلك، ويستحب الخروج له إلى الصحراء [الباب: ٩٧/١]
وَلَا يَحْضُرُ أَهْلُ الدِّمَةِ الخ لأن الناس يخرجون بدعاء، وما دعاء الكافرين إلا في ضلال، وقد أمر النبي - بتعديدهم، فقال: "أنا بريء من كل مسلم مع مشرك"؛ لأن اجتماعهم مع الكفر يوجب برؤى البعة عليهم، فلا يجوز إحراجهم عند طلب الرحمة. [الحوهرة السيرة: ١١٧] وقال مالك: إن خرجوا لم يمنعوا؛ لأن هذا طلب للرق، والله تعالى متولي أرواقهم كما متولي أرواقنا، فإن طسوا لم تمنعوا، وأمراد من الحضور الدعاء.

باب قيام شهر رمضان

يُستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء، فيصلي بهم إمامهم خمس ترويحيات في كل ترويجة تسليمتان، ويجلس بين كل ترويختين مقدار ترويجة،

باب قيام الح إنما فُرد هذا الباب على حدة، ولم يذكره في السور؛ لأنه نوافل احتضت خصائص يس هي في مطلق نوافل من حمادة وتقدير ركعت وستة ختم، وعقده بالاستسقاء؛ لأن الاستسقاء من نوافل النهار، وهذا من نوافل الليل، وأطلق عليه اسم القيام؛ بقوله: 'إن الله فرض عليكم صيام رمضان، وست لكم قيامه'، وسمي رمضان؛ لأنه يرمض الذنوب، أي يحرقها. [الجوهرة النيرة: ١١٧]

يستحب أن خمس الح ذكره بلفظ الاستحباب، ولأصح: أن لترويح ستة مؤكدة؛ بقوله: وست لكم قيامه. وورد الشيخ أن دعاء الجماعة مستحب، ولذلك قال: يستحب ساس أن يجتمعوا، ولم يقل: يستحب الترويح، وإنما قال: يجتمع ساس بعد العشاء، وهم مجتمعون صلاة لعشاء؛ لأن بعد لصلاة يتفرقون عن هيئة الصفوف قال: يجتمعون أي يرجعون صفوفًا. [الجوهرة النيرة: ١١٧]

خمس ترويحيات جمع ترويجة، وهي سبع لأربع ركعات، فتكون عشرين ركعة، وهي ستة على لأصح؛ لما روي عن علي بن أبي طالب أنه أمر رجلاً يصلي ساس خمس ترويحيات عشرين ركعة، أخرجه سيهقي. وروى ابن أبي شبة أن علياً أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة، وصلاتها عمر ووقفه كل من لأصحاب، وأمره بذلك لا كبير من أحد، وقد أتى علي كرم الله وجهه على عمر: قال: 'ور الله لك يا ابن الحصاب في قبرك ما نورت مسجداً لله بالقرآن، وروى سيهقي من طريق السائب بن يزيد: كما يقوم في رمضان عشرين ركعة ولوتر، وقول لأصحابي وفعبه ستة كما قال رسول الله: 'عليكم بسبتي وستة خفاء تراشدين، وقال: وقد نال من عدي أبي بكر وعمر وقال في حقهم جميعاً: 'أصحابي كالحوم بأيهم قتديتم هتديتم'.

في كل ترويجة تسليمتان الترويجة سبع لأربعة ركوعات سميت بذلك؛ لأنه يقعد عقبيها للاستراحة، وهو صلي ترويح تسسمة حدة، وقد قعد على رأس كل ركعتين حارة، ولا بكرة؛ لأنه 'كمل ركناً كذا في محيط'. مقدار ترويجة [بعدة من الحرمين] وحدث مستحب وهم ناخرون في ذلك الحوض، إن شاءوا، يسبحون أو يهشون أو يتطرون سكوناً، وهل يصنون؟ تختلف فيه المشايخ، منهم من كرهه، ومنهم من استحسسه، وهل يحس بين ترويجة خامسة ولوتر، روى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يحس كذا في الهدية. وفي السبيع، الأصحح أنه لا يستحب ذلك عند عامة المشايخ، وهو صلي الترويح كل أربع تسسمة، أو كل ست، أو كل ثلثي، =

ثم يُوترُ بهم، ولا يُصلي الوتر بجماعة في غير شهر رمضان.

= أو كل عشر تسليم، وقعد على رأس كل ركعتين، قيل: لا يجوز إلا عن ركعتين، وقيل: يخبره عن الكل، وهو الصحيح، وفي "الفتاوى": إذا صلى أربعاً بتسليم وم يقعد في الثانية، فاقياس أن تفسد، وهو قول محمد ورفر **ح** وفي الاستحسان: لا تفسد، وهو أظهر الروایتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف **ح**، وإذا لم تفسد قال أبو ثابت. ثوب عن تسميتين، وقال محمد بن الفضل: عن تسمية واحدة، قل: وهو الصحيح.

ثم يوتر بهم: إشارة إلى أن وقت التراويح بعد العشاء قبل الوتر، وبه قال عامة المشايخ، والأصح: أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل قبل الوتر وبعده؛ لأنها نوافل ستة بعد العشاء، كذا في "الهداية"، وقال أبو علي السمي: الصحيح: أنه لو صلى التراويح قبل العشاء لا تكون تراويح، ولو صلاها بعد العشاء والوتر جاز، وتكون تراويح. [الجوهرة النيرة: ١٢٠]

ولا يصلي الوتر الخ: أي يكره ذلك لو صلى سبيل استداعي، وعليه إجماع المسمين. [الباب: ٩٨/١] لأنه لم يفعله الصحابة **ح** بجماعة في غير شهر رمضان، وأما في رمضان، فهي جماعة أفضل من أدائها في سائرله؛ لأن عمر **ح** كان يؤمهم في الوتر، وفي "النوار": يجوز الوتر بجماعة في غير رمضان، ومعنى قول الشيخ: ولا يصلي الوتر في جماعة في غير شهر رمضان، يعني به الكراهة لا نهي الحوار، وفي "اليسابيع": إذا صلى الوتر مع الإمام في غير رمضان يجزئه، ولا يستحب ذلك. [الجوهرة النيرة: ١٢٠]

باب صلاة الخوف

إذا اشتد الخوف جعل الإمام الناس طائفتين: طائفة إلى وجه العدو، وطائفة خلفه،
فُيُصَلِّي بِهَذِهِ الطائفة ركعةً وسجدةً، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه
الطائفة إلى وجه العدو،

باب صلاة الخوف هذا من باب إضافة الشيء إلى شربه، ومما يستلزم فيه ما كانت الصلاة جماعاً في زمن
مشروعة إلا في رمضان، وكان عارضاً، فكذا صلاة الخوف شرعت بعد عرض الخوف مع عمل الكثير، فالتأم
الناس، كنه قدم الترويح؛ لكثرة تكراره، والخوف نادر. [الخوهره الميرة: ١٢٠] وهي مشروعة في زمانها،
ولا تختص بزمان أو مكان، بل هي إقامة لصحابة بعد، كعني في صغير، وحديقة وأبي موسى،
وحصة أبو يوسف والبري برمانه. إحراراً عصية لصلاة حقه. وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ﴾ (سواء ١٠٢)، أي أقمت هم للصلاة، الآية. قال الجمهور: هذا تفاق، ولما رد كنت فيهم أنت أو من يقوم
مقامك في الإمامة، كما في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (التوبة: ١٠٣)، وقد يكون
الخطاب مع رسول الله ﷺ ولا يختص هو به كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا صَلَّيْتَ فَخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (الطلاق: ١).

إد انسد الخوف الاشتداد مشروط عند بعضهم، ولذا ذكر في 'نقدوري' و'الكافي'، إلا أن العامة لم يشترطوا،
ولم يذكر في 'مسعود' و'الخطيب' و'التهفة' وغيرها، وقيل: حصره العدو كافية كما في 'النهاية'.

جعل الإمام الخ قال في 'النهاية': هنا قيد، واللس عنه عاقبون، وهو أن هذا الفعل إنما يحتاج إليه لو تبارع
القوم في الصلاة خلف إمام واحد، أما إذا لم يتبارعوا، فإن لأفضل أن يجعلهم طائفتين، فيأمر صائفة تقوم بإراء
العدو، ويصلي بالطائفة التي معه تمام للصلاة، وتقف الصائفة التي قد صلت بإراء العدو، ويرى ذكر الشيخ ذلك؛
لأنهم قد لا يريدون كلهم إلا إماماً واحداً، ويكون الوقت قد صاق. [الخوهره الميرة: ١٢٠، ١٢١] وأعلم أن في
كيفية أداء صلاة الخوف اختلافات كثيرة، والمختار عند علمائنا ما صرح به المصنف.

ركعة وسجدة من الصلاة الثانية كالصبح والمقصورة، والجمعة وعيدى. [الب: ٩٨١] احتراز عن قول
بعض المشايخ: إنه إذا سجد سجدة واحدة يجوز لأصناف عملاً بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ سَجَدَ فَسَجْدَةٌ وَسَجْدَةٌ﴾ (سواء ١٠٢)، قسنا: السجدة المطبقة بصرف إلى اكتمال المعهود، وهو قوله: "سجدة"، وقيل: قوة. وسجدة
تأكيد؛ لأن قوله: 'ركعة' كاف؛ إذ الركعة اسم سجدة، فرفع هذا الاحتمال، وهذا أحسن من الأول.

مضت هذه الطائفة الخ يعني مشاة، فإذا ركعوا في مصيبتهم طلت صلاتهم؛ لأن الركوع عمل كثير. [الخوهره الميرة: ١٢١]

وجاءت تلك الطائفة، فيصلّي بهم الإمام ركعةً وسجدين، وتشهد وسلم ولم يسلموا،
 وذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأولى، فصلوا وحداناً ركعةً وسجدين بغير
 قراءة، وتشهدوا وسلموا ومضوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى، وصلوا
 ركعةً وسجدين بقراءة، وتشهدوا وسلموا. فإن كان مقيمًا صلّى بالطائفة الأولى
 ركعتين، وبالثانية ركعتين،

تلك الطائفة: التي كانت في وجه العدو. [الباب: ٩٩/١]

وسجد وسلم لأن صلاة الإمام قد كملت. (الجوهرية النيرة) **بقراءة** لأهم مسوقون، والمسبوق عليه القراءة.
وتشهدوا **أح** والأصل فيه: ما روى أبو داود عن ابن مسعود **أ** أنه **أ** صلى صلاة الخوف هذه الصفة التي
 فيها المصنف، واختار هذه الصفة أشهب والأوزاعي، وأخذ بها إمامنا أبو حنيفة ومنعه، ورححها ابن عبد البر،
 لقوة إسناده، ولموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه، نقله في شرح الموطأ وقال محمد في
 الآثار: أحبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في صلاة الخوف، قال: إذا صلى الإمام بأصحابه فلتقم طائفة منهم
 مع الإمام، وطائفة بإزاء العدو، فيصلّي الإمام بالطائفة الذين معه ركعة، ثم تصرف الطائفة الذين صلو مع الإمام
 من غير أن يتكلموا حتى يقوموا في مقام أصحابهم، وتأتي الطائفة الأخرى، فيصلون مع الإمام الركعة الأخرى،
 ثم يصرفون من غير أن يتكلموا حتى يقوموا في مقام أصحابهم، وتأتي الطائفة الأولى حتى يصلوا ركعةً وحداناً،
 ثم يصرفون فيقومون مقام أصحابهم، وتأتي الطائفة الأخرى حتى يقصوا الركعة التي بقيت عندهم وحداناً، وقال:
 أحبرنا أبو حنيفة قال: حدثنا الحارث بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عباس مثل ذلك، قال محمد: وهذا كله بأحد،
 والموقوف في مثله كالمرفوع؛ لأنه لا مجال للرأي فيه.

وسلموا وهذا إذا كان الإمام والقوم مسافرين، فإذا كان الإمام مسافرًا وهم مقيمون صلى بالطائفة الأولى
 ركعةً وسجدين، ويصرفون، والثانية كذلك، ثم يسلم ثم تحي الطائفة الأولى، فتصلي ثلاث ركعات بغير قراءة؛
 لأهم لاحقون، فالركعة الأولى بلا إشكال؛ لأهم فيها، كانوا خلف الإمام، وكذا الآخرين؛ لأن التحريم
 اعتقدت غير موجبة لقراءة، وأما السهو فيما يقضون إذا سهوا فيه، فإنهم كالمسبوق، يعني أنهم يسجدون، ثم تحي
 الطائفة الأخرى، فيصلون ثلاث ركعات بقراءة؛ لأهم مسبقون يقرؤون في الأولى الفاتحة والسورة، وفي
 الآخرين الفاتحة لا غير. [الجوهرية النيرة: ١٢١]

وبالثانية ركعتين لأنه إذا كان مقيمًا تصير صلاة من اقتدى به أربعًا متبعية. [الجوهرية النيرة: ١٢١]

وَيُصَلِّي بالطائفة الأولى ركعتين من المغرب، وبالثانية ركعة، ولا يقاتلون في حال الصلاة. فإن فعلوا ذلك بطلت صلاتهم، وإن اشتد الخوف صدوا ركباً واحداً يؤمّون بالركوع والسجود إلى أيّ جهة شاءوا إذا لم يقدرُوا على التوجه إلى القبلة.

ركعتين من المغرب لأن الطائفة الأولى تسحق نصف الصلاة، ونصف الركعة غير ممكن، فجعلها في الأولى أم حكم لسبق، وفان شوري بالعكس، لأن فرص بقراءة الركعتين لأولين، فيسعي أن يكون كل صنف في ذلك حظه.

تطلب صلاتهم لأن اقبال عمل كثير ليس من أعمال الصلاة، وكذا من ركب حال صرعه؛ لأن الركوب عمل كثير، بخلاف المشي، فإنه لا بد منه. [الجوهرية النيرة: ١٢٢]

وإن اشتد الخوف إلخ: [جداً ابتداء ولم يمكنهم الصلاة مع الجماعة] لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ حُفَّتْ مُرَحَلَاؤُكُمْ مِنَ الْمَدِينِ فَأُولَئِكَ يَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، معنى فرحلاً أي قياماً على أرجلكم، واشتداد الخوف هو أن لا يدعهم العدو يصنعون ما يشاء، بل يهجموهم بالحرية، وليس هم أن يصبوا جماعة ركناً؛ لاعداء لا أحد في المنكب، وإنما تسقط لأركان عن الراكب يسقط عنه الاستقبال إلى القبلة. [الجوهرية النيرة: ١٢٢]

باب الجنائز

إذا احتضر الرجل وُجَّه إلى القبلة على شقه الأيمن، ولقن الشهادتين، وإذا مات شدوا لحيتيه، وغمضوا عينيه، فإذا أرادوا غسله

باب الخمار لما فرغ من بيان الصلاة في حال الحياة شرح في بيان الصلاة في حال امات، والجنائز: جمع حارة، وهو ينح الخيم اسم للميت، وكسرهما اسم سعش أو لسرير. **إذا احتضر** أي قرب من الموت، وصف به الحضور موته أو ملائكة الموت، وعلامات الاختصار: استرخاء قدمه، وانحواج منحريه، وانحساف صدره.

وجه إلى القبلة الخ وهو المسة؛ لأنه لما قدم مدينة سأل عن براء من معرور، فقالوا: توفي وأوصى بشئ ماله لك، وأوصى أن توجه إلى القبلة لما احتضر، فقد "أصاب الفطرة"، أي الإسلام، ومعتاد في زماننا: أن يلقى على قفاه وقدامه من القبلة، قالوا: لأنه تسهل خروج روحه، ولم يكمل معرفته لا بقلا، ويسحب لأقربائه وحيرانه أن يدحوا ويشوا سورة يس، واستحسن بعض متأخري قراءة سورة الرعد، وينبغي الطبيب، ويخرج من عنده الجنب والخالف والنفساء.

ولقن الشهادتين لقوله "لقبوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله"، والمراد الذي قرب من الموت، وصورة المنقش. أن يقال عنه في حالة السرع جهراً وهو سميع: "شهد أن لا إله إلا الله، وشهد أن محمداً رسول الله، سمياً شهادتين؛ لأهما شهادة بوحداية الله وشهادة برسالة محمد ﷺ. ولا يقال له: قل، وينقش قل العرعة، ولا ينج عليه في موضعاً مخافة أن يصحجر، فإذا قاما مرة لا يعيدها عليه المنقش؛ لا أن يتكلم بكلام غيرها، فإن من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة، وأما تنقش الميت في قبر فمشروع عند أهل السنة؛ لأن الله تعالى يحبه في القبر، وصورته أن يقال يا فلان من فلان، أو يا عبد الله من عبد الله؛ ذكر ذلك الذي كتب عليه، وقد رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً. [الجوهرة النيرة: ١٢٣]

شدوا لحيتيه الخ لأن النبي ﷺ دخل على أبي سمية ؓ وقد شق بصره فأغمضه، ثم قال: "إن لروح قد قص اتعه انصر" ولأنه إذا لم يغمض ولم يشد حياته يصير كربة المنظر، وربما تدخل الهوام عليه وقد إذا لم يفعل به ذلك. وصورته، أن يتوى رفق أهله إم وإنه أو والده إغماصه أسهل ما يقدر عليه، ويشد لحيد عضاة عريضة يشدها من حية الأسفل، ويربطها فوق رأسه. [الجوهرة النيرة: ١٢٣] ويستحب أن يبين أعضاه ومفاصله ويوضع السيف أو امرأة على بصره، وتوضع يده اليمنى في جانب الأيمن، ويسرى على الأيسر، ولا يخور وضع اليدين على صدر الميت كما تفعله الكفرة؛ لأنه **عنه** أمر بالوضع في الجانب.

وضعه على سرير، وجعلوا على عورته خرقة، ونزعوا ثيابه ووضؤوه، ولا يمضمض ولا يستنشق، ثم يفيضون الماء عليه، ويُجمّر سريره وترًا، ويُغلى الماء بالسدر أو بالحرض،
أي بورقه

وضعه على سرير [يسر الماء إلى أسفل] سبب الماء عنه، ولأنه إذا وضع على الأرض يتلصق بالصلابة. بصورة يوضع أن يكون مستقيمًا على قفاه، والأصح: أنه يوضع كيف يسر عليهم، ويستحب أن يكون العاسل نفعه يسوي العسل، ويكنم ما يرى من قبيح، ويظهر ما يرى من جميل... قوله: 'ادكروا محاسن موتاكم، وكفروا عن مساوئهم'. ويستحب أن يكون بقرب العاسل محمرة فيها خور؛ لئلا يصهر من ميت راحة كريهة، فتضعف نفس العاسل ومن يعينه. ويستحب أن يسر الموضع الذي يعسل فيه الميت، فلا يراه إلا عاسله أو من يعينه، ويعصوب 'بصارهم' إلا فيما لا يمكن؛ لأنه قد يكون فيه عيب يكتمه، وعسل ميت واجب؛ لأن ملائكة عسل آدم... وقالت لولده: "هذه سنة موتاكم"، وعسل رسول الله ﷺ المستعمل وعسله اسمعون حين مات. [الجوهرة النيرة: ١٢٤، ١٢٣]

على عورته خرقة [عسارًا حال الحياة]: لأن ستر العورة واجب على كل حال، ولأدومي تحريم حيًا وميتًا، لا يرى أنه لا يجوز لرجل غسل سبء، ولا سبء غسل الرجل الأجانب بعد الوفاة، وقال: يعني لا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت، وتعمل خرقة من سريره إلى ركبتيه، وفي "أهداية" يكتفي بستر العورة العظيمة، يعني القبل والدبر تيسيرًا. [الجوهرة النيرة: ١٢٤]

ونزعوا ثيابه لأن العسل بعد الموت كالعسل في حال الحياة، فكما أن الحي يتجرد عن ثيابه، فكذا الميت. [جوهرة النيرة: ١٢٤] يمكنهم استطيف؛ لأن المقصود من العسل هو التطهير، وهو لا يخص إذا غسل مع ثيابه؛ لأن الثوب متى سحس بعسالة يشحس به بده ثيابًا سحاسة الثوب، فيجب التحريد، وقال الشافعي: غسل في قميصه؛ لأنه إذا غسل في قميصه، ونحس اعتباره بخال الحياة، وما رواه كان مخصوصًا به. **ووضؤوه** لأن العسل في الحياة يقدم عليه الوضوء، فكذا بعد الموت، ولا يمسح برأسه لأن المقصود من غسله تطافه، وال مسح لا يوجد فيه ذلك، ولا يؤحر غسل رجليه في وضوءه. [جوهرة النيرة: ١٢٥] واحتسبوا في الاستنجاء: فعد أي حيفة... ينف خرقة على يده، يعسل حتى يظهر الموضع؛ لأن مس العورة حرام، ويوصى كل ميت يعسل إلا الصبي الذي لا يعقل؛ لأن الوضوء لا يشت في حال الحياة، فكذا بعد الموت، ولا يحتاج في غسل الميت إلى البية. **ويجمّر سريره** لما فيه من تعظيم الميت وإكرامه بالرائحة الطيبة. **وترًا** صفة مصدر مخدوف تقديره: تحمير وترًا، وكيفية: أن يطاف بالجمر حوالي السرير إما مرة أو ثلاثًا أو خمسًا، ولا يزداد عليها، والإيتار؛ لقوله ﷺ: "إن الله وتر يحب الوتر".

بالسدر وهو ورق اسق. (الباب) **بالحرض**: بالضم فسكون: الأشنان. [الساب: ١٠١، ١٠٢]

فإن لم يكن فالماء القراح. ويُغسل رأسه ولحيته بالخطمي. ثم يُضجع على شقه الأيسر، فيغسل بالماء والسدر، حتى يُرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي التحت منه، ثم يُضجع على شقه الأيمن، فيغسل بالماء حتى يُرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي التحت منه. ثم يجلسه ويُسنده إليه، ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً، فإن خرج منه شيء غسله، ولا يُعيد غسله. ثم ينشفه في ثوب، ويدرج في أكفانه، ويجعل الحنوط رأسه ولحيته، والكافور على مساجده.

فالماء القراح وهو الذي لم يخلطه شيء. (الجوهرة النيرة) **بالخطمي** - بكسر الخاء وتفتح وتشديد لياء ست باعراق طيب الرائحة يعمل عمل الصابون؛ لأنه أنعم في استحراح ابوسع، فإن م يتيسر فالصابون ونحوه، وهذا إذا كان له شعر وإلا لم يفتح فيه. [الباب: ١٠١١] **على شقه الأيسر** [ليبدأ بشقه الأيمن]: وكيفية الغسل: أن يضجع الميت على يساره؛ لأن السنة البداءة بالميا من وهو يحصل بذلك.

التحت: وبالحاء، المعجمة أيضاً **الأيمن** ليبدأ بشقه الأيسر. **مسحاً رقيقاً** [وفي عدة نسخ: بالفاء من الرفق]: م يذكر مصنف إلا غسنتين وم يذكر الثالثة، وهي بعد إقاعده يصحجه على شقه الأيسر، ويعسله؛ لأن تثليث الغسلات مسنون، وليس أن يصب الماء عليه عدد كل بصحاح ثلاثاً، وإد راد على الثلاث، أو نقص حار، إن كان حاجة.

عسله تحرياً عن توث الأكلان. [الجوهرة النيرة: ١٢٥] **ولا يعيد غسله إلخ** [ولا وصوءه] لأنه عرف مرة بالضم، ولا يعاد وصوءه أيضاً خلافاً للشافعي. وقال ابن سيرين: يعيدون غسله، واعلم أنه يغسل الرجلان الرجل، والمساء النساء، ولا يغسل أحدهما الآخر، فإن كان الميت صغيراً لا يشتبه، جاز أن يغسله النساء، وكذا إذا كانت صغيرة لا يشتبه جاز أن يغسلها الرجال، والمحبوب والحصى في ذلك كالفحل، ويحور للمرأة أن تغسل زوجها إذا لم يحدث بعد موته ما يوجب السيوة من تقبيل أو روجها أو أبيه، فإن حدث ذلك بعد موته لم يجزها غسله، خلافاً للفرقة. وأما هو فلا يغسلها، ويمنع من أن يغسلها لا من انظر إليها على الأصح، وقالت الأئمة الثلاثة: يجوز؛ لأن علياً عليه السلام غسل فاطمة عليها السلام؛ فها هذا محمول على نقاء الروحية؛ لقوله عليه السلام: **كل سب وسب يقطع بالوت إلا سبي وسبي**. مع أن الصحابة أنكروا عليه. ثم يشقه. ثلاثاً يبل أكفانه. (الجوهرة النيرة) **ويدرج** وفي نسخة: يجعله، والمآل واحد.

الحنوط رأسه إلخ: لورود الأثر بذلك، وكذا يوضع الحنوط في القبر؛ لأنه عليه السلام فعل ذلك بابيه إبراهيم عليه السلام، وعن أبي حنيفة عليه السلام: أنه يجعل القطر في محربه وفمه وصماحيه، الحنوط بفتح الحاء عطر مركب من أنواع الطيب عبر النورس والزعفران في حق الرجال دون النساء. **على مساجده**. يعني جبهته وأنفه وكفيه وركبتيه وقدميه لغسلتها؛ لأنه كان يسجد بها لله تعالى، فاحتضت بريادة الكرامة، وأرجل المرأة في ذلك سواء. [الجوهرة النيرة: ١٢٦] وفي تخصيص الكافور أن الديدان والمؤذيات تهرب من رائحته.

والسنة أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب: إزار، وقميص، ولِفَافَةٌ، فإن اقتصروا على ثوبين جاز، وإذا أرادوا لفَّ اللِفَافَةَ عليه ابتدؤوا بالجانب الأيسر، فألقوه عليه. . .

والسنة | ما روي أنه كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية - بفتح السين - قرية سليم |
 ن يكفن الرجل الخ أطلق السنة وهو واجب؛ لأن معناه كيفية كفن لا أصبه، وما هو في نفسه موجب، وكفن وخصوص من رأس مال، ويقدم على الدين. . . ومن لم يكن له مال، فكفنه على من تحب عبه بفقته في حياته، فإن لم يكن له من تحب عبه بفقته أو كان بلا له معسر، فكفنه من بيت الله، فإن لم يكن هناك بيت مال فمصر على ساس أن يكفوه. | جوهرة سيرة: ١٢٦ | ثم التكتفين على ثلاثة أقسام: كفن سنة، وكفن بكفايه، وكفن لضرورة، فكفن سنة ثلاثة أثواب، وهو قوله: إزار وقميص ولفافة، والإزار من القرون إلى قدمه، والقميص من حذاء أعقب إلى القدم، ويس به كم ولا حجب، ولا دحريض، ولفافة من القرون إلى قدمه، خلافاً للشافعي رحمته الله لقوله عائشة رحمها الله: كفن عليه السلام في ثلاثة أثواب بمانية بيض سحولية فيها عمامة ولا قميص، ولنا: ما روي عن عبد الله بن مسعود أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يعصيه قميصه ليكفن به عليه السلام المبعوث، فأعصاه. وعن عبد الله بن مسعود أنه كفن في قميصه. وقال بن عباس رضي الله عنهما كفن في ثلاثة أثواب، قميصه الذي مات فيه، وحبسه خراصة واحدة ثوبان، وعمل ما روي أني صلى الله عليه وسلم لأنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وما روه فعل الصحابة، وأيضاً هو معارض لما رويته من حديث عبد الله بن مسعود وعند الله بن عباس رضي الله عنهما والخال أكتشف على لرحال خصوصهم دون النساء بعدهن، وقال أحمد ومالك رضي الله عنهما يكفن في ثلاث لفائف ليس فيها قميص كما قال الشافعي رحمته الله ويس في الكفن عمامة في ظاهرها الرواية. وفي "الفتاوى": استحسبها المشأخرون لمن كان عالماً، ويجعل دنسها على وجهه، خلاف الحياة، فإن في الحياة يجعل دنسها على قدمه بمعنى الرتبة، وبالموت قد انقطع عن الرتبة كد في 'أسهاية'.
 على ثوبين حار وهما اللِفَافَةُ والإزار، وهذا كفن الكفاية؛ لقول صديق رحمته الله 'كفوني في ثوبين هذين' الحديث. ولأن أدنى ما ينسب لرجل حال حياته ثوبان، يخرج فيهما ويصلي فيهما من غير كراهة، وما أثواب واحد فيكره إلا في حالة الضرورة، فإنه لا يكره؛ لما روي أن حمزة رضي الله عنه كفن في ثوب واحد، ومصعب بن عمير رضي الله عنه لم يوجد له شيء يكفن به إلا ثمرة، فكنت إذا وضعت على رأسه تدور رجلاه، وإذا وضعت على رجليه خرج رأسه فأمر رحمته الله أن يعطي رأسه، ويجعل على رجليه شيء من الإدرج، وهكذا كان حال حمزة رضي الله عنه. وفي هذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكفي خلافاً للشافعي، ولا بأس أن يكفن الصغير في ثوب، والصغيرة في ثوبين.
 وإذا أرادوا لف الخ لأن الإنسان في حياته إذا ارتدى بدأ بالجانب الأيسر، ثم يثني بالأيمن، فكذلك بعد الموت، وكيفية تكفين الرجل: أن تسط اللِفَافَةَ صولاً، ثم يسط عليها الإزار، ثم يقمص الميت، ويوضع على الإزار مقمصاً، ثم يعطف الإزار من شقه الأيسر على رأسه وسائر جسده، ثم يعطف من قبل شقه الأيمن كدست، ثم اللِفَافَةُ يعطف بعد ذلك. | الجوهرة النيرة: ١٢٧ |

ثم بالأيمن، فإن خافوا أن ينتشر الكفن عنه **عقدوه**. وتكفن المرأة في خسمة أثواب: إزار، وقميص، وخمار، وخرقة تُربطُ بها ثدياها، ولفافة، فإن اقتصروا على ثلاثة أثوابٍ جاز، ويكون الخمار فوق القميص تحت اللفافة، ويُجعل شعرها على صدرها، ولا يُسرح شعر الميت ولا لحيته، ولا يُقصّ ظفُرُه، ولا يُقصّ شعره، وتُجَمَّرُ الأكفانُ

عقدوه صيانة عن الكشف. [المطاب: ١٠٢/١] **وتكفن المرأة إلح** الحديث أم عطية ر. ه. أعطى النواقي عسى استه خسمة أثواب، واحتلف فيها، ففي مسند: أم هانئ ر. ه. وفي أبي داود: أمها أم كلثوم، وكيفية تكفين المرأة: أن تنس الدرع أولًا، وهو القميص. ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع، ثم الخمار فوق ذلك، ثم الإزار ثم اللفافة، وترص الخرقة فوق الأكفان عند الصدر فوق الثديين، ويكون القميص تحت الثياب كلها. **وقميص** ويقال: القميص الدرع والخمار بكسر الخاء المعجمة ما تعطي به المرأة رأسها، وطول الخمار ذراعان، وعرضه شبر، والخرقة طوها ثلاثة أدرع، وعرضها من تحت إبطيها إلى ركبتيها، وأما الخرقة التي توضع على غورة الميت وقت غسله، فذراع وبصره وعرضه ذراعان، فمن راد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم. **وخرقة تربطها إلح** وهي تكون تحت اللفافة وفوق الإزار والقميص، والأولى أن تكون من الصدر إلى الركبتين. **على ثلاثة أثواب إلح** يعني الإزار والخمار واللفافة، ويترك القميص والخرقة، وهذا كفن الكفاية في حقها، ويكره أن تكفن في ثوبين والمراهقة كالساعة. [الجوهرة النيرة: ١٢٨] **شعرها على صدرها** أي فوق الدرع صغيرتين، وعند الشافعي يجعل ثلاث صفائر، ويلقى حنف الظاهر، لما روي عن أم عطية أنها فعلت هكذا في رقية بنت رسول الله ﷺ ولما: أن إلقاءها إلى ظهرها من جانب الريبة، وليست هذه نعال الزينة، ولا حجة له في حديث أم عطية؛ لأن ذلك كان فعلها، ولم يذكر في الحديث أن النبي ﷺ علمها بذلك.

ولا يسرح شعر الميت إلح لأن ذلك رية، والميت مستقل إلى البني والمهل، أي الصديد والقيح، ولأنه إذا سرح شعره انفصل منه شيء، فاحتيج إلى دفعه معه، لفصله عنه، وقد روي أن ذلك ذكر عائشة ر. ه. فقالت: أتصون موتاكم بالتخفيف - أي أتسرحون شعرهم، يقال: نصاه إذا مد ناصيته كأنها كرهت ذلك، ولا يقص ظفره ولا شعره؛ لأن فيه قطع جزء منه، فلم يسن بعد موته كاحتان. [الجوهرة النيرة: ١٢٨]

وتجمر الأكفان إلح الأكفان جمع كف، وهو اسم هذه الثياب، وإنما قال: الأكفان نظرًا إلى تعدد الأثواب، وقوله وترًا بأن يدار الخمر ثلاثًا أو خمسًا؛ لما روي أن النبي ﷺ قال: "إذا حترتم الميت فاحمروه وترًا". وقوله: "إن الله وتر يحب الوتر". والمقصود يحصل بالخمس، فما راد عليه يكون إسرًا، وجميع ما يجمر به الميت ثلاثة مواضع عند حروح روحه لإزالة الرائحة الكريهة، وعند عسسه وعند تكفيمه، ولا يجمر حلقه، لقوله ﷺ =

قبل أن يدرج فيها وترًا. فإذا فرغوا منه **صَلُّوا عليه**، وأولى الناس بالإمامة عليه **السلطان** إن حضر، **فإن لم يحضر**، فيستحب **تقديم** **إمام الحي**، ثم **الولي**، فإن صلى عليه غير **الولي** و**السلطان أعاد** **الولي**، وإن صلى عليه **الولي** لم يجز أن يُصَلِّي أحد بعده، وإن دُفِن ولم يُصَلَّ عليه **صَلِّي على قبره إلى ثلاثة أيام**، ولا يُصَلِّي بعد ذلك، ويقوم المصلي **بخذاء صدر الميت**.

= "لا تنع الخبارة بصوت ولا نار". وكذا بكره في الفري، كذا في "المتحضر" و"العبي"، اعلم في التكفين كالخلال والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت.

صلوا عليه الصلاة على الميت ثابتة بمفهوم القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُحْضِرُ الصَّلَاةَ حَرًا مُعْتَبِرًا وَلَا نِسَاءً مُعْتَبِرَاتٍ مَّا فِيهِنَّ ذُرَى عَالِيَةٍ مَّا دُمَّتْ فِي الْبَنَاتِ﴾ [البقرة: ٨٤]، والهني عن الصلاة على المنافقين يشعر بشوقها على المسلمين المواقفين، وثابتة بالنسبة أيضًا، قال: ﴿صَلُّوا عَلَى مَن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، قال: لا إله إلا الله، ولا خلاف في ذلك وهي فرض على الكفاية، ويسقط فرضها بالواحد، والنساء مفردات، وإذا لم يحضر الميت إلا واحد نعت الصلاة عليه كتكفيمه ودفنه. [الخواهرية البيرة: ١٢٨] اعلم أن لصلاة الخبارة صفة وشرط وركن وسنن، أما صفتها فإنها فرض كفاية بالإجماع، (فيكفر مكرها؛ لأنه أكر الإجماع) كدفنه وعسسه وتخهيره، فإنها فرض كفاية. وأما شرطها فستة: إسلام الميت، وطهارته ما بهل عليه التراب، وحضوره، ووضعته وكونه هو أو أكثره أمام المصلي، وكونه للقلبة، فلا تصح على عائب ومحمول على حو دابة، وموصوح خلفه، وصلاة آسي على المحاشي بقوته أو خصوصيته. وأما ركنها فشيئان: التكريات الأربع، فالأولى ركن أيضًا لا شرط، فدفن لم يعر ساء أخرى عليها، والقيام، فم يجز قاعدًا بلا عذر، وأما سننها فثلاثة: التحميد والثناء والدعاء فيها كما في "الدر المختار" نقلًا عن الراهندي، ولو وضعوا الرأس موضع الأرجين صحت وأساؤوا، إن تعمدت.

السلطان لأن في التقديم عليه استحباب به، فالواجب تعظيمه. **فإن لم يحضر السلطان فائمه**. (الباب) **تقديم إمام الحي** لأنه رضى في حياته، فكان أولى بالصلاة عليه في مماته. [الباب: ١٠٣/١] ثم **الولي** والأولياء على الترتيب المذكور في النكاح. **أعاد الولي** إن شاء؛ لأن الحق للأولياء فهم الخيار.

لم يجز أن **يُصَلِّي الخ** لأن الفرض يتأدى بالأولى، والمقتضى بها غير مشروع. [الخواهرية البيرة: ١٢٩] **صلي** [وهذا على سبيل الاستحباب، وإلا فمحاداة جزء من الميت لاند منه] **على قبره الخ** لأن النبي صلى على قبر امرأة من الأنصار، وقوله: إلى ثلاثة أيام، هذا رواية عن أبي يوسف **إلى ثلاثة أيام** قال في "الميساغ": هذا هو المشهور عن أصحابها، وقال غيره: والصحيح أنه يصلي عليه ما لم يعقب على انظر تفسحه نص عليه في الهداية، وقاله في 'الاحتيار': وقدره بعضهم بثلاثة أيام والأول أصح، واعتمده السفي والمحوي. [التصحيح والترحيج: ١٨٩] **بخذاء صدر الميت** لأنه موضع القلب، وفيه نور الإيمان، فيكون القيام عنده إشارة إلى أنه يشفع لإيمانه.

والصلاة أن يكبر تكبيرة يحمده الله تعالى عقيها، ثم يكبر تكبيرة، ويصلي على النبي ﷺ، ثم يكبر تكبيرة ثالثة يدعو فيها لنفسه وللमित وللمسلمين، ثم يكبر تكبيرة رابعة ويسلم،

أن **ذكر تكبيرة**: قال القاضي: وإذا كبر الإمام في صلاة الحاضرة حمسًا عن أبي حنيفة فيه روايتان، واحتار أن يتابعه. [التصحيح والترحيع: ١٨٩] **يحمد الله تعالى إلخ**: وهو ظاهر الرواية، وقال بعضهم: يقول سبحانه اللههم ويحمدك كما في سائر الصلوات، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، فظاهره أنه لا يزيد: وجل ثأؤك، وهو خلاف المحفوظ. وقال الشافعي: يقرأ الفاتحة؛ لأنها صلاة من وجه ولا صلاة إلا بالفاتحة، ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب، وقيل: لتعلموا أنه من السنة، وسأ: قول ابن مسعود رضي الله عنه أنه لم يوقت لها في صلاة الحاضرة قراءة، وفي 'الحرارة': لا بأس بقراءة الفاتحة سنة الشاء، وإن قرأها سنة القراءة كره.

ويصلي على النبي ﷺ: لأن الشاء على الله تعالى بيه الصلاة على النبي ﷺ. كما في الخطب والتشهد، فيقول: اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، قال النبي ﷺ "الأعمال موقوفة، والدعوات مجبوسة حتى يصلي على أولًا وآخرًا". [الجوهرية البيرة: ١٣٠]

يدعو فيها لنفسه الخ: معناه يدعو لنفسه لكي يغفر له، فيستجاب دعاؤه في حق غيره، ولأن من سنة الأدعية أن يبدأ فيها بنفسه، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ادْعُ أَصْحَابَكَ لِتَخْرُجُوا مَعَهُ وَلَا تُخَلِّفُوا مِنْهُ خِيعَةً﴾ (الحشر: ١٠)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا دُعُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَاتَّبِعُوا أَمْرَ رَسُولِي﴾ (إبراهيم: ٤١)، ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٢٨٠)، ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ (الأعراف: ١٥١)، وليس فيه دعاء مؤقت، وإن تترك بالمقول محسوس، وقد روي أن النبي ﷺ كان يقول: "اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأثانا، اسهم من أحبيته ما فأحبه علي الإسلام، ومن توفيته ما فتوفه عني الإيمان". وقد روي فيه زيادة: "اللهم إن كان زكياً فزكه، وإن كان خاطئاً فاغفر له وارحمه، واجعله في خير مما كان فيه، واجعه حير يوم جاء عليه". هذا إذا كان بالغا عاقلاً، أما إذا كان صغيراً أو محموراً، فليقل: اللهم اجعله لنا فرطاً، واجعه لنا ذحراً، واجعله بنا شافعاً ومشفعاً فرطاً... فإن كان لا يحسن شيئاً من هذه الأدعية، قال: اللهم اغفر لنا ولوالدينا وله وللمؤمنين والمؤمنات، ولا يبعي أن يجهر بشيء من ذلك؛ لأن من سنة الدعاء المخافتة. [الجوهرية النيرة: ١٣٠]

ثم يكرر تكبيرة إحد: ولا يدعو بعدها شيء ويسلم تسليمتين، ولا ينوي أميت فيهما، بل ينوي بالأولى من عن يمينه، وبالثانية من عن شماله كذا في الفتاوى، وبعض المشايخ استحس أن يقال بعد التكبيرة الرابعة: **رَبِّهِ تَبَّحِي سُبُّ** حسنه وفي لآخره حسنة (القرة ٢٠١) الآية، واستحس بعضهم **رَبِّ لَانُحْ قُتُوبُ عُدْ هَدَيْتُ** (ان عمرا ٨٠) الآية، وبعضهم **سُبُّحْد رَتَّ رَتَّ نَعْرَة عَمَّا يَصْفُونُ** (نصافات ١٨٠) إلى آخر السورة، إلا أن ظاهر المذهب أن لا يقول بعدها شيئاً إلا السلام. [الجوهرة النيرة: ١٣١]

ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى، ولا يُصلي على ميت في مسجد جماعة.
فإذا حملوه على سريره أخذوا بقوائمه الأربع. ويمشون به مُسرعين دون الخُتب،
فإذا بلغوا إلى قبره كره للناس أن يجلسوا قبل أن يوضع من أعناق الرجال، . . .

ولا يرفع يديه الخ خلافًا لشافعي . فيه يرفع في كل تكبيرة؛ لأن ابن عمر كان يفعل ذلك، وسأ:
ما رواه اندار قصي عن ابن عباس وأبي هريرة . أنه كان يد صبي على حجارة رفع يديه في أول تكبيرة، ثم
لا يعود. وفي 'خوهره ليرة': لأن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة، والركعة الثانية والثالثة والرابعة لا ترفع فيها
الأيدي، فكذا تكبيرات الجنائز. [ص: ١٣١]

ولا يصلي الخ أى الصلاة على الحجرة في مسجد جماعة مكروه؛ لقوله من صلى في المسجد على ميت
فلا أجر له، وفي رواية: فلا شيء له، رواه أبو داود، وأما المسجد الذي بني لصلاة الحجرة، فلا يكره فيه، وعند
الشافعي وأحمد لا بأس بها في مسجد جماعة؛ لأن رسول الله صلى على حجارة سهيل بن بيضاء في المسجد،
ولأهل دعاء وصلاة، فمسجد أول. وسأ: ما روي، ولأنه لأداء المكتوبات فيه، ويحتمل ثبوت مسجد، وتأويل
ما رواه أنه صلى عليه في المسجد لعذر الاعتكاف، وقيل: ينصرف كذا في العبيد والمستحضر.

أخذوا بقوائمه الأربع حديث بن مسعود . فإن من أتبع الحجرة فبأحد نجواب سرير الأربعة رواه
عبد الرزاق، وروى محمد بن الحسن أخرجنا الإمام أبو حنيفة حديثًا مضور بن المعتز قال: من السنة حمل الحجرة
نجواب السرير الأربعة، ورواه ابن ماجه به، فوجب الحكم بأن هذا هو السنة وأن خلافه إن تحقق من بعض
السيف فعارض. [حاشية السدي: ١٢٥] وحمل الحجرة عادة، فيسعى بكل أحد أن يبادر في لعادة، فقد حمل
الحجرة سيد المرسلين . فإنه حمل حجرة سعد بن معاذ . وكيفية الحمل: أن تضع أيها المحاصص مقدم
الحجرة على يمينك، ثم مؤخرها على يمينك، ثم مقدمها على يسارك، ثم مؤخرها على يسارك إثارة للتيامن،
وهكذا في حالة التناوب كذا في "الهداية".

مسرعين دون الخب لقوله . "عجلوا موتاكم فإن بك خيرًا قدمتموه إليه، وإن بك شرًا ألفتيموه عن
أعناقكم". ولأنه . حين سئل عنه قال: "ما دون الخب" أخرج الترمذي. وخب صرب من أعدو دون
العنق، والعنق خطو فسيح، والمنشي حنفيها أفص، ولو مشى أمامها لا بأس به كذا في 'خوهره'.

كره للناس أن يجلسوا الخ لقوله . من أتبع الجنائز فلا يجلس قبل أن توضع . ولأنه قد تقع الحاجة إلى
التعدي والقيام أمكن منه، وهذا في حق المشي، وأما القاعد إن مرت عليه فلا يقوم لها، وإذا رأى الجسارة يقول:
هذا ما وعدنا الله ورسوله، وصدق الله ورسوله، اللهم ردا إيمانًا وتسليمًا، وليتكثر من التسيح والتهليل حنف =

وَيُحْفَرُ الْقَبْرُ وَيُلْحَدُ، وَيُدْخَلُ الْمَيْتُ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ.

= الجسرة، ولا يتكلم بشيء من ادبها، ولا ينظر يمينا وشمالا، فإن ذلك يقسى القبر كذا في "فتح المعين". وفي "المصاييح": ما يدل على كراهية الركوب، قال فيه عن ثوبان، قال: حرحنا مع رسول الله ﷺ في حازة فرأى قوما ركباناً، فقال: ألا تستحيون أن ملائكة الله على أقدامهم، وأنتم على ظهور الدواب. ولأن الركوب تنعم وتندد، وذلك لا يليق في مثل هذه الحالة؛ لأن هذه حسرة وبدامة وعظة واعتبار. [الجوهرة السيرة: ١٣١]

ويحفر القبر: إما أحر الشيخ ذكر القبر؛ لأنه آخر جهار الميت، وينبغي أن يكون مقدار عمقه إلى صدر رجل وسط القامة، وكل ما راد فهو أفضل؛ لأن فيه صيانة الميت عن الصباح، ولو حفروا قبراً فوجدوا فيه ميتاً أو عظاماً، قيل: يحمرون غيره ويدفون هذا، إلا أن يكون قد فرغ منه، وصهر فيه عظام، فإنهم يجعنون العظام في جانب القبر، ويدفنون الميت معها. [الجوهرة النيرة: ١٣٢]

ويلحد لقونه: 'اللحد لنا، والشق لغيرنا'. واللحد: أن يحفر في جانب القصة من القبر حفرة، فيوضع فيه الميت، وقال الشافعي: السنة الشق، واحتج أن أهل المدينة توارثوا الشق، وتوارثهم حجة، والشق: أن تحفر حفرة في وسط القبر، فيوضع فيها الميت. ولنا: ما مر من قوله: 'اللحد لنا' الحديث. وروي أن النبي ﷺ لما توفي احتسب الناس أن يشق أو يلحد، وكان أبوطلبة الأنصاري الحاذق، وأبو عبيدة بن الجراح شقاقاً، فبعثوا رجلاً إلى أبي طلحة، ورجلاً إلى أبي عبيدة بن الجراح. فقال عباس بن عبدالمصعب: اللهم اختر لبنيك أحب الأمرين لبنيك، فوجد أبا طلحة من بعث إليه، ولم يجد أبا عبيدة بن الجراح. من بعث إليه، وكان عباس مستجاب الدعوة، وتوارث أهل المدينة امسورة الشق بصعف أراضيهم فيسهار اللحد، فإن كانت الأرض رحوة فلا بأس بالشق واتخاذ الثابوت من حجر أو حديد ويفرش فيه التراب.

ويدخل الميت إلح: بأن توضع الجسرة في جانب القبلة من القبر، ويحمل منه الميت، فيوضع في اللحد، فيكون الآخذ له مستقبل القبلة حال الأحد، وهو مذهب عني بن أبي طالب. ومحمد بن الحنفية وإسحاق بن راهويه وإبراهيم التيمي. وعند الشافعي: يسلم من قبل رأسه؛ حديث ابن عباس: أنه يسلم سلاً من قبل رأسه. ولنا: حديث ابن مسعود: أنه أخذ الميت من قبل القبلة، وعن ابن عباس: أنه دخل قبراً ليلاً، فأسرح له سراح، وأخذ الميت من جهة القصة، وقد اضطربت الروايات في إدخاله. فإن إبراهيم التيمي روى أنه أخذ من قبل القصة ولم يسلم سلاً، والسنن أن توضع الحنازة في مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بإزاء موضع قدميه قبل الوقف إلى القبر من جهة رأسه، ولئن صح السل لم يعارض ما روي؛ لأنه فعل بعض الصحابة، وما روياه فعل النبي ﷺ. ويحتمل أنه يسلم لأجل ضيق المكان أو لخوف أن يسهار اللحد لرخاوة الأرض. وهذا أي الدخول من جانب القصة عندنا إذا لم يخش على القبر أن يسهار، أما إذا خشي ذلك فإنه يسلم من قبل رأسه لأجل الضرورة.

فإذا وُضع في لحده قال الذي يضعه: "بسم الله وعلى ملة رسول الله"، ويُوَجَّهه إلى القبلة، ويُحَلّ العقدة، ويُسَوِّي اللبن على اللحد، ويُكره الآجر والخشب. ^{وَجَوْنًا}
ولا بأس بالقَصَب، ثم يُهال التراب عليه،
أي يصب

بسم الله أي بسم الله وضعك وعلى ملة رسول الله سلمك، أي على شريعته، ولا بأس أن يدحله قبره من الرجال شمع أو وتر؛ لأن النبي ﷺ أدخله قبره عني والعباس والفصل بن عباس وصهيب. [الجوهرة السيرة: ١٣٢]
ويوجهه إلى القبلة أي يوضع في القبر على جنبه الأيمن مستقيم القبلة؛ لقوله عليه السلام: "عني" حين مات من بي عند المظب، فقال: يا علي استقبل القبلة استقلالاً وقبوراً جميعاً: بسم الله وعلى ملة رسول الله، وضعوه بحسبه، ولا تكوه بوجهه، ولا تلقوه لظهوره. **ويحلّ العقدة** لأنه بما فعلت لئلا تنتشر الأكفان، وقد أُن من ذلك، وإن دفنت معه فلا بأس به. [الجوهرة النيرة: ١٣٢]

ويسوي اللبن إلخ [بكسر الهمزة جمع لمة بور كنية: الطوبى لآلئ. (للباب)] ما روي أنه وضع على قبر رسول الله ﷺ لبن وطين من القصب، وروي أنه رأى فرجة في قبر، فأخذ مدرة وناولها حفاراً، وقد سد بها تلك الفرجة، وروي عن سعيد بن العاص أنه قال: جعوا على قبري ابن القصب؛ لأهما وضعا على قبر رسول الله ﷺ، وأني بكر وعمر. ولأهما يمعان ما يهال من التراب على القبر من أوصاف إلى الميت.
وبكره الآجر إلخ [بالماء: الصوب المحرق. (أسباب)] لأهما لإحكام البناء، والقبر موضع ابتلاء، وما عسوا كراهة الآجر بأن فيه أثر الدار، فليس بشيء؛ لأنه يكسر في ثوب قصره القصار وبه أثر دار، وكذا يعلى البناء بالسدر والخرض، وإغلاؤه بالدار، وكراهتهما في صورة يكونان حوله، أما لو كان فوق القبر لا يكره؛ لأنه يكون عصمة من السبع وصيانة عن النيش كذا في "العين" و"الفتح".

ولا بأس بالقصب إلخ أي غير المسوج، أما المسوج فيكره عند بعضهم، والمسوح هو الخوخ. [الجوهرة السيرة: ١٣٣]
وفي الجامع الصغير: "يستحب اللبن والقصب؛ لأنه جعل على قبره طين من قصب، والطين باضم هو الخزمة من القصب.

ثم يهال التراب عليه ولا بأس بأن يهيلوا بأيديهم وبأساسح، وبكل ما أمكن، ولا يراد على الذي أخرج منه؛ لأن الزيادة عليه بمنزلة البناء. ولا بأس برش الماء على القبر حفظاً لثرائه عن الانداس، ويستحب لمن شهد دفن ميت أن يثو في قبره ثلاث حثيات من التراب بيديه جميعاً، ويكون من قبل رأس الميت، ويقول في حثيته الأولى: منها حلقتكم، وفي الثانية: وفيها نعيدكم، وفي الثالثة: ومنها نخرجكم تارة أخرى، وفي كتاب التورين: من أخذ من تراب القبر بيده، وقرأ عليه سورة القدر سبعاً، وتركه في القبر لم يعذب صاحب القبر.

وَيُسَنَّم الْقَبْرُ وَلَا يُسَطَّحُ، وَمَنْ اسْتَهْلَ بَعْدَ الْوَلَادَةِ سُمِّيَ وَغُسِلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلْ أُدْرِجَ فِي خَرَقَةٍ وَدُفِنَ وَلَمْ يَصَلَّ عَلَيْهِ.

ويُسَنَّم القبر إلح: أي يجعل ترابه مرتفعاً عليه مثل سنام البعير مقدار شبر ونحوه، وتكره الريادة على التراب الذي خرج منه. [الباب: ١٠٦/١] لرواية الحارثي عن سفيان أنه رأى قبره **مسماً**، وقوله: ولا يسطح، أي لا يربع، وقال الشافعي **يسطح**؛ ما روي أنه **مسحاً**، جعل قبر ابنه مسطحاً، ولنا: ما روي عن سفيان، وروي عن إبراهيم السحفي أنه قال: أحبرني من رأى قبر رسول الله **ﷺ** وقبر أبي بكر وعمر **رضي الله عنهما**، أنها مسومة، ولأن التبريع من صنيع أهل الكتاب، والتشبه بهم فيما بد منه مكروه، وأما جعل قبر ابنه مسطحاً، فكان في ابتداء الأمر، أو للضرورة.

ومن استهل أي رفع الصوت بالكاء عند ولادته، أو يوجد منه ما يدل على الحياة من تحريك عصب، أو عطاس، أو تشاؤب، أو غير ذلك. [الجوهرة البيرة: ١٣٤]: ولو شهدت القابلة باستهلاله قست في حق الصلاة عليه، وكذا الأم، وأما في حق الميراث فلا يقبل قول الأم بالإجماع؛ لأنها متهمة، وأما القابلة فلا تقبل أيضاً في حق الميراث عند أبي حنيفة **رضي الله عنه**، وعندهما تقبل إذا كانت عدلة كذا في "الحندي".

ولم يصل عليه وفي العسل روايتان، الصحيح: أنه لا يغسل، وقال الطحاوي: يغسل، وفي "اهدية": يغسل في غير الظاهر من الرواية، وهو المختار. [الجوهرة البيرة: ١٣٤] وكذا السقط الذي لم تتم خنقة أعصائه نص عليه قاضي خان. [التصحيح والترجيح: ١٩٠]

بابُ الشهيد

الشَّهِيدُ مَنْ قَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ، أَوْ وُجِدَ فِي الْمَعْرَكَةِ، وَبِهِ أَثَرُ الْجِرَاحَةِ، أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا، وَلَمْ يَجِبْ بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ، فَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يُغْسَلُ،
أو الدميون غير حي

باب الشهيد بما أفرد هذا الباب عما قبله، وإن كان الكل في حكم الموتى؛ لأن حكم الشهيد يخالف عما قبله في حق التكفين والغسل، وإساسة بين لاديين أن الشهيد ميت وإن كان بسبب، لأنه ميت بعمره، وهو فعيل بمعنى مفعول، أي مشهود له بالجنة بالنص، وهو قوله تعالى: **يَرْبِّاَ اللّٰهُ شَرٰى مِنْ حٰمِلِيْنَ نَفْسِهِمْ** (التوبة: ١١١) وفي "المعراج": النص قوله . . . أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة يدهم نفوسهم لاستعاء مرصاة الله تعالى حين جمع رحلين من الشهداء في قبر واحد، أو معنى فاعل، لأنه حي عند الله وحاضر أو لأن عيه شاهدًا يشهد حاله وهو دمه وشحه وحرجه. **الشَّهِيد** هذا التعريف للشهيد الذي لا يغسل إكرامًا لا لمطلق الشهيد؛ لأنه أعم من ذلك.

المشركون وفي معنى المشركين: وقطاع الطريق واللبعة. [الحوهرة الميرة: ١٣٤] **أثر الجرح** قيد بالأثر؛ ليدل على أنه قاتل لا ميت حتف أنفه، وإن لم يكن به أثر، فإظهار أنه ميت حتف أنفه، ويعتدل أنهم قتلوه، فلا يكون شهيدًا، يشك، وأدم وإن كان يسيل عن موضع يعتاد خروج الدم عنه كالأنف والدم والدمر غسل؛ لأنه ليس بقاتل، وإن كان من موضع غير معتاد كالذود والعين لا يغسل؛ لأنه قاتل

أو قتلته المسلمون ظلمًا قيد بالظلم احترازًا عن الرحمة في الدنيا والقصاص وأهذه والعرق واقتراض السمع والتردي من الخيل وأشابه ذلك. [الحوهرة الميرة: ١٣٥] **وَمَنْ نَحَبَ اِيْدِيَهُ** بل قصاص، فكل قتل يتعلق به وجوب القصاص: فانقتول شهيد حتى لو قتل عمدًا وصاح أولياؤه على ما هو شهيد، وأمراد بالدية: دية متدأة لثلا يدم عيه ما إذا قتل الأب وده، فإنه نحب الدية وهو شهيد؛ لأنها ليست متدأة، بل الموجب أولًا القصاص، ثم سقط بالشبهة ووجب الدية بعد ذلك، وتحرر أيضًا مما إذا قتل ظلمًا، ووجب بقتله الدية كماقتول حصًا، أو قتل ولم يعلم قاتله في المحلة، فإنه ليس بشهيد، والمراد بالشهيد المني. الشهيد الذي لم يغسل، وإلا فهو شهيد؛ لأنه قتل غير حق.

ويُصَلَّى عَلَيْهِ **الح** وقال الشافعي لا يصلى ولا يغسل؛ لرواية جابر بن عبد الله أنه أمر بدهن شهداء أحد بدمائهم، ولم يغسلوا ولم يصل عليهم. ولما: ما رواه ابن عباس وابن الزبير أنه صلى على شهداء أحد مع حمرة، فكان يؤتى بتسعة تسعة وحمرة عاشرهم، فيصلى عليهم، وقال عقة بن عامر أنه خرج يومًا فصلى على أهل أحد صلواته على الميت ثم انصرف إلى بيته. متفق عليه، وقال "صنوا عني من قال: لا إله إلا الله، ولأن الصلاة على الميت لإظهار كرامته، وأشهد أولي بها، والظاهر عن ادنوب لا يستعني عن الدعاء كالحي والصبي، وحديث جابر بن نف، وما روياه مثبت، فكان العمل به أولى، ولأن ما رويناه يوافق الأصل، وما رواه يخالف، فالأخذ بما هو يوافق أولى.

وإذا استشهد الجنبُ غُسلَ عند أبي حنيفة **حبس**، وكذلك الصبي، وقال أبو يوسف
ومحمد **حبس**: لا يُغسلان. ولا يُغسلُ عن الشهيد دمه، ولا يُنزَعُ عنه ثيابه، ويُنزَعُ
عنه الفروُّ والحشُوُّ والخُفُّ والسلاحُ. ومن أُرثتْ غُسلَ،
وكذا القسوة

وإذا استشهد **الح**. اعلم أن شروط صحة الشهادة عد أي حنيفة: كون المقتول ظاهراً من الحنابة ومكلفاً حتى
لو استشهد حب أو الصبي يغسل عنده، وعندهما القتل على صريق الشهادة أقيمت مقام الغسل المعروف
كالدكاة أقيمت مقام الدباج في طهارة الجلد بدليل أنه يرفع الحدث، ولأبي حنيفة ما روي: أن حنظلة بن أبي عامر
لما استشهد حباً غسلته الملائكة، حتى قال: "إن صاحبكم حنظلة لغسلته الملائكة" فسأل: أهيه ما
باله؟ فقالت: حرج وهو جنب حين سمع النداء، ولأن الشهادة عرفت ماعة من جنون الحناسة التي حصت
بالموت لا رافعة للحناسة التي كانت من قبل، وأما الحائض والنفساء إذا استشهدتا، فإن كانت شهادتهما بعد
انقطاع الدم قبل الغسل، فالكلام فيهما وفي حب سواء، وإن كان قبل الانقطاع ففيه روايتان. وأما الصبي
فوجه قوهما: إنه مقتول ظلماً فكان شهيداً كالسائح؛ لأن سقوط الغسل عن الشهيد لإبقاء أثر المظلومية في القتل
ليكون إكراماً له، والمظلومية في حق الصبي أشد، فكان أولى، ولأن القتل ظلماً لما لا يوجب تطهير غير اظاهر
من الذنب، فلأن لا يوجب تطهير اظاهر أولى. ولأبي حنيفة: أن اسيف كفى عن الغسل في حق شهداء
أحد لوصف كونهم طهوراً عن الذنب، ولا دب للصبي، فلا يكون في معاهم، وما ذكرنا من معنى الصهارة
غير سديد؛ لأن سقوط الغسل غير مبي عن الصهارة دليل أن لأبياء يغسلون مع أنه لا ذنب لهم كالصبي،
فكيف يطهر السيف، فكان الموت والقتل في حقه سواء. وفي التصحيح والترجيح: رجح دليبه في الشروح،
وهو المعول عليه عند النسفي، والمفتي به عند المحبوبي. [ص: ١٩٠]

ولا يغسل **الح**. لأنه: لم يغسلهم، وقال: "رموهم بكمومهم ودمائهم، فإنه ما من جريح يخرج في سبيل الله
إلا وهو يأتي يوم القيامة وأودجه تشخب دماً، النون لون الدم واريح ريح المسك"، وبمعهم من قوله
"زملوهم بكمومهم ودمائهم"، أنه لا ينزع عنهم ثيابهم.

وينزع عنه الفرو **الح** الفرو: المصنوع من جنود الفراء والحشو: الثوب المحشو قطعاً؛ لأنه إما لبس هذه الأشياء
لدفع بأس العدو، وقد استعنى عن ذلك. [الخوهرية البيرة: ١٣٦] والحاصل أن ما ليس من جنس الكفن ينسرع.

ومن أُرثت غُسلَ [لأنه ناب مرافق الحياة] والأصل فيه: ما روي أن عمر . حمل إلى بيته فعاش يومين
ثم مات، فغسل مع أنه كان شهيداً، وكذا غسل عني . وسعد بن معاذ . وأما عثمان . أجهز عليه
في مصرعه ولم يرث فتم يغسل، و"أُرثت" عنى ما لم يسم فاعله، أي حمل من المعركة رثيلاً، أي جريحاً وبه رمق، =

والارتثاث: أن يأكل، أو يشرب، أو يُداوي، أو يبقى حيًّا، حتى يمضي عليه وقت صلاة وهو يعقل، أو يُنقل من المعركة حيًّا، ومن قتل في حد أو قصاص، غُسل وصُلِّي عليه، ومن قُتل من البُغاة أو قُطّاع الطريق لم يُصل عليه.

حالة المحاربة

= وارث الشيء الحق، أي المولى، وهذا صار حلقًا في حكم الشهادة سيل مرفق الحياة؛ لأن بذلك يخف أثر الصلابة فلا يكون في معنى شهداء أحد فيغسل؛ لأن شهداء أحد ماتوا عطاشًا والكأس يدار عليهم، فم يشربوا خوفًا من نقصان الشهادة. ويروى أنهم طسوا ماء، فكان الساقى يطوف عليهم، وكان إذا عرس ماء عنى إنسان منهم أشار إلى صاحبه حتى ماتوا كلهم عطاشًا. فإن أوصى: إن كان بأمور الآخرة لم يكن مرتثًا عند محمد وهو الأصح؛ لأنه من أحكام الأموات، وعند أبي يوسف يكون مرتثًا؛ لأنه ارتفاق، فإن كان بأمور الدنيا، فهو مرتث إجماعًا.

أو يداوي: لأنه نال بعض مرافق الحياة. [الجوهرة النيرة: ١٣٦]

وقت صلاة وهو يعقل ويقدر على أدائها. [الباب: ١٠٧/١] لأن تلك الصلاة تصير دينًا في ذمته، وذلك من أحكام الأحياء، وعن أبي يوسف - أنه شرط أن يبقى ثلثي نهار، قل في المصومة في مقالات أبي يوسف - ويعسل امقتول بـ أوصى بشيء، أو انقضى ثلث نهار وهو حي، وعن محمد - يوم ولية، وفي نوادر بشر عن أبي يوسف - إذا مكث في المعركة أكثر من يوم ولية حيًّا، والقوم في القتال وهو يعقل فهو شهيد، والارتثاث لا يعتبر إلا بعد تصرف القتال. [الجوهرة النيرة: ١٣٦، ١٣٧]

أو ينقل من المعركة الح وهو يعقل؛ لأنه نال به بعض مرافق الحياة إلا إذا حمل من مصرعه كيلا تصأه الحيور؛ لأنه ما نال شيئًا من الراحة. [الجوهرة النيرة: ١٣٧]

غسل [لأنه لم يقتل صمًا] **وصلي عليه**. لأنه ليس بمقتول طمًا؛ لأنه بذل نفسه لإيلاء حق مستحق، ومن كان كذلك لم يكن في معنى شهداء أحد؛ لأنهم بذلوا أنفسهم لانتعاء مرضاة الله تعالى، فلا يحق لهم.

البغاة وهم الخارجون عن طاعة الإمام. [الباب: ١٠٨/١] **لم يصل عليه** لأن عيبًا به يصل على أهل السهوان، أي خوارج ولم يعسلهم، فقيل له: أهم كفار؟ فقالوا: يحواسنوا عيبًا، فأشار إلى العبة وهو النعي، ولأنه قتل ظالمًا لنفسه محاربًا للمسلم كالحربي فلا يغسل، ولا يصلى عليه.

باب الصلاة في الكعبة

الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها، فإن صلى الإمام فيها بجماعة، فجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام: جاز، ومن جعل منهم وجهه إلى وجه الإمام: جاز ويكره، ومن جعل منهم ظهره إلى وجه الإمام: لم تجز صلاته.

وإذا صلى الإمام في المسجد الحرام تحلّق الناس حول الكعبة، وصلّوا بصلاة الإمام، فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام جازت صلاته

باب الصلاة الح لما فرغ من الصلاة خارج الكعبة شرع في الصلاة فيها، وحتم بهذا الباب كتاب الصلاة ليكون الحتم بصلاة متحركة بمكانها، وقد بين وجه المناسبة هكذا: إن قتل الشهيد أمان له من العذاب، وكذا الكعبة أمان أيضاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهَا كَانَ آمِنًا﴾ (آل عمران: ٩٧)

حاربة فرضها الح وقال الشافعي * لا تصح الصلاة فيها مطلقاً، ولا فوقها إلا بستره، وقال مالك: لا يصح فيها الفرض؛ لأن المصلي في جوف الكعبة إن كان مستقلاً جهة من الكعبة كان مستديراً جهة أخرى، والصلاة مع استدبار القبلة لا يجوز، ويعور النفل؛ لأن باب النفل أوسع؛ وذلك لأنه مستدير من وجهه، ولنا: أن شرط الجوار استقبال جزء من الكعبة، وإنما يتعين الجزء الخلفي له بالشروع، ومنى صار قبلة فاستدبار غيرها لا يكون مفسداً؛ لأن الاستدبار المفسد الذي يتضمن ترك الاستقبال أصلاً، وروي عن بلال * أنه * دخل في البيت وصلى فيه.

إلى ظهر الإمام أو جنبه، أو جعل وجهه إلى ظهر الإمام أو جنبه أو جعل جنبه إلى وجه الإمام، أو جنبه متوجّهاً إلى غير جهته، أو جعل وجهه إلى وجه الإمام. [الباب: ١٠٨/١]

حار الح لأنه متوجه إلى القبلة، ولا يعتد إمامه على الخطأ، بخلاف مسألة التحري، يعني إذا صلوا بجماعة في ليلة مظلمة بالتحري، فجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام، وقد علم حال إمامه لا يجوز صلاته؛ لأنه اعتقد إمامه على الخطأ كذا في "البنية".

لم تجز صلاته: لتقدمه على إمامه. [الجوهرة النيرة: ١٣٧]

تحلّق الناس الح: أي يقومون حولها واستقبلوا القبلة، بذلك جرى التوارث.

إذا لم يكن في جانب الإمام، ومن صلى على ظهر الكعبة، جازت صلاته.

وبلاسترة

إذا لم يكن في الخ [فصار كمن صلى خلفه]: فلو كان في جانبه وكان أقرب إلى الكعبة من الإمام، لم يصح؛ لأنه تقدم على الإمام، وإن لم يكن في جانب الإمام، وكان أقرب أو أبعد إلى الكعبة من الإمام، حازت صلاته، لأن التقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجانب، وعند الاختلاف لا.

حب الصلاة حلاًفاً للشافعي؛ لأن القنلة عنده هي الساء، ولنا: أن الكعبة هي العرصة واهواء إلى عنان السماء دون الساء؛ لأنه يقل، ألا ترى أنه لو صلى على جبل أبي قبيس جاز، ولا ساء بين يديه على أنه رفع الساء في عهد ابن ربيع وحجاج، وكانت صلاة اساس جائزة إلا أنه يكره؛ لما فيه من ترك التعظيم، وقد ورد النهي عنه، وهو ما روى أبوهريرة: "أن النبي ﷺ هي عن الصلاة في سبع مواضع: الخزرة، والمزينة، والمقبرة، والحمام، وقوارع الطريق، ومعاطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله".

كتاب الزكاة

الزكاة واجبة على الحرّ المسلم البالغ العاقل إذا مَلَكَ نصاباً كاملاً.....

كتاب الزكاة الح لغة: الظهارة الماء، وشرعاً: ثمنك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص لله تعالى. [الباب: ١/١١٠] قرأها بالصلاة اقتداء بما ذكر الله تعالى في القرآن ٥٥ مرة عند كل صلاة (سورة: ٤٣)، وكذلك في السنة. "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة" الحديث، ولأن قرأها بالصلاة في ثوب وثلاثين موضعاً في التبريل دليل على كمال الاتصال بينهما، وأما تقدم الصلاة عليها، فلأنها حسن في نفسه، وهي حسن بالواسطة، فكانت هي أحط رتبة من الصلاة، ولأن الصلاة تحب على جميع البالغين العاقلين، بخلاف الزكاة.

لركاة [وهي فرصت في السنة الثانية قبل فرض رمضان] **واحدة** قال في "أهداية": المراد بالوجوب الفرض؛ لأنه لا شبهة فيه. [التصحیح والترجيح: ١٩١] أي فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة المتواترة والإجماع المتواتر، أما الكتاب، فبقوله تعالى: ٥٥ ٥٥ (سورة: ٤٣) وأما السنة، فبقوله "بني الإسلام على خمس" وذكر منها الركاة، وقوله: "أدوا زكاة أموالكم"، والإجماع معقد على فرضيتها من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا. [الجوهرة النيرة: ١٣٨] وإنما قال: واحدة؛ لأن تقدير الركاة علم بفعل النبي ﷺ. وفي "الجوهرة النيرة": هل وجوبها على الفور أم على التراخي؟ قال في "الوجيز": على الفور عند محمد ٥٥. حتى لا يخور التراخي من غير عذر، فإن لم يؤد لا تقلل شهادتها؛ لأنها حق للفقراء، وفي تأخير الأداء عنهم إصرار لهم، بخلاف الحج، فإنه عده على التراخي؛ لأنه حق الله تعالى، وقال أبو يوسف ٥٥ وجوب الزكاة على التراخي، والحج على الفور، قال: لأن الحج أدائه في وقت معلوم، والموت فيما بين الوقتين لا يؤمن، فكان على الفور، والركاة يقدر على أدائها في كل وقت. [ص ١٣٨، ١٣٩]

على الحر [لا على الرقيق] **المسلم** [لا على الكافر] **البالغ العاقل** [لا على المجنون] لأنها عبادة، فيشترط لها أهلية الأصل، وهو العقل والنبوغ، وأما الحرية؛ فلأن الملك شرط، والعبد لا يملك، كذا في "فاتح القدوري". وفي "الجوهرة النيرة": اعلم أن شرائط الركاة ثمانية: خمسة في المالك وهو أن يكون حرّاً نافعاً مسماً عاقلاً، وأن لا يكون لأحد عليه دين، وثلاثة في المملوك: وهو أن يكون نصاباً كاملاً، وحولاً كاملاً، وكون المال إما سائماً أو للتجارة. [ص ١٣٩]

نصاباً كاملاً لأن الزكاة وجبت لمؤسسة الفقير، وما دون النصاب مال قليل لا يحتمل المؤسسة، ولأن من لم يملك نصاباً فقير، والفقير محتاج إلى المؤسسة. [الجوهرة النيرة: ١٣٩]

ملكاً تاماً، وحال عليه الحول، وليس على صبي ولا مجنون ولا مكاتب زكاة.

ومن كان عليه دينٌ محيط بماله: فلا زكاة عليه. وإن كان ماله أكثر من الدين...

ملكاً تاماً يحترق من ملك المكاتب والمديون واتباع قبل القصد؛ لأن الملك التام هو ما اجتمع فيه الملك واليد، وأما إذا وجد الملك دون اليد كملك المبيع قبل القبض، والصدوق قبل القبض، أو وجد اليد دون الملك كملك المكاتب والمديون، لا تُحب فيه الزكاة. [خوهره البيرة: ١٣٩] **وحال** [يقول النبي ﷺ] لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول [عليه الحول] [وهو من شرط الأداء عند الشيعين، وهو الصحيح] اشترط الحول مخصوص بما عدا زكاة الررع والثمار، وإنما اشترط حولان الحول؛ لأن المراء شرط، وهو باص. فأدير اءكم على رمال يتحقق فيه اسمو، وهو الحول؛ لاشتماله على انصو الأربعة التي لها تأثير في ريادة سقود بابيع والشراء، وريادة الأعم بالدر واسسل، وريادة القيمة في عروص الشجرة باعتبار تفاوت الرعات في كل فصل.

وليس على صبي إلخ لأنه غير محاص بأداء اعادة، وهذا لا تُحب عليه البدية كالصلاة والصوم والجهاد، ولا ما يشوبها مال كالحج، خلاف العشر، فإنه مؤونة الأرض، وهذا تُحب في أرض الوقف، وتُحب على المكاتب، فوجب على الصبي؛ لأنه ممن تُحب عليه المؤنة كالفقات وكذا المجو لا زكاة عليه عبدا إذا وجد منه المجو في نسبة كده، فإن وجد منه إفاقة في بعض حو، ففيه اختلاف، والصحيح عن أبي حنيفة أنه يشترط الإفاقة في نور النسبة وأحرها وإن قل، يشترط في أؤها لابعقاد الحول، وفي أحرها ليتوجه عليه خطاب الأداء، وعن أبي يوسف . تعتبر لإفاقة في أكثر حو؛ لأن للأكثر حكم الكل، وعبد محمد إذا وجدت الإفاقة في جزء من النسبة، قل أو كثر وحبت الزكاة، سواء كنت من أؤها، أو وسطها، أو أحرها كما في الصوم، فإنه إذا أفاق في بعض شهر رمضان، لزمه صوم الشهر كله، وإن قلت الإفاقة. (الخوهره البيرة) وعبد الشافعي . الزكاة واحدة عبيهما، لأنها حق مالي، فيجب في مالهما كنفقة الروجات والعشر والخراج. قسا. إن الزكاة عبادة، وهما ليسا بمحاضين كما مر، ومال نفقة والخراج والعشر حقوق العباد، ولها ليست الأهلية شرصاً، وأما انكاتب فلا زكاة عليه؛ لأنه ليس تمت من كل وجه، لوجود الماني، وهو الرق، ولأن المال الذي في يده دائر بيه وبين الموي إن أدى مال انكاتبه سلم له، وإن عجر سلم لمولاه، فكما لا يُحب على المولى فيه شيء، فكذا لا يُحب على المكاتب.

عليه دين [المرد: دين له مصالب من العباد، (التصحيح وارجيح: ١٩١)] **فلا زكاة عليه**. لأن الزكاة إنما تُحب في المال الفاصل عن الحاجة، ومال المديون ليس كذلك، فاعتبر بقدر دينه معدوماً، وهو قول عثمان بن عفان واس عباس وابن عمر . وكفى هم قدوة. وكان عثمان يقول: هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فيؤد دينه حتى يخص أمواله فيؤدي منها الزكاة، وكان ذلك محصر من الصحابة من غير كبير، فكان إجماعاً، ولأن ملك المديون ناقص حيث كان لمعريم أن يأخذ إذا ظفر بحبس حقه، فصار كمال المكاتب.

زُكِّيَ الْفَاضِلُ إِذَا بَلَغَ نَصَابًا، وَلَيْسَ فِي دَوْرِ السَّكْنَى، وَثِيَابَ الْبَدَنِ، وَأَثَاثَ الْمَنْزِلِ، وَدَوَابَّ الرُّكُوبِ، وَعِيْدَ الْخِدْمَةِ، وَسِلَاحَ الْإِسْتِعْمَالِ زَكَاةً. وَلَا يَجُوزُ أَدَاءُ الزَّكَاةِ إِلَّا بِنِيَّةٍ مُقَارِنَةٍ لِلْأَدَاءِ، أَوْ مُقَارِنَةٍ لِعَزْلِ مَقْدَارِ الْوَاجِبِ. وَمَنْ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَلَا يَنْوِي زَكَاةً، سَقَطَ فَرَضُهَا عَنْهُ.

زَكِي الْفَاضِلُ: بِالْفَرَاغَةِ عَنِ الْحَاجَةِ. [الْجَوْهَرَةُ النُّورَةُ: ١٤٠]

وَلَيْسَ فِي دَوْرِ الْحَجِّ: لِأَنَّهَا مُشْعُونَةٌ بِخَوَانِجِ الْأَصْلِيَّةِ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي مِنْ دَارِ يَسْكُنُهَا، وَثِيَابَ يَبْسُطُهَا، وَكَدَا كَتَبَ الْعَمَلُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ لَا تَحُورُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَتْ تَسَاوِي مَائَتِي دِرْهَمٍ، وَسِوَاهُ كَانَتْ الْكُتُبُ فَقْهًا أَوْ حَدِيثًا أَوْ نَحْوًا، وَفِي 'الْحَجْدِيِّ': إِذَا كَانَ مِنْ مَصْحَفٍ قِيَمَتُهُ مَائَتَا دِرْهَمٍ لَا تَحُورُ لَهُ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ مَصْحَفًا يَقْرَأُ فِيهِ. (الْجَوْهَرَةُ السَّيْرَةُ) **وَسِلَاحُ الْإِسْتِعْمَالِ** لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِنَاقِيَةٍ.

إِلَّا بِنِيَّةِ الْحَجِّ: لِأَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ، فَكَانَ مِنْ شَرْعِهَا نِيَّةٌ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا الْإِقْتِرَانُ بِمَا أَلِ الدَّفْعَ يَتَفَرَّقُ فَاكْتَفَى بِوُجُودِهَا حَالَةَ الْعَرْلِ تَيْسِيرًا كَتَقْدِيمِ النِّيَّةِ فِي الصَّوْمِ. [الْجَوْهَرَةُ السَّيْرَةُ: ١٤١] وَلَا يَشْتَرِطُ عِلْمُ الْفَقِيرِ بِأَنَّ رُكَاةً عَلَى الْأَصْحَحِ حَتَّى لَوْ أُعْطِيَ مَسْكِينًا دِرْهَمًا، وَسَمَّاها هِبَةً أَوْ قَرْضًا، وَنَوَى الرُّكَاةَ يَجُزُّهُ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِنِيَّةِ الدَّافِعِ لَا لِعِلْمِ الْمُدْفُوعِ إِلَيْهِ. **سَقَطَ فَرَضُهَا عَنْهُ:** اسْتِحْسَانًا؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ جَرَاءُ مِنْهُ، فَكَانَ مُتَعَيِّنًا فِيهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّعْيِينِ. [الْبَابُ: ١١١/١]

بابُ زكاة الإبل

ليس في أقل من خمس ذَوْدٍ من الإبل صدقة، فإذا بلغت خمسًا سائمةً، وحال عليها الحولُ، ففيها شاة إلى تسع، فإذا كانت عشرًا، ففيها شاتان إلى أربع عشرة، فإذا كانت خمس عشرة، ففيها ثلاثُ شياهٍ إلى تسع عشرة، فإذا كانت عشرين، ففيها أربع شياهٍ إلى أربع وعشرين، فإذا بلغت خمسًا وعشرين، ففيها بنتُ مخاضٍ إلى خمس وثلاثين، فإذا بلغت ستًا وثلاثين، ففيها بنت لبونٍ إلى خمس وأربعين، فإذا بلغت ستًا وأربعين، ففيها حقةٍ إلى ستين، فإذا بلغت إحدى وستين، ففيها جذعةٍ إلى خمس وسبعين، فإذا بلغت ستًا وسبعين،

باب زكاة الإبل الإبل اسمٌ جنسٌ لا واحد له من لفظه كقومٍ وساء، وسميت إبلًا، لأنها سور على أفخاذها، وقدم الشيخ زكاة لمواشي على نفدين، لأن شريعة لركبة أولاً كانت من لعرب وهم أصحاب المواشي، وقدم الإبل على أسفرة؛ لأن العرب كثيرة لاستعمال الإبل أكثر من استعمال البقر. [جوهرة السيرة: ١٤١، ١٤٢] **ذود** مذود من إبل من ثلاث إلى تسع. [جوهرة السيرة: ١٤٢] **صدقة** [عدم سماع النصب. (كتاب: ١١١)] **غيره** بالصدقة لاقتداء بقوله تعالى. **سائمة** أي الركاوت، ولأنها إذا نُصفت يرد لها ركبة، سميت الركبة بالصدقة؛ بدلتها على صدق المعد في عبودية. **سائمة الخ** السائمة: هي التي ترسل للرعي في البراري، ولا تعلف في سائر، سواء كانت ذكورًا، مفردة أو إناثًا مفردة أو محتطة، يقال: سميت مذنية سائمة، أي رعت، والمراد بالسائمة التي تسم لغير سائر ولحم، فإن ما سامها يحمل والركوب، فلا زكاة فيها، وإن سامها بيعًا وتجارة، ففيها زكاة تجره لا زكاة سائمة، ثم اشترط أن تسام في غالب سنة لا في جميع السنة. **ففيها ساء إلى تسع** الشاة يتداول الذكر والأنثى؛ لأن اسم الشاة يتداولهما، والشاة من نعم ما لها سنة وضعت في الشاة. (الجوهرة السيرة) **في أربع وعشرين** وما بين الصائين عفو.

ففيها بنت مخاض [وهي التي لها سنة وضعت في الشاة، سميت بذلك، لأن أمها ما حص غيرها في العادة أي حمل غيرها. (الجوهرة السيرة)] **ففيها بنت لبون** وهي ما ه ستان وضعت في الشاة، سميت بذلك، لأن أمها ذات سن بولادة غيرها في عدة. [جوهرة السيرة: ١٤٢] **ففيها حقة** وهي ما ه ثلث سنين وطعت في الرابعة، سميت بذلك؛ لأنه حقها أن تركب وتحمل غيرها. [جوهرة السيرة: ١٤٣] **ففيها جذعة** [محتين والبدن المعجمة وهي ما ه أربع سنين وطعت في الخامسة، سميت بذلك؛ لأنها تعد أي تقع أسنان السن] وهي أعنى سن في الركبة، =

ففيها بنتا لبون إلى تسعين، وإذا كانت إحدى وتسعين، ففيها **حقتان** إلى مائة وعشرين. ثم **تستأنف** الفريضة، فيكون في الخمس شاة مع الحقتين، وفي العشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض إلى مائة وخمسين، فيكون فيها ثلاث حقائق.

ثم **تستأنف** الفريضة، ففي الخمس شاة، وفي العشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض، وفي ست وثلاثين بنت لبون، فإذا بلغت مائة وستًا وتسعين، ففيها أربع حقائق إلى مائتين. ثم **تستأنف** الفريضة أبدًا كما **تستأنف** في الخمسين التي بعد المائة والخمسين. والبُختُ والعَرَابُ سواء.

= وست المحاص أدنى سن، وبعد اجدعة أسدان أحر كالشي واسديس والازن م يدكروها؛ لأنه لا مدخل لركاة فيها، والأسدان الأربعة التي في الركاة هي نهاية الإبل في الحس والندر واللسل، وما راد فهو رجوع إلى الكبر وأهرم. **ففيها حقتان إلخ** عني هذا اتفقت الآثار، واشتهرت كتب رسول الله ﷺ، واجتمعت الأمة إلا ما ورد عن عبيد الله أنه قال: في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه، قال سفيان الثوري: كان علي عليه السلام أفقه من أن يقول ذلك، وإنما هو من غلط الرجل.

ثم تستأنف إلخ كيفية الاستئناف أن لا يجب عني ما راد على مائة وعشرين حتى تبلغ الريادة خمسًا كذا في البداية. [حاشية السدي: ١٢٩] كما **تستأنف**. قيد بذلك احترازًا عن الاستئناف الذي بعد المائة والعشرين، فإنه ليس فيه إيجاب ست لبون. ولا إيجاب أربع حقائق لعدم نصها؛ لأنه ما راد خمس وعشرين عني المائة والعشرين صار كل البصاب مائة وخمسة وأربعين. فهو بصاب ست المخاض مع الحقتين، فبما راد عليه خمس وصارت مائة وخمسين وحت ثلاث حقائق كذا في "العناية". فصورة الاستئناف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين أنه إن راد عني المائتين خمس، ففيها شاة مع أربع حقائق. أو خمس نبات لبون، وفي عشر شاتان معها، وفي خمس عشرة ثلاث شياه معها، وفي عشرين أربع شياه معها، فإذا بلغت خمسًا وعشرين، ففيها ست مخاض معها إلى ست وثلاثين، فست لبون معها إلى ست وأربعين، ففيها خمس حقائق إلى مائتين وخمسين، ثم تستأنف كذلك، ففي مائتين وست وتسعين ست حقائق إلى ثلاثمائة، وقس على هذا. **سواء**. في البصاب والوجوب؛ لأن اسم الإبل يتناوهما وفي 'الحوهرة النيرة': البحت جمع نخي، وهو امتود من العرب والعجم، مسوب إلى نخت بصر، والعرب جمع جمل عربي، والعرب جمع رجل عربي، ففرقوا بين الأناسي والبهايم. [ص: ١٤٣]

بابُ صدقة البقر

ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة، فإذا كانت ثلاثين سائمةً، وحال عليها الحولُ، ففيها تبيعٌ أو تبعٌ، وفي أربعين مُسنٌّ أو مسنةٌ، فإذا زادت على الأربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة رحمته الله، ففي الواحدة رُبع عشر مسنة، وفي الاثنين نصفُ عشر مُسِنَّة، وفي الثلاث ثلاثة أرباع عشرة مُسِنَّة.

باب صدقة البقر: أراد بالصدقة لركاة بدليل قوله تعالى: فَلَا تَمَسُّوا فِيهِنَّ أَصْوَافَهُنَّ (سورة البقرة، ١٧٥)، وذكر هـ اساب عقيب لإس مساسة بينهما من حيث ضخامة والقيمة حتى أن اسم البقرة يشتملها، وقدمها على العنق؛ لأن بالبقر تحصل مصلحة الزراعة والبهائم، والغنم لا يحصل بها إلا اللحم.

ففيها تبيع أو تبع: [بدلت أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاداً حين بعثه إلى يمين] وهي التي طعت في شاة، سميت بذلك؛ لأنه يتبع أمها، إشارة إلى التسوية بين الذكر والأنثى في هذا الباب، وكذا في العنق؛ هذا إذا لم تكن البقرة لشجرة، وأما إذا كانت متجارة فلا يعتبر العدد فيها وإنما يعتبر أن تسع قيمتها مائتي درهم من فضة أو عشرين مثقالاً من ذهب، وكذلك لإس والعنق إذا كانت متجارة لا يعتبر عددها، بل قيمتها، وركاة لسوءم وركاة متجارة مختلفتان قدرًا وسنًا، فلا يسنى حور أحدهما على الآخر، فهو شتره شجرة ثم جعلها سائمة عتبر أول الحول من وقت الجعل للسوم.

مسن أو مسنة: وهي التي طعت في الشاة، هذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاد رحمته الله حين وجهه إلى اليمن. **ثلاثة أرباع إلخ:** هذا رواية الأصل، لأن العقول ثبتت بضد خلاف قياس؛ ما فيه من إجماع على أن لو حب، ولا نص ههنا، فلا يشت بالرأي، وروى الحسن عنه: أنه لا يجب في زيادة شيء حتى تسع حمسين، ثم فيها مسنة وربع مسنة أو ثلث تبع؛ لأن متى هذا الصواب أي بصب البقرة على أن يكون بين كل عقدين وقص، وفي كل عقد واجب، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله لا شيء في الزيادة حتى تبغ ستين، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمته الله، بقوله رحمته الله للمعاد: لا تأخذ من أوقاص البقر شيئاً، وفسروه ما بين أربعين إلى ستين. وفي التصحيح والترحيح: وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة مثل قوهما، قال في التحفة: وهذه رواية أُعدس، وقال الإسبحاني: وهذا هو أُعدس الأقاويل، وعنه الفتوى. [ص ١٩٣] ومثله في 'البحر' عن 'السياني'، وفي 'جوامع افقه': قولهما هو المختار. [الباب: ١١٤/١]

وقال أبو يوسف ومحمد **رحمهما**: لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين، فيكون فيها تبيعان أو تبيعتان، وفي سبعين مُسنة وتبيع، وفي ثمانين مُسنتان، وفي تسعين ثلاثة أتبعه، وفي مائة تبيعتان ومُسنة، وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشر من تبيع إلى مُسنة، والجواميسُ والبقر سواء.

وعلى هذا يتغير الفرض إلخ [وهذا بالإجماع] بقوله **رحمهما** في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة، وفي كل أربعين: مسن أو مسنة، والخاص: أن عدد البقر يقسم على ثلاثين، فإن استقام فالخارج عدد الواجب من التبيعات، فإن فصل من القسمة عشرة ينقص من الخارج واحد، ويؤخذ مسنة مكانه مثلاً كان العدد مائة وثلاثين، فقسماه على ثلاثين، خرج أربعاً، وبقي عشرة، فنقص من الأربع واحداً، وأخذنا مكانه مسنة، فالواجب فيه ثلاثة أتبعه ومسنة، أو يقسم العدد على أربعين أولاً، فإن استقام فالخارج عدد الواجب من المسنات، وإن بقي عشرون ينقص من الخارج واحد، ويراد تبيعان مكانه، كما إذا كان العدد مائة وأربعين، ويقسم على الأربعين، فالخارج ثلاثة، ويبقى عشرون فنقص من الخارج واحداً، وأخذنا مكانه تبيعين، فالواجب فيه مسنتان وتبيعان، ولو بقي عشر يراد وينقص في التبيعات والمسنات بحيث يتم العدد بلا كسر، وإن كان عدد يستقيم على ثلاثين وأربعين معاً، فالواجب فيه تبيعات ومسنات بقدر الخارج، مثلاً العدد مائة وعشرون، فهو قسم على ثلاثين يخرج أربعة وهو مقدار التبيعات، وبو قسم على أربعين يخرج ثلاثة، وهو عدد المسنات.

سواء يعني في الزكاة والأصحية واعتبار الربا، أما في الأيمان إذا حلف أن لا يأكل لحم البقر، يبحث بالخموس؛ لعدم العرف وقته في بلادنا، فلم يتداوله اليمين، حتى لو كثر في موضع ينبغي أن يبحث كذا في 'النهاية'. [الجوهرية النيرة: ١٤٤]

بابُ صدقة الغنم

ليس في أقلّ من أربعين شاةً صدقةً، فإذا كانت أربعين شاةً سائمة، وحال عليها الحولُ ففيها شاةٌ إلى مائة وعشرين، فإذا زادت واحدة، ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت واحدة، ففيها ثلاثُ شياه، فإذا بلغت أربع مائة، ففيها أربعُ شياه، ثم في كل مائة شاة، والضأنُ والمعزُ سواء.

باب صدقة الغنم قدم عجم على الحبل كثرته، وكون زكاة الغنم متفقاً فيها، وزكاة الحبل محتماً فيها، ثم الغنم يقع على الذكور والإناث وعليهما جميعاً. [الجمهرة النيرة: ١٤٤]

ففيها شاةٌ إلخ: هكذا ورد في كتاب رسول الله ﷺ، وفي كتاب أبي بكر رضي الله عنه.

في كل مائة شاة هكذا بين في كتاب رسول الله ﷺ. وفي كتاب أبي بكر رضي الله عنه، رواه سحري وعبيد لإجماع. **والضأن والمعز:** المعز - بوسكان - معين وفتحها جمع معر كتنجر جمع تاجر - اسم للأنتى، أي شاة من دوات الشعر، ويقال: سدكر تيس، والضأن جمع ضأن كركب جمع راكب من دوات اصوف، والضأن اسم لذكر والنعجة للأنتى.

سواء: يعني في وجوب الزكاة، وحوار الأضحية واعتبار ربها، وليس المعز كنضأن في أدء أو حب، فإن من كان به أربعون من لضان والمعز واحدة نضأن، لا يجوز له أن يؤدي المعز إلا بصرف القيمة، وأما إذا استوي فيؤدي من أيهما شاء، أما لو حبل لا يأكل لحم الضأن، فأكل لحم المعز لا يحسب، وهذا أي التساوي بين الضأن والمعز؛ لأن لفظة الغنم شاملة لكل، والمضرد ورد بمضد الغنم، ويؤخذ أن في زكاتها من انضأن، وهو ما تمت به سنة، ولا يؤخذ الجذع وهو بفتحيتين ما أتى عليه أكثرها، وهذا هو المختار.

باب زكاة الخيل

إذا كانت الخيل سائمة ذكوراً وإناثاً، وحال عليها الحول، فصاحبها بالخيار: إن شاء أعطى من كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها، فأعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم، وليس في ذكورها منفردة زكاة عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: لا زكاة في الخيل.

باب زكاة الخيل وإنما أحرها لقلة وجودها وقلة إسامتها والاختلاف في وجوب الزكاة فيها، وأقل من يجب زكاة فيها أن يبرى إذا كان ذكراً أو يبرى عليه إن كان أنثى. [الجوهرية النيرة: ١٤٥]

ذكوراً وإناثاً: إما شرط للاختلاف؛ لأن في الذكور المنفردة روايتان أصحح منهما عدم الوجوب؛ لعدم التناسل، بخلاف غيرها من السوائم حيث يجب في ذكورها منفردة؛ لأنه وإن لم يحصل منها التناسل حصل منها الأكل، وفي الإناث المنفردة روايتان، الأصح الوجوب؛ لأنها تناسل بالفحل المستعار، وإناس لا يتمنعون منه في العادة... ثم وجوب الزكاة في الخيل إما هو قول أبي حنيفة وزفر رحمتهما، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما لا شيء فيها، وهذا إذا كانت لغير العرو، أما إذا كانت للعزو لا شيء فيها بالإجماع. [الجوهرية النيرة: ١٤٥]

فصاحبها بالخيار احتتر بهذا عن قول الطحاوي، فإنه يقول: الخيار على العامل، والأول هو الظاهر، قوله: 'وإن شاء قومها' هذا الخيار في أفراس العرب لتقاربها في القيمة، أما في أفراس المعجم فيقومها حتماً بغير خيار لتفاوتها، وإنما لم يوجب زكاتها من غيرها؛ لأن مقصود الفقهاء لم يحصل به؛ لأن عينها غير مأكولة عند أبي حنيفة رحمته، وكان يسعى عنده أن لا تحب الزكاة في الخيل؛ لأنها غير مأكولة عنده، وإنما المقصود منها الركوب، وهذا قرنها الله تعالى بالنمل والحمير إلا أنه ترك القياس فيها بالخير، وهو قوله رحمته 'في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم'، ومن أصله أن القياس يترك بخير الواحد. [الجوهرية النيرة: ١٤٥]

لا زكاة في الخيل: قال الطحاوي: وهذا أحب القولين إليّ، ورجحه القاضي أبو ريد في 'الأسرار'، وقال في 'البيان': وعليه الفتوى، وقال في 'الجواهر': واقتوى على قولهما، وقال في 'الكافي': وهو المختار لفتوى، وتبعه شارح الكسز وابن زاري في فتاواه تبعاً لصاحب 'الخلاصة'، وقال قاضي خا: قالوا: الفتوى على قولهما، وقال الإمام أبو منصور في 'التحفة': الصحيح قول أبي حنيفة، ورجحه الإمام السرخسي في 'المبسوط' واقتدوري في 'التحريد'، وأجاب عما عساه يورد على دليله، وصاحب 'الدائع' وصاحب 'الهداية'. وهذا القول أقوى حجة على ما يشهد به 'التحريد' للقدوري و'المبسوط' للسرخسي وشرح شيخنا للهداية. [التصحيح والترحيح: ١٩٥، ١٩٦] =

ولا شيء في البغال والحمير إلا أن تكون للتجارة. وليس في الفُصْلان والحُمْلان والعجاجيل زكاة عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام، إلا أن يكون معها كبار، وقال أبو يوسف رضي الله عنه: تجب فيها واحدة منها. ومن وجب عليه مُسِنَّ فلم يوجد، أخذ المصدق أعلى منها.

= وبه قال الشافعي رضي الله عنه... وكان القياس عند أبي يوسف ومحمد عليهما السلام أن تجب تركاه فيها؛ لأنها مأكولة عندهما، وبما تركوا القيس؛ لقوله عليهما السلام: 'عفوتكم عن صدقة الخيل ورفيق إلا أن في لرفيق صدقة الفصير، وقال عليهما السلام: ليس على اسم في فرسه وعنده صدقة'، لأن لنا حيفة حمل ما رويده على فرس لركوب تدبيل قوته؛ والرفيق، إلا أن في لرفيق صدقة الفصير، والمطرفة يد تجب في عند حذمة. [الخوهره اسيرة. ١٤٦]

ولا شيء إلخ إجماعاً؛ لقوله عليهما السلام: 'م يبرل على فيهما شيء' والمقادير لا تثبت إلا سماعاً.

إلا أن تكون إلخ لأن الزكاة حسنة تتعلق بأمالية كسائر أموال التجارة. [الخوهره اسيرة: ١٤٦]

وليس في الفُصْلان جمع الفصيل: وهو ولد الباقة قبل أن يصير اس محاص. والحُمْلان جمع الحمل. وهو ولد العنبر في السنة الأولى. والعجاجيل: جمع عجيل: ولد اسقر. زكاة وهو صحيح كد في 'التحفة'.

تجب فيها إلخ: نعم أن أنا حيفة عليها السلام كان يقول أولاً: تجب فيها ما تجب في الكبار، وبه أحد مالك ورف رضي الله عنه، ثم رجع، فقال: تجب فيها واحدة منها، وبه أحد أبو يوسف والشافعي رضي الله عنه، ثم رجع إلى ما في كتابه أنه يس فيها شيء، وبه أحد محمد. (الخوهره اسيرة) وعن أبي يوسف أنه قال: دحيت على أبي حيفة فقلت له: ما تعلم فيس منك أربعين حملاً؟ فقال: فيها شاة مسنة، فقلت: ربما تأتي قيمة الشاة على أكثرها أو جميعها، فتأمل ساعة، ثم قال: لا، ولكن يؤخذ واحدة منها، فقلت: أو يؤخذ الحمل في الزكاة؟ فتأمل، فقال: لا إذا لا تجب فيها شيء، فعده من ماله حيث أخذ بكل قور من أقويبه محتهد، ولم يضع من أقويبه شيء، وقال محمد بن شجاع: لو قال قولاً رجعاً لأحدث به

واحدة منها نكتموا في صورة المسألة فإنك مشككة؛ لأن لركاة لا تكون بدون مصي الحول، وبعد الحول لم تنق صغاراً، فقبل: صورة مسألة: أن الصغار كانت لها أمهات فمضت ستة أشهر مثلاً، فودت أولاداً، ثم ماتت الأمهات، ونقيت الأولاد قدر انصاف، وتم حول عبيها وهي صغار، هل تجب تركاه فيها أو لا؟ فقال أبو يوسف رضي الله عنه إن لو أوجسا فيها ما تجب في المساك كما قال رفر رضي الله عنه أححقفا بأرباب المال، ولو أوجسا فيها شاة أصررها بالفقراء إلا في صورة الحملان، فأوجسا منها استدلالاً بالمهاريل، فإن نقصان الوصف كما أثر في نقص الواجب لا في إسقاطه، فكذلك إسقاط السن، والصحيح قول أبي حنيفة عليهما السلام بأن لا شيء فيها؛ لأن النقص أوجب تركاة أسناناً مرتنة، فلا مدخل بنقاس في ذلك، وهذه الأسان مفقودة في لصعار، وهذا آخر قول أبي حنيفة وهو قول محمد رضي الله عنه.

أحد المصدق إلخ: ظاهر هذا أن الخيار إلى المصدق وهو قول الإسيحي، والنصوب أن الخيار إلى صاحب المال، قال الصريفي: الصحيح أن الخيار إلى المصدق إذا كان فيه دفع زيادة؛ لأنه في مقدار زياده شراء، وبه صاحب =

وردَّ الفضل، أو أخذ دونها، وأخذ الفضل. ويجوز دفع القيم في الزكاة. وليس في العوامل والخوامل والعلوفة زكاة، ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا رذالته، ويأخذ الوسط. ومن كان به نصاب، فاستفاد في أثناء الحول من جنسه:

= من ردَّ أن يدفع لأدى وريدة؛ لأنه دفع بقيمة، وفي دفع القيمة خير إلى صاحب المال بالإجماع. [خوهره سيرة: ١٤٦] وشترص عدم وجود نفس حوز دفع لأدى، ودفع القيمة وقع اتفاقاً حتى لو دفع أحد هذه الأشياء مع وجود الممن الواجب جاز عندنا، خلافاً لشافعي رحمه الله.

دفع القيم في الزكاة: وعشر ولكفرت وصدقة عصر وسدر، خلاف لصحبا ولهديا والعنق. وتعتبر القيمة يوم الوحوب عنه، وعندهما يوم الأداء، وفي أسوئته تعتبر يوم الأداء جماعاً. وقال شافعي رحمه الله: لا يجوز أداء غير المصوص في هذه الأشياء كلها؛ لقوله عليه السلام: 'في أربعين شاة شاة، وفي ست وثلاثين من الإبل ست لبون' إلى غير ذلك من المصوص، فلا يجوز بطلان البص بالتعيل، ولأنها فرة تتعق محل، فلا تتأدى بغيرها كاهدايا والصحبا، وس: أن المقصود سد حلة الفقراء في زكاة ولعشر وغيرهما، ودلت يحصل بأي مال كان، والتقييد بالشاة ونحوها بيان انقدر لا يتعين، خلاف لصحبا واهدايا؛ لأن الفرة فيهما إريقة الدم، وهي غير معقوبة، فلا يتقوم، وهذا معقوف فيتقوم، وكذا الاعتاق، فإن معنى الفرة فيه إتلاف البنت، وبني رق وهو لا يتقوم أيضاً.

وليس في العوامل: [ولو أسيئت؛ لأنها من الخوائج الأصبية] لقوله عليه السلام: ليس في الخوامل والعوامل، ولا في البقرة المثيرة صدقة، ولأن أسب هو المال البامي، ودينه الإسماء أو الإعداد لتجارة ولم يوجد، ولأن في العلوفة تنراكم إموة فيعدم الساء فيها معنى. **والعلوفة:** أي التي يعنفها صاحبها نصف حول فأكثر ولو للدر والسن. [سناب: ١١٦١] **ولا يأخذ المصدق إلخ:** لقوله عليه السلام: 'بإكم وكرائم أمواهم' روه الجماعة. وقوله عليه السلام: 'لا تأخذ من حررات أموال الناس' أي كرائمها، وحذ من حواشي أمواهم، أي من أوساها.

ويأخذ الوسط: [لأن فيه نظراً من الحاسين]: لقوله عليه السلام: 'أخذ من حواشي أمواهم' أي وسطها، كما فسر صاحب 'اهدية'، وفيه نظراً؛ لأن الحواشي جمع حاشية، وهي م تحي معنى الوسط، بل معاه حد من جانب من حواشيها من غير احتيار كذا في 'العرب'. ولأن فيه نظراً من الحاسين؛ لأن في أحد حيازه إضراراً بأصحاب الأموال، وفي أحد رذالته إضراراً بالفقراء، فيقسمه ثلاثة أقسام: جيد ورديء ووسط، ويأخذ من الوسط، ولا يأخذ الرءاء، وهي التي تربى وندها، ولا الأكلة وهي التي تسمى للأكل، ولا الفحل، ولا الحمل. [خوهره سيرة: ١٤٧]

فاستفاد إلخ: المستفاد على نوعين: الأول: أن يكون من جنسه كما إذا كانت له إبل، فاستفاد الإبل في أثناء الحول يضم المستفاد إلى الذي عنده فيركي الجميع، والثاني: أن يكون من غير جنسه كما إذا كان له إبل فاستفاد بقرًا، أو عملاً في أثناء الحول لا يصم إلى أيدي عنده بالاتفاق، والنوع الأول عني نوعين أيضاً: أحدهما: أن يكون المستفاد من الأصل كالأولاد والأرماج، فإنه يصم بالإجماع، والثاني: أن يكون مستفاداً سب مقصود كاشراء، فإنه يصم عندنا.

ضمّه إلى ماله، وزكاه به.

والسائمة: هي التي تكفي بالرعي في أكثر الحول، فإن عَفَفَهَا نصف الحول أو أكثر، فلا زكاة فيها. والزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف في النصاب دون العفو، وقال محمد ورقر: تجب فيهما. وإذا هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت، وإن قَدِمَ الزكاة على الحول، وهو مالٌ للنصاب جاز.

وركاه به سوء كان استفاد من ماله أو لا، وبأي وجه استفاده صمّه، سواء كان تميزت أوهة أو غير ذلك، وشرط كونه من حسنه؛ إذ لو كان من غير حسنه من كل وجه كان مع الإس، فإنه لا يصم، وقال الشافعي: لا يركي استفاد حول النصاب، بل حول آخر، وعند مالك وأحمد يصم في غير الموشى. وساقوه: إن من أسنة شهراً تؤدون فيه زكاة أموالكم مما حدث بعد ذلك، فلا زكاة فيه حتى يخيء رأس الشهر، رواه أترمدي، وهذا يقتضي أن تجب الزكاة في الحادث عند مخيء رأس السنة. **في أكثر الحول** لأن أصحاب السوائمة قد لا يحدون بداً من أن يعفوا سوائمهم في بعض الأوقات، فجعل الأقل تابعاً للأكثر. [الجوهرة ليرة: ١٤٧]

في النصاب دون العفو وقال محمد ورقر: تجب فيهما، وثمرة لخلاف تظهر فيمن كان له ثمانون من نعم، فهذه أربعون، تجب فيها شاة عندهما، وعند محمد ورقر: تجب نصف قيمة شاة؛ لأن لزكاة بما وحت شكر، نعمة المال، والكل في هذا المعنى سوء، بل معنى التمول في العفو أظهر، وهما: قور السبي في خمس من الإبل شاة، ولا شيء في الإريادة حتى تكون عشرة، وهذا نص على عدم الوجوب في الإريادة.

سقطت [لأن الواجب جزء من النصاب تحقيقاً لتيسير، فيسقط هلاك محبه كدفع بعد الحاي بأخاية يسقط هلاكه]: قيد بهلاك؛ لأن الاستهلاك لا يسقطها؛ لأن الزكاة تجب عليه بعد الحول، وهو يحسبها على صريق الأمانة، فإذا استهلكها ضمنها كالوديعة، ثم هلاك بما يسقطها إذ كان قبل مطالبة اساعي بها، أما إذا طنبها ولم يسمها إليه مع القدرة فقد قال الكرخي: تجب عليه الصمان، وهو قول العراقيين؛ لأنها أمانة صدقه لها من يملك المصلحة، فصار كالمودع إذا صب الوديعة فلم يدفعها إليه مع الإمكان حتى هلك، وقال أبو طاهر الدباس وأبو سهل: لا يصم، قال في "النهاية" وهذا أقرب إلى الحق؛ لأن وجوب الصمان يستدعي تفويتاً ولم يوجد، فأما في منع الوديعة فقد نذر أيد، فصار معفوئاً ليد الملك، فيصم، وفي "السنن": كافة مشايخ ما وراء النهر قالوا: لا يضمن ولو صب اساعي؛ لأن المالك محير إن شاء أعطاه العين أو قيمتها، فم يرمه تسييم العين، فصار كما قبل المطالبة، قال في "النهاية": والأصح عدم الصمان. [الجوهرة النيرة: ١٤٨]

حار لأنه أدى بعد سب الوجوب. [الجوهرة سيرة: ١٤٨] أي من كان له نصاب ثم لو قدم زكاة سب، أو زكاة صب حار التعجيل؛ لأن نصاب الأول هو الأصل، والرائد تبع له، وقيد بقوله: وهو مالٌ للنصاب؛ لأنه لو لم يملك نصاباً أصلاً، أو ملك أقل من النصاب لا يجوز به تقديمها لا حول ولا نصاب، بوقوع الأداء قبل وجود سب الوجوب، فصار كالصلاة قبل الوقت، فإنها لا تقع فرضاً قبل الوقت، كذا هذا، حلقاً لماك في التعجيل، وللشافعي في السب.

بابُ زكاة الفضة

ليس فيما دون مائتي درهم صدقة، فإذا كانت مائتي درهم، وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم، ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعين درهماً، فيكون فيها درهم، ثم في كل أربعين درهماً درهم عند أبي حنيفة رحمه الله. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: ما زاد على المائتين،

باب زكاة الفضة قدم النقاد على العروض؛ لأنهما أصلان لسائر الأموال في معرفة القيم، وقدم الفضة على الذهب اقتداءً بكتب رسول الله ﷺ. ولأن الفضة أكثر تداولاً فيما بين الناس، ألا ترى أن المهر ونصاب السرقة وقيم المتلفات بقدرها، ثم الفضة تناول المضروب وغير المضروب، والورق والرقعة تختص بالمضروب.

ليس فيما دون المائتين لما أخرج الشياح: "ليس فيما دون خمس أواق صدقة"، والأوقية كانت في أيامهم أربعين درهماً، فخمس أواق يساوي مائتي درهم.

مائتي درهم شرعي، ربة كل درهم أربعة عشر قيراطاً، وانقراط: خمس شعيرات. فيكون الدرهم الشرعي سبعين شعيرة. [الباب: ١١٨/١]

خمس دراهم **الح** لأنه رحمه الله كتب إلى معاذ رضي الله عنه "خذ من مائتي درهم خمسة دراهم، ومن كل عشرين مثقالاً من ذهب نصف مثقال، سواء كانت الفضة مضروبة أو غير مضروبة أو حلياً، فيجمع جميع ما في منك منها من الدراهم واخواتيم وحلية السيف واللحام والسرحة والكواكب في المصحف، والأواني والأسورة والدماليح، وإخلايل وغير ذلك، فإن بلغت كلها وزن مائتي درهم وجب فيها خمسة دراهم، وإلا فلا، ولا ينعقد الحول حتى تبلغ مائتين، فإن كان وزنها دون المائتين فلا شيء فيها، والمعتبر في الدراهم وزن سعة، وهو أن تكون العشرة منها وزن سعة مثاقيل كما أن المعتبر في المثقال أن يكون كل سعة منه وزن عشرة دراهم، بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه واستقر الأمر عليه. **حتى نلغ أربعين** **الح** لقوله رحمه الله في حديث معاذ رضي الله عنه "لا تأخذ من الكسور شيئاً"، ولقوله في حديث عمرو بن حزم رضي الله عنه "وليس فيما دون الأربعين صدقة"، ولأن الخرج مدفوع شرعاً، وفي إيجاب الكسور ذلك لتعذر الوقوف.

في كل أربعين **الح**. لما رواه ابن أبي شيبه قال: حدثنا عبد الرحمن بن سليمان عن عاصم عن الحسن قال: كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري: 'فما راد على المائتين ففي كل أربعين درهماً درهم'.

فزكاته بحسابه. وإن كان الغالبُ على الورقِ الفضة، فهو في حكم الفضة، وإذا كان الغالبُ عليه الغش، فهو في حكم العُروض، ويُعتبر أن تبلغ قيمتها نصابًا.

فزكاته بحسابه: قال في 'التحفة' و'رد المفهاء' الصحيح قول أبي حنيفة، ومشي عليه 'نسفي' و'رهبر' شريعة. [متصحح و'ترجيح': ١٩٨] بقوله 'ع' في حديث علي: 'وما رآه على الناس من حسنة'، أقول قال السرخسي: أما حديث عليّ فلم ينقله من الثقات مرفوعًا، فكان المصير إلى ما ذكر أولى. **في حكم الفضة الخ:** لأنها إذا كانت هي العامة كان بعش مستهلكًا، فلا اعتد به، وهو أن تكون فضة رثدة على النصف. [الجوهرة النيرة: ١٥٠]

وإذا كان الغالب الخ: لأن عسته عليها يجرها عن حكم الفضة بدليل جواز بيعها بفضة متفاضلاً، وبذلك تكون في حكم العروض إذا كانت نحاس أو حرق لا يجرح منها نصاب أما إذا كان يخص منها نصاب، وجب زكاة الخالص؛ وذلك لأن الدرهم لا تحبو عن عش قليل؛ لأنها لا تصبغ إلا به، وتحبو عن كثير، فحجب البعنة فاضة وهو أن يريد على النصف عتارًا للحقيقة، وإذا استوى الخالص وعش: قال في 'بيان' حنف فيه المتأخرون على ثلاثة أقوال، فإن بعضهم يجب خمسة حنيفة، وقال بعضهم: درهمان ونصف، وقال بعضهم: لا يجب شيء.

أن تبلغ قيمتها الخ. ولأنه فيه من بية التجارة كسائر العروض. [الجوهرة النيرة: ١٥٠]

بابُ زكاة الذهب

ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقةٌ، فإذا كانت عشرين مثقالاً، وحال عليها الحولُ، ففيها نصف مثقال، ثم في كل أربعة مثاقيل: قيراطان، وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله. وقالوا: ما زاد على العشرين، فزكاته بحسابها. وفي تبر الذهب والفضة، وحليّهما والآنية منهما زكاة.

ليس فيما دون إلخ: كون المصاب للذهب عشرين مثقالاً ونصفه مائتي درهم ثابت من فعل النبي ﷺ وقوله، ورواياته محرجة في سبب ما حقه وأنبياء داود وسليمان الدار قصي والصحيحين ومسد أحمد وجامع الرمدي وسبب النسائي وغيرها، في بعضها ذكر صاحبها معاً، وفي بعضها اقتصر على أحدهما. [حاشية السدي: ١٣٥] **نصف مثقال** ما روي أنه قيل من حديث معاذ رضي الله عنه، والمثقال ما يكون كل سعة منها وزن عشرة دراهم، وهو المعروف كما مر في باب زكاة الفضة.

قيراطان لأن الواحد ربع العشر، والأربعة مثاقيل ثمانون قيراطاً، وربع عشرها قيراطان، وقد اعتمد الشرح كن دينار بعشرة دراهم، فيكون أربعة مثاقيل كأربعين درهماً.

فزكاته بحسابها. وهي مسألة الكسور كما بين. وفي "التصحيح والترجيح": قال في "المنحة" وأراد المقصود: الصحيح قول أبي حنيفة واعتمده النسفي وبرهان الشريعة. [ص ١٩٩]

وفي تبر الذهب إلخ. التبر: القطعة التي أخرجت من المعدن وهو غير منصروب. قوله: وحليّهما، وقال لشافعي رحمته الله. كل حي معد لباس المشاح لا تحب فيه الزكاة، ولما: ما روي عن النبي ﷺ أنه رأى امرأتين تطوفان وعيهما سواران من ذهب، فقال: "أتؤديان زكاهما؟ قالتا: لا، قال: أنتم أن يسور كما الله بسوار من نار جهنم؟ فقسا: لا، قال: فأديا زكاهما". وأما اليواقيت والآتيء والخواهر فلا زكاة فيها وإن كانت حياء، إلا أن تكون لتجارة، وأن الآية متحدة من الذهب والفضة والأحمة وغيرها، فالزكاة فيها واحدة بلا خلاف. [لجوهر البيرة: ١٥٠، ١٥١]

باب زكاة العروض

الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت إذا بلغت قيمتها نصاباً من الورق أو الذهب يُقومها بما هو أنفع للفقراء والمساكين منهما. وقال أبو يوسف رحمه الله: يُقوم ممّا اشتراه به، فإن اشتراه بغير الثمن يُقوم بالنقد الغالب في المصر، وقال محمد رحمه الله: . . .

باب زكاة العروض أخره عن القديين؛ لأنها يقوم بها، وللعروض ما سوى نقدين. (الجوهره سيرة) ومندسة هذا الباب باب زكاة الذهب أن الذهب خلق للتجارة، والعروض تكون للتجارة نية العبد، فيكون مناسبة ذلك. في عروض التجارة. والأصل في ذلك: ما في سنن أبي داود عن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ كان يأمر أن يخرج الصدقة من الذي يعد بيعه، وفي 'المستدرک': عن أبي ذر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: 'في الإس صدقتها، وفي النقر صدقتها، وفي المر صدقة' رواه أحمد والدارقطني. [حاشية السدي: ١٣٥]

كأنه ما كانت أي سواء كانت من جنس ما تحب فيه لزكاة، أو من غيره كاشياء واحمير. [الجوهره سيرة: ١٥٢] **نصاباً من الورق** بقوله ١٠، فيها 'يقومها فيؤدي من كل مائتي درهم خمسة دراهم'؛ ولأنه معدة للاستعمال بإعداد العبد، فأشبهه المعد بإعداد الشرح، ويشترط نية التجارة ليثبت الإعداد كذا في 'أهداية'.

بما هو أنفع للفقراء الخ تفسير الأنفع أن يقومها بما يبلغ نصاباً عند أبي حنيفة رحمته الله. وعند أبي يوسف بما اشتراه به كان الثمن من عقود، وإن اشتراه بغير العقود قومها بالنقد الغالب. وعند محمد بالنقد الغالب على كل حال، سواء اشتراه بأحد نقدين أو بغيره، وإحلاف فيما إذا كانت تبلغ نكلاً النقيدين نصاباً، أما إذا نعت أحدهما قومها بالأنفع جماعاً، بيده: أنه إذا قومها بدينارهم تسع مائتين وأربعين، وإن قومها بالدينار تسع ثلاثة وعشرين ديناراً، فإنه يقومها بالدينار عند أبي حنيفة رحمته الله لأنه تحب عليه ستة دراهم، ولو قومها بالدينار تحب نصف مثقال، وهو لا يساوي ستة دراهم؛ لأن قيمة المثقال عندهم عشرة دراهم، فإن كان لو قومها بالدينار تسع أربعة وعشرين، ولو قومها بالدينار تسع مائتين وستة وثلاثين، فإنه يقومها بالدينار؛ لأنه أنفع للفقراء، ثم يعتبر في قيمة عند أبي حنيفة رحمته الله يوم الخبز، ولا يلتفت بعد ذلك إلى زيادة القيمة ونقصها، وعندهما يوم الأداء إلى الفقراء. [الجوهره سيرة: ١٥٢] قال في 'أهداية': أن يقومها بما يبيع نصاباً، ولذلك يضم الذهب إلى لفظة بالقيمة حتى يتم النصاب عند أبي حنيفة، رحمه الله لإسحاق، قال الزّورني: وأرجح أن يقول، وعليه متى اُسْمِيَ وبرهان الشريعة وصدر الشريعة، وقال في 'الشحفة': وقوله أنفع للفقراء، وأحوط في باب العباداة. [التصحيح والترجيح: ١٩٩، ٢٠٠]

بغالب النقد في المصر على كلِّ حال، وإذا كان النصابُ كاملاً في طَرَفِ الحول فنقصانُه فيما بين ذلك، لا يُسقط الزكاةَ. ويُضمُّ قيمةُ العروضِ إلى الذهب والفضة، وكذلك يُضمُّ الذهب إلى الفضة بالقيمة، حتى يَتِمَّ النصابُ عند أبي حنيفة رحمهُمُ اللهُ. وقالوا: لا يُضمُّ الذهبُ إلى الفضة بالقيمة، ويُضمُّ بالأجزاء.

لا يسقط الزكاة لأن اصحاب شرط ليسر، وفي اعتبار الكمال في أثائه عمر، فلا يعتبر، وإنما يعتبر ابتداء ليعقد سبب الوجوب على الأهل، والانهاء ليحب الأداء على الأهل، وفيد بالنقصان، احترازاً عما إذا حدث كل اصحاب، فإنه يقطع الحول به الاتفاق، وقال رفر رحمهُمُ اللهُ لا يلزمه الزكاة، إلا أن يكون النصاب كاملاً من أول الحول إلى آخره، وهو مذهب اشاععي رحمهُمُ اللهُ. ومات الرجل في وسط الحول، انقطع حكم الحول، وم يسن الوارث على ذلك الحول.

وبضم قيمة العروض: وكذا يضم بعضها إلى بعض وإن اختلف أحاسنها. [الجوهرة النيرة: ١٥٣] إلى الذهب والفضة: حتى يتم النصاب. [الجوهرة النيرة: ١٥٣] لأن الوجوب في الكل باعتبار التحجرة، وإن افرقت جهة الإعداد.

وكذلك يضم الخ. كما إذا كان معه مائة درهم وخمسة مثاقيل قيمتها مائة درهم، فعليه الزكاة عند أبي حنيفة خلافاً هما. [الجوهرة النيرة: ١٥٣]

ويضم بالأجزاء: كما إذا كان معه عشرة دنانير، قيمتها خمسون درهماً، ومعه أيضاً مائة درهم ووجت عليه الزكاة عندهما لكمال اصحاب بالأجزاء، وكذا عنده أيضاً احتياطاً لجهة الفقراء. [الجوهرة النيرة: ١٥٣]

تنبيه: الفتوى في هذه المسألة على قول أبي حنيفة رحمهُمُ اللهُ

محصنة يقدر في رماسا ورن مائتي درهم ما يساوي ٦١٢,٣٥ جراماً في الفضة، وورن عشرين مثقالاً ما يساوي ٤٧٩,٨٧ جراماً في الذهب.

باب زكاة الزروع والثمار

قال أبو حنيفة رحمه الله: في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره العشر واجب، سواء سُقي سيحاً أو سقته السماء إلا الحطب والقصب والحشيش. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة باقية

باب زكاة الزروع إلخ. يريد بتركه ههنا العشر، وتسميه زكاة حرجب على فوهما؛ لأهم يشتركان نصف النصف فكان عا ح كاد، وكذا عند أبي حنيفة لما كان مصروفه مصرف الزكاة سمي زكاة. [الجوهرية النيرة: ١٥٣] **قال أبو حنيفة** رحمهما: قال في الصحيح: الصحيح ما قال أبو حنيفة، ورجح لكل دليله، واعتمده النسفي وبرهان شرعيه. [الصحيح ورجح: ٢٠٠] **في قليل** إلخ. قليل صاع وما دونه لا شيء فيه، وقيل: حده نصف صاع. [جوهرية النيرة: ١] **ما أخرجته إلخ** قوله عام "ما أخرجت لأرض فيه عشر من غير فصل". **الأرض** يريد بالأرض هنا عشرية، وفيه إشارة إلى أنه لا يفتى في ثلث، سواء كان ثلثاً أو صبي أو محبب أو عبداً أو كانت الأرض وقفاً على الرباطات أو المساجد أو المدارس. [الجوهرية النيرة: ١٥٣] **أوسقته السماء** رحمهما: قال في الصحيح: وفيه السماء وفيه عشر، وهو عامة فوهما له ثمرة باقية أو لا تكن، يعني بالسماء مصر، قال في الصحيح: ٥٠ صاع، حنيفة ٥٠ صاعاً.

إلا الحطب والقصب إلخ. لأن هذه الأشياء لا تستفت عادة بل على عن الأرض [الجوهرية النيرة: ١٥٣] يريد بالحطب ما يجب لإسكان في حبال، ولا يقصد به اشتغال الأرض، وبالقصب القصب فارسي، وهو الذي يوجد منه لأفلام، فإن كان قصب السكر، وقصب الدرة يجب فيه عشر، والدرة: هو قصب نسي، والحشيش يدعى ست بعد رجعه، وهذا كله إذا كان في أضراف لأرض، أما إذا كان أرضه مقصصة أو مشجرة أو منبثاً للحشيش، وساق إليه الماء، ومنع الناس منه، يجب فيه العشر.

فما له ثمرة باقية أي تبقى غيبه حولا من غير تكيف ولا تشميس مما يقتت كخضرة وشعير والدره والدخن والأرز والحوش والعدس والش والنبوت، وهي دخن والحمص والبرعي والهند والتمر والبريب، وما أشبه ذلك مما تقصد به الأكل، وهو يبقى سنة أو يتفقد به تنافعا عام كالحبوب والقمح والقمح والكمون والخرنوب والكريرة، وفيه عشر وفي تسميه العشر، فإن غصن قبل أن يؤخذ منه العشر أحد درهمه ولم يؤخذ من أشبهه شيء، وكذا الزيتون على هذا، وجب العشر في الجوز والنور والنخل والشم في الصحيح، ولا عشر في الأودية كالسَعْتَر والثَوْتِيز. [الجوهرية النيرة: ١٥٣، ١٥٤]

إذا بلغت خمسة أوسق. والوسق: ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ.

وليس في الخضروات عندهما عشر. وما سقي بغرب، أو دالية، أو سانية، ففيه نصف العشر على القولين، وقال أبو يوسف **ح**: فيما لا يُوسق كالزعفران والقطن ^{الدولاب} يجب فيه العشر إذا بلغت قيمته قيمة خمسة أوسق من أدنى ما يدخل تحت الوسق ^{أي لا يكال}.

وقال محمد **ح**: يجب العشر إذا بلغ الخارج خمسة أمثال من أعلى ما يُقدَّر به نوعه، فاعتبر في القطن خمسة أجمال، وفي الزعفران خمسة أمناء،

حمسة أوسق إلخ: [قيل: المراد به اركاة إذا كانت للتجارة، وحمسها على ذلك توفيقاً بين الأحاديث] لقوله **ح**، ليس فيما دون حمسة أوسق صدقة، ولم يرد به اركاة؛ لأنها تحب فيما دون حمسة أوسق إذا نعت قيمته مائتي درهم، فتعين العشر، ولأي حيفة **ح** ما روياه قل. وتأويل هذا أي ما روياه زكاة التجارة؛ لأنهم كانوا يتناوعون بالأوساق، وقيمة اوسق أربعون درهماً، فيكون قيمة حمسة أوسق مائتي درهم، وهو بصاب اركاة.

بصاع النبي ﷺ وهو ما يسع ألفاً وأربعين درهماً من ماش أو عدس. [اللباب: ١٢١/١]

وليس في الخضروات إلخ: لقوله **ح** "ليس في الخضروات صدقة"، وله أي لأي حيفة **ح** ما روياه، ومرويهما محمول على صدقة بأحدهما اعشار. قنت: ما روياه أخرجه اترمدي والحاكم والصبري والدارقطني وأسانيده ضعيفة، فلا مصير إلا إلى ما رواه **ح** وما سقي بغرب هو الدلو الكبير سقي بالقر، ويكون من جدد الثور.

سانية: السانية: البعير الذي يستقى به الماء. [الجوهرة النيرة: ١٥٤]

على القولين إلخ: أي على اختلاف القولين، عند أي حيفة: لا يشترط الصاب والبقاء، وعندهما: يشترط، ولو سقي الررع في بعض السنة سيحاً، وفي بعضها بالعرب، فاعتبر الأعلب من ذلك كما في السوائم إذا علفها صاحبها في الحول، واحتنفوا في وقت وحب العشر في الأثمار والررع، فقال أبو حيفة ورر **ح** يجب عند ظهور الثمرة والأمن عليها من الفساد، وإن لم يستحق إحصاء إذا نعت حداً يتفع بها، وقال أبو يوسف: عند استحقاق الإحصاء، وقال محمد: إذا حصدت وصارت في الحريس. [الجوهرة النيرة: ١٥٤]

أدنى ما يدخل إلخ: قال صاحب 'اهدية' كالدرة في رماسا. (الجوهرة النيرة) وهو الدرّة بالفارسية أرر؛ لأن أعلاه الخطة والشعير. **حمسة أجمال**: كل حمل ثلاثمائة من. [الجوهرة النيرة: ١٥٥]

خمسة أمناء: والمئ ستة وعشرون أوقية. [الجوهرة النيرة: ١٥٥]

وفي العسل العشر إذا أخذ من أرض العشر قل أو كثر. وقال أبو يوسف **ح**: فيه حتى تبلغ عشرة أزقاق، وقال محمد **رحمه الله**: خمسة أفرق، والفرق: ستة وثلاثون رطلاً بالعراقي، وليس في الخارج من أرض الخراج عشر.

وفي العسل العشر **ح** رجع قوله: ودليله المصفون، واعتمده السفي وبرهان الشريعة. [التصحيح والبرج: ٢٠٠] لما روي أن النبي شدة -بفتح الشين- قوم من خثعم بالطائف كانت لهم نخل، وكانوا يؤدّون من عسلها إلى رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من كل عشر قرب قرية، وكان يعمي هم وديهم، فيما كان في زمن عمر **رضي الله عنه** يستعمل عليهم سفيان بن عبد الله الثقفي، وأبوا أن يعطوه شيئاً من العسل، فكتب إلى عمر **رضي الله عنه** حدث، فكتب إليه عمر **رضي الله عنه** أن الحل دباب عيث يسوقه الله تعالى من يشاء، فإن أدوا إليّ ما كانوا يؤدّونه إلى رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فحجمهم وأديهم، وإلا فحل بينهم وبين الناس، فدفعوا إليه حينئذ العشر منه كذا في 'النهاية'، والمعنى فيه: أن الحل يأكل من أنوار أشجار ومن ثمارها كما قال الله تعالى: **سورة النحل آية ٨١** (الحل ٨١)، والعسل متولد من الثمار، وفي الثمار إذا كانت في الأرض العشرية العشر، فكذا ما يتولد منها، وأما إذا كانت الأرض حراجية، لم يجب فيها شيء، لأن ثمارها لم يجب فيها عشر، وهذا فرق دود القر، فإنه يأكل الأوراق دون الثمار، وليس في الأوراق شيء، فكذا فيما يتولد منها، والذي يتولد من دود القر هو الإبريسم، ولا عشر فيه لما ذكرنا، ثم عند أبي حنيفة **رحمه الله** يجب العشر في العسل قل أو كثر؛ لأنه يخرج مجرى الثمار، والعشر عنده يجب في قليل الثمار وكثيرها؛ لأنه لا يعتبر فيها النصاب. [الجوهرة النيرة: ١٥٥]

سبع عشرة أرفاق **ح** ما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** كان يؤخذ في زمانه من العسل العشر من كل عشر قرب قرية من أوسطها. أخرجه أبو عبيد في 'كتاب الأموال'. [حاشية السدي: ١٣٧] كل زق خمسون مثناً، ومجموعه خمس مائة من. [الجوهرة النيرة: ١٥٥]

والفرق لفرق -بفتح الحاء- إناء بأحد ستة عشر رطلاً كذا في 'المستقصى'، جمعها فرقان مثل نص ويطنان، وحمل وحملان، وفي 'المعرب'. الفرق إناء يأخذ ستة وثلاثين رطلاً، والتوفيق بين العبارتين: أن أحدهما محمول على الفرق المدني، والثاني على العراقي، وإنما اعتبره محمد **رحمه الله** خمسة أفرق على أصله في اعتبار خمسة أمثال أعلى ما يقدر به نوعه. **وثلاثون رطلاً**: لأنه أقصى ما يقدر به.

وليس في الخارج **ح** **ح** يحتمل أن يرجع إلى ما يخرج منها من العسل ويحتمل من الحبوب والثمار. [الجوهرة النيرة: ١٥٥] قال البيهقي **رحمه الله**: 'لا تجمع عشر وخراج'، وقال الشافعي **رحمه الله**: فيه العشر.

باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية، فهذه ثمانية أصناف فقد سَقَطَ منها المؤلفَةُ قلوبُهم؛ لأن الله تعالى أعزَّ الإسلامَ ^(شأنه) وأغنى عنهم. والفقير: من له أدنى شيء، والمسكين: من لا شيء له، والعاملُ يدفعُ إليه الإمامُ

باب من يجوز إلخ ما ذكر الزكاة على تعدادها، وكانت لا بدعها من مصارف أورد باب المصارف. [الجوهرة النيرة: ١٥٥]
إنما الصدقات للفقراء إلخ الالام في هذا بيان جهة المستحق لا للتشريك والقسمة، بل كل صنف مما ذكرهم الله يجوز للإسكان دفع صدقته كلها إليه دون بقية الأصناف، ويجوز إن واحد من الصنف؛ لأن كل صنف منهم لا يخصى، والإضافة إلى من لا يخصى لا يكون للتمييز، وإنما هو لبيان الجهة، فيتناول الجنس وهو الواحد، ألا ترى أن من حلف لا يشرب ماء دحية، فشرب منه جرعة واحدة حث؛ لأنه لا يقدر على شربه كله، فعلم أن هذه الأصناف الثمانية يحملونهم لركاة مثل الكعبة للصلاة، وكل صنف منهم مثل جزء من الكعبة، واستقل جزء من الكعبة كاف. [الجوهرة النيرة: ١٥٦]

المؤلفة قلوبهم إلخ [لأن الإجماع اعقد على ذلك] وهم ثلاثة أصناف: صنف كانوا يؤلفهم النبي ﷺ ليسلموا ويسلم قومهم بإسلامهم، وصنف منهم أسلموا، ولكن على ضعف، فيريد تقريرهم عليه، وصنف يعطيهم لدفع شرهم، مثل عباس بن مرداس السلمى وعيينة بن حصص المراري وصفوان بن أمية القرشي والأقرع بن حابس التميمي وسفيان بن حرب الأموي، ولم يكن رسول الله ﷺ يعطيهم خوفاً منهم؛ لأن الأنبياء صلوات الله عليهم لا يخافون إلا الله تعالى، وإنما يعطيهم خشية أن يكبه الله على وجوههم في نار جهنم. [الجوهرة النيرة: ١٥٦]
والفقير: من له إلخ قال في "البيانيع": الفقير: هو الذي لا يسأل الناس، ولا يطوف على الأبواب، والمسكين: هو الذي يسأل، ويطوف على الأبواب. [الجوهرة النيرة: ١٥٦]

والعامل يدفع إلخ أي يعطيه ما يكفيه وأعوانه بالمعروف غير مقدر بالثمن، والعامل هو الساعي الذي يصبه الإمام على أحد الصدقات، ولو هلك المال في يد العامل وضاع سقط حقه، وأجزأه عن الركاة عن المؤدين. ولا يجوز أن يعطى العامل الهاشمي من الركاة شيئاً، تنزيهاً لقراية رسول الله ﷺ عن شهة الوسع، ويجوز لغير الهاشمي ذلك، وإن كان غنياً؛ لأن العي لا يورث الهاشمي في استحقاق الكرامة، فإن جعل الهاشمي عاملاً، وأعطى من غير الزكاة، فلا بأس به، ثم الذي يأخذه العامل أجرة من وجه حتى يجوز له مع العنى، وصدقة من وجه حتى لا يجوز للعامل الهاشمي تنزيهاً له عنها. [الجوهرة النيرة: ١٥٧]

إِنْ عَمِلَ بِقَدْرِ عَمَلِهِ، وَفِي الرِّقَابِ أَنْ يُعَانَ الْمَكَاتِبُونَ فِي فَكِّ رِقَابِهِمْ، وَالْغَارِمُ: مَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مُنْقِطَعُ الْغُرَاةِ، وَابْنُ السَّيْلِ: مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي وَطْنِهِ، وَهُوَ فِي مَكَانٍ آخَرَ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ، فَهَذِهِ جِهَاتُ الزَّكَاةِ.

وَاللِّمَالُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى صَنْفٍ وَاحِدٍ.

أَنْ يُعَانَ الْمَكَاتِبُونَ الْح: لَا مَكَاتِبَ هَشْمِي، فِيهِ لَا يُعْطَى مِنْهَا شَيْئًا خِلَافَ مَكَاتِبِ عَمِي، إِذَا كَانَ كَثِيرًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَلَا جَوْرَ، فَإِنْ عَجَزَ لِمَكَاتِبٍ وَقَدْ دَفَعَ إِلَيْهِ الزَّكَاةَ، يَطْلُبُ سَوَاءَهُ لِعَمِي كُنْه، وَكَذَا إِذَا دَفَعْتَ الزَّكَاةَ إِلَى الْفَقِيرِ، ثُمَّ اسْتَعَى وَالزَّكَاةَ بَاقِيَةً فِي يَدِهِ، يَطْلُبُ مِنْهُ كُنْه، [الجوهرة النيرة: ١٥٧]

وَالْغَارِمُ: مَنْ لَزِمَهُ الْح: وَيُجَوَّرُ أَنْ يَرَادَ بِالْغَارِمِ مَنْ لَهُ دَيْنٌ عَلَى نَاسٍ، وَلَا يَقْدَرُ عَلَى اخْتِدَائِهِ، وَيَسَّ عِنْدَهُ نَصَابٌ فَاصِلٌ، وَلَا يَكُونُ هَاشِمِيًّا أَوْ يَخِيطُ عَمَلَهُ أَوْ لَا يَمَسُّ نَصَابًا فَاصِلًا عَنْ دَيْنِهِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى غَيْرِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ عَيْنًا، سَوَاءَ كَانَ نَصَابًا أَوْ أَكْثَرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُنْ بَدْنًا غَيْرًا. [الجوهرة النيرة: ١٥٧]

مُنْقِطَعُ الْغُرَاةِ: أَيُّ مَنِّي عَجَزَ عَنْ الْحَقِّ نَجِيشَ لِإِسْلَامِهِ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ لِأَصْهَرِ، وَمُنْقِطَعُ الْحَاجِّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: ضَبَّةُ الْعَمَلِ، وَفَسَّرَهُ فِي "سَدُوعٍ": خَمِيعُ الْقُرْبِ، أَيُّ فَسَّرَ الْمُرَدَّ فِي قَوْلِهِ نَعَى: ٥٠٠، وَفَسَّرَ سَبْعَةَ (ثَبُوتُهُ ٦٠) فِإِضَافَةِ الْمُنْقِطَعِ إِلَى الْغُرَاةِ تَتَوَصَّيْحُ بِشَمَلِ مُنْقِطَعِ الْحَاجِّ وَمُنْقِطَعِ غَيْرِ عَرَّةٍ.

وَابْنُ السَّيْلِ: الْح: وَلَا يَخُذُ مِنْ يَدَيْهِ، فَيُعْطَى مِنْ زَكَاةِ حَاجَتِهِ، وَإِنْ يَأْخُذُ مَا يَكْفِيهِ إِلَى وَصْفِهِ لَا غَيْرَ، وَاسْمُهُ ابْنُ السَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ مَلَارِمٌ لِلْسَفَرِ، وَالسَّيْلِ الطَّرِيقَ، فَسَبَّ إِلَيْهِ، وَكَانَ مَعَهُ مَا يُوصِلُهُ إِلَى سَدِّهِ مِنْ رَدِّ وَجْهَتِهِ، لَمْ يَجِزْ أَنْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ. [الجوهرة النيرة: ٥٧]

وَاللِّمَالُ أَنْ يَدْفَعَ الْح: وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى صَنْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ حُطَّابٍ وَعَمِي بْنُ أَبِي صَالِبٍ وَسُ عَدَسٍ وَمُعَاذُ بْنُ حَبَلٍ وَحَدِيدَةُ بْنُ الْيَمَانِ وَجَمَاعَةٌ أُخَرَى، وَهُوَ يَرَوْنَ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الصُّحَّاحَةِ خِلَافَ ذَلِكَ، فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَقَالَ أَشْأَفِي: لَا يَجُوزُ مَا مَ يَصْرَفُ إِلَى أَصْنَافِ السَّعَةِ، مِنْ كُلِّ صَنْفٍ ثَلَاثَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَصْنَافَ

جَمِيعِ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ بِالْمِثْمِثِ، وَأَشْرَكَ بَيْنَهُمْ بِوَاوِ التَّشْرِيطِ، وَذَكَرَهُمْ بِقَطْعِ الْجَمْعِ وَأَقْبَلَهُ ثَلَاثَةٌ، وَسَاءَ: قَوْلُهُ نَعَى: ٥٠٠، وَحَقَّقَهُ وَفَعَّلَهُ فِيهَا حَتَّى كُنْه (القرءة ٢٧١) عَدَّ قَوْلُهُ نَعَى: ٥٠٠ صَدَقَ مَعَهُ هِيَ ٥ (سورة ٢٧١)،

فَعَمِمَ أَنَّ الْفُقَرَاءَ مُصَارَفَ الصَّدَقَاتِ مِنْ غَيْرِ أَصْنَافِ سَعَةٍ، وَاللَّامُ بِعَاقِبَةٍ، أَيُّ عَاقِبَةُ الصَّدَقَاتِ بِفُقَرَاءٍ لَا أَمْثَلَهُمْ؛ إِذَا لَوْ كَانَتْ لِلتَّمِثِثِ مَا جَارَهُ أَنْ يَطَأَ جَارِيَةً لِمُشَارَكَةِ الْفُقَرَاءِ فِيهَا، وَلَأَنَّ عَصَ الْمَصَارِفِ لَيْسَ فِيهِ لَامٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ٥٠٠ فِي سَبْعَةِ (ثَبُوتُهُ ٦٠) فَلَا يَصِحُّ دَعْوَى التَّمِثِثِ، وَيَسَّ الْكُلَّ بِقَطْعِ الْجَمْعِ كَابْنِ السَّيْلِ.

ولا إلى ولده وولد ولده وإن سفلَ، ولا إلى أمه وجداته وإن علت، ولا إلى امرأته، ولا تدفع المرأة إلى زوجها عند أبي حنيفة رحمه. وقالوا: تدفع إليه. ولا يدفع إلى مكاتبه ولا مملوكه، ولا مملوك غني، وولد غني إذا كان صغيراً.

ولا إلى ولده رحمه: سواء كانوا من جهة المذكور أو الإناث، وسواء كانوا صغيراً أو كبيراً؛ لأنه إن كان صغيراً، فمقتضى على أبيه وأخيه، وإن كان كبيراً فلا يجوز تبصاً لعدم حيوص الخروج عن ميث لأب؛ لأن يولد شبهة في ميث به، فكان ما يدفعه إلى ولده كالدفع إلى غيره من وجه، وكذا محبوف من ماله من يربا لا يحويه ركعة، وكذا إذا بقي ولده أبصاً، ولو تزوجت امرأة لعائت فولدت، فإن أبو حنيفة رحمه يرد من الأول، ومع هذا لا يجوز للأول دفع ركانه إنهم، ولا يجوز تبصاً، كذا ذكره الشارح كذا في "النهاية"، وفي "الوفاء" روي عن أبي حنيفة أن الأولاد من الثاني، رجع إلى هذا بقول، وعنه القسوي [الخواهرية سيرة: ١٥٨]

ولا إلى أمه وجداته رحمه: سواء كانت من قبل لأب ولأم أو كنهما؛ لأن مدفع لأُملاك بينهما منقصة، فلا يتحقق التمثيل على كماله. **ولا إلى امرأته:** أي لا يدفع بركة إلى زوجته ولو كانت معتدة من ابن، أو ثلاث، لما بين الزوجين من الاتصال والاشتراك في مافع؛ موجود لاشارك في الاستماع عدة، فكان كالتصا بين الأصول والفروع، وهذا بالاتفاق.

ولا تدفع المرأة رحمه: [عند أبي حنيفة رحمه] وقالوا: تدفع إليه إن كان فقير، وإن كان شافعي رحمه حدثت ريب امرأة عند الله بن مسعود رحمه، قالت: يا رسول الله! إنك أمرت بيوم بالصدقة، وقد كان عندي حبي، فأردت أن تصدق به، فرغم ابن مسعود رحمه هو وولده أنهما أحق من تصدقت عليهما، فقال: صدق ابن مسعود، روي وولدت أحق من تصدقت عليهما، ولت أحرار، أجر الصدقة، وأجر القصة. ولأبي حنيفة رحمه ما ذكرنا من الاتصال بينهما، وحديث ريب كان في صدقة انصوب لا الواجب. بقوله: "روحت وولدت أحق"، وجوب لا يجوز صرفه إلى الولد، ولأن عبد الشافعي رحمه لا يحب تركاة في حبي، وريب تصدقت لكل، فدل أنها كانت تصوعاً [عند أبي حنيفة: رجع صاحب الهدية وغيره قومه، واعتمده السلمي وبرهان الشريعة]. [الصحاح والترحيل: ٢٠١]

ولا يدفع إلى مكانه رحمه: وكذا لا يدفع إلى مدرسته وأمهات أولاده؛ لعدم التمثيل؛ إذ كسب مملوك سيده، وإن كان في كسب مكانه، والمكاتب عند ما بقي عليه درهم، وربما يعجز، فيكون مكسب للمولى. [الخواهرية سيرة: ١٥٩]

ولا مملوك عبي: لأن است واقع لمولاه، ومدر العبي وأمه ولده تمرنة النفس،... ومكاتب العبي يجوز دفع إليه؛ لقوله تعالى: ٥٠ وفي آية ٦٠ [الخواهرية سيرة: ١٥٩] **وولد عبي رحمه:** أي لا يدفع إلى ولد العبي إذا كان الولد صغيراً؛ لأنه يعد عباً ماله أبيه، خلاف ما إذا كان كبيراً فقيراً، فإنه يجوز دفع إليه؛ لأنه لا يعد عباً بيسار أبيه، ولو كانت بمقتضى عليه، بأن كان رماً، وكذا امرأته وأولاده وظفل العلية إذا كانوا فقراء، يجوز الدفع إليهم.

ولا يدفع إلى بني هاشم: وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر، وآل عقيل وآل حارث بن عبد المطلب ومواليهم.

وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما: إذا دفع الزكاة إلى رجل يظنه فقيراً، ثم بان أنه غني، أو هاشمي، أو كافر، أو دفع في ظلمة إلى فقير، ثم بان أنه أبوه أو ابنه، فلا إعادة عليه، وقال أبو يوسف رحمته: عليه الإعادة، ولو دفع إلى شخص، ثم علم أنه عبده أو مكاتبه لم يجز في قولهم جميعاً.

إلى بني هاشم: خبر البخاري رحمهما عن أهل بيت لا تحمل الصدقة، ويقوله رحمهما يا بني هاشم! إن الله حرم عليكم عساة أموال ساس وأوساحهم، وعوصكم منها خمس الخمس وهوسهم ذوي القرى.

وهم آل علي عليه السلام: حصو بالذكر؛ لأن بعض بني هاشم يعني بني أبي لهب يجوز دفع الزكاة إليهم؛ لأن حرمة الصدقة كرامة هم، وبما استحقوه نصرتهم النبي صلى الله عليه وسلم في الجاهلية والإسلام، ثم سرى ذلك إلى أولادهم؛ وأوجب أدى لبني عليه السلام، فلا يستحق الكرامة، وهاشمي لا يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشمي مثله عند أبي حنيفة رحمهما، خلافاً لأبي يوسف رحمته. ومواليهم: عصف عن بني هاشم، أي لا يدفع إلى مواليهم، أي عبيدهم ومعتقيهم؛ لحديث موسى القوم من أنفسهم، وبما لا تحمل الصدقة رواه أبو داود والترمذي والسنائي، وقال الترمذي: حسن صحيح، وكذا صححه الحاكم، وروي عن موسى لرسول الله صلى الله عليه وسلم سألته: أتحل لي الصدقة؟ فقال: لا، أنت مولانا.

فلا إعادة عليه: هذا جواب ظاهر الرواية، ومشى عليه المحبوبي والسنائي وغيرهما. [التصحيح والترحيح: ٢٠١] ما رواه البخاري عن معمر بن يزيد أنه قال: كان أبي يزيد أخرج دنانير يتصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، فحنت فأخذها فأتيتها بها، فقال: والله ما إليك أردت، فخاصمته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: لك ما نويت يا يزيد، ولك ما أحدث يا معمر، ولأن الوقف على هذه الأشياء بالاجتهاد دون القطع، ولو أمرناه بالإعادة لكان بجتهاد فيه أيضاً، فلا فائدة فيه، بخلاف الأشياء التي استسجد بها؛ لأنه يمكنه الوقوف عليه حقيقة، وصحة الدفع في صورة التحري مقيدة بما إذا كان في أكبر رأيه أنه مصرف، أما لو شك فلم يتحرر أو تحرى فدفع وفي أكبر رأيه أنه ليس بمصرف لا يجوز.

عليه الإعادة: لأن حصاه صهر بقيق، فصار كما إذا توصاً ماء، أو صلى في ثوب، ثم تبين أنه كان نحساً، أو قضى إقاضي بالاجتهاد، ثم ظهر له نص بخلافه، وإن قال الشافعي رحمته أيضاً، وجوابهما: أن الوقوف على هذه الأشياء بالاجتهاد دون القطع، فينبى الأمر فيها على ما يقع عنده، كما إذا اشتبهت عليه القلة، فإنه يتحرى، فيكون ما يقع عنده.

لم يجز في قولهم عليه السلام: لاعداء التميمي إذا كسب المموك لسيده وله حق في كسب مكاتبه، فلم يتم التميمي، وكذا إذا كان مديره أو أم ولده لا يجزئه الزكاة، ويلزمه الإعادة.

ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصيباً من أي مال كان، ويجوز دفعها إلى من يملك أقل من ذلك، وإن كان صحيحاً مكتسباً.

ويكره نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر، وإنما يفرق صدقة كل قوم فيهم إلا أن يحتاج أن ينقلها الإنسان إلى قرابته، أو إلى قوم هم أحوج إليه من أهل بلده.

من تملك نصيباً [اللعن الشريفي مقرر به. (الكتاب: ١: ١٢٦)] من أي مال كان سواء كان من اسقدين أو من العروص، أو من السوائم؛ لقوله: لا يخل الصدقة لعي، كذا في "الفتح". وقال في "الخواهر البيرة": سواء كان النصاب نامياً أو غير نام، حتى لو كان له بيت لا يسكه يساوي مائتي درهم، لا يجوز صرف الزكاة إليه، وهذا النصاب اعتبر في وجوب الفطرة والأصحية... وقوله: إن من يملك نصيباً الشرط أن يكون النصاب فاصلاً عن حوائجه الأصلية. [ص ١٦٠، ١٦١] من تملك أقل الخ لأنه فقير إلا أنه يحرم عليه السؤال، ويكره أن يدفع إلى فقير واحد مائتي درهم فصاعداً، فإن دفع جاز، وقال زفر: لا يجوز؛ لأن إعاءة قارن الأداء، فحصل الأداء إن أعني، وننا: أن العي حكم الأداء، فيتعقبه؛ لأن الحكم لا يكون إلا بعد ائلة، لكنه يكره لقرب الإعاءة منه كمن صنى ويقربه بخاسة فإنه يكره. قال هشام: سألت أن يوسف عن رجل به مائة وتسعة وتسعون درهماً، فتصدق عليه بدرهمين، فقال: يأخذ واحداً ويرد واحداً، كذا في الفتاوى. (الخواهر البيرة)

وأما نفوق صدقة الخ لما روي من حديث معاذ: ولأن فيه رعاية حق الخوار، فمهما كانت المخاورة أقرب كان رعايتها أوجب، فإن نقلها إلى غيرهم أحرأ، وإن كان مكروهاً؛ لأن المنصرف مطلق الفقراء بالنص، وإنما يكره نقلها إذا كان في حينها أن أخرجها بعد الخوف، أما إذا كان الإخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل، وفي الفتاوى: رجل به مال في يد شريكه في غير مصره، فإنه يصرف الزكاة إلى فقراء الموضع الذي فيه دون المصر الذي هو فيه، ولو كان مكان المال وصية للفقراء، فإنها تصرف إلى فقراء البلد الذي فيه الموصي، والأصل: أن في الزكاة يعتبر مكان المال، وفي الفطرة عن نفسه مكانه بالإجماع، وعن عبيده وأولاده مكان العبيد والأولاد عند أبي يوسف، وقال محمد رحمته: مكان الأب والمولى وهو الصحيح. [الخواهر البيرة: ١٦١]

الا ان يخاص الخ لما فيه من الصلة وزيادة دفع الحاجة، وأعمه أن الأفصل في الزكاة والفطرة واسدور الصرف أولاً إلى الإخوة والأحوات، ثم إلى أولادهم، ثم إلى الأعمام والعلمات، ثم إلى أولادهم، ثم إلى الأخوان والحالات، ثم إلى أولادهم، ثم إلى ذوي الأرحام من بعدهم، ثم إلى الجيران، ثم إلى أهل حارة، ثم إلى أهل مصره أو قريته، ولا ينقلها إلى بلد أخرى إلا إذا كانوا أحوج إليها من أهل بلده أو قريته. [الخواهر البيرة: ١٦١]

بابُ صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على الحرّ المسلم إذا كان مالكا لمقدار النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه وأثاثه وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة، يُخرج ذلك عن نفسه،

باب صدقة الفطر ومباستها لركاة؛ لأنها من الوطائف المالية، إلا أن الركاة تُرفع درجة منها؛ لثبوتها بالقرآن، فقدمت عليها، وذكر في 'المسوّط': هذا الباب عقيب الصوم على اعتبار انترتيب الطبعي؛ إذ هي بعد الصوم صغرا، وذكرها الشيخ هبا؛ لأنها عمادة مالية كاركاة، ولأن تقديمها على الصوم حائز على بعض الأقوال. [الخوهرية البيرة: ١٦٢] الصدقة: العصبه التي يراد بها المثوبة، وركتها الأداء إلى المصرف، وسبب شرعيتها: ما جاء في حديث ابن عباس . فرض رسول الله ﷺ ركاة الفطر طهرة للنصاب من الدعوى والرفث، وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة، فهي ركاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة: فهي صدقة من الصدقات، أمر بها قبل العيد بيومين قبل أن تفرض ركاة المال، وهو لصحيح، والصوم والركاة فرضا في السنة الثابتة من الحجرة، وكذا تحويل القيلة.

صدقة الفطر واجبة الحج بقوله ١٠ في حصته: 'أدوا عن كل حر وعبد، صغير وكبير نصف صاع من بر أو صاعا من شعير'، رواه ثعلبة بن صغير العدوي، وعنه يثبت الوجوب لعدم القطع، وروي الحاكم في 'المستدرک': عن ابن عباس . أنه ١١: 'أمر صارخا بنص مكة ينادي أن صدقة الفطر حق واجب على مسلم صغير أو كبير، حر أو مملوك' الحديث. وشرط الحرية لتحقيق التمليك، والإسلام ليقع فريه، واليسار لقوله ١٢: 'لا صدقة إلا عن طهر عي'، وقدر اليسار بنصاب لتقدير العناء في الشرح به فاضلا عما ذكره من الأشياء؛ لأنها مستحقة بالحاجة الأصلية، والمستحق بالحاجة كالمعدوم، وكذا كتب العلم إن كان من أهله، ويعفى له في كتب الفقه عن سحرة من كل مصنف لا غير، وفي الحديث عن سحيتين، ولا يشترط فيه الحول؛ لأنها تحب بالقدره الممكنة لا الميسرة، ويتعلق بهذا النصاب حرمان الصدقة ووجوب الأضحية والفطر.

يُخرج ذلك عن نفسه الحج بيان للسبب، والسبب رأس يمونه ويلى عليه، والأصل فيه: قوله ١٣: 'أدوا عن كل حر، أو عبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاعا من شعير، أو صاعا من تمر'، وفي حديث الدار قطني عن ثوبون، ولا شك أن الإنسان يمونه نفسه ويلى عليها، فيلحق به ما في معناه من يمونه كطفه الفقير، ويعني أولاده الصغار الفقراء، فإن كان طفله عينا تحب الفطرة في ماله حلالا لمحمد ١٤. وعبيده للخدمة ومديره وأم ولده سواء كان العبد مسلما أو كافرا، وقال الشافعي ١٥: 'لا تحب عن الكافر؛ لأنها تحب على العبد ابتداء، ثم يتحملها المولى، والكافر ليس بأهل، ولنا: إطلاق قوله ١٦: 'أدوا عن كل حر وعبد'، فلا يشترط فيه إسلام العبد كالركاة.

وعن أولاده الصغار؛ وعبيده للخدمة، ولا يؤدي عن زوجته، ولا عن أولاده الكبار، وإن كانوا في عياله، ولا يخرج عن مكاتبه، ولا عن ممالিকে للتجارة. والعبد بين الشريكين لا فطرة على واحد منهما، يؤدي المسلم الفطرة عن عبده الكافر. والفطرة نصف صاع

أولاده الصغار هذا إذا كانوا لا مال لهم، فإن كان لهم ما يؤدي من ما لهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافًا لمحمد، ورجح في "شرح الهداية" قوهما، وأجاب عما يتمسك به محمد، ومشى على قوهما المحولي والسفي وصدر الشريعة. [التصحيح وارجح: ٢٠٢] **عن زوجته** لقصور ولاية والمؤنة، فإنه لا يبيها في غير حقوق سكاح، ولا يموه في غير اروات كاندواة وشهها. (خوهره البيرة) **وإن كانوا في عياله**. لا بعداء الولاية. ولو أدى عنهم أو عن زوجته بغير أمرهم أحراهم استحسانًا؛ شوت الإذن عادة. [السا: ١: ١٢٧]

ولا يخرج عن مكاتبه لقصور مكاتبه، ولعدم الولاية عليه. لأنه خارج عن يده وتصرفه، خلاف مدبر وأم بول، فإن ملكه كامل فيهما بدليل حل لوطاء في مدبرة وأم بول، ولا مكاتب مكاتبه، فإنه لا يخل له وطوها، ولا يخرج مكاتب أيضًا عن نفسه بقره، وقال مكاتب. يؤدي مكاتب عن نفسه ورققه. [خوهره البيرة: ١٦٤]

ولا عن ممالكة إلخ لأنه يؤدي في شيء؛ لأن زكاة تجارة واحدة فيهم، فبقا: بوجوب انقصر فيهم كان فيه بقية الصدقة على المولى في سنة واحدة سب ما واحدة. وقد قال النبي ﷺ لا شيء في الصدقة شيء لا تؤخذ في السنة مرتين. (خوهره البيرة) **لا فطرة على واحد إلخ**. لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما بدليل أنه لا يملك تزويجه، ولأن كل واحد منهما لا يملك رقعة كامنة، ولو كان جماعة عبيد أو إماء بينهما، فلا شيء عليهما عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد **على كل واحد منهما ما يخصه من الرؤوس دون الأشقياص** كما إذا كان بينهما خمسة أعمد يحب على كل واحد منهما صدقة افطر عن عديين، ولا يحب عليهما في خامس شيء. (خوهره البيرة) **عن عبده الكافر** بقوله ﷺ "أدوا عن كل حر وعبد يهودي أو نصراني أو مجوسي" الحديث. ولأن السب قد تحقق وهو رأس يموه ويبي عليه، ومنه من أنه. [خوهره البيرة: ١٦٤]

والفطرة نصف صاع إلخ رواه ابن عباس، وقال الشافعي **من الكل صاع**، ولا يخرج نصف صاع من برء بقول أبي سعيد الخدري **صاع** كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من صعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من ربيب، وفي بعض طرقه ذكر صاعاً من دقيق. ولما قوله ﷺ في حطته: "أدوا عن كل حر وعبد، صغير أو كبير نصف صاع من برء"، وروى الحاكم في "المستدرک" عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه أمر عمرو بن حزم في زكاة الفطر بنصف صاع من حنطة أو صاع من تمر، وهو مذهب جمهور الصحابة، منهم اختلاف الراشدون وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وجابر **وغيرهم من كبار الصحابة**، وم يرو عن واحد منهم =

من بُرٍّ، أو صاع من تمر أو زبيب أو شعير، والصاعُ عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما: ثمانية أرطال بالعراقي. وقال أبو يوسف رحمته: خمسة أرطالٍ وثلاثُ رطل. ووجوبُ الفطرة يتعلق بطلوع الفجر الثاني من يوم الفطر، فمن مات بالعراقي أيضاً

= أن نصف صاع من بر لا يخرى، فكان إجماعاً، وحديث أبي سعيد الخدري رضي عن حمول على أنهم كانوا يتبرعون بالزيادة، وكلاماً في الوجوب، وليس فيه دلالة على أنه لأبي عرف ذلك منهم، فلا يلزم حجة. ثم ائتم أنه عندما يخور أن يعطي عن جميع ذلك بالقيمة دراهم وقلوساً وعروضاً؛ لقوله لأبي أعوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم. من بر: أو دقيقه أو سويقه أو زبيب. [النسب: ١/١٢٨] أو صاع من تمر لأبي هذه رواية عن أبي حنيفة وهي قولهما، وروي عنه في 'الجامع الصغير': نصف صاع من الزبيب، ورجحها في 'الهداية'، وقال الإسيبجاني: هي ظاهر الرواية، وتلك رواية أسد بن عمرو. [التصحيح والترجيح: ٢٠٢، ٢٠٣]

ثمانية أرطال بالعراقي: قال الإسيبجاني: الصحيح قول أبي حنيفة ومحمد، ومشى عليه المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٢٠٣] والرطل عشرون إستراراً، والإستار: أربعة مثاقيل ونصف، فالرطل تسعون مثقالاً، والمثقال هو الدينار عشرون قيراطاً، والقيراط خمس شعيرات غير مقشورة، فيكون المثلقال الشرعي مائة شعيرة.

وقال أبو يوسف. والشافعي رحمهما الصاع خمسة أرطال وثلاث رطل؛ لقوله لأبي صاعنا أصغر الصيعان، وروي أن أبا يوسف لما حج سأل أهل المدينة عن الصاع، فقالوا: خمسة أرطال وثلاث، وجاءه جماعة كل واحد معه صاعه، فمهم من قال: أحري أبي أنه صاع الي لأبي، ومنهم من قال: أحري أخي أنه صاعه لأبي، ولما: ما رواه صاحب الإمام عن أسد أنه قال: كان لأبي يتوضأ بمد رصين، ويغتسل بصاع ثمانية أرطال، وهكذا كان صاع عمر رضي، وقيل: لا خلاف بينهم فإن أبا يوسف لما حرر صاع أهل المدينة وجد الصاع خمسة أرطال وثلاثا برطل أهل المدينة، وهو أكبر من رطل أهل بغداد؛ لأنه ثلاثون إستراراً، والرطل البغدادي عشرون إستراراً، وإذا قاست ثمانية أرطال بالبغدادي بحمسة أرطال وثلاث رطل بالمدني، تجدهما سواء، فوقع الوهم لأجل ذلك، وهذا أشبه؛ لأن محمداً لم يذكر في المسألة خلاف أبي يوسف رضي، ولو كان فيه لذكره، وهو أعرف بمذهبه ثم يعتبر نصف صاع من بر أو صاع من غيره باللورن فيما روي أبو يوسف عن أبي حنيفة رضي؛ لأن الاختلاف في مقدار الصاع كالإجماع على اعتبار اللورن، وروي محمد أنه يعتبر بالكيل؛ لأن الآثار جاءت بالصاع وهو اسم للكيل.

يتعلق بطلوع الفجر لأبي: وقال الشافعي رحمته عند غروب الشمس؛ لأن الفطر بانفصال الصوم، وذلك بالغروب من اليوم الأخير من رمضان، ولما: أن الإضافة للاحتصاص للفطر باليوم دون الليلة؛ وذلك لأن اليوم =

قبل ذلك لم تجب فطرته، ومن أسلم، أو ولد بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته. والمستحب أن يخرج الناس الفطرة يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلى، فإن قدموها قبل يوم الفطر جاز، وإن أخروها عن يوم الفطر لم تسقط، وكان عليهم إخراجها.

= هو المسمى بيوم انقصر، والعرض أن يتعلق انقصر بمحلف بعادة هو اليوم لا الليل، ونشد في قولنا: "حر الأول" بصوع الفجر يوم العيد كمذهب، والثاني: مجموع الوقتين، ثم صدقة انقصر بدخل وقت وجوبه بطلوع الفجر، ويخرج وقت الوجوب بصوعه أيضاً، ولا يموت أداه بعد ذلك، بل في أي وقت أدها كان أداءه ولا قضاء، فبان لك أنها تدخل ثم تخرج على الفور من غير استقرار.

لم تجب فطرته لأن وقت الوجوب واحد، وليس هو من أهل لصدقة، فم يرمه، وإن مات بعد صوع الفجر فهي واجبة عليه؛ لأنه أدرك وقت الوجوب وهو من أهله. (الجوهرية النيرة)

وامسحح أن يخرج الحج لقوله: أغوهم عن مسألة في مثل هذا اليوم، والأمر بإعادة؛ كيلا يتشاعل الفقير بمسألة عن الصلاة في ذلك بالتقدم قبل الخروج إلى المصلى، وكان يخرجها قبل أن يخرج إلى المصلى. [الجوهرية النيرة: ١٦٥]

فإن قدموها الحج لأنه أدى بعد تقرر استس، فأشبهه التعجيل في الزكاة. قال في الفتاوى: يجوز تعجيلها قبل يوم الفطر بيوم أو يومين، وقال حنف بن أيوب: يجوز إذا دخل شهر رمضان، ولا يجوز قبله، وقال بوح بن أبي مريم: يجوز في النصف الأخير من رمضان، ولا يجوز قبله، والصحيح أنه يجوز إذا دخل شهر رمضان وهو اختيار محمد بن الفضل، وعليه الفتوى. [الجوهرية النيرة: ١٦٥]

لم تسقط، وكان الحج لأن وجه القرية فيها معقون، وهو أن التصديق بالقرية في كل وقت، فلا يقدر وقت الأداء فيها خلاف الأصحية، فإن القرية فيها -وهو إراقة الدم- غير معقونة، فلا تكون قرية إلا في وقت مخصوص، والعصرة لا تسقط بالتأخير وإن طالت المدة وتعدت، وكذا لا افتقد إذا فتر بعد يوم الفطر؛ لأن وجوبه لا يتعلق بالمال، وإنما يتعلق بالدم، وأما شرط في الوجوب، فهلاكه بعد الوجوب لا يسقطها كالحج. خلاف الزكاة، فإنها تسقط هلاك المال؛ لأنها متعلقة بالمال، ولا بقور. إن الأصحية تسقط عصي أيام الحرج، ولكن يتقل لوجوب إن تصدق بالقيمة، لأن لإراقة لا تكون قرية إلا في وقت مخصوص، وأما تصدق بالمال فقرة في كل وقت، ومن سقط عنه صوم رمضان لكبر أو مرض، فصدقة الفطر لازمة له لا تسقط عنه؛ لأنها تجب على الصغار وعيهم مع عدم صومهم منهم لا تسقط، فكذا لا تسقط بعدم الصوم عن البالغ. [الجوهرية النيرة: ١٦٥، ١٦٦]

كتاب الصوم

الصوم ضربان: واجب، ونفل، فالواجب ضربان: منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين، فيجوز صومه بنية من الليل، فإن لم ينو حتى أصبح أجزأته النية

كتاب الصوم إما أخره مع أنه عادة بدنية كالصلاة، وقدم الزكاة عليه اقتداء بالقرآن، قال الله تعالى: ﴿...﴾ (لقرة: ٤٣)، وكذا في الحديث: "بني الإسلام على خمس" إلى أخره. والصوم في اللغة: هو الإمساك على أي شيء كان في أي وقت كان، قال الله تعالى: ﴿...﴾ (مريم: ٢٦) أي إمساكاً عن الكلام، وفي الشرع: عبارة عن إمساك مخصوص، وهو الكف عن قضاء الشهوتين: شهوة البطن وشهوة الفرج من شحش مخصوص، وهو أن يكون طاهراً من الحيض والنفاس في وقت مخصوص، وهو ما بعد طلوع الفجر إلى الغروب بصمة مخصوصة، وهو أن يكون على قصد التقرب. [الجوهرة النيرة: ١٦٦] واعلم أن للصوم ستة أقسام: قسم منها لا يجوز إلا بنية من الليل، وهو قضاء رمضان ونذر مطلق وكفارة، وثلاثة منها يجوز من النهار صوم رمضان، ونذر معين والنفل.

واجب: بمعنى الضروري، وهذا المعنى يشمل الواجب والفرض، فلا اعتراض. **وكصوم رمضان الح** اعلم أن صوم رمضان فريضة؛ لقوله تعالى: ﴿...﴾ (البقرة: ١٨٣)، وعلى فرصته انعقد الإجماع، والمدور واجب؛ لقوله تعالى: ﴿...﴾ (الحج: ٢٩) **نية من الليل** [والتسحر نية في رمضان وغيره] اعلم أن النية هي معرفته بقلبه أي صوم يصوم، والنية أن يتلفظ بها بلسانه، فيقول إذا نوى من الليل: نويت أن أصوم غداً لله تعالى من فرض رمضان، وإن نوى من النهار يقول: نويت أصوم هذا اليوم لله تعالى من فرض رمضان، ولو قال: نويت أصوم غداً إن شاء الله تعالى، أو نويت أصوم اليوم إن شاء الله تعالى، ففي القياس لا يصير صائماً؛ لأن الاستثناء يطل الكلام كما في البيع والطلاق والعناق، ونحو ذلك. وفي الاستحسان: يصير صائماً؛ لأن الاستثناء هذا ليس على حقيقة الاستثناء، وإنما هو على الاستعانة وطلب التوفيق من الله، فلا يصير مطلقاً للنية، بخلاف الطلاق ونحوه، والفرق: أن الاستثناء عمل اللسان، فيبطل ما يتعلق باللسان من الأحكام كالطلاق والعناق ونحوهما، وأما النية... فعمل القلب لا تعلق لها باللسان، فلا تبطل بالاستثناء الذي هو عمل اللسان، كذا في "الذخيرة". [الجوهرة النيرة]

أحرأته النية الح وقال الشافعي: لا تحزته؛ لقوله: "لا صيام لمن لم يمو الصيام من الليل"، ولما: قوله: بعد ما شهد الأعرابي رؤية اهلال: "ألا من أكل فلا يأكلن بقية يومه، ومن لم يأكل فليصم"، وما رواه محمود على نفي الفصيبة والكمال كما في قوله: "لا صلاة لحجار المسجد إلا في المسجد".

ما بينه وبين الزوال.

والضرب الثاني: ما يثبت في الذمة كقضاء رمضان والندر المطلق والكفارات، فلا يجوز صومه إلا بنية من الليل، وكذلك صوم الظهر، والنفل كنه يجوز بنية قبل الزوال. وينبغي للناس أن يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان. فإن رآوه صاموا، وإن غم عليهم أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً، ثم صاموا، ومن رأى هلال رمضان وحده صام، وإن لم يقبل الإمام شهادته، وإذا كان في السماء علة قبل الإمام شهادة ^{في غير سح}

ما بينه وبين الزوال. وفي الجامع الصغير قس نصف شهر، وهو الأصح؛ لأنه لا بد من وجوب نية في أكثر النهار، وصفه من وقت صلوع الفجر إلى وقت الصحو الكبرى لا وقت الزوال. (الجوهرة سيرة)

فلا يجوز صومه إلخ: لأنه غير متعين، ولا بد من التعيين من الابتداء.

والنفل: لقوله ^{في} - بعد ما كان يصبح غير صائم - "إني إذا لصائم".

ان يلتزموا الهلال لاحتمال أن يحى ناقصاً، فيكون من رمضان، كذا في 'حلاصة مقدوري'.

فان رآوه صاموا إلخ: لقوله ١. 'صوموا رؤيته، وأفطروا رؤيته، فإن غم عليكم هلال، فأكموا عدة شعبان ثلاثين يوماً، ولأن الأصل بقاء الشهر، فلا يتقل عنه إلا بدليل، ولم يوجد، ولا يصام يوم الشك، وهو يوم ثلاثين من شعبان؛ لقوله ٢. من صام يوم شك فقد عصى أن يقاسم. فإن صامه بنية رمضان، فلا خلاف في أنه لا يجوز، فإن صامه نية واجب آخر من نذر أو كفارة أو قضاء رمضان، فكذلك أيضاً لا يجوز، ولا يسقط وجوب عن دمه جوار أن يكون من رمضان، فلا يكون قضاء بالشك، وأما صومه سنة انتصوح إن كان عادته أن يتطوع كما إذا كان من عادته أن يصوم الاثنين والخميس، فوافق ذلك اليوم يوم شك، فلا بأس أن يصومه بنية التطوع، وإن لم يكن عادته ذلك، يكره له أن يصومه. (الجوهرة النيرة)

وإن عم إلخ: بصيغة مجهول أي احتفى هلال ولم ير سبب نعيم أي سحاب أو غبار مانع من رؤيته.

أكملوا إلخ: حديث: 'لا تصوموا قبل رمضان صوموا رؤيته وأفطروا رؤيته، فإن حل بكم وبنيه سحاب، فأكموا عدة ثلاثين، ولا تستقبلوا شهر استقلال'. أخرجه الترمذي وغيره. [حاشية السدي ١٤٣]

ومن رأى هلال إلخ: لقوله ٣. 'صوموا لرؤيته' الحديث. **وان لم يقبل** لأنه متعدد في غنمه، فإن أفصر، فعليه القضاء دون الكفارة. [الجوهرة النيرة: ١٦٨] **قبل الإمام شهادة إلخ:** لما قد صح أن النبي ﷺ قبل شهادة الواحد في رؤية هلال رمضان، رواه أصحاب السنن الأربعة.

الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاً كان أو امرأة، حرّاً كان أو عبداً. فإن لم يكن في السماء علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم.

ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس. والصوم: هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع نهاراً مع النية، فإن أكل الصائم، أو شرب، أو جامع ناسياً لم يفطر،

رجلاً كان أو امرأة الخ. وإطلاق هذا الكلام يشاؤن الحدود في القذف إذا تاب، وهو ظاهر الرواية؛ لأنه حر... وفي الجحدي: شهادة حدود في القذف يقبل في هلال رمضان، ولا يقبل في هلال الفطر والأضحى، ولا يشترط في هذه الشهادة غط الشهادة، ولا حكم الحاكم، بل العادة لا غير؛ لأنه أمر ديني فأشبه الإحراق. [الجوهرة النيرة: ١٦٨] جمع كثير الخ. لأن التفرّد بالرؤية في مثل هذه الحالة يؤهم العلط، خلاف ما إذا كان عيباً؛ لأنه قد يشقّ التعميم عن موضع الهلال، فيتفق للواحد الضر، وقوله: 'جمع كثير' قل في ظاهر الرواية: لم يقدر فيه تقديرًا، وعن أبي يوسف حمس رجلًا مثل القسامة، وقيل: أكثر أهل المحلة. وقيل: في كل مسجد واحد أو ثلث، والصحيح: أنه مفوض إلى رأي الإمام وسواء في ذلك هلال رمضان أو شوال أو ذي الحجة. [الجوهرة النيرة: ١٦٩] يقع العلم أي العلم الشرعي وهو علة الطن كذا في الدر المختار.

من حين طلوع الفجر الخ. لقوله تعالى: ٥: "فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ بِصَائِمٍ" حتى ينزل من تحت النخلة. [الجوهرة النيرة: ١٨٧] وأما وقته النهار، والنهار ما بين هذين الوقتين.

والصوم هو الإمساك الخ: هذا هو حد الصوم.

مع النية الخ. لأن الصوم في حقيقة اللغة: هو الإمساك إلا أنهريد عليه نية في الشرع ليشير بها العادة من العادة قال الخ: الأعمال بالنيات. [الجوهرة النيرة: ١٦٩]

لم يفطر: ولقياس أن يفطر، وهو قول مالك؛ لأنه قد وجد ما يصاد الصوم، فكان كالكلام ناسياً في الصلاة، وإنما قوله: "لم يأك وشرب ناسياً: "تم على صومك، فإنما أطعمك الله وسقاك". خلاف الكلام ناسياً في الصلاة، لأن هيئة الصلاة مذكورة، فلا يعتبر النسيان فيها، ولا مذكر في الصوم. وقيل بقوله: فإن أكل الصائم؛ ردوا أكل قبل أن يوي الصوم ناسياً ثم نوى الصوم لم يجر وقيد بقوله: ناسياً إذا لو أكل مكرهاً أو جومعت امرأة مكرهاً، أو نائمة، أو صب الماء في حق النائم فسد صومه، خلافاً للزهر في المكره وللشافعي فيهما. قال في الهداية: وإن أكل محضاً أو مكرهاً فعليه القضاء عدناً، فاحتطى: هو أن يكون ذاكراً للصوم غير قاصد للشرب، كما إذا تغمض وهو ذاكراً للصوم، فسق الماء إلى حلقه. [الجوهرة النيرة: ١٦٩]

فإن نام فاحتلم، أو نظر إلى امرأة، فأنزل، أو اذهن، أو احتجّم، أو اكتحل، أو قبل لم يفطر، فإن أنزل بقبلة أو لمس، فعليه القضاء، ولا كفارة عليه، ولا بأس بالقبلة إذا أمن على نفسه، ويكره إن لم يأمن. وإن ذرعه القبي ^{سقه وغبه} لم يفطر، وإن استقاء عامداً ملء فيه، فعليه القضاء، ومن ابتلع الحصة، أو الحديد، أو النواة: أفطر وقضى.

دوب الكفارة

فاحلّم. لم يفطر؛ لقوله ثلاث لا يفطر الصائم: القيء، والحجامة، والاحتلام، وأنه لم يوجد صورة جماع ولا معدة، وهو لإنزال عن شهوة بالباشرة. (الجوهرية البيرة) أو اذهن م يفطر، سواء وجد صمعه مدهى في حقيقه، أو لا. [الجوهرية البيرة: ١٧٠] أو احتجّم فيه خلاف لأحمد؛ لقوله: "أفطر الحجام ومحموم"، وسأ: ما روى أبو داود عن أبي ^{١٢} "لا يفطر من احتجّم أو اعتاب"، وما روى أنه ^{١٣} حتجّم وهو محرم، وحتجّم وهو صائم، وما رواه أحمد مسووح؛ لأن احتجّمه كان في سبعة العاشرة، وما رواه كان في سبعة ثمانية عدم الفتح.

أو اكتحل أي م يفطر؛ لما روي عن عائشة ^{١٤} "أن سي كتحل وهو صائم"، رواه الدار قاضي.

أو قبل لم يفطر يعني إذا لم يسر؛ لعدم ساق صورة ومعنى، يعني بالمعنى لإنزال. [الجوهرية البيرة: ١٧٠]

فعليه القضاء إلخ لوجود معنى الجماع، وهو الإنزال عن شهوة بالباشرة، وأما الكفارة ففتقر إلى كمال حياية؛ لأنه عقوبة، فلا يعاقب به إلا بعد بوع اجباية هائيتها، وم تسع هائيتها؛ لأن نهايتها اجماع في افرح. [الجوهرية البيرة: ١٧٠] **أمن على نفسه** أي من اجماع، والإنزال؛ لما روي عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل في شهر الصوم، وقال اترمدي: هذا حديث حسن صحيح. وعن أنس قال: سئل رسول الله ﷺ عن انقصة لصلائم، فقال: كريحانة أحدكم يشمها، وأما القيلة الفاحشة فنكره على الإصلاق بأن يتصغ شفيتها، واجماع فيما دون الفرح كانقصة، وقيل: إن المباشرة نكره إن أمن على الصحيح، وهو أن يمس فرجه فرجها. (الجوهرية البيرة)

ويكره إلخ. لأن عليه يس فطر، وربما يصير فصراً بعاقته، فإن أمن اعتبر عليه وأبىح به، وإن لم يأمن تعتبر عاقته وكره. [اسباب: ١٣٣] **القيء** [بلاصعه وهو ملء فيه. (الساب)] لم يفطر إلخ. لقوله: "من ذرعه بقيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمداً فليقض"، رواه أبو داود. قال الدار قاضي: رواه ثقات، ويستوي فيه ملء الصم وما دونه، وقال أبو يوسف ^{١٥} إن عاد وكان ملء انقم يفسد، والصحيح قول الطرفين.

ملء فيه. قيد ملء الصم؛ لأنه إن كان أقل لا يفطر عند أبي يوسف، واعتمده المحوي، وقال في الاختيار. وهو لصحيح، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وإن كان لم يفطر في ظاهر الرواية؛ لأن ما دون ملء الصم تع لريق كما لو تحشأ. [اتصحيح والترجيح: ٢٠٥] **ومن ابتلع الحصة إلخ:** ذكره سقط الاتلاع، لأن المضغ لا يتأني فيه، إنما أفطر بوجود صورة الفطر، ولا كفارة عليه؛ لعدم المعنى، وهو قضاء شهوة البص. (الجوهرية البيرة)

ومن جامع عامداً في أحد السبيلين، أو أكل، أو شرب ما يتغذى به أو يتداوى به: فعليه القضاء والكفارة، والكفارة مثل كفارة الطهارة، ومن جامع فيما دون الفرج فأنزل: فعليه القضاء، ولا كفارة عليه، وليس في إفساد الصوم في غير رمضان كفارة، ومن احتقن، أو استعط، أو أقطر في أذنه، أو داوى جائفة أو آمة بدواءٍ رطب، فوصل إلى جوفه،

فعليه القضاء [لفساد صومه] **والكفارة** لأن الحدية متكاملة لقضاء الشهوة، ولا يشترط الإنزال اعتباراً بالاعتساف؛ لأن قضاء الشهوة يتحقق دونه، وإنما هو شع، وإشبع لا يشترط، كمن أكل قمة أو ثمرة تحب الكفارة، وإن لم يوجد الشع كذلك هذا. وإن أكرهت المرأة زوجها على إجماع، حيث لا يستصعب دفعها عن ذلك، فجامعها مكرهاً، ذكر في "فتاوى سمرقندي": أن عليه وعيها الكفارة؛ لأن إجماع منه لا يتصور إلا بعد الاستئذان وسد، ودلت دليل الاحتياط، وعنده يروى الإكراه، والأصح: أنه لا تحب عليه الكفارة؛ لأنه مكره، والانتشار مما لا يملكه، وعليه الفتوى، وإن أكرهها هو على إجماع فلا كفارة عليها إجماعاً؛ لأن الكفارة تحب بأخاية الكاملة، وليست بخاية؛ لأن الإكراه يرفع المأثم، والكفارة تحب لرفع المأثم، ولا ثم ههنا، وهذا كله إذا ابتدأ إجماع وقد بوى الصوم ليلاً، أما إذا طلع الفجر قبل أن يوي، ثم بوى بعد ذلك وجامع، لم يدرمه الكفارة عند أبي حنيفة -...-؛ لأن أساس احتلفوا في صحة الصوم بنية من النهار، والاختلاف يورث لشبهة، والكفارة تسقط بالشبهة. [الحوهرة البيرة: ١٧٢] وقال الشافعي -...- لا كفارة في الأكل والشرب، لأنها ثبتت في الموقاع أي إجماع بالصلى على خلاف القياس، فلا يقاس عليه غيره. ولما ما روي من أفطر في رمضان" إلى آخره الحديث. **والكفارة الح** ما روي: "أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ وقال: يا رسول الله ﷺ هلكت وأهملت، فقال -...- ما دا صنعت؟ قال الأعرابي: وقعت امرأتى في هار رمضان متعمداً، فقال -...- أعتق رقعة، فقال: لا أملك إلا رقبتى هذا، فقال -...- صم شهرين متتابعين، فقال: هل جاءني ما جاءني إلا من الصوم، يعني ما وقعت في اهلاكة إلا بسبب الصوم، فكيف أطيق اتباع في صيام شهرين، فقال -...- أطعم ستين مسكيناً" الحديث، فعلم أن الكفارة واجب على هذا الوجه، فيكون مثل كفارة الطهارة. **مثل كفارة الطهارة** أحال -...- على الطهارة، ولم يبيها؛ لأن كفارة الطهارة مخصوص عيها في القرآن. (الحوهرة البيرة) **فعليه القضاء الح** أما القضاء؛ فلو حود الجماع معنى، وهو الإبراء، ولا كفارة؛ لانعدامه صورة، وهو الإيلاج. [الحوهرة البيرة: ١٧٣]

كفارة لأن الكفارة وردت في هتك رمضان؛ إذ لا يجوز إحلاؤه بلا عذر من الصوم بخلاف غيره من الأرممة.

ومن احتقن: هو صب الدواء في الدبر. (الباب) أو **استعط** هو صب الدواء في الأنف. (الباب: ١٣٤/١)

أو داوى جائفة: حراحة في البطن سفت الجوف. (الباب) أو **آمة**: حراحة في الرأس بلغت أم الدماغ. (الباب: ١٣٤/١)

أو دماغه: أفطر، وإن أقطر في إحليله لم يفطر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف رحمته: يفطر. ومن ذاق شيئاً بقمه: لم يفطر، ويكره له ذلك، ويكره للمرأة أن تمضغ لصبيها الطعام إذا كان لها منه بد، ومضغ العلك لا يفطر الصائم، ويكره. ومن كان مريضاً في رمضان، فخاف إن صام، ازداد مرضه: أفطر وقضى،

أفطر لاختلاف في هذه المسألة على هذه العبارة، أما لو داوى بدواء رطب ولم يتيقن بالوصول، فقال أبو حنيفة: يفطر، وقالوا: لا يفطر، ورجح قوله في 'التحفة' وغيرها. [التصحيح والترجيح ٢٠٥] ورمه القصة دون الكفارة. (الخوهرة البيرة) بقوله: 'الفطر مما دخل، والوصوء مما حرج'، ولو جود معنى الإفطر، وهو وصول ما فيه إصلاح للبدن إلى الحرف، وهذا عند أبي حنيفة رحمته قالوا: لا يفطر؛ لأنه لا يصل من المنفذ الأصلي، وهو الفم، والأكثر على أن العبرة بالوصول، فإن وصل إلى الحرف أفطر وإلا لا.

لم يفطر عند أبي حنيفة رحمته وهذا مبي عن أنه هل بين المثانة والخوف مفد أم لا، فقال أبو يوسف رحمته وقال أبو حنيفة رحمته: لا؛ لأن المثانة حائل بينها، والخلاف فيما إذا وصل إلى المثانة، أما إذا بقي في القصبة لا يفطر جماعاً، ولو أقطر في قعر المرأة تفطر جماعاً. وفي 'السيب': قال في 'التحفة': وروى الحسن عن أبي حنيفة مثل قومه، وهو الصحيح، لكن اعتمد الأول الخوي والسلمي وصدر الشريعة وأبو الفصّل الموصلي وهو الأول؛ لأن النصف في 'التقريب' حقق أنه ظاهر الرواية في مقابلة قول أبي يوسف وحده. [١٣٤ ١]

لم يفطر لعدم المفطر صورة ومعنى. (الخوهرة البيرة) ويكره له ذلك لما فيه من تعريض الصوم على الفساد، فإن في 'النهاية': هذا الذي ذكره من كراهة الدوق في صوم الفرس، أما في صوم النطوع: فلا بأس به، لأن الإفطار في صوم النطوع يباح للعذر بالاتفاق، وهذا إما هو تعريض على الإفطار، فإذا كان الإفطار فيه يجوز للعذر، فالأولى أن لا يكون هذا مكروهاً. (الخوهرة البيرة) ويكره للمرأة **إفطار** بأن يكون عندها صغير، أو حائض، أو صماء لا يحتاج إلى المضغ فلا بأس إذا لم يكن لها بد صيانة للولد ألا ترى أنها تفطر إذا حافت عليه. [الخوهرة البيرة ١٧٤]

ومضغ العلك إفطار والعلك هو المصطكي، وهو دواء مشهور عند الأطباء، وقيل: الفاك الذي له الكندر. **لا يفطر الصائم** لأنه لا يصل إلى حوفه، هذا إذا كان أبيض مثلاً لا يفصل منه شيء، أما إذا كان أسود يفسد صومه وإن كان مثلاً؛ لأنه يتفتت، ومعنى كونه غير مثتم أن يكون متحداً ولم يعلكه أحد، فإنه في ابتداء المضغ يتفتت فيصل إلى حوفه ويكره لما فيه من تعريض الصوم على الفساد. [الخوهرة البيرة ١٧٤]

فخاف إشارة إلى أن نفس المرض ليس بمبيح. **أفطر** إفطار لقوله تعالى: **فمن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيامه** (البقرة ١٨٤) لأن ذلك قد يعرض إلى الهلاك، فيجب الاحتراز عنه، هذا عند أبي حنيفة رحمته وعندهما: إذا عجز عن القيام في الصلاة له الفطر، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمته.

وإن كان مسافراً لا يستتزر بالصوم، فصومه أفضل، وإن أفطر وقضى جاز، وإن مات المريض أو المسافر وهما على حالهما، لم يلزمهما القضاء، وإن صح المريض أو أقام المسافر ثم ماتا، لزمهما القضاء بقدر الصحة والإقامة. وقضاء رمضان إن شاء فرقه، وإن شاء تابعه، وإن أخره حتى دخل رمضان آخر، صام رمضان الثاني، وقضى الأول بعده، ولا فدية عليه. والحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما

فصومه إلخ: بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ نَصُومُوا حَتَّى نَكْتُمُ﴾ (سفرة: ١٨٤)، وقال الشافعي رحمه الله: الفطر أفضل؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس من أمر الصوم في السفر». ولنا: ما رواه أسد الله كندسار مع النبي صلى الله عليه وسلم، فما الصائم وما المفطر، فم يجب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم. رواه البحاري ومسلم، ولأن رمضان أفضل الوقتين، فكان الأداء فيه أولى. وما رواه خرج في مسافر ضرره الصوم على ما روي في القصة أنه عشى عليه، ونحن نقول به. **أفضل:** هذا إذا لم تكن رفقة أو عامتهم مفطرين، أما إذا كانوا مفطرين أو كانت الفقة مشتركة بينهم، فالإفطار أفضل لموافقة الجماعة، كذا في الفتاوى. [الجوهرة النيرة: ١٧٤] **حاز:** لأن السفر لا يعرى عن اشقة، فجعل نفسه عذراً، بخلاف المرض، فإنه قد يخف بالصوم، بشرط كونه مفطراً إلى المشقة، ثم السفر ليس بعدر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه حتى إذا أنشأ السفر بعدما أصبح صائماً لا يحل له الإفطار، بخلاف ما إذا مرض بعد ما أصبح صائماً؛ لأن السفر حصل باختياره، والمرض عذر من قبل من له الحق. [الجوهرة النيرة] **لم يلزمهما القضاء إلخ:** لأهما لم يدركا عدة من أيام أخر؛ لأهما عذرا في الأداء، فلا يعدرا في القضاء أولى. **بقدر الصحة** [الوجود الإدراك بهذا المقدار، وفائدته وجوب الوصية بالإطعام] **والإقامة:** هذا إذا صح مريض ولم يصم متصلاً بصحته، أما لو صام متصلاً بصحته، ثم مات لا يرمة القضاء؛ لعدم التفريط. [الجوهرة النيرة] **إن شاء فرقه:** لإصلاق النص، وهو قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ﴾ (سفرة: ١٨٤)، لكن المتابعة مستحبة مسارعة إلى إسقاط الواجب عن ذمته. [الجوهرة النيرة] **صام رمضان الثاني:** لأنه لا يصح الصوم فيه عن غيره. [الجوهرة النيرة] **وقضى الأول بعده:** لأنه وقت القضاء. [الباب: ١٣٥/١]

ولا فدية عليه: لأن وجوب الأداء إلى التراخي، حتى كان له أن يتطوع. [الجوهرة النيرة: ١٧٥] **والحامل والمرضع إلخ:** حديث 'إن الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة، وعن الحامل والمرضع الصوم"، ولأن الإرضاع واجب على الأم ديانة، لاسيما عند إعياس الزوج، أي يجب عليهما القضاء بالكفارة وفدية، وقال الشافعي رحمه الله: تجب الفدية فيما إذا حافت على الولد؛ لأنه إفطار انتفع به من لم يرمة الصوم، وهو الولد، =

أفطرتا وقضتا، ولا فدية عليهما. **والشيخ الفاني** الذي لا يقدر على الصيام يفطر،
ويُطعمُ لكل يوم مسكينًا، كما يُطعم في الكفارات. **ومن مات** وعيه قضاء رمضان،
فأوصى به، أطمع عنه وليه لكل يوم مسكينًا نصف صاع من بُرٍّ، أو صاعًا من تمرٍ
أو شعير. **ومن دخل في صوم التطوع، ثم أفسده**

= فتجب الفدية كإفطار الشيخ الفاني. ولما: أن الفدية وجبت على الشيخ عدي خلاف لقيس، فلا يحق له
خلافه؛ لأن الفدية على الشيخ لعجزه عن الصوم المباح، ولطف لا يجب عليه صوم، وبما يجب على أمه، وهي
تصوم بالقضاء، فلا يجب عليها غيره، وقيل: امرء من الرضع الطئر؛ لأنها لا تتمكن من الامتناع عن الرضاعة
بوجوبه عليها بعقد الإحارة، وأما الأم: فليس عليها الرضاعة، فإن امتنعت على الأب استجار مرضعة أخرى.

أفطرتا وقضتا ولا كفارة عليهما؛ لأنه إفطار عذر. **والشيخ الفاني الح** عاني مني قرب من قضاء، أو فبت
قوته، والعجز مثله، والأصل فيه قوله تعالى: **«وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ صَاعٌ مِسْكِينٍ»** (سورة: ١٨٤) معناه لا يطيقونه.
ويطعم لكل يوم الح وقال مالك: لا فدية عليه، وله قال لشافعي: **«في الفدية: لأنه عاجز عن صوم، فأشبهه**
مريض إذا مات قبل البرء، وصار كالصغير ومجنون، وب: قوله تعالى: **«وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ صَاعٌ مِسْكِينٍ»** (سورة: ١٨٤)، لأنه،
قال بن عباس **«هي** لشيخ الكبر والمرأة الكثرة لا يستطيعان الصوم، فيصعمان، ولم يرو عن أحد من صحابة
خلاف ذلك، فكان إجماعًا، ولا يخور المصير إلى القياس مع وجود النص، ويصيقونه بمعنى لا يصيقونه.

ومن مات أي قرب إلى الموت. **فأوصى به الح** وهذه الوصية متى تكون من لثت، وتقييد بقضاء شهر
رمضان غير شرط، بل يشاركه كل صوم يحب قضاؤه كائناً وعيره، ولا بد من الإبقاء لموجوب على بوي
يطعم، فإن تبرع الولي به من غير إيصاء، فإنه يصح. [الجوهرية البيرة: ١٧٦]

أطعم عنه وليه؛ لأنه عجز عن الأداء في آخر عمره، فصار كالشيخ الفاني.

ثم أفسده الح سواء حصل الإفساد بصعته أو بعير صعته حتى إذا حصلت صائفة تصوعًا يجب عليها
انقضاء.... ثم عذر لا يباح الإفطار في صوم التطوع لعجز عذر في إحدى الروايتين، ويباح معدر، والصفاء
عذر قبل الروا، وكذا عذر في حق الولدين إلى العصر، وأما بعير الولدين فيست الصفاء بعد الروا عذرًا،
ولو أفطر المتصوع لعجز عذر، وكان من بينه أن يقصيه، فعذر أبي يوسف **«يجب له ذلك»**، وقال أبو بكر الراري:
لا يجب له ذلك؛ لأنه أفطر لشهوة نفسه، وهو منهي عنه، قال **«لا»** إن أحوف ما أحاف على أمي الرية
والشهوة الحمية وهو أن يصبح الرجل صائمًا، ثم يعطر على طعام يشتهي. [الجوهرية البيرة: ١٧٦]

قضاه. وإذا بلغ الصبي، أو أسلم الكافر في رمضان أمسكا بقية يومهما، وصاماً بعده، ولم يقضيا ما مضى. ومن أغمي عليه في رمضان: لم يقض اليوم الذي حدث فيه الإغماء، وقضى ما بعده، وإذا أفاق المجنون في بعض رمضان ^{يعني باليه} قضى ما مضى منه، وصام ما بقي، وإذا حاضت المرأة، أو نفست أفطرت وقضت إذا طهرت.

وإذا قدم المسافر، أو طهرت الحائض في بعض النهار،

قضاء: أي المتطوع بقصي الصوم إذا أفطر بعذر أو غيره، وقال الشافعي رحمته. ليس عليه قضاء؛ لأن المتطوع أمير نفسه، ومتبرع بما أدى، فلا يزمه ما لم يتبرع به، وما: ما روي من رواية النسائي، ولكن أصوم يوماً مكانه، وهو قول أبي بكر وعمر وعبيد بن عباس وغيرهم رحمهم. ولأن المؤدى صار قرينة، فتحت صياتها عن السطو؛ لقوله تعالى: **وَلَا تُصَوِّمُوا غَنَمَكُمُ** (محمد: ٣٣)، فإذا وجب المضي وجب القضاء بتركه، وحديث صائم المتطوع أمير نفسه، في إسناده مقال، قاله الترمذي، وقال القرطبي: غير صحيح.

أمسكا بقية إلخ: وهل الإمساك واجب أو مستحب؟ قال ابن شجاع: مستحب، وقال الإمام الصغار: الصحيح أنه واجب، ولو أفطر فيه لا قضاء عليهما؛ لأن الصوم غير واجب فيه. (الجوهرة النيرة)

وصاماً بعده: لتحقيق السبب والأهلية. [الجوهرة النيرة: ١٧٧]

ولم يقصياً [عدم الخصاص] ما مضى أي لم يقص هذا اليوم ولا ما مضى خلافاً لمالك وره رحمهم. فهمما يوجبان عليه قضاء ذلك اليوم؛ لأن إدراك جزء من الوقت كإدراك كله كما في الصلاة، قلنا: لا يتمكن من أداء الصوم بإدراك جزء من النهار، بخلاف الصلاة. **لم يقص اليوم إلخ:** لوجود الصوم عنه شرعاً، وهو الإمساك المعروف بالنية؛ إذ المسم لا يخلو عن عزيمة الصوم في ليالي رمضان. **وقضى ما بعده:** لاعداد النية فيه. (الجوهرة النيرة)

قضى ما مضى منه: لأن السبب قد وجد وهو الشهر والأهلية، فلزمه القضاء. [الجوهرة النيرة: ١٧٧]

وصام ما بقي: لقوله تعالى: **مَنْ شَهِدَ مَكَّةَ سَهْرَ فُسْطَاطٍ** (القرة: ١٨٥)، وهذا قد شهد الشهر، وفهم الخطاب، كذا ذكره في 'الخلاصة'. **أفطرت.** وهي تأكل سراً أو جهراً، ولا يحجب عنها التشبه. (الجوهرة النيرة)

وقضت: بخلاف الصلاة؛ لأنها تخرج في قضائها.

وإذا قدم المسافر إلخ: هذا إذا قدم المسافر بعد الروال أو قبله بعد الأكل، أما إذا كان قبل الروال والأكل. فعليه الصوم، فإن أفطر بعد ما نوى لا يزمه الكفارة لشبهة، وأما الحائض إذا طهرت قبل الروال والأكل، ونوت لم يكن صوماً، لا فرصاً ولا نفلاً، لوجود الماني أول النهار، والصوم لا يتجرأ. [الجوهرة النيرة: ١٧٧]

أَمْسَكَ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمَا. وَمَنْ تَسَحَّرَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ، أَوْ أَفْطَرَ وَهُوَ يُرَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْفَجْرَ كَانَ قَدْ طَلَعَ، أَوْ أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ: قَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. وَمَنْ رَأَى هِلَالَ الْفِطْرِ وَحْدَهُ: لَمْ يُفْطَرْ. وَإِذَا كَانَتْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ، لَمْ يَقْبَلِ الْإِمَامُ فِي هِلَالَ الْفِطْرِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ لَمْ يَقْبَلِ إِلَّا شَهَادَةَ جَمَاعَةٍ يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ.

في هلال نيسر

أَمْسَكَ: أي عني الإتيان، هو الصحيح قضاء حق لوقت؛ لأنه وقت معظم، وإنما لم تشبهه لحائض في حال الحيض لتحقق المانع من التشبه. (الجوهرية النيرة)

وَمَنْ تَسَحَّرَ: وأعمه أن لسحور مستحب. بقوله **تَسَحَّرُوا**، فإن في السحور بركة، والمستحب تأخيرها؛ لقوله **ثَلَاثٌ** من أحلاق المرسلين تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، والسواك، والسحور: سمى بذلك في وقت السحر، وهو السدس الأخير من الليل، والمرد بالسحور في الحديث زيادة القوة في أداء الصوم، ويجوز أن يكون المراد به نيل الثواب؛ لاستنائه بأكل السحور بسنن المرسلين، وعمه مما هو مخصوص أهل الإسلام، قال **فَرَّقَ** "فرق ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكل السحور".

وَهُوَ يَرَى: بصم الباء من ارأي، لا من برؤية، أي يص صاعداً قريباً من يقيين حتى يوكن شك أو أكثر رآيه أنه لم تغرب الشمس تحجب الكفارة. [الجوهرية النيرة: ١٧٧]

قَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ: لأنه حق مصموم بشئ كما في المريض والمسافر حيث يجب عليهما انقضاء.

لَمْ يَفْطَرْ: فإن أفطر فعليه انقضاء، ولا كفارة عليه، وقال بعضهم: يفطر سرّاً. [الجوهرية النيرة: ١٧٨]

إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ: لأنه تعيق به نفع العمد وهو الفطر، فأشبهه سائر حقوقهم، وأصحى كالفطر؛ لأنه تعيق به نفع العباد وهو التوسع بحوم الأصحاب، ولا بد أن يكونوا عدولاً غير محدودين في القذف؛ لأنه حروح من عدة، فيحتاج فيها، وهل يشترط عقد الشهادة؟ قال في الفتاوى: يشترط لأنها عملة الشهادة على الحقوق، وقال بعضهم: لا يشترط؛ لأنها بمنزلة الخبر الديني. [الجوهرية النيرة: ١٧٨]

إِلَّا شَهَادَةَ جَمَاعَةٍ: وقد بينا ذلك في هلال رمضان. [الجوهرية النيرة: ١٧٨]

بابُ الاعتكاف

الاعتكافُ مستحب. وهو اللَّبثُ في المسجد مع الصوم ونِيَّةُ الاعتكاف.

مكت

باب الاعتكاف: 'حرره عن صوم'، لأن صوم شرعه، وشرعه مقدم صفه؛ فكذلك وصفه، وهو في سعة؛ مشتق من لعكوف وهو ملزمة وحسن وسبع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُهْدَى مَعْكُوفًا﴾ (سج: ٢٥)، أي ممنوعاً... وفي الشرع: هو اللَّبث والقرار في المسجد مع نية الاعتكاف، [الجوهرة النيرة: ١٧٨]

الاعتكاف مستحب: حثف فيه، ففي 'سبوط'، أنه قرينة مقصودة، وقد شُيِّح 'أي غلب'؛ إنه مستحب، وقد في 'أهدية': إنه سنة مؤكدة، وحترره في 'لحيط' و'سداع' و'لحقة'، وهو الصحيح، وقال العلامة 'عبي': الصحيح التفصيل، فإن كان مدور فوجب، وفي عشر لأخير من رمضان سنة، وفي غيره من الأرملة مستحب، ثم احتجوا أنه سنة عيِّد أو كفاية على أهل كل محلة، أو على أهل كل بلدة في رمضان أو غيره، وفي رمضان مصقلاً، أو في العشر الأواخر منه تمامها، أو جزء منها، والصحيح: أنه سنة مؤكدة كفاية على أهل كل بلدة في جميع العشر الأخير من رمضان، يدل عليه المواظفة السوية كما في الصحاح قال الأزهري: يا عجا لناس! تركوا الاعتكاف وما تركه النبي ﷺ مد دخل المدينة إلى أن توفاه الله. وصورته: أن يدخل في المسجد في عشرين من رمضان بعد عصر قبل المغرب، ولا يخرج منه إلا لما لا بد منه حتى رأى هلال الفطر.

وهو اللَّبث: في سائر الأزمان إلا في العشرة الأواخر من رمضان، فإنه سنة فيه.

مع الصوم: اعلم أن الصوم شرط لصحة الاعتكاف الواجب؛ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً، ولا يشهد حجرة، ولا يمس امرأة ولا يباشرها، ولا يخرج إلا لما لا بد منه، ولا اعتكاف إلا بالصوم، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع، ومثله لا يعرف إلا سماعاً، وم يرو أنه ﷺ اعتكف بعير صوم، ولو كان جائزاً جعل تعليمًا، وقال الشافعي رحمه الله ليس بشرط؛ لقول علي رضي الله عنه: ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجهه على نفسه، ولنا: قوله ﷺ 'لا اعتكاف إلا بالصوم'، وما رواه أثر، فلا يعارض الخبر، ولئن سمما معارضة، فنقول: هو محمول على غير استذور، بدليل قوله: إلا أن يوجهه على نفسه، واحتلف الروايات في الفعل، فروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله: أن الصوم شرط لصحته، فعلى هذا لا يكون أقل من يوم، وفي طاهر الرواية ليس بشرط، وهو قولهما، فيكون أقله ساعة بلا صوم، وليس لأقله تقدير حتى لو دخل المسجد نية الاعتكاف، فهو معتكف ما أقام فيه، وتارك له إذا خرج، ثم أفضل الاعتكاف ما يكون في المسجد الحرام، ثم في مسجد النبي ﷺ، أي الذي كان في زمنه لا ما زيد عليه، ثم في بيت المقدس، ثم في الجامع، ثم في كل مسجد أهله أكثر.

وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ: الْوُطْءُ، وَاللَّمْسُ، وَالْقُبْلَةُ، وَإِنْ أَنْزَلَ بِقُبْلَةٍ أَوْ لَمَسَ، فَسَدَ اعْتِكَافُهُ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ. وَلَا يُخْرَجُ الْمُعْتَكِفُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، أَوَّلِلْجُمُعَةِ. وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَبِيعَ وَيَتَّاعَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحْضِرَ السَّلْعَةَ، وَلَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَيَكْرَهُ لَهُ الصَّمْتُ. فَإِنْ جَامَعَ الْمُعْتَكِفُ لَيْلاً أَوْ نَهَاراً،

الوطء الخ لقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْفَوَاحِشُ﴾ (نور ١٨٧)

واللمس والقُبْلَةُ: لأَمَّا مِنْ دَوَاعِي الْجَمَاعِ. [الجوهرة النيرة: ١٧٩]

وإن أنزل الخ فإن قبل المعتكف أو لمس ولم يسزل، لم يفسد اعتكافه، وإن أنزل فسد بأن ينظر إلى امرأة فأبطل لم يفسد اعتكافه. لأنه إنزال من غير مباشرة، فأشبه الاحتلام. [الجوهرة النيرة: ١٨٠]

الإلحاح إلى الإنسان [لحديث عائشة] كان النبي ﷺ لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان وهي العائط والمول؛ لأنه معلوم وقوعها، فلأنه من الخروج لأحبتها، ولا يمتكث بعد فراغه من الطهور، فإن مكث فسد اعتكافه عند أبي حنيفة. وعندهما: لا يفسد حتى يكون المكث أكثر من نصف يوم، وفي نصف يوم رويبتان، وكذا إذا خرج من المسجد ساعة لغير عذر فسد اعتكافه عند أبي حنيفة - لو حود استأني، وعندهما: لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم، لأن اليسير من الخروج عفو للصورة، إلا أن أبا حنيفة يقول: ركن الاعتكاف هو إقامه في المسجد والخروج صده، فيكون مفقوداً ركن العبادة، فالكثير فيه والقليل سواء، كالأكل في الصوم والحدث في الطهارة. [الجوهرة النيرة: ١٨٠]

أو للجمعة لأنها من أهم حوائجه وهي معلوم وقوعها يخرج إليها في وقت يمكنه أن يصلي فيه أربع ركعات أو ست ركعات، فالأربع ستة، والركعتان ثمانية المسجد، ويمكث بعدها مقدار ما يصلي أربعاً، فإن مكث يوماً وليلة، أو أتم اعتكافه فيه، لا يفسد ويكره، وإنما لا يفسد؛ لأنه موضع الاعتكاف إلا أنه يكره؛ لأنه الترام أداءه في مسجد واحد فلا يتمه في مسجدين من غير ضرورة. [الجوهرة النيرة]

ولا بأس بأن يبيع لأنه قد يحتاج إلى ذلك، بأن لا يعد من يقوم بخاحته. [الجوهرة النيرة: ١٨١]

من غير أن يحصر الخ وإن حضر فمكروه **ولا يتكلم إلا بخير** هذا يتناول المعتكف وغيره، إلا أنه في المعتكف أشد، قال **عنه**: "فليقل خيراً أو ليسكت" رواه مسلم.

ويكره له الصمت يعني صمتاً يعتقده عادة كما كانت تفعله الأمم المتقدمة، فإنه ليس بقرة في شريعتنا، أما الصمت عن معاصي اللسان فمن أعظم العبادات. [الجوهرة النيرة: ١٨١]

ناسياً أو عامداً بطل اعتكافه، ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر، ففسد اعتكافه عند أبي حنيفة ^{رحمه الله}، وقالوا: لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم، ومن أوجب على نفسه اعتكاف أيام: لزمه اعتكافها بلياليها وكانت متتابعة، وإن لم يشترط التتابع فيها.

بطل اعتكافه إلخ: نزل أو يمرض. لأن من يحل الاعتكاف، ولكن لا يقصد صومه إذ كان ناسياً، وتفرق أن حالة الاعتكاف مذكرة، وهو كونه في المسجد، فلا يعتذر بالسيان فيه. [جوهرة النيرة: ١٨١] **لا يفسد حتى يكون إلخ:** وهو الاستحسان؛ لأن في القليل ضرورة.

لزمه اعتكافها بلياليها: لأن ذكر الأيام على سبيل الجمع يشوب ما يزيلها من سبب. [جوهرة سيرة: ١٨١] **وكانت متتابعة إلخ:** لأن مبنى الاعتكاف على تتابع؛ لأن لأوقات كمها قسمة له، بخلاف الصوم، فإن مناه على التفريق، لأن الليالي غير قابلة للصوم، فيجب على تفرق حتى ينص على تتابع، وإن سوى الأيام خاصة في الاعتكاف صحت نيته؛ لأنه نوى حقيقة لفظه. [الجوهرة النيرة: ١٨١، ١٨٢]

كتاب الحج

الحج واجب على الأحرار المسلمين
لا على الكافرين

كتاب الحج. عمن أكتتاب بالحج مع أنه يذكر فيه أحكام العمرة نصًا، لشرفه، وكونه فريضة، ولأن الحج نوعان: الحج الأكبر حج الإسلام، والحج الأصغر العمرة، والتصحيح: أن الحج لم يجب إلا على هذه فئة أبيصاء، وأعلم أنه لا حج قبل أن يهاجر حجاجًا لا يعمه عددها، وكانت حجته الفريضة بعد ما هاجر ستة عشر، وحج أبو بكر - رضي الله عنه - ستة تسع، وفيها فرض الحج، وفي 'الخواصة السيرة': الحج في اللغة: عبارة عن القصد، وفي الشرع: عبارة عن قصد البيت على وجه التعظيم لأداء ركن من الدين عظيم، والعبادات ثلاث: بدني محض كالصلاة والصوم، ومالي محض كالزكاة، ومركب منهما هو الحج، فلما فرع من بدني ومالي شرع في مركب. [ص ١٨٢]

الحج واجب الحج أي فرض محكم، وإنما ذكره لفظ الوجوب؛ لأن أبو جاب أعلم؛ لأن كل فرض واجب، وبس كل واجب فرضًا، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (ن عمران ٩٧) الآية، وهل وجوبه على الفور أم على التراخي؟ فعند أبي يوسف - رضي الله عنه - على الفور؛ لأنه يختص بوقت خاص، والموت في سنة واحدة غير بادر، وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - ما يدل عليه، وفي 'المحيط': إن أصح الروايتين عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - أنه على الفور، وفي الخواصة السيرة: وعند محمد - رضي الله عنه - على التراخي؛ لأنه وصيفة العمر، وخلاف فيما إذا كان غالب صبه إسلامًا، أما إذا كان غالب صبه الموت، إما بسبب المرض، أو الهرم، فإنه يتضيق عليه الوجوب إجماعًا، فعند أبي يوسف - رضي الله عنه - لا يباح له التأخير عند الإمكان، فإن أخره كان آثمًا، وحجته: قوله - رضي الله عنه - من مثك رادًا وراحلة تملعه إلى بيت الله الحرام، فلم يحج فلا عليه أن يموت يهوديًا أو نصرانيًا، وحجة محمد أن الله تعالى فرضه سنة ست، وحج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ستة عشر، ولو كان وجوبه على الفور لم يؤخره، والوجوب لأبي يوسف - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد علم بطريقة الوحي أنه يعيش إلى أن يؤديه، فكان آثمًا من فوته. [ص ١٨٢] ورحح دليل الفور، وقال القنوري: وكان مشايخنا يقولون: هو قوههم، واعتمده المحوي والسفي. [التصحيح وترحيج: ٢٠٨]

واجب: أي مرة في العمر؛ لأن سبه البيت وهو واحد، ودليل سبهته الإضافة في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (ن عمران ٩٧)، فإن الأصل إضافة الأحكام إلى أسماها، كما تقرر في الأصول، ولا يتكرر لواجب إذا لم يتكرر سبه، ولحديث مسلم: 'يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج، فحجوا، فقال رجل: أفني كل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثًا، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - 'لو قنت. نعم، لو حجت ولما استطعت' كذا في 'رد المحتار'.

على الأحرار الحج وإنما شرط الحرية؛ لأن العبد ليس من أهله، قال - رضي الله عنه - 'أما عبد حج وهو عشر حجج ثم أعتق: فعليه حجة الإسلام'. [الخواصة السيرة: ١٨٣]

البالغين العقلاء الأصحاء إذا قدرُوا على الزاد والراحلة فاضلاً عن المسكن، وما لا بد منه، وعن نفقة عياله إلى حين عودته، وكان الطريق آمناً. ويعتبر في حق المرأة أن يكون لها مَحْرَمٌ يُحجّ بها، أو زوج، ولا يجوز لها أن تُحجّ بغيرهما إذا كان بينها . . .

السالعين: احتراً عن الصبيان؛ لأن العبادات موضوعة عنهم؛ لأهم غير مكلفين. (الجوهرة النيرة)

العقلاء إلخ: يحترق عن المجانين، قال **إ. أ.** "رفع القسم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المحمّل حتى يعيق، وعن النائم حتى يستيقظ". (الجوهرة النيرة) **الأصحاء.** أي أصحاء البدن والحوارح، حتى لا يجب على المريض والمقعّد، وانقصوع اليد والرجل، والرّم، والمفجوع، والشبيح الكبير الذي لا يشت على الراحلة بنفسه والمحبوس، وإحائف من السلطان؛ لأن العجز عن العبادة يؤثر في سقوطها ما دام العجز باقياً، واحتلفوا في الأعمى، فعند أبي حنيفة **يحج** لا حج عليه وإن وجد قائداً، ويجب في ماله، وعندهما: يجب عليه إذا وجد قائداً أو راداً وراحلة، ومن يكفيه مؤنة سفره في خدمته، ولا يجزئه أن يحج عنه غيره، وأما العجز بالمرض إن كان مرضاً يرجى رواله: لزمه الحج بعد ارتفاعه، ولا يجزئه حج غيره عنه، ويتوجه عليه أن يحج بنفسه بعد البرء.

إذا قدرُوا على الزاد: يعني بنفقة وسط لا إسراف فيها ولا تقتير، وراحلة أي بطريق الملك والإحارة لا بطريق الإباحة والعارية سواء كانت الإباحة من جهة من لا مة له عليه كالوالدين والمولودين أو من غيرهم، وإما يشترط الراحة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً، أما فيما دونها لا يشترط إذا كان قادراً على المشي، ولكن لابد أن يكون هم من الطعام مقدار ما يكفيهم وقيامهم بالمعروف إلى عودهم.

وما لا بد منه إلخ: يعني كالخادم والأثاث وثيابه وفرسه وسلاحه وقضاء ديونه. [الجوهرة النيرة: ١٨٣]

وعن نفقة: يعني نفقة وسط لا نفقة إسراف. [الجوهرة النيرة: ١٨٣]

وكان الطريق آمناً إلخ: أي وقت خروج أهل بلدة، والمراد به عبء السلامة؛ لأنه لا يتأتى بدونه وهو شرط الوجوب في رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة **عليه السلام**، وكان القاضي أبو حازم يقول: هو شرط وجوب الأداء، قال في 'النهاية' وشرح اللباب: هو الصحيح، ورجحه في 'الفتح'، فعلى هذا القول تحب الوصية به إذا مات قبل أمس الطريق، وعلى القول الأول لا تجب، وأما إذا مات بعد الأمن، فتجب الوصية اتفاقاً.

يعتبر في حق المرأة إلخ: سواء كانت عجزاً أو شابة، والمحرّم: هو كل من لا يجوز له ماسكتها على التأييد، سواء كان بالرحم أو بالصهورية أو بالرصاص، وسواء كان حراً أو عبداً أو ذمياً، وأما المحموس فليس بمحرّم. والصبي والمجنون ليسا بمحرّم، والمراهق كالبالغ. [الجوهرة النيرة: ١٨٤]

ولا يجوز لها إلخ: أي يكره تحريمًا على المرأة. [اللباب: ١/١٤٢] لقوله **عليه السلام**: "لا تحبس امرأة إلا ومعها محرم"، ولقوله **عليه السلام**: لا يحل لامرأة تؤمس بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرًا يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها =

وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام فصاعدًا.

والمواقيت التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان إلا مُحَرَّمًا: لأهل المدينة ذُو الحُلَيْفَةِ، ولأهل العراق ذَاتُ عَرِيقٍ، ولأهل الشام الجُحْفَةُ، ولأهل النجد قَرْنٌ، ولأهل اليمن يَلَمْلَمٌ، فإن قَدِمَ الإحرامَ على هذه المواقيت: جاز. ومن كان بعد المواقيت، فمِيقَاتُهُ الحِلُّ،

= أو اسمها أو روحها أو أحوها أو محرم منها' روى أبو دود ومسلم، ولأنك دون محرم يحرف عليها بقية، وترداد باصمام غيرها إليها، وهذا نعم أخوة بالأحذية وبك كان معها غيرها، خلاف ما إذا كان سبها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام؛ لأنه يباح لها الخروج من ما دون لسفر بعير محرم، فإن حجت بعير محرم أو روح حار حجبها مع الكراهة، وهل يحرم من شرائط الوجوب أم من شرائط الأداء؟ فعلى الخلاف في أمر صريح والمواقيت جمع مِيقَاتٍ، وهو الوقت المضروب لفعل، والمراد به موضع، وهي خمسة كما بينها الشيخ في المتن.

لا يجوز أن يتجاوزها يعني لا يتجاوزها إلى مكة، أما إلى حل فإنه يجوز بعير محرم. [الخواهرية ١٨٤، ١٨٥] **ذو الحليفة:** تصغير حلفة، وهي ماء من مياه بني جشم بينهم وبين بني خفاجة من بني عقيل بينه وبين المدينة ستة أميال، وقيل: سبعة، وهو مسرى رسول الله ﷺ، خرج من المدينة، وكان يسرى تحت شجرة في موضع المسجد الذي بذى الحليفة اليوم، والعوام يقولونه: أبار على ﷺ كما في "البنية".

ذات عرق: بكسر العين هو موضع منه إلى مكة مسيرة ثلاثة أيام، سمي به؛ لأن هناك عرق وهو خيل صغير. **الجحفة:** على ثلاث مراحل من مكة بقرب رابغ. [الباب: ١/١٤٢، ١٤٣]

قرن: في المغرب: القرن مِيقَاتٌ أهل نجد، حل مشرف على عرفات سببه وبين مكة خمسون ميلاً، ولعرب تسميه قرن المسرى، وهو بإسكان الراء، وهو الصحيح **يلملم** بفتح اللام تحتية وللامين وإسكان الميم- ويقال: ملأ. أنتم- ناهمة- وهو الأصل، وإياء تسهيل ها، وهو جبل من جبال تهامة مشهورة في رمل بالسعودية، قاله بعض شراح المناسك على مرحلتين من مكة كذا في "رد المحتار".

حار: حار بفتح الحاء قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ أَوْ بِهْوَ أَوْ غَيْرِهِ وَلَكُمْ نَهْيٌ إِلَىٰ هَذِهِ** (سورة البقرة ١٩٦)، وإتمامهما أن يحرم هما من دويرة أهله، كذا قاله عبيد بن مسعود، والأفضل التقدم عليها؛ لأن إتمام الحج مفسر به، ومشقة فيه أكثر والتعصيم أوفر، وعن أبي حنيفة **عليه السلام** إنما يكون أفضل إذا كان يملك نفسه أن لا يقع في محذور كذا في "النهاية".

فمِيقَاتُهُ الحِلُّ: [أندي بين مواقيت ويسر أحرم يعني في حج والعمرة، والحل بكسر الحاء وشدة اللام] يعني في حج والعمرة، ويجوز هم دخول مكة بعير إحرام إذا كان حاجة؛ لأنه يكثر منهم دخول مكة، وفي إيجاب الإحرام في كل دخلة حرج صهر، بخلاف ما إذا ذكر كوا السلك، فإنه لا يباح هم دخولها إلا بإحرام؛ لأنه يتفق أحياناً، فلا حرج.

ومن كان بمكة فميقاته في الحج الحرم، وفي العمرة الحل. وإذا أراد الإحرام اغتسل أو توضأ، والغسل أفضل، وليس ثوبين جديدين أو غسيلين إزاراً ورداء، ومسّ طيباً

فميقاته في الحج الح. لأن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يحرموا بالحج من خوف مكة، وأمر أحبا عائشة أن يعمرها من التعميم وهو في الحل، ولأن أداء الحج في عرفة وهي في الحل، فيكون الإحرام من الحرم ليتحقق نوع سفر، وأداء العمرة في الحرم. فيكون الإحرام من الحل، إلا أن التعميم أفضل؛ لورود الأثر به، وإنما سمي التعميم؛ لأن عن يمينه جبلاً يسمى نعيمًا، وعن يساره جبلاً يسمى ناعمًا، والوادي نعمان. ولو ترك المكي ميقاته وأحرم للحج في الحل. ولنعمرة في الحرم يجب عليه دم. **وإذا أراد:** بالحج أو بالعمرة أو بهما.

الإحرام وسمي الإحرام؛ لأنه يحرم المساحات قبله من الطيب. وليس المخيط، وغير ذلك. [الجوهرية النيرة: ١٨٥]
والغسل أفضل. يعني أن السنة في الإحرام إحدى الطهارتين مع قيام التفاوت بينهما في المفضلة، فالغسل أفضل؛ لما روى زيد بن ثابت أنه ﷺ اغتسل لإحرامه، رواه الترمذي وحسنه، ولأنه أعم وأبلغ في التنظيف، والمراد بهذا الغسل تحصيل النظافة وإزالة الرائحة الكريهة لا الطهارة حتى تؤمر به الحائض والمساء، كما روي أنه ﷺ أمر أن يكره حين نفست زوجته أسماء ﷺ بابه محمد أن يأمرها أن تغتسل وأن تحرم بالحج، ولا يتصور حصول الطهارة لها ولهذا لا يعتبر التيمم عند العجز عن الماء، بخلاف جمعة وعيد.

إزاراً لأنه ﷺ انتزرت وارتدى عند إحرامه، رواه البخاري. **ورداء** الإزار من الخرق، والرداء من الكتف، ويكونان غير محيطين؛ لأن النبي ﷺ انتزرت وارتدى عند إحرامه، وإنما ذكر ثوبين؛ لأن المحرم ممنوع من لبس المخيط، ولأنه من ستر العورة ودفع الحر والبرد وذلك إنما يحصل بالإزار والرداء، ثم الحديد أفضل؛ لأنه أقرب إلى الطهارة من الآثام، ولهذا قدمه الشيخ على الغسيل، فإن لم يوجد الحديد فالغسيل؛ لأنه أشبه به في هذا المعنى، ثم أجمع بينهما على وجه السنة حتى لو اقتصر على الإزار أجزاء؛ لوجود ستر العورة.

ومسّ طيباً الح. وعن محمد أنه يكره عما تقى عيه، وما في الكتاب هو المشهور نص عليه في 'الهداية'. [التصحيح وترحيح: ٢٠٨] لما ورد عن عائشة ﷺ أنها قالت: كنت أطيب رسول الله بأطيب ما أجده. (رواه البخاري ومسلم) وكرهه محمد ورفعه بما تقى عيه بعد الإحرام؛ لأنه إذا عرق ينتقل إلى محل آخر من بدنه، فيكون مسرة ابتداء التطيب، وبه قال الشافعي ﷺ. أيضاً؛ لقوله ﷺ: رجل محرم سأل عما كان عليه من الطيب: 'أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات'، ولنا: ما ورد عن عائشة ﷺ أنه ﷺ كان إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد ثم أرى وببص الطيب. وفي رواية: وببص الدهن في رأسه وخيته، وعنهما أيضاً أنها قالت: كنا نخرج معه ﷺ إلى مكة، فنضمده بالمسك المطيب عن الإحرام، فإذا عرقت إحدانا سأل عن وجهها، فيراه ﷺ ولا ينهانا عنه، وما رواه مسنوح؛ لأنه في عام الفتح في العمرة، وما رويما كان في حجة الوداع، ولأنه غير متطيب بعد الإحرام، وهو المنهي عنه، وما في جسده تابع له لاتصاله به.

إِنْ كَانَ لَهُ، وَصَلَى رَكَعَتَيْنِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي، ثُمَّ يُلِي عَقِيبَ صَلَاتِهِ. فَإِنْ كَانَ مُفْرِدًا بِالْحَجِّ نَوَى بِتَلْبِيَتِهِ الْحَجَّ، وَالتَّلْبِيَةَ أَنْ يَقُولَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، لَبَّيْكَ إِنْ الْحَمْدُ وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ،

إن كان له هذا يدل على أن الصيب من مس الروائد، وليس من مس الهدى. [الخوهره اميرة: ١٨٥]
وصلى ركعتين [بعد اللبس والتطبيب بذنا في غير وقت كراهه] روى حابر. **أن** أي صلى في الخليفة
 ركعتين عند إحرامه، وهذه صلاة الاستعانة، وهي واحدة في جميع لأمر؛ لقوله **٥٥** **سبعة** **فصل**
٥٥ (سورة ٤٥)، واحج أشق لأمر وأعظمها، فيستعان له، وأخرى عن هذين ركعتين المكتوبة والسجدة،
 ولو قرأ فيهما بالأكفرون والإحلاص لكان فصل، والأمر ههنا للندب، وقيل: لسان بسمة.

وقال اللهم الخ مثل هذا الدعاء في الصلاة والصوم؛ لأن الخج يؤدى في أرملة متفرقة وأماكن متباينة، فلا يعرى عن انشقاقه، فيسأل الله التيسير. [الخوهرة البيرة: ١٨٥، ١٨٦] **الى أريد الخج الخ** لأن أنسا بن مالك روى أنه **صلى** الظهر بذي الحليفة ثم ركب على راحته، فقال: اللهم **بى أريد الحج** إلى آخرة.

يلبي عقيب صلاته ما روي أن النبي ﷺ بي در صلاته، وهذا يبار الأخص حتى لو بي بعد ما استوت به راحته جار. وروايات أنه ﷺ بي بعد ما استوت به راحته أصح وأكثر. كس روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: وأتم الله لقد أوجب ﷺ أي بي في مصلاه، والذكر بالناس ليس بشرط، كما في الصلاة، فإن جمع بينهما كان أحسن.

بوى الح لأهما عيادة، والأعمال بالبيات، (الجوهرة البيرة) **ليث الح** هو من المصادر التي يجب حذف فعلها لوقوعه مثني، واختموا في معناه. ف قيل. مشتق من ألب الرجل إذا أقدم في مكان، بمعنى سيث 'أقم على عبادت ربامة بعد إقامة'؛ لأن الثنية ههنا للتكرير والتكثير. ويقال: معنى ليث "نا أقيم على طاعتك منصوب على المصدر من قولهم: سب نامكان وألب. قام به وره. وكان حقه أن يقل: لنا، لكنه ثنى بتأكيد، أي لم يث بعد إنبات. وقيل: مشتق من قولهم: امرأة لبية، أي محبة لروحها، فمعناه إخلاص لك. ومنه لب الطعام كذا في "الساية".

الهم ليك الخ هذه تنبيه رسول الله ﷺ وهي واجبة عبدا، أو ما قام مقامها من سوق هدي، ونوكل مكان التنبية تسيح أو تهيل أو ما أشبه من ذكر الله ونوى به الإحرام صدر محرم. [الخوهره سيره: ١٨٦] وفي 'هدية': هو إجابة بدعاء الحبل **ع** على ما هو المعروف في القصة، وهي ما أحرجه حاكم عن تحرير من قبوس عن أبيه عن ابن عباس **ع** قال: لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قال: يا رب قد فرغت قال: أدل في الناس بالخج، قال: رب وما يلع صوتي، قال: أدن وعلي البلاع، قال: رب كيف أقول؟ قال: قل: يا أيها الناس كتب عليكم حب البيت العتيق، فسمعه من بين السماء والأرض، ألا ترى أنهم يجيئون من أقصى الأرض يسبون، وقال: =

ولا ينبغي أن يُحِلَّ بشيء من هذه الكلمات، فإن زاد فيها جاز. فإذا لبى، فقد أحرم، فيتق ما نهى الله عنه من الرفث والفُسوق والجِدال، ولا يَقْتُلُ صيداً، ولا يُشِيرُ إليه ولا يدلّ عليه، ولا يَلْبَسُ قميصاً،

= صحيح الإسناد، وأخرج الأرقبي عن محاهد قال: قام إبراهيم على هذا المقام، فقال: يا أيها الناس! أحيوا ربكم، فقال: لبث اللهم ليك، قال: فمن حج اليوم، فهو ممن أجات إبراهيم.

ولا يسعى أن يحلّ إلخ. لأنه هو اسقور عنه رحمته باتفاق الرواة، وقال رحمته 'أحدوا ماسككم عني'، فالقصص مكرّره اتفاقاً. فإن زاد فيها جاز يعني بعد الإتيان به، أما في حلالها فلا، وقال الشافعي رحمته في رواية الربيع عنه: لا يريد؛ لأنه ذكر مصوم، فتحل به الزيادة والقصص كالأذان، ولنا: أن ابن عمر رحمتهما كان يقول: إذا استوت به راحته زيادة على المروي: "ليك ليك وسعديك، وأخيرين يديك والرعاء إليك والعمل" متفق عليه. وعن ابن مسعود رحمته أنه كان يقول: "لبث بعدد التراب لبث"، ولأن المقصود هو إنشاء وإطهار العبودية، فلا يمنع الزيادة عليه، بخلاف الأذان؛ لأنه للإعلام، فلا يزداد على المنقول.

فإذا لبى إلخ يعني إذا نوى وحى كان محرماً، فلا يصير شارعاً في الإحرام بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية، ولا بمجرد التسمية ما لم يوحى؛ لأن العادة لا تتأدى إلا بالنية، ثم إذا أحرم صلى على النبي رحمته، ودعا بما شاء عقيب إحرامه.

من الرفث: الرفث: إحصاء أو الكلام الفاحش، أو ذكر الجماع نخضة النساء. والفُسوق: المعاصي، وهو في حال الإحرام أشد حرمة. والجِدال أن يجادل رفيقه، والأصل فيه قوله تعالى: **ولا يرفث ولا فسق ولا جدل** في الحج ١٨٧ (سورة البقرة ١٨٧)، فهذا هي بصيغة النفي. **ولا يقتل صيداً** لقوله تعالى: **ولا تقتلوا الصيد** ١٨٨ (المائدة ٩٥).

ولا يدلّ عليه: أي نسائه، لا يقول: في موضع فلا صيد، للإشارة تختص بالحاصرة والدلالة بالعبية. [الجوهرة النيرة: ١٨٦] والأصل في ذلك حديث أبي قتادة رضي الله عنه أنه رضي الله عنه حين سأله عن لحم حمار وحش اصطاده أبو قتادة رضي الله عنه قال: 'أهل منكم أحد أمره أو أشار إليه؟ قالوا: لا، قال: فكبوا ما بقي من لحمه' رواه اسحاري ومسلم.

ولا يلبس إلخ. يعني اللبس المعتاد، أما إذا اترق بالقميص وارتدى بالسرّاويل لا شيء عليه، والأصل في منع لبس هذه الأشياء المذكورة في المتن: حديث ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم؟ قال: لا يلبس اقميص، ولا العمامة، ولا البرس ولا ما مسه ورس، ولا رعمران، ولا الحفص إلا أن لا يحد العليين، فليقصعهما حتى يكونا أسفل من الكعنين. (متفق عليه) والكعب ههنا: هو المفضل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك فيما روى هشام عن محمد رضي الله عنه، وأما المرأة فنها أن تلبس ما شاءت من المخيط والحفص، إلا أنها لا تغطي وجهها؛ لقوله رحمته. 'إحرام المرأة في وجهها'، ولأن ندها عورة وستره بما ليس بمخيط يتعذر، فلذلك جورها لبس المخيط.

ولا سراويل، ولا عمامة، ولا قلنسوة، ولا قباء، ولا خفين إلا أن لا يجد نعلين، فيقطعُهما من أسفل الكعبين، ولا يُغَطِّي رأسه ولا وجهه، ولا يمس طيباً، ولا يحلق رأسه، ولا شعرَ بدنه، ولا يقصّ من لحيته، ولا من ظفره، ولا يلبس ثوباً مصبوغاً بورس، ولا بزعرانٍ ولا بُعَصْفَرٍ إلا أن يكون غسلاً، ولا ينفض الصبغ.

ولا بأس بأن يغتسل، ويدخل الحمام،

ولا فاء بالفتح والماء كساء مفرج من أمام يلبس فوق الثياب. [اللباب: ١/١٤٤، ١٤٥]

ولا يغطي رأسه الح يعي التعطية المعهودة، أما لو حمل على رأسه عدل برّ وشبهه، فلا شيء عليه؛ لأن ذلك لا يحصل به المقصود من الارتفاق، وقد اشاعني يعور للرجل تعطية الوجه؛ بقوله: 'إحرام الرجل في رأسه، وإحرام المرأة في وجهها'. ولنا: قوله في الأعراي المحرم الذي وقفت به بافته فمات: لا تحمروا وجهه ولا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة مسياً. فبهية عن تحمير وجهه ورأسه دل على أن للإحرام أثر في تعطية الوجه غير أن أصحابنا قالوا بتعطية وجه المحرم إذا مات بدليل آخر، وهو ما روي أنه: 'سئل عن محرم مات، فأمر بتحمير وجهه ورأسه، وإنما أمر بذلك لاقطاع الإحرام بالموت؛ لقوله: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله". (الحديث) ولا شك أن لإحرام عمل وتأويل حديث الأعراي أن لبي عرف بقاء إحرامه بعد الموت بطريق الوحي بالخصوصية، وقد كان النبي يخص بعض أصحابنا بأشياء، وهذا ما هم عن تحميرهما، وأيضاً ما رواه الشافعي موقوف على ابن عمر: فلا يعارض المرفوع، ونسح فقله: إحرام الرجل في رأسه؛ ليس فيه نفي وجهه.

ولا يمس طيباً وكذا لا يدهن؛ لقوله: "الحاح الشعث الثفل". **ولا يحلق رأسه** لقوله تعالى: "ولا يحلق رءوسكم ولا ينقصلها". [البقرة: ١٩٦] **لحيته**: لأنه في معنى الحلق، ولأن فيه إزالة الشعث.

مصبوغاً بورس ست أصفر يزرع في البس ويصبغ به. [اللباب: ١/١٤٥] لقوله: "لا يلبس المحرم ثوباً مسه زعفران ولا ورس". **ولا بعصفر**: لأن المنع لطيب لا للون.

ولا ينفض أي لا تفوح رائحته، وهو الأصح، وقيل: لا يتأثر صبعه، وهو أقرب مادة النفض.

ولا ناس ناس يغتسل لأنه اعتسل وهو محرم، رواه مسلم، ولأن الغسل طهارة فلا يجمع معها.

ويدخل الحمام لأنه دخل الحمام بالحفة، وقال: ما يعيا الله بأوساحها شيئاً، والمراد بمجرد دخول الحمام والاعتسال بالماء الحار، وأما إزالة الوسخ فمكروهة، وعند مالك إن دخل الحمام وتذلك اقتدى.

ويستظل بالبيت والمحمل، ويشد في وسطه الهميان، ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي، ويكثر من التلبية عقب الصلوات، وكلما علا شرفاً، أو هبط وادياً، أو لقي ركباً وبالأسحار. فإذا دخل بمكة ابتدأ بالمسجد الحرام،

ويستظل بالبيت إلخ: الاستئصال بالبيت هو في الأصل: الخيمة من الصوف أو الشعر، ثم أصق على المسقف، سمي به؛ لأنه يات فيه، وفي معناه نضع أو ثوب مرفوع عن عود بحيث يمكن الاستئصال به، وكذا انفساط والمحمل إن م يضب رأسه أو وجهه، فإن أصاب أحدهما كره، وقال مالك * يكره أن يستظل بالفسطاط وما أشبهه؛ ما روي أن ابن عمر * أمر رجلاً قد رفع ثوباً عن عود يستتر من الشمس، فقال له: أضح من أحرمت له، أي أترى، وبه قال أحمد . ولنا: حديث أم الحصين، قالت: حججت مع رسول الله * حجة الوداع، فرأيت أسامة وبلاً، أحدهما أخذ نطام ناقة النبي * . والآخر رافع ثوبه ليستتره من الحر حتى رمى حمرة العقبة، رواه مسلم وغيره، وعمر * كان يلقي على شجرة ثوباً ويستظل به، وعثمان * نصب له فسطاطه.

ويشد. لأنه ليس في معنى لبس المخيط. **الهميان:** وهو: ما يجعل فيه الدراهم، ويشد على الوسط، ومثله المنطقة. [الباب: ١٤٥/١] **بالخطمي.** لأنه نوع طيب، ولأنه يقتل هوم الرأس.

عقب الصلوات إلخ. لأن أصحاب رسول الله * كانوا يلون في هذه الأحوال، والتلبية في حال الإحرام على مثال التكبير في الصلاة فيؤتى بها عند الانتقال من حال إلى حال. والمستحب أن يرفع بها صوته؛ لقوله * "أفضل الحج العج والشح". فالعج رفع الصوت بالتلبية، والشح إسالة الدم كذا في "أهذية" و"الجوهرة البيرة".

علا شرفاً. أي صعد مكاناً مرتفعاً. **وبالأسحار** خصه؛ لأنه وقت إجابة الدعاء، ولما روي أنه * كان يني إذا لقي ركباً أو صعد أكمة، أو هبط وادياً، وفي إخبار المكتوبة، وآخر الليل، ذكره في الإمام، والصحابة * كانوا يلون في هذه الأحوال؛ لأن للحج شهاً بالصلاة من أن لكل واحد منهما تحريماً وتحليلاً، والتكبير في الصلاة كالتلبية في الحج، وقد شرع التكبير فيها عند الانتقال من ركن إلى ركن، فكذا شرع التلبية في الحج عند الانتقال من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان، وكذا يستحب التلبية لو استعطف دابته واستيقظ من نومه.

فإذا دخل بمكة: سميت مكة؛ لأنها تلك الدوب، أي تذهبها، وتسمى أيضاً بكة؛ لأن الناس يتباكون فيها، أي يزدحمون في الطواف، وقيل: بكة اسم للمسجد، ومكة اسم للبند. [الجوهرة البيرة: ١٨٨]

ابتدأ بالمسجد الحرام: يعني إذا دخلت مكة شرفها الله تعالى، فادخل من الشية العليا، وهي شية كداء على درب المعلى، وطريق الأنطح ومنى بمنح الحجون، ومقبرة أهل مكة شرفها الله، فاقصد أولاً بالمسجد من باب بني شية وهو المسمى باب السلام؛ لأن هذا أول شيء فعله رسول الله * . وكذا الحلفاء بعده، يعني لم يشتغل بشيء من أفعال الحج قبله، والبدء بالمسجد بعد ما يأمن على أمتعته بوضعها في حرز، أي لا تنزل مراً ولا ترى أحداً، بل اقصد المسجد الحرام؛ لأن المقصود زيارة البيت، وهو في المسجد الحرام.

فإذا عاين البيت كبر وهلل، ثم ابتدأ بالحجر الأسود، فاستقبله وكبر وهلل ورفع يديه مع التكبير، واستلمه وقبله إن استطاع من غير أن يؤذي مسلماً، ثم أخذ عن يمينه ما يلي الباب، وقد اضطبع رداءه قبل ذلك،
الشروع

كبر وهلل لحديث جابر رضي الله عنه أنه رضي الله عنه كان يكبر ثلاثاً، ويقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له المثلث وله أحمد وهو على كل شيء قدير، ثم في هذا التكبير ولتهليل: إشارة إلى أن الكعبة ليست مقصودة بالعادة، بل تستحق للعبادة والعظمة والكبرياء هو الله تعالى، وإشارة إلى قصع شركة الغير في الأوهية، وكمال التعظيم والخلال، ولا يبدأ بالصلاة بل باستلام الركن والطواف. **وكبر وهلل** ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد، فابتدأ بالحجر فاستقبله، وكبر وهلل. وفي الجوهرة السيرة: ويقوم عند مشيه من الباب إلى الحجر: لا إله إلا الله وحده لا شريك له صدق وعده وبصر عده، وهرم الأحراب وحده، وفي أدعية غير هذه. [ص ١٨٨]

ورفع يديه إلخ. بقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع لأيدي إلا في سبع مواضع، وذكر من حملتها استلام الحجر، ويستقبل ساكن كفيه إلى الحجر. **واستلمه إلخ.** ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قفل الحجر الأسود ووضع شفتيه عليه. وصورة الاستلام أن يضع كفيه على الحجر، ويضع فمه بين كفيه، ويقبضه إن استطاع، فإن لم يستطع جعل كفيه حوله، وقبض كفيه. قال في "النهاية": استلام الحجر للصوف تمرلة التكبير للصلاة يستدئ به الرجل طوافه، قال صلى الله عليه وسلم "ليعلن هذا الحجر يوم القيامة وله عيان يظفر بهما، ولسان يطق به يشهد من استلمه واستقبله بالحق". [الجوهرة البيرة: ١٨٨] **وقبله** وعن عمر رضي الله عنه أنه كان يقبل الحجر ويقول: إني أعظم أثك حجر لا تصرف ولا تنفع، ولولا أني رأيته صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك، رواه الجماعة.

من غير أن يؤدي إلخ. لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه يا عمر إنك رجل قوى لا تراحم على الحجر الأسود فتؤدي الضعيف، ولكن إن وجدت حلوة، وإلا فاستلمه وكبر وهلل، رواه أحمد، ولأن ترك الإيداء واجب، فلا يتركه بتحصيل سعة الاستلام. وأحاصل إن لم يستطع تقبيله فلا إيداء وضع يديه وقبضهما أو أحدهما، فإن لم يقدر أمس الحجر شيئاً كالعرحون ونحوه، وقبله لقول عامر بن واثلة رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويستلم الحجر ثمحس معه ويقلب المحس، رواه مسلم، وإذا عجز عن ذلك رفع يديه حذاء منكبيه، وجعل باطنهما نحو الحجر، وظاهرهما نحو وجهه، يشير بهما إليه كأنه وضع يديه عليه. **عن يمينه** أي عن يمين الطواف لا عن يمين الحجر، فإن أخذ عن يساره أحرأه، وعيه دم وهو الصوف المكوس، وقال الشافعي: لا يعتد بصوافه. [الجوهرة السيرة: ١٨٨]

وقد اضطبع إلخ. والاضطباع أن يبقى أحد طرف رداءه على كتفه الأيسر، ويكون طرف الرداء على قلبه مسترسلاً إلى الفخذ، ويخرج الطرف الآخر من تحت إبطه الأيمن، ويلقيه على كتفه الأيسر مسترسلاً إلى حشفه. =

فيطوفُ بالبيت سبعة أشواط، ويجعل طوافه من وراء الخطيم، ويرمل في الأشواط

الثلاث الأول، ويمشي فيما بقي على هيئته، ويستلم الحجر كلما مرَّ به إن استطاع، . . .

بسكية ووقار

= والحاصل: أن يكون كفته الأيمن مكشوفة، والأيسر معصى بطرفي الرداء، وهو مأخوذ من الصبع، وهو العضد؛ لأنه يبقى مكشوفاً؛ لما روى يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ طاف مصعباً. (رواه أبو داود)

أشواط: من الحجر إلى الحجر. [الجوهرة النيرة: ١٨٨، ١٨٩]

من وراء الخطيم: أي يكون طوافك حلف الخطيم؛ لأنه من البيت، سمي به؛ لأنه عطفه من البيت، أي مكسور منه، ويسمى حجراً أيضاً، أي بكسر الحاء وسكون الحيم؛ لأنه حجر من البيت، أي مع منه، وفيه حظيرة هاجرة وإسماعيل عليه السلام. وليس كل الخطيم من البيت، بل مقدر ستة أذرع فقط، وهو محوط بمدود على صورة نصف دائرة خارج عن حدار البيت من جهة الشام تحت الميراب، وكونه ستة أذرع من البيت؛ لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال: 'سنة أذرع الحجر من البيت وما زاد يس من البيت'، رواه مسلم، وروي أن عائشة رضي الله عنها بذرت إن فتح الله مكة عليه ﷺ أن تصلي في البيت ركعتين، فصدها سدة البيت، فأحد ﷺ بيدها وأدحها الخطيم، فقال: صلي ههنا، فإن الخطيم من البيت إلا أن قومك قصرت هم البقعة، فأخرجوه من البيت، ولو لا حدثان قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة، وأظهرت بناء الخليل، وأدحلت الخطيم في البيت، وألصقت العنة بالأرض، وجعلت له باباً شرقياً وباباً غربياً، وثمن عشت إلى قابل لأفعلن ذلك، فلم يعش.

ويرمل في الأشواط إلخ: من الحجر إلى الحجر، فإذا رحمة الناس قام، فإذا وجد مسكاً رمل؛ لأنه لابد له فيقف حتى يقيمه على وجه السنة. [اللباب: ١٤٧/١] الرمل - يفتح - سرعة المشي مع تقارب الخطأ وهز الكتفين مع الاضطباع، وهو السنة؛ لما روي عن جابر رضي الله عنه أنه لما قدم مكة أتى الحجر، فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثاً، ومشى أربعاً، رواه مسلم والسنائي، وكان سببه وسبب الاضطباع إظهار الحيد للمشركين حين قالوا: 'أضعفتهم حمى يثرب'، وصعد أهل مكة على جبل، وقاموا يظرون إلى أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: 'ثم اضطبع رداءه، ورمل حول البيت ثلاثاً، ورمل أصحابه ثم بقي الحكم بعد رواه العلة. وعن هذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: إنه ليس بسنة، وبه قال بعض المشايخ، لكن العامة على أنه سنة، فإنه رمل في حجة ابوداع تذكيراً لنعمة الأمن بعد الخوف، وهو العنة الآن. **ويمشي فيما بقي إلخ:** على ذلك اتفق رواة نسك رسول الله ﷺ، والرمل من الحجر إلى الحجر هو المنقول من رمل النبي ﷺ.

ويستلم الحجر إلخ: لأن أشواط الطواف كركعات الصلاة، فكما يفتح كل ركعة بالتكبير يفتح كل شوط باستلام الحجر، وإن لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهمل ويستلم الركن اليماني، وهو مستحب في ظاهر الرواية، وعن محمد سنة، ولا يستلم غيرها من الأركان؛ لأن النبي ﷺ كان يستلم هذين الركنين، وهما اليماني وركن الحجر الأسود، ... ولا يسن تقبيل الركن اليماني؛ لأن النبي ﷺ استلمه، ولم يقبه. [الجوهرة النيرة: ١٨٩]

ويختتم الطواف بالاستلام. ثم يأتي المقام، فيُصلي عنده ركعتين، أو حيث ما تيسر من المسجد. وهذا الطواف طواف القدوم، وهو سنة ليس بواجب، وليس على أهل مكة طواف القدوم. ثم يخرج إلى الصفا، فيصعد عليه، ويستقبل البيت، ويكبر ويهمل، ويُصلي على النبي ﷺ. ويدعو الله تعالى لحاجته، ثم ينحط نحو المروة، ويمشي على هبته، فإذا بلغ إلى بطن الوادي سعى بين

ثم يأتي **المقام** يعني مقام إبراهيم . وهو ما ظهر فيه أثر قدميه حين كان يقوم عليه حين رويته وركبته حين يأتي إلى ريادة هاجر وولده إسماعيل . والمقام مفتوح عليه - موضع القيام، ونصبها موضع الإقامة. (الخوهرة السيرة)

فصل في عدد ركعتي الحج وهما واجبتان عبدا، فإن تركهما ذكر في بعض المسائل أن عبته دماء، وبصلاحهما في غير المسجد، أو في غير مكة جاز؛ لأنه روي أن عمر سيهما وصلاهما يدي صوي، ذكره في الكرخي، وقد روي أن النبي لما فرغ من الصواف صلى في المقام ركعتين، وبلا فوله تعالى:

(البقرة: ١٢٥)، وقال **عليه** من صلى حيف المقام ركعتين عفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وحشر يوم القيامة من الأيمن كذا في 'الشفا'، فإذا فرغ يدعو لنفسه ولوالديه وللمسلمين، ولا يصليهما إلا في وقت مباح، ولا تحرى عليهما السكونة. **طواف القدوم** ويسمى صواف التحية وطواف انقضاء، وصواف أول عهد ناسيت. (الخوهرة السيرة)

ليس بواجب حتى لو تركه لم يكن عليه شيء، كذا في 'الحجدي'. [الخوهرة السيرة: ١٨٩]

وليس على أهل الخ لاعداد القدوم منهم، وكذا من كان من أهل المواقيت ومن دونهما بن مكة لأهم في حكم أهل مكة. (الخوهرة البيرة) ثم يخرج إلى الصفا الاستدعاء به؛ ما أخرجه السبائي من حديث 'ابن دؤاد' عن 'ابن الله' يعني في قوله تعالى: **فَلْيَصْعدُوا فِي الصَّفَا** [سورة طه: ١٠٨] الآية. [حاشية السبدي: ١٥٤] السعي بين الصفا والمروة واجب باتفاقهم. [التصحيح والترجيح: ٢٠٩] والأفضل أن يخرج من باب الصفا، وهو باب بني محروم، وليس ذلك سنة عندنا، ولو خرج من غيره جاز، وسمي الصفا؛ لأن آدم لما أتاه قال: ارحب يا صفي الله. (الخوهرة البيرة) **فيصعد** أي يصعد حيث يرى البيت؛ لأن الاستقبال هو المقصود بالصعود. [الخوهرة البيرة: ١٩٠]

ويستقل الباب لما روي أن النبي ﷺ صعد على الصفا حتى إذا نظر إلى البيت قام مستقبلاً ببيت. الحديث.
ويكبر الح التكبير والتهليل والصلاة على النبي ﷺ كل ذلك مذكورة في حديث جابر الذي أخرجه مسلم.
ويدعو الله الح لما روي أن النبي ﷺ صعد الصفا حتى إذا نظر إلى البيت قام مستقبلاً يدعو الله.
على هيئته: أي على السكينة والوقار هو المأثور.

إلى بطل الوادي لما روي أن النبي ﷺ نزل من الصفا، وجعل يمشي نحو المروة، وسعى في بطن الوادي.

الميلين الأخضرين سعيًا، حتى يأتي المروة، فيصعد عليها ويفعل، كما فعل على الصفا، وهذا شوط، فيطوف سبعة أشواط، يتدئ بالصفا، ويختبم بالمروة. ثم يُقيم بمكة مُحرمًا، وهو الصحيح فيطوف بالبيت كلما بدا له، وإذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الإمام خطبة... .

الميلين الأخضرين [أحداء دار العباس رحمته] الحج: وهما علامتان لموضع المروة، وهما شيثان محوتان من جدار المسجد، لا أهمما مفصلان عن الجدار، وسمي هما أحصرين على طريق الأغص، وإلا فأحدهما أحضر والآخر أحمر. وم يكن اليوم بطن الوادي؛ لأنه قد كبسه السيول، فجعل هناك ميلان علامة لموضع المروة؛ ليعرف أنه بطن الوادي. (الجوهرة النيرة) **سعيًا**: من أول بطن الوادي عند أول ميل إلى مستهى بطن الوادي عند اميل الثاني، ثم يمشي على هيئته. [اللباب: ١/١٤٨] **حتى يأتي المروة** - بإسكان الباء - لأنه لو نصب لأفهم أن السعي إلى أن ينتهي المروة. وليس هو كذلك. (الجوهرة النيرة) **كما فعل على الصفا**. يعني من التكبير والتسهيل، والصلاة على النبي ﷺ، والدعاء، والرفع. [الجوهرة النيرة: ١٩٠]

يتدئ بالصفا احترازاً عن قول الطحاوي: فيه قال: يتدئ بالصفا ويختبم بالصفا، فيكون على قوله: أربعة عشر مرة، وهو غير صحيح. (الجوهرة النيرة) **فيطوف بالبيت الحج**: لأنه يشبه الصلاة. قال **لا** "الطواف بالبيت صلاة، والصلاة خير موضوع". فكذا الطواف إلا أنه لا يسعي عقب هذه الأصوفة؛ لأن السعي لا يجب إلا مرة، والتفعل به غير مشروع، وإنما قال: يطوف بالبيت كلما بدا له؛ لينه بهذا على أن الطواف للغرباء أفضل من الصلاة، وأهل مكة الصلاة أفضل منه؛ لأن العرباء يعوقهم الطواف إذا رجعوا إلى بلادهم، ولا تعوقهم الصلاة، وأهل مكة لا يعوقهم الأمان، وعند اجتماعهما، فالصلاة أفضل. [الجوهرة النيرة: ١٩٠]

يوم التروية [هو يوم الثامن]: إنما سمي بيوم التروية؛ لأن الحاج يروى فيه بالماء من العطش. يمي، وفي "معرب": رويت في الأمر فكرت فيه فظرت، ومنه يوم التروية؛ لأنه روي أن إبراهيم عليه السلام رأى ليلة التروية كأن قائلًا يقول: إن الله يأمرك أن تذبح ابنك هذا، فلما أصبح روى، أي فكر في ذلك من الصباح إلى الرواح، أم من الله أم من الشيطان؟ فمن ثم سمي يوم التروية. فلما أمسى في الليلة الثانية رأى مثل ذلك، فعرف أنه من الله سبحانه وتعالى، فمن ثم سمي يوم عرفة، ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم بحره، فسمي اليوم يوم الحرة.

يوم. وهو اليوم السابع من ذي الحجة. **خطب الإمام خطبة** [بعد صلاة الظهر. (الجوهرة النيرة ١٩١)] الحج: أي بعد الزوال والصلاة خطبة واحدة، ولو خطب قبل الزوال جاز، وكره، فيبدأ فيها بالتكبير ثم التلبية ثم التحميد، فيعلم الناس فيها أحكام الحج، وفي الحج ثلاث خطب: أوها هذه يوم السابع من ذي الحجة، والثانية عرفات يوم عرفة التاسع من ذي الحجة، والثالثة: يمي في اليوم الحادي عشر، فيفصل بين كل خطبتين بيوم، وهذه الخطبة، =

يُعلِّم الناس فيها الخروج إلى منى، والصلاة بعرفات، والوقوف، والإفاضة، فإذا صلى الفجر يوم التروية بمكة، خرج إلى منى، وأقام بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة. ثم يتوجه إلى عرفات، فيقيم بها، فإذا زالت الشمس من يوم عرفة، صلى الإمام بالناس الظهر والعصر، فيبتدئ بالخطبة أولاً، فيخطب خطبتين قبل الصلاة يُعلِّم الناس فيهما الصلاة، والوقوف بعرفة والمزدلفة، ورمي الجمار والنحر والحلق وطواف الزيارة،

= والثالثة خطبة واحدة لا يحس في وسطهما، وحصة يوم عرفة حضنتان يحس بهما، ووقت لأولى وثلاثه بعد ما صلى الظهر بعد الزوال، ووقت حصة عرفة بعد الزوال قبل أن يصلي الظهر. وقال زهير - يخص في ثلاثة أيام متوالية أوها يوم التروية وأحرها يوم النحر؛ لأنها أيام الموسم، ومجتمع الناس، ولأنه - خطب في اليوم السابع، وكذا أبو بكر . ولأن المقصود منها التعميم، ويوم تروية ويوم نحر شغل بأفعال حج، فكان ما ذكرنا أنفع وأشد تأثيراً في القلوب.

إن منى. وتسمى به؛ ما معنى فيه من ادماء أي تراق، وهي قرية فيها ثلاث سكك بينها وبين مكة فرسخ، وهي من الحرم، (كذا في الخوهرة السيرة)، وقال بعضهم: بما سمي منى؛ لأن حريثين - حين أراد أن يفارق آدم قال: ما تسمى؟ قال: أسمى الحقة، فسميت منى لأمية آدم - الحقة بها. **عرفات** وهي جمع عرفات على جهة التعظيم، وبين مكة وعرفات ثلاثة فراسخ، وقيل: أربعة، وهي من الخل. [الخوهرة السيرة: ١٩١]

خرج إلى منى والسنة أن يكون خروجه بعد طلوع الشمس لرواية جابر أنه توجه قبل صلاة الظهر يوم التروية إلى منى، وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثم راح إلى عرفات، رواه مسلم، وروى بات مكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر، ثم عدا إلى عرفات ومرت منى حراً، ويكون مسياً.

ثم **يتوجه إلى عرفات** والمستحب أن يكون توجهه بعد صبح الشمس؛ حديث جابر - أن النبي صلى الصبح منى، ثم مكث قليلاً حتى صعدت الشمس، ثم سار إلى عرفات، فكان ذلك من هذا أن السنة ادهاب بعد طلوع الشمس، وعارة المصنف لا تأتي عن ذلك. **فيقيم بها** حيث أحب إلا بطن عربة، ويكره أن يسر في موضع وحده، أو على الطريق، ويستحب للإمام أن يسر سيرة؛ لأن رولها بها مما لا نزاع فيه، والسيرة المسجد المعروف بمسجد إبراهيم - لا إبراهيم الأمير أنصاف إليه باب إبراهيم، أحد أبواب الحرم.

والمزدلفة هي من الازدلاف، قال الهروي: سميت بها؛ لاجتماع الناس بها، كذا في "العيني"، وقيل: سميت بها؛ لأن آدم عليه السلام وحواها لما أخرجها من الجنة وتفرقا، اجتماعاً على الأرض في هذه البقعة المباركة - والله أعلم بالصواب - وهكذا قيل في وجه تسمية عرفة، لأن آدم عليه السلام عرف كل واحد الآخر.

وَيُصَلِّي بِهِمُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ فِي رَاحَةِ وَحْدَةٍ، صَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رحمتهما: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمَفْرُودُ. ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَوْقِفِ، فَيَقِفُ بِقُرْبِ الْجَبَلِ، وَعَرَفَاتُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ.

فِي وَقْتِ الظُّهْرِ الح أما جمع بين الظهر والعصر فلا حذر مؤنرد، وهذا جمع جمع حقيقي لا صوري، وأما بأذان وإقامتين؛ لما روى جابر رحمته أنه عليه صلاهما بأذان وإقامتين، وقال مالك رحمته: يصلي بأذنين كالإقامتين، وحديث حجة عليه، والقياس على لإقامتين غير صحيح؛ لأن العصر في غير وقتها متعدّد، فأقيمها للإعلام. **بِأَذَانٍ** وفي ظاهر مذهبه: إذ صعد لإمام شر فحس، أد مؤذن كما في جمعه، وعن أبي يوسف: أنه يؤذن قبل خروج الإمام، وعنه: أنه يؤذن بعد حصه، والصحيح ما ذكره [التصحيح والترحيل: ٢١٠]

وَإِقَامَتَيْنِ ولا يتطوع بينهما ولو بسنة الظهر في صحيح، ولا بعد أد العصر في وقت الظهر. **وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ** الح أي بما يجوز الجمع بين الصلاتين بشرط الإمام لأعظم أو نائه، مقيماً كان أو مسافراً، فلا يجوز الجمع مع إمام غيرهما، وبشرط الإحرام ولو بعد نزول على الأصح، لكن قبل الصلاة، وقيل: لا بد منه قبل الرواء، وكيفية الجمع: أنه إذا رأت الشمس يؤذن مؤذن لهما سبب يدي المشر، فإذا فرغ من الأذان، يقوم الإمام حصص حطتين قائماً، ويجلس بينهما جلسة حقيقة كما في الجمعة، فإذا فرغ من الحطة يقيم المؤذن ويصلي الإمام بهم الظهر ثم يقيم العصر، ولا يؤذن، فيصلي الإمام بهم العصر في وقت الظهر، ولا يتطوع بين الصلاتين، وإحاصل: أن لجمع بين الصلاتين شرطين عند أبي حنيفة رحمته الأول: الإمام الأكبر والثاني: الإحرام بالحج، وعندهما: إحرام الحج لا غير، حتى لو صلى الظهر وحده، صلى العصر في وقته عنده، ولا يصلي مع الإمام؛ لأن الإمام عنده شرط في الصلاتين جميعاً، وقالوا: يجمع بينهما المفرد؛ لأن حوار الجمع للحاجة إلى امتداد الوقوف والمفرد يحتاج إليه. فبنا. المحافظة على الوقت فرض بالنص، فلا يجوز تركه إلا فيما ورد النص به، ولا نسلم أن حوار التقديس لحاجة امتداد الوقوف بل لصيانة الجماعة؛ لأنه يعسر عليهم الاجتماع بعد ما تفرقوا في المواقف.

عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قال الإسيحاني: الصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده رهاه الشريعة والسفي. [التصحيح والترحيل: ٢١٠] **ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَوْقِفِ** يعني الإمام والقوم معه عقيب اصرافه من الصلاة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم راح إلى الموقف عقيب الصلاة. **بِقُرْبِ الْجَبَلِ** هو الذي يسمى جبل الرحمة بوسط عرفات، ويقال له: جبل الدعاء.

وَعَرَفَاتُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ بقوله عليه "عرفات كلها موقف، وارتفعوا عن بطن عرنة، والمردلفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن محسر، وشعاب مكة كلها منحرا"، رواه البخاري.

إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ وهو واد أسفل عرفة وقف فيه الشيطان. [الخوهرة البيرة: ١٩٢]

وينبغي للإمام أن يقف بعرفة على راحلته، ويدعو ويُعلم الناس المناسك، ويُستحب أن يغتسل قبل الوقوف بعرفة، ويجتهد في الدعاء، فإذا غربت الشمس أفاض الإمام والناس معه على هَيْئَتِهِمْ حتى يأتوا المزدلفة، فينزِلُون بها، والمستحب أن ينزِلُوا بقرب الجبل الذي عليه

ان **قف بعرفة الح** لأن النبي ﷺ وقف على راحلته، وفي الجوهرة البيرة: "لأنه يدعو ويدعو الناس بدعائه، فإن كان على راحلته كان أنفع في مشاهدتهم له، ولو وقف على قدميه حار، إلا أن الأول أفضل، والوقوف قائماً أفضل من الوقوف قاعداً." [ص ١٩٢] **ويدعو الح** ويرفع يديه نحو السماء؛ لأن النبي ﷺ كان يدعو يوم عرفة ما ذا يديه كما استطعم المسكين، فيقفون إلى الغروب يكرون ويهللون ويدعون ويتضرعون، ويصون على النبي ﷺ. ويسألون الله حاجتهم، فإنه وقت مرحو فيه الإحابة. [الجوهرة البيرة: ١٩٢]

وبسحب ان يغسل وقال في "الهداية": هذا الغسل سنة. **ونعبد** لأنه اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لأتمته، فاستجيب له إلا في الدماء والمطام. **في الدعاء الح** والسنة أن يحفي صوته بالدعاء، قال الله تعالى: "...". **أنه يوم التروية لم يخر لهم؛ لأنه يمكنهم الوقوف يوم عرفة، ولأنه أدى العادة قبل وقتها، فلم يخر كمن صنى قبل الوقت، وإنه تيسر أنه يوم الحر أحزاهم، وحجهم تام؛ لقوله "حجكم يوم تحجون" (الجوهرة البيرة)**

أفاض الإمام الح ما أخرجه الستة إلا الترمذي عن أسامة بن زيد قال: دفع رسول الله ﷺ من عرفة حين وقعت الشمس أي عات، فلو أفاض قبل غروب الشمس أساء محافته بسنة. [حاشية السدي: ١٥٥] لأن النبي ﷺ دفع بعد غروب الشمس، ولأن فيه إظهار مخالفة المشركين، قوله: "على هَيْئَتِهِمْ؛ لأنه كان يحشي على راحلته في الطريق على هَيْئَتِهِمْ، فإن دفع أحد قبل الغروب إن حاور حد عرفة بعد الغروب، فلا شيء عليه، وإن جاورها قبله فعليه دم، ويسقط عنه ذلك الدم إذا عاد إلى عرفة قبل الغروب، ثم دفع عنها بعد الغروب مع الإمام، خلافاً لرفر. أنه لا يسقط عنده. **المزدلفة** وهو أشهر الحرام فيزبون بها، وسميت المزدلفة؛ لأن آدم عليه السلام اجتمع مع حواء فيه، وازدلف إليها، أي دنا منها. [الجوهرة البيرة: ١٩٣]

ينزلوا بقرب جبل الح لأنه هو الموقف؛ لما روي أنه وقف عند هذا الجبل، وكذا عمر. ويتحرر في السراويل عن الطريق؛ كيلا يصره بالمارة، فيرل عن يمينه أو يساره، ويكثر من الاستعفار في المزدلفة؛ نقوله تعالى: "...". **الله عموماً رحيم** (البقرة: ١٩٩)، ويستحب أن يقف وراء الإمام.

المقدمة: يُقال له: **قَرَحُ**، ويُصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء بأذان وإقامة. ومن صلى المغرب في الطريق: لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما. فإذا طلع الفجر، . . .

المقدمة: بكسر الميم، موضع كان أهل الجاهلية توفدون عليه النار، كذا في "البنية".

قَرَح سمي بذلك لارتفاعه، وهو لا يصرف للعمية وأعدل من قَرَح إذا ارتفع، وقال الجوهري: قَرَح اسم جبل بالمزدلفة، وقال الرمضري: المشعر الحرام قَرَح، وهو الحبل الذي يقف عليه الإمام، وعليه المقدمة.

في وقت العشاء ولا يتطوع بينهما فإن تطوع بينهما أو تشاغل بشيء، أعاد الإقامة. [الجوهرة النيرة: ١٩٣] **أذان وإقامة** وقال رفر رحمهما أذان وإقامتين، واختاره الطحاوي؛ لحديث جابر رحمهما أنه رحمهما صلاهما بأذان وإقامتين، رواه مسلم؛ وبه قالت الثلاثة، وعنه بأدنين أيضاً، ولنا: حديث ابن عمر رحمهما أنه رحمهما أدل للمغرب تجمع، فأقام ثم صلى العشاء بالإقامة الأولى، قال ابن حزم: رواه مسلم، ويرجح هذا بأن العشاء في وقته والقوم حضور، فلا يحتاج إلى الإعلام، بخلاف عرفة، فإن العصر فيها في غير وقته، فلا بد له من الإعلام. هذا ما قاله العلامة العيني. أقول: وروي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما بأذان وإقامة واحدة كذا في "الهداية"، فوقع التعارض بين روايتيه، ففي رواية ابن عمر سابقاً لا رماً بعمل -فافهم-. وفي "الجوهرة النيرة": لا تشترط الجماعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة رحمهما، لأن المغرب مؤخرة عن وقتها، بخلاف الجمع بعرفة؛ لأن العصر مقدم على وقته. [ص ١٩٣]

في الطريق أي صريق المزدلفة لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما. وكذا لو صلاهما في عرفات، وقال أبو يوسف رحمهما غوراً؛ لأنه صلاهما في وقتها، وبه قال الشافعي رحمهما. ولهما: حديث أسامة رضي الله عنه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل، فنام وتوصاً ولم يسمع الوضوء، قلت: الصلاة يا رسول الله، فقال: الصلاة أمامك، فركب فلما جاء المزدلفة نزل وتوصاً، فأسغ الوضوء"، الحديث رواه البخاري ومسلم. ومعنى: الصلاة أمامك، أي وقتها أمامك، أي نفسها لا توجد قبل إنجازها، وعند إنجازها لا تكون أمامه، وقيل معناه: المصلي أمامك، أي مكان الصلاة.

لم يجز عند أبي حنيفة رحمهما ورجح في "الهداية" وغيرها دليلهما، واعتمد قوئهما المحبوبي والنسفي. [التصحيح والترجيح: ٢١٠] وعليه إعادة ما لم يطع الفجر، وقال أبو يوسف رحمهما يجزئه وقد أساء، ولو حشي أن يطع الفجر قبل أن يصل إلى مزدلفة، صلى المغرب؛ لأنه إذا طلع الفجر فات وقت الجمع، فكان عليه أن يقدم الصلاة قبل الفوات، وقوله: لم يجز عند أبي حنيفة يعني أنها موقوفة، فإن أعادها بالمزدلفة قبل طلوع الفجر كانت المعادة هي العرض، وانقلبت المغرب الأولى نافلة، وإن لم يعدها حتى طلع الفجر، انقلبت إلى الجواز، فإن صلى المغرب والعشاء وحده أجزأه، والسنة أن يصليهما مع الإمام. [الجوهرة النيرة: ١٩٣، ١٩٤]

صَلَّى الإمام بالناس الفجرَ بَعْلَسَ، ثُمَّ وَقَفَ الإمامُ، ووقف الناس معه فدعا، والمزدلفةُ كلها موقَفٌ إلا بطن مُحَسَّرٍ. ثُمَّ أَفَاضَ الإمامُ والناس معه قبل طُلُوعِ الشمس، حتى يَأْتُوا مِنَى، فَيَتَدَيَّ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ،

الفجر بعلس لما رويَا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه صلاها يومئذ بعلس متفق عليه، ولأن في التعليس دفع حاجة الوقوف، فيجوز كتقديم العصر بعرفة، بل أولى؛ لأنه في وقته، والعلس بالعين المعجمة واللام المفتوحتين - طعمة آخر الليل، والمراد طلوع الفجر الثاني من غير تأخير قبل رؤى الظلمة واشتبار الصياء.

ثم وقف الإمام [هذا الوقوف واجب، وليس بركن عِدْنَا، حتى لو تركه بعير عذر، لزمه الدم] ووقف الناس معه، والوقوف بها واجب، حتى لو ترك بلا عذر يَبِىءُ الدم، وعند الشافعي رضي الله عنه ركن؛ لقوله تعالى: فصلوا بين يديكم وبين موطئ أقدامكم وجنابكم بالصلوات (نقرة ١٩٨)، والحديث عروة أنه قال: أمن وقف معنا هذا الموقف، وقد كان أفاض من عرفات قبل ذلك، فقد تم حجّه. علق به تمام الحح وهو آية الركبة. ولذا: أن سودة استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن تميص بيل، فأذنها لها، متفق عليه. ولو كان ركناً ما حار تركه كالوقوف بعرفة. وعن ابن عباس أنه قال: أما من قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في صعدة أهله، والمذكور في الآية الذكر، وهو من بواجب الإجماع، وتعديق إتمام الحج به يصلح إمارة للوجوب غير أنه إذا نزل لعذر الضعف لا شيء عليه؛ لما رويَا.

فدعا لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقف في هذا الموضع يدعو كذا في "أهداية". **لا يصل محسر** هو واد بأسفل مزدلفة عن يسارها وقف فيه إبليس متحسراً. (الخوهرية البيرة) لقوله صلى الله عليه وسلم **المزدلفة كلها موقف**، وارتفعوا عن بطن محسر، وهو بضم الميم وفتح المهملة وكسر السين المشددة، اسم واد سمي بها؛ لأن قبل أصحاب حسر هناك، فإذا بلغ وادي محسر أسرع بالسير أو المشي قدر رميه حجر؛ اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم **ثم افاض الإمام الحج** الإفاضة مع الإمام سة، ولو أفاض قبله لا يلزمه شيء، بخلاف الإفاضة من عرفة كذا في "الوجيز". [الخوهرية البيرة: ١٩٤]

فيئدى بحمزة العقة [وهي التي عند الشجرة من ناحية مكة] لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى منى لم يعرج على شيء حتى رمى جمرة العقبة، وقوله: مثل حصاه الخدوف، قال صلى الله عليه وسلم **"عليكم نخصي الخدوف لا يؤدي بعضكم بعضاً"** وكيفية الرمي: أن يضع الحصاة على ظهر إمامه اليماني، ويستعين بالمسحاة، ومقدار الرمي: أن يكون بينه وبين الرامي خمسة أذرع، كذا في "العيى شرح الكرك" وفي "الخوهرية البيرة": يستحب أن يعسل الحصى، كذا في "المستصمى".... ويستحب أن يأخذ حصى الحمار من المزدلفة أو من الطريق، ولا يرمي نحصاة أحدها من عند الحمرة؛ لما روي في الحديث أن ما قبل من احصار يرفع، ولأنها حصاة من لم يقل حجّه، فينشاء به، ولو رمى بها حار، وقد أساء، ووقت الرمي في هذا اليوم بعد طلوع الشمس، ويمتد إلى الغروب عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وقال =

فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصاة الخذف، ويكبر مع كل حصاة، ولا يقف عندها، ويقطع التلبية مع أول حصاة. ثم يذبح إن أحب،

= أبو يوسف - إلى الروال، وما بعده قضاء، وإن أخره إلى الليل في هذا اليوم رمى، ولا شيء عليه، وإن أخره إلى الغد رمى وعليه دم، ولو رمى حمرة العقبة بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس يوم النحر جاز عندنا، والأفضل بعد طلوع الشمس. [ص ١٩٤] **فيرميها من بطن الحج** وهو الأفضل، ولو رماها من فوق العقبة جاز. **سبع حصيات الحج** لما روي عن ابن مسعود أنه انتهى إلى الحمرة الكبرى، فجعل البيت عن يساره، ومى عن يمينه، ورمى سبع، وقال: "هكذا رمى من أنزلت عليه سورة البقرة". والتفديد سبع نفى للأقل، حتى لو زاد لم يضره. وإن كان خلاف السنة، ويجوز الرمي بكل ما كان من جس الأرض، كالحجر والمدر والطين والمعرة والبورة، بخلاف الخشب والعبير واللؤلؤ، ولو رمى سبع حصيات حملة، فهي عن واحدة؛ لأن المصوص عليه تفريق الأفعال. **حصاة الخذف** بورن فلس صغار الحصى، قيل: مقدار الحمصة، وقيل: النواة، وقيل: الأملة. ولو رمى بأكبر أو أصغر أجره، إلا أنه لا يرمي بالكفار خشية أن يودي أحداً، ولو رمى فوق العقبة أجره؛ لأن ماحولها موضع الست، والأفضل أن يكون من بطن الوادي. [اللباب: ١/١٥٠، ١٥١] **ويكبر مع كل حصاة** ولو سبع مكان التكبير أجره لحصول الذكر. ويروى عن سالم بن عبد الله: أنه رمى الجمرة بسبع حصيات من بطن الوادي، يكبر مع كل حصاة الله أكبر الله أكبر اللهم اجعله حجاً مبروراً ودينياً معفوفاً وعملاً مشكوراً، وقال: حدثني أبي أن النبي ﷺ كان يرمي حمرة العقبة من هذا المكان، ويقول: كما رمى حصاة مثل ما قت. (الجوهرة البيرة) **ولا يقف عندها** [لأن النبي ﷺ لم يقف عندها] والأصل: أن كل رمى بعده رمى، فإنه يقف عنده، وكل رمى ليس بعده رمى، فإنه لا يقف عنده، ولا يرمي من الحمار يوم النحر إلا جمرة العقبة لا غير. [الجوهرة البيرة: ١٩٥] **ويقطع التلبية الحج**: اختلف العلماء في أنه هل يقطع التلبية مع رمى أول حصاة أو عند تمام الرمي؟ فذهب إلى الأول الجمهور، وإلى الثاني أحمد وبعض أصحاب الشافعي. ووقت الرمي من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ويستحب بعده إلى الزوال، ويباح بعد الروال إلى الغروب، وقال الشافعي - يجوز الرمي بعد النصف الأخير من الليل، ولنا: ما رواه ابن عباس عن النبي ﷺ "أي انبي لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس"، رواه أبو داود، وصححه الترمذي، "ورمى رسول الله ﷺ ضحى" (متفق عليه). **ثم يذبح إن أحب** لقوله - "إنه أول نسكا في يومنا هذا أن يرمي ثم يذبح ثم يحق"، كذا في "الصحيح". هذا الذبح مستحب للمفرد، وواجب على القارن والمتمتع، كذا في الطائفي، قوله: "ثم يذبح" أي بعد الفراغ من الرمي؛ لحديث جابر أنه - لما رمى حمرة العقبة انصرف إلى المنحر، فحرق بيده ثلاثاً وستين، فأمر علياً فنحر ما غير وأشركه في هديه، وكان ما غير سبعاً وثلاثين بدنة تمام المائة، والحكمة في نحره - ثلاثاً وستين بدنة أنه كان له يومئذ ثلاث وستون سنة، فحرق لكل سنة بدنة.

ثم يَحْلُقُ أو يَقْصُرُ، **والحلقُ أفضل**، وقد حلَّ له كلُّ شيءٍ **إلا النساء**. ثم يأتي مكة من يومه ذلك، أو من الغد، أو من بعد الغد، فيطوف بالبيت طوافَ الزيارة سبعة أشواط، فإن كان سعى بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم. لم يَرْمِلْ في هذا الطواف، ولا سعى عليه،

واحقق أفصل. والحق أحب في الرجال، والتقصير في حق النساء لا غير، وكون الحق أحب في حقهم بقوله: **المهم اعف للمحققين.** قالوا: يا رسول الله! والمقصرون؟ قال: **المهم اعف للمحققين.** قالوا: يا رسول الله! والمقصرون؟ قال: **المقصرون (متفق عليه) لأن النبي** دعا للمحققين ثلاثاً ونعمقصرين مرة، ولأن ذكر المحققين في القرآن قلل المقصرين، ولأن الخلق أكمل كما في قضاء النفس، وفي التقصير بعض تقصير، فأشبه الاعتصام مع الوضوء. ويكفي في الحق ربع الرأس اعتساراً بالمسح، وحق الكل أفضل؛ اقتداء به

إلا النساء أي غير الجماع، ودواعيه كالملس والقصة، وقال مالك لا يخل به الطيب أيضاً؛ لأنه من دواعي الجماع، ولنا: ما روت عائشة . . . قالت: قال رسول الله **إذا رميتم ودحتهم فقد حل لكم كل شيء** إلا النساء، وحل لكم الثياب والطيب" (رواه الدارقطني) وحر الواحد يترك به القياس. ثم ارمي بسب استحليل عدداً، وقال الشافعي . . . هو سب استحليل أيضاً؛ لأنه يتوقت يوم السحر كالحق، فيكون بمنزلة في التحسين، ولنا: أن ما يكون محللاً يكون حياً في غير أوانه كالحق، والرمي ليس كدس

من يومه ذلك الح. وهذه الأيام الثلاث أي من عاشر ذي الحجة إلى ثاني عشر منه أيام البحر، وهي وقت طواف الزيارة؛ لأن الله تعالى عطف الطواف على الذبح والأكل منه، فقال: **وَعِدَّ اللَّهُ لَمَنَ هَاجَرَ مِنكُمْ فِي هَذِهِ مِمَّا غَنَىٰ** (الحج: ٢٨). ثم قال: **وَمَن لَّمْ يَجِدْ فَالْيَمِينُ** (الحج: ٢٩)، والعطف يقتضي المشاركة في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه، إذا كان نحو الواف، والذبح مؤقت بأيام البحر، فكذا الطواف، فكان وقتها واحداً، ونحوها أفضل؛ لقوله: **أَيَّامُ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ أَفْضَلُهَا أَوَّلُهَا** الحديث. وأول وقت الطواف بعد طلوع الفجر من يوم البحر؛ لأن ما قبله من الليل وقت للوقوف بعرفة، والطواف مرتب عليه. أو من **العد** اليوم الحادي عشر. أو من **بعد العد** وهو اليوم الثاني عشر. **طواف الزيارة** وهذا هو الطواف المفروض، وتسمى طواف الإفاضة، وطواف يوم البحر وطواف الركن. **سبعة أسواط** والركن منها أربع، والباقي واحد، وفي 'الخواهرة الميرة': يجب على الطائف أن يكون ساتراً لعورة طاهراً من الحدث والجس؛ لقوله: **"الطواف بالبيت صلاة فأقْبُوا فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ"**، فإن أحل بالطهارة كان طوافه جائزاً عدداً، وقال الشافعي: لا يعتد بصوافه. (الخواهرة الميرة) لم يرمل لأن الرمل ما شرع إلا مرة في طواف بعده سعي. [الخواهرة الميرة: ١٩٦]

ولا سعي عليه: لأن السعي لم يشرع إلا مرة واحدة، فإذا فعله، لم يعمده ثانياً كما يمه الشيخ بقوله: ويسعى بعده الخ.

وإن لم يكن قدّم السعي، رمل في هذا الطواف، ويسعى بعده على ما قدّمناه، وقد حل له النساء، وهذا الطواف هو المفروض في الحج، ويكره تأخيره عن هذه الأيام، فإن أخره عنها لزمه دم عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: لا شيء عليه.

ثم يعود إلى منى، فيقيم بها، فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر، رمى الجمار الثلاث، يتدئ بالتّي تلي المسجد، فيرميها بسبع حصيات الترك الواجب المسجد الحبيب

رمل الحج. لأن الرمل ما شرع إلا مرة في طواف بعده سعي. [الجوهرة النيرة: ١٩٦] وقد حل له النساء. لإجماع الأمة على ذلك؛ ولأن المنع كان للحج، وقد تم. وحل النساء إنما هو بالخلق السابق لا بالطواف؛ لأن المحلل هو الخلق دون الطواف غير أنه أخر عمله إلى ما بعد الطواف، فإذا حصل الطواف عمل الخلق عمله، كالطلاق الرجعي أخر عمله إلى انقضاء العدة حاجته إلى الاسترداد، فإذا انقضت عمل الطلاق عمله، فبات منه كذا في "العيني"، والطواف ركن من أركان الحج، والتحليل عن العبادات لا يكون بركن، بل بما هو محذور في تلك العبادة. المفروض إذ هو المأمور به في قوله تعالى: **صَدَقَ سَبْعَ عَشْرَ** (نوح: ٢٩)، والركن في هذا الطواف أربعة أشواط. وما زاد عليها واجب لتنتمه الركن هو الصحيح؛ لأن الشوط الواحد مفروض بالكتاب، والأشواط الباقية احتمل أن النبي ص فعلها بياناً للكتاب، واحتمل أنه فعلها ابتداءً، فجعلناه في النصف بياناً للكتاب. وجعلنا النصف واجباً عملاً بالاحتمالين كذا في "الوجيز". (الجوهرة النيرة) **عن هذه الأيام** يعني أيام النحر؛ لأنه موقت بها، وأفضئها أوهها. (الجوهرة النيرة) **لزمه دم**: قال في "الينابيع": إلا أن تكون امرأة حائضاً أو نفساء، فتوحر الطواف حتى تمضي أيام النحر، ثم تطوف بعد ذلك لا يجب عليها شيء. [الجوهرة النيرة: ١٩٧]

عند أبي حنيفة رحمته وهو المعول عليه عند النسفي والمحبوبي. [التصحيح والترجيح: ٢١١]

ثم يعود إلى منى [لأنه بقي عليه الرمي، وموضعه منى] يعني بعد صواف الزيارة إذا فرغ منه رجع من ساعته إلى منى، ويبيت بها، فإن بات ممكة فقد أساء ولا شيء عليه. (الجوهرة النيرة) **فإذا زالت الشمس الحج**. لما روي عن عائشة رضي أنها قالت: أفاض النبي ص من يومه حتى صلى الظهر، ثم رجع إلى منى، فمكث بها أيام التشريق يرمي الجمار، فإذا زالت الشمس يرمي كل جمرة بسبع حصيات، يكرر مع كل حصاة، ويقف عند الأولى والثانية، فيطيل القيام ويتضرع، ويرمي الثالثة ولا يقف عندها، رواه أبو داود، وقال جابر رضي رأيت رسول الله ص يرمي على راحلته يوم الحر صحى. وأما بعد ذلك فبعد الزوال، رواه مسلم. **رمي الجمار الثلاث**: ولو رماهن قبل الزوال لا يجوز. [الجوهرة النيرة: ١٩٧]

فيرميها: ماشياً هو المستحب. **بسبع حصيات**: وذلك بعد أن يصلي الظهر.

يُكَبَّرُ مع كل حصاة، ثم يقف عندها فيدعو، ثم يرمي التي تبيها مثل ذلك، ويقف عندها، ثم يرمي جمرة العقبة كذلك، ولا يقف عندها، فإذا كان من الغد رمى الجمار الثلاث بعد زوال الشمس كذلك، وإذا أراد أن يتعجل النفر، نَفَرَ إلى مكة، وإن أراد أن يُقيم، رمى الجمار الثلاث في اليوم الرابع بعد زوال الشمس كذلك، فإن قدم الرمي في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة أي اليوم الرابع

ثم يقف عندها الخ هذا مروى عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وغيره. [حاشية سبكي: ١٥٨] أي يقف عند الجمرتين الأوليين، فيحمد الله تعالى ويثني عليه، ويهلل ويكبر ويصلي على النبي ﷺ ويدعو الحاجة، ويرفع يديه في الدعاء؛ لقوله ﷺ لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواضع، وذكر من حماتها عند جمرتين، ويسعي أن يستعمر لمؤمنين في دعائه في هذا الموقف؛ لأن النبي ﷺ قال: اللهم اغفر لحاح، ومن استعمره حاح. وخاص: أن كل رمي بعده رمي يقف عندها؛ لأنه في وسط العبادة، فيتأدى بدعاء فيه، وكل رمي ليس بعده رمي لا يقف عنده؛ لأن العبادة انتهت، ولهذا لا يقف عند اجمرة العقبة في يوم النحر وبعده.

ولا يقف عندها: هكذا روى جابر فيما نقل من نسك رسول الله ﷺ مفسراً، كذا في "الهداية".

من الغد وهو الثالث من يوم النحر. [الباب: ١٥٢] كذلك أي يفعل كما فعل بالأمس.

أن يتعجل النفر الخ: لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا أَثمَ عَلَيْهِ وَمَنْ أَتَى الْاِثْمَ عَلَيْهِ مَثَرُ نَقْصٍ﴾ (البقرة: ٢٠٣)، وفي "الخواهر البيرة": انفر - سكون الفاء - وهو الرجوع، فالיום الأول يسمى يوم النحر، والثاني يوم انفر باللفظ؛ لأن الناس يفرّون فيه، واليوم الثالث يوم انفر الأول، وإنما يجوز سفر فيه قبل طلوع الفجر من يوم الرابع، أما إذا صبح تعين عليه الرمي، واليوم الرابع يسمى يوم النفر الثاني واليوم الرابع هو يوم ثالث عشر، فمن طلع الفجر فيه وهو بمكة يرمي الوقوف لرمي بدحول وقت الرمي، والأفضل أن يقيم؛ لأن النبي ﷺ وقف حتى رمى الجمار في ليوم الرابع، وأما قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا أَثمَ عَلَيْهِ وَمَنْ أَتَى الْاِثْمَ عَلَيْهِ مَثَرُ نَقْصٍ﴾ (البقرة: ٢٠٣) وهما اليوم الثاني والثالث من أيام النحر، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا أَثمَ عَلَيْهِ وَمَنْ أَتَى الْاِثْمَ عَلَيْهِ مَثَرُ نَقْصٍ﴾ (البقرة: ٢٠٣) أي تأخر إلى اليوم الرابع. [الخواهر البيرة: ١٩٨]

حار عند أبي حنيفة الخ قال في "الهداية": وهذا استحسان، واحتاره برهان الشريعة واسمى وصدر المشريعة. [التصحيح والترحيح: ٢١١] ومدهه مروى عن ابن عباس ولأنه ما طهر أثر التحفيف فيه في حق ترك الرمي فلأن يظهر جواره في الأوقات كلها أولى. بخلاف اليوم الأول والثاني من أيام التشريق، حيث لا يجوز فيهما إلا بعد الزوال؛ لأنه لا يجوز تركه فيهما، فكذا لا يجوز تقديمه، ولا كلام في أقصى الرمي بعد الزوال.

وقالا: لا يجوز.

ويُكره أن يُقدّم الإنسان ثقله إلى مكة، ويقيم بها حتى يرمي، فإذا نفر إلى مكة نزل بالمحصب، ثم طاف بالبيت سبعة أشواط لا يرمل فيها، وهذا طواف الصدر،

لا يجوز يرمي فيه إلا بعد الروال ويكره أن يبيت لباني مني إلا عني، وكان عمر بن الخطاب يؤدب على ترك المقام بها كذا في حديثه. فإن بات في غيرها متعمداً لا يلزمه شيء عداً؛ لأنه وجب ليسهل عليه الرمي في أيامه، فلم يكن من أفعال الحج، فتركه لا يوجب الجبر كذا في "النهاية". (الجوهرة البيرة)

ويكره أن يقدم الحج ومعناه أن يكره للحاج أن يقيم موضع الرمي ويرسل أسبابه وحده إلى مكة، ويسعى له أن يرسل أسبابه وحده بعد الفراغ من الرمي، ووجه الكراهة شغل نفسه وهو في العبادة، فيكره، وبذلك كان عمر بن الخطاب يجمع من ذلك، ويؤدب عليه، والظاهر أن الكراهة تعزيمية؛ إذ لا يؤدب على المكروه تنزيهاً، وكرهه أيضاً أن لا يبيت عني لباني الرمي، ولو بات في غيره عمداً لا يجب عليه شيء، وانذهاب إلى عرفات وترك الأمتعة ممكنة مكروه بالأولى؛ لأن شغل القلب ثمه أشد، وهذا كله إذا لم يأمن على الأمتعة، وإذا أمن فلا بأس.

ثقله بفتح الشاء والقاف وهو متاعه وحده. [الجوهرة البيرة: ١٩٨] **يرمل بالمحصب** الحج هذا سنة، قال في الهداية: هو الأصح. [التصحيح والترحيع: ٢١١] وهو الأصح، ويسمى حصاً والطحاء، والخيف وهو ما بين حنين جبل عند مقابر مكة، وجبل يقابيه، وليست المقررة من المحصب، ولشرويه سنة عداً عني ما روي أنه قال لأصحابه: "إنا نأرلون عداً عند حيف بني كنانة حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم" يشير إلى جهدهم على هجران بني هاشم، فعرّفنا أنه نزل به إراءة للمشركين، فصار سنة كالرمل في الطواف، وقال ابن شافع: ليس بسنة؛ لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: نزول الأنطح ليس بسنة، وإنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان أسمع خروجه إلى المدينة، وكذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: "وإنما ما رويناه، وقال ابن عمر رضي الله عنهما: النزول به سنة، فقيل له: إن رجلاً يقول: إنه ليس بسنة، فقال: كذب، أنما نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم. رواه البخاري ومسلم فأبى سنة أقوى من فعله، فصداً، وفعل الخلفاء من بعده، وقد ثبت فيه، وقول عائشة وابن عباس رضي الله عنهما، فلا يعارض المرفوع، والمثبت مقدم على النافي، هذا ما قاله العلامة العيني.

سبعة أشواط لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحصب، ثم رقد رقدته ثم ركب إلى البيت فطاف به، رواه البخاري، والركن منه أكثرها، وترك الأقل يلزمه الصدقة، بخلاف طواف الركض حيث تحب الإراقة بترك أقبه. **لا يرمل فيها** لأنه لا سعی بعده. [الجوهرة البيرة: ١٩٨] وهذا طواف الصدر ويسمى طواف الوداع-بفتح الواو- وطواف آخر عهد بالبيت؛ لأنه يؤدع البيت ويصدر عنه. [الجوهرة البيرة: ١٩٩] أي الطواف لأجل الصدر، وهو الرجوع لعة، فبدلت سمي طواف الصدر، أي الرجوع عن أفعال الحج، وعن أبي يوسف وابن زياد أنه الرجوع إلى الوطن، وأول وقته بعد صواف الزيارة إذا كان على عزم السفر، ولا آخر له، ويستحب إيقاعه عند إرادة السفر.

وهو واجب إلا على أهل مكة، ثم يعود إلى أهله. فإن لم يدخل الحرم مكة، وتوجه إلى عرفات، ووقف بها على ما قدمناه سقط عنه طواف القدوم، ولا شيء عليه لتركه. ومن أدرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر، فقد أدرك الحج، ومن اجتاز بعرفة وهو نائم، أو مُغمى عليه،

الا على أهل مكة [ومن في حكمهم من كان داخل الميقات. (السب: ١٥٣/١)] لأنه يجب مصادقة البيت وتوديعه وهم لا يفارقونه، ولا يصدرون عنه، وكذا من كان في حكم أهل مكة من أهل المواقيت، ومن دونه من مكة؛ لأنهم في حكم أهل مكة بدليل جوار دحونه بمكة بغير إحرام، وإنما كان طواف الصدر واجباً؛ بقوله "من حج هذا البيت فليكن آخر عهده به الطواف"، والأمر للموجوب. (الخوهرة البيرة) ولقول ابن عباس "كان الناس يصرفون لكل وجه"، فقال: "لا يعرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت، إلا أنه حلف عن المرأة إحاطة" متفق عليه.

ثم يعود إلى أهله [لنراعه من أفعال حجه. (السب: ١٥٣/١)] في هذا إشارة إلى كراهة المجاورة، وقد صرح به في "المصنف"، فقال: يكره المجاورة بمكة عند أي حنيئة . . . الخوف الملبس وقلة الحرمة وسقوط الهيبة، وخوف الوقوع في الدب، فإن الدب فيها عظيم القبح أفتح منه في غيرها، وغدهما: لا تكره المجاورة بل هي أفضل (الخوهرة البيرة)

ووقف كما الخ أي في وقته وهو بعد الروال، وقته لا عبرة به. [التصحيح والترجيح: ٢١٢] **سقط عنه طواف الحج** [لأنه إنما يرمي لدخول مكة ولم يدخل. (الخوهرة البيرة)] فبذلك؛ لأن القارن إذا لم يدخل مكة ووقف بعرفة، فإنه يصير رافضاً لعمركه، فيزعمه دم لرفضها وقصائنها أيضاً، كما سيأتي في آخر القرائن، ووجه سقوطه أنه سة، وصواف الزيارة يعني عنه، **ولا شيء عليه الحج** [لأنه سة، وبترك السس لا يجب الخبر. (الخوهرة البيرة)]

لأن طواف الزيارة يعني عنه كالفرص يعني عن تحية المسجد. **ومن أدرك الحج** وهو لحظة في وقته. [السب: ١٥٣/١] **فقد أدرك الحج** سواء كان عالماً بها أو جاهلاً. [الخوهرة البيرة: ١٩٩] أي ومن وقف بعرفة من الليل أو النهار ما بين رواي من يوم عرفة إلى فجر يوم النحر، فقد تم حجه؛ لأن النبي ﷺ وقف بعرفة بعد الروال، من أول وقته بالفعل، وقال: من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج، ومن فاتته عرفة بليل فاتته الحج، حين آخر الوقت بالقول. وفي "الخوهرة البيرة": ولو وقف قبل الروال لم يعتد به، وقال مالك: وقت الوقوف من طلوع الشمس من يوم عرفة، قال في "الهداية": إذا وقف بعد زوال فأفاض من ساعته أخره عندنا؛ لقوله . . . من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه، إلا أنه إذا وقف من النهار وجب عليه أن يمد الوقوف إلى بعد الغروب، فإن لم يفعل فعليه دم، وإن وقف من بعد الغروب لم يجب عليه امتداد. [ص ١٩٩]

أو لم يعلم أنها عرفات، أجزاء ذلك عن الوقوف. والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها، وتكشف وجهها، ولا ترفع صوتها بالتلبية، ولا ترمل في الطواف، ولا تسعى بين الميئين الأخضرين، ولا تحلق، ولكن تقصر.

أحرأه ذلك عن الوقوف وهذا إذا أحرم وهو مقيم ثم أعني عليه حال الوقوف، فإنه يجزئه الوقوف إجماعاً؛ لأن ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف، فلا يجمع الإعماء والنوم كركن الصوم، وإنما احتل منه النية وهي ليست بشرط لكل ركن؛ ولأنه وقف بعد الروال، وهذا بيان أول الوقت، وقال: من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج، ومن فاتته عرفة بليل فاته الحج، وهذا بيان آخر الوقت، ومن يحصل بين أن يكون عالماً بعرفة أو لم يكن، فيشترط فيه الحصول فقط. **كالرجل** لأنها محاطة كالرجال. (الجوهرة النيرة)

لا تكشف رأسها لأنه عورة، والإحرام لا يبيح كشف العورات، ولهذا قالوا: إن لها أن تنس المحيط والجمار، وما بدا لها من القميص والسراويل والخفين والقفازين غير مصبوع بوس أو رغفران إلا أن يكون عسلاً؛ لأن هذا ترين وهو من دواعي الجماع، وهي ممنوعة عن ذلك في الإحرام، ويزاد أنها تترك الصدر، وتوحر صواف الزيارة عن أيام البحر بعد الخيص والعاس، وكذا يراد أنها لا تقرب الحجر في الزحام؛ لأنها ممنوعة من مماسة الرجال، بل تستقله من بعيد. **وتكشف وجهها** لقوله: "إحرام المرأة في وجهها"، ولو سدلّت شيئاً على وجهها وجافته جاز؛ لأنه بمنزلة الاستظلال بالحمل. (الجوهرة النيرة)

ولا ترفع صوتها بالتلبية ما فيه من الفتنة؛ لأن صوتها عورة. **ولا ترمل في الطواف** لأنه لا يؤمن أن يكشف بذلك شيء من بدنها. (الجوهرة النيرة) **ولا تسعى** أي لا ترمي في بطن الوادي؛ لأن ذلك لإظهار الجند، والمرأة ليست من أهله. [الجوهرة النيرة: ٢٠٠] ولأنه غل ستر العورة.

ولا تحلق الحلق لقوله: "ليس على النساء الحلق، وإنما على النساء التقصير" رواه أبو داود. وفي "الجوهرة النيرة": لأن الحلق في النساء مثله كحلق اللحية في الرجال. [ص ٢٠٠]

باب القرآن

القرآن أفضل عندنا من التمتع والإفراد. وصفة القرآن: أن يهلَّ بالعمرة والحجَّ معاً من الميقات، ويقول عقيب الصلاة: اللهم إني أريدُ الحجَّ والعمرة، فيسرهما لي، وتقبلهما مني،
ركعتا الإحرام

باب القرآن هو مشتق من اقتران الشيء بالشيء في البعة، وفي الشرع: عبارة عن الجمع بين إحرام العمرة والحج، وفعاهما في سفر واحد، وكان يسعى أن يقدم اقتران؛ لأنه أفضل إلا أنه قدم الأفراد من حيث الترتيب من الواحد إلى الاثنين، والواحد قبل الاثنين. (الجوهرية النيرة)

القرآن أفضل الحج ولتمتع أفضل من الإفراد، وقال الشافعي: الأفراد أفضل، ثم اتمتع، ثم اقتران، وهو قول مالك وأحمد. وعن أحمد: اتمتع أفضل ثم الأفراد ثم القرب، ثم قوله القرآن رخصة، فالعريضة أولى، ولما قوه تعالى: ٥٠ الحج. مع ذلك (البقرة: ١٩٦) وإتمامهما أن يعزم بهما من ديرة أهله، كذا فسره الصحابة، وهو اقتران، وهو حديث أسس. أنه قال: 'سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبيث عمرة وحجاً لبيث عمرة وحجاً، رواه اسحاري ومسلم، وعن عبيد قال: 'أتيت النبي ﷺ فقال: كيف أهلت؟ قلت: أهلت بإهلالك، فقال: إني سقتُ أهدي وفرتُ، رواه أبو داود والسنائي، وقال: 'يا أيها محمد أهبوا حجة وعمرة معاً، ولأن فيه جمعاً بين العبادتين، فأشبهه الصوم مع الاعتكاف. والمقصود بقوله: 'القرآن رخصة' يعني قور أهل الجاهلية: إن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور أو سقوط العمرة، صار رخصة.

والإفراد أي القرآن أفضل من إفراد كل واحد منهما بإحرام على حدة، لا أن يكون المراد أن يأتي أحدهما لا غير؛ لأنه إذا لم يأت إلا بأحدهما، فالقرآن أفضل بلا خلاف؛ إذ لا يشك أحد أن الحج وحده والعمرة وحدها لا تكون أفضل منهما جميعاً، وهذا كما يقال في صلاة النفل: إن أربعاً أفضل من اثنين عند أبي حنيفة يهمل من هذا بأن الإتيان بأربع بتسمية واحدة أفضل من الإتيان فيهما بتسليمين. أما إذا اقتصر على اثنين لا غير، فلا خلاف لأحد أن الأربع أفضل، فعلم بهذا أن قوه: 'القرآن أفضل من إفراد أي من إفراد الحج والعمرة بعد الإتيان بهما جميعاً، أما إذا لم يأت إلا بأحدهما، فلا خلاف حينئذ في أن اقتران يكون أفضل. [الجوهرية النيرة: ٢٠٠]

أن يهلَّ بالعمرة والحج حقيقة أو حكماً بأن يحرم بالعمرة أولاً، ثم بالحج قبل أن يصوف للعمرة أربعة أنواط أو عكسها، بأن يدخل إحرام العمرة على الحج قبل أن يطوف سقذوم، وإن أساء ورمه دم أي دم حبر لا دم شكر، ووجه الإساءة تقديم إحرام الحج على إحرام العمرة؛ لأنها مقدمة فعلاً، فكذا إحراماً، ولهذا تقدم العمرة بالذكور إذا أحرم بهما معاً.

فإذا دخل مكة ابتداء بالطواف، فطاف بالبيت سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الأول منها، ويمشي فيما بقي على هيئته، وسعى بعدها بين الصفا والمروة، وهذه أفعال العمرة. ثم يطوف بعد السعي طواف القدوم، ويسعى بين الصفا والمروة للحج كما بيناه في حق المفرد، فإذا رمى الجمرة يوم النحر ذبح الشاة أو بقرة، أو بدنة، أو سبّع بدنة، أو سبّع بقرة، فهذا دم القرآن. فإن لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام

ابتداء بالطواف ويصلي ركعتي الطواف. سبعة أشواط: وجوب، والقرآن فيها أكثرها. [الساب: ١٥٥] وهذه أفعال العمرة ولا يحق؛ لأنه بقي عليه أفعال الحج، وهو حق م يحل من عمرته ولزمه دمان. (الساب) ثم يطوف بعد السعي: فعندنا للفقهاء طواف وسعيان، طواف للعمرة وطواف للحج، وهكذا السعي، وقال مالك والشافعي: القارن يطوف صوافاً واحداً، ويسعى سعيًا واحدًا؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: من أحرم بالحج والعمرة أجره صواف واحد وسعي واحد. (رواه الترمذي) وفي "الصحيحين": صاف طوافاً واحداً. ولنا: ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنه أنه جمع بين الحج والعمرة فصاف لهما طوافين، وسعى سعيين، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت. (رواه الدارقطني) ولأن القرآن هو الجمع فمن لم يفعل لم يكن جامعاً، ولأنه لا تدخل في العبادة كالصلاة والصوم، وأرواية عن ابن عمر رضي الله عنه قد احتججت، لكن ترجحت رواية الدارقطني ففعل ابن عمر رضي الله عنه، وتصريحه بقوله: 'رأيت رسول الله ﷺ يح' الحديث، بخلاف رواية الترمذي؛ إذ لم يصرح فيها بما يفيد الرفع إليه ﷺ، وما وقع في 'الصحيحين'، فمعناه: أن الصوافين كانا واحداً بالصورة، أو طاف النبي ﷺ بعد عرفة طوافاً واحداً.

ذبح الشاة أو بقرة: أي دبح وجوباً قبل الخلق بشرط أن يقع الدبح في يوم من أيام النحر، فإن حلق قبل الدبح رمه دم عند الإمام، والدبح قبل الرمي لا يجوز؛ لوجوب الترتيب، غير أنه لا يلزمه الدم بعكس الترتيب عندهما، وعنده يجب، وهذا دم القرآن شكرًا، فيأكل منه. فهذا دم القرآن: وهو دم سكت عبداً شكرًا لله تعالى على توفيق الجمع بين العبادتين لا دم حبر حتى يجوز الأكل منه عبداً؛ لأنه وجب لا لارتكاب محظور كالأصحية، وعند الشافعي رحمته الله دم حبر حتى لا يجوز الأكل منه عبداً. [الجوهرية البيرة: ٢٠١]

صام ثلاثة أيام: لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ سَمِعَ يَحْذَرُ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي نَحْجٍ وَسَعْيٍ﴾. رجعت ثلث عشرة كمنه ﷺ (لقرة ١٩٦) وإنما شرط أن يكون آخرها يوم عرفة؛ لأن الصوم بدل عن الدم يستحب تأخيرها إلى آخر وقته رجاء أن يقدر على الأصل، وهذا بيان الأفضل، فإن صام قبل ذلك أجزاء؛ لإطلاق النص، وهذه الآية وإن وردت في التمتع فالقرآن مثله؛ لأنه ترفق بأداء النسكين كالتمتع.

في الحج آخرها يوم عرفة، فإن فاتته الصوم حتى يدخل يوم النحر: لم يَحْزُهُ إِلَّا الدَّمُ،
ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله، فإن صامها بمكة بعد فراغه من الحج: جاز. فإن
لم يدخل القارن مكة، وتوجه إلى عرفات فقد صار رافضاً لعمرة بالوقوف، وسقط
عنه دم القران، وعليه دم لرفض العمرة، وعليه قضاؤها.

بعد شروع فيها

فإن فاتته الصوم أي صوم سبعة أيام في يوم الحج. [سب: ١/١٥٥] إلا الدم أي دم القران، فإن لم يقدر
على الهدي تحلل فعليه دمان: دم القران، ودم للتحلل قبل الذبح. [الجوهرة النيرة: ٢٠١]
ثم يصوم: يعني بعد ما مضت أيام التشريق.

فإن صامها بمكة الحج يعني بعد مضي أيام التشريق، وعند شافعي لا يجوز ولا بعد الرجوع، لو صوم في
أنوص: لأنه معنى بالرجوع، وإن كان معنى رجعه أي فرجه من أعمال الحج، لأن الفراغ سبب الرجوع إلى
أهله، فجاز الأداء بعد وجود السبب.

صار رافضاً لعمرة الحج لأنه بعد عيه أدؤه: لأنه يصير له فعل عمرة على فعل حج، وحدث خلاف
المشروع، ولا يصير رافضاً بمجرد التوجه، وهو الصحيح. [اللباب: ١/٢٥٦]

وسقط عنه دم الحج لأنه ما رتقت عمرة صار كالمفرد، ومفرد لا دم عنه. [جوهرة النيرة: ٢٠٢]

وعليه دم: وهو دم جبر لا يجوز الأكل منه. [الجوهرة النيرة: ٢٠٢]

وعليه قضاؤها لأنه مشروع فيها وأوجبها على نفسه، ولم يوجد منه لأدائه فدمه بقضاء. [سب: ١/٢٥٦]

باب التمتع

التمتع أفضل من الأفراد عندنا. والمتمتع على وجهين: متمتع يسوق الهدي، وتمتع لا يسوق الهدي. وصفة المتمتع أن يبتدئ من الميقات، فيحرم بالعمرة، ويدخل مكة، فيطوف لها ويسعى، ويحلق أو يقصر. وقد حل من عمرته. ويقطع التلبية

في ظاهر الرواية
بين عبد ومروة بعد ذلك

باب السعي وهو مأخوذ من سعى أي سعى لشيء، وفي لسانه: هو شرفي بأداء حج والعمرة مع نفسه. عمره في أشهر حج في سنة واحدة من غير أن يسلم بينهما بأهله، وما صحبها. وحدث أن رجلاً حج من أهله حلالاً عند مسجد، وعند محمد بن أبي نعيم من ضروره صحة الإناء كونه حلالاً، وإنما ذكره عقب القرآن؛ لأفراهما في معنى لسانه يسكن، وقدمه من نريد فقصه **أفضل من الأفراد** هذا هو الصحيح، ومن أي حيلة

أن الأفراد أفضل؛ لأن متمتع سفره وقع بعمرته، تدبيل أنه بد فرغ من العمره، صار مكياً في حق بيتها؛ لأنه بقيم مكة حلالاً، ثم حرم من مسجد حرم، ونفرد سفره وقع حنجه، وحجة فريضة والعمرة سنة، وسفر بواقع بفرص أفضل من سفر بواقع سنة. ووجه القول الأول: أن في متمتع جمع بين العبادتين، وأسهل من، ثم فيه زيادة سبب، وهو إراقة الدم، وسفره واقع لحنجه، وإن حلت العمرة، لأنها مع لمصح كتحلل السنة بين الجمعة والسعي إليها. [الجمهرة النيرة: ٢٠٢]

وصفه المتسع أي ما يسبق معه الهدي. (الكتاب) من الميقات هذا ليس بشرط للعمرة، ولا لالتمتع حتى لو أحرمها من دويرة أهله أو غيرها حارت، وصار متمتعاً، وقيل: قيد لميقات؛ للاحترار عن مكة، فإنه ليس لأهلهما تمتع ولا قرب. **فيطوف لها الحج** أي للعمرة، ويرمى في ثلاثة لأول. [الكتاب: ١، ٢٥٦] ولأن من كور الطوف أو أكثره في أشهر الحج، وليس من شرط التمتع وجود إحرام العمرة في أشهر حج، بل أدائها فيها أو أكثر أشواقها.

ويحلق أو يقصر لقوله تعالى: **فممن أنه سبغ** (سج ٢٧) برأت في عمرة نقضاء؛ ولأن النبي ﷺ هكذا فعل في عمرة القضاء، ولأنها لما كان لها تحريم بالنسبة كان قد حل بالحج أو التقصير.

وقد حل من عمرته: هذا هو تفسير العمرة.

ويقطع التلبية الحج. ما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما: كان يمسح عن التلبية في عمره إذا استتم الحجر، وقال: حديث صحيح. [حاشية السدي: ١٦٠] يعني عند استلام الحجر؛ لأن النبي ﷺ في عمرة القضاء قطع التلبية حين استتم الحجر، ولأن المقصود من العمرة هو الطوف، فيقطعها عند فتاحه.

إذا ابتدأ بالطواف، ويُقيم بمكة حلالاً، فإذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد الحرام، وفعل ما يفعله الحاج المفرد، وعليه دم التمتع، فإن لم يجد ما يذبح، صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله. وإن أراد التمتع أن يسوق الهدي أحرم وساق هديه، فإن كانت بُدنة قلدها بمزادة أو نعلٍ،

ويقيم بمكة حلالاً إلى وقت إحرام الحج؛ لأنه قد حل من العبرة **فإذا كان يوم التروية** الحج هذا الوقت ليس بلام، بل إن شاء أحرم بالحج قبل يوم التروية وما تقدم إحرامه بالحج فهو أفضل؛ لأن فيه صهار مسارعة وإرعنة في العادة، كذا في النهاية. (الخوهرة البيرة) **من المسجد** التقييد بالمسجد للأفضية، وأما الجواز فجميع الحرم ميقات. (الخوهرة البيرة) **وفعل ما يفعله الحاج** إلا أنه لا يطوف طواف التحية؛ لأنه ما حل صار هو والمكي سواء، ولا تحية للمكي، كدلت هذا، ويرمى في صواف بريارة ويسعى بعده؛ لأنه لو صواف به في الحج، بخلاف المفرد؛ لأنه قد طاف للقدوم وسعى، ولو كان هذا التمتع بعد ما أحرم بالحج طاف تصوعاً، وسعى قبل أن يروح إلى مي، لم يرمى في طواف بريارة، ولا يسعى بعده؛ لأنه قد أتى بسك مرة. [الخوهرة لبيرة: ٢٠٣] **وعليه دم التمتع** تقوله تعالى: **فمن لم يجد** (سورة البقرة: ١٩٦) الآية.

ثلاثة أيام في الحج تقوله تعالى: **فمن لم يجد** (سورة البقرة: ١٩٦) الآية. وإن أراد التمتع الحج وهذا هو الوجه الثاني من التمتع، وهو أفضل من الأول الذي لم يسق الهدي اقتداء به... لأنه... أحرم يدي الخيفة، وساق الهدي بعده، رواه اسحاري ومسلم في صحيحهما، ولأن فيه استعداداً ومسارعة إلى الحبر، والأفضل أن لا يخرم بأسوق واهدي والتوجه، بل يخرم بالتلبية والنية، ثم يسوق. وفي الخوهرة البيرة: إن قدم الوجه الأول على هذا مع أن هذا أفضل؛ لأن هذا وصف رائد، وتقديم أدات أولى من تقديم الصفات. قال في النهاية: إذا ساق التمتع الهدي ففيه قيد لابد من معرفته، وهو أنه في هذه المنفعة إما يصير محرماً بالتقييد والتوجه إذا حصل في أشهر الحج، أما إذا حصل قبلها لا يصير محرماً ما لم يدرك الهدي، ويسير معه؛ لأن تقليد هدي المنفعة في غير الأشهر لا يعتد به، ويكون تطوعاً، وهدي التطوع ما لم يدركه ويسير معه لا يصير محرماً. [ص: ٢٠٣] **قلدها الحج** صورة التقييد: أن يربط على عنق بدته قطعة من دم أو نعل، والمعنى به أن هذا أعد لإراقة الدم، فيصير حديه عن قريب مثل هذه القطعة من الحبد حتى لا يجمع من الماء والعبث إذا علم أنه هدي. وهذا إما يكون فيما يعيب عن صاحبه كالإبل والبقرة. أما العن، فإنه يضيع إذا لم يكن معه صاحبه، فهذا لا يقيد، والأولى أن يبي ثم يقلد؛ لأنه يصير محرماً بالتقييد والتوجه معه، فكان تقليد النسبة أولى؛ ليكون شروعه في الإحرام لها لا بالتقييد. [الخوهرة البيرة: ٢٠٤]

وأشعر البدنة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما، وهو: أن يشق سنامها من الجانب الأيمن، ولا يُشعر عند أبي حنيفة رحمهما.

فإذا دخل مكة طاف وسعى، ولم يحبل حتى يحرم بالحج يوم التروية، فإن قدم الإحرام قبله جاز، وعليه دم التمتع، فإذا حنق يوم النحر، فقد حل من الإحرامين. ^{يوم التروية} وليس لأهل مكة تمتع ولا قران، وإنما لهم الأفراد خاصة. وإذا عاد المتمتع

شروع

وأشعر البدنة ولا يس لأشعار في غير الإبل. وحسنه أن يضع في شق سنام من الجانب الأيمن بإبرة أو سنان حتى يخرج منه الدم ثم يصبغ سنام بذلك، علامة تدل على قربته منه تعالى. [الخوهرة البيرة: ٢٠٤] من الجانب الأيمن والأشبه هو الأيسر: لأن السبي صع في جانب اليسار مقصود، وفي جانب الأيمن اتفاقاً. **عد أبي حنيفة** - إنما ذكر فوهما من قوله: لأنه يرى التوسل على فوهما، وذكر في "أهداية": أن الإشعار مكروه عند أبي حنيفة وعندهما: حسن، وعند الشافعي - لأنه مروي عن النبي ﷺ. وقال الطحاوي وأبو منصور ماتريدي: إن أبا حنيفة - لم يكره فصل الإشعار، وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الأضرار، وإنما كره إشعار أهل رمانه الذي يخاف منه اهلاك، خصوصاً في حر الحجار، فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة. فأما من وقف على الخد بأن قطع الخد دون اللحم، فلا بأس بذلك، قال بكرماني: وهذا هو الأصح، وهو اختيار قوام الدين وإمام كذا في "الدر المختار" و"العيني".

يوم التروية وهذا ليس بلام حتى لو أحرم يوم عرفة جاز [الخوهرة البيرة: ٢٠٤] **وليس لأهل مكة تمتع** [وكذا أهل موافيت ومن دونهما إلى مكة، ومن فعل ذلك كان مسيئاً وعليه لأجل إساءته دم، وهو دم حبر لا يحور الأكل منه ولا يجزئه الصوم منه. (الخوهرة البيرة: ٢٠٤)] **الحج**: أما عدم مشروعية التمتع؛ لقوله تعالى: وَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَرْجٌ لَّيْسَ بِهِ كَرْهُ (البقرة: ١٩٦) بناء على أن اسم الإشارة يعود على التمتع، واللام فيه تدل عليه؛ إذ لو كان عائداً على أهدي والصوم كما ذهب إليه الشافعي، وصحح للمكي التمتع والقران، لقال على من لم يكن؛ لأن اللام تستعمل فيما لها، لا فيما عليها، ولذا: اختيار في التمتع، وأما أهدي فواحد من غير اختيار، أما عدم مشروعية القران، فإنه لا يتصور إلا بخلل في أحد السكبين؛ لأنه إن جمع بينهما في الحرم فقد أحل شرط إحرام العمرة؛ لأن ميقاتها الحبل، وإن أحرم بهما من الحبل، فقد أحل ميقاتها الحج؛ لأن ميقاته الحرم، ومع ذلك لو تمتع المكي، أو قرن كان عليه دم حبر، فلا يأكل منه، ولا يحرق عنه الصوم مع الإعسار، وعن ابن عمر رحمهما ليس لأهل مكة متعة، ومثله عن ابن عباس وابن الزبير رحمهم.

إلى بلده بعد فراغه من العمرة، ولم يكن ساقاً الهدى. **بطل تمتعه.** ومن أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج، فطاف لها أقل من أربعة أشواط، ثم دخلت أشهر الحج، فتمتها وأحرم بالحج، كان متمتعاً، فإن طاف لعمرة قبل أشهر الحج أربعة أشواط فصاعداً، ثم حج من عدمه ذلك، لم يكن متمتعاً. وأشهر الحج: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة.

بطل تمتعه. لأن تمتع هو سرفق بسفوح أحد سفرين، وقد أسكن كل واحد منهما سفر قبل هذا معنى. أو قول. لأنه ما أهله يوم صحيح صدر بعد غير مسحوق عنه، فصار قبل أهل مكة، وهذا حج، قول غادر أهل مكة قبل الحنف. ثم حج من عامه قبل أن يدخل في أهله، فهو متمتع. وقال شافعي لا يصل تمتع: لأن الإمان عند لا يبطل التمتع حتى أجاز التمتع لأهل مكة، ولنا: أن المظان مروى عن ابن عمر وسعد بن جبير وعطاء بن ربيعة وغيرهم من جمهور التابعين. وقيل بقوله: "ولم يكن ساقاً الهدى"؛ لأنه إن ساق لا يبطل هذا عندهما، وقال محمد: يصل؛ لأنه ما أهله بين مسكين، وأداهم سفرين، فصار كما يصل هدي. وهدي لا يمنع صحته لإدائه، لا ترى أن مكى بد فدم من كوفه عمرة، وساق هدي لا يكون مسعراً. وهذا: بد بدمه غير صحيح؛ لأنه محرم مدم يجر عنه هدي، فكان عود مسحوق عنه، وذلك منع صحته لإدائه أهله، خلاف ما بد يصل الهدى، أو ساق وهو مكى؛ لأن عود غير واجب عليه، وقول مالك وأحمد: مثل قول محمد.

كان مسعراً أي من أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج وطاف لها ثلثة أشواط، فركب حتى دخل أشهر الحج، فأتمها فيها، ثم حج من عامه. كان متمتعاً؛ لأن لإحرام شرط، فيصح خدنه على أشهر الحج، وإنما بعد أداء لأحد فيها، وقد وجد لأكثر، ولأن أكثر حكم كمن. وحصل معه أداء فعلى عمرة في أشهر حج؛ لأنه كانت مبيعة للحج قبل لإسلام، ودخل الله سبحانه عمرة فيها، فسقاه سفر حديد عن عرب، فكان اجتماعهما في وقت واحد في سفر واحد رخصة وتمتعاً.

لم يكن مسعراً لأنه أدى لأكثر قبل لأشهر، فصار كما بد حين منها قبل لأشهر، والأصل في مناسك. أن لأكثر به حكم الكفر، والأقل له حكم لعدم، فإذا حصل الأكثر قبل الأشهر، فكأنها حصلت كلها قبل الأشهر، وقد ذكر أن التمتع هو الذي يتم عمرة والحج في أشهر. [خوهره سيره. ٢٠٥]

وعشر ذي الحجة أي عشرة أيام منها، وعن أبي يوسف: أنها ثلث وتسعة أيام من ذي الحجة؛ لأن الحج يموت بظنوع النحر من يوم النحر، ولو كان وقته نافعاً لما دلت. قلنا: روي عنه أنه قال: "يوم الحج الأكبر يوم النحر"، فكيف يكون الحج الأكبر ولا يكون من شهره.

فإن قَدِمَ الإحرامَ بالحج عليها جاز إحرامُها، وانعقد حجُّه. وإذا حاضت المرأةُ عند الإحرام اغتسلت وأحرمت، وصنعتُ كما يصنع الحاجُّ غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تَطْهَر. وإذا حاضت بعد الوقوف بعرفة. وبعد طواف الزيارة انصرفت من مكة، ولا شيء عليها لترك طواف الصدر.

فإن قَدِمَ لأحرام الحج في صحاح لإحرام: لأنه سرط. فتنه تصير في حرجي مندم على يوم لا مفضل. ولكنه كرهه ويكون مسيد كما يصنع أحراج من الموقدس، رمي الحمار وغيره (الكتاب ١٥٥١) |
أما لا تطوف بالبيت الحج فبونه. لعنينة حرج حسب سرط (عليه) منعه حرج عز أن لا صوفي
سبب متع عنه. ولا شيء عليها الحج لأنه حرج بساء حرج في - لا صوف صدر، وده سحاري
ومسبه وشرمدي وسماني، فإن صهرت من أن حرج من مكة بزمه صوف صدر، فإن حاورت بيوت مكة،
ثم طهرت، فليس عليها أن تعود.

بابُ الجنائيات

إذا تطيب المَحْرَمُ: فعليه الكفارة، فإن تطيب عضواً كاملاً فما زاد فعليه دم، وإن تطيب أقل من عضو فعليه صدقة. وإن لبس ثوباً مُخِيطاً، أو غطى رأسه يوماً كاملاً فعليه دم، وإن كان أقل من ذلك. فعليه صدقة. وإن حلق رُبع رأسه فصاعداً فعليه دم، وإن حلق أقل من الربع فعليه صدقة، وإن حلق موضع المحاجم من الرقبة فعليه دم عند أبي حنيفة رحمته.

باب الحبايات ما فرع من بيان أحكام المحرمين، بدأ بما يعتريهم من اعوارض من الحبايات والإحصار والقوات. والحباية اسم لفعل محرم شرعاً، سواء كان في مال أو نفس، كمن في اشترع يراذ اسم الحباية الفعل في النفوس والأصرف، فإنهم حصوا الفعل في المال باسم وهو العصب، والحباية في هذا لسان عبارة عن ارتكاب محصورات في الإحرام. (الخوهرية السيرة) **إذا تطيب** [الصيب: ما به رتحة صيبة كاستسح والباسين والريجان وأورد] المحرم، **فعليه الكفارة** ذكر كفارة مجملًا، حيث ذكر لصيب مطلقاً من غير تقييد بعصو دون عضو، ثم شرع في بيان هذا المجهول، فقال: وإن تطيب إلخ. [الخوهرية السيرة: ٣٠٦]

عصواً كاملاً مثل الرأس والمجد والساق وما أشبه ذلك. [الخوهرية السيرة: ٣٠٦]
فما راد، فعليه دم [لأن الحباية تكامل بتكامل الارتفاق، ودلت في العضو الكامل] ولو تطيب عُصاه كلها كفته شاة واحدة، ولو تطيب كل عضو في مجلس على حدة، فعددهم: عليه كل عضو كفارة، وعند محمد: د. كفر بالأول، فعليه دم آخر لثاني، وإن لم يكفر بالأول كفاه دم واحد. [الخوهرية السيرة: ٢٠٦، ٢٠٧]

فعليه صدقة وقال محمد: عليه نخصته من الدم، قال الإسيحاني: الصحيح جواب صاهر الرواية. [صحيح والبرج: ٢١٤]
محيطاً المحيط اسم لثلاثة أشياء: القميص والسرراويل والماء، وهذا إذا لسه النس المتعاد، أما إذا اتر بالقميص فلا شيء عليه. (الخوهرية السيرة) **أو غطى رأسه** تمتعده. خلاف نحو حنة وعدل سر. [اللباب: ١٦٠]

فعليه صدقة: وعن أبي يوسف رحمته إذا لسه أكثر اليوم فعليه دم؛ إقامة للأكثر مقام الكل، وعن محمد رحمته حسا به من الدم. (الخوهرية السيرة) **ربع رأسه فصاعداً** أو ربع لحيته؛ لأن لربع لرأس حكم الكل كما في المسح.
موضع المحاجم إلخ وهو صفحتا العنق، وما بين الكاهنين من الرقبة، ولو حلق الرقبة كلها فعليه دم بالإجماع؛ لأنها عضو كامل يقصد به الحلق، المحجمة - بالكسر - قارورة الحجاء [الخوهرية السيرة: ٢٠٨]

فعليه دم عند إلخ واعتبر قوله المحبوبي واسمعي. [التصحيح والترجيح: ٢١٤]

وقال أبو يوسف ومحمد **رحمهما**: صدقة. وإن قصَّ أظافير يديه ورجليه، فعليه دم، وإن قصَّ يداً أو رجلاً: فعليه دم، وإن قصَّ أقلَّ من خمسة أظافير، فعليه صدقة، وإن قصَّ أقلَّ من خمسة أظافير متفرقةً من يديه ورجليه، فعليه صدقة عند أبي حنيفة وأبي يوسف **رحمهما**.
وقال محمد **رحمهما**: عليه دم. وإن تطيب، أو حلق، أو لبس من عُذر، فهو مُخَيَّر إن شاء

صدقة: لأنه غير مقصود في داته. [اللباب: ١٦١] وإن قصَّ أظافير **الح**: إن اتحد المجلس؛ لأنها حاية واحدة معنى لاتحاد المقصود، وهو الارتفاق، فإذا اتحد الخمس تعتبر المعنى، وإذا اختلف يعتبر الحقيقة كاللبس المتفرق. وأما في قص أظفار يد واحدة فكدلت؛ لأن للربع حكم الكل، وأصابع اليد الواحدة ربع بالنظر لكل الأصابع. وإن قص الكر في مجلسين يجب دمان عندهما؛ لأنهما جنايتان، وعند محمد **رحمهما** واحد؛ لتداخل. ولو قص من يديه ورجليه خمسة متفرقة، يجب دم عنده؛ كمال نصاب الدم بالخمس، فإنه ربع الكل كحلق ربع الرأس في مواضع متفرقة، وعند الشيعين: يجب صدقة؛ لقصور الجنابة، فإن كمال الجنابة سبيل الراحة والريرة المعتادة، والقص على هذا الوجه ليس بريئة، ولا معتاد، بخلاف الحق؛ فإنه معتاد. **فعليه دم**: إقامة الربع مقام الكل كما في الحق.

فعليه صدقة: معناه يجب بكل طمر صدقة نصف صاع من حطة. عند أبي حنيفة وأبي **الح**: واعتمد قولهما المحوي والسفي. [التصحيح والترحيح: ٢١٤] أو لبس من عُذر: أي بسبب عذر راجع لثلاثة، فهو مخير.

فهو مخير إن شاء **الح**: والأصل في ذلك قوله تعالى: **يُؤْتِي السَّحَابَ نُفُوسًا مِّنْ دُونِ رِئْسِهِ فَفُتَاتٌ مِّنْ سَحَابٍ مِّثْلُ شَذَائِهِ** (البقرة: ١٩٦)، وسبب نزولها ما روى كعب بن عجرة: "كان بي أدى من رأسي، فمر بي رسول الله **ﷺ** وانقمل يتهافت عني وجهي، وأنا أوقد تحت قدري، فقال **ﷺ**: 'ما كنت أرى أن الجهد ينفع بك إلى ما أرى، أما تحذ شاة؟ فقلت: لا، فقال **ﷺ**: 'يؤدبك هوام رأسك؟ فقلت: نعم، فأمر الله تعالى هذه الآية، فقلت: ما الصيام يا رسول الله **ﷺ**؟ فقال ثلاثة أيام، فقلت: ما الصدقة؟ قال: ثلاثة أصوع من حطة على ستة مساكين، فقلت: ما السك؟ قال: 'شاة'، وقد ذكره الله بحرف أو، فأوجب التحجير ككفارة اليمين. والآية وإن برلت في أدى الرأس. إلا أن الطيب والنس أحقاها دلالة، وقيد بعدد؛ لأنه لو كان غير عذر تعين الدم؛ لأن الدم هو الأصل في الحماية على الإحرام، لكن الشرع ورد بالتحجير حالة العذر بتخفيف، فلا يلحق به غير حالة العذر، وهذا التحجير ثابت في كل مضطر لعموم اللفظ، ثم الصوم والصدقة يجوز في أي مكان شاء عدنا، إلا أنه يستحب على مساكين الحرم، والدم يختص بالحرم؛ لأن الإراقة م تعرف قرية إلا في زمان محصوص، أو مكان محصوص، وهذا لا يختص برمان، فيحتص بالمكان، أي الحرم. وقال الشافعي **رحمهما**: الصدقة أيضاً يختص بمساكين الحرم؛ لأن المقصود رفق لفقراء الحرم. ولنا: أن الصدقة عبادة وقرية حيث كانت، فلا يختص بمكان دون مكان كالصوم. ثم الصدقة يجوز =

ذبح شاة، وإن شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصوع من الطعام. وإن شاء صام ثلاثة أيام. وإن قبل، أو لمس بشهوة: فعليه دم، أنزل أو لم ينزل. ومن جامع في أحد السببين قبل الوقوف بعرفة فسد حجّه، وعليه شاة، ويمضي في الحج.

= تنسيث والإباحة عندهم، وعند محمد بشرط فيه اتمتيث؛ لأن المذكور في لخص بلفظ الصدقة، وهما أن المذكور في تفسير لانة، صاعاً سنة مساكين. فلا يقتضي تنسيث على أن صدقة لا شيء عن تنسيث؛ فلو لم يرد في نسخة عنده صدقة وإنما يكون ذلك بالإباحة، وفي شاة ما وجب عنه ذبح فقط لا غير، حتى ما سرفت المذبحة، وقد دعت في الحرام. أو هيكت بأفة بعد ذبح لا يجب عليه شيء.

انزل أو لم يمس وفي 'قاضي حان': اشترط الإبرار لوجوب الدم باللمس قال: وهو الصحيح، وفيد بشهوة لأن لمس بدوها لا غيره، وكذا ثبت شاة لو جامع فيما دون مخرج مضيق، سواء نزل أو لم يمس، وقال الشافعي: يفسد لإحرامه في جميع ذلك إذا نزل كما في الصوم. وإن فساد لإحرامه يتحقق بعين جامع، لا نرى أن تركاب سائر الخطورات لا يفسده، وما تحقق بالحجام لا يتحقق بعينه كالحل، لا أن فيه معنى الاستدعاء بالنساء، وهو مبني عنه؛ لأنه من حمية سرفت، فإذا أقدم عليه فقد ركب محذور، حرامه، فيرمه الدم، خلاف الصوم، لأن محرم فيه قضاء الشهوة، وهو يحصل بالإبرار بالمشاورة، فيفسد لأجل ما يصدده، ولا يصح إذا لم يمس عدم قضاء الشهوة، ولأن أقصى ما يجزئه في الحج القضاء بالإفساد، وفي الصوم الكفارة، فكما لا يتحقق هذه الأشياء وجوب الكفارة في الصوم، فكذلك لا يتحقق بها وجوب قضاء الحج

ومن جامع الحج نس الحجام فإذا حررنا، حتى ما استدحت ذكر حمار أو ذكر مقطوعاً فسد، وحما، وكذا يفسد ما لم يذكره حرفة وأدخه، ووجد حراره المرح ولده، ولا فرق بين العمد والناسي والظنوع ونكره، وقال الشافعي: يجب بدنة عتاراً بما لو جامع بعد الوقوف بعرفة، بل يؤن؛ لأن الحديث فيه قبل الوقوف كمن يوجد في مضيق الإحرام، فيكون حرره أعص. وما ما روي أن رجلاً جامع مرثته وهم محرمان، فسأل رسول الله ﷺ، فقال هما: 'فصبنا سبككما وهديا هديا' رواه البيهقي. وأصدي يتناول الشاة، ولأنه ما وجب نقصان صار الثأنت مستدركاً، فحلف معنى الحياة، فيكتفي بأشدة خلاف ما بعد الوقوف؛ لأنه لا قضاء عليه، فكان كل الخار، فعض. **ويمضي في الحج** أي وجب أقصى فيه مع فساده؛ لأنه مشروع بأصله دون وصته، ولأن التحلل من الإحرام لا يكون إلا بأداء الأفعال أو الإحصار، ولا وجود لأحدهما، ولا يسقط الواجب بالمضي؛ لأنه ناقص لفساده، وما وجب كاملاً لا يتأدى ناقصاً.

كما يمضي من لم يفسد حجّه، وعليه القضاء، وليس عليه أن يفارق امرأته إذا حج بها في القضاء عندنا. ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجّه، وعليه بدنة، ومن جامع بعد الحلق، فعليه شاة، ومن جامع في العمرة قبل أن يطوف أربعة أشواط أفسدها، . . .

وعليه القضاء لأن أداء لأفعال بوصف لفساد لا يوجب عما لزمه بوصف المصلحة، والأصل فيه ما روي أن رسول الله ﷺ سئل عن وقع أمرته وهم محرمان بالحج، فقد: يرتفان دمًا، ويمضيان في حجتهم، وعندهما لحج من قبل، وما روي عن عمر وعبيد بن مسعود رضي الله عنهما أنهم قنوا: يرتفان دمًا، ويمضيان في حجتهما، وعندهما احج من قبل. **وليس عليه أن يفارق الحج** وقال زهر: يفترقان من عند الإحرام، وعند الشافعي رحمته الله يفترقان من مكان أي وقع فيه جماع، وعند مالك: يفترقان من حين خروجهما من السر، شافعي: أهما يتذكران ذلك، فيقعان في جماع، وزهر ومالك يتمسكان بما روي عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما مثل مذهبهما. وما: أن جامع بينهما وهو لكاح قائم، فلا معنى للافترق قبل الإحرام لإباحة الوقاع ولا بعده؛ لأهما يتذكران ما لحقهما من مشقة العزيمة بسبب مدة يسيرة، فيرددن تحررًا وبدنًا، فلا معنى للافترق، ألا ترى أنه لا يؤمر بالروح أن يفرقه في غرض حاة خيصل، ولا حالة الصوم مع توهم تذكرهما كان بينهما حاة لصهر والمضطر. واحاصل: أن مفارقة تستحب إذا لم يأما على نفسيهما من الوقاع، وغرد بالفرقة أن يأحد كل منهما طريقًا غير طريق الآخر. **لم يفسد حجّه** أي لم يفسد لحج مصنف، سواء كان قبل الرمي أو بعده؛ بقوله رحمته الله من وقف بعرفة فقد تم حجّه، وحقيقة تمام غير مرد لبقاء صواف الزيارة وهو ركن، فتعين التمام حكمًا بالأمر من الفساد، وبغيره إدامة عن زهر، وقال الشافعي رحمته الله إذا جامع قبل الرمي يفسد، وبه قال مالك وأحمد عندنا، والجماع قبل الوقوف، والجامع: أن كلا منهما قبل التحلل.

وعليه بدنة أي لو جامع بعد الوقوف قبل الحلق تحب بدنة كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ولا يعرف ذلك إلا سمعًا، ولأنه أي الجماع أعنى أنواع احتياطة، فيتعبط موحها، ولو كان قارئًا فعليه بدنة لحجّه، وشاة لعمرته، فإن جامع ثانيًا فعليه شاة؛ لأنه وقع في حرمة إحرام مهتوك، فيكفيه شاة، كذا في "النهاية". **فعليه شاة** أي تحب شاة إن جامع بعد الحلق، قيد به؛ لأن الخروج عن الإحرام إنما يكون بالحلق أو التقصير، وبروم أشد ساء على أنه حاية على إحرام ناقص؛ لأنه لم يبق محررًا إلا في حق النساء، فحققت الحاية، فاكتمى بدنة، وإيراد بعد الحلق قبل صواف الزيارة كنه أو أكثره، فإنه لو جامع بعد ما طاف للزيارة كنه أو أكثره، لا شيء عليه؛ لأنه خرج من إحرامه، وحلت له النساء أيضًا.

أفسدها أي العمرة؛ بوقوع الجماع قبل الإتيان بركتها، أي الصواف، فصار كاجماع قبل الوقوف في الحج

ومضى فيها وقضاها، وعليه شاة، وإن وطئ بعد ما طاف أربعة أشواط: فعليه شاة، ولا تفسد عمرته، ولا يلزمه قضاؤها، ومن جامع ناسياً كمن جامع عامداً في الحكم. ومن طاف طواف القدوم محدثاً، فعليه صدقة، وإن كان جنباً: فعليه شاة، وإن طاف طواف الزيارة محدثاً: فعليه شاة، وإن كان جنباً: فعليه بدنة،
أو أكثره

ولا تفسد عمرته: وقد شافعي - تفسد في وجهين، أي فيما إذا جمع انغمر قبل أن يصوف لأكثر أو بعده، وعليه بدنة اعتدلاً بحج، بد العمرة فرض عنده كالحج، وسألتها سه، فكانت تحط رتبة منه فتجب شاة فيها، والبدنة في حج يظهر لتفاوت بينهما، وصوف العمرة ركن، فصار كوقوف عرفة، وأكثره يقوم مقدم كنه. كمن جامع عامداً الحج في غير الإثم من لأحكامه لاستوئهم في الارتفاق، وكذا جامع سائمة وشكره مفسد؛ لأن حالة الحج مذكورة، وله أمارات ظاهرة، وهو الشعث والبعد عن الوطن، فلم يعتبر نسيانه.

فعليه صدقة الحج لأن صهاره يست من شرط صوف عدد، خلافاً لشافعي -، ودينه: قوله لا تطوف صلاة إلا أن لله تعالى أباح فيه إسق، فيكون الصهارة من شرطه، لذا: قوله تعالى: «وَصَلِّ عَلَى الصَّوْفِ» - استأنس به (حج ٢٩) من غير قيد الصهارة، فممكن فرضاً بالاية، ولا يجوز الزيادة عليه حر الواحد؛ مثلاً يرمي بسج، ثم احتنف المشايخ هل هي سنة أو وجبة، فقال من شجاع: سنة؛ لأن الصوف يصح بدونه، وقال أبو بكر الرازي: وجبة، وهو الأصح؛ لأنه يجب تركها الخابر، ولأن الخبر يوجب العمل، فثبت به لوجوب. وأعم أكل موضع فيه صدقة، فامرأ به نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو صاع من تمر، لا ما يجب بقتل جرادة أو قمل أو إزالة شعرات قليلة؛ فإن فيها يتصدق بما شاء.

فعليه شاة: لأنه نقص، ثم هو دون طواف الركن، فيكتفي بالشاة.

فعليه شاة لأنه أدخل لنقص في الركن، فكان أفحش من الأول، وهو صواف القدوم، فيحجر سده، وكذا لو طاف أكثره محدثاً؛ لأن لأكثر حكم الكل. [الجوهرة النيرة: ٢١٠]

فعليه بدنة: لأن حدياً أعطى من الحدث، فيحجر بالبدنة إظهاراً لتفاوت، ولأن السج في حابة من وجهين. صوف، ودحون المسجد، وفي الحدث من وجه واحد، فتباحش النقصان أو حساً بدنة، وكذا إذا صاف أكثره جنباً؛ لأن لأكثر حكم الكل. [الجوهرة النيرة: ٢١٠، ٢١١]

والأفضل أن يُعيد الطواف ما دام بمكة، ولا ذَبَحَ عليه، ومن طاف طواف الصَّدر مُحدِّثًا، فعليه صدقة، وإن كان جنبًا فعليه شاة. وإن ترك طواف الزيارة ثلاثة أشواط فما دُونها فعليه شاة، وإن ترك أربعة أشواط بقي مُحَرَّمًا أبدًا حتى يطوفها، ومن تَرَكَ ثلاثة أشواط من طواف الصدر: فعليه صدقة، وإن ترك طواف الصدر، أو أربعة أشواط منه، فعليه شاة. ومن ترك السعي بين الصفا والمروة: فعليه شاة،

والأفضل أن يعيد الحج: وفي بعض نسخ: وعليه أن يعيد الطواف والتوفيق بينهما: أنه يؤمر بالإعادة في الحاة بحسب لفحش القصاص بسبب إختنا، وفي الحدث استحبابًا لقصوره بسبب إحدث، ثم إذا أعاده، وقد صافه محدثًا، لا دبح عليه وإن أعاده بعد أيام أسحر؛ لأن بعد الإعادة لا يبقى شهة انقصاص، كذا في 'هداية'، وفي 'الحجدي' و'الوحي': إذا أعاده وقد صافه محدثًا بعد أيام البحر فعليه دم عند أبي حنيفة رضي الله عنه، والصحيح ما في الهدية"، وأما إذا أعاده وقد صافه حيًّا إن أعاده في أيام البحر لا شيء عليه، وإن أعاده بعدها، لرمه دم بالتأخير عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وتسقط عنه البدنة. [الجوهرة النيرة: ٢١١]

فعليه صدقة: وهو الصحيح؛ لأنه دون صواف الزيارة وإن كان واحدًا، فلا بد من إظهار التفاوت بين الواجب والركن، وقوله: وإن كان حيًّا فعليه شاة؛ لأنه نقص كثير وفي 'النصحیح' و'الترجيح'. قال الإسيحاني هدا في رواية أبي سفيان، وفي رواية أبي حفص أوجب ادم فيهما، والأصح هو الأول. [ص ٢١٤، ٢١٥]

وإن كان حيا: وكذا إذا طاف أكثره حيًّا، فإن كان تمكة أعاده وسقط عنه الدم، ولا يجب عليه شيء بالتأخير اتفاقًا. [الجوهرة النيرة: ٢١١] **فعليه شاة:** لأن القصاص بترك الأقل يسير، فأشبه القصاص بسبب الحدث، فيلزمه شاة، وفي 'الجوهرة النيرة': هدا إذا لم يعده، أما إذا أعاده في أيام البحر فلا شيء عليه، وإن أعاده بعدها فعليه صدقة، وإن عاد إلى أهله قبل أن يصوفها، فإنه يعث شاة ويخرجه ذلك، ولا يلزمه الرجوع. [ص: ٢١٢]

بقي محرما أبدًا الحج: لأن الأكثر حكم الكحل، فصار كأن لم يصف أصلاً، وقوله. بقي محرماً أي عن النساء دائماً مستمراً حتى يطوف للزيارة. **فعليه صدقة.** يعني بكل شوط صدقة إلا أن يبلغ دمًا، فينقص نصف صاع. (الجوهرة النيرة)

فعليه شاة: لأنه ترك الواجب، أو الأكثر منه، وما دام بمكة يؤمر بالإعادة إقامة للواجب في وقته. (الجوهرة النيرة)

ومن ترك السعي الحج: لأن السعي من الواجبات عندنا، فيلزمه بتركه الدم، فإن سعى حيًّا، أو سعت المرأة حائضًا أو نفساء، فالسعي صحيح؛ لأنه عادة تؤدي في غير المسجد كالوقوف. [الجوهرة النيرة: ٢١٢]

فعليه شاة: احتذر بهذا عن قول الشافعي، فإن أسعى عده فرض كصواف الزيارة. [الجوهرة النيرة: ٢١٢]

وحجّه تام. ومن أفاض من عرفات قبل الإمام، فعليه دم. ومن ترك الوقوف بمزدلفة، فعليه دم. ومن ترك رمي الجمار في الأيام كلها، فعليه دم. وإن ترك رمي إحدى الجمار اثلاثاً: فعليه صدقة، وإن ترك رمي جمرّة العقّة في يوم النحر: فعليه دم. ومن أخر الخلق حتى مضت أيام النحر: فعليه دم عند أبي حنيفة رحمته، وكذلك إن أخر طواف الزيارة

قل الإمام، فعليه دم. عني قل لإمام ومن عروب. فيه دم قص بعد عروب وقل لإمام لا دم عليه. ومن الشافعي رحمته: لا شيء عليه في الإفاضة قبل العروب؛ لأن الركن أصل الوقت، فلا يلزمه بترك الاستسقاء. ومن يفسد بوقوف ركن، وسد مته بن عروب شمس وحج؛ قوله: فادفع بعد عروب شمس مرة، وهو ما جوب، ويرث لو حج بعد خلاف ما بد وقف بيلاً؛ لأن عرفه لاستدانة شمس، فمن وقف على لا بيلاً فبقي ما وراءه على أصل ما روي من قوله عليه: 'من وقف بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد أدرك الحج'، وهو عدل عرفات بعد العروب لا يسقط منه الدم في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة رحمته أنه يسقط، وإن عاد قبل العروب ففيه خلاف مشايخ، وصحيح: أنه يسقط عنه دم على الصحيح، ولا فرق بين أن يفيض باختياره أو لا به غير.

فعليه دم لأن الوقوف بها واجب، خلاف ترك سببته بمزدلفة، لأنه ليس بواجب، فيه ترك سببته بما لا يلزمه شيء. وفي 'الجوهرة النيرة': يعي إذا كان قادراً، أما إذا كان به ضعف أو علة، أو امرأة تخاف الرحام فلا شيء عليه. [ص: ٢١٢] **ومن ترك رمي الحج** وترك رمي بتحقيق عروب شمس من حرّ أيام رمي، وهو يوم أربع، وهو يوم ثالث عشر. (جوهرة نيرة) **فعليه دم** لتحقق ترك واجب، وبكفائه دم واحد؛ لأن حسن متحداً كما في حسن. **فعليه صدقة** عني لكل حصه صدقة، لأن سبع دم، فيقتض نصف صحيح، وبذلك لم يجب دم؛ لأن الكل في هذا اليوم سبك واحد. [الجوهرة النيرة: ٢١٢]

فعليه دم: لأنه ترك كل وظيفة هذا اليوم رمياً، وكذا يجب الدم إذا ترك الأكثر منها.

ومن أخر الخلق الحج: وعنه أن ما يفعل يوم سحر أربعة: لرمي وسحر وحلق ونسوف، وهذه الترتيب واجب عند أبي حنيفة رحمته والشافعي رحمته في وجه، ومالك وأحمد رحمتهما. فهذا يجب دم عنده بترك الترتيب، ولا شيء عندهم؛ لأنه ما سئل عن شيء قدم أو أخر، لا قبل الفعل ولا حرج، وذلك لدلت يستدرك بالقضاء، فلا يجب مع نقص شيء حر، ولإمام قول من عانس رحمته من قدم سبك على سبك: فعليه لدم، ومرد ما حرج منه في حديث الإمام، لا العديّة؛ لأن الله تعالى 'وجب فدية على من حلق بضرورة قبل أواس'، فمن طئت بد حلق بغير ضرورة **عند أبي حنيفة** رحمته: قال الإسبحاني: صحيح قول أبي حنيفة، ومثني عليه برهان الشريعة وصدر الشريعة والنسفي. [التصحيح والترجيح: ٢١٥]

عند أبي حنيفة رحمه الله. وإذا قتل المحرم صيداً أو دل عليه من قتله، فعليه الجزاء، سواء

في ذلك العامد والناسي، والمبتدئ والعائد والجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله

هو الجاني ثاب

وكذا الحاطي

وإذا قتل المحرم **الحج** أي إن قتل محرم صيداً، أو دل عليه القاتل فعليه جزاء، سواء كان اقتل بعد العزم بالحرمه أو قبئها، وسواء كان عامداً أو ناسياً، مباشراً أو متسبباً إذا كان متعمداً فيه، كما لو نصب شبكة لصيد، أو حفر به حفيرة، فغطت صيد ضمن، ولو نصب فسططاً بنفسه، فتعلق به فمات أو حفر حفيرة لماء أو حيوان يباح قتله كالذئب، فصعب فيها لا شيء عليه. أما وجوب الجزاء في القتل؛ فيقوله تعالى: **﴿لَا تَنْتَهِبُ صَيِّدَهُ تَمَّ حُرْمُهُ﴾** من قبله **﴿مَنْ مَاتَ مِنْكُمْ فَكَفِّرُوا عَنْهُ حَقَّ كُفْرِهِ﴾** (سورة ٩٥) نص على إيجاب الجزاء. وأما في الدلالة؛ فمما روي في حديث أبي قتادة رضي الله عنه هل دلتم؟ هل أشرت؟ هل أعتمت؟ فقولوا: لا، فقال ما؟ دل فكبر، ووجه التمسك به: أنه لو لم يكن للدلالة أثر في التحريم لما كان في السؤال فائدة.

صيداً وعزم أن الصيد هو الحيوان الممتع بقوائمه أو نجاحه المتوحش في أصل حقيقته بري مأكولاً كان أو غير مأكول، ففوسا: ائتمتع احتراز عن الكلب والسمور، وفوسا: بقوائمه أو نجاحه احتراز عن الحية والعقرب وجميع هوم، وقولنا: ائتمتع احتراز عن الدجاج واسط، وقولنا: في أصل حقيقته احتراز عما توحش من النعم لأهنية؛ وقولنا: بري احتراز عن صيود البحر ومملوك الصيد ومباحه سواء، وسبغ كلها صيود. والصيد نوعان: بري: وهو ما يكون تولده ومثواه في البر، وأخرى: وهو ما يكون تولده ومثواه في الماء؛ لأن التولد هو الأصل، والكنسوة بعد ذلك عارض، فاعتبر الأصل، وأصحري حلال للحلال ومحرم، فيحوز له اصطيداً أكل، وإنما حل للمحرم صيد أسحر؛ لقوله تعالى: **﴿حِينَ كُنْهَ صَيْدُ سَحَرٍ﴾** (سورة ٩٦) والبري حرام على المحرم إلا ما أمر بقتله رسول الله ﷺ. وهو ما يتدنى بالأذى غالباً. **والمبتدئ**: هو الجاني أول مرة **والجزاء** لأن الموجب لا يختلف.

عند أبي حنيفة الحج قال الإسبحاني: الصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وهو المنعور عنه عند النسفي، وهو أصح الأقاويل عند المحوي. [لتصحيح وائترجيح: ٢١٥] وقال محمد ولسايعي رحمهما الله جزاء ما يشبه الصيد في المنصر إن كان له بصير من النعم؛ لقوله تعالى: **﴿فَجَزَاءٌ مِّمَّنْ مَاتَ مِنْ نَعْمِهِ﴾** (سورة ٩٥) تقديره: فعليه جزاء من النعم مثل المقتول، فص قال: إنه مثله من الدراهم، فقد حاف أصص، وهذا وجبت لصحابة رضي الله عنهم البصير أي المثل في الصورة حتى يجب في العامة دنة، وفي إحصار الوحشي بقرة، وفي أصبي شاة، وفي لأرنب عذق، وفيما لا بصير له كالعصفور يكون مصموماً بالقيمة. ولأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أن الواجب هو المثل، والمثل المصنوع هو مثل صورة ومعنى، فعند تعذره يعتبر مثل معنى، والمثل صورة بلا معنى لا يعتبر شرعاً، ولهذا لو أتف ما إنسان، وجب مثله إن كان مثلياً، وإلا فقيمتة حتى لو أتف دابة لا يجب عليه دابة مثله، مع اتحاد الجنس لاختلاف المعاي، فما صك مع اختلاف الجنس، فإذا لم تكن اسقرة مثلاً لبقرة، فكيف تكون مثلاً لسمار أو وحشي، =

أن يُقَوِّم الصيد في المكان الذي قتله فيه، أو في أقرب المواضع منه إن كان في برية يُقَوِّمُهُ ذوا عدلٍ. ثم هو مُحْتَير في القيمة: إن شاء اتباع بها هَدْيًا فدبحه إن بلغت قِيَمَتُهُ هَدْيًا، وإن شاء اشترى بها طعامًا، فتصدَّق به على كُلِّ مسكينٍ نصفَ صاعٍ من بُرٍّ، أو صاعًا من تمرٍ، أو صاعًا من شعير، وإن شاء صام عن كل نصف صاع من بُرٍّ يومًا، وعن كل صاع من شعير يومًا، فإن فضل من الطعام أقلَّ من نصف صاع، فهو مُحْتَير: إن شاء تصدَّق به، وإن شاء صام عنه يومًا كاملاً.

= وهذا تعدد الجنس صورة ومعنى وجب حمده على مثل معنى، وهو القيمة، إما لكونه معهودًا في الشرع أو لكونه مرادًا بالإجماع فيما لا يطير له، فلا يكون نظير مراد، لأن اللفظ الواحد لا يتناول معنيين مختلفين، ولأن قوله تعالى: **وَلَا تَقْنُ عَيْتًا**، **وَلْتَبْ خُذْهُ** (سورة ٩٥) عام لجميع الصيد، والتصميم في قوله: **وَلَا تَقْنُ عَيْتًا** (سورة ٩٥) عائد إليه، فوجب أن يكون مثل في قوله تعالى: **وَلَا تَقْنُ عَيْتًا** (سورة ٩٥) مثلاً لنكح، وليس به مثل يعم كل إلا القيمة، والمراد باللعبة الصيد؛ لأن اسم اللعبة يطبق على الوحشي، ولم يرد في روي عن الصحابة **وَلَا تَقْنُ عَيْتًا** التقدير دون إيجاب العي، ولأن في قوله تعالى: **وَلَا تَقْنُ عَيْتًا** من حديث **عَنْكَه** (سورة ١٩٤) المراد من هذا المثل في الآية القيمة في الصيام بالإجماع، فكذلك هذا.

أن يقوم الصيد **الحج** لاختلاف القيم باختلاف الأماكن، ويعتبر قيمته حتمًا، ولا يعتبر صاعته أي يعتبر من حيث هو لا من حيث الصفة حتى لو قتل لماري المعص، فعليه قيمته غير معصم؛ لأن كونه معصمًا عارص، وكذا الحميم الذي يجيء من المواضع البعيدة. **أقرب المواضع**: أي من المواضع الذي قتل فيه.

دوا عدل: الواحد يكفي، والاثنا عشر حوص، وقيل: لاند من اثني دلس. [الخواهر البيرة: ٢١٣] والمراد بالعدل من له معرفة وبصيرة بقيمة الصيد لا العدل في باب الشهادة. **إن بلغت قيمته هديًا**: يعني ثيابا من المعز، أو جدعا من صواب، ولا يجوز أن يدبح أدنى من ذلك، بل يتصدق بقيمته أو بصوم، والهدي هو ندي يجوز في الأصحبه، ولا يجوز دحه إلا في الحرم، وجوز الإصعام في غير الحرم، والصوم يجوز في غير مكة؛ لأنه قرية في كل مكان، ويجوز الصوم متتابعًا ومتفرقًا، ويجوز في الإطعام التعدية والتعشية. [الخواهر البيرة: ٢١٣، ٢١٤]

فتصدق به: وهل يجوز في هذه الصدقة أن يتصدق بها على قرابة أو لادة؟ قال السرحسي في "أوجيز": لا يجوز كالكراكة، ولا يجوز أن يتصدق بالكل على مسكين واحد، ولا يجوز أن يعطي مسكينًا أقل من نصف صاع. (الخواهر البيرة) **يوما كاملاً**: لأن صوم بعض يوم لا يجوز، وكذا إذا كان الواجب دون طعام مسكين، بأن قتل عصفورًا أو يربوعًا، ولم يسع قيمته نصف صاع، فإنه يصعم الواجب فيه، أو يصوم يومًا كاملاً، قال في النهاية: يجوز للمحرم أن يختار الصوم مع القدرة على الهدي والإطعام عندنا؛ لقوله تعالى: **وَأَوْ عَدْلٌ دَنِيٌّ صِيَمًا** (سورة ٩٥)، وحرف 'أو' للتخيير، وعند رفر **وَلَا يَجُوزُ لَهُ الصِّيَامُ** مع القدرة على التكفير بالمال. [الخواهر البيرة: ٢١٤]

وقال محمد **حص:** يجب في الصيد النظر فيما له نظير، ففي الظبي شاة، وفي الضبع شاة، وفي الأرنب عناق، وفي النعامة بدنة، وفي اليربوع جفرة. ومن جرح صيداً، أو نتف شعره، أو قطع عضواً منه: ضمن ما نقص من قيمته، وإن نتف ريش طائر، أو قطع قوائم صيد، فخرج به من حيز الامتناع، فعليه قيمته كاملة. ومن كسر بيض صيد، فعليه قيمته، فإن خرج من البيضة فرخ ميت، فعليه قيمته حياً.

وليس في قتل الغراب والحدأة.....

الظبي فيما له نظير ولا يشترط في الظبي القيمة، بل يجوز، سواء كانت قيمة نظيره أقل أو أكثر، وعندهما: لا يجوز الظبي إلا أن يكون قيمته مساوياً لقيمة المقتول، كذا في "السيابع"، وأما ما ليس له نظير مثل اعصمور والحمامة، فعليه قيمته إجمالاً. (الجوهرة البيرة) **وفي الارنب عناق الخ** العناق: الأنثى من أولاد المعر، وهي ما ها ستة أشهر، وهي أكثر من الجفرة ودون الحدع، والحفرة ما تم لها أربعة أشهر، وهي من أولاد المعر أيضاً، واليربوع دوية أكثر من الفأرة له كؤال إذا سدوا عليه أحدهما جرح من الأخرى. (الجوهرة البيرة)

أو قطع عضواً منه: يعني ولم يخرج من حيز الامتناع، أما إذا أخرجه ضمن قيمته كاملة كما لو قتله. (الجوهرة البيرة) **ضمن ما نقص الخ** لأن إتلاف الكل يوجب ضمان الكل، وإتلاف البعض يوجب ضمان النقص. (حاشية السدي) هذا إذا لم يمت، أما إذا مات من الجرح نجب قيمته كاملة، وهذا أيضاً إذا بقي للجرح أثر، أما إذا لم يبق له أثر لم نجب شيء، وهذا أيضاً إذا لم يبت الشعر، أما إذا ست أو قلع سنّ ظبي فست أو ابصت عيه ثم رال البياض لم نجب شيء... ولو لم يعلم أنه مات، أو برئ يضمن جميع القيمة استحساناً، كذا في "المحيط". (الجوهرة البيرة) **من حيز الامتناع أي** لا يحفظ نفسه من العير. **فعليه قيمته كاملة** لأنه فوت عليه الأمن بتفويت آلة الامتناع. (الجوهرة البيرة: ٢١٤) **فعليه قيمته:** هو المروي عن ابن عباس وعمر **رض** أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، ويشترط فيه أن لا يكون فاسداً، فإنه لو كسر بيضة مدرة لا شيء عيه؛ لأن صماهاً ليس لذاتها، بل لعرضية أن تصير صيداً وهو مفقود في الفاسدة. [حاشية السندي: ١٦٦]

فعليه قيمته حياً: هذا استحسان؛ لأنه يجوز أن يكون حياً، فمات من ضربه. (الجوهرة البيرة: ٢١٥) **وليس في قتل الغراب:** أطلقه، فعم القتل في الإحرام أو الحرم، وفي "الجوهرة البيرة": المراد من الغراب الذي يأكل الجيف، أما العقق وغراب الزرع ففيهما الجزاء. [ص: ٢١٥] **والحدأة:** طائر من الجوارح ينقض على الجرذان والدواجن والأطعمة.

والذئب والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء. وليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد شيء. ومن قتل قملة تصدق بما شاء، ومن قتل جرادة تصدق بما شاء، وقمرة خير من جرادة. ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من السباع ونحوها: فعليه الجزاء، ولا يتجاوز بقيمتها شاة.

والذئب وهو رواية الكرخي، واختارها صاحب الهدية؛ ما ورد من أمره عليه. نفس الذئب والفأرة والخدعة وعرب. (رواه ابن أبي شيبة) والخدعة عنى ورن عنة صائر يصيد فأرة البرية. **والكلب العقور** من العقور، وهو الخرج، وعن أبي حنيفة: الكلب العقور وغيره المستأنس والمتوحش منه سواء، وعنه: لا يجب أيضا شيء يقتل بسور، وهو كان برياً، وعن أبي يوسف: أن الأسد كمثل كلب لعقور، وفي صهر الرواية: يساع كنها صيد إلا الكلب والذئب، وفيد بالعقور اتاعاً للحدث، مع أن لعقور وغيره سواء أهدبها كان أو وحشياً؛ لأن غير العقور ليس بصيد، فلا يجب أخذه بقتله، ولكن لا حل قتل ما لا يؤدي دمه، يكس ثمة ضرر.

حزاء ما أخرج من إحاري ومسم: يقتل الحزم الفأرة وعرب وحدة وعقرب وحية وكنب العقور، وعنه: أي داود. الحية والعقرب والوعسقة والكلب العقور واسع العادي. **وليس في قتل البعوض الخ** لأنه يسب بصيود، وليست تمتودة من البدن، ثم هي مودية بصاعها، فلا يجب أخزها بقتلها، وإنما يسلل لسوداء أو اصفر التي تؤدي، وما لا يؤدي لا يخل قتلها، ولكن لا حب أخزها لعللة الأولى، وهي عدم كونه صيداً، وفي اليوم أخزها **تصدق بما شاء** يمثل كف من طعام أو كسرة من خبز، لأنها متودة من التفت، أي توسع وبارك لذي عنى البدن، قال في "الخواهر النيرة": هذا إذا أحدها من بدنه، أو رأسه، أو ثوبه، أما إذا أحدها من الأرض فقتلها، فلا شيء عليه. [ص ٢١٥] **تصدق بما شاء** [ولا شيء في دبح السحفاة؛ لأنه من الهوام] لأن الحراد من صيد البر. [الخواهر النيرة: ٢١٥] **ومرة خير الخ** إنما قال هذا تبركاً بقول عمر: فإنه روي أن قوماً من أهل حمص أصابوا جرادة وكانوا محرمين، فسألوا كعب الأحبار، فأوجب عليهم في كل جرادة درهم، فذكروا ذلك لعمر: فقال: ما أكثر دراهمكم يا أهل حمص، ثمرة خير من جرادة. (الخواهر النيرة)

من السباع كالأسد والفهد والسر والضب. (الخواهر النيرة) **ونحوها** يعني سباع الصير كالساري والضفر وشبههما. [الخواهر النيرة: ٢١٦] **فعليه الجزاء** لقوله تعالى: **ولا يقتل الصيد**، **خ** خذوه (سنة ٩٥)، وهو بإطلاقه يتناول المتوحش من السباع وغيره؛ لأنه اسم لمتوحش. [حاشية السدي: ١٦٦]

ولا يتجاوز [ويقص من ذلك] **بقيمتها شاة** وعدم المجاورة بالنسبة لما يجب حقا لله تعالى حتى لو كان السبع مملوكاً وحب عليه قيمتان: إحداهما للمالك، ولا يعتبر فيها عدم المجاورة، بل تحب باعة ما بلغت، والأخرى حقا لله تعالى لا تتجاوز قيمة شاة. وقال زهر: تحب قيمته بالعة ما بلغت اعتساراً، بما كوال اللحم، ولنا: أن قيمته باعتسار اللحم والخلد لا تريد عنى قيمة الشاة، وهو المعتبر في حق الضمان، ولا تعتبر زيادة قيمته لأجل تفاخر الملوكة؛ ولأن الصيد إنما حرم من حيث إنه ارتفاق وهو حماية على الإحرام، فلا يزداد فيه على الدم.

وإن صَالَ السبع على مُحَرَّم، فقتله، فلا شيء عليه. وإن اضْطَرَّ المُحَرَّم إلى أكل لحم الصيد، فقتله، فعليه الجزاء، ولا بأس بأن يَذْبَحَ المحرَّم الشاةَ والبقرةَ والبعيرَ والدجاجةَ والبطَّ الكسكري، وإن قَتَلَ حمامًا مُسرولًا، أو ظبيًا مُستأنسًا، فعليه الجزاء. وإن دبح المُحَرَّم صيدًا، فذبيحته ميتة لا يحلُّ أكلها، ولا بأس بأن يأْكُلَ المحرَّم لحم صيدٍ اصطادةً حلال وذبحه،

فلا شيء عليه لأن المحرم ممنوع عن التعرض لا عن دفع الأذى **فعليه الجزاء** لأن الإذن مقيد بالكفارة بالنص، وهو قوله تعالى: **«فصلية من صيده أو صدوقه أو شئ مما سألهم»** (سورة ٥: ١٩٦)، فإنه وإن ورد في الخالق المعدور، إلا أن المضطر أخفق به دلالة، ثم إذا لم يود الجزاء حتى أكل، فعليه جزاء واحد، ويتداخِلان إجماعًا، وإن أدى الجزاء ثم أكل وحب أيضًا قيمة ما أكل عند أبي حنيفة **ح**، وقال أبو يوسف ومحمد **ح** لا شيء عليه.

ولا بأس بالح لأن هذه الأشياء ليست بصيود. (الخوهرة البيرة) **والط الكسكري** والمراد بالبط الكبار التي تكون في أسارى؛ لأنه غير ممتنع، أما الذي يصير؛ فإنه ممتنع متوحش، وقيد بالكسكري وهو كثار الأور احترازًا عن بط غير الكسكري، وهو الذي يطير؛ فإنه صيد، وكسكري ناحية من نواحي بغداد. [الخوهرة البيرة: ٢١٦]

مسرولا مفتوح الواو، في رجليه ريش كأنه سراويل ألوف مستأس بطيء الهوص لطيران. [اللباب: ١٦٩/١] **فعليه الجزاء** لأهما متوحشان في أصل الحقيقة، والاستيئاس عارص. (الخوهرة البيرة) **لا يحل أكلها**: وكذا ما دعيه الحلال من صيد الحرم، وإما قال: لا يحل أكلها وقد ذكر أنه ميتة؛ لأنه ربما يتوهم أنه ميتة يحل أكلها كالسمك، فأزال الوهم بذلك، أو يحتمل أنه ميتة على المحرمين دون الحلال، فزاده بيانًا لقوله: لا يحل أكلها لأحد. [الخوهرة البيرة: ٢١٦] وقال الشافعي **ح** لا يحل للمحرم القاتل، ويحل لغيره؛ لأن الدكاة موحودة حقيقة، فتعمل عملها غير أنه حرم على الذبح لارتكابه النهي، فيبقى في حق غيره من المحرمين، أو في غيرهم، بل في حق نفسه بعد التحلل على الأصل، ولنا: أنه تعالى سماه قتلًا، فدل على أنه ليس بذكاة.

ولا بأس بأن يأكل الح: لحديث أبي قتادة؛ لأنه لم يصد حمار الوحش لنفسه خاصة، بل صاد له ولأصحابه وهم محرمون، فأباحه لهم رسول الله ﷺ. ولم يخرمه بإرادته أن يكون لهم، هكذا قاله الطحاوي، وقال الشافعي ومالك **ح** إن اصطاده الحلال لأجل الحرم لا يحل له تناوله؛ بقوله **«لا تأكلوا مما أكلوا»** 'الصيد حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم'. (رواه أبو داود والترمذي) قلنا: ضعفه يحيى بن معين، ولكن صح فهو محمول على ما إذا صيد له بأمره كذا في 'العيني'. **اصطاده حلال الح**. أي في الحل، أما إذا اصطاده من الحرم لا يحل أكلها. [الخوهرة البيرة: ٢١٦] قوله: 'دعيه' أي ذبحه الحلال في الحل؛ لأن ما دعيه الحلال في الحرم محرم وميتة.

إذا لم يدلّه المحرم عليه، ولا أمره بصيده، وفي صيد الحرم إذا ذبحه الحلال الجزاء، وإن قطع حشيش الحرم، أو شجره الذي ليس بممكوك ولا هو مما يُنبته الناس: فعليه قيمته. وكل شيء فعله القارن مما ذكرنا أن فيه على المفرد دماً: فعليه دمان: دم لحجته...

إذا لم يدلّه المحرم الحج وإنما قيد الحل بعدم الدلالة والأمر؛ لأنه لو دل أو أمر لا يحل، وعينه الحراء، وكما يجب الحراء بالدلالة، فكذلك بالإشارة بشرط أن لا يكون لقتل عنه بالصيد قبل الدلالة أو الإشارة. وفي صيد الحرم الحج لأن الصيد استحق الأمن بسبب الحرم، قال في حديث فيه صور: 'ولا يفر صيدها، ولا يجزئه الصوم؛ لأنها غرامة وليست بكفارة، فأشبه ضمان الأموال.'

الحراء بقدر قيمته، يتصدق به على الفقراء. [أسانيد: ١٦٩، ١٧٠] وإن قطع حشيش الحج أعني أن شجر الحرم أربعة أنواع: ثلاثة منها يحل قطعها والاتفاق به، وواحد لا يحل قطعه وعينه قيمته فالثلاثة: كل شجر يسته الناس - وهو من حش ما يسته الناس - وكل شجر يست نفسه وهو مما يسته، وكل شجر أنبه الناس. وهو مما لا يسته، وواحد. كل شجر يست نفسه. وهو مما لا يبتونه فيستوي فيه أن يكون ممكوكاً لإسكان أو لا يكون حتى قالوا: لو ست أم عيال بنفسها في أرض رجل، فقصعها قاصع، فعليه قيمتان، قيمة ما كنها، وقيمة أخرى حتى الشرع. وحاصله: أنه لا يجب الحراء في الشجر إلا فيما اجتمع فيه شرطان، أن يست نفسه، وأن يكون مما لا يسته أساس، وقول الشيخ الذي ليس بممكوك فيه إشكال من حيث به قد يكون ممكوك ويجب به الحراء كما إذا قطع شجراً ست في أرض غيره، وهو مما لا يبتنه الناس، فإنه يجب فيه قيمتان، قيمة للمالك، وقيمة حتى الله تعالى، وهذا قال المالكي. صوابه الذي ليس بمست ليحترق مما إذا ست ما ليس بمست، فإنه لا شيء فيه. قوله: وإن قطع حشيش الحرم أو شجره، يعني الرطب منه، أما إذا قطع أيابس فلا شيء فيه. [الخوهرية للبيرة: ٢١٧]

فعليه قيمته إلا فيما جف منه؛ لأن حرمتها شئت بسبب الحرم، قال في الحاشية: لا يحتسب حلالها، ولا يعصد شوكتها. فعليه دمان الحج وكذا الصدقة، وهذا إنما يعني بها الحيايات التي لا اختصاص لها بأحد السكك كليس المحيط والتطيط والخلق والتعرض للصيد، أما ما يختص بأحدهما فلا، كترك الرمي وصواف الصدر. [الخوهرية للبيرة: ٢١٨، ٢١٧] يعني على القارن بفعل شيء من محظورات إحرامه دمان، أو صدقتان لا مصفاً؛ إذ لو ترك واحداً من واجبات الحج، أو قطع نبات الحرم لم يتعدد الحراء؛ لأنه ليس بحياة على الإحرام، وقال الشافعي: على القارن دم واحد سواء عني أنه محرم بإحرام واحد عنده؛ لأنه يقول باستباحه، وعدداً محرم بإحرامين، وقد جنى عليهما، فيجب عليه دمان، وذكر شيخ الإسلام أن وجوب الدمان على القارن فيما إذا كان قبل الوقوف بعرفة، وأما بعد الوقوف ففي الجماع يجب دمان، وفي غيره من المحظورات دم واحد.

ودم لُعمرتَه، إلا أن يتجاوزَ المِقاتَ من غيرِ إحرامٍ، ثم يُحرمَ بالعمرة والحجِّ، فيلزمُه دم واحد.
وإذا اشتركَ المحرمان في قتل صيدِ الحَرَمِ، فعلى كُلِّ واحدٍ منهما الجزاءُ كاملاً، وإذا اشترك
حلالان في قتل صيدِ الحَرَمِ، فعليهما جزاءٌ واحد، وإذا باع المحرمُ صيداً، أو ابتاعه، فالبيعُ باطل.

الأول **يتحذر الميقات** أي على القارن دماء في كل صورة يجب على المفرد فيها دم إلا في صورة واحدة، وهي صورة محاورة الميقات بلا إحرام، ثم أحرم بعد المحاورة بالحج والعمرة داخل الميقات، فيزومه دم واحد عندنا، وقال زهير يرمه دمان؛ لأنه أحر الإحرامين من الميقات، فيرمه لكل واحد منهما دم اعتباراً بسائر المحظورات، ولنا: أن الواجب عليه إحرام واحد لأجل تعظيم البقعة، ولهذا لو أحرم من الميقات بالعمرة، وأحرم بالحج داخل الميقات لا يجب عليه شيء، وهو قارن، وبترك واجب واحد لا يجب إلا جزاء واحد؛ لأن الواجب عليه عند دخول الميقات أحد السكبين، فإذا جاوره بعد إحرام، ثم أحرم بهما، فقد أدخل القصص على ما هو المستحق عليه، وهو أحدهما، فلزومه جزاء واحد.

وإذا اشترك السحرم خ سواء كان صيد الحرم أو الحل، ولو كانوا عشرة أو أكثر، فعلى كل واحد منهم حراء كامل. [الجوهرة البيرة: ٢١٨] وقال الشافعي عليهما جزاء واحد؛ لأن ما يجب بقتل الصيد بذل محض. ألا ترى أنه يزاد الواجب بكراهة، وينقص بصعوره، وبأنه كان كفارة ما احتلف باختلاف امتنع، ككفارة القتل لا تختلف باختلاف قيمة العبد المقتول، فصاروا كالحالين اشتركا في قتل صيد الحرم. ولذا: إن هذا كفارة أي حراء الجباية، وبذل الحل؛ لأنه تعالى سماه جزاء بقوله: ﴿مَنْ مَاتَ مِنْكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ جَزَاءُ الْحَرْمِ﴾ (سورة النساء: ٩٥) فجمع بين الأمرين عملاً بالدليلين بخلاف الحالين، ولأن المحرم في المحرمين الإحرام وهو متعدد، وفي الخلاليل الحرم وهو واحد.

فعلية حرء واحد لأن الواحد فيه بدل المخل لا جراء الحناية حتى لا مدحل للصوم فيه، فلا يتعدد إلا بتعدد المخل، كرجلين قتلا رجلاً خطأ، يحب عليهما دية واحدة؛ لأنها بدل المخل، بخلاف المحرمين؛ لأن الواحد هناك حرء الحناية، ولهذا يتأدى بالصوم. وفي "الجوهرة النيرة": إذا اشترك محرم وحلال في قتل صيد الحرم، فعلى المحرم جميع القيمة، وعلى الحلال نصفها، وإذا اشترك حلال وفارس في قتل صيد الحرم، فعلى الحلال النصف، وعلى الفارس جزءاً... ولو اجتمعوا على قتل صيد وهم غير محرمين، فعبيهم قيمة واحدة، ولا يخفى عنهم الصوم، والصيد ميتة لا يحل أكله. [ص: ٢١٨] **فالسبع باطل** لأنه إن باعه حياً، فقد تعرض للصيد الآمن، وهو منهي عنه، وإن باعه بعد ما قتله، فقد باع ميتة، لأن الشارع أخرجه عن أهلية البيع، وهذا الدليل أيضاً يخبر في شرائه، وأطلق الشيخ فأفاد أن بيع المحرم باطل ولو كان المشتري حلالاً، وأن شراءه باطل ولو كان الساتع حلالاً، وأما الجزء فإما يكون على المحرم. وفي "الجوهرة النيرة": وعلى البائع والمشتري حرء إذا كانا محرمين، وهذا إذا اصطاده وهو محرم، وباعه وهو محرم، أما إذا اصطاده وهو حلال، وباعه وهو محرم فالبيع فاسد، والفرق بين الباطل والفاسد بأنك في البيع إن شاء الله تعالى، ولو اصطاده وهو محرم، وباعه وهو حلال، جاز البيع. [الجوهرة النيرة: ٢١٨]

باب الإحصار

إذا أُحصِرَ المحرَّمُ بعدوًّا، أو أصابه مرضٌ يمنعه من المضى: جاز له التحلل، وقيل له: ابعث شاةً تذبح في الحرم، وواعد من يحملها يومًا بعينه يذبحها فيه، ثم تحلل،

باب الإحصار ما كان التحلل بالإحصار نوع حناية بسبب أن ما يبرمه من هدي ليس له أن يأكل منه ذكره عقب الحيات وأحره؛ لأن مساها على الاصطلاح، وسبب على الاحتيار، وبما قدمه على لقوت؛ لأنه وقع نسي عدم الخديعة، والقوت ما وقع حذر، وهو في المعنى مع، يحد. حصره العدو وأحصره المرض، وفي شرح عبارته عن مع المحرم عن الوقوف أو الصواف بعد شرعي ساج له التحلل بانه بشرط نقصاء عند الإمكان. فإذا قدر على أحدهما أي على الوقوف أو الصواف، فليس محصر، والأولى أن يعرف لإحصار بأنه مع المحرم عن المضى على إتمام أفعال ما أحرم لأخيه. **يمنعه من المضى** أي حج أو عمره **جاز له التحلل**: والمراد به أن يفعل بعد الذبح شيئاً من محضورات الإحرام.

وقيل له الحج وإذا بعث محصر هدي إن شاء قدم في مكانه، وإن شاء رجع ولا شيء عليه لو سرق بعده، لكن لو أكل الذبح منها شيئاً ضمن قيمة ما أكل إن كان عيباً، ويتصدق بدفعه عن محصر، ولو كان المحصر معسراً بقي محرماً، أي أن يحج إن زال الإحصار قبل فوت الحج، أو يتحلل بالصواف إن استمر الإحصار إلى فوت الحج. **تذبح في الحرم الحج** إنما تعث في الحرم، لأن دم الإحصار قرنة، وإراقته تعرف قرنة إلا في زمان أو مكان على ما مر، فلا يقع دونه، فلا يقع له التحلل، وإليه (أي إلى كون دم الإحصار قرنة) الإشارة بقوله تعالى: **لا تحلوا** **حجاً** (سورة البقرة ١٩٦) فإن أهدي اسمه لما يهدي إلى الحرم، وقال الشافعي **لا يوقف به**؛ لأنه شرع رحمة، والتوفيت يبطل التحفيف. فنبأ: المراعى أصل التحفيف لا هابته، ويجوز في أهدي شاة، لأن المنصوص في قوله تعالى: **ولا يحل لكم أن تأكلوا مما مات على نفسه** (سورة البقرة ١٦٨) أهدي والشاة أدناه، وتخزئه اسقرة والسدة كما في الصحاح، أي يخزئه سبع اسقرة والإس، كما في الأصحبة، وليس المراد ما ذكرنا بعث الشاة بعينها؛ لأن ذلك قد يتعدى، بل أنه أن يعث بالقيمة حتى تشتري شاة هالك، أي في الحرم، وتذبح عنه، وقوبه: ثم تحلل إشارة إلى أنه ليس عليه حلق أو تقصير، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وعن أبي يوسف روايتان، في رواية: يجب، وفي رواية: لا يجب.

وواعد الحج إنما يوعدهم على قول أبي حنيفة لأن دم الإحصار عده لا يتوقت بيوم اسحر، وعندهما: هو موقف بيوم اسحر، فلا يحتاج إلى التواعد. [الخوهرة البيرة: ٢١٩] **ثم تحلل** أي حل به ما كان محظوراً، وفيه إيماء إلى أنه لا حلق عليه، ولكنه حسن؛ لأن التحلل حصل بالذبح، وهذا إذا كان الإحصار في الحل، أما إذا كان في الحرم فالخلق واجب. [اللباب: ١/١٧١]

فإن كان قارئاً بعث **دمين**. ولا يجوز دبح دم الإحصار إلا في الحرم، ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة **رحمته**. وقالوا: لا يجوز الذبح للمحصر بالحج إلا في يوم النحر. ويجوز للمحصر بالعمرة أن يذبح متى شاء، والمحصر بالحج إذا تحلل فعليه حجة وعمرة، وعلى المحصر بالعمرة القضاء، وعلى القارئ حجة وعمرتان.

بعث دمين لأنه محتاج إلى التحلل عن إحرامين. [الخواهرية النيرة: ٢١٩] ولا يحتاج إلى أن يعين هدي للعمرة، وهذا للحج، فلو بعث بهدي واحد لتحلل عن الحج، ويبقى في إحرام عمرة لم يتحلل عن واحد منهما؛ لأن التحلل منهما لم يشرع إلا في حالة واحدة، فهو تحلل عن أحدهما دون الآخر يكون فيه تعبير المشروع. **عند أبي حنيفة** رجع دينه في الشروع، وهو محتر عند أبي لعيسى الموصلي وبرهان الشريعة وصدر الشريعة والسفي. [التصحيح والترحيح: ٢١٧] **وقال لا يجوز الذبح بالحج** اعتباراً بهدي المتعة والقارن، وله [أي لأبي حنيفة] قوله تعالى: **لَا حَسَبَ لَكُمْ فِي شِيعَةِ الْحَدِيثِ** (نمرة: ١٩٦)، فخصه بمكان ولم يخصصه برمان، ولأنه دم كفارة حتى لا يجوز الأكل منه، فيحتص بالمكان دون الرمان كدماء الكفارات، بخلاف دم المتعة والقارن؛ لأنه دم سبك. [الخواهرية النيرة] **متى شاء** يعني بالإجماع؛ لأن العمرة لا يختص التحلل منها بيوم النحر، فلا يختص هدي الإحصار فيها بيوم النحر. [الخواهرية النيرة: ٢١٩]

واحصر بالحج سواء كان الحج فرضاً أو تطوعاً، وقال الشافعي: إن كان الحج فرضاً فعليه حجة، لأنه شارع في الحج لا غير، فلا يرمه غيره كاحصر بالعمرة، ولنا: أنه لرمه الحج بالشروع، وتلزمه العمرة بالتحلل؛ لأنه في معنى فائت الحج، وفائت الحج يتحلل بأفعال العمرة، فإن لم يأت بها قضاه، فكذا هذا، وأيضاً عبده إن كان الحج نفلاً لا قضاء عليه؛ لأن المتطوع أمير نفسه، ولنا: أن الشروع منزه للهي عن إبطال العمل، فعليه القضاء، وكذا روي عن ابن عباس وابن عمر **فعليه حجة وعمرة** [الحج بالشروع، والعمرة للتحلل] هذا إذا قضى الحج من قابل، أما إذا قضاه من عامه لم يرمه العمرة؛ لأنه ليس في معنى فائت الحج. [الخواهرية النيرة: ٢١٩]

وعلى المحصر بالعمرة الحج لأن الإحصار منها متحقق، وقال مالك **رحمته** لا يتحقق؛ لأنها لا تتوقف. ولنا: أن النبي **ﷺ** وأصحابه **رضي الله عنهم** أحصروا بالحديبية، وكانوا عماراً، فحلق النبي **ﷺ** وأمر أصحابه. [الخواهرية النيرة: ٢١٩] **حجة وعمرتان** أما الحج وإحداهما؛ فلما ذكرنا في المفرد، والثانية؛ لأنه حرج منها بعد صحة الشروع فيها، هذا إذا لم يقر من عامه ذلك، أما إذا قر من عامه ذلك، سقطت عنه العمرة الثانية، كما في المفرد إذا حج من عامه ذلك. [الخواهرية النيرة: ٢٢٠]

وإذا بعث الْمُحَصِّرُ هَدِيًّا، وواعدهم أن يذبحوه في يوم بعينه، ثم زال الإحصار، فإن قدر على إدراك الهدي والحج لم يَجُزْ له التحلل، ولزمه المضي، وإن قدر على إدراك الهدي دون الحج تحلل، وإن قدر على إدراك الحج دون الهدي، جاز له التحلل استحساناً. ومن أُحصِرَ بمكة وهو ممنوعٌ عن الوقوف والطواف كان مُحَصِّراً، وإن قدر على إدراك أحدهما فليس بمُحَصِّرٍ.

ولزمه المضي لروا لأداء الحج؛ لروا العجر، ولا يتحلل بأهدي؛ لأنه قدر على الأصل، فإذا أدرك هديه صعب به ما شاء. **تحلل**؛ بذبح الهدي؛ لعجزه عن الأصل. [الجوهرة النيرة: ٢٢٠]

وإن قدر على إدراك الحج وهذا التقسيم لا يستقيم على قوسهما؛ لأن دم الإحصار عندهما مؤقت بيوم السحر، فمن يدرك الحج فإنه يدرك الهدي، وإنما يستقيم على قول أبي حنيفة لعدم توقيت الدم بيوم السحر عنده، وذكر المكي أن هذا التقسيم يتصور أيضاً على الإجماع، كما إذا أُحصِرَ في عرفة وأمرهم بالدبح عند طلوع الفجر يوم السحر، فإن الإحصار قبل الفجر بحيث يدرك الحج دون الهدي؛ لأن الذبح متى، ولو أن أُحصِرَ ذهب إلى القضاء في عامه ذلك بعد ما تحلل بالدبح عنه، فإنه يقضي بإحرام جديد، وعليه قضاء الحج لا غير؛ لأنه لم يفت عليه الحج في ذلك العام. [الجوهرة النيرة: ٢٢١، ٢٢٠]

استحساناً [لأن الهدي محل، والقياس أن لا يجوز له التحلل؛ لقدرته على الأصل] لأنه لو لم يتحلل يصيب ماله مجاناً، وحرمة المال كحرمة النفس فيتحلل كما إذا حاف على نفسه، والأفضل أن يتوجه؛ لأن فيه إبقاء ما التزم كما التزم، وقال زفر **رحمته** لا يجوز له التحلل، وهو القياس.

كان محصراً لأنه تعدر عليه الإتمام، وكذا إذا أُحصِرَ في الحرم أيضاً فحكمه كذلك. [الجوهرة النيرة: ٢٢٠]

فليس محصراً الحج أما إذا قدر على الطواف دون الوقوف، فالأثر فائت الحج يتحلل به، وأدم بدل عنه في التحلل، وأما إذا قدر على الوقوف فقد تم حجه، ولا يكون محصراً. [الجوهرة النيرة: ٢٢٠]

باب الفَوَات

ومن أحرم بالحجّ ففاته الوُكُوف بعرفة حتى طلع الفجرُ من يوم النحر، فقد فاته الحجُّ، وعليه أن يطُوفَ ويسعى، وتحلّ ويقضي الحجَّ من قابل، ولا دم عليه. والعُمْرة لا تَفُوت، وهي جائزة في جميع السنة إلا خمسة أيام

باب الفَوَات: الفوات عدم الشيء بعد وجوده، وإنما قال هنا: الفوات مفردًا، وفي الصلاة الفوات جمعًا؛ لأن الصلوات جمع، والحج واحد لا يجب في العمر إلا مرة واحدة. (الجوهرة النيرة) وأخره عن الإحصار؛ لأنه إجماع وأداء، والإحصار إحرام بلا أداء، والمفرد مقدم على المركب كذا في "البنية".

ومن أحرم بالحج: فرضًا أو نفلًا، صحيحًا أو فاسدًا. [الباب: ١٧٢/١]

فاته الحج: لأن الحج عرفة. [الجوهرة النيرة: ٢٢٠]

ويقضي الحج الحج: لما روى ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "من فاته عرفة بليل، فقد فاته الحج، فليتحلل بعمره، وعليه الحج من قابل". (رواه الدارقطني) ولا يجب عليه الدم عندنا، وهذا قال المصنف: بلا دم؛ لأنه لم يرتك الحنيفة، وقد أتى بأحد موجبي الإحرام، وقال الشافعي رحمته الله يجب عليه الدم مع القضاء، وهو قول حسن بن زياد؛ لأنه روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو محمول عندنا على الاستحباب؛ لأن التحلل وقع بأفعال العمرة، والدم بدل عنها، فلا يجمع بينهما. وفي "التصحيح والترجيح": قال الإسحاق بن إبراهيم: ثم عند أبي حنيفة ومحمد أصل إحرامه بالحج باق وتحلل بعمل العمرة، وعند أبي يوسف: يصير إحرامه إحرام العمرة، والتصحيح قولهما. [ص ٢١٧]

ولا دم عليه: لأن التحلل وقع بأفعال العمرة، فكانت في حق فوات الحج بمنزلة الدم في حق المحصر، فلا يجمع بينهما، كذا في "الهداية". [الجوهرة النيرة: ٢٢٠]

والعمرة لا تفوت: لأنها غير مؤقتة، وعليه الإجماع، وفي "الجوهرة النيرة": العمرة أربعة أشياء: إحرام وطواف وسعي وحلق أو تقصير، اثان منها ركبان: الإحرام والطواف، واثان منها واجب: السعي والحلق، والركن لا يحور عنه البدل، والواجب يحور عنه البدل إذا تركه، ومما سوى هذه الأربعة سنن وآداب، فإذا تركها كان مستثًا، ولا شيء عليه. [ص ٢٢١]

الا خمسة أيام الحج: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما "لا تعتمر في خمسة أيام، واعتمر قبلها وبعدها"، وعن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تكره العمرة في هذه الأيام الخمسة، ولأن هذه أيام الحج، فكانت متعبة له.

يُكْرَهُ فَعْلُهَا فِيهَا: يَوْمُ عَرَفَةَ، وَيَوْمُ النَّحْرِ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ. وَالْعُمْرَةُ سَنَةٌ، وَهِيَ الْإِحْرَامُ
 كراهة تحريم
وَالطَّوَافُ وَالسَّعْيُ.

يُكْرَهُ فَعْلُهَا الْح يعني يكره إشاؤها بالإحرام، أما إذا أداها بإحرام سابق كما إذا كان قارباً ففاته الحج، وأدى
 العمرة في هذه الأيام لا يكره، وإنما كرهت في هذه الأيام الخمسة، لأن هذه أيام الحج، فكانت متعبة له، وعن
 أبي يوسف أنه لا تكره في يوم عرفة قبل البراءة؛ لأن دخول وقت ركن الحج بعد روبر لا فيه، والأصح
 ما ذكرنا، ولكن مع هذا هو أداها في هذه الأيام صحت؛ لأن الكراهة لغيرها، وهو تعصيه أمر حج، وتخصيص
 وقته له كذا في "الهداية". [الجوهرة النيرة: ٢٢١]

وَالْعُمْرَةُ سَنَةٌ الْح أي سنة مؤكدة عندنا، وقيل: وجنة، وقيل: فرض كفيه، وقال الشافعي في القديم
 تطوع، وفي الحديث: هي فريضة كالحج؛ ما روي عن رجل من بني عامر، قال: يا رسول الله! إن لي شيخاً كبيراً
 لا يستطيع الحج والعمرة ولظعن، قال: أحجج عن أبيك واعتمر (رواه أبو داود والترمذي وصححه)، وما روي
 عن النبي "العمرة فريضة كفريضة الحج" ولنا: ما روي عن جابر بن عبد الله أنه قال: نبي النبي عراقي
 فقال: يا رسول الله! أخبرني عن العمرة أواجبة هي؟ فقال رسول الله ﷺ لا، وأن تعتمر خير لك رواه
 مسند، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وتأويل حديث العمرة فريضة الحج، أنه مقدره بأعمال كالحج،
 فدل على أن ذلك أمر استحباب، كذا في "المعني"، وفي "الضائي": أنها سنة مؤكدة لا فرض كفايه، وهو
 الصحيح.

وهي الإحرام الْح والإحرام شرص، وأكثر اصطواف ركن، وغيرهما واجب، وإنما يذكر حقيق؛ لأنه مخرج
 منها. [الباب: ١٧٣/١]

باب الهدى

الهدى أدناه شاة، وهي من ثلاثة أنواع: من الإبل والبقر والغنم، يُجزئ في ذلك كله الشئ فصاعداً إلا من الضأن، فإن الجذع منه يجزئ فيه، ولا يجوز في الهدى مقطوع الأذن ولا أكثرها، ولا مقطوع الذنب، ولا مقطوع اليد، ولا الرجل،

الهدى: وهو اسم لما يهدى من النعم إلى الحرم ليتقرب به، وجه تأخير هذا الباب أن ما تقدم من القران والتمتع والإحصار، وحراء لصيد والحماية أسباب لوجوب الهدى، والهدى مسبب، والمسبب مؤخر عن السبب، وهو بإسكان الدار وتعفيف الياء وكسر الدار وتشديد ادال لعتان فصيحتان. أدناه شاة. لقول ابن عباس: ما استيسر من الهدى شاة، ولما روي أنه ﷺ سئل عن الهدى، فقال: أدناه شاة.

أنواع ثلاثة. والدليل على أن الهدى إما يكون من الأنواع الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَحَرِّمْنَا مِنْهَا الْبُيُوتَ وَالْأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ﴾. فعلى مذهب محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب في الهدى شاة، وفي النعامة بدنة، وفي إحصار الوحشي بقر، فعلم أن الهدى يشمل الأنواع الثلاثة، وكذا على مذهب الشافعي؛ لأنه ربما تلغ قيمة الصيد شاة أو بقرة أو بدنة فيشتري ذلك، فدر على أنه من الأنواع الثلاثة، ولأنه قد جرت العادة من عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا بإهداء هذه الأنواع الثلاثة. الشئ: وهو من الإبل ما تم له خمس سنين، ومن البقر ستان، ومن الغنم سنة. [الباب: ١٧٤/١] فإن الجذع إلح. لقوله إلح: "لا تدعوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم، فتدعوا جذعة من الصأ" (رواه مسلم وأبو داود والنسائي). والجذع من الضأن، والمعز: ما له ستة أشهر، وقيل: أكثر السنة، وإما يجزئ الجذع من الصأ، إذا كان بحيث لو احتلط بالثأيا اشتبه على الناظر أنه منهم، والذكر من الصأ أفضل من الأنثى إذا استويا، والأنثى من البقر أفضل من الذكر إذا استويا، وإجماعهم كالبقرة.

مقطوع الأذن إلح. ولا من لا أذن لها حقيقة، وأما إذا كانت صغيرة جار، ثم الذاهب من الأذن إن كان الثلث أو أقل، أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، فعلى هذا: الثلث في حكم القليل، وعند أبي حنيفة: أيضاً: إذا كان ادهاب الثلث، فما زاد لم يجز. وإن كان أقل جار، فعلى هذه الرواية الثلث في حد الكثير، وقال أبو يوسف: إن كان الباقي من الأذن أكثرها أجزأه، وإن ذهب النصف، وبقي النصف لم يجز؛ لأن في النصف استوى الحظر والإباحة، فكان الحكم للحظر، ولا يجوز في الهدايا إلا ما يجوز في الضحايا. [الجوهرة النيرة: ٢٢٢]

ولا الرجل: ويعتبر فيه من الكثرة والقلة ما يعتبر في الأذن، وكذا الأنف والإلية منه. [الجوهرة النيرة: ٢٢٢]

ولا ذاهبة العين، ولا العجفاء ولا العرجاء التي لا تمشي إلى المنسك، والشاة جائزة في كل شيء إلا في موضعين: من طاف طواف الزيارة جنباً، ومن جامع بعد الوقوف بعرفة؛ فإنه لا يجوز فيهما إلا بدنة. والبدنة والبقرة يحزى كل واحد منهما عن سبعة أنفس، إذا كان كل واحد من الشركاء يريد القرية، فإذا أراد أحدهم بنصيبه اللحم لم يحز للباقيين عن القرية، ويجوز الأكل من هدي التطوع.....

ولا ذاهبة العين أي ذاهبة إحدى العينين؛ لأن النبي ﷺ هي أن يصحى بالعوراء البين عورها، فإن كان الذهب قبلاً حراً، وإن كان كثيراً لا يجوز، ومعرفة ذلك أن تشد العين المعيبة بعد أن لا تعف الشاة يوماً أو يومين، ثم يقر بعرف إليها قبلاً قبلاً حتى إذا رآته من مكان أعلم على ذلك المكان، ثم تشد عينا الصحيحة، ويقر بعرف إليها قبلاً قبلاً حتى إذا رآته من مكان أعلم عليه، ثم يطر إلى تعاوت ما بينهما، فإن كان ثلثاً، فالذهب الثلث، وإن كان نصفاً فالذهب النصف. [خوهره البيرة: ٢٢٢] **ولا العجفاء** الحج لحديث جابر يرفعه: 'لا تصحوا بالعرجاء البين عرجها، ولا العوراء البين عورها، ولا العجفاء البين عجبها' حديث.

إلى المنسك الحج وهو المذبح، فإن كان عرجها لا يجمعها عن المشي جار، وهذا إذا كانت العيوب موحدة لها قبل المذبح. أما إذا أصابها ذلك في حالة الذبح بالاضطراب وانقلاب السكين، فأصابت عينا أو كسرت رجليها حراً؛ لأن مثل هذا لا يمكن الاحتراز عنه، والخصي حائر في الهدى؛ لأن ذلك يسمى ويطلب حمله. [خوهره البيرة: ٢٢٢] **طواف الزيارة حساً** أو حائضاً أو نفساء. [الباب: ١٧٤] لأن الجداة أعند، فجعل حبر نقصاها بالعدة؛ بطهاراً متفاوت بين الأصغر والأكبر، والخيض والسفاس منحق بالحاجة لا أنه موضع ثلث.

بعد الوقوف بعرفة أي وقبل الخلق والطواف، فإن الراجح وحب الشاة لو كان بعد الخلق، والتقيد بما بعد الوقوف بالاحتراز عما لو كان قبله، فإن فيه تحب الشاة. **عن سبعة أنفس** استحساناً؛ لما روي عن جابر أنه قال: "حرب مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة". **يريد القرية**. ولو احتبف وجوه القرب، وعذرهم لأن من اتفاق القرب، واختلافها بأن يريد أحدهم المتعة، والآخر القرب، والثالث التطوع، لأن المقصود بالقرب واحد، وهو الله عز وجل، فإن قلت: ما الأفضل سبع بدنة أو الشاة؟ قلت: ما كان أكثرهما حملاً، فهو أفضل. (خوهره البيرة)

لم يحز للباقيين. وكذا إذا كان معهم دمي. [خوهره البيرة: ٢٢٢] **ويحوز الأكل** الحج بل يستحب الأكل؛ لقوله تعالى: ﴿فَكُلْ مِنْهُ﴾ (سورة ٥٨)، والمراد به ما يلع الحرم، وأما إذا لم يسع لا يحوز لصاحبه أن يأكل، ولا لغيره من لأعياء؛ لأن القرية في الهدى بالإرافة إنما تكون في الحرم، وفيما لم يبيع القرية تكون بالتصدق، والأكل ينافيه، واستحباب الأكل من هدي التطوع أيضاً مما صح عنه ﷺ أنه أكل من لحم هديه، وشرب من مرقه.

والمُتعة والقران. ولا يجوز من بقية الهدايا، ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمُتعة والقران إلا في يوم النحر، ويجوز ذبح بقية الهدايا في أي وقت شاء، ولا يجوز ذبح الهدايا إلا في الحرم، ويجوز أن يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم، ولا يجب التعريف بالهدايا. والأفضل بالبدن النحر، وفي البقر والغنم الذبح،

والمُتعة والقران: أي يؤكل من هديهما؛ لأنه دم سك، وقال الشافعي: لا يؤكل من دم المتعة والقران؛ لأن أداء كل من السكبين على حدة أفضل عنده، وفي جمعهما نقصان، فيكون كل من الدمين دم حبر، فلا يأكل منه كدم الكفارة. ولنا: أنه دم شكر على عمة جمعه بين العادتين في سفرة واحدة، فصار كدم الأضحية، وعدد مائه يأكل من الجميع إلا حراء الصيد، وفدية الأذى ونذر المساكين، وهدي التطوع لو عطب.

من بقية الهدايا كدماء الكفارات والدور وهدي الإحصار والتطوع إذا لم يبيع محله. [الحوهرة البيرة: ٢٢٢] **ولا يجوز ذبح الحج:** الدماء في المساكين على ثلاثة أوجه: في وجه يحوز تقديمه على يوم النحر بالإجماع بعد أن حصل الذبح في الحرم، وهو دم الكفارات والدور وهدي التطوع، وفي وجه لا يحوز دمه قبل يوم النحر إجماعاً، وهو دم المتعة والقران والأضحية، وفي وجه احتلفوا فيه، وهو دم الإحصار، فعند أبي حنيفة رحمته يجوز تقديمه، وعندهما: لا يحوز. وفي 'المسوط': يجوز ذبح هدي التطوع قبل يوم النحر إلا أن دمه قبل يوم النحر أفضل، قال في 'الهداية': وهو الصحيح، يعني أنه يحوز دمه قبل يوم النحر. [الحوهرة البيرة: ٢٢٢، ٢٢٣]

الا في يوم النحر أي وقت النحر، وهو الأيام الثلاثة حتى لو ذبح قبله لم يحر إجماعاً، وبعده كان تاركاً لنواجب عبد الإمام، فيزومه دم، وتاركاً للسهة عندهما. **إلا في الحرم:** قال الله تعالى: ﴿لَهُ مُحْضَاهِي نَيْتُ نَعْنِي﴾ (الحج ٣٣)، وامرأه الحرم، وقال في جزاء الصيد: ﴿هَدْيٌ بَعْدَ نَكْعَةٍ﴾ (سائدة ٩٥)، فصار أصلاً في كل دم هو كفارة؛ ولأن هدي اسم ما يهدي إلى الحرم. **ويجوز أن يتصدق بها الحج:** وقال الشافعي رحمته لا يجوز التصديق على غير فقراء الحرم؛ لأن الدماء وحتت توسعة لأهل الحرم، قلنا: هو معقول المعنى، وسد حلة المحتاح، ولا فرق بينهم وبين غيرهم إلا أن فقراء الحرم أفضل. **وغيرهم:** إلا أن مساكين الحرم أفضل، إلا أن يكون غيرهم أحوح منهم. [الحوهرة البيرة: ٢٢٣]

ولا يجب التعريف الحج: وهو أن يذهب به إلى عرفات؛ لأن المقصود القرية بإقامة الدم لا التعريف، وعند مالك: يجب إذا ساقه من حل، وعدنا لو عرف بهدي المتعة والقران كان حسناً لتوقته بيوم النحر، فربما لا يجد من يحفظه، فيحتاج إلى التعريف به، ولأنه دم نسك، فيكون مساوياً على التشهير، بخلاف دماء الكفارات؛ لأنه يحوز دمه قبل يوم النحر، ولأنه سبها الجناية، فيليق بها الستر. **والأفضل بالبدن النحر:** لقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ رُتَّ وَنَحْرُ﴾ (نحو ٢)، قيل في تأويله: الخزور، كذا في 'الهداية'، فإن شاء محرها قياماً، وإن شاء أضجعها، والأفضل أن ينحرها قياماً معقوبة اليد اليسرى، ولا يذبح النحر والعزم قياماً؛ لأن في حالة الإضجاع المذبح أبيض، فيكون الذبح =

والأولى أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إذا كان يُحسن ذلك، ويتصدق بجلالها وخطامها، ولا يُعطي أجرة الجزار منها. ومن ساق بدنة، فاضطرَّ إلى رُكوبها ركبها، وإن استغنى عن ذلك لم يركبها، وإن كان لها لبنٌ لم يحلبها، ولكن ينضح ضرعها بالماء البارد حتى يقطع اللبن. ومن ساق هدياً فعطَّب، فإن كان تطوعاً: فليس عليه غيره، وإن كان عن واجب،

= أيسر، وقوله: وفي البقر والعم الدبح؛ لقوله تعالى ﴿وَالْبَقَرُ وَالْعَمُّ ذُبِحْنَا﴾ (سورة البقرة: ٢٧). وفي قوله: (سورة البقرة: ١٠٧). (وكان كشاً)، والدبح ما أعد بدبح، وأراد به العم، (وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم دبح الإبل وذبح البقر والعم)، فلو دبح الإبل وحر البقر والعم أحرأه إذا استوفي العروق، ويكره. (الخوهرية النيرة: ٢٢٣) [ويتصدق] لقوله صلى الله عليه وسلم: «وهي تصدق بجلالها وخطامها، ولا تعطى أجرة أحرار منهما». **علاها** اجلال جمع حل، وهو كالكساء تقي الحيوان من الحر والبرد. [الخوهرية النيرة: ٢٢٣] ولا يعطي أجرة الحج والأصل فيه: ما روي أنه صلى الله عليه وسلم أمر علياً كرم الله وجهه أن يقوم على بدنه، وأن يقسم بدنه كلها حومها وجلودها، ولا يعطي في حرارتها شيئاً، أي كراء عمل الحر؛ ولأنه إذا شرب إعصاءه من المذبح يبقى شريكاً له فيه، فلا يجوز الكل لقصده اللحم، وإن تصدق عليه شيء من لحمها أو جلودها. وفي «الخوهرية النيرة»: كذا لا يبيع جلودها، فإن عمل الخلد شيئاً يتمتع به في مسره كالفرش والعربال والخراب وأشابه ذلك، فلا بأس به، وإن باع الجلد أو اللحم بدرهم أو فلس أو حطة تصدق بذلك، وليس له أن يشتري بها ملحاً ولا أباراً. [ص ٢٢٣]

فاضطر إلى رُكوبها الحج ته بدنت عنى أنه يجوز له الركوب للضرورة؛ لحديث أصحاب السنن: «أركبها بالمعروف إذا أحتت إليها»، ولأنها باقية على منك، فجار الانتفاع بها بضرورة، فبذلك أنه لو مات قبل أن تباع محله، كانت ميراثاً، وكذا لا يعمل عليه؛ لأنه جعله لله حائصاً، فلا يسعى أن يصرف شيئاً من عيه أو مسافعه إلى نفسه، فإن ركبها فقصت، فعليه ضمان ما نقص، ويتصدق على الفقراء دون الأغنياء، وقال الشافعي ومالك: يجوز ركوبه مطلقاً إلا أن يهرله. **لم يحلبها**. فإن حلبها تصدق به أو بقيمتها إن كان قد استهلكه. (الخوهرية النيرة) **ولكن ينضح** بكسر الضاد، والضح: الرش، وهذا إذا كان قريباً من وقت الدبح، فإن كان بعيداً يحلبها ويتصدق به؛ كيلا يضر ذلك بالبهيمة. [الخوهرية النيرة: ٢٢٣]

فليس عليه غيره لأنه لم يكن متعلقاً بدمته. [الخوهرية النيرة: ٢٢٣، ٢٢٤]

فعليه أن يقيم غيره مقامه، وإن أصابه عيب كثير أقام غيره مقامه، وصنع بالمعيب ما شاء، وإذا عطبت البدنة في الطريق، فإن كان تطوعاً نحرها، وصبغ نعلها بدمها، وضرب بها صفحتها، ولم يأكل منها هو ولا غيره من الأغنياء، وإن كانت واجبة أقام غيرها مقامها، وصنع بها ما شاء، ويُقْلَد هدي التطوع والمتعة والقران، ولا يُقْلَد دم الإحصار، ولا دم الجنائيات.

أن يقيم غيره إلخ. لأن الوحوب باق في دمه. (الجوهرة النيرة) عيب كثير. وهو أن يخرج من الوسط إلى الرداءة. (الجوهرة النيرة) أقام غيره مقامه. لأن المعيب مثله لا يتأدى به الواجب. فلان من غيره. وهذا إذا كان موسراً، أما إذا كان معسراً أجزأه ذلك المعيب. وصنع بالمعيب إلخ: لأنه حالص ملكه يصنع به ما شاء، وعند أحمد وبعض الشافعية يلزمه. وإذا عطبت: أي قربت من الهلاك.

نحرها إلخ. لما روي عن قبيصة رضي الله عنه أنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث معه بالبدن، ثم يقول: 'إن عطت منها شيء، فحشيت عيبها موتاً، فأنحرها ثم اعمس عنها في دمه، ثم اصرب به صفحتها، ولا تطعمها أمت، ولا أحد من رفقتك'، ومثله عن ناحية الحراعي رضي الله عنه، وكان سائق بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم (رواه مسلم وأحمد)، واحتج به الشافعي وقال: لا يجوز أن يأكله الفقراء من رفقته، بل يتركها كله لسباع. قلنا: هو محمول على أنه ورفقته كانوا أعياء، والمعنى أن الهدى الذي دنا من الهلاك، وكان تطوعاً نحره. وصبغ فلالته بدمه. وضرب بالدم جانب سامه ليعلم الناس أنه هدي؛ لأن القرية تعنت بعين المحل، فلا يلزمه شيء آخر، كما إذا اشترى الفقير شاة للأضحية، فهلك قل الأضحية لا يلزمه شاة أخرى؛ لأن الواجب كان في العين لا في الذمة، بخلاف ما إذا كان الهدى واجباً فعطت، يلزمه آخر؛ لأن الواجب في الذمة لا في العين، ولما لم يدبح في الحرم لا يسقط عنه.

صفحتها: أي جانب عنقها، وفي "الهداية": صفحة سنامها. (الجوهرة النيرة) ولم يأكل منها إلخ [بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناحية الأسلمي]: لأنها لم تنع محلها، فإن أكل منها، أو أطعم غنياً، فعليه أن يتصدق بقيمتها. (الجوهرة النيرة)

وصنعها ما شاء: لأنه م تنق صالحة ما عيبه، وهو ملكه كسائر أملاكه. [الجوهرة النيرة: ٢٢٤]

ويقْلَد هدي التطوع: لأنه دم سنك، وفي التقيد إظهاره وتشهيره فيلق به. ولا يقْلَد دم: لأن سنها اجباية، والستر أليق لها، ودم الإحصار جابر فيلحق بحسها، ثم ذكر الهدى ومراده البدنة؛ لأنه لا يقيد الشاة عادة، ولا يس تقيد عديداً؛ لعدم فائدة التقيد على ما تقدم، وقال الشافعي رضي الله عنه يقْلَد لقول عائشة رضي الله عنها 'إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى إلى البيت عمّاً فقدها' (متفق عليه). قلنا: فعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تركه، وترك بعده، ومو كانت سة معروفة لما تركوه، والحديث انفرد به أسود بن يزيد، وم يذكره غيره.

كتاب البيوع

البيعُ ينعقد بالإيجاب والقبول إذا كانا بلفظ الماضي، وإذا أوجب أحد المتعاقدين البيع،

كتاب البيوع. إنما عقبه الشيخ بالمعاملات، وأخر الكساح؛ لأن احتياجه الناس إلى البيع أعم من احتياجهم إلى كساح؛ لأنه يعم الصغير والكبير. ولذكر ولأشئ. واستقاء بالبيع أقوى من البقاء بالكساح، لأن به تقوم المعيشة التي هي قوم الأحسام. وبعض المصنفين قدم كساح على البيع كصاحب الهداية وغيره؛ لأن كساح عبادة، بل هو أفضل من الاشتغال بعمل عبادة؛ لأنه سب إلى التوحيد بواسطة الولد الموحد، وكل مهم مصيب في مقصده. [خوهره البيرة: ٢٢٤، ٢٢٥] **البيع** اسم جنس يتناول القليل والكثير، وهذا الكتاب لبيان أنواعه لا تحقيقته، ولما فرع المصنف من معاملات شرع في المعاملات، وقدم سبيع؛ لأنه أكثر وقوعاً. **البيع** وهو في البعة: مصدق للمادة، كذا في 'العبي'. وفي 'خوهره البيرة': هو عبارة عن تمليك ما مال آخر فقط، وفي الشرع: مدالة المال سائل باتراضي، هذا قول الخراسانيين، كصاحب 'الهداية' وأصحابه، فإن وجدت المادة بلا تراص لا يكون بيعاً شرعياً؛ لقوله تعالى: ٥٠. **شَيْءٌ لِّشَيْءٍ مِّنْهُ لَآ يَكُونُ مَعَهُ مِثْلُ شَيْءٍ مِّنْهُ لَآ يَكُونُ مَعَهُ مِثْلُ شَيْءٍ مِّنْهُ** (البقرة: ٢٩) ويقال: هو في شرع: عبارة عن إيجاب وقبول في ما ليس فيهما معنى اشتري، وهذا قول العراقيين كاشيخ وأصحابه. [ص ٢٢٥] **يعقد** الانعقاد عبارة عن انضمام كلام أحد المتعاقدين إلى الآخر. والإيجاب هو الإثبات، سمي به أول كلام أحد العاقدين، سواء كان بعت أو اشتريت؛ لأنه يثبت للآخر خيار القبول، والقبول هو ثاني كلام أحدهما سواء كان بعت أو اشتريت. **بلفظ الماضي** مثل أن يقول أحدهما: بعت، والآخر: اشتريت، أما إذا كان بلفظ الأمر، فلا بد من ثلاثة ألفاظ كما إذا قال اللّاع: اشتر مي فقال: اشتريت، فلا ينعقد ما م يقل اللّاع: بعت، أو يقول المشتري: بع مي، فيقول: بعت، فلا بد من أن يقول ثانياً: اشتريت، ولا ينعقد بلفظين أحدهما ماضٍ، والآخر مستقبل، بخلاف كساح، فإنه ينعقد. وإنما شرط الماضي؛ لأنه إنشاء تصرف، وإنشراح قد اعتبر الإحار إنشاء في العقود. **وإذا أوجب أحد الخ** بأن قال اللّاع مثلاً: بعتك هذا كذا، فالآخر بالخيار إن شاء قبل في المجلس، وإن شاء رده؛ لقوله: ٥٠. **أَشْيَاءُ بَاخِيَارٍ مَّا يَتَرَفَا،** [أخرجه مالك في الموطأ والخمسة] وهذا الخيار يسمى خيار قبول، وإنما حيز؛ لأنه لو لم يثبت الخيار يلزمه حكم العقد من غير رصاه، وإذا لم ينفذ الحكم بدون قبول الآخر، فمستوجب أن يرجع عن إيجابه قبل قبول الآخر؛ خبوه عن اتصال حق الغير. وإنما يمتد إلى آخر المجلس بأن المجلس جامع لمتفرقات، فاعتبرت ساعاته ساعة واحدة دفعا للعسر وتحقيقاً ليسر، والكتاب كالخطاب، وكذا الإرسال حتى اعتبر مجلس بيوع اكتتاب وأداء رسالة، وليس له أن يقبل بعض المبيع، ولا أن يقلل المشتري بعض الثمن؛ لعدم رضاء الآخر بتفرق الصفقة إلا إذا بين ثمن كل واحد؛ لأنه صفقات معنى.

فالأخر بالخيار: إن شاء قبل في المجلس، وإن شاء رده، فأيهما قام من المجلس قبل القبول بطل الإيجاب.

فإذا حصل الإيجاب والقبول لزوم البيع، ولا خيار لواحد منهما إلا من عيب أو عدم رؤية. والأعوض المشار إليها لا يحتاج إلى معرفة مقدارها في جواز البيع،

فأيهما قام الخ أي إذا قام أحد المتعاقدين من المجلس بعد الإيجاب بطل الإيجاب؛ لأن القيام دليل الإعراض والرجوع، فيبطل العقد به كسائر عقود اإبادة، خلافاً للجمع والعنق على مال حيث لا يبطل بقيام الزوج والمولى؛ لأنه يمين من جهتهما، والقبول شرع، واليمين لا تصل بالقيام، وعند الشافعي . . . خيار القبول لا يمتد إلى آخر المجلس، بل هو الفور. قلنا: إن العقد يحتاج إلى التروي والتفكر، فيجعل ساعات المجلس كساعة واحدة، وفيما قاله للشافعي . . . حرج بين، وهو مدفوع بالنص، قال تعالى: . . . جعل منكم في كل حجة . . . (الحج ٧٨)

بطل الإيجاب لأن القيام دليل الإعراض، وكذا لو لم يقم لكن تشاعل في المجلس بشيء غير البيع، بطل الإيجاب، فإن كان قائماً فبعد ثم قتل، فإنه يصح القبول؛ لأنه بالقعود لم يكن معرضاً. [الجوهرة البيرة: ٢٢٦]

لزوم البيع. ويشت امت لكل منهما، وفيه إشارة إلى أن البيع يتم مهما، أي بالإيجاب والقبول، ولا يحتاج إلى القصد، ولا إلى إحارة البائع بعدهما، وهو الصحيح، ولابد من تقدير الثمن وتعيين الثمن، قال في "العيون" عن أبي يوسف . . . إذا قال: بعثك هذا العبد بألف، فلما أراد المشتري أن يقول: قلت، قال النائع: رجعت، وخرج الكلامان معاً، فالفسخ أولى؛ لأنه لم يتم البيع.

ولا خيار لواحد الخ وقال الشافعي . . . يشت لكل واحد منهما خيار المجلس؛ لقوله . . . "المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا"، ولنا. أن الفسخ يبطل حق العير فلا يجوز، والحديث محمول على خيار القول، وفيه أي في الحديث إشارة إليه، فإيهما متبايعان حالة مباشرة لا بعدها أو يهتمله، فيحمل عليه، والتفرق فيه تفرق الأقوال لا تفرق الأبدان.

إلا من عيب الخ: وكذا خيار الشرط، وإنما حص العيب وعدم الرؤية مع أن خيار الشرط مانع لزوم البيع أيضاً؛ لأنهما في كل بيع يوجدان، أما خيار الشرط فعارض مبني على الشرط. (الجوهرة البيرة)

والأعوض المشار الخ: لأن بالإشارة كفاية في التعريف، سواء كان المشار إليه ثماً أو مثماً بعد أن لم يكن في الأموال الربوية، أما في الربوية إذا بيعت بحسبها، فلا يجوز البيع بجهالة مقدارها، وإن أشير إليها؛ لاحتمال الربا، كما إذا باع حطة بحطة، أو شعيراً بشعير، فلا بد أن يعلم تساويهما. (الجوهرة البيرة)

في جواز البيع: احتراز عن السلم، فإن رأس المال فيه إذا كان مكيلاً أو موروثاً يشترط معرفة مقداره عند أبي حنيفة رحمهم الله، ولا يكتفى بالإشارة. [الجوهرة البيرة: ٢٢٦]

والأثمان المطلقة لا تصحّ إلا أن تكون معروفة القدر والصفة.

ويجوز البيع بثمن حالٍ ومؤجلٍ إذا كان الأجل معلوماً، ومن أطلق الثمن في البيع، كان على غالب نقد البلد، فإن كانت النقود مختلفة،

والأثمان المطلقة إلخ: لأن التسليم والتسليم واجب بالعقد، وهذه الجهالة معضية إلى المنفعة، فيمتنع التسليم والتسليم، وكل جهالة هذه صفتها ثمن الحوار، هذا هو الأصل كذا في 'الهداية'. وفي 'الجوهرة البيرة': صورة المطلقة أن يقول: اشتريت منك بضعة، أو خبطة أو بكرة، ولم يعين قدر ولا صفة، وفي 'اليسابيع': صورته أن يقول: بعت منك بسم أو مما يساوي، فيقول: اشتريت، فهذا لا يجوز حتى يبين قدر الثمن وصفته، فاعذر مثل عشرة أو عشرين، والصفة مثل خاري أو سمرقندي، أو حيد أو ردي، وقوله: 'مضقة' احتراز عن كونها مشاراً إليها. [ص ٢٢٦] واعلم أن معرفة الوصف شرط في الثمن فقط دون المبيع، بخلاف اشتراط معرفة القدر، فإنه بالنسبة لكل من المبيع والثمن، ثم اعلم أن الدراهم والدينار أثمان أبدًا، سواء قوبلت بغيرها أو حسنها، وأما الأعيان القيمة فمبيعة أبدًا، وأما الأعيان المشية فإن قوبلت بالنقود، فهي مباعة، أو بأثمانها، فما كان موصوفاً بدمية ثمن، وما كان معيماً فمبيع، فإن كان كل منهما معيماً فما صحه الباء أو "على" فهو ثمن، ومن حكم النقود أنها لا تتعين بالتعيين في عقود المعاوضات، بل في المعصوبات والأمانات والوكالات، وكذا في كل عقد ليس معاوضة.

ويجوز البيع: أي يجوز البيع إذا كان لأداء الثمن أجل معين، ومعه إذا بيع بخلاف جنسه، ولم يجمعهما قدر، لقوله تعالى: **وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** (البقرة ٢٧٥) من غير فصل، وعنه **لا** أنه اشترى من يهودي إن أجل، ورهن درعه (متفق عليه عن عائشة رضي الله عنها) وليس فيه ذكر المبيع، فأدرك صاحب 'الهداية' طعاماً، وقيل: المبيع كان ثوباً.

ومن أطلق الثمن إلخ: معناه ذكر قدر الثمن، ولم يذكر صفته، مثل أن يقول: بعت منك عشرة دراهم، وفي البلد دراهم محتفعة، فإذا كان كذلك جاز البيع، وتعين الدراهم التي يتعامل بها في البلد عائداً، فيكون معنى قوله: ومن أطلق الثمن أي أطلقه على ذكر الصفة، وأما القدر فقد ذكره؛ لأنه لو لم يكن كذلك كانت هذه المسألة عين تلك الأولى، فيلزم التكرار، فبان لك أن قوله: والأثمان المطلقة أنها مطلقة عن ذكر القدر ووصف جميعاً، وأن قوله: ومن أطلق الثمن مطلق عن ذكر الصفة لا غير، وذلك بأن يقول: اشتريت عشرة دراهم، ولم يقل بخارية أو غطرية أو غير ذلك. (الجوهرة البيرة) **على غالب نقد إلخ:** أي يتصرف البيع إلى المتعامل به مع وجود دراهم أخرى لا يتعامل بها أو يتعامل بها، إلا أن غيرها أكثر تعاملًا. **النقود مختلفة:** يعني مختلفة في المالية إلا أن التعامل بها سواء؛ لأن الجهالة تفصي إلى المارعة، وأما إذا كانت سواء في المالية جاز البيع إذا أطلق اسم الدراهم، ويتصرف إلى ما قدر به من أي نوع كان؛ لأنه لا منارعة ولا اختلاف في المالية، والاختلاف في المالية كالذهب التركي والخليفي، فإن الخليفي كان أفضل في المالية من التركي. [الجوهرة البيرة: ٢٢٧]

فالبَيْعُ فاسدٌ، إلا أن يبين أحدها. ويجوز بيعُ الطعام والحبوب كلها مكيالاً ومجازفةً
^{للهيئة} ^{في الخمس} ^{بجنسه أو بخلافه}
وبياناً بعينه لا يُعرفُ مقداره، أو بوزنٍ حَجَرٍ بعينه لا يُعرفُ مقداره.
 ومن باع صبرة طعامٍ، كلُّ قفيزٍ بدرهم، جاز البيع في قفيز واحدٍ عند أبي حنيفة رحمته.

فالبَيْعُ فاسدٌ. والمسألة رابعة، الأولى: أن الدرهم استوت مالية ورواجاً، فالمشتري بالخيار دفع أي الدراهم شاء، الثانية: احتلفت مالية ورواجاً، فليصرف إلى غالب نقد البلد. الثالثة: احتلفت رواجاً فقط، فيصرف إلى الأروج، الرابع: احتلفت مالية واستوت رواجاً، فسد البيع، هو منطوق المتن.

بيع الطعام. وفي 'البحر': الفتوى على أن الطعام لا يخص الحصة والدقيق.

ومجازفة: يعني إذا باعها بخلاف حسنها؛ لقوله **فاسدٌ**. 'إذا احتلفت النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون بداً بيد' أما إذا باعها بجنسها محارفة: فلا يجوز؛ لما فيه من احتمال الربا، والمحارفة: هي أحد الشيء بلا كيل ووزن.

وبياناً بعينه: هذا إذا كان الإناء من حذف أو حش أو حش وبما أشبه مما لا يحتمل الريادة والقصاص، مثل أن يقول: بعت منك ملء هذا الصنت، أو ملء هذه القصعة، فإنه يجوز؛ لأن الهيئة فيه لا تعضي إلى المارعة؛ ما أنه يتعجل فيه التسليم؛ لأنه بيع عين حاضرة، فيندر هلاكه منه، بخلاف السهم؛ لأن التسليم فيه متأخر، وإهلاك ليس بادر قلبه، فيستحق المارعة فيه، فلا يجوز، وأما إذا كان الإناء مما يحتمل الريادة والقصاص كالزبيب والجرايب والعرائر والحوالب لا يجوز؛ لأن هذه الأشياء تنقص وتوسط إلا أن أبا يوسف استحس في الماء، واحتاره وإن كان يحتمل الريادة والنقصان، وهو أن يشتري من هذا الماء، كذا قرية بهذه القرية وعينها، فإنه يجوز عنده. [الجوهرة الميرة: ٢٢٧، ٢٢٨] **لا يعرف مقداره:** هذا إذا كان الإناء والحجر بحالهما، أما لو تعلقا قبل أن يسلم ذلك فسد البيع؛ لأنه لا يعلم مبلغ ما باعه منه. [الجوهرة النيرة: ٢٢٨]

كل قفيز إلخ: القفيز مكيال قاله في "المغرب"، ولم يبين قدره، وفي بعض كتب اللغة: أن القفيز قدر اثني عشر صاعاً، ونقل في "السياسة" عن الجوهري: أن القفيز ثمانية مكايك، والمكوك مكيال، وهو ثلث كيلجات، والكيلجة من سبعة أمان من، وأمن رطلان والرطل ثمانية أوقية، والأوقية أستر وثلاث أستر، والأستر أربعة مثاقيل ونصف، والمثقال درهم وثلث أسباع درهم.

عند أبي حنيفة رحمته: قال في شرح "الهداية": يترجح قول أبي حنيفة، وكذا رحمه في "الكافي"، واعتمده المحمدي والنسفي وصدر الشريعة، وكذا في بيع القطيع والمدروع، ووقع في فتاوى القاضي: وبقولهما في هذه المسألة أخذ أبو الليث، وهو يفتي، وفي "الخلاصة": وعنه الفتوى. [التصحيح والترحيح: ٢١٩]

وبطل في الباقي، إلا أن يُسمَّى جُمْلَةً قَفْرَانًا، وقال أبو يوسف ومحمد **حجبه**. يصح في الوجهين. ومن باع قطيع غنم كلَّ شاةٍ بدرهم، فالبيعُ فاسدٌ في جميعها. وكذلك من باع ثوباً مذارعةً كلَّ ذراعٍ بدرهم، ولم يُسمَّ جُمْلَةً الذُرْعَان. ومن ابتاع صُبْرَةً طعامٍ على أنها مائةُ قفيزٍ بمائةِ درهم، فوجدها أقلَّ من ذلك. كان المشتري بالخيار: إن شاء أخذ الموجودَ بحصته من الثمن. وإن شاء فسَخَ البيع، وإن وجدها أكثر من ذلك، فالزيادةُ للبائع.

وبطل في الباقي لأنه تعدد انصرف إلى لكل جهالة سبيع واثمن، فيصرف إلى لأقل، وهو معبود، لأن تزلزل الجهالة تسمية جميع الفقير أو سكين في محس، ولأنه لا يعلم قدر الفقير، فجهل الثمن عند متعاقدين، وتسميته كل قفيز درهم لا يوجب معرفته في الحال، وإنما يعرف في سالي، وذلك يمنع صحة العقد، وصار هذا في ما بين من صورة مسألة كما هو أقر وقال: غلال عني كل درهم، فعليه واحد بالإجماع، فإن كتمه كل إذا أصيغت إلى ما يعلم منه، فإنها تنور أدبه. وقالوا: يصح في الوجهين؛ لأن جهالة بيدهما إرلتها، ومنهها غير مانع من صحة العقد، ثم إذا جاز البيع في فقير واحد عند في حيفة، فبمشتري خيار إن شاء أحده، وإن شاء تركه؛ لتفرق الصفقة عليه. **بصح في الوجهين** [سمي جملة قفرا أو م يسم] وظاهر هداية ترحيح قولهما، وه يعنى تيسيراً على لئاس. **ومن باع الخ:** والحكم بعمه الإل والقر، وكل ما في تعييضه صرر.

وكذلك من باع الخ: وكذا كل عددي متفاوت عند في حيفة في القيمة، وقالوا: هو جائز في الجميع؛ ما قلنا من أن الجهالة بيدهما إرلتها، وعنده يصرف إلى لوحد؛ ما بينا من أنه تعدد يصرف إلى لكل غير أن بيع شاة من قطيع وذراع من ثوب لا يجوز متفاوت، وبيع قفيز من طعام يجوز لعدم متفاوت، فلا تفصي جهالة في مذارعة فيه، وتفصي إلى المارعة في الأول، فوضح الفرق كذا في الهداية. **مذارعة:** أي على أن سائع ومشتري بدرعته ولم يسم جملة الذرعان وجملة الثمن، وأما إذا بينهما، أو بين أحدهما كما إذا قال: بعثت هذا الثوب وهي عشرة أدرع بعشرة دراهم، كل ذراع بدرهم، أو قال: بعثت هذا الثوب وهي عشرة أدرع كل ذراع بدرهم، أو قال: بعثت هذا الثوب بعشرة دراهم كل ذراع بدرهم فصحيح كذا في الهداية **بحصته من الثمن** لأن الثمن يقسم بالأجزاء على أجزاء المبيع المثلي مكيلاً أو موروثاً لا القيمي، أو مسح لموت الصفقة، وكذا كل مكيل أو موروث ليس في تعييضه صرر. **فسخ البيع:** لتفرق الصفقة عليه، وه يتم رضاه بالوجود. [الجوهرة أسيرة: ٢٢٩]

فالزيادة للبائع: لأنه لم يدخل في البيع إلا القدر المسمى، ففي الزيادة على مذكوره، والقدر ليس بوصف حتى يتبع الأصل.

ومن اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع بعشرة دراهم، أو أرضاً على أنها مائة ذراع بمائة درهم، فوجدها أقل من ذلك فالمشتري بالخيار: إن شاء أخذها بجملة الثمن، وإن شاء تركها، وإن وجدها أكثر من الذراع الذي سماه فهي للمشتري، ولا خيار للبائع. وإن قال: بعتكها على أنها مائة ذراع بمائة درهم، كل ذراع بدرهم، فوجدها ناقصة، فهو بالخيار: إن شاء أخذها بحصتها من الثمن، وإن شاء تركها، وإن وجدها زائدة كان المشتري بالخيار، إن شاء أخذ الجميع كل ذراع بدرهم، وإن شاء فسخ البيع. ولو قال: بعْتُ منك هذه الرزمة على أنها عشرة أثواب بمائة درهم كل ثوب بعشرة،

فالمشتري بالخيار الح لأن الذراع وصف في الثوب؛ لأنه عبارة عن طول والعرض، والوصف لا يقابله شيء من اثنى كالأطراف في الخيول، فلهذا يأخذ بجميع الثمن، بخلاف القدر في الصبرة؛ لأن المقدار يقابله شيء من الثمن، فلهذا يأخذ بحصته، إلا أنه يتخير هنا لفوات الوصف المذكور لتغيير المعقود عليه.

فهي للمشتري الح لأن الذراع صفة لا يقابله شيء من اثنى، فكان هذا بمنزلة ما إذا باع عبداً معيناً، فإذا هو سليم، كان للمشتري من غير زيادة في الثمن ولا خيار للبائع.

أخذها بحصتها الح لأن الوصف وإن كان تبعاً، لكنه هنا صار أصلاً بإفراده بذكر الثمن حيث قال: كل ذراع بدرهم؛ لأن مقابلة اثنى من خواص كونه أصلاً؛ إذ اثنى لا يقابل الأوصاف، فرب كل ذراع بمنزلة ثوب، فقلة الأصل تقتضي قلة الثمن، وهذا أي أخذها بحصتها من اثنى؛ لأنه لو أحده بكل اثنى لم يكن أحداً بكل ذراع بدرهم، وهو مبيع إلا أن يكون كل ذراع بدرهم، فإن كلمة 'على' تأتي للشرط، كما عرف موضعه.

كان المشتري بالخيار إن شاء أحد الجميع كل ذراع بدرهم، وإن شاء فسخ البيع؛ لأنه إن حصل الريادة في الذراع تبرمه ريادة الثمن، فكان بفعلاً يشوبه ضرر فتحير، وإنما تنزعه الزيادة؛ لما بينا أنه صار أصلاً، ولو أحده بالأقل لم يكن أحداً بشروط، أي كل ذراع بدرهم كذا في "الهداية". **فسخ البيع**: بما قال في الأولى: إن شاء تركها، وفي الثانية إن شاء فسخ البيع؛ لأن المسمى ما كان ناقصاً في الأولى لم يوجد المبيع، فلم يعقد البيع حقيقة، فكان أحد الأقل بالأقل كالبيع بالتعاطي، وفي الثانية وجد مبيع مع ريادة هي أصل لا وصف؛ لأن الذراع وإن كان وصفاً يصح أن يكون أصلاً؛ لأنه غير يتنفع به بإفراده، فإذا سمي لكل ذراع ثمناً جعل أصلاً، فإذا صار أصلاً، فوجده ناقصاً أخذ بحصته، ويثبت له الخيار لتفرق الصفة عليه، وإن وجده زائداً، فهو بالخيار في الأخذ والفسخ؛ لأن ريادة المبيع وإن كانت نفعاً، لكن يشوبها ضرر ريادة الثمن، فيتحير، وليس له أن يأخذ القدر المسمى، ويترك الزائد؛ لأن التعويض بصره، بخلاف الصبرة، ألا ترى أنه لا يجوز بيع اندرود ابتداء وفي الصبرة يجوز.

فإن وجدها ناقصةً جاز البيع بحصته، وإن وجدها زائدةً فالبيع فاسدٌ.

ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع وإن لم يُسمَّه، ومن باع أرضاً دخل ما فيها من النخل والشجر في البيع وإن لم يُسمَّه، ولا يدخل الزرع في بيع الأرض إلا بالتسمية.

ومن باع نخلاً أو شجراً فيه ثمرة، فثمرته للبائع إلا أن يشترطها المتاع، ويقال للبائع: **اقطعها** شمره أي المشتري

جاز البيع بحصته: أي حصة الموجود، لأن ثمن كل واحد من الثياب معدوم، والموجود يصح فيه البيع، ويبطل في المعدوم، وعن أبي حنيفة رحمته الله أنه يفسد؛ لأن البائع جمع بين معدوم وموجود في صفقة واحدة، والصحيح أنه يحور في فصل القصاص عندهم جميعاً؛ لأنه لم يجعل قول العقد في المعدوم شرطاً لقوله في الموجود، بل قصد بيع الموجود إلا أنه غلط في العدد. وفي 'النهر' جعل الفساد في القصاص رواية عن أبي حنيفة رحمته الله. فيه نظر، بل هو لبعض المشايخ، وليس بصحيح. **فالبيع فاسد** لأن العقد تناول العشرة، فعليه رد الثوب الرائد، وهو مجهول، ونجائته يصير المبيع مجهولاً، والجهالة مفصية إلى المارعة، فلم يخر البيع في الكل.

دخل بناؤها [أي الحدار واسقف]. ودخول الساء في بيع الدار؛ لقوله رحمته الله من مدك أرضاً مدك ما فوقها إلى السماء وما تحتها من الثرى؛ لأن اسم الدار يتناول العرصة والساء في العرف؛ لأنه متصل بها اتصال قرار، ولأن الساء في الدار من صفاتها، وصفات المبيع تابعة له، ثم إذا باع الدار دخل في المبيع جميع ما كان فيها من بيوت ومارل، وعلو وسفل ومطبخ وكيف، وجميع ما يشتمل عليه حدودها الأربعة. [الخوهرية البيرة: ٢٢٩، ٢٣٠]

من الحل والشجر. قال قاضي حان: هذا في المثمرة، واحتتموا في غير المثمرة، والصحيح أنها تدخل صغيراً كان أو كبيراً. [التصحيح والترحيج: ٢٢٠] لأنه متصل بها للقرار، فأشبه الساء، ولأنه يبقى في الأرض على الدوام لا غاية له. (الخوهرية البيرة) **ولا يدخل الزرع إلخ** لأنه متصل بها للفصل، فأشبه المتاع الذي فيها، ولأن له غاية ينتهي إليها بخلاف اسحل والكرم. (الخوهرية البيرة) **فثمرته للبائع** قال في 'أهداية': ولا فرق بينهما إذا كان الثمر له قيمة أو لم يكن في الصحيح، ويكون في الخالي للبائع، وهل يدخل ما تحت الشجرة من الأرض؟ قال قاضي حان: فيه روايتان، والصحيح أنه يدخل. [التصحيح والترحيج: ٢٢٠] لقوله رحمته الله 'من اشترى أرضاً فيها نخل، فالثمرة للبائع إلا أن يشترط المتاع'، ولأن اتصال الثمر والشجر وإن كان حلقة فهو للقطع لا لبقاء، فصار كالزرع، فلا يدخل إلا بالتسمية كذا في 'أهداية'. **إلا أن يشترطها المتاع:** بأن يقول: اشتريت هذا الشجر مع ثمره، سواء كانت مؤبرة أو لا في كونهما سائغ عبداً، والتأثير هو انتقيح. [الخوهرية البيرة: ٢٣٠]

اقطعها وسلم المبيع: أي بعد نقد المشتري الثمن اقطع الزرع والثمرة وسلم الأرض والشجرة؛ لأن مدك المشتري مشغول بملك البائع، فكان عليه ترفيغه وتسليمه كما إذا كان فيه متاع موضوع، وقال الشافعي رحمته الله =

وسلم المبيع. ومن باع ثمرة لم يبدُ صلاحها، أو قد بدا جاز البيع، ووجب على المشتري قطعها في الحال، فإن شرط تركها على النخل فسد البيع. ولا يجوز أن يبيع ثمرة، ويستثنى منها أرطالاً معلومة،

= يترك حتى يظهر صلاح الثمرة ينتفع به الدواب أو الإنسان، ويستحصل البرر؛ لأن الواجب هو التسليم المعتاد، وفي العادة أن لا يقطع إلا كذلك. وصار كما إذا انقضت مدة الإجارة، وفي الأرض زرع لم يدرك، فإنه يترك إلى الحصاد، وبه قال أحمد ومالك رحمهم الله. ولنا: أن التسليم واجب بحكم العقد، بخلاف الإجارة؛ لأنها للانتفاع، فترك بأجر المثل، ألا ترى أنه لو اشترى دكاناً لا يكون له الطريق إلا بالشرط، وفي الإجارة يدخل من غير شرط، ولا فرق بين ما إذا كان لشجر والدرع قيمة أو لا، ويكون في الخالين للبائع.

صلاحها. والصلاح: صيرورته صالحاً لتناول بني آدم، أو علف الدواب. [الخوهرية النيرة: ٢٣١]

جاز البيع: سواء أبرت أم لا؛ لأنه مال متقوم لكونه مستقماً في الحال، وهذا إذا بدا، أو في ثاني الحال وهذا إذا لم يبد، وقار شمس الأئمة السرحسي: لا يجوز البيع قبل أن يبدو صلاحها، والأول أصح رواية ودراية. **قطعها في الحال:** تفريقاً لذلك البائع، فهذا إذا اشتراها مطلقاً أو شرط القطع، أما إذا شرط تركها على رؤس النخل، فسد البيع؛ لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وهو شغل ملك الغير، أو هو صفقة في صفقة؛ لأن اشتراط الترك إن كان بأجر كان إجارة في بيع، وإن لم يكن بأجر كان إعاره في بيع، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين؛ لأن المشتري شرط لنفسه زيادة ما يحصل له سوى ما حصل تحت البيع من مال البائع، وكذا بيع الزرع بشرط الترك؛ ما قلنا. وإذا اشترى الثمرة مطلقاً من غير شرط الترك، وتركها بإذن البائع طاب له الفضل، وإن تركها بغير إذنه تصدق بما زاد في داته بأن تقوم قبل الإدراك، ويقوم بعده، فيتصدق بما راد من قيمته إلى وقت الإدراك لحصوله بجهة محظورة، وإن تركها بعد ماتها عظمها، لم يتصدق بشيء؛ لأن هذا تعير حانة لا تحقق زيادة.

ولا يجوز أن يبيع إلخ: وهكذا ذكره في "الاحتيار"، ومشى عليه برهان الشريعة وصدر الشريعة، قال في "الاحتيار": وهو الصحيح، وقيل: يجوز. [التصحيح والترجيح: ٢٢١] لأن الباقي بعد الاستثناء المعلوم مجهول، بخلاف ما إذا باع واستثنى نخلاً معيناً؛ لأن الباقي معلوم بالمشاهدة، وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهم الله، وهو قول الطحاوي، أما على ظاهر الرواية فيسعي أن يجوز؛ لأن المبيع معلوم بالإشارة، والمستثنى معلوم بالعارة، وبه قالت الثلاثة، وقوله: أن يبيع ثمرة سواء كان على الشجر أو محدوداً موضوعاً على الأرض كذا في "الكفاية". وقال في "الخوهرية النيرة" و"الناية" نقلاً عن تاج الشريعة: إن هذا إذا كان الثمر على الشجر، أما إذا كان محدوداً، وباع واستثنى أرطالاً معلومة جاز، وهكذا في "المجندى"، وفي قوله: "أرطالاً" إشارة إلى أن استثنى لو كان رطلاً واحداً يجوز كذا في "شاهان"؛ لأنه استثنى القليل من الكثير، بخلاف الأرصال؛ لجواز أن لا يكون إلا ذلك القدر، فيكون استثناء الكل من الكل، وفي "العناية" أنه لا يجوز.

ويجوز بيع الحنطة في سُنْبُلِهَا، والباقي في قَشْرِهَا.

ومن باع داراً دخل في البيع مفاتيحُ أغلاقِها. وأجرة الكيال وناقد الثمن على البائع، وأجرة وازن الثمن على المشتري.

ومن باع سِلْعَةً بثمن قيل للمشتري: ادفع الثمن أولاً، فإذا دفع قيل للبائع: سلّم المبيع.

المشتري الثمن

بالدرهم والدينار

ومن باع سِلْعَةً بسِلْعَةٍ أو ثمنًا بثمن قيل لهما: سلّمَا معاً.

بالدراهم والدينار

أي متاع وساب

ويجوز بيع الحنطة الخ وكذا الأرز والسمنه؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه هب عن بيع لبخل حتى يرهق. وعن بيع السسل حتى يبصر ويأمن اعاهة (أحرجه الجماعة؛ لا المحاري) وهذا إذا باعه بخلاف حسبه، أما تجسه فلا يجوز؛ لاحتمال الرب فيه، لأنه لا يدري قدر ما في سسل. **مفتاح غلقها** [عنق - مفتاح الام - ما يعلق ويفتح بالمفتاح] يعني مفاتيح الأغلاق المركة على الأبواب؛ لأن لأغلاق تدخل في بيع الدار؛ لأنها مركة فيها سقاء، ومفتاح يدخل في بيع لعنق بغير تسمية؛ لأنه بمنزلة بعضه؛ إذ لا ينتفع به دونه. (الجوهرية النيرة) أي إذا كانت المفاتيح والأغلاق من أحشب أي انتص بساب، وإذا كانت من الحديد غير متصل به لا يدخل بالإجماع.

وأجرة الكيال الخ. لأن الكيل لابد منه التسليم، وهو على الساع، وهذا إذا باعه مكايبة، أما إذا باعه بخارفة لا يجب على البائع أجرة الكيال؛ لأنه لا يجب عليه الكيل، فلا تحب عليه أجرته، وأما ناقد الثمن فذكر الشيخ أن أجرته على البائع، وهو رواية ابن رستم عن محمد؛ لأن القدر يكون بعد التسليم؛ لأنه بعد الوزن والبائع هي المحتاج إليه ليعرف المغيث فيرده، وروى ابن سماعة عن محمد أنه على المشتري؛ لأن حق الساع عليه احياء، وعليه تسليمها إليه، فبرمته أجرته، وهذا إذا كان قبل القصد، وهو الصحيح، أما بعده فعلى البائع. وفي 'الفتاوى الصغرى': احتب اشبايح في أجرة القدر، قال بعضهم: على البائع، وقال بعضهم: على المشتري، ثم قال: وبه يعني، وبه كان يعني الصدر الشهيد واختاره في 'الواقعات'. وفي 'التصحيح والترجيح': قال في 'المحيط': وأجرة الناقد ووازن الثمن على المشتري وهو الصحيح، وقال قاضي حاد: والصحيح أنها تكون على المشتري على كل حال، واعتمده السبكي. [ص ٢٢٢]

على المشتري. ما مبنا أنه هو المحتاج إلى تسليم الثمن إلى البائع، وبالورن يتحقق التسليم. [اللباب: ١٨٤، ١]

قيل للمشتري [أي عند اسراع بينهما] ادفع الخ. لأن حق المشتري قد تعين في السبع، فيدفع الثمن ليتعين حق البائع بالقصد تحقيقاً للمساواة. ولا يجب على المشتري تسليم الثمن حتى يتحصر البائع المبيع (الجوهرية النيرة)

سلّم المبيع: لأنه قد ملك الثمن بالقصد، فلزمه تسليم المبيع. [الجوهرية النيرة ٢٣٢] التسليم يكون بالتحية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل، وأن يقول: حليت بيبك وبين المبيع، فهو لم يقله أو كان بعيداً لم يصرف قاصداً.

سلعة بسلة: كفرس نرس، وهذا البيع يسمى بيع المقايضة. **أو ثمنًا ثمن** كذهب بفضة، وهذا البيع يسمى بيع الصرّف. **سلّمَا معاً:** لاستواءهما في التعيين. [الجوهرية النيرة: ٢٣٣]

باب خيار الشرط

خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري، ولهما الخيار ثلاثة أيام فما دونها، ولا يجوز أكثر من ذلك عند أبي حنيفة رحمهم الله. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله: يجوز إذا سمي مدة معلومة. وخيار البائع؛

باب حذر الشرط أي حيار يثبت بالشرط؛ إذ لولا الشرط لما ثبت الخيار، بخلاف حيار العيب والرؤية، فإنهما يشتان من غير شرط. مناسبة هذا الباب ما قبله أنه قد بين من قبل بيع البات، والآل شرع في غير البات. **حذر لشرط حذر** في صل العقد أو بعده ولو بأيام (محر) أما قبله فلا يثبت. [الباب: ١/١٨٥] البيع تارة يكون لازماً، وأخرى غير لازمة، واللازم ما لا حيار فيه بعدد وشروطه، وغير اللازم ما فيه الخيار، ولما كان اللازم أقوى في كونه بيعاً قدمه على غيره، ثم قدم حيار الشرط على سائر الخيارات؛ لأنه يمنع ابتداء الحكم، ثم حيار الرؤية؛ لأنه يمنع تمام الحكم، ثم حيار العيب؛ لأنه يمنع لزوم الحكم، وإنما كان عمه في منع الحكم دون السبب كذا في "العناية". في البيع قيد بالبيع احترازاً من الطلاق والعتاق. [الجوهرة النيرة: ٢٣٣]

وهذا اختيار ثلاثة أيام الخ لقوله - لحنان بن مقعد بن عمرو الأنصاري، وكان يعين في البياعات، فقال "إذا بايعت فقل: لا حلاة بيني وبينك ولي الخيار ثلاثة أيام" فالبيع خيار الشرط أربعة أوجه: حيار البائع مفرداً، وحيار المشتري مفرداً، وحيارهما مجتمعاً وحيار غيرهما، والخيار إما أن يكون مطلقاً أو مؤبداً أو موقتاً، والأولان لا يجوزان بالاتفاق، وأما الموقت فيجوز بشرط أن يكون الوقت معلوماً، فلو كان مجهولاً لم يصح اتفاقاً.

عند أبي حنيفة قال في "التحفة": والصحيح ما قاله أبو حنيفة، ومشى عليه المحوي وصدر الشريعة والسفي، وأبو الفصل الموصلي، ورجحوا دليبه، وأجابوا عما يتمسك به هما. [التصحيح والترجيح: ٢٢٢] وبه قال زهر والشافعي ومالك رحمهم الله، لأنه مخالف لمقتضى العقد، ولكن حوزنا إلى الثلاثة للحديث المذكور، فبقي ما وراءه على ظاهر القياس. وقالوا: تخور الزيادة إذا ذكرنا مدة معلومة طالت أو قصرت، وبه قال أحمد؛ لأنه شرع نظراً للمتعاقدين للاحتراز عن العس، وقد لا يحصل ذلك في ثلاثة أيام، ولأن ابن عمر رضي الله عنهما أجاز الخيار إلى شهرين، وله أنه ورد من رواية عبد الرزاق عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً اشترى بعيراً، وشرط الخيار أربعة أيام، فأبطل رحمهم الله البيع، وقال: الخيار ثلاثة أيام، وما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ليس بنص في حيار الشرط، فيحتمل أن يكون حيار الرؤية أو العيب، وأيضاً أن حديث حبان مشهور، فلا يعارضه حكاية حال ابن عمر رضي الله عنه. وقد قال الزيلعي أن حديث ابن عمر غريب جداً.

يمنع خروج المبيع من ملكه، فإن قبضه المشتري فهلك بيده في مدة الخيار ضمنه بالقيمة، وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع إلا أن المشتري لا يملكه عند أي حنيفة **وقال أبو يوسف ومحمد** **يملكه، فإن هلك بيده هلك بالثمن، وكذلك إن دخله عيب،**

يمنع خروج المبيع إلخ. لأنه إما يخرج بالمرصاة، ولا رصاً مع الخيار، وفائدة هذا أن البائع إذا أعتق عبده المبيع بالخيار يعتق، ويمثل التصرف في المبيع من أهنة والعقود وليع ووطء واقنة لشهوة وغير ذلك من تصرفات الفعية، فإذا تصرف بعد تصرفه، وانفسخ العقد سواء كان المشتري حاضراً أو غائباً، وإن فسح بقول: يا عبي لمشتري بذلك في مدة الخيار صح الفسخ إجماعاً، وإن لم يعلم حتى مضت مدة بطل الفسخ، ولزم المبيع عندهما، وقال أبو يوسف صح الفسخ، ولو تصرف المشتري في مدة الخيار في المبيع لم يخرجه لأنه لم يخرج من ملك البائع، وإن تصرف في الثمن وهو غير في يده لا يخرجه أيضاً؛ لأنه قد خرج من ملكه بالإجماع، وهو هلك المبيع في يد البائع انفسخ المبيع، ولا شيء على المشتري.

ضمنه بالقيمة يعني إذا لم يكن مثلياً، أما إذا كان متباً فعليه مثله. **وخيار المشتري لا يمنع إلخ.** لأن المبيع في حجب الآخر، يعني المبيع لا يرد أي ثمن تمام التراضي منه، حتى لا يمكن البائع من الفسخ، وهذا أي عدم منع خيار المشتري خروج المبيع عن ملك البائع؛ لأن الخيار إما يمنع خروج المبيع عن ملكه من له الخيار؛ لأنه شرع بطلانه دون الآخر، يعني أن الخيار مانع للحكم في حجب من له الخيار لا في حجب من ليس له خيار.

المشتري لا يملكه لأنه لما لم يخرج الثمن من ملكه، فهو قسماً بأن المبيع يدخل في ملكه لا اجتماعه ليدل أن ملك رجل واحد، ولا أصل له في الشرع؛ لأن المعاوضة تقتضي المساواة. (الجوهرة النيرة)

عند أي حنيفة قال في "الحنيفة": والصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده برهان الشريعة وصادر الشريعة وبسهي وابوصي. [تصحیح والترجيح: ٢٢٣] **يملكه**؛ لأنه ما خرج عن ملك البائع فهو مبدوح في ملك المشتري يكون راتلاً لا إلى مالك، وهذا لا يجوز. [الجوهرة النيرة: ٢٣٥] **فإن هلك بيده** يعني إذا هلك في يد مشتري، والخيار له. **هلك بالثمن**؛ لأنه عجز عن رده، فلم يملكه، والفرق بين الثمن والقيمة: أن الثمن ما برصا عليه المتبايعان، سواء راد على القيمة أو نقص، والقيمة ما قوّم به شيء بمنسبة المعيار من غير زيادة ولا نقصان، وأما إذا هلك في يد البائع قبل أن يقبضه المشتري بطل المبيع. (الجوهرة النيرة)

إن دخله عيب لأنه بوجود العيب ممسك لمعه، فهو قسماً بأن له الرد يتصرّر البائع، وهذا إذا كان عيباً لا يرفع، كما إذا قصعت يده، أما إذا كان عيباً يرتفع كمرض، فهو على خياره، فإذا زال المرض في الأيام الثلاثة، فله أن يفسح بعد ما ارتفع المرض في الأيام الثلاثة، وأما إذا مضت الثلاثة والمرض قائم، لزم العقد لتعذر الرد كذا في "النهاية". [الجوهرة النيرة: ٢٣٦]

ومن شرط له الخيار، فله أن يفسخ في مدة الخيار، وله أن يجيزه، فإن أجازته بغير حضرة صاحبه: جاز، وإن فسخ لم يجز، إلا أن يكون الآخر حاضراً، وإذا مات من له الخيار بطل خياره، ولم ينتقل إلى ورثته. ومن باع عبداً على أنه خيار أو كاتب، فوجده بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار: إن شاء أخذه بجميع الثمن، وإن شاء تركه.

ومن شرط إلخ: هذا بعمومه يتناول البائع والمشتري والأجنبي؛ لأن شرط الخيار يصح منهم جميعاً. **جار:** أي صح الإجارة مطلقاً، سواء كانت صريحاً بأن يقول: أحزته أو أحدثه، أو دلالة بأن يتصرف البائع في ثمن المبيع أو المشتري في المبيع تصرف المالك؛ لأنه إسقاط حقه، فلا يعتبر حضور من عليه الحق كالصلاصق والعناق. **وإن فسخ لم يجز إلخ:** وهذا عندهما، وقال أبو يوسف رحمته يجوز، والخلاف فيما إذا كان الفسخ بالقول، أما بالفعل فيجوز مع عيبته إجماعاً. كما إذا باع أو أعتق أو وطئ أو قتل أو لمس، وقوله: "إلا أن يكون الآخر حاضراً" نفس الحضور ليس بشرط، وإنما الشرط علمه بالفسخ في المدة، وإن لم يعلمه إلا بعدها فقد تم البيع. [الجوهرة البهية: ٢٣٧] وعنه [أي عن قولهما] مشى السفي وبرهان الشريعة وصدر الشريعة. [التصحیح والترجيح: ٢٢٣] **حاضراً:** لأن رفع العقد كالعقد، فلا يقوم بأحدهما كالإقالة، وذكر في "الحامع الصغير": المراد من الحصرة: العلم بطريق الحال، فيقوم السبب على المسبب؛ لأن الحضرة سبب العلم. **بطل خياره:** وتم البيع من قبله، أيهما كان؛ لأن بالموت يقطع الخيار، وقطعه يوجب تمام البيع، كما لو انقضت المدة، فإن كانا جميعاً بالخيار فمات أحدهما تم البيع من قبله، والآخر عني خياره، فإن مات جاز عليه، وكذا إذا اشترى امكاتب شيئاً بشرط الخيار، وعجز في الثلاث تم البيع؛ لأن العجز كموته. [الجوهرة البهية: ٢٣٧] **ولم ينتقل إلى ورثته:** لأن البائع أو المشتري رضي بثبوت الخيار للمورث، لا لموارث وإنما لم يورث، لأنه ليس إلا مشيئة وإرادة لا يتصور انتقاله، والإرث إما يكون فيما يقبل الانتقال، وقياس الشافعي رحمته على خيار العيب لا يصح؛ لأن خيار العيب في معنى المال. **على أنه حياز إلخ:** شرط صحة العقد أن يقدر العبد على الكتابة والخبر قدر ما يطلق عليه اسم الكاتب والخبر، وإن كان لا يحس هذا المقدار فله الخيار، وإن قال البائع: كان يحسن ذلك لكه سبي عبدك، وذلك في مدة يسى مثلها، فالقول قول المشتري؛ لأن البائع مدع تسميمه على ما ذكره والمشتري مكر، فالقول قول المنكر مع يمينه. **إن شاء أخذه إلخ:** لأن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن لكونها تابعة، ولو امتنع الرد بسبب من الأسباب، والمسألة بخلافها، رجع بالنقصان بأن يقوم كاتباً وغير كاتب، فيرجع بالتفاوت، وليس كل الأوصاف يصح العقد باشتراطها، بل الصابطة فيها: أن كل وصف لا عرر فيه فاشترطه جائز لا ما فيه عرر إلا أن يكون اشتراطه بمعنى البراءة من وجوده بأن لا يكون مرغوباً فيه.

باب خيار الرؤية

ومن اشترى ما لم يره فالبيع جائز، وله الخيار إذا رآه: إن شاء أخذه، وإن شاء رده.
 ومن باع ما لم يره، فلا خيار له.

باب خيار الرؤية أي خيار عدم الرؤية، فحينئذ الإضافة من إضافة المنسب إلى النسب. إذ عدم رؤية سب سبب الخيار. وينتج هذا الخيار في كل عين منك عقد يضمن الفسخ كالشراء، فلا يشت في اسمه فيه، ولا في الأثمان الخالصة شئت كل في الدمة، ولا في المهر، وبدل الخبز والصنع عن انقضاء؛ لعدم قوتها الفسخ، ويسعي أن يكون كذلك بدل العتق والكتابة. ثم اعلم أن خيار الرؤية يجمع تمام الحكم خيل في الرضا، وهذا كان له رده قبل رؤيته، ولو تصرف فيه حار تصرفه وبطل خياره. وخيارٌ لشرط يجمع نفس الحكم، فكان أقوى في إمامه، ثم خيار العيب يجمع لزوم الحكم، فكان أضعف من الكل، وهذا قدم المصنف الأقوى، ثم ذكر الرؤية ثم خيار العيب.

ما لم يره المراد بالرؤية العية بالمقصود، فتكون الحقيقة فرداً من أفراد الخيار؛ لأن من المبيع ما لم يعلم منه المقصود بالرؤية، بل باسمه مثلاً في حو المنسب. **فالسع حار** سكن بشرط الإشارة إليه، أو إلى مكانه، فهو ما يشر لذلك لم يجر إجماع كما في 'المسعود'. [الكتاب: ١٨٧، ١٨٨] لقوله 'من اشترى شيئاً لم يره فيه الخيار إذ رآه' (رواه الدارقطني)، وظاهر إطلاقه يقتضي عدم اشتراط الإشارة إليه، وعند مالك وأحمد لا يصح بيعه بياك لصفه، ويشت للمشتري الخيار إذا رآه، ولم يكن المبيع بهذه الصفة، وهو قول الشافعي في القلزم، وفي القول الخليلي: لا حور؛ كجهالة المبيع، وقد هي عن بيع ماليس عند الإنسان، أي ما ليس حاضراً عند المتبايعين، وروى البخاري وأبو داود عن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله! يأتيني الرجل، فيسألني عن بيع ما ليس عندي، فأبيعه منه، ثم أبعده من السوق، فأسمه به، فقال له: لا تبع ما ليس عندك'. ولما ما روي، ولأن الجهالة فيه لا تقتضي إلى المراجعة؛ لأنه إذا لم يوافق رده، فصار كجهالة الوصف في المشاهد المعاني، والمراد بالهبة عن بيع ما ليس عند الإنسان ما ليس في ملكه؛ لأن حكيماً كان يبيع ما لا يملكه، ثم يدخل في السوق، فيشتريه ويسمه. **ومن باع ما لم يره** بأن ورث شيئاً، فم يره حتى ناعه. [الجوهرة البيرة: ٢٣٨]

فلا خيار له هذا إذا باع عبثاً شتم، أما إذا باع عبثاً بعين، ولم يركل واحد منهما ما يحصل له من العوض كان لكل واحد منهما خيار؛ لأن كل واحد منهما مشتر للعوض الذي يحصل له، وأما في الصورة الأولى، يعني إذا باع عبثاً شتم، فقال في 'الهداية': إن أبا حنيفة كان يقول أولاً: له الخيار يعني لئلا اعتباراً لخيار العيب وخيار الشرط، فإن خيار العيب لا يختص بخاب المشتري، بل إذا وجد البائع الثمن ريفاً، فهو بالخيار: إن شاء رده كالمشتري إذا وجد المبيع معيباً، وخيار الشرط يصح من الجاهلين، ثم رجع عنه لما بعه هذا الخبر، وهو ما روي أن عثمان بن عفان باع أرضاً بالنصرة من طليحة بن عبيد الله، فقيل لطليحة: إنك قد عست، فقال: يا الخیار =

وإن نَظَرَ إلى وجه الصُّبْرَةِ، أو إلى ظاهر الثوب مطوياً، أو إلى وجه الجارية، أو إلى وجه الدابة وكفلها، فلا خيار له. وإن رأى صحن الدار فلا خيار له وإن لم يُشاهد بُيوتها. وبيع الأعمى وشرائه جائز، وله الخيار إذا اشترى، ويسقط خياره بأن يجس المبيع إذا كان يُعرف بالجنس، أو يشمه إذا كان يُعرف بالشَّم، أو يذوقه إذا كان يُعرف بالذوق،

= لآني اشتريت ما لم أره، وقيل لعثمان: إنك قد عست، فقال: بي الخيار؛ لأنني بعث ما لم أره، فحكمنا بينهما خير من مضمعه، فقضى باختيار لصحة، وكان ذلك بحضور من الصحابة، ولم يكره أحد، فكان إجماعاً.
إلى وجه الصبرة هذا إذا كانت الصبرة لا تتفاوت. (الجوهرية البيرة) أو **إلى ظاهر الثوب الخ** هذا إذا كان يستدل بظاهره على باطنه، وإن لم يكن كذلك كما إذا كان في ظنه علم من حرير لا يسقط اختياراً.
أو إلى وجه الجارية الخ وأما إذا نظر إلى وجه الجارية أو العبد، فانقصود من بي آدم الوجه، فرويته كروية الجميع، وكذا إذا نظر إلى أكثر الوجه فهو كروية جميعه، ولو نظر من بي آدم جميع الأعضاء من غير الوجه، فخياره باق، ولو رأى وجهه لا غير بطل خياره كذا في "المبايع". وأما إذا نظر إلى وجه الدابة وكفلها، فهو انقصود منها، وشرط بعضهم رؤية القوائم، والمراد من الدابة: الفرس والحمار والبغل، أما أشداً فلا يسقط خياره فيها بالنظر إلى وجهها وكفلها، وكفل الدابة عجزها ومواحرها. (الجوهرية البيرة)

فلا خيار له والأصل في هذا: أن رؤية جميع المبيع غير مشروطة لتعده، فيكتفى برؤية ما يدل على العلم بالمقصود وإن لم يشاهد بُيوتها. وقال زرارة: لا بد من رؤية داخل البيوت، وهو الصحيح وعليه افتوى؛ لأن الدور مختلفة، وكلام الشيخ حرج على دورهم بالكوفة؛ لأن داخلها وخارجها سواء. [الجوهرية البيرة: ٢٣٨]
وبيع الأعمى الخ لأنه مكلف محتاج إلى شراء المأكول والملبوس، وهو كالصير إلا في اثني عشر مسألة: لا جهد عليه، ولا جمعة، ولا جماعة، ولا حج وإن وجد قائداً في الكل، ولا يصح كونه شاهداً ولو فيما تقل فيه الشهادة بالتسامع، ولا دية في عينه، بل الواجب حكومة عدل، وكره أدائه وحده، وإمامته إلا أن يكون أعمى القوم، ولا يجوز إعتاقه عن الكفارات، ولا كونه إماماً أعظم، ولا قاضياً، ويكره دخوه وصح عقده مطلقاً سواء كان بيعاً أو شراءً، وعقد الشافعي لا يصح شراؤه في قول. وله الخيار لأنه اشترى ما لم يره. [اسباب: ١٨٩/١]
إذا اشترى ولا خيار له فيما باع كالصير إذا باع ما لم يره. [الجوهرية البيرة: ٢٣٩]

ويسقط خياره الخ محمول على ما إذا وجد الجنس ونحوه قبل الشراء، أما إذا اشترى قبل الجنس لا يسقط خياره بالجنس، بل يشت باتفاق الروايات، ويمتد إلى أن يوجد ما يدل على الرضا من قول أو فعل على صحيح، ثم الاكتفاء بالجنس مقيد بما يدرك به، ولا يحتاج إلى غيره، فإن احتيج إلى غير الجنس لا بد منه، كـ "إن اشترى ثوباً لا بد من صفة طوله وعرضه ورقته مع الجنس، وفي "الحنطة": لا بد من اللبس والصفة. **يجس:** الجنس. المنس باليد للتعرف، يقال: جس الطبيب إذا مسه ليعرف حرارته من برودته، وجس الشاة ليعرف سمها من هراها.

ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له. ومن باع ملك غيره بغير أمره فالمالك بالخيار: إن شاء أجاز البيع، وإن شاء فسّخ، وله الإجازة إذا كان المعقود عليه باقياً، والمتعاقدان بخالهما. ومن رأى أحد الثوبين فاشتراهما، ثم رأى الآخر جاز له أن يردّهما. ومن مات وله خيار الرؤية بطل خياره، ومن رأى شيئاً، ثم اشتراه بعد مدّة، فإن كان على الصفة التي رآه فلا خيار له، وإن وجدته متغيّراً فله الخيار.

حتى يوصف له: قال في 'التحفة': هذا هو الأصح من الروايات، وقال أبو نصر الأقطع: هذا هو الصحيح من المذهب. [التصحیح والترجيح: ٢٢٤] لأن الوصف بقاء مقام الرؤية في حق البصير كما في السهم حتى لا يكون له خيار الرؤية بعد ما وصفت له، فكذا في حقه، فيسقط خياره بعد وصف العقار، وقال الحسن: يوكل وكيلًا بقضه له، والوكيل يراه وهو أشبه بقول أبي حنيفة - - - لأن نظر الوكيل كطوره عنده، وقال بعض أئمة سبّح: يسقط خياره تمس الخيطان والأشجار مع الوصف، وإن وجد البصر بعد الوصف، أو بعد ما وجد منه ما يدل على الرضا، فلا خيار له، لأن العقد تم بوجود ما دل على الرضا، وسقط الخيار، فلا يعود. ولو اشترى البصير، ثم عمي قبل الرؤية، انتقل الخيار إلى الوصف؛ لوجود العجز قبل العلم به. **إن شاء أجاز البيع إلخ:** [ويقال لهذا سبب: بيع الفضولي]: ولا يخور بمشتري التصرف فيه قبل الإجازة، سواء قضه أو لم يقضه، وقض المالك الثمن دليل على إجازته. [الجوهرة البيرة: ٢٣٩] **الإجازة إذا كان إلخ:** واعلم أن قيام الأربعة شرط للحقوق الإجازة: الناع والمشتري والمالك والمبيع، فإن أجازته المالك مع قيام هذه الأربعة جاز، وتكون الإجازة اللاحقة بمسرة الوكالة السابقة، ويكون الناع كالوكيل، والثمن للمجيز إن كان قائماً، وإن هلك في يد البائع هلك أمانة. [الجوهرة البيرة: ٢٣٩]

حارله إن يردّهما إلخ: لأن رؤية أحدهما لا تكون رؤية للأخر؛ لمتفاوت في الثياب، فبقي الخيار فيما لم يره، ثم لا يرده وحده، بل يردّهما؛ كيلاً يفرق الصفقة على البائع قبل التمام؛ لأن الصفقة لا يتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده، وهذا يتمكن من الرد من غير قضاء ولا رضا، فيكون فسحاً من الأصل. [الجوهرة البيرة: ٢٣٩] **بطل خياره:** ولم ينتقل إلى ورثته كخيار الشرط. [الجوهرة البيرة: ٢٤٠] **فلا خيار له:** لأن العلم بأوصافه حاصل له بالرؤية السابقة، وبفواته يثبت الخيار، وكذا إذا كان المشتري لا يعلمه مرئية؛ لعدم الرضا به. **فقد الخيار:** لأن تلك الرؤية لم تقع معتمدة بأوصافه، فكانه لم يره، وإن احتفا في التعبير، فالقول قول الناع مع عييه؛ لأن التعبير حادث، وسبب اللزوم ظاهر، وهو رؤية المعقود عليه إلا إذا بعدت المدّة، فحينئذ يكون القول قول المشتري؛ لأن الطاهر شاهد له؛ لأن الشيء يتغير بطول الرمان، ألا ترى أن إجازة الشاة لا تبقى بعد عشرين سنة، وإذا احتفا في الرؤية، فقال المشتري: لم أره حال العقد ولا بعده، وقال الناع: بل رأيته، فالقول قول المشتري مع عييه؛ لأن الناع يدعي عليه الرؤية، أي العلم بالصفات، وأنه أمر حادث، والمشتري ينكره، فالقول قوله مع اليمين.

بابُ خيار العيب

إذا اطلع المشتري على عيب في المبيع، فهو بالخيار: إن شاء أخذه بجميع الثمن، وإن شاء رده، وليس له أن يُمسكه، ويأخذ النقصان. وكل ما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار، فهو عيب. والإباق، والبول في الفراش، والسرقعة عيب في الصغير ما لم يبلغ، فإذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يُعاوده بعد البلوغ،

باب خيار العيب: من إضافة الشيء إلى سبه، وهو نقص حلا عنه أصل الفطرة السليمة، وشرعاً: مما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار وهو نوعان، ظاهري: كالعمى وإماء في العين، وباطني: كالسعال وانقطاع الحخيص شهرين فصاعداً، والإباق ونحوه، والمراد بالعيب: عيب كان عند البائع، وم يره امشتري عند البيع، ولا عند القبض، ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب، ولم يكن اسائع شرط البراءة منه خاصاً أو عاماً، ومناسبة هذا الباب ما قبله أن خيار الرؤية يمنع تمام الملك، وخيار العيب يمنع لزوم ملك بعد اتمام، وخيار العيب يثبت من غير شرط، ولا يتوقت وبورث.

أخذه بجميع الثمن: أي من وجد بالمبيع عيباً ينقص به الثمن، وكان عند البائع، وقبضه من غير أن يعلم به، ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بالعيب، فهو مخير: إن شاء أخذ المبيع المعيب بكل الثمن، أو رده على البائع؛ لأن مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب، فكانت السلامة كالمشروطة في العقد صريحاً، فعد فوائها يتحيز كفوات الوصف المرعوب المشروط في العقد، ولا ينقص من الثمن شيئاً؛ لأن الأوصاف لا يقابلها شيء من الأثمان، إلا إذا صارت الأوصاف مقصودة بالإتلاف بأن حدث العيب بفعل البائع بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الثمن حصته إذا احتار الأحد، ولكون السلامة كالمشروطة لا يحل كتمان العيب في بيع أو ثمن؛ لأن اعش حرام، قال الله: 'من عشنا فليس منا'. **وإن شاء رده:** على البائع، وموبة الرد على المشتري.

فهو عيب: لأن التضرر بنقصان المالية، ودلت بانتقاص القيمة، والمرجع في معرفته عرف أهله. (الباب)
والبول في الفراش: هذا على الوجهين: إن كان صغيراً لا ينكر عليه دث، فليس بعيب، وإن كان ينكر عليه فهو عيب؛ لأنه يضرب عليه مثله من الصغار، قال في 'الدحية': قدره خمس سنين فما فوقها، وما دون اس خمس لا يكون ذلك منه عيباً. [الجوهره النيرة: ٢٤٠] **والسرقعة:** من الموى وغيره. [الباب: ١٩١/١] وإن كانت أقل من عشرة دراهم **ما لم يبلغ:** يعني إذا كان صغيراً يعقل. [الجوهره النيرة: ٢٤١]

حتى يعاوده إلخ: معناه: إذا ظهرت هذه الأشياء عند البائع في صعره، ثم حدثت عند امشتري في صعره، فله أن يرده؛ لأنه أي ما حدث عند المشتري عين ذلك الذي وجد عند البائع، وإن حدثت بعد سوغه له يرده؛ =

والبحرُ والذفر عيب في الجارية، وليس بعيب في الغلام، إلا أن يكون من داء. والزنا وولدُ الزناء عيب في الجارية دون الغلام. وإذا حَدَّثَ عند المشتري عيب، ثم اطلع على عيب كان عند البائع، فله أن يرجع بنقصان العيب، ولا يُرد المبيع إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بعيبه.

حادث

= لأنه غيره؛ وهذا لأن سب هذه الأشياء يختلف بالصغر والكبر، فالنوب في الفرائش في صغر تضعف الشبهة، وبعد الكبر بداء في اساس، وإلحاق في الصغر تحسب بعيب، وسرقة لقنة اسالاد، وهما بعد كثر حدث السطلي. **والسحر والذفر** [رائحة مؤذية من الإبط] واسخر - بلحاء لمعجمة وبالتحرير - تن نع، وعدرة نفموس تعيد أن اسحرى أعم من تن ريح اعم والأنف والإبط، ثم نعم أن اسحر ندي هو عيب هو شئ من تعير امعدة دون ما يكون من تعايد ما بين الأسناد، فإن ذلك يرون تنصيفها، وأم ببحر - الحليم - هو تنفج تحت لسرة، بعيب في الغلام والجارية، وأما الذفر فقال في "الجمهرة": الذفر هو النتن مطبقا، يقال: رجل دافر وامرأة دافرة، وأما الذفر بالدل معجمة - فهو حدة الرائحة من صيب أو تن، ورمي حص به الطيب، فقبل مسك أذفر، ويقال في تن ريح الأنف أيضاً، وصرح في "البرازية" بأن تن ريح الأنف عيب. **عيب في الجارية**: لأن المقصود منها قد يكون الاستفراش، وهما يخلان به. (الباب) **وليس بعيب في الغلام**: لأن المقصود هو الاستخدام، ولا يخلان به. (الباب)

من داء. الداء عيب، وهو أن يكون ثحث يحمعه من قربان سيده، ثم ابخر في بجارية عيب، سواء كان فاحشاً أو غير فاحش من داء أو غير داء، وفي الغلام: إن كان من داء فكذلك، وإن لم يكن من داء إن كان فاحشاً فهو عيب، وإلا فلا، والفاحش ما لم يكن في الناس مثله. (الجوهرة النيرة)

عيب في الجارية: لأنه يحس بالمقصود، وهو الاستفراش وصب الولد. [السب: ١٩١١] **دول الغلام**. لا أن يكون الرنا عادة له، بأن رنى أكثر من اثنين؛ لأن اتاع اسساء محل باخدمة. [الجوهرة النيرة: ٢٤١]

فله أن يرجع الخ بقصد العيب بأن يقوم المبيع سبيماً عن العيب، ومعيناً به، فما كان بينهما من عشر، أو سدس، أو ثمن يرجع به على الساع، بيانه: إذا اشترى ثوباً بعشرة دراهم، وقيمته مائة درهم، واطلع على عيب يقصه عشرة دراهم، وقد حدث به عيب آخر، فإنه يرجع على البائع بعشر اشمن. وذلك درهم، وإن كان يقص من قيمته عشرين رجح بخمس اشمن، وهو درهمان، وعلى هذا.

ولا يرد المبيع لأن في ارد إصراراً بالبائع؛ لأن المبيع خرج عن ملكه سائماً عن عيب حدث عند المشتري، ويعود معيناً، فامتنع الرد، ولا بد من دفع الضرر عنه أي عن امشترى؛ لأن مطلق العقد يقتضي السلامة، فتعين الرجوع بالنقصان. **أن يأخذه**: لأنه رضي بإسقاط حقه والتزام الضرر. [الجوهرة النيرة: ٢٤٢]

وإن قطع المشتري الثوب وخاطه، أو صبغه، أو لتّ السويق بسمن، ثم اطلع على عيب، رجع بنقصانه، وليس للبائع أن يأخذه بعينه. ومن اشترى عبداً، فأعتقه، أو مات عنده، ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه. فإن قتل المشتري العبد،
المبيع

وإن قطع المشتري الخ: واعلم أن الزيادة نوعان: متصلة، ومفصلة، والمتصلة نوعان: متولدة من الأصل كالسمن والحمار، وهي لا تمنع الرد؛ لأن الزيادة تنع محض باعتار التولد، وغير متولدة كالصغ وحياطة والنت، وهي تمنع الرد بالعيب اتفاقاً، والمفصلة نوعان: متولدة كالولد والتمر، وهي تمنع الرد، وغير متولدة كالكسب وهي لا تمنع الرد بالعيب، والفرق: أن الكسب ليس بجميع خال ماء؛ لأنه يتولد من اسافع، وامافع غير الأعيان، ولهذا كان مافع الحر مالاً، وإن لم يكن آخر مالاً، والذي يتولد من المبيع يكون له حكم المبيع، فلا يجوز أن يسم له محاباً لما فيه من الربا. أو صعه يعني أحر. أما لو صعه أسود فكدلك الخواب عددهما؛ لأن السواد زيادة عددهما كالحمرة، وعد أي حيفة. نقصان كالقطع كذا في "النهاية".

رجع بنقصانه: لامتناع الرد بسبب الزيادة؛ لأنه لا وجه إلى الفسخ في الأصل (أي أصل الثوب والسويق) بدون الزيادة؛ لأنها لا تنفك عن الأصل. ولا وجه (أي إلى الفسخ) معها؛ لأن الزيادة ليست بمبيعة، فامتنع الرد أصلاً كما في "الهداية". أن يأخذه بعينه: مع الزيادة لاتصال ملك المشتري به، وفي "الجوهرة البيرة": لأنه أحدث فيه زيادة يبدل عليها المال، فلم يكن له أن يأخذه معها، وإذا تعذر الرجوع وجب الأرش. [ص ٢٤٢]

فأعتقه. والمراد من الإعتاق أن يوجد منه قبل العلم بالعيب، فإن أعتقه بعد العلم به لا يرجع بالنقصان؛ لأن إقدامه على الإعتاق دليل الرضاء.

رجع بنقصانه: أما الموت؛ فلأن الملك ينتهي بالموت، والامتناع حكمي لا فاعله، وبنايه: أن الملك في الآدمي باعتار المالية، وانتهت ماليته بانتهاء الحياة؛ إذ المالية بعد الموت لا تتحقق، فانتهى الملك بالموت، فامتنع الرد، وفيه إضرار للمشتري بما ليس من فعله، وهو الموت، فيرجع بالنقصان دفعاً للمصر. وأما الإعتاق فالقياس فيه: أن لا يرجع؛ لأن امتناع الرد بفعله، وذلك بمنع الرجوع، فصار كالمقتل. وفي الاستحسان: يرجع؛ لأن العتق إيهاء المثلث إلى إنجائه؛ لأن الآدمي ما خلق في الأصل محلاً للملك، وإنما يثبت الملك موقفاً إلى الإعتاق، فكان العتق إنهاءً، فصار كالموت، وهذا أي الرجوع بنقصان العيب عند الانتهاء؛ لأن الشيء يتقرر أي يتكامل بانتهائه، (ألا ترى يثبت الولاء بالعتق والولاء من آثار الملك) فيجعل كأن الملك باق، والرد متعذر، والتدبير والاستيلاء بمنزلته، وهذا إذا أعتقه محاباً، أما إذا أعتقه عبي مال أو كاتبه فأدى بدل الكتابة، وعتق ثم اطلع على عيب م يرجع بنقصانه؛ لأنه حبس بدله، وحبس البديل كحبس المبدل.

أو كان طعاماً فأكله، ثم اطلع على عيبه لم يرجع عليه بشيء في قول أبي حنيفة حسب، وقالوا: يرجع بنقصان العيب. ومن باع عبداً، فباعه المشتري، ثم ردَّ عليه بعيب، فإن قبله بقضاء القاضي فله أن يردّه على بائعه الأول، وإن قبله بغير قضاء القاضي، فليس له أن يردّه على بائعه الأول. ومن اشترى عبداً، وشَرَطَ البائع البراءة من كل عيب فليس له أن يردّه بعيب، وإن لم يسمَّ جُمْلَةُ العيوب ولم يُعْدها.

وقالوا يرجع قال في "النهاية". والفتوى على قولهما، والخلاف إنما هو في الأكل لا غير، فعند أبي حنيفة حسب لا يرجع استحساناً، وعندهما: يرجع؛ لأن الأكل تصرف عن المشتري في المبيع فأشبهه بالإعتاق، أما في القتل فلا خلاف أنه لا يرجع بشيء، ولا في رواية عن أبي يوسف حسب، لأبي حنيفة حسب أن القتل لا يوجد إلا مصموماً، وإنما يسقط الضمان ههنا باعتار الملك، فيصير كاستميد به عوضاً، فعار كما لو باعه أو قتله، وفي "المأثور": فإن أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذلك أخوات عبده، وعندهما: يرجع بنقصان العيب في الكل، وعنهما: أنه يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما أكل. [١٩٣، ١٩٢/١]

فله أن يردّه لأنه بالقضاء مسح من الأصل، فجعل البيع كأن لم يكن. [الخوهرية النيرة: ٢٤٣] **فليس له أن يردّه إلخ** لأنه بيع جديد في حق ثالث. وإن كان مسحاً في حقهما، أي في حق المشتريين، والأول أي البائع الأول ثالثهما، ولأنه دخل في ملكه برضاه.

وشرط البائع البراءة إلخ ويدخل في هذه البراءة العيب الموجود والحادث قبل القبض، وما يعلم به المانع وما لم يعلم به، وما وقف المشتري عليه وما لم يقف عند أبي يوسف حسب، وقال محمد حسب لا يدخل الحادث؛ لأن البراءة يشاوب الثالث، فعلى هذا إذا اشترى عبداً، وشرط البراءة من كل عيب، فم يقصده المشتري حتى أعور عند البائع، فإن أبا يوسف حسب قال: يرد المشتري والبراءة واقعة عليه، وقال محمد حسب لا يبرأ منه، وله أن يردّه؛ لأنه إبراء من حق لم يجب. [الخوهرية النيرة: ٢٤٣]

بابُ البيعِ الفاسدِ

إذا كان أحدُ العوضين أو كلاهما محرَّمًا، فالبيعُ فاسدٌ كالبيعِ بالميتة أو بالدم أو بالخمر أو بالخنزير، وكذلك إذا كان المبيعُ غيرَ مملوكٍ كالحرِّ، وبيعُ أمِّ الولدِ والمدبرِ والمكاتبِ فاسدٌ.

باب البيعِ الفاسدِ لما فرغ عن بيان نوعي البيع الصحيح أي اللارم وغير اللارم شرع في بيان الفاسد، ويكون صحيح أصلًا قدمه، وإنما لقب الباب بالفاسد مع أن فيه بيان الباطل والموقوف والمكروه أيضًا؛ لكثرة البيع الفاسد بتعدد وقوع أسانه. والباطل ما لا يصح أصلًا ووصفًا، ولا يفيد المثلث بوجه حتى لو اشترى عبدًا بميتة، وقصه وأعتقه لا يعتق. والفاسد ما يصح أصلًا لا وصفًا، وهو يفيد المثلث عند اتصال القصص به حتى لو اشترى عبدًا خمر وقصه فأعتقه يعتق، والموقوف ما يصح أصلًا ووصفًا، ويفيد المثلث على سبيل التوقف لتعيق حق الغير كبيع عبد الغير بغير إذنه، والمكروه ما يصح أصلًا ووصفًا وقد حاوره مهبي عنه كالبيع عند أدان الجمعة كذا في "الدرر شرح العرر". وفي "الجوهرة البيرة": وإنما لقب بالفاسد دون الباطل مع أنه ابتدأ بالباطل بقوله كالبيع بالميتة وادم؛ لأن الفاسد أعم من الباطل؛ لأن الفاسد موجود في الباطل والفاسد، بخلاف الباطل فإنه ليس بموجود في الفاسد؛ لأن الأدنى يوحد في الأعلى لا على العكس، إذ كل باطل فاسد، وليس كل فاسد باطل، والفساد أدنى الحرمتين، فكان موجودًا في الصورتين. [ص ٢٤٤]

إذا كان إلح هذه فصول جمعها، وفيها تفصيل، فنقول: البيع بالميتة والدم باطل، وكذا بالحر؛ لانعدام ركن البيع، وهو مبادلة المال بالمال، فإن هذه الأشياء لا تعد مالا عند أحد، والبيع بالخمر والخنزير فاسد؛ لوجود حقيقة البيع، وهو مبادلة المال بمال فإنه ما عند البعض، كذا في "المهذبة". [الجوهرة البيرة: ٢٤٤]

أحد العوضين المبيع والتمس، إنما قال: أحد العوضين مع أن الثاني معوض تعليلًا. **فالبيع فاسد**: الضابطة في تغيير الفاسد من الباطل: أن أحد العوضين إذا لم يكن مالا في دين سماوي فالبيع باطل، مبيعًا كان أو ثمنًا، كبيع الميتة والحر، وكذا البيع به، وإن كان في بعض الأديان مالا دون البعض: إن أمكن اعتباره ثمنًا فالبيع فاسد كبيع ائمة باخمر أو الخمر بالعدو، وإن تعين كونه مبيعًا، فالبيع باطل كبيع الخمر بالدرهم أو الدرهم باخمر.

فاسد. أي باطل؛ لأن استحقاق العتق قد ثبت لأم الولد؛ لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله ﷺ، فقال: "أعتقها ولدها" أي جعلها مستحقًا للعتق، وسبب الحرية العقد في حق المدبر في الحال لظلال الأهلية بعد الموت، والملك والحرية لا يجتمعان، فكذلك سبب الحرية والبيع، والمكاتب استحق يدًا على نفسه لارمة في حق المولى؛ لأن المولى لا يملك فسح الكتابة بدون رضاء المكاتب، فإن رصي المكاتب بالبيع ففيه روايتان، والأظهر الجواز؛ لأن عدم انحياز كان لحقه، فلما أسقط حقه برضاه انفسحت الكتابة، وحاز البيع، =

ولا يجوز بيع السمك في الماء قبل أن يصطّأده، ولا بيع الطائر في الهواء، ولا يجوز بيع الحمل في البطن، ولا النتاج، ولا الصوف على ظهر الغنم، ولا بيع اللبن في الضرع. ولا يجوز بيع ذراع من ثوب، ولا بيع جذع من سقف، وضربة القانص، ولا بيع المزبنة:

= والمراد بالمدير الذي لا يجوز بيعه المدير المصنق، وهو اندي عنق عتقه بالموت من غير تعرض صفقة، كقوله: أت حر بعد موتي، وإن مت فأنت حر، دون المقيّد، مثل قوله: إذا قدمت من سفرني هذا فأنت حر، وإن مت من مرضي هذا فأنت حر، ويبيع المدير المقيّد بالإجماع كذا في 'الهداية' وشرح 'العيني' و'العناية'.
السمك في الماء لأنه باع ما لا يمكنه. **الطائر في الهواء** لأنه غير مملوك قبل القبض.

ولا يجوز بيع الحمل إلخ قال في 'البيان': الأول فاسد وإثباتي باطل. [التصحیح والترجيح: ٢٢٩] سفيه.
 عن بيع الحمل وحمل الحمل، رواه مسلم وأحمد وأبو داود، فالحمل هو الحمل، والنتاج: ما يحمل هذا الحمل، وهو حمل الحيلة، وقد كانوا يعتادون ذلك في الخاهية، فأصل ذلك سفيه، وهي عن شراء ما في بطن الأنعام حتى تضع، وعن ما في صروعها إلا كيّل، وعن شراء العبد وهو ابن، وعن شراء العائمة حتى تقسم، وعن شراء الصدقات حتى تقبض، وعن ضربة القانص. (رواه أحمد والترمذي وابن ماجه)

ولا الصوف إلخ لما روي أنه باع عن أن يباع ثم حتى يصعم، وصوف عن صهر الغنم حتى يقطع، وإن في ضرع حتى يخرج، وسمى في لسان (رواه الدارقطني) وعن أبي يوسف أنه يجوز بيعه بشرط جره في الحبل، لأنه مقدور التسليم في الحبل، وبه قال مالك، كما في الكراث. فساد: التعيين بمقايضة الص مردود، وإنما أجبر في الكراث للتعامل؛ إذ لا يص فيه، فلا يلحق به المصوص عليه. **ولا بيع اللبن إلخ** لما روي أنه باع عن أن يباع لسان في ضرع حتى يخرج (رواه الدارقطني)، ولأن فيه عرراً؛ لحوار أن يكون الصرع متفتحاً من الريح أو الدم، والصرع لذنن الظلف والحف من دوات الأربع كاشدي لمرأة. **ولا يجوز بيع ذراع إلخ** ذكر موضع القطع أولاً؛ لأن التعيين يصره، ولو قطع الذراع وسممه حار هذا في ثوب يصره القاصع كأنهياً للنس، وإن كان لا يصره القطع حار بيع ذراع منه كالقميص من الصبرة. **ولا بيع جذع إلخ** لأنه لا يمكن التسليم إلا بضرر. [الخوهره البيرة: ٢٤٥]

وضربة القانص من قص إذا صاد، وهو ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة؛ لأنه مجهول؛ لأنه لا يدري ما الذي يحصل من الصبرة، ولأن فيه عرراً؛ لأنه يجوز أن لا يدخل في الشبكة شيء من الصيد، كذا في 'الكفاية' شرح 'الهداية'.
ولا بيع المزبنة إلخ: المراساة المدافعة من الزنس وهو المدفع، وسمى هذا بها؛ لأنه يؤدي إلى السراع والدفاع، وقوله: بيع الثمر هو بثلث نقط من فوق، وقوله: عرصه تمرًا بقطعتين؛ لأن ما على رؤوس الحبل لا يسمى تمرًا، بل يسمى رطباً وبسراً، وبما يسمى تمرًا إذا كان مجذوداً بعد الحفاف، وبما لا يجوز هذا البيع لهية؛
 عن المزبنة والمخاطلة، وهي بيع الخطاة في سبلها بخطة مثل كيلها حرصاً، ولأنه باع مكياً لا يمكنه من حسه طريق الحرص، فلا يجوز لشبهة الربا، والشبهة في باب الربا ملحقة بالحقيقة في التحريم. [الخوهره البيرة: ٢٤٦]

وهو بيع الثمر على النخيل بخرصه تمرًا، ولا يجوز البيعُ بإلقاء الحجر والملازمة، ولا يجوز بيعُ ثوبٍ من ثوبين. ومن باع عبدًا على أن يعتقه المشتري، أو يدبره، أو يكاتبه، أو باع أمةً على أن يستولدها فالبيع فاسدٌ، وكذلك لو باع عبدًا على أن يستخدمه البائع شهرًا، أو دارًا على أن يسكنها البائع مدةً معلومةً، أو على أن يقرضه المشتري درهمًا، أو على أن يُهدي له.

بالقاء الحجر الح هذه بيوع كانت في إحاطية، وهو أن يتراوص الرجلان على سلعة، أي يتساوومان، فإذا لمسها المشتري، أو بدنها إليه البائع، أو وضع المشتري عليها حصاة لزم البيع، فالأول بيع الملازمة، والثاني بيع المائدة، والثالث إلقاء الحجر. وقد نهي النبي ﷺ عن بيع المائدة والملازمة (أخرجه المحاري ومسلم). وعن بيع الحصاة (أخرجه مسلم) **والملازمة**: ذكر في 'المتقى': قال أبو حنيفة **رحمته**: الملازمة أن يقول: أبيعك هذا امتاع بكدا، فإذا لمستك وجب البيع، أو يقول المشتري كذلك، وإلقاء الحجر أن يقول المشتري أو البائع: إذا ألقيت الحجر وجب البيع. **ولا يجوز بيع ثوب الح** بأن يقول: بعت منك أحد هذين الثوبين، فلا يجوز لجهالة المبيع التي تفصي إلى المارعة، وهذا إذا لم يشترط فيه خيار التعيين، فإن اشترط فيه بأن اشترى أحدهما على أن يأخذ أيهما شاء جاز؛ لأن هذه الجهالة لا تفصي إلى المارعة، فلو قبضتهما وهكذا معاً، ضمن نصف قيمة كل؛ إذ الفساد معتبر بالصحيح. **ومن باع عبداً الح**: شروع في الفساد الواقع في العقد بسبب الشرط لهنه **رحمته** عن بيع وشرط، رواه أبو حنيفة عن ابن عمر **رحمتهما**. وابن شبيب عن أبيه عن جده مرفوعاً. وأعلم أنه ليس كل شرط يفسد البيع، بل لابد أن لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولا يتعارف، وكان فيه منفعة لأحد المتعاقدين، أو للمعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق، ولم يرد الشرع نحوه. وإذا عرف هذا، فاشترط العتق وتوابعه مما لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة للمعقود عليه. وقال الشافعي **رحمته** يجوز البيع بشرط الإعتاق؛ لأن بيع النسمة متعارف في الوصايا، وتفسير بيع النسمة: أن يبيع العبد ممن يعرف أنه يعتقه، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة **رحمتهما**. وبه قال مالك وأحمد **رحمتهما** ولنا: أن هذا الشرط لا يقتضيه العقد، بل يقتضي أي تصرف شاء لا تصرفاً معيناً، فاشترط مثله فيه مفسد له كاشتراط التدبير والاستيلاء والكتابة، ولو أعتقه المشتري جاز الإعتاق استحساناً عند أبي حنيفة **رحمته**، ويجب عليه الثمن، وقالوا: لا يجب، وهو القياس. **فالباع فاسد الح**: لأن هذا بيع وشرط، وقد نهي النبي ﷺ عن بيع وشرط. [الجوهرة النيرة: ٢٤٦] **وكذلك لو باع عبداً الح**: فالبيع فاسد؛ لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين، ولأنه لو كان الخدمة والسكنى يقابلهما شيء من الثمن، تكون إجارة في بيع، ولو كان لا يقابلهما شيء يكون إعارة، وقد نهي رسول الله ﷺ عن صفقتين في صفقة، وهي عن بيع وشرط، وعن شرطين في بيع، وعن بيع وسلف، وعن ربح مام يصمم، وعن بيع ما لم يقبض، وعن بيع ما ليس عند الإنسان. أما بيع وشرط فهو أن يبيع ويشترط فيه منفعة لأحد المتعاقدين. [الجوهرة النيرة: ٢٤٧]

ومن باع عينا على أن لا يسلمها إلى رأس الشهر فالباع فاسد. ومن باع جارية أو دابة إلا حملها فسد البيع.

ومن اشترى ثوباً على أن يقطعه البائع ويخيطه قميصاً، أو قباءً، أو نعلاً على أن يحذوها، أو يشركها فالباع فاسد. والبيع إلى النيروز والمهرجان وصوم النصارى، وفطر اليهود إذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد.

ولا يجوز البيع إلى الحصاد والدياس والقطاف وقُدوم الحاج، فإن تراضيا بإسقاط الأجل

فالباع فاسد لأنه لا فائدة للمانع في تأجيل البيع، وفيه شرط يفي بتسليمه المستحق بالعقد. [الجوهرة النيرة: ٢٤٧] **فسد البيع** والأصل: أن ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح شتاؤه من العقد، وأحمله من هذا القيس، يعني لا يصح إفراده بالعقد، وهذا أي كون الحمل من هذا القيس؛ لأنه كسرلة أطراف حيوان؛ لاتصافه به حلقة، وبيع الأصل يتناولها، فالاستثناء يكون على خلاف الموجب، فلم يصح، فيصير شرطاً فاسداً، والبيع يظل به كذا في الهداية. أو **نعلاً على أن يح** قال في الهداية: ما ذكر جواب القياس، وفي الاستحسان: يجوز لتعامل فيه، فصار كصنع الثوب [التصحيح والترجيح: ٢٢٩] **فالباع فاسد** نص في الكسر: وصح بيع نعل على أن يحذوه أو يشركه أي استحساناً، وقال رقم ١٠ لا يجوز وهو القياس؛ لأنه فيه شرطاً لا يقتضيه العقد، ووجه الاستحسان: تعامل الناس به من غير تكبر، وهذا يجوز الاستصناع واستنحار الصناعات وطير واحكام، وإن كان إحارة على استهلاك الأعيان. **والبيع إلى النيروز** الخ النيروز أول يوم من الصيف وهو أول يوم تحل الشمس فيه الحمل، والمهرجان أول يوم من الشتاء، وهو أول يوم تحل فيه الشمس الميزان. [الجوهرة النيرة]

ذلك المذكورين من النيروز والمهرجان وغيرهما. **فاسد** لأن النيروز والمهرجان لا يتعيان إلا بظن وممارسة لعدم السجوم، فربما يقع الخطأ، فيكون مجهولاً، فيؤدي إلى السراخ، وكذا صوم النصارى وفطر اليهود يكونان مجهولين؛ لأن النصارى متدنئون ويصومون خمسين يوماً فيقطرون، فيوم صومهم مجهول، وأما فطرهم بعد ما شرعوا في صومهم فمعلوم، فلا جهالة فيه ولا فساد، وللهود يصومون من أول شهر إلى تمام عشرين من شهر آخر، فيوم صومهم وفطرهم مجهولان؛ لاختلافهما باختلاف عدة شهر، هذا إذا لم يعرف العاقدان هذه الأحوال، وكذا إذا لم يعرف أحدهما، أما إذا كان ذلك معلوماً عندهما، فيجوز البيع لعدم السرع.

إلى الحصاد [فتح الحاء وكسرها: قطع حرور] لأن هذه أجل تقدر وتتأخر، فتصير مجهولة. [الجوهرة النيرة: ٢٤٨] **والدياس** أصله الدواس: شدة وطء الشيء بالقدم، فالدياس في الطعام أن يوطأ بقوائم الدواب. **والقطف**: بالكسر: قطع العنب من الكرم، والفتح لغة.

قبل أن يأخذ الناس في الحصاد والدياس، وقبل قدوم الحاج جاز البيع.

وإذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع، وفي العقد عوضان، كل واحد منهما مال، مَلَكَ المبيع، ولزمته قيمته، ولكل واحد من المتعاقدين فسخه،.....

جار البيع لأن الفساد بممازعة، وقد ارتفعت قبل تقريره، وهذه اجهالة في شرط رائد لا في صلب العقد، فيمكن إسقاطه. [خوهرة البيرة: ٢٤٨] وفان رور - لا يصح؛ لأنه انعقد فاسداً، فلا يقبل صحيحاً بإسقاط المفسد، كما إذا أسقط الدرهم الزائد عن بيع الدرهم بالدرهمين، وكما إذا تزوج امرأة إلى عشرة أيام، ثم أسقط الأجل، وبه قالت الثلاثة. وسأ: أن المفسد شرط خارج عن صلب العقد، وهو يسير، وهذا احتلف الصحابة عليه فيه، فيقبل صحيحاً عند إرائته، أو بقول: انعقد موقوفاً، فلا إسقاط تبيين أنه كان جائزاً، وهو الصحيح؛ لأن فساد ما عتبار أنه بعضي إلى الممازعة، وقبل محيئه لا مارة، فلا يفسد، خلاف الدرهم الزائد؛ لأن الفساد فيه في صلب العقد؛ لأنه عقد غير الكاح، وهو المنفعة، والعقد لا يقبل عقداً آخر. **البيع الفاسد** كالبيع بالخمر أو بشرط لا يقتضيه العقد، قيد بـ 'الفساد'؛ لأن الساطل لا يفيد شيئاً. **بأمر البائع** أي بإدائه صريحاً أو دلالة.

ملك المبيع إلخ فقيد بقوله: قص؛ لأن الملك لا يشت في البيع الفاسد بدون القبض، قيد بالبيع الفاسد؛ للاحتراز عن لبطل، فإنه لا يفيد الملك، وهو اتصل به القبض، والبيع الفاسد كالبيع بالخمر والخمرير، أو بشرط لا يقتضيه العقد، وقيد بقوله: بأمر البائع لأنه لو قص بدون أمره لا يفيد الملك، سواء كان الأمر صريحاً بأن كان قبل الافتراق أو بعده، وكان المبيع مما يملك بالقبض، أو كان الأمر دلالة، وهو أن يقصه عقيب العقد خضرة البائع، فإن لم يكن خضرت لم يمكنه، خلاف الصريح، فإنه يفيد الملك مصقلاً، وقيد بقوله: وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال؛ لأنه إن لم يكن أحد العوضين مالاً كالميتة والدم والحر لا يشت الملك، ويكون البيع باطلاً، واسيع أمانة في يده حتى هو هنك لا ضمان على القابض، وعد الثلاثة يضمن، وهو رواية عن أصحابنا. والمعتبر في القيمة يوم القبض؛ لأن المبيع بالقبض دخل في ضمانه، وعد محمد يعتبر قيمة يوم التلف؛ لأنه به يتقرر عليه، وهذا إذا كان اسيع قيمياً، وإن كان مشياً ملكه مثله؛ إذ هو أعد؛ لكونه مثلاً له صورة ومعنى، وهو الأصح.

ولكل واحد إلخ أي يجب على كل واحد منهما فسخه قبل القبض رفعاً للفساد، فاللام معنى على، كما في قوله تعالى: **لَا يَجُوزُ سَكُّ مَبْنًى** (السر، ٧) ووارثه يخلفه، ولا يشترط انقضاء، فيفسح محصر من الآخر، أي يعلمه رضي أم لا؛ لأن في الفسخ إزرام الفسخ على صاحبه، فلا يلزم بدون علمه، وأما بعد القبض، فإن كان الفساد في صلب العقد بأن باع عبداً خمر أو خمرير، فكذلك لكل منهما سبيل من فسخ العقد لقوة الفساد، وإن كان شرط رائد بأن باع إلى أجل مجهول، فحق الفسخ لم له منفعة الشرط دون الآخر عند محمد، وعندهما لكل منهما فسخه عدم صاحبه في الكل.

فإن باعه المشتري نفذ بيعه. ومن جمع بين حرٍّ وعبدٍ، أو شاةٍ ذكيةٍ وميتةٍ. بطل البيعُ فيهما. ومن جمع بين عبدٍ ومدبرٍ أو بين عبده وعبد غيره صحَّ البيعُ في العبدِ بخصته من الثمن. ونهى رسول الله ﷺ عن النجش، وعن السوم على سوم غيره، وعن تلقّي الجلب،

نفذ بيعه يعني أنه لا يقص؛ لأنه قد ملكه، فملك التصرف فيه، وسقط حق الاسترداد؛ لتعلق حق العبد بالبيع الثاني، ونقص الأول حق الشرع، وحق العبد مقدم على حق الشرع لحاجته إليه، لكنه مقيد بقيود: الأول: أن لا يكون فيه خيار اشترط، ثاني: أن يكون البيع الثاني صحيحاً، فلو كان فاسداً لم يمتنع الفسخ. الثالث: أن يكون من غير باعه، فلو باعه منه كان نقصاً للأول. **بطل البيع فيهما** قال في "البياع": هذا على وجهين: إن كان قد سمي لهما ثماً واحداً، فالبيع باطل بالإجماع، وإن سمي لكل واحد منهما ثماً على حدة، فكذلك عبد أبي حنيفة، وقالوا: جاز البيع في العبد والدكية، وبطل في الحر والميتة، قلت: وعلى قوله اعتمد المحوي والموصلي والسبكي. [التصحیح والترجيح: ٢٢٩]

صح البيع في العبد الح لأن عبد الغير والمدبر مملوك، فيعقد البيع إلا أنه امتنع الفساد لعدم إحارة المالك، أو لعدم إحارة الحاكم في المدبر، حتى لو أجاز الحاكم جاز، فإذا امتنع من الإحارة بقي العقد في العبد بخصته من الثمن، والجهالة الطارئة لا تفسد العقد. **عن النجش**: [نفتحين: هو أن يريد في ثمن المبيع، ولا يريد اشتراء، ليرغب غيره] أحقّه بالفساد؛ لكون الكراهة في هذه المواضع تحريرية، وأحره؛ لأنه أدى حالاً منه في فساد العقد؛ لأن الفساد فيه معنى لا في صلب العقد، ولا في شرائط الصحة، فكان صحيحاً، وكراهته محمول على ما إذا كان الطالب يطلبها بقيمتها، فإن طلبها بما نقص لا بأس بأن يريد إلى أن تلغ قيمتها، ووجه كراهته ما روى أبو هريرة أنه: **هي أن يبيع الحاضر للبادي، وأن يساحشوا** (رواه البخاري ومسلم وأحمد)، ولأن ذلك سب لإيقاع رجل فيه بأريد من الثمن، وهو حذاع، والحذاع قبيح جاور هذا البيع، فكان مكروهاً.

وعن السوم. بقوله **لا يخطب الرجل على حصة أخيه، ولا يسوم على سوم غيره** (رواه البخاري ومسلم وأحمد)، سواء كان الغير ذمياً أو مستأثماً، وذكر الأخ في الحديث ييس قيلاً، بل لزيادة التفسير، وإنما يكره إذا صح قلب البائع إلى البيع بالثمن الذي سماه المشتري. وأما إذا لم يركن قلبه ولم يرض بها، فلا بأس لغيره أن يشتريه بأريد منه؛ لأنه يبيع من يزيد، ولا بأس به، وقد قال أنس: **باع قدحاً وحلماً يبيع من يزيد** (رواه أحمد والترمذي).

وعن تلقّي الجلب. وكراهة التلقي؛ لقول ابن مسعود: **أنه** **هي عن تلقّي الجلب للبيع، أي الشراء،** (رواه البخاري ومسلم) وصورة تلقّي الجلب: أن الرجل من أهل المصر إذا سمع مجيء قافلة معهم طعام، وأهل المصر في قحط وعلاء، فخرج يتقاهم ويشتري منهم جميع طعامهم، ويدخل به المصر، ويبيعه على ما يريد من الثمن، ولو تركهم حتى دحوا، وباعوا على أهل المصر متفرقاً توسع أهل المصر بذلك، وأما إذا كان أهل المصر لا يتضررون بذلك، فإنه لا يكره، وقال بعضهم: صورته: أن يتلقاهم رجل من أهل المصر، فيشتري منهم =

وعن بيع الحاضر للبادي، والبيع عند أذان الجمعة، وكل ذلك يُكره، ولا يفسد به البيع. ومن ملك مملوكين صغيرين أحدهما ذو رحمٍ محرّمٍ من الآخر ^{لوجود الهى} لم يُفرّق بينهما، وكذلك إذا كان أحدهما كبيراً والآخر صغيراً، فإن فرّق بينهما كره ذلك وجاز البيع، وإن كانا كبيرين، فلا بأس بالتفريق بينهما.

= أرخص من سعر المصّر، وهم لا يعلمون سعر أهل المصّر، فالشراء جائز في الحكم، ولكنه مكروه؛ لأنه عرّهم، سواء تصرّ به أهل المصّر أو لا. (الجوهرية النيرة) **وعن بيع الحاضر إلخ** ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ "لا تملّكوا أركان ولا يبيع حاضر للبادي"، فقيل لاس عباس رضي الله عنه ما معنى قوله: "لا يبيع حاضر للبادي؟" فقال: لا يكون الحاضر سمساراً للبادي، أي دلالاً (رواه البخاري ومسلم) وصورته: أن يحب البادي السلعة، فيأخذها الحاضر لبيعتها عن جانيه بعد الوقت بأعلى من السعر الموجود وقت الحب. وفي "شرح الطحاوي": صورته: أن الرجل إذا كان له طعام وأهل المصّر في قحط، وهو لا يبيعه من أهل المصّر في قحط حتى يتوسعوا، ولكنه يبيعه من أهل البادي شمس عال، وأهل المصّر يتصرون بذلك فلا يخور، ولو كانوا لا يتصرون، فلا بأس ببيعه منهم. **عند أذان الجمعة**: لقوله تعالى: ٥٥ د. **شع** (جمعة ٩). وفي "الجوهرية النيرة": يعني الأذان الأول بعد الزوال. [ص ٢٥١] **وكل ذلك يكره** أي المذكور من قوله: وهى رسول الله ﷺ عن الحش إلى هنا. (الجوهرية النيرة) **ولا يفسد** حتى أنه يجب الثمن دون القيمة، ويثبت به الملك قبل القبض. [الجوهرية النيرة: ٢٥١] **ومن ملك**: أي بقبول اهبة والوصية والشراء والإرث.

دو رحم محرّم إلخ مثل الأب والابن والأم والأخت، فلا يدخل فيه محرم غير قريب، ولا قريب غير محرم. **لم يفرّق بينهما إلخ** عرّ بالنفي مألوفة في المنع؛ إذ قد ورد عن أبي موسى رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ من فرّق بين الوالدة وولدها وبين الأخ وأخيه (رواه ابن ماجه والدارقطني) قال في "الجوهرية النيرة": لم يفرّق بينهما إلى أن يبيع العلام وتخص الحارية، ولأن الصغير يستأس بالصغير والكبير يتعهده، فكان في بيع أحدهما قطع الاستئناس، والمنع من التعاهد، وفيه ترك المرحمة على صغار. [ص ٢٥١] **كره ذلك وحار البيع** لأن ركن البيع صدر من أهله في محبه، وبما الكراهة لمعى محاور، فشبهه كراهة الاستئناس. [الناس: ٢٠٠/١] وبإثم لقوله ﷺ "من فرّق بين والدته وولدها فرّق الله بينه وبين أحبائه في الجنة". **فلا بأس بالتفريق بينهما** وبين الزوجين، سواء كانا صغيرين أو لا، فإنه لا يكره تفريقهما؛ لأن النص ورد في منع تفريق صغير عن ذي رحم محرم منه، فالكبيران والزوجان ليسا في معنى المصّوص عليه، فيجوز تفريقهما، ولا يخور أن يثبت فيهما المنع إلحاقاً بالمصّوص عليه بالدلالة؛ لأن النص ورد على خلاف القياس، فلا يلحق به غيره بالدلالة، وقد صح أن المقوقس القبطي أهدى له مارية وسيرين، وكانتا أختين، فرّق ﷺ بينهما حيث تسرى مارية وأعطى الأخرى لحسان رضي الله عنه.

باب الإقالة

الإقالة جائزة في البيع للبائع والمشتري بمثل الثمن الأول، فإن شرط أكثر منه، أو أقل منه، فالشرط باطل، ويُردُّ بمثل الثمن الأول، وهي فسخٌ في حق المتعاقدين بيع جديد في حقٍّ غيرهما في قول أبي حنيفة رحمته الله. وهلاك الثمن لا يمنع صحة الإقالة، وهلاك المبيع يمنع صحتها. وإن هلك بعض المبيع جازت الإقالة في باقيه.

باب الإقالة اعلم أن خلاص عن حث البيع فاسد ومكروه لما كان بالفسخ وكان للإقالة تعنى حصصاً، فأعقب ذكرها بإبهما، وهي مصدر من أقال بقليل إقالة، وهي في اللغة: ارفع، وفي الترخ: عبارة عن رفع العقد. حارده بقوله رحمته الله "من أقال نادماً ببعه أقال الله عثراته يوم القيامة"، ولأن العقد حقهما فيمكن أن يرفعه. فالشرط باطل ههنا، إذ لم يدحه عيب، أم إذا تعيب جازت الإقالة بأقل من الثمن، ويكون ذلك بمقابلة العيب، ولا يجوز بأكثر من الثمن، فإن أقال بأكثر من الثمن فهي بائس لا غير. [الجوهرة النيرة: ٢٥٢]

بمثل الثمن الأول: لأن الإقالة رفع العقد الأول على الوجه الذي انعقد عليه.

وهي فسخ في حق الخ في هذا تفصيل: إن كانت قبل انقضاء، فهي فسخ إجماعاً، وإن كانت بعد انقضاء فهي فسخ عند أبي حنيفة رحمته الله. وقال أبو يوسف رحمته الله، هي بيع، وقال محمد رحمته الله، إن كانت بالثمن الأول، أو بأقل فهي فسخ، وإن كانت بأكثر أو بحسن آخر، فهي بيع، ولا خلاف بينهما أنها بيع في حق العير سواء كانت قبل انقضاء أو بعده، وقال زفر رحمته الله: هي فسخ في حقهما، وحق العير. [الجوهرة النيرة: ٢٥٢]

قول أبي حنيفة رحمته الله: قال الإسبيعي: والتصحيح قول أبي حنيفة، قلت: واحارده البرهاني والسمي وأبو انفصل الموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٢٣٠]

وهلاك الثمن لا يمنع الخ لأن قيام العقد ليس بالثمن بل بالنعقود عليه، وهو مبيع دون ثمن عدمه بعينه. **وهلاك المبيع يمنع الخ** لأن رفع البيع يستدعي قيام المبيع؛ إذ رفع المعدوم محال، وقيام البيع بالمبيع دون الثمن؛ لأن الأصل هو المبيع، ولهذا شرط وجوده عند البيع، خلافاً للثمن، فإنه ضرورة الوصف، وهذا حار العقد، وإن لم يكن موجوداً كما عرف في الأصول.

جازت الإقالة في باقيه: لأن الجزء معتبر بالكل، أي بجمع بقدر هلاكه، ويصح في باقيه؛ قيام المبيع في باقيه، وهذا بالإجماع إلا في رواية للشافعي رحمته الله.

باب المراجعة والتولية

المُرابحة: نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح. والتولية: نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول من غير زيادة ربح. ولا تصح المراجعة والتولية حتى يكون العوضُ مما له مثلاً، ويجوز أن يُضيفَ إلى رأس المال أجرة القصار والصباغ والطراز والقتل، وأجرة حمل الطعام، ويقول: قام عليّ بكذا، ولا يقول: اشتريته بكذا. فإن أطلع المشتري على خيانة في المراجعة، فهو بالخيار عند أبي حنيفة رحمته: إن شاء أخذه بجميع الثمن، وإن شاء رده، وإن أطلع على خيانة في التولية أسقطها من الثمن.

قلد الخيانة

باب المراجعة إلخ لما فرع مما يتعلق بالأصل وهو البيع من البيوع اللازمة وغير اللازمة شرع في بيان الأنواع التي تتعلق بالثمن، مناسبة هذا الباب لإقالة: أن المراجعة نقل بالزيادة، وإقالة نقل بدون الزيادة، فيكون المناسبة من حيث النقل كذا في 'السابع'. **نقل ما ملكه** من العروض؛ لأنه إذا اشترى الدنانير بالدنانير، أو الدراهم بالدراهم لا يجوز بيع الدنانير والدراهم مراجعة. (الجوهرية النيرة)

والتولية نقل ما إلخ لما روي. 'أن النبي ﷺ ما أراد الهبة اشترى أبو بكر رضي الله عنه بعيرين، فقال له النبي ﷺ ولّي أحدهما أي بعه ممي تولية، فقال: هو لك بعير ثمن. فقال. أما بعير ثمن فلا. (الجوهرية النيرة) وإنما سمي تولية؛ لأن النافع كأنه يحل المشتري وأياً لما اشتراه عما اشتراه. **مما له مثل** كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي المتقارب، وإنما قيد بالمثل؛ لأن غير المثلي مثل قيمة وهي محبولة يعرف بالتقدير والتحمين.

ويجوز أن يضيف إلخ لأن العرف جارٍ بالخاق هذه الأشياء برأس المال في عادة التجار، ولأن كل ما يريد في المبيع، أو في قيمته يحق له، أي رأس المال، هذا هو الأصل كذا في 'الهداية'. **والطراز** بالكسر عدم الثوب. [الباب: ٢٠٢/١] **والقتل** هو ما يصعبه في أطراف الثياب تحرير أو كتمان. (الجوهرية النيرة) **اشتريته بكذا** فلا يكون كاذباً. (الجوهرية النيرة) **فإن أطلع إلخ** بإقرار البائع أو بالبيعة أو بكوله عن الحيث. (الجوهرية النيرة)

أخذه بجميع الثمن لأن الخيانة في المراجعة لا تخرج العقد عن موضوعه، ولم يرص البائع بخروج المبيع من يده إلا لجملة سماها من الثمن، فلا يخرج بأقل منها. (الجوهرية النيرة) **أسقطها إلخ** لأن الخيانة في التولية تخرج العقد عن موضوعه؛ لأنهما دحلا في عقد التولية، فهو بقينا الخيانة كان عقد مراجعة، وذلك صد ما قصده؛ ولأنه لو لم يحط الحياة في التولية لا تبقى تولية وفي المراجعة إذا لم تحط تنقى مراجعة. [الجوهرية النيرة: ٢٥٤]

وقال أبو يوسف **رحمته**: **يخط فيهما**، وقال محمد **رحمته**: **لا يخط فيهما**، لكن يُحَيَّر فيهما. ومن اشترى شيئاً مما ينقل ويُحوَّل، لم يجز له بيعه حتى يقبضه، ويجوز بيعُ العقار قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف **رحمتهما**.....

يخط: قياساً على التولية. (الجوهرية البيرة) **فيهما**: أي يخص قدر الحياة في المراجعة والتولية جميعاً. **لا يخط فيهما الخ**: لأنه لم يرص خروج المبيع من ملكه إلا بجملة مملو، فلا يجرح بأقل منها، فإن شاء أحد، وإن شاء ترك، وصورة الحياة في المراجعة والتولية: أنه إذا اشترى ثوباً بتسعة وقبضه، ثم قال لأحر: اشتريته بعشرة فويلك بما اشتريته أو باعه مراخعة عشرة بأحد عشر، قال أبو يوسف **رحمتهما**: ليس للمشتري خيار، ويلزمه البيع، ولكن يرجع في التولية بالحياة، وهي درهم، وفي المراجعة بالحياة وحصلتها من الربح، وهي درهم وعشر درهم، وقال محمد **فيهما** جميعاً: المشتري بالخيار، إن شاء رضى به جميع الثمن، وإن شاء رده، وهذا إذا كان معقود عليه محلاً للمسح، وإلا بطل خياره، ورمه جميع الثمن، وأبو حنيفة **رحمتهما**: فرق بينهما، فقد في المراجعة مثل قول محمد **رحمتهما**: وفي التولية مثل قول أبي يوسف **رحمتهما**: وبيان الخط في المراجعة: إذا باع ثوباً بعشرة على ربح خمسة، ثم ظهر أنه اشتراه بثمانية، فإنه يخط قدر الحياة من الأصل، وهو الخمس وذلك درهماً، وما قانه من الربح، هو درهم فيأخذ الثوب بثاني عشر درهماً. [الجوهرية البيرة: ٢٥٥] فاعتمده [أي قول أبي حنيفة] السلمي والبرهاني وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح: ٢٣٠]

ومن اشترى شيئاً الخ: مناسبة هذه المسألة بالمراجعة والتولية: أن المراجعة إما تصح بعد القبض، ولا تصح قبله، وفيد هو: لم يجر بيعه، وم يقل: لم يجر أن يتصرف فيه يقع المسألة على الاتفاق، فإن عند محمد يجوز اهبة والصدقة ولرهن قبل القبض فيما ينقل ويحول، فكان عدم حوار البيع على الاتفاق، كذا في 'النهاية'. والإجارة والمراجعة والتولية لا تجوز بالاتفاق، وأما الوصية والعق وابتدبر وإقراره بأنها أم وده يجوز قبل القبض بالاتفاق... قال الحنفي. إذا اشترى منقولاً لا يجوز بيعه قبل القبض لا من ناعه، ولا من غيره، فإن باعه فالباع اثاني باطل، والبيع الأول على حاله حائر. [الجوهرية البيرة: ٢٥٥، ٢٥٦]

حتى يقبضه: لأنه **رحمته** عن بيع مام يقبض، أخرجه السنائي في سسه الكبرى عن حكيم بن حرام، قال: قلت: يا رسول الله! إني رجل أتناع هذه البيوع، وأبيعها فما يجز لي منها وما يجره؟ قال: لا تباع شيئاً حتى تقبضه، ولأن فيه عرر المصالح انعقد على اعتبار هلاك المبيع عند الساع الأول كذا في 'الهداية' و'الكفاية'. **ويجوز بيع العقار الخ**: لأن ركس البيع - وهو الإنجاب والقبول - صدر من أهله في محله، ولا عرر في العقار قبل القبض؛ لأن الهلاك في العقار نادر، بخلاف المنقول، فإنه غير نادر فيه كذا في 'الهداية'.

وقال محمد رحمته الله: لا يجوز. ومن اشترى مكيلاً مكايلاً أو موزوناً موازنةً، فاكثاله أو أثرنه، ثم باعه مكايلاً أو موازنةً: لم يجز للمشتري منه أن يبيعه، ولا أن يأكله حتى يُعيد الكيل والوزن، والتصرف في الثمن قبل القبض جائزٌ. ويجوز للمشتري أن يزيد للبائع في الثمن،

لا يجوز. [اعتباراً بالمقول] لقوله رحمته الله: "إذا اشتريت شيئاً فلا تنعه حتى تقبضه" (رواه أحمد)، وبه قال أحمد والشافعي رحمتهما الله، وهما: أن عدم الحواز في اسقول لخطر انفساح البيع بهلاك المعقود عليه في يد النائع قبل انقضاء واهلاك لا يتحقق في العقار عالياً. ولا أن يأكله رحمته الله وكذا كل تصرف يبني على الملك كاهنة والوصية، ولا يزم من حرمة كله قبل إعادة الكيل كون الطعام حراماً حتى لو أكله وقبضه بالكيل، لا يقال: إنه أكل حراماً، لأنه أكل ملك نفسه، إلا أنه لتركه ما أمر به من الكيل، وكذا حكم الورث.

حتى يعيد الكيل رحمته الله: لما روى جابر رحمته الله أنه رحمته الله لم يبيع طعام حتى يجري فيه صاعان: صاع النائع، وصاع المشتري (رواه ابن ماجة والدارقطني)، ولأنه يحتمل أن يريد على المشروط وذلك للنائع، والتصرف في مال الغير حرام، فيجب التحرر عنه، وهذه العلة موجودة في الورث، فكان مثله، ولا معتبر بكيل النائع قبل البيع، وإن كان محصورة المشتري؛ لأنه ليس صاع النائع والمشتري وهو الشرط، ولا يكيه بعد البيع بعية المشتري، لأن الكيل من باب التسليم، ولا تسليم إلا بحصرته، وإن كاله النائع بعد البيع محصورة المشتري، فقد قيل: لا يكفي فيه لظاهر الحديث، لأنه اعتبر صاعين، والصحيح أنه يكفي به؛ لأن المبيع صار معلوماً بكيل واحد.

حافظ: أي صح التصرف في الثمن قبل قبضه، سواء كان مما لا يتعين كالقود، أو مما يتعين كالمكيل والموزون حتى لو باع إبلاً بدراهم، أو بكر من الحنطة، جاز أن يأخذ بدله شيئاً آخر؛ حديث ابن عمر رحمتهما الله كما نبيع الإبل بالقبيع، فأخذ مكان الدراهم الدنانير، ومكان الدنانير الدراهم، وكان يجوز رسول الله رحمته الله، ولأن البهي ورد في المبيع؛ لاحتمال عرر انفساح، ولا يتصور ذلك في الثمن؛ لأنه دين ثابت في الدمة، ولا يتعين بالتعيين.

ويجوز للمشتري رحمته الله: أي ويصح للمشتري الزيادة في الثمن، ولو من غير حسبه في المجلس أو بعده، أو من وارث المشتري بشرط قول اسالع في المجلس، وبقاء المبيع، وكونه محلاً للمقابلة في حق المشتري. وصح لنائع أن يريد في المبيع، وأن يحظه من الثمن، ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن، فالزيادة والخط ملحقان بأصل العقد، ولو بعد ثمة العقد، وعند الشافعي ورفر رحمتهما الله إلحاقهما بعد لزوم البيع: لا يصح، بل يصح على اعتبار أنه يكون صلة متدأة، فلا يتم إلا بالتسليم؛ لأن المبيع دخل في ملك المشتري، أو الثمن في ملك النائع، فمن راد شيئاً، فهو مدبر العوض عن ملك نفسه، وهذا لا يجوز. ولنا: أنهما يعيران بهما صفة العقد من الخسارة إلى الربح أو العدم، ولهما رفع العقد، فلأن لهما تغيير وصفه أولى.

ويجوزُ للبائع أن يزيد للمشتري في المبيع، ويجوزُ أن يُخطئ من الثمن، ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك. ومن باع بثمن حالٍ، ثم أجَّله أجلاً معلوماً: صار مؤجَّلاً، وكلُّ دينٍ حالٍ إذا أجَّله صاحبه: صار مؤجَّلاً إلا القرضُ، فإنَّ تأجيله لا يصحُّ.

ويحذر أن يخطئ الخ ولو حص بعد هلاك المعقود عليه إجماعاً، وما أخط من المبيع ففي الخطأ: إن كان دسا يصح، وإن كان عيباً لا يصح، لأنه إسقاط، وإسقاط العين لا يصح، وأعمه أن استحقاق الخط بأصل العقد مقدّم بما إذا لم يكن من الوكيل حتى لو حص الوكيل سبع لدار عن المشتري مائة صح، وصح للموكل، ويأخذه الشفع بجميع الثمن؛ لأن خطأ الوكيل لا يلتحق بأصل العقد.

نحسب ذلك أي ما يريد عليه والمريد، فإن سأل أن يحس المبيع ما لم يستوف المريد وما يريد عليه من أصل إذا كان الثمن حالاً وليس للمشتري أن يجمع الزيادة بعد ذلك؛ لأنها استحققت بأصل العقد، وكذلك المشتري يس له مضاعفة النافع بتسليم المبيع ما لم يسم المريد والمريد عليه من الثمن، وكذلك المشتري يرجع على البائع جميع ذلك، أعني بالأصل والزيادة إذا استحق المبيع، وفي صورة الخط للمشتري مضاعفة النافع بتسليم المبيع إذا سم ما بقي بعد الخط من الثمن، وكذلك الشفع يستحق المبيع بما بقي بعد الخط كذا في 'العين'.

صار مؤجَّلاً: إذا قبل المديون وإلا يبقى حالاً.

فإن تأجيله لا يصح [فإن للمقرض أن يطالب المستقرض في الحال بعد التأجيل] أي لا يلزم حتى لو أحده عدد الإقراض مدة معلومة أو بعده لا يثبت الأجل، وله أن يصاله في حال؛ لأن الإقراض إعارة، وهي تبرع، والتأجيل في الإعارة ليس بلازم.

باب الربا

الربا محرّم في كلّ مكيلٍ أو موزونٍ إذا بيع بجنسه متفاضلاً، فالعلة فيه الكيل مع الجنس

باب الربا: ما فرغ عن ذكر أنواع البيوع التي أمر الشارع بمباشرتها بقوله تعالى: ﴿وَتُعْطَى مِنْ فَضْلِهَا خَمْسَ أَمْثَلٍ﴾ (الجمعة: ١٠). شرع في بيان بيوع هي الشارع عن مباشرتها بقوله تعالى: ﴿وَتُعْطَى مِنْ فَضْلِهَا خَمْسَ أَمْثَلٍ﴾ (الجمعة: ١٠). فإن النهي يعقب لأمر، والربا في اللغة: هو الزيادة من ربي المال، أي راد. وفي الشرع: عبارة عن فضل ما لا يقابله عوض في معاوضة مال بمال، وقد في 'أخوهرة البيرة': هو عبارة عن عقد فاسد بصفة، سواء كان هناك زياده أو لا، ألا ترى أن بيع الدرهم بالدرهم نسيئة رباً، وليس فيه زيادة. [ص ٢٥٨]

محرّم بالكتاب والنسبة، أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿وَتُعْطَى مِنْ فَضْلِهَا خَمْسَ أَمْثَلٍ﴾ (الجمعة: ١٠). وأما النسبة، فقوله تعالى: ﴿وَتُعْطَى مِنْ فَضْلِهَا خَمْسَ أَمْثَلٍ﴾ (الجمعة: ١٠). درهم واحد من ربا أشد من ثلاث وثلاثين ربية يربيهما الرجل، ومن ست لحمة من حرمة فأنار أوني به، وقال ابن مسعود: أكل الربا ومؤكده وكاتبه وشاهده إذا غموا به ملعونون على لسان محمد ﷺ إلى يوم القيامة، كذا في 'النهاية'. (أخوهرة البيرة) متفاضلاً. سواء كان مأكولاً أو غير مأكول. [أخوهرة البيرة: ٢٥٨]

الكيل مع الجنس: ويقال: القدر مع الجنس وهو أشبه؛ لأنه يتناول الكيل والوزن معاً، بخلاف لفظ الكيل؛ فإنه لا يتناول الوزن، ولفظ الوزن لا يتناول الكيل، وأما لفظ القدر، فيشتمل على نوعين: عنة كاملة وهي القدر والجنس، وعلة ناقصة، وهي القدر دون الجنس أو الجنس دون القدر، والفصل أيضاً على نوعين. فصل حقيقي كبيع درهم بدرهمين، وفصل اعتناري كبيع درهم بدرهم إلى أجل، فالعنة الكاملة تحرم الفضل الحقيقي، والعنة الناقصة تحرم الفصل الاعتناري. والأصل في كون القدر مع الجنس: ما رواه عمر بن الخطاب وعادة بن الصامت وأبوسعيد الخدري وغيرهم، وهو قوله ﷺ: "أخطئة بأخطئة مثلاً مثلاً يذا بيد، والفضل ربا"، وعد الأشياء الستة: الخطئة، والشعير، والتمر، والذبح، والذهب، والفضة على هذا المثال، والحكم أي حرمة الفصل معمول بإجماع الفائسين، أي المجتهدين، لكن العلة عندنا ما ذكرنا، وعند الشافعي: الطعم في المطعومات، والتمنية في الأثمان، وعند مالك: الاقتيات والادحار مع الجنس. ولنا: قوله ﷺ: "لا تبعوا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين" عام فيما يحله، فيتناول المطعم وغيره، وأيضاً لنا في القدر والجنس ما روى عمادة وأنس ﷺ أن النبي ﷺ قال: ما وزن مثل مثل إذا كان نوعاً واحداً، وما كيل مثل مثل ذلك، فإذا اختلف النوعان، فلا بأس به. (رواه الدار قطني) رتب الحكم على القدر والجنس، وهو نص على أهمها علة الحكم؛ لأن ترتب الحكم على الاسم المشتق يسئ عن عتية مأخذ الاشتقاق لذلك الحكم، فيكون تقديره: المكيل والموزون مثل مثل بسبب الكيل أو الوزن مع الجنس، فيكون حجة عليهما، كذا في "العيني" و"الفتح".

أو الوزن مع الجنس، فإذا بيع المكيل بجنسه، أو الموزون بجنسه مثلاً بمثل جاز البيع، وإن تفاضلا لم يجز. ولا يجوز بيع الجيد بالرديء مما فيه الربا إلا مثلاً بمثل، وإذا عدم الوصفان الجنس والمعنى المضموم إليه، حل التفاضل والنساء، وإذا وجداً حرم التفاضل والنساء، وإذا وجد أحدهما وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء. وكل شيء نص رسول الله ﷺ على تحريم التفاضل فيه كيلاً: فهو مكيل أبداً

وان تفاضلا لم يحرم لأن الفصل ربا؛ بقوله - "الخصه بالخطئة مثلاً بمثل، والفصل ربا، والشعر بالشعر مثلاً بمثل، والملح بالملح مثلاً بمثل، والتمر بالتمر مثلاً بمثل، والذهب بالذهب مثلاً بمثل يداً بيد والفصل ربا، والقصة بالقصة مثلاً بمثل يداً بيد والفصل ربا". ويروى مثل مثل بالرفع على معنى بيع التمر بتمر مثل بمثل، وانصب على معنى: يبعوا التمر بالتمر مثلاً بمثل. [الجوهرة النيرة: ٢٥٨]

ولا يجوز بيع الجيد إلخ بقوله - "جيدها ورديتها سواء لإهدار لتفاوت في الوصف أي الحودة واردة، وفي الجوهرة النيرة" لأن الحودة إذا لاقت حسنها فيما يشت فيه الربا لا قيمة لها. [ص ٢٥٩]

حل التفاضل إلخ عدم العنة المحرمة، والمرد بالمعنى المضموم إليه لكيال في الخطئة والنور في القصة، يعني القدر إما لكيال أو النور، وهذا كاهروي مأثروي، والجور بالبيع عدم العنتين. وإذا وحدها حرم إلخ لو حود العنة مثل الخطئة بالخطئة، والقصة بالقصة؛ لأنه وحدها الحس والمعنى المضموم إليه. (الجوهرة النيرة)

وإذا وحدها أحدهما إلخ مثل الخطئة بالشعر والقصة بالذهب. بقوله - "إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم يداً بيد". ولا حيز فيه سيئة. (الجوهرة النيرة) وحرم النساء. أي حرم البيع بين أهل دون الفصل؛ لو حود القدر أو الحس

فيحور بيع الرب بالشعر متفاضلاً يداً بيد لا سيئة، وكذا بيع أهروي يحور يداً بيد لا سيئة، وقال الشافعي -

الحس بالمراده لا يحرم النساء. لا يقال: أحدهما جزء العنة، وبه لا يثبت الحكم، فكيف يثبت بأحدهما حرمة النساء؛

لأن نقول: إن أحد جزئي العنة شبهة العلة لا تحرم إلا شبهة الربا وهو النساء، وبحقيقة العنة وهي جزء

العنة - تحرم حقيقة الربا وهي التفاضل، والحاصل: أن ههنا أشياء أربعة: أحدها: حقيقة العنة، والثاني: شبهة العلة،

والثالث: حقيقة الربا، والرابع: شبهة الربا، فحقيقة الربا يثبت حقيقة العنة، وشبهة الربا شبهة العنة، ولا يعكس.

فهو مكيل لأن النص أقوى من العرف، والأقوى لا يترك بالأدنى، فعلى هذا إذا تاح الخطئة بجنسها متساوية

ورباً، أو القصة بجنسها متماثلاً كيلاً لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد ﷺ وإن تعارفوا ذلك؛ لتوهم الفصل على ما

هو المعيار فيه. [الجوهرة النيرة: ٢٥٩] أبداً: أي من غير اختصاص بعهد ﷺ.

وإن ترك الناس فيه الكيلَ مثلَ الحنطة والشعير والتمر والملح، وكل شيء نص رسول الله ﷺ على تحريم التفاضل فيه وزناً: فهو موزونٌ أبداً وإن تركَ الناسُ الوزنَ فيه مثلَ الذهب والفضة، وما لم يُنصَّ عليه، فهو محمولٌ على عادات الناس. وعقدُ الصرف ما وقع على جنس الأثمان يُعتبر فيه قبضٌ عوضيه في المجلس، وما سواه مما فيه الربا يعتبر فيه التعيين، ولا يُعتبر فيه التقابض، ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق، وكذلك الدقيق بالسويق.

على عادات الناس. لأن عادة الناس دالة على جوار الحكم فيما وقعت عليه عادتهم؛ بقوله 'ما رآه المؤمنون حسناً، فهو عند الله حسن' كذا في 'النهاية'. يعتبر فيه قبض إلح بقوله 'القبضة بالقبضة هاء وهاء' ومعهذا يذأ بيد. [الحوهرة البيرة: ٢٥٩] وما سواه كالملكيات والموروبات.

يعتبر فيه التعيين أي تعيين البدلين في محس العقد. ولا يعتبر وهذا كمن ناغ حصة حنطة بأعيانها، أو شعيراً شعيراً، فإن التقابض في المجلس لا يعتبر فيهما، ولا يصرهما الافتراق من المجلس قبل التقابض، ويقبض كل واحد ما اشتراه في أي وقت شاء، بخلاف الصرف، وهذا إذا كانا عيين. [الحوهرة البيرة: ٢٦٠]

فيه التقاض [في المجلس لا متفاضلاً ولا متساوياً] وقال الشافعي: التقاض شرط في بيع الطعام بالطعام قبل الافتراق؛ لحديث عمر بن الخطاب أنه قال: "الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء". ولأنه إذا لم يتفاضل في المجلس قد يتعاقب القصاص، فيثبت شبهة الربا، وبه قال مالك وأحمد وسأ: إن كلاً منهما مبيع متعين، فلا يشترط فيه القبض كثوث معين بثوث معين لحصول المقصود، وهو التمكن من التصرف، بخلاف الصرف؛ لأنه لا يتعين إلا بالقض، والمراد مما روي التعيين، غير أن ما يتعين به يختلف، فالقضاء يتعينان بالقبض، وهذا يشترط التقاض في الصرف بالإجماع وغيرهما بالتعيين ولا يجوز بيع الحنطة إلح لأن المحاسة باقية من وجه؛ لأنهما أجزاء الحنطة، والمعيار فيهما الكيل، لكن الكيل غير مسو بينهما وبين الحنطة لاكتسارهما فيه، وتخلل حبات الحنطة، فلا يجوز إن كان كَيْلاً بكَيْل؛ لعدم التساوي مع جسدية العوامين كذا في 'الهداية'.

وكذلك الدقيق بالسويق أي لا يجوز بيع الدقيق بالسويق لا متساوياً ولا متفاضلاً عند أي حيلة. إذ السويق أجزاء الحنطة المقلية، والدقيق أجزاء الحنطة المقلية بعير المقلية لا يصح خال، فكذا بيع أجزاءهما، وقالوا: يجوز كيف ما كان؛ لأنهما حسنان مختلفان، لاختلاف الجنس والمقصود، وله: أنهما جنس واحد من وجه، ومعظم المقصود هو التعدي يشملهما، فلا يبالي بفوات البعض كالمقلية مع غير المقنوة.

وَيَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَّوانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ (رحمهما الله) وَقَالَ مُحَمَّدٌ (رحمته الله): لَا يَجُوزُ حَتَّى يَكُونَ اللَّحْمُ أَكْثَرَ مِمَّا فِي الْحَيَّوانِ، فَيَكُونُ اللَّحْمُ مِثْلَهُ وَالزِّيَادَةُ بِالسَّقْطِ. وَيَجُوزُ بَيْعُ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ مِثْلًا مِثْلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (رحمته الله)، وَكَذَلِكَ الْعِنَبُ بِالزَّيْتِ،

وَيَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ **إِلَاح**: أَيُ صَحَّ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَّوانِ عِنْدَ الشَّيْخِينَ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ نَاعٍ حِمٍّ شَدَّةً بَشَاءً، أَوْ مِنْ خِلَافِ جَنْسِهِ، أَوْ نَاعٍ لَحْمٍ بَعِيرٍ بَشَاءً، وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَاشَّاعِي (رحمتهما الله) لَا يَصَحُّ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَّوانِ مِنْ جَنْسِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَحْمٌ مُفَرَّرٌ أَكْثَرَ مِنْ لَدِي فِي الْحَيَّوانِ، فَيَكُونُ سَحْمٌ مُعَافَاةً مَا فِيهِ مِنَ اللَّحْمِ، وَبَاقِي بِالسَّقْطِ؛ سَهْبَةً (رحمته الله) عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَّوانِ، (رَوَاهُ مَالِكٌ فِي 'مَوْصُفٍ')؛ وَلَهُمَا جَنْسٌ وَحَدٌّ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ سَهْبَةً، فَكُلٌّ مُتَفَاعِلٌ، وَهَذَا أَنَّهُ بَاعَ مَوْرُوبٌ بَعِيرٌ مَوْرُوبٌ؛ لَأَنَّ الْحَيَّوانَ لَيْسَ مَوْرُوبٌ، فَيَجُوزُ كَيْفَ مَا كَانَ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ: لَا يَجُوزُ، وَلَا يَجُوزُ بِالسَّهْبَةِ جَمَاعًا، وَلَوْ شَرَى شَاةً حَتَّى شَدَّةً مَدْبُوحَةً يَجُوزُ فِي قَوْضِهِ حَمِيغًا، أَمَّا عِنْدَ الشَّيْخِينَ فَلَا يَشْكُرُ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَرِي سَحْمًا يَجُوزُ كَيْفَ مَا كَانَ، فَكُلُّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا مَدْبُوحَةً، وَأَمَّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ (رحمته الله)، فَيَجُوزُ، لِأَنَّهُ لَحْمٌ سَحْمٌ وَزِيَادَةُ سَحْمٍ فِي أَحَدِهِمَا مَعَ سَقْطِهِ بَارِعٌ سَقْطٌ لِأُخْرَى، فَلَا يُؤْذِي إِلَى رِبَا.

عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ الْإِسْبَاحِيُّ: وَاصْطَحِجْ قَوْضَاهُ، وَمَشَى عَلَيْهِ سَمْفِي وَانْحَوِي وَصَدَرَ الشَّرِيعَةُ. | **التَّصْحِيحُ** وَلِتَرْجِيحٍ: ٢٣١ | لَا يَجُوزُ وَهَذَا إِذَا كَانَ اللَّحْمُ وَالْحَيَّوانُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ كَمَا إِذَا بَاعَ حِمٍّ شَاةً بِالشَّاةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ حَسْبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ كَمَا إِذَا بَاعَ حِمٍّ سَفَرَةً بِالشَّاةِ وَمَا أَشْبَهَهُ، يَجُوزُ بِاتِّفَاقٍ كَيْفَ مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْكَثْرَةِ وَالْقَلَّةِ. [الْجَوْهَرَةُ النُّورَةُ: ٢٦٠] **فَيَكُونُ اللَّحْمُ**: الْمَسَاوِي لِمَا فِي الْحَيَّوانِ.

بِالسَّقْطِ. هُوَ غَيْرُ لَحْمٍ كَأَحَدِ الْأَمْعَاءِ وَالْكَرْشِ وَانْصَحَنَ. **وَيَجُوزُ بَيْعُ الرُّطْبِ **إِلَاح**** أَيُ كَيْلًا يَكِيلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (رحمته الله)، وَقَالَا: لَا يَجُوزُ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَعْلَاقٍ لِقَوْلِهِ (رحمته الله) حَيْثُ سَمِعَ عَنْهُ: أَيْقِصْ بِدَحْفٍ؟ قَبِيلٌ: نَعَمْ، فَقَالَ (رحمته الله) لَا إِذَا، فَأَفْسَدَ بَيْعَهُ، وَأَشَارَ إِلَى أَعْلَاقِهِ، وَهِيَ اسْقِصَانٌ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الرُّطْبِ بِالسَّمْرِ، وَهِيَ: قَوْلُهُ (رحمته الله) فِي حَدِيثٍ مَشْهُورٍ: 'التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا مِثْلُ'، وَرَطْبُ تَمْرٍ، فَيَجُوزُ بَيْعُهُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ تَمْرٌ مَا رَوَى (رحمته الله) عَنْ حَيْثُ هَدَى بِهِ رَصَبٌ مِنْ حَيْرٍ قَالَ: 'أَوْ كُلُّ تَمْرٍ حَيْرٍ هَكَذَا' تَمْرٌ، وَلَئِنْ كَانَ تَمْرٌ حَارٌّ يَبْعُهُ بِأَوَّلِ الْحَدِيثِ: 'التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا مِثْلُ'، وَهَذَا كَانَ غَيْرَ تَمْرٍ فَاحْرٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ (رحمته الله)، 'إِذَا حَتَفَ الْوَعْدُ فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، وَمَا رَوَاهُ لَمْ يَصْحَ عَنْهُ مَا قَبِلَ، وَبَوَّصَ فَحَرُّ الْوَاحِدِ لَا يَعْزِصُ بِهِ مَشْهُورٌ كَدٌّ فِي 'بَيْعِي' وَفَتْحُ الْعَيْنِ'.

عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (رحمته الله) قَالَ الْإِسْبَاحِيُّ: وَاصْطَحِجْ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعَتَمَدَةُ السَّمْفِي وَانْحَوِي وَصَدَرَ الشَّرِيعَةُ. | **التَّصْحِيحُ وَالتَّرْجِيحُ**: ٢٣٢ | **وَكَذَلِكَ الْعِنَبُ بِالزَّيْتِ**: يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ مِثْلًا مِثْلَ عَلَى الْخِلَافِ يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (رحمته الله)، وَعِنْدَهُمَا لَا يَجُوزُ، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ بِاتِّفَاقٍ، عِتَابًا لِحَلْطَةِ الْمُقْبِيَةِ غَيْرِ الْمُقْبِيَةِ كَدًا فِي 'أَهْدَايَةِ' وَالْفَرْقُ لِأَنَّ حَنِيفَةَ يَبْنِي التَّمْرَ بِالرَّصَبِ وَيَبْنِي الْعِنَبَ بِالزَّيْتِ عَلَى هَذِهِ الرُّوْيَةِ: أَنَّ الرَّصَبَ وَرَدَ بِإِصْلَاقٍ لَفْظُ التَّمْرِ عَلَى الرَّصَبِ فِي قَوْلِهِ (رحمته الله) 'أَوْ كُلُّ تَمْرٍ حَيْرٍ هَكَذَا'؟ وَلَمْ يَرَدْ بِإِصْلَاقِ اسْمِ الزَّيْتِ عَلَى الْعِنَبِ، فَاعْتَرَفَا كَدًا فِي 'الْمُهَيَاةِ'.

ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت والسمسمة بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج أكثر مما في الزيتون والسمسمة، فيكون الدهن^{أي ثمره الزيتون} بمثله، والزيادة بالشجيرة. ويجوز بيع اللحمان المختلفة بعضها ببعض متفاضلاً، وكذلك ألبان الإبل والبقر والغنم، بعضهم ببعض متفاضلاً، وخلّ الدقل العنب متفاضلاً.

بالزيت: وهو دهن الزيتون. **بالشيرج:** المراد به ههنا: ما يتحد من السمسمة، وهو دهن السمسمة. **والشيرج أكثر إلخ:** الشيرج معرب وهو دهن السمسمة - كسر السين - وحكي فتحها، وقيل لدهن الأبيض وللعصير قل أن يتغير؛ شيرج؛ تشبيهاً به لصفاته؛ ثم اعلم أن بيع الزيتون بالزيت والسمسمة بالشيرج على أربعة أوجه، إن علم أن الزيت الذي في الزيتون أكثر من الزيت المنفصل، يصح، وكذا، إن علم أنه مثله، وإن كان الزيت المنفصل أكثر حاراً، وهذه الثلاثة بالإجماع، وإن لم يعلم أنه مثله، أو أكثر منه، أو أقل منه، صح عند جمهور الفقهاء، لأن الأصل في العقد: هو الخوار، فلا يفسد بالثبوت والاحتمال. ولذا: أن جهة الفساد عالية؛ لأنه يفسد من وجهين، ويصح من وجه واحد، فلا يصح، ولأن المتوهم في الربا كالتحقق، وعقد الثلاثة لا يصح أصلاً.

والزيادة بالشجيرة: الشجيرة الثقل؛ لأن عند ذلك يعرى عن الربا.

ويجوز بيع اللحمان إلخ: أي يصح بيع اللحوم المختلفة حسناً بعضها ببعض متفاضلاً، مثل لحم الشاة بلحم البقرة، ولحم الخاموس بلحم الجمل، ولكن بشرطين أحدهما: أن يكون بقداً لا سيئة، والثاني: أن يكون مختصة الجنس، ولحم الخاموس والبقرة حسناً واحداً، وكذا لحم البقر مع الصان حتى لو باع لحم الخاموس بلحم البقرة، ولحم الصان بلحم المعز، ولحم الغراب بلحم النجاشي، لم يخر متفاضلاً؛ لاتحاد أجاسهما، فتم علة حرمة الفصل، وعقد الثلاثة: لا يجوز مطلقاً إلا إذا تساوى استدلالاً، بخلاف بيع لحم البقر نجسه متفاضلاً حيث يجوز مع اتحاد الجنس؛ لأنه لا يورث عادة، فليس يورث ولا كيلى، فلم يتناول قدر الشرعي، فيجوز متفاضلاً.

وكذلك ألبان الإبل إلخ: أي صح هذا البيع متساوياً ومتفاضلاً؛ لاختلاف الجنس باختلاف الأصل، خلافاً للثلاثة، ولكن بشرطين المذكورين في اللحوم، أي يكون يداً بيد ومختلف الجنس.

وحل الدقل إلخ: الدقل بفتح الدال والقاف، وهو الرديء من التمر، أي صح هذا البيع متساوياً ومتفاضلاً بالشروط المذكورة، وإنما حص حل الدقل إجراءً للكلام بحرى العادة؛ لأنهم اعتادوا اتخاذ الخل من الدقل، وإلا فالحكم في حل كل التمر كذلك ولا يجوز هذا البيع نسبة؛ لأنه جمعها قدر واحد، وهو الكيل والورد كذا في 'النهاية'.

ويجوز بيع الخبز بالحطة والدقيق متفاضلاً، ولا ربا بين المولى وعنده، ولا بين المسلم والحري في دار الحرب.

وعور بيع الحبر الخ لأن الحبر بالصعفة خرج من نسه، وصار حسناً آخر؛ لأنه دخل في العدد ويورن وخصه مكينة، ثم اعلم أن هذا بيع يجوز بذل يده، فإن كان سيئة؛ إن كانت الحصة هي المتأخرة جرداً لأنه نسيب موزون في مكيل، وإن كان الحبر متأخراً لا يجوز عند الإمام؛ لأنه لا يوقف على حد له، فإنه يباع في الصعفة عجنًا وخبزاً، وكذا عند محمد . لأنه عددي عنده، ويجوز عند أبي يوسف يته؛ لأنه وزني، وعن أبي حنيفة لا يجوز في بيع الخبز بالبر والدقيق، والأول أصح، والفتوى عليه.

بين المولى وعنده [لأن العدد وما في يده مثك للمولى] وهو مدين أو أم ولد، خلاف نكاح، لأنه صار كخبر يداً وتصرفاً في كسبه، وهذا إذا كان العدد مأدوماً، ولم يكن عليه دين مستغرق برفقه وما في يده، وإن كان عليه دين لا يجوز، لأن ما في يده ليس بمثك للمولى عند أبي حنيفة فصار كالنكاح، وعندهما يعق به حق الغرماء، فلا يعرى عن الشبهة، وفي "المحيط": لا ربا بينهما، وإن كان عليه دين.

ولا بين المسلم وأخري الخ ولو بعقد فاسد؛ لقوله "لا ربا بين نسبه والحري في دار الحرب روه مكحول، ولأن ماله مباح، فيحل برصاه، بأن كان بلا عذر، وإنما قيد بقوله: في دار الحرب، لأنه لو دخل دار حرب بغير أمان، فباع منه سنم درهم بدرهمين لا يجوز اتفاقاً. وقال أبو يوسف والشافعي وأحمد ومالك في روية صحيحة بخري الربا بينهما اعتباراً للحري بامتناع من ماله في دارها، لأن المسلم التزم بالأمان أن لا يبيعه ماله، لا بالعقد، وهذا بعقد فاسد، فلا يبيد مثك الخلال، والحجة عندهم ما روي، ولأن ماله مباح، ويعقد لأمان لم يضر معصوماً، إلا أنه لزم أن لا يعدرهم، ولا يتعرض لنا في أيديهم بدون رضاهم، فهذا أحده برضاهم يمكن بحكم الإباحة السابقة، والقياس في دار الإسلام قياس مع الفارق.

باب السلم

السلم جائز في المكيلات والموزونات، والمعدودات التي لا تتفاوت كالجوز والبيض
والمذروعات، ولا يجوز السلم في الحيوان، ولا في أضراره، ولا في الجلود عددًا، ...

كأريوس والكاخ

باب السلم ما ذكر نوح سيوح حتى لا يشترط فيه قص عوضين، أو أحدهما في محسن بقي منها النوعان
البدان أحدهما، يشترط فيه قص أحد العوضين في محسن، وهو سلم، وإذا اشترط فيه قص العوضين جميعًا
في محسن، وهو صرف، فشرع في حكمهما، ثم قدم عقد يدي بشرط فيه قص أحد البدلين على الذي يشترط
فيه قص البدلين؛ لأن اتفرقي عما يكون من أقل من لأكثر، فإن لم يحد قل لائس، سلم بالتحديث لغة؛
وهو الاستعجال، وشرع: هو بيع الشيء على أن يكون دبا على سائغ باشرائط المعتبرة.

في المكيلات مثل لحظة ولشعير ولدره ولدحس ولأزر وغير ذلك [والموزونات] بقوله من أسلمكم
في ثمر، فيسلم في كيل معنوم ووزن معنوم إلى أجل معنوم (روى البحري ومسلم)، والمراد بالموزونات: غير
النقدين؛ لأنهما أثمان، والمسلم فيه لا يكون إلا مثنًا. **والمعدودات** إلخ؛ لأن العددي المتقارب معلوم مضبوط
الوصف مقدور استيسم، فيجوز السلم فيه كذا في 'أهداية'. **والمذروعات** إلخ لأنه يمكن ضبطها بذكر الدرغ
والصفة، والصفة لابد منها لترتفع الجهالة، فيتحقق شرط صحة السلم كذا في 'أهداية'.

ولا يجوز السلم إلخ لتفاوت؛ لأنه عددي متفاوت لا مقدار له، ولا يضبط بالصفة، ويتفاوت بالسمن وأهرا
واسس واسوع وشدة العدو والهمجة - وهو سير سهل بدرادين - وقد يحد فرسين مستويين في السس والصفة، ثم
يشترى أحدهما بأصعاف ما يشترى به الآخر؛ لمتفاوت بينهما في المعالي الباطنة، وهذا أيضًا في بني آدم لا يحق،
فإن العددين والأمتين متساويان سًا وصفة، ويختلفان في العقل والأحلاق والمروءة. [الخوخة البيرة: ٢٦٤، ٢٦٥]

في الحيوان مطلقًا سواء كان دابة أو رقيقًا؛ لأنه هي عن السلف في الحيوان، ويدخل فيه جميع أجناسه حتى
الحمام والقمري والعصافير، إلا أنه يخص من عموم السمك؛ لأنه لا يتفاوت أحاده، وقال الثلاثة: يجوز السلم في
الحيوان؛ لأنه يمكن معرفة حسه وسه وسووعه وصفته؛ لأن التفاوت بعد ذلك يسير، فأشبه الثياب. ولنا: ما روينا،
وأنه بعد ما ذكر بقي تفاوت فاش في امالية باعتبار المعالي الباطنة، فيمضي إلى المارعة، بخلاف الثياب؛ لأنه
مصنوع العباد، فقلما يتفاوت الثوبان إذا سجعا على مواء واحد. **ولا في الجلود** إلخ لأنها لا تضبط بالصفة
ولا تورن عادة، ولكنها تنوع عددًا، وهي عددي متفاوت؛ لأن فيها الصغير والكبير، فلا يجوز السلم فيها؛ لأنه
مفص إلى المازعة كذا في 'النهاية'. **عددًا** هذا القيد راجع إلى الأطراف والجلود كيهما.

ولا في الخطب حُزماً، ولا في الرطبة جُزراً. ولا يجوز السلم حتى يكون المُسلم فيه موجوداً من حين العقد إلى حين المحل، ولا يصح السلم إلا مؤجلاً، ولا يجوز إلا بأجل معلوم، ولا يجوز السلم بمكيال رجل بعينه ولا بدراع رجل بعينه، ولا في طعام قرية بعينها، ولا في ثمرة نخلة بعينها. ولا يصح السلم عند أبي حنيفة **عند** إلا بسبع شرائط تُذكر في العقد: جنس معلوم،

ولا في الخطب : لأنه متفاوت مجهول، إلا إذا عرف ذلك بأن صور الحمل الذي يشد به الحرمة أنه دراع أو ذراعان، فحينئذ يجوز. (الجوهرية النيرة) **حرراً** هو تقديم الرأء المهمة على انزاء المعجمة، جمع حررة - بضم الخيم وإسكان الرأء - وهي القصعة من القث وحيوه. (الجوهرية النيرة) والرطبة هي الرسيم.

موجوداً إلخ قال في 'الجوهرية النيرة': حد الوجود: أن لا يقطع من السوق، وحد الانقطاع: أن لا يوجد في السوق وإن كان يوجد في أسواق، قال في 'الهدية': ولو كان اسمه فيه منقطعاً عند انعقد موجوداً عند محل، أو على العكس، أو منقطعاً فيما بين ذلك، لا يجوز. [ص ٢٦٥]

إلى حين المحل بكسر الحاء مصدر تعنى الحس. [الجوهرية نيرة: ٢٦٥] **إلا مؤجلاً إلخ** لما مر من قوله **عند** من أنه ليس بمعلوم، وورن معلوم إلى أجل معلوم، فشرط فيه إعلام لأجل كذا، شرط بإعلام التقدير فكان لازماً كالقدر. [حاشية السدي: ١٩٥] لأن الأجل داخل في ماهيته، والشيء لا يتحقق بدون الماهية، فإن أسما حلاً، ثم أدخل الأجل قبل الافتراق، وقبل استهلاك رأس المال جار. **إلا بأجل معلوم** لأن الجهالة فيه مفصية إلى المداغة كما في لبيع. [كتاب ٢٠٩ ١] أدناه شهر على الأصح، وعينه الفتوى.

مكيال رجل إلخ معناه. لا يعرف مقدار كل واحد من المكيال أو الدراع؛ لأنه يتأخر فيه التسييم، وفي جوهرية النيرة: رمد يضع فيؤدي إلى المداغة، ولأنه أن يكون المكيال مما لا يقص ولا يسقط كالتقصاع مثلاً كذا في 'الهدية'. [ص ٢٦٦] **بعينها** لأنه قد يعدم. (الجوهرية النيرة) **ولا في ثمرة إلخ** لأنه قد يعتريه أفة، فلا يقدر على تسليم المسلم فيه، وإليه أشار **ع** حيث قال حين سئل عن سم حائط بعينه. "أرأيت لو أذهب الله تعالى الثمر ثم يستحل أحدكم من أحبه؟" أي رأس المال كذا في 'الهدية' **عند أبي حنيفة**: واعتمده السفي ورهان شريعة المخوي وصدر لشرعية وروى القضاة الموصي. [التصحيح والترحيج: ٢٣٢، ٢٣٣]

سبع شرائط : قيد بقوله: تذكر في العقد احترازاً عن الشرطين الذين يتوقف عليهما جوار اسمه، لكن لا يجب ذكرهما في العقد، وهما تعجيل في رأس المال والقدرة على تحصيل المسلم فيه.

جنس معلوم: مثل حنطة أو شعير أو ذرة أو تمر. [الجوهرية النيرة: ٢٦٦]

ونوع معلوم، وصفة معلومة، ومقدار معلوم، وأجل معلوم، ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان مما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل والموزون والمعدود، وتسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان له حمل ومؤنة.

المسلم فيه المسلم فيه

وقال أبو يوسف ومحمد **ح**: لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معيناً، ولا إلى مكان التسليم، ويسلمه في موضع العقد، ولا يصح السلم حتى يقبض رأس المال قبل أن يفارقه،

ونوع معلوم: كقولنا: مسقية يعني سبخاً أو حسيبة، والحسي مسوب إلى احسن وهي الأرض التي يسقيها السماء. وصفة معلومة: مثل جيد أو وسط. (الخوهره النيرة) ومقدار معلوم: كقولنا: كذا كيلاً بمكيال معروف وكذا ورناً. وأجل معلوم: مثل شهر أو سنة. (الخوهره النيرة) ومعرفة مقدار **الح**: أي يشترط بيان قدر رأس المال إذا كان اسلم في الكيل والوزن والمعدود، وإن كان مشاراً إليه؛ لأنه قول من عمر **ح**، وقول الفقيه من الصحابة مقدم على القياس، وهذا عند أبي حنيفة **ح**، كما في المنى وقال أبو يوسف ومحمد **ح** لا يشترط معرفة قدر رأس المال بعد التعيين بالإشارة حتى يوافق: أسمت إليك هذه الدراهم في كبر لا يصح عنده، وعندهما: يصح؛ لأنه صار معلوماً بالإشارة، كما في الشمس والأجرة، فلا يشترط معرفة القدر كما لا يشترط معرفة القسمة. **حمل ومؤنة** والحمل -فتح احاء- ثقل يحتاج في حمله إلى ظهر، وأجرة حمل، وكسر احاء ما يحمل كالحمل وحده، وهذا أيضاً عند أبي حنيفة **ح**، وقالوا: ليس بشرط، ويوفيه في موضع العقد، ولكن إن شرطه صح، وبه قالت الثلاثة؛ لأنه مكان الالتزام، فيتعين لإبقاء ما امره كموضع القرص والاستهلاك، وله أن التسليم غير واجب في الحان، فلا يتعين مكان العقد، وإذا لم يتعين بقي مجهولاً جهالة مقصية إلى اسارعة؛ لاختلاف القيم باختلاف الأماكن، وعلى هذا اختلاف الشمس والأجرة والقسمة، فعنده يشترط بيان مكان الإبقاء، وهو الصحيح، وعندهما: لا يشترط، وأما اقراض واعصب والإتلاف فكاسع بالاتفاق، فلا يشترط بيان مكان الإبقاء، وتعين انصر يكفي في موضع العقد. لأنه ملكت في هذا المكان فيسلمه. (الخوهره النيرة: ٢٦٦)

حتى يقبض رأس الح: أما إذا كان القود؛ لأنه افتراق عن دين بدين، وقد هي المنى **ح** عن الكابي بالكابي، أي السينة بالسينة، وإن كان عيباً؛ لأن السسم أخذ عاجل باحل؛ إذ الإسلام والإسلاف في شيء يشان عن استعجيل، فلا بد عن قبض أحد العوضين ليتحقق معنى الاسم، أي اسم السلم كذا في "الهداية". **قبل أن يفارقه الح**: أي قبل أن يفارق كل واحد من المتعاقدين صاحبه بدءاً لا مكاباً، حتى لو مشياً فرسحاً قبل القبض لم يفسد ما لم يتفرقا من غير قبض، فإن افترقا كذلك ففسد كذا في "العناية".

ولا يجوز التصرف في رأس المال، ولا في المسلم فيه قبل القبض، ولا يجوز الشركة، ولا التولية في المسلم فيه قبل قبضه. ولا يصح السلم في الثياب إذا سُمِّيَ طولاً وعرضاً ورقعةً، ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخرز، ولا بأس بالسلم في اللبن والآجر إذا سُمِّيَ ملبناً معلوماً.

وكل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه، وما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره لا يجوز السلم فيه. ويجوز بيع الكلب

ولا يجوز الصرف الخ أما في رأس المال: فما فيه من تعويث لقص مستحق بالعقد، وأما في السهم فيه، فلأنه مبيع، وانتصرف في أسبع قبل القبض لا يجوز كذا في 'هداية'. ولا يجوز شركة قدر في 'كفاية'. صورة شركة أن يقول رب السهم لآخر: أعطني نصف رأس المال حتى تكون شريكاً في السهم فيه، وصورة اتقية أن يقول رب السهم لآخر: أعطني مثل ما أعطيت بسهمي إليه حتى يكون المسلم فيه لك، وأنه يبيع بعض أسبع قبل القبض، أو يبيع كله وكلاهما لا يجوز. ولا شركة ح ولا أربعة ولا الوصيلة. [السب: ٢١١] لأنه تصرف فيه. إذا سُمِّيَ: لأنه أسهم في مقدور التسليم. [الجوهرة النيرة: ٢٦٧]

طولا وعرضا ورقعة [بانقاف أي غصاً وثحابة] إلحاقاً لها بالكيل وامورون لجامع الحاجة، وأراد بالثوب غير المحيط، أما المحيط فلا يجوز السلم فيه كالقراء والقلاص وخفاف، وقوله: إذا سُمِّيَ إرخ، لأن الثوب لا يصير معلوماً إلا بذكر هذه الأشياء، فلا يؤدي إلى اسراع، وإن كان الثوب من حرير يباع بالوزن، فلا بد من بيان وره مع ذلك؛ لأنه لا يصير معلوماً إلا به. ولا في الخرز وهو بالتحريث الخدع، والعقيق واسور ونحوها. في اللبن والآخر لأنه عددي يمكن ضبطه، وإذا يصير معلوماً إذا ذكر طوله وعرضه وسمكه، أي علاقته (الجوهرة النيرة) أسس بكسر اللام والياء وهو الطوب المحرق. حار السلم فيه لأنه لا يفصي إلى المارعة. (الجوهرة النيرة) لا يجوز السلم فيه. لأنه مجهول يفصي إلى المارعة. [الجوهرة النيرة: ٢٦٧]

ونحو بيع الكلب. لأنه ما من متقوم آتة للاصطياد كالدري. وعند الشافعي لا يجوز بيعه أصلاً؛ لأنه من عن بيع الكلب، فقال: إن من السحت مهر أسعي وثن الكلب، وبه قال أحمد. ولنا: ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن بيع لكتب إلا كتب صيد أو ماشية (رواه الدارقطني)، وفي رواية: إلا كتب أنصاري وأسلم، وما رواه محمود على انتهاء الإسلام حين كان أمر بقتل الكلاب، ولا فرق في حوار البيع بين جميع =

والفهد والسباع، ولا يجوز بيع الخمر والخنزير. ولا يجوز بيع دود القر إلا أن يكون مع القر، ولا النحل إلا مع الكورات. وأهل الذمة في البياعات ^{لأهلها} كالمسلمين إلا في الخمر والخنزير خاصة، فإن عقدهم على الخمر كعقد المسلم على العصير، وعقدهم على الخنزير كعقد المسلم على الشاة.

= أنواع الكلاب المعلم وغير المعلم؛ لأن المعلم محل لبيع؛ لكونه منتفعاً به حقيقة وشرعاً، فيكون مالا، وأما غير المعلم فلا يمتنع به بيع الاصطياد، فإن كل كلب يحفظ بيت صاحبه، ويمنع الأجنبي عن الدخول في بيته، ويحرم عن الحاي ساحة، فساوى المعلم في الانتفاع به، وشرط شمس الأئمة حوار بيع الكلب أن يكون معصاً، أو قادراً للتعليم، وعن أبي يوسف - لا يصح بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم؛ لأنه لا يمتنع به، فصار كالهوام المؤذية، وهو الصحيح من المذهب.

وشرح [أي دي باب ودي محلب] أي يحور بيع الفهد والسباع؛ لأنها حيوان يحور الانتفاع بها شرعاً، فيكون مالا متقوماً، وهو محل البيع، وكذا يصح بيع الفيل؛ لأنه يمتنع به حملاً وركوباً، وفي بيع القرد روايتان عن أبي حنيفة - في رواية: يحور؛ لأنه يمكن الانتفاع بحمده، وفي رواية: لا يحور؛ لأنه للتلهي، وهو محصور، والصحيح هو الأول، وبيع المرة جائر؛ لأنها تمتنع بها في دفع مؤديات البيت وتحمدها، ويحور بيع كل دي باب من السباع كالأسد والفهد والصع والدب دي محلب من الطيور؛ لحوار الانتفاع بها شرعاً إلا الحسري، فإنه ينجس العين، ولا يجوز الانتفاع به، فكذا لا يجوز بيعه.

أن يكون مع القر فيحور تبعاً، وفي "الجوهرة البيرة": هذا عندهما، وعند محمد - يحور وإن لم يظهر فيه القر. [ص ٢٦٨] قال في "الخلاصة": وفي بيع دود القر: الفتوى على قول محمد أنه يحور، وأما بيع برر القر فجائر عندهما، وعنه الفتوى، وكذا قال الصدر الشهيد في "واقعاته"، وتبعه السمي [التصحیح والترجيح: ٢٣٣]

ولا النحل وقال محمد - يحور وإن انفرد إذا كان مجتمعاً محرراً. (الجوهرة البيرة) والصحيح: جواب ظاهر الرواية؛ لأنه من الهوام... ونقولهما أحد قاضي حان والخبوي والسمي. [التصحیح والترجيح: ٢٣٤]

إلا مع الكورات: وهي بيت النحل إذا كان فيها النحل والعسل.

كالمسلمين إلخ لقوله - إن هم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، ولأهم مكلفون محتاجون كالمسلمين بالمعاملات بالاتفاق كذا في "الهداية".

كعقد المسلم إلخ لأنها أموال في اعتقادهم، ونحن أمرنا أن نتركهم وما يعتقدون. [الجوهرة البيرة: ٢٦٨]

باب الصرف

الصرف هو البيع إذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الأثمان، فإن باع فضة بفضة أو ذهباً بذهب لم يجز إلا مثلاً بمثل وإن اختلفا في الجودة والصياغة، ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق. وإذا باع الذهب بالفضة جاز التفاضل ووجب التقابض، وإن افترقا في الصرف قبل قبض العوضين أو أحدهما بطل العقد، ولا يجوز التصرف

باب الصرف مصرف في اللغة: هو الزيادة، كد قاله الحبيب، ومنه سميت العبادة اسافة صرفاً، والفرص عدلاً، ومنه الحديث: 'من اتمى إلى غير أبيه لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً' يعد هو الفرص، والصرف هو النقل، وسمي الفرص عدلاً؛ لأنه أداء الحق إلى المستحق كذا في 'النهاية'، وفي الشرع: عبارة عن النقل والرد في بدلته صفة مخصوصة. (الجوهرة البيرة) ولبيع ينظر إلى سبع أربعة أنواع: بيع نعين ناعين، والعين بالدين، والدين بالعين، والدين بالدين، والمراد بالدين نقد، ومن العين مصوغ من الأواني والخمي، فبما بين الثلاثة الأول شرع في بيع أربع، وبما أخره؛ لأن بيع الدين بالدين وهو مصرف أصعب سيئات حتى شرط قبض العوضين في الخمس.

الصرف هو البيع الخ لأنه يجب وقبول في ما بين يمين فيه معنى الترخ، وهذا معنى اسبع؛ إلا أنه ما انفرد بمعان من لبيع يختص باسم كالسهم. [الجوهرة البيرة: ٢٦٨] وشروطه على الإجماع: تنقضي قبل الافتراق بينا، وإن لا يكون فيه خيار ولا أجل. من **جنس الأثمان** قال مرة: شمس عند العرب ما كان ديناً في الدمة. وفي 'الجوهرة البيرة': مصرف اسم عقود ثلاثة: بيع اذهب بالذهب، ونقصة بالقصة، وأحدهما بالآخر. [ص ٢٦٩] لم يجوز لأن المساواة شرط في ذلك. [الجوهرة البيرة: ٢٦٩] وإن اختلفا لقوله: جيدها ورديتها سواء، والضمير يرجع إلى أموال ربوية. **ولا بد من قبض**: لما في الحديث: 'يداً بيد'.

ووجب التقابض الخ: لقوله **علاء**: 'الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء' كذا في 'أهذية' **بطل العقد**: [موت شرط، وهو قبض] وفائدته: أنه لو قبض بعد ذلك لا يفسد حائراً، ومنه هاء لغور عني أن التقابض في الصرف شرط الخواز لا شرط الانعقاد، قال في 'النهاية': التقابض في الصرف شرط لبقاء عقد لا لانعقاده وصحته؛ لأنه قال في الكتاب: يصل لعقد، ولا يصلح إلا بعد الانعقاد والصحة. (الجوهرة البيرة) **ولا يجوز التصرف الخ** حتى لو بيع ديناراً بعشرة دراهم، فقبل قبض العشرة تشتري ثوباً أو مكيلاً أو موروفاً، فاسبع فاسد، ومن مصرف عني حاه، يقضه، وبين مصرف بينهما. [الجوهرة البيرة: ٢٧٠] هذا أي عدم جوره؛ لأن القبض مستحق بالعقد حقاً لله تعالى، وفي تحويزه فواته.

في ثمن الصرف قبل قبضه. ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفةً. ومن باع سيفاً مُحلّياً بمائة درهم، وحليته خمسون درهماً، فدفَع من ثمنه خمسين درهماً، جاز البيع، وكان المقبوض من حصّة الفضة، وإن لم يُبين ذلك، وكذلك إن قال: خُذْ هذه الخمسين من ثمنها، فإن لم يتقابضاً حتى افترقا بطل العقد في الحلية، وإن كان يتحلّص بغير ضرر، جاز البيع في السيف وبطل في الحلية. ومن باع إناءً فضة، ثم افترقا، وقد قبضَ بعضُ ثمنه بطل العقد فيما لم يقبض، وصحّ فيما قبض، وكان الإناء مشتركاً بينهما،

البيع البصة أو بذهب العقد البائع والمشتري ثمنه

ويجوز بيع الذهب إلخ: لأن المساواة غير مشروطة فيه لعدم المجاسة، ولكن يشترط القبض في المجلس كذا في "الهداية".
 من حصّة الفضة إلخ: لأن حصّة الفضة يستحق قبضها في المجلس، وحصّة السيف لا يستحق قبضها في المجلس، فإذا نقد مقدار الحية وقع ما نقد عن المستحق. (الجوهرة النيرة) وكذلك إلخ: لأن أمور المسلمين محمولة على الصحة ما أمكن، ويمكن ذلك بأن يصرف المقبوض إلى ما يستحق قبضه. (الجوهرة النيرة)
 بطل العقد إلخ: لأنه صرف فيها، وكذا في السيف إن كان لا يتحلّص إلا بضرر؛ لأنه لا يمكن تسيمة بدون الضرر كذا في "الهداية". وإن كان يتحلّص إلخ: وإن لم يتحلّص السيف بلا ضرر، بطل البيع؛ لأنه يصير حينئذ كبيع جدع من السقف، ووجه عدم الحوار: تعدر التسليم بلا ضرر، وقال الإمام السرخسي في "المبسوط": إن مسألة السيف على أربعة أوجه: الأول: إن فضة الحلية أكثر أو مثل القدر في الوزن، فالبيع فاسد فيهما، أما الأول فظاهر، وأما الثاني؛ فلأن الخفض والحمايل فضل خال عن العوض، وإن كان فضة الحلية أقل حاراً، بأن يجعل المثل بثلث، والباقي بإزاء الجفن والحمايل عندنا خلافاً للشافعي وإن كان لا يعلم أيهما أقل، فالبيع فاسد عندنا؛ لعدم العلم بالمساواة وتوهم الفضل، وعند زفر: يجوز؛ لأن الأصل هو الحوار، والمفسد هو الفضل الخال عن العوض، مما لم يعلم يكون العقد محكوماً بجوازه. ولنا: أن العلم بالمساواة عند العقد شرط لصحة البيع؛ لاحتمال أن يكون أقل منه أو مثله أو أكثر، فحصل الفساد من وجهين، فترجحت جهة الفساد بالكثرة والحرمة.

وصحّ فيما قبض. لأنه صرف كله فصح فيما وجد شرطه، وبطل فيما لم يوجد. [الجوهرة النيرة: ٢٧٠]

وكان الإناء مشتركاً إلخ: لا يقال: إن فيه تفريق الصفقة على المشتري، فيبغى أن يتحير؛ لأن التفريق من جهة الشرع باشتراط القبض لا من العاقد، فصار كهلاك أحد العوضين، ولأن الشركة وقعت بصعته، وهو الافتراق قبل نقد كل الثمن، فكأنه رضي بذلك كذا في "الكفاية".

وإن استحقَّ بعضُ الإناء كان المشتري بالخيار: إن شاء أخذ الباقي بخصته من الثمن، وإن شاء رده. ومن باع قطعة نقرّة، فاستحقَّ بعضها أخذ ما بقي بخصته، ولا خيار له. ومن باع درهمين وديناراً بدينارين ودرهم: جاز البيع، وجعل كل واحد من الجنسين بدلاً من جنس الآخر. ومن باع أحد عشر درهماً بعشرة دراهم ودينار: جاز البيع، وكانت العشرة بمثلها، والدينار بدرهم. ويجوز بيع درهمين صحيحين ودرهم غلّة بدرهم صحيح ودرهمين غلّة. وإن كان الغالب على الدراهم الفضة، فهي في حكم الفضة، وإن كان الغالب على الدينارين الذهب، فهي في حكم الذهب،

إن شاء أحد الخ أي لو استحق بعض الإناء بعد البيع وقص بعض الثمن، وظهور الاستحقاق قبل التفرق، فالمشتري بالخيار: إن شاء أخذ ما بقي من الإناء بعد حصة استحق حسابه، أو رد البيع، لأن الشركة في الإناء عيب؛ لأن الشفقيص يصرفه، فيشتبه خبر، والفرق بين مسألتين: أن الشركة في الأولى من جهة مشتري؛ عدم فقدته قبل التفرق، وهما كانت موحودة عن اسائع مقاربة، فتراضيا في الأولى على هذا العيب، فم يكن بمشتري ولاية الرد، خلاف الاستحقاق؛ لأنه إذا اشترى لم يكن عبده معيها بالشركة، فما ظهر هذا العيب لم يرض به، فله ولاية الرد على اسائع؛ إذ الشركة في الأعيان المجتمعة بعد عيباً؛ لا تنقاصهما بالتعيص، وكان ذلك غير صعب، فيتحير.

قطعة نقرّة هي قطعة فضة دنانة، كذا في 'تهذيب الديون'، وفي المعرب: النقرة القطعة المدة من الذهب أو الفضة. ولا حرج له لأن الشركة في النقرة لا تعد عيباً؛ لأن الشفقيص لا يصرفها، خلاف الإناء، هذا إذا استحق بعد الققص؛ لأن الصفقة قد تمت بالققص، وإن استحق قبل الققص لبعضه ثبت له الخيار؛ لتفرق الصفقة عنه قبل التمام، كما إذا اشترى عديدين وأتى أحدهما قبل الققص، أو حدثت له الخيار؛ لتفرق الصفقة عنه قبل التمام.

حار البيع لأن شرط البيع في الدراهم التماثل، فالظاهر أنه أراد به ذلك، ففي الدرهم بالدينار وهما حسبان، ولا يعتبر التساوي فيهما [حاشية السدي: ١٩٨] حسن الآخر فيعتبر الدرهمان بالدينارين والدرهم بالدينار. حار البيع الخ لأن شرط البيع في الدراهم التماثل، فالظاهر أنه أراد به -أي باسبع- ذلك أي التماثل، ففي درهم بالدينار، وهما حسبان لا يعتبر التساوي فيهما، أي في الخمسين كذا في 'أهداية'.

ويعوز بيع درهمين: وجه الحوار تحقق المساواة في الوزن، وما عرف من سقوط اعتبار الخودة عند المقابلة بالحسن.

ودرهم غلّة: الغلة: فصة رديئة يردها بيت المال ويقبها التجار. [اللباب: ٢١٦/١]

فَيُعْتَبَرُ فِيهِمَا مِنْ تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الْجِيَادِ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِمَا الْعَشُّ، فَلَيْسَا فِي حُكْمِ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، فَهُمَا فِي حُكْمِ الْعُرُوضِ. فَإِذَا بِيَعْتَ بِجِنْسِهَا مُتَفَاضِلًا جَازَ الْبَيْعُ، وَإِنْ اشْتَرَى بِهَا سِلْعَةً ثُمَّ كَسَدَتْ فَتَرَكَ النَّاسُ الْمَاعِمَةَ بِهَا قَبْلَ الْقَبْضِ بَطْلَ الْبَيْعِ عِنْدَ ^{بِالدَّرَاهِمِ الْمَعْشُوشَةِ} أَبِي حَنِيفَةَ رحمته، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رحمته: عَلَيْهِ قِيمَتُهَا يَوْمَ الْبَيْعِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمته: عَلَيْهِ قِيمَتُهَا آخِرَ مَا يَتَعَامَلُ النَّاسُ. وَيَجُوزُ الْبَيْعُ بِالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ، وَإِنْ كَانَتْ كَاسِدَةً لَمْ يَجْزِ الْبَيْعُ بِهَا.....

مِنْ تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ **الح** حَتَّى لَا يَحُورَ بَيْعُ الْخَالِصِ بِهَا، وَلَا يَبْعُ نَعْصَهَا نَعْصُ، إِلَّا مُتَسَاوِيًا فِي الْوَرَنِ، وَكَذَا لَا يَحُورُ سَتَقْرَاصُهَا لَا وَرَنًا وَلَا عَدَدًا. **فَلَيْسَا فِي حُكْمِ الدَّرَاهِمِ **الح**** لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلْعَالِبِ، وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الْقِصَّةُ لَا تَخْصُصُ مِنَ الْعَشِّ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مُسْتَهْلَكَةً، أَمَا إِذَا كَانَتْ تَخْصُصُ مِنَ الْعَشِّ فَبَيَسَتْ مُسْتَهْلَكَةً (الْجَوْهَرَةُ الْبِيرَةُ) **حَارَ الْبَيْعِ**. فَيُحَرِّمُ إِنْ كَانَ الْعَالِبُ عَلَيْهِمَا الْعَشَّ، فَنَيْسَ فِي حُكْمِ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ سَعَالِبُ، فَصَحَّ بَيْعُ الْمَعْشُوشِ بِمَعْشُوشٍ مِثْلَهَا مُتَفَاضِلًا، سِوَاءَ كَانَ عَدَدًا أَوْ وَرَنًا؛ لِأَنَّ الْعَشَّ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَابِلُ نَائِفَةِ أَوْ نَدَبٍ فِي الْآخِرِ، فَلَا يَبْصُرُ اتِّفَاقُ فِيهِمَا؛ لِاخْتِلَافِ الْحَسَنِ، وَإِذَا بِيَعُ بِالْقِصَّةِ الْخَالِصَةِ أَوْ الْذَهَبِ الْخَالِصِ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ الْخَالِصُ أَكْثَرَ مِنَ الْقِصَّةِ أَوْ الْذَهَبِ الْذِي فِي الْمَعْشُوشِ حَتَّى يَكُونَ قَدْرُهُ مِثْلَهُ، وَالرَّائِدُ بِالْعَشِّ، وَيَشْتَرِطُ التَّفَاضُلُ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ. **ثُمَّ كَسَدَتْ **الح**** الْكَسَادُ أَنْ لَا تَرُوحَ فِي جَمِيعِ السَّدَانِ، هَذَا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رحمته، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا الْكَسَادُ فِي بَدَنِ يَكْفِي لِفَسَادِ السَّيْعِ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ، كَذَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ الْعَبْدِيُّ.

قِيمَتُهَا: أَيُّ قِيَمَةِ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ الْمَعْشُوشَةِ. **يَوْمَ الْبَيْعِ**. وَعِنْدَهُ اقْتَوَى كَذَا فِي "الدَّحِيرَةِ" وَ"الْبَهَايَةِ". **عَلَيْهِ قِيمَتُهَا أَحْرَمًا** [وَيُؤَيِّدُ "الْخِطُّ" وَ"السُّتْمَةُ" وَ"الْحَقَائِقُ" وَ"الْجَوْهَرَةُ": وَبِهِ يَفْقَهُ بِالنَّاسِ، كَذَا فِي "رَدِّ الْمُحْتَارِ"] **يَعَامَلُ النَّاسُ **الح**** لِأَنَّ الْقِصَصَ مَضْمُونٍ، وَالْكَسَادَ هَلَاكٌ، فَصَارَ مَضْمُونًا بِالْقِيَمَةِ إِلَّا أَنْ أَمَّا يُونُسُ فَظَرَّ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْقِيَمَةُ عِنْدَ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ بِالْبَيْعِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رحمته يَجِبُ عِنْدَ الْإِنْقِصَاعِ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْقِيَمَةِ، فَيُعَيَّنُ يَوْمَئِذٍ قِيَمَتُهُ، وَلِلْإِمَامِ أَنْ الثَّمَنِيَّةَ تَهْلِكُ بِالْكَسَادِ؛ لِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ بِالْإِصْطِلَاحِ، فَإِذَا بَطَلَتْ بَقِيَ سَعَالِبُ لَا تَمُوتُ، فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ، وَكَذَا الْخِلَافُ إِذَا انْقَطَعَتْ عَنْ أَيْدِي النَّاسِ.

بِالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ لِأَنَّهَا أَمْوَالٌ مَعْنُومَةُ الْقَدْرِ وَالْوَصْفِ، وَلَمْ يَلِمْ بِالْإِصْطِلَاحِ وَجَارَ بِهَا الْبَيْعُ كَالدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ بَلْ لَوْ عَيَّنَ لَا تَعَيَّنَ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ ثَمَنًا تَالَا صِطْلَاحًا، وَلَهُ أَنْ يُعْطِيَ غَيْرَهَا إِلَّا إِذَا قَالَتْ: أَرَدْتُ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِعَيْنِهَا، فَحِينَئِذٍ يَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ بِعَيْنِهَا. **وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ**. لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي تَعْيِينِهَا. [الْجَوْهَرَةُ الْبِيرَةُ: ٢٧٢]

حتى يُعَيَّنَهَا، وإذا باع الفلوس النافقة، ثم كسدت قبل القبض بطل البيع عند أبي حنيفة رحمته ^{حاشا} ومن اشترى شيئاً بنصف درهم فلوساً: جاز البيع، وعليه ما يُباع بنصف درهم من فلوس. ومن أعطى صيرقياً درهماً، فقال: أعطني بنصفه فلوساً، وبنصفه نصفاً إلا حبة: فسد البيع في الجميع عند أبي حنيفة رحمته ^{صره} وقالوا: جاز البيع في الفلوس، وبطل فيما بقي. ولو قال: أعطني نصف درهم فلوساً ونصفاً إلا حبة جاز البيع، ولو قال: أعطني درهماً صغيراً وزنه نصف درهم إلا حبة، والباقي فلوساً جاز البيع، وكان النصف إلا حبة بإزاء الدرهم الصغير، والباقي بإزاء الفلوس.

حتى يعيها. لأنها حرجت من أن تكون ثماً، وما ليس بشئ لابد من تعيينه في حاة العقد كالتياب، وفيد بالكساد؛ لأنها إذا علت أو رحصت، كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في "النهاية". [الخوهرية البيرة: ٢٧٢]

بطل البيع الخ وانكلام فيها كالكلام في الدراهم المعشوشة إذا كسدت. [الخوهرية البيرة: ٢٧٣]

بنصف درهم: يعني أن ذلك النصف من الدراهم فلوس لا نقرة.

وعليه الخ أي يجب على المشتري إذا اشترى شيئاً بهذا اللفظ قدر ما يباع من عدد الفلوس بمقابلة نصف درهم فصة إذا بيعت الفلوس بمقابلة نصف درهم في سوق الصيارفة كذا في "النهاية". ونصفه نصفاً الخ أي أعطي بنصف الدرهم درهماً صغيراً يساوي نصف الدرهم إلا حبة كذا في "النهاية". فسد البيع الخ لاتحاد النصفقة وقوة الفساد؛ لكونه محملاً عليه، فيشيع كما إذا جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة.

حار البيع في الفلوس لأن بيع نصف درهم بالفلوس جائز، وبيع النصف بنصف إلا حبة ربا، فلا يجوز، كذا في "الهداية". وبطل فيما بقي الخ وأصل الخلاف بين الإمام وصاحبيه أن العقد يتكرر عنده تكرار اللفظ، وعندهما يتكرر بتفصيل العقد، حتى لو قال: أعطني بنصفه فلوساً، وأعطي نصفه نصفاً إلا حبة جاز في الفلوس، وبطل في الفضة بالإجماع. ولو قال: حين دفع إليه الدرهم الكبير.

حاز البيع الخ لأنه قابل الدرهم بما يباع من الفلوس نصف درهم ونصف درهم إلا حبة، فيكون نصف درهم إلا حبة بمثله، وما وراءه بإزاء الفلوس، كذا في "الهداية".

كتاب الرهن

الرهن ينعقد بالإيجاب والقبول، ويتم بالقبض، فإذا قبض المرتهن الرهن مُحوزًا

كتاب الرهن اعلم أن أكثر المصنفين وضعوا كتاب الرهن بعد كتاب الصيد لمناسبة أن كل واحد منهما سب لتحصيل المال، لكن المصنف وضعه عقب كتاب البيوع، لأن الرهن أشد ضرورة بعد البيوع، وكما أن البيوع ينعقد بالإيجاب والقبول كذلك الرهن ينعقد بهما، ولأن البيوع قد تقع فيه ضرورة الرهن لعدم تيسير الثمن كما وقع عن النبي ﷺ، كما أخرج ابن حبان ومسلم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ اشترى من يهودي طعاماً، ورهه لها درعاً له من حديد. قال في 'الجوهرة النيرة': الرهن في اللغة: هو الخس أي حسن الشيء بأي سب كان مائلاً أو غير ما، قال الله تعالى: **وَلَنْ يَسْخَبَ اللَّهُ سِخَابَ كَذِبٍ** (سورة النور: ٣٨) أي محبوسة بوثاق من اكتسب من المعاصي، وفي الشرع: عبارة عن عقد وثيقة نال احتراماً عن الكفالة فإنها عقد وثيقة في الدماء، واحتراراً أيضاً عن المبيع في يد المانع فإنه وثيقة، وليس بعقد عيني وثيقة، ويقال: هو في الشرع جعل الشيء محبوس حتى يمكن استيفاءه من الرهن كالدبوع حتى أنه لا يجوز رهن بالحدود والقصاص ولا رهن المذبح. [ص ٢٧٣]

ثم شرعية الرهن تثبت بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب، فقوله تعالى: **وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ** (سورة البقرة: ٢٨٣)، والسنة ما روي. أنه لما رهن درعه عبد أبي اسحق اليهودي بالمدينة حديث، وبعث به، وأساس يتعاملونه، فأقرهم عليه، وعليه الإجماع.

بالإيجاب والقبول الإيجاب ركن الرهن محرده، وهو أن يقول الراهن: رهنتك هذا شيء بدينك لدي لك علي، والقبول هو قول المرتهن: قبلت، وإنما جعل الركن مجرد الإيجاب من غير قول؛ لأن الرهن عقد سرع. [الجوهرة النيرة: ٢٧٤] **ويتم بالقصص** يعني قصصاً مستمرّاً إلى فكائه، وهذا يدل على أن القبض ليس بشرط في انعقاده، وإنما هو شرط في لرومه... فإن الرهن جائز قبل القبض إلا أنه غير لازم، وإنما يصير لازماً بالتسليم كالكفاية. [الجوهرة النيرة: ٢٧٥] حتى لو مات الراهن قبل أن يقبض المرتهن لم يضر عليه، فلا يتعلق به لاسنحاق إلا بالقبض كالكفاية، مما لم يقصه لا يكون لازماً، ثم يكفي في القبض بالتحية، وهي عبارة عن رفع المانع قبل القبض، وهذا هو ظاهر الرواية؛ لأنه قبض بحكم عقد مشروع، فأشبه قبض المبيع، وعن أبي يوسف رضي الله عنه أنه لا يشت في المقول إلا بالقل، والأول أصح، واستدامة القبض واجبة عندنا، خلافاً لأشافعي رضي الله عنه حتى أن عنده لراهن أن يتفجع بالرهن.

مُحوزاً: أي مقسوماً، وهو احتراز عن رهن أمشاع، فإنه لا يجوز عندنا، وقوله: مفعلاً أي عن ذلك الراهن، وهو احتراز عن رهن دار فيها متاع الراهن، وقوله: مميزاً، أي م يكن الرهن متصلًا بغيره اتصال حقيقة كما لو رهن الثمر على رأس الشجر دون الشجر؛ لأن الثمر متصل بغير الثمر حقيقة، فصار كالشائع كذا في 'الكفاية'.

مفرغاً مميّزاً تمّ العقد فيه، وما لم يقبضه فالرهن بالخيار: إن شاء سلّمه إليه، وإن شاء رجع عن الرهن، فإذا سلّمه إليه، فقبضه دخل في ضمانه. ولا يصحّ الرهن إلا بدين مضمون، وهو مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين، فإذا هلك الرهن في يد المرتهن وقيّمته والدين سواء، صار المرتهن مستوفياً لدينه حكماً، وإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين،

تم العقد أي عقد الرهن [الوجود القبض بكماله، فله العقد] **فد** في هذا إشارة إلى أن انصافه بهذه الصفة عند العقد ليس بالارم، يعني لو لم يكن موصوفاً بها عند العقد، وانصف لها عند القبض يتم فيه، وفيه إشارة إلى أنه لو لم يكن موصوفاً بها عند القبض يكون فاسداً لا باطلاً؛ إذ لو كان باطلاً لقال: صح، فيما قال. **تمّ** دى على أنه يكون بدوها ناقصاً، والناقص فائت الأصل والوصف، ولعاسد موحود الأصل فائت الوصف. (الجوهرة السيرة)

عن الرهن لأن الرهن إنما هو ناقص؛ إذ مقصود هو الوثيقة لا يحصل قبل انقضاء؛ لأن الرهن استيفاء بدين حكماً، والاستيفاء حقيقة لا يكون بدون انقضاء، فكذلك الاستيفاء حكماً. [الجوهرة السيرة: ٢٧٥]

دخل في ضمانه يعني إذا قبض المرتهن الرهن دخل في ضمانه، فإذا هبث مرهون في يده بعد فسخه يضمن الأقل من قيمة الرهن ومن الدين، هذا عدداً، وقال الشافعي: الرهن كله أمانة في يد المرتهن لا يسقط من الدين شيء هلاكه؛ بقوله لا يعتق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وغبية غرمه، وقال مالك: "إن هبث بأمر صاهر فهو في ضمان المرتهن، وإن هبث بأمر حمي، فهو في ضمان المرتهن، وسأ: أن رجلاً رهن فرساً، فمفق أي هبث، فاحتصم إلى النبي ﷺ فقال: ذهب حقك، وإجماع الصحابة والتابعين على أن الرهن مضمون منه، فالقول بالأمانة خرق للإجماع.

إلا بدس سواء كان الدين من الأثمان أو غيرها بأي جهة **ثبت** **مضمون** لأن حكمه ثبت بد الاستيفاء من الرهن، والاستيفاء من الرهن يتبع الوجوب، وقيد الدين بالمضمون على وجه التأكيد، وإلا فجميع الديون مضمونة، كذا في "الجوهرة" و"شرح الأقطع".

بالأقل الخ وقوله: من قيمته، أي يوم القبض، ومن الدين بيان للأقل، أي أيهما كان أقل فهو مضمون به. قوله: "فإذا كان قيمة الرهن أكثر إلخ" وبيانه. إذا رهن ثوباً قيمته عشرة عشرة، فهبث عند المرتهن سقط دينه، فإن كانت قيمته اثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن خمسة أخرى، وإن كانت قيمته خمسة عشر فاعصل أمانة عدداً، وعند رور: يرجع الراهن على المرتهن خمسة، لأن الرهن عنده مضمون بالقيمة كذا في "الكفاية".

حكماً: لا حقيقة؛ لأنه ما حصل له شيء من الدين.

فالفضل أمانة، وإن كانت قيمة الرهن أقل من ذلك سقط من الدين بقدرها، ورجع المرهق بالفضل. ولا يجوز رهن المشاع، ولا رهن ثمرة على رؤوس النخل دون النخل، ولا زرع في الأرض دون الأرض، ولا يجوز رهن النخل والأرض ^{من الدين} ^{على الراهن} ^{والشعر والورع} ^{دوئهما}. ولا يصح الرهن بالأمانات كالودائع والعواري والمضاربات ومال الشركة، ويصح الرهن برأس مال السلم وثلثي الصرف والمسلم فيه، فإن هلك في مجلس العقد تم الصرف والسلام،

فالفضل أمانة في يد المرهق، يضمه إن كان متعدياً، وإن كان الهالك من غير تعد، فلا ضمان عليه. **ورجع** لأن الاستيفاء قدر امانة. (الخوهرية سيرة) **ولا يجوز رهن الخ**: سواء كان فيما يحتمل القسمة أو لا، وسواء رهنه من أحبي أو من شريكه؛ لأن الإشاعة يمنع استدامة القرض؛ لأنه لا بد فيها من المهيأة. [الخوهرية البيرة: ٢٧٧] **ولا رهن ثمرة**: لأن المرهون متصل بما ليس بمرهون حقيقة، فكان في معنى المشاع، فصار الأصل أن المرهون إذا كان متصلاً بما ليس بمرهون م يجر؛ لأنه لا يمكن قص المرهون وحده. [الخوهرية البيرة: ٢٧٨] **ولا يجوز رهن النخل**: لأن الرهن مشعول بما ليس برهن، فصار كرهن الأرض التي فيها متاع الراهن، وكذا لو رهن الأرض بدون البناء لا يصح؛ لأن الرهن مشعول بالبناء، وروى الحسن عن أبي حنيفة **لا رهن الأرض بدون الأشجار** يصح. **ولا يصح الرهن الخ**: فإن رهنها فإرهن باطل كالرهن بامتعة والدم، وأعم أن يرهن عبدنا على ثلاثة أصرب: رهن صحيح: هو الرهن بالدين والأعيان المضمونة بأنفسها كالعصوب والمهر وبذل الخنوع وبذل الصلح عن دم العمد، ورهن فاسد: كالرهن بالحمر والخنزير، ورهن باطل: كالرهن بالأمانات والأعيان المضمون بعينها كالمبيع في يد البائع، وبالدرك، فالصحيح والفاقد يتعلق بهما الضمان كما يتعلق بالصحيح والفاقد، والباطل لا يتعلق به ضمان كالمبيع بامتعة والدم، فاحفظ فإنه ينفك. **ويصح الرهن برأس الخ**: وقال زرارة **لا يجوز**؛ لأن حكمه - أي الرهن - الاستيفاء، وهذا أي أحد الرهن عن هذه الأشياء استبدان ليس باستيفاء لعدم المحاسبة، وباب الاستبدان في هذه المذكورات مسدود، وسأ أن المحاسبة في المالية، فيتحقق الاستيفاء من حيث المال، وهو المضمون كذا في "الهداية".

فإن هلك [الرهن ثمن الصرف ورأس مال السلم] **في مجلس العقد تم الخ**: بيان عائدة الرهن بالأشياء المذكورة؛ يعني إذا صح أخذ الرهن برأس المال وثلثي الصرف، فإن هلك الرهن في مجلس العقد تم الصرف والسلم؛ لأنه ما أعطى رب السلم المسلم إليه مائة برأس المال في السلم، أو أحد رهناً بالدرهم في الصرف، وهلك الرهن في مجلس العقد، صار المسلم إليه مستوفياً رأس ماله حكماً، وكذا في الصرف؛ لوجود القبض، واتحاد الجس من =

وصار المرتهن مستوفياً لحقه حكماً. وإذا اتفقا على وضع الرهن على يدي عدل جاز، وليس للمرهن ولا لبراهن أخذه من يده، فإن هلك في يده هلك من ضمان المرهن. ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون، فإن رُهنت بجنسها وهلك، هلك بمثلها من الدين وإن اختلفا في الجودة والصياغة. ^{كالخصة والشعير} ومن كان له دين على غيره فأخذ منه مثل دينه فأنفق، ثم علم أنه كان زيوفاً، فلا شيء له عند أبي حنيفة رحمته. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: يرد مثل الزيوف ويرجع مثل الجياد،

= حيث خاية، وإن اترقا قبل ثلاث صل اصرف وسمه؛ لموات انقص حقيقة وحكما هذا إذا كان الرهن برأس مال المسد أو ثمن الصرف، وما إذا كان بسمه فيه، فلا يصح الافتراق قبل انقص، لأن قصه لا يجب في الجنس، وهذا قد في 'رد المحتار': 'فأد لقهستانى أن المراد: إن هلك برهن برأس مال أو سم اصرف دون لمسه فيه؛ مصادته بقوله: وإن اترقا؛ لأن اسمه فيه يصح مصقاً، أقول: وهذا ذكر في 'رد المحتار': مسأمة اسمه فيه مؤجرة. مستوفياً لحقه: أي بدينه بتحقيق القرض. جاز: لأن انقص من حقوق مرهن، فمستأن يستوفيه بنفسه وبغيره كسائر حقوقه، وبما اعتبر رصي لره؛ لأنه له فيه حق الملك، فلا يقص إلا برضاه. [الجوهرة السيرة: ٢٧٩، ٢٨٠] وليس للمرهن إلخ: تتعلق حق الرهن في حفظ بيده وأمانته، وتعلق حق المرهن به ستيقاً، فلا يملك أحدهما يصل حق الآخر. (الجوهرة السيرة) هلك من ضمان المرهن: لأن يد المرهن بدينه؛ نقيامه مقامه. (الجوهرة السيرة) والموزون: كحديد والفضة، لأنه يتحقق الاستيفاء منها. هلك بمثلها إلخ: ورأى أو كَيْلاً لا قيمة، سواء كانت قيمة هذه الأشياء كورها أو لا، ولا عبرة بالجودة ونصياغة؛ لأهم ساقطة الاعتبار عند مقدسة بالجنس، وهذا عند أبي حنيفة رحمته. فإن عنده يصير مستوفياً باعتبار الورع دون القيمة؛ لأن اعتبار القيمة يؤدي إلى بربا، وعندهما يضمن القيمة من خلاف الجنس، فتكون رهناً مكانه، ويملك المرهن الهالك بالضمان. اختلفا إلخ: لأنه لا معتر في جودة عند المقابلة حسنها عند أبي حنيفة رحمته. [الجوهرة السيرة: ٢٨٠] ثم علم أنه إلخ: يعني علم بعد، ثم بوعيم حالة القرض ولم يرد، ثم يشت له ارد بالإجماع، ثم إذا علم قبل أن ينفق فصاره باحيا و'أحد، فإن حيا ممة في بده ماء يرد لزيوف، ويحدد انقص كذا في 'هناية'. وقوله: فلا شيء له، يعني إذا كان ما قصه مثل وره، ومما سة هذه المسألة مما قبلها صهر على قول أبي حنيفة رحمته؛ لأنه إذا أنفق الزيوف مكان الجياد، فكأنه استوفى الجياد من الزيوف، فيكون كالرهن. (الجوهرة النيرة) ويرجع مثل الجياد: وقد في 'العيون'. ما قانه أبو يوسف حسن وأدفع لصبر واخترباه لمتوى [التصحيح والترجيح: ٢٤٠] والمشهور أن محمداً مع أبي حنيفة رحمتهما. [الجوهرة النيرة: ٢٨٢]

ومن رهن عبدَيْن بألف، فقضى حصّة أحدهما لم يكن له أن يقبضه حتى يؤدّي باقي الدين. فإذا وكل الراهن المرتهن، أو العدل أو غيرهما في بيع الرهن عند حلول الدين، فالوكالة جائزة. فإن شُرطت الوكالة في عقد الرهن، فليس للراهن عزله عنها، فإن عزله لم يتعزل. وإن مات الراهن لم يتعزل أيضًا. وللمرتهن أن يطالب الراهن بدينه ويحبسه به، وإن كان الرهن في يده، فليس عليه أن يمكّنه من بيعه، حتى يقبض الدين من ثمنه، فإذا قضاه الدين قيل له:

ومن رهن عبدَيْن إلخ: إما قيد بألف ليعيد أنه رهن العدين، ولم يفصل حصّة كل واحد منهما، وفي "الخوهره البيرة": ماد سمي لكل واحد منهما شيئاً من المال، مثل أن يقول: رهنتها بألف كل واحد منهما بخمسائة، فذلك الخواب في رواية الأصل، وهو 'المسوط'، وفي 'الريادات': له أن يقبضه إذا أدى خمسائة، ووجه الأول. أن العقد متحد لا يتفرق بتفريق التسمية كالبيع، ووجه الثاني: أنه لا حاجة إلى الإتحاد؛ لأن أحد العقدين لا يصير مشروطاً إلى الآخر، ألا ترى أنه لو قبل الرهن في أحدهما جاز. [ص ٢٨٢]

لم يكن له أن يقبضه إلخ: لأن الرهن محسوس بكل الدين، فيكون محسوساً بكل جزء من أجزائه مبالغة في همه، أي الراهن على قضاء الدين. أو العدل: والمراد منه العدل الذي وضع الراهن والمرتهن عنده شيئاً مرهوناً. فالوكالة جائزة [لأنه توكيل ببيع ماله] لأن الراهن مات، فله أن يوكّل من شاء من أهل بيع ماله معقلاً ومحرراً؛ لأن الوكالة تخور تعيقاً بالشرط؛ لكونها من الإسقاطات؛ لأن المانع من التصرف حق المالك والتسبيط على بيعه أسقط حقّه، والإسقاطات يجوز تعليقها بالشروط.

فليس للراهن عزله عنها: لأنه لما شرطت في ضمن العقد صار وصفاً من أوصافه وحقاً من حقوقه، ... ولأنه تعلق به حق المرتهن، وفي عزله إسقاط حقّه، وصار كالوكيل باخصومة يصب المدعي. (الخوهره البيرة) لم يتعزل: إلا أن يرضى المرتهن. لم يعزل أيضًا: لأن الرهن لا يبطل بموت الراهن.

يطالب الراهن بدينه إلخ: لأن حقه باق عند الرهن، والحبس جزء العدل، فإذا طهر مطه عند القاضي يخسه، وإذا طلب المرتهن دية يؤمر بإحضار الرهن، فإذا أحضره أمر الراهن بتسليم الدين أو لا ليتعين حقه كما تعين حق الراهن تحقيقاً للتسوية. (الخوهره البيرة) فليس عليه أن يمكّنه إلخ: لأن حكم الرهن الحبس الدائم إلى أن يقضى الدين، وإن قضاها البعض، فله أن يخس كل الرهن حتى يستوفي النقيصة اعتباراً بحس المبيع حتى يستوفي الثمن. [الخوهره البيرة: ٢٨٣]

سَلَّمَ الرهنَ إليه. وإذا باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن، **فالباعُ موقوفٌ، فإن أجازهُ المرتهنُ جاز، وإن قضاه الراهن دينَه جاز.** وإن **أعتق الراهنُ عبدَ الرهن بغير إذن المرتهن نفَذَ عتقه،** فإن كان الراهنُ موسراً والدين

سَلَّمَ الرهنَ إليه لأنه رَأى المانع من التسلية بوصول الحق إلى مستحقه. ثم إذا سَوَّى المرتهن دونه بإبقاء الرهن، أو بإبقاء متطوع، ثم هَبَّ الرهن في يده قبل أن يردَّه إلى المرتهن يَهَبُ يَدَيْهِ، ويجب على المرتهن ردُّه ما سَوَّى من يَدَيْهِ إلى ما سَوَّى منه، وهو الرهن، أو المتطوع؛ لأنه صار مستوفياً عند ائْتِفاء ما نقص من الرهن فكان ما بقي استيفاء بعد الاستيفاء، فيجب رده، وهذا خلاف ما إذا رَأَى المرتهن الرهن من يَدَيْهِ، ولم يردَّ عنه الرهن حتى هَبَّ في يَدِ المرتهن من غير أن يَمْنعه إياه، فإنه يَهَبُ ثَمَنَهُ سَحَاباً، وفي رَفْعِهِ يَهَبُ مَصْرُوباً. (الجوهرية: ٢٨٣)

فالباع موقوف لأن الراهن عاجز عن التسلية، فإن حقَّ المرتهن في حقه لا رَهْ، وبما كان موقوفاً على المرتهن، فيتوقف على إجازته. [الجوهرية النيرة: ٢٨٣]

فإن أجازهُ المرتهن حار لأنَّ التوقف حَقُّه، وقد رَضِيَ بسقوطه. وإذا بعد بيعَ أجرة المرتهن سَقَطَ حَقُّه، رَدَّه، وهو الثمن؛ لأنَّ حَقُّه تعلَّقَ بِمَالِيَّةٍ، وليس له حكم مَدَلٍّ، فصار كالعقد مَدْيُونٍ، وإذا بيعَ بَرْدَاءَ عَرْمَاءَ، سَقَطَ حَقُّهُمُ إِلَى الدَّنِّ؛ لأنَّهُم رَضَوْا بِالْإِئْتِفَاقِ دُونَ اسْقَاطِ رَسْأَلٍ، فكذلك هذا، وإنَّه يَجْرُ الرهنُ لبيع، وفسحه يفسح في روية حتى يوافقه المرتهن لا سبيلَ لِمُشْرِي عِيَهُ؛ لأنَّ حَقَّ الثَّانِي لِمَرْكُضِ مَكْسُرةِ مَدَنٍ، فصار كَمَدَنٍ هُـ أَنْ يَجِيرَ، وله أن يفسح، وفي رواية: أن لا يفسح، وهي الصَّحِيحَةُ، فإن فسخه لا يفسح، فإن شاء ائْتَمَرِيَ صَارَ حَتَّى يَفْتِكَ الرهن الرهن؛ إذا اعجز على شرف الرَوَالِ، فإذا افتكه الراهن كان له أن يأخذه، وبما شاء رَفَعَ لأمرٍ مِنَ الْقَاضِي، وبمَقَاضِي أَنْ يَفْسَحَ لِمَوَاتِ الْقَدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيَةِ، وولاية الفسخ إلى القاضِي لا إلى المرتهن، وبما رَدَّ الرهن من رَجُلٍ ثُمَّ دَعَا بَعْدَ ثَلَاثِينَ مِنْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَجِيرَ المرتهن، فَالْثَّانِي مَوْقُوفٌ أَيْضًا عَلَى إِجَازَتِهِ؛ لأنَّ الْأَوَّلَ مَوْقُوفٌ، والموقوف لا يَمْنَعُ تَوَقُّفَ الثَّانِي، فإنَّ أَجَارَ المرتهنَ الْبَيْعَ الثَّانِي حَارَ الثَّانِي. [الجوهرية: ٢٨٣، ٢٨٤]

حار لأنه رَأى المانع من نفوذ البيع، ومقتضى لفاد بيع موجود، وهو التصرف الصادر من لأهل في محل كذا في "الهداية". **وإن أعتق الراهن: موسراً كان أو معسراً.**

نفذ عتقه أي عتق الرهن بعد المهرود، عن الشافعي فيه ثلاثة أقوال، أحدها: ينفذ مصقاً، والثاني: لا ينفذ مطلقاً، والثالث: إن كان موسراً ينفذ، وإلا لا؛ لأنَّ في تَفْيِده مع الإعسار إِبْطَالُ حَقِّ المرتهن، بخلاف الإعسار، وهذا قال مالك وأحمد، وعندهما ينفذ، لأنه أعتق مَدَنٍ نَفْسَهُ، فلا يتوقف على إِنْ عِيَهُ كَذَا فِي رُفْعِ الْحَقَائِقِ، ولأنَّ الرهن عقد لا يزيل الملك عن الرقبة، فلا يَمْنَعُ نَفَازَ الْعَتَقِ.

حالاً **طُوب** بأداء الدين. وإن كان مؤجلاً **أخذ** منه قيمة العبد، فجعلت رهنًا مكانه، حتى يحل الدين، وإن كان مُعبرًا استسعى العبد في قيمته، ففُضي به الدين، ثم يرجع العبد على المولى، وكذلك إن استهلك الراهن الرهن. وإن استهلكه أجنبي، فالمرقن هو الخصم في تضمينه، فيأخذ القيمة، فيكون القيمة رهنا في يده. وجناية الراهن على الرهن مضمونة، وجناية المرقن عليه.....

طوب الخ لأن عليه رقعة غير رهن مقامه، ولا معنى لإرمه ذلك مع حصول دين. فقضى الدين. ولا سعيه على ائتمار إذا كان الرهن موسر. [خوهره النيرة: ٢٨٤] **أخذ منه قيمة العبد** لأن سبب ضمان قد تحقق، وفي التصميم فائدة، وهي حصول الاستيفاء من وجهه الذي بين، وجسها من حصول لأجل، فإذا حل اقتضاه نفعه إذا كان من حسنه، وإن كان فيه فصل رده لاسهاء حكم رهن بالاستيفاء، وإن كان أقل من حقه رجع بزيادة لعدم ما يستقط. **استسعى العبد** في الأقل من قيمته ومن دين، ففُضي به الدين. هذا إذا أعتقه بغير بدل المرقن، أم إذا أعتقه بدهه، فلا سعاية على عده كذا في "تيسيع"، وبمى رهنه سعاية؛ لأن الدين متعلق برفقته، وقد سئمت به، فإذا تعدر استيفاء الضمان من رهن رهن ائتمار ما سببه، وبمى يسعى في الأقل من قيمته، ومن الدين؛ لأن الدين إذا كان أقل مما يرمى مؤن أن يسلم أكثر منه، فكذلك العبد، وإن كان الدين أكثر من القيمة، فلم يسلم له أكثر من رقبته، فكان عليه قيمة ما سلم له. [الجوهرة النيرة: ٢٨٥]

ثم يرجع العبد الخ إذا أسره، لأنه فُضي دينه وهو مضطر فيه، ولم يكن مترعًا، فصار كغير الرهن. **وكذلك إن استهلك الراهن الخ** يعني أن الراهن إذا أتلف وهو موسر والدين حال أدى القيمة في الحال، وإن كان مؤجلاً أدى لقيمة وجعلت رهنًا مكانه حتى يحل الدين، واحاصل: أن يتلاف الراهن كإعتاقه في الأحكام المذكورة، إلا أنه لا سعاية ههنا لاستحالة وجودها على المالك.

فالمرقن هو الخصم الخ لأنه أحق بعين الرهن حال قيامه، فكذا في استرداد ما قام مقامه، يعني أنه لو كانت العين باقية كان المرقن هو الخصم في رده، وإن يده كذلك هو الخصم في إعادة ما قام مقام العين إلى يده كذا في 'عاية ائتمار'. **فيأخذ القيمة** أي قيمته يوم هتك، لا قيمته يوم قص الرهن، فإن كانت قيمته يوم استهلكه حمسمائة، ويوم رهن ألفاً عزم حمسمائة، وكانت رهنا، وسقط من الدين، أي من دين المرقن حمسمائة، فصار الحكم في ائتمار ائتمار، أي الرادة على ما عزمه المستهلك كأها هلكت بأفة كذا في "الهداية".

مضمونة: لأنه بجنايته مزيل ليد المرقن عن ما جنى عليه. [الجوهرة النيرة: ٢٨٦]

تسقط من الدين بقدرها، وجناية الرهن على الراهن، وعلى المرتهن، على مالهما هدر.
وأجرة البيت الذي يُحفظ فيه الرهن على المرتهن، وأجرة الراعي على الراهن، ونفقة
الرهن على الراهن، ونماؤه للراهن، فيكون النماء رهناً مع الأصل. فإن هلك النماء
هناك بغير شيء، وإن هلك الأصل، وبقي النماء افتكّه الراهن.....

تسقط من الدين الخ. يعني إذا كان الصمان على صفة الدين، أما إذا كان من خلافه فلا بد من انتراحي، ولأنه
باحماية عليه عاصم، فيضمن قيمته بآفة ما دعت، فإذا ضمن جميع القيمة كان له المقاصة من ذلك بقدر دينه،
ويرد الفصل على الراهن. (الخوهرية البيرة) **هدر** أي ساقطة عن درجة الاعتبار شرعاً، أما بالنسبة إلى الراهن فلا
خلاف فيه؛ لأنه حماية للمملوك على المالك، وكذا بالنسبة إلى مال المرتهن؛ لأن التطهير عن احماية واجب عليه.
فلا فائدة في وجوب الصمان كذا في "جامع الرموز". **وأجرة البيت الخ.** لأن الرهن في صمانه، فإن شرب الراهن
للمرهن أحرًا على حفظ الرهن لا يستحق المرتهن شيئاً؛ لأن الحفظ عليه. [الخوهرية البيرة: ٢٨٧]

يُحفظ فيه الرهن. وكذلك أجرة الحافض. **على المرتهن الخ.** والأصل فيه: أن كل ما يحتاج إليه مصدحة للرهن
وتنقته فهو على الراهن، سواء كان في الرهن فضل أو لا؛ لأن العين بقيت على ملكه، وكذا مفاعله ممنوكة له،
وذلك مثل اسفقة من مأكله ومشربه وأجرة الراعي وكسوة الرقيق، وأجرة صئر ولد لرهن، وكري اسهر ومشي
استان وتنقيح نخلة وجدده والقيام بمصاحبه، وكل ما كان لحفظه أو لردّه إلى يد الراهن، أو لرد جزء منه
كمداواة الجرح، فهو على المرتهن، مثل أجرة الحافظ وأجرة البيت الذي يحفظه فيه.

على الراهن: لأن الرعي يحتاج إليه لزيادة الحيوان ونماؤه، فصار كتنقته.

ونفقة الرهن على الراهن لقوله **له عيمه** أي مفاعله وعليه عريمه أي نفقته وكسوته، ولأنه منكه
فتكون على مالكة. **ونماؤه للراهن:** لأنه متولد من ملكه.

رهناً مع الأصل لأنه تبع له، والرهن حق متأكد، فيسري إلى تولد، وإذا كان رهناً مع الأصل فيكون المرتهن
حسبه، ويقسم الدين عليهما على قدر قيمتهما بشرط أن بقي السماء إلى وقت الفكك، وإن هلك قبل ذلك لم يسقط
تقاسمته، ويجعل كأنه لم يكن كما بينه الشيخ. وأعمه أن كل ما يتولد من عين لرهن كالولد والشم واللبس والنصوف،
أو يكون بدلاً عن جزء من آخر عين لرهن، كالأرض ولعقر، يسري إليه حكم الرهن، ويكون رهناً مع الأصل،
ومما يمكن متولداً من عينه، ولا بدلاً من آخر عينه كالكسب والأجر وهبة والصدقة لا يسري إليه حكم لرهن.

هالك. لأن الاتساع لا قسط عما يقابل بالأصل لعدم دحوها تحت العقد مقصوداً.

افتكّه: يقال: "افتك الرهن وافتكّه" إذا أخرجه من يد المرتهن وخلّصه الراهن.

بخصته، ويُقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض، وعلى قيمة النماء يوم الفكك، فما أصاب الأصل سقط من الدين بقدره، وما أصاب النماء افتكه الراهن به. ويجوز الزيادة في الرهن، ولا يجوز الزيادة في الدين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، ولا يصير الرهن رهناً بهما،

خصته أي حصته من الدين؛ لأنه صار مقصوداً بالفكك، والشع إذا صار مقصوداً يكون له قسط كولد المبيع لا حصة له من الثمن، ثم إذا صار مقصوداً بالقص صار له حصة حتى إذا هلك الأم قبل القصد، وبقي الولد كان لمشتري أن يأخذ الولد حصته من الثمن، وبو هلك قبل القصد لا يسقط شيء من الثمن.

ويقسم الدين إلخ. وإنما قسم على قيمة الأصل يوم القصد؛ لأن الرهن دخل في ضمانه بالقصد، فاعتبرت قيمته عنده، وإنما اعتبرت قيمة النماء يوم الفكك؛ لأن اسماء قبل الفكك غير مضمون عليه، وبالفكك يضمن، فاعتبرت قيمته يوم دحوله في الضمان، فإن لم يفتكه أراه بعد هلاك الأم حتى مات ذهب بغير شيء، وصار الولد كأن لم يكن، وسقط الدين بهلاك الأم؛ لأنه لا حصة للولد قبل الفكك. وصورة المسألة: رجل رهن شاة تساوي عشرة عشرية، فولدت ثم هكت قسم الدين على قيمة الشاة يوم رهنه وعلى قيمة الولد في الحال، فإن كانت قيمته في الحال عشرة هكت اشاة نخصتها، وهو نصف الدين خمسة دراهم، فإن اردادت قيمة الولد بعد هلاك الأم حتى صارت تساوي عشرين بطلت تلك القسمة، وتبين أن حصة الأم كانت ثلاثة وثلاثاً، ولو صارت قيمة الولد ثلاثين تبين أن حصة الأم أربع، ولو انتقصت قيمة الولد بعد ذلك حتى صارت خمسة، تبين أن حصة الأم ثلاثاً ودين، وهي ستة وثلاثان. [الجوهرة البيرة: ٢٨٨، ٢٨٧] **بقدره** لأنه لا يقاوم الأصل مقصوداً.

افتكه الراهن به لكونه مقصوداً بالفكك. **ويجوز الزيادة إلخ.** مثل أن يرهن ثوباً عشرة يساوي عشرة ثم يريد أراه ثوباً آخر ليكون مع الأول رهناً بعشرة حار عند عثمان كذا في 'العناية'، وفي 'الجوهرة البيرة': فإذا صححت الزيادة في الرهن يقسم الدين على قيمة الأول يوم القصد، وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت، حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها خمسمائة، وقيمة الأول يوم القصد ألفاً، والدين ألف، يقسم الدين ثلاثاً يكون في الزيادة ثلث لدين، وفي الأصل ثلثاه. [ص ٢٨٨] **في الرهن** وهذا عدداً، وقال زهر رحمهما لا يجوز. [الجوهرة البيرة: ٢٨٨]

ولا يجوز الزيادة إلخ. لأن الزيادة في الدين ترك للاستيثاق، وهو يكون مابقاً بعد الرهن، ولأن الزيادة في الدين بوجوب الشيوخ في الرهن، وهو غير مشروع، فلا يصير الرهن رهناً بدين الحادث، بل يصير كل الرهن ضماناً للدين السابق، فإن هكت المبد الرهن يسقط الدين الأول، وبقي الثاني بلا رهن خلافاً لأبي يوسف رحمهما، فإن عنده تخور الزيادة في الدين، فيسقط بموت المدينان قياساً على جاب الآخر، ولأن الدين في باب الرهن كالشئ في البيع، والرهن كالشئ، فتحوز الزيادة فيهما كما في البيع كذا في 'المجمع'.

عد أبي حنيفة إلخ. واعتمده السفي وبرهان الأئمة المحوي كما هو ارسه. [التصحيح والترحيح: ٢٤٠]

وقال أبو يوسف **ج** هو جائز. وإذا رهن عينا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما جاز، **وجميعها رهن عند كل واحد منهما، والمضمون على كل واحد منهما حصّة دينه منها، فإن قضى أحدهما دينه كان كلها رهنا في يد الآخر، حتى يستوفي دينه.** ومن باع عبداً على أن يرهنه المشتري بالتمن شيئاً بعينه، فامتنع المشتري من تسليم الرهن: لم يجبر عليه، وكان البائع بالخيار: إن شاء رضي بترك الرهن، وإن شاء فسخ البيع إلا أن يدفع المشتري الثمن حالاً، أو يدفع قيمة الرهن.

وجميعها رهن ج لأن الرهن نصيب إلى جميع العين في صفقة واحدة، ولا شيوخ فيه. (خوهره البيرة) **والمضمون ج** لأن عند هلاك بصير كل واحد منهما مستوفياً حصته؛ إذ الاستيفاء لما يتجرى، فكان مضموناً عنه مقدار ذلك. (خوهره البيرة) **كتب رهن ج** لأن جميع العين رهن في يد كل واحد منهما. ولا يكون له ستردد شيء منه ما دام شيء من الدين باقياً كما إذا كان رهن واحد، فهو هكت رهن عند بائى أدى دينه. فسر رهن أن يسترد ما أدى؛ لأن رهن كل واحد منهما بقى ما لم يرض رهن إلى رهن؛ إذ كل واحد كان يعد في حق الآخر، فيصير كل واحد منهما عند هلاك مسروق دينه من نصف ماله رهن، فسر ما أعصاه كيلاً بكرر الاستيفاء **على أن يرهنه المشتري ج** ثم حور شرط رهن في بيع، فهو استحسان، والقيس أن يفسد بيع؛ لأنه شرط في العقد صفقة لنائع لا يقصبيها العقد، ووجه الاستحسان: أن الثمن الذي به رهن يؤق من الثمن الذي لا رهن به، فصار ذكر ذلك صفة في الثمن، وشرط صفات الثمن لا يفسد العقد، وهذا إذا كان معيماً، أما إذا لم يعين الرهن فابيع فاسد، ولهذا شرط الشيخ بقوة: بعينه، وهو شرط في البيع رهناً مجهولاً، وانفقا على تعين الرهن في المجلس حار العقد. (خوهره البيرة) **لم يخبر عنه** هذا قولنا، وقال روه - يعبر؛ لأن الرهن إذا شرط في البيع صار حقاً من حقوقه، ولنا: أن الرهن عقد تبرع من جانب الرهن، ولا إيجاب على التبرعات، ولكن النائع بالخيار على ما ذكره الشيخ؛ لأنه ما رضي إلا به، فيحيز مواته، إلا أن يدفع الثمن حالاً حصول المقصود. [خوهره البيرة: ٢٨٩]

فسح البيع فحيث لا خيار للنائع. **يدفع لمسرى الثمن ج** حصول المقصود وهو استيفاء الحق.

أو يدفع فسه الرهن [لأن يد الاستيفاء تثبت على العين وهو القيمة. (الهداية: ٣٨٦، ٧)] وفي بعض الفوائد: المراد بالقيمة: ادراهم والدايير؛ لأن قيمة الشيء ما يقوم مقامه، وكأها هو، أما إذا أراد أن يرهن مكانه عينا آخر، فحيث يحتاج إلى رضا المرهن كذا في "الكفاية".

فيكون رهناً. وللمرتهن أن يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده، وخادمه الذي في عياله، وإن حفظه بغير من هو في عياله، أو أودعه ضمن. وإذا تعدى المرتهن في الرهن ضميمه ضمان الغصب بجميع قيمته، وإذا أعاد المرتهن الرهن للراهن فقبضه خرج من ضمان المرتهن، فإن هلك في يد الراهن هلك بغير شيء، وللمرتهن أن يسترجعه إلى يده، فإذا أخذه عاد الضمان عليه. وإذا مات الراهن باع وصيه الرهن، وقضى الدين، فإن لم يكن له وصي نصب القاضي له وصياً، وأمره ببيعه.

وولده: يعني ولده الكبير الذي في عياله. [الجوهرة النيرة: ٢٩٠]

وخادمه: مراد بخادمه: هو الخر الذي أجر نفسه. (الجوهرة النيرة) كآجير الخاص الذي استأجره مشاهرة أو مساهمة لا مباومة، وانعصر فيها المساكمة، ولا عرة بالهبة حتى أن المرأة إذا أودعت وديعة، فدفعت الوديعة إلى زوجها لا تضمن، وإن لم يكن الزوج في نفقتها؛ لأنهما يسكنان معاً كذا في الزيلعي.

صم: لأن يد المرتهن غير أيديهم، فصار بالدفع متعدياً. (الجوهرة النيرة) ولأن الأيدي تختلف بالحفظ والأمانة، والمالك لا يأذن له في ذلك فيضم، فالرهن عملة الوديعة في يده، فما لا يجوز في الوديعة من التصرف، فإنه لا يجوز في الرهن، وما جاز في الوديعة جاز في الرهن كذا في "عناية البيان"، وفي "الجوهرة النيرة": هل للراهن أن يضم المودع؟ قال أبو حنيفة: لا، وعندهما إن شاء ضمه، فإن صمه رجع على المودع.

صمان الغصب الخ: لأنه بالتعدي خرج من أن يكون ممسكاً له بالإذن، وصار كأنه أخذه بغير إذن، فيصير عاصياً، ولأن الريادة على مقدار الدين أمانة، والأمانات تضمن بالتعدي. (الجوهرة النيرة)

خرج من ضمان الخ: لأنه باستعارته وقبضه من المرتهن أزال القبض الموجب للضمان. (الجوهرة النيرة)

هلك بغير شيء: لفوات القبض المضمون. (الجوهرة النيرة)

عاد الضمان عليه: يعني بغير استئناف عقد؛ لأن قبض العارية لا يتعق به الاستحقاق، ففي الرهن على ما هو عليه، ولو مات الراهن والرهن في يده عارية، فالمرتهن أحق به من سائر العرماء. [الجوهرة النيرة: ٢٩٠]

وقضى الدين: لأن وصيه قائم مقامه. [الجوهرة النيرة: ٢٩١]

نصب القاضي: هذا إذا كان ورثته صغاراً، أما إذا كانوا كباراً فهم يخلفون الميت في المال، فكان عليهم تخليصه. [الجوهرة النيرة: ٢٩٢]

كتاب الحجر

الأسباب الموجبة للحجر ثلاثة: الصغر، والرق، والجنون، ولا يجوز تصرف الصغير ^{لنقصان عقله} إلا بإذن وليه، ولا يجوز تصرف العبد إلا بإذن سيده، ولا يجوز تصرف المجنون ^{لنقصان عقله} المغلوب على عقله بحال. ومن باع من هؤلاء شيئاً، أو اشتراه وهو يعقل البيع ويقصده، فالولي بالخيار: إن شاء أجازته إذا كان فيه مصلحة، وإن شاء فسخه. فهذه المعاني الثلاثة

كتاب الحجر مناسبة هذا الكتاب عما قبله وهو أن المرء إذا ذهب على سن لشرع يحبس ماله برصاه، وهو الرهن، وأما إذا لم يخرج على سن لشرع يحبس ماله بدون رصاه، وكذلك المحجور يمنع من التصرف، هذا هو المناسبة بينهما كذا في "الفتاح". وفي "الجوهرة النيرة": الحجر في اللغة: المنع، ومنه سمي الحجر لصلابته، لأنه يمنع لعين عن أن تؤثر فيه، ومنه سمي حصصه حجراً؛ لأنه منع عن البيت، وفي الشرح: عبارة عن منع عن التصرفات على وجه يقوم الغير فيه مقام المحجور عليه. [ص ٢٩٢]

تصرف الصغير الح المراد به الصبي الذي يعقل، أما غيره فلا يجوز ولو أدركه وبه، وبمفسر لعاقل: أن يعقل أن اسع سائب والبراء حالب، ويعلم أنه لا يجمع اشمن والمشم في مدك واحد قال في شاهان: ومن علامة كونه غير عاقل إذا عصى حنوني فهو سافأحد الخبوى وجعل يكي ويقول: "عصني فهو سي، فهذا علامة كونه غير عاقل، وإن أحد خبوى وذهب وم يسترد الفوس، فهو عاقل. (جوهرة نيرة) ومرد من عدم حور عدم عقد لا عدم الاعتقاد قريبة قوة: إلا بإذن وليه **المحجور المعدوب** مرد به الذي لا يقيق أصلاً، أما إذا كان يقيق ويعقل في حال إفاقته، فتصرفه في حال إفاقته جائز. (الجوهرة النيرة)

خال أي في جميع الأحوال، أي سواء أدركه فيه أم لا؟ **هؤلاء الح** مرد من هؤلاء الصبي ولرفيق، أضيق قص جمع على الاثنين وهو جائر كما في قوله تعالى **ولا يملكون أموالهم ولا يملكون أنفسهم** (سورة النساء ١١) ومرد لأحون (جوهرة نيرة) ومن. المراد هؤلاء الصبي والعبد والمجنون الذي يحس ويقيق، وهو المنعوب لا الذي ذهب عقله، فإن تصرفه لا يصح وإن عقبه الإجازة لعدم الانعقاد كذا في "الكفاية". **وهو يعقل البيع الح**: أي ليس بهازل ولا خاطيء، فإن بيع اهار لا يصح وإن جاره الولي. [الجوهرة نيرة: ٢٩٢] **بالخيار الح**. لأن لتوقف في بعد لحق موى، فيحجر فيه، وفي الصبي والمجنون نظراً لهما، فيتحرى مصحتهما فيه كذا في "الهداية".

توجب الحجر في الأقوال دون الأفعال، وأمّا الصبيّ والمجنون لا تصحّ عقودهما، ولا إقرارهما، ولا يقع طلاقهما، ولا إعتاقهما، فإن أتلّفا شيئاً لزمهما ضمّانه. وأمّا العبد، فأقواله نافذة في حقّ نفسه غير نافذة في حقّ مولاه، فإن أقرّ بمالٍ لزمه بعد الحرية، ولم يلزمه في الحال، وإن أقرّ بحد أو قصاصٍ

في الأقوال إلخ: لأن أثر التصرف القولي لا توجد في الخارج، بل أمر يعتبره الشرع كالبيع ونحوه، فإذا لم يوجد في الخارج جاز أن يعتبر عدمه، بخلاف التصرف الفعلي الصادر لا عن الجوارح، فإنه لما كان موجوداً خارجاً لم يجر اعتبار عدمه كالقتل وإتلاف المال. ثم الأقوال ثلاثة أقسام: قسم يتردد بين النفع والضرر كالبيع والشراء، وقسم تمحض ضرراً كالطلاق والعناق في حق الصغير والمجنون دون العبد، فإنه يمكنه الطلاق، وقسم يتمحص نفعاً كقبول الهبة والصدقة وأهدية، فامرأ بالأقوال ههنا: القسم الأول والثاني، فالخبر في الأول يوجب التوقف، وفي الثاني يوجب الإعدام من الأصل، لا الثالث، فإنه لا حجر فيها. وأراد المصنف بقوله: "دون الأفعال" أفعالاً لم يتعلق بها حكم يندرى بالشبهات، أما إذا كان الفعل يتعلق به حكم فهو محجور عليه في حكم الذي يندرى بالشبهات، كالصبي والمجنون إذا زنى أو قتل فهو محجور عليه بالنسبة لحكم الزنا، وهو الحد، وبالنسبة لحكم القتل وهو القصاص.

لا تصح عقودهما: مطلقاً لا مال، ولا إقرارهما بحد من الحدود ولا بالطلاق ولا بالعناق؛ لقوله عليه السلام: "رفع القلم عن ثلاثة، عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفقه، وطاهره يقتضي أن لا يتعلق بأقوالهما حكم، ولأن اعتبار الأقوال في الشرع منوط بالأهلية، وهي معدومة فيهما، حتى لو تعلق بإقرارهما حكم شرعي كالحد، لا يعتبر أيضاً إلا من حيث إنه إتلاف، فيجب الضمان، لا يقال: هذا الحكم أي عدم اعتبار إقرارهما عدم من قول المصنف: 'توجب الحجر في الأقوال دون الأفعال'؛ لأننا نقول: إنما علم منه بطريق التضمن، والتصريح أنبغ منه، فبدا ذكره.

ولا يقع طلاقهما إلخ: لقوله عليه السلام: "كل طلاق واقع إلا طلاق الصبي والمعتوه".... ويعني بالطلاق طلاق امرأته، أما إذا وكل الرجل صبيّاً بطلاق امرأته، فطلقها طلقت امرأة الموكّل، ويعني بالعناق أيضاً إذا كان بالقول، أما إذا ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه. (الجوهرة النيرة)

لزمهما ضمّانه: لما ذكر أنهم غير محجورين في حق الأفعال؛ إذ لا يمكن أن يجعل القتل غير القتل، والقطع غير القطع، فترتب عليه موجه كذا في 'تبيين الحقائق'. غير نافذة: رعاية لحاجب المولى؛ لأن نفاذه لا يعري عن تعلق الدين برقبته أو كسبه، وكل ذلك مال المولى. [الجوهرة النيرة: ٢٩٣] **لزمه بعد الحرية:** لوجود الأهلية وزوال المانع. [الجوهرة النيرة: ٢٩٤] **ولم يلزمه في الحال:** لقيام المانع وهو حق المولى.

لزمه في الحال، وينفذ طلاقه، ولا يقع طلاق مولاه على امرأته.

وقال أبو حنيفة **رحمته**: لا يحجر على السفية إذا كان عاقلاً بالغاً حراً، وتصرفه في ماله جائزاً، وإن كان مبدراً مفسداً يتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة، مثل أن يتلفه في البحر، أو يحرقه في النار، إلا أنه قال: إذا بلغ الغلام غير رشيد لم يُسلم إليه ماله، حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة، وإن تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه ^{أي سميها}.....

لزمه في الحال لأنه بقي على أصل الحرية في حو المدة حتى لا يصح إقرار اموى عليه بدت كذا في 'الهدية'، وببانه: أن الحدود والعقاص من حواص آدميه، وهو ليس بمملوك من حيث به آدمي وإن كان مملوكاً من حيث به مال، وهذا لا يصح إقرار اموى عليه، وإذا بقي على أصل الحرية فيهما بعد إقراره فيهما؛ لأنه أقر بما هو حقه، وبطلان حق اموى صمي كذا في 'الكفاية'. **وينفذ طلاقه** لقوله: لا يثبت عبد وإمكنت شيئاً إلا الطلاق'. [الجوهر النيرة: ٢٩٤] **ولا يقع طلاق الخ** لقوله: 'الطلاق بيد من ملك الساق'. ولأن أهل حصل لعبد، فكان ارفع إليه دون المولى. (الجوهر النيرة) **وقال ابو حنيفة** ^{رحمته} وعتمد قوله المحمدي وصدر بشريعة وليسفي وغيرهم، وقال لقاضي في 'كتاب الحصن': وعندهم: يحجر الحجر على الحر، واعتوى على قوهما، فت: وهذا تصرح وهو أقوى من الالتزام. [التصحيح والترجيح: ٢٤٢]

لا يحجر على السفية اسفيه حفيف العقل الخاها بالأمور سدي لا يتميز له العامل، خلاف موجب شرع. (الجوهر النيرة) **حاصر** لأنه مختص عاقل. (الجوهر النيرة) **وال كان مدبراً** سواء كان يدير ماله في الخير أو الشر. (الجوهر النيرة) **مفسداً** تفسير لقوله: مدبراً. [الجوهر النيرة: ٢٩٤]

غير رشيد ومعنى الرشيد: أن ينفق المال فيما حل ويتسب عما حرم، ولا يتصرف فيه بالتدبير والإسراف. **حتى يبلغ خمساً** إنما قدر بخمس وعشرين سنة؛ لأنه حال كماله، وقد روي عن ابن عمر ^{رحمتهما} أنه قال: ستهي ب الرجل إذا بع خمساً وعشرين سنة، وقال أهل الطائفة: من بع خمساً وعشرين فقد بع رشده، ألا ترى أنه بع سنا يتصور أن يصير حذراً. وببانه: إن أدنى مدة يلع فيها العلامة اثنا عشرة سنة، يتروح وتخل نه عند امرأته لسته أشهر، فيكبر وده، ويبع في اثني عشرة سنة، ثم يتروح وتخل له، فتد امرأته ستة أشهر، فذلك خمس وعشرون سنة، ومحال أن يكون حذراً ولم يبلغ أشده.

بعد تصرفه أي بعد تصرف غير الرشيد قل الأهل المذكور، فيبعد بيعه وشراؤه حتى لو باع شيئاً من ماله صح، ويأمر القاضي وصيه بدفعه إن اشترى، وإن اشترى شيئاً بأمره أيضاً، يدفع الثمن إليه وفي 'الجوهر النيرة': =

فإذا بلغ خمسًا وعشرين سنةً سلّم إليه ماله، وإن لم يؤنس منه الرشد.

وقال أبو يوسف ومحمد **رحمهما**: يُحجر على سفيه، ويمنع من التصرف في ماله، فإن باع لم ينفذ بيعه في ماله، وإن كان فيه مصلحة أجازها الحاكم، وإن أعتق عبدًا نفذ عتقه، وكان على عبد أن يسعى في قيمته، وإن تزوّج امرأةً جاز نكاحه، فإن ستمى لها مهرًا جاز منه مقدار مهر مثلها، وبطل الفضل.

وقالا **رحمهما** فيمن بلغ غير رشيد: لا يدفع إليه ماله أبدًا حتى يؤنس منه الرشد، ولا يجوز

= ولا يقال: كيف يجوز تصرفه فيه وهو ممنوع من قصه؟ لأن مثل ذلك لا يمنع، ألا ترى أن السبع في يد النافع يمنع المشتري من قبضه قبل تسليم الثمن، ولو أعتقه جاز. [ص ٢٩٤، ٢٩٥]

سلم إليه ماله لأن مع امال عنه بصريق التأديب، ولا تأديب بعد هذه امددة عاصًا. (الخوهره البيرة)

ويمنع من التصرف لأنه مندر ماله بصرفه لا على الوجه الذي يقتضيه العقل، فيحجر عليه اعتبارًا بالصبي، بل يحجره لأن من الصبي. **أجاره الحاكم** يعني إذا كان الثمن قائمًا في يد السفيه، وفيه ربح، أو مثل القيمة، فأما إذا صاع الثمن في يد السفينة لا يعرفه القاضي، كذا في 'المسوط'، وإنما قيد الحاكم؛ لأن تصرف وصي أبيه عليه لا يجوز. (الخوهره البيرة) **نفذ عتقه** لأن العتق لا يلحقه الفسخ بعد وقوعه، وقال الشافعي: لا يبعد، والأصل عند أبي يوسف ومحمد أن كل تصرف يؤثر فيه اهرل يؤثر فيه الحجر، وما لا فلا؛ لأن السفينة في معنى اهرل من حيث إن اهرل يخرج كلامه لا على معنى كلام العقلاء لاتناع هواه، والعتق مما لا يؤثر فيه اهرل، فيصح منه. [الخوهره البيرة: ٢٩٥] **أن يسعى في قيمته** [وهو الصحيح كذا في 'رد المختار'] لأن الحجر بمعنى اسعر، ودلت في رد العتق إلا أنه متعذر؛ لعدم قوله الفسخ، فيجب رده رد القيمة.

حار نكاحه [لأنه مما لا يؤثر فيه اهرل، فلا يؤثر فيه السفينة] وله أن يتزوج أربعًا بمجموعات ومتفرقات، قال في الهداية: "لأنه لا يؤثر فيه اهرل، ولأنه من حوائجه الأصلية، قال محمد: المحجور يزوج نفسه، ولا يزوج ابنته، ولا أخته؛ لأنه محجور عنه في حق غيره. [الخوهره البيرة: ٢٩٦] **مقدار مهر مثلها**. لأنه من ضرورات النكاح. (الناب) **وبطل الفضل** لأنه لا ضرورة فيه. [الناب: ٢٣١/١] **غير رشيد**: وإن صار شيخًا، وبه قالت الأئمة الثلاثة كذا في 'رد المختار'. أبدًا: لقوله تعالى: **وَلَا تُؤْتِيهِمْ سُمْعًا وَمَالًا** (نساء: ٥) هاهنا عن الدفع إليه ما دام سفيهًا.

حتى يؤنس إلح. لقوله تعالى: **فَإِنْ سَلِمَ مِنْهُ رُشْدٌ وَدَفَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ** (نساء: ٦) أمر بالدفع إن وجد سببًا للرشد، فلا يجوز الدفع قبل وجوده، وبه قالت الثلاثة **حتى** كذا في 'العبي'.

تصرفه فيه، وتُخرج الزكاة من مال السفينة، ويُنفق على أولاده وزوجته، ومن يجب نفقته عليه من ذوي الأرحام، فإن أراد حجة الإسلام لم يُمنع منها، ولا يسلم القاضي النفقة إليه، ولكن يسلمها إلى ثقة من الحاج يُنفقها عليه في طريق الحج، فإن مرض، فأوصى بوصاياه في القرب وأبواب الخير، جاز ذلك من ثلث ماله. وبلوغ الغلام بالاحتلام والإنزال،

وتخرج الزكاة. [لأها واجبة عليه] وفي 'الغاية': يدفع القاضي قدر الزكاة إليه ليمرّقها إلى مصرفها؛ لأها عبادة، ولا بد فيها من نيته، ولكن يبعث معه أميناً كيلا يصرفه في غير وجهه.

ويُنفق على أولاده إلخ لأن إحياء ولده ورواحته من حوائجه. ذوي الأرحام. لأن الإنفاق على ذي الرحم واجبة عليه حقاً بقرابته، والسهر لا يبطل حقوق الناس. فإن أراد حجة إلخ. لأها واجبة عليه بإيجاب الله تعالى من غير صعه، وإن أراد أن يعتزم عمرة واحدة، لم يجمع منها استحساناً، ولم يجمع من القراء؛ لأنه لا يجمع من أفراد السهر نكل واحد منهما، فلا يجمع من الجمع بينهما. (الخوهرية البيرة) إلى ثقة. لأنه لا يؤمن منه إتلاف ما يدفع إليه، فيحتاط الحاكم في ذلك بدفعها إلى ثقة يقوم بذلك. [الخوهرية البيرة: ٢٩٧]

في القرب وأبواب إلخ. والفرق بين القرب وأبواب الخير: أن القرية هي ما تصير عادة بواسطة، كساء السفينة ومساجد والقصور وأرباضات، وأبواب الخير عام يتناول القرية وغيرها كالكفاة والصمان، فكان أبواب الخير أعم من القرب، وقيل: القرية هي الوسيلة إلى العادة، وأبواب الخير يتناول العادة والوسيلة. والفرق بين الكفاة والصمان: أن الصمان ما لا يكون كفالة، بأن قل أحبي: جاع امرأتك على ألف عني أي صامن، أو مع عبدك من فلان على أي صامن لك حمسمائة من الثمن، فإن الصمان هنا عني الصامن لا عني اشتري والمرأة. [الخوهرية البيرة: ٢٩٧، ٢٩٨] جاز ذلك إلخ. لأن الوصية مأمور بها من قبل الله تعالى، فلا يجمع منها. [الخوهرية البيرة: ٢٩٧]

وبلوغ الغلام إلخ. النبوع في النعة. الوصوف، وفي الاصطلاح: انتهاء حد الصعر، ولما كان الصعر أحد أسس الحجر وجب بيان انتهائه، ونبوع الغلام بأحد ثلاثة أشياء: الاحتلام والإحسان والإنزال؛ لأها أمارات النبوع، وهذا بالإجماع، أما الاحتلام؛ فنقونه لأنه لا يتم بعد الاحتلام، وأما الإنزال فظاهر، وكذا الإحسان؛ لأنه لا يكون إلا مع الإنزال، فجعل علامة النبوع، والتقييد بالاحتلام ونحوه يفيد أنه لا اعتبار بسات العانة، ولهذا قال في 'عاية السيد'. سيات العانة لا يدل على النبوع خلافاً لشافعي رحمه الله. وعن أبي يوسف رحمه الله في غير رواية الأصول أنه اعتبر بسات العانة، وأما هود الثدي فذكر الحموي أنه لا يحكم به في طاهر الرواية، وكذا ثقل الصوت كما في 'شرح بص' الغامبي، وكذا شعر الساق والإبط والشارب كذا في 'الفتح والعبي'، وقال: وفي 'الخوهرية البيرة': وهذا النبوع الأعني، وأما الأدنى فأقل ما يصدق فيه الغلام اثنا عشرة سنة، والأشئ تسع. [ص ٢٩٨]

والإحبال إذا وطئ، فإن لم يوجد ذلك، فحتى يتم له ثماني عشرة سنة عند أبي حنيفة **رحمته**. وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل، فإن لم يوجد، فحتى يتم لها سبعة عشر سنة. وقال أبو يوسف ومحمد **رحمتهما**: إذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة، فقد بلغ. وإذا رآه الغلام والجارية، فأشكل أمرهما في البلوغ، فقالا: قد بلغنا، فالقول قولهما، وأحكامهما أحكام البالغين.

في سائر التصرفات

ذلك أي واحد من الأشياء المذكورة. **فحتى يتم له إلخ.** الفاء خراء الشرط، وتقديره: فلا يحكم ببلوغه حتى يتم له ثماني عشرة سنة عند أبي حنيفة **رحمته**. بقوله تعالى: **ولا تحل له من بعد ذلك إن كان ممن كنتم تتهمون** (أنعام ١٥٢). وأشد أصح على ما قاله ائمتي تبعاً لأبي عباس **رحمته** ثماني عشرة سنة، وقيل: اثنتان وعشرون، وقيل: خمس وعشرون، وأقل ما قالوا: هو لأول، فوجب أن يدر أحكم عليه للاحتياط، وفي رواية عن الإمام في العلام: تسع عشرة سنة، وقيل: المراد به أن يقطع في التاسع عشرة، فلا اختلاف بين الرويتين؛ لأنه لا يتم له ثماني عشرة إلا ويطعن في التاسع عشرة، وقيل: فيه اختلاف رواية حقيقة؛ لأنه ذكر في بعض النسخ حتى يستكمل تسع عشرة سنة. وبلوغ الجارية بالحيض **إلخ.** أي بأحد الثلاثة، وهذا أيضاً بالإجماع، أما الخيض؛ فلأنه يكون في أوائل الحمل عادة، فيجعل ذلك علامة للنسب، وأما إحبال؛ فلأنه دليل على الإنزال؛ لأن الولد يخلق من ماء الرجل والمرأة، ولم يذكر الإنزال في علامات بلوغها؛ لأن إزالتها كما يعمد، بخلاف الصبي، وإن لم توجد علامة من هذه العلامات فبلوغها موقوف حتى يتم لها سبع عشرة سنة، لأن الجارية أسرع إدراكاً من العلام فقص سنة؛ لاشتغالها على الفصول الأربع التي يوافق المزاج واحد منها لا محالة.

خمس عشر سنة: فقد تبعوا وهو قول الثلاثة وهو أيضاً رواية عن الإمام أبي حنيفة **رحمته** ما روي عن ابن عمر **رحمتهما**. قال: عرضت على رسول الله **ﷺ** يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزني، وعرضت عليه يوم الخندق، وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني، فانصاهر أن عدم الإحارة لعدم النسب والإحارة للنسب، ولأنه المعتاد العابد، فإن العلامات تظهر في هذه أمد غالباً فجعلوا المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة.

فقد بلغ: وعينه الفتوى، كذا في "نكاحي"، وأدنى أمد في حقه اثنا عشرة سنة، وفي حقها تسع سنين كذا في "النكاح"، وقال في "الطائفي": هو المختار. وإذا رآه **رحمته** من المراهقة هو مقارنة الاحتلام، يقال: رآه من كذا، أي دنى منه، وصبي مراهق، دنا من البلوغ أي قارب.

فالقول قولهما لأن النسب معنى لا يعرف إلا من جهتهما طاهرًا، فإذا أحيرا به ولم يكدهما الصاهر (أي لم يكن عمرهما أقل من أدنى حد البلوغ وهو اثنا عشرة للعلام، وتسعة للجارية) قبل قولهما فيه كما يقل قول المرأة في الخيض، كما في "الهداية"، فهو أقر العلام بالبلوغ وهو ابن اثني عشرة سنة، أو أقرت الجارية به بعد تسع يقل =

وقال أبو حنيفة **رحمه الله**: لا أحجر في الدين على المفلس، وإذا وجبت الديون على رجل مفلس، وطلب غرماؤه حبسه والحجر عليه لم أحجر عليه وإن كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم، ولكن يحبسه أبداً حتى يبيعه في دينه، وإن كان له دراهم ودينه دراهم، أو على ضد ذلك، قضاه القاضي بغير أمره، وإن كان دينه دراهم،

= قومه بالإجماع، ولا فلا كذا في الطائفي شرح الكسر والعبي شرح الهداية. قل في الفتح: عنه أنه يستلزم لصحة لإقرار بالسوء شرط آخر، وهو أن يكون حال يحتتم منه، ذكره الواسطي قال في "رد المحتار": قال ابن العاصم: إن كان مرهقاً ويحتم منه بقل قوله وخور قسمه، وإن كان مرهقاً ويعلم أن مثله لا يحتتم لا تجوز قسمته ولا يقل قوله؛ لأنه يكذب صاهراً، وتبين بعد أن بعد اثني عشرة سنة إذا كان نكاح لا يحتتم منه إذا أقر بالبلوغ لا يقبل.

لا أحجر في الدين إلخ | أي لا أحجر عليه سبب الدين. وقد أحجر عنه حار نصره وقرره؛ لأنه تابع عقل (الحوهرة البيرة) | كلمة في نستعمل في العيبة كما يقال: حب القطلع في السرقة، يعني لا يحجر عليه سبب دين وإن صلب غرماؤه الحجر عليه؛ لأنه في الحجر عليه إهدار أهليته، وإخاؤه بالهائم، وذلك صرر عظيم، ولا يجوز، وعندهما: يجوز عليه سبب الدين، وعنى قومه لفتوى. وإدا وهذا ابتداء كلام. [الحوهرة البيرة: ٢٩٨]

لم أحجر عليه لأن في الحجر إهدار أهليته، فلا يجوز لدفع صرر حاص، وهو صرر العرماء كذا في الهداية. لم يتصرف فيه إلخ | لأنه نوع تصرف يعني عند أبي حنيفة. وهذا في حال قيام المدين، أما إذا مات وعليه ديون قد ثبتت عند القاضي بالنية أو بإقراره، فإن القاضي يبيع جميع أمواله مقولاً كان أو عقاراً، ويقضي به ديونه، ويكون عهدة ما باع على العرماء دون القاضي وأميته. [الحوهرة البيرة: ٢٩٨]

بحسبه إذا إلخ | إيفاء حق العرماء، ودفعاً ضمنه، اعلم أن الحسن ثاب بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب، فقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَدِينُونَ** من لا دين له (سورة ٣٣) أي يحسبون؛ لأن فيهم من جميع الأرض لا يتصور، وأما السنة، فإن النبي **ﷺ** حس رجلاً أعتق شقصاً له من عند حتى باع غنيمة له في ذلك. وأما الإجماع فإن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بالكوفة، وسماه باعاً، فهرب الدين منه، فبى حسناً أوثق منه، وسماه محسناً، وقال: ما رأيي كيساً مكيناً بيت بعد باع محسناً، وذلك حصة الصباحة من غير خلاف. [الحوهرة البيرة: ٢٩٨، ٢٩٩] أو على ضد ذلك | أي ما به دنابر ودينه دنابر | هذا من سهو الكتاب، وأيضاً ليس في بعض النسخ، وفي "الحوهرة البيرة": عبارة المتن هكذا: قوله، 'فإن كان دينه دراهم ونه دراهم قضاه القاضي بغير أمره'. [ص ٢٩٩] بغير أمره. وهذا بالإجماع، لأن من له الدين إذا وجد حسن حقه جاز له أحده بغير رضاه، فدفع القاضي أولى. [الحوهرة البيرة: ٢٩٩]

وله دنائير، أو على ضد ذلك، باعها القاضي في دينه.

وقال أبو يوسف ومحمد **رحمهما**: إذا طلب غرماء المفلس الحجر عليه حَجَرَ القاضي عليه، ومنعه من البيع والتصرف والإقرار، حتى لا يضرَّ بالغماء، وباع ماله إن امتنع المفلس من بيعه، وقسمه بين غرمائه بالخصص، فإن أقرَّ في حال الحجر بإقرار مال لزمه ذلك بعد قضاء الديون. وينفق على المفلس من ماله، وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوي الأرحام. وإن لم يُعرف للمفلس مال، وطلب غرماءه حبسه، وهو يقول: لا مال لي حبسه الحاكم

باعها القاضي إلح وهذا بالإجماع، أما عندهما فظاهر، وأما عند أبي حنيفة - فاستحسان، والقياس: أن لا يجوز للقاضي بيعه كالعروض، وجه الاستحسان: أنهما متحددان جنساً في الثمنية والمالية، ولهذا يصم أحدهما إلى الآخر في الزكاة، مختلفان في الصورة حقيقة وحكماً، أما حقيقة فظاهر، وأما حكماً؛ فلأنه لا يجري بينهما ربا الفصل لاحتلافهما، فالتنظر إلى الاتحاد يثبت للقاضي ولاية التصرف، وبالنظر إلى الاختلاف يسلب عن الدائن ولاية الأخذ عملاً بالشبهين، بخلاف العروض؛ لأن الأعراس تتعلق بصورها وأعيانها، أما القود فوسائل؛ لأن المقصود منها المالية دون العين، فافترقا. **ومعه من السع** يعني إذا كان بأقل من ثمن المثل، أما البيع بثمن المثل لا يبطل حق الغرماء، والمع لحقهم، فلا يمنع منه، أي من البيع بثمن المثل كذا في "الهداية".

حتى لا يضر لأن في هذا الحجر نظراً للغرماء؛ لأنه عساه ينجى ماله، فيفوت حقهم.

وباع إلح. لأن المبيع مستحق عليه، أي على المدينين لإيفاء دينه، حتى يجس لأجله، أي لأجل البيع، فإذا امتنع نائب القاضي منابه، وقال في "الدر المختار" و"الملتقى" و"الطائي شرح الكمر": إن الفتوى على قولهما، يعني يبيع القاضي بالدين ماله وعرضه وعقاره، ولكن يترك عليه دست من ثياب بدنه.

بالخصص: أي على قدر ديونهم. (الجوهرة النيرة) **بعد قضاء الديون**. [التي وقع بها الحجر] هذا قولهما، لأنه تعلق بهذا المال حق الأولين، فلا يتمكن من إبطال حقهم بالإقرار لغيرهم. (الجوهرة النيرة)

وينفق على المفلس إلح: المراد بالمفلس هذا المدين المحجور. (الجوهرة النيرة) **وذوي الأرحام**: أي ذوي الرحم المحرم؛ لأن حاجتهم الأصلية مقدمة على حق الغرماء، كنفقة نفسه. (الجوهرة النيرة) الرحم ثلاثة: رحم الولادة وفيه النفقة بالإجماع، ورحم غير محرم كبنات الأعمام والعمات والحالات لا نفقة فيه بالإجماع، ورحم هو محرم كالإحوة والعمومة والخالة عندنا يجب خلافاً للشافعي - . (الفتاح)

حسه الحاكم هذا هو المختار عند المتأخرين. [التصحيح والترجيح. ٢٤٥] قال في "النهاية": يجس في الدرهم وفي أقل منه، وفي "النجدي": يجس في قليل الدين وكثيره إذا ظهر منه المطل. [الجوهرة النيرة: ٢٩٩]

في كل دين لزمه ندلاً عن مال حصل في يده كضمن المبيع وبذل القرض، وفي كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة، ولم يحبس فيه فيما سوى ذلك كعوض المعصوب وأرش الجنائيات إلا أن تقوم البينة بأن له مالاً.

ويحبسه الحاكم شهرين أو ثلاثة أشهر سأل عن حاله، فإن لم ينكشف له مال خلّى سبيله، وكذلك إذا قام البينة على أنه لا مال له، ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه من الحبس، بل يلازمونه ولا يمنعونهم من التصرف والسفر، ويأخذون فضل كسبه، . . .

كالمهر المراد بالمهر المعجل دون المؤجل، فإن في المؤجل القور قوله بالإجماع. [الخوهره اسيرة: ٢٩٩] ولم يحبس **الح** يعني إذا قال: أنا فقير؛ لأن الأصل الفقر، فمن ادعى إعاء يدعي معنى حادثاً، فلا يفلح إلا بسببه. (الخوهره اسيرة) **إلا أن تقوم السنة**: فحينئذ يحبس، لأن سببه أو من دعواه الفقر. (الخوهره اسيرة) **شهرين أو ثلاثة أشهر** قال في 'هداية' و'المحيط' و'خوهر' و'الاختيار' وغيرها: والصحيح أن التقدير مقصود إلى رأي القاصي؛ لاختلاف 'حول' لأشخاص فيه. [لتصحيح والترجيح: ٢٤٦] وفي بعض الرواية ما بين أربعة أشهر إلى سنة أشهر، وهذا ليس بتقدير، وإنما هو على حال الخمس، فمن الناس من يصحره الحبس القليل، ومنهم من لا يصحره الكثير، فوقف ذلك على رأي الحاكم فيه، فإذا لم يبين بحاكم أن له مالاً بأن قامت السنة أو سأل جيرانه العارفين به، فلم يوجد له شيء أخرجه. [الجوهره النيرة: ٣٠٠]

وكذلك أي خلّى سبيله، والأصل فيه: أن سنة على من لا يفلح؛ لأن أسببات شرعت للإثبات لا لإد وحده. ما يؤكد موجب البينة، وقد وجب ههنا هو الحبس السابق؛ إذ يظهر أنه لو كان له مال لأظهر، ولا يتحمل مدة الحبس ولا مشقته، هذا إذا أقام البينة بعد الحبس، وهو أقام قبل حبس فيه رويتهما؛ أحدهما: ثقل، وفي الرواية الأخرى: لا ثقل، وقال في 'هداية': وعلى شأني عمدة مشايخ. **ولا يحول الح**. ويدورون معه حيث دار، ولا يحسونه في موضع واحد، وإن دخل بيده حاجة لا يتعونه بل ينصرونه حتى يخرج، وإن كان تدين رجل على امرأة لا يلازمها؛ ما فيه من الخوف بالأحسية، ولكن يبعث امرأة أمية تلامها. **بل يلازمونه** لقوله ما لصاحب الحق: 'يد ولسان'، والمراد باليد الملازمة، وباللسان التقاضي، وم يرد به الضرب والشمس. (خوهره اسيرة) ووقع في بعض النسخ. ولا يلازمونه، وهو ليس بصحيح، كما يدل عليه قوله ما لصاحب الحق: '... الحديث. ويأخذون فضل كسبه' أي يأخذون ما راد على نفقته ونفقة عياله، وهو حثار المطلوب الحبس، وأصل الملازمة، فإختيار إلى الطالب؛ لأنه تبع في حصول المقصود لاختياره الأصيق عليه إلا إذا علم القاصي أنه يدخل عليه الملازمة صرر تبين بأن لا يمكنه من دخول داره، فحينئذ يحبس دفعاً منصرف عنه. [الخوهره اسيرة: ٣٠١]

فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُم بِالْحَصَصِ. وقال أبو يوسف ومحمد **رحمهم الله**: إذا فَلَسهَ الحاكمُ حالَ بينه وبين غرمائه إلا أن يقيموا البينة أنه قد حصل له مال. ولا يحجرُ على الفاسق إذا كان مصلحاً لماله، والفِسقُ الأصلي والطارئ سواء، ومن أفلس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاعه منه: فصاحبُ المتاع أسوة للغرماء فيه.

فيقسم بينهم. لاستواء حقوقهم في القوة. **بالخصص.** أي بقدر حصة كل واحد منهم من الدين. **حال بينه إلخ.** لأن القضاء بالإفلاس عدماً يصح، تثبت العسرة، فيستحق الإطارة إلى الميسرة، وعند أبي حنيفة **رحمهم الله**: لا يتحقق الإفلاس؛ لأن ررق الله عاد ورائح، ولأن وقوف الشهود على عدم المال، لا يتحقق إلا ظاهراً، فيصح للدفع لا لإبطال الحق في الملامة. (الجوهرة البيرة) **إلا أن يقيموا البينة إلخ:** فيه إشارة إلى أن بينة اليسار تترجح على بينة الإعسار، لأنها أكثر إثباتاً؛ إذ الأصل هو العسرة، قال في 'المستصفى': إنما تقبل بينة الإعسار إذا قالوا: إنه كثير العيال صبيح الحال، أما إذا قالوا: لا مال له لا تقبل. وفي 'اليسابيع': قال أبو حنيفة **رحمهم الله**: إذا كان الرجل معروفاً بالإعسار، لم يخسه القاضي حتى يقيم حصمه البينة أن له مالاً، وإن لم يكن معروفاً بذلك لم تقبل بيئته على إعساره، ويحبسه شهرين أو ثلاثة، ثم يسأل عن حاله. (الجوهرة البيرة)

والفسق الأصلي والطارئ إلخ: يعني إذا بيع فاسقاً، أو طرئ عليه ذلك [الجوهرة البيرة: ٣٠١]

ومن أفلس: يقال: أفلس الرجل إذا لم يبق في يده مال، كأن دراهمه صارت هوساً

فصاحب المتاع إلخ: يعني يشارك النائع أصحاب الديون، هذا إذا كان الإفلاس بعد القبض، وإن كان قبله فبإسراع حق الحبس حتى يقضى الثمن، وقال الشافعي: النائع أئو، وله حق فسخ العقد، وأحد متاعه، سواء كان قبل القبض، أو بعده؛ لحديث سمرة بن جندب **رحمهم الله**: "ومن واحد متاعه عند مفلس بعينه، فهو أحق به"، رواه أحمد. ولما: قوله ١٢١: "أما رجل باع سلعة فأدركها عند رجل قد أفلس، فهو ماله بين غرمائه" أخرجه الدارقطني. **أسوة إلخ:** هذا إذا قبضه المشتري بدون النائع، أما إذا لم يقض المتاع بدون النائع، ثم أفلس فصاحب المتاع أولى شمه من الغرماء؛ لأن له حق الحبس لاستيفاء الثمن، فيكون كالمركب في ثمن المرهون. وصورة مسألة: اشترى سلعة وقبضها بدون النائع، ثم مات المشتري، أو أفلس قبل أن يدفع الثمن، أو بعد ما دفع طائفة منه، وعليه دين لأباس شتى، فالغرماء جميعاً في الثمن أسوة، وليس بائعها أحق بها منهم عدداً؛ لأن النائع لما سلمها إلى المشتري فقد رضى بإسقاط حقه من عينه، ورضي به في ذمته، فصار كغيره من الغرماء، وإن كان النائع لم يستمها إلى المشتري، فإنه يطر، إن كان الثمن مؤجلاً فكذلك الخواب، وقد حل الأجل بموت المشتري، وإن كان حالاً فالبائع أحق بالثمن من سائر الغرماء إجماعاً.

كتاب الإقرار

إذا أقر الحرُّ البالغُ العاقلُ بحقٍ لزمه إقراره مجهولاً كان ما أقرَّ به أو معلوماً، ويقال له: يمين المجهول، فإن لم يمين أجبره الحاكمُ على البيان، فإن قال: لفلان عليّ شيء لزمه أن يمين ما له قيمة، والقول فيه قوله مع يمينه، إن ادعى المقرُّ له أكثرَ منه، وإذا قال: له عليّ مال، فالمرجع في بيانه إليه، ويقبل قوله في القليل والكثير، فإن قال: له عليّ مالٌ عظيم، لم يصدق في أقلِّ ^{أي مما به}

كتاب الإقرار [لما كان بعض مسائل الحصر متصلة بالإقرار أردفه به] الإقرار في البعة: لإثبات، يقال: أقر الشيء إذا ثبت وأقر غيره إذا أنته، وفي شرع: هو إجبار عن ثبوت حق الغير على نفسه.

إذا أقر الحرُّ الخ قيد بالحرية ليصح إقراره مطلقاً؛ لأن العبد المحجور عنه إذا أقر بامال لم يبرمه في الحال؛ لأجل الضرر على مولاه، بل يتأخر إقراره بامال إلى ما بعد اعتق، وقيد بقوة: الدلع والعاقل؛ لأن إقرار الصبي وبعثه والمجنون لا يصح؛ لانعدام الأهلية إلا إذا كان الصبي مأدوناً، فيصح إقراره كذا في 'العبي شرح الكسر'.

إقراره مجهولاً وجهالة المقر به لا يجمع صحة الإقرار؛ لأن الحق قد يبرمه مجهولاً، بأن أتلف مالا لا يدري قيمته. (الجوهرية البيرة) **يس المجهول** لأن التحجيل من جهته، فصار كما إذا اعتق أحد عديده. (الجوهرية البيرة) **أجبره الحاكم**؛ لأنه لزم الخروج عما التزمه، وذلك بالبيان، فيجبر الحاكم عليه.

أن يمين ما له قيمة كمنس وحورة، لا ما لا قيمة له كحبة حصاة وحديد مبتة وصبي حر.

فالمرجع في بيانه [لأنه هو المحمل] إليه. لأن إقراره وقع على مال مجهول من حاسبه، فيرجع للبيان إليه.

في القليل والكثير [لأن كل ذلك مال]. لأن لقليل يدخل تحت ثمانية كما يدخل الكثير؛ لأن كل ذلك مال إلا أنه لا يصدق في أقل من درهم؛ لأن ذلك لا يعد مالا عرفاً، وإن قال: له عليّ مال حقير، أو قليل، أو حسيب، أو تافه، أو نذر يقبل تفسيره في القليل والكثير. [الجوهرية البيرة: ٣٠٣]

عليّ مال عظيم يجب نصاب؛ لأنه عظيم في الشرع. **لم يصدق في أقل الخ** قال في 'الاحتيار': وهو أصح، واعتمده السمي والمحبوبي تبعاً للقنطوري. [التصحيح والترجيح: ٢٤٧] لأنه إقرار بمال موصوف، فلا يجوز إلغاء الوصف، والنصاب عظيم حتى اعتبر صاحبه عيناً به، والعناء عظيم عند الناس، وهذا إذا قال: مال عظيم من الدراهم، أما إذا قال: من الدراهم فالتقدير بعشرين مثقالاً، وفي الإنل خمس وعشرين؛ لأنه أدى نصاب حب فيه الزكاة من جنسه، وفي غير مال الزكاة يقدر بقيمة انصاف، وكذا إذا قال: مال كثير أو حليل فهو كقوله: =

من مائتي درهم، وإن قال: له عليّ دراهم كثيرة لم يصدق في أقل من عشرة دراهم، فإن قال: له عليّ دراهم، فهي ثلاثة، إلا أن يبين أكثر منها، وإن قال: له عليّ كذا كذا درهماً، لم يصدق في أقل من أحد عشر درهماً، وإن قال: كذا وكذا درهماً لم يصدق في أقل من أحد وعشرين درهماً، وإن قال: له عليّ أو قبلي فقد أقرّ بدين،

= عظيم، وعن أبي حنيفة - يصدق في عشرة دراهم إذا قال: من ادراهم؛ لأنه نصاب السرقة، فهو عظيم حيث يقطع به اليد المحترمة. قال السرحسي: والأصح أنه مبي على حال المقر في الفقر والعاء، فإن القليل عند الفقير عظيم، وكما أن المائتين عظيم في حكم الركاة، فالعشرة عظيم في قطع يد السارق وتقدير امهر، فيتعارض، ويكون المرجع فيه إلى حال الرجل. [الجوهرة النيرة: ٣٠٣، ٣٠٤]

لم يصدق في أقل إلخ وهذا عند أبي حنيفة - وعندهما: لا يصدق في أقل من مائتي درهم؛ لأن الكثير في العادة هو ما يخرج به الإنسان من حد الفقر إلى حد العاء، وذلك مائتا درهم، وله: أن العشرة أقصى ما ينتهي إليه اسم الجمع، يقال: عشرة دراهم، ثم يذكر بالتركيب ويقال: أحد عشر درهماً، فيكون هذا الأكثر من حيث الفصل، وإن فسّر بأكثر من العشرة، أو بأكثر من المائتين لزمه ذلك في قولهم جميعاً؛ لأنه التزم ذلك فليزمه. وفي "التصحيح والترجيح": واعتمد قول الإمام النسفي والمحجوبي وصدر الشريعة. [ص ٢٤٨] ثلاثة: لأنها أقل الجمع الصحيح، ولا غاية لأقصاه. أكثر منها لأن اللفظ يحتمله. لم يصدق لأن "كذا" كناية عن عدد مجهول، ولما كرهه فقد أقرّ بعددين مجهولين ليس بينهما حرف العطف، وأقلّ عددين كذلك من المفسر أحد عشر، وأكثره تسعة عشر، فالأقلّ يلزم من غير بيان، والزيادة تقف على البيان، وعند الشافعي - يلزمه درهم واحد.

لم يصدق في أقل إلخ لأنه فصل بين العددين المجهولين بحرف العطف، وأقل ذلك من العدد المفسر أحد وعشرون، وأكثره تسعة وتسعون، فالأقلّ يلزم من غير بيان، والزيادة تقف على بيانه، وعند الشافعي - يلزمه درهماً، ولو ثلث بالواو بين العددين المشبهين، بأن قال: كذا وكذا وكذا يزداد مائة على أحد وعشرين، ولو رُبّع لفظه كذا، أي بأن قال: كذا وكذا وكذا وكذا يزداد ألف على العدد المذكور، فيجب ألف ومائة وأحد وعشرون، ولو خمّس زيد عشرة آلاف، ولو سدّس يزداد مائة ألف، وسبع يزداد ألف ألف، وكلما زاد عددًا معطوفاً بالواو زيد عليه ما حوت به العادة إلى مالا يتناهى، ولو ثلث بغير واو، بأن قال: كذا كذا كذا درهماً يجب أحد عشر؛ لأنه لا نظير له، أي لا يوجد ثلاثة أعداد يجمع بينهما بلا ذكر عاطف، فيحمل الثالث على التكرار.

فقد أقرّ بدين لأن "عليّ" للوجوب، و"قبليّ" - بكسر القاف وفتح الباء - يبيّن عن الضمان، فيقال: قبل فلان عن فلان، أي ضمن، وسمي الكفيل قبيلاً؛ لأنه ضامن للمال، وإن وصل به وديعة، بأن قال: له عليّ وديعة أو قبليّ وديعة صدق؛ لأن المضمون عليه الحفظ، والمال محله، فقد ذكر المحل وأراد المال محاراً، فيصح موصولاً لا مفصولاً.

وإن قال: له عندي أو معي، فهو إقرار بأمانة في يده، وإن قال له رجل: لي عليك ألف درهم، فقال: أنزها أو انتقدها، أو أجلني بها، أو قد قضيتكها، فهو إقرار. ومن أقر بدين مؤجل، فصدقه المقر له في الدين، وكذبه في التأجيل: لزمه الدين حالا، ويستحلف المقر له في الأجل. ومن أقر بدين، واستثنى شيئاً متصلاً بإقراره: صح الاستثناء، ولزمه الباقي، وسواء استثنى

أو معي وكذا إذا قال له: في بيتي، أو في صدوقي، أو في كيسي. (خوهرة البيرة) فهو إقرار بأمانة لأن ذلك إقرار بكون الشيء في يده، وذلك يتوغلح إلى مضمون وأمانة، فيثبت قنهما، وهي اودبعة. [خوهرة البيرة: ٣٠٥] فهو إقرار لأن إزاء أي الصمير في الأول والثاني كناية عن المذكور في الدعوى، فكأنه قال: أثرت الألف التي لث عني حتى لو لم يذكر حرف الكناية لا يكون إقراراً لعدم انصرافه إلى المذكور في الدعوى. والتأجيل إما يكون في حق واجب، وإقصاء بنو الوحوب، فيرمه كما في 'الهداية' وهذا إما يمكن على سبيل الاستثناء، فإن كان شاهد الشهود بذلك لا يلزمه شيء، أما لو ادعى الاستثناء فلا يصدق.

لزمه المدس حالا [لأن الأصل في الديون الخبز] لأنه أقر حق على نفسه، وادعى حق على المقر له، فإقراره في حقه حجة، ولا تقبل دعواه غير حجة كذا في 'المعني شرح لكرز'، وقال في 'الواقعات' هذا إما يصل للأجل بكلامه، أما إذا وصده صدق. ويستحلف المقر له إلح لأنه مكر للأجل، والمكر على من نكر، لا في الكملة.

ومن أقر بدين إلح لما ذكر موجب الإقرار بلا تغير شرع في موحه مع لغير، وهو الاستثناء، وما في معاد في كونه معي كاشرصد. والاستثناء استعمال من التي، وهو التصرف لغة، وفي اصطلاح الفقهاء: هو التكميم الباقي بعد البناء، والمراد بالاتصال: الاتصال حسب اللفظ حيث لا يسكت بين المستثنى والمستثنى منه لا الاستثناء انتص، والسكوت لنفس أو سعال، أو أحد فم، أو البناء بينهما لا يقصر، كقوله: لث عني ألف درهم ما فلاز إلا عشرة، وإما يشترط الاتصال، لأن الكلام لا يتم إلا بحره، فإذا انقطع الكلام فقد تم، فلا يعتبر الاستثناء بعده، وعلى هذا أجمع العلماء إلا أن عباس رحم، فإن عده: يصح لاستثناء وإن كان مفصولاً؛ لقوله رحم 'لأعزول فريشاً' ثم قال: بعد سنة إن شاء الله، فعمم أنه صح مفصولاً. قنأ: هو معير، والمعير لا يصح إلا متصلاً كاشرصد، واستثناء أبي رحم كان مثلاً لأمره تعالى، وهو قوله: رحم 'ذذ' 'تذذ' سبب رحم (كهف: ٢٤) وقوله:

﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (الکهف: ٢٣، ٢٤)

وسواء استثنى إلح. قال في 'البيان' المذكور بما هو قول أبي حيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: إن استثنى الأكثر بطل استثاؤه ولزمه جميع ما أقر به. وقال في 'الخط': هو رواية عن أبي يوسف، فذلك كان المعتمد على ما في الكتاب عند الكل. [الصحيح والترحیح: ٢٤٨] وقال الفقهاء: استثناء الأكثر لا يجوز؛ لأن العرب لا يتكلم بذلك، والبدل على جواره قوله تعالى: رحم 'فم نسل لا فسل نصفه' أو 'فم نسل لا فسل نصفه' (حرمن: ٤٢)

الأقل أو الأكثر، فإن استثنى الجميع لزمه الإقرار، وبطل الاستثناء. وإن قال: له علي مائة درهم إلا ديناراً، أو إلا قفيز حنطة لزمه مائة درهم إلا قيمة الدينار أو القفيز. وإن قال: له علي مائة ودرهم، فالمائة كلها دراهم، وإن قال: له علي مائة وثوب لزمه ثوب واحد، والمرجع في تفسير

لزمه الإقرار إلخ [لأنه تكلم بحاصل بعد أشياء، ولا حاصل بعده، فيكون رجوعاً] هـ إذا كان المستثنى من حسن المستثنى منه، أما إذا كان من حروف حسه كما إذا استثنى من مائة درهم قفيز حنطة، أو دنانير وقيمة ذلك يأتي على المائة صح ولم يلزمه شيء. [الجوهرة النيرة: ٣٠٧]

لزمه مائة درهم عند المشيخين استحساناً، والقياس: أن لا يصح الاستثناء، وهو قول محمد... لأنه استثنى من خلاف احسن، فصار كما لو قال: له علي مائة درهم إلا ثوباً أو إلا شاة، وبه قال أحمد... وهما: أنه استثنى مقداراً من مقدرات، وهو من حسه معنى من حيث إنه يثبت في الدمة حالاً وموجلاً، ويجوز استقرارهما وإن اختلفت صورتهما، فإذا كانت في معنى حساً واحداً جاز استثاؤها باعتبار المعنى؛ لأن الاستثناء استخرج صريح المعنى على أن يصير الكلام به عبارة عما وراء المستثنى، ففي أمثال المذكور أولاً لزمه مائة درهم إلا قيمة لدينار أو قيمة القفيز، خلاف الشاة والثوب؛ لأنهما من ذوات القيم، فلا يصح استثاؤهما من الدراهم والدنانير؛ لعدم وصف الثمنية ولو معنى وقال الشافعي... يصح فيطرح عنه قدر قيمة المستثنى؛ لأن شرط اتحاد احسن، وهو موجود من حيث المالية، فانتفى المانع بعد تحقق مقتضي، وهو التصرف اللفضي، وبه قال مالك. والمشايخين: أن عدم سائل الدراهم غيرها نفعاً لا يرتب فيه أحد، وإنما الكلام في تناوؤهما إياه حكماً، فقضا: يتبين ما كان على أحسن أوصافها بدي هو الثمنية، وهو الدنانير والمقدرات والعددي انتقارب، وأما الثوب وخوه كالشاة فليس شئ أصلاً، وما ليس شئ لا يصح مقداراً للدراهم؛ لعدم المحاسة، ففي الاستثناء من الدراهم مجهولاً، وجهالة المستثنى بوجه جهالة المستثنى منه، فلا يصح الاستثناء، وفي التصحيح والترجيح: الصحيح جواب الاستحسان، واعتمده المحبوبي والنسفي. [ص ٢٤٩]

فالمائة كلها دراهم. يعني يح مائة درهم ودرهم كذا في 'أسافع'، هذا جواب الاستحسان، وجواب القياس: أنه يح في قوله 'ودرهم' درهم، ويرجع في تفسير المائة إليه كما في قوله. وإن قال: له علي مائة وثوب، لزمه ثوب، والمرجع في تفسير المائة إليه، وهو قول الشافعي... لأنه عطف مفسر، على مهم، والأصل في العطف: المغارة. وبما أن قوله 'ودرهم' بيان لمائة عادة؛ لأن الناس استثنوا تكرار الدرهم، واكتفوا بذكره مرة فيما يكثر استعماله. والمرجع في تفسير إلخ قال في 'أسافع': الفرق بين الصورتين: أن كثرة الاستعمال ثابته في الدرهم، فحذف المضاف إليه، فتدبره مائة درهم ودرهم، أما الثوب، فلا يستعمل كالدراهم؛ لأن التجارة بالدراهم أكثر من الثوب، فلا يصير إلى حذف المضاف إليه.

المائة إليه. ومن أقرّ بحقّ وقال: إن شاء الله تعالى متصلاً بإقراره: لم يلزمه الإقرار، ومن أقرّ وشرط الخيار لنفسه: لزمه الإقرار وبطل الخيار، ومن أقرّ بدار، واستثنى بناءها لنفسه: فللمقرّ له الدار والبناء جميعاً، وإن قال: بناء هذه الدار لي والعرصة لفلان، فهو كما قال. ومن أقرّ بتمر في قوصرة: لزمه التمر والقوصرة، ومن أقرّ بدابة في إصطبل

متصلاً بإقراره بأن قال: لفلان عني مائة درهم إن شاء الله تعالى. لم يلزمه الإقرار لأن هذا الاستثناء يرفع الكلام من أصله، فكأنه لم يكن، ولأن الاستثناء مشيئة الله إما إبطال للحكم قبل انعقاده أو تعيق، فإن كان الأول أي الاتصال فقد أطل، وإن كان الثاني أي التعيق، فكذلك أي بطل، لأن الإقرار لا يحتمل التعيق بالشرط؛ لأن الإقرار إحار، والإحار لا يحتمل التعيق بالشرط؛ لأنه إن كان صدقاً لا يصير كذباً لفوات الشرط، وإن كان كذباً لا يصير صدقاً لوجود الشرط، أو لأنه أي مشيئة الله شرط لا توقف عليه. ومن أقرّ بقرص أو عصب أو ودیعة أو عارية. (الجوهرة النيرة) **إحار نفسه** يعني أنه بالخيار ثلاثاً. [الجوهرة النيرة: ٣٠٨]

لزمه الإقرار إحد لأن الخيار للمسح، والإقرار لا يقبل الفسخ. (الجوهرة النيرة) لأن الإقرار إخبار، ولا مدخل للخيار في الإحار؛ لأنه إن كان صدقاً فهو واجب العمل به وإن لم يختر، وإن كان كذباً فهو واجب الرد، فلا يتغير باختياره وعدم اختياره، وإنما تأثر اشتراط الخيار في العقود ليتحيز من له الخيار بين فسحه وإمضائه، ولأن الخيار في معنى التعيق بالشرط، والخير لا يحتمل ذلك التعيق، وأما إذا قال: علي ألف من ثمن مبيع اشتريته على أني بالخيار في معنى التعيق بالشرط، والخير لا يحتمل ذلك التعيق، وأما إذا قال: علي ألف من ثمن مبيع اشتريته على أني بالخيار صح، وثبت الخيار إذا صدق المقر له، أو أقام المقر بية على ذلك، وإن كذبه المقر له لم يثبت، وكان القول قول المقر له؛ لأنه من العوارض كأجل، والقول في العوارض قول المسكر.

فللمقرّ له الدار لأنه لما اعترف بالدار دخل البناء تبعاً. (الجوهرة النيرة) **كما قال** لأن العرصة عبارة عن البقعة دون البناء. (الجوهرة النيرة) **لزمه التمر والقوصرة** هذا على وجهين: إن أضاف ما أقرّ به إلى فعل بأن قال: عصبت منه تمرًا في قوصرة لزمه التمر والقوصرة، وإن لم يصفه إلى فعل، بل ذكر ابتداء، فقال: عني تمر في قوصرة، فعليه التمر دون القوصرة؛ لأن الإقرار قول، والقول يتميز به البعض دون البعض كما لو قال: بعث له رعفرًا في سلة، وكذا إذا قال: غصبت طعاماً في جوالق لرماء جميعاً، بخلاف ما إذا قال: عصبت منه تمرًا من قوصرة؛ لأن كلمة "من" للانتزاع، فيكون إقراراً بعصب المسزوع. [الجوهرة النيرة: ٣٠٨] والأصل: أن الظرف إن أمكن أن يجعل ظرفاً حقيقة وأمکن نقله لرماء، وإلا لزمه المطروف فقط. وفي "الجوهرة النيرة": القوصرة - تروى بتشديد الراء وتخفيفها - وهي وعاء التمر متحد من قصب، وإنما تسمى قوصرة ما دام فيها التمر، وإلا فهي زبيل. [ص ٣٠٨، ٣٠٩]

لزمه الدابة خاصة، وإن قال: غصبتُ ثوباً في منديل لزمه جميعاً، وإن قال: له عليّ ثوب في ثوب لزمه جميعاً، وإن قال: له عليّ ثوب في عشرة أثواب لم يلزمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف **ح** إلا ثوب واحد. وقال محمد **ح**: يلزمه أحد عشر ثوباً، ومن أقرّ بغصب ثوب، وجاء بثوب معيب: فالقول قوله فيه مع يمينه، وكذلك لو أقرّ بدراهم، وقال: هي زيوف، وإن قال: له عليّ خمسة في خمسة يُريد به الضرب والحساب لزمه خمسة واحدة، وإن قال: أردتُ خمسة مع خمسة لزمه عشرة. وإذا قال: له عليّ من درهم إلى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة **ح**، يلزمه الابتداء وما بعده ويسقط الغاية، وقال **ح**:

لزمه الدابة خاصة. أي لا يلزمه الإصطبل؛ لأن عصب العقار لا يتحقق عند الشيخين؛ لأنه لا يضمن بالعصب، وعلى قياس قول محمد يضمهما؛ لأنه يرى تحقق الغصب في العقار. **في منديل** -بكسر الميم- حرقه يشد به الرأس، أو يمسح به الأعضاء، قال في 'المعرب': تمندل. تمنديل، أي شده برأسه، ويقال: تمندلت بالمنديل، وتمت أي تمسحت. **لزمه إلح**. لأنه جعل المنديل ظرفاً له، وهو لا يتوصل إلى أخذ الثوب إلا بالإيقاع في المنديل. (الجوهرة النيرة) **عند أبي حنيفة إلح**: والمعلول عليه قولهما عند التسمي والمحوي وغيرهما. (التصحيح والترجيح) **ثوب واحد**. لأن عشرة أثواب لا تكون طرفاً لثوب واحد في العادة كما لو قال: غصته ثوباً في درهم. (الجوهرة النيرة) **يلزمه إلح**. لأنه قد يجوز أن يلف الثوب الفيس في عشرة أثواب، إلا أن أبا يوسف يقول: إن حرف "في" قد يستعمل في البين والوسط، قال الله تعالى: **ح** **ح** **ح** (المع ٢٩) أي بين عبادي، فوق الشك، والأصل براءة الذمم. (الجوهرة النيرة) **فالقول قوله** لأن الغصب لا يختص بالسليم إذ الإنسان قد يغصب ما يجد. **هي زيوف**: فإنه يصدق وصل أو فصل. [الجوهرة النيرة: ٣٠٩]

لزمه خمسة واحدة [وقال الحسن بن زياد: يلزم خمسة وعشرون] لأن الضرب لا يكثر المال، يعني أن الضرب في تكثير الأجزاء لإزالة الكسر لا في تكثير المال، وخمسة دراهم ورثاً، وإن جعل ألف جزء لا يزداد فيه وزن قيراط كذا في "نتائج الأفكار". **لزمه عشرة** [لأن اللفظ يحتمله] لأن كلمة "في" تستعمل بمعنى مع، فقد نوى محتمل كلامه فيصدق. **ويسقط الغاية**. وهذا أصح الأقاويل عند المحبوبي والنسفي. [التصحيح والترجيح: ٢٤٩] **وقالا**: أي أبو يوسف ومحمد **ح**.

يلزمه العشرة كلها، وإن قال: له علي ألف درهم من ثمن عبد اشتريته منه، ولم أقبضه، فإن ذكر عبداً بعينه قيل للمقر له: إن شئت فسلم العبد. وخذ الألف، وإلا فلا شيء لك عليه. وإن قال: له علي ألف من ثمن عبد ولم يعينه لزمه الألف في قول أبي حنيفة رحمته الله.

يلزم العشرة كلها وهو قول الثلاثة، وفي قول من عيه تسعة، وعبد رفر رحمته الله ثمانية، والأصل في ذلك: أن عبد الإمام لا يدخل الانتهاء، وعندهما: بدخلان جمعاً، وعبد رفر رحمته الله لا بدخلان جميعاً وهم القياس، كما لو قال: غلام من هـد حائط بن هـد لحائط، أو ما بين هـدين حائطين، فإن حائطين لا بدخلان في الإقرار بدخلان، وهما: أن العائنين بدخلان في لإباحة، كما يوقا: حد من دراهمي من درهم بن مائة، فهو راحة لأحد مائة، فكذا في لإقرار. وله: أن لغاية لا تدخل تحت المعاي؛ لأن الحد غير المحدود، فهذا هو الأصل كما قال رفر رحمته الله. نكل ههنا لأنه من إدخال الأول، لأن الدرهم اثني وثلاث: لا يتحقق بدون الأول، فلا يعقل شاي بدون الأول، فدخلت العاية الأول ضرورة، ولا ضرورة في إدخال الثاني، فأحداً فيها بالقياس فلا يدخل، ولأن العدد يقتضي انتهاء، فإذا أخرج لأول من أن يكون انتهاء صدر الشاي هو لانتداء، فيخرج هو أيضاً من أن يكون انتهاء كأول، وكذا ثلاث والرابع بن حرة، فيؤدي إلى إخراج الكل من أن يكون واحداً فكان باطلاً، فتعين ما قبلها، كذا في 'لعيي' وفتح المعين، وقال في فتح القدوري: أما لانتداء، فلأن منه لانتاء عليه، وأما لغاية، فمادة بدخل كما في قوله تعالى: سورة النساء: ١١ ولا تدخل كما في قوله تعالى: سورة النساء: ١١ **قيل للمقر له الخ** لأن مقر أعترف بالألف في مقدسه مبيع يرمه منه، فكان نفوق قوته بن لم يقصده، وإذا لم يقصده لم يرمه لألف. [خوهره البيرة: ٣١٠] وقوله: إن شئت فسلم العبد ليس مردده خير مقر له بن سبيح العبد وعدم نسبيته؛ إذ لا يقدر مانع على عدم نسبيته مبيع إن شئت بعد أن صح بيعه، بل مردده أنه أن يروم الألف على مقر مشروط بنسبته بعد بيعه، فإن أردت الوصول إلى حقت فسلم العبد ولا تضيقه كذا في "نتائج الأفكار".

وإن قال له علي الخ هكذا العبارة في كثير من المتن، وصفت في بعض الشروح كـ 'خوهره' مع رده قوته: إلا في لم يقصده بعد قوته، ولم يعينه، وحكمه واحد في الصورتين، لزمه الألف واصل لم فصل، فإن في 'هـدية'، ولا يصدق في قوته، ما قصت، لأنه رجوع عن الإقرار، فإنه أقر بالوجوب من، بدل عنه كمنه 'عني' وإكراهه انقضى في غير المعين يباي الوجوب أصلاً. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله بن واصل صدق، ولا يرمه شيء، وإن فصل لم يصدق إذا نكل المقر به أن يكون ذلك من ثمن مبيع. **قول أبي حنيفة** رحمته الله واعتمد به برهني والمسمي وصدر بشريعة وأبو الفصص موصي. [التصحيح وترجيح: ٢٥٠]

ولو قال: عليّ ألف درهم من ثمن خمر أو خنزير لزمه الألف، ولم يُقبل تفسيره، وإن قال: له عليّ ألف من ثمن متاع وهي زيوف، فقال المقر له: جياذ، لزمه الجياذ في قول أبي حنيفة رحمته الله. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: إن قال ذلك موصولاً صدق، وإن قاله مفصلاً لا يُصدق. ومن أقرّ لغيره بخاتم فله الحلقة والفص، وإن أقرّ له بسيف، فله النصل والجفن والحمائل، وإن أقرّ له بحجلة، فله العيدان والكسوة، وإن قال: لحمل فلانة عليّ ألف درهم، فإن قال: أوصى له فلان أو مات أبوه فورثه فالإقرار صحيح،

ولم يقبل تفسيره. عند أبي حنيفة رحمته الله. وصل أم فصل؛ لأنه رجوع عن الإقرار؛ لأن لمن الخمر والخنزير لا يكون واحداً، وأول كلامه موجوب نظراً إلى كلمة "علي". وقالوا: إذا وصل لا يلزمه شيء؛ لأنه بين بآخر كلامه أنه ما أراد به الإيجاب، وصار كما إذا قال في آخره: إن شاء الله، قلنا ذلك أي قوله: إن شاء الله تعيق، وهذا أي ما نحن فيه إبطال، والإبطال رجوع، فلا يصح كما في "الهداية".

زيوف: جمع ريف: وهو الذي يقلبه التجار ويرده بيت المال. **لزمة الجياذ:** لأن هذا رجوع؛ لأن مطلق العقد يقتضي السلامة عن العيب، والريافة عيب، ودعوى العيب رجوع عن بعض موجه. (السب)

موصولاً لأنه بيان تعير، فيصح بشرط الوصل كالشرط والاستثناء. **فله الحلقة والفص:** حقيقاً لإطلاق اسم الخاتم على جميع الأحراء، ولهذا يدخل الفص في بيع الخاتم من غير تسمية، والفص، بفتح الفاء، وأما كسرها فهو ي، وفي القاموس: الفص منخاتم - مثلث الفاء والكسر - غير الح، ووهم الجوهرى، أي في دعوى اللحن، وهو ما يوضع فوق الحلق من الحجر وغيره، ولو استثنى الفص فقال: الخاتم له، والفص بي كان الجميع للمقر به. **النصل:** [لأن الاسم يطوي على الكل] النصل حديدة السيف، والحص الغمد، والحمائل جمع الحمالة - بكسر الحاء - علاقة السيف كذا في 'الكفاية'، وقال الأصمعي: حمائل السيف لا واحد لها من لفظها، وبما واحدتها المحم. **والجفن:** بالحيم وهو عمدة أي علامه. **فله العيدان** [جمع عود وهو خشب] **والكسوة:** التي توضع على العيدان. [السب: ٢٤٣/١] لأن الاسم يطلق على هذه الحملة، والخجعة بالتحريك تنقلع الحاء على الحيم بيت مرتين بالثياب والمرر والستور، ويجمع على حمال، وقيل: بيت يتخذ من خشب وثياب اسمه بشحاه، وقيل حركاه، وفي 'الجوهرة': حيمة صغيرة. وفي 'فاتح القدوري': هي شيء يوضع على ظهر البعير ليحمل فيه العروس ليكون مستوراً. واشتهور هي بيت يتخذ من خشب وثياب في بيته الزفاف للعروس.

فالإقرار صحيح: لأنه أقرّ بسبب يصلح لثبوت الملك له. [الجوهرة البيرة: ٣١١]

وإن أهم الإقرار لم يصح عند أبي يوسف **رحمه**، وقال محمد **رحمه**: يصح، وإن أقرّ بحمل جارية، أو حمل شاة لرجل صحّ الإقرار ولزمه، وإذا أقرّ الرجل في مرض موته بديون،

وإن أهم [أي لم يبين سببه] والإمام أن يقول: لحمل فلانة علي ألف درهم، وم يرد عليه. [الجوهرة النيرة: ٣١١]

عند أبي يوسف **رحمه**: واعتمد قول أبي يوسف الإمام الرهائي والسفي وأبو الفصل الموصلي وغيرهم. [التصحيح والترحيج: ٢٥١، ٢٥٠] **يصح** وإن لم يبين السبب الصالح؛ لأنه يمكن أن يحمل على الأسباب الصالحة لثبوت المذنب تصحيحاً لإقرار، وبه قالت الثلاثة، ولأي يوسف **رحمه** أن مطلق الإقرار يصرف إلى المباح بالمعاملات دون غيره، وذلك لا يتصور في الحين إلا إذا بين سبباً صالحاً، مثل أن يقول: مات أبوه فورثه أو أوصى به به فلان، ثم إن يصح الإقرار للحمل إذا جاءت به في مدة يعلم أنه كان موجوداً وقت الإقرار، أو يحتمل ذلك بأن تصعه لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار إذا كانت ذات روح، أو لأقل من سنتين من وقت الفراق إذا كانت معتدة، ثم إن ولدته حياً كان ما أقر به له، وإن ولدته ميتاً يرد المقر به إلى ورثة الموصي، أو ورثة أمه، وإن ولدت ولدين، فإن كانا ذكراً أو أنثيين، فالمقر به بينهما بصفان، وإن كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى، فكذلك في الوصية، وفي الإرث للذكر مثل حظ الأنثيين.

صح الإقرار **رحمه** لأنه ليس فيه أكثر من إقرار بالمجهول يصح، وهذا إذا علم وجوده في الطل، فكذا الوصية للحمل، والحمل حاضرة إذا علم وجوده في الطل وقت الوصية، وذلك بأن يولد لأقل من ستة أشهر من وقت موت الموصي. وذكر الطحاوي: أن المدة تعتبر من وقت الوصية، وإن ولدت لستة أشهر فصاعداً بعد الموت، فالوصية ناصة حوار أن يكون حدث بعدها إلا إذا كانت إقرارية في العدة حينئذ لأجل ثبوت السبب يعتبر إلى سنتين، وكذا في حوار الوصية يعتبر إلى سنتين.... قال المحمدي: الوصية بالحمل حاضرة إذا لم يكن من المولى، وكذا ما في طل دابة إذا علم وجوده في الطل، وأقل مدة حمل الدواب سوى الشاة ستة أشهر، وأقل مدة حمل الشاة أربعة أشهر. [الجوهرة النيرة: ٣١١، ٣١٢]

ولزمه [بعد الاعتصال] وإن لم يبين السبب بالإجماع؛ لأن لتصحيحه جهة واحدة، وهي الوصية من جهة غيره بأن يحمل هذا الإقرار على أن رجلاً أوصى بالحمل لرجل، ومات الوصي، فالآن يقر وارثه بأنه للموصي له.

في مرض موته **رحمه**: اختلفوا في حد المرض: قال بعضهم: هو أن لا يقدر صاحبه أن يقوم إلا أن يقيمه إسان، وقيل: أن يكون صاحب فرش وإن كان يقوم بنفسه، وقيل: هو أن لا يقدر على المشي إلا أن يهتدى يميناً. وقال أبو الليث: هو أن لا يقدر أن يصلي قائماً، وهذا أحب وبه تأخذ. وفي المحمدي: هو أن لا يطيق القيام إلى حاجته، ويحور له اضلاة قاعداً، أو يخاف عليه الموت، فهذا هو المرض المخوف الذي يكون ترعات صاحبه من الثلث، وقال بعضهم: المرض المخوف كالطاعون والقولنج وداء الحب والرعاف الدائم والحمى المبطقة والإسهال المتواتر، وغير المخوف كالخرب ووجع الصرس والرمد والعرق المديني وأشياء ذلك. [الجوهرة النيرة: ٣١٢] **بديون**. غير معلومة الأسباب.

وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه **بأسباب معلومة**، فدين الصحة والدين المعروف **بالأسباب مقدم**، فإذا **قُضيت**، وفضل شيء منها كان فيما أقر به في حال المرض، وإن لم يكن عليه ديون لزمته في صحته جاز إقراره، وكان المقر له أولى من الورثة، وإقرار المريض لورثته باطل إلا أن يُصدقه فيه بقية الورثة. ومن أقر لأجنبي في مرض موته،

بعون أو دين

بأسباب معلومة: كما إذا استقرض مالا في مرضه، وعائى الشهود دفع المقرض المال إليه، أو اشترى شيئا، وعائى الشهود قص المبيع، أو استأجر شيئا معاية الشهود، أو تزوج امرأة بمهر مثلها، وعائى الشهود الكاح كذا في "الكفاية". **مقدم**: [على الديون المقر بها في المرض] وقال الشافعي **رحمته** دين امريض سواء كان سبب معلوم أو لا ودين الصحة يستويان؛ لاسواء سببهما، وهو الإقرار الصادر عن عقل ودين، ومحل الوجوب الدمة القابلة للحقوق، وهي في الحالتين سواء، فصار كإشياء التصرف مباحة وماكحة. ولنا: أن الإقرار لا يعتبر دليلا إذا كان فيه إبطال حق الغير، وفي إقرار المريض ذلك، أي إبطال حق الغير؛ لأن حق عرماء الصحة تعلق بهذا المال استيقاء، وهذا منع المريض من التبرع، وإمحاياة أي البيع بقصاص القيمة إلا بقدر الثلث، بخلاف النكاح؛ لأنه من الخواص الأصلية، وهو مهر المثل، معناه: أن النكاح من الخواص الأصلية حال كونه بمهر المثل، وأما الريادة على ذلك فباطلة، والنكاح جائز، والمراء غير مجموع من الخواص الأصلية، وإن كان ثمة دين الصحة، كالتصرف إلى ثمن الأدوية والأعذية، وبخلاف المسايعة بمثل القيمة؛ لأن حق العرماء تعلق بالمالية لا بالصورة، أي لا بمال معين مشحوص في حال الصحة، بل بتعلق حقهم بالمال؛ لقدرته على الاكتساب، فلم يحتج إلى تعليق حق العرماء بماله، فيتحقق التثمين، وهذه أي حالة المرض حالة العجز عن الاكتساب، فيتعلق حقهم به حدرًا عن التوى، فلا يتحقق التثمين، فيتعلق بالمال لا بالصورة، وحالتا المرض، أي أوله وآخره حالة واحدة؛ لأنه حالة الحجر بخلاف حالتي الصحة والمرص؛ لأن الأولى حالة إطلاق، وهذه حالة عجز فافترقا، وإنما تقدم المعروفة الأسباب؛ لأنه لا قيمة في ثبوتها؛ إذ المعايير لا مرد له.

فإذا قضيت أي ديون الصحة والديون المعروفة الأسباب. [الباب: ٢٤٤/١] **حار إقراره** لأنه لم يتضمن إبطال حق الغير. [المنا: ٢٤٥/١] وإن كان بكل ماله. **وكان المقر له أولى** لقول عمر **رحمته** إذا أقر المريض بدين حار ذلك عليه في جميع تركته، كذا في "الهداية". **من الورثة** لأن الورثة لا يستحق شيئا من مال الميت ما دام عليه دين. **لورثته**: وكذا هبته له، ووصيته به. [الخواصرة البيرة: ٣١٢] **باطل**: لقوله **رحمته** "لا وصية لوارث" ولا إقراره بالدين، ولأنه صرر لبقية الورثة كذا في "الهداية". **إلا أن يصدقه**: فإن لهم أن يتركوا حقهم.

ثم قال: "هو ابني": ثبت نسبه منه وبطل إقراره له، ولو أقر لأجنبية، ثم تزوجها لم يبطل إقراره لها، ومن طلق امرأته في مرض موته ثلاثاً، ثم أقر لها بدين ومات، فلها الأقل من الدين ومن ميراثها منه، ومن أقر بغلام يُولد مثله لمثله، وليس له نسب معروف أنه ابنه، وصدقه الغلام: ثبت نسبه منه وإن كان مريضاً، ويشارك الورثة في الميراث. ويجوز إقرار الرجل

ثبت نسبه له إلخ. [لأنه إذا ثبت نسبه بطل إقراره؛ لأن إقرار المريض لوارثه باطل] أي لو أقر المريض لأجنبي مجهول النسب ثم أقر بأنه بن له ثبت نسبه منه؛ لأن الإقرار بالنسب من الحوائج الأصلية؛ لأنه يحتاج إلى بقاء نسبه وحاجته مقدمة على حق الورثة، ولا قيمة فيه، لكنه يشترط في ثبوت نسبه وجود التصديق من المقر به حيث كان من أهل التصديق بأن كان يعبر عن نفسه، وإما بطل إقراره؛ لأن دعوى النسب تستند إلى وقت لعوق، فيصير أن السؤة ثالثة وقت الإقرار، ولو لم يثبت نسبه بأن كذبه المقر به، أو عرف نسبه، صح الإقرار، بعدم ثبوت النسب، وعدم ماله. لا يبطل إقراره في صورة ثبوت نسب إذا لم يتهمة.

لم يبطل إقراره لها. والفرق بين هذا وبين المسألة قبلها أن دعوى نسب تستند إلى وقت العوق، فتبين أنه أقر لابه فلا يصح، ولا كذلك الروحية، لأنها تقتصر على زمان الترويج، ففي إقراره لأجنبية يعني أن الترويج إنما انتمه باعقده، وهو متأخر عن الإقرار، فلا يجمع صحته. [خوهره الميزة: ٣١٣] ثلاثاً يعني ثلاثاً، ولو بدون اثلاث.

فلها الأقل إلخ. لأهما متهمان في ذلك؛ خوفاً أن يكون توصلاً بالطلاق إلى تصحيح الإقرار بها زيادة على ميراثها، ولا قيمة في أقل الأمرين، فتعصى الأقل من الأمرين بشرط التهمة، وهذا إذا صقها برصدها، مثل أن تسأله الطلاق في مرضه، وأما إذا طلقها غير رصدها، فإنها تستحق الميراث ناعماً ما بيع، والإقرار والوصية باصلا، وإن كانت ممن لا يرث بأن كانت ذمية صح إقراره بها من جميع الناس، ووصيته من الثلث.

وصدقه الغلام إلخ. أي فيما إذا كان يعبر عن نفسه، أما إذا كان لا يعبر عن نفسه، فلا يشترط تصديقه كذا في "نتائج الأفكار". **ثبت نسبه منه إلخ.** لأن النسب مما يدرمه خاصة، فيصح إقراره به، بشرط أن يولد مثله مثله كيلا يكون مكذباً في الظاهر، بشرط أن لا يكون له نسب معروف؛ لأنه أي النسب المعروف يجمع ثبوته، أي نسب من غيره، وإما شرط تصديقه؛ لأنه في يد نفسه؛ إذ المسألة وضعها في علام يعبر عن نفسه، خلاف صغير الذي لا يعبر عن نفسه، ولا يجمع ثبوت نسب بالمرض؛ لأن النسب من الحوائج الأصلية.

ويشارك الورثة إلخ. لأنه لما ثبت نسبه منه صار كالوارث المعروف، فيشارك ورثته كذا في 'الهدية'. **ويجوز إقرار الرجل إلخ.** لأنه إقرار بما يدرمه، وليس فيه تخمين النسب على الغير. [الكتاب: ٢٤٦/١] بأن قال لرجل: هذا أبي، وامرأة: هذه أمي، والروحة بأن قال لامرأة: هذه زوجتي بشرط حلوها عن روح آخر وعدته، =

بوالدين والزوجة والولد والمولى، ويُقبل إقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى، ولا يُقبل إقرارها بالولد إلا أن يصدقها الزوج في ذلك، أو تشهد بولادتها قابلة. ومن أقرّ بنسب من غير الوالدين، والولد مثل الأخ والعم: لم يُقبل إقراره بالنسب، فإن كان له وارث معروف قريب أو بعيد: فهو أولى بالميراث من المقر له، فإن لم يكن له وارث استحق المقر له ميراثه، ومن مات أبوه فأقرّ بأخ: لم يثبت نسب أخيه منه، ويشاركه في الميراث.

= وأن لا يكون تحت المقر أحتها، ولا أربع سوة سواها، وأن لا تكون محوسية ولا وثية، وسواء كان لأخر: هذا وندي، وأعاد صحة الإقرار بالولد لذكر حمّة ما يصح في حجاب الرجل، والمولى أي مولى العتاقة سواء كان معتقاً بالكسر أو معتقاً بالفتح فإن الإقرار بكن واحد منهما صحيح.

إقرارها: لأن فيه تحميل النسب على الغير، وهو الزوج؛ لأن النسب منه.

إلا أن يصدقها الزوج [لأن الحق له] في ذلك. وتشهد بولادتها قابلة، أي صح إقرار امرأة بالولد بأحد الشرطين: الأول: أن يصدقها زوجها؛ لأن الحق له، والثاني: أن تشهد قابلة أو غيرها بولادته منها ليتعين الولد، وكانت ذات روح أو معتدة، وادعت أن الولد منه؛ لأن فيه تحميل النسب على الروح، فلا يرم بقوها؛ لأن النسب بالفرش، والحق للروح، فهذا صدقها زوجها، فقد أقرّ به، وأما إذا لم يكن لها روح، ولا هي معتدة، أو كان لها روح، وادعت أن الولد من غيره صح إقرارها؛ لأن فيه إضرار على نفسها دون غيرها، فيبعد عنها.

قابلة لأن قول العاتلة في هذا مقبول. **مثل الأخ والعم** بأن قال للآخر: هذا أخي وهذا عمي.

إقراره بالنسب. لأن فيه حمل النسب على الغير. **فهو أولى بالميراث إلخ.** لأنه لما لم يثبت نسبه لا يزاحم إوارث المعروف، وعلى هذا لو كان له عمّة، أو خالة، فهو أولى منه. (الجوهرة النيرة)

استحق المقر له إلخ. لأن له ولاية انتصرف في ماله عند عدم إوارث، ألا نرى أن له أن يوصي جميعه، فيستحق جميع المال، وإن لم يثبت نسبه، وليست هذه وصية حقيقة حتى من أقر في مرضه بأخ، ثم أوصى لآخر جميع ماله كان للموصى له ثلث المال، ولو كان الأول وصية لاشتركا بصقين. قال في البايع: ومن أقر بأخ أو حان أو عم، وليس له وارث، ثم رجع عن إقراره، وقال: ليس بي وببني وببني قرابه: صح رجوعه، ويكون ماله لبني المال. (الجوهرة النيرة: ٣١٥) **نسب أخيه منه** لأنه فيه حمل النسب على الغير، ولا ولاية للمقر عليه.

ويشاركه إلخ. أي يشارك المقر له في الإرث المقرّ سواء كان معه وارث أو لا؛ لأنه يؤخذ بإقراره، فيأخذ المقر به نصف ما قبض المقر من التركة، كذا في القهستاني.

كتاب الإجارة

الإجارة عقد على المنافع بعوض. ولا تصح حتى تكون المنافع معلومة والأجرة معلومة،
وما جاز أن يكون ثمنًا في البيع: جاز أن يكون أجره في الإجارة.

ك - الإجارة في اللغة: اسم للأجرة، كالحالة اسم للجعل. والأجرة: اسم ما يعطى من كرى الأخير، والأجر ما يستحق على عمل الخير، ولهذا يدعى به، فيقال: أعظم الله أجره، وهي أي الإجارة في الشرع بيع منفعة معلومة بأجر معلوم كذا في 'الكسر'. وفي 'الجوهرية البيرة': هي عقد على المنافع بعوض مالي يتحدد انعقاده بحسب حدوث المنافع ساعة فساعة، وكان القياس فيها أن لا تخور؛ لأنها عقد على ما لم يحق، وعلى ما ليس في منتهى الإنسان، وإنما جوزت؛ لقوله - 'أعطى الأخير أجره قبل أن يحق عرقه'؛ وقال -

'ثلاثة أنا حصصهم يوم القيامة، ومن كنت حصمه حصمته، رجل أعطاني ثم غدر أي أعطاني الدمام، ورجل ساع حرًا وأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا واستوفى منه عمله ولم يوفه أجره'. [ص ٣١٥] ثم لما كان قوام الدين بتحقيق العقود وقيام الدنيا بتصحيح العقود، والعقود ضربان: عقود معاوضات وتبرعات، وعقود المعاوضات ضربان، صرب يرد على الأعيان كالباعيات، وضرب يرد على المنافع كالإيجارات، والعقود الواردة على الأعيان أقوى وألزم بالنسبة أن يقدم المصنف الباعيات وتوابعها على الإيجارات، ثم يتبعها بالإيجارات.

على المنافع [احترر به عن بيع الأعيان]: حتى لو حال بينه وبين تسييم المنافع حائل، أو منعه مانع، أو أهدمت الدار لم يلزمه العوض؛ لأن المنافع لم تحصل له. (الجوهرية البيرة) **بعوض** احترر به عن العارية.

تكون المنافع معلومة لقوله - 'من استأجر أجيرًا فبيع له أجره'، فإنه كما يدل عبارته على كون معلومية الأجرة شرطًا يدل بدلالته على اشتراط معلومية المنافع؛ لأن المعقود عليه في الإجارة هو المنافع وهو الأصل، والمعقود به هو الأجرة وهو الثمن، فإذا كانت معلومية التبع شرطًا كان معلومية الأصل أولى بذلك كذا في 'العناية'. وفي 'الجوهرية البيرة': لأن الجهالة في المعقود عليه وبدله يفضي إلى المارعة، كجهالة الثمن والمبيع. [ص ٣١٦] **وما جاز أن يكون له** لا ينافي العكس حتى صح أجره ما لا يصح ثمنًا كالمنفعة، فإنها لا تصلح ثمنًا وتصلح أجره إذا كانت محتقة الحسن، كاستئجار سكي الدار بزراعة الأرض، وإن اتحد جنسها لا يخور كاستئجار الدار بسكي الدار، وكاستئجار الأرض للزراعة برزاعة أرض أخرى كذا في 'العيني'.

ح - أن يكون أجره له لأن الأجرة ثمن المنفعة، فيعتبر ثمن المبيع، وما لا يصلح ثمنًا في البيع أن يكون أجره كالحقوان، فبين أن هذا غير منعكس. [الجوهرية البيرة: ٣١٦]

والمنافع تارةً تصير معلومةً بالمدة كاستئجار الدور للسكنى والأرضين للزراعة، فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت، وتارةً تصير معلومة بالعمل والتسمية كمن استأجر رجلاً على صبغ ثوب، أو خياطة ثوب، أو استأجر دابةً ليحمل عليه مقداراً معلوماً إلى موضع معلوم، أو يركبها مسافةً معلومةً، وتارةً تصير معلومةً بالتعيين والإشارة، كمن استأجر رجلاً لينقل هذا الطعام إلى موضع معلوم.

ويجوز استئجار الدور والخوانيت للسكنى، وإن لم يبين ما يعمل فيها، وله أن يعمل

على مدة معلومة لأن مافع الدور والأرض لا يكون معلومه إلا بتقدير امدة؛ لأن المدة إذا لم تكن معلومة اختلف المتعاقدان فيها، فيقول أحدهما: شهر، والآخر أكثر، فيقع اسراع. [الخوهره سيرة: ٣١٦، ٣١٧] وقوله: أي مدة كانت، إشارة إلى أن الإجارة تخور طالت امدة أو قصرت؛ لكونها معلومة كذا في 'الهداية' وتارةً **تصير معلومة الخ** لأنه إذا بين الثوب، ولون الصع، وقدره، وحسن الخياطة، وقدر المحمول، وحسنه، ومسافته، صارت المنفعة معلومة بالتسمية كذا في 'العيني شرح الكسر'. **بالتعيين والإشارة الخ** لأنه إذا عيّن المحمول وعدية الحمل تعينت المنفعة، فيصح العقد، كذا في 'العيني شرح الكسر'. ولأنه إذا أراه ما يقفه والموضع الذي يحمل إليه كانت المنفعة معلومة، فيصح العقد كذا في 'الهداية'. **كمن استأجر رجلاً الخ** قال في الكرخي: وما لم يخط الطعام من رأسه لا تح له الأجرة؛ لأن الخط من تمام العمل. [الخوهره سيرة: ٣١٧]

استئجار الدور و الخوانيت الخ الخوانيت هي الدكاكين؛ وذلك لأن العمل المتعارف فيه السكنى، فيصرف إليه، وهو لا يتفاوت إذا لم يكن فيه ما يوهى الساء، فصارت المافع معلومة، فلا يحتاج إلى تسمية نوعها. [الخوهره سيرة: ٣١٨] قال المحمدي: إذا استأجر داراً شهراً، فإن كان العقد حصل في عرة الشهر، يقع على الفلأ، فإذا انسح انقضت المدة، وإن كان حصل في بعض الشهر يقع على ثلاثين يوماً، وإن استأجرها سنة إن وقع في عرة الشهر يقع على اثني عشر شهراً بالأهلة اتفاقاً، وإن وقع في بعض اشهر وقع على تلك السنة كلها بالأيام ثلاثمائة وستين يوماً عند أبي حنيفة. وعندهما: أحد عشر شهراً بالأهلة والشهر الواحد بالأيام يحسب ما بقي من أول الشهر، فيكمل في آخر الشهر.

وان لم يبين ما يعمل الخ وكان القياس بأن حوار ذلك؛ لأن الدار تصح للسكنى ولغيرها، وكذا الخوانيت تصلح للأشياء المختلفة، فلا تخور للجهالة كالأرض والثياب، فإنهما يخرمان باختلاف العامل والعمل، فلاند من البيان، لكن الاستحسان حوّره، ووجهه: أن المتعارف فيها السكنى، ولهذا تسمى مسكناً، فيصرف إليه، وأنه لا يتفاوت، فتصح العقد، بخلاف ما يختلف باختلاف المستعمل، مثل الثوب والدانة وغيرهما، فإنه لاند من بيان المستعمل.

كل شيء إلا الحدادة والقصارة والطحن. ويجوز استئجار الأراضي للزراعة، وللمستأجر الشرب والطريق، وإن لم يشترط، ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع فيها، أو يقول: على أن يزرع فيها ما شاء، ويجوز أن يستأجر الساحة ليبني فيها، أو يغرس فيها نخلاً أو شجراً، فإذا انقضت مدة الإجارة لزمه أن يقلع البناء والغرس، ويُسَلِّمَهَا فارغة، ...
 استأجر أي الأرض

كس [من أعمال السكى] يعني مما لا يضر بالساء هو التوسوء وعسل الثياب وكسر الخطب وحب ذلك كذا في 'صنائي شرح الكسر'. **إلا الحدادة** أي لأن فيه ضرراً صريحاً لأنه يوهن أي يضعف الساء، فيتقيد بعقد ما وراءه دلالة كذا في 'الهداية'. **والصحن** لأن في نصب رجلي صرر، ومرد رجلي رحي الماء ورحى الثور، أما رجلي اليد، فلا يمنع من النصب فيها؛ لأن هذا لا يضر الساء، وهو من أنواع سكي عادة، فلا بد منه، كذا في 'تبيين حقائق'. **استأجر الأراضي للزراعة** وغيره من المدفع مقصودة بالإجماع المعني عنه، عنه أن إجارة الأرض نصح على منفعة تحصل منها أي منفعة كانت لا على العين، وحينئذ فلا يحصر إجارة الأرض في الزراعة والغرس والساء، كما يوهن صاهر السون، بل تعم جميع أنواع الانتفاعات بالأرض من صنع لآخر واحدف، فقد صرح في 'الهداية' بأن لأرض مستأجر بريرة وغيره، قال في 'سحر' و'دا' عرفت ذلك صهر لك صحة الإجازات الواقعة في زماننا من أنه مستأجر لأرض مقيلاً مراحاً قاصدين بذلك إبرام لأجرة باتمك من منها مصقلاً، سواء شتمها الماء وممكن رزعتها أو لا. وما لم نصح لإجارته على العين لا يصح استئجار لأرض ليبين منها، فإنها إجارة على العين، كما في 'البحر': نقلاً عن 'الولولجية'.

وللمساحر الشرب [بالتكسر. النصب من الماء] **والطريق** لأن الإجارة تعقد بالاتفاق، ولا انتفاع، لا بالشرب والسلوك إليها، فصار ذلك من مقتضاها، فيدخلان في مطلق العقد، وإن لم يذكر، بخلاف البيع؛ فإنهما لا يدخلان فيه إلا بذكر الحقوق والمرافق؛ لأن المقصود منه ملك الرقعة لا الانتفاع في الحال.

ولا يصح العقد أي عقد استئجار الأرض لزراعة **حتى يسمى** أي لأنها قد تستأجر بريرة وغيره كالساء، وغرس الأشجار وما يزرع فيها متفاوت؛ لأن البعض يضر بالأرض كاندرة، والبعض لا يضره كالطبيخ، فلا بد من تعيين؛ كيلا يقع المدرعة. **ما شاء** لأنه لما فوّض الخيرة إلى المستأجر رفعت الجهة المفضية إلى سارعة. **الساحة** هي الأرض حالية على لساء والشجر. **نخلًا أو شجراً** لأنها منفعة تقصد بالأرض.

يقلع لأنه لا نهاية لساء والغرس، وفي بقاءهما إصرار بصاحب الأرض، فله أن يقلع إلا أن يكون في الغرس عمرة، فتبقى بأجر المثل إلى حين الإدراك. **فارغة**: أي حال كونها فارغة من البناء والغرس.

إلا أن يختار صاحب الأرض أن يعرّم له قيمة ذلك مقلوعاً، ويتملكه، أو يرضى بتركه على حاله، فيكون البناء لهذا، والأرض لهذا.

والشجر أي للمستأجر

ويجوز استئجار الدواب للركوب والحمل، فإن أطلق الركوب جاز له أن يركبها من شاء. وكذلك إن استأجر ثوباً للبس وأطلق، فإن قال له: على أن يركبها فلان، أو يلبس الثوب فلان، فأركبها غيره أو ألبسه غيره كان ضامناً إن عطبت الدابة، أو تلف الثوب، أي هلك.

وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل.

كالفسطاط ونحوه

فأما العقار وما لا يختلف باختلاف المستعمل، فإن شرط سكنى واحد بعينه، فله أن يسكن غيره، وإن سمي نوعاً وقدرًا يحمله على الدابة مثل أن يقول: خمسة أفقرة حنطة، فله أن يحمل

المستأجر

عده -

إلا أن يجار الخ إما يكون الخيار لصاحب الأرض إذا كانت الأرض تنقص بتقطع، فحينئذ يتمسك بالقيمة مقلوعاً، وإن لم يرض المستأجر بذلك، وأما إذا كانت الأرض لا تنقص بقطع، فليس له تمسك بالقيمة إلا أن يرضى المستأجر بذلك. له أي لصاحب الشجر والسا. **وسمكه** أي كل واحد من الشجر والسا.

أو يرضى [صاحب الأرض] بتركه الخ لأن الحق به، فإذا رضي باستمراره على ما كان بأجر، أو بغير أجر كان له ذلك كذا في 'العيني شرح الكسر'. لهذا أي للموخر أي هو صاحب الأرض.

والحمل والثوب لبس؛ لأن كل واحد منهما منفعة معنوية معهودة. **فإن أطلق** بأن قال: على أن يركب من شاء كذا في 'الطائي'. **حار** له أن يركبها الخ عملاً بالإطلاق، ولأنه يختلف باختلاف الركاب، فلا يجوز إلا بالتعيين، أو بأن يشترط أن يفعل ما شاء، كذا في 'العيني شرح الكسر' ولو لم يبين من يركبها، أو لم يقل: أن يفعل فيها ما شاء فسدت الإجارة لنجاسة، فهو أركب، أو ركب بنفسه وحسب عليه التسمية استحساناً، وفي القياس عليه أجر المثل، كذا في 'الخلاصة'.

أطلق ما ذكرنا من تفاوت الناس في اللبس. [الجوهرة البيرة: ٣١٩] **كان صامناً الخ** لأنه صار متعدياً؛ لأن الركوب واللبس مما يتفاوت فيه الناس، فرب خفيف جاهل أضرب على الدابة من ثقل عالم كذا في "رد المختار". **إن عطبت الدابة**. ولا أجر عليه إذا عطبت؛ لعدم اجتماع الضمان والأجر؛ لأنها جمعاً فعه إتلافاً من الانتداء، وإتلاف لا يقابل بالأجر. **فله أن يحمل الخ** لعدم التفاوت أو لكونه حيزاً من الأول، وذكر بعض المشايخ أن

له أن يحمل مثل كيل الحطة شعيراً لا وزناً، وبعضهم سوى بين الكيل والوزن. [الجوهرة البيرة: ٣٢٠]

ما هو مثلُ الحنطة في الضرر، أو أقلّ كالشعير والسَّمسم، وليس له أن يحمل ما هو أضَرَّ من الحنطة كالمِلح والحديد والرصاص. فإن استأجرها ليحملَ عليها قُطناً سماه، فليس له أن يحملَ مثل وزنه حديدًا، وإن استأجرها ليركبها، فأردف معه رجلًا آخر فعطبتَ ضَمَنَ نصف قيمتها إن كانت الدابة تطيقُهما، ولا يُعتبر بالثقل،

وليس له أن يحملَ ح إلا إذا رضى بشيء يكون رصبا لكل ما هو مثله أو دونه دلاله دون ما هو أضَر منه، فإن حملَ عليها مثل حصة حديد أو منخا أو رصاصا ضمن كد في العيني شرح لكسر أضَر من الحنطة كالمِلح الح و لأصل فيها: أن من ستحق منعة مقدرة بالعقد، فاسوق ثنت منعة أو مثله، أو أقل منها حار، وإن استوى أكثر منها لم يجر، فله أن يحملَ كد حصة لغيره لو سآجرها حملَ كد حنطة نفسه؛ لأنه مثله، وعلى هذا راعه الأراصي لو عيّر بوعا لدراعه أنه أن يروح منه وأحف منه لا أضَر مثل وزنه حديد؛ لأنه أضَر بالدابة، فإن حديد يقع من الدابة على موضع واحد من صهريه، ونقص يستص على صهريه، فكان أحف على الدابة وأيسر، فإن هبكت ضمن قسمتها، ولا أجرة عليه؛ لأنه يحمله محلف، فصار كالعصب، كد في المقاصي، وقد رد سبمت فعليه الأجرة، قال في شرح الإرشاد: وكذا إذا سآجرها ليحمل الحديد لم يكن له أن يحملَ عليها مثل وزنه قطنًا. [الجوهرة النيرة: ٣٢٠]

وأردف معه رجلاً قيد بقوة: فأردف؛ لأنه إن أردف صبيا لا يمسك ضمن ما راد الثقل، وإن كان يتمسك، فهو كد رحل. [أجوهرة سيرة: ٣٢٠] ضمن نصف قسمتها [يعني مع لأجرة] هذا كدت تطبيق حمل ثين، فإن عيّر أهما لا تصيق بضمن جميع قيمتها. [التصحيح وشرح: ٢٥٣] أي ضمن مستأجر نصف قيمة الدابة، ثم ادلت بالخيار: إن شاء ضمن مستأجر وإن شاء ضمن دث الرحل، فإن ضمن مستأجر لا يرجع هو على دث الرحل مستأجرًا كان أو مستعيرًا، وإن ضمن دث الرحل يرجع هو على مستأجر إن كان دث الرحل مستأجرًا، وإن كان مستعيرًا لا يرجع، ولم يتعرض الشيخ بوجوب الأجر، ومنقول في 'السياسة' و'المحيط': أنه يجب جميع الأجر إذا هلك بعد بلوغ المقصد مع تضمين نصف القيمة؛ لأنه استوى المنفعة.

ولا يعيّر بالثقل لأن الدابة يعقرها جهل المركب خفيف، وجف عليها ركوب الثقل بعينه بالمروسة، ولأن الأدمي غير مأدود، فلا يمكن معرفته بالثقل، فلا يقسم الصمان على الثقل، بل يعتبر عدد الأراك كعدد الخاية، فإنه إذا جرح رجل رجلاً جراحة واحدة، والآخر عشر جراحات خطأ، فمات فادية بينهما أصفاء، لأنه رب جراحة واحدة أكثر تأثيرًا من عشر جراحات، وإن كانت لدابة لا تطيق ضمن جميع قيمتها.

وإن استأجرها ليحمل عليها مقداراً من الخنطة، فحملَ عليها أكثر منه، فعطبت ضمن ما زاد من الثقل. وإن كَبَحَ الدابة بلجامها، أو ضَرَبَهَا، فعطبت ضمن عند أبي حنيفة . . . وقال أبو يوسف ومحمد . . . لا يضمن. والإجراء على ضربين: أجير مشترك، وأجير خاص، فالمشترك من لا يستحق الأجرة، حتى يعمل كالصباغ والقصار، والمتاع أمانة في يده إن هلك لم يضمن شيئاً عند أبي حنيفة
ورم

صم [وهذا إذا حمى المستأجر] ما زاد من الثقل لأنها عصت بما هو مأدود وغير مأدود. والسبب الثقل، فانقسم عبيهما، إلا إذا كان حملاً لا يطيقه مثل تلك الدابة، فحينئذ يضمن كل قيمتها لعدم الإدن فيه أصلاً لخروجه عن عادة طاقة الدابة. [الجوهرية البيرة: ٣٢٠] وفي قول الشيخ: صم ما زاد من الثقل إشارة إلى أن الصم في مقابلة المراءى، والأجر في مقابلة الحمل المسمى، فم يجمع، كذا في 'رد المحتار'، وهذا إذا كان الريادة من جس المسمى، كما يشير إليه نطق الريادة، فهو حمل حساً آخر غير المسمى وجب جميع القيمة، وإن حمى صاحب الدابة بيده وحده، فلا صم على المستأجر، وإن حملاه معاً وجب الصم على المستأجر، وهو حمل كل واحد صدقاً وحده لا صم على المستأجر، ويجعل حمل المستأجر ما كان مستحقاً عليه بالعقد.

وإن كبح أي حدها إلى نفسه بعف. [الجوهرية البيرة: صم] لأن الإدن في ذلك مقيد بشرط السلامة. [الجوهرية البيرة] **عند أبي حنيفة** واعتمد قول الإمام المصنف والمصنف، لكن صرح الإسيحاني والنووي: أن قوله قياس وفوقهما استحسان. [التصحيح والترحيع: ٢٥٤] لا يضمن إذا فعل منه فعلاً متعارفاً، وأما إذا ضربها ضرباً غير معتاد، وكبحها كبحاً غير معتاد فعطبت ضمن إجماعاً. [الجوهرية البيرة: ٣٢١] **والأجراء** المراد بالإجراء الأجير كذا في 'الاسع'. **أجير مشترك** الأجير المشترك من يكون عقده وارداً على عمل هو معنوم سياد محله؛ لأن المفقود عليه في حقه الوصف الذي يحدث في العين بعينه، فلا يحتاج إلى ذكر المدة كالقصار والصباغ، والأجير الخاص من يكون العقد وارداً على منافعه، ولا يصير منافعه معنومة إلا بذكر المدة أو المسافة.

فالمشترك من أح يعني الأجير المشترك الذي يعمل لغير واحد لا يستحق الآخر حتى يعمل؛ لأن المفقود عليه العمل، فإذا لم يسلم إلى المستأجر لا يجب الأجر.

حتى يعس لأن الإجارة عقد معاوضة، فتقتضي المساواة بينهما كذا في 'تبيين الحقائق'.

لم يضمن سداً أح اعلم أن أهلاك إما بفعل الأجير أو لا، والأول إما بالعدوي أو لا، والثاني أي إذا لم يهلك بفعل الأجير إما أن يمكن الاحتراز عنه أو لا، ففي الأول قسميه بضمن اتفاقاً، وفي ثاني إثبات لا بضمن اتفاقاً، =

وقال **يضمنه**. وما تلف بعمله كتخريق الثوب من دقة وزلق الحمال، وانقطاع الحبل الذي يشد به المكاري الحمل، وغرق السفينة من مدّها مضمون

= وفي أوجه لا يضمن عند إمام مصنف، ويضمن عندهم مطلقاً، واعتوى على قول أبي حنيفة، وبه حرم أصحاب المنون "كالوفاية" و"المتقى" و"العرر" و"الإصلاح"، فكلهم صرحوا بعدم الضمان، وإن شربوه، وما أهذية والكر وجمع فأصقوا عدم ضمان، وبه فقي في 'الحية' و'عيط' و'انتتمه' وختاره في 'لطائي شرح كسر'، وذكر لقيه أبو الليث 'يض كدك'، هو قول كبار لتعين كعصه وطاؤس، وقال في 'الدر المختار': هو المذهب، وفتي بعضهم على فوضها. قال في "مدائع": لا يضمن عبده ما هلك بغير صعه قبل العمل أو بعده؛ لأنه أمانة في يده، وهو لقيس، وقال: يضمن إلا من حرق غالب أو خصوص مكارين، وهو استحسان، فهذه أقول كتبها مصححة معنى بها، وما أحسن التفصيل لأخير قاه في 'الخيرية'، وفتي متأخرون بالصحيح على المصنف عملاً بالقول. قال في شرح المنتقى: قال الراهدي: على هذا، أدركت متابعي حوارهم، وقرء القهستاني، وفي جامع القصبين منهم شمس الأئمة الأورجدي وأئمة حوارهم وفرعاه، وهل يخرج على الصحيح؟ حرّر في 'توير اصوائر'، نعم، وهذا قول الأورجدي وأئمة حوارهم وفرعاه، وقال أئمة سمرقند: لا يجز، فعنه أهم قولان في الخبر وعدمه، فما في 'منح العقار' مما يعيد أن الإمام ظهير يدين رجوع عن لقول بالجير لا يدل على أن القول به مهجور إلا أن ينقل الرجوع عن كل من قال به.

يضمنه: إلا من شيء غالب كالتخريق الغالب والعدو المكابر. [الباب: ٢٥٢/١]

وانقطاع الحبل قال محمد في الأصل: إذا انقطع حمل الحمال وتلف صمن، وقيد بشيخ بقوله: 'يشد به المكاري الحمل'؛ لأنه لو كان الحبل لصاحب المتاع لا يضمن، قال في "العاية"، ولو حمل حبل صاحب المتاع فتلف لم يضمن، وقال في "الهداية": وقطع الحبل من قلة اهتمامه، فكان من صنعه.

من مدّه أي مد الملاح السفينة، وقيد المصنف اصمان بالمد؛ لأنها لو عرقت من ريح، أو موج، أو شيء وقع عليها، أو لصدمة جبل، فهناك ما فيها لا يضمن في قول الإمام.

مضمون لأن هذه الأشياء حصلت بمعنه. [الخوهره البيرة: ٣٢٢] وهذا عدنا، وقال الإمام الشافعي وروى **لا يضمن لأجير في هذه المسائل**؛ لأنه مأدود فيه، والأمر المطلق ينظم العمل بسويعه منعب والسليم، ولا يمكن لتحرر عن الدق المعيب، وقس عليه غيره. وبما أن انتف حصص بفعل غير مأدود فيه؛ لأن المأدود فيه هو السلم دون غيره عرفاً وعادة فيضمن، وأعلم أن الأخير المشترك إنما يضمن ما تلف في يده بشرائط ثلاثة. الأول: أن يكون في قدرته دفع ذلك الفساد، فهو لم يكن له قدرة على ذلك كما لو عرقت السفينة من موج أو ريح، أو حين صدمها لا ضمان على الملاح. الثاني: أن يكون محل العمل مستملاً إليه باستحلية، فهو لم يكن محل العمل =

إلا أنه لا يضمن به بني آدم كمن غرق في السفينة، أو سقط من الدابة لم يضمنه،
 وإذا فسد الفصاد، أو بزغ البزّاغ، ولم يتجاوز الموضع المعتاد، فلا ضمان عليهما فيما
 عَطَبَ من ذلك، وإن تجاوزه ضَمِنَ.
 أي ملك

والأجير الخاص: هو الذي يستحق الأجرة بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل، كمن
 استأجر رجلاً شهراً للخدمة، أو لرعي الغنم، ولا ضمان على الأجير الخاص

= مسلماً إليه بأن كان رب المتاع في السفينة أو وكيهه، فانكسرت السفينة نحدث الملاح لم يضمن. الثالث:
 أن يكون المضمون مما يجوز أن يضمن بالعقد، فلو استأجر دابة حمل عند صغير أو كبير، فلا ضمان على
 المكارى فيما عطب من سوقه أو قوده، أي هتك رراك من قوده وسوقه. إلا استثناء من قوله: مضمون.

لم يضمنه [وإن كان سوقه وقوده؛ لأن الأدمي غير مضمون بالعقد، بل بالحياة وضمن العقود لا يتحملة العاقلة]
 سواء كان رراك ممن يستمسك على الدابة، أو لا يستمسك كالرضيع؛ لأن ضمان الأدمي لا يجب بالعقد،
 بل بالحياة، وما يجب بالحياة يجب على العاقلة، والعاقلة لا تتحمل ضمان العقود، أي الأقوال التي تكون لها العقود
 وعقد الإجارة قول، ولأن بني آدم في أيديهم أنفسهم. **رغ الراع** أي البصار ياد رب الدابة. [الماب: ١ ٢٥٢]

صس لأنه لم يؤد له في ذلك، وهذا إذا كان الرع ياد صاحب الدابة، أما إذا كان غير إده، فهو ضامن سواء
 تجاوز الموضع المعتاد أم لا، ولو قطع الختان خشبة الصبي فمات منه يجب عليه نصف الدية، وإن برىء منها يجب
 كل الدية؛ لأنه إذا مات حصل موته فعليين: أحدهما: مأذون فيه، وهو قطع الجذدة، والثاني: غير مأذون فيه، وهو
 قطع الخشبة، وأما إذا برىء جعل قطع الخشبة كأنه م يكن، وقطع الخشبة غير مأذون فيه، فوجب ضمان الخشبة
 كاملاً، وهو الدية كذا في 'شاهان'. [الجوهرة النيرة: ٣٢٢، ٣٢٣] **والأجير الخاص** وإنما سمي خاصاً لأنه يختص
 بعمله دون غيره؛ لأنه لا يصح أن يعمل لغيره في المدة. [الجوهرة النيرة: ٣٢٣]

يستحق الأجره الح. يعني أن الأجير الخاص يستحق الأجر بتسليم نفسه إذا تمكن من العمل، وأما إذا سلم
 نفسه ولم يتمكن منه لعدم كمنطر ونحوه لا أجر له، ثم اعلم أنه ليس للأجير الخاص أن يعمل بغيره، ولو عمل
 لغيره نقص من أجرته بقدر ما عمل، قال في 'النسارحانية': حار استوجر إلى الليل، فعمل لأجر دواة بدرهم
 وهو يعلم فهو أثم، وإن لم يعلم فلا شيء عليه، ويقص من أجر استجار بقدر ما عمل في الدواة.

ولا ضمان على الأجير الح. وهذا بالاتفاق؛ لأن المستأجر لما منك مفاعله، وأمره بالتصرف في ملكه كان كفعله
 نفسه، وهذا عند أي حيفة ظاهر، وكذا عندهما؛ لأن تصميميهما للأجير المشترك كان استحساناً بصيانة أموال
 الناس، والأجير الخاص يعمل في بيت المستأجر، ولا يتفضل الأعمال، فتكون السلامة أغلب أحداً فيه بالقياس.

فيما تلف في يده، ولا فيما تلف من عمله إلا أن يتعدى فيضمن. والإجارة تُفسدُها الشروط كما تُفسد البيع.

ومن استأجر عبداً للخدمة: فليس له أن يُسافرَ به إلا أن يشترطَ عليه ذلك في العقد. ومن استأجر جملًا ليحمل عليه محملاً وراكبين إلى مكة: جاز، وله المحمِلُ المعتاد، وإن شاهد الجمال المحمِلَ، فهو أجود.

وإن استأجر بغيراً ليحمل عليه مقداراً من الزاد، فأكل منه في الطريق جاز له أن يردَّ عوضَ ما أكل. والأجرة لا تجب بالعقد، وتُستحق بأحد ثلاثة معان:

فيس تلف بأن سرق أو عصب منه. **تلف من عبده** بأن انكسر القدر من علمه. أو تحرق الثوب من دقه. وهذا إذا كان من عمل معتاد متعارف. (الخوهرية البيروني) **لا أن يتعدى** بأن يصرب شاه، ففقاً عسها، أو كسر رجليها. (الخوهرية البيروني) **تفسدها الشروط** يعني شروط التي لا يقتضيها العقد كما إذا شرط على لأجير الخاص صمان ما تلف فعنه أو غير فعنه، أو على الأخير المشترك صمان ما تلف بغير فعنه على قول أبي حنيفة (الخوهرية البيروني) **أن يسرق عبده** لأن خدمته السر أشتق، وهذا إذا استأجره في مصر، ولم يكن على هيئة السفر، أما إذا كان على هيئة السفر، ففيه اختلاف أمثاليح. [الخوهرية البيروني: ٣٢٣]

حار وهو على لذهاب حصه، وفي العناية: على الذهاب وإعجاء. (الخوهرية البيروني) وله **الحمل المعتاد** لأن المطلق يصرف إلى المعتاد، وعنه أن يسررك الركنين لبصهرة وصلاة العرص، ولا يجب للأكل وصلاة الفل، لأنه يمكنهم فعلهما على الظهر، وعنه أن يترك الحمل للمرأة والمريض، ولشبح ضعيف وإن شاهد **الحمل الحار** لأن الحياه تنتهي بمشاهدة الحمل وهو هودج، يقال فيه: حمل كسر ليم الأول وفتح الثاني ويقال فيه: بالعكس أيضاً. (الخوهرية البيروني) **حار** لأنه يرد الحار لأن المسافر استحق على حمل قدر معلوم في جميع الطريق، فله أن يستوفيه، وكذا إذا سرق الراد أو شيء منه حار أن يرد عوضه.

لا تجب بالعقد [أي نفس العقد سواء كانت الإجارة عساً أو ديناً كد في العبي] أي لا يجب أدؤها؛ لأن العقد يعقد شيئاً فشيئاً على حسب حدوث المنافع، والعقد معاوضة، ومن قضية المعاوضة المساواة، وإذا استوفى المنفعة ثبت المثل في الأجرة بتحقيق تسوية، وكذا إذا شرط التعجيل، أو عجل من غير شرط [الخوهرية البيروني: ٣٢٤] وقال في رد المحتار: "لا يلزم بالعقد؛ لأن العقد وقع على المنفعة، وهي تحدث شيئاً فشيئاً، وشأن الدين أن يكون مقادراً للدين، وحيث لا يمكن استيفائها حالاً لا يلزم بدها حالاً إلا إذا شرطه، ولو حكماً بأن عبته؛ لأنه صار ملتزماً له بنفسه حيثنذ، وأبطل المساواة التي اقتضاها العقد فصيح.

إما بشرط التعجيل، أو بالتعجيل من غير شرط، أو باستيفاء المعقود عليه. ومن استأجر داراً،
فللمؤجر أن يطالبه بأجرة كل يوم إلا أن يُبين وقت الاستحقاق في العقد، ومن استأجر بغيراً
إلى مكة: فللجَمال أن يطالبه بأجرة كل مرحلة، وليس للقصار والخيّاط أن يطالب بالأجرة،
حتى يفرغ من العمل إلا أن يشترط التعجيل. ومن استأجر خبازاً ليخبز له في بيته قفيز دقيق بديناره
لم يستحق الأجرة حتى يخرج الخبز من التّور. ومن استأجر طبّاخاً ليطبخ له طعاماً للوليمة،
فالعرف عليه. ومن استأجر رجلاً ليضرب له لبناً: استحق الأجرة إذا أقامه عند أبي حنيفة .

أما بشرط التعجيل فإنه إذا شرط تعجيل الأجرة تحب معجته، كذا في 'شرح الوقاية'، وإن لم يشر
المطالبة بها، وحسب المستأجر عيبها، وحسب العين المؤجرة عنه، وإن لم يعجل له المستأجر كذا في
'المعيط'، لكن ليس به بيعها قبل قبضها كذا في 'الاسحر'. أو بالتعجيل. فإن المستأجر إذا عجل الأجرة، فالمعجل
هو الأجرة الواجبة بمعنى أنه لا يكون له حق الاسترداد كذا في 'شرح الوقاية'.

أجرة كل يوم: لأن المستأجر استوفى منفعة مقصودة. إلا أن نس لأن البيان عكسزة التأجيل، والتأجيل يسقط
استحقاق المطالبة إلى انتهاء أمر الأجل. كل مرحلة الخ لأن سير كل مرحلة مقصود، وكان أبو حنيفة يقول
أولاً: لا تحب الأجرة إلا بعد انقضاء المدة، وانتهاء السفر وهو قول زهر . لأن المعقود عليه حملة للمنافع في مدة،
فلا يقسم الأجر على أجزائها، كما إذا كان المعقود عليه العمل، ووجه القول المرجوح إليه: أن القياس استحقاق
الأجرة ساعة فساعة لتحقيق المساواة بين المبدلين إلا أن المطالبة في كل ساعة يقضي إلى أن لا يتفرغ لغيره، فيتصرف
المستأجر، فقدرناه بما ذكرنا من اليوم في المدار، والمرحلة في العير. أن يطالب. أي كل واحد منهما.

من العمل: لأن العمل في البعض غير متفع به، فلا يستوجب له الأجر. (اللباب) إلا أن يشترط الخ ما مر أن
الشرط فيه لازم. [السب: ٢٥٥، ١] قفيز. القفيز ثمانية مكايك، ومكوك صاع ونصف. حتى يخرج. لأن تمام
العمل بإحراجه، ولأنه لا يتفع به إلا بعد إحراجه، فإن احترق الحرق قبل إحراجه، فهو صامس. [الجوهرة البيرة: ٣٢٥]
فالعرف [فتح الغير المعجمة: هو جعل الطعام في القصعة] عليه [اعتبار: بعرف] لأنه من تمام العمل، والعرف أي
إحراج المرق من القدر إلى القصاع عليه، وقيد بقوله: للوليمة؛ إذ لو كان لأهل بيته فلا عرف عليه.

إذا أقامه: لأن العمل قد تم بالإقامة، والتشريع عمل رائد كأنقل إلى بيته، والإقامة هي الصب بعد الحفاف.
[الجوهرة البيرة: ٣٢٦] عند أبي حنيفة . وقد اعتمد قول الإمام الإمام المحولي والسفي. وفي 'العو':

الفتوى على قولهما. [التصحيح والترجيح: ٢٥٦]

وقال أبو يوسف ومحمد **ح**: لا يستحقها حتى يُشَرَّجَه. وإذا قال للخياط: إن خطت هذا الثوب فارسياً فبدرهم، وإن خطته رومياً، فبدرهمين جاز، وأي العاملين عمل استحق الأجرة، وإن قال: إن خطته اليوم فبدرهم، وإن خطته غداً فبنصف درهم، فإن خاطه اليوم فنه درهم، وإن خاطه غداً فله أجره مثله عند أبي حنيفة **ح**. ولا يتجاوز به نصف درهم.

وقال أبو يوسف ومحمد **ح**: الشرطان جائزان، وأيهما عمل، استحق الأجرة. وإن قال: إن سكنت في هذا الدكان عطاراً فبدرهم في الشهر، وإن سكنته حداداً، فبدرهمين جاز، وأي الأمرين فعل استحق المسمى فيه عند أبي حنيفة **ح**

حتى يشرحه التشریح هو أن يركب بعضه على بعض بعد الخفاف. [خوهره السيرة: ٣٢٦] لأن التشریح من تمام العمل، ولا يؤمن عليه من الفساد قبله، ويقولها يفتي كذا في الدر عن الكمال. **ح** راج وقال رفر عقد فاسد؛ لأن انعقود عنه بجهور؛ لأنه شرط عمدين محتضين، فلا يصح، وسأ: أنه حيره بين مسعتين معلومين، ولأجرة لا تجب بالعقد وإنما تجب بالعمل، وبأحده في عمل يتعين ما وقع عليه العقد، فكان العقد وقع على مسعة واحدة. (خوهره السيرة) **عند أبي حنيفة** اعتمد قول الإمام في الخلافات المذكورة الإمام الحنوبى والنسفى وصار اشريعة وأبو الفضل الموصى. [اتصحيح وشرحيح: ٢٥٦]

نصف درهم وفي الجامع بصغير. لا يقص من نصف درهم، ولا يرد على درهم. [خوهره سيرة: ٣٢٦]

الشرطان حيران وأيهما عمل استحق الأجرة، وقال رفر **والثلاثة**: لا يصح في الأول، ولا في الثاني. لأن خياصه شيء واحد، وقد ذكر عقابته بدلال على سبيل اسدية، فيكون مجهولاً؛ وهذا لأن ذكر اليوم في قوله: إن خطته اليوم فبدرهم، لا لتأقبت وإن كان حقيقة فيه، وإلا لزم اجتماع الوقت والعمل في الإجارة، وهو مفسد كما مر. وذكر العد في قوله: إن خطته غداً فبنصف درهم "لترفيه لا لتعليق، ولا للإضافة، وإذا كان ذكر اليوم لتعجيل كان الأجر مقدلاً بنفس الخياطة في اليوم، وكذا في العدد: لأن ذكره لترفيه، فيجتمع في فعل واحد حيران على البدل، وهو يوجب اجهالة، ولهما: أن ذكر اليوم لتأقبت؛ لأنه حقيقته، فكان قوله: 'إن خطته اليوم فبدرهم' مقتضراً على اليوم، فبانقضاء اليوم لا يبقى العقد إلى العد، بل يقتضي بانقضاء الوقت، وذكر العد للإضافة، وإذا كان بالإضافة لم يكن العقد ثابتاً في الحال، فلا يجمع في كل يوم تسميتان، وه: أن ذكر العد للإضافة، وذكر اليوم لتعجيل لا يمكن حميه على التأقبت الذي هو حقيقة، وإلا فسد العقد لاجتماع الوقت والعمل، وإذا كان كذلك يجمع في العد تسميتان دون اليوم، فيصح في الأول، ويحب المسمى، ويفسد في الثاني، ويجب أجر المثل لا يجاوز به نصف درهم؛ لأنه هو المسمى في اليوم الثاني.

وقال **ج**: الإجارة فاسدة. ومن استأجر داراً كلَّ شهر بدرهم، فالعقد صحيح في شهر واحد، وفاسد في بقية الشهور إلا أن يسمى جُملة الشهور معلومة، فإن سَكَنَ ساعةً من الشهر الثاني صحَّ العقد فيه، ولم يكن للمؤجر أن يُخرجه إلى أن ينقضي الشهر^{الثاني}، وكذلك حكم كل شهر يسكن في أوله يوماً أو ساعة.

وإذا استأجر داراً شهراً بدرهم، فسكن شهرين، فعليه أجره الشهر الأول، ولا شيء عليه من الشهر الثاني. وإذا استأجر داراً سنةً بعشرة دراهم جاز، وإن لم يُسمَّ قسْط كل شهر من الأجرة. ويجوز أخذُ أجرة

الإجارة فاسدة لأن العقود عليه واحد، والأجران مختلفان، ولا بدري أيهما يحب، فلا يصح، وبه قال رفر والثلاثة، وله: أن أقل الأحرتين يحب تنسيب المحل، والزيادة موقوفة على ظهور العمل، ولو كان كل الأجر موقوفاً على ذلك، أي ظهور العمل، كما في مسألة احيطة الرومية والفارسية جار، فهذا أولى؛ ولأنه اشترى إحدى المقتعين بأحد الدليلين، وحير نفسه، بدليل أنه يتدنى بأيهما شاء. **صحح في شهر الخ** وإنما صح في شهر واحد وهو الأول؛ لأنه معلوم؛ لأنه عقيب العقود، وأجرته معلومة، والشهر لا يختلف، وإنما فسدت في بقية الشهور؛ لأن الإجارة فيها محمولة، والأصل: أن كلمة "كل" إذا دخلت فيما لا نهاية له يصرف إلى الواحد؛ تنعذر العمل بالعموم، وأما إذا سمي جملة شهور معلومة جار، لأن المدة صارت معلومة. (الخوهرية النيرة)

فإن سكن ساعة الخ قال الشارح: وهذا أي صحة العقد في كل شهر سكن منه ساعة هو القياس، وقد مال إليه بعض المتأخرين، وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار في الليلة الأولى من الشهر الداخل ويومها، وقال في "الفتح" على قول الشارح: وفي ظاهر الرواية الخ وبه بقاء؛ لأن في اعتبار الساعة حرجاً عظيماً.

ان ينقضي وفي نسخة: يمضي؛ لأنه تم العقد تراصيهما بالسكنى في الشهر الثاني. [الخوهرية النيرة: ٣٢٧]

وإذا هذه العبارة موجودة في النسخة المصرية لا في غيرها من النسخ. **من الشهر الثاني** لأنه يكون عصباً.

جار لأن المدة معلومة بنوع التقسيم، فصار كإجارة شهر واحد، فإنه جائز وإن لم يبين قسط كل يوم كذا في 'أهداية'.

وإن لم يسم قسط فإذا صح وجب أن يقسم على الشهور على السواء، ولا يعتبر تفاوت الأسعار باختلاف الزمان.

ونحو واحد اجرة الخ أي إذا أجرة أحد حمامة ليعتسل فيه الرجال صح له أخذ الأجرة؛ لما روي أنه « دخل الحمام بالحففة، ولتعارف الناس بذلك، فإن الناس في سائر الأمصار يدفعون أجرة الحمام، فدل إجماعهم على =

الحمام والحجّام، ولا يجوز أخذ أجره عسب التيس، ولا يجوز الاستئجار على الأذان والإقامة وتعليم القرآن والحجّ، ولا يجوز الاستئجار على الغناء والنوح. ولا يجوز إجارة المشاع عند أبي حنيفة رحمته الله.....

عن حور بنت، ومن نعماء من كرهها، ذكره في أنه سمعه من أبيه، وقال عثمان بن عفان، سمعته من أبيه، لأنه سمعه من عثمان بن عفان، ولا يعم فيها جهة، فإنه لا يعم فيها مقدار الماء، ولا مقدار العقود، والصحيح هو الأول؛ لأنه ميعر، وهذه جهة، لأنها لا تفصي بين المارعة، ولقاء فيه كرجل، هو الصحيح بحاجة، من حاجته أكثر، كثرة أسبب اعسائه، وكراهة عثمان محمود على ما فيه من كشف العورة، وهو يحمل قول أبي حنيفة في يد، و«يربعي» وغيره، وفي «الأشياء» بكرة من دحور الحمام في قول، وقلت: لا شك في رمان في الكراهة لتحقيق كشف العورة، والخوف الفتنة على السماء.

والحجّام أي أحد أجرة الحجّام، ما روي أنه حنيفة ونعطي الحجّام أجره، وقد جرى العرف بين الناس من يد رسول الله إلى يومنا هذا، فانهقد إجماعاً. وقالت صاهرية: لا يجوز ما روي أنه في عسب التيس، وكسب الحجّام، وفيه الضحاح. قد: هذا حديث مسووح، ما روي أنه قد له رجل: إن أبي عسب، علام، حراماً، أفضعهم عياني من كسبه؟ قال: نعم. **عسب التيس** وهو أن يؤجر رجلاً يسير على لسانه، من من نسحب عسب التيس ومهر العي، ولأن ثمرته بقصوده غير معلومة، لأنه قد يفتح وقد لا يفتح، فهو عور؛ ولأنه لا قيمة مائه، ولأن المؤجر لزم ما لا قدرة له على تسليمه، كذا في «الفتح» عن الحموي عن ابن جدي، أقول: إن هذا العقد من العقود الناصلة لا المساعدة كما يفهم من تعميل عدم صحته، فتس له.

على الأذان والإقامة أي لأن هذه ساعات، وكل ساعة يخص بأدائها مسلم لا يصح أحد الآخر عيها، وهو بقرّة وقرن ولا تأكونه، وفي حرم ما عهد رسول الله إلى عثمان بن أبي العاص: «وإن عدا مؤذن ولا أحد على أذن أحراً، ولعنوا أيوم على الحور، هذا هو مذهب المتأخرين من مشايخ نوح، سنحسب ذلك ظهور سوي في الأمور الدينية، وكسل الناس في الاحتساب، وكذا يجوز على الإمامة في هذا يوم؛ لأن لأئمة كتاب هم عطيات في بيت من، وانقصت أيوم سبب سيلاء نظمة عيها، ولا يجوز استئجار مصحف، وكتب الحق؛ لعدم اعتراف. وخصيص تعليم القرآن وفقه يشير إلى أنه لو استأجر تعليم الخط، أو الكتابة، أو علم الأدب، أو الشعر، أو الحساب، أو الطب جاز.

على الغناء وكذا سائر الملاهي؛ لأنها معصية. (الخوهره ليرة) إجارة المشاع سواء كان مما يقسم، أو مما لا يقسم؛ لأنه أحر ما لا يقدر على تسليمه؛ لأن تسليم المشاع وحده لا يتصور. [الخوهره ليرة: ٣٢٨]

وقالا **ج ١١**: إجارة المشاع جائزة. ويجوز استئجار الظئر بأجرة معلومة، ويجوز بطعامها وكسوتها عند أبي حنيفة **ج ١٢**. وليس للمستأجر أن يمنع زوجها من وطئها، فإن حبلت كان لهم أن يفسخوا الإجارة إذا خافوا على الصبي من لبنها، وعليها أن تصلح طعام الصبي، وإن أَرْضَعته في المدة بلبن شاة، فلا أجرة لها. وكل صانع لعمله أثر في العين كالقصّار والصّباغ، فله أن يحبس العين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي الأجرة، ومن ليس لعمله أثر في العين: فليس له أن يحبس العين للأجرة كالحمال والملاح. وإذا اشترط على الصانع أن يعمل بنفسه،

على طهره أو دابة صاحب السعيّة

حارّة [لأنه روح ثمينة، فيجوز كسبها] وقال في الحقائق: ويتقوى على قول أبي حنيفة، واعتمده سفي وبرهان الأئمة لمحمّد بن وهيب الشريعة، قال في شرح لكرير بن يحيى: قال في المعنى: يتقوى في إجارة المشاع على فروضها. [التصحيح والترحيح ٢٥٩] ويجوز استئجار الظئر بقوله تعالى: **وَأَجْرُكُمْ إِلَى اللَّهِ** **أَجُورُهُمْ** (الطلاق ٦) [الجوهرة النيرة: ٣٢٨] بأجرة معلومة: لإجماع الأمة عليه.

عند أبي حنيفة **ج ١٣** وقال: لا يجوز؛ لأن الأجرة مجهولة، وبه قال الشافعي، وبه أن إعادة جارية بالتوسعة على الظئر شفعه على الولد، فممكن إجهالة مقصية إلى التسعة كذا في المعنى شرح الكسري. **من لئها** لأن من حامل بصر بالصبي، فكان ذلك عذرًا في الفسخ. (الجوهرة النيرة)

وعليها أن تصلح إلح بأن تمصع به الطعام ولا تأكل شيئًا يفسد سها ويضر الصبي، وعليها صبح طعامه، وغسل ثيابه، وما يعالج به الأصفال من الدهن والرياح وغير ذلك، وأما طعامه فعلى أهله. قال في الهداية: ما ذكره محمد من الدهن والرياح أنه على الصئر، فذلك من عادة أهل الكوفة، وفي شرحه: إن حوت العادة بأنه عليها فهو عليها، وإن لم تحر بذلك فهو على أهله. (الجوهرة النيرة) **فلا أجرة لها**. لأن هذا إيجار، وليس بإرضاع، فإن استأجرت الظئر له صئرًا أخرى، فأرضعته، فيها الأجر استحسانًا؛ لأن إرضاع الثانية يقع بالأولى، فكأنها أرضعته نفسها، وفي القياس لا أجر لها؛ لأن العقد وقع على عملها. [الجوهرة النيرة: ٣٢٩] **حتى يستوفي الأجرة** عندما حلفا لرفر **ج ١٤**، لأن المفقود عليه وصف قائم في الثوب، فله حق الحبس لاستيفاء الدين كما في البيع، وهذا إذا كان عمله في بيته والأجر حلالًا، وأما إذا كان الأجر مؤجلًا، أو العمل في بيت المستأجر، فليس له حق الحبس.

فليس له أن يحبس لأن عليه نفس العمل، وهو غير قائم في العين، فلا يتصور حبسه. **أن يعمل نفسه** بأن قال: على أن تعمل بنفسك أو بيدك، أم إذا قال: على أن تحبسه، فهو مطلق كذا في المستقصى. [الجوهرة النيرة: ٣٣٠]

فليس له أن يستعمل غيره، وإن أطلق له العمل، فله أن يستأجر من يعمل له. وإذا اختلف الخياط^ص والصباغ وصاحب الثوب، فقال صاحب الثوب للخياط: أمرتك أن تعمده قباءً، وقال الخياط: قميصاً، أو قال صاحب الثوب للصباغ: أمرتك أن تصبغه أحمر فصبته أصفر، فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه، فإن حلف، فالخياط ضامن. وإن قال صاحب الثوب: عملته لي بغير أجرة، وقال الصانع: بأجرة، فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه عند أبي حنيفة

فليس له أن يستعمل الخ لآن منقود عليه انصر بعمل في محل عينه، والمحل هو نفس لصاحبه، فيستحق عينه، يعني شرط أن يكون محل هذا العمل هو غيره، فلا يجوز أن يستعمل غيره كالمسقة في محل عينه، كأن يستأجر دابة عينها بحمل، فإنه ليس للمؤجر أن يسلم غيرها، وكمن أسأجر علامة عينه ليس للمؤجر أن يدفع علامة غيره كذا في 'السياسة'. وقال في الهداية: فيه تأمل؛ لأنه إن حلفه إن حذر أن يستعمل من هو أصعب منه في ذلك نفس، أو ستم دابة فله أن عن ذلك كان ينبغي أن يجوز. وإن أطلق له العمل الخ بأن يقول: استأجرتك لحيط هذا ثوب بدرهم، فهذا من قبيل إطلاق العمل عرفاً، وإن كان المذكور خاصته لفظاً، كذا في 'الكفاية'، وقوله: 'فله أن يسأجر من يعمل به'؛ لأن المستحق العمل في وقته، ويمكن إيفاءه نفسه، وبلاستعانة غيره بمسألة بقاء الدين كذا في 'الهداية'. فالقول قول صاحب الخ لأن الإذن مستفاد من جهة صاحب الثوب، فكان القول قوله، ولأنه لو قال: لم أدن لك في العمل كان القول قوله، فكذلك هذا، لكنه يخلف؛ لأنه أنكر شيئاً لو أقر به لزمه. (الخوهرية البيرة) فالخياط ضامن لنصرته في ملك الغير بغير إذنه. [اسباب: ١/ ٢٦٠] يعني إن شاء صاحب الثوب ضمنه قيمة ثوبه. وإن شاء أحده، وأعطاه أجر مثله، وكذا في مسألة الصنع إن شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض، وإن شاء أخذ ثوب وأعصاه أجر مثله لا تخور به المسمى كذا في 'المستصفى'. [الخوهرية البيرة: ٣٣٠] ثم هنا قيدان: الأول: أن يكون اختلافهما بعد العمل، أما لو كان قبله فيتحالفاً، والثاني: أن لا يكون لهما بية، فإن أهما البية فالبية بية الخياط. فالقول قول صاحب الخ لأن المدفع لا قيمة لها إلا من جهة العقد، والأصل: أنه لا يخر بينهما عقد، فالقول قول صاحب الثوب؛ لأنه يكر تقوى عمله، والصانع يدعيه، فكان القول للمكر مع يمينه. [الخوهرية البيرة: ٣٣١] عند أبي حنيفة. ورحح دليل الإمام في 'الهداية'، وأجاب عن دليلهما، واعتمد قول الإمام المحمدي والنسفي وصادر الشريعة. [التصحيح والترحيع: ٢٦٠]

وقال أبو يوسف **٣٠**: إن كان حريفاً له، فله الأجرة، وإن لم يكن حريفاً له، فلا أجرة له، وقال محمد **٣١**: إن كان الصانع مبتدلاً لهذه الصنعة بالأجرة، فالقول قوله مع يمينه أنه عمله بأجرة. والواجب في الإجارة الفاسدة أجرة المثل، لا يتجاوز به المسمى. وإذا قبض المستأجر الدار، فعليه الأجرة وإن لم يسكنها، فإن غصبها غاصب من يده سقطت الأجرة،

حريفاً له [أي معاملاً به] **فله الأجرة** **الح** لأنه إذا كان حريفاً، فقد حرت عادته أنه يحيط له بأجرة، فصار المعتاد كالتصديق به، وإن لم يكن حريفاً، فلا عادة، فالقول لصاحب الثوب، لأن الظاهر معه. (الخوهرية البيرة) والخريف هو الذي يعامل في حرفة بأجرة **فالقول قوله مع يمينه** [شهادة الصاهر لدعواه، وبه يعني] أنه عمله بأجرة لأنه لما فتح المحابوت لأجل ذلك، وصعب نفسه للحياطة جرى ذلك مجرى التصديق على الآخر اعتباراً لظاهر، وقياس ما قاله أبو حنيفة **٣٢**. وقوهما استحسان، والفتوى على قول محمد **٣٣** [الخوهرية البيرة: ٣٣١]

أجرة المثل أي بعد التسمية واستيفاء المستأجر اسفعة؛ لأن الآخر في الفاسدة لا يجب مجرد التمكن، بل لابد من وجود الاستيفاء بالفعل، بخلاف الإجارة الصحيحة حيث يكفي لوجوب المسمى مجرد التمكن.

لا يتجاوز به المسمى فإن كان مساوياً لأجر المثل أو راد عليه فاجر المثل، وإن كان أقل فالمسمى، واعلم أن الحكم بأن لا يجاوز أجر المثل المسمى مذهب أصحابنا الثلاثة، وأما عدد رفر والشافعي **٣٤** يجب أجر المثل بالعام ما بلغ في الكل؛ اعتباراً ببيع الأعبياء. لأن البيع إذا فسد وحتت القيمة باعته ما بيعت، وهذا بناء على أن المانع عندهما كالأعيان، ولذا: أن المانع غير متقومة بنفسها، وإن تنقوم بالعقد الشرعي للضرورة، فإذا فسدت الإجارة وجب أن لا تحب الأجرة لعدم العقد الشرعي، إلا أن الفاسد من كل عقد مدح بصحيحه لكونه نوعاً به ضرورة، فيكون له قيمة في قدر ما وجد فيه شبهة العقد، وهو قدر المسمى، فيجب المسمى بالعام ما بيع، وفيما راد على المسمى لم يوجد فيه عقد، ولا شبهة عقد، فلا يتقوم ويبقى على الأصل، وهذا الحكم إذا لم يكن الفساد من جهالة المسمى له، وعدم التسمية، فإنه إذا كان الفساد بأحد هذين الوجهين يجب أجر المثل بالعام ما بيع إجماعاً.

فعليه الأجرة. لأنه تمكن من الاستيفاء، فأوجب ذلك استقرار الدار، وإن لم يسكنها اعتباراً بالبيع، فإن قص المشتري المبيع يوجب الثمن، وإن لم يتمتع، وهذا أي وجوب الأجرة على المستأجر بالتمكن إذا كانت لإجارة صحيحة، أما في الفاسدة، فلا يجب الأجر إلا بحقيقة الانتفاع.

سقطت الأجرة لأنه فات التمكن على الانتفاع، وهذا إذا غصبها قبل أن يسكنها، أما إذا غصبها بعد ما سكن فيها مدة سقط عنه من الأجر بحساب ذلك، ولزمه أجرة ما سكن.

وإن وجد بها عيباً يضر بالسكنى، فله الفسخ، وإذا خربت الدار، أو انقطع شرب الصيغة، أو انقطع الماء عن الرحي: انفسخت الإجارة. وإذا مات أحد المتعاقدين، وقد عقد الإجارة لنفسه انفسخت الإجارة، وإن كان عقدها لغيره لم تنفسخ. ويصح شرط الخيار في الإجارة، كما في البيع. وتنفسخ الإجارة بالأعذار، كمن استأجر دكاناً في السوق ليتجر فيه، فذهب ماله، وكمن أجر داراً أو دكاناً، ثم أفلس، فلزمته ديون لا يقدر على قضائها إلا من ثمن ما أجر فسح القاضي العقد،

فله الفسخ لأنه لا يمكنه الانتفاع به إلا بضرر، وإن بقدر الفسخ، ولا يحتاج إلى قضاء. [خوهره لبيد: ٣٣١] **سرب** يشرب نعه النصيب من ماء نخري أو سركه لمحيوان أو حمام، وشريعة: زمان الانتفاع بماء سفا للمزارع أو الدواب كذا في "مجمع الأهر".

انفسح الإجارة لأن العقود عليه قد فات، وهي سافع المحبوسة قبل الفسخ، وهي حدث ساعه فباعه، فما وجد من لعب يكون حادثاً قبل الفسخ في حق ما بقي من السافع، فيوجب خيار الفسخ، ولو استوفى مع اللعب فقد رضي به، فيلزمه كل شيء، ولو أجزأه لعب فلا خيار له، ولابد لنفسح من حصره مؤجراً لأن الرد لعب سرحه ذلك اتفاقاً، فهو فسح لا حضوره لزمه الآخر؛ لأن الرد لا يصح، ولو أهدم كل الدار كان له فسح عند عيبه، ويستفظ الآخر عند كل، ولا تنفسح ما لم يفسح؛ لأن الانتفاع باعوضة ممكن. **انفسح الإجارة** لأن المدفع وأجرة صارب مكاناً نورثة، وعقد سابق به يوجد منهم، فيفقد كد في "العيني شرح الكنز". **لغيره**: مثل الوكيل والوصي لغيره.

ويصح شرط الخيار الخ لأن هذا عقد معوضه ماله ماله، فيجوز شرط الخيار فيه كالتبيع، وهو الصحيح كد في "جامع المنصيرات"، وفي "خوهره لبيد": "بغير انتهاء مدة الخيار من وقت الإجارة". [ص ٣٣٢] **وتفسخ الإجارة بالأعذار** وقال الشافعي: لا يفسخ إلا بالعب؛ لأن السافع عبه كالأعدان حتى يصح لعقد عيبها، فأشبهه ببيع. ولنا: أن سافع غير مقبوضة وهي المعقود عيبها، فصار العذر في الإجارة كالعب قبل القبض في المبيع، فتفسخ كذا في "الهداية".

فسح القاضي العقد في هذا إشارة إلى أنه يقتصر على قضاء لقاضي في سقص، وهكذا ذكر في "بربادات"، وفي "إحامع الصغير": وكل ما ذكرنا أنه عذر للإجارة فيه تنقص، وهذا يدل على أنه لا يحتاج إلى القضاء، وصريق قضاء: أن يبيع مؤجر الدار أولاً، فإذا باع وهو لا يقدر على التسليم لتعلق حق المستأجر، فمشتري يرفع الأمر =

وباعها في الدين ومن استأجر دابةً ليسافرَ عليها، ثم بدا له من السفر: فهو عذر، وإن بدا للمُكاري من السفر، فليس ذلك بعذر.

= إلى انقاضي، ويتمس منه فسخ لبيع أو تسليم الدار إليه، فانقاضي بمضي البيع، فيفسد البيع، وتنقص الإجارة، والقاضي لا ينقص الإجارة مقصوداً؛ لأنه لو نقصها مقصوداً ربما لا يتفق البيع، فيكون النقص بطلاً لحق المستأجر مقصوداً، ودلت لا يخور كذا في "الحوادث". ولو أراد المستأجر أن يتقل عن السد، فهـ أن ينقص الإجارة في العمار وغيره، كذا إذا أفس بعد ما استأجر دكناً لبيع فيه؛ لأنه إذا أفس لا يسمع بالدكان، ولو استأجر عداً للخدمة، فوحده سارقاً، فهو عذر في الفسخ؛ لأنه لا يمكنه استيفاء المذاع لا بصرر. [الخوهره النيرة: ٣٣٢، ٣٣٣] ثم بدا: أي ظهر له فيه رأي منعه عن ذلك.

فهو عذر ولا يخبر على السفر. (الخوهره النيرة) لأنه لو مضى على موجب العقد يرمه بصرر رائد؛ لأنه ربما يذهب لنجح، فذهب وقته، أو نصب عزمه فحصر، أو لتجارة فافتقر كذا في 'الهداية'. فليس ذلك بعذر لأنه يمكنه أن يقعد ويبحث بالندوات مع أخيره أو علامه. (الخوهره النيرة)

كتاب الشفعة

الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع، ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والصريق، ثم للجار،
ي شريك

كتاب الشفعة هي مأخوذة من الشفع، وهو انضم يدي هو خلاف لوتر؛ لأنه ضم شيء إلى شيء، وسمي لشفعة بذلك؛ لأنها تضم منشوع إلى أصل ثوب، فبما كان الشفع يضم لشيء منشوعه إلى ملكه سمي ذلك شفعة [جوهره سيرة: ٣٣٣] وهي تمتد بقعة جراً على مشتري ما قام عليه، أي من مرقم مبيع على المشتري وهو شمس، وشرعها: كون المبيع عقراً، ويعقد هو صيغة، وتركها: أحد الشفع من أحد المتعاقدين عند وجود سهم وشرعها: وحكمها: جور نصيب عند تحقق نسب ولو بعد سنين، وصفتها: أن لأحد لها سيرة شراء متدة، فثبت لها ما ثبت بأشياء كإرد خيار رؤية وعيب، كما في 'بدر محترق'، مداسة هذا الكتاب كتاب لإحارة: أن ملك عين من الثمرات، وإحارة من الثمرات، وكذلك شفعة من ثمرات ملك؛ لأن بدر لو لم تكن مملوكة للشفع لا يقدر على الشفعة.

الشفعة وأحمد الخ [أي ثابتة؛ إذ لا يأنى تركها؛ لأنها واجبة لا عيبه. (جوهره سيرة)] لقوله 'الشفعة لشريك' يقسمه، وقوله 'جار' لدر أحق بدر ولأرض ينصرفه وان كان عائلاً بد كان طريقتهما واحداً، وقوله 'جار' أحق بسفقه، قيل: لا رسول بشا وما سفقه؟ قل: شفعتها، ويروى: 'جار' أحق بشفعتها، أم الترتيب يدي ذكره شيخ، فقوله: 'شريك' أحق من خبيص، وخبيص أحق من الشفع، وشريك في نفس شفع، وخبيص في حقوق شفع، وشفيع هو جار، ولأن الاتصال بالشركة في شفع أقوى، لأنه في كل جزء، وعنده الاتصال في حقوق؛ لأنه شركة في مرفق ملك، وترجيح بتحقيق بقوة النسب، ولأن ضرر القسمة إن لم يصح عنه صلح مرجحاً كذا في 'أهداية'.

في حق المبيع وقال شافعي: لا شفعة به (جوهره سيرة) وهو شريك لذي قسم ونفقت له شركة في صريق ولشرب خاصين، وبما قيد بذلك؛ لأنهم إذا كانا عميين يستحقان لشفعة كما قدمه 'أعني'.

ثم للجار [وقال شافعي: لا شفعة بالجوار] جار يدي يستحق لشفعة عندما هو ملاصق لشيء كان ظهر دره إلى ظهر الدر منشوعه، وبأنه من سكة أخرى دون محدي، أما إذا كان محدي وبسهم طريق واحد فلا شفعة به، وإن قربت الأبواب؛ لأن الطريق الفارقة بينهما تزيل الضرر. [الجوهره سيرة: ٣٣٣] وقال الشافعي رحمه الله: لا شفعة بالجوار؛ لقول جابر: أنه 'قصي بالشفعة في كل ما لم يقسمه، فإذا وقعت حدود وصرفت طرق فلا شفعة، وإن كان مالكاً وأحمد حياً، وبما: قوله: 'جار' لدر أحق بدر من غيره، وقوله: 'جار' أحق بسفقه ما كان'، ويروى بصفقه، وكلاهما معنى واحد، وهو القرب، وقد روي هذا التفسير مرفوعاً أثبت النبي ﷺ الشفعة للجار بعة قربة، وحديث جابر رضي الله عنه معناها: أنها لا تجب بقسمة الشركاء؛ لأنهم أحق منه، وحقه متأخر عن حقهم، وبذلك يحصل التوفيق بين الأحاديث.

وليس للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة مع الخليلط، فإن سلم الخليلط فالشفعة
لشريك في الطريق، فإن سلم أخذها الجار. والشفعة تجب بعقد البيع، وتستقر
بالإشهاد، وتملك بالأخذ إذا سلمها المشتري، أو حكم بها حاكم، وإذا علم الشفيع
بالباع أشهد في مجلسه ذلك على المطالبة.

محسن العدم

مع الخليلط: لأنه أخص بالضرر منهم ولأنه مقدم. (الجوهرة النيرة)

لشريك في الطريق لأنه أخص بالضرر من الجار. [جوهرة سيرة: ٣٣٣] **أحدها اجار** [لما يبد من ترتيب]
كل من شرط ذلك أن يكون الجار صب الشفعة مع اشريك إذا علم بالبيع يملكه الأحد إذا سم اشريك،
فإن لم يصب حتى سم اشريك فلا حق له بعد ذلك كذا في العاية. **تجب بعقد البيع**. معناه: بعده، لا أنه -
أي ابيع - هو النسب؛ لأن سبها أي شفعة الاتصال على ما بيناه، وأوجه فيه أي في اوجوب بعد ابيع أن
الشفعة بما تجب إذا رغب الناع عن ملك امدار، والبيع يعرفها - أي الرغبة عنه، وهذا يكتفى شوت البيع في حق
ناع حتى يأخذ الشفيع إذا أقر الناع بالبيع، وإن كان المشتري يملكه كذا في 'اهداية'. والمراد به ابيع الصحيح،
فإن ابيع لماسد لا تجب فيه الشفعة؛ لأنه قبل الفسخ لا يملك امدك وبعده مستحق لفسخ، فلهذا تقوية للمساد
بلا إذا سقط الفسخ وحت روال الناع، وفيه قيد آخر، وهو أن يكون حايأ عن حيار اناع؛ لأنه يجمع خروج
البيع عن ملكه حتى لو أسقطه وحت، وحيار المشتري غير ماع، وكذا حيار رؤية والبيع بمعد.

وتستقر بالإشهاد: أي بالطلب ثاني، وهو صب اقرار، والمعنى: أنه إذا أشهد عينا لا تبص بعد ذلك
باسكوت، لا أن يسقطها بسانه، أو يعجز عن إيفاء الثمن، فيطلب اقصي شفعته، ولابد من صب امواثة، (أي
من طلب الشفعة على المسارعة، أي يصب كما سمع)؛ لأنه حق ضعيف يصب بالإعراض، فلا بد من انصب
والإشهاد. [جوهرة السيرة: ٣٣٤] **وتملك بالأحد** أي بأحد امدار المشفوعة. **إذا سلمها المشتري** أي برصاه؛
لأن امدك للمشتري قد تم، فلا يتقل إلى اشفيع إلا بالتراضي، أو قضاء اقصي كما في ارجوع في ائنة، فإنه
يحتاج إلى التراضي أو قضاء اقصي كذا في 'اهداية'. وفائدته: أنه إذا مات اشفيع بعد الطلين المذكورين،
أي صلب امواثة وصب الإشهاد قبل اتمسيم أو احكم لا يورث عنه، أو راع داره التي يستحق بها الشفعة بطلت
شفعته، ولو بيعت دار نجيبها لا يستحقها بالشفعة؛ لعدم ملكه فيها كذا قاله العلامة اعيني في 'شرح الكسر'.

أشهد في مجلسه ذلك إلخ: قال في 'احقاقق': والطلب على الفور هكذا روي عن أي حيفة، وهو ظاهر
المذهب وهو الصحيح، وقال في 'مختارات النوار': وعن محمد أنه يوقف إلى آخر المجلس، فإن قام منه أو اشتعل
نشيء آخر بطلت شفعته وهو الصحيح. [التصحيح والترحيح: ٢٦٢] لأن سكوته بعد العدم يدل على رصاه، =

ثم ينهض منه، فيشهد على البائع إن كان المبيع في يده، أو على المُبتاع، أو عند العقار، فإذا فعل ذلك استقرت شفعته، ولم تسقط بالتأخير عند أبي حنيفة . وقال محمد : إن تركها من غير عذر شهرًا بعد الإشهاد بطلت شفعته. والشفعة واجبة

= فتصل شفعته، كما في شرح كسر يعني. وفي 'خوهره نيرة': هذا يسمى صب موثة، وإشهاد فيه غير لازم، وإنما هو سمي تاجيد، ثم صب شفعة صان صب موته. وطب استحقاق، فصب موته عند سبعة أسابيع، يشهد على صنها، ثم لا يمكن حتى يذهب إلى المشتري أو إلى الداع إن كان لدى يده، أو إلى سائر سبعة، ويصب عند واحد من هؤلاء صبًا حر، وهو صب لاستحقاق، ويشهد عليه شهودًا، فإذا ثبتت شفعته نصيب، فهو على شفعته نية، ولا تبطل بعد ذلك تركه صب في صاهر بروية. وعن محمد : يد مضي شهر ولم يصب مرة أخرى بصب. [ص ٣٣٤] ثم ينهض منه أي محسه بعد صب موثة. [ص ٢٦٥]

فشهد وهذا صب انقير وإشهاد. [حاشية سدي: ٢٢٩] في نداء أي لم يسمه إلى المشتري. [خوهره نيرة: ٣٣٥] أو على المبيع الخ وهذا لأكل واحد منهما أي من نافع والمشتري حصه فيه؛ لأن لأول نية، ونشائي المالك، وكذا يصح الإشهاد عند العقار؛ لأن الحق متعلق به كذا في 'الهداية'.

ولم يسقط بالتأخير يعني لا تسقط شفعة تأخير هذا الصب، وهو صب لأحد بعد ما استقرت شفعته لأشياء عند أبي حنيفة . وهو روية عن أبي يوسف . وعند محمد : ترك ذلك شهر بعد لإشهاد بعذر عذر كالمرض والحبس ونحوهما بطلت شفعته، وهو قول رفر . لأنها لو لم تسقط به تضرر المشتري إذ لم يمكنه التصرف عند نقصه من جهة لشفعه فصدر شهر؛ لأنه أجل، وما دونه عاجل كما يأتي في الأيمان، والمنوى اليوم على هذا غير أحوال ساس في قصد الإصرار بغيره، ووجه قول الإمام وهو صاهر مذهب: أن حقه تقرر شرعًا، فلا يصل تأخير كسائر حقوق إلا بأن يسقطه بسببه، وما ذكر من الإصرار يمكن دفعه برفع المشتري إلى القاضي ليأمره بالأحد أو تركه، فمضى يفعل فهو المضر بنفسه، وبه يعني كذا في 'سائر' عن 'هداية' و'الكافي'. وفي 'الشرعيات' عن 'سائر': أن تصحيح صاحب 'الدخيرة' ومعني وقصي حاد في جمعه الصغير من كون تقدير استقوط شهر أصبح من صاحب 'هداية' و'الكافي' عدم سقوطها بالتأخير إذا كسائر حقوق، وعرق بين الشفعة وسائر الحقوق مذكورة فيه، ولو لم يكن في السنة قاص لا يصل بالتأخير بالإجماع؛ إذ لا يمكن من

الخصومة إلا عند انقاضي، فكان عذرًا، وكذا لو كان قصص، لكنه شفعي المذهب لا يرى شفعه في الجور والشفعة واجبة الخ أي لا تثبت الشفعة قصدًا إلا في لعقار دون غيره، وبما قصد؛ لأنها ثبتت في غير عقار سعيًا أيضًا كالشجر والشمر وما في حكمه أي حكم العقار كالعقار، لأن حق لتعني ينفي على الدوام، فكان على كالعقار، قال في 'الشرعيات': ثم إن كان اعين طريقه لسفل يستحق شفعة ناصريق على أنه حبيط في الحقوق، وإن لم يكن كذلك بأن كان طريقه غير طريق السفلى يستحقها بالمجاورة.

في العقار وإن كان مما لا يُقسم كالحمّاء والرحى والبئر والدُّور الصِّغار، ولا شفعة في البناء والنخل إذا بيع بدون العرصة، ولا شفعة في العُروض والسُّفن. والمسلم والذمي في الشفعة سواء. وإذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة، ولا شفعة في الدار التي يتزوج الرجل عليها، أو يخالغ المرأة بها، أو يستأجر بها دارًا، أو يصالح من دم عمد، أو يُعتق عليها عبدًا،

ما لا يقسم وقال الشافعي لا شفعة فيما لا يقسم؛ لأن الشفعة إنما وجبت دفعاً مؤنة القسمة، وهذا لا يتحقق فيما لا يقسم، ولنا: قوله "الشفعة في كل شيء عقار أو ربع" إن غير ذلك من العمومات، ولأن الشفعة سبب الاتصال في الملك، والحكمة دفع ضرر سوء الخلق، وبه يسطم تقسمين: ما يقسم، وما لا يقسم وهو الحمّاء والرحى والسر والطريق كذا في 'الهداية'. **ولا شفعة في لسان** لأنه مقول لا فرار له. (الجوهرة البيرة) **ولا شفعة في العروص** أح وقال مالك: تحب الشفعة في أسف؛ لأنه تسكن كلعقار، ولنا: قوله "لا شفعة إلا في ربع أو حائط". ولأن السفن مقولة كالعروض، ولا شفعة في مقول؛ لأن الملك فيه لا يدوم كدوامه في العقار. [الجوهرة البيرة: ٣٣٦] **سواء** لأهما يستويان في السبب والحكمة، وهي دفع ضرر سوء الخلق، فيستويان في الاستحقاق كذا في 'الهداية'. وقال ابن أبي ليلى: لا شفعة بدمي؛ لأن الأحد بالشفعة رفق شرعي، فلا يشت من هو مكر هذه الشريعة، وهو الكافر، ولكما لأحد بما قصي به شريح. وقد تأيد ذلك بمضاء عمر كذا في "النهاية". **هو مال**: احتراز عن عوض ليس بمال كما في المهر وغيره ونحوه.

وحب فيه الشفعة لأنه أمكن مراعاة شرط الشرح، وهو التملك مثل ما تملك به المشتري صورة إن كان من دلت الأمثال، أو قيمة إن كان من دوات القيم، كذا في 'الهداية'. وفي 'الجوهرة البيرة': إنما قال: 'ملك' ولم يقل: 'شترى'؛ لأنه تحب الشفعة في الهبة بشرط العوض، ولم يكن هناك شراء. [ص ٣٣٧]

ولا شفعة في الدار الخ يعني لا تحب الشفعة في دار جعلت مهرًا بأن تزوج امرأة عبيها أو جعلت بدل حنح بأن جاعها على دار دفعها إليه، أو جعلت أجرة بأن استأجر حمارًا بدار يدفعها إليه عوض لأجرة، أو جعلت بدل صلح عن دم أو جعلت عوض عتق بأن أعتق عبده على دار، وعبد الشافعي: تحب فيه الشفعة؛ لأن هذه الأعواض متقومة عبده، وعدنا لا؛ لأن المستحق هذه العقود ليست بمال. **أو صلح من دم** أح لأن بدلها ليس بعين مال. (الجوهرة البيرة) أو **يعتق عبيها** عدداً صورته: أن يقول لعهده: أعتقتك بدار فلان، فوهبها صاحبها بعدد، فيدفعها العبد إلى السيد، فلا شفعة فيها؛ لأنها عوض عن العتق، وهو ليس بمال. [الجوهرة البيرة: ٣٣٧]

أو يصالح عنها بإنكار أو سكوت، فإن صالح عنها بإقرار وجبت فيه الشفعة. وإذا تقدم الشفيع إلى القاضي، فادعى الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه عنها، فإن اعترف بملكه الذي يشفع به، وإلا كلفه بإقامة البينة، فإن عجز عن البينة استحلف المشتري: بالله ما يعلم أنه مالك للذي ذكره مما يشفع به، فإن نكل عن اليمين، أو قامت ^{لقاضى} للشفيع بينة سألته القاضي، هل ابتاع أم لا؟.....

أو يصالح عنها لأنه إذا صالح عنها، أي عن الدار بإنكار، بقي الدار في يده، فهو أي مدعى عليه يرغمها من تزول عن ملكه، وكذا إذا صالح عنها بسكوت؛ لأنه أي المدعى عليه يحتمل أنه دار ابتداء ليمينه، وقطعاً شفع حصمه، كما إذا أنكر المدعى عليه صريحاً، بخلاف ما إذا صالح عنها بإقرار أو سكوت أو إنكار وحث الشفعة في جميع ذلك؛ لأنه أي المدعى عليها عوضاً عن حقه في رعمه إذا لم يكن من حصمه، أي من حصه حقه، فيتعامل برعمه كما في 'الهدية'. **بانكار أو سكوب** صورته: ادعى رجل داراً وأنكر صاحبها، أو سكت ثم صالح عن تلك الدار على ما لا شفعة فيها، فإن صالح عنها وحث فيه الشفعة عنها بإقراره بالدار؛ لأن يصح بعد الاعتراف يكون مبدلة من تمام. وإذا تقدم الشفيع **الح** هذه كيفية صب الخصومة

فادعى الح صورته: أن يقول الشفيع للقاضي بأن فلاناً اشترى داراً وبقيت مصرها ومحبها وحدودها- وأن شفيعها بداري، فمره بتسليمها بي، وإنما بين هذه الأشياء، لأن الدعوى إلى تصح في المعلوم، وإعلام اعقار هذه لأشياء كذا في 'الهدية'. **سأل القاضي المدعى عليه الح** أي سأل عن الدار التي شفيع هذا حوار أن يكون قد حرجت من ملك الشفيع، وهو يقدر على إقامة البينة بذلك، وأنه المدعى عليه؛ لأنه متردد بين البائع والمشتري؛ إذ البائع هو حصمه إذا كان اشبع في يده، أو المشتري إذا قص، ولظاهر أن مراد منه المشتري بسبيل قوله بعد هذا: "استحلف المشتري". (الجوهرة النيرة)

فإن اعترف بملكه **الح** ثبت له لشفعة؛ لأنه عترف بما يستحق عليه به الشفعة، وإن أنكر كلف مدعى إقامة لينة أن الدار التي يشفع بها في ملكه يوم لبيع. [جوهرة سيرة: ٣٣٧] **والا** [أي وإن أنكر من أن يكون شفيعها] **كلفه بإقامة الح** ليس معناه أنه يرميه ذلك؛ لأن إقامة البينة من حقوقه، وذلك موقوف على اختياره، وإنما معناه أنه يسأله هل له بينة أم لا؟ [جوهرة سيرة: ٣٣٨] **استحلف المشتري** هو كان مدعى عليه لمشتري، وكان اشبع في يده. **بالله ما يعلم أنه الح** ويرى يخفف بالعلم، مثلاً يكون حملاً على الكذب؛ لأنه حالف على فعل الغير بينة؛ ثبت ملكه في الدار التي يشفع بها، وثبت الجوار، فبعد ذلك سألته الح.

فإن أنكر الابتاع قيل للشفيع: **أقم البيّنة**، فإن عجز عنها استحلّف المشتري بالله ما ابتاع، أو بالله ما يستحقّ على هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره، وتجوز المنازعة في الشفعة وإن لم يحضره الشفيع الثمن إلى مجلس القاضي، وإذا قضى القاضي له بالشفعة لزمه إحضار الثمن، وللشفيع أن يردّ الدار بخيار العيب والرؤية.

وإن أحضر الشفيع البائع والمبيع في يده، فهذه أن يخصّمه في الشفعة، ولا يسمع القاضي البيّنة حتى يحضر المشتري، فيفسخ البيع بمشهد منه،
 (المأخوذة بالشفعة)

أقم البيّنة: لأن الشفعة لا تجب إلا بعد ثبوت البيع، وثبوته بالحجة كذا في "الهداية".

من الوجه الذي إلخ أي من الوجه الذي قاله الشفيع: إلي اشتريت، أو حصلت بي باهية والعوض. ويحتمل أن يكون اهاء في ذكره راجعة إلى السبب، أي لا يستحق على شفعة بالنسب الذي ذكره، وهو الحصة في بعض أصبع أو في حق المبيع أو باحوار. (الخوهرية البيرة) **وإن لم يحضره إلخ** وهذا ظاهر رواية الأصل، وعن محمد لا يقضى به بها حتى يحضر الثمن، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة - احترازاً عن توى الثمن - أي عن هلاكه - وجه الظاهر: أنه لا يجب عليه إلا بعد القضاء؛ لأنه قبل القضاء غير واجب عليه، فلا يطالب به، وبعد شفيعي - ينتصر إلى ثلاثة أيام، وعند مالك وأحمد - يومين، فإن حضر الثمن فيها، وإلا فسخ كذا في شرح الكرز للعلامة العيني. **لزمه إحصار الثمن** لأنه لا ثمن عليه قبله، وهذا يشترط تسليمه، ولا يشترط إحصاره، وأيضاً إذا قضى القاضي بالدار شفيع، فلمشتري أن يحسمها حتى يستوفي الثمن من الشفيع، وإن صلب الشفيع أحلاً في تسليم الثمن أجل يومين أو ثلاثة، فإن سَمَ فيها، وإلا حسمه القاضي في اسحق حتى يدفع الثمن، ولا يقض لأحد بالشفعة؛ لأن ذلك بمنزلة البيع والشراء، فلا يفسحه بعد نكود حكمه بذلك.

وللشفيع أن يرد الدار بخيار العيب إلخ [لأنه بمنزلة اشتري] أي يشتد شفيع خيار الرؤية وخيار العيب، وإن شرط المشتري البراءة من العيب، وهذا بالإجماع، لأن الأخذ بالشفعة شراء من المشتري إن كان الأخذ بعد انقضاء، وإن كان قبله فهو من المانع، فيشتد به الخيار، ولا يسقط خيار الرؤية اشتري، وبشرط راءته؛ لأن الشفيع ليس سائب عنه، فلا يسقط حقه بإسقاط اشتري **فيفسخ البيع بمشهد منه** صورة الفسخ أن يقول: فسخت شراء المشتري خاصة، ولا يقول: فسخت البيع؛ فلا يطل حق الشفعة؛ لأنها ساء على أصبع، فتحول اصفقة إليه، ويصير كأنه المشتري منه، وهذا يرجع بالعهد عليه أي على السانع، خلاف ما إذا كان قد قبضه المشتري وأخذه من يده حيث تكون العهد على المشتري، والعهد هي صمان الثمن عند ستحقاق أصبع. [الخوهرية البيرة: ٣٣٨]

ويقضي بالشفعة على البائع، ويجعل العهدة عليه.

وإذا ترك الشفيعُ الإشهاد حين علمَ بالبيع، وهو يقدر على ذلك بطلت شفעתهُ. وكذلك إن أشهد في المجلس، ولم يشهد على أحد المتعاقدين، ولا عند العقار، وإن صالح من شفעתه على عوضٍ أحذه بطلت الشفعة، ويرد العوض. وإذا مات الشفيعُ، بطلت شفעתهُ، وإذا مات المشتري، لم تسقط الشفعة، وإن باع الشفيع ما يشفع به قبل أن يقضي له بالشفعة بطلت شفעתهُ، ووكيل البائع إذا باع وهو الشفيعُ،

ويجعل له عهدة عليه. لأن سبيع إذا كان في يد البائع فحقه متعقب به؛ لأن له حسبه حتى يستوفي ثمنه، وإنما لم يسمع لبيعة حتى يحضر المشتري؛ لأن الميث له، وإن كانت ائثار قد قبضت لم يعتبر حضوره؛ لأنه قد صار حسيًا لا يد له، ولا ميث. وهو يقدر على ذلك لأنه لو حل بينه وبين الإشهاد حائل، فهو على شفעתهِ. (أحورة ليرة)

يطلب شفعة. لإعراضه عن صلب. [اسباب: ٢٦٩١] يطلب لشفعة لأنه يصير بقبول العوض معرضًا عنها، ولا يكون له من العوض شيء. [أحورة سيرة: ٣٣٩] ويرد العوض لأن حق الشفيع ليس يتمتقر في الحمل، وإنما هو مجرد حق لتمت، فلا يجوز أحد العوض، بخلاف الاعتراض عن القصاص وميث الكاح وسقاط رقب؛ لأن ميثه في هذه لأشياء متمتقر في محل. وإذا مات الشفيع أي بعد صلب الشفعة وإنما يصيب وإذا مات المشتري [معناه: إذا مات بعد سبيع قبل لقضاء بالشفعة، أما إذا مات بعد قضاء القاصي بالشفعة قبل نقد الثمن وقضاه، فالبيع لازم بورثته] وكذا إذا مات البائع قبله في 'الحانية' ولا تناع في دين مشتري ووصيته، ولو باعها للقاضي أو لوصي، أو وصي المشتري فيها بوصية، فشفيع أن يصله، ويأخذ الدر؛ لأن حق الشفيع متقدم على حق المشتري، ولهذا ينقض تصرفه في حياته كذا في "الهداية".

لم يسقط الشفعة وإنما لا يصل بموت مشتري؛ لأن المستحق باق، ولم يتغير سبب حقه، وإنما تنقل إلى بورثته، كما إذا نقل إلى غيره سبب آخر، فينقضه ويأخذها كما ينقض سائر تصرفاته حتى مسجدة ومقبرة.

يطلب شفعة لروا سبب الاستحقاق قبل التمث، وهو الاتصال بملكه، ولا فرق بين أن يكون عند وقت بيع دره بشرء مشفوعة أو لم يكن عالمًا؛ لأنه لا يختلف في الحس، فصار كالتسليم الصريح، فإنه لا يخفى بين أن يعدم بيعها أو لم يعدم، وكذا إراءه بغيره؛ لأن ذلك إسقاط، فلا يتوقف على العلم كاتصلاق واعتناق، ولا تنطل إن كان باختيار لقاء السبب كما في "شرح الكنز" للعلامة العيني رحمه الله.

فلا شفعة له، وكذلك إن ضمن الشفيع الدرك عن البائع، ووكيل المشتري إذا ابتاع وهو الشفيع، فله الشفعة.

ومن باع بشرط الخيار: فلا شفعة للشفيع، فإن أسقط البائع الخيار وجبت الشفعة، وإن اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة. ومن ابتاع داراً شراءً فاسداً: فلا شفعة فيها، ولكل واحد من المتعاقدين الفسخ، فإن سقط الفسخ وجبت الشفعة.
 وإذا اشترى الذمي داراً بخمر أو خنزير، وشفيعها ذمي، أخذها بمثل الخمر وقيمة الخنزير،
 روال المانع

فلا شفعة له لأن عقد اسبع يوجب عليه تسليم المبيع إلى المشتري، فإذا كان التسييم لارماً له كان ذلك مبطلاً لشفيعته. (الجوهرة البيرة) وكذلك أي لا تحب له الشفعة. **ضمن الشفيع الدرك الح** لأن ضمان الدرك تصحيح بيع، وفي المطالبة بالشفعة فسخ لذلك، فلا يصح، والدرك هو ما يرم سائع بعد لاستحقاق، وصورة الدرك بأن يقول رجل بمشتري: صمت عن النائع على أنه إن صهر مستحق هذا البيع، فعلى الثمن الذي أدبته. **فله الشفعة** لأن البيع يحصل لموكل بعقد البيع، والشفعة تحب بعده، فلا تطل إلا تسييم، أو سكوت، ولم يوجد واحد منهما؛ ولأن أحده بالشفعة تتميم للعقد، فذلك صحت به. (الجوهرة البيرة)

فلا شفعة للشفيع لأنه يمنع روال المبيع عن ملك البائع، فصار كما م يبيع. (الجوهرة البيرة) **وجبت الشفعة** لأنه من المانع عن الروال، ويشترط الصب عند سقوط الخيار في الصحيح؛ لأنه إذا أسقط الخيار لزمه اسبع. (الجوهرة البيرة) **وجبت الشفعة الح** لأنه لا يمنع روال الملك عن اسبع إجماعاً، وإذا أخذها الشفيع في الثلاث وجب اسبع لعجز المشتري عن الرد، ولا خيار للشفيع؛ لأنه ثبت بالشرع، وهو لمشتري دونه. [الجوهرة البيرة ٣٣٩]

فلا شفعة فيها. أما قبل القبض؛ فنعدم روال ملك النائع فيها، وأما بعد القبض فلا حتم الفسخ. [الجوهرة البيرة ٣٣٩، ٣٤٠] **فإن سقط الفسخ** بأن باع المشتري من آخر وجبت الشفعة؛ لأن امتناع حق الشفعة إنما كان لثبوت حق الفسخ، فإذا سقط حق الفسخ وجبت الشفعة، ولأن البيع الفاسد قد يملك عبداً إذا اتصل به القبض، وإنما منع من الشفعة ثبوت حق النائع في الفسخ، فإذا سقط حقه من الفسخ رال المانع، فلهذا وجبت، ولشفيع أن يأخذ بأسبع الثاني بالثمن المذكور، أو يقض اسبع الثاني، ويأخذه بأسبع الأول بقيمته

أخذها الح لأن هذا بيع صحيح فيما بينهم، فإذا صح ترتب عليه أحكام اسبع مثل الشفعة ونحوها، غير أن الذمي لا يتعدر عليه تسليم الخمر، فيأخذ بها؛ لأنها من دوات الأمثال، والخنزير من دوات القيم، فيجب عليه قيمته كد، في "شرح الكرز" للعلامة العيني، وفي "الجوهرة البيرة": فإن أسسم الذمي قبل أن يأخذها بالشفعة، فله أن يأخذها بقيمة الخمر؛ لعجزه عن تسليم الخمر. [ص ٣٤٠]

وإن كان شفيعها مسلماً أخذها بقيمة الخمر والخنزير. ولا شفعة في الهبة إلا أن تكون بعوض مشروط. وإذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن، فالقول قول المشتري، فإن أقاما البيّنة، فالبيّنة بينة الشفيع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف رحمهما: البيّنة بينة المشتري.

أحدنا نفسه الح لأنه لا يقدر على تسليم شيء يكون مجموع عن تمليكهم وتملكهما، فيحب عليه فيمتهم، كذا فإنه علامة العيب في شرح الكسر، وفي 'الخوهره الميرة': إن كان شفيعها مسلماً ودمي، أحد النسب نصفها بنصف قيمة الخمر، والدمي نصفها بمثل نصف الخمر. [ص ٣٤٠]

بعوض مشروط لأنه بيع انتهاء، ولأنه من قصص من الحائرين، وأن لا يكون الموهوب ولا عوضه شافعاً؛ لأنه هبة تندء كذا سيحيى. [السب: ١ ٢٧١] بأن يقول: وهبت لك هذه دار على كذا من ادراجهم، أو على شيء حر هو مان، وتقابض بالإذن صريحاً أو دلالة، فإن لم يتقابض أو قبض أحدهما دون الآخر، فلا شفعة فيها، ثم في فنة شرط بعوض بشرط نص وقت القصص، حتى لو سبب الشفعة قبل قصص سدين، فتسليمه حاصل كذا في 'المستصمى'، وإن وهب له عقاراً على شرط العوض، ثم عوضه بعد ذلك فلا شفعة فيه، ولا فيما عوضه. (الخوهره الميرة)

وإن حذف الشفيع الح أي إذا اختلف شفيع والمشتري في مقدار الثمن، فقل الشفيع: اشتريتها بمائة، وقال مشتري: اشتريتها بمائة وعشرين، فالقول للمشتري؛ لأن شفيع يدعي عليه ستحقاق الأحاد عند نقد لأقل، والمشتري سكر ذلك، والقول للمسكر مع يمينه، ولا يتحالفان؛ لأن التحالف عرف بالنص فيما إذا وجد لإلزام من أحسن وتدعى من الحائرين، والمشتري لا يدعي على الشفيع شيئاً، فلا يكون شفيع مسكراً، فلا يكون في معنى ما ورد به النص، فامتنع القياس كذا في 'العيني'.

فالقول الح وشفيع بالخيار: إن شاء أحد لئلا يفسد ما له المشتري، وإن شاء تركه. [الخوهره الميرة: ٣٤٠]

قول المسري مع يمينه.... وهذا إذا لم يبق الشفيع بينة، فإن أقام الشفيع بينة، قضى بها. [الخوهره الميرة: ٣٤٠]

عند أبي حنيفة الح وروح ديبه في شروح، واعتمد فوه نحوي واللساني وثبو القصص الموصلي وصدر شرعه [تصحیح و ترجیح: ٢٦٥] السيد بن المسري لأنها تثبت ريادة، واليمين لثبوت ريادة أولى، وعند شافعي ومحمد رحمهما، فها تراتنا، والقول للمشتري، وعليهما يقرع، وعند مالك: يحكم بالأعدل وإلا باليمين، وهما: أن يسهل لشفيع أكثر إثباتاً معنى، وإن كانت بينة المشتري أكثر إثباتاً صورة، لأن البيات بالإلزام، وبينه لشفيع مبرمة، خلاف بينه المشتري، فإن بينة الشفيع إن قبلت وحب على المشتري تسبب الدار إياه، وإذا قست بينة المشتري لا يجب على الشفيع شيء، بل يتخير بين الأخذ والترك.

وإذا ادعى المشتري ثمنًا أكثر وادعى البائع أقل منه، ولم يقبض الثمن أخذها الشفيع بما قال البائع، وكان ذلك خطأ عن المشتري. وإن كان قبض الثمن أخذها بما قال المشتري، ولم يلتفت إلى قول البائع، وإذا حطَّ البائع عن المشتري بعض الثمن يسقط ذلك عن الشفيع، وإن حطَّ عنه جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع، وإذا زاد المشتري للبائع في الثمن لم تلزم الزيادة للشفيع. وإذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم، ولا يُعتبر باختلاف الأملاك. ومن اشترى دارًا بعوض: أخذها الشفيع بقيمته، وإن اشتراها بمكيل أو موزون أخذها بمثلها، وإن باع عقارًا بعقارٍ أخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الآخر. وإذا بلغ الشفيع أنها بيعت بألف فسلم الشفعة،

أخذها الشفيع سواء كانت الدار في يد البائع، أو في يد المشتري. ولم يلف لأنه لما استوفي الثمن انتهى حكم العقد، وصار هو كالأجنبي. (أخوهرة البيرة: ١ سيرة) **عص الثمن** وكذا إذا حط بعد ما أخذها شفع بالثمن يحط عن الشفيع حتى أنه يرجع عليه بذلك القدر، وكذا إذا برأه من بعض الثمن، أو وهبه له، فحكمه حكم الحصة. [أخوهرة البيرة: ٣٤٠] لم يسقط لأنه لا يمكن إلحاقه بأصل العقد بخلاف؛ لأنه يكون شيئًا بلا ثمن، قال في 'نعيي' يكون هذا البيع باطلاً، وقال في 'أخوهرة البيرة': هذا (أي عدم سقوط الثمن عن الشفيع في هذه الصورة) إذا حط الكل بكلمة واحدة، أما إذا كان بكلمات يأخذها بالأخيرة. [ص ٣٤٠]

لم يلزم الزيادة الخ لأن في اعتبار الزيادة ضررًا بالشفيع لاستحقاقه الأخذ بما دونهما، أي بما دون الزيادة، بخلاف الخط؛ لأن فيه أي في الأحد بالخط منفعة للشفيع، وإذا جدد العقد بأكثر من الثمن الأول لم يبرم شفع حتى كان له أن يأخذها بالثمن الأول كذا في "الهداية".

على عدد رؤوسهم وقال الشافعي: على مقادير الأنصاء، وصورته: دار بين ثلاثة لأحدهم نصفها، وللآخر ثلثها، وللآخر سدسها، فباع صاحب النصف جميع نصيبه، وطلب الشريكان الشفعة قصى لها بينهما نصفين عبدنا، وقال الشافعي: أثلاثاً ثلثاها لصاحب الثلث، وثلثها لصاحب السدس. [أخوهرة البيرة: ٣٤٠]

ولا يعتبر باختلاف الخ يتساوي في الأملاك. قيمته لأنه من ذوات القيم. (أخوهرة البيرة) وتعتبر قيمته وقت الشراء لا وقت الأحد كذا في 'الفتح'. **أخذها بمثله** لأنه من ذوات الأمثال. [أخوهرة البيرة: ٣٤١]

بقيمة الآخر لأنه بدله، وهو من ذوات القيم، فيأخذه بقيمته كذا في 'الهداية'. وفي أخوهرة البيرة: هذا إذا كان شفيعًا لهما جميعًا، أما إذا كان شفيعًا لواحد منهما أخذه بقيمة الآخر. [ص ٣٤١]

ثم علم أنها بيعت بأقل من ذلك، أو بحنطة، أو شعير قيمتها ألف أو أكثر، فتسليمه باطل وله الشفعة، وإن بان أنها بيعت بدنانير قيمتها ألف، فلا شفعة له.

وإذا قيل له: إن المشتري فلان، فسلم الشفعة، ثم علم أنه غيره، فله الشفعة. ومن اشترى دارا لغيره: فهو الخصم في الشفعة إلا أن يسلمها إلى الموكل. وإذا باع دارا إلا مقدار ذراع في طول الحد الذي يلي الشفع، فلا شفعة له، وإن ابتاع منها سهما بثمن، ثم ابتاع بقيتها، فالشفعة للجار في السهم الأول دون الثاني، وإذا ابتاعها بثمن.

فصل في باطل الخ لأن في لبيع عرور، ولأنه يقدر على دفع ما دون ألف، ولا يقدر على ألف، وقد قدر على دفع الخصم وسعير، ولا يقدر على دفع ألف (جوهره البيرة) وفي "الهداية" لأنه إما سلم لاستكثر الثمن، وإذا ظهر الأقل من ذلك فضل تسليمه. فإن في النهاية: كذا قال: سميت إن كان ثمن ألف، فسلم مشروفاً سفي باتفاء شرفه، خلاف ما إذا ظهر أكثر من ألف، فإن مستكثر لألف أكثر سكتاً بالأكثر فكذلك تسليم صحيح. **سبع بدنانير** أح لأهم حس واحد في التسمية، وقال رفر والثلاثة: هو على شفعة، لأهما حسان حقيقة، كذا في "النعبي". فإن في الفصح: وهو أي صلا الشفعة قول أبي حنيفة وأبي يوسف. وهو استحسان، ونقصان. إن سلمت له شفعة، فله الشفعة. لأن الإنسان قد يصبح له محاورة ريد، ولا يصبح له محاورة عمرو، فإذا سلم من ريد عمرو، وكان له أن يأخذ نصيب عمرو؛ لأن التسليم له يوجب له في حقه. [جوهره البيرة: ٣٤١]

فصل في الخصم أح لأنه هو العاقد، ولأحد الشفعة من حقوق العقد، فيكون موضحاً عليه إلا أن يسلم الدار إلى الموكل، فخرج من الخصومة، وهذا عندنا، وعند الثلاثة الخصم هو موكل ابتداء؛ لأن لو قيل تمسرة سفير، ومشتري أن يأخذ من يد الموكل، ويسم إليه ثمن، ويكون عهدة (أي عهدة الدر مشفوعة) عليه.

فلا شفعة له لأن الاستحقاق الحواري ولم يوجد لأصحاب يسع؛ وفي الجوهره البيرة: لأن الحواري لم يحصل له اندراج الذي يبيع، فإذا استأجر حصل البيع فيما لا حوار له، وهذه حيلة لإسقاط الشفعة. [ص ٣٤٢]

في السهم الأول أح وهذه أيضاً حيلة أخرى، وبما كان كسك؛ لأن الشفع جار فيه، والجار يستحق بيع بعض الدر كما يستحق بيع جميعه، وصورهما: رجل به دار تساوي ألفاً، فأراد بيعها على وجه لا يأخذ الشفع، فإنه يبيع العشر منها متاعاً تسعمائة، ثم يبيع تسعة أعشارها مائة، فالشفعة إما تشتت في عشره حصه ثمنه، ولا تشتت له شفعة في التسعة الأعشار؛ لأن المشتري حين اشترى تسعة أعشارها صار شريكاً فيها بالعشر. [الجوهره البيرة: ٣٤٢]

ثم دفع إليه توباً عوضاً عنه، فالشفعة بالثمن دون الثوب. ولا تكره الحيلة في إسقاط الشفعة عند أبي يوسف رحمته، وقال محمد رحمته: تكره. وإذا بنى المشتري أو غرس، ثم قضي للمشفع بالشفعة، فهو بالخيار إن شاء أخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس مقلوعين، وإن شاء كلّف المشتري بقلعه، وإن أخذها المشفع فبنى أو غرس، ثم استحققت رجوع بالثمن، ولا يرجع بقيمة البناء والغرس، وإذا تهدمت الدار، أو احترقت بناؤها، أو جفّ شجر البستان بغير عمل أحد، فالشفيع بالخيار: إن شاء أخذها بجميع الثمن،

فالشفعة بالثمن الح لأن الشفعة إنما تجب بالعوض الذي وقع عليه العقد، وهو الثمن، والثوب لم يقع عليه العقد، وإنما عوض عما في دمة المشتري، فيكون اساق مشترياً بثوب بعقد آخر غير العقد الأول. ولا تكره أخيلد | هي ما يتكف بدفع مكروه وحب محب؛ لأنه امتناع عن إيجاب حق عليه، فلا تكره. | في إسقاط الشفعة لأنه يحتاج لدفع الضرر عن نفسه، وأخيلة لدفع الضرر عن نفسه مشروع، وإن كان غيره بتضرر بذلك، وهو الأصح. **تكره** لأن الشفعة تجب لدفع الضرر عن الشفع، وفي إباحة أخيلة تنقية الضرر عنه، فلم يجز، والفتوى على قول أبي يوسف قبل الوجوب، وعلى قول محمد بعد الوجوب، يعني إذا كانت أخيلة بعد البيع يكون الفتوى على قول محمد، وإن كان قبله فعلى قول أبي يوسف، وعلى هذا احتفوا في أخيلة لإسقاط الركاة، فأجارها أبو يوسف رحمته وكرهاها محمد رحمته. والفتوى على قول محمد، وكذا هذا الاختلاف في أخيلة لإسقاط الحج، وأجمعوا أنه إذا ترك آية اسجدة وتعدى إلى غيرها؛ كيلاً تجب عليه السجدة أنه يكره كذا في 'الحجدي' (الخواهرة السيرة) **فهو بالخيار الح** وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ورور رحمته، يقال للشفيع: إما أن تأخذ الأرض والساء بقيمة قائماً، أو تدع؛ لأن المشتري محق في الساء؛ لأنه ساء على أن الأرض منك، فلا يكف قبعه، ولنا: أنه ساء في محل يتعلق به حق متأكد للغير عن غير تسييط من جهة من له الحق، ولأن حق للشفيع أقوى من حق المشتري؛ لأنه يتقدم عليه، وهذا يقض بيبه وهسته. [الخواهرة السيرة: ٣٤٢]

رجع بالثمن الح. أما الرجوع بالثمن، فإن المبيع لما لم يسلم له رجع شمه، وإنما لم يرجع بقيمة الساء والغرس، لأن الرجوع إنما يجب لأجل العرور، ولم يوجد من اشترى عرور، وكذا لو أخذها من الدائع؛ لأن كل واحد منهما لم يوجب له المنك في هذا الدار، وإنما هو الذي أخذها بغير اختيارهما (الخواهرة السيرة) **جميع الثمن**: لأن الساء والغرس تابع حتى دخلا في البيع من غير ذكر، فلا يقابلهما شيء من الثمن ما لم يضر مقصوداً [الخواهرة السيرة: ٣٤٣]

وإن شاء ترك، وإن نقض المشتري البناء، قيل للشفيع: إن شئت فخذ العرصة بحصتها، وإن شئت فده، وليس له أن يأخذ النقض. ومن ابتاع أرضاً، وعلى نخلها ثمر: أخذها الشفيع بثمرها، وإن جدّه المشتري سقط عن الشفيع حصّته، وإذا قضى للشفيع بالدار، ولم يكن رآها، فله خيار الرؤية، فإن وجد بها عيباً، فله أن يردّها به وإن كان المشتري شرط البراءة منه، وإذا ابتاع بثمر مؤجل، فالشفيع بالخيار: إن شاء أخذها بثمر حال، وإن شاء صبر حتى ينقضي الأجل، ثم يأخذها. وإذا اقتسم الشركاء العقار،

وإن شاء ترك، لأن الشفيع أن يمنع عن ثمنه العرصة خصها له يعني أخذ شفيع العرصة حصته من أصل إن نقض المشتري بناء، لأنه صار مقصوداً بالإنشاء، ويقال له شيء من الثمن، فيقسم الثمن على قسمه لأرض وإنشاء يوم عقد عهده، خلاف الأول؛ لأن اهلاك فيه بأفقه سمويه وسلي له لأنه صار مقصوداً بالإنشاء، وما يبقى منه (خوهره سيرة) أخذها الشفيع بثمرها [وهو مستحسن]؛ معناه: إذا قدر ثمنه في البيع، لأن بصره كان منع من وجه، عصار انصافه به حقيقة، ولكن لا يصلح ما كان له ينقص انتهاء صار كزرع لم يدخل في البيع إلا بالذكر كذا في "الكشف".

منع عن الشفيع الخ لأن بصر دخل في البيع مقصوداً، فبقائه شيء من الثمن، فله خيار الرؤية لأن الشفيع ثمره مسري، فكما حوّر مسري أن يردّه خيار رؤيته وعيبه، فكذلك شفيعه (خوهره سيرة).

وإن كان المسري الخ لأن المشتري يس سكت عنه، فلا يثبت سفاهة حق شفيعه [خوهره سيرة: ٣٤٣] مس حال وهو رزومثك ونعمه، ونشفعي في نفسه: أنه أن يأخذها في الحال بثمر مؤجل؛ لأن شراء وقع به، ولنا: أن الأصل في الثمن أن يكون حالاً، ويؤجل بالشرط، ولا شرط في حق الشفيع، ثم لا بد من الطلب به، لأن شرطه من حوّل لأجل، حتى لو سكت ولم يطلب في حال بطلت شفيعه عندهما، وعند أبي يوسف لا يصلح سائر في حصول لأجل؛ لأن نصيب ليس مقصوداً به، بل لأجل، وهو لا يمكن منه في حال بصر مؤجل، ولا فائدة طلبه في الحال، وهما: أن حقه قد ثبت، وهذا أنه أن يأخذ من حال، وهو لا أن حقه ثبت ما كان به ذلك. وسكوت عن نصيب بعد ثبوت حقه يفتقر شفيعه كذا في شرح كسر سعيي.

حتى ينقضي لأجل الخ لأن لأجل لا يست إلا بالشرط، وما يوحد من الشفيع، ومعنى قوله: وإن شاء صبر حتى ينقضي لأجل، صبر عن لأجل، أما طلب شفيعه عليه في الحال حتى لو سكت عنه بطلت شفيعته عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله.

فلا شفعة لجارهم بالقسمة، وإذا اشترى داراً، فسلم الشفيعُ الشفعة، ثم ردّها المشتري
 بخيار رؤية، أو بشرط، أو ببيعٍ بقضاء قاضٍ، فلا شفعة للشفيع، وإن ردّها بغير
 قضاء قاضٍ، أو تقايلاً، فللشفيع الشفعة.

بعد القبض

بالقسمة لأن القسمة يست تسميث، وإنما هي تميز حقوق، ودنك لا يستحق به الشفعة. [الجوهرة الميرة: ٣٤٣]
بقضاء: هذا قيد للرد ببيع. **قاض:** فأراد الشفيع أن يأخذها بالشفعة. (الجوهرة الميرة)
فلا شفعة للشفيع لأنه مسح من كل وجه، فلا يمكن أن يجعل عقد حديث، فعاد إلى فسخه من كل اتجاه، ولا فرق
 في ذلك بين أن يكون المسح قبل القبض أو بعده كذا في شرح الكسر 'سعيي. وفي "جوهرة الميرة": وإن
 ردّها ببيع بعد القبض بغير قضاء قاضٍ أخذها بالشفعة. [ص ٣٤٤] **فبالبيع الشفعة** لأن لإقالة مسح في
 حقهما بيع في حق الشفيع؛ بوجوده، وهو مبادلة بدل المال بالشرطي، فوجه: "أو تقايلاً" قل في الكرخي:
 سوء تقديلاً قبل القبض أو بعده، فإن شفيع شفعة؛ لأنها عادت إلى المائع على حكمه من متدد، لا ترى لها
 دخلت في ملكه بقبوله ورضاه، فصار ذلك كالشراء منه. [الجوهرة الميرة: ٣٤٤]

كتاب الشركة

الشركة على ضربين: شركة أملاك، وشركة عقود. فشركة الأملاك: العين يرثها رجلان أو يشتريانها، فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه، وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالأجنبي. والضرب الثاني: شركة العقود.....

كتاب شركة ما كان لبعض مسكن اشعة تعقب بالشركة وأردوها عقيب شفعة، وشركة في شعة هو حصة، وفي لسرع. عبارة عن عقد بين اثنين أو أكثر في الأصل وربح، وشرعيتها مكتوبة وسنة والإجماع، أما لكتاب، فقوله تعالى: **فهم شركاء** (النساء: ١٢)، وهذا خاص بشركة العين، وأما السنة كما في سنن أبي داود وسنن ماجة وحكمه عن لسائب أنه قال: كان رسول الله ﷺ شريكاً في الحبة، وفي سنن أبي داود والحكم عن أبي هريرة مرفوعاً قال الله تعالى: "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان خرجت"، وأما الإجماع، فهو لأئمة أجمعوا على جورها، واعتقوا، فيها طريق لاستعانة بعض، وهو مشروع بقوله تعالى: **وإذا كان منكم أشد حاجة إلى المال من أخيك، فليؤثر به** (النساء: ٢٤)، **رحلان** هذا قيد توافقي؛ لأن حكمه في ثلاثة فصول لا يختلف فيه في بعض.

شركة لأن هذه نسبة من، وكذا ما ذهب إليه، وأوصى الله به فقوله، وكذا بد حصة من كل واحد منهما مال صاحبه حصص لا يتمير. [خوهره سيرة: ٣٤٤] **الأباد** لأن تصرف لإسار في مال غيره لا يجوز، لا بد من أو ولاية. [خوهره سيرة: ٣٤٤] وعنه أن شركة الأملاك على نوعين. أحدهما: أن يصير مال كل واحد منهم مشترك بينهما غير اختيارهما بأن حصة من أحدهما مال لآخر من غير اختيارهما حصصاً لا يمكن تمير بينهما أصلاً، أو لا يمكن إلا حرج كحصة خاصة بشعير. وثاني: أن يصير المال مشترك بينهما باختيارهما بأن يمكن ملاً بشراء أو بفضه أو بالصدقة، أو بالاستيلاء، ففي النوع الأول: نوع أحدهما نصيبه عن أجنبي غير بد شريك لا يجوز، وفي النوع الثاني: بد نوع أحدهما نصيبه من أجنبي غير بد شريك حار، وبس نوع أحدهما نصيبه من صاحبه يجوز في الوجهين جميعاً كذا في 'فتاوى قاضي خان'.

شركة العقود وهي خاصة بسب لعقد. [الباب: ٢٧٧] وركبتها الإيجاب وقبول، وهو أن يقول أحدهما: شاركك في كذا، ويقول لآخر: قست، وشرطه: أن تكون فيما يقل بوكالة يكون كل واحد منهما في شراء أصلاً في بضعه، ووكيلاً عن صاحبه في بضع لآخر، فيكون مشترى مشتركاً بينهما، ويكون لكسب كدس بحسب الشركة، فلا يجوز في الاحتطاب والاحتشاش وخوهم من مباحات؛ لأن توكيل لا يصح فيه كذا في "شرح الكنز" للعلامة العيني و"المستخلص".

وهي على أربعة أوجه: مفاوضة، وعنان، وشركة الصنائع، وشركة الوجوه. فأما شركة المفاوضة: فهي أن يشترط الرجلان، فيتساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما، فيجوز بين الحرين المسلمين البالغين العاقلين، ولا يجوز بين الحر والمملوك، ولا بين الصبي والبالغ، لتحقق التساوي ولا بين المسلم والكافر،

على أربعة أوجه الخ وجه الحصر: أن الشريكين: إما أن يذكر المال في العقد أو لا، فإن ذكره: فلما أن يستلزم اشتراط المساواة في ذلك المال في رأسه ورجحه أو لا، فإن لم يهره المفاوضة وإلا فالعنان، وإن لم يذكره: فلما أن يشترط العمل فيما بينهما في مال العير أو لا، فالأول: الصنائع، والثاني: الوجوه كما في أكثر المعتررات، لكن قل في "العبية". وفيه نظر؛ لأنه يوههم أن شركة الصنائع والوجوه معايرتان لمفاوضة، والأول: أن يقال على ثلاثة أوجه: شركة بالأموال، وشركة بالأعمال، وشركة بالوجوه، وكل واحد منهما على وجهين: مفاوضة، وعنان، فالكل ستة تتبع كذا في "مجمع الأثر".

مفاوضة الخ. هذه الشركة جائزة عندنا استحساناً، وفي القياس: لا يجوز، وهو قول الشافعي رحمه الله. وقال مالك رحمه الله: لا أعرف ما المفاوضة، وجه القياس: أنها تضمنت الوكالة بمجهول الخس والكفالة بمجهول، وكل ذلك بافتراده فاسد. وجه الاستحسان: قوله **الخ** 'فأوصوا، فإنه أعظم لبركة'، وكذا الناس كانوا يعملونها من غير تكبر، وبه يترك القياس. لأن التعامل كالإجماع، والجهالة متحممة تبعاً، كما في المضاربة، ولا تعتقد أي شركة المفاوضة إلا بلفظة المفاوضة لعد شرائطها عن عدم العوام حتى لو بينا أي المتفاوضان - ما يقتضيه يجوز: لأن المعتبر هو المعنى كذا في "الهداية". **شركة المفاوضة** الخ. وهي من التمييز معنى المساواة في كل شيء، يقال: فاض أي ساوى، وسمي هذا العقد بها؛ لاشتراط المساواة فيه من جميع الوجوه.

بين الحر والمملوك. لأن الحر أعم تصرفاً منه؛ لأنه يملك الترع والعد لا يملكه، ولأن الحر يتصرف بغير إذن، والعد لا يتصرف إلا بإذن، فلم توجد المساواة. وكذا لا يجوز بين الحر والمكاتب، ولا بين حر بالغ وصبي؛ لأنها تقتضي الكفالة، وكفالة هؤلاء لا تصح، وإذا لم تصح كانت عبثاً. (الخوهرية البيرة) **ولا بين المسلم والكافر**. عند الطرفين، وأحارها أبو يوسف رحمه الله مع اختلاف الدين مثل ما إذا تفاوض المسلم والذمي؛ لأن ما يملكه الذمي من شراء احمر والحرير يملكه المسلم بتوكيل غيره، فيتحقق التساوي، ولكنه يكره، وعندهما: لا تصح مفاوضة، وتكون الشركة عناناً؛ لأن الذمي يملك بنفسه، والمسلم لا، فانهى التساوي. وإن تفاوض الدميان جازت مفاوضتهما، وإن اختلف دينهما؛ لأنهما متساويان في التصرف. قال في "الهداية". وإن كان أحدهما كتابياً، والآخر محوسباً يجوز أيضاً، ولا تجوز المفاوضة بين العدين، ولا بين الصبيين، ولا بين المكاتبين؛ لانعدام صحة الكفالة منهم. [والمعتمد قولهما (أي الطرفين) عند الكل كما نطق به المصنفات لفتوى وغيرها. (التصحيح والترجيح: ٢٧٨)]

وتعتقد على الوكالة والكفالة، وما يشتره كل واحد منهما يكون على الشركة إلا طعام أهله وكسوتهم، وما يلزم كل واحد من الديون بدلاً عما يصح فيه الاشتراك، فالآخر ضامن له، فإن ورث أحدهما ما لا تصح فيه الشركة، أو وهب له، ووصل إلى يده بطلت المفاوضة، وصارت الشركة عناناً. ولا تعتقد الشركة إلا بالدراهم والدنانير والفلوس النافقة،

نصوص المساواة

وتعتقد إلخ: أما الوكالة؛ فتحقق المقصود، وهو الشركة في المال، وأما الكفالة؛ فتحقق المساواة فيما هو من مواجب التجارات، وهو توجه المصانة نحوهما جميعاً كذا في الهداية. **بكون على الشركة** لأن مقتضى العقد المساواة، وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف، فكان شراء أحدهما كشرائهما، وهو محمول على ما إذا كان الشراء بإذن شركته. **إلا طعام أهله إلخ** أراد باستتعي ما كان من حوائجه، أي ما اشترى من الطعام والإدام والكسوة لنفسه أو لأهله لا يقع مشتركاً، وهو بإذن الشريك؛ لأن هذه الأشياء مستثناة عن المفاوضة لضرورة، فإن الحاجة المراتمة معومة الوقوع، وكذا استجاره بئاً سكناه، أو دابة مركوب في حاجته كالحج وغيره، أو جارية للوطء، أو الاستخدام.

فالآخر ضامن له: تحقيقاً لمساواة، ولأنها معقدة على الكفالة، فكانه كفيل عنه بدل ذلك، فصلت به، والمراد بدل الشيء الذي يصح فيه لاشتراط حتى إذا اشترى العقار بصلب شركته؛ لأنها لا تصح فيها، وما يصح فيه الاشتراك: الشراء، والبيع، والاستئجار، وما لا يصح فيه: الخدية، والوكالة، والحج، والمصح، عن دم العمد وعن البقرة. **ما لا تصح إلخ** كالعقار أو العروس. أو وهب له ذلك، فوصل إلى يده، وتطل المفاوضة؛ لأنه لا تصح فيه الشركة، فلا تأثير له. [الجوهرة النيرة: ٣٤٥، ٣٤٦]

ولا تعتقد الشركة إلخ: أما الدراهم والدنانير، فلأنها أثمان الأشياء، ويقوم بها المستهلكات؛ ولأنها لا تتعين بالعقود، فيصير المشتري مشترياً مثلاً في الدمة، والمشتري ضامن لما في دتمته، فيصح الربح المقصود؛ لأنه ربح ما ضمه. وأما الفلوس النافقة؛ فإنها تروح روح الأثمان، فالتحقت بها، قانوناً وهذا قول محمد - . لأنها منقولة بالقبول عنده حتى لا تتعين بالتعيين، ولا يجوز بيع اثنين منها بواحدة بأعيانها على ما عرف، أما عندهما فلا يجوز الشركة، والمصارعة بها؛ لأن ثمنها ينبد ساعة فساعة، ويصير ساعة سعة؛ ولأنه لا يقوم بها المستهلكات، ولا يقدر لها أرش الحمايات، فصارت كالعروض، ولا اعتبار بكونها نافقة؛ لأنه تنفق في موضع دون موضع [الجوهرة النيرة: ٣٤٦] وعن أبي حنيفة - . صححت المصارعة بها، كذا في حواشي 'شرح الوفاية' أقول: الحاصل أن الشركة لا تعتقد بالفلوس النافقة، ولا يجوز عندهما، وتعتقد وتخور عند محمد - . وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف - . وهو الصحيح، قال في 'رد المحتار': والحوار لها هو الصحيح؛ لأنها أثمان باصطلاح الكل، فلا تطل ما لم يصطلح على صده. وإنما لا تخور الشركة بالعروض؛ لأن التوكيل فيها على الوجه الذي تضمنه الشركة لا تصح.

ولا يجوز فيما سوى ذلك إلا أن يتعامل الناس به كالتيب والثقرة، فتصح الشركة بهما. وإن أرادا الشركة بالعروض باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر، ثم عقدا الشركة.

وأما شركة العنان، فتعقد على الوكالة دون الكفالة، ويصح التفاضل في المال، ويصح أن يتساويا في المال، ويتفاضلا في الربح.

كالتيب والثقرة إلخ: [فيدهما بالتعامل] لأن التيب والثقرة تشبه العروض من وجه؛ لأنها ليست ثمناً للأشياء، وتشبه الدراهم والدينار من وجه؛ لأن انعقد عليه صرف، فأعطيت الشبه من كل واحد منهما، فاعتبرت فيها عادة الناس في التعامل، فإذا تعاملوا بها ألحقت بالدراهم، وإن لم يتعاملوا بها ألحقت بغير الدراهم. [الجوهرية البيرة: ٣٤٦] والتيب: هو القطعة المأخوذة من المعدن كذا في 'العيني'، وفي 'شرح الوقاية': تيب ذهب غير مضروب، والثقرة فضة غير مضروبة.

باع كل واحد إلخ: صوابه: باع أحدهما، وصورته: رجلا من مال لا يصلح للشركة كالعروض والحيوان ونحوه، وأراد الشركة، فالطريق فيه أن يبيع أحدهما نصف ماله مشاعاً بنصف مال الآخر مشاعاً أيضاً، فإذا فعلا ذلك صار اما شركة بينهما شركة الأملاك، ثم يعقدان بعده عقد الشركة ليكون كل واحد منهما وكيلاً عن صاحبه؛ وهذا لأنه إذا باع كل منهما نصف ماله بنصف مال الآخر صار نصف كل واحد منهما مضموناً على الآخر بالشمس، فكان الربح الحاصل ربح مال مضمون، فيكون العقد صحيحاً، وإنما هي حيلة في تخوير العقد بالعروض.

نصف ماله بنصف إلخ: هذا وقع اتفاقاً؛ لأنه لو باعه بالدراهم ثم عقد، الشركة في العروض التي باعها جاز أيضاً. **وأما شركة العنان إلخ:** [هي أن يشتركا وكالة لا كفالة] وهي مأخوذة من عن كذا، أي ظهر له أن يشارك في البعض من ماله، وعند الشافعي رحمته جميع العقود من الشركة باصة إلا العنان، وبه قال أحمد رحمته، وعن مالك رحمته: لا أعرف المفوضة، وهو كناية عن فسادها، وعن أصحابه: جوارها مالك رحمته في الحمة لا بشرط التساوي في المال، بأن يفوض كل تصرفه إلى آخر مع حضوره وغيبته. **فتعقد على الوكالة:** لأنها من ضروريات التصرف. (البيان)

دون الكفالة: لأنها ليست من ضرورياته. [السب: ٢٨٠/١] لأن النقط مشتق من الإعرص، يقال: عر له أي أعرض، وهذا لا ينبئ عن الكفالة، وحكم التصرف لا يثبت، بخلاف مقتضى اللفظ.

ويصح التفاضل إلخ: لأنها لا تقتضي التساوي. (الجوهرية البيرة) **ويصح أن يتساويا إلخ:** وقال زهر والشافعي رحمتهما. لا يجوز أن يشترط لأحدهما أكثر من ربح ماله، ولذا: أن الربح تارة يستحق بالمال، وتارة بالعمل بدلالة امصارية، فإذا جاز أن يستحق بكل واحد منهما جاز أن يستحق بهما جميعاً، ولأنه قد يكون أحدهما أحذق وأهدى أو أكثر عملاً، فلا يرضى بالمساواة. [الجوهرية البيرة: ٣٤٧] وقال رسول الله ﷺ: "الربح على ما شرعا، والوضيعة على قدر المالين"، ولم يفصل بين التساوي والتفاضل، كذا في "الهداية".

ويجوز أن يعقدها كل واحد منهما ببعض ماله دون بعض. ولا تصح إلا بما بينا أن المفاوضة تصح به. ويجوز أن يشتركا، ومن جهة أحدهما دنانير، ومن جهة الآخر دراهم، وما اشتراه كل واحد منهما للشركة طوَلَبَ بثمنه دون الآخر، ويرجع على شريكه بحصته منه. وإذا هلك مال الشركة أو أحد المالكين قبل أن يشتريا شيئاً بطلت الشركة، وإن اشترى أحدهما بماله شيئاً، وهلك مال الآخر قبل الشراء،

بعض ماله إلخ لأن المساواة في جميع المال ليس بشرط فيها. [السب: ١ ٢٨١] **نصح به** يعني أنها لا تصح إلا بالتقديس، ولا تصح بالعروض. (الخوهرية البيرة) **ويجوز أن يشتركا** وقال **رو** لا يجوز، لما: أن الدراهم والدينار قد أحريا بحرى الجنس الواحد في كثير من الأحكام بدليل أنه يقسم بعضها إلى بعض في الزكاة، فصار انعقد عليهما كالعقد على الجنس الواحد، فإن كانت قيمة الدينارين تريد على الدراهم كما إذا كان لأحدهما ألف درهم، وبآخر مائة دينار قيمته ألف درهم ومائة لم تصح المفاوضة وكانت عتاً؛ لأن المفاوضة تقتضي مساواة، والعتان لا يقتضيهما. (الخوهرية البيرة) **طوَلَبَ بثمنه إلخ**. لما بينا أنها تتضمن الوكالة دون الكفالة، والوكيل هو الأصل في الحقوق. (الخوهرية البيرة) **ويرجع على شريكه إلخ**. يعني إن أدى من مال نفسه، أما إذا نقد من مال الشركة لا يرجع كذا في 'استنصمى'، فإن كان لا يعرف أنه أدى من مال نفسه إلا بقوله: فعليه البيرة؛ لأنه يدعي وجوب المال في دمة الآخر، وهو مكر، فيكون القول قول مسكر مع يمينه. [الخوهرية البيرة: ٣٤٧]

قبل أن يشتريا إلخ: والهلاك على مالكة قبل الخلط، وعليهما بعده.

طلب الشركة أما في الصورة الأولى أي إذا هلك مال الشركة كله؛ فالأمر المعقود عليه فيها هو المال، وإذا هلك بطل العقد كالبيع، وأما في الصورة الثانية، أي إذا هلك أحد المالكين، فالأمر الشرطي م يرض بالآخر إلا ليشركه هو ماله، فإذا هلك أحدهما فأت ذلك، فعات رضاه بشركته، فيبطل للعقد، وأي المالين هلك، هلك من مال مالكة، فإن هلك في يده فظاهر، وإن هلك في يد الشريك فكذلك؛ لأنه أمانة، وإلى قال: قبل أن يشتريا؛ لأنه إذا هلك أحد المالكين بعد شراء المال الآخر كان المشتري مشتركاً بينهما، وهو معنى قوله: وإن اشترى أحدهما إلخ

وهلك مال الآخر إلخ ولو قال الشيخ: 'فهذا' بالفاء ليس على انتعيق لك أن أو؛ لأنه إذا هلك مال أحدهما ثم اشترى الآخر بماله إن صرحا بالوكالة في عقد الشركة، فالمشتري مشترك بينهما على ما شرط؛ لأن عقد الشركة إن بطل بالهلاك، فالوكالة المصريح بها باقية، فكان المشتري مشتركاً بينهما حكم الوكالة المفردة، ويرجع عليه حصته من الثمن، وإن ذكرنا مجرد الشركة، ولم يصرحا بالوكالة، فهو لمشتري خاصة؛ لأن دحوله في ملكه تحكم الوكالة التي في ضمن الشركة، وقد بطلت الشركة بهلاك المال، فيبطل ما في ضمنها، بخلاف ما إذا صرحا بها؛ لأنها صارت مقصودة

فالمشتري بينهما على ما شرطاً، ويرجع على شريكه بحصته من ثمنه.
ويجوز الشركة وإن لم يخطط المال، ولا تصح الشركة إذا اشترط لأحدهما دراهم مسماة من الربح.
ولكل واحد من المتفاوضين وشريكي العنان أن يبضع المال،

فالمشتري بينهما إلح لأن الملك حين وقع وقع مشتركاً بينهما؛ لقيام الشركة وقت الشراء، فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك، ثم الشركة شركة عقد عند محمد حتى أن أيهما باع جار بيعه؛ لأن الشركة قد تمت في المشتري، فلا يتقص بعد تمامها، وعند الحسن بن زياد: شركة منك حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه. [الجوهرة البيرة: ٣٤٧] والمعتمد قول محمد على مامشي عليه في "المسوط". [التصحيح والترحيح: ٢٦٨] ويرجع إلح. لأنه وكيل في حصة شريكه، وقد قضى الثمن من مال نفسه، فيرجع عليه نحسابه؛ لعدم الرضاء بدون ضمانه كذا في "شرح الكنز" للعلامة العيني.

ويجوز الشركة إلح وقال زهر والشافعي حجة لا يجوز؛ لأن الربح فرع المال، ولا يقع الفرع على الشركة إلا بعد اشركة في الأصل وإنه بالخط، وهذا أي كون الربح فرع المال؛ لأن المحل هو المال، وهذا يضاف إليه، فيقال: عقد شركة مال، ويشترط تعيين رأس المال، بخلاف المضاربة، فإنها تصح بدون الخط؛ لأنها ليست بشركة، وإنما المضارب يعمل لرب المال، فيستحق الربح عمالة، أي أجرة على عمله أما ههنا بخلافه، وهذا الربح فرع مال أصل كبير ههنا، حتى يعتبر اتحاد الحسن، ويشترط الخلط، ولا يجوز التفاضل في الربح مع التساوي في المال، ولا يجوز شركة الثقل والأعمال؛ لانعدام المال على أصحهما. ولذا: أن الشركة في الربح مستتدة بـ العقد دون مال؛ لأن العقد يسمى شركة، فلا بد من تحقق معنى هذا الاسم، أي اسم الشركة فيه، فم يكن الخلط شرطاً، ولأن الدراهم والديناير لا يتعيان في العقود، فلا يستفاد الربح برأس المال، وإنما يستفاد بالتصرف؛ لأنه في النصف أصيل، وفي النصف وكيل، وإذا تحققت الشركة في التصرف بدون الخلط تحققت في الاستفادة به، أي بالتصرف وهو الربح بدو، أي بدون خلط رأس المال، وصار كالمضاربة، فلا يشترط اتحاد الحسن والتساوي في الربح، وتصح شركة التقبل كذا في "الهداية".

ولا تصح الشركة إلح هذا ليس بمختص في شركة العنان، بل عام في كل شركة، وظاهره: أن المراد فساد الشرط؛ لأن الشركة لا تطل بالشروط الفاسدة، فإذا بطل الشرط يكون الربح على قدر المال.
دراهم مسماة بأن قال أحدهما. يكون في من الربح مائة درهم مثلاً، ثم يقسم الباقي، فلا تصح الشركة به؛ لأنه شرط يوجب انقطاع اشركة؛ لأنه قد لا يربح إلا ذلك القدر الذي سمي به لأحدهما كذا في "شرح الكسر"، وفي "الجوهرة البيرة": لأن هذا يعرجهما من عقد الشركة، ويجعلها بحارة. [ص ٣٤٧] **أن يبضع** من الإصاع: وهو أن يدفع مالا لآخر يتجر فيه، ويكون الربح له، ورأس المال لرب المال؛ لأنه من عادة التجارة.

ويدفعه مضاربة، ويوكل من يتصرف فيه، ويرهن ويستأجر الأجنبي عليه، ويبيع بالنقد والنسيئة، ويده في المال يد أمانة.

وأما شركة الصنائع: فالخياطان والصباغان يشتركان على أن يتقبلا الأعمال، ويكون الكسب بينهما، فيجوز ذلك، وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه، ويلزم شريكه، فإن عمل أحدهما دون الآخر، فالكسب بينهما نصفان.

ويدفعه مضاربة: قال أبو نصر: أم دفع مال مضاربة، فذكر في الأصل أنه يجوز، وقال الحسن عن أبي حنيفة يس له ذلك، ورواية الأصل هو الصحيح. [التصحيح ولترجيح: ٢٦٨] لأما دون الشركة فيتصمها؛ لأن اوضعية في الشركة تنزم اشريك، ولا تنرم المضارب، فتضمن اشركة المضاربة فتجوز، كذا في 'فتح القدير'، وإذا دفع مال إلى مضارب يصير مضارب مودعاً، وبالتصرف وكيلاً، وباريح أحياناً، والشركة فيه ضرورية تثبت ضرورة استحقاق الآخر من الربح مشاعاً. ويوكل الخ لأن التوكيل ناسخ ولشراء من توبع التجارة، والشركة انعقدت لتجارة، بخلاف لو وكيل بالشراء حيث لا يمكن أن يوكل غيره؛ لأنه عقد خاص طلب منه تحصيل العين، فلا تستطيع مثله كذا في الهداية. ويبيع: لأن هذه التصرفات معتادة لا يجد التجار بداً منه.

يد أمانة: لأنه قصه بإذن صاحبه لا على وجه المسادة والوثيقة، فصار كالوديعة كذا في 'شرح الكرم' لمعيي. شركة الصنائع: ويسمى شركة الأعمال، وشركة التقل، وهي جائزة عندنا، خلافاً لشافعي. ورور. وفي رواية؛ لأن الشركة في لربح تنبي على الشركة في رأس المال، ولا مانعهما، فكيف يتصور التمييز بدون الأصل، وما أن المقصود تحصيل المال بالتوكيل، وهذا مما يقبل التوكيل، فيجوز كذا قال العلامة اعيني.

فالخياطان والصباغان: أو حياص وصناع، وغير ذلك. فيجوز ذلك سواء اتفقت أعمالهم، أو اختلفت كالحياطين والإسكافين، وأحدهما حياط، والآخر إسكاف أو صناع. وقال رور. لا يصح إذا اختلفت لأعمال، وما أن أول هذا العقد توكيل بالتصرف، وأخره اشتراك في الربح، فصار كالمضاربة، فلا يشترط الاتحاد.

ويلزم شريكه: حتى إن صاحب اثوب أن يأخذ اشريك بعينه، ولشريك اندي لم يقبل للعمل أن يطالب اثوب مثلاً بالأجرة كذا في 'فتح القدير'. بينهما نصفان: [هذا إذا شرط أن يكون لأجر بينهما على اتصيف] فإن شرطاً اتفاضل في الربح حال ما تقبلا حار، قال في 'شرح الصحاوي': ويجوز اشتراط الربح بينهما على اسواء، وعلى اتفاضل بأن يكون أحدهما أحقق من الآخر في العمل، وعند رور. لا يجوز متفاضلاً، وفي 'الخلاصة'، وهو شرط الربح في هذه لأحدهما أكثر مما شرط للآخر حار عندنا؛ لأن العمل يتفاوت قد يكون =

وأما شركة الوجوه، فالرجلان يشتركان، ولا مال لهما على أن يشتريا بوجوههما ويبيعا، فتصح الشركة على هذا، وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشتريه، فإن شرطاً أن يكون المشتري بينهما نصفان، فالربح كذلك. ولا يجوز أن يتفاضلا فيه، وإن شرطاً أن المشتري بينهما أثلاثاً فالربح كذلك، ولا تجوز الشركة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد،

= أحدهما أحرق من الآخر، فإن شرط الأكثر لأداهما عملاً اختلف المشايخ فيه قال في "العاية": اصحيح أنه يجوز أيضاً؛ لأن الربح بقدر صمان العمل لا حقيقة العمل، ألا ترى إلى ما نص عليه العالم الحليل الشهيد في "الكافي"، فإن غاب أحدهما، أو مرض، أو لم يعمل الآخر، فهو أيضاً بينهما.

شركة الوجوه قال بعضهم: بما سميت هذه الشركة به؛ لأنه ليس لهما مال ولا عمل، فيجلس كل واحد منهما ينظر وجه صاحبه كذا في "الساية". وقال العيني: سميت به؛ لأنه لا يشتري بالنسيئة إلا من له وجهة عبد الناس، وقيل: لأهما يشتريان من الوجه الذي لا يعرف، وقيل: لأهما إذا حسبا، تدبر أمرهما ينظر كل واحد منهما إلى وجه صاحبه، وقيل: إنه أضيفت للوجوه؛ لأنها تتدبر معها لعدم المال، وسميت أيضاً شركة المفائيس، ووجهها صاهر. **فتصح الشركة إلخ** وقد تكون هذه مفاوضة وعنائاً، فالمفاوضة: أن يكون من أهل الكفالة ويتلفظ بمقطها، ويكون المشتري بينهما، وكذا ثمة، وأما اعان، فيتفاضلان في ثمن المشتري، ويكون الربح بينهما على قدر الضمان، فإذا أطلقت تكون عنائاً. [المجوهرة النيرة: ٣٤٨]

وكيل الآخر إلخ لأن التصرف على الغير لا يجوز إلا بوكالة أو ولاية، ولا ولاية، فتعين الوكالة كذا في "أهذية". **أن يتفاضلا فيه:** أي في الربح؛ لأن الربح لا يستحق إلا بالعمل كأنصارب أو بأمال كرت المال، أو بالصمان كالأسناد الذي يتقبل العمل من الناس، ويقيه على التمسيد بأقل مما أحد، فيطلب به الفصل بالصمان، ولا يستحق الربح بغير هذه الأشياء، والصمان بقدر المثلث في المشتري، فكان الربح الزائد عليه ربح مام يصم، فلا يجوز أن يكون المشتري بينهما بصميين، والربح أثلاثاً، بل يكون اربح بينهما بقدر المثلث، ويجوز الفصل في المصارفة على خلاف القياس لتعين المال فيها. **كذلك:** أي كما شرطاً في المشتري.

ولا يجوز [هذا شروع في الشركة الفاسدة] **الشركة في الاحتطاب إلخ:** [أي في جمع الخصب] بأن يشترك اثنان على أن يختصا من الحبال مثلاً ويبيعا، أو يصطادا ويبيعا، وعلى هذا، والأصل فيه: أنه لا يجوز الاشتراك في أحد شيء مباح؛ لأن الشركة متضمنة لمعنى الوكالة، والتوكيل في أحد اساح باطل؛ لأنه يقتضي صحة أمر الموكل به، وأمره غير صحيح؛ لأنه صادف غير محل ولايته، وأيضاً الوكيل يمكنه بنفسه تدوير أمره، فإن اساح لمن سقت يده إليه، كذا في "العاية". **والاحتشاش** أي في جمع الحشيش. **والاصطياد** والاستسعاء واحتشاء الثمار.

وما اصطاده كل واحدٍ منهما، أو احتطبه، فهو له دون صاحبه. وإذا اشتركا ولأحدهما بغلٌ. وللآخر راوية يستقي عليها الماء، والكسبُ بينهما لم تصح الشركة، والكسبُ كله للذي استقى الماء، وعليه أجرٌ مثل الراوية إن كان العامل صاحب البغل وإن كان صاحب الراوية، فعليه أجرٌ مثل البغل. وكل شركة فاسدة

فهو له دون صاحبه لثبوت ملك في شئ بالأحد. [اللباب: ١/ ٢٨٣] هذا إذا لم يخطئه، أما إذا خطئه فهو بينهما على ما اتفقا عليه، وإن لم يتفقا على شيء، فانقور قول كل واحد منهما مع يمينه على دعوى الآخر إلى تمام النصف، وإن خطئه وباعاه، فإن كان مما يكال ويوزن قسم الشئ على قدر الكيل الذي لكل واحد منهما، وإن كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما، وإن لم يعرف واحد منهما صدق كل واحد منهما في النصف، فإن ادعى أكثر من النصف لم يقبل إلا بينة؛ لأن اليد تقضي التساوي، فإن عمل أحدهما، وأعان الآخر، بأن حصص أحدهما، وشده الآخر حزمًا، أو جمعه، فله أجر مثله لا يجوز له نصف ثم ذلك عند أبي يوسف ^(١). وقال محمد ^(٢): له أجر مثله بالعمامة مع. [الخواهر الميرة: ٣٤٩] والفتوى على قول محمد كذا في 'المفتاح'.

راوية وهي لمرادة من ثلاثة حمود، وأصلها بغير السقاء؛ لأنه يروي الماء أي يحميه. (اللباب)
يستقي: وفي نسخة: يستقي. **لم تصح الشركة إلخ**: أما فساد الشركة؛ فلا تعقدها على إحرار المساج، وهو الماء، وأما وجوب لأجر؛ فلا أن المساج إذا صار ملكاً للمحرر وهو المستقي فقد استوفى منافع ملك الغير، وهو البغل (إذا كان العامل صاحب الراوية) أو الراوية (إذا كان العامل صاحب البغل) بعقد فاسد، فيزيمه أجره كذا في 'الهداية'.
استقى: الماء؛ لأنه من ما يمكنه بالإحرار. [اللباب: ١/ ٢٨٤] وفي نسخة: 'استقى' وعيه أجر مثل راوية إن كان صاحب البغل، وإن كان صاحب الراوية، فعليه أجره مثل البغل".

أجر مثل البغل أو الراوية، وإما وجب أجر المثل، لأنه استوفى منفعة غيره بعقد فاسد، فيستحق أجره المثل.
وكل شركة فاسدة إلخ ويطلب شرط انفصال، وشرط بفساده: هي التي يجوز أن تجعل صحيحة، أي شركة كانت، لا يقال: ب في كلام الشيخ تناقضاً، لأنه ذكر أولاً الكسب في الشركة الفاسدة للعامل، وعيه أجر المثل، كما مر عن قريب ثم ذكر ما يخالفه بقوله: 'فالربح فيها على قدر رأس المال، ويطلب شرط انفصال'؛ لأن موضوع ما ذكره أولاً ما إذا وقعت الشركة في نحو الاستقاء من النهر، وموضوع ما ذكره ثانياً ما إذا وقعت الشركة في شراء البئر وبيعه مثلاً، واشتراط الربح ثلاثاً مع التساوي في رأس المال، ولكن طرأ الفساد لأمر عارض كاشتراط تخصيص أحدهما من أصل الربح بدراهم مسماة وأشار بقوله: "ويصل شرط انفصال" إلى أن حوار اشتراط انفصال في الربح مع التساوي في رأس المال، محله ما إذا صححت الشركة، أما إذا فسدت فلا يكون =

فالربح فيها على قدر رأس المال، ويبطل شرط التفاضل. وإذا مات أحد الشريكين، أو ارتد، ولحق بدار الحرب بطلت الشركة. وليس لواحد من الشريكين أن يؤدي زكاة مال الآخر إلا بإذنه، فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدي زكاته، فأدى كل واحد منهما، فالثاني ضامن، سواء علم بأداء الأول أو لم يعلم عند أبي حنيفة رحمته الله. وقال رحمته الله: إن لم يعلم لم يضمن.

= الربح بينهما بقدر المال حتى لو كان المال من أحدهما كان للآخر أجر المثل؛ ولأن الربح تابع للعقد إذا كان موجوداً، وهما قد فقد العقد، فيكون تابعاً للمال، والزيادة إما تستحق بالتسمية، وقد فسدت لفساد العقد، فصار كأن التسمية لم توجد أصلاً، فبطل شرط التفاضل، وبقي الاستحقاق على قدر رأس المال.

وبطل شرط التفاضل لأن الربح فيه تابع للمال، فيقدر بقدره. [الجوهرة النيرة: ٣٤٩]

بطلت الشركة. لأنها تصمم الوكالة، والوكالة تبطل بالموت، وكذا باللحاق بدار الحرب مرتداً إذا قضى القاصي بلحقه؛ لأنه ممسكة بالموت، ولأن كل واحد من الشريكين يتصرف بالإذن، وموت يقطع الإذن، ولا فرق بين ما إذا علم الشريك بموت صاحبه، أو لم يعلم؛ لأنه عزل حكمي، فإن رجع المرتد مسلماً بعد إلحاق قبل أن يقضي القاصي بلحقه لم تطل الشركة، وإن كان رجوعه بعد ما قضى بلحقه، فلا شركة بينهما؛ لأنه لما قضى بلحقه رالت أملاكه، فانفسحت الشركة، فلا تعود إلا بعقد جديد. [الجوهرة النيرة: ٣٤٩، ٣٥٠]

أن يؤدي زكاة مال إلخ لأن ذلك ليس من جنس التجارة، فلا يملك التصرف فيها. [الجوهرة النيرة: ٣٥٠]

إلا بإذنه. لأن أداء الزكاة ليس من جنس أعمال التجارة، فلا يضمنه الشركة، فلا بد فيه من إذن صاحبه للأداء، فإن أدى بغير إذن لا يتأدى عن ماله، بل يكون تبرعاً من المؤدي.

عند أبي حنيفة رحمته الله. ورجح دليل الإمام، واعتمده المحبوبي والنسفي. [التصحيح والترجيح: ٢٦٩]

وقال إلخ هما: أنه مأمور بالتصديق من الفقير، وقد أتى به، فلا يصح للموكل؛ وهذا لأن في وسعه التصديق لا وقوعه زكاة لتعلقه بنية الموكل، وإنما يطلب منه ما في وسعه، ولأبي حنيفة رحمته الله أنه مأمور بأداء الزكاة، والمؤدي لم يقع زكاة. فصار مخافاً؛ وهذا لأن مقصود الأمر من الأمر إحراج نفسه عن عهدة الواجب؛ لأن الظاهر أنه لا يلزم الضرر إلا لدفع الضرر، وهذا المقصود حصل بأدائه، وعري أداء المأمور عنه، فصار المأمور معرولاً علم أو لم يعلم؛ لأنه عزل حكمي، وهذا إذا أدى على التعاقد، وأما إذا أدى معاً ضمن كل واحد منهما نصيب الآخر كذا في "الهداية" ويتقاصان، فإن كان مال كل أحدهما أكثر يرجع بالزيادة.

كتاب المضاربة

المضاربة عقدٌ على الشركة في الربح بمالٍ من أحد الشريكين، وعَمَلٍ من الآخر. ولا تصح المضاربة إلا بالمال الذي بينا أن الشركة تصح به. ومن شرطها:
وهو رب المال وهو رب المضاربة

كتاب المضاربة ما فرغ عن كتاب الشركة عقبتها بأنها نوع من الشركة، وهي امقاعة من الضرب في الأرض، وهو السفر فيها، قال الله تعالى: ﴿وَأَحْزَنَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (المرم: ٢٠) أي يسافرون لطلب رزق الله، ويسمى هذا العقد بها؛ لأن امصارب يسير في الأرض طالباً لطلب الربح، وأهل الحجار يسمون هذا العقد مقارضة وإقراضاً من القرص؛ لأن صاحب المال يقطع قدرًا من ماله ويسمه تعامل، وأصحاباً أيضاً احتاروا عقد المضاربة؛ لكونها موافقة للنصر، كذا قال العلامة العيني. وفي 'الجوهرة النيرة': في اشرح: عبارة عن عقد بين اثنين يكون من أحدهما مال ومن الآخر اتجارة فيه، ويكون اربح بينهما، وركبها: الإيجاب والقول، وهو أن يقول: دفعت إليك هذا مال مضاربة أو معامدة، أو خذ هذا المال وعمل فيه مضاربة أن ما رزق الله من شيء، فهو يسا نصفان، فيقول المضارب: قست أو أحدث، أو رصيت. [ص ٣٥٠]

وشرطها أمور: ١- كونه رأس مال من الأثمان كما في الشركة. ٢- وكونه رأس المال عيناً لا ديناً. ٣- وكونه مستمراً، لأن امصارب يمكنه انصرف، بخلاف الشركة؛ لأن العمل فيها من خاصين. ٤- وكونه الربح بينهما شائعاً، فهو عين قدرًا فسدت. ٥- وكونه نصيب كل منهما معوماً عند العقد. ٦- وكونه نصيب امصارب من اربح، حتى لو شرط من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت، كذا في 'الدر المختار'. وفي 'جوهرة النيرة': إذا دفع مال فهو ممة كالمودعة إلى أن يعمل فيه؛ لأنه قبضه بأمر مالكة، فإذا اشترى به فهو وكالة؛ لأنه تصرف في مال الغير بأمره، فإذا ربح صدر شريكاً، فإذا فسدت صارت حارة؛ لأن الواحد فيها آخر امش، وإذا حالف امصارب شرط رب المال، فهو بمنزلة اعاصب، فيكون مال مضموناً عليه، ويكون الربح للمصارب، وبكده لا يصيب له عندهما، وقال أبو يوسف: لا يصيب له، كذا في 'الحجدي'، فصارت للمصارب خمس مراتب، هو في الاستدعاء أمين، فإذا تصرف، فهو وكيل، فإذا ربح، فهو شريك، فإذا فسدت فهو 'حير'، فإذا حالف فهو عاصب. [ص ٣٥٠]

وشرعيتها للحاجة إليها، فإن الناس بين عي مال عي عن لتصرف فيه، وبين مهاد في التصرف صغر بيد عن مال، فمست الحاجة إلى شرع هذا النوع من التصرف لتنتصه مصححة عي واندكي والفقر والعني، وبعث النبي . والناس يباشرونه، فقررههم عليه، وتعاملت به الصحابة ؓ كذا في 'مجمع الأهر'.

إلا بالمال الذي الح: يعني أنه لا تصح إلا بالدرهم والدينار، أما الفلوس، فعلى خلاف الذي بيناه في الشركة، وهو: أن عند محمد تجوز المضاربة بها، وعندهما: لا تجوز. [الجوهرة النيرة: ٣٥١]

أن يكون الربح بينهما مشاعاً لا يستحق أحدهما منه **دراهم مسمأة**، ولا بد أن يكون المال مسلماً إلى المضارب، ولا يد لرب المال فيه.

فإذا صحّت المضاربة مُطلقةً جاز للمضارب أن يشتري ويبيع، ويسافر ويضع ويوكل، وليس له أن يدفع المال مضاربةً إلا أن يأذن له رب المال في ذلك، أو يقول له: اعمل برأيك. وإن خصّ له رب المال التصرف في بلد بعينه، أو في سلعة بعينها لم يجز له أن يتجاوز عن ذلك،

دراهم مسمأة: لأن شرط ذلك يقطع الشركة؛ لجواز أن لا يحصل من الربح إلا تلك الدراهم المسمأة، قال في شرحه: إذا دفع إلى رجل مائلاً مضاربة على أن ما رزق الله فله مضارب مائة درهم، فالمضاربة فاسدة، فإن عمل في هذا، فربح أو لم يربح، فله أجر مثله، وليس له من الربح شيء؛ لأنه استوفى عمله عند عقد فاسد سدل، فإذا يسلم إليه البديل رجع إلى أجرة المثل، كما في الإجارة، قال أبو يوسف **رحم** له أجر مثله لا يتجاوز به المسمى، وقال محمد **رحم** له الأجر بالغاً ما بلغ. (الجوهرة النيرة) **ولا يد لرب المال إلخ**: أي لا يجوز أن يشترط العمل على رب المال، فإن شرط عمل رب المال فسدت المضاربة؛ لأنه يمنع حصول يد المضارب. ولا يتمكن من التصرف، وهذا بخلاف الأب أو الوصي إذا دفع مال اليتيم مضاربة، وشرط عملها حيث يحوز؛ لأهما ليسا مالكين للمال، فصارا كالأجسرين، لأن لكل واحد منهما أن يأخذ مال الصغير مضاربة، فإن شرطاً عمل الصغير فسدت؛ لأنه هو المالك للمال. (الجوهرة النيرة) **مطلقة**: أي غير مقيدة بالزمان والمكان والسلعة. [الجوهرة النيرة: ٣٥١]

ويضع: من الإيصاع أي يدفع مال بضاعة ولو لرب المال، ولا تطل به المضاربة كذا في 'الدرر'. قال العيني: هو أن يدفع إلى غيره مائلاً يعمل فيه، ويكون الربح للعامل؛ لأن هذا من صيغ التجار - انتهى -. قال في 'الفتح': وقول العيني: 'يكون الربح' للعامل صوابه: ولا يكون، أو يحمل العامل على المضارب الذي وجد منه الإيصاع، وإن لم يعمل بالفعل، كذا ذكره الشيخ شاهين، وليس المراد بالربح الذي يكون للمضارب في كلام الشيخ شاهين دون رب المال إذا دفع المال بضاعة أصل الربح، بل ما يخصه منه فتنه.

ويوكل: ويودع ويرهن ويؤجر ويستأجر، ويحيل ويحتال. [الباب: ٢٨٧/١] لإطلاق العقد، ولأن المقصود منها الاستئجار، وهو لا يحصل إلا بالتجارة، فيستطع ما هو من صغ التجارة، والتوكيل والإيصاع والإيداع من صنعهم وعادتهم. [الجوهرة النيرة: ٣٥٢، ٣٥١]

وليس له إلخ: لأن الشيء لا يتضمن مثله؛ لتساويهما في القوة، فلا بد من التخصيص عليه، أو التفويض المطلق إليه كما في التوكيل، فإن التوكيل ليس له أن يوكل غيره إلا إذا قيل له: اعمل برأيك. [الجوهرة النيرة: ٣٥٢]

وكذلك إن وقت المضاربة مدة بعينها جاز، وبطل العقد بمضيها. وليس للمضارب أن يشتري أبا رب المال ولا ابنه، ولا من يعتق عليه، فإن اشتراهم كان مشترياً لنفسه دون المضاربة، وإن كان في المال ربح، فليس له أن يشتري من يعتق عليه، وإن اشتراهم ضمن مال المضاربة، وإن لم يكن في المال ربح جاز له أن يشتريهم، فإن زادت قيمتهم عتق نصيبه منهم، ولم يضمن لرب المال شيئاً، ويسعى المعتق لرب المال في قيمة نصيبه منه، وإذا دفع المضارب المال مضاربة عني غيره، ولم يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع، ولا بتصرف المضارب الثاني حتى يربح، أي بمجرد الدفع

جار. وبطل إلخ. لأنها توكيل فتوقت بما وقته، وإذا احتفا في عموم والخصوص، فالقول قول من يدعي للعموم. [الجوهرة النيرة: ٣٠٣] ولا من يعتق إلخ لأن العقد وضع لتحقيق الربح، وذلك بالتصرف مرة بعد أخرى، ولا يتحقق التصرف مرة بعد أخرى فيه لعنقه كذا في "الهداية". عليه بقراءة أو غيرها. (الجوهرة النيرة) دون المضاربة لأن الشراء متى وجد نقاداً على المشتري بقده عليه. (الجوهرة النيرة) في المال ربح. والمراد من كون الربح في المال أن يكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال، سواء كان في حيلة رأس مال ربح أو لا؛ لأنه إذا كان قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل لا يظهر ملك المضارب فيه، بل يفعل مشعولاً برأس المال، حتى إذا كان رأس المال ألفاً، وصار عشرة آلاف درهم، ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمه ألف، أو أقل لا يعتق عليه، كذا في "السياسة"، وكذا لو كان به ثلاثة أولاد أو أكثر، وقيمة كل واحد ألف، أو أقل، واشتره لا يعتق منهم شيء؛ لأن كل واحد مشعول برأس المال، ولا يملك المضارب منهم شيئاً حتى يريد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من غير ضمه إلى آخر.

فليس له إلخ: لأنه يعتق عليه نصيبه، ويفسد نصيب رب المال لا تنفاه حوار بيعه؛ كونه مستسعى لا يجوز بيعه. صمن: لأنه يصير مشترياً لنفسه، فيضمن بالقدر من مال المضاربة. (الجوهرة النيرة) حاز له أن يشتريهم: لأنه لا مانع من تصرفه؛ إذ لا شركة فيه؛ ولأنه يقدر على بيعهم بحكم المضاربة. [الجوهرة النيرة: ٣٥٣]

عتق نصيبه: للمضارب ملكه بعض قريبه. ولم يضمن إلخ: لأنه لا صعب من جهته، أي المضارب في ريادة القيمة، ولا في ملكه الريادة؛ لأن هذا شيء يثبت من طريق الحكم، فصار كما إذا ورثه مع غيره كأمراة اشترت من روحها، فماتت وتركته روحاً وأحاً، عتق نصيب الروح من أمه، ولا يضمن لأحبيها؛ لعدم الصع من كذا في "الهداية" و"النهاية". في قيمة نصيبه أي نصيب رب المال من العبد، وهو رأس المال، ونصيبه من الربح.

ولم يأذن: أي لم يقل له: اعمل برأيتك. [الجوهرة النيرة: ٣٥٤]

فإذا ربح ضمن المضارب الأول المال لرب المال. وإذا دفع إليه مضاربةً بالنصف، فأذن له أن يدفعها مضاربةً، فدفعها بالثلث جاز، فإن كان ربُّ المال قال له: على أن ما رزق الله تعالى فهو بيننا نصفان، فلرب المال نصفُ الربح، وللمضارب الثاني ثلث الربح، وللأول السدس، وإن كان قال: على أن ما رزقك الله فهو بيننا نصفان، فللمضارب الثاني الثلث، وما بقي بين ربِّ المال والمضارب الأول نصفان، فإن قال: على أن ما رزق الله فلي نصفه، فدفع المال إلى آخر مضاربةً بالنصف، فللثاني نصفُ الربح، ولربِّ المال النصف، ولا شيء للمضارب الأول، فإن شرطَ للمضارب الثاني ثلثي الربح، فلربِّ المال نصفُ الربح، وللمضارب الثاني نصف الربح، ويضمنُ المضاربُ الأول للمضارب الثاني مقدارَ سدس الربح من ماله.

فإذا ربح ضمن إلخ. وهذه رواية أحسن عن أبي حنيفة - رحمه الله - وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهم الله - إذا عمل به ضمن ربح أو لم يربح، وهو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة - رحمه الله - (الجوهرة البيرة) لأن الدفع إيداع، وهو بمسكه، فإذا عمل تبين أنه مضاربة فيضمن، كذا في "الدر المختار"، وإليه رجح أبو يوسف - رحمه الله - كذا في "العمدة"، وهو قول محمد - رحمه الله - أيضاً كما في "رد المحتار"، وفي "التصحيح والترجيح": المشهور من المذهب أن رب المال بالخيار إن شاء ضمن الأول، وإن شاء ضمن الثاني في قولهم جميعاً. (ص ٢٧١) وللأول السدس. لأن دفع المضارب الأول المال إلى المضارب الثاني مضاربة قد صح بوجود الأمر به، أي بالدفع من جهة المالك، ورب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق، فلم يبق للمضارب الأول إلا النصف، فيصرف تصرفه إلى نصيبه، وقد جعل من ذلك، أي عن نصيبه بقدر ثلث الجميع للثاني، فيكون الثلث له، أي الثاني، فلم يبق إلا السدس كذا في "الهداية".

نصفان. لأنه فوض إليه التصرف، وجعل لنفسه نصف ما رزق الله الأول، وقد رزقه الله الثلثين، فيكون بينهما بخلاف الأول؛ لأنه جعل لنفسه هناك نصف جميع الربح، فافترقا. [الجوهرة البيرة: ٣٥٤]

ولا شيء للمضارب إلخ. لأنه أي رب المال جعل لنفسه نصف مطلق الفضل، فيصرف إلى جميع الربح، فيكون له النصف من الجميع، وشرط الأول النصف الثاني إلى جميع نصيبه، فيكون النصف للثاني بالشرط، ويخرج الأول بغير شيء، كمن استوخر ليحيط ثوباً بدرهم، فاستأجر غيره ليخطه ثمنه، أي بدرهم كذا في "الهداية" و"العيني".

ويضمن المضارب إلخ: لأن رب المال شرط لنفسه النصف من مصق الربح، فله ذلك، ويستحق المضارب الثاني ثلثي الربح بشرط الأول؛ لأن شرطه صحيح، لكونه مأذوناً لكن لا يعقد في حق رب المال؛ إذ لا يقدر أن يعبر شرطه، فيعزم له قدر سدس؛ لأنه ضمن له سلامة الثلثين بالعقد، فيبرمه الوفاء به، كذا في "شرح الكسر" للعلامة العيني.

وإذا مات ربُّ المال، أو المضاربُ بطلت المضاربة، وإذا ارتدَّ ربُّ المال عن الإسلام، ولحق بدار الحرب بطلت المضاربة. وإن عزل ربُّ المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى أو باع، فتصرّفه جائز، وإن علم بعزله والمال عُروضٌ في يده، فله أن يبيعها، ولا يمنعه العزل من ذلك، ثم لا يجوز أن يشتري بثمنها شيئاً آخر. وإن عزله ورأسُ المال دراهم أو دنانير قد نصّت، فليس له أن يتصرّف فيها. وإذا افترقا وفي المال ديون، وقد ربح المضارب فيه أجبره الحاكم على اقتضاء الديون، وإن لم يكن في المال ربحٌ

طلب التي على الناس

بطلت المضاربة. أما موت المضارب؛ فلأن عقد المضاربة عقد له دون غيره، فأشبه الوكالة، وموت الوكيل يصل الوكالة، وأما موت رب المال؛ فلأن المضاربة تصرف بالإذن، وموت يربى الإذن، ولأن المضاربة توكيل وموت الموكل يطل الوكالة. (الجوهرة النيرة) **بطلت الخ** هذا على وجهين: إن حكم الحاكم بتحاقه نصت من يوم ارتد؛ لأنه بذلك تروى أملاكه، وتنقل إلى ورثته، فصار كموته، وإن لم يحكم بتحاقه، فهي موقوفة إن رجع إلى دار الإسلام مسلماً جازت المضاربة، ولم تنص، وإن كان المضارب قد اشترى بمال عرضاً، فارتد رب المال بعد ذلك، وحق بدار الحرب، فبيع المضارب لذلك العرض جائز؛ لأنه لو مات في هذه الحالة لم يبرح. فلا يبرح برده قبل الحكم بتحاقه، والأصل: أن ملك المرتد موقوف عند أبي حنيفة . . . فتصرفه كذلك. وعندهما: الردة لا تؤثر في حكم الأملاك، فتصرف المضارب في حال ردة رب المال جائز. (الجوهرة النيرة)

عروض هو هنا: ما كان خلاف جنس رأس المال، فالدراهم والدنانير هنا حسبان. (الساب)

فتصرفه جائز لأنه وكيل من جهته، وعزل الوكيل قصداً يتوقف على علمه. (الجوهرة النيرة)

ولا يمنعه العزل لأن المضاربة قد تمت بالشراء وصحت، فلا يجوز له العزل بعد ذلك؛ لأن حقه قد ثبت في الربح، وإنما يظهر بالقسمة، وهي تنتمي على رأس المال، وإنما ينض بالبيع. (الجوهرة النيرة) ولنض: لقد درهم ودينار، يقال: خذ ما نص لك ومن ديتك، ويقال: ما نص بيدي من شيء، كذا في 'منتهى الأرب'.

ثم لا يجوز لأن البيع بعد العزل كان للضرورة، فلم يبق بعد التقيد. **أن يشتري بثمنها** يعني العروض إذا باعها؛ لأنها قد صارت نقدًا. (الجوهرة النيرة) **نصّت**: أي تحولت عيناً بعد أن كانت متاعاً. [اللباب: ١، ٢٩٠]

فليس له الخ هذا إذا كان من جنس رأس المال، أما إذا كان رأس مال دينار، والدي نص له دراهم، أو عني العكس، فله أن يبيعها بنحو رأس المال استحساناً؛ لأن الربح لا يظهر إلا به كذا في 'أهذابة'. [الجوهرة النيرة: ٣٥٦]

وإذا افترقا يعني رب المال والمضارب، المراد من الافتراق: فسخهما عقد المضاربة. **أجبره الحاكم الخ** لأنه بمصلحة الأخير؛ لأن الربح له كالأجرة، ولأن عمله حصل بعوض، فيحبر عني إتمامه كالأجير. [الجوهرة النيرة: ٣٥٧، ٣٥٦]

لم يلزمه الاقتضاء، ويقال له: وكل رب المال في الاقتضاء وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال، فإن زاد الهالك على الربح، فلا ضمان على المضارب فيه، وإن كانا يقتسمان الربح، والمضاربة على حالها، ثم هلك المال كله، أو بعضه ترداداً الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال، فإن فضل شيء كان بينهما، وإن نقص من رأس المال لم يضمن المضارب، وإن كانا اقتسما الربح، وفسخا المضاربة، ثم عقداها، فهلك المال، أو بعضه لم يتراداً الربح الأول. ويجوز للمضارب أن يبيع بالنقد والنسيئة، ولا يزوج عبداً، ولا أمةً من مال المضاربة.

لم يلزمه الاقتضاء لأنه وكيل محض، وهو مترع، والمترع لا يغير على إبقاء ما ترع به، ولأن الديون ملك رب المال، ولا حظ له فيها، فلا يغير. (الجوهرية البيرة) ويقال له: وكل إلح لأن حقوق العقد بالعقد، ورب المال ليس بعقد، فلا يتمكن من المضاربة إلا بالتوكيل، فيؤمر بالتوكيل؛ كيلاً يصيب حقه، وعلى هذا كل وكيل بالبيع وكل منتفع إذا امتنع من التقاضي لا يغير عليه، ولكن يجر على أن يجعل صاحب المال وكيلاً؛ كيلاً يصيب حقه فهو من الربح: لأن الربح تنع لرأس المال، وصرف اهلاك إلى ما هو التبع أولى كما يصرف اهلاك إلى العمق في الركاة. (الجوهرية البيرة) فلا ضمان إلح لأنه أمين، فلا يكون صميماً. ترداداً الربح إلح لأن قسمة الربح لا تصح قبل استيفاء رأس المال؛ لأنه هو الأصل. وهذا أي الربح بناء عليه، وتبع له، فإذا هلك ما في يد المضارب أمانة تين أن ما استوفياه من رأس المال، فيضمن المضارب ما استوفاه؛ لأنه أخذه لنفسه، وما أخذه رب المال محسوب من رأس ماله. بينهما لأن رب المال لم يبق له حق بعد استيفاء ماله إلا في الربح.

لم يتراداً الربح إلح لأن المضاربة الأولى قد تمت وانقضت، والثانية عقد جديد، فهلاك المال في الثاني لا يوجب انتقاص الأول كما إذا دفع إليه مال آخر. [الجوهرية البيرة: ٣٥٧] أن يبيع بالنقد إلح: لأنه من صنع التجار، وهذا إذا باع إلى أحل معتاد، أما إذا كان إلى أحل لا يبيع التجار إليه، ولا هو معتاد لم يجر؛ لأن الأمر العام يصرف إلى المعروف بين الناس، وهذا كان له أن يشتري دابة تتركوب، وليس له أن يشتري سفينة للركوب، وله أن يستكرها اعتباراً لعادة التجار. (الجوهرية البيرة) ولا يزوج عبداً إلح. أما العبد، فإنه يلزمه دين يتعلق بالمضاربة من غير عوض، وأما الأمة، فقال أبو حيفة ومحمد حميد لا يزوجها؛ لأن الكاح ليس من التجارة بدليل أن المادونة لا تمتك ترويح نفسها. وقال أبو يوسف حميد له أن يروح الأمة؛ لأن في ترويحها تحصيل عوض. وهو المهر، فصار كالبيع؛ ولأن في ترويحها سقوط فققتها عن المولى، وليس لمضارب أن يكتب، لأن الكتابة ليست من التجارة. [الجوهرية البيرة: ٣٥٨] والمعتمد قولهما عند الكل كما اعتمده المحنوي والسمي والموصلي وغيرهم. [التصحيح والترجيح: ٢٧١]

كتاب الوكالة

كلُّ عقدٍ جاز أن يعقده الإنسان بنفسه جاز أن يوكل به غيره، ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق وإثباتها، ويجوز بالاستيفاء إلا في الحدود والقصاص، . . .

كتاب الوكالة لما كانت في المضاربة شائعة من الوكالة أوردتها عقيب المضاربة. والوكالة في اللغة: هي الحفظ. وقال في 'العناية': الوكالة: بفتح الواو وكسرها اسم للتوكيل من وكه بكدا، إذا فوض إليه ذلك. وفي الشرع: عبارة عن إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معيّن، وجوارها بالكتاب، وأسس والإجماع، أما الكتاب، فقال الله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف: **وَعَصَى إِبْرَاهِيمُ إِسْمَاعِيلَ أَن يَدْعُبَا نَذِيرًا** (كهف ١٩). وكان البعث منهم بطريق الوكالة. وأما أسسه، فما أخرججه المسائي في 'أسسه' في الكاح. أنه ١. وكل عمرو بن سمية بترويح أمه أم سلمة منه ٢. وفي "أهداية": قد صح أن النبي ﷺ وكل بالشراء، أي شراء الأصحية حكيم بن حزام، رواه أبو داود في البيوع، قال في "الدر المختار": وعليه الإجماع.

حار أن يوكل إلح لأن الإنسان قد يعجز عن إيشارة بنفسه، فيحتاج إلى توكيل غيره، ومعنى قوله: جاز أن يعقد لنفسه أي بأهية نفسه مستندة به، وهذا لدفع نقص التوكيل؛ لأنه لا يملك التوكيل، وإنما لا يقل: كل فعل حار أن يفعله احترازاً عما لا يدخل تحت العقود، وهو ما يفعله مثل استيفاء القصاص، فإنه يجوز أن يفعله نفسه، ولا يجوز أن يوكل به مع عيته. [أخوهرة النيرة: ٣٥٨] ولا يفهم منه العكس، يعني أن كل عقد لا يعقده الإنسان بنفسه لا يجوز التوكيل به، فإنه أي العكس ليس مقصود، ألا ترى أن المنسم لا يجوز له عقد بيع حمر وشراء بنفسه، ولو وكل ذميًا بذلك جاز عند أبي حنيفة **رحمه الله** كما في "الدر المختار".

بالخصومة إلح قال الإسيحياني: وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: لا يجوز في إثبات الحد والخصومة فيه، وقول محمد مصطرب، والأظهر أنه مع أبي حنيفة، والصحيح قوضا. [التصحيح والترحيح: ٢٧٢] أي بالدعوى الصحيحة، أو بالخواص، نصريح؛ لأن الخصومة مدمومة، وهذا للحاجة التي بيّناها؛ إذ ليس كل أحد يهتدي إلى وجوه الخصومات، وقد صح أن عتيًا وكل فيها أي في الخصومات عقين بن أبي طاب كان ذكيًا حاصر الخواص، وبعد ما أسس عقين وكل عبد الله بن جعفر الصبار كذا في "أهداية"، وعدم توكيله عقيلًا بعد ما أسس؛ إما لأنه وقره لكبر سبه، أو لأنه انتقص دمه، وكان عبد الله شابًا ذكيًا كذا في 'الكفاية'.

في سائر الحقوق أي في جميع الحقوق، وفي "الصحيح": سائر الناس جميعهم.

بالاستيفاء: أي قبض الحقوق، وكذا بإيفائها أي بأدائها.

فإن الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس.

وقال أبو حنيفة رحمته: لا يجوز التوكيل بالخصومة إلا برضاء الخصم، إلا أن يكون الموكل مريضاً أو غائباً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً.

وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: يجوز التوكيل بغير رضاء الخصم، ومن شرط الوكالة:

صحة

مع غيبة الموكل إلخ. لأنها أي الحدود والقصاص يدرئ بالشبهات، وشبهة العفو ثالثة حال غيبة الموكل لحوار أن يكون الموكل قد عفا بنفسه، والوكيل لا يشعر به، بل هو الظاهر لسدب الشرعي، لقوله تعالى: **وَمَا كَانَ لِمَنْ يَفْعَلْ** **فُتًى حَتَّى يَكُونَ** (لقره ٢٣٧) بخلاف غيبة الشاهد؛ لأن الظاهر في حق الشاهد عدم الرجوع؛ إذ الصدق هو الأصل خصوصاً في حق العدول، بخلاف حالة الحضرة؛ لا تنفأ هذه الشبهة.

وقال أبو حنيفة رحمته **إلخ.** واختار قول الإمام أبي حنيفة الإمام الحنوبى واستسفي وصدر الشريعة وأبو الفصل الموصل، ورجح دليبه في كل مصنف. [التصحيح والترحيح: ٢٧٢] بالخصومة: سواء كان وكيل المدعى أو المدعى عليه. [الخواهره البيرة: ٣٥٨] قيد بالخصومة؛ لأن التوكيل يقبض الدين، والتقاضي والقضاء يعبر رضى الخصم جائز إجماعاً، ولو وكله بقبض العين لا يكون دليلاً بالخصومة إجماعاً.

مريضاً يعني مرضاً يمنعه من الخصومة، أما إذا كان لا يمنعه فهو كالصحيح لا يجوز توكيله عند أبي حنيفة - إلا برضاء الخصم، قوله: أو غائباً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، أما دوماً فهو كالحاضر، وأما امرأة إن كانت محدرة جاز لها أن توكل بغير رضى الخصم؛ لأنها م تألف خطاب الرجال، فإذا حصرت مجلس الحاكم اقبضت فم تطق تحتها لحياتها، وربما يكون ذلك سبباً لفوات حقها، وهذا شيء استحسسه المتأخرون وجعلوها كالمريض، وأما إذا كان عاذاً تخضر محالس الرجال فهي كالرجل لا يجوز له التوكيل إلا برضى الخصم. [الخواهره البيرة: ٣٥٩]

يجوز التوكيل إلخ. وبه قالت الثلاثة، وعليه فتوى أبي الليث وغيره، واختاره العتاي وصححه في "النهاية" كذا في "الدر المختار". وفي "الخواهره البيرة": قال في "الهداية": لا خلاف في الحوار، إنما الخلاف في التزوم يعني هل ترد الوكالة برد الخصم عن أبي حنيفة نعم، وعندهما: لا، ويجوز. [ص ٣٥٩] وأفنى الرملي بقول الإمام أبي حنيفة، واختاره غير واحد كذا في "رد المختار". وقال شمس الأئمة السرخسي: الصحيح أن القاضي إذا علم من الموكل القصد بالإصرار إلى المدعى بالوكيل بخيله وأباطيه لا يقل منه التوكيل إلا برضاء خصمه، وإلا فيقبله.

ومن شرط الوكالة إلخ. لأن الوكيل إنما يملك التصرف من جهة الموكل، فلا بد أن يكون الموكل مالئاً لتملكه من غيره، فعلى هذا يجوز توكيل العبد المأدون والمكاتب؛ لأنهما يصح مهما التصرف، ولا يجوز توكيل العبد المحجور عليه ولا الصبي المحجور عليه، وليس المعتبر أن يكون الموكل مالئاً للتصرف فيما وكل به، وإنما المعتبر أن يكون ممن يصح منه التصرف في الحمة؛ لأنهم قالوا: لا يجوز بيع الأنق، ويجوز أن يوكل ببيعه. [الخواهره البيرة: ٣٥٩]

أن يكون الموكل ممن يملك التصرف، ويلزمه الأحكام، والوكيل ممن يعقل البيع ويقصده. وإذا وكل الحرُّ البالغُ أو المأذونُ مثلهما جاز، وإن وكل صبيًّا محجوراً يعقل البيع والشراء، أو عبداً محجوراً جاز، ولا يتعلق بهما الحقوق، ويتعلق بموكليهما. والعقود التي يعقدها الوكلاء على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه مثل البيع والشراء والإجارة،

ويلزمه الأحكام: لأن المطلوب من الأسباب أحكامها، فإن كان ممن لا يشت له الحكم لا يصح توكيله كالصبي المحجور والعد المحجور كذا في "الكفاية". أقول: فيه أي في قوله: "ويلزمه الأحكام" احتمالان: إما أن يكون المراد من الأحكام أحكام ذلك التصرف، أو جسس التصرف إن كان الأول، فهو احتراز عن الوكيل إذا وكل، فإنه يملك التصرف دون التوكيل به؛ لأنه لم يلزمه الأحكام حتى أن الوكيل لا يملك المبيع بالشراء، ولا يملك الثمن بالبيع، وعلى هذا يكون في الكلام شرطان، وإن كان الثاني، فهو احتراز عن الصبي المحجور، فيكون ملك التصرف ولزوم الأحكام شرطاً واحداً، قال في "العناية": وهذا أصح؛ لأن الوكيل إذا أدن له بالتوكيل صح، والأحكام لا تنزم. **والوكيل ممن يعقل إلخ:** لأنه يقوم مقام الموكل في العبارة، فلا بد أن يكون من أهل العبارة حتى لو كان صبيًّا لا يعقل البيع، أو محجوراً كان التوكيل باطلاً، قوله: "ويقصده" احترازاً عن بيع الهارن وامكره حتى لو تصرف هارلاً لا يقع عن الأمر. [الجوهرة النيرة: ٣٥٩]

أو المأذون. وإنما أطلق المأذون حتى يشمل العد والصبي الذي يعقل البيع والشراء إذا كان مأذوناً له في التجارة؛ لأن توكيل الصبي المأذون غير جائز كسائر تصرفاته، بخلاف ما إذا كان الصبي محجوراً حيث لا يجوز له أن يوكل غيره كذا في "البنية". **وإن وكل:** أي الحر البالغ أو المأذون.

يعقل البيع والشراء أي يعرف أن الشراء جالب والبيع سالب، ويعرف العن اليسير والفاحش. **جار إلخ:** لأن الصبي من أهل العبارة، ألا ترى أن يفد تصرفه بإذن وليه، والعد من أهل التصرف على نفسه مالم له، أي للتصرف، ولهذا لو أقر بالمال لزمه بعد الحرية. وصح: إقراره بالحدود والقصاص كذا في "الكفاية"، وإنما لا يملك التصرف في حق المولى دفعاً بضرر، والتوكيل ليس تصرفاً في حقه، أي في حق المولى؛ إذ صحة التوكيل تتعلق بعبارة وأهليته، والعد يبقى على أصل الحرية في ذلك؛ لأن صحة العبارة بكونه آدمياً كذا في "العناية".

ولا يتعلق بهما لأنه لا يصح منهما الترام العهدة؛ لقصور أهلية الصبي وحق سيد العبد. (النياب) **ويتعلق بموكليهما:** لأنه لما تعدر رجوعها إلى العاقد رجعت إلى أقرب الناس إلى هذا التصرف، وهو الموكل. [النياب: ٢٩٥/١] **إلى نفسه:** أي لا يحتاج فيه إلى الإضافة إلى الموكل. **مثل البيع:** فإنه يقول: بعث هذا الشيء منك، ولا يقول: بعث منك من قبل فلان، وكذا غيره كذا في "مجمع الأثر".

فحقوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل، فيسلم المبيع، ويقبض الثمن، ويطالب بالثمن إذا اشترى، ويقبض المبيع، ويخاصم في العيب. وكل عقد يضيفه الوكيل إلى موكله كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد، فإن حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر، ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها، وإذا طالب الموكل المشتري بالثمن، **فله أن يمنعه إياه، فإن دفعه إليه جاز،**
الموكل

تتعلق بالوكيل إلخ: وقال الشافعي رحمته الله: تتعلق بالموكل؛ لأن الحقوق تابعة لحكم التصرف، والحكم -وهو الملك- يتعلق بالموكل، فكذا توابعه، وصار كالرسول والوكيل في النكاح، فإن حقوق عقد النكاح تتعلق بالموكل، ولذا: أن الوكيل هو العاقد حقيقة؛ لأن العقد يقوم بالكلام، وصحة عبارته لكونه آدمياً، وكذا حكماً؛ لأنه يستعني عن إضافة العقد إلى الموكل، ولو كان سفيراً منه، أي من الموكل، لما استعني عن ذلك، كالرسول، وإذا كان كذلك كان أصيلاً في الحقوق، فيتعلق حقوق العبد به كذا في "الهداية".

دون الموكل: حتى لو حلف المشتري ما للموكل عليه شيء كان باراً في عيبه، ولو حلف ما لوكيل عليه شيء كان حاثماً كذا في "النهاية"، وقال الشافعي رحمته الله: تتعلق بالموكل دون الوكيل. [الجوهرية البرة: ٣٦٠] **فيسلم.** أي إذا كانت الحقوق تتعلق بالتوكيل؛ لكونه أصيلاً فيها. **ويخاصم:** على صيغة المجهول، يعني إذا باع ويخاصم إذا اشترى؛ لأن كل ذلك من الحقوق أي من حقوق العقد، والملك يشت للموكل خلافة عنه، أي عن الوكيل اعتباراً للتوكيل السابق كالعبد يتهيب أي يقبل الهبة والصدقة ويصطاد، فإن مولاه يقوم مقامه في الملك بذلك السبب. ومعنى قوله: خلافة عنه ابتداء بدلاً عنه لا أن يشت للوكيل، ثم ينتقل إلى الموكل كذا في "الكفاية".

فلا يطالب إلخ: لأن الوكيل في هذه العقود سفير محض، ألا ترى أنه لا يستغني عن إضافة العقد إلى الموكل، ولو أضافه إلى نفسه كان النكاح له، فصار كالرسول، وهذا أي كونه كالرسول؛ لأن الحكم فيها لا يقل الفصل عن السبب؛ لأنه إسقاط، فيتلاشى، فلا يتصور صدوره من شخص وثبوت حكمه لغيره، فكان سفيراً كذا في "الهداية". **فله أن يمنعه.** لأنه أجنبي عن العقد وحقوقه؛ لما أن الحقوق إلى العاقد.

جاز: قال في "تأنيذ الأفكار": هذا في غير الصرف، وأما في الصرف، فقبض الموكل لا يصح؛ لأن جواز البيع في الصرف بالقبض، فكان القبض فيه بمنزلة الإيجاب والقبول، ولو ثبت للوكيل حق القبول، وقبل الموكل لم يجر، فكذا إذا ثبت له حق القبض وقبض الموكل.

ولم يكن للوكيل أن يطالبه ثانياً، ومن وكل رجلاً بشراء شيء، فلا بد من تسمية جنسه وصفته، ومبلغ ثمنه إلا أن يوكله وكالة عامة، فيقول: ابتع لي ما رأيت، وإذا اشترى الوكيل، وقبض المبيع، ثم اطلع على عيب، فله أن يرده بالعيب ما دام المبيع في يده، فإن سلمه إلى الموكل لم يرده إلا بإذنه.
الموكل

ولم يكن للوكيل إلخ لأن نفس الثمن المقصود حق الموكل، وقد وصل إليه، ولا فائدة في الأحدث منه، أي من الموكل، ثم المدفع إليه أي إلى الوكيل، وهذا هو كان لمشتري على الموكل دين يقع المقاصة، ولو كان له أي للمشتري عليهما، أي على الوكيل والموكل دين يقع المقاصة بدين الموكل أيضاً دون دين الوكيل، وبدين الوكيل إذا كان وحده يقع المقاصة عند أبي حنيفة ومحمد، كما أنه أي الوكيل يملك الإبراء عنه، أي عن الثمن عندهما، وبكيفية يضمه، يعني الثمن للموكل في القصبين، أي فصلي المقاصة والإبراء، كما في "الهداية" و"الجوهرة". ولا يجوز سوكيل الإبراء عن الثمن في قول أبي يوسف، لأنه تصرف في ممتلك الغير؛ إذ الثمن ممتلك الموكل.

فلا بد من تسمية إلخ ليصير الفعل معلوماً، فيمكنه الائتمار، أما تسمية جنسه فقوله: عند أو حارية، وأم صفته فقوله: حبشي، أو تركي، أو مود، وإيراد بالصفة ههنا النوع، ولو لم يذكر النوع، وذكر ثمن، فقال: اشترى عبداً بمائة درهم جار، وهو معنى قوله: أو جنسه ومبلغ ثمنه، وإن كان لفظاً تجمع أحاساً كدانة، أو ثوب، أو رقيق، فإنه لا تصح الوكالة، وإن بين الثمن حتى يبين النوع مع الثمن، وكذا ما كان في معنى الأحاس كالدنانير لا يصح فيه التوكيل، وإن بين الثمن؛ لأن بدلت الثمن يؤخذ من كل جنس، فلا يدرى مراد الأمر؛ فتباحش الجهالة، بل لا بد أن يبين الجنس والصفة، أو الجنس ومقدار الثمن، وإن كان الاسم يجمع أنواعاً لا أحاساً كالعدو وحارية، فإنه يصح بيان الثمن أو النوع؛ لأن تقدير الثمن يصير النوع معلوماً، ويذكر النوع تقلل الجهالة، مثل أن يوكله بشراء عند أو حارية، ولو لم يذكر نوعاً ولا ثماً لم يصح؛ لأنه يشمل أنواعاً، فإن بين النوع كالتركي أو الحبشي أو الهندي جار، وكذا إذا بين الثمن، وهذا إذا لم يوجد هذا الثمن من كل نوع، أما إذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ. [الجوهرة النيرة: ٣٦١، ٣٦٢]

وكالة عامة إلخ لأنه فوض الأمر إلى رأي الوكيل، فأى شيء يشتره يكون متمثلاً لأمر الموكل، فيقع عن الموكل، والأصل فيه أي في باب الوكالة: أن الجهة اليسيرة تحمل في الوكالة كجهة الوصف استحساناً؛ لأن مبنى التوكيل على التوسعة؛ لأنه أي الوكالة استعانة، وفي اعتبار هذا الشرط أي بيان الوصف بعض الخرج، وهو مدفوع شرعاً كذا في "الهداية" و"الجوهرة". ما رأيت من رأيي لا من الرؤية. **فله أن يرده إلخ** لأن ارد بالعيب من حقوق العقد، وهي كلها إليه، أي إلى الوكيل، لم يرده إلا بإذنه. لأنه انتهى حكم الوكالة؛ ولأن فيه إبطاء يده الحقيقية، فلا يمكن منه إلا بإذنه، وقيد بالعيب؛ لأنه لو وكله سيع متاعه فاسداً، وسلمه وقبض الثمن وسلمه إلى الموكل، فله أن يفسح البيع، ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه لحق الشرع.

ويجوزُ التوكيل بعقد الصرف والسلم، فإن فارق الوكيلُ صاحبه قبل القبض بطل العقد، ولا يُعتبر مفارقة الموكل، وإذا دفع الوكيلُ بالشراء الثمنَ من ماله، وقبض المبيع، فله أن يرجع به على الموكل، فإن هلك المبيعُ في يده قبل حبسه هلكَ من مال الموكل، ولم يسقط الثمنُ. وله أن يحبسه حتى يستوفي الثمن، فإن حبسه فهلِكَ في يده

ويجوز التوكيل لأنه عقد يملكه الموكل بنفسه، فيجوز التوكيل به، والمراد بالسلم: الإسلام، وهو أن يوكل رجلاً ليسلم دراهم معدودة في كرم معلوم، أما لو وكل المسلم إليه رجلاً ليقل له السلم، ويقبض له الثمن، فإنه لا يجوز توكيله؛ لأن الوكيل إذا قص رأس المال يبقى المسلم فيه في دمة الوكيل، وهو مبيع، ويكون رأس المال للموكل، وهو ثمنه، ولا يجوز لإنسان أن يبيع ماله بشرط أن يكون الثمن لغيره، كما في بيع العين، وإذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقداً لنفسه، فيجب المسلم فيه في دتمه، ورأس المال ممكوك له، وإذا سلمه إلى الأمر على وجه التمثيل منه كان قرصاً، نعم يجوز توكيل المسلم إليه بدفع المسلم فيه.

بعقد الصرف والسلم: إنما يجوز التوكيل من رب السلم، أما من قبل المسلم إليه لا يجوز؛ لأنه توكيل بشغل دمة الوكيل، ويكون الثمن له، أي للمسلم إليه، وهذا لا يجوز؛ لأن الثمن يكون لذي شغل ذمته لا لغيره.

بطل العقد: لوجود الافتراق من غير قص هذا إذا كان الموكل عائناً عن مجلس العقد، وأما إذا كان حاضراً في مجلس العقد يصير كأن الموكل صارف بنفسه، فلا يعتبر مفارقة الوكيل كذا في "النهاية".

ولا يعتبر مفارقة الموكل: لأنه ليس بعاقداً، والمستحق بالعقد قبض العاقد، وهو الوكيل، فيصح قصه، وإن كان لا يتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عيه، بخلاف الرسول؛ لأن الرسالة في العقد لا في القبض، ويتنقل كلامه إلى المرسل، فصار قص الرسول قبض غير العاقد، فلم يصح،.... وقال في "المستصمى": قوله: ولا يعتبر مفارقة الموكل إنما لا تعتبر إذا جاء بعد البيع قبل القص، أما إذا جاء في مجلس عقد الوكيل، فإنه ينتقل العقد إلى الموكل، ويعتبر مفارقة الموكل؛ لأنه إذا كان حاضراً في المجلس يصير كأنه صارف بنفسه، فلا يعتبر مفارقة الوكيل بعد ذلك. (الخوهرية البيرة) **فله أن يرجع إلخ:** وبما كان له أن يدفع الثمن من ماله؛ لأن الثمن متعلق بدتمته، فكان له أن يخص نفسه منه، وبما رجع به على الموكل؛ لأنه هو الذي أدخله في ذلك. [الخوهرية البيرة ٣٦٣]

من مال الموكل: لأن يده كيد الموكل، فإذا لم يحسه يصير الموكل قابضاً بيده، ولأنه أي الوكيل عامل له، فيصير الموكل قابضاً بقبضه حكماً. **ولم يسقط الثمن:** فيرجع الوكيل على الموكل.

وله [أي للوكيل بأشراء] أن يحسه [لأنه بمنزلة النافع في حق الحبس] **حتى يستوفي الثمن:** سواء كان نقد الثمن، أو لم يقده، وقال رحمه الله: ليس له أن يحسه؛ لأن قصه كقصه، فكأنه سلمه، ويسقط الحبس به، =

كان مضموناً ضمان الرهن عند أبي يوسف رحمته الله، وضمان البيع عند محمد رحمته الله. وإذا وكل رجل رجلين، فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكله فيه دون الآخر إلا أن يوكلهما بالخصومة،

= وقالت الثلاثة لنا: أن الوكيل بمرلة النائع من الموكل، فكان حبسه لاستيفاء الثمن، فكما أن للنائع أن يحبس المبيع حتى يستوفي الثمن من المشتري، فكذا للوكيل أن يحبس المبيع يستوفي من الموكل، وهذا أي حبس الوكيل المبيع من الموكل إذا كان الثمن حالاً، فإن اشتراه بثمن مؤجل تأجل في حق الموكل أيضاً، بخلاف ما إذا اشتراه بنقد ثم أجله البائع كان للوكيل أن يطالبه به حالاً.

كان مضموناً حتى لو كان فيه وهاء بالثمن يسقط، وإلا رجع بالفصل على الموكل. **ضمان الرهن إلخ:** لأنه مضمون عليه بالحس مع ثبوت حق الحبس له، فأشبه الرهن، ومعنى قوله: ضمان الرهن عند أبي يوسف رحمته الله، أي يعتبر الأقل من قيمته، ومن الثمن، كما إذا كان الثمن خمسة وقيمة المبيع عشرة يرجع الوكيل بخمسة على الموكل. [الجوهرة النيرة: ٣٦٣]

وضمان البيع إلخ وذكر في 'الجامع' قول أبي حنيفة مع محمد، ورجح دليلهما في 'الهداية'، واعتمده المحنوي والسفي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحیح والترجيح: ٢٧٤] وفي "الكشف": ومعنى كونه مضموناً ضمان البيع كونه مضموناً بالثمن قل أو أكثر؛ لأن الوكيل كالبائع من الموكل، فكان حبسه لاستيفاء الثمن، فيسقط الثمن بهلاكه، وعند رفر كان البيع مضموناً بضمان الغصب يعني بحب مثله أو قيمته بالغة ما بلغت؛ لأن الحبس منع بعير حق، قال في "العناية": فلا يرجع الوكيل على الموكل إن كان ثمنه أكثر، ويرجع الموكل على الوكيل إن كانت قيمته أكثر. أقول: ولمرة اختلاف تظهر فيما إذا كان الثمن خمسة عشر، وقيمة المبيع عشر يرجع الوكيل بخمسة على الموكل عند من يقول بضمان الغصب والرهن، ولا يرجع عند من يقول بضمان البيع، ولو كان الثمن عشرة، وقيمة المبيع خمسة عشر يرجع الموكل بخمسة على الوكيل عند من يقول بضمان الرهن أو البيع.

فليس لأحدهما إلخ: هذا إذا وكلهما بكلام واحد، بأن قال: وكنتكما ببيع عدي هذا، أو بخلع امرأتي هذه، أما إذا وكلهما بكلامين كان لكل واحد منهما أن يتصرف في التصرف. **إلا أن يوكلهما إلخ** فإنه يجوز أن يتفرد به أحدهما؛ لعدم العائدة في اجتماعهما على ذلك؛ لأن الاجتماع في الخصومة متعذر للإفضاء إلى الشعب في مجلس القضاء، ولأحدهما إذا اشتركا في الخصومة لم يفهما، فيقوم أحدهما فيها مقام الآخر إلا إذا انتهيا إلى قبض المال، فلا يجوز القبض حتى يجتمعا عليه. وأما طلاق زوجته بغير عوض وعتق عبده بغير عوض ورد الوديعة وقضاء الدين، فأشياء لا تحتاج إلى الرأي، بل هي تعبير محض فعارة الاثنين والواحد فيه سواء، بخلاف ما إذا قال لهما: طلقاها إن شئتما، أو أمرها بأيديكما، فإن أحدهما إذا طلق وأبى الآخر لم يقع حتى يجتمعا على الطلاق؛ لأنه تفويض إلى رأيهما، ولأنه علق الطلاق بفعلهما، فاعتبر بدخولهما الدار، ولو قال: طلقاها جميعاً ثلاثاً، فطلقها أحدهما واحدة، ثم طلقها الآخر طلقتين لم يقع شيء حتى يجتمعا على ثلاث كذا في "النهاية". [الجوهرة النيرة: ٣٦٤]

أو بطلاق زوجته بغير عوض، أو بعق عبده بغير عوض، أو بردّ وديعة عنده، أو بقضاء دين عليه. وليس للوكيل أن يوكل فيما وكّل به إلا أن يأذن له الموكل، أو يقول له: اعمل برأيك، فإن وكّل بغير إذن موكله، فعقد وكيّله بحضرته جاز،
الوكيل

أو بطلاق زوجته إلخ: يعني زوجة بعينها، أو عبداً بعينه؛ لأن ذلك لا يحتاج إلى الرأي أما إذا وكلهما بطلاق زوجته بغير عينها، أو بعق عبد بغير عينه، لم يحز حتى يجتمعا على ذلك؛ لأن هذا يرجع فيه إلى الرأي؛ لأن له عرضاً في إخراج زوجة دون زوجة، وعد دون عهد، فلم يكن لأحدهما أن ينفرد بذلك دون صاحبه، وكذا إذا وكلهما بعق عبد بعينه على مال، أو حلع زوجته؛ لأن ما طريقه العوض يحتاج فيه إلى الرأي، وإن كان له على رجل دين، فوكل رجلين بقبضه، فليس لأحدهما: أن يقبضه دون الآخر؛ لأنه رضي برأيهما، ولم يرض برأي أحدهما والشئ يختلف باختلاف الأيدي. قوله: أو بردّ وديعة قيد بالرد؛ لأنه إذا وكلهما بقبضها ليس لأحدهما أن ينفرد بالقبض كذا في 'الدخيرة'. قال محمد رحمته الله في 'الأصل': إذا قبضها أحدهما بغير إذن صاحبه صمن؛ لأنه شرط اجتماعهما، وهو ممكن، وله فيه فائدة؛ لأن حفظ اثنين أنفع، فإذا قبض أحدهما صار قابضاً بغير إذن المالك، فيضمن، وأما إذا قبض بإذن صاحبه لا يضمن. [الجوهرة النيرة: ٣٦٤]

وليس للوكيل إلخ: لأنه فوض إليه التصرف دون التوكيل به، ولأنه لا يستفاد بمقتضى العقد مثله، ولأنه رضي برأيه والناس متفاوتون في الآراء، وأما إذا أذن له جاز؛ لأنه رضي بذلك، أو يقول له: اعمل برأيك؛ لإطلاق التفويض إلى رأيه، ثم إذا أذن له الموكل، أو قال له: اعمل برأيك، فوكل وكيلاً كان الوكيل الثاني وكيلاً عن الموكل حتى لا يملك الوكيل الأول عزله، وكذا لا يعزل بموت الوكيل، ويعزلان جميعاً بموت الموكل الأول، كذا في "الهداية"، وفي 'الفتاوى': إذا وكل رجلاً وفوض إليه الأمر، فوكل الوكيل رجلاً صح توكيله، وله عزله، أما لو قال له الموكل: وكل فلاناً، فوكله الوكيل لا يملك عزله إلا برضاء الموكل الأول. [الجوهرة النيرة: ٣٦٤، ٣٦٥]

فعقد وكيّله إلخ: قيد بالعقد حتى لو وكله بالطلاق أو بالعقاق، ولم يأذن له، فوكل الوكيل غيره بذلك، فطلق الوكيل الثاني، أو أعتق بحضرة الوكيل الأول لا يقع الطلاق والعقاق؛ لأن توكيله للأول كالشرط، فكأنه علق الطلاق بتطبيق الأول، فلا يقع بدون الشرط؛ لأن الطلاق والعقاق معلقان بالشروط، بخلاف البيع، ونحوه؛ فإنه من الإثنيات، فلا يحتمل التعليق بالشرط. [الجوهرة النيرة: ٣٦٥] **جاز:** لأن المقصود (أي مقصود الموكل) حضور رأي الوكيل الأول: وقد حضر رأيه، وتكلموا في حقوقه، يعني إذا باع بحضرة الأول حتى جاز، فالعهدة على من يكون لم يذكره محمد في "الجامع الصغير"، وتكلم المشايخ في ذلك، فقال البقالي: على الأول؛ لأن الموكل إنما رضي بلزوم العهدة على الأول، وقال في "العيون" وقاضي خا: على الثاني؛ إذا السبب وهو العقد وجد من الثاني دون الأول.

وإن عقد بغير حضرته، فأجازة الوكيل الأول جاز، وللموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة، فإن لم يبلغه العزل، فهو على وكالته، وتصرفه جائز حتى يعلم. وتبطل الوكالة بموت الموكل، وجنونه جنوناً مطبقاً، ولحاقه بدار الحرب مرتداً، وإذا وكل المكاتب رجلاً، ثم عجز، أو المأذون له فحجر عليه،
من شاء
بالبيع والشراء

حار إنما دلت في البيع أما لو اشترى، فالشراء يبعد عن الوكيل، وفي الهداية: إذا عقد في حال غيبته م يحرم لأنه فاتته رأيه إلا أن يسعه، فيجيزه، وكذا لو باع غير الوكيل، فأحاره حار؛ لأنه حضره رأيه. (الخوهرة البيرة) وللموكل أن يعزل الخ لأن الوكالة حقه، فله أن يبطله إلا إذا تعقد به حق الغير، فإنه لا يملك عزله بغير رضى من له الحق، كما لو وضع الرهن عند عدل، وسقطه على بيعه عند محل الأجل، ثم عزله الراهن لم يصح عزله إذا كانت الوكالة مشروطة في الرهن. (الخوهرة البيرة: ٣٦٥) حتى يعلم. لأن العزل هي، والأوامر والوهمي لا يثبت حكمها إلا بعد العلم بها. (الخوهرة البيرة: ٣٦٦، ٣٦٥) قيد بالوكيل؛ لأن عزله يصح بلا علمه.

وتبطل الوكالة الخ لأن التوكيل تصرف غير لازم؛ إذ يروم عبادة عما يتوقف وجوده على التراضي من الخاصين، وهما ليس كذلك؛ لأن كلا منهما مفرد في فسحها، فإن التوكيل أن يجمع نفسه عن الوكالة، وللموكل أن يجمع الوكيل عنها، فيكون بدوام التوكيل حكم بدائه، فلا بد من قباه الأمر أي أمر الموكل بالتوكيل، وقد بطل هذه العوارض من الموت والجنون والارتداد، وشرط أن يكون الجنون مطبقاً؛ لأن قليله تمسرة الإعماء، وحدث لمطلق شهر عند أبي يوسف وأبي حنيفة في رواية أبي بكر الرري؛ اعتباراً بما يسقط به الصوم، وعنه أي وعن أبي يوسف أكثر من يوم وليلة؛ لأنه يسقط به الصلوات الخمس فصار كالميت. وقال محمد: حول كامل، لأنه يسقط به جميع العبادات، فقدّر به احتياطاً، قال مشيخ: الحكم المذكور في اللحاق قول أبي حنيفة؛ لأن تصرفات المرتد موقوفة عنده، فكذا وكالته، فإن أسلم بعد، وإن قتل أو لحق بدار الحرب بطلت الوكالة، فأما عندها تصرفاته نافذة، فلا بطل وكالته، إلا أن يموت أو يقتل على رده، أو يحكم بدعاؤه، وإن كانت موكلته امرأة، فارتدت، فالوكيل على وكالته حتى تموت، أو تنقض بدار الحرب؛ لأن ردّها لا تؤثر في عقودها، كذا في الهداية. حده محمد بسنة، قال في الاختيار: وهو لصحيح. (التصحيح والترحيح: ٢٧٤)

تموت الموكل الخ أي تبطل إلى آخره إلا الوكالة اللازمة إذا وكل الراهن العدل أو المرتد بيع الرهن عند جنون الأجل، فلا يعزل باعزل، ولا تموت الموكل وجنونه كالوكيل بالأمر باليد والوكيل ببيع الوفاء لا يعزلان بموت الموكل، بخلاف الوكيل بالخصومة أو الطلاق مثلاً.

أو الشريكان فافترقا، فهذه الوجوه كلها تبطل الوكالة علم الوكيل أو لم يعلم.
 وإذا مات الوكيل، أو جن جنونا مطبقا بطلت وكالته، وإن لحق بدار الحرب مرتدًا
 لم يجزله التصرف إلا أن يعود مسلمًا، ومن وكل رجلًا بشيء ثم تصرف الموكل
 بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة، ^{لسقوط أهليته} والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له أن يعقد عند
 أبي حنيفة ^{مع} مع أبيه وجده وولده وولده وزوجته وعبدته ومكاتبه.
 وإن علا وإن سمل

أو الشريكان أي أحد الشريكين، فافترقا يعني به أنه يبطل الوكالة في حق الشريك الآخر الذي لم يوجد معه
 التوكيل صريحًا، وإنما صار وكيلًا عنه بالشركة، فلما افترقا لم يبق وكيلًا عنه، أما يبقى وكيلًا في حق الآخر،
 ويسعى أن لا ينعزل فيما إذا وكل الشريكان صريحًا بافتراقهما كذا في "الكفاية".
نطل الوكالة إلخ: لأن عجز المكاتب يبطل إده كموته، وكذا أحجر عني لأدوون وافتراق الشريكين يبطل إد
 كل واحد منهما فيما اشتركا فيه، ولأن بقاء الوكالة يعتمد بقاء الأمر، وقد بطل بالعجز وأحجر والافتراق، ولا فرق بين
 العلم وعدمه؛ لأن هذا عزل حكمي، فلا يتوقف على العلم كال موت. (الجوهرة البيرة) **بطلت:** لأنه لا يصح فعنه بعد
 جنونه وموته. (الجوهرة البيرة) **لم يجز له التصرف:** [لأن التناهي يمنع من استيفاء مقاصد العقد] هذا إذا حكم
 القاضي بلحاقه بدار الحرب، وذكر شيخ الإسلام في "المبسوط": وإن لحق الوكيل بدار الحرب مرتدًا، فإنه لا يعبر
 عن الوكالة عندهم جميعًا ما لم يقض القاضي بلحاقه، كذا في "الكفاية".
إلا أن يعود إلخ: قالوا: هذا قول أبي حنيفة، واعتمده السمي والمحبوبي. [التصحیح والترجيح: ٢٧٤] قل
 الحكم بلحاقه، هذا إذا لم يقض القاضي بلحاقه حتى عاد مسلمًا، فإنه يعود وكيلًا إجماعًا، وإن قضى القاضي
 بلحاقه ثم عاد مسلمًا، فعند أبي يوسف: لا يعود، وعند محمد: يعود. (الجوهرة البيرة)
بطلت الوكالة: لأنه إذا تصرف فيما وكل به تعدد تصرف الوكيل فيه بعد ذلك، قال في "الهداية": وهذا الفصل
 (أي وكل رجلًا بشيء ثم تصرف الموكل إلخ) ينتظم وجوهًا مثل أن يوكنه بإعتاق عبده، أو بكتابتة، فأعتقه أو
 كاتنه الموكل نفسه، أو يوكله بتزويج امرأة، أو بشراء شيء، فيفعنه بنفسه، أو يوكنه بطلاق امرأته فيصلقها
 الروح ثلاثًا أو واحدة، وانقضت عدتها؛ لأنها إذا لم تنقض يجوز للموكل أن يطلقها أيضًا. أما إذا انقضت فلا
 يجوز له ذلك، وكذا إذا وكله بالخلع، فخالع بنفسه، فإن الوكيل ينعزل في هذه الصور كلها؛ لتعدد التصرف بعد
 تصرف الموكل. (الجوهرة البيرة) **عد أبي حنيفة:** وقد رجحوا دليله، واعتمده المحبوبي والسمي والموصلي وصدر
 الشريعة. [التصحیح والترجيح: ٢٧٥] **مع أبيه وحده إلخ:** وكذا من لا تجوز شهادته له؛ لأن الوكيل مؤتمن،
 فإذا باع من هؤلاء لحقته تهمته؛ لأن المنافع بينه وبين هؤلاء متصلة. [الجوهرة البيرة: ٣٦٧]

وقال أبو يوسف ومحمد **رحمهما**: **يَجُوزُ بَيْعُهُ مِنْهُمْ بِمَثْلِ الْقِيَمَةِ** إِلَّا فِي عَبْدِهِ وَمُكَاتِبِهِ،
وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ **رحمهما**. وَقَالَا: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ
بِنُقْصَانٍ لَا يَتَغَابُنُ النَّاسُ فِي مَثَلِهِ. وَالْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ يَجُوزُ عَقْدُهُ بِمَثْلِ الْقِيَمَةِ، وَزِيَادَةُ
هَذَا الْقَصْدَانِ
يَتَغَابُنُ النَّاسُ فِي مَثَلِهَا، وَلَا يَجُوزُ بِمَا لَا يَتَغَابُنُ النَّاسُ فِي مَثَلِهِ،

يَجُوزُ بَيْعُهُ مِنْهُمْ إِنْ: لأن التوكيل مطلق، ولا قهمة؛ لأن الأملاك متباينة، بخلاف العبد؛ لأنه يبع من نفسه؛ لأن
ما في يد العبد للمولى، وكذا للمولى حق في كسب المكاتب، وينقلب حقيقة بالعمر.

عَمَلُ الْقِيَمَةِ: إشارة إلى أنه لا يجوز عندهما أيضاً في العن اليسير، وإلا لم يكن للتخصيص فائدة كذا في "النهاية"،
لكن ذكر في "الدحرية": أن البيع منهم بالغين اليسير يجوز عندهما. قال في "الدحرية": الوكيل بالبيع إذا باع من
لا تقبل شهادته له إن كان بأكثر من القيمة يجوز بالاحلاف، وإن كان بأقل بعن فاحش لا يجوز بلا خلاف، وإن
كان بعن يسير لا يجوز عند أبي حنيفة، وعندهما: يجوز، وإن كان بمثل القيمة، فعن أبي حنيفة: روايتان، ولو أمره
الموكل بالبيع من هؤلاء، أو قال له: بع من شئت، فإنه يجوز بيعه من هؤلاء بالإجماع، إلا أن يبيعه من نفسه، أو من
ولده الصغير، أو من عبده ولا دين عليه، فإنه لا يجوز ذلك قطعاً، وإن صرح الموكل له بذلك. (الجوهرية البيرة)

يَجُوزُ بَيْعُهُ إِنْ: وكذا بالعروض؛ لأن أمره بالبيع عام، ومن حكم اللفظ أن يحمل على عمومته، وهذا عند أبي حنيفة،
والخلاف في الوكالة المطلقة أما إذا قال: بعه مائة أو بألف لا ينقص بالإجماع. [الجوهرية البيرة: ٣٦٩]

عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: وروى الحسن عنه مثل قولهما، ورجح دليل الإمام، وهو الموعول عليه عند السفي، وهو أصح
الأقوال والاختيار عند المحبوبي، ووافقه الموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٢٧٥]

وَقَالَا. لَا يَجُوزُ إِنْ: ولا يجوز إلا بالدراهم والدينارين؛ لأن مطلق الأمر يتعلق بالتعارف، وهي البيع بثمن المثل
أو بالنقود، ولأن البيع بعن فاحش هبة من وجه؛ لأنه إذا حصل من المريض كان معتبراً من ثلثه إلا أن أبا حنيفة
يقول: هو مأمور بمطلق البيع، وقد أتى ببيع مطلق؛ لأن البيع اسم لمبادلة مال بمال، وذلك يوجد بالبيع بالعروض
كما يوجد في البيع بالنقود. (الجوهرية البيرة) **لَا يَتَغَابُنُ النَّاسُ إِنْ**: والمراد بالتغابن: الخداع، وقولهم: لا يتغابن
الناس فيه معناه: لا يخدع بعضهم بعضاً بفحشة، وقولهم: يتغابن الناس فيه، أي يخدع بعضهم بعضاً لقلته.

يَجُوزُ عَقْدُهُ إِنْ: قال الإمام خواهر زاده: هذا فيما ليست له قيمة معلومة عند أهل ذلك البلد، وأما ما له قيمة معلومة
عندهم كالخبز واللحم إذا زاد لا يلزم الأمر قلت الزيادة أو كثرت كذا في "الشاهان". [الجوهرية البيرة: ٣٦٨]

والذي يَتَغَابُنُ النَّاسُ فِيهِ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ، وَإِذَا ضَمِنَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ الثَّمَنِ عَنِ الْمُبْتَاعِ، فَضَمَانُهُ بَاطِلٌ، وَإِذَا وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَبْدِهِ، فَبَاعَ نِصْفَهُ جَازٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته، وَإِنْ وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ، وَاشْتَرَى نِصْفَهُ، فَالشِّرَاءُ مَوْقُوفٌ، فَإِنْ اشْتَرَى بَاقِيَهُ لَزِمَ الْمُوَكَّلَ، المشتري قبل الخصومة

مَا لَا يَدْخُلُ: لأن ما يدخل تحت تقويمهم زيادة غير متحققة؛ لأنه قد يقوّمه إنسان بتلك الريادة، وإن لم تكن متحققة عفي عنها، قال الحندي: الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر، أو أقل منه، وإن كان أكثر من نصف العشر فهو مما لا يتغابن الناس فيه، وقال نصير بن يحيى: قدر ما يتغابن الناس فيه في العروض في عشرة دراهم نصف درهم، وفي الحيوان في العشرة درهم، وفي العقار في العشرة درهماً، وما خرج من هذا فهو مما لا يتغابن فيه، ووجه ذلك: أن التصرف يكثر وجوده في العروض، ويقل في العقار ويتوسط في الحيوان، وكثرة الغبن لقلّة التصرف. (الجوهرية النيرة) وقال المحقق الطائي في "شرح الكنز": لو قوّمه عدل بعشرة، وآخر بثمانية، وآخر بسبعة، فما بين السبعة والعشرة داخل تحت تقويم المقومين، وما لا يدخل تحت تقويمهم، فهو غبن فاحش.

تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ: هذا إذا كان سعره غير معروف بين الناس، ويحتاج إلى تقويم المقومين، وأما إذا كان معروفاً كالخيز واللحم والجوز والجن لا يعفى فيه الغبن، وإن قلّ، ولو كان فسدًا واحدًا، وبه يفتى.

فَضْمَانُهُ بَاطِلٌ. لأن حكم الوكيل إذا باع أن يكون أميناً فيما يقبضه من الثمن، فلم يجز نفي موجب القبض من كونه أميناً فيه، فصار كما لو شرط على المودع ضمان الوديعة لم يصح، كذا هذا، وكذا لو كان الأمر احتال بالثمن على الوكيل على أن يرى المشتري منه كانت الحوالة باطلة، والمال على حاله على المشتري. [الجوهرية النيرة: ٣٦٩]

جَازٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: وكذا إذا باع جزءاً منه معلوماً غير النصف، مثل الثلث أو الربع، فإنه يجوز عند أبي حنيفة سواء باع الباقي منه أو لم يبعه؛ لأن اللفظ مطلق عن قيد الافتراق والاجتماع، ألا ترى أنه لو باع الكل بنصف الثمن جاز عقده، فإذا باع النصف به أولى. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز؛ لما فيه من ضرر الشركة، إلا أن يبيع النصف الآخر قبل أن يختصما، أو يبيّزه الأمر. [الجوهرية النيرة: ٣٦٩، ٣٧٠] وبقولهما قالت الثلاثة، وهو استحسان، والقياس: ما قاله أبو حنيفة رحمته. وقال المحقق الطائي: الفتوى على قول أبي حنيفة رحمته. وإنما قيد بالعبد؛ لأنه إذا باع نصف ما وكل به، وليس في تفرقه ضرر كالكيبي والوزني والعددي المتقارب جارٍ إجماعاً.

فَالشِّرَاءُ مَوْقُوفٌ: يعني بالإجماع؛ لأنه وكفه بشراء عبد، ونصف العدد ليس بعبد. لَزِمَ الْمُوَكَّلَ. لأن شراء العض قد يقع وسيدة إلى الامتثال بأن كان العدد موروثاً بين جماعة، فيحتاج إلى شرائه شقصاً شقصاً، فإذا اشترى الباقي قبل رد الأمر البيع، تبين أنه أي أن شراء النصف وقع وسيلة، فيفقد على الأمر، وهذا بالاتفاق بين أئمتنا الثلاثة، والفرق بين البيع والشراء، لأبي حنيفة رحمته أن في الشراء يتحقق التهمة فلعله اشترى النصف لنفسه، وقرئ آخر: أن الأمر بالبيع يصادف ملكه، فيصح، فيعتبر فيه إطلاقه، والأمر بالشراء صادف ملك الغير، فلم يصح، فلم يعتبر فيه التقييد والإطلاق، بل يعتبر العرف، والعرف فيه أن يشتري جمعة، كذا في "الهداية" و"الجوهرية".

وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشتري عشرين رطلاً بدرهم من لحم يباع مثله عشرة أرطال بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة رحمته وقالوا رحمته: يلزمه العشرون. وإن وكله بشراء شيء بعينه، فليس له أن يشتريه لنفسه، وإن وكله بشراء عبدٍ بغير عينه، فاشتري عبداً، فهو لوكيل، إلا أن يقول: نويتُ الشراء للموكل، الوكيل

بشراء عشرة أرطال الح: قيد بالموروث؛ لأنه في القيم لا ينفذ شيء على الموكل إجماعاً، فلو وكله بشراء ثوب هروي بعشرة، فاشتري له ثوبين هرويين بعشرة مما يساوي كل واحد منهما عشرة لا يزم الموكل؛ لأن ثمن كل واحد منهما مجهول لا يعرف إلا بالحرر، بخلاف اللحم؛ لأنه موروث مقدر، فيقسم الثمن على أجزائه. فاشتري عشرين قيد بالزيادة الكثيرة؛ لأن القليلة كعشرة أرطال ونصف رطل لدمة الأمر؛ لأنه تدخل بين هرويين، فلا يتحقق حصول الزيادة. لزم الموكل منه الح. لأن الموكل يتصرف من جهة الأمر، وهو يكاد أمره بعشرة، وما راد عن غير مأمور به، فلا يزم موكل، ويدرم الوكيل. ومعه: إذا كانت عشرة أرطال من ذلك اللحم تساوي قيمته درهماً، وبما قيد به؛ لأنه إذا كانت عشرة منه لا تساوي ذلك بعد الكل على الوكيل إجماعاً. [الخوهرية البيرة: ٣٧٠]

عند أبي حنيفة: وقد مشى على قول الإمام السفي والرهاني وغيرهما. [التصحيح والترحيح: ٢٧٥] وقالوا الح: لأنه فعل ما أمر به، وراده خيرٌ، وبه قات الثلاثة كما إذا أمره ببيع عبده بالفل، فباعه بالعين، كذا في 'الفتح' و'العي'. وفي بعض النسخ: قول محمد مع أبي حنيفة كذا في 'أهداية'، وفي شرحه أبو يوسف مع أبي حنيفة ومحمد وحده، وأما إذا شترى مما يساوي عشرين رطلاً بدرهم، فإن الموكل يكون مشترياً لنفسه بالإجماع؛ لأن مأمور به سمين، وهذا مهرون، فلم يحصل مقصود الأمر. [الخوهرية البيرة: ٣٧١]

فليس له أن يشتريه الح: سواء كان تعيينه بالإشارة أو باسمه نعمه أو بالإضافة إلى ما كره، فليس للموكل أن يشتريه نفسه؛ لأنه بقول الوكالة تزم أن ما يوجد من شرائه لهذا العين، فهو للموكل، فلا يتصور أن يشتريه لنفسه، بل لو اشتريه بغيره يبي بالشراء لنفسه، وتلفظ بذلك يكون للموكل؛ لأن في الشراء لنفسه عزل نفسه عن الوكالة، وهو لا يملك عزل نفسه إلا بخضرة موكل، وهذا إذا كان الموكل عائداً حتى لو كان حاصراً، وصرح الوكيل بأنه يشتريه لنفسه، كان يشتري به؛ لأن له أن يعزل نفسه بخضرة موكل، وليس له ذلك بغير عمنه؛ لأن فيه تعريضاً به

وإن وكله بشراء الح هذه المسألة على وجوه: إن أضاف العقد إلى درهم الأمر كان للأمر، وهو المراد بقوله: أو يشتريه ثمن الموكل وهذا بالإجماع، وإن أضافه إلى درهم نفسه كان بنفسه، وإن أضافه إلى درهم مصبقة، فإن نواها بالأمر فلا أمر، وإن نواها لنفسه فلفظه، وإن تكاد في البية يحكم النقد بالإجماع؛ لأنه دلالة ظاهرة، وإن نواها على أنه لم يخصه بية، قال محمد: هو للعائد؛ لأن الأصل أن كل واحد يعمل بنفسه، وعند أبي يوسف: يحكم النقد؛ لأن ما أوقعه مطلقاً محتمل لوجهين موقوفاً، فأما ما بين نقد فقد فعل المحتمل لصاحبه. (الخوهرية البيرة)

أو يشترطه بمال المؤكل، والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله، والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة فيه عند أبي حنيفة رحمهم الله. وإذا أقر الوكيل بالخصومة على مؤكله عند القاضي، جاز إقراره، ولا يجوز إقراره عليه
استحساناً

والوكيل بالخصومة إلخ: خلافاً لنظر رحمهم الله، هو يقول: إنه رضي بخصومته، وألغى غير الخصومة، ولم يرص به. ولنا: أن من يملك شيئاً يملك إتمامه، وتام الخصومة وانتهائها بالقبض، ولأن الوكيل بالخصومة مأمور بقصعها، وهي لا تنقطع إلا بالقبض، والفتوى اليوم على قول رفر؛ لظهور الخيانة في الوكلاء، وقد يؤمن على الخصومة من لا يؤمن على المال. قال في 'اليسيع': وصورته: رجل وكل رجلاً بأن يدعي على فلان ألف درهم به عيه بية، ولم يزد على هذا، فأثبتته الوكيل بالبية أو بالإقرار، فإن له أن يقصه منه، وإن لم يأمره المؤكل بالقبض، واختار المتأخرون أنه لا يملك القبض إلا بالص على، وهو قول رفر، قال الفقيه أبو الليث: وبه نأخذ؛ لأن المؤكل لو كان وثقاً بقبضه لنص عليه. (الجوهرة النيرة)

عند أبي حنيفة: وعلى قول الإمام مشي الإمام المحبوبي في أصح الأقاويل والاختيارات، واسمعي، وأموصلي وصدر الشريعة. [التصحیح والترجيح: ٢٧٧] حتى لو أقيمت عليه البينة على استيفاء المؤكل، أو إرائه يقبل عنده خلافاً هما، وعندهما لا يكون وكيلاً بالخصومة؛ لأنه قد يصلح لقبض من لا يصح للخصومة، فلم يكن رصاه بقبضه رضي بخصومته، وليس كل مؤمن على القبض يهتدي للخصومة، ولأبي حنيفة: إن قص الدين لا يتصور إلا عطفالة ومحاصمة كالمؤكل بأحد الشفعة، والرجوع في الهبة، والرد بالعيب. [الجوهرة النيرة: ٣٧٢] وأعم أن الخلاف بين الإمام وصاحبيه في أن الوكيل بالقبض يملك الخصومة أو لا مقيد بما إذا كان وكيل الدائن، أما إذا كان وكله القاضي بقبض مال العائيب، فلا يكون وكيلاً بالخصومة اتفاقاً، بخلاف وكيل القسمة والأخذ بالشفعة، والرجوع في الهبة، والرد بالعيب، فإنه يملك الخصومة مع القبض اتفاقاً، وأما الوكيل بقبض العين لا يكون وكيلاً بالخصومة فيها إجماعاً؛ لأنه وكيل بالنقل، فصار كالمؤكل سفل الروجة، والنقل ليس بمعادة، فأشبهه الرسول.

جاز إقراره: أي مو أقر الوكيل بالخصومة، سواء كان من قبل المدعي أو المدعى عليه على موكله بالقبض، أو الإبراء إن كان من جانب المدعي، وبلروم المال إن كان من جانب المدعى عليه في مجلس القضاء، جاز إقراره عليه. وقيل رفر: لا يجوز ولا ينعذ؛ لأنه أتى بعير الأمور؛ إذ هو مأمور بالخصومة عنه في مجلس القاضي، وما أتى به من الإقرار جواب، فلا يصح، وبه قالت الثلاثة، وهو قول أبي يوسف أولاً، وهو القياس. ولنا: أن التوكيل صحيح، فيدخل تحته ما يمكنه المؤكل، وهو مطلق الجواب إقراراً كان أو إنكاراً، ويراد بالخصومة مطلق الجواب عرفاً مجازاً؛ لأنها سبب له، فذكر السبب وإرادة المسبب شائع، وقيل الوكيل بالخصومة؛ للاحتراز عن الوكيل غيرها، كالمؤكل بالصح حيث لا يصح إقراره مطلقاً، ومسألة الكتاب مقيد بغير الحدود والقود، فلا يصح إقرار الوكيل على موكله بالحد والقود لنسبة.

عند غير القاضي عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، إلا أنه يخرج من الخصومة. وقال أبو يوسف رحمته: يجوز إقراره عليه عند غير القاضي. ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه، فصدقه الغريم: أمر بتسليم الدين إليه، فإن حضر الغائب فصدقه جاز، وإلا دفع إليه الغريم الدين ثانياً، ويرجع به على الوكيل إن كان باقياً في يده، وإن قال: إني وكيل بقبض الوديعة، فصدقه المودع المدين لم يؤمر بالتسليم إليه. وإن لم يصدقه

يخرج من الخصومة: أي عن الوكالة؛ لأن في رعمه أن المؤكل ظالم له بمطالته، وأنه لا يستحق عليه شيئاً، فلا تصح الخصومة في ذلك. [الجوهرة النيرة: ٣٧٢]

يجوز إقراره إلخ: ولا يشترط حضور مجلس الحكم؛ لأنه نائه، فيصح إقراره كإقراره، وبفد أيما وجد. وهما: أنه وكيل نجواب الخصم بطريق المحار، والجواب المعتبر في الحكم هو الجواب في مجلس القاضي لا في غيره. وقال رفر: لا يصح إقراره لا في مجلس القاضي ولا في غير مجلسه، وهو القياس. وقال الإسبيحي: والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما [التصحيح والترحيح: ٢٧٨] **أمر بتسليم الدين إلخ:** أي أجبر على ذلك؛ لأن الوكالة قد ظهرت بالتصديق؛ لأن تصديقه إقرار على نفسه، ثم إذا دفع إليه ليس له أن يسترده بعد ذلك، وقيد بالتصديق؛ لأنه إذا سكت أو كذبه لا يغير على دفعه إليه، ولكن لو دفع لم يكن له أن يسترده. (الجوهرة النيرة)

جاز. ولا شيء على الغريم. **الغريم الدين ثانياً:** لأنه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر الوكالة، والقول في ذلك قوله مع يمينه. [الجوهرة النيرة: ٣٧٣]

إن كان باقياً: ولو بالبقاء الحكمي بأن استهلكه الوكيل، فإنه باق سقاء بدله؛ لأن عرض الغريم ما كان مجرد الدفع، بل تحصيل براءة الذمة، ولم يحصل، فكان له نقص ذلك القبض، وأخذ ما دفع. قيد ببقائه؛ لأنه إذا صاع في يده، أو هلك من غير تعدد، لا يرجع عليه؛ لأنه بتصديقه اعترف بأن الوكيل محق في القبض، والغريم مظلوم في أخذ رب الدين منه ثانياً، والظالم هو الطالب بالأخذ، والمظلوم لا يظلم غيره.

فصدقه المودع: لقوله رحمته: "لا ترد الوديعة إلا لصاحبها".

لم يؤمر إلخ: هذا بالإجماع؛ لأن ذلك إقرار بمال الغير، فلا يصح؛ لما فيه من إبطال حقه في العير. بخلاف ما إذا ادعى أنه وكيل بقبض الدين، فصدقه حيث يؤمر بالدفع إليه؛ لأنه أقر بمال نفسه؛ إذ الديون تقصى بأمثانها لا بأعيانها، كذا في "رمز الحقائق".

فَإِنْ أَحْضَرَهُ، وَإِلَّا حَبَسَهُ الْحَاكِمُ حَتَّى يَحْضُرَهُ، وَإِذَا أَحْضَرَهُ وَسَلَّمَهُ فِي مَكَانٍ يَقْدَرُ
 الْمَكْفُولُ لَهُ عَلَى مُحَاكَمَتِهِ بِرِئِ الْكَفِيلِ مِنَ الْكَفَالَةِ. وَإِذَا تَكَفَّلَ بِهِ عَلَى أَنْ يُسَلِّمَهُ فِي
 مَجْلِسِ الْقَاضِي فَسَلَّمَهُ فِي السُّوقِ بِرِئٍ، وَإِنْ كَانَ فِي بَرِيَّةٍ لَمْ يَبْرَأْ.
 وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ بِهِ بِرِئِ الْكَفِيلِ بِالنَّفْسِ مِنَ الْكَفَالَةِ، وَإِنْ تَكَفَّلَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ
 لَمْ يُوَافِقْ بِهِ فِي وَقْتٍ كَذَا، فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا عَلَيْهِ وَهُوَ أَلْفٌ، فَلَمْ يَحْضُرْهُ فِي الْوَقْتِ لَزِمَهُ
 ضَمَانُ الْمَالِ وَلَمْ يَبْرَأْ مِنَ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ.

فَإِنْ أَحْضَرَهُ [في ذلك الوقت فيها]، وَإِلَّا حَبَسَهُ الْحَاكِمُ أَيَّ مَكَانٍ أَحْضَرَهُ فِيهَا، وَإِلَّا أَيَّ مَكَانٍ لَمْ يَحْضُرْهُ حَبَسَهُ
 الْحَاكِمُ، قَرِ الرَّبِيعِيُّ: بَسَعِيَ أَنْ يَفْصَلَ كَمَا فُصِّلَ فِي الْخُسِّ بِالْذِي، فَإِنَّهُ فَصَلَ هَكَذَا، فَإِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ بِإِقْرَارٍ لَا يَعْجَلُ
 حَبْسَهُ. وَيَأْمُرُهُ بِدَفْعِ مَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ دَلِيلُ الْمَاطَةِ، وَلَمْ تَظْهَرْ. وَإِنْ ثَبَتَ بِأَشْيَاءٍ حَبَسَهُ كَمَا ثَبَتَ لظُهُورِ
 مَطْنِهِ بِالْإِنْكَارِ، فَكَذَا هَهُمَا يَبْعِي أَنْ يَفْصَلَ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ لَا مَتَاعَ إِفْءَاءٍ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ لَا يَحْبَسُهُ أَوْ مَرَّةً
 لَا حَتْمًا لَهُ مَا عَرَفَ مُنَادٍ يَدْعِي، فِيمَهَبُهُ مَدَّةً حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ مَطْنُهُ؛ لِأَنَّ الْخُسَّ حِرَاءُ الطَّلَمِ، وَهُوَ يَسَّسُ بِطَالَمِ قَلْبِ
 نِمَاضِيَةِ. بِرِئِ الْكَفِيلِ مِنَ الْكَفَالَةِ لِأَنَّهُ أَتَى عَمَّا التَّرْمَةِ، فَلَمْ يَلْتَزِمِ تَسْلِيمَهُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ.
 بِرِئِ [حَصُونٌ مَقْصُودٌ، وَقِيلَ: فِي رِمَانٍ لَا يَبْرَأُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْمَعَاوَةَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ، لَا عَلَى الْإِحْصَارِ]. (الْجَوْهَرَةُ الثَّوْرَةُ)
 وَقَدْ رَفَرَ: لَا يَبْرَأُ بِاتِّسَامٍ فِي السُّوقِ مَصْفًى، وَهُوَ يَفْتِي فِي رِمَانٍ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ أَهْلُ السُّوقِ لَا يَطْلُقُونَ
 الْغَرَمَ مِنَ الطَّالِبِ، فَإِنْ كَانُوا يَطْلُقُونَهُ لَا يَبْرَأُ بِتَسْلِيمِهِ فِي السُّوقِ اتِّفَاقًا.
 لَمْ يَبْرَأْ لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى إِحْكَامَةِ فِيهَا، وَلَا عَلَى إِحْصَارِهِ إِلَى الْقَاضِي، وَكَذَا إِذَا سَمِعَ فِي السُّوقِ لِعَدَمِ قَاضِي
 يَفْصَلُ الْحُكْمَ بِهِ. [الْجَوْهَرَةُ الثَّوْرَةُ: ٣٧٤]

بِرِئِ الْكَفِيلِ لِعَجْرِهِ عَنْ إِحْصَارِهِ. [الْجَوْهَرَةُ الثَّوْرَةُ: ٣٧٥] لَمَّا عَلَيْهِ الْحَاكِمُ التَّقْيِيدَ بِقَوْلِهِ: مَا عَلَيْهِ مَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ
 مَاتَ يَفْقَهُ لَمْ يَبْرَأْ بِرِئِ الْكَفِيلِ شَيْءٌ عَدَمَ الْمَوَافَاةِ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ حَلَّافًا لَهَا، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَلْفٌ غَيْرُ مَعِيدٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا
 قَرَأَ: فَعَنِي مَالُكَ عَلَيْهِ، وَمُيَسَّمُ الْكَمِّيَّةِ جَارٍ؛ لِأَنَّ جِهَاتَ الْمَكْفُولِ بِهِ لَا يَمْتَنِعُ صِحَّةُ الْكَفَالَةِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى
 تَوْسَعٍ، كَذَا فِي "الْعَايَةِ". لَزِمَهُ الْحَاكِمُ لِأَنَّ الْكَفَالَةَ بِالْمَالِ مَعْتَقَةٌ بِشَرْطِ عَدَمِ الْمَوَافَاةِ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ صَحِيحٌ، فَإِذَا
 وَجَدَ الشَّرْطَ لَزِمَهُ الْمَالُ، كَذَا فِي "الْهُدَايَةِ".

وَلَمْ يَبْرَأْ: لِأَنَّ وَجُوبَ الْمَالِ عَلَيْهِ بِالْكَفَالَةِ لَا يَبْأِي الْكَفَالَةَ بِنَفْسِهِ؛ بِدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِيَتَوَقَّعَ، كَذَا فِي "الْهُدَايَةِ".

ولا تجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند أبي حنيفة ^{رحمه الله} وقالوا: يجوز. وأما الكفالة بالمال فجائزة معلوماً كان المال المكفول به أو مجهولاً إذا كان ديناً صحيحاً، مثل أن يقول: تكفلت عنه بألف درهم، أو بما لك عليه، أو بما يدركك في هذا البيع، والمكفول له بالخيار: إن شاء طالب الذي عليه الأصل، وإن شاء طالب الكفيل. ويجوز تعليق الكفالة بالشروط مثل أن يقول: ما بايعت فلاناً فعلي، أو ما ذاب لك عليه فعلي،

ولا تخوز الخ: لأن الكفالة لتوثق وهو مأثور بدرء الحدود وترك التوثق، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما بخور، وفي "الهداية" معناه: لا يجزى على الكفالة عند أبي حنيفة، وعندهما يجرى في حد القذف؛ لأن فيه حق العبد، وفي القصاص؛ لأنه حالص حق العبد، فيبقي بهما الاستيثاق، بخلاف الحدود الخالصة لله تعالى، كحد الربا والشرب، ولو سمحت نفسه بإعطاء الكفيل يصح بالإجماع. وصورته: ادعى على رجل حقاً في قذف، فأنكره، فسأل المدعي القاضي أن يأخذ منه له كفيلاً بنفسه، فعند أبي حنيفة رحمهما لا يجيبه إن ذلك، ولكن يقول له: لأمره ما يبني وبين قياي، فإن أحصره شهوده قبل قيام القاضي وإلا حلاً سببه، وعندهما: يأمره بأن يقيم له كفيلاً بنفسه؛ لأن الحضور مستحق عليه لسماع الشبهة، والكفيل إنما يضمن الإحصار، وأما نفس الحدود والقصاص فلا يخور الكفالة بها في قوهم جميعاً؛ لأنه لا يمكن استيفائها من الكفيل. (الجوهرة البيرة)، واختار قول الإمام السمي والمجيبين وغيرهما. [التصحیح والترجيح: ٢٨٠] **وأما الكفالة.** لما فرع من بيان الكفالة بالنفس شرع في بيان الكفالة بالمال.

أو مجهولاً لأن معنى الكفالة على التوسع، فيحتمل الجهالة. (الجوهرة البيرة)

دينًا صحيحًا. مثل أثمان البياعات وأروش الجعديات مثلاً. (الجوهرة النيرة) أي الدين الذي لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء، بخلاف دين الكتابة، فإنه دين ضعيف؛ لأنه ثبت مع اسافي، وهو الرق، وهذا يستد المكاتب بإسقاط بدل الكتابة تعجيز نفسه، كذا في "الكفاية". **بالخيار.** لأن الكفالة صم الدمة إلى الدمة في المطالبة، ودلت يقتضي قيام الأول لا البراءة عنه، إلا إذا اشترط فيه البراءة، فحينئذ تعقد حوالَةً اعتبارًا للمعاني كما أن الحوالة شرط أن لا يبرأ بها المحيل يكون كفالة، كذا في "الهداية" و"الجوهرة". **ويجوز تعليق إلخ.** والأصل فيه: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَمَلَ غُرُثًا فَلَهُ غُرُثُهَا كُلُّهَا وَلَهُهَا نِهَايَةُ الْقَوَارِثِ وَلَا يُلْقِيهَا فِي الْعُيُونِ وَلَا فِي الْمَوَاطِنِ إِلَّا الَّذِي امْتَسَكَ آلَتَهُ وَأَعْيُنُهُ عَلَى الْغُرْثِ﴾ (يوسف: ٧٢)، فهذه الآية تدل على أن تعليق الكفالة بالشرط حائز حيث علق الكفالة بشرط المحيء بالصاع، وشرعية من قبلنا تلمنا إذا قص الله ورسوله بلا إنكار، وأيضًا تدل على أن جهة المكفول به لا تمنع صحة الكفالة؛ إذ حمل بعير مجهول، كما في "الكفاية". **بالشروط:** يعنى إذا كان الشرط سببًا له وملائمًا له. [الجوهرة النيرة: ٣٧٥]

أو ما غصبك فلان فعلي، وإذا قال: تكفلت بما لك عليه، فقامت البيّنة بألف عليه ضمنه الكفيل، وإن لم تقم البيّنة، فالقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعترف به، فإن اعترف المكفول عنه بأكثر من ذلك لم يصدق على كفيله. وتجاوز الكفالة بأمر المكفول عنه أو بغير أمره، فإن كفل بأمره رجع بما يؤدي عليه، وإن كفل بغير أمره لم يرجع بما يؤديه. وليس للكفيل أن يطالب المكفول عنه بالمال قبل أن يؤدي عنه، فإن لوزم بالمال كان له أن يلازم المكفول عنه حتى يخلصه، وإذا أبرأ الطالب المكفول عنه، أو استوفى منه برئ الكفيل، وإن أبرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه.

صمه الكفيل. لأن اثبات ناسية كالثبات معاهيه، فيتحقق ما عيه، فصيح الصمان به. [السب. ١ ٣٠٩]

مقدار ما يعترف إلخ: لأنه امتنعه به وهو مكر سرية، والقول قول السكر مع يمينه. (الخوهرية البيرة)

لم يصدق إلخ: لأنه إقرار على الغير، ولا ولاية له عليه، وتصدق في حق صمه بولايته عليها. [الخوهرية البيرة: ٣٧٦]

وتجاوز الكفالة إلخ: لإطلاق قوله "الرجوع عديم"، ولأن عقد الكفالة التزام المصلحة، وهو تصرف في حق نفسه، وفيه يقع ائصال، ولا صرر فيه على المطلوب شوب الرجوع أي رجوع الكفيل على المكفول عنه بما أدى؛ إذ هو عند أمره، أي المكفول عنه، وقد رضي به، كذا في "الهداية".

بأمر المكفول إلخ: بأن يقول: اصم عي، أو تكفل عي. **رجع** [لأنه قضى ديه بأمره] **بما يؤدي إلخ:** ومعناها: أدى من حسن ما صم، أما إذا أدى بخلافه بأن كان الدين لمكفول به جيّدًا، فأدى رديفًا، أو بالعكس يرجع بالمال المكفول به لا بما أدى؛ لأنه منك الدين بالأداء، فمن مرة لصاب. **لم يرجع إلخ:** لأنه متبرّع بأدائه. (الخوهرية البيرة) **وليس للكفيل إلخ:** لأنه لا يمكنه قبل الأداء، ولأن الكفيل في حكم المقرض، ومن سأل رجلاً أن يقرضه فم يفعل لم يرجع عليه. (الخوهرية البيرة) **كان له إلخ:** هذا إذا كانت الكفالة بأمره. (الخوهرية البيرة)

حتى يخلصه: أي حتى يخلص المكفول عنه الكفيل؛ لأن الأصل هو أن يوقعه في هذه الورقة، فعليه خلاصه، كذا في "السياسة". **برئ الكفيل:** سواء صم بأمره، أو بغير أمره؛ لأن براءة الأصل توجب براءة الكفيل؛ لأن الكفيل إنما ضمن ما في دمة الأصل، وقد أدى ما في دمه، أو أبرأه منه م يبق في دمه شيء تعود لكفالة إليه، ويشترط قبول المكفول عنه البراءة، فإن ردها ارتدت، وهل يعود الدين على الكفيل، قال بعضهم: يعود، قال بعضهم: لا يعود، ولو مات المكفول عنه قبل القبول يقوم ذلك مقام القبول. [الخوهرية البيرة: ٣٧٧]

لم يبرأ إلخ: لبقاء الدين عليه. [الباب: ٣١٠/١] لأن الكفيل تبع، والأصيل لا يتبع تبعه.

ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط، وكلُّ حق لا يُمكن استيفاءه من الكفيل لا تصحّ الكفالة به كالحُدود والقصاص، وإذا تكفل عن المُشترى بالثمن جازاً، وإن تكفل عن البائع بالمبيع لم تصح. ومن استأجر دابةً للحمل، فإن كانت بعينها لم تصح الكفالة بالحمل، وإن كانت بغير عينها جازت الكفالة. ولا تصح الكفالة إلا بقبول المكفول له في مجلس العقد إلا في مسألة واحدة، وهي أن يقول المريض لوارثه: تكفل عني بما علي من الدين، فتكفل به مع غيبة الغرماء ^{بالمال أو النسيب} ^{الوارث}

ولا يجوز تعليق إلخ: لما فيه عن معنى التملك كما في سائر البراءات، ويروى أنه يصح؛ لأن عليه المطالبة دون الدين في الصحيح. فكان الإبراء إسقاطاً محضاً كالصفاق، والإسقاط المحض يصح تعيقه كذا في 'العناية'. بشرط: بأن قال الطالب للكفيل. إذا قدم ريد فأنت بريء من الكفالة، فإنه لا يصح؛ لأن في إبراءه معنى التملك كالإبراء عن الدين، والتمليك لا يقبل التعليق بالشرط كما حقق في الأصول. كالحُدود معناه: بنفس الحد لا بنفس من عليه الحد؛ لأنه يتعدى إيجابه عليه؛ إذ العقوبة لا تخري فيها البينة. (الخوهرية البيرة) حار لأنه دين كسائر الديون. (الخوهرية البيرة) لم تصح الكفالة: لأن المبيع غير مضمون بعيره، وهو الثمن؛ وهذا لأنه لو هلك المبيع قبل القبض في يد النافع لا ينع على النافع شيء، ويسقط حقه من الثمن، وإذا سقط حقه من الثمن لا يمكن تحقيق معنى الكفالة؛ إذ هي صم الدمة إلى الدمة، ولا يتحقق الضم بين المختلفين. (الخوهرية البيرة) والمراد بالكفالة بالمبيع: الكفالة بنفس المبيع، وإذا كفل بتسليم المبيع جاز في الصحيح؛ لأنه ممكن؛ لأن التسليم واجب على الأصل فيتحقق معنى الكفالة، كذا في 'الفتح' و'العيني' و'العناية'. لم تصح الكفالة إلخ: لأنه أي الكفيل عاجز عنه، أي عن الحمل على الدابة المعنية؛ لأن الدابة المعنية ليست في ملكه، والحمل على دابة نفسه ليس حمل على تلك الدابة، كذا في 'العناية'.

جازت الكفالة: لأن المستحق عليه الحمل، ويمكنه الوفاء بذلك بأن يحميه على دابة نفسه. (الخوهرية البيرة) **في مجلس العقد:** [أي محس عقد الكفالة] وهذا قوهما، وقال أبو يوسف: لا يعتبر ذلك في المجلس، بل إذا بلعه فأجاره، ورصي به حار، وفي بعض نسخ لم يشترط الإجارة عنده، وتخوّر من غير إجارة، لهما: أن في الكفالة معنى التملك وهو تملك المطالبة منه، فيقوم بهما جميعاً، أي بالإيجاب والقبول، والإيجاب شرط العقد، فلا يتوقف على ما وراء المحس، ولأن الكفالة عقد يتعلق به حق المكفول له، فوقف على رضاه، وقبوله كالبيع. [الخوهرية البيرة: ٣٧٨] والمختار قوهما عند المحسوبي والسفهي وغيرهما. [التصحيح والترحيح: ٢٨٠] إلا في مسألة إلخ: استثناء من قوله: إلا بقبول المكفول له في محس العقد، أي تصح الكفالة بدون قبول المكفول له ههنا عندهما، لكنه جواب الاستحسان، وأما في جواب القياس فلا يخوّر على قوهما في هذه المسألة أيضاً، لأن الطالب غير حاضر، فلا يتم الضمان إلا بقبوله، ولأن الصحيح لو قال: هذا لورثته أو لغيرهم لم يصح، فكذلك ههنا، كذا في 'الكفاية'.

جاء. وإذا كان الدين على اثنين، وكل واحد منهما كفيل ضامن عن الآخر، فما أدى أحدهما لم يرجع به على شريكه حتى يزيد ما يؤديه على النصف، فيرجع بالزيادة. وإذا تكفل اثنان عن رجل بألف على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه، فما أداه أحدهما يرجع بنصفه على شريكه قليلاً كان أو كثيراً. ولا تجوز الكفالة بمال الكتابة، سواء حرر تكفل به أو عبد. وإذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئاً فتكفل رجل عنه للغرماء، لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة رحمته الله وعندهما تصح.

جاء: يعني إذا أحرار الصاب بعد ذلك؛ وذلك لأن هذه وصية في الحقيقة، وهذا يصح وإن لم يسم المكفول له. (أخوهرة البيرة) كفيل ضامن كما إذا اشتريا عبداً بألف، وكفل كل واحد منهما عن صاحبه. [أخوهرة البيرة: ٣٧٨] فما أدى إلخ: لأن كل واحد منهما في النصف أصيل وفي النصف كفيل، ولا معارضة بين ما عليه بحق الإصالة وبحق الكفالة، لأن الأول دين، والثاني مصابة، ثم هو تابع للأول، فيقع عن الأول. وفي زيادة لا معارضة، فيقع عن الكفالة، وأنه لو وقع في النصف عن صاحبه، فيرجع عليه، فصاحبه أن يرجع؛ لأن أداء نائبه كأدائه، فيؤدي إلى الدور، كما في 'هدية'. وإذا تكفل إلخ: يعني إذا كان على رجل ألف درهم مثلاً، فكف عن شئ كل منهما جميعه على الانفراد، ثم كف كل منهما عن صاحبه مما لزمه بالكفالة؛ إذ الكفالة بالكفيل حائرة، فما أداه كل منهما رجع بصفه على شريكه قليلاً كان المؤدى أو كثيراً؛ إذ الكف كفاة، فلا رجحان لكل من الكفالتين على الأخرى بالخطاسة، ثم يرجعان على الأصل، أو رجع هو ب كله أي بكل ما أداه على الأصل ابتداءً، كما في 'مجمع الأهرار'. ولا تجوز الكفالة إلخ: لأنه ليس بدين صحيح بدليل أن سعد إزالته عن نفسه بالعجز من غير أداء، والكفيل لا يبرأ إلا بالأداء، ومن شروط الكفالة: الاتحاد بين ثبوت المال في دمة الأصل ودمة الكفيل.

لم تصح الكفالة إلخ: لأن الدين سقط بموته مفلساً، فصار كما يودع المال ثم كف به إسائاً. [الندب: ١ ٣١٢] بناء على أن دمة الميت قد ضعفت، فلا يحب عليها إلا بأن يتقوى بأحد الأمرين أما بأن يبقى منه مال، أو يبقى كفيل كف عن أيام حياته، فحينئذ يكون الدين ديناً صحيحاً، فيصح الكفالة، وعندهما صححت؛ لأنه كف بدين ثابت؛ لأنه وجب لحق الطالب وم يوجد المسقط وهو الأداء أو الإبراء، فيصح الكفالة، كما في 'شرح الوقاية'. عند أبي حنيفة رحمته الله قال الإسحاق: والصحيح قول أبي حنيفة، واعتمد المحوي واسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٢٨١]

وعندهما تصح: لما روي أن رجلاً مات، فقام النبي ﷺ ليصلي عليه، فقال: هل على صاحبكم من دين؟ قالوا: نعم، عليه دينار، فقال ﷺ: 'صلوا على صاحبكم' فقال أبو قتادة: ما علي يا رسول الله، فصلى عليه حينئذ، وقال الآن بردت عليه مضجعه، فما: يحتمل أن يكون قد تكفل بهما قبل الموت، فأحبر بذلك. [أخوهرة البيرة: ٣٧٩]

كتاب الحوالة

الحوالة جائزة بالديون، وتصح برضاء المَحِيل والمَحْتال والمُحْتالِ عليه.

وهو المديون وهو الدائن

كتاب الحوالة. إنما أوردناه بعد الكفالة؛ لأنها تختص بالدين، ولا تشمل العي، بخلاف الكفالة، كذا في 'جامع الرمور'، وماسبة اقتراحهما؛ أن في كل التراما، كذا في 'حاشية الطحطاوي'، وفي 'رد المحتار' أن كلا منهما عقد التزام ما على الأصيل لتوثق، إلا أن الحوالة تتضمن إبراء الأصيل إبراءً مقيداً على ما سيحي، فكانت كالمركب مع المفرد، والثاني مقدم فمزم تأخير الحوالة. وهي في اللغة: مشتقة من التحويل، وهو نقل الشيء من محل إلى محل، كذا في 'الخواهرة'. قال في 'رد المحتار': هي النقل مطلقاً لدين أو عين، وهي اسم من الإحالة. وفي الشرع: عبارة عن تحويل الدين من دمة الأصيل إلى دمة المحال عليه على سبيل التوثق به، ويحتاج إلى معرفة أسماء أربعة: المحيل وهو الذي عيبه الدين الأصلي، المحال له هو الطالب، والمحال عليه وهو الذي قبل الحوالة، والمحال به وهو المال. [الخواهرة النيرة: ٣٨٠]

الحوالة جائزة: أما جوار الحوالة فيدل عليه النقل والعقل، أما النقل، فما روى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "مطل العي ظلم، وإذا أتبع أحدكم على مميء فيحتل، أمر بالاتاع، والاتاع بسب غير مشروع ولا يكون مأموراً به من الشارع، فدل على جوارها، وأما العقل؛ فلأنه قادر على إبقاء ما التزمه، وهو ظاهر، وذلك يوجب الجوار، وتصح في الدين، ولأنه أن يكون الدين معيماً، فلا يصح بالجهول، وكذا لا تصح بالحقوق. (الغاية بتعير)

بالديون: يعني الحوالة تصح بالدين لا في العي؛ لأن هذا نقل شرعي، والدين وصف شرعي، فيظهر أثره في المطالبة، فحار أن يؤثر النقل الشرعي في الثالث شرعاً، أما العي فحسي، فلا ينتقل بالنقل الشرعي، بل يحتاج إلى النقل الحسي، كذا في 'الكفاية'. ومعنى قوله: تصح بالدين أن يكون الدين للمحتال على المحيل، وإلا فهي وكالة لا حوالة، وأما الدين على المحال عليه فليس بشرط كما يستفاد من 'البحر الرائق'. وقال في 'الخواهرة النيرة' قيد بالديون احترازاً عن الأعيان والحقوق، فإن الحوالة هي لا تصح، وإنما احتصت بالديون لأن الديون تتقل من دمة إلى دمة، فكل دين تخور به الكفالة، فاحوالة به جائزة، وقد تخور حوالة بدين لا تخور به الكفاية كمال الكتابة، فإن الحوالة تخور، ولا تخور به الكفالة. والحوالة على صريين: مطلقة ومقيدة، فالمقيدة أن يقول الرجل: احتل هذا عني بألف درهم، فيقول: احتلت، والمقيدة أن يقول: احتل بألف التي بي عيبت، فيقول: احتلت، وكلاهما جائزان، وفي كليهما يبرأ المحيل من دين المحال له، وليس له بعد الحوالة على المحيل سبيل، إلا أن يتوى ما على المحال عليه.

وتصح إلخ. أما المحتال؛ فلأن الدين حقه، وهو الذي ينتقل بها، والدمم متفاوتة في المطالبة والأداء، فلا بد من رضاه، وأما المحتال عليه وهو من يقبل الحوالة؛ فلأنه يلزمه الدين، ولا لزوم بدون الترامه، وأما المحيل، فالحوالة تصح بدون رضاه. ذكره في 'الريادات'، كذا في 'الهداية'. **برضاء المحيل** ورضاء المحيل ليس بشرط.

وإذا تمت الحوالة برئ المُحيل من الديون، ولم يرجع المحتال له على المحيل إلا أن يتوى حقه. ^{هلاك المال} والتوى عند أبي حنيفة رحمته بأحد الأمرين: إما أن يجحد الحوالة ويحلف ولا بينة له عليه، أو يموت مفلساً. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: هذان الوجهان ووجه ثالث، وهو أن يحكم الحاكم بإفلاسه في حال حياته، وإذا طالب المحتال عليه المحيل بمثل مال الحوالة، فقال المحيل: أحلت بدين لي عليك لم يقبل قوله، وكان عليه مثل الدين، وإن طالب المحيل المحتال بما أحاله به، فقال: إنما أحلتك لتقبضه لي، وقال المحتال: بل أحلتني بدين لي عليك، فالقول قول المحيل مع يمينه. ويكره السفاتج، وهو قرض استفاد به المقرض أمن خطر الطريق.

برئ المحيل [وقال زهر: لا يبرأ] قال في رد المحتار: "وفائدة براءته: أنه لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركته، ولكنه يأخذ كفيلاً من ورثته، أو من العرماء مخافة أن يتوى حقه، كذا في "شرح الخمع". **من الديون** والمطالبة جميعاً باقبول من المحتال لحوالة، كذا في "اندر المحتار". **إلا أن يتوى إلخ**: وعبد الشافعي لا يرجع وإن توى. (الخوهره سيرة) **عند أبي حنيفة** رحمته ومشى على قوله السفي ورجح دلبه. [التصحیح والترجيح: ٢٨٢]

أحد الأمرين لأن العجز عن الوصول إلى حقه بتحقيق كلاً منهما، وهو التوى في الحقيقة. [اللباب: ٣١٤/١]

مفلساً: أي لم يترك عيلاً، ولا ديناً، ولا كفيلاً. **وهو أن يحكم إلخ**: هذا على أصدهما؛ لأن انقضاء الإفلاس صحيح، وأما على أصل أبي حنيفة فلا يتحقق الإفلاس حكمه انقاضي؛ لأن ررق الله تعالى عاد ورائح. (الخوهره سيرة) **لم يقبل قوله**: لأن سب الرخوع قد تحقق، وهو قضاء دينه بأمره، إلا أن المحيل يدعي عليه ديناً، وهو يكره، والقول قول المقر، ولا تكون الحوالة إقراراً منه بالدين عليه؛ لأنها قد تكون بدوّه. [الخوهره سيرة: ٣٨١]

فالقول قول المحيل فيؤمر المحال برد ما أحده إلى المحيل، لأن المحيل يكره أن عليه شيئاً، والقول للمقر، ولا تكون الحوالة إقراراً من المحيل بالدين للمحتال على المحيل؛ لأنها مستعينة بدو كالة أيضاً، قاله ابن كمال، كذا في رد المحتار.

مع يمينه يقول النبي ﷺ: "اليمين بمدعي ويمين على من أنكر"، وقال بعضهم: هذا الحديث من استنترات، وقال بعضهم: من المشهورات. **ويكره السفاتج** [جمع سفتجة] مناسبة هذه المسألة بالحوالة: أن الحوالة هي النقل، وفي هذه المسألة نقل حالة التوى من ماله إلى المستقرض، لأنه لو لم يقرض كان التوى في ماله، فالقرض يحيل التوى إلى ما المستقرض، كذا في مشكل. والسفاتج جمع سفتجة صم أسير وفتح أثناء وهو الورقة، وصورته. أن يقول الناحر: أقرضتك هذه الدراهم بشرط أن تكتب لي كتاباً إلى وكيلك سد كذا، فيجيبه إلى ذلك، وأما إذا أعطاه من غير شرط وسأله ذلك، ففعل فلا بأس، وإنما يكره إذا كان أمن خطر الطريق مشروطاً؛ لأنه نوع مع استميد بالقرض، وقد هي النبي ﷺ عن قرص حرّ منعة والله أعلم. [الخوهره سيرة: ٣٨٢]

كتاب الصلح

الصلح على ثلاثة أضرب: صلح مع إقراره، و صلح مع سكوت، وهو أن لا يُقر المدعى عليه ولا يُنكر، و صلح مع إنكار، وكل ذلك جائز.

فإن وقع الصلح عن إقرارٍ أُعْتَبِر فيه ما يُعْتَبَرُ في البِيعَات إن وقع عن مالٍ بمالٍ

كتاب الصلح لما تقع فيما سبق من البيع والشفعة وغيرهما ضرورة الصلح فأورده وقال: كتاب الصلح، وهو أي الصلح مشتق من المصاحبة، وهي المسألة بعد مخالفة. وفي الشرع: عبارة عن عقد وضع بين امتصاخين للدفع المارعة بالتراضي يحمل على عقود التصرفات، وركبه: الإيجاب والقبول الموصوغان بصلح، وشرطه: أن يكون المصالح عنه مالا أو حقا يجوز الاعتياض عنه كالمقتضاض، خلاف ما إذا كان حقا لا يجوز الاعتياض عنه، كحق الشفعة، والكفالة بالفسخ والدليل على جوار الصلح الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿لَا يَجْرِي بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَّا صُلْحًا أَوْ حَرَامًا أَوْ حَرَمٌ حَلَالًا﴾ أخرجه أبو داود، وأجمعت الأمة على جواره، وقال عمر رضي الله عنه ردوا الخصوم لكي يصطلحوا، فإن فصل القضاء يورث الصعاش، ومعنى قوله ١، 'إلا صلحا أحل حراما هو الصلح على الحزم'. وقوله: أو حرم حلالا هو الصلح على عهد عني أن لا يبيعه ولا يستخدمه. وفي "الهداية": الحرام المذكور هو الحرام لعبه كالخمر، والحلال المذكور هو الحلال لعبه، كالصلح عني أن لا يضأ الضرة. [الخوهرية البيرة: ٢٢]

وهو أن لا يقر الخ: إيماء إلى أن المراد بالسكوت ههنا هو السكوت عن الجواب دون مصفق السكوت؛ لأن معنى مطلق السكوت هو أن لا يتكلم أصلا، كذا في "نتائج الأفكار".

وكل ذلك جائز أي وكل من الأنواع الثلاثة التي بينها الشيخ جائز؛ لما بيانه، فإن قوله تعالى: ﴿وَصُلْحٌ حَرَمٌ﴾ (النساء: ١٢٨) بإطلاقه يتناولها جميعا، وهذا عندنا، وعند الشافعي لا يجوز مع إنكار وسكوت. ولنا: أن الساكت يجوز أن يكون مقررا، ويجوز أن يكون منكرا، فإذا صالح حمدا ذلك على الصحة دون الفساد، وأما مع إنكاره فلا أنه موضوع لقطع الدعوى والمخاصمة، وذلك جائز. **اعتبر الخ** بوجود معنى البيع، وهو مبادلة المال بالمال في حق المتعاقدين بتراضيهما، فيجري فيه الشفعة إذا كان عقارا، ويرد بالعيب ويثبت فيه خيار الرؤية والشرط، ويفسده جهالة اسد؛ لأنها هي المفضية إلى اسارعة دون جهالة امصالح عنه، لأنه يشترط القدرة على تسليم

المدر حتى لو صالح على عهد أبق لا يصح، كما في "الهداية" و"النهاية". [الخوهرية البيرة: ٣١٢]

البِيعَات: أي في بيع البِيعَات. البِيعَة بالكسر متاع كذا في "منتهى الأرب".

وإن وقع عن مالٍ بمنافع، فيعتبر بالإجازات.

والصلح عن السكوت والإنكار في حق المدعى عليه لاقتداء اليمين وقطع الخصومة، وفي حق المدعى لمعنى المعاوضة. وإذا صالح عن دار لم يجب فيها الشفعة، وإذا صالح على دار وجبت فيها الشفعة. وإذا كان الصلح عن إقرار فاستحق فيه بعض المصالح عنه، رجع المدعى عليه

عن مالٍ بمنافع الخ. صورته: ادعى على رجل شيئاً فاعترف به، ثم صالحه على سكنى دار سنة، وركوب دابة معومة، أو على بس ثوبه أو خدمة عبد، أو زراعة أرضه مدة معومة، فهذا الصلح جائز، فيكون في معنى الإحارة، فيجري فيه أحكام الإحارة لوجود معنى الإحارة، وهو تمليك المنافع تمام، فكل منفعة يجوز استحقاقها بعقد الإحارة يجوز استحقاقها بعقد الصلح.

فيعتبر بالإجازات لوجود معادها، فيشترط التوقيت فيها، ويبطل الصلح بموت أحدهما في المدة؛ لأنه إحارة، فإن كان موته قبل الانتفاع بما وقع عليه الصلح رجع المدعى على دعواه، وإن كان قد انتفع بصف المدة أو شها بطل من دعواه بقدر ذلك، ورجع على دعواه فيما بقي، وهذا قول محمد؛ جعله كالإحارة، وقال أبو يوسف: الصلح مخالف للإحارة، فإذا مات المدعى عليه لا يبطل الصلح، وللمدعى أن يستوفي ما في الأمانة بعد موته، وكذا إذا مات المدعى لا يبطل الصلح أيضاً في خدمة العبد وسكنى الدار وزراعة الأرض، ويقوم ورثته مقامه في الاستيفاء، ويبطل في ركوب الدابة ولبس الثوب، ولا يقوم ورثته مقامه في الاستيفاء؛ لأن اللبس يتفاوتون فيه، وإن هبك الشيء الذي وقع الصلح على منفعته، أو استحق بصل الصلح بالإجماع. [الخواهره البيرة: ٣٢]

لاقتداء اليمين الخ. لأنه في رعيه أن لا حق عليه، وأن المدعى ناص في دعواه، وإنما دفع المال إليه ليكيف ويقص الخصومة. لمعنى المعاوضة أي الصلح عن سكوت وإنكار معاوضة في حق المدعى، فبطل الصلح على دراهم بعد دعوى دراهم إذا تفرقا قبل القبض، ووجه كونه معاوضة؛ لأن المدعى يرعى أنه يأخذه عوضاً عن مال، وأنه محق في دعواه، ويجوز أن يكون لشيء واحد حكمان مختلفان باعتبار شخصين كالسكاح موجه لكل في المتناكرين، والحرمة في أصولهما، فيؤخذ كل واحد منهما بما زعم.

لم يجب فيها الشفعة قل في الهدية معناه: إذا كان عن إنكار أو سكوت؛ لأنه يأخذها على أصل حقه، ويدفع المال دفعاً خصومة المدعى، فلا يكون مبدلة مائة يرمي أي المدعى عليه بخلاف ما إذا صالح على دار حيث يجب فيها الشفعة؛ لأن المدعى يأخذها عوضاً عن المال، فكان معاوضة في حقه، فيرمي الشفعة بإقراره، وإن كان المدعى عليه يكذبه. رجع المدعى عليه لأن الصلح إذا كان عن إقرار كان معاوضة كالمبيع. [الخواهره البيرة: ٤٢]

بخصّة ذلك من العوض. وإذا وقع الصلح عن سُكُوتٍ أو إنكارٍ فاستحقّ المتنازع فيه رجّع المدعي بالخصومة وردّ العوض، وإن استحقّ بعض ذلك ردّ حصّته ورجّع بالخصومة فيه، وإن ادّعى حقاً في دارٍ ولم يبيّنه، فصولح من ذلك على شيء، ثم استحقّ بعض الدار لم يرد شيئاً من العوض.

خصّة ذلك إلخ وهو بدل الصلح الذي دفعه إلى المدعي، صورته: ادعى زيد داراً في يد عمرو، فأقر عمرو، وصالح زيد على مائة درهم، فصارت المائة في يد زيد، والدار في يد عمرو، ثم استحق نصف الدار مثلاً يرجع عمرو على زيد خمسين درهماً. وإذا وقع الصلح إلخ توضيحه: زيد ادعى داراً في يد عمرو، فأنكر أو سكت، ثم صالح على مائة، فصار المائة في يد زيد، والدار في يد عمرو، ثم استحق كل الدار، فإن زيداً يرد المائة إلى عمرو، ويرجع بالخصومة في الدار مع المستحق؛ لأنه قائم مقام المدعى عليه حين أخذ المدعي منه، فيكون له أن يخصمه، كذا في "شرح الكنز" للعيني.

رجع المدعي بالخصومة: ورد العوض لدفع الخصومة عن نفسه، فإذا ظهر الاستحقاق ظهر أنه لا خصومة له، فيبقى العوض في يده غير مشتمل على عرصه، فيستردها. قلت: ذكر المصنف أن المدعي يرد العوض ولم يذكر أنه هل يجوز للمدعى عليه أن يسترد العوض في هذه المدة، فقد أشار صاحب "الهداية" فيما ذكر من التعليل أنه له الاسترداد، وقوله في آخر التعليل: "فيسترد" صريح بشئ ولاية الاسترداد، كذا في "المختار".

ورد العوض لأن المدعى عليه ما بس العوض إلا لدفع الخصومة عن نفسه، فإذا ظهر الاستحقاق تبين أنه لا خصومة له، فقد أخذ عوضاً عن غير شيء. (الجوهرية النيرة) **بعض ذلك إلخ:** أي بعض المتنازع فيه، فيرجع بالخصومة، ويرد المدعي إلى المدعى عليه بقدر ما استحق، صورته: استحق نصف الدار مستحق في المسألة المذكورة يرد زيد إلى عمرو خمسين، ويرجع إلى المستحق بالخصومة في النصف الذي استحقه. **فيه** أي في ذلك القدر. (الجوهرية النيرة) **وإن ادعى حقاً إلخ:** يعني حقاً في عين الدار، لا حقاً له سبب الشفعة؛ لأن الصلح على الشفعة لا يجوز، وقوله: لم يبيّه أي لم يسه إلى جزء معلوم، كالنصف أو الثلث، ولا إلى جانب معلوم، كالشرقي والغربي أو القبلي، فإن سسه إلى جزء شائع، ثم استحق بعض الدار نظر إن بقي من الدار مقدار المشاع أو أكثر، فلا رجوع للمدعى عليه بشيء من العوض، وإن بقي أقل منه قسم العوض على جميع المتنازع فيه، فما أصاب المستحق رده على المدعي عليه، وما بقي فهو له، وقوله: "لم يبيّه" فيه إشارة ودليل على أن الصلح عن المجهول على معلوم جائز عندنا خلافاً للشافعي. (الجوهرية النيرة) **لم يرد شيئاً إلخ:** لأن دعواه يجوز أن يكون فيما بقي بعد الاستحقاق بخلاف ما إذا استحق كله؛ لأنه يعري العوض عند ذلك عن شيء يقابله، فيرجع المدعى عليه بكنه. [الجوهرية النيرة: ٤/٢]

والصلح جائز من دعوى الأموال والمنافع وجناية العمد والخطأ، ولا يجوز من دعوى حد، وإذا ادعى رجل على امرأة نكاحاً وهي بتحد، فصالحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز، وكان في معنى الخلع. وإذا ادعت امرأة نكاحاً على رجل، فصالحها على مال بذله لها لم يجز. وإن ادعى رجل على رجل أنه عبده، فصالحه على مال أعطاه جاز، وهو يحد.

والصلح جائز شروع في بيان ما يجوز عنه الصلح، وما لا يجوز. **دعوى الأموال** لأن الصلح عن المال في معنى اسيع، فما حار بيعه حار الصلح عنه. **والمنافع** قيل: صورة الصلح عن دعوى المسفعة: أن يدعي على الورثة أن الميت كان أوصى به لخدمة هذا العبد، وأنكر الورثة، وإنما يحتاج إلى ذلك أي هذا التصوير؛ لأن الرواية المحفوظة أنه لو ادعى استتجار عين، والمالك يكرهه، ثم صالح لا يجوز، كذا في شرح اللوقاية، ومعنى قوله: لأن الرواية المحفوظة يعني إنا تتبعنا جميع الروايات في هذه المسألة، وحفظناها ولم نجد فيها تعويلاً بصلح عن دعوى استتجار العين.

وحماية العمد والخطأ [عنى نفس وما دونهما] أما الأول؛ فبقوله تعالى: **فمن عفى له من أخيه شيئاً فلتعاف**، معناه **وأداء** (سورة النساء: ١٧٨) قال ابن عباس: إنما نزلت في الصلح من دم العمد، كذا في الهداية، ومعنى الآية كما قال العيني: فمن عفى له، أي أعطى له من أولياء المقتول من دم أخيه المقتول بسهولة بطريق لصلح شيء فانتع أي فلو القتل انتاع المصالح بعد الصلح بالمعروف أي بخس معاملة وأداء، بيه أي عني المصالح أداء ذلك إلى وب القتل بإحسان في الأداء، وأما الثاني وهو حماية الخطأ؛ فلأن موجبها مال، فيصير تمسرة البيع؛ إلا أنه لا يصح الزيادة على قدر ادية؛ لأنه مقدر شرعاً، فلا يجوز بطلانه، فيرد البريدة.

من دعوى حد؛ لأنه حق الله تعالى لا حقه، ولا عتص من حق الغير لا يجوز، فإذا أخذ رجل رانياً أو سارقاً، أو شارب خمر، وأراد أن يرفعه إلى محاكمه، فصالحه المأخوذ على مال يترك ذلك، فالصلح باطل، وإن أن يرجع عليه ثم دفع بيه. **جاز**. يعني في القضاء، أما فيما بينه وبين الله تعالى، فلا يخل به أن يأخذه إذا كان كاذباً (الجوهرية النيرة) **في معنى الخلع**. لأن أمور المؤمنين محمولة على الصحة إذا أمكن حمدها، وقد أمكن حمدها على هذا الوجه. (الجوهرية النيرة) لم يجز. لأنه يدل لها مال لترك الدعوى، فإن جعل ترك دعوى منها فرقة، فاروخ لا يعطي العوض في الفرقة، وإن لم يجعل فرقة فلا شيء في مقابلة العوض الذي بذله لها، فلا يصح، وفي بعض النسخ: يجوز، ويجعل المال الذي بذله لها ريادة في مهرها. (الجوهرية النيرة) قال في 'فتح المعين': احتار عدم الخوار صاحب 'لوقاية'. وكذا جرى على تصحيح عدم الخوار في 'الاحتيار' و'الملتقى'، وصحح الصحة في 'درر البحار'، كما في 'الدر'، فقد اختلف التصحيح.

جاز: يعني إذا كان المدعى عليه مجهول النسب، كذا في 'الينابيع'. [الجوهرية النيرة: ٥/٢]

وكان في حق المدعي في معنى العتق على مال، وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المداينة لم يحمل على المعاوضة، وإنما يحمل على أنه استوفى بعض حقه وأسقط باقيه، كمن له على رجل ألف درهم جياذ، فصالحه على خمسمائة زيواف جاز، وصار كأنه أبرأه عن بعض حقه، ولو صالحه على ألف مؤجلة جاز، وكأنه أجل نفس الحق، ولو صالحه على دنانير إلى شهر لم يجز، ولو كان له ألف مؤجلة، فصالحه على خمسمائة حالة لم يجز، ولو كان له ألف درهم سود، فصالحه على خمسمائة يبض لم يجز.

وكان إلخ: لأنه أمكن تصحيحه على هذا الوجه في حقه؛ لأن في رعه أنه يأخذ المال لإسقاط حقه من الرق، وذلك جائز، وفي رعه المدعى عليه أنه يسقط به عن نفسه الخصومة، وذلك جائز؛ لأنه يرغم أنه حر الأصل، قال في "الهداية": يكون في حق المدعي بمررة الإعتاق على مال، ولهذا يصح على حيوان في الذمة إلى أجل، وفي حق المدعى عليه لدفع الخصومة إلا أنه لا ولاء عليه لإنكار العبد إلا أن يقيم البينة أنه عبده، فتقبل. ويثبت الولاء. [الجوهرة البيرة: ٥/٢]

وقع عليه الصلح إلخ: بأن أقرض رجلاً ألفاً، أو باعه شيئاً بألف نسيئة، فصالحه على خمس مائة جاز هذا الصلح، ويجعل المصالح أحداً نصف حقه، ولا يجعل هذا الصلح معاوضة؛ لأنه يكون رناً، وتصحيح تصرف المسلم واجب ما أمكن، وقد أمكن بما ذكرنا. **لم يحمل** [لما فيه من الرنا] **على المعاوضة:** لأن مبادلة الأكثر بالأقل لا يجوز.

أسقط باقيه: تحريماً لتصحيحه بقدر الإمكان. [الدباب: ٣١٩/١] **جاز** فيجعل مسقطاً للقدر والصفة، ومستوفياً لبعض حقه أو مؤجراً؛ لأن من استحق الجياذ يستحق الزيواف، كذا في "تبيين الحقائق". **جاز وكأنه إلخ:** لأنه لا يمكن جعله معاوضة؛ لأن بيع الدراهم يجعلها سيئة لا يجوز، فحملناه على التأخير، كذا في "الهداية".

إلى شهر لم يجز: لأن الدنانير غير مستحقة لعقد المداينة، فلا يمكن على التأخير، أي تأخير الحق؛ لأن حق الصالح كان في الدراهم لا في الدنانير، ولا وجه له سوى المعاوضة، وبيع الدراهم بالدنانير نسيئاً لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى الرنا، فلم يصح الصلح، كما في "الهداية". **لم يجز:** لأن المعجل خير من المؤجل، وهو أي المعجل غير مستحق بالعقد، فيكون الأجل باءاً ما حطه عنه، وذلك اعتياض عن الأجل، وهو حرام، كذا في "الهداية".

ألف درهم سود: المراد من السود: الدراهم المضروبة من النقرة السوداء.

لم يجز: لأن البيض غير مستحقة بعقد المداينة، وهي زيادة وصف، فتكون معاوضة الألف بخمسمائة وزيادة وصف وهو ربا، بخلاف ما إذا صالح عن الألف البيض على خمسمائة سود؛ لأنه إسقاط كله قدراً ووصفاً، وبخلاف ما إذا صالح على قدر الدين، وهو أجد؛ لأنه معاوضة المثل بالمثل، ولا معتبر بالصفة إلا أنه يشترط =

ومن وكل رجلاً بالصلح عنه فصالحه، لم يلزم الوكيل ما صالحه عنه إلا أن يضمه،
 والمال لازم للموكل، فإن صالح عنه على شيء بغير أمره، فهو على أربعة أوجه: إن
 صالح عليه
 صالح بمالٍ وضمه تم الصلح، وكذلك لو قال: صالحتك على ألفي هذه، أو على
 عيدي هذا تم الصلح ولزمه تسليمها إليه، وكذلك لو قال: صالحتك على ألف وسلمها
 إليه، وإن قال: صالحتك على ألف ولم يسلمها إليه، فالعقد موقوف،
 هذا وجه رابع

= انقبض في الخمس قبل الافتراق، كما إذا كان له ألف درهم نهرجة، فصالحه منها على ألف درهم حيدة
 حار، ويكون القصد قبل الافتراق شرطاً؛ لأنه استدال، فيكون صرفاً. [الجوهرة ليرة: ٦٢]
 لم يلزم الوكيل الخ قال في "الهداية": تأويل هذه المسألة: إذا كان الصلح عن دم العمد، أو كان الصلح على بعض
 ما يدعيه - المدعي من الدين؛ لأن هذا الصلح إسقاط محض؛ فكان الوكيل فيه سفيراً ومعبراً، فلا ضمان عليه كالموكل
 بالسكاح، فإنه سفير ومعبّر، فلا يلزمه شيء إلا أن يضمه؛ لأنه حيث هو موحد بعقد الضمان لا بعقد الصلح، أما إذا كان
 الصلح عن مال عام فهو عملة البيع، فيرجع الحقوق إلى الوكيل، فيكون امطالب هو الوكيل دون الموكل.
 إلا أن يضمه [للدي صالحه] لأنه حيث هو موحد بعقد الضمان لا بعقد الصلح. (الباب) بأن يقول الموكل:
 صالحتك على أي صامن بدل الصلح، فحيث يضال الوكيل حكم الكفالة.
 للموكل - لأن العقد يضاف إليه. [الباب: ٣٢٠/١] أي يجب المال على الموكل، واللام جيء بمعنى على
 سوجب، كما في قوله تعالى: ٥٥. ٥٦. ٥٧. أي عينا. إن صالح الخ يريد به أن يقول، صاحبي
 من دعواك مع فلان على ألف عني أي صامن بها، أو قال: بألف من مالي، أو بألف عني، أو عني أي هذه، فهذا
 فعل فالمال لازم للموكل؛ لأنه مترع، ولا يكون له شيء من ادعي، وإنما هو لئدي هو في يده. (الجوهرة ليرة)
 ولزمه الخ؛ لأنه لما أضافه إلى مال نفسه، فقد التزم تسليمه، وهذا وجه ثان.

وسلمها له لأن التسليم يوجب سلامة العوض له، فيتم العقد. (الجوهرة ليرة)
 فالعقد موقوف على الإجارة؛ لأنه عقد فصولي. [الباب: ٣٢١ ١] هذا اختيار بعض المشايخ، وقال بعضهم:
 بل ينفذ فيها على المصالح، وإنما يتوقف في قوله: صالح فلاناً على ألف درهم من دعواك على فلان، كذا في
 "الكفاية". وقال العلامة الشيخ أبو بكر بن علي بن محمد الحداد اليميني صاحب "الجوهرة ليرة": وإنما وقف؛
 لأن العاقد تبرع بالعقد، ولم يتبرع بالمال؛ لأنه لم يضيف المال إلى نفسه، فلم يلزمه، فإن أحاره المطلوب لزمه
 المال، وإن لم يجره بطل. [الجوهرة ليرة: ٧/٢]

فإن أجازته المدعى عليه جاز ولزمه الألف، وإن لم يُجزره بطل.

وإذا كان الدين بين الشريكين، فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب، ^{المصالح} فشريكه بالخيار: إن شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وإن شاء أخذ نصف الثوب إلا أن يضمن له شريكه ربع الدين، ولو استوفى نصف نصيبه من الدين كان لشريكه أن يشاركه فيما قبض، ثم يرجع ^{الشريك الساكن} الدين، ولو اشترى أحدهما بنصيبه من الدين سلعة كان لشريكه أن يضمنه ^{أحد الشريكين} ربع الدين. وإذا كان السلم بين الشريكين، فصالح أحدهما من نصيبه على رأس المال ^{أي المسلم}

بطل: لأن الصلح حاصل له، إلا أن العضوي يصير أصيلاً بواسطة إضافة الضمان إلى نفسه، فإذا لم يضمه بقي عن الأصل، فيتوقف على إجازته. [الباب: ٣٢١/١]

فشريكه بالخيار الح: الأصل: أن الدين المشترك بين اثنين إذا كان بسب واحد، فمضى قبض أحدهما شيئاً منه، فإن المقوص من النصيب جميعاً، فلصاحبه أن يشاركه في المقبوض، ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض حتى ينفذ تصرفه فيه، ويضمن لشريكه حصته، وإنما كان المقوص من النصيب جميعاً؛ لأن لو جعلناه من أحدهما قسماً الدين حال كونه في الذمة، وذلك لا يجوز؛ لأن القسمة تميز الحقوق، وذلك لا يتأتى فيما في الذمة، وإذا لم تميز القسمة صار المقبوض من الحقين والدين مشترك أن يكون واجباً بسبب متحد، كتمس امبيع إذا كان صفقة واحدة، وثنى المال المشترك والموروث بينهما، وقيمة المستهلك المشترك، فإذا عرفنا هذا نقول: في مسألة الكتاب له أن يتبع الدي عليه الأصل؛ لأن نصيبه باق في دمه؛ لأن القابض قبض نصيبه، لكن له حق المشاركة؛ لأنه قبل أن يشاركه فيه باق على القابض. (الجوهرة النيرة)

إلا أن يضمن له الح: لأن حقه في الدين لا في الثوب، ولا فرق فيه بين أن يكون الصلح عن إقرار أو سكوت أو إنكار، ثم ههنا قيدان آخران، الأول: أن يكون المصالح عنه ديناً؛ لأنه لو كان الصلح عن عين مشترك يختص المصالح بدين الصلح، وليس لشريكه أن يشاركه فيه؛ لكونه معاوضة من كل وجه؛ لأن المصالح عنه مال حقيقة، بخلاف الدين. الثاني: أن يكون المصالح عليه ثوباً، والمراد به خلاف جس الدين؛ لأنه لو صالحه على جسسه يشاركه فيه، ويرجع عن المديون، وليس للقابض فيه خيار؛ لأنه بمنزلة قبض بعض الدين.

ربع الدين: هذا إذا كان ثمن السلعة مثل نصف الدين. ثم يرجع ^{الح:} الدين لأن المقبوض صار مشتركاً، فهو من الحقين جميعاً. (الجوهرة النيرة) أن يضمه: لأنه صار قابضاً حقه بالمقاصة كمالاً. [الجوهرة النيرة: ٨/٢]

لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمته الله يجوز الصلح.

وإذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها بمال أعطوه إياه، والتركة عقار ^{شروع في التعارض} أو عروض، جاز قبيلاً كان ما أعطوه أو كثيراً، فإن كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً، أو ذهباً فأعطوه فضة، فهو كذلك. وإن كانت التركة ذهباً وفضة وغير ذلك،

لم يجز عند أبي حنيفة **الح**: وقول أبي حنيفة هو أصح الأقاويل عند المحوي، وهو المختار لفتوى، على ما هو رسم المفتي عبد القاسي وصاحب المحيط، وهو المعول عليه عند اسمي. [التصحيح وترجيح: ٢٨٤] أي رحلان أسلما إلى رجل في صعام، صالح أحدهما من نصيبه على رأس المال، يخرعهما، وعند أبي يوسف: يجوز، فالخاص أنه يتوقف هذا الصلح عدهما على إحارة صاحبه، فإن رده بصل أصلاً، ويكون الطعام مسلماً فيه بينهما، وإن أجاز بعد عبيهما، فكأنهما صالحاه، فيكون نصف رأس المال بينهما، ونصف الطعام مسلماً فيه أيضاً بينهما، وعنده الصلح جائز على من باشره، وبه نصف رأس المال، وشريكه إن شاء شاركه فيما قص، ثم يتعدى المطلوب بنصف الطعام المسلّم فيه، وإن شاء ستم له ما قبض، ويتبع المسم إليه بنصف المسم فيه، إلا إذا توى ما على المسم إليه، فيرجع على الشريك المصاح، ثم المصاح باختيار إن شاء دفع إليه نصف ما قبض، وإن شاء دفع إليه ربع المسم فيه. **جور الصلح**: اعتساراً بسائر الديون. [الجوهرية انبئة: ٨٢] لأنه دين مشترك، فإذا صاح أحدهما على حصته جاز، كما في سائر الديون، وهما: أنه لو جاز فيما أن يجوز في نصيبه خاصة، أو في النصف، فعلى الأول يلزم قسمة الدين قبل القبض؛ لأن خصوصية نصيبه لا تظهر إلا بالتمييز، ولا تغيير إلا بالقسمة، وقد تقدم بطلانها، وإن كان الثاني فلا بد من إجازة الآخر؛ لأنه فسخ على شريكه عقده، فيفتقر إلى رضاه.

جار: لأنه أمكن تصحيحه بيعاً، وفيه أي في حوار التعارض أثر عثمان رضي الله عنه، فإنه صاح وتماصر، الأشجعية امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن ربع ثمنها على ثمانين ألف دينار، كذا في 'الهداية'، وفي حواشيه أن عبد الرحمن بن عوف لما مات كان له أربع نسوة، وإحدى سائه وهي تماصر صالحت عن حصتها أي ربع ثمنها بوجود الأولاد على ثمانين ألف دينار، وهذا غريب. وروى عبد الرزاق في 'مقصده' عن عمرو بن دينار أن إحدى سائه الثلاث صالحت عن ثلث الثمن ثلاثة وثمانين ألف درهم، وروى الواقدي أنه كانت له أربع نسوة، وإحدى سائه صالحت عن ربع الثمن مائة ألف، وروى الإمام محمد في الأصل: أن إحدى سائه صالحت عن ثلاثة وثمانين ألفاً على أن أخرجوها من الميراث، ولم يبين أنها درهم أو دينار، وقال ثمن الأئمة السرحسي: إنه كان له أربع نسوة، وإحدى سائه صالحت عن ربع الثمن على اشتر من حصتها، وهو كان ثلاثة وثمانين ألفاً هذا.

فهو كذلك أي جاز قبيلاً كان أو كثيراً؛ لأنه بيع الحسن بخلاف الحسن، فلا يعتبر التساوي، ويعتبر التقاض في المجلس؛ لأنه معتبر بالصرف، وإن افترقا قبل القبض بطل.

فصالحوه على ذهب أو فضة، فلا بد أن يكون ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه بمثله والزيادة بحقه من بقية الميراث. وإذا كان في التركة ديناً على الناس فأدخلوه في الصلح على أن يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم، فالصلح باطل، فإن شرطوا أن يبرأ الغرماء منه، ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح عنه، فالصلح جائز.

أكثر: فإذا كان مساوياً لنصيبه أو أقل، أو لم يعلم مقدار نصيبه بطل الصلح كذا في 'العناية'.
والزيادة بحقه إلج احترازاً عن الربا، ولأنه من التقايض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة؛ لأنه صرف في هذا القدر، وإن كان بدل الصرف عرضاً حار مطلقاً لعدم الربا. (الجوهرة النيرة)
المصالح. بكسر اللام والصمير في عنه راجع إلى الدين؛ لأن فيه تمليك الدين لغير من هو عليه، وهو حصة المصالح، وتمنيكه من غير من عليه الدين لا يجوز، فصار كأن المصالح بملت الدين الذي على الغرماء من الورثة.
فالصلح باطل في الدين والغير معاً، لأن فيه تمليك الدين من غير ليس عليه الدين، وهو باطل، وإذا بطل في حصة الدين بطل في الكل؛ لأن الصفقة واحدة.
فالصلح حائر لأنه إسقاط، أو هو تمليك الدين ممن هو عليه، وحدث حائر، وهذه حيلة الخوار، وحيلة أخرى أن يجعلوا قضاء نصيبه مترعين، وفي الوجهين صرر بهم، والأوجه: أن يقرضوا المصالح مقدار نصيبه، ويصاحوه عما وراء الدين، ويحيلهم على استيفاء نصيبه من الغرماء. [الجوهرة النيرة: ٩/٢]

كتاب الهبة

الهبة تصح بالإيجاب والقبول، وتتم بالقبض، فإن قبض الموهوب له في المجلس بغير إذن الواهب جاز، وإن قبض بعد الافتراق لم تصح،
استحساناً عن المجلس

كتاب الهبة وهي في اللغة الترع والتفصل بما يتمتع به الموهوب له مصفاً، قال الله تعالى: **هبة** من الله تعالى (مریم: ٥٥) الآية، كذا في 'شرح الكرم' للعيني، وقد الحقق الشيبني: هو لغة إعطاء الشيء بغير عوض ملاً كان أو غيره قال الله تعالى: **هبة** من الله تعالى (الشورى ٤٩) قال في 'الخواصرة': وفي الشرع: عبارة عن تملك الأعيان بغير عوض، وهي جائزة بالكتاب، وهو قوله تعالى: **هبة** من الله تعالى (النساء ٤) أي هبة لا إثم فيه، مريضاً لا ملامة فيه، وهو قوله **هبة** "ثمادوا تحابوا". قال في "الهداية": وعلى ذلك انعقد الإجماع، وسببها: إرادة الخير للواهب، وشروط صحتها في الواهب: العقل والبلوغ والملك، وفي الموهوب: أن يكون مقوصاً غير مشاع مميّز غير مشعول، وركبها: الإيجاب والقبول، وحكمها: ثبوت الملك للموهوب له غير لارم، فله الرجوع والفسخ، وأما لا تصل بالشروط الفاسدة، كذا في 'اندر مختار'، الهبة تملك باختيار، ويتم بالقبض، والصلح تملك بغير اختيار، فيكون بينهما مناسبة.

تصح **الح** إنما قال: تصح، وفي البيع يعقد؛ لأن الهبة تتم بالإيجاب وحده، ولهذا لو حلف لا يهب، فهو بطل بقل الموهوب له حث، وأما البيع فلا يتم إلا بهما جميعاً، حتى لو حلف لا يبيع فباع، ولم يقل الآخر لا يثبت، ولهذا استعمل لفظ يعقد في البيع. [الخواصرة البيرة: ٩/٢] وأعلم أن في ركبها اختلاف المشايخ، قال الإمام حواهر راده: هو مجرد إيجاب الواهب، وذكر الكرماني أن الإيجاب في الهبة عقد تام، وإليه يشير ما في الفهستاني، واحتاره في بعض امتون كالكرز. وقال في 'المسوط': إن القبض في الهبة كالقبول في البيع، وقال صاحب 'التحفة': ركبها: الإيجاب والقبول، ووجهه: أن الهبة عقد، والعقد هو الإيجاب والقبول، واحتاره صاحب 'توضيح الأنصار' و'القدوري'.

وسم بالقبض لقوله **الح** لا يجوز الهبة إلا مقوضة أي لا يثبت الملك إلا بعد القبض؛ لأن أحوار بدونه ثابت إجماعاً. **حار** وهذا استحسان؛ لأن تمام الهبة بالقبض كما أن تمام البيع بالقبول، والقبول لا يحتاج إلى إذن الموجب بعد الإيجاب، فكذا الهبة. [الخواصرة البيرة: ١٠/٢] **لم تصح** **الح** قال في "الهداية": القياس: أن لا يجوز في الوجهين، وهو قول الشافعي. . . لأن القبض تصرف في ملك الواهب، إذ ملكه قبل القبض باقي، فلا يصح (القبض) بدون إده. ولنا: أن القبض في الهبة بمنزلة القول في البيع من حيث إنه يتوقف عليه ثبوت حكمه، وهو الملك والمقصود منه إثبات الملك للموهوب له تحقيقاً لمقصوده، فيكون الإيجاب منه تسييظاً للموهوب له على القبض، بخلاف ما إذا قبض بعد الافتراق؛ لأنما أثبتنا التسييظ في الهبة إلحاقاً له بالقبول، والقبول يتقيد بالمجلس، فكذا ما يبحق به، بخلاف ما إذا ماه عن القبض في المجلس؛ لأن الدلالة لا تعمل في مقابلة الصريح

إلا أن يأذن له الواهب في القبض. وتنعقد الهبة بقوله: وهبت، ونحلت، وأعطيت، وأطعمتك هذا الطعام، وجعلت هذا الثوب لك، وأعمرتلك هذا الشيء، وحملتك على هذه الدابة إذا نوى بالحملاان الهبة. ولا تجوز الهبة فيما يقسم إلا محوزة مقسومة، وهبة المشاع

إلا أن يأذن له إلخ. فالإذن تسيط منه على القبض، والتسيط يبقى بعد المحس كالتوكيل. (الجوهرة النيرة) وهبت لأنه صريح في هذا الباب. وعملت: قال في 'المغرب': حلت كذا، أي أعطاه إياه بضيعة من نفسه من غير عوض، وفي حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه نحل عائشة رضي الله عنها أحدًا وعشرين وسقًا وأعطيت: لأنها مستعملة في معنى الهبة. وأطعمتك إلخ: [لأن الإطعام صريح في الهبة، كذا في 'شرح الكسر' يعني] في البعثة: أطعمتك هذا الطعام، جعل العير طاعمًا، وفي الشرح: عذاره عن الهبة؛ لأنه يراد به التميث، قال في 'أهداية': الإطعام إذا أصيف إلى ما يطعم عيه، فإنه يراد به تميث العير، خلاف ما إذا قال: أطعمتك هذه الأرض حيث تكون غارية؛ لأن غيتها لا تطعم. [الجوهرة النيرة: ١٠/٢]

هذا الطعام. ولو على وجه المزاج. وأعمرتلك: لقوله رضي الله عنه 'من أعمار عمرى فهو بلمعمر له حان حياته، ولورثته من بعد موت'، كذا في 'شرح الكسر' بعلامة العبي. إذا نوى بالحملاان إلخ. لأن المراد به الإركاب حقيقة، فيكون غارية، وتستعمل في الهبة محارًا، يقال حمل الأمير الفلان على فارس، أي وهبه، فيحمل عليها عند النية؛ لأنه نوى بمحمل كلامه، وفيه تشديد عليه.

فيما يقسم: [يعني به أن يبقى منفصلاً قبل القسمة وبعدها] إلا محوزة: [أي متراً من أملاك الواهب وحقوقه] مقسومة. ومعنى قوله: لا تجوز أي لا يشت المثل فيها؛ لأنها في نفسها وقعت حائرة، لكن غير مثبته للمبت قبل تسليمها محوزة، فإنه لو قسمها وسبها مقسومة صحت، قيد بكونها محوزة، احترازًا عما هو وهب الثمر على ساحل بدوها، والبرع بدون الأرض، وإنما لم تجز هبة المشاع فيما يقسم؛ لأن القصد مقصود عليه في الهبة، قال رضي الله عنه لا تجوز الهبة إلا مقسومة، فيشترط كمال القصد، واشتد لا تقسه إلا بصم غيره إليه، ودلت غير موهوب، ولأن في تجويزه إلزامه شيئاً لم يلزمه، وهو القسمة.

وهبة المشاع إلخ. أحد الفاصل بين ما يحمل القسمة وما لا يحملها: أن كل ما كان مشتركاً بين اثنين، فطلب أحدهما القسمة، وإلى الآخر، فإن كان لفاصلي أن يغير الآتي على القسمة، فهو مما يحملها كالدار والبيت الكثير، وإن كان مما لا يحره فهو مما لا يحملها كالحمام، ويشترط لصحة هبة المشاع أن لا ينعلم أن يكون قدرًا معيّنًا، فهو وهبه بضميه من عدد، وم يعلم به م يجرى بجهالة. وأعم أن هبة المشاع فيما لا يقسم تفيد المثل للموهوب به على وجه لا تستحق المطالبة بالقسمة؛ لأنها لا تمكّن، وأما المهايأة فلا تخف في ظاهر الرواية؛ لأنها بإعارة، فإن كل واحد منهما يصير معيّنًا بضميه من صاحبه، والخير على الإعارة غير مشروع، وفي رواية: تخف.

فيما لا يقسم جائزة.

ومن وهب شقصاً مشاعاً، فاهبةٌ فاسدةٌ، فإن قسمه وسّمه جاز، ولو وهب دقيقاً في حنطة،
أو دهنًا في سمسَم: فاهبةٌ فاسدةٌ، فإن طَحَنَ وسَلَّمَ لم يَجْز. وإذا كانت العينُ في يد الموهوب
له، مَلَكَها بالهبة وإن لم يُجَدِّد فيها قبضاً، وإذا وهب الأبُ لابنه الصغير هبةً ملكها الابنُ
بالعقد، وإن وهب له أجنبي هبةً تَمَّت بِقبض الأب، وإذا وهب لليتيم هبةً فقبضها له وليه جاز،
لأن

فيما لا يقسم: أي ليس من شأنه أن يقسم، بمعنى أنه لا يبقى متفعلاً به بعد انقصة أصلاً كعقد واحد ودابة واحدة، أو لا يبقى متفعلاً به بعد انقصة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة. كليت الصعير والحمام الصعير والثوب الصعير، كذا في 'الدر المختار'. **حانزة:** لأن القبض الكامل فيه لا يتصور، فاكتمى بالقاصر منه. **فاسدة:** أي لا يثبت حكماً، وهو الملك، وإن اتصل به القبض مشاعاً، ويكون مضموناً على الموهوب له إذا قبض، كذا في 'الكفاية'. **فإن قسمه:** بعد ما وهب مشاعاً. **جاز:** لأن تمام الهبة بالقبض، وعنده لا شيوخ فيه، ولو سَمَّ شائعاً لا يمكنه حتى لا يفقد تصرفه فيه، ويكون مضموناً عليه، ويفقد فيه تصرف الواهب، ذكره الطحاوي وقاضي حان، وذكر عصام أنها تفيد ملك، وبه أخذ بعض المشايخ، كذا في 'شرح الكسر' للعبسي.

فاطبة فاسدة: لأنه معدوم، فلا يملك إلا بعقد جديد، كذا في 'الدر المختار'. **لم يجر:** لأن هذا العقد وقع على المعدوم فينبغي. **ملكها بالهبة:** لأنها في قصه، والقبض هو الشرط، والأصل: أنه متى تحاسن الفضيحة بآب أحدهما عن الآخر، وإذا اختلفا بآب المضمون عن غير المضمون، ولا يوجب غير المضمون عن المضمون، بآبه: إذا كان الشيء معصوناً في يده، أو مقبوضاً ببيع الفاسد، ثم باعه منه بيعاً صحيحاً جاز، ولا يحتاج إلى قبض آخر لاتفاق القصصين. وكذا إذا كان عارية أو ودعة فوهبه له لا يحتاج إلى قبض آخر لاتفاقهما؛ لأن كلاهما أمانة. ولو كان معصوناً في يده، أو مقبوضاً بالعقد الفاسد، فوهبه من صاحب اليد لا يحتاج إلى قبض آخر، وإن كان ودعة أو عارية، فباعه منه، فإنه يحتاج إلى قبض جديد؛ لأن قبض الأمانة لا يوجب عن المضمون.

وإن لم يجدد إلخ: يعني إذا كانت في يده ودعة، أو عارية، أو معصونة، أو مقبوضة بالعقد الفاسد، أما إذا كانت رهناً، فإنه يحتاج إلى تجديد القبض، وروي أنه لا يحتاج. (الجوهرية النيرة)

ملكها الابن إلخ: لأنها في قبض الأب، فيوجب عن قبض الهبة، ولا فرق بين ما إذا كانت في يده أو يد مودعه، لأن يده كيدته. (الجوهرية النيرة) قيد بقوله: لانه الصعير؛ لأنه لو وهب شيئاً لانه الكبير يشترط قصه، وإن كان في عياله، ولا يكفي بقص أبيه عندنا، وكذا حكم الأم في الصورتين. **وليه:** وهو وصي أبيه أو وصي حده أو القاضي، أو من نصه القاضي. (الجوهرية النيرة) **حاز:** لأن له عليه ولاية. [الجوهرية النيرة: ١٢، ٢]

وإن كان في حجر أمه فقبضها له جائز، وكذلك إن كان في حجر أجنبي يُرِيه، فقبضه له جائز. وإن قبض الصبي الهبة بنفسه وهو يعقل جاز.

وإذا وهب اثنين من واحد داراً جاز، وإن وهب واحد من اثنين لم تصح عند أبي حنيفة عليه السلام، وقال رحمته الله: تصح وإذا وهب لأجنبي هبة، فله الرجوع فيها، إلا أن يعوضه عنها، أو يزيد زيادة متصلة، أو يموت أحد المتعاقدين، أو يخرج الهبة من ملك الموهوب له.

فقبضها له جائز لأن لها الولاية فيما ترجع إلى الحفظ، وحفظ ماله، وهذا (أي قبض الهبة) من بابه (أي من باب الحفظ)، وهذا إذا كان الأب ميتاً أو عائلاً عية مقطوعة. (الجوهرة النيرة)

في حجر أجنبي إلح: لأن له عليه يد معتبرة، ألا ترى أنه لا يتمكن أجنبي آخر أن يتترعه من يده، وهذا مع عدم الأربعة الذين ذكرناهم، وهذا إذا كان الأجنبي هو الواهب فأعلمها وأناها جار. (الجوهرة النيرة) **وهو يعقل**: والمراد بالعقل هنا أن يكون مميزاً يعقل التحصيل. **جاز**: لأنه يقع في حقه. (الجوهرة النيرة) **جاز**: لأهمها سماها حملة واحدة، وهو قبضها حملة واحدة، فلا شيوخ. [الجوهرة النيرة: ١٣/٢]

لم تصح: لأن التملك لكل واحد منهما تمليك البعض الشائع من كل منهما؛ لأنه لا وجه له سوى هذا، وهذا باطل، وقالوا: يجوز ذلك؛ لأن هذا التملك واحد منهما، فلم يتحقق فيه الشيوع، وبه قالت الثلاثة، كذا في "شرح الكنز" للعيني. **عند أبي حنيفة** عليه السلام: وقد اتفقوا على ترجيح دليل الإمام واحتار قوله أبو الفصل الموصلي وبرهان الأئمة المحبوبي وأبو البركات السفي. [التصحيح والترجيح: ٢٨٦]

فله الرجوع: قال ابن السك: إلا أنه يكره، وقال الشافعي: لا رجوع فيها، لنا: قوله عليه السلام "الواهب أحق بهته ما لم يش عنها"، أي ما لم يعوض عنها، وأما الكراهة؛ فلقوله عليه السلام "العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه"، وهذا لاستقباحه، وفعل الكلب بوصف بالقبح لا بالحرمة، والمراد من الهبة الموهوب؛ لأن الرجوع إنما يكون في حق الأعيان دون الأقوال، كذا في "النهاية" و"الجوهرة" وغيرهما.

زيادة متصلة: المراد بالزيادة المتصلة: هو الزيادة في نفس الموهوب بشيء يورث زيادة في القيمة. **أحد المتعاقدين**: أي الواهب أو الموهوب له؛ لأن يموت الواهب يطل حياته؛ لأنه وصف له، وهو لا يورث، كخيار الرؤية والشرط، ويموت الموهوب له ينتقل الملك إلى ورثته، وهم لم يستفيدوه من جهة الواهب، فلا يرجع عليهم، كذا في "شرح الكنز" للعيني، أو يخرج: لأن الخروج حصل بتسليم الواهب، فلا يقضه أي الواهب؛ لأن سعي الإنسان في نقض ما تم من جهته مردود.

وإن وهب هبةً لذي رحم محرمٍ منه، فلا رجوع فيها، وكذلك ما وهبه أحد الزوجين للآخر. وإذا قال الموهوب له للواهب: خذ هذا عوضاً عن هبتك أو بدلاً عنها أو في مقابلتها فقبضه الواهب، سقط الرجوع. وإن عوضه أجنبي عن الموهوب له متبرعاً فقبض الواهب العوض، سقط الرجوع. وإذا استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض، وإن استحق نصف العوض، لم يرجع في الهبة بشيء، إلا أن يرد ما بقي من العوض، ثم يرجع في كل الهبة. ولا يصح الرجوع في الهبة إلا بتراضيهما، أو بحكم الحاكم وإذا تلفت العين الموهوبة،

فلا رجوع فيها هذا إذا قد سمعها إليه ما قبل ذلك، فله الرجوع، وهذا أيضاً إذا كان حرّاً، أما إذا وهب لأحبه، وهو عند قبضه فله الرجوع؛ لأن الهبة تحصل صفة لرحم؛ لأنه لا ينفع لها، ولا يجوز تصرفه فيها. [الحوهرة الميرة: ١٥٢] **فلا رجوع إلخ**: بقوله إذا كانت هبة لذي رحم محرم م يرجع فيها، ولأن المقصود فيها الصفة، وقد حصل، كذا في "الهداية".

وكذلك ما وهبه لأن مقصودها صفة لرحم؛ لأن الزوجية تحريث محرم اقترانه دليل أنه يحصل لها إرث في جميع الأحوال، وبما يصير إلى هذا وقت هبة حتى لو روجها بعد ما وهب فله الرجوع؛ لأن العقد أوجب له الرجوع قبل الترويح، فكذا بعده، وإن أتاها بعد ما وهب لها، وأعين باقية في يدها، فلا رجوع به؛ لأن العقد وقع غير موجب للرجوع، وإن وهب لذي رحم غير محرم، أو محرم غير ذي رحم حار له الرجوع فيما وهب. (حوهرة الميرة) **سقط الرجوع**: لخصول المقصود، ولأن العوض لإسقاط حق، وهذه عبارات تؤدي معنى واحداً.

سقط إلخ: لأن العوض لإسقاط الحق، فيصح من الأجنبي، كسحب خلع والصح. [الحوهرة الميرة: ١٦٢] **لم يرجع إلخ**: لأن العوض ليس بدين حقيقة دليل أنه يجوز أن يعوضه قبل من حبه في المقدرات، ولو كان معاوضة بدين حار حرّاً، وبما أعطاه يسقط حقه في الرجوع، كما مرّ نفاً، إلا أنه م يرضى بسقوط حقه إلا سلامة كل عوض، فإذا م بسببه م كنه، كان له الخيار بين شاء رضى بما بقي من عوض، وإن شاء رد باقي عيبه، كذا في 'المجمع لأكر'. **ولا يصح الرجوع إلخ**: لأن حكمه العقد قد شئت وتم، وارتفع بعد الثبوت بوقف على مسح من له ولاية مسح، وهو القضي، وبتعاقدها كالرد بالعيب بعد القبض، فما لم يقض القضي أو م يمسحها بالتراضي، فثبت الموهوب له ثابت في العين حتى يفد تصرفه فيه من علق أو بيع أو غير ذلك، ولو كان بعد الرفع إلى حاكم، وكذا لو منع، وهبت في يده، ولا يصح؛ بقيام ملكه فيه، وكذا لو هبت بعد قبضه قبل بيع، وإن منع بعد القضاء ضمن بوجود التعدي منه، وبكل مهما، أي بالرضاء والقضاء يكون فسحاً من الأصل، وعند رد الرجوع بالتراضي عقد جديد، فيجعل مكررة الهبة مستدأة، فكان للموهوب له الرجوع، كذا في 'شرح الكفر' لمعي.

ثم استحقها مستحق فضمن الموهوب له، لم يرجع على الواهب بشيء. وإذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاوض في العوضين جميعاً، وإذا تقابضا صح العقد وكان في حكم البيع: يُرد بالعيب، وخيار الرؤية، ويجب فيها الشفعة. والعمرى جائزة للمعمر له في حال حياته ولورثته بعد موته. والرقبي باطلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله. وقال أبو يوسف رحمته الله: جائزة.

لم يرجع إلخ لأن الهبة عقد تبرع، وهو غير عامل به، فلا يستحق السلامة، ولا يثبت به انقراض، بخلاف الوديعة؛ لأن المودع عامل له، وبخلاف المعاوضات لأن عقد المعاوضات تقتضي السلامة كذا قاله العلامة العيني في 'شرح الكفر'. **بشيء** هذا إذا لم يعوضه، أما إذا عوضه فإنه يرجع بالعوض؛ لأن عقد الهبة عقد تبرع، فلا يستحق فيه السلامة **اعتبر التقاوض** في المحبس؛ لأن الهبة بشرط العوض هبة ابتداء، وإذا كانت هبة ابتداء يشترط التقاوض؛ لأن القصد شرط في الهبة، وهذا إذا كان شرط العوض — على —، وأما إذا كان بنقطة 'ساء'، فهو بيع ابتداء وانتهاء. **في العوضين جميعاً**. لأن كل واحد منهما واجب من وجه.

والعمرى جائزة إلخ ومعناه: أن يجعل داره به عمره، وإذا مات يرد بها عبيه، فيصح التملك ويُسقط الشرط واهية لا تصل بالشروط الفاسدة، وفي 'إسبايع': صورة العمرى أن يقول: جعلت دري هذه لك عمرى، أو جعلتها لك عمرى، أو هي لك حيانت إذا مات فهي رد عليّ، فهذه الألفاظ كلها هبة، وهي له، ولورثته من بعده، والشرط باطل، وإذا كانت هبة اعتبر فيها ما يعتبر في الهبة، ويُسقطها من يطل الهبة. [الخوهرية البيرة: ١٨٢] العمرى صم العين بورر فعلى، فإذا صحت تكون للمعمر له بفتح الميم الثابتة، وهو الموهوب له حال حياته، ويكون لورثته بعد موت المعمر له؛ لقوله ١. 'من أعمار عمرى فهو للمعمر له في حياته ومماته، ولا ترقوا، ومن أرقب شيئاً، فهو سبيل ميراث'، رواه أحمد وأبو داود وإسحاق، وعند مالك والشافعي في المقتضى. هو للمعمر له ومنافعه للمعمر له لا لوارثه.

والرقبي باطلة: وهي بضم الراء، وهي من المراقبة، وهي الانتظار. وصورتها: أن يقول الواهب للموهوب به: إن مت قبلك فهو لك. وإن مت قبلي فهو بي، فكأن كل واحد منهما يرقب موت الآخر، فلا يجوز؛ لما روي في الحاشية السابقة، ولأنه تعيق التملك بالحصر، فلا يجوز، وقال أبو يوسف ٢. 'يجوز؛ ما روي عن ابن عباس ٣. أنه قال: 'العمرى جائزة لمن أعمارها والرقبي جائزة لمن أرقبها' رواه أحمد والشافعي، وبه قال الشافعي وأحمد رحمهما الله. وأجواب عن الطرفين أنه مأخوذ من الإرقاب، معناه: رقبة دارى لك، وذلك حائر، لكن احتمال الأمرين لم تثبت الهبة بالشك، فتكون عارية، كذا في 'العيني'.

عند أبي حنيفة إلخ. قال الإسيحاني: والصحيح قولهما. [التصحيح والترجيح: ٢٨٧]

ومن وهب جاريةً إلا حملها، صحت الهبة وبطل الاستثناء.

والصدقة كالهبة لا تصح إلا بالقبض، ولا تجوز في مشاع ^{في الجارية والولد} يحتمل القسمة، وإذا تصدق على فقيرين بشيء جاز، ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض.

ومن نذر أن يتصدق بماله لزمه أن يتصدق بجنس ما تجب فيه الزكاة. ومن نذر أن يتصدق بملكه لزمه أن يتصدق بالجميع، ويقال له: أمسك منه مقدار ما تُنفقه على نفسك وعيالك إلى أن تكسب مالا، فإذا اكتسبت مالا تصدقه بمثل ما أمسكت لنفسك.

وبطل الاستثناء لأن الاستثناء لا يعمل إلا في محل يعمل فيه العقد، واهية لا تعمل في الحمل؛ لكونه وصفاً لها وتالياً لها كأطرافها من اليد والرجل، فانقلب شرطاً فاسداً، واهية لا تظل بالشروط الفاسدة، وهذا هو الحكم في الكاح والخلع والصلح عن دم العمد؛ لأنها لا تظل بالشروط الفاسدة، بخلاف البيع والإحارة والرهن؛ لأنها تظل بها، كما في الهداية. **ولا تجوز إلح** لأنها ترع كاهية، فيشترط التمييز والقصص، كذا في المحتى.

حار لأنها لله تعالى، وهو يأخذ الصدقات بأيدي الفقراء، فحار كمن وهب لواحد، وسلمه إلى وكيله بالقبض، كذا في المحتى. **ولا يصح الرجوع إلح** وأطلق عدم الرجوع، فشمّل ما إذا تصدق على عي، واحتاره في "الهداية" مقتصرًا عليه؛ لأنه يقصد بالصدقة على الغني الثواب؛ لكثرة عياله، كذا في "فتح المعين".

بعد القصص لأن المقصود هو الثواب وقد حصل. [النبأ: ١/٣٣١] **خمس ما تجب إلح** كالقديين وعروض التجار والسوائم، فيتصدق بها دون غيرها؛ لأن الله تعالى أوجب الصدقة فيها، فاعتبر إيجابه بإيجاب الله تعالى، كذا قاله ابن أمك. **فيه الزكاة**: والقياس أن يرمه يتصدق بجميع ماله؛ لأن المال عبارة عما يتمو، كما أن أمك عبارة عما يملك، ولو نذر أن يتصدق بملكه لزمه أن يتصدق بجميع ما يملك، فكذا هذا، وجه الاستحسان: أن انذور محمولة على أصولها في الفروض، وأصل الذي يتعلق به فرض الصدقة هو بعض ما يملك بدلالة الزكاة، فعلى هذا يجب أن يتصدق بالذهب والفضة وعروض التجارة والسوائم. (الجوهرة النيرة)

يتصدق بالجميع لأن الملك عبارة عما يملك، وذلك يتناول جميع ما يملكه، ويروى أنه والأول سواء، كذا في "الهداية". [الجوهرة النيرة: ١٩/٢] **وقال له أمسك** لأنها لو أرمهاه أن يتصدق بجميع ماله في الحال أصراً به؛ لأنه يحتاج إلى أن يتصدق عليه، ويمكن أن يتوصل إلى إبقاء الحقيين من غير إصرار بما ذكر في الكتاب، وإنما لم يقدر لئدي بمسكه قدرًا معلومًا لاختلاف أحوال الناس في ذلك. وفي "أخامع الكبير": إذا كان ذا حرفة أمسك قوت يومه، وإذا كان ذا علة أمسك قوت شهر، وإن كان صاحب ضيعة أمسك قوت سنة، وإن كان تاجرًا أمسك إلى حين يرجع إليه ماله. [الجوهرة النيرة: ١٩/٢، ٢٠]

كتاب الوقف

لا يَزُولُ ملكُ الواقف عن الوقف عند أبي حنيفة رحمته الله إلا أن يحكم به الحاكم، أو يُعلِّقه بموته، فيقول: إذا مت فقد وقفت داري على كذا، وقال أبو يوسف رحمته الله: يَزُولُ الملكُ بمجرد القول. وقال محمد رحمته الله: لا يَزُولُ الملكُ.....

كتاب الوقف: المناسبة بينه وبين الهبة: أنه يتعمق لكل منهما مع العباد، وقال في 'الجوهر النيرة' [٢٠/٢]: الوقف في اللغة: هو الحبس، وفي الشرع: عبارة عن حبس العين على حكم ملك الوقف والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية، وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: هو عبارة عن حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تصل المنفعة إلى العباد، فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى، فيهرم ولا يباع، ولا يرهس ولا يورث. وشرطه ما هو شرط في سائر التبرعات من كونه عاقلاً بالغاً حراً، وأن لا يكون معقلاً، فهو قال: إن قدم والذي فداري صدقة موقوفة لم يهر، ومن شرطه: أن لا يكون محجوراً عليه حتى لو حجر عليه القاضي لسفه ونحوه لا يجوز وقفه. وشرطه الخاص لخروجه عن الملك عند أبي حنيفة الإضافة إلى ما بعد الموت، أو أن يلحقه حكم الحاكم، حالاً لأبي يوسف. وأما ركه: فألفاظه الخاصة كأن يقول: صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحو ذلك، كذا في "فتح القدير". والأصل في جواره: ما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للبي رضي الله عنه إني أصبت أرضاً نجس، ولم أصب مالاً قط أنفس منه، فما تأمرني، فقال رضي الله عنه إني شئت حسنت أصلها، وتصدقت شراً، وروي أنه لما قال: إن تصدق به، فقال: بأصدها لا يباع، ولا يوهب ولا يورث، ولكن ليفق ثمرته، فجعلها في الفقراء والمساكين، كذا في "المنتهى".

إلا أن يحكم به [أي برواه عن ملكه] **الحاكم:** صورته: أي يسم الوقف ما أوقفه إن امتوى، ثم يريد أن يرجع عنه، فيبارة بعد اللزوم، فيحتصمان إلى القاضي، فيقصي لرواه، كذا في "العباية".

أو يعلِّقه بموته: قال في 'النتاية': اختلف المشايخ على قول أبي حنيفة، فقيل: يزول الملك بالتعيق بالموت؛ لأنه وقت خروج الأمل من ملكه، وقيل: لا يزول عنده وهو الصحيح. **على كذا** لأنه إذا علقه بموته فقد أخرج محرج الوصية، وذلك جائز، ويعتبر من الثلث، لأنه ترع علقه بموته، فكان من الثلث، كالهبة والوصية في المريض. [الجوهر النيرة: ٢١/٢] **وقال محمد إله:** قال في 'الفتاوى الصغرى' في كتاب الإجازات، وفي آخر كتاب الوقف. إن الفتوى في حوار الوقف على قول أبي يوسف ومحمد، وقال في 'الحقائق': قال في "التنمية" و"العون". إن الفتوى على قولهما، وقال في "مختارات النوارل": والفتوى اليوم على إمضائه، وقال في "الخلاصة":

وأكثر أصحابنا أخذوا بقولهما. [التصحيح والترحيح: ٢٨٨، ٢٨٩]

حَتَّى يَجْعَلَ لِلْوَقْفِ وَلِيًّا وَيُسَلِّمَهُ إِلَيْهِ.

وإذا صحَّ الوقفُ -على اختلافهم- خَرَجَ من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه. ووقف المشاع جائزٌ عند أبي يوسف رحمه الله، وقال مُحَمَّدٌ رحمه الله: لا يجوزُ.

حتى يجعل الخ: [لأنه بمنزلة الإعتاق عنده، وعليه الفتوى] لأن من شرط الوقف عنده القصد؛ لأنه نزع في حق حياة كاشة، وإذا اعتبر فيه القصد أقدم إسناد يتولى ذلك ليصح، ثم إذا جعل له ولياً وسَمَّه بيه هل له أن يعبره بعد ذلك إن كان شرط في الوقف عزل لقومه ولاستئذان بهم، فيه شك، وإن لم يشترط لا يصح عند محمد، وعليه الفتوى، وعند أبي يوسف إذا عبره في حياته يصح. (الجوهرة النيرة) وإذا صحَّ وفي بعض النسخ: وإذا استحق، ومعناه إذا ثبت على قول الخ، أي ثبت على قول أبي حنيفة بالحكم، أو بالتعليق بالموت، وعلى قولهما: بالوقف والتسليم. **خرج من ملك الخ** وصار حبيساً على حكم ملك الله تعالى [الكتاب: ١/٣٣٢] ولم يدخل: لأنه لو دخل في ملكه نفذ بيعه فيه كسائر أملاكه. (الجوهرة النيرة)

ووقف المشاع حائز الخ: [وعليه الفتوى، كذا في شرح الوقفية] وعدم أن مشاع أي عقار الغير المنقسم بين شركاء نوعاً: الأول: ما لا يحتمل القسمة كالحمام والرحى، والثاني: ما يحتملها كالأرض والدار، فاشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف، والخلاف فيما يحتمل القسمة، فإن كان المشاع وفقاً قضى جواره، أي حكم الحاكم جواره الوقف فهو جائز عند أبي يوسف؛ لأن القسمة من تمام القصد، والقصد عنده ليس بشرط، فكذا ما هو سَمَّه، وعند محمد القصد شرط، فلا يجوز وقف المشاع عنده، وقيدناه بقولنا: قضى جواره؛ لأنه لا يصح وقف المشاع بغير قضاء عند محمد، وعليه الفتوى، ووقف أمشاع الذي لا يحتمل القسمة كالحمام والرحى صحيح اتفاقاً لا يحتاج إلى القضاء بالصحة.

عند أبي يوسف: يعني فيما يحتمل القسمة. [الجوهرة النيرة: ٢/٢١]

لا يجوز. أما فيما لا يحتمل لقسمة فيجوز مع الشيوخ أيضاً عند محمد إلا في المسجد والمقبرة؛ فإنه لا يتم مع الشيوخ فيما لا يحتمل لقسمة أيضاً عند أبي يوسف؛ لأن بقاء الشركة يمنع اختصاص لله تعالى؛ ولأن النهاية في ذلك غاية القصد، بأن يقر فيها الموتى سنة، وترعى سنة، ويصلى في المسجد في وقت، ويتجدد اتصالاً في وقت، خلاف ما عدا المقبرة والمسجد، لإمكان الاستعلاء وقسمة العنة، وقوله: وقال محمد لا يجوز، يعني فيما لا يحتمل القسمة؛ لأن أصل القصد عنده شرط؛ ولأن نوع نزع، فلا يصح في مشاع يحتمل القسمة كاشة. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٢] وأكثر المشايخ أخذوا بقول محمد، قال في "الحقائق": وكذا لا يصح وقف المشاع عنده، وعليه الفتوى. وقال في "التجنيس": -بعلامة النون- به نفي. [التصحيح والترجيح: ٢٨٩]

ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد **حتى يجعل آخره جهة لا تنقطع أبداً**. وقال أبو يوسف **حتى إذا سمي فيه جهة تنقطع**، جاز وصار بعدها للفقراء وإن لم يُسمهم، ويصح وقف العقار، ولا يجوز وقف ما يُنقل ويُحوّل. وقال أبو يوسف **حتى إذا وقف ضيعة ببقرها وأكرها وهم عبيده جاز**، وقال محمد **يجوز حبس الكراع والسلاح**.
الأكرة

جهة لا تنقطع إلخ لأن المقصود من الوقف التأيد كالتق، وهذا كقوله: جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على أولاد فلان ما تناسوا، فإذا انقرضوا كانت عندها للمساكين؛ لأن أثر المساكين لا يقطع أبداً، وإذا لم يقل ذلك لم يصح، ولا يجوز الوقف على من لا يملك، كالعبد والحمل، وإن وقف على دمي حار؛ لأنه موضع للقرية، وهذا يجوز التصديق عليه، قال الله تعالى: **لَا يَجْزِيكَ سَعْيُكَ بِشَيْءٍ مِّنْ شَيْءٍ مَّا تَصَدَّقُ بِهِ**، **فَهُوَ يَرْزُقُكَ** (المنحة ٨)، ولا يجوز الوقف على البيع والكفاس، ولا على قطاع الطريق؛ لأنه لا قرية فيه، ويجوز الوقف على المساحد والقضاطر. (الجوهرة النيرة) **وقال أبو يوسف إلخ** وكان مشايخ بلخ يقولون يقول أبي يوسف، ونحن أيضاً نفتي بقوله لمكان العرف، إلا أن التسليم إلى المتولي شرط عند محمد وبه يفتي، وهكذا ذكر في الفتاوى الكبرى. [التصحيح والترجيح: ٢٩٠] **جهة تنقطع**: مثل أن يقول: جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على ولد فلان، وولد ولده، ولم يذكر الفقراء ولا المساكين. (الجوهرة النيرة)

جاز لأن المقصود هو التقريب إلى الله تعالى، والتقريب تارة يكون بالصرف إلى جهة تنقطع، وأخرى إلى جهة تتأبد، فيصح في الوجهين، كذا في المحتى. **بعدها إلخ** لأنه إذا جعلها لله فقد أبداها؛ لأن ما يكون لله فهو يصرف إلى المساكين، فصار كما لو ذكرهم. (الجوهرة النيرة: ٢٢/٢) **ويصح وقف العقار** لأنه مما يتأبد، والوقف مقتضاه التأيد. (الجوهرة النيرة) **وقف ما ينقل** لأنه لا يبقى على التأيد، فلا يصح وقفه. (الجوهرة النيرة) **ويحوّل**، إلا أن يكون تنعاً لغيره، قاله العلامة الحنفي. (الجوهرة النيرة: ٢٣/٢)

وأكرها: الأكرة - بفتح الحاء - الخراثون، قاله ابن اتمام. **جاز**: وكذا سائر آلات الخراثة؛ لأن المذكور من الأشياء صاع للأرض في تحصيل ما هو المقصود، وهو العنة، وقد ثبت من الحكم تنعاً ما لا يشت مقصوداً، كالشرب في البيع، والساء في الوقف، ومحمد **مع أبي يوسف فيه**؛ لأنه ما جاز إفراد بعض الموقوف بالوقف عنده، فلأن يجوز الوقف فيه تنعاً أولى، كذا في الهداية. **يجوز حبس الكراع إلخ** معناه: وقفه في سبيل الله، وأبو يوسف مع محمد فيه على ما قالوا، وهو استحسان، والقياس: أن لا يجوز، لما بينا من قبل من أن الموقوف لا يتحقق التأيد فيه لعدم بقائه، ووجه الاستحسان: الآثار المشهورة فيه. منها: قوله **لَا يَجْزِيكَ سَعْيُكَ**، وأما خالد فقد حبس أدرعاً وأمرساً له في سبيل الله وطلحة حبس دروعه في سبيل الله، والكراع الخيل، ويدخل في حكمه الإبل؛ لأن العرب يجاهدون عليها، وكذا السلاح يحمل عليها، كذا في الهداية.

وإذا صح الوقف لم يَجْزُ بيعه ولا تملكه، إلا أن يَكُونَ مُشَاعًا عند أبي يوسف . . . فيطلبُ الشريكُ القسمة فتصح مقاسمته.

والواجب أن يتدبَّر من ارتفاع الوقف بعمارة شرط ذلك الواقف أو لم يشترط، وإذا وقف دارًا على سُكْنَى ولده، فالعمارة على من له السُكْنَى، فإن امتنع من ذلك أو كان فقيرًا أجراها الحاكم، وعمرها بأجرتها، فإذا عُمِّرَتْ رَدَّهَا إلى من له السُكْنَى، وما تهدم من بناء الوقف وآلته صرفه الحاكم في عمارة الوقف إن احتاج إليه، وإن استغني عنه أمسكه حتى يحتاج إلى عمارته فيصرفه فيها، ولا يجوز أن يقسمه بين مستحقي الوقف، وإذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه، أو جعل الولاية إليه حاز عند أبي يوسف . . . وقال محمد: لا يجوز.

لم يخر بيعه إنما يما من قوله . . . "لا تاع ولا يوهب" ولا تملكه أي لا يجوز ثبوت الوقف بالبيع والهبة، وسائر مناسبات من ذلك لأن الوقف بعد الصحة والبروم لا يقبل من ذلك، لأنه إرادة من لا إلى ما من كآخر لا يقبل الرقة، فصح بطلان تملكه كالتعلق. عند أبي يوسف إنما حصص أبو يوسف؛ لأن عبده يجوز وقف المشاع. (الحوهرة البيرة) فصيح مقاسمته لأن القسمة ليست بتمليك من جهته، وإنما هي تغيير الحقوق وتعديل الأقسام. (الحوهرة البيرة) شرط ذلك الواقف الح لأن قضاء الواقف صرف العنة دائمًا، ولا يبقى دائمًا إلا بالعمارة، فيثبت شرط العمارة اقتضاء من غير شرط من الواقف. سُكْنَى ولده: وفي نسخة: والده.

فالعمارة [يعني المطالبة بالعمارة لا أن يخر على مغبها. (الحوهرة البيرة)] على من له السُكْنَى لأنه هو المنتفع به، واعلم بالعلم. أخرجها الحاكم الح لأن في ذلك رعاية حق الواقف، وحق صاحب سُكْنَى، ولأنه إذا أخرجها وعمرها بأجرها يموت حق السُكْنَى في وقت دون وقت، وإن لم يعمرها يموت السُكْنَى أصلًا، فكان الأول أولى، ولا يخر المنتفع عن العمارة؛ لما فيه من إتلاف ماله، فأنه امتناع صاحب المير في المراجعة، ولا يكون امتناعه رضي منه بصلال حقه، ولا تصح إخراج من له سُكْنَى؛ لأنه غير مالك (الحوهرة البيرة)

فصرفه فيها وإن تعدد إعادة عيه إلى موضعه بيع وصرف ثم إلى الإصلاح. (الحوهرة البيرة) إن نفسه يعني النفس؛ لأنه جزء من العين، ولا حق للموقوف عليهم، وإنما حقهم في المنافع. [الحوهرة البيرة. ٢٤/٢] لا يجوز لأن عبده من شرط الوقف القصص، فإذا شرب ذلك لنفسه لم يوجد القصص، فصار كمن شرب بقعة من لأرض لنفسه. (الحوهرة البيرة) ولأبي يوسف ما روي أن النبي ﷺ كان يأكل من صدقته، والمراد منها صدقته الموقوفة، ولا يخل الأكل منها إلا بالشرط، فدل على صحته، أي صحة الشرط، كذا في الهداية.

وإذا بنى مسجداً لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن للناس بالصلاة فيه، فإذا صلى فيه واحداً زال ملكه عند أبي حنيفة أي بميرة **رحمه الله**. وقال أبو يوسف **رحمه الله**: يزول ملكه عنه بقوله: جعلته مسجداً.

ومن بنى سقاية للمسلمين، أو خاناً يسكنه بنو السبيل، أو رباطاً، أو جعل أرضه مقبرة، لم يزل ملكه عن ذلك عند أبي حنيفة **رحمه الله** حتى يحكم به حاكمهم، وقال أبو يوسف **رحمه الله**: يزول ملكه بالقول، وقال محمد: إذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك.

حتى يفرزه إلخ: أما الإفراز؛ فلاه لا يخلص لله تعالى إلا به، وأما الصلاة فيه؛ فلاه لا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد، وتسميمه أن يادن للناس بالصلاة فيه، فيكون ذلك ممزلة القبض، فإذا صلبوا فيه فكأنهم قصوه. (الجوهرية النيرة) زال ملكه **إلخ**. لأن فعل كل الناس متعذر، فيشترط أدناهم، وعن محمد: يشترط الصلاة فيه بالجماعة؛ لأن المسجد بيني لها في الغالب. [الجوهرية النيرة: ٢٤/٢]

يرول ملكه إلخ: لأن التسميم عنده ليس بشرط؛ لأنه إسقاط للملك كالإعتاق. وإن اتحد في وسط داره مسجداً، وأذن لاس بالدخول فيه، ولم يفرده عن داره كان على ملكه، وله أن يبيعه يورث عنه بعد موته؛ لأنه ملكه محيط به، وله حق الميع منه؛ ولأنه لم يخلص لله؛ لأنه أنقى الطريق لنفسه، ولم يجعل للمسجد طريقاً على حدة، وأما إذا أظهره للناس، وأفرد له طريقاً، وميزه صار مسجداً حالصاً، وإن بنى على سطح ممزلة مسجداً وسكن أسفله فهو ميراث عندهما، وقال أبو يوسف: يكون مسجداً وإن جعل أسفله مسجداً وفوقه مسكناً، وأفرر له طريقاً جار إجماعاً؛ لأن المسجد ما يتأبد، وذلك يتحقق في السفلى دون العلوى، وعن محمد: أنه لا يجوز؛ لأن المسجد معظم، فإذا كان فوقه مسكن لم يكن تعظيماً، وعن أبي يوسف أنه حوَّره في الوجهين حين دخل بغداد ورأى صيق المنازل، فكأنه اعتبر الضرورة، وعن محمد أنه أجاز ذلك أيضاً حين دخل الري. (الجوهرية النيرة)

لم يزل ملكه إلخ: لأنه لم يقطع حق العبد عنه، ألا ترى أن له أن ينتفع به، فيسكن في الخان، ويسرل في رباط، ويشرب من السقاية، ويدفن في المقبرة، فيشترط حكم الحاكم أو الإضافة إلى ما بعد الموت، كما في الوقف على الفقراء، بخلاف المسجد؛ لأنه لم يبق له حق الانتفاع به، فخلص لله تعالى من غير حكم الحاكم. (الجوهرية النيرة) يزول ملكه بالقول: لأن من أصله أن التسليم ليس بشرط لازم فكان كالعق. (الجوهرية النيرة) زال الملك: لأن التسليم عنده شرط، وذلك بما ذكر في الكتاب، ويكتفي فيه بالواحد لتعذر فعل الجنس كله، وعلى هذا الخلاف البئر. [الجوهرية النيرة: ٢٥/٢]

کتابُ الغضب

ومن غصب شيئاً مما له مثلٌ فهلك في يده، فعليه ضمانٌ مثله، وإن كان ممّا لا مثل له فعليه قيمته، وعلى الغاصب ردُّ العين المغصوبة، فإن ادّعى هلاكها حبسه الحاكم حتى يعلم أنها لو كانت باقية لأظهرها، ثم قضى عليه ببذلها.

كتاب الغصص: أوردته بعد الوقف لمساسة التقابل؛ لأن انتفاع اعصاب بالعصوب حالة اعصب ليس بخائر، وانتفاع الموقوف عليه بالموقوف جائز. قال في 'الفتح': مناسبة اعصب بالوقف هو أن إزالة املك عني وجهين، في اوقف إزالة عني وجه يكون مثاباً، وفي الغصص إزالة عني وجه يكون مؤاحداً، فيكون مناسباً من حيث الإزالة.

والعصب: في اللغة: أخذ الشيء من العير على سبيل التعب سواء كان مالا أو غير مال. وفي الشرع: عبارة عن أخذ مال متقوم محترم بعير إذن المالك على وجه يربل يده عنه حتى كان مستحداً للعبد واحصل على ائداة عصب دون الخلوّس على السرير والبساط. (أخويرة انيرة) [وحكمه: الإثم من عدم أنه مال العير، ورد العين قائمة، والعزم هائلة، ولغيره من علم الأخيرين] وهو محرم؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا فِي مَالِكُمُ السَّالِفِينَ﴾ (سورة النساء، الآية ١٠)، وقال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا فِي مَالِكُمُ السَّالِفِينَ﴾ (سورة النساء، الآية ١٠).
[أسقرة ١٨٨] الآية، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا فِي مَالِكُمُ السَّالِفِينَ﴾ (سورة النساء، الآية ١٠).
المسلم كحرمة دمه، ومن غصب شيئاً من أرض صوّفه الله به من سبع أراضين. [أخويرة البيرة: ٢٦٠]

صمان مثله. لأن الواجب هو المثل؛ لقوله تعالى: **مِمَّنْ خَلَقْنَا غَيْبُكُمْ وَفَعَلْنَا غَيْبُكُمْ**، على مسكونه (السفرة: ١٩٤) كذا في "الهداية". **فعلیه قیمته**: يعني يوم العصب بالإجماع؛ لأنه تعدد اعتبار المثل بصورة ومعنى، وهو الكامل، فيجب اعتبار المثل معنى، وهو القيمة، كذا في 'شرح الكسر' يعني، ودلت مثل العددي المتفاوت والثياب والعبيد والدواب وأشياء ذلك مما لا يكال ولا يوزن، (الجوهرية النيرة)

رد العين المقصودة. ما دامت قائمة، وهو المواجه الأصلي على ما قاموا، ورد القيمة محض حلقاً
[الحوهره اسيرة: ٢٧/٢] إن كانت قائمة، بقوله **لأن** 'على اليد ما أُحدثت حتى تُرد'. وقوله **لأن** 'لا يُخسر
لأحدكم أن يأخذ من أخيه لاعتاً ولا جاذً، وإن أُحده فبيد'، ولأنه بالأحد فوّت عليه أيد وهي مقصودة، لأن
إمالك يتوصل بها إلى تحصيل ثمرات المالك من الانتفاع، فيجب فسح فعيه دفعاً للضرر، ولما كانت القيم تتفاوت
باحتلاف الأماكن وجب عليه رده بمكان عصه فيه. **حسبه**: هذا إذا لم يرص إمالك بأقضاء بالقيمة

حتى يعلم أنها **إلح**: لأحق المالك ثبات في العي، فلا يقبل قوله فيه حتى يعب عني صّه أنه صادق فيما يقول، كما إذا ادعى المدينون الإفلاس، وليس لحسه حد مقدر، بل موكور إلى رأي القاضي كحسب العريم بالدين.

والغصبُ فيما يُنقلُ ويُحوَّلُ، وإذا غَصَبَ عقاراً، فَهَلَكَ في يده: لم يضمنه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما. وقال محمد رحمهما يضمنه، وما نقص منه بفعله وسكنائه ضمنه في قولهم جميعاً. وإذا هلك المغصوب في يد الغاصب بفعله، أو بغير فعله فعليه ضمانه، وإن نقص في يده،

فيما ينقل إلخ: أي كائن فيما ينتقل ويحول لا في العقار، وهو كل ما له أصل كالدر والضيعة، واسقل والتحويل واحد. وقيل: التحويل هو اسقل من مكان والإثبات في مكان آخر، كما في حوالة الباذنجان، والنقل يستعمل بدون الإثبات في مكان آخر، كذا في 'العاية'، وذلك أي تحقق الغصب فيما ينقل؛ لأنها يراد به المالك بإثبات يده، وذلك يتصور في المنقول، كذا في 'شرح الكسر' للعبسي. **عند أبي حنيفة** إلخ: قال الإسبحاني: والصحيح قوهما، واعتمده السمي والمخوي وصدر الشريعة والموصلي. [التصحيح والترحيح: ٢٩٩]

يضمنه وهلاكه إنما يكون بالهدامه بأفة سماوية، وبدهاب تراه وعلنة السيل على الأرض فيذهب بأشجاره وتراه، فإذا كان مثل هذا فلا ضمان عليه عندهما، وقال محمد: يضمن، وقول الشافعي في غصب العقار مثل قول محمد بتحقيق إثبات اليد العاصية، ومن ضرورة ذلك: روى يد المالك لاستحانة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة، وهما: أن الغصب بإزالة يد المالك بفعل في العين، وهذا لا يتصور في العقار؛ لأن يد المالك لا تروى إلا بإحراجها عنها، وهو فعل فيه لا في العقار، فصار كما إذا بعد المالك عن ما شئته، ولأن العقار في المكان الذي كانت يد صاحبه ثابتة عليه، فلا يضمن، والغصب إنما يتحقق بالنقل والتحويل. [الحوهرة البيرة: ٢٨/٢]

وفي 'العبسي على الكسر': ويفق في عقار الوقف بقول محمد **ضمنه** لأنه إتلاف، والعقار يضمن به اتفاقاً، كما إذا قتل تراه، ولم يصلح للزراعة؛ لأنه فعل في العين، واهدم الدار بسكناه؛ لأنه إتلاف، كذا قال ابن المثلث، وهكذا يفهم من 'أهداية' وغيرها، قال المحقق العيني: واحتجوا في تفسير ضمان النقصان، فقال بصير بن يحيى: إنه يظن بكم تستأجر هذه الأرض قبل الاستعمال وبعده، فيضمن ما تفاوت بينهما من النقصان. وقال محمد بن سمة: يعتبر ذلك بالشراء، يعني يظن بكم تنازع قبل الاستعمال، وبكم تنازع بعده، فقصاصها ما تفاوت من ذلك، فيضمنه وهو الأقيس؛ لأن العبرة بقيمة العين دون المفعة. **في قولهم جميعاً**: والفرق هُما: أنه أتلفه بفعله، والعقار يضمن بالإتلاف، ولا يشترط لضمان الإتلاف أن يكون في يده، ألا ترى أن الحر يضمن به. بخلاف ضمان الغصب حيث لا يضمن إلا بالحصول في اليد. **فعليه ضمانه**: لأنه دخل في ضمانه بالغصب، وعجز عن رد عينه، فيجب عليه رد مثله حسناً أو قيمة. كذا في 'المختار'، وفي 'الحوهرة البيرة': فإن كان اهلاك بفعل غيره، رجع عليه بما ضمن؛ لأنه قدر عليه ضماناً كان يمكنه أن يتخلص منه برد العين. [٢٨/٢]

فعلية ضمان النقصان.

ومن ذبح شاة غير غير أمره فمالكها بالخيار: إن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه، وإن شاء ضمنه نقصانها، ومن خرق ثوب غيره خرقاً يسيراً ضمن نقصانه، وإن خرق خرقاً كثيراً يُبطل عامة منفعة، فلما لكان أن يضممه جميع قيمته. وإذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعها، زال ملك المغصوب منه عنها، وملكها الغاصب وضمها،
خلاف لشافعي

فعلية ضمان النقصان: يعني النقصان من حيث فوت الجزء لا من حيث السعر، ومراده غير الربوي، أما في الربوي لا يمكن ضمان النقصان مع استرداد الأصل؛ لأنه يؤدي إلى الربا، وإذا وجب ضمان النقصان قومت العين صحيحة يوم عصفها، وتقوم ناقصة فيعزم ما بينهما. (الجوهرة النيرة) **بالخيار إن شاء إلخ.** لأن في الذبح إتلافاً لبعض الأغراض من الشاة، وهو السر واللسل، وبقاء لعصها وهو اللحم، وفي ذكر شاة إشارة إلى أن هذا الحكم في مأكولة اللحم، وأما إذا لم يكن مأكولة يضمن جميع قيمتها، كذا قال ابن الملك، وهكذا في "المعتبرات"، وفي هذا الحكم مسحها وقطع لحمها وم يشوه، وفي رواية: يضمه بقصاها.

ضمن نقصانه: والثوب لمانكه؛ لأن العين قائمة من كل وجه، وإذا دحه عيب فيضمن العيب. (الجوهرة النيرة) **أن يضمه جميع إلخ.** لأنه استهلاك له، وإذا ضمن قيمته: ملكه؛ لأن صاحبه ما ملك القيمة، ملك الغاصب بدلها، حتى لا يجتمع في ملك المغصوب منه ابدال، وإن شاء صاحب الثوب ضممه النقصان؛ لأنه لم يستهلكه استهلاكاً تاماً، ولا اتصل بزيادة، والمماثلة فيه غير معترية، فلهذا جاز أن يضمه النقصان ويأخذه، كذا في شرحه فقوله: لم يستهلكه استهلاكاً تاماً يجترى مما هو أحرقه، وقوله: ولا اتصل بزيادة يجترى مما هو صغفه. وقوله: والمماثلة غير معترية يجترى من المكيل والمورون، وقوله: خرقاً كثيراً هو بالثناء المثنية؛ لأنه ذكر في مقابلة قوله: يسيراً، ولو كان بانه اموحدة نقر في الأول: خرقاً صغيراً، كذا في 'استصفي'. واحتلف المتأخرون في الحرق الفاحش، قال بعضهم: هو ما أوجب نقصان ربع القيمة، وما دونه يسير، وقال بعضهم: ما أوجب نقصان نصف القيمة، وقيل: ما لا يصلح اساقبي بعده لثوب، وفي "الهداية": إشارة الكتاب إلى أن الفاحش ما يصيبه عامه المدفع، والصحيح أنه ما يفوت به بعض العين، وبعض المفعة، وإنما يدخل فيه النقصان، وفي 'المحيط': الفاحش ما يستكف أو ساء الناس من لبسه مع ذلك. (الجوهرة النيرة)، واليسير ما لا يفوت به شيء من المفعة، وإنما يدخل فيه نقصان في المفعة.

وملكها الغاصب. قال نجم الدين النسفي: الصحيح عند المحققين من أصحابنا: أن الغاصب لا يملك المغصوب إلا عند أداء الضمان، أو انقضاء بالضممان، أو بتراضي الخصمين على الضمان، فإذا وجد شيء من هذه الثلاثة ثبت الملك، وإلا فلا، وبعد وجود شيء من هذه الثلاثة إذا ثبت الملك لا يحل للغاصب تناوله إلا أنه يحجمه صاحبه في حل. [الجوهرة النيرة: ٢٩/٢]

ولا يحلُّ له الانتفاعُ بها حتَّى يؤدي بدلها، وهذا كمن غصب شاةً فدبحها وشواهنا، أو طبخها، أو غصبَ حنطةً فطحنها، أو حديدًا فاتَّخذه سيفًا، أو صُفْرًا فعمله آنيةً. وإن غصب فضةً أو ذهبًا فضررها دراهمٌ أو دنانير لم يزل ملك مالِكها عنها عند أبي حنيفة رحمته. ومن غصبَ ساجةً فبنى عليها، زال ملكُ مالِكها عنها ولزم الغاصب قيمتها. ومن غصب أرضًا فغرس فيها أو بنى، قيل له: اقلع الغرس والبناء ورُدّها إلى مالِكها فارغةً، فإن كانت الأرض تنقص بقلع ذلك، فللمالك أن يضمن له قيمة البناء

ولا يحلُّ له الانتفاعُ إلخ: فيه إشارة إلى أنه إذا قضى القاضى بالصماد لا يحلُّ له الانتفاع ما م يؤد الصماد، وليس كذلك، فقد نص في 'المبسوط': أنه يحلُّ له الانتفاع إذا قضى القاضى بالضماد، ثم إذا أدى الدار يحلُّ له الانتفاع؛ لأن حق المالك صار مستوفًا بالدار، فجعل ماددة بالتراضي. وكذا إذا أبرأه لسقوط حقه، وكذا إذا صممه الحاكم، أو صممه المالك لوجود الرضاء منه؛ لأنه لا يقضي الحاكم إلا بطلبه. [الجوهرة البيرة: ٢٩٢]

عند أبي حنيفة: واحتاره المحوي والنسفي وأبو الفصل الموصني وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح: ٣٠٠]

وقال أبو يوسف ومحمد: لا سبيل للمغصوب مه عني الدراهم والدنانير المعصومة، وعليه مثل القصة التي عصبها، ومكها الغاصب؛ لأنه أحدث فيها صعة معترة، أما إذا سبك الفضة أو الذهب ولم يصعهما ولم يضرهما دراهم ولا دنانير، بل جعلها صفائح مطلوة م تقطع يد صاحبها عنهما إجماعًا. [الجوهرة البيرة]

ومن غصب ساجةً إلخ: وهو باخيم مفرد ساح، وهو شجر عظيم صلب قوي يستعمل في أبواب الدور ونائها وأساسها، ويقال لها الهد: ساكهو، وهي تبت كثيرًا في السيار من بلاد الهند. وقال السرخسي وأبو جعفر الهدوي: إنما ينقطع حق المالك من الساجة إذا بنى حولها، وأما إذا بنى عليها فلا ينقطع، وعند الشافعي: لا ينقطع حق المالك كيف ما كان، فيهدم البناء ويأخذ ساجة، وعدداً انقطع حقه مطلقاً في الصحيح؛ لأن في قنعه ضرراً بالعاصب، وقال رحمته: 'لا ضرر ولا ضرار في الإسلام'. وفي 'الذخيرة': هذا إذا كانت قيمة الساء أكثر من قيمة الساج، أما إذا كانت قيمة الساج أكثر من قيمة الساء، فلم ينقطع حق المالك عنها، كما قاله العلامة العيني وغيره.

قبل له: اقلع إلخ: لقوله رحمته. 'ليس لعرق ظام حق' أي لذي عرق طالم وصف العرق بصفة صاحبه وهو الطلم محاراً، كما يقال: صام هاره وقام ليه، كذا في 'شرح الكز' للعيني، ولأن ملك صاحب الأرض باقٍ، فإن الأرض لم تصر مستهلكة، والعصب لا يتحقق فيها، فيؤمر الغاصب بتفريعها. [الجوهرة البيرة: ٣٠٢]

والغرس مقلوعاً. ومن غصب ثوباً فصَبَّغَهُ أَحْمَرَ أو سَوَّقَهُ فَلْتَهُ بِسَمْنٍ، فصاحبه بالخيار: إن شاء ضَمَّنَهُ قِيَمَةَ ثَوْبٍ أبيض ومثل السويق وسلمهما للغاصب، وإن شاء أخذهما ^{عصب} وضَمِنَ ما زاد الصبغ والسمن فيهما. ومن غصب عينا ^{ثوباً والسويق} فغَيَّبَهَا فَضَمَّنَهُ المالكُ قِيَمَتَهَا مَكْهًا الغاصب بالقيمة. والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه إلا أن يقيم المالكُ اليَئِنَّةَ بأكثر من ذلك، فإذا ظَهَرَتِ العَيْنُ وَقِيَمَتُهَا أَكْثَرُ مما ضَمِنَ، وقد ضَمِنَهَا بقول المالك، أو بَيِّنَةُ أَقَامَهَا، أو بُنْكَوْلٍ الغاصبِ عن اليمين، فلا خيار للمالك وهو للغاصب، وإن كان ضَمِنَهَا بقول الغاصب مع يمينه، فالمالك بالخيار: إن شاء أمضى الضمان، وإن شاء أخذ العينَ وردَّ العوضَ.

مقبوعاً أي حال كونه كسر واحد من ساء أو لغرس مقبوعاً، وكيفية معرفتها: أنه تقوم لأرض، وهي ساء أو شجر استحق قنعه، وتقوم وحدها بيس فيها بناء ولا غرس، فيضمن فصل ما بينهما، كذا قالوا، وهذا بيس ضمان بقيمته مقبوعاً، بل هو ضمان بقيمته قائماً مستحق قنعه، وإذا يكون ضمان بقيمته مقبوعاً أو قدر ساء أو غرس مقبوعاً موصوعاً في لأرض، بأن يقدر غرس حصلاً والبناء آخر، أو ساء، أو حجارة مكومة على لأرض، فيقوم وحده من غير أن يضم إلى الأرض، فيضمن له قيمة الحصب أو حجارة أو الآخر أو ليس مكومة دون المنية، كذا في عيني وتكلمة. **فلته بسمن** لأن فيه بصرهما، ودفع لصر عنهما

بالخيار لأن فيه رعاية حقين من الحسين، وحيرة لصاحب الثوب؛ لكونه صاحب الأصل؛ لأن ماله متنوع، ومال لعاصبه نفع. (الجوهرة النيرة) **قيمة ثوب أبيض الخ** وإنما ذكر في ثوب لقيمة، وفي السويق مثلاً؛ لأن سويق مثلي، وقال في الأصل: يضمن قيمة لسويق؛ لأنه يتعرب دقيق، فم يثق مثلياً. [الجوهرة النيرة: ٣١٢] **فعينها** أي جعل العاصب معصوب عتياً. **قول الغاصب** لأن المالك يدعي لريادة وهو بكر، فانقول قول مسكر مع يمينه. (الجوهرة النيرة) **مع يمينه** أي إذ احتلنا في لقيمة ولا يمين هما، فالقول قول اعاصب مع يمينه؛ لأنه مسكر لريادة، والمالك مدع، والقول مسكر مع يمينه، وإذا كان هما يمين، فاليمة صمدت؛ لأنه مثله لريادة، وبو أقام اعاصب اليمة لا تقل؛ لأنه تمي لريادة، وبيته على سفي لا تقبل. **اليمة** لأن سمية أو من يمين. (الجوهرة النيرة)

وهو للغاصب؛ لأنه ملكها برضى المالك حيث ادعى هذا المقدار. [الجوهرة النيرة: ٣٢/٢]

فالمالك بالخيار؛ لأنه لم يتم رضاه بهذا المقدار. [الجوهرة النيرة: ٣٢/٢]

وولد المغصوبة ونماؤها وثمرَةُ البُسْتَانِ المغصوب أمانةً في يد الغاصبِ إن هَلَكَ في يده:
 فلا ضمان عليه إلا أن يتعدى فيها، أو يطلبها مالكها، فيمنعها إياها، وما نقصت الجاريةُ^{العاصب}
 بالولادة فهو في ضمان الغاصب، فإن كان في قيمة الولد وفاءً به جبر النقصان بالولد،^{لزيادة}
 وسقط ضمانه عن الغاصب، ولا يضمن الغاصبُ منافع ما غصبه إلا أن ينقص باستعماله،

ونماؤها: المتصل كالسمن والحسن، والمنفصل كالدر. (الباب)

فلا ضمان عليه. وقال الشافعي: رَوَّادُ العصب مضمونة متصلة كانت أو مفصلة، والخلاف راجع إلى أصل، وهو أن العصب عندنا إرالة اليد المحقة قصداً، وإثبات اليد المطلقة ضمناً، وعنده العصب إثبات اليد ابطلت قصداً، وإرالة اليد المحقة ضمناً، وفائدة ذلك في الزيادة الحادثة في يد العاصب، وهي نوعان: مفصلة كالولد والثمر، ومتصلة كالسمن، وكلاهما أمانة في يد العاصب عندنا، وعنده كلاهما مضمون؛ لأنه وجد عنده إثبات اليد على الولد، وعندنا لم يوجد إرالة اليد المحقة، ويد امالك إن لم تكن تامة على هذه الزيادة حتى يريلها الغاصب، ثم حدوث الولد على وجهين: إن حدث في يده بعد العصب فهو أمانة إلا أن يتعدى فيه، أو يجمعه منه، ولا فرق بين أن يعصها حاملاً أو حائلاً، وفي أن الولد أمانة؛ لأن الحمل لا قيمة له، والوجه الثاني أن يعصها والولد معها، فإنه يضمن الولد؛ لأنه قد وقع عليه القبض الموجب للضمان. [الخوهره اسيرة: ٣٢/٢]

فيمنعها إياها: لأنه بالتمنع والتعدي صار غاصباً. [الباب: ٣٤٤/١]

وما نقصت الجارية إلخ: أي ما نقصت الجارية سبب الولادة في يد العصب فهو في ضمان العاصب، فلو عصها فولدت عنده، فمات الولد فعليه رد الجارية ونقصان الولادة الذي يشت فيها سبب الولادة؛ لأن الجارية بالعصب دخلت في ضمانه بجميع أجزائها، وقد مات جزء مضموناً عليه، كما لو فات كلها، فإن ردت الجارية والولد، وقد نقصت قيمة الجارية وقيمة الولد تصح أن تكون حابرة بذلك النقصان م يضمن الغاصب شيئاً، خلافاً لزم، كذا في "العاية". **فهو في ضمان إلخ:** هذا إذا حدث الخلل في يد العاصب من غير الموت والروح، أما إذا كان الخلل من أحدهما لا يجر عليه الضمان لا في النقصان ولا في اهلاك.

في قيمة الولد: وفي قيد النقصان إشارة إلى أنها لو ماتت الجارية وفي قيمة الولد.

ولا يضمن الغاصب إلخ: صورته: إذا غصب عبداً حراً، فأمسكه شهراً، ثم رده إلى امالك لا يجب عليه ضمان منافع الشهر عندنا، وصورة إتلاف المنافع. أن يستعمل العبد أياماً، ثم يرده على مولاه، فعندنا لا يضمن، وبه قال مالك، وقال الشافعي وأحمد: يضمن؛ لأنها مال متقوم مضمونة بالعقد كالأعيان. =

فيغرم النقصان. وإذا استهلك المسمم خمر الدمّي أو خنزيره: **ضمن قيمتها، وإن استهلكهما المسلم لمسلم لم يضمن.**

= ولذا: أنها حصت عني ملك لعاصب محدوثها في يده إذ لم تكن حادثة في يد المالك؛ لأهل أعراض لا تقى، فيملكها دفعاً لمحاكاة، والإنسان لا يضمن ملك نفسه، ولأن عمر وعلياً رضي الله عنهما حكما بوجوب قيمة ولد الممرور، وحرية ولد الحارية مع عقدها، أي المالك، ولم يحكمها بوجوب حر مافع الحارية والأولاد مع عنيهما أن يستحق يطلب جميع حقه، وأن الممرور كان يستخدمها مع أولادها، ولو كان ذلك ما سكتا رضي الله عنهما عن بيانه.

فيغرم النقصان. لاستهلاكه بعض أجزاء العين. [الكتاب: ١/٣٤٥] وفي 'إشارات الأسرار': المدفع لا تضمن بالعصب، سواء صرفه إلى نفسه أو عطّلها على المالك، وقال الشافعي: تضمن في الحالين، وقال صدر للأعلام المزدوي في شرح الكافي: ليس على العاصب في ركوب دابة وسكى لدر آخر، وهو مذهب عثماننا.

ضمن قيمتها لأن التقوم باق في حقهم؛ إذ الخمر لهم كالحل سا، والحريرهم كاشدة سا، ونحن نمرأ بأن شركهم وما يديون، والسيف موضوع، فيتعدّل للإرام، وإذا بقي التقوم فقد وجد إتلاف ما ممنوك متقوم، فيضمنه العاصب، إلا أنه يجب قيمة الخمر، وإن كان من دوات الأمتان؛ لأن المسمم ممنوع عن تمليكها، كذا في 'الهدية'.

لم يضمن: لعدم تقوّمها في حقه.

كتاب الوديعة

الوديعة أمانة في يد المودع، إذا هلكَت في يده لم يضمنها، وللمودع أن يحفظها بنفسه وبمن في عياله، فإن حفظها بغيرهم أو أودعها ضمن، من في عياله

كتاب الوديعة: أوردتها بعد العصب لنوع من التقابل بينهما؛ لأن في العصب أحد العاصب مال الغير قهراً، وفي الوديعة ترك المودع ماله لغير حفظ، والوديعة فعلية بمعنى المودع، وهو مصق ثرت، وقال النبي ﷺ "يستهين أقوام عن ودعهم الجماعات أي عن تركهم إياها، كذا في 'شرح الكسر' للعيبي. وفي الشرع: عبارة عن ترك الأعيان مع من هو أهل للتصرف في الحفظ مع بقاءها على حكم ملك مالك. والفرق بين الوديعة والأمانة: أن الوديعة هي الاستحفاظ قصداً، والأمانة هي الشيء الذي وقع في يده من غير قصد، بأن ألفت أريح ثوباً في حجره، واحكم في الوديعة: أنه يبرأ من الصمان إذا عاد إلى الوفاق، وفي الأمانة لا يبرأ إلا بالأداء إلى صاحبها. [خوهره البيرة: ٢ ٣٥] وركبتها: الإيجاب والقبول، وشرطها: كون المال قابلاً لإثبات اليد ليتمكن من حفظه، فهو أودع لائق أو المال الساقط في البحر لا يصح، وحكمها: وجوب الحفظ، وسببها: تعين استقاء المقدور بالتعاضد.

الوديعة أمانة: من حمل العام على الخاص، وهو جائز كالإنسان حيوان، بخلاف عكسه؛ لأن أوديعة عبارة عن كون الشيء أمانة باستحقاق صاحبه عند غيره قصداً، والأمانة قد تكون من غير قصد، كما ألفت أريح الثوب في بيت غيره. **المودع:** -بفتح الدال- ويقال به: المستودع -بفتح الدال- أيضاً، وهو -حافظ، وأما صاحب المال فهو المودع، والمستودع -بكسر الدال- فيهما، ومال مودع ووديعة، كما ذكر في 'تكفاية'.

لم يضمنها: لقوله ﷺ: 'ليس على المستعير غير المعلن يعني الحائض صمان، ولا على المستودع غير المعلن صمان'. ولأن الناس حاجة إلى الاستيداع، فلو ضمه استمع أساس عن قبول أودائع، فيتعص مصالحهم، كذا في 'هداية' و'خوهره'. **وبمن في عياله:** لأنه لا يتمكن من الحفظ إلا بهم. (خوهره البيرة) هو الذي يسكن معه وتجرى عليه نفقته من امرأته وولده، وأخيره وعبد، وفي 'الفتاوى': هو من يسكنه سواء كان في نفقته أو لا. [خوهره البيرة: ٢ ٣٦] وفي 'النعاية': المراد به من يسكنه لا الذي يكون في نفقة المودع بحسب.

ضمن: لأن صاحبها لم يرض بيد غيره، والأيدى محتقة في الأمانة، ولكن قد روى محمد أن المودع إذا دفع الوديعة إلى وكيله، وليس في عياله، أو دفع إلى أمين من أمائه ممن يثق به في ماله، وليس في عياله لا يضمن، كذا ذكره في 'النهاية'، ثم قال: وعليه الفتوى، وعزاه إلى أئمتنا شي، وهو ابن الحلواني، ثم قال: وعن هذا لم يشترط في 'التحفة' في حفظ الوديعة بالعيال، كذا في 'شرح الكسر' للعيبي.

إِلَّا أَنْ يَقَعَ فِي دَارِهِ حَرِيقٌ فَيُسَلَّمُهَا إِلَى جَارِهِ، أَوْ يَكُونَ فِي سَفِينَةٍ، وَهُوَ يَخَافُ الْغَرَقَ، فَيُلْقِيهَا إِلَى سَفِينَةٍ أُخْرَى.

وإن خلطَها المودعُ بماله حتى لا تتميز: ضمَّنها، فإن طَبَّها صاحبُها فحبسها عنه وهو
لألمه استهلاك
يَقْدِرُ عَلَى تسليمها: ضمَّنها، وإن اختلَطَ بماله من غير فعله، فهو شريكٌ لصاحبها،
أي شركة أملاك
لوديعة
وإن أنفق المودعُ بعضها وهلك الباقي: ضمَّن ذلك القدر، فإن أنفق المودعُ بعضها،
لوديعة
ثم رَدَّ مثله، فخلطه بالباقي: ضمَّن الجميع.

الإلا أن يقع الخ: لأن ذلك يعبر صريحاً للحفظ في هذه الحالة، ويرتضيه المانث، ولا يصدق على ذلك إلا سية؛ لأنه يدعي ضرورة مسقطه للصمان، فصار كما إذا ادعى الإلاد في الإيداع، قال الخوي: إذا وقع في داره حريق، فإن أمكنه أن يدفعها إلى بعض عياله، فدفعتها إلى أحبي صمن، وشرط الإمام حواهر زاده في الحريق العال أن يحيط بالوديعة، فإن لم يكن بهذه الصفة صمن، كذا في 'المستصفى'. (الخوهره البيرة)

صمها. لأنه إذا طنّها فقد عرّه عن الحفظ، فإذا استهنكها بعد ذلك كان عاصياً ماعاً به، فيضمها؛ كونه متعدياً بالمنع، وأما إذا لم يقدر على تسميمها، بأن يكون في موضع ماء أي بعيد لا يقدر في الحار على ردها لا يضمها؛ لأنه غير قادر على الرد. (جوهره سيرة) وقال في "نبحر": يعني بوم مع صاحب بوديعة بعد صمه، وهو قادر على تسميمها يكون صامناً؛ لأنه ظالم بالمنع حتى لو لم يكن ظالماً بالمنع لا يضم، وهذا قال قاضي حان في 'فتاواه': لو كانت ابوديعة سيّفاً، فأراد صاحبه أن يأخذ من المودع بيسرب به رجلاً ظمناً، فإنه لا يدفعه إليه؛ لما فيه من الإغاة على لطمه، ولو أودعت كتاباً فيه إقرار منها لمزوح ثمان، أو نقص مهرها من الزوج، فنمودع أن لا يدفع الكتاب إليها؛ لما فيه من دهاب حق الزوج. **اختلطت بماله**: كما إذا اشتق أكيسان، فاختلط لعدم الصنع، فيشتركان فيه، وهذا بالاتفاق. [الجوهرة النيرة: ٣٧/٢]

فهو شريك: لأنه لا يضمنها لعدم الصنع، وهذا بالاتفاق، كذا في 'الهداية'.

ذلك القدر: أي القدر الذي تصرف فيه؛ لأنه جازٍ فيه لا فيما بقي.

فحطله بالباقي'. إنما ذكر الحيط احترازاً عما إذا هبّ اساقى قبل الحيط، فإنه يهلك أمانة، أما إذا حططه بالساقى صار متعدّياً، كذا في 'الينابيع'. [الجوهرة النيرة: ٣٨، ٣٧/٢]

ضمن الجميع: اعص بالإنفاق، والعص بالحبط؛ لأنه متعد بالإنفاق منها، ورد مثله ناق على منكه، وقد حبط بما بقي من بودبة، فصمن الجميع، والمراد بالحبط ههنا حص لا تميز معه، أما لو جعل على ماله علامة حين حبط بها =

وإذا تعدى المودع في الوديعة - بأن كانت دابةً فركبها، أو ثوباً فلبسه، أو عبداً فاستخدمه، أو أودعها عند غيره - ثم أزال التعدي وردّها إلى يده: زال الضمان، فإن طلبها صاحبها فجدده إياها: ضمّنها، فإن عاد إلى الاعتراف لم يبرأ من الضمان. وللمودع أن يسافر بالوديعة وإن كان لها حملٌ وموثة. وإذا أودع رجلان عند رجلٍ وديعةً، ثم حضر أحدهما طلب نصيبه منها: لم يدفع إليه شيئاً عند أبي حنيفة عنه حتى يحضر الآخر، ^{نقل} ^{بعد الجحد} أي أجرة

= حيث يتأتى التميز لا يصمن إلا ما أنفق، كذا في 'الخلاصة'، وقيد قوله: 'ثم رد مثله؛ لأنه لو لم يرد كان صامناً ما أنفق خاصة؛ لأنه حافظ لباقي، ولم يتعب؛ لأنه ما يضره استعيص؛ لأن الكلام فيما إذا كانت الوديعة دراهم أو دنانير، أو أشياء من المكيل والمورون فهو كما لو أودعه وديعتين، فأنفق إحداهما لا يكون صامناً للأخرى، كذا في 'النهاية'. زال الضمان: إذا لم يكن من بيته العود إليه، كما في 'الأشباه' [وقال الشافعي رحمته لا يبرأ؛ لأن عقد الوديعة ارتفع حين صار صامناً، فلا يبرأ إلا بالرد على المالك. ولما: أن أمره بحفظ عام في سائر الأوقات، والأمر لا يسطر بالتعدي بدلالة أن من وكل رجلاً ببيع عبده فشحه الوكيل شحة أو صرته صربة، ثم باعه صح بيعه بالأمر المتقدم، وهذا إذا كان الركوب والاستخدام والنسب لم ينقصها، أما إذا نقصها ضمها. (الجوهرة البيرة) صمها لأنه لما طانه بارد فقد عرته عن الحفظ، فعد ذلك هو بالإمساك عاصب مانع فيصمن، وفيه إشارة إلى أنه لو جردها عند غير المالك لم يصمن، وإن جردها حضرة المودع، أو حضرة وكيله صمها. (الجوهرة البيرة) لم يبرأ من الضمان: لأنه لما جردها حكم له فيها باسمك لثبوت يده عليها؛ لأن كل من في يده شيء فانظاهر أنه له، فإذا اعترف به لغيره بعد هلاكه لزمه ضمانه. (الجوهرة البيرة)

وللمودع أن يسافر هذا عند عدم هي المالك وعدم الخوف عيها بالإحراج، فلو هاء أو حاف، فإن كان به بد من السفر ضمن، وبأمره لا، كذا في 'الدر المختار'. وقال أبو يوسف ومحمد: إذا كان لها حمل وموثة يسافر بها، فإن سافر بها صمن؛ لأنه يرم المالك أجرة النقل من بلد إلى بلد، وانظاهر أنه لا يرصى بذلك، ولأبي حنيفة إطلاق الأمر، وإمفارة محل لحفظ إذا كان الطريق آمناً، وهذا يمتك الأب والوصي في مال الصبي، ولأن الإنسان لا يلتزم الوديعة ليترك أشعاله والسفر من أشعاله، فلا تمتعه الوديعة من ذلك. وأما إذا لم يكن لها حمل ولا موثة لا يصمن بالمسافرة إجماعاً، والذي له حمل وموثة، هو ما كان يحتاج في حمله إلى صهر أو أجرة حمال. [الجوهرة البيرة. ٣٨، ٢]

عند أبي حنيفة واعتمد قور الإمام المذكورون في اساب قبله [أي المحوي والسفي وأبو عضل الموصي وصدر الشريعة. (التصحيح والترحيح: ٣٠١)] حتى يحضر الآخر. وهو مروى عن عبي رحمته كذا في 'رد المحتار'.

وقال أبو یوسف ومحمد **حب**: **يدفع إليه نصيبه**. وإن أودع رجلٌ عند رجلين شيئاً مما يقسم: لم یجز أن يدفعه أحدهما إلى الآخر، ولكنهما یقتسمانه، فيحفظ كل واحدٍ منهما نصفه، وإن كان مما لا یقسم، جاز أن یحفظ أحدهما بإذن الآخر. وإذا قال صاحب الودیعة للمودع: لا تُسلمها إلى زوجتك فسلمها إليها: لم یضمن، وإن قال له: احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من الدار، لم یضمن، وإن حفظها في دار أخرى ضمن.

يدفع إليه نصيبه | لأنه صلب نصيبه كما هو حصره، وله قالت الثلاثة، وهذا الخلاف في المنيات، وإن كانت لودیعة من غير دوات الأمثال ليس له ذلك إجماعاً، كما في 'رد مختار' | وخلاف في التكيل والمورون هما: أنه صلب يدفع نصيبه. فيؤمر بالدفع إليه، كما في الدين المشرک، ولأنه يطالبه بتسليم ما سبه إليه، وهو نصف، ولأن حبيفة . . . أنه يطالبه بدفع نصيب العائت؛ لأنه يطالبه بالفرار، وحقه في المشايخ، والمقرر المعين يشتمل على الحقين، ولا یتیمر حقه إلا بالقسمة، وسنسمودع ولأنه القسمة، خلاف الدين المشرک؛ لأنه یصله بتسليم حقه إليه؛ لأن الديون تقضى بأمثالها. [الجوهرة النيرة: ٣٩، ٣٨/٢]

لم يجر أن يدفعه إلخ لأن المالك لم يرض حفظ أحدهما كنه. [الناب: ٣٤٩] فإن دفع ضمن الدفع النصف. **حار أن یحفظ إلخ**: وهذا قول أبي حنيفة . . . ، وعندهم: لأحدهما أن یحفظ يرد في الوجهين جميعاً؛ لأنه رضي بأمرها، فكان لكل واحد منهما أن یسلم إلى الآخر كما فيما لا یقسم، ولأن حبيفة. أنه رضي بحفظها، ولم يرض حفظ أحدهما، فوقع التسليم إلى الآخر بغير رضي مالك، فبضمن الدفع ولا یضمن العائت، لأن مودع المودع عنده لا یضمن. (الجوهرة النيرة)

لم یضمن لأنه لا بد من التسليم إليها، فنهيه لا یؤثر. كما إذا قال: لا تحفظها بعميت لا في صدوقك، وهذا إذا لم یکن له امرأة سوى التي هاهنا عن الدفع إليها، والودیعة مما تحفظ على 'يدي النساء كدك' في 'المستصفي'. **لم یضمن**: لأن لتبين في دار واحدة لا یتقوتان في الحرر، وهذا إذا لم یکن نیت لدي حفظها فيه نقص حرراً، من النیت الذي أمر بالحفظ فيه. (الجوهرة النيرة) **ضمن** لأن حكم الدارين مختلف في الحرر والحفظ، وأما إذا تساوى في الحرر، أو كانت الثانية أحرز لا یضمن. [الجوهرة النيرة ٣٩/٢]

كتاب العارية

العارية جائزة، وهي تملك المنافع بغير عوض، وتصح بقوله: أعرتك، وأطعمتكَ هذه الأرض، ومنحتك هذا الثوب، وحملتكَ على هذه الدابة، إذا لم يُرد به الهبة، وأخدمتكَ هذا العبد، ودَّاري لك سُكنى، ودَّاري لك عُمرى سُكنى. وللمُعير أن يرجع

كتاب العارية: المناسبة بينه وبين الوديعة اشتراكهما في الأمانة، وإنما أحر العارية عنها؛ لأنها أمانة بلا تملك، وفي العارية تملك السافع، فالأولى ممسكة الأعيان من الثانية، والأعنى مقدم على الأدنى. والعارية عمة مشتقة من العرية وهي العطية، كما في 'المسوط'، وقيل: مسبوبة إلى العار؛ لأن طليها عار وشار، وهي في الشرع: عبارة عن تملك المنافع بغير عوض، وهو احتيار أي بكر الراري، وهو الأصح، كذا قال العسي، وسميت عارية؛ لتعريضها عن العوض، ومن شرطها: أن تكون العين قابلة للاستماع بها مع بقاء عيها حتى لا تكون عارية الدراهم والدينانير والفلوس إلا قرصاً، كذا في 'الخوهرية البيرة' [٤٠، ٢]. وركبها: هو الإيجاب من المعير، أما لقول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة، كذا في 'اعتناوى الهدية'. وحكمها: كونها أمانة إن هبكت من غير تعد لم يضمن، ولو تعدى ضمن بالإجماع، هكذا في "المعتبرات".

حائزة: [وهي غير لازمة] لأنه نوع إحسان، وقد استعار النبي ﷺ دروعاً من صفوان بن أمية في غزوة حنين، أخرجها أبو داود. **وهي تملك المنافع إلخ:** التقيد الأول احتراز عن الهبة؛ لأنها تملك لغيره، والثاني احتراز عن الإحارة، فإنها تملك للمفعة بعوض. **وتصح إلخ:** أما قوله: 'أعرتك' فهو صريح في العارية، وأصعمتك هذه الأرض عارية أيضاً؛ لأنها لا تطعم، فعلم أنه أراد المفعة، وهذا لو قال: أضعمتك هذا الصعاء كان إباحة للعين، وقوله: منحتك هذا الثوب عبارة عن العارية، قال في 'المسحة مردودة'، ولو كانت تقتضي ملك العين لم ينع ردّها، المسحة - بكسر الميم - العطية، ويقال: مسحة بمسحه ويمسحه - بكسر الميم - وفتحها إذا أعطاه شيئاً، كذا في 'الصباح'. وقوله: إذا لم يرد به الهبة، راجع إلى منحتك، ومنحتك، فإذا كان كذلك يسعى أن يقول: هما إلا أنه أراد كل واحد منهما، كما في قوله تعالى: **مَنْ مَسَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلَهُ ثَمَنٌ بِلَا عَمَلٍ** (سورة البقرة: ٦٨) ولم يقل: بين ذلكما. (الخوهرية البيرة) لكن الصحيح أن يقول صاحب "الخوهرية": عوان بين ذلك، ولم يقل: بينهما فتدبر .

وأخدمتكَ إلخ: صريح في تملك المفعة؛ لأنه أدن به في استخدامه. [الخوهرية البيرة: ٤٠، ٢]

وداري لك سُكنى: لأن معناه سكنها لك، فكان عارية. **عمرى سُكنى إلخ:** والعمرى اسم من الإعمار، معناه جعلت سكنها لك مدة عمرك. **وللمعير أن يرجع:** لقوله **مَنْ مَسَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلَهُ ثَمَنٌ بِلَا عَمَلٍ** "أسحة مردودة والعارية مؤداة".

في العارية متى شاء. والعارية أمانة في يد المستعير، إن هلك من غير تعدٍّ: لم يضمن المستعير. وليس للمستعير أن يؤجر ما استعاره، فإن أجره فهلكت: ضمن، وله أن يعيره إذا كان المستعار مما لا يختلف باختلاف المستعمل. وعارية الدراهم والدنانير والمكيل والموزون قرض.

متى شاء: لأنها عقد نزع. [اللباب: ١ ٣٥١] لأنها تمليك مسفع، وهي تحدث حالاً فحالاً، فما لم يوجد منها م يتصل به قص، فليست عارية أن يرجع فيه. [الجوهرية السيرة: ٢ ٤١٠، ٤٠] وأطلق في قوله: 'يرجع المعير متى شاء، فضمن ما لو كانت مؤقتة، وفيه ضررين للمستعير، فإن الإعارة تصل وتبقى بعين تأخر مثل، كمن استعار أمته لترضع ولده، وصار لا يأخذ إلا ثديها، فيها أجر المثل إلى الانفصام. وفي 'اندر' عن 'الأشاه': العارية ترم فيما إذا استعار حدار غيره موضع جدوعه، فوضعها ثم باع المعير حدار، ليس للمشتري رفعها، وقيل: نعم إلا إذا شرطه وقت البيع، قست: وبالقيل حزم في 'الخلاصة' و'البزازية' وغيرهما إلخ.

لم يضمن: بقوله: ليس على المستعير غير المثل صمام. (الجوهرية السيرة) وقال الشافعي: يضمن إذا هبكت في غير حالة الاستعمال؛ لأنه قص من المعير نفسه، فكان سبب صمام، وبه قال أحمد، وعن أحمد: لو شرط لصمام يضمن، وإلا لا، وقال مالك: ما يحفي هلاكه كالثياب والأثاث يضمن وإلا لا، ولنا: أن الصمام إنما يجب بإخراج المعير من أن يكون متفعلاً في حق المالك بثبات اليد المانعة، ولا يوجد هذا إلا عند التعدي، وهو يوجد.

وليس للمستعير إلخ: لأن الإعارة دون الإحارة، والشيء لا يتضمن ما فوقه. (الجوهرية السيرة)

ضمن: أي المستعير؛ لأنه متعير بالتسليم إلى المستأجر، فصدر عاصماً، وإن شاء ضمن المستأجر؛ لأنه قص ماله بعير إده، فإن ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر؛ لأنه ملكه بالصمام، وتبين أنه أجر منك نفسه، وإن ضمن المستأجر يرجع على المؤجر إذا لم يعلم أنه كان عارية في يده، وإن علم فلا يرجع كالمستأجر من العاصب عالماً بالعصب، كذا في 'شرح الكنز' للعيني.

أن يعيره: [بما شرط به؛ دفعاً لمريد الضرر عن المعير، لأنه رضي باستعماله لا باستعمال غيره] إلخ. هذا صدرت مطلقة بأن استعار دابة، ولم يسم له شيئاً، فإن به أن يحمل، ويعير غيره بحمل، وبه أن يركب، ويركب غيره؛ لأنه ما أصلق فيه أن يعير حتى يركب نفسه ليس به أن يركب غيره؛ لأنه تعيين ركوبه، ولو ركب غيره ليس به أن يركب نفسه حتى يوقعه ضمن؛ لأنه قد تعين الإركاب. (الجوهرية السيرة) قرص: لأن الإعارة تمليك المنافع؛ وهذه الأشياء لا ينتفع بها إلا باستهلاك أعيانها وكذا المعداد الذي لا يتفاوت كالحور واليخص؛ لأنه لا ينتفع به إلا باستهلاك عينه، وإنما يكون عارية الدراهم والساير قرصاً إذا أطلق العارية، أما إذا استعارها ليعاير بها ميراثاً، أو يربح بها دكاناً كانت عارية لا قرصاً، فإن هبكت من غير تعدٍّ لا صمام عليه. [الجوهرية السيرة: ٢ ٤١]

وإذا استعار أرضاً لبنى فيها أو يغرس: جاز، وللمعير أن يرجع عنها، يكلفه قلع البناء والغرس، فإن لم يكن وقت العارية فلا ضمان عليه، وإن كانت وقت العارية ورجع قبل الوقت: ضمن المعير للمستعير ما نقص من البناء والغرس بالقلع وأجرة ردّ العارية على المستعير، وأجرة ردّ العين المستأجرة على المؤجر، وأجرة ردّ العين المغصوبة على الغاصب، وأجرة ردّ العين المودعة على المودع. وإذا استعار دابة فردّها إلى إصطبل مالكها فهلكت، لم يضمن، وإن استعار عيناً وردّها إلى دار المالك ولم يُسلمها إليه، لم يضمن، وإن ردّ الوديعة إلى دار المالك ولم يُسلمها إليه ضمن - والله أعلم -.

مثل الثوب والعبد

يكلفه قلع إلخ: لأن العارية توجب الاسترجاع، فيكلف تفريعها. (الجوهرة النيرة) **فلا ضمان** يعني في نقصان البناء والغرس؛ لأن المستعير معتر غير معرور حيث اغتر بإطلاق العقد من غير أن يستوثق منه بالوعد؛ لأنه رصي بالعارية من غير توقيت، فلم يكن معروراً، والرجوع بما يجب بالمعور. (الجوهرة النيرة) **ضمن:** لأنه ما وقت وقتاً معيном، فالظاهر الوفاء بما وعد، فقد اعتمد على قوله: ووثق به، فقد عره خلفه فيضمن، كذا في 'شرح الكسر' للعبسي. **على المستعير** لأن الرد واجب عليه؛ لما أنه قصه لمنفعة نفسه، والأجرة مؤنة الرد، فتكون عليه، كذا في "الهداية". **على المؤجر** لأن الواجب على المستأجر التمكين والتحلية دون الرد، فإن منفعة قبضه سالمة للمؤجر معنى. (الجوهرة النيرة)

على الغاصب لأن الواجب عليه الرد، والإعادة إلى يد المالك؛ لأنه بقبضها من مالكها عصباً. [الجوهرة النيرة: ٤٢/٢] **على المودع** - بكسر الهمزة - لأن منفعة حفظها عائدة إليه، فكانت مؤنة ردها عليه، كذا قاله العلامة العيني. **لم يضمن** وهذا استحسان، وفي القياس: يضمن؛ لأنه ما ردها إلى مالكها، وجه الاستحسان: أنه أتى بالتنسيب المتعارف؛ لأن ردّ العواري إلى ديار المالك معتاد، كآلة البيت، ولو ردها إلى مالكها يردّها هو إلى امرأته، كذا في "المجتبى". **لم يضمن:** وكذا المستأجر إذا ردّها إلى دار المؤجر؛ لما بينا من العرف.

ضمن: وكذا المعصوب؛ لأن الواجب على الغاصب فسخ فعنه، وذلك بالرد إلى المالك دون غيره، والوديعة لا يرصى المالك بردها إلى الدار، ولا إلى يد من في العيال؛ لأنه لو ارتضى بذلك لما أودعها بخلاف العواري؛ لأن فيها عرفاً حتى لو كانت العارية عقد جوهر لم يردّها إلا إلى المعير؛ لعدم العرف فيه. [الجوهرة النيرة ٤٣/٢]

كتاب اللقيط

اللقيطُ حرٌّ، ونفقته من بيت المال، وإن التقطه رجلٌ لم يكن لغيره أن يأخذه من يده، فإن ادّعى مدّعي أنه ابنه، فالقولُ قوله مع يمينه، وإن ادّعاه اثنان ووصف أحدهما علامةً في جسده

كتاب اللقيط مأساة اللقيط بالعارية أن العارية أمانة لا تحفظ على سبيل التخصيص؛ لأنه يأمر المغير بالاحصاء دلالة، وفي اللقيط استحفاظ لا على وجه التعيين؛ لأن الملتقط غير معلوم، كذا في "الفتاح". اللقيط وهو اسم شيء مسود في السعة، وفي الشرع: اسم لموجود حي طرحه أهله خوفًا من لعينة، أو فرارًا من قهمة الرعاء، وسمي به باعتباره ما يؤو إليه كذا قال العيني. قال في "الخوهرية": والالتقاط مندوب إليه فيما إذا كان في مصر، وواجب إذا كان في برية؛ لما فيه من إحيائه.

اللقط حر لأن الأصل في بني آدم الحرية؛ لأن الدار دار الإسلام، فمن كان فيها يكون حرًّا باعتباره الأصل، وهو أي اللقيط حر في جميع أحكامه، حتى إن قاده يحد، فلا يحد قاده أمه؛ بوجود ولد منها لا يعرف به أب. **ويقتله الح** أي عقبة اللقيط في بيت المال، كذا روي عن عمر وعبيد الله. روي أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب مسود، فقال: وحده على مالي، فقال عمر: عسى العويرا يؤسأ بقمة علينا، وهو حر، فقوله: عسى العويرا يؤسأ يدل على أن عمر أقمه أن يكون أمه، وإن الأس جاء من قبله، والعويرا بند، والنؤس الفقر، والنسود الفصل مرمي، وهذا مثل مشهور في الأدب؛ لأنه عاجز محتاج لا مال له، ولا قريب، وما يستل من مقدمه يصرف إلى مثله، فصار كالمقعد الذي لا مال له، ولا قريب، ولو تمق عليه الملتقط يكون متبرعًا؛ لأنه ليس له ولاية الإلزام إلا إن أمر بها القاصي بإتفاق عليه، فيرجع على اللقيط هذا، ثم مجرد أمر القاصي يكفي للرجوع، كما إذا قضى شخص دينًا عن شخص بأمره، فإنه يرجع عليه، وفي الأصل لا يرجع بمجرد الأمر إلا إذا صرح به بأنه يفتق عليه ليرجع عليه؛ لأن مطلق الأمر قد يكون للحث والترغيب، فلا يرجع عليه للاحتمال.

لم يكن لغيره الح لأن يده قد سقت إليه، فلم يكن لأحد أن يسره إلا يدهي أو من يده. [الخوهرية السيرة: ٤٤٢] **والقول قوله** معناه: إذا لم يدع الملتقط نسبه، أم إذا ادّعاه فهو أوى به من الخارج، وهذا استحسان، والقياس: أن لا يقبل قول المدعي؛ لأنه يتضمن إبطال حق استقص، ووجه الاستحسان: أنه إقرار بصحة ما يفتق به لأن الناس يتفحرون بالأسب، ويعيرون بعدمها، وإذا ثبت نسبه ترتب عليه أخذه من استقط، فتصل يده مع يمينه: هذا ليس في بعض النسخ، وهو الصحيح.

فهو أولى به. وإذا وُجدَ في مصرٍ من أمصار المسلمين أو في قرية من قراهم فادّعى ذميّ أنّه ابنه، ثبت نسبُه منه وكان مُسلمًا، وإن وُجدَ في قرية من قرى أهل الدمة أو في بيعة أو كنيسة، كان ذميًّا. ومن ادّعى أن اللقيط عبده أو أمته، لم يُقبل منه ^{معبد اليهود معبد الصاري} ^{لشهادة الظاهر} وكان حرًّا، وإن ادّعى عبدًا أنه ابنه، ثبت نسبُه منه وكان حرًّا. وإن وُجدَ مع اللقيط مال مشدودٌ عليه، **فهو له.**

فهو أولى به لأن الظاهر شاهد له بموافقة العلامة كلامه، وإن لم يصف أحدهما علامة، فهو اسهما؛ لاستواءهما في النسب، أي الدعوة ولو سقت دعوة أحدهما فهو ابنه؛ لأنه ثبت حقه في رمال؛ لا مراح له فيه إلا إذا قام الآخر البينة؛ لأن البينة أقوى، كذا في "الهداية".

ثبت نسبه له لأن في إثبات نسبه نفع له، وإنما جعلناه مسلمًا؛ لأن الكفر إلحاق ضرر به، فما يكسبه الضرر لا يجوز عليه، وما يخص له فيه انفع فهو جائز، فصحت دعوته فيما يفعه دون ما يضره. (خوهره البيرة)
وإن وجد في قرية إلخ قال المحقق العيني: هذا تصريح بأن المعتبر هو المكان، وقد اختلف فيه، فمنهم من اعتبره، ومنهم من اعتبر الواحد، والحاصل: أن هذا على أربعة أوجه: الأول: أن يحده مسلم في مكان مسلمين كالمسجد، أو القرية، أو المصر لمسلمين، فيكون مسلمًا والثاني: أن يحده كافر في مكان أهل الكفر كاسعة ونحوها، فيكون كافرًا. والثالث: أن يحده كافر في مكان المسلمين. والرابع: أن يحده مسلم في مكان الكافرين، ففيهما اختلاف الرواية، ففي كتاب اللقيط - من "المسوط" - العبرة للمكان؛ لسبقه، وفي رواية من سماعة: العبرة بواحد؛ لقلة اليد، وفي رواية: أيهما كان موحدًا لإسلامه، فهو المعتبر؛ لأن الإسلام أنفع له، وهو وفق، وفي رواية: يحكم ربه، فإن كان عليه رأي المسلمين فهو مسلم، وإن كان عليه رأي الكفر نحو ائطلس والرتار، فهو كافر.

وكان حرًّا لأننا قد بينا أنه حر بالظاهر، فلا يتقل عنه نفس الدعوى إلا أن يقيم أسية أنه عبده. [خوهره البيرة: ٤٥٢]
 ويشترط أن يكون لشهود مسلمين؛ لأنه مسلم بالدر أو باليد، فلا يحكم عليه بشهادة الكافر إلا إذا اعتبر كافرًا بوجوده في موضع أهل الذمة. **وكان حرًّا** لأن الممنوث قد تند له احرة، فلا يكون عبدًا، وقد تند له الأمة، فيكون عبدًا، والظاهر في بني آدم الحرية، فلا يطل بالشك، كذا في "البنية".

فهو له دون الواحد اعتبارًا للظاهر. قال في "خوهره البيرة": وأما إذا كان موضوعًا بقرنه لم يحكم له به، ويكون لقطة وإن وجد اللقيط على دابة، فهي له. [٤٥/٢]

ولا يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه في مال اللقيط. ويجوز أن يقبض له الهبة، ويُسلمه
 بالبيع والبراء
 لأنه تقع محرم
 في صناعة ويؤجره.

ولا يجوز تزويج الخ لانهاء سب الولاية من القرابة والمندك والسلطة، فألكحه السلطان ومهره في بيت المال،
 وفي "الحاية": وليس له أن يخته، فإن فعل ذلك وهلك كان صامناً، كذا في "مجمع الأهر"
 ولا تصرفه الخ اعتباراً بالأم، وهذا أي عدم تصرف كل واحد من الأم والملتقط؛ لأن ولاية التصرف لأمير المال،
 وذلك بتحقيق بالرأي الكامل، واشفقة الوافرة، واموجود في كل واحد منهما إحداهما، كذا في "الهداية"، وهذا لأن
 للملتقط رأياً كاملاً، ولا شفقة له، وللأم شفقة كاملة ولا رأي لها، كذا في "العناية".
 ويسلمه في صناعة لأنه من باب تنقيعه وحفظ حاله، والتثقيف تقويم المعوج بالثقاف، وهو ما يسوي به
 الرماح، ويستعار للتأديب والتهديب، كذا في "العناية".
 ويؤجره قال في "الهداية": هذا رواية القدوري في "مختصره"، وفي "إمام الصغير": لا يجوز أن يؤجره ذكره
 في الكراهية، وهو الأصح، وجه الأول: أنه يرجع إلى تنقيعه، ووجه الثاني: أنه لا يملك إتلاف ماله، فأشبهه
 العم، بخلاف العم إجارة الصغير، بخلاف الأم؛ لأنها تملكه. وقال المحبوبي: ولا إجارته في الأصح، وعنى هذا
 مشى النسفي وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح ٣٠٤]

كتاب اللقطة

اللقطة أمانة في يد الملتقط إذا شهد الملتقط أنه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها، فإن كانت أقل من عشرة دراهم عرفها أياماً، وإن كان عشرة فصاعداً عرفها ^{سقط} حولاً كاملاً، فإن جاء صاحبها، وإلا تصدق بها، فإن جاء صاحبها وهو قد تصدق بها، فهو بالخيار: إن شاء أمضى الصدقة، ^{فها} ^{على الفقراء} وله ثوابها

كتاب اللقطة. ماسنتها للقيط طاهرة؛ لوجود معنى اللقطة فيهما، إلا أن القيط احتص بالأدمي، واللقطة بالمال. [الباب: ٣٥٧/١] وهذا في غير الإبل والقر؛ لأن ماسوها يخاف عليه الصباغ والتلف، ففي أحده صيانة له. (الخوهرية البيرة) **اللقطة أمانة إلخ** لأن الأحد على هذا الوجه مأدون فيه شرعاً، بل هو أفضل عند عامة العلماء، وهو واجب إذا حاف الصباغ، وإذا كان كذلك لا تكون مضمونة عليه. [الخوهرية البيرة: ٤٦/٢]

إذا شهد الملتقط إلخ. وقيد بالإشهاد؛ لقوله **شهد** 'من وجد لقطة فليشهد ذوي عدل، وليحفظ عفاصها ووكاءها، فإن جاء صاحبها فلا يكتنم فهو أحق'، وإن لم يجئ صاحبها فهو مال الله يؤتبه من يشاء". رواه أحمد وابن ماجه. وعن أبي يوسف: لا يشترط الإشهاد، كما لو أخذها بإذن مالك، وبه قالت الثلاثة، ولو لم يشهد يصم عن أبي حنيفة ومحمد؛ لأن الإشهاد النفي التحايد حتى لو صدقه صاحبها أنه أخذها ليردها عليه لا يصم، وإن لم يشهد؛ لأن إقراره حجة عليه، وإذا لم يمكنه الإشهاد بأن لم يجد أحد وقت الالتقاط، أو حاف من الظلمة عليها، فلا يضمن بالإتفاق، كما إذا شهد عند الالتقاط وعرفها، ثم ردها إلى موضعها، وكيفية الإشهاد: أن يقول: من رأيتموه يشد ضالة فدلوه عني سواء كانت اللقطة واحدة أو أكثر. قال الإسيحاني: والصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده الرهاوي والسمي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٣٠٥]

عرفها أياماً: والتعريف إما يكون جهراً في الأسواق وأبواب المساجد، وفي موضع الذي وجد فيه. (الخوهرية البيرة) **حولاً كاملاً:** وقيل: إن هذه المقادير كلها ليست بالرامة، وإما يعرفها مدة يقع بها التعريف، وعليه الفتوى. [الخوهرية البيرة: ٤٧/٢] قال في "السيابيع": وعليه الفتوى، وقال في "الخواهر": والأصح أن التقدير غير لازم، والصحيح أن التقدير في مدة التعريف غير لازم، بل مفوض إلى رأي الملتقط، وقال الإمام المحوي: وعرفت مدة لا تطلب بعدها في الصحيح، وفي 'المصبرات': وعليه الفتوى. [التصحيح والترجيح: ٣٠٦، ٣٠٥]

إن شاء أمضى [وفي نسخة: أحاز] **الصدقة:** فإن أمضى منه الثواب، وإلا فلم يملكت، وإن شاء ضمن امتنقط؛ لأنه تصرف في ماله بغير إذنه، سواء كان تصدق بأمر القاضي، أو بغير أمره في الصحيح.

وإن شاء ضَمَّنَ الْمُلتَقِطُ. وَيَجُوزُ الِاتِّقَاطُ فِي الشَّاةِ وَالْبَعِيرِ، فَإِنْ أَنْفَقَ الْمُتَقِطُ عَلَيْهَا بغير إذن الحاكم فهو مُتَبَرِّعٌ، وَإِنْ أَنْفَقَ بِإِذْنِهِ كَانَ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَى صَاحِبِهَا. وَإِذَا رَفَعَ ذَلِكَ إِلَى الْحَاكِمِ نَظَرَ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ لِلْبَهِيمَةِ مَنْفَعَةٌ آجَرَهَا وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ أَجْرِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَنْفَعَةٌ وَخَافَ أَنْ تَسْتَغْرِقَ النِّفْقَةُ قِيمَتَهَا: بَاعَهَا الْحَاكِمُ وَأَمَرَ بِحِفْظِ ثَمَنِهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا: أَذِنَ فِي ذَلِكَ وَجَعَلَ النِّفْقَةَ دَيْنًا عَلَى مَالِكِهَا. فَإِذَا حَضَرَ مَالِكُهَا، فَلِلْمُلْتَقِطِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهَا حَتَّى يَأْخُذَ النِّفْقَةَ.

صَمَّنَ الْمُلتَقِطُ. فإن صممه م يرجع لها على المالكين. (الجوهرية سيرة) **وَيَجُوزُ الِاتِّقَاطُ** إلخ. هـ د حاف عليها أسف واصبغ، مثل أن يكون سند فيها لأسد ولصوص، أما إذا كانت مأمونة تنف لا يأخذها، أما أشدة، فبقوله - "أخذها وإنما هي ثلث أو لأحيث أو لثلاث". ومما إلا؛ فبقوله - "مألت وأنا معها حداؤها وسقاؤها ترد ماء وترعى أشجر حتى يأتيها صاحبها فيأخذها". (رواه سجاري ومسلم) [الجوهرية سيرة: ٤٧٢] **فهو متبرع** لقصور ولائته. (جوهرية سيرة) **كان ذلك دينا** إلخ لأن نقاضي ولاية في مال أعانت صرته، وقد يكون النظر في الإنفاق. (الجوهرية سيرة) **أجرها** إلخ لأن فيه إنفاق العين على ملكه من غير إيراد الدس عليه. (الجوهرية سيرة) **باعها** لأن القاضي باع محتاص، فله أن يختار أصدق لأمرين. [الجوهرية سيرة: ٤٧٢] فإن صهر ماتت بيس له قصص بيع إن بيع بدين الحاكم، وإن بيع بغير أمره إن كان قائما إن شاء أحراره وأخذ الثمن، وإن شاء بطنه وأخذ عين منه، وإن كان هائكا إن شاء صمَّنَ سائغ، وبعد لبيع من جهة السائغ في طاهر الرواية، وبه أحد عامة مشايخ كذا في مجمع الأئمة. **وأمر بحفظ ثمنها** أي ثمن لبهيمه يفاء بحق المالك متى عند تعدد بقائه صورة.

دَنَ فِي ذَلِكَ إلخ لأنه نصب باضر، وفي هذا نظر من الحاشين، وفي يأمره بالإفاق يومين أو ثلاثة أيام على قدر ما يرى رجاء أن يظهر مالكها، فإذا بصره يأمر ببيعها؛ لأن ستدامة النفقة مستأنسة، فلا بصر في إفاق مدة مديدة. قال في الهداية: شرط في لأصل إقامة السيرة، وهو صحيح، لأنه يحتتم أن يكون عصص في يده، فلا يأمر فيه بالإفاق، وإنما يؤمر به في الوديعة، فلا بد من اليه لكشف الحال، وإن قال. لا يبيته في يقول له النقاضي: أنفق عليها إن كنت صادقا فيما قلت حتى ترجع على مات إن كان صادقا، ولا يرجع إن كان عاصيا. [الجوهرية سيرة: ٣٨٠، ٣٧٢] **فللملتقط أن يمنعه** إلخ لأن هـ ديس على صاحبها، ثم لا يسقط ديس النفقة لمالات النقطة في يد المتقط قبل حبسها، ويسقط إن هلك بعد الحبس كالتوكيل بالشراء إذا بقى من مال نفسه له أن يرجع به على الموكل. ولو هلك قبل الحبس لا يسقط ما وجب به على الموكل، وبعده يسقط؛ لأنه لا تعق له به حقيقة، وإنما يأخذ صفة الرهن عند اختياره الحبس، فيهلك بما حبسه فيه.

كتاب الخنثى

إذا كان لمولود فرجٌ وذكرٌ فهو خنثى، فإن كان يُولُ من الذكر فهو غلامٌ، وإن كان يُولُ من الفرج فهو أنثى، وإن كان يُولُ منهما والبولُ يسبقُ من أحدهما يُنسبُ إلى الأسبق منهما، وإن كانا في السبق سواء فلا يعتبرُ بالكثرة عند أبي حنيفة رحمته الله وقالوا رحمهم الله: يُنسبُ إلى أكثرهما بولاً، وإذا بلغ الخنثى وخرَجَتْ له لحيةٌ أو وصلَ إلى النساء فهو رَجُلٌ، وإن ظهرَ له ثديٌ كثدي المرأة، أو نَزَلَ له لبنٌ في ثدييه أو حاضَ

كتاب الخنثى والمناسبة بين هذين البابين أن في اللفظة اعتبر العلامة حتى إذا بين العلامة يؤمر بالدفع إليه، وفي الخنثى على الحكم بالعلامة بأي موضع خرج، فيكون بينهما مناسبة، كذا في 'الفتح'. الخنثى على وزن فعلى -بالضم- من الخث، وهو اللين والتكسر، ومنه: المتخث وتخت في كلامه، وسمي خنثى؛ لأنه يكسر ويقص حاله عن حال الرجل، وجمعه خنثى، كذا في 'زمر الحقائق'. وفي 'جوهرة' ٤٨/٢: هو اسم لمولود به فرج وذكر يورث من حيث منه، فهذا اشتبه حاله ورث بالأحوط حتى يكشف حاله، وكذا إذا لم يكن به فرج ولا ذكر، ويخرج الحدث من دبره أو من سرتة، كذا في 'البيان'.

فهو علام الخ لأنه رحمته الله سئل: كيف يورث؟ فقال: من حيث يورث، وعن علي رحمته الله مثله. **نسب إلى الأسبق الخ** لأنه دليل على أنه هو العصب الأصبي، وأنه كما خرج البول حكم موجه، لأنه علامة نامة، فلا يتغير بعد ذلك لخروج البول من الآلة الأخرى، كذا في 'الزيعي' ذكره في 'رد المحتار' **فلا يعتبر بالكثرة** لأن سور يقل ويكثر لأجل صيق المخرج وسعته، فلا دلالة لقننه ولا بكثرته. (جوهرة النيرة) **عند أبي حنيفة**: ورجح دليله في الهداية وأشروح، واعتمده المحوي والنسفي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٣٠٧] **إلى أكثرهما بولاً**. [وهذه العلامات المذكورة ما قبل السور] لأن كثرته تدل على أنه هو المجرى في الأصل، لأن للأكثر حكم الكل، فيترجح بالكثرة. [الجوهرة النيرة: ٤٨، ٢] ولأبي حنيفة: أن الكثرة ليست بدليل على القوة؛ لأن ذلك لاتساع المخرج وصيقه، لا لأنه هو العضو الأصبي، ولأن نفس الخروج دليل نفسه، فالكثير من جسده لا يقع به الترجيح عند المعارضة كالشاهدين والأربعة، وقد استفتح أبو حنيفة رحمته الله ذلك، فقال: وهل رُيت قضياً يكيل سور بالأوفاي؟ كذا في 'الزيعي'، فإن استويا في الكثرة قالوا جميعاً: لا علم لنا بذلك، وهو مشكل ينتظر به إلى أن يبلغ. **فهو رجل**: لأن هذه علامات الرجال.

أو حبل أو أمكن الوصول إليه من جهة الفرج فهو امرأة، فإن لم يظهر له إحدى هذه العلامات، فهو خنثى مُشكّل. وإذا وقف خلف الإمام قام بين صف الرجال والنساء، وتبتاع له أمة من ماله تحتته إن كان له مال، فإن لم يكن له مال ابتاع له الإمام من بيت المال أمة، فإذا ختنته باعها وردّ ثمنها إلى بيت المال. وإن مات أبوه وخلف ابناً وخنثى فالمال بينهما عند أبي حنيفة رحمهم الله على ثلاثة أسهم: للابن سهمان، وللخنثى سهم، وهو أنثى عند أبي حنيفة رحمهم الله في الميراث إلا أن يثبت غير ذلك.

أو حل: وصورة الحل بأن يتمسح خرقه فيها مبي فاحد الرحم. (الجوهرة البيرة)

فهو امرأة: لأن هذا من علامات النساء. (الجوهرة البيرة)

قام بين صف إلخ. والأصل في ذلك: أن الخنثى المشكّل يؤخذ له في جميع أموره بالأحوط في أمور الدين، فإذا ثبت هذا، قلت: يقف بين صف الرجال والنساء؛ لأنه يَحْتَمَلُ أن يكون امرأة، فإذا وقف في صف الرجال أفسد عليهم، ويَحْتَمَلُ أن يكون رجلاً، فإذا وقف في صف النساء أفسد عيبيهن، فأمر بالوقوف بين ذلك ليأمن من الأمرين، فإن وقف في صف النساء أعاد صلاته؛ لاحتمال أنه رجل، وإن قام في صف الرجال، فصلاته تامة بعيد الذي عن يمينه، والذي عن يساره، والذي حلقه حدائمه صلاتهم احتياطاً؛ لاحتمال أنه امرأة، وأحب إلينا أن تصلي بقناع، ويجلس في صلاته كما تجلس المرأة. [الجوهرة البيرة: ٤٩/٢]

وتتاع له أمة إلخ: لأنه يباح لمملوكته النظر إليه؛ لأنه إذا كان رجلاً فأمة الرجل تنظر إليه، وإن كان امرأة فالمرأة تنظر إلى امرأة، وهذا إذا كان يشتبه، أما إذا كان لا يشتبه جاز للرجال والنساء أن يحتنوه. [الجوهرة البيرة: ٥٠، ٤٩/٢]

باعها لأن شراءها إنما هو للحاجة. وبعد فراغها رالت الحاجة. (الجوهرة البيرة) أنثى عند أبي حنيفة: وقال الإسيحاني: وقول محمد مصطرب، والأظهر أنه مع أبي حنيفة، والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد، قلت: ومشى عبي قولهما الإمام برهان الشريعة البرهاني وأبو الركات السفي وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح: ٣٠٧]

إلا أن يثبت إلخ: يعني إلا أن يثبت أن نصيب الأنثى أكثر من نصيب الذكر، فيعطى حينئذ نصيب ذكر، وذلك في مسائل منها: إذا ماتت امرأة عن روح وأبوين وولد خنثى. فمال بينهم على اثني عشر سهماً، لروح ثلاثة، وللأبوين أربعة، وللخنثى خمسة؛ إذ لو كان أنثى لكان له ستة، وكانت تعول المسألة إلى ثلاثة عشر. [الجوهرة البيرة: ٥٠/٢]

وقالا: **للخنثى نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الأنثى**، وهو قول الشعبي، واختلفاً في قياس قوله، فقال أبو يوسف **ثلث**: المال بينهما على سبعة أسهم: للابن أربعة، وللخنثى ثلاثة. وقال محمد: المال بينهما على اثني عشر سهمًا: للابن سبعة، وللخنثى خمسة.

للخنثى نصف الخ أي نصف مجموع حظ ذكر والأنثى، ثم علم أن هذا قول الشعبي، ولما كان من أشبه أي حبيفة، وله في هذا الباب قول منهم اختلف أبو يوسف ومحمد في تحريكه، فليس هو قولاً هما، لأن الذي في 'السراجية': أن قول أبي حبيفة هو قول أصحابه وهو قول عامة الصحابة، وعليه الفتوى، وذكر في 'نهاية' و'الكفاية': أن الذي في عامة الروايات أن محمدًا مع إمام، وكذا أبو يوسف في قوله الأول، ثم رجع إلى ما فسر به كلام الشعبي، كذا في 'رد المختار'.

قوله: أي قول الشعبي، واسمه عامر بن شراحيل. [الجوهرة النيرة: ٥٠/٢]

فقال أبو يوسف الخ اعتبر أبو يوسف نصيب كل واحد منهما حالة إفراد، فإن الذكر لو كان وحده كان له كل المال، والخنثى لو كان وحده إن كان ذكرًا كان له كل المال، وإن كان أنثى كان له نصف مال، فيأخذ نصف البصيرين نصف الكل ونصف النصف، وذلك ثلاثة أرباع المال، ولابن كل المال، فيجعل كل ربع سهمًا سبع سعة أسهم، للابن أربعة، وللخنثى ثلاثة، وبما كان كذلك، لأن الابن يستحق الكل عند الإفراد، وللخنثى ثلاثة أرباع، وليس بمال كل وثلاثة أرباع، فيضرب كل واحد منهما في جميع حقه بطريق العود والمصارعة، ومحمد اعتبر نصيب كل واحد منهما في حالة الاجتماع، فقال: لو كان الخنثى ذكرًا كان المال بينهما نصيبين، ولو كان أنثى كان ثلثًا، فالقسمة على تقدير ذكورة من اثنين، أو على تقدير أنوثة من ثلاثته، وليس بينهما موافقة، فتضرب أحدهما في الأخرى تبلغ ستة، للخنثى منها على تقدير أنه أنثى سهمان، وعلى تقدير أنه ذكر ثلاثة، فله نصف البصيرين، وليس لثلاثة نصف صحيح، فتضرب الستة في اثنين تبلغ اثني عشر، فيكون للخنثى ستة على تقدير أنه ذكر، وأربعة على تقدير أنه أنثى، فيأخذ نصف البصيرين خمسة؛ لأن نصف الستة ثلاثة، ونصف الأربعة اثنين. قال شمس الأئمة: حرجا قول الشعبي ولم يأخذ به، كذا في العيني 'شرح الكسر'، وقال في 'الفتح': وفي تأخير صاحب 'هداية' قول محمد إشارة إلى اختياره، لأن لكل متفقون على تقليل نصيبه، وما ذهب إليه محمد أقل مما ذهب إليه أبو يوسف.

كتاب المفقود

إذا غاب الرجل فلم يُعرف له موضع ولا يُعلم أحيى هو أم ميت، نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه، ويستوفي حقوقه، وينفق على زوجته وأولاده الصغار من ماله،^{يستطيع عليه}

كتاب المفقود: الأصل: أن يكون الإنسان في وطنه، ويكون حاله معلوماً، وكذلك أن يكون علامة الذكر مفصلاً عن علامة الأنثى، ولا تختص العلامات في شخص واحد، فاجتماع العلامتين في شخص واحد خلاف الأصل، كما أن الفقد خلاف الأصل، فيكون بينهما ماسة كذا في 'الفاتح'.

المفقود: هو المعلوم لغة من 'فقدت الشيء' إذا طسته فيه تحده، وقيل: هو من الأضداد، تقول: "فقدت الشيء" إذا أضلته، وفقدته: أي طسته، كذا في 'شرح الكسر' ليعني، وكلا المعنيين موجود في المفقود، فإنه قد صل عن أهله، والناس في صده، كذا في 'التبيين'. وفي الشرح: هو الذي جرح في جهته فيفقد ولا يعرف جهته، ولا موضعه، ولا يستبين أمره، ولا حياته ولا موته، أو يأسره العدو، ولا يستبين موته، ولا قتله، ولا حياته. (الخوهرية البيرة) وحكمه: أنه حي في حق نفسه حتى لا يقسم ماله بين ورثته، ولا تفسح إجارته، وميت في حق غيره حتى لا يرث من أحد مات من أقارب حال فقده إن حكم بموته فيما بعد - والله أعلم -.

نصب القاضي إلخ: لأنه نصب ناظرًا لكل عاجر عن البصر لنفسه، والمفقود هذه الصفة؛ لأنه عاجز عن حفظ ماله، فصار كالصبي والمجنون. (الخوهرية البيرة) **ويستوفي حقوقه:** يعني الديون التي أقرها عريم من عرمانه، ويستوفي غلاته ويقتضاها، ويخاصم في دين وجب بعقده، ولا خاصم في الذي تولاه المفقود، ولا في نصيب له في عقار أو عروض في يد رجل؛ لأنه ليس بمالك، ولا نائب عنه، وإنما هو وكيل بالقضاء من جهة القاضي، وأنه لا يمدك الخصومة بلا خلاف. (الخوهرية البيرة) **وينفق إلخ:** قال في "أهداية": وليس هذا احكم مقصوراً على الأولاد، بل يعم جميع قرابة الولاد، والأصل: أن كل من يستحق النفقة في ماله حال حضرته يعبر قضاء القاضي ينفق عليه من ماله عند غيبته؛ لأن القضاء حينئذ يكون إعانة، وكل من لا يستحقها في حضرته إلا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله في غيبته؛ لأن النفقة حينئذ تحب بالقضاء، والقضاء على العائث ممتنع، فمن الأول وهم الذين يستحقون النفقة يعبر قضاء الأولاد الصغار والإناث من الكبار، وألزمنا من الذكور الكبار، ومن الثاني وهم الذين لا يستحقونها بحضرته إلا بقضاء الأخ والأخت والحال والخالة.

من ماله: يعني الدراهم والدينار والكسوة والماكول، فأما ما سوى ذلك من الدور والعقار والحيوان والعييد، فلا يساع إلا الأب، فإنه يبيع المقول في النفقة عند أي حيفة، ولا يبيع غير المنقول، وعندهما: لا يبيع شيئاً. [الخوهرية البيرة: ٥١/٢]

ولا يفرق بينه وبين امرأته. فإذا تمَّ له مائة وعشرون سنةً من يوم وُلدَ حكمنا بموته واعتدت امرأته، وقُسمَ ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت، ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه شيئاً، ولا يرث المفقود من أحدٍ مات في حال فقده.

ولا يفرق بينه الخ وقد مالت: إذا مضى أربع سنين يفرق إقاضي بينهما، وتعد عدة ابوة، ثم تتروح إن شاءت، وبه قال الشافعي في قول وأحمد في رواية؛ لما روى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: أيما امرأة فقدت زوجها، فم تدر أين هو، فإنه تنتظر أربع سنين، ثم تعد أربعة أشهر وعشرًا، ثم تحل للأرواح. ولما قومه رضي الله عنه في امرأة المفقود: إنها امرأته حتى يأتيها البياض، وقول عبي رضي الله عنه أي امرأته انتبت، فلتنصر حتى يستبين موت أو طلاق حرج بياض البياض المذكور، وعمر رجع إلى قول عبي. روى عبد الرزاق عن ابن جريح قال: بلغنا أن ابن مسعود وافق عبياً عن أن امرأة المفقود مستظرة أبداً، وهذا مرجح آخر، وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي قلابة وجابر بن زيد والشعبي والحمي كلهم قائلوا: ليس له أن تتروح حتى يستبين موته، هذا ما لخصناه من "رمز الحقائق" و"الجوهرة" و"الهداية" وحواشيه.

فإذا تم له الخ واحتلف الأقوال في تعيين لمدة، فأبو يوسف قدره بمائة سنة، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قدره بمائة وعشرين سنة. وفي ظاهر الرواية مقدر بموت الأفراد من أهل بلده، والمحتمل أنه مخصص إلى رأي الإمام؛ لأنه يختلف باختلاف اسلاف والصبائع، وقد نصهم: هو مخصص إلى رأي القاضي، فأبى وقت رأى المصلحة حكم بموته، وقال نصهم: التقدير سبعين أحسن لحر: "أعمار أممي ما بين استين إلى السبعين"، وقال المتأخرون من مشايخنا: إنها ستون سنة وفقاً بالناس، ودفعاً لحرع عنهم، وقال القهستاني: لو أفنى بقول مالك في موضع الضرورة يعني أن لا بأس، كذا في العبي والفتح، قال في الهداية: ولأفيس أن لا يقدر بشيء، والأرفق أن يقدر تسعين. وعليه الفتوى. واعتدت امرأته عدة الموت من هذا الوقت.

وقسم ماله الخ: كأنه مات في ذلك الوقت معانة. (الجوهرة النيرة)

لم يرث منه الخ: لأنه لم يحكم بموته فيها، فصار كما إذا كانت حياته معلومة.

ولا يرث المفقود ما بنيه أنه ميت في حق غيره، فلا يرث في كونه ميتاً في حق غيره، بل بوقف نصيبه، ولا يصرف لما عليه من الحقوق. [الجوهرة النيرة ٥٢/٢]

كتاب الإباق

إذا أبق المملوك فردّه رجلٌ على مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، فله عليه جعله، وهو أربعون درهماً، وإن رده لأقل من ذلك فبحسابه، وإن كانت قيمته أقل من أربعين درهماً قضي له بقيمته إلا درهماً،

كتاب الإباق. الإباق هو التمرد والانطلاق. وهو من سوء الأخلاق ورداءة الأعراق، وردّه إلى مولاه إحسان؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ حَرَّهْ لَا أَحْسَبُ إِلَّا لَأَحْسَبُ﴾ (الرحمن: ٦٠)، وأحد الآبق أفضل من تركه في حق من يقوي عليه؛ لما فيه من إحيائه. قال الثعالبي: الآبق هارب من غير ظلم السيد له، فإن هرب من الظلم لا يسمى آبقاً، بل يسمى هارباً، فعلى هذا الإباق عيب، واهرب ليس بعيب. [الخواصرة البيرة: ٥٢ ٢] وتناسب الكتابين من حيث إن كلا من الآبق والمفقود غائب لم يدر أثره، كذا في "الفتح".

فله عليه جعله: [الحمل - باضمه - ما يجعل لعامل على عمله] وهو أربعون درهماً مطلقاً، سواء شرط أو لم يشترط استحساناً، وهذا إذا لم يعده الإعانة، حتى إذا قال المالك لآخر: قد أبق عدي إن وحدته فحذه، فقال: نعم، فوحده المأمور على مسيرة السفر، فجاء به إلى مولاه، فلا جعل له؛ لأن المالك استعان به، وهو وعد على الإعانة، وفي القياس لا جعل له إلا بشرط، وهو قول الشافعي؛ لأنه مترع بموافقه، فأشبه رد العبد الضال. ولنا: أن رجلاً قدم بأبق من القوم، فقل القوم: لقد أصاب أحرّاً، فقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه له جعلاً، والصحابه اتفقوا على وجوب الجعل، وإن اختلفوا في مقداره، فعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أوجب أربعين درهماً وعمر رضي الله عنه ديناراً، أو اثني عشر درهماً، وعني رضي الله عنه ديناراً أو عشرة دراهم، وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه إن رده في المصر فعشرة، وإن خارج المصر فأربعون، فيحمل الكل على السماع؛ لأن للرأي لا مدخل له فيه، ثم يحمل قول من قال: بأربعين درهماً على مسافة السفر، وما دونه على ما دونه توفيقاً وتلفيقاً بين الآثار، وعند مالك عليه أجرة المثل بلا سفر، وعند أحمد: دينار أو اثنا عشر درهماً مطلقاً.

فحسابه: يعني بتوزيع الأربعين على الأيام الثلاثة كل يوم ثلاثة عشر درهماً وثنت درهماً، فيقصي بذلك إن رده من مسيرة يوم، وقيل: يكون بتصالحهما، واحتاره بعض المشايخ، وقيل: برأي الحاكم، وهو الصحيح وعليه الفتوى، كما في "البحر"، وقالوا: هذا هو الأشبه بالاختيار، كذا في "فتح القدير".

قضي له بقيمته إلخ. هذا قولهما، وقال أبو يوسف: يجب له أربعون درهماً، وإن كانت قيمته درهماً واحداً [واعتمده الإمام المحوي والسفي وصدر الشريعة. (النصحيح والترجيح: ٣١٠)] لأن التقدير بالأربعين ثنت =

وإن أبقَ من الذي ردّه، فلا شيء عليه ولا جعل له، وينبغي أن يشهد إذا أخذه أنه يأخذ ليرد على صاحبه، فإن كان العبد الآبق رهناً، فالجعل على المُرتهن.

= بالنص، فلا يقص عنها؛ لأن الصحابة حين أوجبوا، يفتلوا بين قبيل القيمة وكثيرها، وكذا روي عن عمرو بن دينار: لم يرل سمع أنه قال: 'جعل الآبق أربعون درهماً، فلا يعط منه بقصان القيمة، كصدقة الفطر لا يحص منها، ولو كانت قيمة رأس نقص من صدقة فطره. وهما: أن المقصود حمل العير على إرد ليحيي مال المالك، فيقص درهماً يسهل للمالك شيء تحقيقاً للعائدة، كذا في 'الجوهرة النيرة'، ومال صاحب 'الكسر' إلى قول أبي يوسف، كما قال: فله أربعون درهماً، ولو قيمته أقل منه.

فلا شيء عليه لأنه أمانة في يده، لكن هذا إذا أشهد حين أخذه، وفي بعض النسخ: فلا شيء له، وهو صحيح؛ لأنه في معنى النافع من المالك، وهذا كان له أن يحس الآبق حتى يستوفي الجعل كمسألة النافع يحس المبيع لاستيفاء الثمن. [الجوهرة النيرة: ٥٣/٢]

ليرد على صاحبه لأنه يجوز أن يكون أخذه نفسه، فاشترت الشهادة بنزول اتهمه، قال في 'الهداية': أن الإشهاد حتم في قول أبي حنيفة ومحمد، حتى لو ردّه من لم يشهد وقت الأخذ لا جعل له عندهما؛ لأن ترك الإشهاد إمارة أنه أخذه لنفسه. [الجوهرة النيرة: ٥٤، ٥٣/٢]

فالجعل على المرتهن لأنه أجبي ديه بالرد رجوعه به بعد سقوطه، فحصل سلامة ما بيته له، ولو لا ذلك لهلك ديه، كذا في 'مجمع الأهر'، قال في 'الجوهرة' [٥٤، ٢]: وإياقه لا يجرحه من الرهن، والرد في حياة الراهن وبعده سواء؛ لأن الرهن لا يبطل بالموت، وهذا إذا كانت قيمته مثل الدين، أو أقل منه، فإن كانت أكثر فقدر الدين عليه، والباقي على الراهن؛ لأن حقه تعلق بالقدر المضمون.

كتابُ إحياءِ المَوَاتِ

المَوَاتُ ما لا يُنتَفَعُ به من الأرض لانقطاع المَاء عنه أو لغلبة المَاء عليه، أو ما أشبه ذلك مما يمنع الزراعة، فما كان منها عاديًّا لا مالك له، أو كان مملوكًا في الإسلام لا يُعرف له مالكٌ بعينه، وهو بعيدٌ من القرية بحيث إذا وقفَ إنسانٌ في أقصى العامر، فصاح لم يسمع الصوت فيه، فهو مَوَاتٌ. من أحياءُ بإذن الإمام ملكه، وإن أحياءُ بغير إذنه لم يملكه عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا رحمته: يملكه.

كتاب إحياء [أحياء نوعان: حامة ودامية، المراد ههنا الثانية، كذا في 'الدرا مختار'] **الموات** كسررب وعرب ما لا روح فيه، أو أرض لا مالك لها، كذا في 'القاموس'، وفي 'العرب': هو الأرض الحراب، وحلله العامر: ومشروعيته: بقوله عنه 'من أحيى أرضًا ميتة فهي له'، وسنه: تعلق البقاء المقدور، وحكمه: تملك المحيى ما أحياه. والمراد بإحياء الموات: التسبب بحياة الدامية، كذا في 'رد المختار'. وفي القهستاني: المراد من الإحياء إحياءها صورة بحيث يكون شأنها للحياة الدامية. وأرض الموات هي التي لم تكن ملكًا لأحد، ولم تكن من مرافق البلد، وكانت خارج البلد قربت من البلد أو بعدت، كذا في الجوهرية البيرة ٢/٥٤. وسمي مواتًا؛ لصلان الانتفاع به، كذا في 'الدرا المختار'، وبأساسه بين الكتائير: أن كما بالرد يحيى الآن كذلك يحيى الأرض بالعمارة، فيكون بينهما مناسبة. أو ما أشبه ذلك. أن صارت ساحة أو بيرة؛ لأن الانتفاع يدعى الحياة. (الجوهرية البيرة) عاديًّا: العادي هو ما تقدم حراجه لا مكان لعاد؛ لأن جميع اموات لم يكن لعاد. (الجوهرية البيرة)

أقصى العامر: وعن أبي يوسف في رواية أخرى: أن السعيد قدر علوة، كذا في 'الكفاية'. فيه: أي في المكان الغير المستمتع به. [الباب: ٣٦٩/١] **فهو موات**: وهذا الذي احتاره الشيخ قول أبي يوسف، وذكر الطحاوي: أن ما ليست ملكًا لأحد، ولا هي من مرافق البلد، وكانت خارجة البلد، سواء قربت أو بعدت، فهو موات، وهو قول محمد. [الجوهرية البيرة: ٢/٥٤] **عند أبي حنيفة**: واحتاره البزهابي والنسفي وغيرهما. [اتصحيح والترجيح: ٣١١] **يملكه**. بقوله عنه 'من أحيى أرضًا ميتة فهي له' رواه أحمد وأبو حنيفة وصححه، وبه قالت الثلاثة: لا عند مالك لو تشاح أهل العامر يعتبر الإذن وإلا لا، وله قوته عنه. 'ليس سمراء إلا ما طابت به نفس إمامه'، والمراد به المباحات إلا أن الحطب والماء والخشيش حصص بالحديث، ففي ما عداها على الأصل، والحديث محمول على أنه أدل لقوم بأعيانهم، أو المراد به إذا كان بإذن الإمام جمعًا بين الحديثين، ولو كان المحي دميًا شرعه الإذن اتفاقًا، ولو كان مستأمنًا لم يمكنه اتفاقًا.

وَيَمْلِكُهُ الذَّمِّي بِالْإِحْيَاءِ كَمَا يَمْلِكُهُ الْمُسْلِمُ، وَمَنْ حَجَرَ أَرْضًا وَلَمْ يَعْمَرْهَا ثَلَاثَ ^{الموات} سَنِينَ، أَخَذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ وَدَفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ. وَلَا يُجَوِّزُ إِحْيَاءُ مَا قُرْبَ مِنَ الْعَامِرِ، وَيُتْرَكُ مَرْعَى لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ، وَمَطَرَحًا لِحَصَائِدِهِمْ. وَمَنْ حَفَرَ بَثْرًا فِي بَرِّيَّةٍ فَلَهُ حَرِيمُهَا، فَإِنْ كَانَتْ لِلْعَطَنِ فَحَرِيمُهَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا، وَإِنْ كَانَتْ لِلنَّاضِحِ، فَحَرِيمُهَا سِتُونَ ذِرَاعًا، ^{الشتر}

وَيَمْلِكُهُ **الح** لِأَنَّ الْإِحْيَاءَ سَبَبُ الْمِلْكِ إِلَّا أَنْ عُدَّ أَيْ حِيْفُهُ بَدَنُ الْإِمَامِ مِنْ شَرْطِهِ. (الحوهرة البيرة: ٥٥٢)

وَمَنْ حَجَرَ **الح** أَيْ أَعْمَدَ بِالْحِجَارَةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَتَحَجَّرَ مِنَ الْحَجَرِ، أَيْ بِالْإِعْلَامِ بِتَحْجِيرِ الْغَيْرِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْأَرْضِ. **أَخَذَهَا **الح**** لِقَوْلِهِ عَمْرٍ ^١ لَيْسَ لِلْحَجَرِ حَقٌّ بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَلَئِنْ بَدَأَ تَرَكَ عِمَارَتَهَا ثَلَاثَةَ سِنِينَ فَقَدْ أَهْمَهَا، وَانْقُصَادُ مَنْ دَارَ الْإِسْلَامَ: إِصْهَارُ عِمَارَةِ أَرْضِهَا تَحْمِيلًا لِمَنْعَةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ حَيْثُ الْعَشْرِ أَوْ الْخِرَاجِ؛ وَلِأَنَّ التَّحَجِيرَ لَيْسَ بِإِحْيَاءٍ يَمْلِكُ بِهِ، وَإِنَّمَا الْإِحْيَاءُ هُوَ الْعِمَارَةُ، وَالتَّحَجِيرُ إِنَّمَا هُوَ لِلْإِعْلَامِ، سَمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْلَمُونَهُ بِوَضْعِ الْحِجَارَةِ حَوْلَهُ، أَوْ يَعْلَمُونَهُ بِتَحْجِيرِ غَيْرِهِمْ عَنْ إِحْيَائِهِ. (الحوهرة البيرة) **وَلَا يُجَوِّزُ **الح**** تَحَقُّقُ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا، فَلَا تَكُونُ مَوْتًا تَتَعَقَّبُ حَقَّهُمْ بِهَا. (الحوهرة البيرة) **وَمَنْ حَفَرَ **الح**** قَالَ فِي 'الْمَدِينَةِ': مَعَهُ إِذَا حَفَرَ فِي أَرْضِ مَوَاتٍ بَدَنُ الْإِمَامِ عِنْدَ أَيْ حِيْفَةٍ، وَبَادَهُ أَوْ غَيْرَ إِدْنِهِ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ حَفَرَ الشَّرْطُ إِحْيَاءُ. [الحوهرة البيرة: ٥٥٢]

فَهُوَ حَرِيمُهَا مِنْ حَوَائِشِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ قِيَامَ الْإِتِّفَاعِ بَدَنٌ، وَلِأَنَّ حَرِيمَ الشَّرْطِ كَفَاءُ الدَّارِ، وَصَاحِبُ الدَّارِ أَحَقُّ بِصَافِئِ دَارِهِ، فَكَذَا حَرِيمُ الشَّرْطِ، كَذَا فِي 'الْحَوَهْرَةِ ٥٥/٢' وَ'الْفَاتَحِ'. **لِلْعَطَنِ** أَيْ مِلْحَ الْإِبِلِ، وَهِيَ الَّتِي يَبَاحُ حَوْلُهَا الْإِبِلُ وَيَسْتَقْبَلُهَا نَابِدٌ. (السَّابِقُ) **فَحَرِيمُهَا أَرْبَعُونَ **الح**** لَمَّا أُخْرِجَتْ مِنْ مَاجِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْلُفٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ حَفَرَ بَثْرًا، فَهُوَ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا عَصَا لِمَاشِيَتِهِ، وَرَوَى أَحْمَدُ فِي 'مُسْنَدِهِ' عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَرِيمُ الشَّرْطِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ حَوَائِشِهَا كُنْهَا لَا عَطَانُ الْإِبِلِ وَالْعَمَلِ. [حَاشِيَةُ الْمُسْنَدِ: ٢٩٢] ثُمَّ قِيلَ: الْأَرْبَعُونَ مِنْ حَوَائِشِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ عَشْرَةُ أَدْرَعٍ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ النِّقْطِ يَجْمَعُ الْحَوَائِشَ الْأَرْبَعَةَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ امْرَأَتَ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ دَفْعِ الصَّرَرِ عَنْهُ؛ كَيْلًا يَحْمِلُ حَرِيمَ الشَّرْطِ فِي جَسَدِهَا، فَيَتَحَوَّلُ مَاءُ الْأَوْسِ فِي الشَّابَةِ وَلَا يَنْدَفِعُ هَذَا الصَّرَرُ بِعَشْرَةِ أَدْرَعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، كَذَا فِي 'الْعَيْنِ' وَ'الْفَتْحِ' قَالَ فِي 'الْحَوَهْرَةِ': فَإِنْ كَانَ الْخَلْلُ الَّذِي يَسْرِعُ بِهِ يَحْوُرُ الْأَرْبَعِينَ، فَهُوَ مُتَهَيِّجٌ لِحَلِّهِ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَعِيَّةً إِلَى ذَلِكَ، كَمَا فِي شَرْحِهِ.

لِلنَّاضِحِ: وَهِيَ الَّتِي يَسْتَخْرِجُ مَآؤَهَا بِسِرِّ الْإِبِلِ وَنَحْوِهَا. [الْبَابُ: ٣٧٠/١]

سِتُونَ **الح**: هَذَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: أَرْبَعُونَ كَمَا فِي الْعَطَنِ، وَالْكَلَامُ فِي طَوْلِ الْخَلْلِ كَالْكَلَامِ فِي الْعَطَنِ، وَعَلَى قَوْهِمَا: سِتُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، ذَكَرَ الْخُجْعِدِيُّ: وَالذِّرَاعُ الْمَعْتَرِ يَبْرُدُ عَلَى ذِرَاعِ الْعَامَةِ بِقِصَّةٍ، وَالنَّاضِحُ الْعَبِيرُ الَّذِي يَسْتَقْبَلُ عَلَيْهِ الْمَاءَ. [الْحَوَهْرَةُ البيرة: ٥٥/٢] وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ أَيْ حِيْفَةٍ كَمَا حَقَّقَهُ فِي 'رَدِّ الْمُخْتَارِ'.

وإن كانت عيناً فحريمها خمسمائة ذراع، فمن أراد أن يحفر بئراً في حريمها: مُع معه،
وما ترك الفُراتُ أو الدجلةُ وعدل عنه الماء، فإن كان يُجوزُ عودُهُ إليه لم يجز إحياءُهُ، وإن
كان لا يجوزُ أن يَعودَ إليه فهو كالمَوَاتِ إذا لم يكن حريماً لعامراً يملكه من أحياءٍ بإذن
الإمام. ومن كان له هَرٌّ في أرض غيره، فليس له حريمٌ عند أبي حنيفة ^{رحمته} إلا أن يكون
له البيئَةُ على ذلك، وعندهما له مُسنَّاةُ النهر يمشي عليها ويُلقى عليها طينه. ^{لصاحب النهر}
^{بحري} وهو الطريق

خمسائة ذراع وفي "الخوهره" [٥٥/٢] ثلاثمائة ذراع من كل جانب كما في الحديث، وقيل من الخواب
الأربعة نظير ما مر، والذراع هي المكسرة، وهي ست قبضات كل قبضة أربع أصابع، كما بيَّنه الفهستاني.
وكان ذراع ملك الأكاسرة سبع قبضات فكسر منه قبضة، كذا في 'الدر المختار' وحاشيته 'رد المختار'.
في حريمها أي حريم العين التي أحيائها الأول، أو في البئر التي أحيائها مع الثاني منه؛ لأنه ربما يذهب ماء البئر
الأول، أو ينقص. ففي الأول موات حقه، وفي الثاني الإحلال بحقه، وكلاهما لا يجوز؛ لأن فيه ضرراً به، كذا في
"غاية البيان". **إليه**: أي إلى ذلك المكان الذي تركه. [الباب: ٣٧٠/١]

لم يجز إلح. لحاجة العامة إلى كونه هَرّاً؛ لأن الفرات والدجلة مثل الجماعة المسلمين، فإذا جار عود الماء إليه
لم ينقطع الحكم الأول، وكان الماء لم يذهب عنه، كذا في "غاية البيان".
يملكه لأنه ليس في ملك أحد؛ لأن قهر الماء يدفع قهر غيره، وهو اليوم في يد الإمام.

فليس له حريم إلح. وقالوا: نه حريم من الحابيين بقدر إلقاء الطين ونحوه، ونه قالت الثلاثة، وقيل: هذا بالاتفاق،
وهو قول المحققين من أصحابنا ذكره في "المحيط"، وفي رواية: يقدره أبو يوسف بقدر نصف عرض النهر من كل
جانب؛ لأن المعتبر الحاجة إليه، وذلك بقص ترابه إلى حافته، فيكتفى بما ذكرنا -وعليه الفتوى، كذا في
'الفهستاني'-. وقدّر محمد بكل عرض النهر من كل جانب؛ لأنه قد لا يمكنه إلقاء التراب من الحابيين، فيحتاج
إلى إلقائه في أحدهما، فقدّر في كل طرف بطن النهر. وقال في 'المنتقى': وهو الأرفق، والخوض على هذا
الخلاف، وإن تدارع في الحريم صاحب الأرض وصاحب النهر، وكل منهما يقول: حريم النهر مدكي، كان ذلك
صاحب الأرض عنده؛ لأن الطاهر يشهد له، وعندهما لما كان لصاحب النهر حريم كان الطاهر شاهداً له، فكان
القول قوله. وفي "كشف العوامض" الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه في هر كبير لا يحتاج فيه إلى الكري في كل
حين، أما الأهار الصغار التي يحتاج فيها إلى كريبها في كل وقت، فيها حريم بالاتفاق، كذا قال العلامة العيني.

عند أبي حنيفة: واختار قوله المحبوبي والنسفي. [التصحيح والترجيح: ٣١٢]

كتاب المأذون

إذا أذن المولى لعبده إذناً عاماً جازَ تصرّفه في سائر التجارات، وله أن يشتري ويبيع، ويرهن ويسترهن، وإن أذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها. فإذا أذن له في شيء بعينه فليس بمأذون وإقرار المأذون بالديون والغصب جائز.

كتاب المأذون المأذون مفعول من الإذن، والإذن عبارة عن فتح الحجر وسقوط الحق عندنا، واعتد بعد ذلك يتصرف لنفسه بأهليته؛ لأنه بعد الإذن بقي أهلاً لتصرف بنفسه الناطق وعقده المميز، وانحجازه عن التصرف حق المولى؛ كيلاً يتعقّب الدين برفقته أو كسبه، وذلك ما لمولى، فلأنه من إده؛ كيلاً بطل حقه من غير رضاء. (الجوهرة النيرة) والأصل في جواز الإذن في التجارة للعبد ما روي أن النبي كان يركب الحمار، ويحب دعوة المملوك، ومعلوم أنه لا يجب دعوة المحجور عليه، قد أنه كان يجب المأذون.

وروي أنه كان لنعاس عشرون عنداً كل واحد يتجر بعشرة آلاف، كذا قال العلامة الأقطع، مناسبة كتاب المأذون بكتاب إحياء الموات: أن الرق موت؛ لأنه أثر للكفر، والكفر موت، فإذا كان أثر الرق للكفر، فالمأذون حيي كما أن الأرض ميتة بخيبة ياد الإمام، فيكون بينهما مناسبة، كذا في 'الفاتح شرح القدوري'.

أما نأقول أنه أدت لك في التجارة ولا يقيد. (الجوهرة النيرة) **حار الح** ووجهه: أن التجارة اسم عام يتناول الحس، فيبيع ويشترى ما بداله من أنواع الأعيان، لأنه أصل التجارة، كذا في 'الهداية'.

إن **تسرى ويبع** يعني مثل القيمة، ويقصص لا يتعاس فيه عند أي حيلة، ويقصص يسير إجماعاً، ولا يجوز عندهما باعس لمأحش، لأنه عمارة الترع، فلا ينتصم الإذن، بخلاف اليسير، لأنه لا يمكنه الاحتراز عنه، ولأي حيلة أنه متصرف بأهلية نفسه فصار كالحر. [الجوهرة النيرة: ٥٦/٢]

فهو مأذون الح مثل أن يأذن له في الر، فإنه يجوز فيه وفي غيره. (الجوهرة النيرة) **شيء**، **بعده** مثل أن يقول: شتر هذا الثوب بعينه، أو ثوباً لكسوة، كذا في 'العباية'. **فليس بمأذون** لأنه استلخدم مثل أن يأمره بشراء ثوب بكسوة وطعام لأهله، وهذا لأنه لو صار مأذوناً بهذا ينسد عنه باب الاستخدام. (الجوهرة النيرة)

حار [وكذا بتوابع إذا أقر باستهلاكه]. (الجوهرة النيرة) لأن الإقرار من توابع التجارة؛ إذ لو صح لاحتب الناس مابيعته ومعاملته، ولا فرق بين ما إذا كان عليه دين، أو لم يكن إذا كان الإقرار في صحته، وإن كان في مرضه يقدم دين الصحة كما في الحر، بخلاف الإقرار بما يجب من المال لا نسب التجارة؛ لأنه كالمحجور في حقه، كذا في 'الهداية'.

وليس له أن يتزوج، ولا أن يزوج ممتلكه، ولا يكتب، ولا يعتق على مال، ولا يهب
 بعوض ولا بغير عوض، ^{لأن ليس بتجارة} إلا أن يهدي اليسير من الطعام أو يضيف من طعامه. ^{لأن كل ذلك نزع} ودُّيونه متعلقة برقبته: ^{لأنه من عادة السخا} يباع فيها للغرماء إلا أن يفديه المولى، ويقسم ثمنه بينهم بالخصص، فإن فضل من ديونه شيء طُلب به بعد الحرية، وإن حُجر عليه لم يصر محجوراً عليه، حتى يظهر الحجر بين أهل السوق، فإن مات المولى أو جنَّ أو لحق بدار الحرب مُرتداً، صار المأذون محجوراً عليه. ولو أبق العبد المأذون صار محجوراً عليه، وإذا حُجر عليه فإقراره جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة ^{بغير المولى}

ولا أن يتزوج إلخ لأن التزويج ليس من التجارة. [الجوهرية الميرة: ٥٨/٢] ولا يكتب لأنه لا يملك الكتابة، وكذا الاعتاق. ولا يعتق إلخ. وفي 'اهداية': ولا يقرض؛ لأنه نزع محض كاهية ودُّيونه إلخ والمراد دين اتجارة، أو ما في معاه كالبيع والشراء والإجارة والاستئجار، وصمان المعصوب والودائع إذا جحدتها، وما يخب من العقر بوطء اشتراة بعد الاستحقاق أو عقر دابة، أو حرق ثوبا، أما الدين الثالث بغير ذلك كالمهر والحياة فهو متعلق بدمته يستوفي منه بعد الحرية، ولا يتعلق برقبته. [الجوهرية الميرة ٥٩ ٢]

يباع فيها: يعني يبيعه الحاكم وليس للمولى أن يبيعه؛ لأن المالك للمولى، ولعزماء فيه حق، وفي بيعه إسقاط حقهم؛ لأنهم قد يختارون ترك البيع ليستوفوا من كسبه، فلم يكن له بيعه بغير إدهم، فإذا باع بغير إدهم وقف على إجارته كما في الرهن، وإن أجار بعضهم، وأبى بعضهم لم يخر إلا أن يتفقوا على ذلك (الجوهرية الميرة)

إلا أن يفديه المولى. يعني يفديه بجميع الدين؛ لأنه إذا أفداه لم يبق في رقبته للعزماء شيء يباع لأجله. (الجوهرية الميرة) بالخصص. سواء ثبت الدين بإقرار العبد أو بالبيعة. [الجوهرية الميرة ٥٩/٢] طُلب به إلخ لتقرر الدين في دمه، وعدم وفاء الرقبة به. (الجوهرية الميرة) محجوراً عليه: لأنهم صاروا معتقدين حوار التصرف معه واهدائه له، فلا يرتفع ذلك إلا بالعلم، ويشترط علم أكثر أهل سوقه. [الجوهرية الميرة: ٦٠، ٥٩/٢]

صار المأذون محجوراً إلخ لأن بالموت يسقط الإذن، وكذا بالجنون إذا كان مطلقاً، واحتلف في المأذون إذا ارتد، ولحق بدار الحرب صار محجوراً عند الارتداد، أو عند اللحاق، ففي قول أبي حنيفة: عند الارتداد، وفي قولهما: عند اللحاق. محجوراً عليه. فإن عاد من الإباق لم يعد الإذن على الصحيح، كذا في 'الدخيرة'. [الجوهرية الميرة: ٦٠/٢]

فإقراره. معاه: أن يقر بما في يده أنه أمانة لعيره، أو عصبت منه، أو بقر يدين عليه، فيقتضي مما في يده.

عند أبي حنيفة: [ومحمد] واختار قولهما المصلي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٣١٣]

وقالا: لا يصح إقراره. وإذا لزمته ديونٌ تُحيطُ بماله ورقبته لم يملك المولى ما في يده. فإن أعتق عبده لم تعتق عند أبي حنيفة رحمته. وقالوا رحمته: يملك ما في يده. وإذا باع عبداً مأذوناً من المولى شيئاً بمثل القيمة: جاز، وإن باع بنقصان لم يجز، وإن باعه المولى شيئاً بمثل القيمة أو أقل: جاز البيوع، فإن سلمه إليه قبل قبض الثمن بطل الثمن، ^{وأكثره}

لا يصح إقراره لأن المصحح لإقراره إن كان هو الإذن، فقد زال الحجر. وإن كان اليد، فالحجر أطلها؛ لأن يد المحجور غير معبرة؛ ولأبي حنيفة: أن المصحح هو اليد، وهذا لا يصح إقرار المأذون فيما أحذره المولى من يده. والبدن باقية حقيقة، وشرط بطلانها بالحجر حكماً فراعها عن حاجته، وإقراره دليل تحقيقها، كذا في 'الهداية'. **لم تعتق**: بناء على أن عنده المولى لا يملك اكتساب العبد المأذون المديون.

عند أبي حنيفة: واحترق قوله المحوي والموصلي وصدر اشريعة. [التصحيح والترحيح: ٣١٣] **يملك ما في يده** ويعتق من أعتقه، وعليه قيمته، وإن لم يكن الدين محيطاً بماله، حاز عتقه إجماعاً. (الجوهرة السيرة) لأن منك ورقة سب لمالك كسب أبيه، واستعرفها بالدين ما يوجب خروج المأذون عن ملكه، وهذا بمنك وصء المأذونته، ولأبي حنيفة: أن منك مولى إنما يشت في منك العبد التاجر عند فراقه عن حاجته، ويحيط حاله عند مشغول حاجته، فلا يملك. **تمثل القيمة** هذا إذا كان على لعبد دين؛ لأنه كالأجنبي عن كسبه إذا كان عليه دين، وإن لم يكن عليه دين، فلا يبيع بينهما؛ لأن العبد وما في يده للمولى. (الجوهرة النيرة)

لم يخر لأنه متهم في حقه، وهذا عند أبي حنيفة، وعندهما: إذا باعه بنقصان بخور. [الجوهرة السيرة: ٦٠ ٢] **حار** لأنه يحق به بدلت ثمة. (الجوهرة السيرة) لأن المولى أجنبي عن كسب عبده إذا كان عليه دين، وإكلامه فيه لأنه لا يملك كسبه، فيخرج المبيع عن ملكه، فيصح كماله في الأجنبي، وهذا عند أبي حنيفة، وعندهما حوار أبيع يحدد الفائدة، وقد وجدت، فإن المولى يستحق أحد الثمن والعبد المبيع، فثبت بكل منهما ما لم يكن ثاباً قبل ذلك **فإن سلمه** [أي سلم المولى المبيع إلى العبد] إليه **الح** وإنما يطل الثمن إذا كان دراهم أو دينار أو مكيالاً أو موروثاً؛ لأن هذه الأشياء يحب في الدمة، والمولى لا يوجب على عبده ديناً، أما إذا كان عرضاً لا يطل؛ لأن العوض لا يجب في الدمة في بيع المقايضة وغيره، كذا في "الفتاح".

بطل الثمن لأنه إذا سلم المبيع قبل قصر الثمن حصل الثمن ديناً للمولى على عبده، والمولى لا يشت به على عبده دين، وإذا بطل الثمن صار كأنه باع عليه بغير ثمن، فلا يخر المبيع، ومراده بطلان الثمن بطلان تسليمه، والمطالبة به، وللمولى استرجاع المبيع، وإن باعه بأكثر من قيمته يؤمر بإزالة المحاباة، أو نقص البيع. (الجوهرة السيرة)

وإن أمسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز. وإن أعتق المولى العبد المأذون وعليه ديون^{بغير بيع}، فعتقه جائز والمولى ضامن بقيمته للغرماء، وما بقي من الديون يطالب به المعتق. وإذا ولدت المأذونة من مولاها فذلك حجر عليها. وإن أذن ولي الصبي^{أي العبد المعتق} للصبي في التجارة، فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون إذا كان يعقل البيع والشراء.
حتى ينفذ تصرفه

جاز: لأن البائع له حق في المبيع. [الجوهرة النيرة: ٦٠/٢]

فعتقه جائز: لأن ملكه فيه باق، والمولى ضامن بقيمته للغرماء؛ لأنه أتلف ما تعاق به حقهم بيعاً واستيفاءً من ثمنه، كذا في "الهداية".

يطالب إلخ: وذلك لأن الدين ثابت في دمة العبد، وإنما نزم المولى منه مقدار ما أتلف من الرقعة، فما راد على ذلك، فهو في الدمة على ما كان عليه، كذا قال العلامة في 'الأقطع في شرح هذا المختصر'.

فذلك حجر إلخ: وذلك لأنها صارت على صفة لا يتعلق الدين برقتها، ولا يمكن استبداده منها، فمثل الإذن، كما لو أعتقها أو ماتت، كذا قال العلامة في 'الأقطع'.

كتاب المزارعة

قال أبو حنيفة **١**: المزارعة بالثلث والرُّبع باطلة، وقالوا: جائزة،

كتاب المزارعة واسمها بين الكتابين وهو أن حصول المال يكون بطريقتي التجارة والمزارعة، فلما فرع من التجارة شرح في المزارعة، كذا في 'الفتح'، المزارعة في اللغة: مقاعته من الررع، وهو صرح لررعه -اصم- وهو مدر، وموضع الررع مثله الرء، كما في 'القاموس' ويقال لها -أي للمزارعة- الخاقنة والمخارة، ويسمى أهل الررع لفرق لفرح، كذا في رد المختار. وفي لشرح: عدة عن العقد على الررع بعض الخارج، ويسمى محله: لأن الررع حير، وقيل: مشتقة من عقد سي **٢** مع أهل حير. [الجوهرة النيرة: ٦٢/٢] وأركانها أربعة: أرض ويدر وعين وقبر، ولا يصح عند الإمام؛ لأنها كقفير الصحان، وهو أن يستأجر رجلاً ليتحصن به كذا من حصة بقفير من دفعها، كذا في 'شرح الناس'، وعندهما يصح شروط ثمانية، الأول: صلاحية الأرض للررع.

والثاني: أهلية العاقلين أي كون رب الأرض والمزارع من أهل العقد.

والثالث: ذكر مدة، أي مدة متعرفة فتفسد إذا لا يمكن فيها منها، وما لا يعيش إليها أحدهما عائناً، وقيل في بلادنا تصح بلايين مدة، ويقع على أول ررع وحد، وعليه الفتوى، كذا في 'المختار' و'سراريه'.

والررع: ذكر رب المدر. وخامس: ذكر حسمه لا قدره، لعينه بأعلام لأرض. والسادس: ذكر قسط العامل الآخر، ولو بينا حفظ رب البذر وسكتنا عن حفظ العامل، جاز استحساناً.

وسابع: التحية بين الأرض والعامل، أي يحمي رب الأرض بينها وبين العامل حتى لو شرط عمل رب الأرض يفسد العقد، والثامن: الشركة في الخارج، كذا في 'الدر المختار'.

المزارعة بالثلث **الح** بما ذكر ثبت وربع ترك سقط **٣** أي حين هي عن المخارة، فقال ريد بن ثابت: وما محله يا رسول الله؟ قال: أن تأخذ أرضاً بثنت وربع، ولا تزيد ولا نقصان في ذلك سواء، وقيل: بما قيد بالثلث والرربع باعتبار عادة الناس في ذلك، فإنهم يتزارعون هكذا.

باطلة أي فاسدة، وقال أبو يوسف ومحمد: جائزة، وعليه الفتوى؛ لحاجة الناس إليها؛ لأن صاحب الأرض قد لا يجد أحرة يستعملها، وما دعت الضرورة إليه، فهو جائز، ومن حجة أبي حنيفة: أن النبي **٤** هي عن أخافه ومرة، والخافه مدعاه من الحق وهو الررع، فيحمل أنه يبع ررع بالررع، ويحمل أنه المزارعة، وأم المزارعة فهو بيع الرطب على رؤوس النخل بخرصة ثمرًا. [الجوهرة النيرة: ٦٢/٢]

حائره ما روي أنه **٥** "عامل أهل حير نصف ما يخرج من ثمر أو ررع"، ولأنه عقد شركة بين المال والعمل، فيحوز اعتباراً بالمصارفة، والفتوى على قومه كما في "فصيحان" و"خلاصة" و"مختارات الموارن"، و"الحقائق" و"الصغرى" و"التممة" و"الكبرى" و"الهداية" والمجوي. [الباب ١/٣٧٧، ٣٧٨]

وهي عندهما على أربعة أوجه: إذا كانت الأرض والبذر لواحد والعمل والبقر لواحد: ^{في المزارعة} جازت المزارعة. وإن كانت الأرض لواحد والعمل والبقر والبذر لآخر: جازت المزارعة.

وإن كانت الأرض والبذر والبقر لواحد: والعمل لواحد: جازت. وإن كانت الأرض والبقر لواحد والبذر والعمل لواحد: فهي باطلة.

ولا تصح المزارعة إلا على مدة معلومة، وأن يكون الخارج بينهما مشاعاً، فإن شرطاً لأحدهما قفراًنا مسمّاة، فهي باطلة،
تحقيقاً للمشاركة بالمزارعة

على أربعة أوجه: قال في الدر المختار: هي بالتقسيم العقلي على سعة أوجه: الثلاثة منها جائزة، وهي ما بينها المصنف رحمه الله، والأربعة منها باطلة، سببها - إن شاء الله تعالى - جازت إلخ. لأن استئجار للعامل ببعض الخارج، وهو أصل المزارعة، ولا يقال: هلا بطلت لدخول البقر معه في العمل، فقوى: البقر غير مستأجر، وإي هي تابعة لعمل العامل؛ لأنها آلة العمل كما إذا استأجر حياضاً ليحيط له بإبرة حياض، فإن ذلك جائز؛ لأن من استأجر حياضاً كانت الإبرة تابعة لعمله، وليس في مقابقتها أجرة كدب هذا. (الجوهرة النيرة)

الأرض لواحد: هذا الوجه الثاني. [الجوهرة النيرة: ٢٢٢] حارت المزارعة. ودلت لأن العامل مستأجر الأرض ببعض معلوم من الخارج، فيجوز كما إذا استأجر بدراهم معلومة، وذلك جائز، والبقر غير مستأجر، وإنما يستعملها في عمل نفسه، وذلك لا يجمع صحة العقد، كذا في 'شرح الأقصع' و"جوهرة".

والبقر لواحد: وفي نسخة: لآخر بدل لواحد، والمال واحد. جازت. لأنه أي رب الأرض استأجره للعمل بآلة المستأجر فصار كما إذا استأجر حياضاً ليحيط ثوبه بإبرته، كذا في "الهداية".

فهي باطلة: في ظاهر الرواية؛ لأن البقر ههنا مستأجر بعض الخارج؛ لأنها لا تصير تابعة لعمل؛ لأنها لم تشترط على العامل، واستئجار البقر ببعض الخارج لا يجوز. [الجوهرة النيرة: ٢٢٢/٦٣] قلت: وهذا الوجه الرابع، وههنا ثلاثة وجوه، وآخر ما ذكرها الشيخ القنوري، وهي أن لو كان البقر والدر له، والآخر لآخر، أو البقر، أو البذر له، والباقي للآخر، فهذه كلها باطلة، كذا في "الدر المختار".

إلا على مدة معلومة. لأن جهانتها تؤدي إلى الاختلاف، فربما يدعي أحدهما مدة تريد على مدة الآخر، قال في "السيابع". هذا عند عثمانيين بالكوفة، فإن مدة الزرع عندهم متفاوتة، فانتدوها محمول، أما في بلادنا فوقت الزراعة معلوم، فيجوز، قال أبو الليث: وبه نأخذ. [الجوهرة النيرة: ٢٢٢/٦٣]

فهي باطلة: لأن به أي بهذا الشرط تنقطع الشراكة؛ لأن الأرض عساها لا تخرج إلا هذا القدر، وصار كاشتراط دراهم معدودة لأحدهما في المضاربة، كذا في "الهداية".

وكذلك إذا شرط ما على المأذيات والسواقي.

وإذا صحت المزارعة فالخارج بينهما على الشرط، وإن لم تُخرج الأرض شيئاً فلا شيء للعامل وإذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر، فإن كان البذر من قبل رب الأرض فلعامل أجر مثله، لا يُزاد على مقدار ما شرط له من الخارج، وقال محمد: له أجر مثله بالغاً ما بلغ، وإن كان البذر من قبل العامل فلصاحب الأرض أجر مثله. وإذا عُقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يُجبر عليه،

ما على المأذيات. اسم أعجمي وهي التي تكون أصغر من النهر، وأعظم من الحدو. [الجوهرية سيرة: ٦٣٢؛ الخ: معناه: شرواه لأحدهما؛ لأنه إذا شرط لأحدهما ررع موضع معين أفضى ذلك إلى قطع شركة؛ لأنه معه لا يخرج إلا من ذلك الموضع، كذا في 'الهداية'. والسواقي جمع اسقية: وهي فوق الحدو دوح سهر.

صحت المزارعة. فإن العقد إذا كان صحيحاً يجب التسمي، وهذا عقد صحيح، فيجب فيه التسمي.

فلا شيء للعامل [لأنه يستحقه شركة، ولا شركة إلا في خارج] هذا في المزارعة الصحيحة إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض أو العامل؛ لأن العقد الصحيح يجب فيه التسمي، وم يوجد التسمي فم يستحق شيئاً، وأما إذا كانت فاسدة وم تُخرج لأرض شيئاً وجب أجر مثل على الذي من قبله البذر، فإن كان البذر من قبل العامل فهو مستأجر للأرض، وإن كان من قبل صاحب الأرض، فهو مستأجر للعامل، فإذا فسدت يجب أجر مثل؛ لأنه استوفى منفعة عن عقد فاسد. [الجوهرية البيرة: ٦٣، ٦٤] وإذا فسدت المزارعة. قال في "الهدية":

وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ومشى عليه الخبوي والتسمي. [التصحيح والترحيح: ٣١٦]

لصاحب البذر. لأنه ثناء مكنه. (الجوهرية البيرة) لا يراد: لأنه رضي سقوص الريادة، وهذا عددهما. (الجوهرية البيرة) له أجر مثله. لأن التسمية عند الفساد تكون لغواً، وبه قالت ثلاثة، كذا في 'مجمع الأهر'.

فلصاحب الأرض الخ: لأن استوفى منافعتها بعقد فاسد، وهل يراد على ما شرط له من خارج على خلاف الذي ذكرناه، وبو جمع بين الأرض واسقر حتى فسدت المزارعة، فعلى العامل أجر مثل لأرض واسقر، وهو الصحيح. [الجوهرية سيرة: ٦٤، ٢] فامتنع صاحب البذر. يعني قبل إلقاء البذر، أما بعد إلقائه، فيجبر؛ لأن عقد المزارعة يكون لازماً من الجانبين بعد إلقاء البذر، كذا في 'الكفاية'.

لم يجبر عليه: عند الإمام، وبه لا يمكنه انصي إلا بإتلاف ماله، وهو بقاء البذر على الأرض، ولا يدري هل يخرج أم لا، فصار نظير ما لو استأجره ليهدم داره ثم امتنع، كذا في 'مجمع الأهر' و"الجوهرية".

وإن امتنع الذي ليس من قبله البذر أجبره الحاكم على العمل، وإذا مات أحد المتعاقدين: بطلت المزارعة.

وإذا انقضت مدة المزارعة والزرع، لم يدرك كان على المزارع أجر مثل نصيبه من الأرض إلى أن يستحصد، والنفقة على الزرع عنيهما على مقدار حقوقهما، وأجرة الحصاد والدياس والرفاع والتذرية عليهما بالحصص،

أجبره الحاكم إلخ: لأنه لا صرر عليه في الوفاء بالعقد إلا إذا كان عدراً يسمح به الإجارة فيمسح به المزارعة. (الخوهره البيرة) **بطلت المزارعة** | لأنها نوع إجارة، فبطل بانقضاء كسائر الإجازات | يعني مات قبل برزعه، بما إذا كان بعدها، فإن مات صاحب الأرض تركت في يد العامل حتى يستحصد، ويقسمه على الشتر، وإذا كان الميت هو العامل، فقال ورثته: نحن نعمل في الزرع إلى أن يستحصد، وأنى صاحب الأرض لم يكن به ذلك؛ لأنه لا صرر عليه، وإنما لصرر عليهما في قيع الزرع فوجب نقبته، ولا أجرهما فيما عموا، وإن أرادوا قلع الزرع م يجرؤا على عمل، وقيل لصاحب الأرض: فبعضه، فيكون بيكم، أو أعطيه قيمة حصته والزرع كله لث، أو أنفق على حصته وتعود بقفك في حصته. | الخوهره البيرة ٦٤/٢ |

أجر مثل نصيبه إلخ: لأن في دفعه صرراً، فينفي أجرة المثل إلى أن يستحصد، ويجب على غير صاحب الأرض حصته من الأجرة، ولو أراد المزارع أن يأخذ الزرع فلا قيل لصاحب الأرض: أقيم الزرع إن شئت فيكون بيكم، أو أعطه قيمة نصيبه، أو أنفق أنت على الزرع، فارجع عليه عما نقب عليه، دفعاً للصرر عنه، ولو مات المزارع قبل إدراك الزرع فورثته أن يعملوا مكانه، وإن أرادوا قلع الزرع م يجرؤوا على العمل، كذا في 'شرح الكسر' لعيني.

والنفقة على الزرع إلخ: لأنها كانت على العامل بقاء العقد، لأنه مسأجر في المدة، فإذا مضت المدة انتهى العقد، فنحب عليهما مؤونه على قدر مئكتهما؛ لأنه مشترك بينهما، كما في 'الملح' ذكره في 'رد المختار'.

الحصاد أي قطع الزرع وجمعه | اللباب: ٣٨١ | **والدياس** هو دوس السمر ليخرج الحب.

والرفاع - يفتح وراء وكسرها - وقال العيني: بكسرها فقط، وهو جمع الزرع بعد احصاد إلى موضع الدياس، أي الدرس، وهذا الموضع يسمى الحزن البيدر في لغة أهل مصر - كذا في 'السائحان'.

والتذرية من دري يدرى في الهواء ليخرج الحب، ويتميز من الترس، ووجوب هذا من غير قيد بانقضاء مدة المزارعة، كذا في 'شرح الكسر' للعيني.

فإن شرطاه الخ. يعني احصاء والدياس؛ لأهمهما لم ينزما المررع، وإما عنيه أن يقوم على المررع إلى أن يدرك، وعن

أبي يوسف أنه يجوز شرط ذلك على العامل يتعامل، وهو اختيار مشايخ نسخ. قال السرخسي. وهو الأصح في ديارنا، والحاصل أن ما كان من عمل قبل الإدراك مثل استقي والحفص، فهو على العامل، وما كان بعد الإدراك قبل القسمة فهو عليهما في ظاهر الرواية كاحصاد والدياس وأشاهه، وما كان بعد القسمة، فهو عليهما، نحو الحمل والحفظ والمساقاة على هذا القياس. [الجوهرة النيرة: ٦٤/٢، ٦٥]

فسدت لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه مفعة لأحدهم. [السب: ١ ٣٨١] هذا ظاهر الرواية، وأفنى به الحسام شهيد في 'الكبرى' وقال: عن حسن عن أبي حيفة أنه جائز، وهكذا عن أبي يوسف، وهو اختيار مشايخ بلخ. [التصحيح والترحيح: ٣١٦]

كتابُ المُسَاقَاةِ

قال أبو حنيفة رحمته الله: المُسَاقَاةُ بجزء من الثَّمرَةِ باطلةٌ، وقالوا: جائزةٌ إذا ذَكَرَ مُدَّةً معلومةً، وسَمَّى جزءٌ من الثَّمرَةِ مُشَاعًا، وَتَجُوزُ المُسَاقَاةُ فِي النَخْلِ وَالشَّجَرَةِ وَالكَرْمِ وَالرِّطَابِ وَأَصُولِ الْبَاذِخَانِ، فَإِنْ دَفَعَ نَخْلًا فِيهِ ثَمَرَةٌ مُسَاقَاةٌ وَالثَّمرَةُ تَزِيدُ بِالْعَمَلِ جَازًا، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ انْتَهَتْ لَمْ يَجُزْ. وَإِذَا فَسَدَتْ المُسَاقَاةُ فَلِلْعَامِلِ أَجْرٌ مِثْلُهُ، وَتَبْطُلُ المُسَاقَاةُ بِالمَوْتِ، وَتَفْسُخُ بِالْأَعْذَارِ كَمَا تَفْسُخُ الْإِجَارَةُ.

المارة في الإجارة

كتاب المساقاة اعلم أنه كان المناسب أن يقدم المساقاة على المزارعة لكثرة من يقول بخوارها، ولورود الأحاديث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل حبير، لكن قدمت المزارعة لوجهين: الأول: شدة الاحتياج إلى معرفة أحكام المزارعة؛ لكثرة وقوعها، والثاني: كثرة تفريع مسائل امزارعة بالنسبة إلى المساقاة، وهي كالمزارعة حكمًا حيث يمتنع على صحتها، وخلافًا حيث تبطل عند الإمام، وتصح عندهما كالمزارعة، وبه قالت الثلاثة، وشوطاً يمكن شروطها في المساقاة كذكر نصيب العامل، والشركة في الثمر، والتحفية بين العامل والشجر، وأما بيان الدر ونحوه فلا يمكن في المساقاة، كذا في "مجمع الأهر"، والمساقاة مضاعفة من السقي، وهي معاملة في الأشجار ببعض الحارح منها، كذا في "الكفاية". **باطلة**. لأنه استئجار بجزء من المعمول فيه كقفير الطحان. (الجوهرة البيرة) **وقال حارث** [وبه قالت الثلاثة، وبه يمتنع، كما في "العيني"] لأن الحاجة داعية إلى ذلك، فموسع في جوازها للضرورة، فإذا لم يذكر المدة جاز، ويقع على أول ثمرة تخرج في أول سنة. (الجوهرة البيرة: ٦٥/٢)

مشاعاً: قيد به؛ لأنه لو شرط جزء معيناً تفسد، كما في المزارعة. **والرطاب** [جمع رطبة: وهي التي يسميها المصريون البرسيم وقرطاً، ولياسها دريساً] **وأصول الباذخان**: بما حصَّهما بالذكر تسميها على أهمها من أنواع الشجر؛ لأن الشجر اسم لماله ساق، وهما ساق، كذا في "العيني" عني "الكسز"، الرطاب جمع رطبة، كالكسعة والقصاع، والحفنة واحفان، والقوق الرطاب، فالقوق مثل الكراث، والبصل والسلق ونحو ذلك، والرطاب كالقضاء والطيح والرماد والعبب والسمرجل والباذخان، وأشبه ذلك. (الجوهرة البيرة)

لم يَجُزْ لأن العامل إنما يستحق بالعمل، ولا أثر للعمل بعد التناهي والإدراك. (الجوهرة البيرة) **أجر مثله**. لأنه في معنى الإجارة الفاسدة، وصارت كالمزارعة إذا فسدت عند أبي حنيفة له أجر مثله لا يزداد على ما شرط له، وعند محمد: له أجر مثله نافعاً ما بلغ. (الجوهرة البيرة: ٦٥/٢) **الموت**: لأنها في معنى الإجارة. (اللباب: ٣٨٣/١)

كتاب النكاح

النكاحُ **يُعَقَّدُ** بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، **بِلَفْظَيْنِ يُعَبِّرُ بِهِمَا** عَنِ الْمَاضِي، أَوْ يُعَبِّرُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْمَاضِي

كتاب النكاح أوردته عقيب المررعة والمسافاة، وذكره بعد الفراع عنهما؛ ما فيه عن شائبة الرراعة، قال الله تعالى: **هَـ سَاءُ لَكُمْ حَزَنٌ كُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ نَبِيٌّ شَتَمَهُ** (نقرة ٢٢٣)، شتهن باحترت تشبهه ما يبقى في أرحمهم من انصف لتي منها السسل بالندر، ولولد ناسات، والنكاح في سعة الصم والجمع، وفي شرح: إذا أطلق يراد به الوصاء؛ إذ حصل في تلك الحالة الانضمام والاحتتماع، وقد يراد به لعقد نفقة، قوله تعالى: **هَـ فَانْكِحُوهُنَّ** (س، ٢٥)، لأن الوصاء لا يتوقف على إحداهن، كذا في 'الحرية'. وقال في 'العرب': أصل النكاح الوصاء، ثم قيل: لتزويج مختار؛ لأنه سبب الوصاء مناح، ويندب على أن حقيقة فيه الوصاء، قوله تعالى: **هَـ لَا سَخِرُوا مِنْ كَيْفِ سَاءَ كُمْ مِنْ نِسَاءِ هَـ سَاءَ** (س، ٢٢)، ويراد بوصاء؛ لأن لأمة إذا وظنها لأب حرمت على الأب، وكذا قوله تعالى: **هَـ تَرَى لَا كَيْفَ لَا رَيْبَ هَـ سَاءَ** (س، ٣١)، والمرد به الوصاء، وكذا قوله تعالى: **لَعَنَ اللَّهُ** النكاح البهيمية، كذا في 'الجوهرة' [٦٦/٢] وفي الشرح: عقد يفيد من السعة، كذا في 'الندر المختار'، وهو واجب عند اتوقاف، وسنة حالة الاعتدال، ذكره في 'الحرية'. وفي 'الندر المختار': إن تيقن ربا إلا به فرض، أي إن لم يمكن الاحتراز من لرب إلا به، فهو فرض، وفي 'الكافي': عن بعض أصحابنا: أنه فرض كفاية، وبه قال أحمد، وفي 'المصنف': أن التحلي بمن لعادة فخص من لنكاح عند لشفعي، أقول: أما في حال جاف الحور فمسلم إجماعاً، وإنما إذا لم جاف حور، أو حفت نفسه بن النساء فكساح فخص كيف؟ وله أربع مراتب: فرض، وفرض كفاية، وواجب، وسنة، وكل ذلك أفضل من التحلي بفعل العبادة.

يُعَقَّدُ. لأنه عقد، فافتقر إلى الإيجاب والقبول كعقد بيع؛ لأن المصنع على منث المرأة، وإنما يشتر في مقدسته، فلم يكن بد من إيجاب من المرأة، أو ممن يلي عليها، وقبول من الزوج، [الجوهرة النيرة: ٦٦/٢]

بِلَفْظَيْنِ. [مثل بكحتك وروحتك، فيقول: قبس أو فعت، أو رصيت، كذا في 'فتح القدير']، وبما يحتاج إلى التفصيل إذا كان الزوج والزوجة حاضرين، أو كان وكيل من جانب وأصيل من جانب، فأما إذا روج من إعم ست العلم من نفسه الزوجي، فلا حاجة إلى التفصيل، بل انقطع بوحده كلف، وهو قوله: روجت، فيكون قوله: روجت، يقوم مقام قوله: روجت وفست، لأن الشرع لما أوم الشخص بوحده مقام الشخصين كذلك أوم للفظ بوحده قائماً مقام التفصيل. **يُعَبِّرُ بِهِمَا**. أي يسير هما، وتعبر هو اليد، قال الله تعالى: **هَـ بَ كُتْمَ**

لِرؤْيَا **تَعْبُرُونَ** (يوسف: ٤٣)، أي تبينون. [الجوهرة النيرة: ٦٦/٢]

وَالْآخَرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: زَوَّجْنِي، فيقول: زَوْجْتُكَ، وَلَا يَنْعَقِدُ نِكَاحُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بِحُضُورِ شَاهِدَيْنِ حُرَّيْنِ بَالِغَيْنِ عَاقِلَيْنِ مُسْلِمِينَ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، عُدُولًا كَانُوا أَوْ غَيْرِ عُدُولٍ، أَوْ مُحَدِّدَيْنِ فِي قَذْفٍ. فَإِنْ تَزَوَّجَ مُسْلِمٌ ذِمِّيَّةً بِشَهَادَةِ ذَمِّيِّينَ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ **عَمَّ** وَقَالَ مُحَمَّدٌ **رَحِمَهُ**: لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ شَاهِدَيْنِ مُسْلِمَيْنِ. وَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَمَةٍ وَلَا نَجْدَاتِهِ مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ،

وإن عدول

عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ: [يريد بالمستقبل نفس الأمر] وهذا استحسان، وانقياس أن لا يخور؛ لأن المستقبل استمهام وعدة، فلا يعقد، ووجه الاستحسان: أن النكاح لا يقع فيه المساومة، فكان القصد بفظة الإيجاب، فصار كسرلة الماضي، يريد بالمستقبل: لفظة الأمر، مثل: روجي. (الخوهرية البيرة) **وَلَا يَنْعَقِدُ إِلَّا** لقول النبي **رَحِمَهُ** "لا نكاح إلا بحضور شاهدين"، وهو حجة على مالك حيث شرط الإعلان دون الإشهاد.

حضور شاهدين **إِلَّا** سماعين معاً قوهما فاهمين كلامهما على المذهب كما في البحر [اسباب: ٥٢] **حُرَّيْنِ** قيد بغيره؛ لأن البعد لا شهادة له. (الخوهرية البيرة) **بَالِغَيْنِ عَاقِلَيْنِ**: قد بالغوا والعقل؛ لأنه لا ولاية ندوها. (الخوهرية البيرة) **مُسْلِمَيْنِ**. لأنه لا بد من اعتنا الإسلام في النكحة المسلمة؛ لأنه لا شهادة بكافر على المسلم. (الخوهرية البيرة) **أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ** لقوله تعالى: **فَإِنْ تَزَوَّجْتُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَارْجِعُوا إِلَى آبَائِهِمْ** (سورة البقرة: ٢٣٢).

وقال الشافعي: لا تقبل شهادة النساء في النكاح والطلاق والعتاق والموكالة. (الخوهرية البيرة: ٦٦٢) **أَوْ مُحَدِّدَيْنِ** أو أعميين أو أبي الزوجين أو أبي أحدهما، لأن كلا منهما أهل بولاية، فيكون أهلاً لشهادته تحملاً، وإنما اعتنت ثمة الأداء، فلا يباي بموته. [الذب: ٦٢] ولا يشت عند الحاكم إلا بالعدول. (الخوهرية البيرة) **فِي قَذْفٍ** المراد عن القذف: نسبة شخص إلى الزنا. **عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ** **إِلَّا** قال الإسحاقي: الصحيح قولهما، ومثنى عليه المحوي والسفي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح: ٣٢٠]

لَا يَخُورُ وهو قال رفر والشافعي وأحمد؛ لأن السماع أي سماع لإيجاب والقبول في النكاح شهادة، ولا شهادة بكافر على مسلم، فكأنهما لم يسمعا كلام المسلم، ولأبي حنيفة ونبي يوسف أن الشهادة شرطت في النكاح على اعتبار إثبات الملك، بوروده على محل دي حصر، لا على عسار وجوب البهر؛ إذ لا شهادة تشتري في روم المن، وهما شاهدان عنيهما، لكونها ذمية، بخلاف ما إذا لم يسمعا كلام الزوج؛ لأن العقد يعقد بكلاميهما، والشهادة شرطت على العقد، كذا في "الهداية".

وَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ لقوله تعالى: **فَإِنْ تَزَوَّجْتُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَارْجِعُوا إِلَى آبَائِهِمْ** (سورة النساء: ٢٣) والمراد بالأهتات: الأصول، وبالبنات: الفروع. **وَمِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ**: سواء كانت من قبل الآباء أو الأمهات.

ولا بينته ولا بنت ولده وإن سفت، ولا بأخته ولا بنات أخته، ولا بعمته، ولا بخالته،
 ولا بنات أخيه، ولا بأم امرأته التي دخل بابتها أو لم يدخل، ولا بابنة امرأته التي دخل
 بها، سواء كانت في حجره أو في حجر غيره، ولا بامرأة أبيه ولا أجداده، ولا بامرأة
 ابنه ولا بني أولاده، ولا بأمه من الرضاعة، ولا بأخته من الرضاعة، ولا يجمع بين
 الأختين بنكاح ولا بملك يمين وطء.

ولا بعمته: وكذا بعمة الأب والأم وخالتيهما بالإجماع.
ولا بأم امرأته إلخ: لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نَسَائِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، من غير قيد الدخول، وقال بشر المريسي
 ومحمد بن شعاع ومالك: أم الزوجة لا تحرم حتى يدخل بها، وهو مروى عن عبي وريد بن ثابت وابن مسعود
 وجابر، والصحيح ما ذكرناه لإطلاق النص، وهو مذهب عمر وابن عباس وعمران بن حصين، وهو رواية
 عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود أيضاً، كما في "رمز الحقائق" للإمام بدر الدين العيني.
أو لم يدخل: وإنما يحرم بمجرد العقد إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً، أما إذا تزوجها تزويجاً فاسداً فلا تحرم أمها،
 إلا إذا اتصل به الدخول، أو انظر إلى الفرج شهوة، أو اللمس شهوة. [الخويزة البيرة: ٢٦٧، ٦٨]
ولا بابنة امرأته إلخ: لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نَسَائِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، أي دخلت بهن فإن لم تكن
 دخلت بهن فلا جناح عليهن (النساء: ٢٣)، ذكر المحجور عن العرف والعادة، فإن عادت أن تكون أجنبية في
 حجر الأب لا لأنه شرط، ويدخل في قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نَسَائِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، نساء الرتبة والربيب؛ لأن الاسم
 يشملهن، وثبتت حرمتهم بالإجماع، بخلاف حلائل أبناء والأساء؛ لأنه اسم خاص لهن، فلا يتناول غيرهن،
 فلا تحرم ست زوجة الأب ولا ست زوجة الأم. **ولا بامرأة أبيه:** سواء دخل بها أو لا. [الباب: ٦٢]
ولا بأمه إلخ: لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ﴾
 (النساء: ٢٣)، ولقوله تعالى: ﴿يَحْرِمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النِّسَابِ﴾ (النساء: ٢٣)، **ولا يجمع بين الأختين إلخ:** لقوله تعالى:
 ﴿وَلَا تَحْصِيهُنَّ يَٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ لَأَخْسِرَنَّكَ﴾ (النساء: ٢٣)، ولقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَوْمًا بِإِثْمٍ يَوْمَئِذٍ فَلا يَجْمَعُ مَاءً فِي رَحْمِ
 أُخْتَيْنِ﴾ (النساء: ٢٣)، كذا في الهداية. **ولا بملك يمين إلخ:** أي لا يجوز الجمع بينهما عند يمين من حيث الوطء، ويجوز
 ملكاً بدون الوطء، وهو قول عبي بن أبي طالب، وقال عثمان بن عفان: يجوز الجمع بينهما وطء أيضاً؛ لإطلاق
 قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، وعمامة العمماء على قول عبي بن عفان، كما في "رمز الحقائق".

ولا يجمع بين المرأة وعمتها، أو خالتها، ولا ابنة أختها ولا ابنة أخيها، ولا يجمع بين امرأتين لو كانت كل واحدٍ منهما رجلاً لم يَجْزَلْهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْأُخْرَى، ولا بأس بأن يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبل. ومن زنى بامرأة حرمت عليه أمها وابنتها.

الرجل

بين المرأة وعمتها سواء كانت عمته قريبة أو بعيدة، وكذا الحال في الوافي، وهذا لقوله **١** "لا تكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها، ولا على ابنة أخيها، ولا على ابنة أختها"، وهذا مشهور بخور به الريادة على الكتاب مثله، والمراد بالكتاب قوله تعالى: **٥٥** **أَنْحَنِ خُفٍّ مِمَّنْ دَخَلَهُ (النساء: ٢٤)**

ولا يجمع الخ: لأن الجمع بينهما يقضي إلى القطعية، أي قطعية الرحم؛ لأن المعادة عادة بين الصرائر والقراءة المحرمة للنكاح محرمة لقطع، ولو كانت المحرمة بينهما بسبب الرضاع تحرم؛ لما روي من قبل، وهو قوله **١** "يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ" سوى بينهما في التحريم، ومن ضرورته تحريم الجمع بينهما، وهذا الخبر وإن كان من الأحاد، فقوله تعالى: **٥٥** **وَرَدَّ خُفٍّ مِمَّنْ دَخَلَهُ (النساء: ٢٤)**، حص بالمشهور كما بيانه، فجار تخصيصه بالواحد.

أن يتزوج بالأخرى أي بشرط أن يتصور ذلك من الحاسنين كالمرأة وعمتها، فإن كل واحدة منهما لو فرصت ذكراً حرم العقد بينهما؛ لأنه لو فرصت المرأة ذكراً حرم عليه نكاح عمته، ولو فرصت العمه ذكراً حرم عليه نكاح بنت أخيها، وإذا لم يحرم النكاح بينهما إلا من جهة واحدة جاز الجمع بينهما، كما إذا جمع بين امرأة وبنت زوج كان لها من قبل؛ لأن أحدهما لو كان ذكراً وهي الروجة حار له أن يتزوج بالأخرى، فلم يعم التحريم. وقال رفر: لا يجوز؛ لأنه لما ثبت الامتناع من وجهه، فالأحوط الحرمة، وهو مذهب ابن أبي بيلي والحسن البصري وعكرمة، وللجمهور قوله تعالى: **٥٥** **أَنْحَنِ خُفٍّ مِمَّنْ دَخَلَهُ (النساء: ٢٤)**، وقد صح أن عبد الله بن جعفر جمع بين ست على وامرأة علي **١**، وكذا جمع ابن عباس بين امرأة رجل وابنته من غيرها، وعبد داود وعثمان البتي، والخوارج يجوز الجمع بين المحارم غير الأختين.

ولا بأس بأن يجمع الخ: وقال رفر: لا يجوز؛ لأن ست زوجها لو قدرت رجلاً لم يحرم لها نكاح المرأة؛ لأنها روجة أبيه، ولما: ما روي أن ابن عباس جمع بين امرأة رجل وستة من غيرها، ولأن حرمة الجمع كانت لصيانة القرابة عن القطعية، وههنا لا قرابة، كذا في "القهستاني".

ومن زنى بامرأة الخ وكذا لو مس، أو نظر بشهوة، وإنما يحرم المس إذا لم يمس، أما إذا أنزل باللمس، فالصحيح أنه لا يوجب الحرمة؛ لأنه بالإقرار تبين أنه غير مقص إلى الوطء، وعبد الشافعي: لا تثبت المصاهرة بالرنا؛ لأنها نعمة، والرنا لا يكون سناً لها، ولا بالنس والطرف؛ لأنه لا أثر له في الحرثية، ولما: إصلاق قوله تعالى: **٥٥** **لَا تَنْكَحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ (النساء: ٢٢)**، وقوله **١** "من مس امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وستها"، وهو مذهب عمر وعمران بن الحصين وجابر بن عبد الله وأبي بن كعب وعائشة وابن مسعود وابن عباس **١** وجمهور التابعين منهم إمامنا الأعظم أبو حنيفة **١**.

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً لم يجوز له أن يتزوج بأختها، حتى تنقضي عدتها. ولا يجوز للمولى أن يتزوج أُمته، ولا المرأة عبداً. ويجوز تزويج الكتابيات، ولا يجوز تزويج المحوسيات ولا الوثنيات، ويجوز تزويج الصايات إن كانوا يؤمنون بنبي ويقرون بكتاب، وإن كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم، لم يجوز مناكحتهم. ويجوز للمحرّم والمحرمة أن يتزوجا في حالة الإحرام.

لم يجر له لقيام سكاك بقيام الحقوق. **حتى تنقضي عدتها** وقال الشافعي ومالك وإسحاق بن إبراهيم: يجوز أن يتزوج تحت المعتدة إذا كانت عدة من ناس أو ثمن؛ لأن السكاك قد ينقطع ألا ترى أنه لو وطئها مع العبد لمحرمة بعد الخلع، وما روي أن أصحاب رسول الله ﷺ جمعوا على شيء كجمعهم على أربع قبل الظهر. وإن لا سكاك امرأة في عدة أختها. وإمامنا فيه: على وإن مسعود وإن عباس ويريد أن ثابت. وكفهم فدوة، ولأن سكاك المطلقة قائم من وجه، بقاء أحكامه من وجوب النفقة والسكنى، ومنع من خروج، ومرش حتى ثبت نسب وندى، ولقاصح أي اتصال قد تأخر عنه في لأحكام غير حرمة الوطء، وهذا بقي في حل أفيد حتى لا يجوز لها أن تتزوج بغيره، فصار كإرجاعه، وعلى هذا الخلاف سائر محرماتها وأربع سواها.

ولا يجوز إلخ لأن السكاك ما يشرح إلا من غير سمرات مشتركة بين المتناكحين والمنسوبة تسمى المالكية، فيمتنع وفوج الثمرة على المشتركة كذا في الهداية. **تزوج الكتابيات** لقوله تعالى: ﴿لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ (البقرة: ٢٢١)، قال في "المضمرات": يعني عدة الوثن، وهو ما أنه حنة من حشنة، أو حجر، أو قصة، أو جوهر، وجمع وثن، وأعم أنه كما جاز تزويج الكتابية حراً وصوفاً بمنكح يمين أيضاً خلافاً لخواصه والوثنية، فإنه لا يجوز وطؤها عند يمين أيضاً.

تزوج الصايات إلخ يصابون قوم عدوا عن دين ليهود ونصارى، وعدو الملائكة، من صا يصبو إذا خرج من دين إلى دين، وقيل هم قوم يؤمنون بأديس مائة ويعظمونه. وقيل: بهم يرعمون أنهم على دين بوح، وقبيلتهم مهب الجنوب. [الجوهرة النيرة: ٧١/٢]

ويجوز للمحرّم إلخ وقال الشافعي، لا يجوز، لقوله ﷺ لا ينكح محرّم ولا ينكح، وفي رويته لا يخص، رواه مسلم. وما حديث ابن عباس أنه ﷺ تزوج ميمونة وهو محرّم، رواه مسلم وغيره، وحديثه ضعيف صرح به إسحاق بن إبراهيم، وإن صح فهو محمول على الوطء؛ لأنه أحققه أي لا يباح المحرم، ولا تمكن محرمه من الوطء.

وينعقد نكاح المرأة الحرة البالغة العاقلة برضاها وإن لم يعقد عيها ولي عند أبي حنيفة رحمه الله،
 بكرة كانت أو ثيباً. وقالوا: لا ينعقد إلا بإذن ولي. ولا يجوز للولي إجبار البكر البالغة
 العاقلة، وإذا استأذنها الولي فسكتت أو ضحكت أو بكت بغير صوت فذلك إذن منها،
 وإن أبت لم يزوجهما، وإذا استأذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول.

عند أبي حنيفة رحمه الله: وأبو يوسف مع أبي حنيفة في ظاهر الرواية، وكذا أبو يوسف يقول أولاً: به لا يعقد إلا بولي
 إذا كان لها ولي، ثم رجع، وقال: إن كان الروح كفواً لها حار، وإلا فلا، ثم رجع، وقال: حار سواء كان الروح
 كفواً لها أو م يكن، وعند محمد: يعقد موقوفاً على إحارة الولي سواء كان الروح كفواً أو م يكن، ويروي
 رجوعه إلى قولهما وقال الشافعي ومالك وأحمد: لا يعقد بغير إسماء أصلاً؛ بقوله رحمه الله "لا نكح إلا بولي
 وشاهدي عدل"، ولما: قوله رحمه الله "الأنثى أحق بنفسها من وليها"، متفق على صحته، والمراد من الأنثى: من لا روح
 لها سواء نروح قبل، أو لم نروح، وما رواه م يصح، وكذا كل ما روي في هذا الباب، وهذا قال إسحاق
 وابن معين: م يصح في شرط الولي حديث، ولما أيضاً قوله تعالى: **حَتَّىٰ نَكَحَ أَخًا** سورة النساء (٢٣)،
 وقوله تعالى: **أَلَمْ نَكُحْ لَكَ خَالَاتٍ** سورة النساء (٢٣٢)، أصناف العقد إليهن، عدل على أنها تمت المباشرة بالنكاح،
 وأما حديث عائشة رضي الله عنها "إنما امرأة تكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل" الحديث، فلا يعمل به؛ لأنها عمت
 بخلاف روايتها حيث رويت بنت أخيها عند الرحمن وهو عاتل، والراوي إذا عمل خلاف مروى تبطل روايته.

ولا يجوز للولي رحمه الله وقال الشافعي: يجوز ذلك للأب والجد، لما: ما روى ابن عباس وعمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم
 رد نكاح امرأة زوجها أبوها وهي كارهة، وروي أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم فحبرها، ذكره أبو داود، كذا في "شرح الأئمة".
فذلك إذن لقوله رحمه الله "لا تكح الثيب حتى تستأمر"، ولا تكح السكر حتى تستأذن، قالوا: وكيف إذا
 يا رسول الله؟ قال: تسكت، روى مسلم، والضحك رضا دلالة، فإنه علامة السرور والفرح مما سمعت، وقيل:
 إذا ضحكت كاستهزئة مما سمعت لا يكون رضا خلاف ما إذا بكت، فإنه دليل السخط والكراهية. وقيل: إذا
 بكت بلا صوت م يكن ردًا، بل حرج على مفارقة أهلها، وعنه الفتوى، وذكر المرعبي أن دفعها إن كان
 باردًا يكون رضا، وإن كان حارًا لا يكون رضا، قاله العلامة العيني.

فلاند من رضاءها رحمه الله لقوله رحمه الله "الثيب تشاور". لقوله رحمه الله "السكر تستأمر، والثيب تظهر عن نفسها"،
 ولأن النطق لا يعد عيًّا منها، فلا مانع من النطق في حقها، بخلاف السكر، فإنه منها دليل على قلة حيائها؛ لأنها
 لم تمارس الأزواج. [الجوهرة النيرة: ٧٢/٢]

وإذا زالت بكارها بوثبة أو حيضة أو جراحة أو تعيس، فهي في حكم الأبكار، وإن زالت بكارها بالزنا، فهي كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله. وقال رحمه الله: هي في حكم الثيب. وإذا قال الزوج للبكر: بلغك النكاح فسكت، وقالت: بل رددت، فالقول قولها. ولا يمين عليها، ولا يستحلف في النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله. وقال: يستحلف فيه. ويعقد النكاح بلفظ النكاح والتزويج والتملك والهبة والصدقة.

بوثبة هي الحركة من فوق، والطفرة الحركة إلى فوق، والتعيس طول المكث حتى يزول بكارها.

في حكم الأبكار [العدم وجود الوطء] أي تزوج كما تروح البكر، فيكون سكوتها رضا؛ لأنها بكر حقيقة في ما عدا الزنا؛ لأن مصيبتها أو مصيب. **فهي كذلك** يعني أنها تروح كما تروح للبكر. [الخوهره البيرة: ٧٣، ٧٢] فبكتفى بسكوتها؛ لأن الناس يعرفونها بكرًا فيعيونها بالطق، فتمنع عنه كلاً تعضل عليها مصالحها. [المداد: ١٠٢]

عند أبي حنيفة قال الإسبيجاني: والصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده المحوي والسمي. [التصحيح والترجيح: ٣٢١]

في حكم الثيب وهو قول الشافعي في الحديد؛ لأنها ليست بكر حقيقة؛ لأن ما يصيبها ليس بأور مصيب لها، وإنه أي لأي حنيفة أن التخص عن حقيقة الكارة قبح، فأدير الحكم على مصتها، وفي استطاعتها إظهار لمحاشتها، وقد نذب الشارع السر خلاف ما إذا تكررت زناها، لأنها لا تستحي بعد ذلك عادة، كذا في 'مجمع الأثر'.

فالقول قولها وقال زفر: القول قوله؛ لأن السكوت أصل والرد عارض، فصار كالمشروط به الخيار إذا ادعى الرد بعد مضي المدة، ونحن نقول: إنه يدعي لزوم العقد وتمت البيع، والمرأة تدفعه، فكانت منكراً، كأنودع إذا ادعى رد الوديعة بخلاف مسألة الخيار؛ لأن اللزوم قد صهر بمضي المدة، كذا في 'الهداية'. **وقال يستحلف** قال في 'الحقائق'.

والفتوى في النكاح على قوهما، لعموم البيوى كما في 'اشتمة' و'فتاوى قاضي خان'. [التصحيح والترجيح: ٣٢١]

ويعقد النكاح الخ الأصل في هذا أن النكاح عندما يعقد بكل لفظ يقع بها التملك في حال الحيوة على التأيد، وهذا احتراز عن الوصية والإحارة، قال في 'الهداية': ويعقد بلفظ البيع، هو الصحيح، وصورته أن يقول المرأة: بعث نفسي منك، أو قال أبوها: بعثك استي كذا، وهل يعقد بلفظ شراء مثل أن يقول: اشتريت كذا، فأجاب بعم. قال أبو القاسم السحي: يعقد، ولا يعقد بلفظ الإحارة والإعارة والإحارة؛ لأن الإحارة مؤقتة، وذلك بما في النكاح؛ لأن مقتضاه التأيد، وأما الإحارة والإعارة والإحلال فلا يعقد بها؛ لأنها ليست بسبب للملك. [الخوهره البيرة: ٧٣/٢] وفي بعض نسخ: ولا بلفظ الوصية، أي لا يعقد نكاح بلفظ الوصية؛ لأن التملك فيها مضاف إلى ما بعد الموت، فلا يعقد به.

ولا يَتَعَقَّدُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ وَالْإِعَارَةِ وَالْإِبَاحَةِ، وَيَجُوزُ نِكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ إِذَا زَوَّجَهُمَا ^{النكاح} الْوَلِيُّ، بِكَرٍّ كَانَتْ الصَّغِيرَةُ أَوْ تَتِيًّا، وَالْوَلِيُّ هُوَ الْعَصْبَةُ، فَإِنْ زَوَّجَهُمَا الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ، ^{الصغير والصغيرة} فَلَا خِيَارَ لَهُمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَإِنْ زَوَّجَهُمَا غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ: ^{أي بعد بلوغها} إِنْ شَاءَ أَقَامَ عَلَى النِّكَاحِ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَّ، وَلَا وَلَايَةَ لِعَبْدٍ، وَلَا لَصَّغِيرٍ، وَلَا لِمَحْنُونٍ، وَلَا لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمَةٍ.

وقال أبو حنيفة **رحمته**: يجوز لغير العصبات من الأقارب التزويج، مثل الأخت والأم والخالة. ومن لا ولي لها إذا زوّجها مولاها الذي اعتقها جاز، وإذا غاب الولي الأقرب غيبة مُنْقَطِعَةً جاز لمن هو أبعد منه أن يزوّجها، والغيبة المُنْقَطِعَةُ أن يكون في بلد لا تصل إليه

إذا زوّجها الولي: لأن له ولاية الإجماع عبيهما لصعرهما، وهو منقور عن عمر وعلي والعبادة وأبي هريرة **رحمته**، وكفاهم حجة وقوة، وأيضاً أجمع العلماء على العمل بقوله **رحمته** 'الإنكاح إلى العصبات في حق الكبيرة، فكذلك في حق الصغيرة؛ لأنها أعجز وأمس حاجة'. **هو العصبة**: على ترتيب العصبات في الإرث يعني الأقرب فالأقرب. **فلا خيار لهما**: لهما ولايتهما ووفور شفقتهم، فكأهما بإشراهما برصاءهما بعد النوع. (الجوهرة النيرة) ولو كان يعبر فاحش أو من غير كفو إن لم يعرف منهما سوء الاختيار. [الناب: ١١/٢] **الخيار**: وهذا عندهما، وقال أبو يوسف: لا خيار لهما؛ اعتباراً بالأب والجد. [الجوهرة النيرة: ٧٤/٢] قال الإسيحاني: والصحيح قوهما، ومشى عليه المحبوبي والنسفي. [التصحيح والترجيح: ٣٢٢]

ولا ولاية لعبد إلخ: لأنه لا ولاية لهم على أنفسهم، فالأولى أن لا يثبت على غيرهم. (الجوهرة النيرة) **ولا لكافر إلخ**: لقوله تعالى: **مَنْ كَانَ عَلَى نَفْسٍ كُفْرًا فَقَدْ ضَلَّ سَبِيلَهُ** (النساء: ١٤١)، وهذا لا تقبل شهادته عليه أي على المسلم، كذا في "المهذبة"، قال في "تويز الأبصار": وكذا لا ولاية لمسلم على كافرة.

يجوز: عند عدم العصبات. **التزويج** هذا هو المشهور، وهو استحسان. [الجوهرة النيرة: ٧٦/٢] **جاز**: أي من لا ولي لها من العصبة زوجها مولى العتاقة ذكراً كان أو أنثى، ثم دوا الأرحام بعد ذلك. ومولى العتاقة آخر العصبات، وهو أولى من ذوي الأرحام. [الجوهرة النيرة: ٧٦/٢]

حاز لمن هو إلخ: لأن هذه ولاية نظرية، وليس من النظر التفويض إلى من لا يتمتع برأيه، ففوضا إلى الأبعد وهو مقدم على السلطان كما إذا مات الأقرب، ولو زوجها حيث هو نفذ، فأيهما عقد أولاً نفذ؛ لأنهما بمسئلة وتيسر متساويين. [الناب: ١٣٠١٢/٢] قال رفو: لا يجوز، وقال الشافعي **رحمته** يزوجها السلطان.

الْقَوَائِلُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَالْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ مُعْتَبَرَةٌ، فَإِذَا تَزَوَّجَتْ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ كُفٍّ، فَلأَوْلِيَاءِ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا، وَالْكَفَاءَةُ تُعْتَبَرُ فِي النِّسْبِ وَالْدِينِ وَالْمَالِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ، وَتُعْتَبَرُ فِي الصَّنَائِعِ، وَإِذَا تَزَوَّجَتْ الْمَرْأَةُ وَنَقَصَتْ مِنْ مَهْرِ مِثْلِهَا،

إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً: هَذَا اخْتِيارُ الْقُدُورِيِّ، وَفِي 'الْمُصْنَفِ' وَ'الْمُتَدَوِّى كُتِبَ: قَدَرُهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَعِنْدَ لَفْتَوَى، قَبْلَ، إِذَا كَانَ حَالُ بَقُولِ كُفٍّ مَسْتَصْلَاحَ رُيِّهِ، وَهَذَا قُرْبُ بَنِي عَقْبِهِ، وَهُوَ حَتِّبَرُ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَضِىِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ مَقْتَلٍ ^{لَهُ يَقَعُ بِهِ اتِّفَاقٌ أَيْ الدِّيَانَةُ}، وَعِنْدَ لَفْتَوَى حَمَّادٍ مِنْ مُنَاحِرِينَ، [الْجَوْهَرَةُ سِيرَهُ. ٧٦٢] **وَالْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ** الْحَقُّ قَوْلُهُ ١٠، 'أَلَا لَا يَرْجُو النِّسَاءُ إِلَّا الْأَوْلِيَاءَ، وَلَا يَزُوجُنَّ إِلَّا مِنَ الْأَكْفَاءِ' كَذَا فِي 'الْهُدَايَةِ'.

مُعْتَرَهُ قَالِ فِي 'الْمُتَدَوِّى': يَعْتَبَرُ عِنْدَ انْتِدَاءِ النِّكَاحِ، وَلَا يَعْتَبَرُ سَتْمَدُّهَا بَعْدَ ذَلِكَ، حَتَّى لَوْ تَزَوَّجَتْ وَهُوَ كُفٌّ، ثُمَّ صَارَ فَاحِرًا لَا يَفْسَحُ لِلنِّكَاحِ، ثُمَّ كَفَاءَةٌ بِمَا تُعْتَبَرُ حَقُّ النِّسَاءِ لَا لِحَقِّ بَرَجَرٍ، فَإِنَّ شَرِيفَ إِذَا تَزَوَّجَ وَصِبْعَةُ بَيْسَ الْأَوْبَانِ حَقٌّ لَا عِزَّاصٍ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفْرَشٌ لَا مُسْتَفْرَشَ، وَالْحَسِبُ كَفَاءٌ لِمَنْ عَقِبَهُ حَتَّى يَنْعَقِبَهُ بِكَفٍّ مَعْبُودٍ؛ لِأَنَّهُ شَرَفٌ لَعَمْرٍ فَوْقَ شَرَفِ النِّسْبِ، حَتَّى إِنْ أَعْلَمَ الْعَجَمِيُّ كَفَاءَ لِعَرَبِيٍّ الْخَاصِّ، وَبَعْدَ لَفْتَوَى كَفَاءَ لِعَرَبِيٍّ الْخَاصِّ، وَأَمَّا لِكَفَاءَةٍ فِي الْعَقْلِ فَاحْتِصَفَ فِيهَا، وَفِي 'الْمُتَدَوِّى': أَنَّهَا مُعْتَرَةٌ فِي الْعَقْلِ، حَتَّى إِنْ أَجْبَحُوا لَا يَكُونُ كَفًّا لِلْعَاقِلَةِ. [الْجَوْهَرَةُ النِّبْرَةُ: ٧٧، ٧٦/٢] **بِغَيْرِ**: وَفِي نَسْخَةِ: غَيْرَ بِغَيْرِ بَاءٍ.

أَنْ يَفَرِّقُوا وَلَا تَكُونُ هَذِهِ لِفَرْقَةٍ إِلَّا عِنْدَ حَاكِمٍ. **بَيْنَهُمَا**: دَفْعًا لِمَنْ لَعَارَ عَنْ نَفْسِهِ. [الْجَوْهَرَةُ سِيرَهُ. ٧٧٢] وَقَالَ مَدَنٌ وَسَفِيذٌ: لَا تُعْتَبَرُ إِلَّا فِي الْإِنْدِيَّةِ لِقَوْلِهِ ١٠، 'النِّسْبُ سَوْسِيَّةٌ كَأَسَدٍ الْمَشْطُ لَا فَصْلَ عَرَبِيٍّ عَنِ الْعَجَمِيِّ، وَلَا بَاتَقَوَى، وَقَالَ تَعَالَى: ٥٠ 'لَهُمْ فِيهَا نِسَبَةٌ' (حَجَرَتُ ٣)، وَفِي قَوْلِ مَدَنٍ: لَا كَفَاءَةَ أَصْلًا، وَفِي قَوْلِ تَعْتَبَرُ فِي الْإِنْدِيَّةِ وَحَرِيَّةِ وَسَلَامَةِ عَنِ لَعِيُوبٍ، وَعِنْدَ لَشَاعِعِيٍّ وَحَمْدٍ: مُعْتَبَرَةٌ فِي الْإِسْلَامِ فَقَطْ، وَعَنْ حَمْدٍ فِي النِّسْبِ أَيْضًا، وَفِي وَجْهِ لَشَاعِعِيَّةٍ. تُعْتَبَرُ فِي الْمَالِ وَسَلَامَةِ عَنِ لَعِيُوبٍ، وَلَيْسَ مَا رَوَى حَبَرٌ ١٠، 'لَهُمَا قَوْلٌ: لَا يَرْجُو لِنِسَاءٍ إِلَّا الْأَوْلِيَاءَ، وَلَا يَزُوجُنَّ إِلَّا مِنَ الْأَكْفَاءِ'، وَمَا رَوَى مَدَنٌ وَسَفِيذٌ، فَهُوَ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ، وَكَلَامُنَا فِي الدُّنْيَا.

مَالِكًا لِلْمَهْرِ الْحَقُّ قَالِ فِي 'الْهُدَايَةِ'. وَهَذَا هُوَ مُعْتَبَرٌ فِي ظَهْرِ بَرَوَايَةٍ، وَمُرَادُ مَهْرٍ قَدَرِ مَا يَعْتَارِفُو عَجْبَهُ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ اعْتَبَرَ الْقُدْرَةَ عَلَى النِّفَقَةِ دُونَ الْمَهْرِ. [التَّصْحِيحُ وَالتَّرْجِيحُ: ٣٢٤]

فِي الصَّنَائِعِ: قَالِ فِي 'الْهُدَايَةِ'. وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَوَايَتَانِ: وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ لَا تُعْتَبَرُ إِلَّا أَنْ يَفْحَشَ كَالْخُجَامِ وَالْحَائِثِ، وَقَالَ ابْرَاهِيمُ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَأَصْهَرِ الْمُرَوَّاتِيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَا تُعْتَبَرُ إِلَّا أَنْ تَفْحَشَ. [التَّصْحِيحُ وَالتَّرْجِيحُ: ٣٢٥]

فلأولياء الاعتراض عليها عند أبي حنيفة **حتى يُتم لها مهر مثلها أو يُفرّقها**. وإذا زوج الأب ابنته الصغيرة ونقص من مهر مثلها، أو ابنه الصغير وزاد في مهر امرأته، جاز ذلك عليهما، ولا يجوز ذلك لغير الأب والجد. ويصح النكاح إذا سُمّي فيه مهرًا، ويصح النكاح وإن لم يُسمَ فيه مهرًا، وأقل المهر عشرة دراهم،

الاعتراض عليها ورجح ديل أبي حنيفة، واعتمده الأئمة المحوي والسمي والموصي وصدر الشريعة [التصحیح والترجيح: ٣٢٥] وقالوا ليس فيه شك، وهذا الوضع بما يصح على قول محمد على اعتبار قوله المرجوع إليه في النكاح غير الوبي، وقد صح ذلك، وهذه شهادة صادقة عليه، فَمَا: أن ما راد على الاعتراض حقها، ومن أسقط حقه لا يعترض عليه كما بعد التسمية، ولأبي حنيفة: أن الأولياء يتحرون بعلاء المهور، ويتعزرون بقصاها، فأشبه الكفاءة، خلاف الإبراء بعد التسمية؛ لأنه لا يعبر به، كذا في إهدائه.

أو يفرّقها. ولا تكون هذه العرقه إلا عند القاضي، وما لم يقض القاضي بالفرقة، فحكم الطلاق وانصهر والإيلاء وأميراث قائم، ثم إذا فرق القاضي بينهما إن كان بعد الدخول، فهذا مسمى، وإن كان قبله، فلا شيء ها. [الخوهره اسيره: ٢ ٧٨] جاز إلخ: هذا عند أبي حنيفة ورفقه **٢٤٠**، وقال محمد وأبو يوسف: لا يجوز الخص والريادة إلا بما يتعاس فيه، ومعنى هذا الكلام: أنه لا يجوز العقد عندهما أصلاً، وطل بعضهم أن الريادة والقصص لا يجوز، وأما أصل النكاح فيحور، والأصح أن النكاح لا يجوز عندهم، واختلاف فيما إذا لم يعرف سوء حيزر الأب محابة أو فسقا، أما إذا عرف ذلك منه فالنكاح باطل إجماعاً، والذي يتعاس فيه في النكاح مادون نصف المهر. كذا أفاد شيخنا موفق الدين **٣٠٠**، وقيل: ما دون العشرة. [الخوهره اسيره: ٢ ٧٩، ٧٨] والتصحيح قول أبي حنيفة، وإحارده محوي والسمي وصدر الشريعة وغيرهم. [التصحیح والترجيح: ٣٦٥، ٣٦٦] **ويصح النكاح** لأن النكاح عقد ازدواج، فيتم بالزوجين، وأما المهر فواجب شرعاً، فهو يتوقف على التسمية وكذا يصح فيه.

عشرة دراهم: أو ما قيمته عشرة دراهم يوم العقد لا يوم القصد، وهذا عندنا، وقال مالك: مقدار ربع دينار أو ثلاثة دراهم، وقال ابن شزيمة: أقله: خمسة دراهم، وقال إبراهيم السجعي: أقله أربعون درهماً، وعنه عشرون درهماً، وقال سعيد بن حبيب: أقله خمسون درهماً، وكل واحد منهم قدره بصلب السرقه. وقال الشافعي وأحمد: ما حار أن يكون ثلثا حار أن يكون مهرًا حديث حار أنه لا قال: من أعطى في صداق امرأة ملاء كفه سويًا أو ثمرًا فقد استحل. رواه أبو داود، ولما روي أن امرأة تزوجت بعبس فأجاره **٢٤١**، رواه الترمذي، ولما: ما روي في حديث حار: لا مهر أقل من عشرة دراهم، رواه الدارقطني والبيهقي والسهلي من طرق، وعن عبي أنه قال: أقل ما يستحل به امرأة عشرة دراهم، ذكره البيهقي وأبو عمر بن عبد البر، وحديث أبي داود كان في المتعة وهو مسووح، وحديث الترمذي محمود على المعجل؛ لأن عادتهم كانت بتعجيل بعض الصداق قبل الدخول.

فإن سمي أقل من عشرة، فلها عشرة، ومن سمي مهراً عشرة فما زاد فعليه المسمى إن دخل بها أو مات عنها، فإن طلقها قبل الدخول والخلوة فلها نصف المسمى، وإن تزوجها ولم يُسم لها مهراً أو تزوجها على أن لا مهر لها، فلها مهر مثلها إن دخل بها أو مات عنها. وإن طلقها قبل الدخول بها والخلوة. فلها المتعة، وهي ثلاثة أثواب من كسوة مثلها، وهي درع وخمار وملحفة.

مسمى

فلها عشرة لقوله **«لا مهر أقل من عشرة دراهم»** لا يقال: إنه يجب مهر المثل، كما إذا لم يسم المهر، قلنا: لأنها إذا رصيت باخسة، فتكون أرصى بالعشرة، وإنما تحب العشرة؛ لأن العشرة كأها المذكور؛ لأن ذكر ما لا يتجرأ كذكر كنه، فأم إذا لم يذكر شيء أصلاً يجب مهر المثل، لأن الصع لا يصعب شرعاً، فأوجبا مهر المثل؛ لأنه تقدير شرعي **ان دخل بها** [أو حلا بها حيوة صحيحة. (الباب: ١٥/٢)] لأنه بالدخول يتحقق تسليم المهر، وبه يتأكد لبدل **او مات عنها** لأن بالموت ينتهي النكاح هديته، واشيء باستثنائه يقرر ويتأكد. **نصف المسمى** لقوله تعالى: **«والمسلمة من قبل ما أسلفهن من مهر»** فلهن نصف ما أسلفهن من مهرهن. (البقرة: ٢٣٧) الآية. **ولم يسم لها مهراً: أي سكت عن ذكر المهر.** [الباب: ١٥/٢]

فلها مهر المثل لأن المهر وجوباً حق الشرع **او مات عنها** وكذا إذا ماتت هي. [الجوهرة البيرة: ٨٠/٢] **ففي المتعة** وهذه المتعة واحدة عبدان، وقان مالك والبيه واس أبي ليلى: مستحقة؛ لقوله تعالى: **«والمسلمة من قبل ما أسلفهن من مهر»** فلهن نصف ما أسلفهن من مهرهن. (البقرة: ٢٣٦). ولنا: قوله تعالى: **«والمسلمة من قبل ما أسلفهن من مهر»** فلهن نصف ما أسلفهن من مهرهن. (البقرة: ٢٣٦). وبصيغة الأمر، وأمر لنوجوب.

من كسوة مثلها قل في 'اليبايع': على اعتبار حال المرأة في اليسار والإعسار هذا هو الأصح، قلت: تصحيح 'اليبايع' أوفى؛ لإشارة هذا الكتاب، ولاتصدقهم على أن المتعة لا تراد على نصف مهر المثل؛ لأنها حمعة. [التصحيح والترجيح: ٣٢٦] إشارة إلى أنه يعتبر حاهها، وهو قول الكرخي، والتصحيح أنه يعتبر حاله؛ بقوله تعالى: **«والمسلمة من قبل ما أسلفهن من مهر»** فلهن نصف ما أسلفهن من مهرهن. (البقرة: ٢٣٦). وقيل: يعتبر ناههما، وعند الثلاثة: هي ما يقدره الحاكم، وعن أحمد: أدنى ما يجوز فيه الصلاة.

وهي درع وخمار [أي ما تحمر به الرأس] **وملحفة** [ما تلحف به من قمرها إلى قدمها] وهذا مروى عن عائشة واس عاص. ثم هي لا تراد على نصف مهر المثل، ولا تنقص عن خمسة دراهم، ولا تحب إلا إذا حصلت الفرقة من جهة الزوج كالطلاق والإيلاء وغيرهما، وإن كانت الفرقة من جهة امرأة، فلا يجب كردها وإيائها عن الإسلام، وخيار البلوغ وعدم الكفاءة وغيرها.

وإن تزوّجها المسلم على خمرٍ أو خنزيرٍ فالنكاح جائزٌ، ولها مهرٌ مثلها. وإن تزوّجها ولم يسم لها مهرًا ثم تراضيا على تسمية مهر فهو لها إن دخل بها أو مات عنها، وإن طلقها قبل الدخول بها والخلوة فلها المتعة. وإن زاد في المهر بعد العقد لزمته الزيادة إن دخل بها أو مات عنها، وتسقط الزيادة بالطلاق قبل الدخول، فإن حطت من مهرها صح الخط. وإذا خلا الزوج بامرأته وليس هناك مانع من الوطء ثم طلقها فلها كمال مهرها، وإن كان أحدهما مريضًا، أو صائمًا في رمضان أو مُحرمًا بحجٍّ أو عُمرَةٍ أو كانت حائضًا فليست بخلوة صحيحة،

فالنكاح جائز: لأن شرط قبول الحمر شرط فاسد، فيصح انكاح ويلغو الشرط. [حاشية السدي: ٣٠٦]

ولها مهر مثلها. لأنه لما سمي ما ليس بمال صار كأنه سكت عن التسمية. [الباب: ١٦/٢]

فلها المتعة: ولا يتصف؛ لأن هذا النكاح انعقد موجبًا مهر امثل، وهو لا يتصف، فكذا ما وقع تعيينًا له.

لزمته الزيادة: لقوله تعالى: «وَلَا تُجْرِعُوا بَيْنَهُم مِّمَّا رِزْقِهِمْ مِنْ قَدَرٍ مَعْرُوضَةٍ» (النساء: ٢٤)

وتسقط الزيادة إلخ: لأن التنصيف يكون بالمهر الذي انعقد عليه النكاح.

صح الخط: لأن المهر حقها، واحط يلاقي حقها. [الجوهرة النيرة: ٨١/٢]

فلها كمال مهرها إلخ: لقوله تعالى: «مَنْ كَفَرَ بَعْدَ عَهْدٍ بِمَا نَذَرَ فَاذْهَبْ بِمَالِهِ فِي مَسْجِدٍ» (البقرة: ٢٢٤)

رواه اندار قطي. [حاشية السدي: ٣٠٦] وهذا إذا كانت الحبة صحيحة، أما إذا كانت فاسدة، فإنها توجب

العدة، ولا توجب كمال المهر، وإنما وجبت العدة؛ لأنهما متهمان في الوطء، وأعدة تحب للاحتياط، والخلوة

الصحيحة أن تسلم نفسها، وليس هناك مانع لا من جهة الطبع، ولا من جهة الشرع، والفاسدة أن يكون هناك

مانع إما طبعًا وإما شرعًا، فالصنع أن يكونا مريضين، أو أحدهما مريضًا لا يمكن معه الجماع، أو بها رتق، أو معهما

ثالث، والذي من جهة الشرع أن يكونا محرمين، أو أحدهما إحرام فرض أو تصوع، أو صائمين، أو أحدهما صوم

فرض، وأما صوم التطوع، فهو غير مانع، أو كانت حائضًا أو نفساء، واحتلفت الرواية في صوم غير رمضان، فقال

في الرواية الصحيحة: إن صوم التطوع وقضاء رمضان والكفارت والدور لا يمنع الحبة؛ لأن الضرر فيها بالمعصية

يسير؛ لأنه لا يرمه إلا القضاء لا غير وليس كذلك رمضان، فإنه يحب به الكفارة، ولهذا سَوَّاهُ بين حج الفرض

والنفل، لأن الكفارة تحب فيهما جميعًا، وفي رواية أخرى: أن نفل الصوم كفره. [الجوهرة النيرة: ٨٢، ٨١/٢]

ولو طلقها، فيجبُ نصفُ المهرِ، وإذا خلا **المجبوبُ** بامرأته ثم طلقها، فلها **كمالُ** المهرِ عند أبي حنيفة رحمته، ويُستحبُّ المتعة لكلِّ مطلقَةٍ إلا لمُطِيقَةٍ واحدةٍ، وهي التي طلقها قبل الدخول ولم يُسم لها مهراً. وإذا زوّج الرجلُ ابنته عني أن يزوجه الرجلُ أخته أو بنته ليَكُون أحدُ العقدَيْنِ عوضاً عن الآخر وهي الموصية **فالعقدان جائزان**، ولكلِّ واحدةٍ منهما مهرٌ مثلها. وإن تزوّج حرّاً امرأةً على خدمته سنةً أو على تعميم القرآن جاز،

المحبوب. وهو مقصوع ساكر وأخصيتين. فلها **كمال المهر الخ**: لأنها أتت بأقصى ما في وسعهم، وليس في هذا لعقد تسييم يرعى "كمال من هذا"، فكان هو المستحق. (سبأ) وقالوا: عليه نصف مهر؛ لأنه أعجز من مريض - وفيه نصف مهر - بخلاف العيين؛ لأن الحكم أدير عني سلامة الألة، ولأي حيفة: أن مستحق عيناها التسليم في حق السحق، وقد أتت به، كذا في 'الهداية'.

عند أبي حنيفة وصحيح قوله، ومشى عليه لمخوي ولسمي وغيرهما. [التصحيح والترحيح: ٣٢٨] **ويستحب المتعة** [وهي درع وحمدر ومصحفة] **لكل مطلقه الخ**. دفعاً لوحشة عراق عنها. [اللباب: ١٧٢] وهذا الكلام يدحس عليه مصبقة قبل الدخول، وقد سمي لها مهراً، فإنه يستحب لها متعة عني قول هذا بكلام. وليس كذلك، فإنه لا يستحب لها ذلك، قال الإمام بدر الدين: انطبقات أربع:

- ١- مطلقه قبل الدخول ولم يسم لها مهراً، فهذه تجب لها المتعة.
- ٢- ومطلقه بعد الدخول وقد سمي لها مهراً، فهذه المتعة لها مستحبة.
- ٣- ومطلقه بعد الدخول ولم يسم لها مهراً، فهذه أيضاً متعة لها مستحبة.
- ٤- ومطلقه قبل الدخول وقد سمي لها مهراً، فهذا لا تجب لها متعة ولا تستحب.

قد اكرحي: متعة ابواحة على قدر حار امرأة، ومستحبة عني قدر حال الرجل، وقال أبو بكر الرري: متعة عني قدر حال الرجل، ومهر مرأة عني قدرها واسقة عني حاهما، وهو المصحح. (خوهره البيرة)

طلقها قبل الدخول: فالمتعة لها واحدة إلا إذا جاءت المارقة من فيها. [خوهره البيرة. ٨٣٢] **فالعقدان جائزان الخ**: وهذا الشافعي: بطل العقدان؛ لأنه جعل نصف الصبح صدقاً ونصف مكوخذ، ولا شرط في هذا الباب، فحصل لإيجاب، وسأ: أنه سمي ما لا يصح صدقاً، فيصح العقد، ويجب مهر مثل، كما إذا سمي الخمر والخنزير، ولا شركة بدون الاستحقاق، كذا في 'الهداية'.

على خدمته: أي يخدم هو لها سنة.

فلها مهرٌ مثلها. وإن تزوج عبدٌ امرأةً حرةً بإذن مولاهُ على خدمته سنةً جازاً، ولها خدمته. وإذا اجتمع في المجنونة أبوها وإنها، فالولي في نكاحها ابنها عند أبي حنيفة وأبي يوسف **رحمهما**. وقال محمد **رحمه**: أبوها. ولا يجوز نكاح العبد والأمة إلا بإذن مولاهما، وإذا تزوج العبد بإذن مولاهُ فالمهر دينٌ في رقبته يُباع فيه، وإذا زوج المولى أُمَّته

فلها مهرٌ مثلها: أما في الخدمة؛ فلأن اسمي غير مان، وقال الله تعالى: **هـ. لِمَنِ حُكْمُ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ**، **ذَلِكَ أَنْ سِغَا** **م. ح. ح. (نساء: ٢٤)**، وهذا عبد الشحيح، وقال محمد: تحب قيمة خدمته سنة؛ لأن اسمي مال إلا أنه عجز عن التسليم، وقالت الثلاثة: تحب الخدمة؛ لأن ما يصلح أحد العوض عنه بالشرط يصح مهرًا عنده؛ لتحقيق المعاوضة بذلك، كما إذا تزوجها خدمة حر آخر، أو على رعي العبد. ولنا: أن المشروح إنما هو بالمال، وخدمة الروح الحر لا يستحقها المرأة بعقد النكاح؛ لما فيه من قبح الموضوع خلاف خدمة العبد؛ لأنه يخدمها بإذن مولاه، فصار كأنه يخدمه أموي معي، وهو ليس بروح، والروح لها عبد، وأما في تعميم القرآن؛ فلأن تعليم القرآن أيضًا ليس بمال؛ لأنه ذكر واجب. وقال الشافعي: لها تعميم القرآن، كما في حديث سهل بن سعد الساعدي **رحمهما** هل معك شيء من القرآن؟ قال: نعم، فقال **رحمهما** قد منككها بما معك من القرآن، رواه أبو داود وغيره. قسا: ليس فيه دلالة على أن القرآن جعله مهرًا؛ لأن الباء لا تدل على اسمية، ويمكن أن تكون للسمية؛ ولهذا لم يشترط أن يعلمها، وإنما معناه بركة ما معك من القرآن، أو لأجل أنك من أهل القرآن، فكان كترواح أبي صدقة عن إسلامه، وهو لا يصح صداقًا للصح. **جاز** لأن خدمة العبد مال؛ لتضمنه تسليم رقبته خلاف الحر. [الناب: ١٨/٢]

اسمها لأن الاسم أولى العصبات. **عند أبي حنيفة إلخ** واعتمد قولهما الأئمة: المحوي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحیح والرحیح ٣٢٩] **أنوها.** لأن الأب كامل الرأي والشعقة، فيكون أولى.

ولا يجوز نكاح العبد إلخ لأن في تنقيدها نكاحهما تعييبهما؛ إذ النكاح عيب فيهما، فلا يملكه بدون إذن المولى. [الناب: ١٩/٢] لقوله **رحمهما** إنما عند تزوج بعير إذن مولاه فهو عاهر، رواه أبو داود والترمذي، والعاهر: الزاني، وعند الإمام مالك: يصح، والحجة عليه ما روينا، كما في "رمز الحقائق" وغيره.

يباع فيه قيد بالإذن؛ لأنه لو تزوج بغير أمره لا يباع به، بل يطالب بعد الحرية كما إذا لزمه الدين بإقراره، ولو تزوج بإذنه، فالمهر دين في رقبته؛ لأن هذا الدين ظهر في حق أموي، فأشبه ديون المأدود له في التجارة، فيتعق برقبته دفعًا للصرر عنها، ولو صلت زوجته المهر باعه سيده مرة واحدة؛ لأنه دين تعلق برقبته وقد ظهر في حق أموي، فيؤمر ببيعها، فإذا امتنع باعه القاضي بخصرته إلا إذا رصي أن يؤدي قدر ثمنه، ثم إذا بيع مرة ولم يف الثمن بالمهر لا يباع ثانيًا، بل يطالب بالباقي بعد العتق إلا إذا باعه منها، بخلاف الفقة حيث يباع بها مرة بعد أخرى؛ لأنها تحب ساعة فساعة، فلم يقع البيع بالجميع، وبومات العبد سقط المهر، والعقبة إذا لم يترك كسبًا.

فيس عليه أن يُبَوِّئَهَا بيتًا للزوج، وَلَكِنَّهَا تَخْدُمُ الْمَوْلَى، وَيُقَالُ لِلزَّوْجِ: مَتَى ظَفِرْتَ بِهَا وَطَقْتَهَا. وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنَ الْبَلَدِ، أَوْ عَلَى أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا امْرَأَةً، فَإِنْ وَفَى بِالشَّرْطِ فَلَهَا الْمُسَمَّى، وَإِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْبَلَدِ فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا. وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى حَيَوَانٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ، وَلَهَا الْوَسْطُ مِنْهُ، وَالزَّوْجُ مُحَيَّرٌ: إِنْ شَاءَ أَعْطَاهَا ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهَا قِيَمَتَهُ. وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا. وَنِكَاحُ الْمُتْعَةِ وَالْمُؤَقَّتِ بَاطِلٌ.

أَنْ يَبَوِّئَهَا. وَصُورَةُ التَّبَوُّؤِ: أَنْ يَحْضِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فِي مَسَرٍّ لِرُوحٍ وَلَا يَسْتَحْدِمُهَا، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَمِيَ الرُّوحُ لِقَعْقَةٍ، وَإِنْ مِ يَمْعٍ فَلَا بَقْعَةَ، وَإِنْ بَوَّأَهَا ثُمَّ بَدَّلَهَا أَنْ يَسْتَحْدِمُهَا، فَهَذَا ذَلِكَ وَتَسْقُطُ الْقَعْقَةُ، فَإِنْ عَادَ فَبَوَّأَهَا عَادَتِ الْقَعْقَةُ. (الْجَوْهَرَةُ النُّبْرَةُ: ٨٤/٢)

عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ: مَعَاهُ سَمِيَ هَذَا مَهْرٌ أَقَلُّ مِنْ مَهْرِ مِثْلِ. (الْجَوْهَرَةُ النُّبْرَةُ: ٨٤/٢) فَلَهَا الْمُسَمَّى. لِأَنَّهُ صَحَّحَ مَهْرًا، وَقَدْ تَمَّ رِصَاؤُهَا بِهِ. فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا. لَأَنَّهَا لَمْ تَرْضَ بِقِصَالِ مَهْرٍ مِثْلِ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْغَيْبِ فِي حَقِّهَا، كَمَا فِي 'أَسْفَعٍ'.

عَلَى حَيَوَانٍ غَيْرِ إِبِلٍ. يَعْنِي سَمِيَ حَيْسَ حَيَوَانٍ دُونَ وَصْفِهِ أَنَّ تَزَوُّجَهَا عَلَى حِمَارٍ، أَوْ فَرَسٍ، أَوْ بَقَرَةٍ، أَمَّا إِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْجَنَسَ أَنَّ تَزَوُّجَهَا عَلَى دَابَّةٍ لَا تَصَحُّ التَّسْمِيَةُ، وَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ. (الْجَوْهَرَةُ النُّبْرَةُ: ٨٥/٢)

وَالزَّوْجُ مُحَيَّرٌ إِبِلٍ. لِأَنَّ الْوَسْطَ لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ، فَصَارَتْ قِيَمَةُ أَصْلًا فِي حَقِّ الْإِبِلِ، وَالْوَسْطُ أَصْلُ تَسْمِيَةٍ، فَيُحَيَّرُ بَيْنَهُمَا. (الْبَابُ: ٢٠/٢) لِأَنَّ الْحَيَوَانَ لَا يَنْتَبِهُ فِي إِدْمَةِ ثَوْبًا صَحِيحًا بِدَلَالَةِ أَنْ مَسْتَهْكِكَهُ لَا يَرْمِيهِ مِثْلُهُ، وَيَرْمِيهِ قِيَمَتُهُ، ثُمَّ الْوَسْطُ مِنْ أَعْبَادِ قِيَمَتِهِ أَرْبَعُونَ دِينَارًا، إِذَا لَمْ يَسْمَعْ أُيْبُسَ، فَإِنْ سَمِيَ أُيْبُسَ، فَقِيَمَتُهُ خَمْسُونَ دِينَارًا، ثُمَّ خَيْدٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيفَةَ رُومِيٍّ، وَلِوَسْطِ سُسْدِيٍّ، وَرُزْدِيٍّ الْهِنْدِيِّ، وَعِنْدَهُمَا الْخَيْدُ تَرْكِيٍّ، وَالْوَسْطُ الْخَيْدُ الْفَلَسْطِينِيُّ، وَرُزْدِيٍّ الْهِنْدِيِّ، ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَبِيفَةَ الْخَيْدُ قِيَمَتُهُ خَمْسُونَ، وَالْوَسْطُ أَرْبَعُونَ، وَالرُزْدِيُّ ثَلَاثُونَ، وَمَا عِنْدَهُمَا فَامْتَعِيرَ عَلَى قَدْرِ الْعِلَاءِ وَالرَّحْصِ فِي السِّدَالِ، قَالَ فِي 'الْمُصْنَفِ': وَقَوْهُمَا هُوَ الصَّحِيحُ. (الْجَوْهَرَةُ النُّبْرَةُ: ٨٥/٢)

غَيْرِ مَوْصُوفٍ إِبِلٍ. مَعَاهُ: أَنَّهُ ذَكَرَ الثَّوْبَ وَمَا يَذْكُرُ بَوَّغًا، وَوَجْهَهُ: أَنَّ هَذِهِ جَهْلَةٌ خَسِيسَةٌ؛ لِأَنَّ الثَّوْبَ يُحَاسَبُ مِنَ الْقَطْنِ وَالْكُتَانِ وَغَيْرِهِمَا، وَلَوْ سَمِيَ جَنْسًا بِأَنْ قَالَ: هَرُويٌّ مِثْلًا تَصَحُّ التَّسْمِيَةُ.

فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا: لِأَنَّ الثَّوْبَ مُحْجُورٌ بَصْفَةٍ، فَهِيَ تَصَحُّ تَسْمِيَةُ، فَرَجَعَ إِلَى مَهْرِ مِثْلِ. (الْجَوْهَرَةُ النُّبْرَةُ: ٨٦، ٨٥/٢)

وَنِكَاحُ الْمُتْعَةِ إِبِلٍ: صُورَةُ الْمُتْعَةِ أَنْ يَقُولَ لَامْرَأَتِهِ: أُنْتَعِدُكَ كَمَا مَدَّةً كَذَا مِنْ أَمَلٍ، أَوْ قَالَ: مُتَعِينِي بِعَسْكَتِكَ كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ مَدَّةً كَذَا، فَتَقُولُ: مُتَعِدْتُكَ نَفْسِي، وَلَا يَدُ مِنْ فَطْرِ التَّمَتُّعِ فِيهِ، وَهِيَ حَرَامٌ عِنْدَهُ، وَاشْتَهَرَ عَنْ بَنِي عَالَسٍ تَحْبِيبُهَا، =

وتزويج العبد والأمة بغير إذن مولاها موقوف: فإن أجازته المولى جازاً، وإن رده بطل، وكذلك إن زوج رجل امرأة بغير رضاها، أو رجلاً بغير رضاها.

= وإليه ذهبت الشيعة، وحالفوا عني. وأكثر أصحابه، والحجة عندهم ما روي أنه **عليه السلام** حرّمها يوم حبر من رواية علي بن أبي طالب، متفق عليه، وروي أنه **عليه السلام** حرّمها يوم الفتح، رواه مسلم، فثبت بسنخه، وروي عن ابن عباس أنه أمست عن الفتوى بها، قال المحقق أبو الصبب السدي في شرح اترمدي: إنه كان جائزاً في صدر الإسلام بمصير كأكس ابنة ثم حرم. قال امارري: نكاح المتعة كان جائزاً ثم نسخ بالأحاديث الصحيحة، واعتقد الإجماع على تحريمه، وم يحالف إلا طائفة من المستدعة، وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك، وقد ثبت نسخها، فلا دلالة هم فيها. وقال الطيبي: قال الشيخ محي الدين: والصحيح المحتر أن التحريم والإباحة كان مرتين، وكانت حلالاً قبل حبر ثم حرمت يوم حبر، ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو عام أو طاس: لاتصالهما، ثم حرمت بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة. وما اشتهر أنه جائز عند مالك عطف صريح: لأن الإمام مالك صرح بخرمته في 'موصته' - والله أعلم - وقال الحافظ ابن حجر: لا يصح هذا الحديث أي المحلل لمتعة عن ابن عباس، فإنه من رواية موسى بن عبيدة وهو ضعيف جداً، ذكره في تحريخ الهداية. قال محمد: أنا أبو حيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود في متعة أساء كانت رحمة لأصحاب محمد **عليه السلام** في عراة هم شكوا إليه فيها العروبة، ثم سحنت آية النكاح والبراث والصدائق - والله أعلم - وصورة المؤقت: أن يتزوجها شهادة شاهدين عشرة أيام أو شهر، كذا في 'الخواهرة' ٨٦، ٢، وقال في رمر الحقائق: هو أن يتزوج امرأة إلى مدة معلومة صوبية أو قصيرة. وقال رمر: يصح النكاح ويرم، ويصل اشتراط المدة: لأنه أتى بالنكاح واشترط، والنكاح لا يوصل بالشرود المصددة، ولما: أن مقاصد النكاح لا تحصل بالوقت، فكان من شرطه تنأيد، ولأنه متعة معني، والعبارة للمعاني، وعن أبي حيفة: أن ذكر مدة لا يعيش مشهما إليها صح النكاح: لأنه في معنى المؤبد.

وتزويج العبد الخ يس هذا تكرر لقوله: 'لا يجوز نكاح العبد والأمة إلا بإذن مولاها'؛ لأن المراد من الأول بأن اشترى العقد بأنفسهما، وهما روجهما مفصوي، فلا يكون تكررراً. [الخواهرة البيرة. ٨٦، ٢]

وكذلك إن زوج الخ لأن الأهلية والحمية وركن التصرف والمائدة قد وجدت، إلا أن الرضا غير موجود فيعقد، ولا يعقد إلا برضاها، كذا في 'المنافع'، والأصل عندنا: أن كل عقد صدر من الفضولي، وله محيز العقد موقوفاً على الإجارة. وقال الشافعي: تصرفات الفضولي كلها باصة؛ لأن العقد وضع حكمه، والفضولي لا يقدر على إثبات الحكم فتعوى. وما: أن ركن التصرف صدر من 'هه مضافاً إلى محله، ولا ضرر في انعقاده، فيعقد موقوفاً، حتى إذا رأى المصلحة فيه يفده، وقد يتراخي حكم العقد عن العقد، كما في أسيع بشرط اخبار، فإن لزومه يتراخي إلى سقوط الخيار، كما في 'الهداية' مع نبذة من 'العناية'.

وَيُجَوِّزُ لَابِنَ الْعَمِّ أَنْ يُزَوِّجَ بِنْتَ عَمِّهِ مِنْ نَفْسِهِ، وَإِذَا أَذْنَتْ الْمَرْأَةُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ فَقَعْدَ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ جَازٍ. وَإِذَا ضَمِنَ الْوَلِيُّ الْمَهْرَ لِلْمَرْأَةِ صَحَّ ضَمَانُهُ، وَلِلْمَرْأَةِ الْخِيَارُ فِي مُطَالَبَةِ زَوْجِهَا أَوْ وَلِيِّهَا. وَإِذَا فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَكَذَلِكَ بَعْدَ الْخُلُوءِ، وَإِذَا دَخَلَ بِهَا فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا، وَلَا يُزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ.

وَيُجَوِّزُ لَابِنَ الْعَمِّ إِذَا جَوَّزَ: وَقَالَ زُهْرِي: لَا يَجُوزُ، وَهَذَا إِذَا كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ إِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً فَلَا يَدَّ مِنَ الْاِسْتِيدَانِ حَتَّى لَوْ تَزَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِ اِسْتِيدَانٍ فَسَكَتَتْ أَوْ صَحَّكَتْ، أَوْ اِنْفَصَحَتْ بِارْتِضَاءِ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمَا، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يَجُوزُ، وَكَذَا الْمَوِيُّ مَعْتَقٌ وَالْحَاكِمُ وَالسُّلْطَانُ. (الْجَوْهَرَةُ النُّبْرَةُ) **حَارِ:** وَقَالَ زُهْرِي وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ، هُمَا: أَنْ يُوَاحِدَ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا وَمَتَمَكِّناً كَمَا فِي اِسْتِيعَ: لَأَنَّ الشَّافِعِي يَقُولُ: فِي الْمَوِيِّ صُرُورَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَلَّاهُ سِوَاهُ، وَلَا صُرُورَةٌ فِي اِسْتِوَكِيلَ، وَلِنَا: أَنْ اِلْوَكِيلَ فِي اِسْتِكَاحٍ مَعْرُوسٍ وَسَمِيرٍ، وَالتَّمَاعُ فِي اِحْقَاقٍ دُونَ التَّعْمِيرِ، وَلَا تَرْجِعُ اِحْقَاقٌ إِلَيْهِ بِخِلَافِ اِلْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشَرٌ حَتَّى رَجَعْتَ اِحْقَاقٌ إِلَيْهِ، وَبِذَا تَوْنِ اِلْوَكِيلِ فِي اِلْكُحَاكِ صَرَفِيهِ، فَقَوْلُهُ: رَوَّحَتْ، يَتَضَمَّنُ الشُّطْرَيْنِ أَيَّ لِإِجَابٍ وَالْقَبُولِ، وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ، كَذَا فِي 'اِهْدَايَةِ'.

صَحَّ ضَمَانُهُ: صُورَتُهُ: أَنَّهُ رَوَّحَ اِسْمَهُ الصَّغِيرَ مَرْأَةً، ثُمَّ ضَمَّنَ عَنْ مَهْرِهَا صَحَّ هَذَا الضَّمَانُ؛ لِأَنَّهُ سَمِيرٌ، وَيَسَّ عَمَّا شَرَّ، خِلَافَ مَا إِذَا اشْتَرَى شَيْئاً ثُمَّ ضَمَّنَ عَنْ اِسْمِ لِسَائِعٍ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ أَصِيلٌ فِيهِ، فَيُرْمِ اِسْمُ ضَمَّنَ أَوْ مَ يَضْمَنُ، وَهَذَا أَنْ تَصَالَبَ اِبْنِي، فَإِنْ أَدَّى مِنْ مَالٍ بِنَفْسِهِ، فَهَذَا أَنْ يَرْجِعَ مِنْ مَالٍ الصَّغِيرِ إِنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ يُؤَدِّيهِ بِرَجْعِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُتَضَوِّعٌ، وَيَسَّ لَهَا أَنْ تَصَالَبَ رَوْحَ مَا لَمْ يَبْنِ، فَإِذَا بَعَّ تَصَالَبَ أَيُّهُمَا شَاءَتْ، وَكَذَا لَوْ رَوَّجَ بِنْتَهُ الْكَبِيرَةَ وَهِيَ بَكْرٌ، أَوْ مَخْنُوءَةٌ رَحَلًا، وَضَمَّنَ عَنْ مَهْرِهَا صَحَّ ضَمَانُهُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ هِيَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَتْ طَلَسَتْ رَوْحَهَا أَوْ وَبَّيْهَا إِنْ كَانَتْ أَهْلًا لَدُنْكَ، وَيَرْجِعُ اِبْنِي بَعْدَ اِلْأَدَاءِ عَلَى اِلرَّوْجِ إِنْ ضَمَّنَ بِأَمْرِهِ، كَذَا فِي 'رَمْرِ اِحْقَاقٍ'.

فَلَا مَهْرَ لَهَا: لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ مَحْجَرُ اِعْقَدَ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ بِاِسْتِيفَاءِ مَدْفَعِهِ. (الْجَوْهَرَةُ النُّبْرَةُ)

وَكَذَلِكَ بَعْدَ الْخُلُوءِ: يَعْنِي أَنَّ مَهْرَ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ اِلْخُلُوءَ، وَكَذَا لَوْ لَمَسَهَا، أَوْ قَتَلَهَا، أَوْ جَامَعَهَا فِي اِمْدَرٍ؛ لِأَنَّ اِلْخُلُوءَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ كَخُلُوءِ بِاِحْضَائِصٍ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ اِسْتِيعَ: اِحْمُوءَةُ الصَّحِيحَةِ فِي النِّكَاحِ اِلْفَاسِدِ كَالْخُلُوءِ اِلْفَاسِدَةِ فِي النِّكَاحِ اِلصَّحِيحِ. (الْجَوْهَرَةُ النُّبْرَةُ) **وَلَا يَزَادُ:** اِلْبَيْعُ اِلْمَرْأَةِ. [السَّابِقُ ٢١٢] هَذَا إِذَا كَانَ ثَمَنُهُ مَسْمُومًا، أَوْ إِذَا مَ يَكُنْ فَوْجَ مَهْرٍ اِمْتَلَأَ مَا بَعَّ، وَيَعْتَرِ فِي اِلْحِمَاغِ: اِلْحِمَاغُ فِي اِلْقَتْلِ، حَتَّى بِصِيرٍ مُسْتَوْفِيًا لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، كَذَا فِي 'اِلنَّهَائَةِ'. [الْجَوْهَرَةُ النُّبْرَةُ: ٨٧/٢]

وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ: لِأَنَّهُ وَطْءٌ أَوْ حَبْ كَمَا اِمْتَهَرُ، وَيَعْتَرِ اِسْتِادَاؤُهَا مِنْ وَقْتِ اِتْمَرِيقٍ، أَوْ عِنْدَ عَدَمِ اِلْوَدْعِ عَلَى تَرْكِ وَطْئِهَا لَا مِنْ آخِرِ اِلْوَطْئَاتِ هُوَ بِصَحِيحٍ، وَقَالَ زُهْرِي: هُوَ مِنْ آخِرِ وَصْنَةٍ وَطْئِهَا. [الْجَوْهَرَةُ النُّبْرَةُ: ٨٧/٢]

ويثبت نسب ولدها منه. ومهر مثلها يُعتبر بأخواتها وعماتها وبنات عمها، ولا يُعتبر بأمها وخالتها إذا لم تكونا من قبيلتها، ويُعتبر في مهر المثل أن يتساوى المرأتان في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد والعصر. ويجوز تزويج الأمة مُسلمة كانت أو كُتَيْبَةً، ولا يجوز أن يتزوج أمة على حرة، ويجوز تزويج الحرة عليها. وللحر أن يتزوج أربعاً من الحرائر والإماء، وليس له أن يتزوج أكثر من ذلك، ولا يتزوج العبد أكثر من اثنتين فإن طلق الحر إحدى الأربع طلاقاً بائناً لم يجز له أن يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها. وإذا زوج الأمة مولاهما تم اعتقت، فلها الخيار حرّاً كان زوجها أو عبداً،

ويثبت نسب إلح: لأن النسب يختاط في إنثاته أحياء لولده، ويعتبر ابتداء مدة الحمل من وقت العقد عندهما، وقال محمد: من وقت الدخول، وهو الصحيح، وعليه الفتوى. (الجوهرة البيرة) **ومهر مثلها إلح** لأن المرأة تنسب إلى قبيل أبيها وتشرف بهم، فإن كانت الأم من قبيلة أبيها بأن كانت ست عم أبيها، فحينئذٍ يعتبر عمرها. [الجوهرة البيرة ٨٧/٢] **ويجوز تزويج الأمة إلح** لأن وصء الأمة الكتبية؛ بقوله تعالى: ﴿...﴾. **ولا يجوز** وسيلة إلى الوطء، والوطء هناك حرام، وهنا بخلافه.

ولا يجوز أن يتزوج إلح ولو برضاها؛ لقوله: "لا تسكح الأمة على الحرة"، ولأنه عار للحرة، كذا في 'الهداية' وغيرها وكذا في عدتها، ولو من بائ. [اللباب: ٢٢/٢] **ولا يجوز تزويج إلح** لقوله: "وتسكح الحرة على الأمة"، ولأنه لا عار على الأمة، كذا في 'الهداية' وغيرها. **وللحر أن يتزوج إلح** لقوله تعالى: ﴿...﴾. **ولا يجوز** من سبب، متى سبب، لا يجوز من الإماء إلا واحدة؛ لأن جواره ضروري، وقد اندفعت الضرورة بواحدة، واحتجة عليه ما تنون. كذا في 'أرمر الحقائق للعيني'.

أكثر من ذلك: وعليه إجماع الأمة. **ولا يتزوج العبد إلح** لأن الرق أصف سعة، وهو قون عمر وعلي وعد الرحمن ابن عوف، وجمهور التابعين منهم إمامنا الأعظم أبو حبيبة الكوفي. **طلاقاً بائناً.** وفي الرجعي بالطريق الأول **تنقضي عدتها:** لأن نكاحها باق من وجه سقاء بعض الأحكام، خلاف ما إذا ماتت، فإنه يجوز له؛ لاقطاع النكاح بالكلية. [اللباب] **فلها الخيار** بين القرار والفرار. [اللباب: ٢٣/٢] وخيارها في المجلس الذي تعلم فيه بالعتق، وتعلم بأن لها الخيار، فإن علمت بالعتق، ولم تعلم بالخيار في ذلك المجلس، بل في مجلس آخر، فلها الخيار في ذلك المجلس، وهو فرقة بغير طلاق، ويبطل خيارها بالنكاح عن المجلس كخيار المحيرة. [الجوهرة البيرة: ٨٩/٢]

وكذلك المكاتبه. وإن تزوجت أمة بغير إذن مولاهما ثم اعتقت صح النكاح، ولا خيار لها. ومن تزوج امرأتين في عقدية واحدة إحداهما لا يحل له نكاحها، صح نكاح التي يحل له نكاحها، وبطل نكاح الأخرى. وإذا كان بالزوجة عيب فلا خيار لزوجها، وإذا كان بالزوج جنون أو جذام أو برص، فلا خيار للمرأة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ^{حسب}، وقال محمد ^{عنه}: لها الخيار، وإذا كان الزوج عيباً أجله الحاكم حولاً، فإن وصل في هذه المدة فلا خيار لها، وإلا فرق بينهما إن طلبت المرأة ذلك. والفرقة طليقة بائة، ^{دفعاً بنصر} ^{حصل مرده}

وكذلك المكاتبه: يعني إذا تزوجها بدين مولاهما، ثم اعتقت فيها خبر. [جوهره النيرة: ٨٩/٢] بوجود لعنة فيها، وهي زيادة ثلث عيبتها. (السبب) صح النكاح لأهل من أهل العبرة، ومتاع المود حق مومن، وقد ران، ولا حير لها؛ لأن المود بعده، فلا تتحقق زيادة ثلث، كما إذا روجت نفسها بعد العتق، كذا في الهدية. **صح نكاح التي الح.** لأن سطل في إحدهما، فيقتصر عيبتها، خلاف ما إذا جمع بين حر وعبد في بيع؛ لأنه يصل بالشروط عدسة، خلاف النكاح، ثم جميع مسمى نكاح له عند أبي حنيفة، وعندهما بقسم على مهر مثبتهما. [اللباب: ٢٣/٢] **عيب:** كجنون أو جذام أو برص أو رتق أو قرن. [السبب: ٢٤/٢]

فلا خيار لزوجها [وفي نسخة: تزوج] لما فيها من انصرافه بصل حقه، ودفع صر الزوج ممكن باصلاق أو نكاح أخرى. (السبب) لأن المستحق بالعقد هو حصة، ولعيب لا يقوته، بل يوجب فيه حلالاً، وفواته يوجب لا يوجب فسخ، ولعيب أولى، كذا في مسح اعقار. **فلا خيار للمرأة** لأن في خيار بصل حق لزوج وإمكان تحصيل مقاصد النكاح معها. **عند أبي حنيفة الح:** وتصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وعنده مشى الإمام المحنوبي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٣٣٢]

عيباً: وهو من لا يصل إلى النساء، أو يصل إلى ثيب دون الأنكر، أو يصل إلى بعض النساء دون بعض، فهو عيب في حق من لا يصل إليها. [السبب: ٢٤/٢] **أجله الحاكم** هكذا روى عن عمر وعني ومن مسعود **حولاً:** أي سه شمس، وفي هدية: سه فمرية، وهو صحيح، وهو ثلاث مائة ورعة وحمسون يوماً، وأول أسنة من حين يتراعى ولا يحسب عليه ما قبل يتراعى (الجوهره النيرة) **ان طلست.** لأنه حقه، فلا بد من طليتها. **المرأة ذلك:** هذا إذا لم تكن رتقاً، أما إذا كانت رتقاً فلا خيار لها. [الجوهره النيرة: ٩٠/٢]

والفرقة [لأن فعل العاصي صيف إلى فعل الزوج، فكأنه صقها] **تطليقة بائة** لأن فعل لقاضي كان سه من جهة الزوج، فكانت صلاقاً، وإنما كانت بائة، لأنها لو كانت رجعية رجعتها، واحتاج الحاكم إلى تفريق ثانياً

ولها كمالُ المهر إذا كان قد خلا بها، وإن كان محبوباً فرّق القاضي بينهما في الحال ولم يؤجله. والخصي يؤجل كما يؤجل العنين. وإذا أسلمت المرأة زوجها كافرٌ عرض عليه القاضي الإسلام، فإن أسلم فهي امرأته، وإن أبى عن الإسلام فرّق بينهما وكان ذلك طلاقاً بائناً عند أبي حنيفة ومحمد ^{عليه السلام} **رحمه الله**. وقال أبو يوسف **رحمه الله**: وهو الفرقة بغير طلاق، وإن أسلم الزوج وتحتة مجوسية عرض عليها الإسلام، فإن أسلمت فهي امرأته وإن أبت فرّق القاضي بينهما، ولم تكن الفرقة طلاقاً،

ولها كمال المهر لأن عمر **رحمه الله** كان يحكم بأحد المصدق كمالاً. **حلاهما** لأن حلوة العين صحيحة تحبها للعدة. (الجوهرة البيرة) محبوباً وهو من قطع لته. ولم يؤجله. لأنه لا فائدة في انتطاره. (الجوهرة البيرة) لأن العين بما أجل سنة يعرف أن عجزه من حقيقة، أو من عارضة، حتى يروى بمضي الفصول الأربعة، فلا فائدة في تأخير المحبوب. والخصي: وهو الذي أخرجت أنثياه، وبقي ذكره، فهو والعين سواء. (الجوهرة البيرة) يؤجل: لأن الوطاء مرجو منه. (الجوهرة البيرة) فرق بينهما: عدم حور بقاء المسلمة تحت الكافر. [الباب: ٢٥٢] وقال الشافعي: إن أسلمت قبل اندحور نالت منه في الحار، وإن كان بعد اندحور وقف على تقضاء عدتها، فإن لم يسلم حتى تقضت عدتها وقعت الفرقة بينهما، وسأ: ما روي أن رجلاً من بني تميم أسلمت امرأته وهي نصرانية، فرفعت إلى عمر بن الخطاب، فقال له عمر: أسلم وإلا فرقت بينهما، فأبى، ففرق بينهما، وعن ابن عباس مثل ذلك: ولم يقل عن أحد منهم اعتذر العدة، وكان ذلك تحصرة لصحابة من غير تكبر، كذا قال العلامة لأقضع في شرح هذا المختصر. طلاقاً بائناً هذا كما في دار الإسلام. [الجوهرة البيرة: ٩١٢]

عند أبي حنيفة **رحمته الله**: والصحيح قوهما، وعليه مشى الإمام البخاري والسمي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٣٣٢] وهو الفرقة **رحمته الله**. وجه قومه إن الفرقة سبب يشترك فيه الزوجان، فلا يكون طلاقاً كالفرقة بسبب الميثاق، وهما: أن بإلناء امتنع الزوج عن لإمسك بالمعروف مع قدرته عليه بالإسلام، فيبوء انقاضي مائه في استبراح كما في الحب والعدة، أما المرأة فليست بأهل بطلاق، فلا يبوء القاضي مناجها، كذا في 'هداية'.

فرق القاضي **رحمته الله**: لأن نكاح المجوسية حرام ابتداءً وبقاءً. [الباب: ٢٥/٢]

ولم تكن الفرقة **رحمته الله**: لأن الفرقة جاءت من قبلها، والمرأة ليست بأهل للطلاق، خلاف أسألة التي قبلها، فإن الفرقة هناك من جهة الرجل، وهو من أهل الطلاق. [الجوهرة البيرة: ٩١/٢]

فإن كان قد دخل بها. فلها كمال المهر، وإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها. وإذا أسلمت المرأة في دار الحرب لم تقع الفُرقة عليها حتى تحيض ثلاث حيض، فإذا حاضت بأت من زوجها. وإذا أسلم زوج الكتائية فهما على نكاحهما. وإذا خرج أحد الزوجين إلينا من دار الحرب مُسليماً وقعت البيئونة بينهما، وإن سبي أحدهما وقعت البيئونة بينهما، وإن سبياً معاً لم تقع البيئونة، وإذا خرجت المرأة إلينا مهاجرة جاز لها أن تتزوج في الحال، ولا عدة عليها عند أبي حنيفة. ^{لنابى الدارس} فإن كانت حاملاً لم تتزوج حتى تضع حملها. وإذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام وقعت البيئونة بينهما.....

فلا مهر لها لأن الفُرقة جاءت من قبلها قبل الدخول، فصارت ماعة لنفسها كمطوعة لاس روحها قبل الدخول، قل الحنفي: إباء الإسلام وردة أحد الزوجين إذا حصل من المرأة فهو مسح إجماعاً، وإن كان من جهته فهو مسح أبصاً عند أبي يوسف في كتبهما، وفي قول محمد: كلاهما صلاق، وفي قول أبي حنيفة: اردة مسح وإباء روح عن الإسلام صلاق. (الخوهرية السيرة) **لم تقع الفُرقة إلح** وهذا لأن الإسلام ليس سناً بفُرقة، والعرض على الإسلام متعذر؛ لقصور الولاية أي ولاية الإمام، ولأن الفُرقة رفعاً لنفساد، فأقما شرطها، وهو مضي الحيض مقام السبب، وهو تفريق القاضي عند إباء الزوج الإسلام.

فهما على نكاحهما لأنه يصح النكاح بينهما ابتداء، ولأن بقى أوى. [الخوهرية السيرة: ٩٢/٢]

وقعت البيئونة إلح لأنه لا فائدة في إبقاء النكاح؛ لانقضاء مقاصده، وتعدر الاستدراج به.

سبي أحدهما وأتى بدار الإسلام **لم تقع البيئونة** لأنه لا يختلف هما دين ولا دار [الخوهرية السيرة: ٩٢/٢] **مهاجرة**. أرادها مسلمة أو قابلة عقد الدمة **ولا عدة عليها** [إذا لم تكن حاملاً] **عند أبي حنيفة** وعندهما: ترميها العدة؛ لأن الفُرقة وقعت بعد الدخول في دار الإسلام، فيرميها حكم الإسلام، ولأي حنيفة قوله تعالى: **ولا جناح عليكم** - **لنكاحهن** - (مسحهن ١١) حيث أباح نكاح المهاجرات مطلقاً، فتقبيدهن بما بعد العدة زيادة على النص، وهي نسخ؛ ولأن وجوب العدة باعتبار حق الروح، ولا حق للكافر، والصحيح قوله، واعتمده الإمام المحمدي والسفي وموصي وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح: ٣٣٣] **حتى تضع حملها** لأن الحمل ثابت النسب، فيمض صحة النكاح، قال في 'الهداية': وعن أبي حنيفة أنه يصح النكاح، ولا يقرها روحها حتى تضع كما في الحنلي من الرنا، قال الإسبحي: والصحيح الأول. [الناب: ٢٧، ٢٦/٢]

وكانت الفرقة بينهما بغير طلاق، فإن كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها فلها كمال المهر، وإن لم يدخل بها فلها نصف المهر، وإن كانت المرأة هي المرتدة، فإن كانت قبل الدخول فلا مهر لها، وإن كانت الردة بعد الدخول فلها المهر، وإن ارتدتا معاً ثم أسلما معاً، فهما على نكاحهما. ولا يجوز أن يتزوج المرتدة مسلمة ولا مرتدة ولا كافرة، وكذلك المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر ولا مرتد. وإذا كان أحد الزوجين مسلماً، فالولد على دينه، وكذلك إن أسلم أحدهما وله ولد صغير.....

وكانت الفرقة سهما الخ هذا عند الشيخين، وعند محمد: إن كانت الردة من الروح فهي فرقة بطلاق، ويشترط أن يكون صاحياً، فإن إسلام السكران وإن صح، لكن لا يصح ارتداده، ولا تبين امرأته بذلك، ذكره فخر الإسلام في أصوله. واعتمد قولهما الأئمة: المحوي والسعي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحیح والترجيح: ٣٣٣] وفي 'القيّة': قال الإمام قاضي حان: إذا أصرّت المرأة كلمة الكفر هراً عن الزوج، وتخلصاً عنه تحير على الإسلام، وتعرر حمسة وسعين سوفاً، وليس لها إلا الزوج الأول ذكره الفاضل الرجدي، وهكذا في 'المنقطة'، وقال في 'المصمى': يحدد العقد مهر يسير رصيت، أو أنت يعي أنها تحير على تحديد النكاح. **فلها كمال المهر** لأنه قد استقر بالدخول. (الجوهرة النيرة) **ففيها نصف المهر** لأنها فرقة حصلت منه قبل الدخول، فصارت كالطلاق. (الجوهرة النيرة: ٩٢/٢) **فلا مهر لها** لأنها منعت بعضها بالارتداد، فصارت كالبائع إذا أثلّف المبيع قبل القبض. [الجوهرة النيرة: ٩٢/٢، ٩٣]

فلها المهر لأنه قد استقر بالدخول، ولا نفقة لها؛ لأن الفرقة من قبلها. (الجوهرة النيرة) **فهما على نكاحهما** استحساناً، وفي القياس: تقع الفرقة بينهما، وهو قول رفر؛ لأن ردة أحدهما منافية، مردقهما بالأوى؛ لأن في ردتها ردة أحدهما، ووجه الاستحسان: أن بني حبيفة ارتدوا، ثم أسلموا ولم تأمرهم الصحابة بتحديد الأنكحة وكان هذا في خلافة أبي بكر **ولا يجوز الخ** وذلك لأن الردة تؤثر في روال الإملاك، فلا يعيد الميث مع وجودها كالموت، ولأن الردة تمنع بقاء النكاح، وحال الابتداء أكد من البقاء، فلأن منع ابتداء النكاح أولى كذا قال العلامة الأقطع. **يتزوج المرتد** لأنه مستحق للقتل، والإمهال إنما هو ضرورة التأمل، والنكاح يشعله عن التأمل. (الجوهرة النيرة) **وكذلك المرتدة الخ** لأنها محبوسة للتأمل، وحكمة الزوج يشعلها عن التأمل. [الجوهرة النيرة: ٩٣/٢] **فالولد على دينه** لأن الولد تابع لخير الأبوين.

صار ولده مسلماً بإسلامه. وإن كان أحد الأبوين كتابياً والآخر مجوسياً، فالولد كتابي. وإذا تزوج الكافر بغير شهود أو في عدة كافر، وذلك في دينهم جائز ثم أسلما أقرأ عليه. وإن تزوج المجوسي أمه أو ابنته ثم أسلما فرّق بينهما. وإن كان للرجل امرأتان حرّتان، فعليه أن يعدلّ بينهما في القسم، بكرين كانتا أو ثنتين، أو أحدهما بكرًا والأخرى ثيبًا. وإن كانت إحدهما حرةً والأخرى أمةً، فللحرّة الثلثان وللأمة الثلث، ولا حقّ لهنّ في القسم في حالة السفر،^{لإطلاق ما رويته} دفعاً للحرج^{الزوجات}

صار ولده مسلماً الخ لأن في ذلك بصرًا بولد، وإسلامه بعبو ولا يعنى عليه. [سب: ٢٧٢]

فالولد كتابي لأن فيه نوع بصر له. [الجوهرة لبيرة: ٩٣٢] لأن مجوسي شر منه، وفائدته تظهر في كل ديبحته وجور مناحته. في دينهم حارب لأنهم إذا كانوا لا يعتقدون ذلك يحب لتفريق بالإسلام إجماعاً.

فرا عنه قل في رد الفقهاء: وأما قوله في عدة كافر، فهو قول أبي حنيفة، وقول أبو يوسف ومحمد ورفق: لا يفرق عليه، وتصحيح قوه، واعتمد لإمام محمدي واسمي ونوصي وصدر اشريعة. [التصحيح والترحيح: ٢٣٣]

لأنهم ليسوا بمخاطبين للأحكام، وإذا لم يتزوج مع محرم.

فرق بينهما لأن نكاح محارم لم يكن مشروعاً في جميع الأديان وأصل إلا في زمن دم بضرورة، فقد نسخ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَبَفَ﴾ (النساء: ٢٢)

فعله أن يعدل الخ بقوله من كانت له امرأتان وما إلى إحدهما في قسم جاء يوم تقيمه وشفه مثل أي مصحح روه أبو داود والسنائي وابن ماجه، فهو مصق لا فضل فيه بين الخديعة والمقيدة، والسكر والثلث، والمسمة والكتابية؛ ولأن القسم من حقوق النكاح، ولا تفاوت بينهما في ذلك، وعن عائشة رضي الله عنها كان يعدل في القسم بين نسائه، وكان يقول: اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تؤاخذني فيما لا أملك، يعني زيادة المحبة، كذا في "الهداية" وغيرها.

فصحرة اللذان الخ بقوه صحرة ليتان من القسم والأمة بينة، وبذلك قضى صديق وعبي ٠ ولأن حل الأمة أنقص من حل المرأة بدليل أنه لا يجوز نكاحها معها ولا بعدها، فلا بد من إظهار نقصان في القسم، والمكينة والمديرة وأن الولد بممرله الأمة؛ لأن الرق فيها فائمه سواء كن مسلمات أو ذميات، والمريضة في القسم كالصحيحة، وكما أن مرضها لا يستقط حقها في القسم فكذلك مرضه لا يكون مستقطاً حقها فيه.

وَيُسَافِرُ الزَّوْجُ عَنْ شَاءِ مِنْهُنَّ، وَالْأُولَى أَنْ يُقْرَعَ بَيْنَهُنَّ، فَيُسَافِرَ بِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهَا، وَإِذَا رَضِيَتْ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ بِتَرْكِ قِسْمِهَا لِصَاحِبَتِهَا جَازًا، وَلَهَا أَنْ تَرْجَعَ فِي ذَلِكَ.

ويسافر الروح الخ لأنه لا حق لها في السفر، حتى كان للروح أن لا يستصحب واحدة منهن، فكذلك إذا سافر بواحدة أو أكثر بلا إذن من صاحبتهما ولا قرعة؛ لأنه قد يتعسر عليه السفر ببعضهن لمرضها، أو سمن أو كثرة أولاد، وقد يأمن بعضهن في حفظ الأمتعة في السفر، أو في البيت، ولكن القرعة أحب تطليماً لقلوبهن، ولم تختص به أيام سفره حتى لا يقصى لبقية سائره. وقال الشافعي: تحب القرعة؛ لما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرًا أفرغ بين سائره، وأبتهن خرجت قرعتها أو اسمها يخرجها، متفق عليه، ولذا: أنه لا حق لها في السفر، وفعله يدل على الاستصحاب، ونحن نقول به تطليماً لقلوبهن. والذليل عليه: أنه لم يكن التسمية واجبة عليه في الحصر، وإنما كان يفعله تفضلاً، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحِبُّوا السَّيْرَ﴾ (الأحزاب: ٥١). فكان ممن يؤوي عائشة وأم سمية وريب وحفصة، ومن أرجاه سودة وجويرية وأم حبيبة وصفية وميمونة، قال البيضاوي: (الأحزاب: ٥١) أي تفرقها وتترك مضاجعتها، ﴿وَتُؤْوَى إِلَيْكَ﴾ (الأحزاب: ٥١) أي تضم إليك وتضاجعها. حار لأن سودة سب رمعة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها، وتعلن بوثقها لعائشة، وها أن ترجع في ذلك؛ لأنها أسقطت حقاً لم يجب بعد، فلا يسقط، كذا في "الهداية".

کتابُ الرُّضَاع

قليل الرضاع وكثيره إذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم، ومدة الرضاع عند أبي حنيفة ثلثون شهراً وعندهما سنتان، وإذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع التحريم. ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب إلا أم أخته من الرضاع،

كتاب الرصاع لما كان مقصود من الكاح بولد، وهو لا يعيش عبداً في ابتداء إيشائه إلا بالرصاع، وكان له أحكام تتعلق به، وهي من آثار الكاح المتأخرة عنه مدة وحب تأخيرها إلى آخر أحكامه، فقال: باب الرصاع، كذا في رد المحتار. وفي الدر المختار: هو عة يفتح وكسر مصّ شدي، وشرعاً: مصّ من ثدي الأدمية ولو بكر، أو ميتة، أو أيسة في وقت مخصوص هو حولان ونصف عند أبي حنيفة. وحولان فقط عندهما، وسيأتي تحقيقه - إن شاء الله -.

تعلق به الحريم وقال الشافعي: لا يثبت التحريم إلا بخمس رصعات؛ لقوله: لا تحرم المصّة ولا المصتان، ولا الإملاحة ولا الإملاحتان، وب: قوله تعالى: ٥٥. وفي الدر المختار: لا يثبت التحريم إلا بخمس رصعات؛ لقوله: لا تحرم المصّة ولا المصتان، وب: قوله تعالى: ٥٥. وفي الدر المختار: لا يثبت التحريم إلا بخمس رصعات؛ لقوله: لا تحرم المصّة ولا المصتان، وب: قوله تعالى: ٥٥.

من الرصاع ما يخرجه من النسب من غير فصل، وما رواه مردود في كتاب، أو مسووح به، كذا في الهداية.

وعندهما ستان وهو قول الشافعي، وهو الأصح، كذا في 'فتح'، وبه يعني كما في 'تصحيح انقذوري'، لكن في 'الخواصرة': أنه في الخولين ونصف، ولو بعد قضاء محرم، وعليه فتوى، وحاصله أنهما قولان، وعلى كل واحد يعني، كذا في الدر المختار وحاشية 'رد المحتار'، ودليلهما: قوله تعالى: ٥٥. وفي الدر المختار: ٥٥.

وله أي لأي حيفة هذه الآية، ووجهه: أنه تعالى ذكر شيئين، وصرب هما مدة، فكانت لكل واحد منهما حكمه كالأجل مضروب بتدبير، لا أنه قام انفصاف من تثبت المدة في أحدهما أي الحمل، فبقي الثاني على ظاهره، ولأنه لابد من تغير العداء بقطع لإسبات بالنسب، ودخول زيادة مدة يتعود الصبي فيها غيره، فقدّرت بأدنى مدة الحمل؛ لأنها معيرة، فإن عداء الحليب يعير عداء الرضيع، كما يعاير عداء العصية، أو الحديث محمول على مدة الاستحقاق، وعليه يحمل النص المقيّد بخولين في الكتاب، كذا في 'الهداية'.

لم يتعلق إلخ: قال **عليه السلام**: "لا رضاع بعد الفصال". [الخوهرية البيرة: ٢/٩٦]

ويجوز من الرضاع لقوله: "يجرم من ارضاع ما يجرم من نسب". **الا أم أخته**: أو أخيه من الرضاع، مستثاء مقصود؛ لأن حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب، فهم يكنى قوله: ويجرم من ارضاع: يح متناً ولا بما استثني، فلا تخصيص بالعقل، فإن حرمة أم أخته وأخيه نساً، كوكها أمه، أو موطوءة أبيه، وهذا المعنى مفقود في الرضاع.

فإنه يجوز له أن يتزوجها. ولا يجوز أن يتزوج أم أخته من النسب، وأخت ابنه من الرضاع يجوز أن يتزوجها، ولا يجوز أن يتزوج أخت ابنه من النسب، ولا يجوز أن يتزوج امرأة ابنه من الرضاع كما لا يجوز أن يتزوج امرأة ابنه من النسب. ولبن الفحل يتعلق به التحريم، وهو أن ترضع المرأة صبية، فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آبائه وأبنائه، ويصير الزوج الذي نزل لها منه اللبن أباً للمرضعة. ويجوز أن يتزوج الرجل بأخت أخيه من الرضاع، كما يجوز أن يتزوج بأخت أخيه من النسب، وذلك مثل الأخ من الأب إذا كان له أخت من أمه: جاز لأخيه من أبيه أن يتزوجها. وكل صبي اجتماعاً على ثدي واحد لم يجز لأحدهما أن يتزوج بالآخر،

أخت ابنه الخ. لأنه لما وطئ أمها حرمت عليه. ولا يوجد هذا المعنى في الرضاع. (الخوهره البيرة)

كما لا يجوز الخ. وذكر الأصحاب في النص لإسقاط اعتبار النسب. (الخوهره البيرة)

ولبن الفحل أي الرجل من زوجته امرصة إذا كان لبنها منه. [الناب: ٣٢ ٢]

يتعلق به التحريم الخ. وإنما يتعلق التحريم بنسب الفحل إذا ولدت المرأة منه، أما إذا لم تند وبنل لها لب، فإن التحريم يختص بها دونه، وحتى لا تحرم هذه الصبية على ولد هذا الرجل من امرأة أخرى. [الخوهره البيرة: ٩٦/٢]

فتحرم هذه الصبية الخ. وقع اتفاقاً، وخرج مجرح الغالب، وإلا فلا فرق بين زوجها وغيره حتى لو رى رجل امرأة فولدت منه، وأرضعت صبية منه تحرم عليه هذه الصبية، وعلى أصوله وفروعه، وذكر الحنفي خلاف هذا، فقال: امرأة إذا ولدت من الزنا، فولد لها لب، أو نزل لها لب من غير ولادة، فأرضعت به صبيًا، فإن الرضاع يكون منها حاصلة لا من الزنا، وكل من لم يثبت منه النسب لا يثبت منه الرضاع. [الخوهره البيرة: ٩٦ ٢]

حار الخ: لأنه لا قرابة بينهما. [الناب: ٣٢/٢] **وكل صبي اجتماعاً** الخ المراد اجتماعهما على الارضاع طالبت المدة أو قصرت. تقدم رضاع أحدهما على الآخر أم لا؛ لأن أهمهما واحدة، فهما أخ وأخت، وليس المراد اجتماعهما معاً في حالة واحدة، وإنما يريد إذا كان رضاعهما من ثدي واحد، فعلى هذا لو تزوج صغيرة، فأرضعتها أمه حرمت عليه؛ لأنها تصير أخته، ولو تزوج صغيرتين، فجاءت امرأة، فأرضعتها معاً، أو واحدة بعد أخرى صارتا أختين وحرمتا عليه، ولكل واحدة منهما نصف المهر؛ لأن الفرقة حصلت قبل الدخول بغير فعلهما، فإن كانت المرضعة تعمدت الفساد رجع عليها بما عزم من المهر، وإن لم تعمد لم يرجع عليها بشيء. [الخوهره البيرة: ٩٧/٢]

ولا يجوز أن تتزوج المُرْضُعةُ أحدًا من ولد التي أَرْضَعَتْ، ولا يتزوج الصبي المَرْضُعُ أخت زوج المُرْضُعة؛ لأنها عَمَتُهُ من الرضاع، وإذا اختلط اللبن بالماء، واللبن هو الغالب ^{لأنه أحدهما} يَتَعَلَّقُ به التحريم، فإن غلب الماء لم يَتَعَلَّقْ به التحريم، وإذا اختلط بالطعام لم يَتَعَلَّقْ به التحريم وإن كان اللبن غالبًا عند أبي حنيفة ^{حتى الروح}. وقال ^{سفيان} **يَتَعَلَّقُ به التحريم**، وإذا اختلط بالدواء، واللبن غالب **تَعَلَّقَ به التحريم**. وإذا حُلِبَ اللبن من المرأة بعد موتها، فأوجَرَ به الصبي **تَعَلَّقَ به التحريم**. وإذا اختلط لبن المرأة بلبن شاة ولبن امرأة هو الغالب **تَعَلَّقَ به التحريم**، وإن غلب لبن الشاة لم يَتَعَلَّقْ به التحريم، وإذا اختلط لبن امرأتين يَتَعَلَّقُ التحريم بأكثرهما عند أبي يوسف ^{سفيان}.

تعلق به التحريم خلاف لشافعي هو يقول: إن نَسَبٌ موجود فيه حقيقة، وحسب نَسَبٌ: معنوب غير موجود حكمًا حتى لا يظهر مقدسه لعالم، كما في يمين يعني بد حلف لا يشرب ساء، فشرط ساء محبوس بلاء، ومعنوب عالم على نَسَبٍ لا يَحْتِثُ، كما في الهدية: **عند أبي حنيفة** وقد رجحوا دليل الإمام، ومشى على قوله المحوي والنسفي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٣٣٧]

تعلق به التحريم قال في "الهداية": فوهما فيما إذا نَسَبُهُ البار حتى لو صحح بها لا يَتَعَلَّقُ به التحريم في فوهما حقيقًا، هما: أن العبرة للعالم، كما في ماء إذا م يعبره شيء عن حاله، ولأن حقيقته: أن الصعام أصل، وأما تابعه في حق المقصود، وهو تعدي، فصار كالمعنوب، ولا معتبر بتقاصر النَسَبِ من صعام عنده، هو صحيح، وبه من السرخسي؛ لأن التعدي بالصعام هو لأصل، وذكر الإمام جوهر رده: **رب على قول أبي حنيفة**، إنما لا شئت حرمة إذا أكل لقمة لقمة، أما إذا حساه حسوة يشئت به حرمة والله أعلم وهكذا في المعصية.

تعلق به التحريم [لأن المعنوب لا يظهر، فصار مستهينًا] لأن النَسَبَ يبقى مقصودًا فيه؛ إذا الدماء لتقويته على وصول. (خوهره ليرة) **فأوجر** اللوحور: لبناء الذي يصب في وسط الفم، يقال: أوجره ووجرته، كما في "النهاية" **تعلق به التحريم** لأن من بعد الموت على ما كان عليه فيه إلا أنه في وعاء حس، ودلت لا يمنع تحريمه، ولأن من لا يَحْقُقُ الموت، فحاله عنده كحالته. (الخوهره ليرة) ولأن النَسَبَ أي سبب حرمة الرضاع هو شبهة حرثية، ودلت في النَسَبِ معنى لإنشاء والإسب، وهو قائم للنَسَبِ. **يَتَعَلَّقُ به التحريم** اعتدًا للعالم كما في ماء. [النسب: ٣٣٢]

بأكثرهما وإن تساوى تعلق بهما جميعًا إجماعًا؛ لعدم الأولوية. [الخوهره ليرة: ٩٨/٢]

عند أبي يوسف ومشى على قول أبي يوسف الإمام المحوي واسمعي، ورجح قول محمد الصحاوي، قلت: وقوله هو الأحوط في باب المحرمات. [التصحيح والترجيح: ٣٣٧]

وقال محمد **ح**: يتعلّق بهما التحريم، وإذا نزل للبكر لبن فأرضعت صبيّاً يتعلّق به التحريم، وإذا نزل للرجل لبن فأرضع به صبيّاً لم يتعلّق به التحريم، وإذا شرب صبيّان من لبن شاة فلا رضاع بينهما. وإذا تزوّج الرجل صغيرةً وكبيرةً، فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرّمتا على الزوج، فإن كان لم يدخُل بالكبيرة فلا مهر لها، وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة إن كانت تعمّدت به الفساد، وإن لم تتعمّد فلا شيء عليها. ولا تُقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات، وإنّما يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين.

وقال محمد **ح**: **الح** وهو قول رفر، وهو رواية عن أبي حنيفة؛ لأن الحسن لا يعيب الحسن، بل يكثره، فلا يصير مستهلكاً؛ لاتحاد المقصود، وهما أن الأقل تابع للأكثر، فصر كالنساء والماء، وقول محمد: أظهر وأحوط. **نزل للبكر** وهي بنت تسع سنين فصاعداً. (الحوهرة النيرة) **فأرضعت صبيّاً** أما إذا لم تسع تسع سنين، فأرضعت لم يتعلّق. **يتعلّق به التحريم**. لإصلاق النص، وهو قوله تعالى: **وَمَا يَتَّبِعُ الْفَسَادَ** (النساء: ٢٣) لم يتعلّق به التحريم **الح** لأنه ليس من على الحقيقة؛ لأن ابنه إنما يتصور من يتصور منه الولادة. (الحوهرة النيرة) **فلا رضاع بينهما** [المشهور أن الحاري **ح** أفق بالرضاع] لأن من الشاة لاحرمة به تدبيل أن الأمومة لا تنبت به، ولا أحوة بيه وبين ولدها، ولأن ليس النهائي له حكم الطعام. [الحوهرة النيرة: ٩٨ ٢]

حرماً على الزوج لأنه يصير جامعاً بين الأم والبنت رضاعاً، وذلك حرام كاجتماع بينهما سناً. كذا في "الهدية". **فلا مهر لها**. لأن الفرقة جاءت من فسها قبل الدخول بها. **نصف المهر** لأن الفرقة وقعت لا من جهتها، والارتضاع وإن كان فعلاً منها لكن فعلها غير معتبر في إسقاط حقها كما إذا قتلت مورثها. [السب: ٣٤ ٢]

تعمّدت به الفساد وبأن عممت بالنكاح، وقصدت بالإرضاع الفساد، وأما إذا لم تقصد الفساد بأن لم تكن عامة بالنكاح، أو كانت عالمة به لكنها قصدت دفع الجوع واهلاكة عن الصغيرة، وم تقصد ذلك، لكن م تعمّد بأن اسكاح يقصد بذلك، ففي جميع هذه الصور لا يرجع الروح به عيها، وعن محمد: أنه يرجع في جميع الأحوال، والصحيح الأول، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف **ح**، والقول قوها: إنها لم تتعمّد مع عيها، كما هو مصرح في "الحوهرة" و"الفاية" لمحقق الرحدي. **شهادة رجب** **ح** لما فيه من إبطال الملك. [السب: ٣٥/٢]

إذا كانوا عدولاً، فإذا شهدوا بذلك فرق بينهما، فإن كان قبل الدخول، فلا مهر لها، وإن كان بعده، فلها الأقل من المسمى، ومن مهر المثل، وليس لها في العدة نفقة ولا سكنى. [الحوهرة النيرة: ٩٩ ٢]

كتاب الطلاق

الطَّلَاقُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: أَحْسَنُ الطَّلَاقِ، وَطَّلَاقُ السُّنَّةِ، وَطَّلَاقُ الْبِدْعَةِ. فَأَحْسَنُ الطَّلَاقِ: أَنْ يُطَلِّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ وَبِتَرَكْهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا.

وطَّلَاقُ السُّنَّةِ: أَنْ يُطَلِّقَ الْمَدْخُولَ بِهَا ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ.
وطَّلَاقُ الْبِدْعَةِ: أَنْ يُطَلِّقَهَا ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ ثَلَاثًا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ،

كتاب الطلاق م ذكر الكاح وأحكامه اللارمة والمتأخرة عنه شرع فيما به يرتفع، وقدم ارضاعه؛ لأنه يوجب حرمة مؤدة بخلاف اطلاق تقديماً بالأشد على الأخف كذا في 'الحر'، وفي 'الحرية': اطلاق في البعة: إزالة القيد والتحية، وهو في الشرع: عبارة عن المعنى موضوع عن عقدة الكاح. ويقال: عبارة عن إسقاط الحق عن البضع، وهذا يخور تعليقه بالشرط. [اجوهرة اسيرة: ٩٩٢] ويقال هو رفع القيد لثابت باسكاح، كذا في 'السكر'، وسه الحاجة الموحدة إليه، وشرطه: كون اطلاق عاقلاً بالغاً، والمرأة في اسكاح، أو في العدة التي تصلح لها محلاً للطلاق، وحكمها: زوال الملك عن المحل، كذا في 'العباية'. **على ثلاثة أوحد** هذا احتبار صاحب الهداية. وفي الكرحي: هو على صريحين: طلاق سنة وطلاق بدعة. [اجوهرة البيرة: ١٠٠٩٩٢]

فأحسن الطلاق إلح لما روي عن إبراهيم الحنفي أن اصحابه كانوا يستحبون أن لا يريدوا في اطلاق على واحدة حتى تمضي عدتها، ولأنه أبعد من الدم لتمككه من التدارك كذا في 'رمز الحقائق'. **تطليقة واحد** وظاهر الرواية ان لا تكون نائمة، وفي 'ريادات اريادات': النائم والرجعي سواء. [لتصحيح والترجيح: ٣٣٨]

في طهر واحد إن كنت من دوات الأقراء. **وطلاق السنة إلح** ما روي أنه قال: 'طلاق السنة أن يطبقها تطليقة وهي صاهرة من غير جماع، فإذا حاضت وطهرت صبغها أخرى': أخرجه إسائي ومثله في الصحيحين. [حاشية السدي: ٣١٧] بقوله **لأنه** عمر **ع** 'مراسك فبراجعها ثم يدعها حتى تحيض وتطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم يصبغها إن أحب'، كذا في 'رمز الحقائق'. **وطلاق البدعة إلح** م روي في حديث ابن عمر **ع** قال: قنت يا رسول الله، أرأيت لو طلقها ثلاثاً؟ قال: إدام قد عصيت الله، وبانت منك امرأتك، روه ابن أبي شيبه والدارقطني، واعلم أنه أراد بقوله: 'ثلاثاً' في طهر إدام لم يتحلل بين التطليقتين رجعة"، وإن تحت فلا يكره عند أبي حنيفة، وإن تحلل الزوج بينهما فلا يكره بالإجماع، كذا في 'رمز الحقائق'.

فإذا فعل ذلك وقع الطلاق، وبانت امرأته منه، وكان عاصياً.

والسنة في الطلاق من وجهين: سنة في الوقت، وسنة في العدد، فالسنة في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها، ^{بأن تكون طاهرة} والسنة في الوقت تثبت في حق المدخول بها ^{بأن تكون واحدة} خاصة، وهو أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه، وغير المدخول بها أن يطلقها في حال الطهر والحيض، وإذا كانت المرأة لا تحيض من صغر أو كبير، فأراد أن يطلقها للسنة طلقها واحدة، فإذا مضى شهر طلقها أخرى.

وكان عاصياً لأن الهبي لمعنى في غيره، فلا يعدم المستروعية. [اسباب: ٣٧٢] وذهب جماعة منهم الصهرية واشيعة وابوهاية السجدية إلى أن الطلاق الثلاث حتم لا تقع إلا واحدة؛ لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر الصديق، وسنين من خلافة عمر رضي الله عنه واحدة، فأمصاه عنهما عمر رضي الله عنه رواه مسلم والبخاري، ولما روي عن حديث العجلاني، وفيه ضيقها ثلاثاً قبل أن يأمره النبي ﷺ، متفق عليه، ولم يقل إنكاره، وقد روي ذلك بضاً عن عمر وعبيد بن عمر رضي الله عنه، وخوات عن حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه إنكار عني من يخرج عن سنة الطلاق بإيقاع الثلاث، وإنكار عن تساهل الناس في مخالفة السنة في الزمان المتأخر عن العصرين كأنه قال: الطلاق الموقع الآن ثلاثاً كان في ديكت العصرين واحدة.

يستوي فيها الخ: وذلك لقوله تعالى: **فَصَفَّ هُنَّ عَشْرَتُهُنَّ** (الطلاق ١)، وروي عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنه أن المراد به لقبيل عدس، وهو عام في المدخول وغير المدخول بها، ولأن مع يعود إلى جميع التطبيقات، وهذا لا يختلف بالمدخول بها وغير المدخول بها، كذا في "شرح الأقطع". المدخول بها خاصة ليكون الإقدام على الطلاق عند تعدد زمان الرعة حجة، وتحدد الصهر دليلاً على الحاجة، كذا في "المافع".

الطهر والحیض: لأنها لا عدة عليها. (الجوهرية البيرة) **طلقها واحدة الخ** لأن المانع من طلاق الحائض تطويل العدة وحرف الحبل، وهذا معدوم في الآيسة والصغيرة، وقال زهر: لا يطلقها حتى يمضي شهر بعد ما جامعها، فإن أراد أن يلخص لها طلاق السنة بالعدد، طلقها واحدة متى شاء ثم يتركها حتى يمضي شهر، ثم يطلقها أخرى ثم يتركها شهر، ثم يصفها أخرى. [الجوهرية أسيرة: ١٠١، ٢] **فإذا مضى شهر الخ** لأن الشهر في حقهما أي الصغيرة والكبيرة قائم مقام الحيض، قال الله تعالى: **فَإِذَا مَضَى مِنْهُنَّ أَشْهُهُنَّ** (النساء ٤)، يعني إن أشكل عليكم حال اعتدادها بين الطائفتين فحكمهن هذا. كذا في "النهاية" ثم إن كان الطلاق في أول الشهر تعتبر الشهور بالأهنة، وإن كان في وسطه فلا أيام في حق التعريق، وفي حق العدة كدنت عند أبي حنيفة، وعندهما يكمل الأول بالأخير، واستوسطان بالأهنة، وهي مسألة الإجازات. [اسباب: ٣٨٢]

فإذا مضى شهرٌ طَلَّقَهَا أُخْرَى، وَيَجُوزُ أَنْ يَطْلُقَهَا وَلَا يَفْصِلُ بَيْنَ وَطْنِهَا وَطَلَّاقِهَا بِزَمَانٍ. وَطَلَّاقُ الْحَامِلِ يَجُوزُ عَقِيبَ الْجَمَاعِ، وَيُطْلَقُهَا لِلْسَّنَةِ ثَلَاثًا، يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ تَطْلِيقَتَيْنِ بِشَهْرٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ **ح**. وَقَالَ مُحَمَّدٌ **ج**: لَا يَطْلُقُهَا لِلْسَّنَةِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالِ الْحَيْضِ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَيَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَإِذَا طَهَرَتْ وَحَاضَتْ وَطَهَرَتْ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ: إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا. وَيَقَعُ طَلَاقُ كُلِّ زَوْجٍ إِذَا كَانَ عَاقِلًا بَالِغًا.

ولا يفصل بين وطنها لأن الكراهية فيمن يخص تنوهم لخل، وهو مفقود هـ. [السبب: ٣٨٢] يعني التي لا تحيص من صعر وكبر، وقال زهر: يفصل بين وطنها وصلاقتها بشهر، والخلاف فيما إذا كانت صغيرة لا يرحى منها الحيض والخل، ثم إذا كان يرحى منها دت، فألفصل أن يفصل بين وطنها وصلاقتها بشهر بجماعاً. (الجوهرة النيرة) **عقب الجماع**: لأنه لا يؤدي إلى اشتباه العدة. (الجوهرة النيرة)

عند أبي حنيفة الخ. واعتمد قوضما محبوبي ويسمي وغيرهم. [التصحيح والترحيح: ٣٣٨، ٣٣٩] **إلا واحدة**. لأن الأصل في انصلاق خطر، وقد ورد الشرع بالتفريق على فصول العدة، وهي الأشهر أو الحيض، واشهر في حق حامس يس من فصول، وهم يقيساها على الأيسة والصغيرة. [الجوهرة النيرة: ١٠١/٢] **ويستحب له الخ**. لاسحب قول بعض المشايخ، والأصح أنه واجب عملاً بحقيقة الأمر، وهو قوله **ع** لعمر **هـ**: مر ابنتك فليراجعها، وقد كان طلقها وهي حائض. [الجوهرة النيرة: ١٠١/٢]

فإذا طهرت الخ هكذا ذكر في 'الأصل' وذكر الصحاوي أنه يطبقها في الطهر الذي بني حيضة، وقال الكرخي: ما ذكره الصحاوي هو أبي حنيفة، وما ذكره في 'الأصل' قوهما وجه ما ذكره الصحاوي ما روى سالم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض، فذكر ذلك عمر لرسول الله **ص**. فسأل عمر رسول الله **ص**، فقال: مره فليراجعها، ثم ليطلقها إذا صهرت، روه مسلم والأربعة. ووجه ما ذكر في 'الأصل' ما روه نافع عن ابن عمر أنه صق امرأته وهي حائض، وفي رواية تصيفة على عهد رسول الله **ص**. فسأل عمر رسول الله **ص**، فقال: مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تصهر ونحيض، ثم تطهر ثم إن شاء أمسك، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فثبت العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء، رواه الجماعة غير ابن ماجه، كذا في 'رمز الحقائق'.

عاقلاً بالغاً: ولو مكرهاً أو سكران بمحذور. [السبب: ٣٩/٢]

ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم، وإذا تزوج العبد بإذن مولاه ثم طلق وقع طلاقه، ولا يقع طلاق مولاه على امرأته.

والطلاق على ضربين: صريح، وكنائية، فالصريح قوله: أنت طالق، ومطلقاً، وطلقتك، فهذا يقع به الطلاق الرجعي، ولا يقع به إلا واحدة وإن نوى أكثر من ذلك، ولا يفترق^{الواحدة الرجعية} بهذه الألفاظ إلى نية. وقوله: أنت الطلاق، وأنت طالق الطلاق أو أنت طالق طلاقاً، فإن لم تكن له نية فهي واحدة رجعية، وإن نوى ثنتين لا يقع إلا واحدة،

ولا يقع طلاق الصبي إلخ: بقوله لا كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمجنون، واعتوه، والمعنى عليه كالمجنون، وكذا النائم لا يقع صلاقه، واعتوه من كان قليل الفهم محتط الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يصرب ولا يشتم، كذا في 'رمر الحقائق'. وقع طلاقه: لأن قوته صحيح إذا لم يؤثر في إسقاط حق مولاه، ولا حق للمور في هذا الكاح. (الجوهرة البيرة) ولا يقع طلاق إلخ: بقوله لا الطلاق بيد من مثك اساق، ولأن الحل حصل للعبد، فكان رفعه إليه. (الجوهرة البيرة) صريح، وكنائية: الصريح ما ظهر المراد منه ظهوراً، بياً مثل: أنت طالق، أنت حرام، ويعتق منه، سمي القصر صرخاً؛ لظهوره وارتفاعه على سائر الأبنية، والكنية ما استتر المراد به. (الجوهرة البيرة) يقع به الطلاق إلخ: لأنه تعالى أنت الرجعة بعد الطلاق الصريح في قوله جل ذكره: لا صلاقاً مراً ما فسدت معروفة أو شرح بإحسان (لقرة ٢٢٩)، كذا في 'رمر الحقائق'. إلا واحدة: وقال الشافعي: يقع ما سوى. (الجوهرة البيرة: ١٠٢/٢) ولا يفترق هذه إلخ: يعني الصريح بعللة الاستعانة، وكذا إذا بوى الإمامة لا تصح؛ لأنه بوى تحجير ما عنقه الشرع بانقضاء العدة، فيرد عليه قصده. (الجوهرة البيرة: ١٠٢/٢) فهي واحدة إلخ: أي تقع هذه الصور الثلاث واحدة رجعية، أما الوقوع بقوله: 'أنت الصلاق'؛ فلأن المصدر يذكر، ويراد به اسم الماعل، يقال: رجل عدل، أي عادل، فيكون ذكر الصلاق ذكراً لطلاق، فصار بمسألة قوله: 'أنت صالق، وأما الوقوع بالأحرين فظاهر؛ لأنه لو ذكر أنت صالق وقع الصلاق، وإذا ذكره وذكر المصدر معه، فالمصدر يريد تأكيذاً، فكان أولى، وأما كون الواقع به رجعيًا، فإنه صريح لا يحتاج إلى البية.

لا يقع إلا واحدة إلخ: عندنا؛ لأن المصدر لا يحتمل العدد، وقال زفر واستافعي ومالك تصح بية الشتين؛ لأنه إذا صح بية الثلاث تصح بية الشتين؛ لأهما بعض الثلاث. قلنا: إن معنى اتوحيد مراعي في الألفاظ الوحدان، ورعاية معنى اتوحيد إما بالعددية أو الحسية، والمثنى معزل منهما؛ لكونه عدداً محصاً، إلا أن يكون امرأة أمة؛ لأن شتين جس طلاقها، فيكون معنى اتوحيد مراعي في بية الشتين باعتار الحسية. والحاصل: أن المصدر لا يدل على العدد، =

وإن نوى به ثلاثاً كان ثلاثاً.

والضرب الثاني الكنايات، ولا يقع بها الطلاق إلا بالنية، أو بدلالة حال. وهي على ضربين: منها ثلاثة ألفاظ يقع بها الطلاق الرجعي، ولا يقع بها إلا واحدة، وهي قوله: اعتدي، واستبرئي رحمك، وأنت واحدة، وبقية الكنايات إذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بآئنة، وإن نوى ثلاثاً كانت ثلاثاً، وإن نوى ثنتين كانت واحدة، وهذه مثل قوله:

= وإنما يدل على العرد أحصيني أو العرد الاعتباري، والثلاث فرد اعتباري في الحرة؛ كونه حسن صلاحه، وكذا النساء في الأمة، فثبت أن بية الثلاث حائر بذكر المصدر دون بية الثنتين؛ لأنه عدد محض، فلفظ أحسن لا يدل عليه، فسعوا به. إلا بالنسبة إلح. لأه تحمل لطلاق وغيره، فلا بد من نية أو الدلالة. [الجوهرة النيرة: ١٠٣/٢] أو بدلالة حال: كمذكرة الطلاق وحالة الغضب.

اعتدي واستبرئي إلح. أم الأول؛ فلأه تحمل الاعتداد عن الكحل، وتحتمل أعداد نعم لله تعالى، فإن نوى لأول تعين نيته، فيقتضي طلاقاً سابقاً لأن الأمر بالاعتداد بعير طلاق غير صحيح، فلا بد من تقدير مطلق سابق، وطلاق يعقب الرجعة، وأما ثابته؛ فلأه تسعمل معنى لأعداد؛ لأنه تصريح بما هو المقصود منه أي من الاعتداد، فكان مسميته؛ لأن المقصود من الاعتداد ستراء رحمها لحصلها روح آخر، ويحصل الاستبراء لتبقيها، فإن نوى الأول تعين نيته، فيقتضي طلاقاً سابقاً، وأما اثابته؛ فلأه تحمل أن تكون معنا لمصدر محذوف معناه تصفية واحدة، فإذا نواه جعل كأنه قاله: أي أنت طالق طلاقاً واحداً، وطلاق يعقب الرجعة، وتحتمل غيره، وهو أن تكون وحدة عدده، أو عدد قومه، أو عدد قومها وحو ذلك، وما حتمت هذه الألفاظ لطلاق وغيره يحتاج فيه إلى النية، ولا يقع إلا وحدة؛ لأن قوله: "أنت طالق" فيها مقتضى أو مضمرة، وهما جواب وسؤال، ولو كان مظهرًا لا تقع به إلا وحدة، فإذا كان مضمرة أو، وفي قوله: أنت وحدة، وبصار المصدر المذكور لكن التخصيص على أن وحدة تأتي بية ثلاث، ولا معتبر باعتدال أو وحدة عند عامة المشايخ وهو الصحيح؛ لأن العوام لا يميزون بين وجوه الإعراب.

كانت واحدة. ولا تصح بية الثنتين عدداً، وقال رفوف: يقع الثمان، لما: أن السبوبة لا تتضمن العدد، ألا ترى أنك لا تقول أنت ثمانين، ولا يصح أن يقع السمة ما لم يتضمنه الكلام، وليس كذلك إذا أراد الثلث، لأنه لا تقع من حيث العدد، ولكنها نوع سبوبة، وهذا إذا قال لزوجته الأمة: أنت بائن بيوي الثنتين وقعتا؛ لانتهاء السبوبة العليا في حقها كالثلاث في الحرة. [الجوهرة النيرة: ١٠٤، ١٠٣/٢]

أنت بائنٌ، وبَتَّةٌ وبَتْلَةٌ، وحرأٌ، وحبلُك على غاربك، والحقى بأهلك، وخليَّةٌ، وبريَّةٌ،
 ووهبتك لأهلك، وسرحتك، واختاري، وفارقتك، وأنتِ حرَّةٌ، وتقنعي واستشري،
 واغرُبي، وابتنعي الأزواج، فإن لم يكن له نيَّةُ الطلاق لم يقع بهذه الألفاظ طلاقٌ إلا أن
 يكونا في مُذاكرة الطلاق، فيقعُ بها الطلاقُ في القضاء ولا يقعُ فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن
 ينويه، وإن لم يكونا في مُذاكرة الطلاق وكانا في غضبٍ أو خصومةٍ وقع الطلاقُ بكلِّ
 لفظةٍ لا يُقصدُ بها السَّبُّ والشَّيْمَةُ، ولم يقعْ بما يُقصدُها السَّبُّ والشَّيْمَةُ إلا أن ينويه.

وسنة وستة. كلاهما معنى القصر. وحللك على عارك ثميل؛ لأنه تشبيه بالصورة المترعة عن أشياء، وهي هيئة الناقة إذا أريد إطلاقها للرعي، أو هي ذات رس. فألقي الحبل على عارها. وهو ما بين السنام والعنق، فشبه هذه هيئة الإطلاقة صلاق المرأة من قيد السكاح أو العمل أو الصرف، وصار كناية في الطلاق لتعدد صور الإطلاق، كذا في "مجمع الأهر". وحلية أي عن الكاح، أو شيء آخر، وكذا البرية.

ووهتلك لأهلك فيحتمل أني عفوت عت لأحل أهنت، أو وهنت هم لأي طبقت.

وسرحلت يحتمل بالطلاق، ويحتمل في حوائجي. [أخوهرة اميرة: ١٠٤، ٢]

واختاري: أي بالفراق في النكاح أو في أمر آخر. [حاشية السندي: ٣٢١]

وفارقك: يعتمل الطلاق، ويعتمل ببدي. (الحوهرة اسيرة) وأنت حرة يفيد انحريم، ويعتمل كوكها حرة. (الحوهرة اسيرة) وتقعى: أمر بأحد القناع على وجهها، فيحمل لأنت ست مي، وحره على بطرك أو عن الأحيى شلا يطر إليك واستتري كذلك. واعربي: بالعين المعجمة والراء المهملة أي ناعدي عي؛ لأني صقنتك، أو لربارة أهديت، وروي عربي - بالعين المهملة والراء المعجمة من العروبة، معاه عيبي ونعدي، ومه قوه تعالى: ... عزت عنك من مقف ٥٥٥ (يوس ١٦)، والعروب: البعد والدهاب، و'البعي الأرواح' يختمل لأني صقنتك، ويختمل بعباده مه، أو اتعي الأرواح من اساء، لأن الروح اعط مشترك بين ارجان واساء.

فبقعهما الطلاق **الح** لأن هذه الأعطاض ما حررت حوائها نسواها الصلاق كان ذلك طلاقاً في الطاهر، وإما ما يقع فيما بينه وبين الله تعالى؛ لأنه يحتمل أن يكون حوائها، ويحتمل أن يكون ابتداء، فلا يقع إلا بالنائية. [أخوهرة البيرة: ١٠٥٢]

إلا أن يؤوله محيئاً يقع الطلاق؛ لأن الحار يدبر على لئيمة، وهو أدنى، فلا يحتمل على الصلاق، وهو أعلى إلا بالتعين، فإذا بوى الطلاق تعين الطلاق بلا منازعة.

وإذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة كان بائناً، مثل أن يقول: أنت طالق بائن، وأنت طالق أشد الطلاق، أو أفحش الطلاق، أو طلاق الشيطان، أو طلاق البدعة، أو كالجبلية، أو ملة البيت.

وإذا أضاف الطلاق إلى جملتها، أو إلى ما يُعبرُ به عن الجملة وقع الطلاق، مثل أن يقول: أنت طالق، أو رقتك طالق، أو عنقك طالق، أو روحك، أو بدنك، أو جسدك، أو فرجك، أو وجهك، وكذلك إن طلق جزءاً شائعاً منها، مثل أن يقول: نصفك أو ثلثك طالق. وإن قال: يدك أو رجلك طالق لم يقع الطلاق، وإن طلقها نصف تطلقته، أو ثلث تطلقته كانت تطلقه واحدة، وطلاق المكره

كان هذا قول أبي حنيفة وهو الصحيح، وعنه مشي الحنوي والشافعي وموسى وغيرهم، وعن أبي يوسف في قوله: أنت طالق بدعة لا يكون بائناً، ولا باسية، وعن محمد في قوله: أنت طالق لبدعة، أو طلاق الشيطان يكون رجعيًا، وعن أبي يوسف في قوله: مثل الخس يكون رجعيًا. [التصحيح والترحيح: ٣٤٠] لأن الطلاق يقع بمجرد اللفظ، فإذا وصفه بزيادة أفاد معنى ليس لفظه. [الجوهرة النيرة: ١٠٥/٢]

أنت طالق أو رقتك إلخ لأن كل واحد من هذه الأشياء يعبر به عن الحصة، أما الجسد وأسدن فظاهر، وكذا غيرهما، قال الله تعالى: **فمخرجه** (سورة النساء: ٩٢)، وقيل: **فصبت دمه** (شعر، ٤)، وقال: **عن الله** الفروج على سرورح، ويقال: فلان رأس يقوم، ووجه اعرب، وهدت روحه معنى نفسه، ومن هذا التقبيل دمه، في رواية يقال: دمه هدر، ومعناه السمس، وهو الظاهر كما في 'الهداية'. **إن طلق جزء إلخ** لأن الحرثية ثبت في الشائع، ثم يسري إلى الكل كما إذا عتق بعض الحرثية مثلاً. **أو ثلثك طالق** وكذا رعتك، أو سدستك، أو عشرتك. (الجوهرة النيرة) **لم يقع الطلاق**: لأنه لا يعبر بها عن الجملة في الأغلب.

تطبيقه واحدة لأن الصلح لا يتجرأ. [الجوهرة النيرة: ١٠٨/٢] **وطلاق المكره إلخ** [من صلافة صحيح؛ لإقراره بالطلاق، كما في 'مدر المحتار'] أما المكره فصلافة واقع عندنا، وقال الشافعي: لا يقع، وخلاف فيما إذا أكره على مطلق، أما إذا أكره على الإقرار به، فأقر به لا يقع إجماعاً؛ لأنه لم يقصد به إيقاع الطلاق، بل قصد الإقرار، والإقرار يحتمل الصدق والكذب، وقيم السبب على رأسه يدل على أنه كاذب، وأقره بطلاق يقع صلافة؛ لقوله: **ثلاث جدهن حد، وهرهن حد، النكاح واعتاق وإطلاق**. [جوهرة النيرة: ١٠٩، ١٠٨/٢]

والسكران واقع، ويقع الطلاق إذا قال: نويت به الطلاق. ويقع طلاق الأخرس بالإشارة، وإذا أضاف الطلاق إلى النكاح وقع عقيب النكاح، مثل أن يقول: إن تزوجتُك، فأنت طالق، أو قال: كل امرأة أتزوجها، فهي طالق وإذا أضافه إلى شرط وقع عقيب الشرط مثل أن يقول لامرأته: إن دخلت الدار فأنت طالق، ولا يصح إضافة الطلاق إلا أن يكون الحالف مالكا،
لطلاق حين الحلف

والسكران قال في "البيان": يريد بالسكران الذي سكر باحمر أو من السيد، أما إذا سكر من السج أو من الدواء، لا يقع صلاقه بالإجماع، وفي "أحوالهم": وفي هذا إرمان إذا سكر من السج يقع طلاقه رجرا له، وعليه الفتوى، ثم انصاف من السكر بالخمير واقع، سواء شربها صوغا أو كرها أو مصطرا. [التصحيح والترجيح: ٣٤١] لأن الشرع لما حاصه في حال سكره بالأمر والنهي حكمه فرعي كالصلاة عرفا أنه اعتره كقائم العقل تشديداً عليه في الأحكام الفرعية، وقد فسروه بما عده الإمام: وهو من لا يعرف الرجل من المرأة، ولا السماء من الأرض، وهو المعتمد، واختاروا في وجوب الحد عليه، تفسيره بقولهما: وهو من يهرق في أكثر كلامه، واختاروا في نقص الطهارة، وفي جمعه أن لا يسكر، تفسيره بأن الذي في مثبته حلل، كذا في حاشية "الطحاوي".

ويقع الطلاق إلخ. يعني المكره والسكران؛ لأن الإكراه والسكر لا يؤثران في الطلاق، فإذا أحرأ أنه كان قاصداً لذلك، فقد أكداه فوقع، وهذا اختيار الكرخي والطحاوي، ويختل أن الشيخ ترجح قولهما عنده، فإذا أفاق السكران وأقر على نفسه أنه بوى الطلاق صدق عند الكرخي والطحاوي، ويقع الصلاق حينئذ بالإجماع. وقال عامة أصحابنا: إن صريح الطلاق من السكران من الخمر والسيد يوقع الطلاق من غير نية، فعلى هذا القول يحتل أن يكون قوله: 'يقع الطلاق إذا قال: نويت به الصلاق' وقع سهواً من الكاتب، وفي بعض نسخ: ويقع الصلاق بالكسايات إذا قال: نويت به الطلاق، وهو صواب، لأن الكسايات هي التي تفتقر إلى النية. [أحوالهم: ١٠٩، ٢]

بالإشارة: المنعقدة له؛ لأنها قائمة مقام عبارته دفعاً للحاجة. [النسب: ٤٣/٢]

وقع عقيب النكاح: وهو قول عمر واس مسعود، ولأنه علق بالشرط، فإذا وجد الشرط وجد المشروط **وقع عقيب الشرط.** هذا بالاتفاق؛ لأن المثل قائم في الحال، والظاهر بقاؤه إلى وقت الشرط؛ ولأنه إذا علقه بالشرط صار عند وجود الشرط كالمتمكلم بالطلاق في ذلك الوقت، فإذا وجد الشرط والمرأه في مكانه وقع الطلاق كأنه قال لها في ذلك الوقت: 'أنت طالق'، وإن كانت حرجت من مكانه بعد هذا القول، ثم وجد الشرط وهي في غير ملكه لم تطلق، واختلت اليمين؛ ما بينا أنه يصير عند وجود الشرط كالمتمكلم بالطلاق. [أحوالهم: ١١٠/٢]

أَوْ يُضِيفَهُ إِلَى مَلِكِهِ، فَإِنْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، فَدَخَلْتَ الدَّارَ لَمْ تُطَلَّقْ.

وَأَلْفَاظُ الشَّرْطِ: إِنْ، وَإِذَا، وَإِذَا مَا، وَكَلَّ، وَكَلَّمَا، وَمَتَى، وَمَتَى مَا، فَفِي كُلِّ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ
إِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ. إِلَّا فِي كَلَّمَا؛ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ
الشَّرْطِ حَتَّى يَقَعَ ثَلَاثُ تَطْبِيقَاتٍ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ الشَّرْطُ لَمْ يَقَعَ شَيْءٌ،
وَزَوَالُ الْمَلِكِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَا يُبْطِلُهَا. فَإِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ فِي مَلِكٍ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَوَقَعَ
الطَّلَاقُ، وَإِنْ وَجَدَ فِي غَيْرِ الْمَلِكِ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ، وَلَمْ يَقَعَ شَيْءٌ.

لَوْجُودِ الشَّرْطِ لَوْجُودِ الْخَطِيئَةِ لَوْجُودِ الْخَطِيئَةِ

نوعود المحلية

لو وجد الشريط

لا يزال المحلة

بصحة أبي مكره كقبوله للأحجية، إن كحادث فأتى صديق. [أسباب: ٢: ٤٤]

لم نطلق لأنه لم يقع إطلاق في كج، ولا أصافه إلى كج. (جوهرة النيرة) والفاط التشرط بما قال، ونقطط
لشترص، ولم يقل: وحروف شترص؛ لأن بعضها أسماء، وبعضها حروف. (جوهرة نيرة) **اغلب السمين** أي نهت؛
لأنه غير مقتضة للعموم وتكرره، فيجوز الشترط مرة يتم شترص، ولا يبق ليمين بدوئه. [جوهرة نيرة: ٢/١١٠]
الا في كلما لأن كلما تقتضي تعميم الأفعال، قال الله تعالى: **لَمَّا سَجَدَ كُلُّ شَيْءٍ لِلَّهِ**
(سجدة: ٥٦)، **لَمَّا سَجَدَ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ** (سجدة: ٥٥)، فكذلك الصبح وإيراده الخروج، وذلك
أفعال (جوهرة النيرة) **فإن تروجها بعد الخ** أي فإن تروجها بعد روح آخر، وتكرر شترص لم يقع شيء
عند، وفي رفر: تصق. **لأن** أن حيث قد نقصي ولتصيفت حتى استأنفها في التالي لم تكن منك حانة ليمين
ولا شيء منها، ولا كنت مصافه إلى منك فلم يقع شيء، واعلم أن كلما إذا دحت على نفس شترج سأب
قل. **ككما تروجت مرأة**، فهي صائغ حيث لكل مرة، وإن كان بعد روح، لأن عقاها دعندر ما يثبت عليها
من الإطلاق شترج، وذلك غير محصور، ساء إذا قال: **ككما تروجت فأنت طائي ثلاث** ضقت ككما تروجها
أنداء لأنها تكرر الفعل، وقد أصاف الإطلاق إلى تروجها، فعلى واحد الشترط وقع الإطلاق، ولا يشبه ذلك قوله:
ككما دحت بدر، وككما كمنت فلاتا، فإن الإطلاق يكرر عليها ما دامت في منك في دت السكاج، فإذا
إطلاق ذلك الملك لم ينصرف التكرار إلى غيره، كذا في شرحه. [الجوهرة النيرة: ٢/١١١]

طلاق ذلك الملك لم ينصرف التكرار إلى غيره، كذا في شرحه. [الجوهرة النيرة: ١١١/٢]

لا يَطْلُهَا لأنه لم يوجد شره، والخرف باقٍ بمقاء اليمين، فيبقى اليمين، وامرأه رواءه بضقة، أو طلقين، أم يد راب
ثلاث صفات، فإنه يريد بها إذ كانت مصافاة إلى سب أمك، فحينئذ لا يَطْلُ ثلاثاً نصاً، كذا في "نجمه الأكرم".

وإذا اختلفا في وجود الشرط، فالقول قول الزوج فيه إلا أن تُقيم المرأة البيّنة، فإن كان الشرط لا يعلم إلا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها، مثل أن يقول: إن حضت فأنت طالق، فقالت: قد حضت، طُلِّقت، وإن قال لها: إذا حضت فأنت طالق وفلانة معك، فقالت: قد حضت، طُلِّقت هي ولم تُطلق فلانة، وإذا قال لها: إذا حضت فأنت طالق فرأت الدم، لم يقع الطلاق حتى يستمر الدم ثلاثة أيام، فإذا تمت ثلاثة أيام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت، وإن قال لها: إذا حضت حيضة فأنت طالق، لم تُطلق حتى تظهر من حيضها. وطلاق الأمة تطليقتان

فالقول قول الزوج: لتمسكه بالأصل، وهو عدم الشرط. [الباب: ٤٥/٢]

إلا أن تقيم المرأة إلخ: لأن الأصل نقاء الكاح، وهي تدعي عليه رواه باحث في شرح بخور لا يصح عليه غيرها، فلا يقل قولها لا بية. [الجوهرة النيرة: ١١٢/٢] **فالقول قولها** لأنها أمينة في حق نفسها، ولا يعدم ذلك إلا من جهتها، فيقل قولها لئلا يقع الزوج في الحرام، كذا في شرح ليرجدي.

ولم تطلق إلخ: لأنها شاهدة في حق صرتها، وهي متهمة، فلا يقل قولها في حق صرتها، وهذا إذا كدّها، فإنه يقع عليها حاصة، أما إذا صدقها وقع عيهما جميعاً، وهذا أيضاً إذا لم يعلم وجود الحيض منها، أما إذا علم طبقت فلانة أيضاً، وعنى هذا كل ما لم يعلم إلا من جهتها مثل قوله: إن كنت تحيي وتعضي، فأنت طالق، فالقول قولها؛ لأن المحبة والبغض لا يعلم إلا من جهتها. [الجوهرة النيرة: ١١٢/٢، ١١٣]

حتى يستمر إلخ: لأن ما ينقطع دونه لا يكون حيضاً. [الجوهرة النيرة: ١١٣/٢]

حكمنا: لأنه بالامتداد عرف أنه من الرحم فكان حيضاً من الابتداء، كذا في الهداية. **لم تطلق حتى تظهر** وذلك لأن شرط انقوع وجود حيضة كاملة، ولا يتحقق ذلك إلا بعد أن تظهر من حيضها، وليس كذلك في مسألة الأولى؛ لأنه جعل الشرط وجود الحيض، وذلك يكون بأول ما ترى الدم إلا أنها شرطاً استمراره ثلاثة أيام لعدم أنه دم حيض، فإذا ستمر تبين أنه دم حيض، فوقع الصلاق عيها حين رأت دم، كذا قال العلامة في 'الأقصر'

وطلاق الأمة إلخ: قال الله ﷻ 'صلاق الأمة ثنتان'، قال الترمذي: هذا حديث عريب، وأعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وهذا مما يصحح الحديث. [حاشية السدي: ٣٢٤] والأصل في هذا: أن الطلاق والعدة عندنا معتبران بالنساء، وقال الشافعي: الطلاق بالرجل والعدة بالنساء، ونفسه حرة تحت =

وعدها حيضتان، حرّاً كان زوجها أو عبداً، وطلاق الحرّة ثلاث، حرّاً كان زوجها أو عبداً. وإذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول بها ثلاثاً وقعن عليها، وإن فرق الطلاق بآنت بالأولى، ولم تقع الثانية والثالثة.

وإن قال لها: أنت طالق واحدةً وواحدةً وقعت عليها واحدةً، ولو قال لها: أنت طالق واحدةً قبل واحدةً وقعت عليها واحدةً، وإن قال لها: واحدةً قبلها واحدةً وقعت عليها ثنتان، وإن قال: واحدةً بعدها واحدةً، وقعت واحدةً، وإن قال لها: أنت طالق واحدةً بعد واحدةً، أو مع واحدةً، أو معها واحدةً وقعت ثنتان.

= عد طلاقها ثلاث عدداً، وعده ثنتان، وأجمعوا أن عدتها ثلاث حيض. ثمة تحت حر صلاتها ثنتان عدداً، وعده ثلاث، وأجمعوا أن عدتها حيضتان، وأما إذا كانت الأمة تحت عد، فطلاقها ثنتان وعدتها حيضتان بالإجماع، وأجمعوا أن عدد المسكوحة معتبر بأرجل، فإن كن رجل حرّاً يملك أربعاً من الحرائر والإماء، وإن كان عبداً يملك اثنتين حرتين كانتا أو أمتين. [الجوهرة النيرة: ١١٤/٢]

وقعن الخ لأن الواقع مصدر محذوف؛ لأن معناه صلاتاً ثلاثاً؛ وهذا لأن العدد إذا قرئ بالكلام كان هو المقصود منكم، فلا يعتبر اللفظ كلاماً قبل انتكم به، فلم يكن قوله: أنت طالق يبقاعاً على حدة، فبقعن حمة، ومذهب أحسن أنها تين بقوله: أنت طالق لا إلى عدة، وقوله: 'ثلاثاً' يصادفها، وهي أحسية، ومذهب مذهب عبي وابن مسعود عبي أن لإمام محمداً قال: نعم وقوع الثلاث كذا في الفتح وغيره.

بأنه لا ينفك الخ وذلك مثل أن يقول: أنت طالق طالق طالق؛ لأن كل واحد يبقاع على حدة، كما يذكر في آخر كلامه ما يعبر صدره حتى يتوقف عنه، فتقع الأولى في الحال، فتصادفها الثانية وهي أحسية، كذا في الهدية. واحدة لما ذكرنا أنها بآنت بالأولى. **وقعت عليها واحدة** وكذا إذا قال: واحدةً بعدها واحدةً، والأصل: أن المقصود به أولاً إن كان موقعاً أولاً وقعت واحدةً، وإن كان المقصود به أولاً موقعاً آخر وقع ثنتان، فهذا قول: أنت طالق واحدة قبل واحدة المقصود به أولاً موقع أولاً، فيقع الأولى وتصادفها الثانية، وهي أحسية، وكذا واحدة بعدها واحدة المقصود به أولاً موقع أولاً، فيقع الأولى لا غير، لأنها أوقع واحدة، وأحرر بعدها أخرى، وقد بآنت هذه. [الجوهرة النيرة: ١١٥/٢] أو معها: لأن 'مع' بمقاربة فكأنه قرئ بينهما فوقعتا، وفي المدخول بها يقع ثنتان في الوجوه كلها؛ لقيام الحية بعد وقوع الأولى.

وإن قال لها: إن دخلت الدار فأنت طالق واحدةً وواحدةً، فدخلت الدار، وقعت عليها واحدةً عند أبي حنيفة رحمه الله، وقالوا: تقع ثنتان، وإن قال لها: أنت طالق بمكة، فهي طالق في الحال في كل البلاد، وكذلك إذا قال لها: أنت طالق في الدار، وإن قال لها: أنت طالق إذا دخلت بمكة، لم تطلق حتى تدخل مكة، وإن قال: أنت طالق غداً وقع عليها الطلاق بطلوع الفجر الثاني. وإن قال لامرأته: اختاري نفسك ينوي بذلك الطلاق، أو قال لها: طلقي نفسك، فلها أن تطلق نفسها ما دامت في مجلسها ذلك، فإن قامت منه أو أخذت في عمل آخر خرج الأمر من يدها، وإن اختارت نفسها في قوله: "اختاري نفسك" كانت واحدةً بائنة، ولا يكون ثلاثاً وإن نوى الزوج ذلك.

واحدة عند أبي حنيفة رحمهما اعتمد قوله الرهاني والسفي وغيرهما. [التصحیح والترجيح: ٣٤٤] يريد به إن قدم الشرط، وعندهما يقع ثنتان، وأما إذا أحر الشرط يقع ثنتان إجماعاً. [الخوهرية النيرة: ١١٥/٢] طالق في الحال لأن الطلاق لا يختص بمكان دون مكان. وكذلك أي تطلق في الحال. لم تطلق لأنه عمقه شرط الدخول، وهو فعل غير موجود، فلم تطلق دون وجوده. بطلوع الفجر رحمهما لأنه وصفها بالطلاق في جميع العد، وذلك بوقوعه في أول حرة منه، فإن نوى به آخر النهار صدق ديانة لا قضاء؛ لأنه نوى التحصيل في العموم وهو يحتمله، وبية التحصيل في العموم صحيحة فيما بينه وبين الله تعالى كما إذا قال: لا أكل طعاماً وهو ينوي طعاماً دون طعام. [الخوهرية النيرة: ١١٦/٢] ما دامت في مجلسها: ولا اعتد بمجلس الرجل، حتى لو قام عن مجلسه وهي في مجلسها كانت عى حيارها. [اللباب: ٤٨، ٢] كانت واحدة رحمهما لأنه من الكنايات عى ما تقدم؛ وهذا لأنه يحتمل أنه حيرها في الفقة والسكى، أو الكسوة، أو الدار مسكناً، ويحتمل أنها حيرها في نفسها، فلا يتعين إلا بالية، والواقع به ناس؛ لأن اختيارها نفسها به يتحقق؛ لثبوت اختصاصها بنفسها في البائن دون الرجعي، كذا في "تبيين الحقائق". ولا يكون ثلاثاً رحمهما لأنه ليس بتميث وصف، وإنما جعل تمثيلاً على خلاف القياس؛ لإجماع الصحابة رحمهم. ولأن الاختيار لا يتنوع بخلاف الإبانة؛ لأنها تنوع، يقال: نابت بيونة صغرى وكبرى، وعند مالك: يقع ثلاث بلانية، وعند الشافعي: يقع ثلاث إذا كان بالنية.

ولابد من ذكر النفس في كلامه أو في كلامها، وإن طَلَّقَتْ نفسها في قوله: طَلَّقِي نَفْسَكَ، فهي واحدة رجعية، وإن طَلَّقَتْ نفسها ثلاثاً وقد أراد الزوج ذلك وقَعَن عليها، وإن قال لها: طَلَّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ، فَلَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ. وَإِذَا قَالَ لِرَجُلٍ: طَلَّقْ امْرَأَتِي، فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ، وَإِنْ قَالَ: طَلِّقَهَا إِنْ شِئْتَ، فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ خَاصَّةً، وَإِنْ قَالَ لَهَا: إِنْ كُنْتَ تُحِبِّينِي أَوْ تُبْغِضِينِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَتْ: أَنَا أَحْبَبْتُكَ، أَوْ أَبْغَضْتُكَ، وَقَعَ الطَّلَاقُ وَإِنْ كَانَ فِي قَلْبِهَا خِلَافٌ مَا ظَهَرَ.

ولا بد من ذكر الخ أي بشرط ذكر النفس متصلاً، وإن فصل، فإن كان في مجلس صحيح، ولا فلا، فهو قار لها: 'احتاري' فقالت: 'احترت' ليس بشيء؛ لأن قوه: 'احترت' يختص بنفسه ويختص بروحي، فلا تصح بالشرط، ولأن ذلك عرف برجماع الصحابة، وهو في ذكر نفس من أحد حديثين، ولأن قوله: 'احتاري' منهم، وقوه: 'احترت' منهم أيضاً، والمهم لا يصح تفسيرهم. فهي واحدة رجعية لأنه أمرها بصريح الطلاق، وصريح الطلاق إذا لم يكن بائناً كان رجعيًا. [الجوهر النيرة: ١٢٠/٢]

وفعل عليها لأن قوله: 'ضئقي معده' فاعلي فعل حلاق، وهو سم حس، فيقع على الأقل مع حتمس لكن. فهذا يعمل فيه ية الثلاث، ويصرف إلى اثلاث عند عدمها، ثم إذا صفت نفسها ثلاثاً، وقال لروح: بما أردت واحده م يقع عليها شيء عند أي حبيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: تقع واحدة. [جوهر نيرة: ١٢٠ ٢]

في المجلس وبعده أي في أي مجلس كان، لكن مرة واحدة؛ لأن متى 'عموم برما لا لعموم لأفعل، فلا تملك تطبيقاً بعد تطبيق، كذا في "البرجندي".

فله أن يطلقها الخ. وه أن يرجع؛ لأنه توكيد، وبه ستعدة، فلا يرم، ولا يقتصر على المجلس، بخلاف قوه لامراته: ضئقي نفسك؛ لأنها عاملة لنفسها، فكان توكيداً لا توكيداً، كذا في 'الهدية'.

في المجلس خاصة؛ لأنه علق عشية، فصار تمبيكاً لا توكيداً، فيتقدر المجلس، ولا يرجع عنه، كذا في 'المجمع لأهر'.
وقع الطلاق الخ. ويقتصر على المجلس أيضاً؛ لأن شحة أمر باصي، فلا بد من إقامة بعض مقامها، فقوله: 'أحبك' يقوم مقام المحبة؛ لأن اللفظ يدل على ما في الدهن، وكذا في صاحبه.

وإن طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ طَلَاقًا بَاطِلًا فَمَاتَ، وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَرِثَتْ مِنْهُ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَلَا مِيرَاثَ لَهَا، وَإِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَصِلًا، لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا.

وإن قال لها: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً طُلِّقَتْ ثِنْتَيْنِ، وَإِنْ قَالَ: ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ طُلِّقَتْ وَاحِدَةً. وَإِذَا مَلَكَ الزَّوْجُ امْرَأَتَهُ أَوْ شَقِصًا مِنْهَا، أَوْ مَلَكَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا أَوْ شَقِصًا مِنْهَا، وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا.

وإن طلق الرجل إلح. معناه: إذا صبقها بغير سؤر منها، ولا رضاء، أما إذا سألته ذلك فصبقها بائنًا أو ثلاثًا، أو حائنها، أو قال لها: احتاري فاحتارت نفسها فمات وهي في العدة لا ترث، لأنها رصبت بإصال حقيها، وإما ذكر السائل، لأن الرجعي لا يحرم الميراث في العدة سواء صبقها بسؤر أو بغير سؤرها؛ لأن الرجعي لا يريل اسكاح حتى لو طلقها في صحته طلاقًا رجعيًا ومات وهي في عدة ورثت منه وانقضت عدتها في عدة الوفاة. [الجوهرة النيرة: ١٢١/٢]

مرض موته وهو الذي يعجز به عن إقامة مصاحبه خارج البيت وهو الأصح. [الباب: ٤٩/٢] لم يقع الطلاق إلح. لما روى أصحاب سنن الأربعة عن بن عمر رضي الله عنه قال: من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فلاحث عليه، انتهى بقص الترمذي [حاشية السدي. ٣٢٦] لقوله رضي الله عنه من حلف بطلاق أو عتاق، فقال: إن شاء الله تعالى متصلاً به لا حث عليه، ولأنه أتى بصورة الشرط، فيكون تعديلاً من هذا الوجه، وبه إعدام قبل الشرط، والشرط لا يعم ههما، فيكون إعداماً من الأصل، وهذا يشترط أن يكون 'إن شاء الله' متصلاً به بمنزلة سائر الشروط، كذا في "الهداية".

وقعت الفرقة إلح. مسافة بين اثنين إما ملكها إياه، فلاحتماع بين المانكية والملوكية، وإما ملكها إياها؛ فالأن ملك النكاح ضروري، ولا ضرورة مع قيام ملك اليمين، فيتفتي، كذا في "الهداية".

باب الرجعة

إذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية، أو تطليقتين، فله أن يراجعها في عدتها، رضيت المرأة بذلك أو لم ترض. والرجعة أن يقول لها: راجعتك أو راجعت امرأتي، أو يطأها، أو يقبلها، أو يمسها بشهوة، أو ينظر إلى فرجها بشهوة. ويستحب له أن يشهد على الرجعة شاهدين، وإن لم يشهد صحت الرجعة، وإذا انقضت العدة، فقال الزوج: قد كنت راجعتها في العدة فصدقته، فهي رجعة، وإن كذبه فالقول قولها، ولا يمين عليها عند أبي حنيفة. وإذا قال الزوج: قد راجعتك، فقالت مجيبة له: قد انقضت عدتي

باب الرجعة ما كانت الرجعة متأخرة عن الطلاق صغاً، أخرها وصغاً يناسب الموضع الطبع، كذا في 'العباية'. والرجعة - بالفتح وتكسر - كذا في 'الدر المختار'. وفي 'الجوهرية البيرة': هي عذرة عن ارتجاع المصنق مصنفته على حكم الكاح الأول، وهي تثبت في كل مطلقة بصريح الطلاق بعد الدخول ما لم يستوف عدد لطلاق عنها، ولم يحصل في مقابلة طلاقها عوض. وتنصح مع إكراه وهرل ولعب وحطاً نحو: راجعتك ورددت مسكتك؛ لأنه صريح، وكل ما يوجب حرمة المصاهرة، كذا في 'الدر المختار'.

رضيت المرأة إلخ لقوله تعالى: ٥٥ صلتها نساً، فصل بين نساً ونساً، وهو: ٥ (الفرقة ٢٣١) يعني إذا قرب انقضاء عدتها، فأمسكوهن من غير فصل بين برصاء وعدمه، أي لم يشترط برصاء المرأة، كذا في 'الكفاية'. **راجعت امرأتي** وهذا صريح في الرجعة. **ويستحب له أن يشهد إلخ** يقولان: شهدا أي قد راجعت امرأتي فإثباته، أو ما يؤدي عن هذا المعنى، قال الله تعالى: ٥٥ نساً، وهو: ٥ (الفرقة ٢٣١) يعني إذا قرب

صحت الرجعة وقال مالك: لا تنصح للآية، والأمر للوجوب، ولما: إطلاق المصنق عن قيد الإشهاد، وهو قوله تعالى: ٥٥ صلتها نساً، وهو: ٥ (الفرقة ٢٣١) وقوله: ٥٥ نساً، وهو: ٥ (الفرقة ٢٣٨). وقوله: **لعمركم** من است فليراجعها، ولم يذكر الإشهاد في شيء من هذا. (الجوهرية البيرة) **فهي رجعة** لأن انتصافاً يست سكاك، فالرجعة أولى. **ولا يمين عليها** وهذه من المسائل الثمانية التي لا يستحب فيها. (الجوهرية البيرة: ١٢٥ ٢)

عند أبي حنيفة: تقدم أن الفتوى على قولها. [التصحيح والترجيح: ٣٤٦]

مجيبة له: على الفور متصلاً بقول الزوج: مضت عدتي إلخ.

لم تصح الرجعة عند أبي حنيفة رحمته، وإذا قال زوج الأمة بعد انقضاء عدتها: قد كنت راجعتك في العدة، فصدقه المولى وكذبته الأمة، فالقول قولها عند أبي حنيفة رحمته.
وإذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة أيام، انقطعت الرجعة وانقضت عدتها وإن لم تغتسل، وإن انقطع الدم لأقل من عشرة أيام، لم تنقطع الرجعة حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة، أو تيمم وتصلّي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما، وقال محمد رحمته: إذا تيممت المرأة انقطعت الرجعة وإن لم تصل، وإن اغتسلت ونسيت شيئاً من بدنها لم يُصبه الماء، فإن كان عضواً كاملاً فما فوقه، لم تنقطع الرجعة،
وهذا استحسن

لم تصح الرجعة الح وقالوا: تصح؛ لأن الرجعة صادفت العدة؛ إذ هي باقية طاهراً إلى أن تحر هي بانقضائها، وقد سق الرجعة إحارها فتصح، ولأبي حنيفة: أنها صادفت حالة الانقضاء؛ لأنها أمية في الإحار عن الانقضاء، فإذا أحبرت مقارناً لقونه دل على سق الانقضاء؛ إذ لا يمكنها أحبر إلا بعد الانقضاء، فعلم بالضرورة أن الانقضاء سابق على كلامها؛ لأن صحة الحبر يقتضي سق المحبر به، بخلاف ما إذا سكنت، ثم أحبرت بالانقضاء، وعليها اليمين ههنا بالإجماع، فإن نكلت فشئت الرجعة. **عند أبي حنيفة** قال الإسيحاني: والصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده المحوي والسفي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٣٤٦] راجعك وفي نسخة: راجعتها.

فالقول قولها: لأن الرجعة تنني على قيام العدة، والقول فيها قولها، فكذلك فيما ينني عليها. **عند أبي حنيفة** قال الإسيحاني: والصحيح قول أبي حنيفة، وعليه مشي المحوي والسفي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٣٤٦]
انقطعت الرجعة الح: لأن الحيض لا مريد له على العشرة، فمجرد الانقطاع حرحت من الحيض، فانقضت العدة وانقطت الرجعة، كذا في "أهداية". **لم تنقطع الرجعة الح:** لأن فيما دون العشرة يختم عود الدم، فلا بد من الغسل أو مضي وقت الصلاة. (الجوهرة السيرة) **عند أبي حنيفة الح:** قال الإمام هاء الدين في شرحه لهذا الكتاب: والصحيح قولهما، واحتاره المحوي والسفي والوصفي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٣٤٨]
وإن لم تصل. هما: أن التيمم لا يرفع الحدث، ألا ترى أنها لو رأت أماء بطل تيممها، وصار كأن م يكن، فم ينقطع الرجعة، وليس كذلك إذا صلت؛ لأنه تعيق بالتيمم حكم لا يحقه الفسخ، ألا ترى أنها لو رأت أماء لم تطل تلك الصلاة فصار كالغسل، ولحمد: أنها إذا تيممت استباحته ما تستيحه بالغسل، فصار كما لو اغتسلت، ثم قيل: تنقطع الرجعة بنفس الشروع في الصلاة عندهما، وقيل: بعد الفراغ، وصح في 'الفتاوى': أنها تنقطع بالشروع. [الجوهرة البيرة: ١٢٦، ٢]

وإن كان أقلّ من عضو انقطعت الرجعة.

وَالْمُطَلَّقةُ الرَّجْعِيَّةُ تَشَوُّفٌ وَتَزْيِينٌ، وَيَسْتَحِبُّ لِرُزُوجِهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يَسْتَأْذِنَهَا بِالسَّمْحِ وَنَعْوَةٍ

وَيَسْمَعُهَا خَفَقَ نَعْلَيْهِ، وَالطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يَحْرُمُ الْوُطْءَ، وَإِنْ كَانَ طَلَقًا بَائِنًا دُونَ الثَّلَاثِ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا وَبَعْدَ انْقِضَائِ عِدَّتِهَا. وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا فِي الْحُرَّةِ أَوْ اثْنَتَيْنِ فِي الْأُمَةِ، لَمْ تَحُلْ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ رُوجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا وَيَدْخُلُ بِهَا، ثُمَّ يَطْلُقَهَا، أَوْ يَمُوتَ عَنْهَا.

وبأن كان أقل إرخ: وذلك أصبع أو أصبعين، والقياس في العضو الكامل: أن لا تبقى الرجعة؛ لأنها قد غسلت أكثر بدنها، وللاكثر حكم الكل إلا أن في الاستحسان تبقى الرجعة؛ لأن الحدث ياق ببقائه، فكأنها لم تغتسل، وبأن بقي أقل من عصب انقصت الرجعة؛ لأن ما دون عصب يتسارع إليه احفاف لفته، فلا تبقى بعده وصول ماء فيه، فتمسك بقصبة رجعة لأنها لا يصل إليها شروح حتى يصلها. [خوهره اسيرة: ١٢٧٢]

تشوف وترين لأك حلال نروح؟ دسكح قائم بيهم، ثم ارجعه مستحبه، وترين حامل عليها، فيكون مشروعة، كذا في هداه، ولتشوف حاص في بوحه، وترين عام فعن من شفت شيء حيوته في جمعته حبس، وديار مشوف في حبس، هو في نحو امرأة وجهه وتصغر حديها، كذا في العديه.

ان لا تدخل عليها هذا إما يكسر فصدده مراجعة، لأنها لم تكن متجردة فيقع بصره على موضع يصير له مراجعاً، ثم ضمها، فيصوّر عنها العدة. (جوهرية ليرة) **دول الثلاث** لأن في ثلاث: الحسب الساج وحب حبة ٥ (ليرة ٢٣٠).
فلهذا ان يتوجه إلى أن آخر هو الثلاث في الحق، والآن في الأمة، وإذا ما يوجد هذا فيه اتروح.

في عدلها الخ لأن حل عيبه باق؛ لأن رواية معن باسقة الثالثة، فيعتمد قبله، ومنع الغير في العدة في استند السب، ولا شتبه في طلاقه له. [الجوهرة البيرة: ٢/ ١٢٨] لم تحل له بقوله تعالى: ٥٥. حاشية: ١٢٨. (مكرر: ٢٣٠) لأنه.

ويدخل بها ليرد مدحون بوءه حقيقة، وثبت شرط بوءه بشاره نص، وهو أن يحمل نكاح على بوءه
 حملاً بسلام على قاعدة دور إعادة، إذ عقد قد سقيط بإصلاق سم أروح، ويرد على النص بالحدث
 مشهور، وهو قوله **لا تخل للأول حتى تدوق عسبة لآخر**، ولا خلاف لأحد من العلماء في هه سوى
 سعيد بن مسيب، وقوله غير معتبر حتى يوقضي به قدصي لا يفد فصدوه، وروى **السي** سنن وهو على
 منبر عبد جاح صبق مرأته ثلاثاً فترجها غيره فأعقب باب ورحى ستر وكشف الخمار ثم فارقتها، فقال

لا تلحق بالزكوة حتى تدف عسسته لأحراراً، وحتج من منسب بظاهر قوله: «حتى تلحق» (سورة ٢٣٠) فماذا لا حجة؟ لأن الله تعالى ما ذكر الكساح والروح دل على اعتبار أمرين. وهو كان يكفي أحدهما لاقتصر عليه، ثم انخرط في الوطء هو الإيلاج دون الإبرال؛ لأن الإبرال كمال ومالعة، والكمال قيد والنقص مطلق، وسواء وطئها الروح التالي في حصن، أو نفاس، أو صوم، أو إحرام، وإنما تعل بذلك الوطء بعد أن يكون الكساح صحيحاً [اجوهرة اميرة: ١٢٨ ٢]

والصبي المراهق في التحليل كالبالغ، ووطء المولى أمته لا يحلها. وإذا تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكروه. فإن طلقها بعد وطئها حلت للأول. وإذا طلق الرجل الحرة تطيقة أو تطيقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزوج آخر فدخل بها، ثم عادت إلى الأول، عادت بثلاث تطيقات، ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما. وقال محمد رحمهما: لا يهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث، وإذا طلقها ثلاثاً، فقالت: قد انقضت عدتي وتزوجت بزوج آخر، ودخل بي الزوج الثاني وطلقني وانقضت عدتي، والمدة تحتل ذلك، جاز للزوج الأول أن يصدقها إذا كان غالب ظنه أنها صادقة.

والصبي المراهق: معناه إذا كانت آتته تتحرك وتشتهي. [الجوهرة النيرة: ١٢٨/٢]

لا يحلها لأن الله تعالى شرط أن يكون الوطاء من روح، وامر ليس بروح. [الجوهرة النيرة: ١٢٩/٢]

فالنكاح مكروه: بقوله لأن الله المحلل والمحلل به. [الجوهرة النيرة: ١٢٩/٢] قال الإسبحاني: فالنكاح صحيح عند أبي حنيفة ورفر، ويكره بثلاثي ونحل للأول، وقال أبو يوسف: النكاح الثاني فاسد، فإن وطئها لم تحل للأول، وقال محمد: النكاح الثاني صحيح ولا تحل للأول، والصحيح قول أبي حنيفة ورفر، واعتمده المحبوبي واسمي واموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح: ٣٤٧/٢] كما يهدم الثلاث إخ. وهو قول ابن عباس وابن عمر وأصحاب ابن مسعود رحمهم ودليل العقلي مذكور في الهداية وشروحها. إخ قال: أبو المعالي: والصحيح قوهما، وعنه مشي المحبوبي واسمي واموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح: ٣٤٨/٢] ما دون الثلاث: وبه قال رفر والثلاثة، وهو قول عبي وعمر ونبي بن كعب وعمران بن الحص وأبي هريرة رحمهم، ولو طلقها ثلاثاً حرة وانقضت عدتها عادت الحرة ثلاث تطيقات إلى الأول، والأمة تعود إلى الأول بتطيقتين إجماعاً.

والمدة تحتل ذلك إخ: واحتلموا في أدنى هذه المدة، فعند أبي حنيفة: شهران في عدة الروح الأول يجعل كانه طلقها في أول الطهر، فيجعل طهرها خمسة عشر يوماً، وحيضتها خمسة أيام على تحريج محمد لأبي حنيفة، وعلى تحريج الحسن يجعل كأنها طلقها في آخر الطهر، فيجعل حيضها عشرة أيام، وطهرها خمسة عشر يوماً، فتصير سنين يوماً، ومثله في عدة الروح الثاني بزيادة صهر على تحريج الحسن، وعندهما: أدنى مدة تصدق فيها المرأة تسعة وثلاثين يوماً، ومثلهما في العدة الثانية مع زيادة طهر خمسة عشر يوماً، هذا في حق الحرة، وفي حق الأمة فعده على تحريج محمد أدناه أربعون يوماً، وعلى تحريج الحسن ستة وثلاثين يوماً، ثم يحتاج إلى مثلها في حق الثاني، وزيادة صهر عشر يوماً على رواية الحسن، وعندهما: أحد وعشرون يوماً للأول، ومثله للثاني، وزيادة طهر واحد، وعند الشافعي أدنى أكثر من اثنين وثلاثين يوماً صهرها عشرة أيام وحيضها يوماً، وعند مالك: أربعون يوماً طهرها عشرة أيام وحيضها ثلاثة أيام وثلاث يوم، وعند أحمد: تسعة وعشرون يوماً حيضها ساعة وصهرها تسعة أيام.

كتاب الإيلاء

إذا قال الرجل لامرأته: والله لا أقرُّبك، أو لا أقرُّبك أربعة أشهر، فهو مَوْلٍ، فإن وطَّئها في الأربعة الأشهر حنث في يمينه ولزمتَه الكفارة وسقط الإيلاء، وإن لم يقرُّبها حتى مضت أربعة أشهر بانت بتطليقة واحدة. فإن كان حلف على أربعة أشهر فقد سقطت اليمين، وإن كان حلف على الأبد فاليمين باقية، فإن عاد فتزوجها عادَ الإيلاء، فإن وطَّئها وإلا وقعت بمضي أربعة أشهر تطليقة أخرى، فإن تزوجها ثلثًا عادَ

كتاب الإيلاء مناسبة ذكر هذا الباب عقيب باب الرجعة ما ذكره في "البحر" من أن الإيلاء يوجب البيونة في ثاني الحال كالطلاق الرجعي، كذا في "رد المحتار"، والإيلاء هو مصدر من أَى يوي، وهو اليمين لعة، وقال بعضهم: مشتق من الألية، وهي الحنف. وفي الشريعة: عبارة عن مع النفس عن قربان المسكوة أربعة أشهر فصاعدًا معًا مؤكَّدًا باليمين، ولذلك قالوا: أي ي من لا يخعو عن أحد المكروهين: إما وقوع الطلاق، وإما وجوب الكفارة، والموي من لا يمكنه قربان امرأته في المدة إلا بشيء يلزمه بسبب الحماح في المدة.

واحتنف هها في أمور: الأول: في مدة الإيلاء الموقت، فعندما أربعة أشهر كما هو مطوق النص خلافًا لما لك والشافعي وإسحاق، والثاني: أن الإيلاء لا يكون بغير حلف، ولا تعليق، وعليه الأئمة الأربعة وأصحابهم والمجهور، وعند ابن المسيب ويريد من الأصم: من ترك جماعها بلا يمين يصير موليًا، والثالث في لزوم الكفارة بالوعد في الأربعة، فعندنا ترم، وبه قال مالك وأحمد، والشافعي: في الجديد، الجمهور.

أربعة أشهر هذا إيلاء مؤبد، والثاني موقت. فهو مَوْلٍ. لقوله تعالى: **هَسَسَ لَوْلَ مِنْ نِسَائِهِمُ تُرْصُ أَرْبَعَةَ سَهٍ** ه (سورة ٢٢٦) الآية. **ولزمتَه الكفارة**: لأن موجب الكفارة الحث. **وسقط الإيلاء**: لأن اليمين يرتفع

بالحث. (الخوهرية النيرة) **بانت إ** لأنه طلمها مع حقها، فحاربه الشرع بزوال نعمة الكاح عند مضي هذه المدة، وهو المأثور عن عثمان وعلي والعبادلة الثلاثة ويريد من ثبات [الخوهرية النيرة: ١٣١/٢]

سقطت اليمين لأنها كانت موقته بها، فرالت بانقصائها. [الخوهرية النيرة: ١٣١/٢]

على الأبد بأن قال: والله لا أقرُّبك أبدًا، أو قال: والله لا أقرُّبك، وم يقل: أبدًا؛ لأن مطلقة يصرف إلى الأبد، كما في اليمين لا يكلمه فلانًا، فلا يطل بمضي أربعة أشهر إلا أنه لا يتكرر بالطلاق ما لم يتزوجها، ذكره في "البدائع" و"التحفة" وغيرهما، وهو الأصح، كما صرحه العلامة العيني في "رمز الحقائق"

فاليمين باقية: لأنها مصبقة ولم يوجد الحث. **وإلا وقعت إ** فيعتبر ابتداء هذا الإيلاء من حين التزويج.

الإيلاء ووقعت عليها بمضي أربعة أشهر تطليقة أخرى، فإن تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الإيلاء طلاقاً، واليمين باقية، فإن وطئها كفر عن يمينه. ^{لعدم الحث} ^{لوجود الحث} فإن حلف على أقل من أربعة أشهر لم يكن مولىً، وإن حلف بحج أو بصوم أو بصدقة أو عتق أو طلاق فهو مولى، وإن آلى من المطلقة الرجعية كان مولىً، وإن آلى من البائنة لم يكن مولىً. ومدة إيلاء الأمة شهران، وإن كان المولى مريضاً لا يقدر على الجماع، أو كانت المرأة مريضة، أو كانت رتقاء، أو صغيرة لا يجامع مثلها، أو كانت بينهما مسافة لا يقدر أن يصل إليها في مدة الإيلاء، ففيه أن يقول بلسانه: فئتُ إليها، أي رجعت إليها.

ووقعت عليها. لأن اليمين باقية ما لم يحنث فيها. (الجوهرية البيرة) **طلاق** لتقييده بطلاق هذا الملك، والآن استفاد طلاقاً م يكن في منك يوم اليمين، ولا أضاف يمينه إليه. [الجوهرية البيرة: ١٣١/٢] **لم يكن مولىً:** وهو قول ابن عباس، قال ابن أبي ليلى: لو حلف على أقل منها يكون مولىً، وهو قول أبي حنيفة أولاً، ثم رجح حين بعده فتوى ابن عباس، كذا في 'أمر الحقائق'. **بحج:** بأن قال: إن قرئت، فعلى حج البيت، أو بصوم بأن قال: إن قرئت فعلى صوم سنة، أو بصدقة أو عتق بأن قال: إن قرئت فعلى صدقة أو عتق رقة، أو طلاق، بأن قال: إن قرئت فصرتك طالق، كذا في 'السياسة'. **فهو مولى** لتحقق الميع عن القربان باليمين، وذكر الشرط والجرا، وهذه الأجرية ماعة؛ لما فيها من المشقة، كذا في 'الهداية'. **كان مولىً:** لأن الروحية بينهما قائمة، فإن انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الإيلاء سقط الإيلاء؛ لغوات المحبة (الجوهرية البيرة)

لم يكن مولىً: لأن البائنة لا حق لها في الوطئ، فم يكن مانعاً حقها. [الجوهرية البيرة: ١٣٢/٢] **شهران:** وذلك بصف مدة إيلاء الحرة. [الجوهرية البيرة: ١٣٣/٢] **رتقاء:** يقال: رتقت المرأة رتقاً فهي رتقاء إذا أسد مدخل الذكر من فرجها بحيث لا يستطيع الجماع معها. [حاشية السدي: ٣٣]

ففيه أن يقول الخ: هذا إذا كان عاجزاً من وقت الإيلاء إلى أن يمضي أربعة أشهر حتى لو آلى منها، وهو قادر، ثم عجز عن الوطئ بعد ذلك مرض، أو بعد مسافة، أو حبس، أو أسر، أو حب، أو نحو ذلك، أو كان عاجزاً حين آلى، ورأى العجز في المدة لم يصح فيه بالنسبة؛ لأنه حلف عن الجماع فيشترط فيه العجز المستوعب للمدة، وقال الشافعي: لا يصح الفء باللسان أصلاً حتى إذا مضت أربعة أشهر ثبت حكم الإيلاء؛ لأنه لم يوجد الجماع، وإليه ذهب الطحاوي. وعن الشافعي يقول: بدمت على ما فعلت، وعند أحمد يقول: متى قدرتك =

فإن قال ذلك سقط الإيلاء، وإن صحَّ في المدَّة بطل ذلك الفیء، وصارَ فیئُه الجماعَ. وإذا قال لامرأته: أنت عليّ حرامٌ سئل عن نيَّته، فإن قال: أردت الكذب فهو كما قال، وإن قال: أردتُ به الطلاق، فهي تطلقه بائنَةً إلا أن ينوي الثلاث، وإن قال: أردتُ به الظهار فهو ظهارٌ، وإن قال: أردتُ به التحريم، أو م أردتُ به شيئاً، فهي يمينٌ يصيرُ به مؤلّياً.

= جامعته، والأصح ما قلنا: من أن بقي بامسان عند الحجر حنف عن الموضع، لقول علي وأن مسعود في امريض بامسان، وكفى بهما عدوة، لا أنهما بشرصين: أحدهما: أن يكون قوله: 'فنب في مدة لإيلاء، والأحر: استمرار العجز إلى انتهاء أربعة أشهر كما ذكرنا، كذا في "رمز الحقائق".

الحمام لأنه قدر عني لأصل قل حصول المقصود كأنتم مع ماء. الجوهره سيرة: ٢ ١٣٤ |

فهو كما قال أي هو كذب في ظاهر الرواية، ولا يكون إيلاء؛ لأنه نوى حقيقة كلامه. [أخوهه النيرة: ٢/١٣٤] ومشي عليه الخوي، وقال سرحسي: لا يصدق في القضاء، حتى قال في المديع. في قول الخوي: فهو كما قال: يريد به فيما بينه وبين الله تعالى، أما في القضاء لا يصدق على ذلك، ويكون تبس، وفي شرح الهدية: وهذا هو الصواب وعليه العمل والفتوى. [التصحيح والترجيح: ٣٤٩، ٣٥٠]

تطبيقه **بأنه** لأنه من أقطاب الكتابات. **فهو طهار** لأنه أضيق الحرمه، وفي الطهار نوع حرمه، والمصنوع يحتسب المقيّد. [حاشية اسدي: ٣٣٠] قال الإسحاحي. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: ليس بطهار، وأصحح قولهما، واعتمده المحبوي والنسفي وغيرهما. [التصحیح والترجيح: ٣٥٠]

فہی میں اِج لٰں تحریم الحلال میں کما قر اللہ تعالیٰ: ﴿مَنْ حَرَّمَ حَلَالَ اللَّهِ﴾۔ ۱۰۔ ۱۱۔ ۱۲۔ ۱۳۔ ۱۴۔ ۱۵۔ ۱۶۔ ۱۷۔ ۱۸۔ ۱۹۔ ۲۰۔ ۲۱۔ ۲۲۔ ۲۳۔ ۲۴۔ ۲۵۔ ۲۶۔ ۲۷۔ ۲۸۔ ۲۹۔ ۳۰۔ ۳۱۔ ۳۲۔ ۳۳۔ ۳۴۔ ۳۵۔ ۳۶۔ ۳۷۔ ۳۸۔ ۳۹۔ ۴۰۔ ۴۱۔ ۴۲۔ ۴۳۔ ۴۴۔ ۴۵۔ ۴۶۔ ۴۷۔ ۴۸۔ ۴۹۔ ۵۰۔ ۵۱۔ ۵۲۔ ۵۳۔ ۵۴۔ ۵۵۔ ۵۶۔ ۵۷۔ ۵۸۔ ۵۹۔ ۶۰۔ ۶۱۔ ۶۲۔ ۶۳۔ ۶۴۔ ۶۵۔ ۶۶۔ ۶۷۔ ۶۸۔ ۶۹۔ ۷۰۔ ۷۱۔ ۷۲۔ ۷۳۔ ۷۴۔ ۷۵۔ ۷۶۔ ۷۷۔ ۷۸۔ ۷۹۔ ۸۰۔ ۸۱۔ ۸۲۔ ۸۳۔ ۸۴۔ ۸۵۔ ۸۶۔ ۸۷۔ ۸۸۔ ۸۹۔ ۹۰۔ ۹۱۔ ۹۲۔ ۹۳۔ ۹۴۔ ۹۵۔ ۹۶۔ ۹۷۔ ۹۸۔ ۹۹۔ ۱۰۰۔ ۱۰۱۔ ۱۰۲۔ ۱۰۳۔ ۱۰۴۔ ۱۰۵۔ ۱۰۶۔ ۱۰۷۔ ۱۰۸۔ ۱۰۹۔ ۱۱۰۔ ۱۱۱۔ ۱۱۲۔ ۱۱۳۔ ۱۱۴۔ ۱۱۵۔ ۱۱۶۔ ۱۱۷۔ ۱۱۸۔ ۱۱۹۔ ۱۲۰۔ ۱۲۱۔ ۱۲۲۔ ۱۲۳۔ ۱۲۴۔ ۱۲۵۔ ۱۲۶۔ ۱۲۷۔ ۱۲۸۔ ۱۲۹۔ ۱۳۰۔ ۱۳۱۔ ۱۳۲۔ ۱۳۳۔ ۱۳۴۔ ۱۳۵۔ ۱۳۶۔ ۱۳۷۔ ۱۳۸۔ ۱۳۹۔ ۱۴۰۔ ۱۴۱۔ ۱۴۲۔ ۱۴۳۔ ۱۴۴۔ ۱۴۵۔ ۱۴۶۔ ۱۴۷۔ ۱۴۸۔ ۱۴۹۔ ۱۵۰۔ ۱۵۱۔ ۱۵۲۔ ۱۵۳۔ ۱۵۴۔ ۱۵۵۔ ۱۵۶۔ ۱۵۷۔ ۱۵۸۔ ۱۵۹۔ ۱۶۰۔ ۱۶۱۔ ۱۶۲۔ ۱۶۳۔ ۱۶۴۔ ۱۶۵۔ ۱۶۶۔ ۱۶۷۔ ۱۶۸۔ ۱۶۹۔ ۱۷۰۔ ۱۷۱۔ ۱۷۲۔ ۱۷۳۔ ۱۷۴۔ ۱۷۵۔ ۱۷۶۔ ۱۷۷۔ ۱۷۸۔ ۱۷۹۔ ۱۸۰۔ ۱۸۱۔ ۱۸۲۔ ۱۸۳۔ ۱۸۴۔ ۱۸۵۔ ۱۸۶۔ ۱۸۷۔ ۱۸۸۔ ۱۸۹۔ ۱۹۰۔ ۱۹۱۔ ۱۹۲۔ ۱۹۳۔ ۱۹۴۔ ۱۹۵۔ ۱۹۶۔ ۱۹۷۔ ۱۹۸۔ ۱۹۹۔ ۲۰۰۔ ۲۰۱۔ ۲۰۲۔ ۲۰۳۔ ۲۰۴۔ ۲۰۵۔ ۲۰۶۔ ۲۰۷۔ ۲۰۸۔ ۲۰۹۔ ۲۱۰۔ ۲۱۱۔ ۲۱۲۔ ۲۱۳۔ ۲۱۴۔ ۲۱۵۔ ۲۱۶۔ ۲۱۷۔ ۲۱۸۔ ۲۱۹۔ ۲۲۰۔ ۲۲۱۔ ۲۲۲۔ ۲۲۳۔ ۲۲۴۔ ۲۲۵۔ ۲۲۶۔ ۲۲۷۔ ۲۲۸۔ ۲۲۹۔ ۲۳۰۔ ۲۳۱۔ ۲۳۲۔ ۲۳۳۔ ۲۳۴۔ ۲۳۵۔ ۲۳۶۔ ۲۳۷۔ ۲۳۸۔ ۲۳۹۔ ۲۴۰۔ ۲۴۱۔ ۲۴۲۔ ۲۴۳۔ ۲۴۴۔ ۲۴۵۔ ۲۴۶۔ ۲۴۷۔ ۲۴۸۔ ۲۴۹۔ ۲۵۰۔ ۲۵۱۔ ۲۵۲۔ ۲۵۳۔ ۲۵۴۔ ۲۵۵۔ ۲۵۶۔ ۲۵۷۔ ۲۵۸۔ ۲۵۹۔ ۲۶۰۔ ۲۶۱۔ ۲۶۲۔ ۲۶۳۔ ۲۶۴۔ ۲۶۵۔ ۲۶۶۔ ۲۶۷۔ ۲۶۸۔ ۲۶۹۔ ۲۷۰۔ ۲۷۱۔ ۲۷۲۔ ۲۷۳۔ ۲۷۴۔ ۲۷۵۔ ۲۷۶۔ ۲۷۷۔ ۲۷۸۔ ۲۷۹۔ ۲۸۰۔ ۲۸۱۔ ۲۸۲۔ ۲۸۳۔ ۲۸۴۔ ۲۸۵۔ ۲۸۶۔ ۲۸۷۔ ۲۸۸۔ ۲۸۹۔ ۲۹۰۔ ۲۹۱۔ ۲۹۲۔ ۲۹۳۔ ۲۹۴۔ ۲۹۵۔ ۲۹۶۔ ۲۹۷۔ ۲۹۸۔ ۲۹۹۔ ۳۰۰۔ ۳۰۱۔ ۳۰۲۔ ۳۰۳۔ ۳۰۴۔ ۳۰۵۔ ۳۰۶۔ ۳۰۷۔ ۳۰۸۔ ۳۰۹۔ ۳۱۰۔ ۳۱۱۔ ۳۱۲۔ ۳۱۳۔ ۳۱۴۔ ۳۱۵۔ ۳۱۶۔ ۳۱۷۔ ۳۱۸۔ ۳۱۹۔ ۳۲۰۔ ۳۲۱۔ ۳۲۲۔ ۳۲۳۔ ۳۲۴۔ ۳۲۵۔ ۳۲۶۔ ۳۲۷۔ ۳۲۸۔ ۳۲۹۔ ۳۳۰۔ ۳۳۱۔ ۳۳۲۔ ۳۳۳۔ ۳۳۴۔ ۳۳۵۔ ۳۳۶۔ ۳۳۷۔ ۳۳۸۔ ۳۳۹۔ ۳۴۰۔ ۳۴۱۔ ۳۴۲۔ ۳۴۳۔ ۳۴۴۔ ۳۴۵۔ ۳۴۶۔ ۳۴۷۔ ۳۴۸۔ ۳۴۹۔ ۳۵۰۔ ۳۵۱۔ ۳۵۲۔ ۳۵۳۔ ۳۵۴۔ ۳۵۵۔ ۳۵۶۔ ۳۵۷۔ ۳۵۸۔ ۳۵۹۔ ۳۶۰۔ ۳۶۱۔ ۳۶۲۔ ۳۶۳۔ ۳۶۴۔ ۳۶۵۔ ۳۶۶۔ ۳۶۷۔ ۳۶۸۔ ۳۶۹۔ ۳۷۰۔ ۳۷۱۔ ۳۷۲۔ ۳۷۳۔ ۳۷۴۔ ۳۷۵۔ ۳۷۶۔ ۳۷۷۔ ۳۷۸۔ ۳۷۹۔ ۳۸۰۔ ۳۸۱۔ ۳۸۲۔ ۳۸۳۔ ۳۸۴۔ ۳۸۵۔ ۳۸۶۔ ۳۸۷۔ ۳۸۸۔ ۳۸۹۔ ۳۹۰۔ ۳۹۱۔ ۳۹۲۔ ۳۹۳۔ ۳۹۴۔ ۳۹۵۔ ۳۹۶۔ ۳۹۷۔ ۳۹۸۔ ۳۹۹۔ ۴۰۰۔ ۴۰۱۔ ۴۰۲۔ ۴۰۳۔ ۴۰۴۔ ۴۰۵۔ ۴۰۶۔ ۴۰۷۔ ۴۰۸۔ ۴۰۹۔ ۴۱۰۔ ۴۱۱۔ ۴۱۲۔ ۴۱۳۔ ۴۱۴۔ ۴۱۵۔ ۴۱۶۔ ۴۱۷۔ ۴۱۸۔ ۴۱۹۔ ۴۲۰۔ ۴۲۱۔ ۴۲۲۔ ۴۲۳۔ ۴۲۴۔ ۴۲۵۔ ۴۲۶۔ ۴۲۷۔ ۴۲۸۔ ۴۲۹۔ ۴۳۰۔ ۴۳۱۔ ۴۳۲۔ ۴۳۳۔ ۴۳۴۔ ۴۳۵۔ ۴۳۶۔ ۴۳۷۔ ۴۳۸۔ ۴۳۹۔ ۴۴۰۔ ۴۴۱۔ ۴۴۲۔ ۴۴۳۔ ۴۴۴۔ ۴۴۵۔ ۴۴۶۔ ۴۴۷۔ ۴۴۸۔ ۴۴۹۔ ۴۵۰۔ ۴۵۱۔ ۴۵۲۔ ۴۵۳۔ ۴۵۴۔ ۴۵۵۔ ۴۵۶۔ ۴۵۷۔ ۴۵۸۔ ۴۵۹۔ ۴۶۰۔ ۴۶۱۔ ۴۶۲۔ ۴۶۳۔ ۴۶۴۔ ۴۶۵۔ ۴۶۶۔ ۴۶۷۔ ۴۶۸۔ ۴۶۹۔ ۴۷۰۔ ۴۷۱۔ ۴۷۲۔ ۴۷۳۔ ۴۷۴۔ ۴۷۵۔ ۴۷۶۔ ۴۷۷۔ ۴۷۸۔ ۴۷۹۔ ۴۸۰۔ ۴۸۱۔ ۴۸۲۔ ۴۸۳۔ ۴۸۴۔ ۴۸۵۔ ۴۸۶۔ ۴۸۷۔ ۴۸۸۔ ۴۸۹۔ ۴۹۰۔ ۴۹۱۔ ۴۹۲۔ ۴۹۳۔ ۴۹۴۔ ۴۹۵۔ ۴۹۶۔ ۴۹۷۔ ۴۹۸۔ ۴۹۹۔ ۵۰۰۔ ۵۰۱۔ ۵۰۲۔ ۵۰۳۔ ۵۰۴۔ ۵۰۵۔ ۵۰۶۔ ۵۰۷۔ ۵۰۸۔ ۵۰۹۔ ۵۱۰۔ ۵۱۱۔ ۵۱۲۔ ۵۱۳۔ ۵۱۴۔ ۵۱۵۔ ۵۱۶۔ ۵۱۷۔ ۵۱۸۔ ۵۱۹۔ ۵۲۰۔ ۵۲۱۔ ۵۲۲۔ ۵۲۳۔ ۵۲۴۔ ۵۲۵۔ ۵۲۶۔ ۵۲۷۔ ۵۲۸۔ ۵۲۹۔ ۵۳۰۔ ۵۳۱۔ ۵۳۲۔ ۵۳۳۔ ۵۳۴۔ ۵۳۵۔ ۵۳۶۔ ۵۳۷۔ ۵۳۸۔ ۵۳

وإن بطل العوض في الخلع مثل: أن يُخالع المرأة المسلمة على خمرٍ أو خنزيرٍ، فلا شيء للزوج، والفرقة بائنة، وإن بطل العوض في الطلاق كان رجعيًا. وما جاز أن يكون مهرًا في النكاح جاز أن يكون بدلًا في الخلع.

فإن قالت: خالعتني على ما في يدي، فخالعها ولم يكن في يدي شيء، فلا شيء له عليها، وإن قالت: خالعتني على ما في يدي من مالٍ فخالعها ولم يكن في يدي شيء، ردت عليه مهرها، وإن قالت: خالعتني على ما في يدي من دراهم أو من الدراهم ففعل فلم يكن في يدي شيء، فعليها ثلاثة دراهم، وإن قالت: طلقني ثلاثًا بألف، فطلقها واحدة، فعليها ثلث الألف، وإن قالت: طلقني ثلاثًا على ألف، فطلقها واحدة، فلا شيء عليها عند أبي حنيفة - وكتب الرجعة

فلا شيء للزوج. لأنها لم تعره بدت، ولا وجه إلى إيجاب المسمى؛ إذ المفروض أن المرأة مسلمة، ولا إلى إيجاب غيره؛ لعدم الالتزام، وكون الطلاق بلا مال مشروعًا، كذا في 'البرجدي'. **والفرقة نائنة.** لأن الخلع من الكسايات، والواقع بها نائس. **كان رجعيًا** هذا إذا لم يستوف عدد الطلاق، وإذا كان رجعيًا؛ لأن صريح الطلاق إذا خلا عن العوض، ولم يوصف بالنيوثة كان رجعيًا. (الخوهرة البيرة) **حار** لأن ما يصلح عوضًا لمستقوم أولى أن يصلح لعبير المتقوم أي إسقاط ملك الصبع. **فلا شيء له الخ** لأنها لم تعره حيث لم تسم له مالًا، ولا سميت له شيئًا له قيمة. [الخوهرة البيرة: ١٣٧/٢] **ردت عليه مهرها** لأنها لما سميت مالاً لم يكن الروح راضيًا بالروال إلا بعوض، ولا وجه إلى إيجاب المسمى، وقيمتها لمجهالة، ولا إلى قيمة الصبع أعني مهر المثل؛ لأنه غير متقوم حالة الخروج، فتعين إيجاب ما قام به على الزوج دفعًا للضرر عنه، كذا في "الهداية".

فعليها ثلاثة الخ. لأنها سميت اجمع، وأقله ثلاثة، وإن وجد في يديها دراهم من ثلاثة إلى أكثر، فهي للزوج، وإن كان في يديها أقل من ثلاثة فيه ثلاثة، وإن وقع الخلع على المهر صح، فإن لم يقصده المرأة سقط عنه، وإن قصده استرده منها، وإن خالعتها على بمقة عدتها صح اجمع، وسقطت عنه المقة. [الخوهرة البيرة: ١٣٧، ٢]

ثلث الألف فيجعل الألف أثلاثًا، كل ثلث بمقابلة واحدة، وهذا إذا لم يكن طلقها قبل ذلك ثنتين، فإن كان فطلقها واحدة لزمها الألف؛ لأنها التزمتهما بإزاء الحرمه العليطة، وقد حصلت، كذا في "مجمع الأهر".

عند أبي حنيفة والصحيح قومه، واعتمده الإمام البرهاني والسففي وغيرهما. [التصحيح والترحيح: ٣٥٢]

وقالا **رحمهم**: عليها ثلث الألف، ولو قال الزوج: طلقي نفسك ثلاثاً بألف، أو على ألف فطلقت نفسها واحدة، لم يقع عليها شيء من الطلاق. والمباراة كالخلع، والخلع والمباراة يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح عند أبي حنيفة **رحمهم**. وقال أبو يوسف **رحمهم**: المباراة تسقط، والخلع لا تسقط، وقال محمد **رحمهم**: لا تسقطان إلا ما سمياه.

عليها ثلث الألف: هي واحدة باثة ثلث الألف؛ لأن كلمة 'على' بمنزلة الباء في المعوضات حتى إن قولهم: أحمل هذا المتاع بدرهم، وعلى درهم: سواء، ولأبي حنيفة: أن كلمة 'على' للشرط، قال الله تعالى: **﴿سُبْحَتَ عَلَى أَرْحَامِكُمْ لَكُمْ فِيهَا مَوْتٌ شَدِيدٌ﴾** (الممتحنة: ١٢) وإذا كان فيها معنى الشرط، فالشرط لا ينقسم على عدد المشروط، وإنما يلزم المشروط عند وجود جميع الشرط، ألا ترى أنه لو قال ها: إن دخلت الدار ثلاثاً فأنت طالق ثلاثاً، فدخلت الدار مرة لم يقع عليها شيء؛ لعدم كمال الشرط، كذلك في مسائلنا ما لم يوجد كمال الشرط المستحق به جميع الدل لم يرجع عليها بشيء. [الجوهرة البيرة: ١٣٧/٢، ١٣٨] لم يقع عليها **إلخ**: لأنه ما رضي بالبنينة إلا ليسلم له الألف كنه بخلاف قولها: طلقي ثلاثاً بألف؛ لأنها لما رضيت بالبنينة بألف كانت يبعصها أرضى. [الجوهرة البيرة: ١٣٨/٢] والمباراة: صورتها أن يقول: برئت من الكاح الذي بيني وبينك على ألف فقبلت. [الجوهرة البيرة: ١٣٨/٢]

كالخلع إلخ: المباراة أي أبرأ كل واحد منهما صاحبه وأبرأ الرجل امرأته إذا برئ كل واحد منهما عن الآخر. فالمباراة والخلع متساويان في أن كلاهما يسقط به جميع حقوق الكاح أي الحقوق الواجبة بالكاح من المهر، والنفقة الثابتة عند الخلع مما لكل منهما على الآخر، حتى إذا كان الخلع والمباراة قبل الدخول، وقد قضت المهر؛ لا يرجع عليها بشيء، ولو لم تكن قضت شيئاً لا ترجع عليه شيء، ولو حالها على مال لرمها ويسقط المهر؛ لأن هذين اللفظين يقتضيان براءة كل منهما عن صاحبه من حقوق العقد، وهذا عند الإمام. وعند محمد: لا يسقط فيهما إلا ما سمياه فقط، ولها المهر على الزوج، وله الرجوع عليها بصف ما قضت قبل الدخول، ولا تسقط نفقة العدة إلا بالتسمية، وبه قالت الثلاثة.

وقال أبو يوسف **رحمهم**: تسقط بالمباراة جميع حقوق الكاح، كما قال أبو حنيفة **رحمهم**، ولا يسقط في الجمع إلا ما سمياه كما قال محمد **رحمهم**. لأن المباراة تقتضي البراءة المطلقة من الحائنين؛ لأنها مفاعلة، فهي وإن كانت مطلقة لكر قيدها بحقوق النكاح بدلالة الحال، ومقتضى الجمع الانحلال، وقد حصل في نفس النكاح، فلا ضرورة إلى الانقطاع في الأحكام. ولأبي حنيفة: أن الخلع يبيى عن الفصل، وهو مطلق كالمباراة، فيعمل بإصلاقتها في الكاح وأحكامه وحقوقه، وقيد بقوله: "مما يتعلق بالنكاح"؛ لأن غيره من الحقوق لا دخل له فيها؛ لأن وجوبه ليس بسبب النكاح، ونفقة العدة لم تجب بعد، ولكن لو شرط البراءة منها سقطت. عند أبي حنيفة: والتصحيح

قول أبي حنيفة، ومشى عليه الإمام المحوي والنسفي والموصي وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح: ٣٥٣]

المباراة: يعي الكاح القائم حالة المباراة، أما الذي قبله لا يسقط حقوقه. [الجوهرة البيرة: ١٣٨/٢]

كتابُ الظهار

إذا قال الزوج لامرأته: أنت علي كظهر أمي، فقد حرمت عليه لا يحل له وطؤها ولا مستها. ولا تُقبَّنها حتى يُكفَّرَ عن ظهاره، فإن وطئها قبل أن يُكفَّرَ استغفر الله ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى، ولا يُعاوِذُ حتى يكفَّر. والعود الذي يجب به الكفارة هو أن يعزم على وطئها، وإذا قال: أنت علي كبطن أمي أو كفخذها أو كفرجها، فهو مُظاهرٌ.

كتاب الظهار مما يستلزم أن كلا منهما يكون عن شور طهر، وقدم الجمع؛ لأنه كمن في رتب تحريم؛ إذ هو تحريم يقطع النكاح، وهذا مع بقاءه، كذا في 'رد المحتار'.

واظهار لغة: قول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي، وشرعا: عذرة عن تشبيه المكوحة بمكوحة باخرمه على سبيل التأييد تعاقب سب، أو رضاع، أو صهرية، وشرطه: أن يكون لمشبهة مكوحة نكاحا صحيحا، فلا يصح عن أم ابنة والمدرسة ولقطة وانثائية، وأهل صهار من يكون أهلا بكفارة حتى لا يصح صهر الدموي وبحول وصبي. وحكمه حرمة لوطء مع بقاء أصل نكاح بن عتبة الكفارة. **ولا مسها** وفي نسخة: نسها.

حتى يكفر الخ لقوله تعالى: **مَنْ ظَهَرَ مِنْ سِتْمَةِ الْعَوْدِ فَلَا يَكْفُرُ بِهِ** (سجدة ٣) رتب في حوله بنت مائت بن ثمانية امرأة أو سب عصامت، وهو مشهور، كذا في 'رمر الحقائق'. واطهار كان صلاحا في إحصائية، فقرر لشرع أصله، ونقل حكمه إلى تحريم مؤقت بالكفارة غير مزيل لنكاح، كذا في 'هدية'، وحديث أن النبي ﷺ قال: رجل صاهر من امرأته وواقعها لا تقرها حتى تكفر. [حاشية مسدي: ٣٣٣]

غير الكفارة الأولى. وقال سعيد بن جبير: عليه كفارتان، وقال الشعبي: عليه ثلاث كفارت، ولحجة عليهما ما روي أن سمعة بن صخر حين وقع امرأته، وقد صاهر منها ثلثي النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! بي صاهرت من امرأتي، فوفعت عليها قبل أن تكفر، فقال: ما حملك على ذلك؟ يرحمك الله، فقال: رأيت جنحاها في ضوء القمر، قال: فلا تقرها حتى تفعل ما أمرك الله، روى لأربعة، وقال الزمعي: حدثت حسن عريص صحيح، وفي رواية: قال له: ستعمر دنك ولا تعد حتى تكفر، ولو كان شيء حر وحا عليه سيئة، كذا في 'رمر الحقائق'.

والعود الخ. يعني أن الكفارة إما تحب عنه بد قصد وصأها بعد اظهار، فإذا رضى أن يكون محرمة عنه، ولم يعزم على وطئها لا يجب عليه الكفارة، وآخر على استكفاره دفعا لنصر عنها، فإن عزم على وطئها وجب عنه الكفارة، فإن عزم بعد ذلك أن لا يأتها سقعت، وكذا إذا مات أحدهما بعد العزم. [أخوثة أسيرة: ١٤١ ٢]

فهو مظاهر لأن اظهار ليس إلا تشبيه لخلعة المحرمة، وهذا المعنى يتحقق في عضو لا يجوز لصبر به، كذا في 'هدية'.

وكذلك إن شبهها بمن لا يحلّ له النظر إليها على سبيل التأيد من محارمه، مثل أخته أو عمته، أو أمّه من الرضاغة، وكذلك إن قال: رأسك عليّ كظهر أمي، أو فرجك، أو وجهك، أو رقبتك، أو نصفك، أو ثلثك وإن قال: أنت عليّ مثل أمي، يرجع إلى نيته، فإن قال: أردت به الكرامة، فهو كما قال، وإن قال: أردت الظهار، فهو ظهار، وإن قال: أردت الطلاق، فهو طلاق بائن، وإن لم تكن له نية، فليس بشيء. ولا يكون الظهار إلا من زوجته، فإن ظاهر من أمته لم يكن مظاهراً.

ومن قال لنسائه: أنشئ عليّ كظهر أمي كان مظاهراً من جماعتهم، وعليه لكل واحدة

أو عمته لأمر في التحريم المؤبد كالأمة. وكذلك إلخ. لأن هذه الأشياء تسمى في معنى اسم الذات، فحرى هذا بقول محرى قوله: "أنت عليّ كظهر أمي، أي لأن حكم الظهار يتعدى من الحرء الشائع إلى غيره كما في الطلاق، كذا في 'المنافع'. يرجع إلى نيته: عند أبي حنيفة؛ لينكشف حكمه.

فهو كما قال لأن التكرير في التشبيه فاش في الكلام. [السب: ٢ ٦٦] فهو ظهار لأنه تشبيه جميعها، وفيه تشبيه بالظهار، لكنه ليس بصريح، فيفتقر إلى النية. (الخوهرية البيرة) فهو طلاق بائن لأنه تشبيه بالأمة في التحريم، فكأنه قال: أنت عليّ حرام، ونوى الطلاق. (الخوهرية البيرة) فليس بشيء [وتعين الأولى وهي لير يعني الكرامة، كذا في 'الدر المختار']. لأنه محمل في حق التشبيه، فما لم ينشئ مراد مخصوص لا يحكم بشيء، كذا في 'رد المختار'. وهذا عندهما، وقال محمد: يكون ظهاراً؛ لأن التشبيه بعصو منها لما كان ظهاراً، فالتشبيه جميعها أولى، ولهذا: أنه يحتمل الحمل على الكرامة، فلم يكن ظهاراً. [الخوهرية البيرة: ٢ ١٤٢] قال جمال الإسلام في شرحه: الصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده البرهاني والسميني وغيرهما. [التصحيح والترحيح: ٣٥٤]

لم يكن مظاهراً لقوله تعالى: «... ليس تعدواهن من نسائهم» (محددة ٣) الآية، ولأن الحل في الأمة تابع، فلا سحق بالسكروحة، ولأن الظهار مقول عن الطلاق، ولا طلاق في الممبوكة، كذا في 'الهداية'.

لكل واحدة إلخ. إن كانت ثلاثاً فثلاث كفارات، وإن كانت أربعاً فأربع؛ إذ يصير مظاهراً عنهن جميعاً، فبعدد الكفارة بعددهن كما في 'الترجدي'، وقال مالك وأحمد: يكفيه كفارة واحدة كالإيلاء، فإنه لو ألى منهن كان مؤثماً منهن، ولزمه كفارة واحدة، والفرق عندنا: أن الكفارة في الظهار لرفع الحرمة، وهي متعددة بتعددهن، وفي الإيلاء هتك حرمة الاسم الكريم، وهو ليس بتعدد أفاده في 'الحر' وغيره، كذا في 'رد المختار'.

منهنّ كفارة. وكفارة الظهار عتق رقبة، فإن لم يجد، فصيام شهرين متتابعين، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، كلّ ذلك قبل المسيس، ويُجزئ في ذلك عتق الرقبة المسلمة والكافرة، والذكر والأنثى، والصغير والكبير، ولا يُجزئ العمياء، ولا مقطوعة اليدين والرجلين، ويجوز الأصم، والمقطوع إحدى اليدين وإحدى الرجلين من خلاف، ولا يجوز مقطوع إبهامي اليدين، ولا يجوز المجنون الذي لا يعقل،

عتق رقبته. يعني كاملة الرق في ملكه مقروناً بنية الكفارة. [الجوهرة النيرة: ١٤٣/٢] وقال في 'الدر المختار': قبل الوطء أيضاً، والرقبة في الأصل مؤخر العنق سمي بها الملوك تسمية الكل باسم الجزء، كذا في 'البرجدي'.
فمن لم يستطع إلخ. للنص الوارد فيه، فإنه يفيد الكفارة على هذا الترتيب، وهو قوله تعالى: **فمن لم يستطع** (المحادة ٣) إلى قوله: **فمن لم يستطع** (المحادة ٤) **فل المسيس** وهذا في الإعتاق والصوم ظاهر لنص عبده؛ لأن الله تعالى قال فيهما: **فمن لم يستطع** (المحادة ٣) وكذا في الإطعام؛ لأن الكفارة فيه، أي في الظهار منهيّة للحرمة، فلا بد من تقديمها على الوطء ليكون الوطء حلالاً كما في 'الهداية' وغيرها.
والصغير والكبير لإطلاق النص؛ لأن اسم الرقة يطلق على هؤلاء. [الجوهرة النيرة: ١٤٤/٢]
ولا يجزئ إلخ. والأصل: أن فوات جنس المسفعة يمنع الحوار، والاحتلال لا يمنع، فيجوز الأصم والأعور ومقطوع إحدى اليدين، وإحدى الرجلين من خلاف، والحصى والمحجوب ومقصوع الأذنين، والمراد بالأصم الذي يسمع إذا صيح عليه، وأما الأخرس: فلا يجوز؛ لفوات جنس المسفعة، كذا في 'رمز الحقائق'.
ولا مقطوعة اليدين إلخ. لأنه فائت جنس المسفعة، فكان هالكاً حكماً. [اللباب ٦٧/٢]
ويجوز الأصم هذا استحسان، والقياس: أن لا يجوز، وهو رواية "الوادع"؛ لأن الفائت جنس المسفعة إلا أن استحسان الحوار؛ لأن أصل المسفعة باق، فإنه إذا صيح عليه لسمع حتى لو كان خال لا يسمع أصلاً بأن ولد أصم، وهو الأخرس لا يجزئه. **إبهامي اليدين** احترر بذلك عن إبهامي الرجلين؛ لأن ذلك لا يمنع الحوار، وإنما لا يجوز مقطوع إبهامي اليدين؛ لأن قوة البطش والتناول تفوت بفقدتهما، فصار فواتهما كفوات جميع الأصابع، وكذا لا يجوز مقطوع ثلث أصابع من كل يد لفوات الأكثر من الأصابع، ولا يجزئ داهب الأساس ولا مقطوع الشفتين إذا كان لا يقدر على الأكل، فإن كان يقدر عليه حار. [الجوهرة النيرة: ١٤٤/٢]
ولا يجوز المحجور إلخ. لأن الانتفاع بالحوارح لا يكون إلا بالعقل، فكان فائت المنافع. [الجوهرة النيرة: ١٤٤/٢]

ولا يجوزُ عتق المدبرِ وأمِّ الولدِ، والمكاتبِ الذي أدَّى بعض المالِ، فإن أعتق مكاتباً لم يؤد شيئاً جاز، فإن اشترى أباهُ أو ابنه وينوي بالشراء الكفارة جاز عنها، وإن أعتق نصف عبدٍ مشتركٍ عن الكفارة وضمن قيمة باقيه فأعتقه لم يجز عند أبي حنيفة وهو النصف الآخر شريكه. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: يُجزئه إن كان المعتقُ مؤسراً، وإن كان مُعسراً لم يجز، وإن أعتق نصف عبده عن كفارته ثم أعتق باقيه عنها جاز، وإن أعتق نصف عبده عن كفارته ثم جامع التي ظاهر منها ثم أعتق باقيه، لم يجز

ولا يجوز إلج. لأن المصوص عليه تحرير رقبة مطلقة، والمطلق يصرف إلى الكامل، ورقعة المدبر وأم الولد ليست بكاملة؛ لاستحقاقهما الحرية بجهة، فكان الرق فيهما ناقصاً، كذا في 'العاية'. والمكاتب الذي إلج. لأن المولى قد سبم له العوض عن رقه فأثهم في عتقه، وصار كالعتق على مال، فلم يجر عن الكفارة، وكذا لا يجوز أن يعتق عن كفارته عبداً على مال؛ لأن عتق الكفارة مستحق على وجه القرية، والعوض يبطل معنى القرية، كذا في 'شرح الأقطع'. **حار** لأن الرق قائم فيه من كل جاسب؛ لأنه يقبل الامساح، ولم يحصل عه عوض، ويسم للمكاتب الأولاد والأكساب، ويجوز عتق الأبى عن الكفارة، كذا في "شاهان". (الجوهرة النيرة)

جار عنها: [بخلاف ما لو ورثه؛ لأنه لا صنع له فيه. (الجوهرة النيرة)] لأن الشراء في القريب إعتاق؛ لقوله رحمهما "لن يخرئ ولد بوالده إلا أن يجده مملوكاً، فيشتريه، فيعتقه"؛ لأنه ذكر بحرف الفاء، والفاء للتعقيب، ولأن هذا عتق حصل بعة دات وصفين، وهو القرابة والشراء، فيضاف إلى آخرهما وجوداً، وهو الشراء، كذا في 'المنافع'. لم يجر إلج. لأن الإعتناق يتجرأ عنده، وقالوا: يجوز؛ لأن الإعتناق لا يتجرأ عندهما، فعتق جزء منه عتق كله، فصار معتقاً كل العبد، وهو ملكه إلا أنه إن كان مؤسراً ضمن نصيب شريكه، فيكون عتقاً بغير عوض فيجزئه، وإن كان العبد معسراً سعى العبد، فيكون عتقاً بعوض، فلا يجزئه عن الكفارة، كذا في "رمز الحقائق".

عند أبي حنيفة قال الإسيحاني فيه: الصحيح قول أبي حنيفة، وعلى هذا مشى المحوي والنسفي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٣٥٥] جاز: لأنه أعتقه بكلامين، والنقصان يتمكن على ملكه نسب الإعتناق بجهة الكفارة، وذلك لا يجمع الجواز خلاف ما تقدم؛ لأن القصاص هناك تمكن على ملك الشريك. [الجوهرة النيرة: ١٤٥/٢]

لم يجر إلج. لأن الإعتناق يتجرأ عنده، وشرط الإعتناق أن يكون قبل المسيس بالنص، قال الله تعالى: محرر من قبل أن يمسي به (المجادة: ٣). وإعتاق النصف حصل بعد المسيس، وعندهما: يجوز؛ لأن إعتاق النصف عندهما إعتاق الكل، فحصل إعتاق الكل قبل المسيس، وإذا لم يجر عند أبي حنيفة استأنف عتق رقبة أخرى. (الجوهرة النيرة)

عند أبي حنيفة رحمه الله فإن لم يجد المظاهر ما يعتقه، فكفّارته صوم شهرين متتابعين ليس فيهما شهر رمضان، ولا يوم الفطر، ولا يوم النحر، ولا أيام التشريق. فإن جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلاً عامداً، أو نهاراً ناسياً، استأنف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وإن أفطر يوماً منها بعذر أو بغير عذر استأنف. وإن ظاهر العبد لم يجزه في الكفارة إلا الصوم، فإن أعتق المولى عنه أو أطعم لم يجزه، فإن لم يستطع المظاهر الصيام أطعم ستين مسكيناً، ويطعم كل مسكين نصف صاع من برّ

عند أبي حنيفة وقد قدما تصحيح الإسحاق بن قول الإمام في حرئ الاعتاق، وعلى هذا مشى المحوي والسمي وغيرهما (التصحيح والترحيع) متابعين الح أما التتابع؛ لأنه مصوص عليه، وصوم شهر رمضان لا يقع عن الظهار؛ ما فيه من إبطال ما أوجبه الله تعالى، والصوم في هذه الأيام أي يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق مهي عنه، فلا يتوب عن أواح الكامل، كذا في الهدية. في خلال الشهرين قيد بقوله. في خلال شهرين؛ لأنه لو جامع في خلال الإطعام لا يستأنف اتفاقاً؛ لأن نص في الطعام مضق، وفيد تبيل بعدم النهار ناسياً؛ لأنه لو وصى ليلاً ناسياً لا يستأنف اتفاقاً، ولو وطئ نهاراً عامداً استأنف اتفاقاً.

عند أبي حنيفة الح قال الإسحاق بن وهب، وأصحح فوهما، وعنه مشى برهاني والسمي والموصي وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيع. ٣٥٥] استأنف نفوات التتابع، وهو قادر عليه، فإن كات امرأة فحصب، أو نصت في خلال ذلك لم يستأنف. (الحوهرة النيرة) لم يجزه في الكفارة لأنه لا مث له، وهو من أهل الصوم فلزمه، وليس للمولى أن يمنعه عنه. [الحوهرة النيرة: ١٤٥/٢]

إلا الصوم أي لو ظاهر العبد من أمره، وأراد الكفارة عن الظهار لم يجزه إلا الكفارة بالصوم، ولو أطعم ناسياً عنه مولاة؛ لأنه ليس من أهل الميت، فم يكن أهلاً لتكفير ناسياً، وليس للمولى مع العبد عن التكفير بالصوم لتعلق حق المرأة به، بخلاف سائر الكفارات، وإنما لم تنصف؛ ما فيها من معنى العدة. لم يجزه لأنه ليس من أهل الميت، فلا يصير مالكا سميكه، والكفارة عادة، فعلى الآخر لا يكون فعنه، كذا في 'مجمع الأكر'.

أطعم ستين الح بقوله تعالى: «فليس له شئ من فريضة ستين مسكينا» (عدة: ٤)، وفي 'الفهستي': وفيد مسكين اتفاقاً؛ لجواز الصرف إلى غيره من مصارف الزكاة، كما في 'رد المحتار'.

ويطعم الح بقوله تعالى في حديث أوس بن الصامت وسهر بن صخر: 'لكل مسكين نصف صاع من برّ، ولأن المعتبر دفع حاجة اليوم لكل مسكين، فيعتبر بصدقة الفطر، كذا في 'الهداية'.

أو صاعاً من تمرٍ أو شعيرٍ، أو قيمة ذلك، فإن غداهم وعشاؤهم جاز، قليلاً كان ما أكلوا أو كثيراً، وإن أطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً أجزاءً، وإن أعطاه في يومٍ واحدٍ لم يُجزه إلا عن يومه، وإن قُرب التي ظاهر منها في خلال الإطعام لم يستأنف، ومن وجبت عليه كفارتا ظهارٍ فأعتق رقبتين ولا ينوي لأحدهما بعينها جاز عنهما، وكذلك إن صام أربعة أشهرٍ أو أطعم مائة وعشرين مسكيناً جاز. وإن أعتق رقبةً واحدةً عنهما أو صام شهرين كان له أن يجعل ذلك عن أتيهما شاء.

أو قيمة ذلك: لأن القيمة عدد ثخري في اركاة، فكذا في الكفارات، ولأن المقصود سد الحجة ودفع الحاجة، وذلك يوجد في القيمة. (الجوهرة النيرة)

حاز قليلاً إلخ: وحاصله: أن الإطعام إن كان بطريق التمثيل يجب إعطاء قدر العطرة، وإن كان بطريق الإباحة يجب التعدي والتعشية مع إشاعهم في الوقتين وإن قل ماكولهم. [حاشية السدي: ٣٣٦] يعني بعد أن وضع لهم ما يشعهم، والمعتبر هو الشبع لا مقدار الطعام، ولأنه من أكتن مشعتر غداء وعشاء، أو سحوراً وعشاء، أو غدائين، أو عشائين أو سحورين، ولا يخرى في غير ابر إلا بالإدغام. قال في 'الهداية': لا بد من الإدغام في حيز اشعير؛ بيمكه الاستيفاء إلى الشبع، وفي حيز الحصة لا يشترط الإدغام، فإن كان فيهم صبي فصيم لا يخرى؛ لأنه لا يستوي الأكل كاملاً، واعتبر أن يكون كل واحد منهم يستوي الأكل. [الجوهرة النيرة: ١٤٦/٢]

أجزأه: لأن المقصود سد حجة احتياج، والحاجة تتحدد في كل يوم، فاندفع إليه في اليوم الثاني كالدفع إلى غيره. [اسباب ٧٠/٢] وقال الشافعي: لا يجوز حتى يستوفي عدد المساكين، لما: أنه حق يجرح من المال، فما جار دفعه إلى اثنين جار تكرار دفعه إلى واحد كاركاة، ولأنه مسكين لم يستوف إلا قوت يومه من كفارة، فجار الصرف منها إليه كسائر المساكين، كذا في "شرح الأقطع".

لم يجزه إلخ: لأن الواجب عليه التمريق، وم يوجد كاحاح إذا رمى احمرة بسبع حصيات بدفعة واحدة لا يخره إلا عن واحدة، كذا في 'رمر الحقائق'. **لم يستأنف.** لإطلاق نص الإصعام إلا أنا أوجبنا قبل امسيس؛ لاحتمال القدرة على الإعتاق والصوم، فتفعل بعده، والمعنى لا ينافي المشروعية، كذا في 'مجمع الأهر'.

جاز: لأن الجنس متحد، فلا حاجة إلى نية معينة. [الباب ٧٠/٢]

كان له إلخ: والقياس أن لا يجوز، وهو قول رفر رحمه الله، لأنه لو قسم عنهما صار من كل واحد نصفه، ففعل أصلاً كما لو أعتق عن ظهار وفصر، ولما، ما قسا: إن اتعين في احس الواحد لحو، كذا في 'سافع'.

كتاب اللعان

إذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهما من أهل الشهادة، والمرأة ممن يُحدّ قاذفها، أو نفى نسب ولدها، وطالبته المرأة بموجب القذف فعليه اللعان، فإن امتنع منه حبسه الحاكم حتى يُلاعِن أو يكذب نفسه فيحدّ، وإن لا عن وجب عليها اللعان، فإن امتنعت حبسها الحاكم حتى تُلاعِن أو تُصدقه. وإذا كان الزوج عبداً أو كافراً أو محدوداً في قذف

كتاب اللعان مناسبة بين الكتابين: أن اظهار مكر من القول ورور؛ لأنه تشبيه بخلة باعزمة، واسسة لمحصة بالربا في كونه مكرراً أقوى، وقدم الطهر على اللعان؛ لأن الأول أقرب إلى الإباحة من الثاني؛ لأن سب اللعان أعني القذف بالربا لو أصيب إلى غير الروجة يوجب الحد، والموجب للحد لا يكون إلا معصية محصنة، وإنما لقنه باللعان دون العصب وإن كان فيه العصب أيضاً؛ لأن اللعان من جانب الرجل وهو مقدم وسابق، واسبق من أرباب الترجيح. واللعان لغة: مصدر لأعن كقاتل من اعن، وهو اصرده والإبعاد، وشرعاً: شهادات أربعة مؤكدة باليمين مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه، ومقام حد الربا في حقها، وشرطه: قيام الروحية، وكون النكاح صحيحاً، وسببه: قذف الرجل زوجته قذفاً يوجب الحد في الأحسية، وركبه: شهادات مؤكدة باليمين واللعن، وحكمه حرمة الوصء والاستمتاع بعد التلاعن، ولو قبل التفرق بينهما حديث: 'المتلاعنان لا يجتمعان أبداً'، وأهله من هو أهل بشهادة، كذا في 'الدر المختار'.

بالربا بأن يقول ها: يا رابية، وأنت ربيب، أو رأيتك تزنين، أو هذا الولد من الربا، أو ليس هو مني. [الجوهرية السيرة: ١٤٧/٢] والمرأة من تحدّ إلح بأن كانت عفيفة امرأة عن الزنا غير متهمة به؛ لأن اللعان قائم مقام حد القذف في حقه، فلا بد من عفتها، وتخصيص ذكر المرأة بهذا؛ لأن حد القذف لا يجب إلا إذا كان المقدوف عفيفاً فكذا انعان؛ لأنه قائم مقامه، فإذا لم تكن عفيفة ليس ها أن تطالب به لفوات شرطه، فلا يتصور اللعان، وهذا المعنى لا يوجد في حقه، فبذلك حصها بالذكر بهذا، فإن كانت أمة، أو كتابية، أو صبية، أو محبوبة، أو زانية، فلا حد، ولا لعان.

حبس الحاكم: لأن اللعان حق مستحق عليه، وهو قادر على إيفائه، فيحبس حتى يأتي به، أو يكذب نفسه ليرتفع الشئ. (الجوهرية السيرة) أو تصدقه: وفي بعض نسخ القدوري وقع بعد هذا: "فتحدّ"، أي إذا صدقته تحدّ حد الزنا، قالوا: هو غلط من السراح؛ لأن تصديقها يباه لا يكون أبغ من إقرارها بالزنا وثمة لا تحد بمرة واحدة، فهنا أولى، وإن صدقته عند احكام أربع مرات لا تحد أيضاً؛ لأنها م تصرّح بالزنا، ولحد لا يجب إلا بالتصريح، وإنما بدأ في اللعان بالزوج؛ لأنه هو المدعى. [الجوهرية النيرة: ١٤٨/٢]

فقدف امرأته فعليه الحد، وإن كان الزوج من أهل الشهادة وهي أمة أو كافرة أو محدودة في قذف، أو كانت ممن لا يُحد قاذفها، فلا حد عليه في قذفها ولا لعان. وصفة اللعان: أن يتدئ القاضي بالزوج، فيشهد عنده أربع مرات، يقول في كل مرة: أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، ثم يقول في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا، يُشير إليها في جميع ذلك، ثم تشهد المرأة أربع شهادات تقول في كل مرة: أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا، وتقول في الخامسة: غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا،

فعليه الحد لأنه تعدر اللعان بمعنى من جهته، فيصار إلى الواجب الأصلي، وهو الثابت بقوله تعالى: **٥٤** **فمن كفر بعد ما أخذ عليه العهد بالزنا فقد زنا** (البور: ٤) الآية، واللعان خلف عنه، وصورة كون الزوج كافراً، بأن كان الزوجان كافرين فأسلمت المرأة فقدّمها بالزنا قبل عرض الإسلام عنه، أو نفي نسب ولدها، فإنه يجب عليه الحد، فإن أقيم عليه بعض الحد ثم أسلم، فقدّمها ثانياً، قال أبو يوسف: أقيم عليه بقية الحد ثم يلاعنا، وقال رفر: لا لعان بينهما، وهذا بناء على أن شهادة القاذف إما تطل بعد كمال الحد، وعد رفر: تبطل بأول سوط، وقيد بقوله: "أو محدوداً في قذف"؛ إذ لو كان محدوداً في زنا أو حرم، فإنه يلاعن. [الجوهرة النيرة: ١٤٨/٢]

ممن لا يحد إلخ بأن كانت صبية، أو مجنونة، أو راوية. **فلا حد عليه إلخ**. أما عدم الحد؛ فلامتناع اللعان من جهتها على ما صرح به في "الهداية"، وذلك أن موجب القذف في حق الزوج عندنا اللعان، وإما يصار إلى الحد عند تعدر اللعان لا من جهتها، وأما عدم اللعان فلعدم أهيتها للشهادة وعدم عفتها، ولكنه يعرر لإحقاق الشين بها، كذا في "مجمع الأهر". وقال في "الهداية": الأصل في ذلك قوله **٥٥** **أربعة لا لعان بينهم وبين أرواحهم: اليهودية والصراينة تحت مسلم، والمملوكة تحت الحر، والحرّة تحت المملوك**.

يشير إليها إلخ: إما شرط الإشارة لروال الاحتمال؛ لأنه قد يقصد غيرها بذلك. [الجوهرة النيرة: ١٤٨/٢]

عصب الله إلخ: إما ذكر الغضب في جانبها؛ لأن الساء يستعملن اللعن كثيراً فيكون ذكر الغضب ادعى من إلى الصدق. [الجوهرة النيرة: ١٤٩/٢]

وإذا التعنّا فرّق القاضي بينهما، وكانت الفرقة تطيقةً بآئنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما. وقال أبو يوسف رحمهما: يكون تحريمًا مؤبدًا، وإن كان القذف بولد نفي القاضي نسبه وألحقه بأمه. فإن عاد الزوج وأكذب نفسه، حذّه القاضي وحلّ له أن يتزوجها، وكذلك إن قذف غيرها فحدّ به أو زنت فحدّت. وإن قذف امرأته وهي صغيرة أو مجنونة

شرح القاضي الخ ولا تقع لعرة حتى يقضي بالفرقة على الزوج، فيدركها باصداق، فإن امتنع من ذلك فرق لقاضي بينهما، وقيل أن يفرق حاكم لا تقع لعرة، والروحية قائمة بضع ضايق الروح عيها، وصهاره وإبلاؤه، وتخري لتوارث بينهما إذا مات أحدهما. وقال رفر: تقع سلاعهما؛ لأنه ثبت حرمة مؤبدة بالحديث. وبأن ثوب الحرمة يعوب الإمساك بالمعروف، فيبرمه التسيريح بالإحسان، فإذا امتنع باب القاضي منه دفعه لخصمه. من عيها قول ذلك ملاعن عويمر العجلاني عند لي رحمهما كدبت عيها يا رسول الله! فقال له: أمسكها، فقال: إن أمسكتها فهي ضالقة نلانا قاله بعد اللعان، كذا في 'الجوهرية سيرة' [١٤٩، ٢] وغيرها.

عبد أبي حنيفة ومحمد قال لإسحاق: والضحاح قوض. [التصحیح ولترحيح: ٣٥٦] **نحوهما مؤبدًا** لقوله ١، "امتلاءعان لا اجتماع أبدًا"، وهما يقولان: معنى الحديث مادام متلاعبين، فأما إذا كذب نفسه فلا يقع التلاعن بعد ولا كذب. [الجوهرية سيرة. ١٤٩، ٢] **وألحقه بأمه** ما روي عن ابن عمر أنه لا يقع بين رجل وامرأته، ففرق بينهما، وألحق الولد بأمه، رواه البخاري ومسلم.

واكذب نفسه بأن قال: كنت كاذبًا فيما رميته به من الزنا. [الجوهرية سيرة. ١٥٠، ٢] ولو دله بأن مات أبوه انفي عن ما فادعى نسبه. (النسب) **حذّه القاضي** حد القذف؛ لإقراره بوجوبه عنه [النسب ٧٤، ٢] **وكذلك إن قذف الخ** لأنه حرج بدت من أن يكون من أهل الشهادة. (الجوهرية سيرة: ١٥٠، ٢) أي كدبت حلّ له بعد اللعان أن يتزوج بها إذا قذف غيرها فحدّ؛ لأنه لا يقع أهلا للعان، فخرج من أن يكون متلاعبا

أو رت فحدّت. أي كذا يعني به أن يتزوجها إذا رت امرأة فحدّت بربا، أو قدعت إسانا فحدّت؛ لأنها صارت ممن لا يحد قاذفها، فخرجت من أهل اللعان، وإنما يتصور هذا إذا تلاعب بعد التزوج قبل الدخول ثم رت، لأن حدّها الحد حينئذ؛ لأنها ليست كمحصنة، وقوله: 'فحدّت' وقع اتفاقاً؛ لأن رباها من غير حد يسقط إحصائها، ولا لعان إلا بين محصن بخلاف القذف؛ فإنه لا يسقط به الإحصان حتى يحد. ووسط بعضهم "أو رت" تشديد الموت أي بسبب غيرها إلى الربا، وهو القذف، فعلى هذا يكون ذكر أحد فيه شرطا، فيزول الإشكال، كذا في 'العيي' و'مستخلص الحقائق'. قال في 'الجوهرية' [١٥٠، ٢]: صورة هذه المسألة أن تكون (المرأة) 'كرًا' =

فلا لعانَ بينهما، ولا حدَّ، وقذفُ الآخرس لا يتعلّق به اللعانُ.

وإذا قال الزوج: ليسَ حملُك مِنّي فلا لعانَ، وإن قال: زَنيتَ وهذا الحملُ من الزنا تلاعنا ولم ينفِ القاضي الحملَ منه، وإذا نفى الرجلُ ولدَ امرأته عقيبَ الولادة أو في الحال التي تُقبَلُ التهنئةُ فيها وتبتاعُ له آلةُ الولادة، صحَّ نفيُه ولاعنَ به،

= وقت اللعان، أو تكون محصنة، ثم ترتد بدار الحرب ثم تسبي وتسلم وتزني فحدها في الوجهين الحلد، فيكون قول الشيخ: "أو رنت محدث" أي رنت قبل الدخول، أما بعده فلا يتصور الحلد إلا أن ترتد وتحق وتسبي ثم تسلم وتزني، ورواية الفقيه ابن دعاس زنت بالتشديد أي قذفت.

فلا لعان بينهما إلخ: لأنه لا يحذف قاذفها. (الجوهرة النيرة)

لا يتعلّق به إلخ: لأنه لا يأتي بصريح لفظ الربا. [الجوهرة النيرة: ١٥٠/٢]

فلا لعان: وهذا قول أبي حنيفة ورُفِر؛ لأنه لا يتيقن بقيام الحمل، فم يصر قاذفًا، وقال أبو يوسف ومحمد **لا** اللعان يجب نفي الحمل إذا جاءت لأقل من ستة أشهر، وهي معنى ما ذكر في الأصل؛ لأنما يتقن الحمل عنده، فيتحقق القذف. قضا: إذا لم يكن قذفًا في الحال يصير كالمعلق بالشرط فيصير كآله قال: "إن كان بك حمل، فليس مني" والقذف لا يصح تعيقه بالشرط، كذا في 'الهداية'. ومشى على 'قول الإمام' الإمام البرهاني والنسفي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحیح والترجيح: ٣٥٦]

تلاعنا: لأنه قذفها بصريح الربا، فوجب عليه اللعان. [الجوهرة النيرة: ١٥١/٢] **ولم ينفِ إلخ:** وقال الشافعي: بفيه؛ لأنه **عنه** نفى الولد عن هلال، وقد قذفها حاملًا، ولما: أن الأحكام لا يترتب عليه إلا بعد الولادة لتمكّن الاحتمال قبله أي قبل الولادة، والحديث محمول على أنه **عنه** عرف قيام الحمل بطريق الوحي، كذا في "الهداية".

صح نفيه. ولاعنَ به إلخ: اعلم أن المولود في فراش الزوجة لا يتنفي إلا باللعان، والفراش ثلاثة: قوي ووسط وضعيف، فالقوي فراش المنكوحة يثبت النسب فيه من غير دعوة، ولا يتنفي إلا باللعان، والضعيف فراش الأمة لا يثبت النسب فيه إلا بالدعوة، والوسط فراش أم الولد يثبت فيه النسب من غير دعوة، وينتفي من غير اللعان، وإذا نفى ولد الزوجة بأن قال: ليس هو مني، أو من الربا، وسقط اللعان بوجه من الوجوه، فإنه لا يتنفي بسبه أبدًا، وكذا إذا كانا من أهل اللعان ولم يتلاعنا، فإنه لا يتنفي، فإذا ثبت هذا. قضا: إذا نفاه عقيب الولادة صح نفيه، ولاعنَ به عند أبي حنيفة ما لم يظهر منه اعتراف، أو دلالة على الاعتراف، ولم يوقت أبو حنيفة في مدة النفي وقتًا، وإنما هو مفوض إلى رأي الإمام، وذكر أبو الليث: أن له نفيه إلى ثلاثة أيام، وروى الحسن إلى سبعة أيام، وهو ما بين الولادة إلى العقيقة، وهذا غير صحيح؛ لأنه تقدير لا دليل عليه. [الجوهرة النيرة: ١٥١/٢]

وإن نفاه بعد ذلك لاعن، ويثبت النسب. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: يصح نفيه في
 مدة النفاس. لوجود القذف

وإن ولدت ولدين في بطن واحدة فنفي الأول واعترف بالثاني، ثبت نسبهما وحد
 الزوج، وإن اعترف بالأول ونفي الثاني ثبت نسبهما ولاعن. ولا لعان

ويثبت النسب: لأن تقادم العهد دليل الالتزام، فلا يصح النفي بعده.

وقال أبو يوسف إلح: وجه قول أبي حنيفة: إنه إذا نفاه عقيب الولادة انتفى بالإجماع، وإن لم يفه حتى تطاولت
 المدة لم يملك نفيه بعد ذلك، فاحتجوا إلى حد فاصل بينهما، ومعلوم أن الإنسان لا تشهد على نفسه نسب وبنده،
 وإنما يقلل التهمة، ويتنازع آلة الولادة، فإذا فعل ذلك أو مشى من المدة ما يمكنه أن يفعل ذلك فيه في العادة، وهو
 محسب عن نفيه كان الظاهر أنه معترف به، ولا يملك نفيه بعد ذلك، وجه قوهما: أن مدة النفاس أحريت محترى
 حال الولادة بدليل سقوط اصلاوة والصوم، فكذلك في باب نفي الولد، كما في "شرح الأقصع". قال أبو المعالي:
 الصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده الخوي والسفي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح وترجيح: ٣٥٧]

ثبت نسبهما إلح: لأهما توأمان حقا من ماء واحد، وحد الروح؛ لأنه أكذب نفسه بدعوى الثاني. (الخوهرية البيرة)
ثبت نسبهما ولاعن: لأهما حمل واحد، فإذا اعترف بالأول ثبت نسبه، فلا يصح نفيه للثاني، فثبتا جميعا،
 وعليه اللعان، لأنه صار قادعا للروحة نفي الثاني. [الخوهرية البيرة: ١٥١/٢]

كتاب العدة

إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاً بَائِناً أَوْ رَجَعِيّاً أَوْ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا بَغَيْرِ طَلَاٍ وَهِيَ حُرَّةٌ مِمَّنْ تَحِيضُ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ، وَالْأَقْرَاءُ: الْحَيْضُ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَإِنْ كَانَتْ حَامِلاً فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً فَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ فَعِدَّتُهَا شَهْرٌ وَنِصْفٌ، وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَنْ امْرَأَتِهِ الْحُرَّةِ فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ،

كتاب العدة: لما ترتبت في الوجود على الفرقة بجميع أنواعها أورده عقيب الكفر، كذا في 'رد المختار'. قال في 'الجوهره ١٥٢/٢': العدة جمع عدد، والعدة هي التريص الذي يلزم المرأة بزوال الكاح أو شبهته، وهي مدة وصعت شرعاً للتعرف عن راءة الرحم، وهي على ثلاثة أضرب: الحيض والشهور ووضع الحمل، فاحيض يجب بالطلاق، والفرقة في الكاح الفاسد، والوطء شبهة الكاح، ويعتق أم الولد وموت مولاها. وأما الشهور فعلى ضربين: صرب منها يجب بدلاً عن الحيض في الصغيرة والآيسة، والضرب الثاني: هو الذي يلزم المتوفي عنها زوجها إذا لم تكن حاملاً، ويستوي فيه المدحول بها وغير المدحول بها إذا كان الكاح صحيحاً، أما الفاسد فعدها فيه الحيض في الفرقة والموت، وأما وضع الحمل فتعقضي به كل عدة عندهما، وقال أبو يوسف: مثله إلا في المرأة الصغيرة. **بغير طلاق:** مثل أن تحرم عليه بعد الدحول، بأن تمكن ابن زوجها من نفسها، أو ما أشبه ذلك مما يوجب الفرقة بالتحريم. (الجوهره الميرة) **فعدتها إلخ:** سواء كانت الحرة مسمة أو كتابية. [الجوهره الميرة: ١٥٢/٢]

ثلاثة أقراء: هذا إذا صبقها بعد الدحول، أما قبله فلا عدة عليها. [الجوهره الميرة: ١٥٢/٢]

والأقراء الحيض: وقال مالك والشافعي: هي الأطهار، وحجتنا على أن الأقراء هي الحيض، قوله **الطلاق:** المستحاصة تدع الصلاة أيام أقرائها أي أيام حيضها، وقوله **لما طلقها** لئلا يطهرها، "إذا أتاك قرؤك فدعي الصلاة".

من صغر: لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي نَفْسُ بَحْصٍ﴾ (الطلاق: ٤) الآية. أو **كبر:** ولقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي نَفْسُ بَحْصٍ﴾ (الطلاق: ٤) الآية. أو **كبر:** ولقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي نَفْسُ بَحْصٍ﴾ (الطلاق: ٤) الآية. أو **كبر:** ولقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي نَفْسُ بَحْصٍ﴾ (الطلاق: ٤) الآية.

فعدتها حيضتان: لقوله **الطلاق:** 'طلاق الأمة تطليقتان، وعدتها حيضتان' ولأن الرق منصف، واحيض لا يتجرأ. [الجوهره الميرة: ١٥٣/٢] **شهر ونصف:** لأن الشهر متجزء، فأمكن تنصيفه عملاً بالرق. [اللباب: ٧٧/٢]

أربعة أشهر إلخ: لقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَرْوَاحَهُنَّ يَتَرَتَّبْنَ أَنْفُسَهُنَّ رُبْعَ شَهْرٍ وَعَشْرَ﴾ (سورة: ٢٣٤).

وإن كانت أمةً فعدها شهران وخمسة أيام، وإن كانت حاملاً فعدها أن تضع حملها، وإذا ورثت المطلقة في المرض فعدها أبعد الأجلين عند أبي حنيفة **رحمه الله**. وإن اعتقت الأمة في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها إلى عدة الحرائر، وإن اعتقت وهي مبنوة أو متوفى عنها زوجها لم تنقل عدتها إلى عدة الحرائر، وإن كانت آيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها، وكان عليها أن تستأنف العدة بالحيض. والمنكوحه نكاحاً فاسداً والموطوءة بشبهة

شهران إلخ لأن الرق مصف، وأم الولد والندبة والمكاتة مثبها. [الجوهرة البيرة: ١٥٤/٢]
أن تضع حملها لإطلاق قوله تعالى: **٥٥. وَأَنْتُمْ لَا تُحِبُّونَ أَنْ تَصِغَ حُسْنٌ** (الطلاق: ٤)، وقال عبد الله بن مسعود: من شاء ناهته أن سورة النساء القصوى أي التي فيها آية **٥٥. وَأَنْتُمْ لَا تُحِبُّونَ** (الطلاق: ٤) نزلت بعد الآية التي في سورة البقرة أي **٥٥. سَرَّضَ النَّفْسَ لِنَفْسٍ** (سورة ٢٣٤) إلخ، وقال عمر: لو وصعت وروجها على سرير أي لم يدهن بعد لا نقضت عدتها، وحلها أن تتزوج، كذا في الهداية.
أبعد الأحلين أي عليها أربعة أشهر وعشر إذا كانت أطول من العدة بالحيض، وحيض إن كان أطول من العدة بالأشهر، وقال أبو يوسف: ثلاث حيض. وهذه إذا كان الطلاق نائلاً، أما إذا كان رجعيًا، فعليها عدة الوفاة إجماعًا، كذا قاله ملا مسكين. قال جمال الإسلام في شرحه: وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: عدتها ثلاث حيض، وأصحح قوضها، واعتمده المحوي والنسفي وغيرهما. [التصحيح والترحيج: ٣٥٨]
انتقلت عدتها إلى إلخ وتفسير ذلك: أنها تعتد أربعة أشهر وعشرًا فيها ثلاث حيض حتى لو اعتدت أربعة أشهر وعشرًا، ولم يحض كانت في العدة ما لم تحض ثلاث حيض، ولو حاضت ثلاث حيض قبل تمام أربعة أشهر لا تنقضي عدتها حتى تتم المدة، كذا في قاضي خان ذكره في "النهاية".

عدة الحرائر: نقيم النكاح من كل وجه، ويكون ذلك من وقت الطلاق. [الجوهرة البيرة: ١٥٤/٢]

لم تنقل عدتها إلخ: لرواها النكاح بالسيوة والموت. [الجوهرة البيرة: ١٥٤/٢]

كانت آيسة أي الروجة حرة كانت أو أمة. **انتقض ما مضى** معناه: إذا رأت الدم على العادة؛ لأن عودها يسطل الإياس، وهو الصحيح، فظهر أنه لم يكن حلفاً؛ وهذا لأن شرط الحليفة تحقق الإياس، وذلك باستدامة العجز إلى الممات كالفدية في حق الشيخ الفاني، كذا في "الهداية".

عِدَّتُهُمَا الْحَيْضُ فِي الْفُرْقَةِ وَالْمَوْتِ. وَإِذَا مَاتَ مَوْلَى أُمِّ الْوَلَدِ عَنْهَا أَوْ أَعْتَقَهَا فَعِدَّتُهَا ثَلَاثُ حَيْضٍ. وَإِذَا مَاتَ الصَّغِيرُ عَنْ امْرَأَتِهِ وَبِهَا حَبْلٌ فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، فَإِنْ حَدَثَ الْحَبْلُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ.

وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ لَمْ تَعْتَدَ بِالْحَيْضَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الطَّلَاقُ. وَإِذَا وَطِئَتْ الْمُعْتَدَّةُ بِشُبْهَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى، وَتَدَاخَلَتِ الْعِدَّتَانِ، فَيَكُونُ مَا تَرَاهُ مِنَ الْحَيْضِ مُحْتَسِبًا مِنْهُمَا جَمِيعًا. وَإِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ الْأُولَى وَلَمْ تَكْمُلِ الثَّانِيَةَ فَعَلَيْهَا إِتِمَامُ الْعِدَّةِ الثَّانِيَةِ. وَابْتِدَاءُ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ عَقِيبَ الطَّلَاقِ، وَفِي الْوَفَاةِ عَقِيبَ الْوَفَاةِ، فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَفَاةِ حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ الْعِدَّةِ، فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

عَدَّتُهَا الْحَيْضُ إلخ: هذا إذا دخل بها، أما إذا لم يدخل بها حتى مات لم يحسب عليها شيء، وإنما كان عددها الحيض في الفرقة والموت؛ لأن هذه العدة تحب لأجل الوطء، لا لقصاء حق النكاح، والعدة إذا وجبت لأجل الوطء كانت ثلاث حيض. وإن لم تكن من ذوات الحيض كان عليها ثلاثة أشهر؛ لأن كل شهر يقوم مقام حيضة، وإنما استوى الموت والطلاق؛ لأن عدة الوفاة إنما تحب على الروجة؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَرْوُونَ أَرْوَاحَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٤)، وهذه ليست بزوجة، وإن كانت أمة، فعدتها بالحيض حيضتان، وبالأشهر شهر ونصف. (الجوهرة النيرة)

ثَلَاثُ حَيْضٍ: هذا إذا لم تكن معتدة، ولا تحت روج، ولا بقعة لها في العدة؛ لأنها عدة وطء كالمعتدة من نكاح فاسد. [الجوهرة النيرة: ١٥٥/٢] **أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا**: هذا عندهما، وقال أبو يوسف: عدتها أربعة أشهر وعشراً؛ لأن الحمل ليس بثابت النسب منه، فصار كالحادث بعد الموت، وهما: إصلاق قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَهْنُهنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤) (الجوهرة النيرة) قال جمال الإسلام: الصحيح قولهما، واعتمده الإمام البرهاني والنسفي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٣٥٩، ٣٦٠]

لَمْ تَعْتَدَ بِالْحَيْضَةِ إلخ: لأن العدة مقدرة ثلاث حيض كوامس، وهذه قد فات بعضها. [الجوهرة النيرة: ١٥٧/٢] **وَتَدَاخَلَتِ الْعِدَّتَانِ**: صورة التداخل: طلق امرأته، فحاصت، ثم وطئها رجل بشبهة، فعليها أن تعتد ثلاث حيض، يكون حيضتان لتمام عدة الروح، ولها مهر كامل على الزوج الأول، ولها مهر المثل على الثاني، وحيضة أخرى لزوج الثاني. **فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا**: لأن العدة هي مضي الزمان، فإذا مضت المدة انقضت العدة، قال في الهداية: 'ومشايخنا يفتون في الطلاق أن ابتداءها من وقت الإقرار نفيًا لتهمة المواضعة حتى إنه لو أقر أنه طلقها =

والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق بينهما، أو عزم الواطئ على ترك وطئها. وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها - إذا كانت بالغة مسلمة - الإحداذ، والإحداذ أن تترك الطيب والزينة والدهن والكحل إلا من عذر، ولا تختضب بالحناء، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بورس ولا بزعفران. ولا إحداذ على كافرة ولا صغيرة، وعلى الأمة الإحداذ، وليس في عدة النكاح الفاسد ولا في عدة أم الولد إحداذ.

= مدسة، فإن كدته في الإسناد، أو قالت: لأدري، فإنه تحب العدة من وقت الإقرار، وإن صدقته قال محمد: تحب العدة من وقت الطلاق، والمختار من وقت الإقرار. [الخوهرة البيرة: ١٥٨/٢]

وعلى المستوتة المراد من المستوتة: من أقطع عنها حق الرجعة، وهي تقع على ثلاث: المحلعة، والمطقة ثلاثاً، والمطقة تطليقة بائنة، كذا في "العناية". **الإحداذ** أما المتوفى عنها زوجها؛ فنقله: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً"، وأما استوتة فمذهب. وقال الشافعي: لا حداد عليها؛ لأنه وجب إظهار تأسف على فوت روح وعهدها إلى عماته، وهذا قد أوحشها بالإبادة، فلا تأسف لفوته. ولنا: ما روي أن النبي ﷺ هي المعتدة أن تختضب بالحناء، وقال: احياء صيب، ولأنه يجب إظهاراً للتأسف على فوت نعمة الكاح الذي هو سبب لصومها أي لصوم المرأة عن ارتكاب ما لا يجوز، وكفاية مؤنتها، والإبادة أقطع لها من الموت حتى كان لها أن تعسه أي الروح ميتاً قبل الإبادة لا بعدها، كذا في "أهداية" و"خوهرة البيرة". **والإحداذ**. ويقال: إحداذ، وهما لعتان. [الخوهرة البيرة: ١٥٩/٢]

إلا من عذر. بأن كان بها وجع العين فتكتحل. (الخوهرة البيرة) **ولا تلبس إلخ**: لأن هذه الأشياء دواعي الرعة فيها، وهي ممسوعة، فتحتسبها كيلاً تصير دريعة الوقوع في الحرام. [اللباب: ٨١/٢] فإن غسل الثوب المصبوع حتى صار لا يقص حار أن تنسه لرواى المصيب منه، وكذا لا تنس الثوب المصيب، وأما سن تحرير إن قصدت به البرية لم ينحر، وإن لسته لعذر كما إذا كان لها حكمة، أو لعدم غيره حار من غير إرادة البرية. [الخوهرة البيرة: ١٥٩/٢]

على كافرة لأنها غير محاطة بحقوق الله تعالى فيما ليس فيه إحصاء حق الموتى خلاف الميع من الخروج؛ لأن فيه إحصاء حقه، وحق العبد مقدم لحاجته، كذا في "أهداية". **وليس في عدة إلخ**: لأن الإحداذ حرمة الزوجية، والفاسد لا حرمة له، وأم الولد عدتها عدة وطء، فهي كالمكوحه نكاحاً فاسداً، ومعنى قوله: "ولا في عدة أم الولد" يعني من الموتى إذا أعتقها، أو مات عنها؛ لأنه لا زوجية بينهما، أما إذا مات زوجها فعبيها الإحداذ. [الخوهرة البيرة: ١٥٩/٢]

ولا ينبغي أن تُخطَبَ المُعتَدَّةُ، ولا بأسَ بالتعريض في الخطبة. ولا يجوزُ للمُطلقةِ الرجعية والمُبتوتة الخروجُ من بيتها ليلاً ولا نهاراً. والمتوفى عنها زوجها تخرجُ نهاراً وبعضَ الليل، ولا تبيتُ في غير منزلها. وعلى المُعتدَّة أن تعتدَّ في المنزل الذي يُضافُ إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة، فإن كان نصيبها من دار الميِّت يكفيها، فليس لها أن تخرجَ إلا من عُذر، وإن كان نصيبها من دار الميِّت لا يكفيها، وأخرج الورثة من نصيبهم انتقلت، ولا يجوزُ

ولا ينبغي أن يخطب الخ: لقوله تعالى: ١٠٥ لا تعرفه نفسه ككاح حتى يبلغ حبسه (القرة: ٢٣٥). كذا في 'العاية'.
ولا بأس بالتعريض [والمراد منه التعريض الذي لا يقف عليه غير المرأة] لقوله تعالى: ١٠٥ لا يخرج عساه من حبسه من حبسه نفسه (القرة: ٢٣٥) إلى أن قال: ١٠٥ كل إنسان عدوه من نفسه لا يخرج من حبسه (القرة: ٢٣٥) قال: "السر الكاح". وقال ابن عباس: التعريض أن يقول: إني أريد أن أتزوج، وعن سعيد ابن جبير في القوم المعروف: 'إني فيك لرابع، وإني أريد أن أختصم'. كذا في "الهداية". وفي 'الحوهرة' [١٥٩/٢]: وصورة التعريض أن يقول ها: إني أريد النكاح وأحب امرأة صفتها كذا، فيصفها بالصفة التي هي فيها، أو يقول: ليت لي مثلك، أو أرحو أن يجمع الله بيني وبينك، وهذا في المتوفى عنها زوجها. أما المطلقة فلا يجوز التعريض بخطبتها؛ لأنها لا تخرج من منزلها، فلا يتمكن من ذلك.

الخروج من بيتها لقوله تعالى: ١٠٥ لا يخرج من نفسه من نفسه لا يخرج من نفسه (الطلاق: ١).
والمتوفى عنها زوجها الخ: لأنه لا نفقة لها، فتحتاج إلى الخروج نهاراً لطلب المعاش، وقد يمتد ذلك إلى هجوم الليل، ولا كذلك المطلقة؛ لأن نفقتها واجبة على الزوج، وقوله: وبعض الليل، يعني مقدار ما تستكمل حوائجها، وعن محمد: أنها تبيت في منزلها أكثر الليل. (الحوهرة البيرة) حال وقوع الفرقة: لقوله ١٠٥ لفرقة ست مائت حين قتل زوجها ولم يدع مالا ترثه، وطلبت أن تتحول إلى أهلها لأجل الرفق عدهم: أمكني في بيتك الذي أتاك نعي روحك حتى يسع الكتاب أحله، رواه الترمذي وصححه، هذا في المتوفى عنها زوجها، وفي المطلقة طاهر. إلا من عُذر: بأن يهدم البيت أو كانت في الرستاق فحافت اللصوص أو الظلمة، فلا بأس بالانتقال.

[الحوهرة البيرة: ١٦٠/٢] انتقلت: إلى حيث شاءت؛ لأن هذا الانتقال بعدد. [ناسب: ٨٣/٢]

ولا يجوز الخ: لعموم قوله تعالى: ١٠٥ لا يخرج من نفسه من نفسه (الطلاق: ١) فيتناول الزوج وغيره. [الناسب: ٨٢/٢]
وقال زهر: يجوز، وهذا الاختلاف مبني على أن السفر عد أصحابا ليس برجعة؛ لأنه لا يختص بالنكاح، ألا ترى أن الإنسان يسافر بروحته وبأمنته، وما لا يختص بالنكاح لا يقع به رجعة، وقال زهر: هو رجعة؛ لأن من لا يريد إمساك امرأة، ويسافر بها، فصار السفر بمنزلة القبلة، كذا في "شرح الأقطع".

أن يُسافر الزوج بالمُطلقة الرجعية، فإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً، ثم تزوجها في عدتها، وطلقها قبل أن يدخل بها، فعليه مهرٌ كاملٌ، وعليها عدةٌ مُستقبلةٌ.
وقال محمد رحمه الله: لها نصفُ المهر، وعليها إتمامُ العدة الأولى، ويثبتُ نسبُ وَلَدِ المُطلقة الرجعية إذا جاءت به لستين أو أكثر ما لم تُقرّ بانقضاء عدتها، وإن جاءت به لأقل من ستين ثبتَ نسبه منه، وبانت من زوجها، وإن جاءت به لأكثر من ستين ثبتَ نسبه وكانت رجعةً،

مهر كامل. غير المهر الأول؛ لأنه يصير قابضاً بالوطء السابق قبل النكاح، فيوب ذلث الوطاء عن الكاح الثاني، فصار هذا كالعاصب إذا اشترى المعصوب يصير قابضاً باقبص السابق، فلا يحتاج إلى تحديد القبض، فكذلك هنا يصير قابضاً بالدخول القابض، فلا يحتاج إلى تحديد الدخول، وعيه عدة مستقلة؛ لأنه صقها بعد الدخول حكماً. **عدة مستقبلة:** كذا في أكثر النسخ، وفي نسخة: عدة مستقلة.

إتمام العدة الأولى: لأنها مطلقة قبل المسيس، فصار كما لو لم يدخل بها في الأول، وهما: أن بالكاح بطلت العدة، فهذه امرأة مدخول بها طلقها زوجها، فبترت حكم الطلاق بعد ادخول. قال الإسيحاني: والصحيح قولهما، واختاره المحوي والسفي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٣٦١] ما لم تقر **الخ.** لاحتمال العلوق في حالة العدة حوار أن تكون ممتدة الظاهر، والأصل في هذا: أن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالاحلاف، وأكثرها ستان عدداً، فإذا ثبت هذا قساً: إذا جاءت الرجعية بولد ستين وم تكن أقرت بانقضاء عدتها ثبت نسبه؛ لأن العدة باقية، ومدة الحمل باقية، وإن جاءت به لأكثر من ستين ثبت أيضاً، وكان علوقها به رجعة إذا لم تكن أقرت بالانقضاء؛ لأن الرجعي لا يريل المثلث، فإذا جاءت به لأكثر من ستين عزم أنه بوءء حادث، وهي مباحة الوطاء، فحمل أمره على أنه وطئها في العدة، فصار مراجعاً بوطئها، فهذا لرمه، وكان ذلك رجعة، وأما إذا أقرت بالانقضاء في مدة تقضيها العدة ثم جاءت به لستة أشهر فصاعداً، لم يلزمه؛ لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر، فإذا جاءت به بعد الإقرار لستة أشهر علم أنه حدث بعد الإقرار فلم يلزمه، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر لزمه؛ لأناً تيقناً كدها بالإقرار، وعندما أنها أقرت وهي حبي، فلا يصح إقرارها. [الجوهرة النيرة: ١٦١ ٢]

وبانت من زوجها: لأنها تصير بوضعه مقضية العدة، ويثبت نسبه بوجوب العلوق في الكاح، أو في العدة، ولا يصير مراجعاً؛ لأنه يحتمل العلوق قبل المصلاق، ويحتمل بعده، فلا يصير مراجعاً بالثبوت. (الجوهرة النيرة)

وكانت رجعة: لأن العلوق بعد المصلاق، فالظاهر أنه منه؛ لانتفاء الرضا منها، فيصير بالوطء مراجعاً. [الجوهرة النيرة: ١٦٢/٢]

والمبتوتة يثبت نسب ولدها إذا جاءت لأقل من سنتين، وإذا جاءت به لتمام سنتين من يوم الفرقة لم يثبت نسبه إلا أن يدعيه الزوج، ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين وفاة وبين سنتين، وإذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدتها، ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر ثبت نسبه، وإن جاءت به لستة أشهر لم يثبت نسبه، وإذا ولدت المعتدة ولداً لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة رحمهم الله إلا أن يشهد بولادتها رجلان، أو رجل وامرأتان إلا أن يكون هناك حمل ظاهر، أو اعتراف من قبل الزوج، فيثبت النسب من غير شهادة.

لأقل من سنتين. لأنه يحتمل أن يكون الولد قائماً وقت الطلاق، فلا ينقر بزوال الفراش قبل العلوق، فيثبت نسبه احتياطاً. [اللاب: ٨٣/٢] لم يثبت لأن الحمل حادث بعد الطلاق، فلا يكون منه؛ لأن وطأها حرام، قال في شرحه: هذا الكلام سهو؛ لأن في غيره من الكتب أن نسبه يثبت إذا جاءت به لسنتين؛ لأن رحمها مشعور بالحمل، ومدته سنتان. (الجوهرة النيرة)

إلا أن يدعيه الزوج. لأنه الترمه، ولشوت نسبه وجه، وهو الوطاء في العدة بشبهة هكذا ذكره الشارح، وفيه نظر؛ لأن المبتوتة بالثلاث إذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهته في الفعل، وفيها لا يثبت النسب وإن ادعاه، نص عليه في كتاب الحدود، فكيف أثبت به النسب هنا، كذا في "رمز الحقائق"، ويمكن توجيهه بأن المراد من هذا وجوده في بعض المواد لا في الكل، فإن في معتدة الكايات إن ادعى الزوج ولادته ثبت نسبه منه، كذا في "مجمع الأهر"، ثم إذا ادعى الروح، هل يشترط فيه تصديق المرأة؟ قال في "النهاية": فيه روايتان.

ويثبت نسب إلح سواء كان قبل الدحول أو بعده. (الجوهرة النيرة) **وبين سنتين** لأن الولد تبقى سنتين في بطن أمه.

ثبت نسبه: لأنه ظهر كذاها بيقين. (الجوهرة النيرة) **لم يثبت نسبه:** لاحتمال الحدوث بعد العدة. (الجوهرة النيرة)

عند أبي حنيفة: واعتمد قوله المحوي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحیح والترجيح: ٣٦٢، ٣٦١]

فيثبت النسب إلح: سواء كانت معتدة من طلاق بائن، أو رجعي، أو وفاة، وقوله: "حمل ظاهر" بأن جاءت

به لأقل من ستة أشهر، وقوله: من غير شهادة، يعني تامة؛ لأن شهادة القابلة شرط، معناه: إذا كان هناك حمل ظاهر، وأنكر الزوج الولادة، فلا بد من أن يشهد بولادتها قابلة؛ لحوار أن تكون ولدت ولداً ميتاً، وأرادت إلرامه

ولد غيره. [الجوهرة النيرة: ١٦٢/٢]

وقال أبو يوسف ومحمد **رحمهما**: **يُثْبِتُ فِي الْجَمِيعِ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ**، وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً فَجَاءَتْ بَوْلِدٍ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ يَوْمِ تَزَوُّجِهَا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا يَثْبُتُ نَسَبُهُ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ أَوْ سَكَتَ، وَإِنْ جَحَدَ الْوَلَادَةَ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ تَشْهَدُ بِالْوِلَادَةِ. وَأَكْثَرُ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّتَانِ، وَأَقَلُّهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، وَإِذَا طَلَّقَ الذَّمِّيَّ الذِّمِّيَّةَ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَإِنْ تَزَوَّجَتِ الْحَامِلُ مِنَ الزَّنا جازَ النِّكَاحُ، وَلَا يَطَّأُهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا.

شهادة امرأة واحدة: لأن العراش قائم لقيام العدة، والعراش مزمز السب كما في حال قيام انكاح، فإن فحر الإسلام: ولا بد أن تكون المرأة حرة مسمة عدلة عني قولهما، وما شهادة الرجل الواحد فذكر الإمام حواهر زاده أنه لا تقبل في هذا موضع، وفي 'الخلاصة': تقبل عني أصح الأقاويل، كذا في 'المستصفي'. [الخوهره البيرة: ٢، ١٦٣، ١٦٢] **لم يثبت نسبه** لأن العلق سابق عني النكاح فلا يكون منه، وينفسخ النكاح؛ لأن من تروح امرأة وهي حامل لم ينز نكاحها إلا أن يكون الحمل من الزنا عند أبي حنيفة ومحمد، ثم إذا وصفتها في هذا النكاح يرممه المهر؛ لأنه حصص في عقد، وقوله: 'لم يثبت نسبه' يعني إذا لم يدعه، أما إذا ادعاه ولم يقبل: هو من الزنا ثبت نسبه. [الخوهره البيرة: ٢، ١٦٣] **ثبت نسبه** لأن للعراش قائم، والمدة تامة. [المباب: ٢، ٨٥] **سنتان** عندنا، وقال الشافعي: أربع سنتين، وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد، وعن مالك: خمس سنين، وعنه: سبع سنين، وهو قول ربيعة، وعن الزهري: ست سنين، وعن البيهقي: ثلاث سنين، وعن أبي عبيد: ليس لأقصاه وقت يوقف عليه، وتعلقوا في ذلك بحكايات لا يثبت الحكم بها، ولنا قول عائشة **رحمها** لا يبقى الولد في بطن أمه أكثر من سنتين وهو بطل معلوم، وهو محمول على اسماع؛ لأنه لا يدرى بالرأي، و'صل معزل' مثل نقتته؛ لأن صبه حال الدوران أسرع روالاً من سائر الظلال، وهو على حذف المضاف، تقديره: ولو بقدر ظل معزل، ويروى: ولو بملكة معزل أي ولو بقدر دوران ملكة مغزل، كذا في 'المرمر'. **وأقله ستة أشهر** بالإجماع، قال تعالى: **٥٥ حَسَنَةٌ وَمَعْسُومَةٌ أُولَئِكَ**

سبع (لاحاف ١٥)، وفصاله في عامين، فيبقى بحمل ستة أشهر، روي هذا عن عبي وابن عباس **رحمهما**. **فلا عدة عليها**: هذا عند أبي حنيفة إذا كان ذلك في ديبهم، وكذا إذا مات عنها، وقال أبو يوسف ومحمد: عليها العدة؛ لأنها في دار الإسلام، ولأبي حنيفة: أن العدة تحب لحق الله، ولحق الروح، وهي غير محاصة تحقوق الله كإصالة والصوم والروح قد أسقط حقه؛ لأنه لا يعقده حقاً (الخوهره البيرة) والصحيح قوله، واعتمده المحبوبي والسفي وغيرهما. (التصحيح والترجيح) **حتى تضع حملها**. لقوله **رحمها** لا نوصاً حاملاً حتى تضع إلا أن يكون هو الراي فيحور له أن يطأها. [الخوهره البيرة: ٢، ١٦٣] قال الإسبحاني: وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لا يجوز، والصحيح قوهما، وعليه مشى الأئمة المحبوبي والسفي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٣٦٢]

کتابُ النِّفَقَاتِ

النِّفْقَةُ وَاجِبَةٌ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا، مُسْلِمَةٌ كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً، إِذَا سَلِمَتْ نَفْسُهَا فِي مَنْزِلِهِ فَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا وَكِسْوَتُهَا وَسُكْنَاهَا، يُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِحَالِهِمَا جَمِيعًا، مُوسِرًا كَانَ الزَّوْجُ أَوْ مُعْسِرًا. فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا مَهْرَهَا فَلَهَا النَّفَقَةُ،
لأنه منع بحق

كتاب النفقات لما فرغ المصنف عن مباحث الكساح والطلاق أورد مباحث النفقات: منها نفقة المكسوة، ومنها نفقة المطلقة، ومنها نفقة ذوي الأرحام وأعمالك التي لا تتعلق بالكساح والطلاق، وهذا أوردتها في كتاب على حدة. واسمقة لغة: هي ما ينفقه الإنسان على عياله، وشرعاً: الإدرار على شيء بما فيه نقاؤه، كذا في 'الحر'. وفي 'المجهره السيرة': هي عبارة عن استحقاق النفقة بسبب أو سبب، وفي 'الدر المختار': هي شرعاً: الصعام والكسوة والسكنى، وعرفاً: هي الطعام. **واحدة** والأصل في وجوب النفقة قوله تعالى: **وَالْمَرْءُ عَلَى نَفْسِهِ** من نفسه (الصلاي: ٧)، وقوله تعالى: **وَعَلَى الْوَلَدِ لِلْأَبِ نَفَقَةٌ** (نفسه: ٢٣٣)، وقوله **وَالْمَرْءُ عَلَى نَفْسِهِ** في حديث حجة الوداع: **وهو عليكم رفقهم وكسوتهم بالمعروف**، ولأن النفقة حراء الاحتباس، وكل من كان محسوساً بحق مقصوداً لغيره كانت نفقته عليه، كذا في 'الهداية'.

للروح **الح** سواء كانت حرة أو مكاتنة، أما إذا كانت أمة، أو مدبرة، أو أم ولد، فلا نفقة لها إلا بالتبوء، وإما تجب في النكاح الصحيح وعدته، أما الفاسد وعدته فلا نفقة لها فيه. [الجوهرة البيرة: ١٦٤/٢]

إذا سلمت إلح قال في "النهاية": هذا الشرط ليس باللام في ظاهر الرواية، فإنه ذكر في "المسوط"، وهو ظاهر الرواية بعد صحة العقد، النفقة واجبة لها وإن لم تنقل إلى بيت الزوج، كذا في "العباية"، قست: احتيار الشيخ القنودري قور أبي يوسف، فإنه اعتر بوجوب النفقة انتقالها إلى بيت الزوج، كذا في "الجوهرة البيرة" [١٦٤/٢]

تأخذاً جميعاً: أي نحال الزوجين، فإن كانا موسرين كان لها نفقة المוסر، وإن كانا معسرين فنفقة المعسرات، وإن كانت موسرة وهو معسر فلها فوق نفقة المعسرات، وإن كان بالعكس فدون نفقة المוסرات، وإن كان أحدهما مفرطاً في اليسار والآخر في الإعسار بقصى عليه نفقة الوسط، وهذا اختيار الخصاص، وعليه الفتوى. وقال الكرخي: يعتبر حال الزوج، وهو قول الشافعي، كذا في 'رمر الحقائق'. **مهرها:** يعني المهر المعجل، أما إذا كان مؤجلاً فليس لها أن تجمع نفسها عندهما خلافاً، لأبي يوسف إذا لم يكن دخل لها، فإن دخل لها فليس لها أن تجمع نفسها عندهما، وقال أبو حنيفة: لها أن تجمع، والخلاف فيما إذا كان الدخول برضاء حتى لو كانت مكرهة أو صبية أو محبوبة لا يسقط حقها من الحسن بالاتفاق، وينتج علي هذا استحقاق النفقة، فعد أن حيفة: ها النفقة، وعندهما: لا نفقة لها.

وإن نَشَرَتْ فلا نَفَقَةٌ لها حتى تُعَوِّدَ إلى مَنْزِلِهِ، وإن كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُسْتَمْتَعُ بِهَا فلا نَفَقَةَ لها، وإن سَلَّمَتْ إليه نفسها. وإن كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطاء والمرأة كبيرة فلها النَفَقَةُ من مَالِهِ. وإذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امرَأَتَهُ. فلها النَفَقَةُ والسُّكْنَى في عِدَّتِهَا، رجعيًّا كان أو بَائِنًا. وكذا الكسوة أيضاً

وإن شَرِبَ الشُّوْر: خروجها من بيته بغير إذنه بغير حق. [الخواهر البيرة: ١٦٥/٢]

تُعَوِّدُ أَيْ مَرَّلَهُ لَأَن فُوتَ الْاِحْتِنَاسَ مِنْهَا، وَإِذَا عَادَتْ جَاءَتْ الْاِحْتِنَاسَ، فَتَجِبُ النِّفَقَةُ.

فَلا نَفَقَةَ لَهَا: لَأَن الْاِمْتِنَاعَ لِمَعْنَى فِيهَا. [الخواهر البيرة: ١٦٦/٢] فِيهَا النِّفَقَةُ الْح: لَأَن الْعَجْرَ حَاءَ مِنْ قَبْلِهَا. (الخواهر البيرة) فلها النِّفَقَةُ والسُّكْنَى الْح: وَسَوَاءُ كَانَتْ حَامِلًا أَوْ لَا، وَيَشْتَرِطُ فِي اسْتِحْقَاقِ النِّفَقَةِ أَنْ تَلْزِمَ بَيْتَ الْعِدَّةِ حَتَّى لَوْ حَرَجَتْ رَمَانًا عَنْ عَيْرٍ عَدَرَ شَرْعِيًّا صَارَتْ بَاشِرَةً، وَلَا تَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ، وَأَنْ تَكُونَ مُعْتَدَةً مِنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ؛ إِذِ الْمُعْتَدَةُ مِنَ النِّكَاحِ الْعَاسِدِ لَا نَفَقَةَ لَهَا، وَأَنْ تَكُونَ حُرَّةً أَوْ أُمَةً بِوَأْهَا الْمَوْلَى، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا نَفَقَةَ لِلْمَبَايِنَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا؛ لِمَا رَوَى أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي رُوحِي ثَلَاثًا، وَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَكْنً وَلَا نَفَقَةً، رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ الْبُخَارِيُّ، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا، قَالَ: لَيْسَ لَهَا نَفَقَةٌ وَلَا سَكْنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ مُسْنَمٌ أَنَّهُ قَالَ: 'لَا نَفَقَةَ لَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا'. أَخْبَرَنِي، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ. وَبِذَا: قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ: 'لَا يَدْعُ كِتَابَ رِسَاءٍ وَلَا سِتَةَ بَيْتٍ' لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا يَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ بَسِيتْ، رَوَاهُ مُسْنَمٌ، وَفِيمَا رَوَى الطَّحَاوِيُّ وَالْدَارِ قُطَيْبِيُّ رِيَادَةُ قَوْلِهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لِلْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا النِّفَقَةُ وَالسُّكْنَى، وَحَدِيثُ فَاطِمَةَ لَا يَخُورُ الْاِحْتِنَاجُ بِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْأَوَّلِ: أَنَّ كِبَارَ الصَّحَابَةِ أَكْبَرُوا عَلَيْهَا كَعُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَرَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَسَامَةَ بْنِ رَيْدٍ ﷺ وَعَائِشَةَ ﷺ حَتَّى قَالَتْ لِفَاطِمَةَ فِيمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: أَلَا تَتَّقِي اللَّهَ، وَرَوَى أَنَّهَا قَالَتْ: لَا حَيْرَ لَكَ فِيهِ، وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ لَا يَقَالُ إِلَّا لِمَنْ ارْتَكَبَ بَدْعًا مُحَرَّمَةً. وَفِي 'صَحِيحِ مُسْلِمٍ' لَمَّا حَدَّثَ الشَّعْبِيُّ عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ أَحَدُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ كَفًّا مِنْ حَصَى وَحَصَبٍ بِهِ الشَّعْبِيُّ، وَقَالَ لَهُ: وَيْلَكَ، أَتَحَدِّثُ عَثْلَ هَذَا؟ وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: أَنْكَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا فَصَارَ مَكْرًا، فَلَا يَخُورُ الْاِحْتِنَاجُ بِهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُصْطَرَّبٌ، فَإِنَّهُ جَاءَ أَنَّهُ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ عَائِبٌ، وَجَاءَ مَاتَ عَنْهَا، وَجَاءَ حِينَ قُتِلَ رُوحُهَا، وَجَاءَ طَلَّقَهَا أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصٍ، وَجَاءَ طَلَّقَهَا أَبُو حَفْصٍ مِنَ الْغِيَرَةِ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّ نَفَقَتَهَا سَقَطَتْ بِتَطْلِيلِ سَاهَا عَلَى أَهْمَائِهَا، فَلَعَلَّهَا أَهْرَجَتْهُ لِدَلِّكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ مِنْكِ بَيِّنَةٌ﴾ (الطلاق ١)، وَهُوَ أَنْ تَفْحَشَ عَلَى أَهْلِ الرَّجُلِ فَتُؤَدِّيَهُمْ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ، وَفِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ وَفِي مُصْحَفِ أَبِي ﷺ، إِلَّا أَنْ تَفْحَشَ عَلَيْكُمْ، وَعَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ لِفَاطِمَةَ: تِلْكَ امْرَأَةٌ قَتَلَتِ النَّاسَ كَانَتْ لَبِئَةً، وَعَنِ عَائِشَةَ ﷺ مَعَهَا، فَعَلِمَ بِذَلِكَ إِنَّمَا لَمْ يَفْرَضْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَحْلِلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ بِهِ بَاشِرَةً، وَشَرَطُ وَجُوبِ النِّفَقَةِ أَنْ تَكُونَ مُحْصَاةً فِي بَيْتِهِ، وَالشَّافِعِيُّ اِحْتَجَّ بِهِ، ثُمَّ تَرَكَ الْعَمَلَ بِهِ فِي حَقِّ السُّكْنَى، وَلِأَنَّ هَذَا حِكَايَةُ حَالٍ، فَلَا يُمْكِنُ الْاِحْتِنَاجُ بِهِ.

ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها، وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بمعصية فلا نفقة لها، وإن طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها. وإن مكنت ابن زوجها من نفسها، فإن كان بعد الطلاق فلها النفقة، وإن كان قبل الطلاق فلا نفقة لها. وإذا حُيست المرأة في دين أو غصبها رجل كرها فذهب بها أو حجت مع غير محرم، فلا نفقة لها.

ولا نفقة إلخ: لأن احتباسها لحق الشرع، لا لحق الزوج؛ إذ التبرص عبادة، هذا للفراع عن براءة الرحم، وهذا لم يشترط الحيض، ونحو قبل الدحول بها أيضًا كما نحو بعد الدحول بها، ولأن مدك الميت رال إلى الورثة، فلو أو جنبها، أو جنبها في ملك الغير، وهذا لا يصح.

للمتوفى عنها إلخ: سواء كانت حاملاً، أو حائلاً. [الجوهرة النيرة: ١٦٦/٢] **معصية:** مثل الردة، وتقبيل ابن الزوج، أو تمكيه من نفسها. (الجوهرة النيرة) **فلا نفقة لها:** لأنها صارت مانعة نفسها بغير حق كالناشزة. (الجوهرة النيرة) **ثم ارتدت، سقطت إلخ:** سواء كان نائماً أو رجعيًا. [الجوهرة النيرة: ١٦٦/٢] أي إذ طلق الرجل امرأته ثلاثاً، أو واحدة بائنة، ثم ارتدت سقطت نفقتها؛ لأن المرتدة تحبس حتى تتوب، ولا نفقة للمحوسة، فإن كانت في بيت زوجها، فلها النفقة. **وإن مكنت إلخ:** هكذا وجدت العبارة في عدة نسخ صحيحة مطبوعة وقلمية، وفي بعضها: وإن مكنت ابن زوجها من نفسها، فلا نفقة لها، وفي بعضها: وإن مكنت ابن زوجها من نفسها بعد الطلاق فلها النفقة. **فلها النفقة:** لأن هذه المعصية وقعت بعد الفرقة.

فلا نفقة لها: لأن الفرقة جاءت بمعصية من جهتها. أو **غصبها رجل كرها** [قوله: 'كرها' وقع اتفاقاً؛ لأنها لو كانت راضية لم تستحق النفقة بالطريق الأول] **فذهب بها:** وفي الكرخي: إذا حسنت في الدين لا تقدر على وفائه فلها النفقة، وإن كانت تقدر فلا نفقة لها؛ لأن المنع باختيارها، والفتوى على أنه لا نفقة لها في الوجهين، وإن حسنها الزوج بدين له عليها، فلها النفقة على الأصح، وأما إذا غصبها رجل كرها فذهب بها أشهراً، فلا نفقة لها؛ لأن هذا عذر من جهة آدمي، وعن أبي يوسف: لها النفقة؛ لأن هذا ليس بسبب منها، والفتوى على الأول.

أو حجت مع إلخ: يعني حجة الإسلام، واحترز مما إذا حجت بمحرم، فإن لها النفقة عند أبي يوسف إذا كان الزوج قد نقلها إلى منزله؛ لأن التسليم قد وجد، والمنع إنما هو لأداء فرض عليها، فصارت كالصائمة في رمضان، وقال محمد: لا نفقة لها سواء حجت بمحرم أم لا، وهو الأظهر؛ لأنها مانعة لنفسها، وأما إذا حجت قبل النفقة فلا نفقة لها بالإجماع، ولو حجت بمحرم. [الجوهرة النيرة: ١٦٦/٢]

وإذا مرضت في منزل الزوج فلها النفقة. وتُفرضُ على الزوج نفقة خادمها إذا كان موسراً، ولا تُفرض لأكثر من خادم واحد. وعليه أن يسكنها في دار مفردة ليس فيها أحد من أهله إلا أن تختار ذلك. وللزوج أن يمنع والديها وولدها من غيره وأهلها من الدخول عليها، ولا يمنعهم من النظر إليها ولا من كلامهم معها في أي وقت اختاروا.

وإذا مرضت الخ لأها مسممة لنفسها، وامنع من قبل الله، فلا يؤثر ذلك في سقوط نفقتها، ولأن الاحتباس قائم، فإنه يستأنس به ويمسها وتحفظ البيت، والمانع إنما هو معارص كالخيص. وعن أبي يوسف: إذا سميت نفسها، ثم مرضت، فلها النفقة لتحقيق التسييم، وإن مرضت، ثم سميت لا تحب؛ لأن التسييم لا يصح، وهذا حسن. وفي لفظ الكتاب إشارة إليه حيث قال: 'وإن مرضت في منزل الزوج' احترر عما إذا مرضت في بيت أبيها. قال ابن سميعة: سمعت أن يوسف قال: في الارتقاء لا يزمه فقته ما لم يقبها، فإذا نقبها فهي نفقة، وليس به رده بعد ذلك؛ لأنه يمكنه الاستمتاع بها بغير سوط كالحائض. (الجوهرة النيرة) نفقة خادمها الخ لأن عليه أن يقيم من يصح صعامها وشرابها، وأما شرطه في ذلك كونه موسراً، فهداه رواية الحسن عن أبي حنيفة، وهي لأصح، وعنه أيضاً يفرضها ذلك وإن كان معسراً، وهو قول محمد. [الجوهرة النيرة: ١٦٧/٢]

ولا تفرض لأكثر الخ وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: تفرض خادمين؛ لأنها تحتاج إلى خدم لمصالح الداخل وإلى الآخر لمصالح الخارج، ولهما: أن الواحد يقوم بالأمرين، فلا ضرورة إلى اثنين، ولأنه في الروح لو تولى كفايته نفسه كان كافياً، فكذلك إذا قام الواحد مقام نفسه. وقالوا: إن الزوج موسر يرمه من نفقة الخادم ما يرم معسر من نفقة المرأة، وهو أدنى في الكفاية، وقوله: 'إذا كان موسراً' إشارة إلى أنه لا تحب نفقة الخادم عند إعساره، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، وهو الأصح، كذا في 'أهداية'. قال الإسيحياني: والصحيح قولهما، وعليه مشي المجبوبي والنسفي. [التصحيح والترجيح: ٣٦٨]

في دار مفردة الخ. لأنها قد تنصرف عن يدخل عليها ويخاف منه على متاعها، وقد يمنعها من المعاشرة بروحها. إلا أن تختار الخ. لأنها رصيت بإسقاط حقها. (الجوهرة النيرة) وللزوج الخ: لأن عنها الحيرة معه في أي وقت شاء، ويدخل هؤلاء يتعذر ذلك، وقيل: لا يمنع والديها من الدخول عليها في الأسوة مرة، وفي غيرها من إهمار التقدير بسنة، وهو الصحيح. [الجوهرة النيرة: ١٦٧/٢]

ولا يمنعهم الخ لما في ذلك من قصبة الرحم، ولأن أهلها لابد لهم من اقتادها، والعم تحاض، ولا يمنعها من الخروج إلى الوالدين. [الجوهرة النيرة: ١٦٨/٢]

ومن أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ امْرَأَتِهِ لَمْ يَفْرَقْ بَيْنَهُمَا وَيَقَالُ لَهَا: اسْتَدِينِي عَلَيْهِ، وَإِذَا غَابَ الرَّجُلُ وَلَهُ مَالٌ فِي يَدِ رَجُلٍ يَعْتَرِفُ بِهِ، وَبِالزَّوْجِيَّةِ، فَرَضَ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ الْمَالِ نَفَقَةَ زَوْجَةِ الْغَائِبِ وَأَوْلَادِهِ الصِّغَارِ وَالْوَالِدِيَّةِ، وَيَأْخُذُ مِنْهَا كَفِيلًا بِهَا وَلَا يَقْضِي بِنَفَقَةٍ فِي مَالِ الْغَائِبِ إِلَّا لِهَؤُلَاءِ. وَإِذَا قَضَى الْقَاضِي لَهَا بِنَفَقَةِ الْإِعْسَارِ ثُمَّ أَيْسَرَ فَخَاصَمَتَهُ، تَمَّمَ لَهَا نَفَقَةُ الْمُسَرِّ. وَإِذَا مَضَتْ مَدَّةٌ لَمْ يُفِقِ الزَّوْجُ عَلَيْهَا وَطَالَبَتْهُ بِذَلِكَ، فَلَا شَيْءَ لَهَا، إِلَّا أَنْ ^{الْقَاضِي} يَكُونَ الْقَاضِي فَرَضَ لَهَا نَفَقَةً، أَوْ صَالَحَتْ الزَّوْجَ عَلَى مَقْدَارِهَا،

لم يفرق بينهما إلخ وقال الشافعي: يفرق بينهما؛ لما روى أبو هريرة رضي الله عنه من قوله الله إندأ من تقول، فقيل: من أعول يا رسول الله! قال: امرأتك ممن تقول تقول: أطعمني أو فارقي جاريتك، تقول: أطعمني واستعملني وندت، تقول: إن من تركني، رواه البخاري ومسلم. وروى اندار قصي عن أبي هريرة رضي الله عنه في الرجل لا يجد ما يفيق على امرأته يفرق بينهما، ولنا: قوله تعالى: فَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ النِّكَاحَ فَلَا تَكُنْ فِي سَبِيلِ النِّكَاحِ (سورة: ٢٨٠)، ولأن في التصريق إبطال الملك على الزوج، وفي الأمر بالاستئذنة تأخير حقها، وهو أهون من الإبطال، فكان أولى، وليس في حديث أبي هريرة حجة؛ لأهم قالوا له: سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا، هذا من كيس أبي هريرة، رواه البخاري، كذلك عه في "صحيحه": ولأنه ليس فيه إلا حكاية قول المرأة: أطعمني أو فارقي، وليس فيه دلالة على أن الفراق واجب عليه إذا طلست ذلك، وكذا الحديث الثاني ليس بحجة؛ لأن في طريقه عند الباقي بن قانع، وقال البرقاني: وفي حديثه نكرة، وقال أيضاً: هو ضعيف عندنا، وضعفه غيره، كذا في "رمز الحقائق".

استدبي عليه: أي بعد فرض القاضي نفقتها عليه، يقول لها القاضي: اشترى الطعام والكسوة وكُلي والبسي لترجعي شملهما على الزوج، وهذا معنى الاستدانة، لا أن يقول: استقرضي على الزوج؛ لأن التوكيل بالاستقراض لا يصح، وفائدة الأمر بالاستدانة أن يمكنها إحالة العريم على الزوج، فيطالبه به، بخلاف ما إذا كان يعير أمره حيث تعالبت هي، ثم ترجع هي على الزوج، ولا تحيل عليه العريم؛ لعدم ولايتها عليه، وفائدته أيضاً الرجوع بعد موت أحدهما. **يعترف به:** وفي نسخة: في يد رجل معترف به.

والزوجية وكذا إذا علم القاضي ذلك. [السب: ٩١/٢] **كفيلاً بها**. لأن القاضي ناظر محتاط، وفي أحد الكمائل نظر للعائب. [الخوهره الميرة: ١٦٨/٢] **إلا لهؤلاء**: يعني الزوجة والأولاد الصغار والوالدين. [الخوهره الميرة: ٩٢/٢] **ففقّة الموسر**: لأن الثقة تختف باحتلاف اليسار والإعسار، فإذا تبدل حاله، لها المطالبة بتمام حقها. [السب: ٩٢/٢]

فيقضي لها بنفقة ما مضى، فإن مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهور سقطت النفقة، وإن أسلفها نفقة سنة ثم مات: لم يسترجع منها شيء، وقال محمد ^{عليه} ^{النفقة المسلفة}: ^{أي عطلها} يحتسب لها بنفقة ما مضى وما بقي للزوج. وإذا تزوج العبد حرة، فنفقتها دين عليه يباع فيها. وإذا تزوج الرجل أمة فبواها مولاها معه منزلاً فعليه النفقة، وإن لم يبوأها فلا نفقة لها عليه.

بنفقة ما مضى لأن اسفقة صنة، وليست بعوض عندنا، فلا يستحكم الوجوب فيها إلا بالقضاء، أما إذا فرض القاضي لها النفقة فلم يبق عليها حتى مضت مدة كان لها المطالبة بدئاً؛ لأنها تصير ديناً في ذمتها، وكذا إذا فرضها الروح على نفسه باصطلاحهما؛ لأن فرضه أكد من فرض الحاكم؛ لأن ولايته على نفسه أقوى من ولاية القاضي عليه، وإذا صارت ديناً بالقضاء، أو بالاصطلاح لم تسقط بطول الزمان إلا إذا مات أحدهما، أو وقعت الفرقة حينئذ تسقط. [الجوهرة النيرة: ١٦٨/٢]

سقطت النفقة إلا أن تكون الروجة ستدات بأمر قاض، فهما لا تسقط بالموت والصلاق، هو الصحيح؛ لأن للمقاضي ولاية عامة، واستدانتها عليه بأمر القاضي كاستدانة الروح، كذا في "مجمع الأهر".

لم يسترجع منها إلح عبد أبي حنيفة وأبي يوسف قال في "راد الفقهاء" و"النحفة": والصحيح قولهما، وفي شرح "الهداية": الفتوى على قولهما، واعتمده المحوي والنسفي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٣٦٨]

يحتسب لها نفقة إلح وبه قول الشافعي؛ لأنها أحدث عوضاً عما تستحق عليه بالاحتباس، فتبين بانوت أن لا استحقاق لها عليه، فيظل العوض بقدره فترده، وهما: أنها صنة اتصل بها القصر، ولا رجوع في الصلات بعد الموت لانتهاء حكمها. **نفقة ما مضى إلح** أي ما مضى من المدة، ويرد ما بقي إلى الروح، أو إلى ورثته إن كانت قائمة أو مستهلكة، أما إذا كانت هالكة، فلا شيء عليها بالإتفاق. [الجوهرة النيرة: ١٦٩/٢]

حرة إنما قيد بالحرة؛ لأن المرأة إذا كانت أمة لا تستحق النفقة قبل التوثق، كذا في "الساية".

باع فيها قال في "الجوهرة" و"المرمر": إنما يباع فيها إذا تروح بإذن مولاه ولمولى أن يعديه؛ لأن حقها في عين النفقة، لا في عين الرقبة، فهو مات العبد سقطت؛ لأنها صنة، وكذا إذا قتل في الصحيح، وأما إذا لم يأذن له المولى في التزويج فلا نفقة لها؛ لأن النكاح فاسد، ولا نفقة في النكاح الفاسد.

فبواها التوثق أن يحل بيها وبها في مسزله، ولا يستخدمها، ولو استخدمها بعد التوثق سقطت النفقة؛ لأنه فات الاحتباس، والتبوة غير لازم على ما مر في النكاح، كذا في "الهداية".

ونفقة الأولاد الصغار على الأب لا يشاركه فيها أحد، كما لا يشاركه في نفقة الزوجة أحد. فإن كان الصغير رضيعاً فليس على أمه أن ترضعه، ويستأجر له الأب من ترضعه عندها، فإن استأجرها وهي زوجته أو معتدته لترضع ولدها لم يجز، وإن انقضت عدتها ^{لأن إحصانها} فاستأجرها على إرضاعه جاز. وإن قال الأب: لا أستأجرها وجاء غيرها فرضيت الأم بمثل أجره الأجنبية كانت الأم أحق به، وإن التمس زيادة لم يجز الزوج عليها. ونفقة الصغير ^{لأنها أشق} واجبة على أبيه وإن خالفه في دينه. ^{على لحيته} كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وإن خالفته في دينه.

ونفقة الأولاد إلح شرط أن يكونوا أحرار. **على الأب** شرط أن يكون حراً، ويجب عليه ذلك موسراً كان أو معسراً. [الجوهرة النيرة: ١٦٩/٢] لقوله تعالى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، والمولود هو الأب. أن ترضعه لأن إرضاعه نخري محرم نفقته، ونفقته على الأب. (الجوهرة النيرة) **ويستأجر له إلح** يعني إذا أرادت ذلك. (الجوهرة النيرة) لم يجز. لأن الإرضاع مستحق عندها دية وإن لم تجب في الحكم، قال الله تعالى: **فَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ كُفْلَهُمْ أَهْلًا فَلْيُؤْتُوا عَنْهُمْ عَتَرَ حَتَرًا** (البقرة: ٢٣٣) إلا أنها عذرت لاحتمال عجزها، فإذا أقدمت عنه بالأجرة صهرت قدرتها، فكان الفعل واجباً عليها، فلا يجوز أحد الأجرة عنه، وقوله "أو معتدة" يعني من الطلاق الرجعي رواية واحدة؛ لأن الكاح قائم، وأما المعدة من المائت ففيه روايتان، والصحيحة مهملة: أنه يجوز؛ لأن الكاح قد زال، فهي كالأجنبية. [الجوهرة النيرة: ١٧٠/٢] **حاز** لأن الكاح زال بسكينة، وصارت أجنبية. (الجوهرة النيرة) لم يجز **إلح**: دفعاً لتبصر عنه، وإليه الإشارة بقوله تعالى: **لَا تُصَدِّقُوا لَهُمْ دِيَارَهُمْ وَلَا مَعْلُودَهُمْ** (البقرة: ٢٣٣) أي يلزمه بما أكثر من أجره الأجنبية. [الجوهرة النيرة: ١٧٠/٢]

وإن خالفه في دينه اعلم أنه لا يجب على الرجل نفقة الغير إن كان مخالفاً لدينه إلا بإحدى الفرائض، أما بالزوجية فيجب على المسلم نفقة زوجته وإن كانت مخالفة لدينه؛ لأن وجودها باعتار الحس المستحق بالعقد الصحيح دون اتحاد الدين، وأما بالولاد أي الأبوين وحدات والأحاديث، والأولاد وأولاد الأولاد؛ لأن الحرثية بين هؤلاء ثالثة، فلا يتمتع بالكفر كنفقة نفسه، لكن شرط أن يكون من أهل الدمة، فإن كانوا حريين ولو مستأمنين لا تجب نفقتهم على المسلمين؛ لأنها ليسا من البر من يقام في الدين، وقيد بالولاد؛ لأنه لو لم تكن قرابة الولاد كالأخ والعم وجوهما لا تجب نفقة مع اختلاف الدين؛ لأن النفقة متعقبة بالإرث؛ لقوله تعالى: **وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ** (البقرة: ٢٣٣)، ولا يرث بينهما عند اختلاف الدين.

وإذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالأم أحق بالولد، فإن لم تكن الأم فأم الأم أولى من أم الأب، فإذا لم يكن له أم الأم فأم الأب أولى من الأخوات، فإن لم تكن جدة فالأخوات أولى من العمات والحالات، وتقدم الأخت من الأب والأم، ثم الأخت من الأم، ثم الأخت من الأب، ثم الحالات أولى من العمات، وينزلن كما نزلت الأخوات، ثم العمات ينزلن كذلك. وكل من تزوجت من هؤلاء، سقط حقها في الحضانة إلا الجدة إذا كان زوجها الجد، فإن لم تكن للصبي امرأة من أهله فاختصم فيه الرجال فأولاهم به أقربهم تعصياً. والأم والجدة أحق بالغلام حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده، ويستنجي وحده، وبالجارية حتى تحيض، ومن سوى الأم والجدة أحق بالجارية

فالأم | سوء كست كتابية أو محوسبة، كد في النسبة | **أحق** ما روي أن امرأة قالت: يا رسول الله! إن أبي هذا كان يصني له وعاء، وحجري به حوى، وثديي به سقاء، ورغم أنه يهرعني، فقد كنت أحق به. وإن لأم شفق، وإليه أشد الصديق. يقول: ربقها خير له من شهيد وعسل عدك يا عمر! قل له حين وقعت الفرقة بينه وبين امرأته، واصحاحه. حاضرون متوافرون، وهم يكر عليه أحد منهم، كذا في "منح العمار" و"خوهره ليرة" ١٧١ ٢ | **فأم الأم أولى** | لأنها من قبل الأم، وهذه الولاية مستعادة منها، فمن أدنى لها. | **خوهره ليرة** ١٧١ ٢ | **تزوجت من هؤلاء** أي تزوجت بأحدي من لصي. (خوهره ليرة) **سقط حقها**. وذلك بقوله: "أسيراه لتي أنه في شأن وندها أنت أحق به ما لم تنكحني، ولأن لصي يبحقه حياء ومدة من جهة روح أمه، وفي ذلك ضرر على الصبي، فيسقط حقها لأجل الضرر، ولا يشبه هذا الحدة إذا تزوجها جد، لأنه لا يبحفها حياء من حده، فلم يسقط حقها، وعلى هذا أم إذا تزوجت بالعم لا يسقط حقها؛ ما ذكرنا، كذا في "منح الأفعى". **إلا الحدة** | وصورته: أن يروح من نه أب ثم ها أم، فتأتي بولد فتموت روحه فحضانتها للأم، فإذا تزوجت سقط حقها إلا أن تزوج جد الطفل الذي هو أبو روح بنتها. | **الخوهره ليرة** ١٧٢ ٢ | **أقربهم تعصياً** | الولاية بالأقرب، وقد عرف القريب في باب الميراث، وولاية لإسكح غير أن الصغيرة لا تدفع إلى عصاة غير محرم كموث لعققة، ومن العم تحرراً عن العقبة، كذا في "الهدية". **حتى يأكل وحده** | قدر الخصاف سبع سنين عتاراً يعاتب، وعليه الفتوى **حتى تحيض**. وعن محمد: حتى سبع جد لشهوة، فإن أبو البيت: لا تشتبهى ما لم تنع سبع سنين، وعليه الفتوى. | **الخوهره ليرة** ١٧٢ ٥٢ |

حتى تبلغ حداً تشتهي، والأمة إذا أعتقها مولاهما وأُمّ الولد إذا أعتقت فهي في الولد كالحرّة، وليس للأمة وأُمّ الولد قبل العتق حق في الولد، والذمية أحقّ بولدها المسلم ^{في الخصامة} ما لم يعقل الأديان، لو يخاف عليه أن يالف الكفر.

وإذا أرادت المطلقة أن تخرج بولدها من المصر فليس لها ذلك إلا أن تخرجها إلى وطنها، وقد كان الزوج تزوّجها فيه. وعلى الرجل أن يُنفق على أبويه وأجداده وجدّاته إذا كانوا فقراء وإن خالفوه في دينه، ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين إلا للزوجة والأبوين والأجداد والجدّات، والولد وولد الولد،

حدا تشتهي لاحتياجها إلى التحصيل، والأب فيه أوفر على التمكين. **والأمة إذا أعتقها إلخ** وذلك بأن روحهما مولاهما، ثم ولدتا، ثم عتقتا، فكانت أحق بالولد من مولاها، لأن الخصومة ههنا هي تكون مع المولى؛ لأن الروح لا حق به في الولد؛ إذ الولد يتبع الأم في الملك، ومات الممّوك أحق به من غيره، كما في 'الكافي'. **وليس للأمة** يعجزها عن الخصامة بالاشتغال خدمه المولى. [السب: ٢ ٩٨] **والذمية أحق بولدها إلخ** سواء كان الولد ذكراً أو أنثى، وصورته: أن يسلم الزوج، فتقع الفارقة بينهما، وكل واحد منهما يريد أن يكون الولد عنده، فهي أحق به ما لم يعقل الأديان؛ لأنه متى عقل عودته أحلاق الكفر، وفي ذلك صرر عليه. [خوهره الحيرة: ١٧٣/٢]

فليس لها ذلك ما فيه من الإصرار بالأب؛ يعجزه عن مطالعة ولده. [السب: ٢ ٩٨]

وقد كان الروح إلخ لأنه انقسم المقام فيه عرفاً، لأن الروح بقيه في اسد اندي يتروح فيه عادة، وشرعاً قال **لو** من تاهل بسدة فهو منهم، رواه اس أبي شيبة في 'مصنفه'، وأخرجه أبو يعلى في 'مسنده'.

وعلى الرجل أن ينفق إلخ أما الأنوال فلقونه تعالى: **وأوصيهم في ما أغروهم** (نساء: ١٥) برت الآية في الأبوين الكافرين، وليس من المعروف أن يعيش في نعم الله تعالى، ويتركهما يتوتان حوفاً، وأما الأجداد والجدّات؛ فلاهم من الأبناء والأمهات، وهذا يقوم احد مقام الأب عند عدمه، ولأهم سبوا لإحيائه، فاستوجبوا عليه الإحياء بمنزلة الأبوين، وشرط الفقر؛ لأنه أي الأب لو كان ذا مال، فإنجاب نفقته من ماله أولى من إيجابها في مال غيره، ولا يمنع ذلك باختلاف الدين، كذا في "الهداية".

وأجداده وجدّاته سواء كانوا من قبل الأب، أو الأم. [السب: ٢ ٩٩] **وإن خالفوه في دينه** أي إذا كانوا من أهل الذمة، أما إذا كانوا من أهل الحرب فلا تجب؛ لأننا نهينا عن البر في حقهم.

ولا يُشارك الولد في نفقة أبويه أحد.

والنفقة واجبة لكل ذي رحم محرم منه إذا كان صغيراً فقيراً، أو كانت امرأة بالغة فقيرة، أو كان ذكراً زماً، أو أعمى فقيراً، يجب ذلك على مقدار الميراث. وتجب نفقة الابنة البالغة والابن الزم على أبويه أثلاثاً: على الأب الثلثان، وعلى الأم الثلث. ولا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين، ولا تجب على الفقير. وإذا كان للابن الغائب مالٌ قضي عليه بنفقة أبويه، وإن باع أبواه متاعه في نفقتيهما جاز عند أبي حنيفة ^{رحمهما}. وإن باع العقار لم يجز. وإن كان للابن الغائب مالٌ في يد أبويه، فأنفقاً منه لم يضمن. ^{بالإجماع}

ولا يشارك الولد الخ مثل أن يكون له أب عبي، وإن عبي، فنفقة على الأب لأن من الأس مصاف بن الأب، قال ^{الخ} ومالك لأبيك وهي على الذكور والأبوات بالسوية في ظاهر الرواية، وهو الصحيح؛ لأن المعنى يشملهما. [الجوهرة النيرة: ١٧٤/٢]

على مقدار الميراث لأن التخصيص على عوارث تنسبه على اعتبار المقدار، ولأن العزم بالعم. [الساد: ١٠٠/٢] على أبويه هذا على رواية خصاف، وما ذكر من قبل، وهو قوله: تجب النفقة على الأب لا يشاركه أحد على ظاهر الرواية، فلا تناقض.

وعلى الأم الثلث. اعتباراً بميراث، وهذه رواية الخصاف، وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الأب (الجوهرة النيرة) قال الخوي. وبه يفتي، ومثلي عنه السفي وصدور الشريعة. [التصحيح والترحيح: ٣٧٠]

مع اختلاف الدين بصلوات أهلية الإرث، والصمير في نفقتهم راجع إلى غير الأئمة السالفة، ولأن ابن كدلت في 'المستقصى' يدل عليه ما ذكر في 'شرح القدوري'، ويجز الكافر على نفقة ابنته مسيئة، ويجز المسلم على نفقة ابنته مسيئة، ووجهه: أن هذا الرحم متأكد، فتجب صنته مع اختلاف الدين. (الجوهرة النيرة)

على الفقير لأنه تجب صنته، ولتفقير يستحقها على غيره، فكيف تستحق عليه. [الجوهرة النيرة: ١٧٤، ١٧٥] قصي عليه الخ ولا يقع من مال العائث إلا على الأبوين والروحة والولد الصغير، ولأنه أن يقع على نفسه من مال الأب العائث إذا كان محتاجاً؛ لأن له شهة ملك في ماله [الجوهرة النيرة: ١٧٥/٢]

لم يضمن: لأنهما استوفيا حقهما. [الجوهرة النيرة: ١٧٥/٢]

وإن كان له مال في يد أجنبيٍّ فأنفقَ عليهما بغير إذن القاضي **ضمن**، وإذا قضى القاضي للولد والوالدين ولذوي الأرحام بالنفقة، فمضت مدة، سقطت إلا أن يأذن لهم القاضي في الاستدانة عليه. وعلى المولى أن يُنفق على عبده وأمته، فإن امتنع من ذلك وكان لهما كسبٌ اكتسبًا وأنفقًا منه، وإن لم يكن لهما كسب أجبر المولى على بيعهما.

صم لأنه تصرف في مال الغير بغير ولاية، لأنه نائب في حفظ لا غير خلاف ما إذا أمره القاضي؛ لأن أمره يبرم لعموم ولايته، وإذا صم لا يرجع على القاضي؛ لأنه ملكه بالصمان، وظهر أنه كان مبرعًا به. كذا في الهداية.

سقطت لأن نفقتهم تحب كفاية بحاجة حتى لا تحب مع اليسار، وقد حصت الكفاية بمضي المدة، خلاف نفقة الزوجة إذا قضى بها القاضي؛ لأنها تحب مع يسرها، فلا تسقط. [الجوهرة النيرة: ١٧٥/٢]

إلا أن يأذن إلخ لأن للقاضي ولاية عليه، فصار إدارته كأمر العائت، فيصير دنا في دمنه، فلا تسقط بمضي المدة، وكان لهم الرجوع به. [الجوهرة النيرة: ١٧٥/٢]

وعلى المولى إلخ بقوله **لأن** في الماليت: "بهم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم أصعومهم مما تأكلون، وألبسهم مما تلبسون، ولا تعذبوا عباد الله". [الجوهرة النيرة: ١٧٥/٢]

اكتسب لأن فيه نظرًا لجناسين بقاء المملوك حيًا وبقاء ملك المالك له، وإن لم يف كسبهما بمقتنهما، فالمالقي على المولى، وإذا امتنع المولى من الإتفاق على العبد، فسعد أن يأخذ بيده من مال المولى، ويأكل إذا لم يكن مكتسبًا، فإن كان مكتسبًا ليس له ذلك، كذا في 'المحيط'.

أحبر المولى إلخ: لأهما من أهل الاستحقاق، وفي بيع بقاء حقهما، وإبراء حق المولى بأحرف، كذا في 'الهدية'.

كِتَابُ الْعِتَاقِ

الْعِتْقُ يَقَعُ مِنَ الْحُرِّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ فِي مِلْكِهِ، فَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ أَوْ أَمَتِهِ: أَنْتَ حُرٌّ، أَوْ مُعْتَقٌّ، أَوْ عَتِيقٌ، أَوْ مُحَرَّرٌ، أَوْ حَرَّرْتُكَ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ فَقَدْ عَتَقَ نَوَى الْمَوْلَى الْعِتْقَ أَوْ لَمْ يَنْوِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: رَأْسُكَ حُرٌّ، أَوْ رَقَبَتُكَ، أَوْ بَدَنُكَ، أَوْ قَالَ لِأَمَتِهِ: فَرِّجِي حُرًّا، وَإِنْ قَالَ: لَا مَلِكَ يَ عَلَيْكَ، وَنَوَى بِذَلِكَ الْحُرِّيَّةَ عَتَقَ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَمْ يَعْتَقْ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ كِتَابَاتِ الْعِتْقِ، وَإِنْ قَالَ: لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ.....

كتاب العتاق المناسبة بين عتاق والصفقات أن الإعتاق إحياء؛ لأن الكفر موت حكمًا، قال الله تعالى: ٥٥٠... (الآية ١٢٢)، أي كافر فهدى، والرق كثر الكفر، فيكون إرادة لرق إحياء من هد لوجه، وإلصاق إحياء أيضًا، وفي 'الجوهره' ١٧٦ ٢: عتق في اللغة: هو بقوة؛ لأنه يرلة اضعف، وهو ارق وإثبات بقوة الحكمية، وهي الحرية، وري كتب الحرية قوة حكمية؛ لأن بها يصير سبط المالكية، ويقاد الولاية وإشهاد؛ إذ الممبوك لا يقدر على شيء من هد، قال الله تعالى: ٥٥٠... (الآية ٧٥) وفي الشرع: عبارة عن إسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه يصير به من الأحرار.

يقع من الحر الخ شرط الحرية؛ أن عتق لا يصح، لا في المثلث، ولا ملث للممبوك، وشرط السويع؛ لأن المصبي ليس من أهله، لكونه صررًا صاهرًا؛ وهد لا نمكة ولي عيه، وشرط العقل؛ لأن محبوس ليس من أهل تصرف، وكذا إذا قل مصبي: كن مملوك نمكة حر؛ بد حتمت لا يصح؛ لأنه سس أهل لقول مدره، وإنما شرط أن يكون في نمكة؛ بقوله ٥٥٠... لا عتق فيما لا يندك من آدم. [جوهره السيرة. ١٧٦ ٢، ١٧٧] أو لم ينو لأن هدد لألفاظ صريحة فيه، فأعني عن يته. [جوهره السيرة ١٧٧ ٢] أو بذلك لأن هذه الأشياء يعبر بها عن جميع المدن. (الجوهره السيرة) **فرجك حر** عتقت؛ لأن الفرج يعبر به عن الحمله، وفي الدر والإست روايتان، والصحيح لا تعتق. (الجوهره النيرة)

وكذلك جمع الخ أي وكذا يقع بها عتق بد وحدت سية، ولا فلا، وحدث أي كتابات مثل: حررت من مكبي، ولا سبيل ي عتق، ولا رق ي عتق، وقد حبب سبيل؛ لأنه يحتمل بقي لسبيل، وخروج عن المثلث، وخفية سبيل دليل، أو لكناية كما يحتمل بالعتق، فلا بد من اليه، كما في 'الهدية' وغيرها.

ونوى به العتق لم يعتق، وإذا قال: هذا ابني، وثبت على ذلك، أو قال: هذا مولاي، أو يا مولاي عتق، وإن قال: يا ابني! أو يا أخي! لم يعتق، وإن قال لغيره لا يولد مثله لمثله: هذا ابني عتق عليه عند أبي حنيفة، وعندهما: لا يعتق. وإن قال لأخته: أنت طالق ونوى به الحرية لم تعتق، وإن قال لعبده: أنت مثل الحر لم يعتق، وإن قال: ما أنت إلا حر عتق عليه. وإذا ملك الرجل

لم يعتق فإن السلطان هو الحجة، قال الله تعالى: **مَنْ مَلَكَ فَهُوَ يُعْتِقُ** (النس ٢١) أي حجة، ويذكر، ويراد به اليد، والأشياء سمي به السلطان؛ لقيام يده واستيلائه، فكأنه قال: لا حجة لي عيشت، ولو نص عليه لم يعتق وإن نوى به، وكذا هذا، كذا في 'مجمع الأكر'. **هذا ابني**. وكان بعد يولد مثله مثله. أو يا مولاي لأنه وصفه بولاء العتاق، فيثبت العتق وإن لم يبو كالصريح. **عتق** ولا يندح إلى الية. [الخوهرية البيرة: ٢ ١٧٨] **لم يعتق** [أي لم يقل: أخطأت أو غلطت] لأن هذه الألفاظ في العادة يستعمل بالإكرام والشفقة، ولا يراد به التحقيق. [الخوهرية البيرة: ١٧٩/٢] هذا هو ظاهر الرواية، وفي رواية شاذة عن أبي حنيفة أنه يعتق، والاعتماد على ظاهر الرواية قاله في شرح بجم الأئمة، ومثله في الهداية. [التصحيح والترحيح: ٣٧٢] **عند أبي حنيفة** قال الإسبحاني في شرحه: التصحيح هو أبي حنيفة، واختاره المحوي وغيره. (تصحيح والترجيح) **لا يعتق** وهو قول الشافعي، لم أنه كلام محال حقيقته، فبرد ويعبر كقوله: اعتقت فل أن أخلق، أو قبل أن أخلق، ولأبي حنيفة: أنه كلام محال حقيقته لكنه صحيح مجازاً؛ لأنه إحصار عن حرته من حين ملكه؛ وهذا لأن السوء في المملوك سب حرته، إما إحصاراً أو صلة للقرية، وإطلاق السب وإرادة السب مستحار في اللغة تخوفاً، ولأن الحرية لازمة لسوءه في المملوك، ومشاهاة في وصف اللام من طريق إحصار عني ما عرف في الأصول، فحمل عليه تحراً عن الإعلاء، كذا في الهداية. **لم تعتق** لأن الطلاق صريح في بانه، فم يقع به العتق وإن بواه. (الخوهرية البيرة) **لم يعتق**. ولو نوى، كذا في 'حرمة الله'؛ ولأن المثل يستعمل لمشاركه في بعض المعاني عرفاً، فوقع الشك في الحرية. (الخوهرية البيرة) **عتق عليه**. لأن الاستثناء من نفي إثبات عني وجه التأكيد كما في كلمة الشهادة، وإثبات الحرية عتق. (الخوهرية البيرة)

وإذا ملك الرجل إلخ سواء ملكه بالإرث، أو بالشراء، أو بانه، أو بغير ذلك. وسواء كان المالك صغيراً أو كبيراً أو محملاً، لأن عتقهم بالملك، ومنك هؤلاء صحيح، وكذا الدمى إذا ملك دا رحمه محرم منه عتق عليه؛ لأنه من أهل دار الإسلام. [الخوهرية البيرة: ٢ ١٨٠] وعند الشافعي: لا يعتق إلا في قرابة الولاد، مثل الوالدين ومولودين، وعند مالك: يعتق فيه، وفي قرابة الأخوة والأخوات فقط، ولنا قوله **لأن**. 'من منك دا رحمه محرم منه فهو حر'، رواه أبو داود وغيره، وروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود **حر** مثله، وعن كثير من التابعين كذلك، كذا في 'العيبي' و'الفتح'. =

ذا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ عَنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ. وَإِذَا أَعْتَقَ الْمَوْلَى بَعْضَ عَبْدِهِ عَتَقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْبَعْضُ. وَيَسْعَى فِي بَقِيَّةِ قِيَمَتِهِ لِمَوْلَاهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ **٣٧٢**. وَقَالَا: يَعْتَقُ كُلَّهُ. وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ عَتَقَ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا فَشَرِيكُهُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ شَرِيكُهُ قِيَمَةَ نَصِيْبِهِ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ، وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسِرًا، فَالشَّرِيكُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ **٣٧٣**. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ **حَمْدٌ**. لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّمَانُ مَعَ الْيَسَارِ، وَالسَّعَايَةُ مَعَ الْإِعْسَارِ، وَإِذَا اشْتَرَى رَجُلَانِ ابْنَ أَحَدِهِمَا عَتَقَ نَصِيْبُ الْأَبِ، وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ إِذَا وَرِثَاهُ فَالشَّرِيكُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ، وَإِذَا شَهِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ

= قَالَ فِي 'نَصِيْحٍ': وَدُو رَحِمٍ مُحَرَّمٍ كُلِّ شَخْصٍ سَدَّكَانِ فِي أَصْلٍ وَاحِدٍ بَعِيْرٍ وَسَعَى كَدَاحُوسٍ، أَوْ أَحَدُهُمَا بُوَسْطَةِ وَالْآخَرِ بَعِيْرٍ وَسَاطِطَةٍ كَالْعَمَةِ وَسِ لَاحٍ، فَلَا يَعْتَقُ دُو رَحِمٍ بَعِيْرٍ مُحَرَّمٍ كَنِي الْأَعْمَامِ وَالْأَحْوَسِ وَسِي لَعَدَتِ وَالْخَالَاتِ، وَلَا مُحَرَّمٍ غَيْرِ ذِي رَحِمٍ كَالْمَحْرَمَاتِ الصَّهْرِيَّةِ وَالرَّضَاعِ.

عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ فِي 'رَدِّ الْفُقَهَاءِ': الصَّحِيْحُ قَوْلُهُ، وَعِنْدَهُ مَخْبُوءٌ وَسَمِيٌّ وَغَيْرُهُمَا. | **تَصْحِيْحٌ وَاتْرَاجِيْحٌ**: ٣٧٢ | **بَعْتَقُ كُلَّهُ**: | وَلَا سَعَايَةَ عَلَيْهِ | حَاصِلُهُ. أَنَّ الْإِعْتَقَ تَنَحَّرَ عَبْدُهُ، فَمَقْتَصِرٌ عَلَى مَا أَعْتَقَ، وَعِنْدَهُمَا لَا تَنَحَّرُ، وَهُوَ فَرَسٌ اسْتَدْعَى. فَبِإِصَافِهِ إِلَى اسْتَعْسَ كَبِإِصَافَتِهِ إِلَى كُلِّ، فَمَهْدٌ يَعْنِي كَنَهُ، كَذَا فِي الْفَهْرَسَاتِي

وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ حَمَالُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ: الصَّحِيْحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَشَى عَنْهُ ابْنُ هَالِيٍّ وَاسْمُهُ وَغَيْرُهُمَا. | **التَّصْحِيْحُ وَاتْرَاجِيْحٌ**. ٣٧٣ | **إِلَّا الضَّمَانُ مَعَ الْيَسَارِ** **الْخ** وَهَذَا مَخْبُوءٌ عَلَى نَصِيْبٍ أَحَدُهُمَا: حَرَى الْإِعْتَاقَ وَعَدَمَهُ، وَقَدْ مَرَّ، وَالثَّانِي: أَنَّ يَسَارَ الْمُعْتَقِ لَا يَمْنَعُ اسْعَايَةَ عَبْدِهِ، وَعِنْدَهُمَا تَمْنَعُ وَيَقْصُرُ فِي مَصُولَاتِ.

وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ. سِوَا عَنْهُ الْآخَرُ وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَيْنَ شَرِيكَيْهِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي صَاحِرٍ لِرُبُوبَةٍ. | **خَوَاهِرُهُ سِيرَةٌ**: ١٨٣٢ | **وَكَذَلِكَ إِذَا وَرِثَاهُ**: يَعْنِي يَعْتَقُ نَصِيْبُ الْأَبِ، وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ. (الْجَوْهَرَةُ النُّورَةُ)

اسْتَسْعَى الْعَبْدُ وَهَذَا كَنَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَهُمَا فِي اشْتِرَاءٍ بِضَمْنٍ لَا بِضَمْنٍ فَمَهْدٌ بَيْنَ كَبِ مَوْسِرٍ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا سَعَى عَبْدٌ فِي بَضْفِ قِيَمَتِهِ شَرِيْكَتِ أَبِيهِ، سِوَا عَنْهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَأَمَّا فِي الْإِرْثِ فَلَا يَضْمَنُ فَوْلاً وَاحِدًا، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ فِيهِ السَّعَايَةُ لَا غَيْرَ. (الْجَوْهَرَةُ النُّورَةُ)

على الآخر بالحرية سعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه، مؤسرين كانا أو معسرين عند أبي حنيفة **رحم**. وقالوا: إذا كانا مؤسرين فلا سعاية وإن كانا معسرين سعى لهما، وإن كان أحدهما مؤسراً والآخر معسراً سعى للمؤسر ولم يسع للمعسر. ومن أعتق عبده لوجه الله تعالى أو للشيطان أو للصنم عتق. وعتق المكره والسكران واقع، وإذا أضاف العتق إلى ملك أو شرط صح كما يصح في الطلاق. وإذا خرج عبد الحربي من دار الحرب إلينا مسلماً عتق. وإذا أعتق جارية حاملاً عتقت وعتق حملها.....

عند أبي حنيفة لأن كل واحد منهما يرفع أن شريكه أعتقه، وأن به الصمان أو السعاية، وقد تعدد الصمان حيث أنه بصدقه صاحبه في ذلك، فثبت السعاية، ولا فرق عبده بين اليسار والإعسار في السعاية. [الجوهرة النيرة: ١٨٣/٢] قال إمام أبو المعاني في شرحه. الصحيح قول أبي حنيفة، وحاربه المحوي والسعي والموصي وصدر لشرعة. [التصحيح والمراجع: ٢٧٣] **سعى لهما**: لأن من أصلهما أن السعاية لا يثبت مع اليسار، فوجود اليسار من كل واحد منهما يبرأ بعدد من السعاية. (الجوهرة النيرة) **سعى للمؤسر** **الح** لأن المؤسر يقول. الصمان يعتق شريكه، يكونه معسراً وفي السعاية على العبد، فكان به أن يسع عبده، وأما المعسر فقوله: إن عتق أوجب الصمان على شريكه، وأسقط السعاية عن العبد، فكان مبرئاً له. ويعتقد وجوب الصمان على شريكه. فلا يصدق على الشريك، ولا يرجع على العبد بالسعاية لإبرائه منها. (الجوهرة النيرة)

عتق. صدوره من أهله مصافاً إلى محبة عن ولاية، فقد إلا أنه إذا قل للشيطان، أو بنصه: كفر (وعيد بالله سبحانه)؛ لأن تعطيه نصه ولشيطان كفر. **وعتق المكره** **الح** لقوله **الح** ثلاث حدهن حد، وهر من حد. نضلاق، والعاق، والسكاح، ولأنه صدر من الأهل مصافاً إلى محبة عن ولاية، فقد، كذا في 'شرح الأفضع'.

إلى ملك إن ملكك فأنت حر. أو **شرط** بأن قال لعهده: إن دحيت الدار، فأنت حر.

مسلماً عتق لقوله **الح** في عبيد الطوائف حين خرجوا إليه مسلمين: 'هم عتقاء لله'. ولأنه أحرر نفسه وهو مسلم، ولا سترفاق على المسلم ابتداء، كذا في 'الهدية'. **وعتق حملها** تغاها إذا هو أي حمل متصل بها.

عتق. يعني إذا جاءت به أقل من ستة أشهر؛ لأنها تيقن وجوده، وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر؛ حوّل إلى كون حمت به بعد هذا القول، فلا يعتق بالشك إلا أن يكون الأمة في عدة زوج، وجاءت به ما بينها وبين ستين، فإنه يعتق. [الجوهرة النيرة: ١٨٥/٢] **ولم يعتق الام**. لأنه لا وجه إلى إعتاقه مقصوداً، عدم الإصافه إنشأ، ولا يبه تغا؛ لما فيه من قلب الموضوع، ثم إعتاق الحمل صحيح، ولا يصح بيعه وهبته، كذا في 'هدية'.

وإن أعتق الحمل خاصة عتق ولم تعتق الأم.

وإذا أعتق عبده على مال، فقبل العبد عتق فإذا قبل صار حراً ولزمه المال، ولو قال: إن أديت إلي ألفاً فانت حرٌ صح ولزمه المال وصار ماذوناً، ^{بإعانة قوله} فإن أحضر المال أجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد. وولد الأمة من مولاها حراً، وولدها من زوجها مملوكٌ لسيدها، وولد الحرة من العبد حراً.

لأنه تبع لأمه

صح: لأنه تعلق عتقه بالأداء.

وصار ماذوناً لأن الأداء لا يحصل إلا بالكسب، والكسب بالتجارة، فكان إدنا له دلالة. [النسب: ١١٠/٢]
أجبر الحاكم الخ ومعنى الإجماع أن يسلّم قاضياً لا أن يكون معنى الإجماع في القصص ما هو المفهوم عند الناس هو أن يكره على القبض بالحبس والضرب، كذا في "النهاية".

حر: لأنه ثابت النسب من المولى، وهذا إذا ادعاه المولى. [الجوهرة النيرة: ١٨٨/٢]

مملوك لسيدها لأن الولد تابع للأم، وسواء تزوج بها حر أو عبد. [الجوهرة النيرة: ١٨٨ ٢]

باب التدبير

إذا قال المولى لمملوكه: إذا مت فأنت حرّ، أو أنت حرّ عن دُبرٍ منّي، أو أنت مُدبّرٌ، أو قد دبّرتك فقد صار مُدبّرًا لا يجوزُ بيعه ولا هبته، وللمولى أن يستخدمه ويؤجره، وإن كانت أمةً فله أن يطأها وله أن يزوجها، وإذا مات المولى عتق المُدبّر من ثلث ماله إن خرج من الثلث، فإن لم يكن له مالٌ غيره يسعى في ثلثي قيمته، فإن كان على المولى دينٌ يسعى في جميع قيمته لغرمائه، وولد المُدبّرة مُدبّرٌ، فإن علق التدبير بموته على صفةٍ، مثل أن يقول: إن متّ من مرضي هذا، أو في سفري هذا، أو من مرض كذا، فليس بمُدبّرٍ، ويجوزُ بيعه، فإن مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما يعتق المُدبّر.

لوجود الشرط من الثلث

باب التدبير لما كان التدبير اعتناقًا مقيدًا، والمقيد ممسّلة المركب، والمركب بعد المفرد ناسب ذكر التدبير بعد العتق، وقدمه على الاستيلاء؛ لشموله الذكر والأنثى. التدبير في أربعة: هو النظر إلى عاقبة الأمر، وفي الشريعة: هو إيجاب العتق احصاء بعد الموت بألفاظ تدل عليه صريحًا أو دلالة، كذا في "العناية" و"العيي" و"فتح المعين".

صار مدرّا لأن هذه الألفاظ صريحة في التدبير؛ لأنها يقتضي إثبات العتق عن دبر. [الخواهرية البيرة: ١٨٨/٢]

لا يجوز بيعه إلخ لقوله في "المدر لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، وهو حر من الثلث"، كذا في "أهداية".

وللمولى أن يستخدمه إلخ. لأن الحرية لا تمنع الاستخدام والإجارة، فكذا التدبير، والأصل: أن كل تصرف يجوز أن يقع في الحر، يجوز أن يقع في المدبر، كالإجارة والاستخدام، والوطء في الأمة، وكل تصرف لا يجوز في الحر لا يجوز في المدبر إلا الكتابة، فإنه يجوز أن يكتب المدبر. [الخواهرية البيرة: ١٨٩/٢] **فله أن يطأها** لأن ملكه قائم فيها. [الخواهرية البيرة] **وله أن يزوجها** لأن منافع يضعها على ملكه، فحار التصرف فيه بأحد العوض، قالوا: له أن يزوجها بغير رضاها؛ لأن وطأها على ملكه. [الخواهرية البيرة] **من ثلث ماله** لأن التدبير وصية. [الخواهرية البيرة]؛ لأنه ثبت حكم التدبير في آخر جزء من أجزاء حياته؛ لتحقيق تلك الصفة فيه، فهذا يعتبر من الثلث.

يسعى في جميع إلخ قلنا: لتقدم الدين على الوصية، ولا يمكن نقص العتق، فيجب رد قيمته؛ ولأن التدبير ممسّلة الوصية، والدين يمنع الوصية إلا أن تدبره بعد وقوعه لا يلحقه الفسخ، فوجب عليه ضمان قيمته. [الخواهرية البيرة]

وولد المدبرة مدر: لأن الولد تابع لأمه يعتق بعقدها ويرق برفقها. [الخواهرية البيرة: ١٩٠/٢] **فليس بمدبر** لأن الموت على هذا الوجه ليس بقطعي، فلم يفقد النسب بخلاف موت مطلق، فإنه كائن الشئ. **ويجوز بيعه** بخلاف المدبر المطلق. [الخواهرية البيرة]

باب الاستيلاء

إذا ولدت الأمة من مولاهها، فقد صارت أم ولد له لا يجوز له بيعها، ولا تملكها، وله وطؤها واستخدامها وإجارتها وتزويجها. ولا يثبت نسب ولدها إلا أن يعترف به المولى، فإن جاءت بولد بعد ذلك ثبت نسبه منه بغير إقرار، فإن نفاها، انتفى بقوله، وإن زوجها فجاءت بولد فهو في حكم أمه، وإذا مات المولى عتقت من جميع المال، ولا تلزمها السعاية لغير ماء إن كان على المولى دين. وإذا وطئ الرجل أمة غيره بنكاح فولدت منه،

باب الاستيلاء ما فرع من بيان التدبير شرع في بيان لاستيلاء عقيه: مناسبة بينهما من حيث إن لكل واحد منهما حق الحرية لا حقيقتها، والاستيلاء صب أبود، وهو فرع النسب، فإذا ثبت الأصل ثبت فرعه، فكل ممسكة ثبت نسب ولدها من مالك لها، أو بعضها، فهي أم ولد له، وكذا إذا ثبت نسب ولد ممسوكه من غير سيدها بکاح، أو بوطء شهية، ثم مكنها، فهي أم ولد له حين مكنها. [الخوهره اسيرة: ٢ ١٩٠]

لا يجوز له بيعها إلح لقوله: «أعتقها ولدها» أخر عن إعتاقها، فيثبت بعض موافقه، وهو حرمة ابيع، كذا في هدية، وروي في كتاب الآثار من طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن حنبل: أنه كان ينادي على امرئ رسول في بيع أمهات الأولاد: أنه حرام، إذا ولدت لأمة سيدها عتقت، وليس عليها بعد ذلك رق، قال محمد: وبه لأحد، لا أنه متعة له يصاهر ما دام حباً، ومراسيل السجعي مقبولة مصقفاً على لأصح عند أئمة حديث، وكونه بدائه على امرئ مشير إلى أنه كان محصور كثير من كدر الضحانة، وإذا بكر عليه أحد كان حالاً محل الإجماع. **ولد وطؤها** لأن المالك فيها قائم كما في مذبرة. [الساب: ٢ ١١٢]

بعد ذلك أي بعد الاعتراف بولد لأول انتفى بقوله لأن فرشها ضعيف حتى يحد ثقله بالتزويج بخلاف المسكوحه حيث لا ينتفي ولدها بعينه إلا بالعدل تأكيد فرشها. [الخوهره اسيرة: ٢ ١٩١]

في حكم أمه لأن حق حرية يسري إلى الولد كالتدبير، لا يرى أن ولد أمة حر، وولد أمة رقيق، كذا في هدية **عتقت من جميع إلح** حديث سعيد بن المسيب أن النبي: «أمر بعتق أمهات الأولاد، وأن لا يبعن في دين، ولا يبعن من اثنتي عشرة، كذا في هدية». **ولا تلزمها السعاية إلح** لأنها ليست ملزمة بتقوم حتى لا يصح بالعصب عند أبي حنيفة، فلا يتعق بها حق العرماء، بخلاف المذبرة لأنه ما لم يتقوم. [الخوهره اسيرة: ٢ ١٩١]

ثم ملكها صارت أم ولد له، وإذا وطئ الأب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه، ثبت نسبه منه وصارت أم ولد له، وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها. وإن وطئ أب الأب مع بقاء الأب لم يثبت النسب منه، فإن كان الأب ميتاً يثبت النسب من الجد كما يثبت النسب من الأب. وإن كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت نسبه منه وصارت أم ولد له، وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها، ...

صارت أم ولد له: أي من استوند أمة غيره بكاح ولو فاسداً، ثم ملكها بائناً، أو بوجه آخر، فهي أم ولد عدداً من وقت ملكها لا من وقت العوق. وعند رفر: من وقت ثبوت النسب منه، وقال الشافعي: لا تصير أم ولد له؛ لقوله ١٦: 'إنما أمة وبنت من سيدها، فهي حرة عن دين منه' شرط ثبوت العتق لها أن تكون مولودة من سيدها، وهذه ولدت من روحها لا من سيدها؛ ولأنها علقت برقيق، فلا تكون أم ولد له؛ لأن ثبوت أمومية الولد باعتبار عوق الولد حرّاً؛ لأنه جزء الأم في بنت الحاة، وأخرى لا يخالف الكل، ولذا: أن النسب هو الحرثية، والحرثية تثبت بينهما بسبب الولد إلى كل واحد منهما كمالاً، فقد ثبت النسب، فنشئت الحرثية بانتساب الولد إليهما، ولا معتبر بما ذكر من حرثية الحين؛ لأنه لو اعتق ما في بطنها لم يثبت لها حق العتق لا تبعاً، ولا حقيقة، ولو كان لأجل الانتصاب بها لثبت، ولا حجة له فيما روي؛ لأنه لا يصح فيه عني أن العلق وحده في ملكه.

عقرها: أراد بالعقر مهر امثلي. وفي 'المحيط': العقر قدر ما تستأجر هذه المرأة لو كان الاستئجار لربها حلالاً، كذا في 'السياسة'. **ولا قيمه ولدها:** لأنه نقلها إليه بالعوق، فملكها حينئذ، فصار العوق في ملكه.

لم يثبت النسب إلخ: لأنه لا ولاية للجد حال قيام الأب. [الجوهرية البيرة: ١٩٢/٢] **يثبت النسب إلخ:** لظهور ولايته عند فقد الأب. (الجوهرية البيرة) **وإن:** وفي نسخة: وإذا.

ثبت نسبه منه: لأنه لما ثبت النسب في نفسه لمصادفة ملكه ثبت في الباقي ضرورة؛ لأنه لا يتجرأ، وهو العوق؛ إذ الولد الواحد لا يتعلق من مائتين. [الجوهرية البيرة: ١٩٣، ١٩٢/٢] **وصارت أم ولد له:** لأن الاستيلاء

لا يتجرأ عددها، وعنده يصير نصيبه أم ولد له، ثم يتملك نصيب صاحبه في الصمان، كذا في 'مجمع الأهر

نصف عقرها: لأن أحد ما سقط لنسبة وجه العقر [الجوهرية البيرة: ١٩٣/٢] لأنه وصي جارية مشتركة، بخلاف الأب إذا استولد جارية منه حيث لا يجب عليه العقر؛ لأن أمته هناك ثبت شرطاً للاستيلاء فيتقدمه، فصار واصناً ملك نفسه، كذا في 'رمر الحقائق'. **ونصف قيمتها:** لتكميل الاستيلاء، وتعتبر قيمتها يوم العلق.

وسواء كان موسراً أو معسراً؛ لأنه ضمان تملك بخلاف ضمان العتق.

وليس عليه شيء من قيمة ولدها، فإن ادّعى أنه معاً ثبت نسبهما وكانت الأمة أم ولدٍ لهما، وعلى كل واحدٍ منهما نصفُ العقر تقاصاً بما له على الآخر، ويَرثُ الابنُ من كل واحدٍ منهما ميراثَ ابنِ كاملٍ، وهما يرثان منه ميراثَ أبٍ واحدٍ. وإذا وطئ المولى جاريةً مكاتبه فجاءت بولدٍ فادّعاؤه، فإن صدّقه المكاتبُ ثبت نسبُه منه، وكان عليه عقرها وقيمة ولدها، ولا تصير أم ولدٍ له، وإن كذّبه المكاتبُ في النسب لم يثبت نسبُه منه.

من قيمة ولدها. لأن الولد عتق حر الأصل؛ إذ النسب يثبت مستنداً إلى وقت العلوق، والصمان يجب في ذلك الوقت. فيحدث الولد على ملكه. **ثبت نسبه مهتماً**: أي ولو ادّعى الشريك لنسب مولد لذي حنت به أمه في مكههما. تقاصاً: لأن كل واحد منهما **وجب** له على صاحبه مثل ما **وجب** لصاحبه عليه. [الجزء النيرة: ٢ ١٩٣] على الآخر: لأن كل واحد منهما **وجب** له على صاحبه مثل ما **وجب** عليه، فلا فائدة في قصه و رده. [الكتاب: ٢ ١١٤] يرثان منه: لاستوائهما في النسب. (الجزء النيرة)

ميراث أب واحد: وهو السدس. وعصوبة المحصنة؛ لأن الأب في الحقيقة أحدهما، وهو غير معوم، فيتصرف الإرث بينهما، فإن مات أحدهما يرث الباقي جميع الميراث، ولا يكون نصيبه لباقي ونصفه مورثة أميت؛ كونهما محبوسين بأبوة الباقي لشوقها له كاملاً، فيقتسمان الإرث نصيبين، وإن كان أحدهما أكثر نصيباً من الآخر لعدم تجزئ النسب، ويتبع النسب الإرث والولاء.

فإن صدقه الخ وعن أبي يوسف **خ** أنه لا يعتبر تصديقه، كما في جارية ابنه، وهما: أن المولى لا يملك التصرف في أكساب مكاتبه حتى لا يملكها، والأب يملك تمتع به، فلا يحتاج إلى تصديقه، كذا في 'شرح الأقطع'. وكان عليه عقرها: لأنه وطئ بغير نكاح، ولا ملك بمين، ويسقط أحد بشبهة، كذا في 'رمر الحقائق'. وقيمة ولدها لأنه في معنى المبرور، فيكون حراً بالقيمة ثابت النسب. **ولا تصير أم ولد الخ** لأنه لا منته له فيها حقيقة، وما له من الحق كاف لصحة الاستيلاء، فلا حاجة إلى النقل وتقدم الملك.

لم يثبت الخ وقال أبو يوسف. يثبت، ولا يعتبر تصديقه اعتباراً بالأب يدعي ولد جارية به، وجوه صاهر، وهو افرق بأن المولى لا يملك التصرف في أكساب مكاتبه حتى لا يملكه، والأب يملكه، فلا معتبر تصديق الابن، كذا في "مجمع الأنهر".

كِتَابُ الْمُكَاتِبِ

وَإِذَا كَاتَبَ الْمَوْلَى عَبْدَهُ، أَوْ أُمَّتَهُ عَلَى مَالٍ شَرَطَهُ عَلَيْهِ، وَقَبْلَ الْعَبْدِ ذَلِكَ الْعَقْدَ، صَارَ مُكَاتِبًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمَالُ حَالًا، وَيَجُوزُ مُؤَجَّلًا وَمُنْجَمًا، وَيَجُوزُ كِتَابَةُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ يَعْقِلُ الشِّرَاءَ وَالْبَيْعَ، وَإِذَا صَحَّتِ الْكِتَابَةُ خَرَجَ الْمُكَاتِبُ عَنْ يَدِ الْمَوْلَى وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ مِلْكِهِ؛ ^{بوجود ركنها وشرطها} فَيَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَالسَّفَرُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّزْوِيجُ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمَوْلَى، وَلَا يَهَبُ وَلَا يَتَصَدَّقُ إِلَّا بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ، وَلَا يَتَكَفَّلُ. فَإِنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ مِنْ أُمَةٍ لَهُ دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ.

كتاب المكاتب أورد أحكامه عقيب أحكام أم الولد؛ لمناسبة أن لكل واحد منهما حق الحرية، وذكر أحكام المكاتب في ديل اعتاق أسب؛ لأن الكتابة ماها أولاء، وهو من أحكام العتق، والمكاتب اسم مفعول من كاتب يكاتب مكاتبته، وأولى مكاتب بكسر اثناء، والكتابة في اللغة: الصم أي ضم كان، وفي الشرع: عبارة عن صم محصوص، وهو صم حرية اليد للمكاتب إلى حرية الرقة في المال بأداء بدل الكتابة. [الجوهرة البيرة: ١٩٤/٢] وركنها: الإيجاب والقبول، وشرطها: كون البديل معلومًا. [اللباب: ١١٦/٢]

وقبل العبد. وإنما قيد بقول العبد؛ لأنه مال يلزمه، فلا بد من التزامه. **صار مكاتبًا** وإنما سمي المكاتب مكاتبًا؛ لأن العبد كتب على نفسه الولاء بالعهد. **ويجوز إلخ.** لإطلاق قوله تعالى: **فَكَانَ عَبْدًا مُكَاتِبًا** [سورة البقرة: ٢٠٤] (سور ٣٣، الآية)، فتناول جميع ما ذكرنا من المال والموكل والمحم والصغير والكبير، وكل من يتأتى منه الطلب، ولأنه عقد معاوضة، والبذل معقود عليه، فأشبه الثمن في عدم اشتراط القدرة عليه؛ لأن توهم القدرة كافٍ هنا، كما في البيع، وقيل: يمكن أن يستقرض، فيقدر على الأداء ولو كان مديونًا للغير، كذا في "مجمع الأهرار". **عن يد المولى** هذا قول عامة المشايخ. [الجوهرة البيرة: ١٩٥/٢] **ولم يخرج من ملكه.** لقوله تعالى: **وَالْمُكَاتِبُ** ما بقي عليه درهم". **فيحوز له البيع إلخ.** لأن عقد الكتابة يوجب الإذن في الاكتساب، ولا يحصل الاكتساب إلا بذلك. (الجوهرة البيرة) **ولا يجوز له التزويج إلخ.** لأنه ليس من باب الاكتساب، فبقي على أصل الحجر.

ولا يهب إلخ. لأن هذه الأشياء تبرع، وتعق حق المولى به يجمع التبرع لحق الغرماء؛ بخلاف اليسير استحسانًا لا قياسًا؛ لأنه لا بد لتجارة من الهبة اليسيرة، والضيافة اليسيرة والإعارة، ولهذا يملكها العبد المأذون؛ لأنه **لا** قبل الهدية من سلمان ومارية أيضًا، وكانا مكاتبين ذكره العلامة في 'الأقطع'. **ولا يتكفل:** لأنه تبرع، فلا يملكه بوعيه نفسًا ومالاً.

وكان حكمه مثل حكم أبيه، وكسبه له. فإن زوج المولى عبده من أمته ثم كاتبهما فولدت منه ولدا دخل في كتابتها، وكان كسبه لها. وإن وطئ المولى مكاتبته لزِمَهُ العَقْرُ، وإن جنى عيها أو على ولدها لزِمَتْهُ الجَنائَةُ، وإن أتلف مالا لها غَرَمَهُ. وإذا اشترى المكاتب أباهُ أو ابنه، دخل في كتابته، وإن اشترى أمَّ ولده مع ولدها دخل ولدها في الكتابة، ولم يجوز له بيعها، وإن اشترى دار حرم محرّم منه لأولاد له لم يدخل في كتابته عند أبي حنيفة وإذا عجز المكاتب عن نحره نظر الحاكم في حاله، فإن كان له دين يقبضه أو مال يقدم عليه، لم يُعَجَّل بتعجيله، وانتظر عليه اليَومين أو الثلاثة، وإن لم يكن له وجه، وطب المولى تعجيله، عَجَرَهُ الحاكم وفسخ الكتابة.

وكسبه له. لأن كسب يولد كسبه. [نسب: ١١٧/٢] دخل في كتابتها لأن تبعية لأم رُحِمَ؛ وهذا يتبعها في رِقٍّ وحرية. [جوهرية سيرة: ١٩٦/٢] لزِمَهُ العَقْرُ لأن من عقد معها عقد مع نفسه من التصرف فيها. وفي مفاعيلها، موصء من مفاعيلها وهذا فاعل: إن نكاحه حرام على مولاهما ما دامت مكانته لأها خارجة عن يده (جوهرية سيرة) لزِمَهُ الخَيَالُ ما ساء في موصء يعني حياية حظاً. (جوهرية سيرة) عَرَمَهُ لأن مولى في نسب مكاتب كالأخي (جوهرية سيرة) دخل ولدها الخ يعني أنه يعتق بعتقه، ويرق برقه. (جوهرية سيرة) ولم يخر له بيعها لأنه مع يولد في هذا حكم، فإن أعفها ولدها ويرق لم يكن معها ولد، فكسبت حقوق عديمها لأنها لم ولد حلالاً لأي حبيبه. لأن مباح بيعها بالسعية لولده، ولا ولد هذا، كذا ذكره العلامة في لأقضع وقال (إسبيحي، صحيح قول أبي حنيفة، وعليه مشي لإمام محوي، [تصحیح و ترجیح: ٣٧٦] لم يدخل في كتابته حتى به يجوز له بيعه، وعندهما بدخل، وليس له بيعه. (جوهرية سيرة) عند أبي حنيفة وجعل لإسبيحي قوله: استحسان، واختاره المحوي والسفي وغيرهما. [التصحیح والترجيح: ٣٧٦، ٣٧٧] أو الثلاثة. ولا يريد على ذلك، لأن لثلاثة أيام هي لعدة التي صرحت بإيلاء لأعد كإمهال الخصم يدفع، مديون لنفصاء، فلا يرد عيها (جوهرية سيرة) وإن لم يكن الخ يرحى وصول مال يبه وفسخ الكتابة: هذا قولهما؛ لأنه تبين عجزه. [الجوهرية سيرة: ١٩٦/٢]

وقال أبو يوسف: لا يُعْجَزُهُ حَتَّى يَتَوَالَى عَلَيْهِ نَحْمَانُ، وَإِذَا عَجَزَ الْمُكَاتِبُ عَادَ إِلَى حُكْمِ الرِّقِّ، وَكَانَ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْاِكْتِسَابِ لِمَوْلَاهُ، فَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتِبُ وَلَهُ مَالٌ لَمْ تَنْفَسَخِ الْكِتَابَةُ، وَقُضِيَ مَا عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ وَحُكِمَ بَعْتُهُ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ مِيرَاثٌ لِرَبِّتِهِ وَيُعْتَقُ أَوْلَادُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتْرِكْ وَفَاءً وَتَرَكَ وَلَدًا مَوْلُودًا فِي الْكِتَابَةِ، سَعَى فِي كِتَابَةِ أَبِيهِ عَلَى نُجُومِهِ، فَإِذَا أَدَّى حَكْمَنَا بَعْتِ أَبِيهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَعَتَقَ الْوَلَدُ. وَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا مُشْتَرَى فِي الْكِتَابَةِ قِيلَ لَهُ: إِمَّا أَنْ تُؤَدِيَ الْكِتَابَةَ حَالًا. وَإِلَّا رُدِدَتْ فِي الرِّقِّ. وَإِذَا كَاتِبُ الْمُسْلِمِ عَبْدُهُ عَلَى خَمْرِ أَوْ خَنْزِيرٍ، أَوْ عَلَى قِيمَةِ نَفْسِهِ

حتى يتوالى عليه: لقول علي بن أبي طالب: 'إذا توالى على المكاتب نعمان يرد في الرق'، والأثر فيما لا يدرك بالقياس كالحر؛ لأنه عقد إرفاق حتى كان التأجيل فيه سنة، لهما: ما روي عن عمر بن الخطاب: فسحها بعجر المكاتب عن نجم، والأثر فيه كارتفاع، وما رواه عن علي بن أبي طالب: لا يفي الفسخ إذا عجز عن نجم بل هو مسكوت عنه، والمراد بقوله: 'فسحها' يعني يحكم الحاكم بعمره؛ لأنه واجب عند طلب الموت. قال الإمام محمد بن الإسلام في شرحه: الصحيح قول أبي حنيفة ومحمد، واعتمده الإمام الرهائي والسفي والموصلي وغيرهم. [التصحيح والترجيح: ٣٧٧]

عاد إلى حكم إلخ: إنما لم يقل: عاد إلى الرق؛ لأن الرق فيه ثابت إلا أن الكتابة معت مولى عن بعض الأحكام، فإذا عجز عاد إلى أحكامه. [الخوهرية البيرة: ١٩٧/٢] **الاكتساب لمولاه:** لأنه طهر أنه كسب عبده. (الخوهرية البيرة) **لم تنفسخ الكتابة:** وهو قول علي بن أبي طالب وسعد بن عبد الله، وهو أحد علماءنا؛ لأن الكتابة عقد معاوضة، فلا تنطل بموته كما لا تبطل بموت مولاه؛ إذ المعاوضة تقتضي المساواة. قال الجمهور: إن المكاتب يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته؛ لأن بدل الكتابة هو سب الأداء موجود قبل الموت، فيستند الأداء إلى ما قبله، فيجعل أداء بائه كأداءه؛ ولأن بدل الكتابة يقام في آخر عمره مقام التحلية، وهي الأداء؛ فيكون المولى مستحقاً عليه قبل الموت، وقال البعض: إن المكاتب يعتق بعد الموت كذا في 'المجمع' من ماله: وفي نسخة: اكتسابه.

وترك ولداً إلخ: صورته: مكاتب اشترى حارية، فوضعا فجاءت بولد، فاعترف به، ثم مات عنه؛ لأنه داخل في كتابته وكسبه مثل كسبه، فيخلفه في الأداء (الخوهرية البيرة) **وعتق الولد:** لأن الولد داخل في كتابته، فيخلفه في الأداء، وصار كما إذا ترك وفاء. (الخوهرية البيرة) **قيل له:** هذا عند أبي حنيفة، أما عندهما فلا فرق بين المولود في كتابته والمشتري في أنه يسعى بعد موت أبيه على نجومه. (الخوهرية البيرة)

فَالْكَتَابَةُ فَاسِدَةٌ، فَإِنْ أَدَّى الْخَمْرَ وَالْخَنْزِيرَ، عَتَقَ وَلِزِمَهُ أَنْ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ، وَلَا يَنْقُصُ
 مِنَ الْمُسَمَّى وَيَزَادُ عَلَيْهِ إِذَا زَادَتْ قِيَمَتُهُ عَلَيْهِ. وَإِنْ كَاتَبَهُ عَلَى حَيَوَانٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ،
 فَالْكَتَابَةُ جَائِزَةٌ، وَإِنْ كَاتَبَهُ عَلَى ثَوْبٍ لَمْ يُسَمَّ جَنْسُهُ لَمْ يَجْزْ، وَإِنْ أَدَاهُ لَمْ يَعْتَق. وَإِنْ كَاتَبَ
 عَبْدِيهِ كِتَابَةً وَاحِدَةً بِأَلْفِ دِرْهَمٍ إِنْ أَدَّى عَتَقَا، وَإِنْ عَجَزَا رُدَّ إِلَى الرَّقِّ. وَإِنْ كَاتَبَهُمَا عَلَى
 أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنٌ عَنِ الْآخَرِ جَازَتْ الْكَتَابَةُ، وَآيَهُمَا أَدَّى عَتَقَا، وَيَرْجَعُ عَلَى
 شَرِيكِهِ بِنِصْفِ مَا أَدَّى، وَإِذَا أَعْتَقَ الْمَوْلَى مُكَاتَبَهُ.....

فَالْكَتَابَةُ فَاسِدَةٌ أم الكتاب على حمر أو حشيرة، فإنه ليس مال في حق المسمى، فلا يصح عوضاً، فيفسد،
 وأما إذا كاتبه على قيمة ماله، فإنها مبنية القدر، كذا في 'أمح العقار'. **عتق** سواء قال له: إن أديت فأنت
 حر، أو لم يقل؛ لأن العقد ينعقد وإن كان فاسداً، فيعتق بالأداء.

ولزمه | لأنه صار قابضاً بنفسه بعقد فاسد | **أن يسعى إلخ** لأنه وجب عليه رد رفقة مصاد العقد، وقد تعدر
 باعتق، فيجب رد قيمته، كما في 'بيع لفاصد'، تنفع في يد المشتري، كذا في 'أهدية'.

ولا يقض إلخ لأنه عقد فاسد، فيجب عند هلاك المال بالعهدة ما نعت، كما في 'بيع العقار'.

ويراد عليه | أي على المسمى | ردت قيمته، لأن العبد راض بالزيادة مخافة له؛ لأن حقه في العتق، فلا يقض عنه؛
 لأن مولى م يرضى بما دونه | لأنه يرضى بالزيادة ببدل شرف الحرية، فيرد عليه عند رد زيادة القيمة على مسمى.

غير موصوف يعني أنه بين حسن حيوان أو بين نوعه وصفته، مثل أن يقول: فرس، أو بعل، أو بقرة، أو غير،
 وينصرف إلى الوسط منه، ويجوز المولى على قبول القيمة. [الجوهرة النيرة: ١٩٨/٢]

وإن كاتب عبده إلخ ويشترط في ذلك قهرهما جميعاً، فإن قل أحدهما ولم يقل الآخر ظل؛ لأهمها صفقة

واحدة، فلا تصح إلا بقهرهما كالمبيع، ثم إذا أديا معاً عتقا، وإن عجزا رداً في الرق، وإن عجز أحدهما لم ينتفت

في عجزه حتى إذا أدى الآخر مال عتق جميعاً، ويرجع على شريكه بالنصف، ويسمى أن يضال كل واحد

منهما بجميع نصفه حق الإصالة، ونصفه حق الكفالة، وآيهما أدى شيئاً رجع على صاحبه بنفسه، قبلاً كان

أو كثيراً؛ لأهمها منسأويان في ضمان المال، فإن أعتق مولى أحدهما عتق، وسقطت حصته عن الآخر، ويكون

مكاتباً ما بقي، ويضال المولى المكاتب بأداء حصته لأجل الإصالة، والمعتق لأجل الكفالة، فإذا أداها المعتق، رجع

على صاحبه، وإن أداها المكاتب لا يرجع على صاحبه بشيء؛ لأهمها مستحقة عليه. [الجوهرة النيرة: ١٩٨، ٢]

عتق بعثقه، وسقط عنه مال الكتابة، وإذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة، وقيل له: إذا المال إلى ورثة المولى على نجومه، فإن أعتقه أحد الورثة لم ينفذ عتقه، وإن أعتقوه جميعاً عتق وسقط عنه مال الكتابة، وإذا كاتب المولى أم ولده جاز، فإن مات المولى سقط عنها مال الكتابة، وإن ولدت مكاتبته منه، فهي بالخيار: إن شاءت مضت على الكتابة، وإن شاءت عجزت نفسها وصارت أم ولد له. وإن كاتب مدبرته جاز،

عتق بعثقه وسقط إلخ: يعني مع سلامة الأكساب والأولاد له، لأنه بعثقه صار مبرئاً منه؛ لأنه ما الترمه إلا مقابلاً بالعتق، وقد حصل له دونه، فلا يرمه. (الجوهرية السيرة) **وقيل له: إذا المال إلخ:** لأهم قاموا مقام الميت، ولو كان المكاتب متروكاً على بنت المولى ثم مات المولى لم يفسخ الكاح؛ لأنها لم تمت رقبته، وإنما تمك ديناً فيها، وذلك لا يمنع بقاء النكاح. [الجوهرية النيرة: ١٩٨/٢]

لم ينفذ عتقه إلخ: هذا يدل على أنه لم يتقل إليهم بالإرث، وإنما يتقل إليهم في دمه من المال. (الجوهرية السيرة) **عتق وسقط إلخ:** معناه: يعتق من جهة الميت حتى إن الولاء يكون للدكور من عصبته دون الإناث، وإنما عتق استحساناً، وأما في القياس لا يعتق؛ لأهم لم يرثوا رقبته، وإنما ورثوا ديناً فيها، وجه الاستحسان: أن عتقهم تميم الكتابة، فصار كالأداء والإبراء، ولأهم بعثقهم بإياه ميراثون له من المال، وبرأته من مال الكتابة توجب عتقه. كما لو استوفوا منه، ولا يشبه هذا إذا أعتقه أحدهم، فإنه لا يعتق؛ لأن إبراءه له إنما يصادف حصته لا غير، ولو برئ من حصته بالأداء لم يعتق، كذا هذا. [الجوهرية النيرة: ١٩٩/٢]

جار: لأنها على حكم مكره؛ لأن له وصاها وإحارها، فمكث مكاتبته. [الجوهرية السيرة: ١٩٩ ٢]

وصارت أم ولد له: لأنه ثبت لها جهتا حرية: عاجل ببدل، وأجل بغير بدل، فتحرير سبهما، وسب وبندها ثابت من المولى، وهو حر، فإن احتارت المنصبي على الكتابة أحدث العفر من مولاها، واستعانت به في كدنتها، فإذا أدت عتقت، وإن لم تؤد حتى مات المولى عتقت بموته بالاستيلاء، وسقط عنها من الكتابة، وإن ماتت هي وبركت مالا يؤدي منه كتابتها، وما بقي ميراث لابنها، وإن لم تترك مالا، فلا سعاية على الولد؛ لأنه حر، فإن ولدت ونداً آخر لم يلزم المولى إلا أن يدعيه لحرمة وطنها عليه، فإن لم يدعيه وماتت من غير وفاء سعى هذا الولد؛ لأنه مكاتب سعى لها، فهو مات اموى بعد ذلك عتق وبطلت عنه السعاية؛ لأنه عمرة أم الولد؛ إذ هو ولدها فيتسبها، كذا في 'أهداية'. (الجوهرية السيرة) **جاز:** لأن استحقاق ثبوت الحرية من وجه لا يمنع استحقاقها من وجه آخر كتعليق الحرية بالموت، ثم بأسباب آخر، كذا قال العلامة في "الأقطع".

فإن مات المولى ولا مال له غيرها كانت بالخيار بين أن تسعى في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة، وإن دبر مكاتبتَه صحَّ التدبيرُ ولها الخيارُ: إن شاءت مضت على الكتابة، وإن شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرةً، فإن مضت على كتابتها فمات المولى ولا مال له، فهي بالخيار: إن شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة رحمته الله.

ولا مال له غيرها إنما قيد؛ لأنه لو كان له مال غيرها، وهي تخرج من ثلث المال عتقت بالتدبير، وسقطت عنها مال الكتابة موقع الاستغناء عما عدا المال، فكان هذا بمنزلة ما لو أعتق أموي مكاتبته، كذا في 'المكسبة'.
بالخيار الخ هذا على وجهين: إن مات المولى وله مال تخرج مدبرة من ثلثه عتقت وبطلت الكتابة عنها، وإن لم يكن له مال، فهي بالخيار: إن شاءت سعت في مال الكتابة، وإن شاءت في ثلثي قيمتها، وهذا قول أبي حنيفة؛ لأن عقد الكتابة انعقد على ما بقي من الرق، ولم يعقد على ما مات منه بالتدبير، وقال أبو يوسف: يسعى في الأقل منهما ولا يعير؛ لأنه تعتق بأداء الأقل، ولا يقف عتقها على الأكثر. وقد محمد: إن شاءت سعت في ثلثي قيمتها، وإن شاءت في ثلثي الكتابة؛ لأنه قابل اسدل في الكل وقد سمعنا هذا بالثبوت بالتدبير، فحاصل الخلاف: أن عند أبي حنيفة يسعى في جميع لكتابة، أو ثلثي القيمة إذا كان له مال غيرها، ولها الخيار في ذلك، فإن احتارت بكتابة سعت على اسحوم، وإن احتارت السعاية في ثلثي القيمة سعت حالاً؛ وعند أبي يوسف: يسعى في الأقل من جميع الكتابة، ومن ثلثي القيمة بلا حير، وعند محمد: يسعى في الأقل من ثلثي القيمة، ومن ثلثي الكتابة بلا خيار، فاتفق أبو حنيفة وأبو يوسف في المقدار، وحالفهما محمد، واتفق محمد وأبو يوسف في بقي الخيار، وحالفهما أبو حنيفة. [الجوهرة النيرة: ٢٠٠ ٢] قال الإسبيحي: والتصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده المحبوبي والسنهري وغيرهم. [التصحيح والترجيح: ٣٧٩] وصارت مدبرة. وإنما صح تدبير المكاتب؛ لأن فيه ريدة إيجاب عتق بديل أن الكتابة يلحقها الفسخ، والتدبير لا يحققه الفسخ. [الجوهرة النيرة]

عند أبي حنيفة: وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله يسعى في الأقل، وخلاف في هذا الفصل في الخيار، أما المقدار فمتفق عليه، قال في 'المصنف': الخلاف في هذه المسألة ساء على تحري الإعتاق وعدمه؛ فعند أبي حنيفة: بقي اشتان عدداً وقد تنقاه جهتا حرية بديلين: مؤجل بالتدبير، ومعدل بالكتابة، فتحير؛ لأن لكل واحد منهما نوع فائدة؛ تنفاوت الناس فيه، فعسى يختار الكثير مؤجل على القليل المعجل، وعندهما ما عتق بعضه يعتق كله، فهو حر وحب عليه أحد المالين، فهو يختار الأقل لا محالة، فلا معنى لتحجير. [الجوهرة النيرة: ٢٠٠ ٢] وقد تقدم أن الفتوى فيه على قول الإمام كما نقلته عن الأئمة الأعلام، وعلى هذا مشى الإمام المحبوبي والسنهري والموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٣٧٩، ٣٨٠]

وإذا أعتق المكاتب عبده على مالٍ لم يجز، وإذا وهب على عوضٍ لم يصح، وإن كاتب عبده جاز، فإن أدى الثاني قبل أن يعتق الأول، فولاؤه للمولى الأول، وإن أدى الثاني بعد عتق المكاتب الأول، فولاؤه له.

لم يحر لأنه إسقاط الملك عن رقبته، وثبات الدين في دمه المفسد، فأشبهه روال الملك بغير عوض.
لم يصح: لأنه تبرع ابتداء، فلم يكن له ذلك. [الجوهرية البيرة: ٢٠٠/٢]
حاز: هذا استحسان، والقياس أن لا يجوز؛ لأنه إيجاب عتق بدن، وجه الاستحسان: أن هذا عقد معاوضة يلحقه الفسخ كالبيع، فلما حاز به بيع عبده حاز به مكاتبته. [الجوهرية البيرة: ٢٠٠/٢]
للمولى الأول: لأن فيه نوع ميث، وكذا إذا أدى معاً، لأنه ليس هناك من يصح الولاء منه، فانتقل الولاء إلى أقرب الناس إليه، وأقربهم إليه مولاه، فإن أدى المكاتب الأول بعد ذلك، فاعتق لم يرجع الولاء إليه؛ لأن الولاء كالسب، والسب إذا ثبت من واحد لا ينتقل إلى غيره. [الجوهرية البيرة: ٢٠٠، ٢٠١]
فولاؤه له: لأن العقد من أهل ثبوت الولاء، لأن المكاتب الأول لما أدى صار حراً، فإذا أدى الثاني بعد كونه حراً عتق من جهة، فكان ولاؤه له؛ نقوله لا 'الولاء لمن أعتق'. [الجوهرية البيرة: ٢٠١/٢]

كتابُ الولاءِ

إذا أعتق الرجل مملوكه **فولأؤه له**، وكذلك المرأة تعتق، فإن شرط أنه سائبة فالشرط باطل، والولاء لمن أعتق، وإذا أدى المكاتب عتق وولأؤه للمولى، وإن أعتق بعد موت المولى فولأؤه لورثة المولى. وإذا مات المولى عتق مديروؤه وأمهات أولاده وولأؤهم له. ومن ملك ذا رحم محرّم عتق عليه وولأؤه له، وإذا تزوج عبد رجل أمة الآخر، فأعتق مولى الأمة الأمّة وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها، وولأء الحمل لمولى الأم لا يتقل عنه أبداً، فإن ولدت بعد عتقها لأكثر من ستة أشهر ولداً فولأؤه لمولى الأم.

كتاب الولاء أوردته عقيب كتاب المكاتب؛ لأن الولاء من آثار الكسبة يزول من ملك الرقعة عند أداء بدل الكسبة، كما في نتائج الأفكار. وفي الخوهرية للبيرة: الولاء نوعان: ولاء عناقة، ويسمى ولاء نعمة، ويسمى العتق على منكه في الصحيح، حتى لو عتق عنه فرسه بأنورثة كـ ولأؤه له..... والثاني: ولاء مولاة، ويسمى عقد، وهو أن يسمى رجل على يد رجل، فيقول له: ويئت على أبي بن مته فإرتي مث، وإن حيت فعقبني عبيث، وعسى عاقبت، وقيل الآخر فهو كما قل، فإن حتى لأسفل يعقبه لأعلى. وإن مات يرثه الأعلى. ولا يرث الأسفل من الأعلى. ولا تثبت هذه الأحكام بمجرد الإسلام على يده بدون عقد المولاة، وفي 'المسوط': يجري التوارث من الجانبين، كذا في 'المصنف' [٢٠١/٢].

فولأؤه له قوله الولاء من عتق. [خوهرية البيرة: ٢٠١/٢] **سائبة** لسانه أن يعتمد على أن لا ولاء عليه، أو على أن ولاءه جماعة المسمين. (الخوهرية البيرة) **فالشرط باطل** لأن شرط مخالف للنص، وهو قوله الولاء من عتق. (الخوهرية البيرة) **لورثة المولى** لأن العتق وقع من جهته، وإن أحرر كالمدر.

وولأؤهم له لأهم عتقوا من جهته. [الخوهرية البيرة: ٢٠٢/٢]

وولأؤه له لإطلاق حديث. 'ولاء من أعتق' لا يتقل عنه أبداً لأن مولى بشر أحمل باعتق؛ لأنه حر، من أمة، فهذا لا يتقل الولاء عنه، وهذا إذا ولدت لأقل من ستة أشهر ينقض باحتمال وقت الإعناق، وكذا إذا ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر، والآخر لأكثر؛ لأهما توأمان من حمل واحد. (الخوهرية البيرة)

لمولى الأم لأنه عتق تنعها لانصافها، فيتعينها في الولاء. [الخوهرية البيرة: ٢٠٢/٢]

فإن أعتق الأب جرّ ولّاء ابنه، وانتقل عن مولى الأم إلى مولى الأب. ومن تزوّج من العجم بمعتقة العرب فولدت له أولاداً فولّاء ولدها لمواليها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما. وقال أبو يوسف رحمهما يكون ولّاء أولادها لأبيهم؛ لأنّ النسب إلى الآباء. وولّاء العتاقة تعصيت، فإن كان للمعتق عصبة من النسب فهو أولى منه، فإن لم تكن له عصبة من النسب فميراثه للمعتق، فإن مات المولى ثم مات المعتق، فميراثه لبني المولى دون بناته. وليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن، أو كاتبن أو كآتب من كاتبن

فإن أعتق الأب الح. لأن الولاء كالسب، والأصل فيه: أن يكون للأب إلا أنه تعدد برفقه، فإذا أعتق الأب أمك نسبه إليه، فجعل الولد تبعاً له أو من جعله تبعاً للأم قال الح أنه لاء لحمه كحمه نسب، ونسب إلى الآباء، فكذا الولاء يسقل إلى مولى الأب إذا زال مانع كولد الملاعة بثت بسه من قوم الأم، فإذا أكذب الملاح نفسه ينتقل إلى الأب لروا المانع. معتقة العرب الح قال في شاهاد: الوصع في معتقة العرب وقع اتفاق حتى لو كان التزويج بمعتقة غير العرب يكون الحكم فيه كحديث. [الجوهرية الميرة: ٢٠٢٢] فعلى هذا صورة المسألة هكذا، أن رجلاً من غير العرب حر لم يحسه رق بروح معتقة لرجل، سواء كانت معتقة لعجمي أو عربي، وسواء كانت عربية أو عجمية، فولدت للمعتق ولذا منه، فولّاء الولد لموالي الأم سواء كان لعجمي ولّاء المولادة بأن كان أمه كافراً فأسلم فتزوج بمعتقة ثم ولى رجلاً، أو لم يكن له ولّاء، وهذا عندهم وعند أبي يوسف: حكم الولد حكم أبيه في الوجهين، ولا يكون ولّاء مولد مولى الأم، لأنه كالسب، ونسب إلى الأب، وإن كانت الأم أشرف، يكون أقوى فكذا الولّاء، فهما: أن ولّاء العتق لا يحمل الفسخ، وولّاء المولادة يحمل الفسخ، فرجح الأكيد الأقوى على الضعيف، وفي الصورة التي أبو الولد فيها حر لم يحسه رق فقد بطريق الأولى. وفي التصحيح والترجيح: وقال جمال الإسلام في شرحه: والصحيح قولهما، وعليه مشي الأئمة المحبوبي والنسفي وغيرهما. [ص ٣٨١]

وقال أبو يوسف يكون بينهما أسداً للأب السدس والباقي للأب، وإن ترك جد مولى وأخ مولى، فاميراث لجد عند أبي حنيفة، وعندهما هو بينهما بصفان سواء كان الأخ لأب وأم، أو لأب، والمراد بأخذ أبو الأب. (الجوهرية الميرة) تعصيت الح أي موجب لعصوبة، نعم أن مولى العتاقة أعيد من العصبة، ومقدم على دوى الأرحام، ويرثه الذكور دون الإناث حتى لو ترك ابن مولى وست مولى، فاميراث للأب دونها، وإن ترك ابن مولى وأب مولى، فاميراث للأب خاصة عندهما؛ لأنه أقرب عصوبة. فهو أولى منه. لأن مولى العتاقة أحر العصبات، وإنما يرث إذا لم يكن عصبة من النسب (الجوهرية الميرة) دون بناته: لأن أولّاء تعصيت، ولا تعصيت بمرأة.

إلا ما أعتقن الح: بهذا اللفظ ورد الحديث. (الجوهرية الميرة)

أَوْ دَبْرَنَ أَوْ دَبْرَ مِنْ دَبْرَنَ، أَوْ جَرَّ وَلَاءَ مُعْتَقِهِنَّ، أَوْ مُعْتَقَ مُعْتَقِهِنَّ.

وَإِذَا تَرَكَ الْمَوْلَى ابْنًا وَأَوْلَادَ ابْنِ آخَرَ، فَمِيرَاثُ الْمُعْتَقِ لَابْنِ دُونِ بَنِي الْإِبْنِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ لِلْكَبِيرِ، وَإِذَا أَسْلَمَ رَجُلٌ عَلَى يَدِ رَجُلٍ وَوَالَاهُ عَلَى أَنْ يَرِثَهُ وَيَعْقِلَ عَنْهُ إِذَا جَنَى، أَوْ أَسْلَمَ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ وَوَالَاهُ، فَالْوَلَاءُ صَحِيحٌ، وَعَقْلُهُ عَلَى مَوْلَاهُ.

فَإِنْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ فَمِيرَاثُهُ لِلْمَوْلَى، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ فَهُوَ أَوَّلَى مِنْهُ، وَلِلْمَوْلَى أَنْ يَنْتَقِلَ عَنْهُ بِوَلَائِهِ إِلَى غَيْرِهِ مَا لَمْ يَعْقِلَ عَنْهُ، فَإِذَا عَقَلَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ بِوَلَائِهِ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَيْسَ لِلْمَوْلَى الْعَتَاةُ أَنْ يُوَالِيَ أَحَدًا.

أَوْ دَبْرَنَ إِخْ صورته. امرأة دبرت عندها ثم اردت وحققت بدار الحرب، وقضى سحافها حتى عتق مديبرها، ثم جاءت مسلمة إليها، ثم مات المديبر، وورث مديبرته هذه، فولأوه لها، أو دبر من دبرن، صورته: أن هذا المديبر بعد ما عتق دبر عبده ومات، ثم مات الثاني، فولأوه لمديبرته مديبره. [الجوهرية النيرة: ٢/٢٠٣]

أَوْ حَرَّ وَلَاءَ مُعْتَقِهِ إِخْ صورته الحرب: أن المرأة إذا روجت عندها معتقه قوم فودت وبت، فإن لولد حر تغا لأمه، وولأوه لمولي أمه دون مولي أبيه حتى لو مات الولد يكون ميراثه مولي الأم، ولا يكون للمرأة المذكورة، ولو أن المرأة المذكورة لو أعتقت عندها حر ولأوه ولأوه إلى نفسه وإن مولاه. أَوْ مُعْتَقَ مُعْتَقِهِ كذا روي عن عمر وعبيد بن مسعود وأسماء وريد. وهو يروى من غيرهم خلافة. لاس لأنه أقرب منهم

للكبر أي لأقرب عصاة معتق، والمرد من الكبير: أكبر سنًا لا سنًا، فعلى هذا لو كان الابن أصغر سنًا من ابن لاس لأحر، وورث الأصغر لا الأكبر. فالولاء صحيح. صورته: مجهول لاسب، قال لاسي أسسم على يده أو غيره: وأينث على أبي إن مات فميراثي لك، وإن حست فعقني عييت، فقل لأحر صح ذلك عندنا، ويكون التقابل مولى له إذا مات يرثه، ويعقل عنه إذا جنى، وبكى بشرط أن لا يكون له وارث حتى لو كان له وارث لا تصح المولاهة، لأن فيه إبطال حق الوارث. على مولاه الذي أسسم على يده وولأوه، أو لاسي ولأوه، وقد كان أسسم على يده غيره

له وارث قال في "الهداية": ولو كانت عمه أو حاتة أو غيرها من ذوي الأرحام. [الجوهرية النيرة: ٢/٢٠٣، ٢٠٤] وللمولى أن ينتقل إخ يعنى الأسفل له أن ينتقل ما لم يعقل عنه الأعلى؛ لأنه مسح حكمي بمنزلة العزل حكمي في لو كالة، وليس للأعلى ولا للأسفل أن يمسح عقد الولاء فقص، بغير محصر من صاحبه، كما في التوكيل. [الجوهرية النيرة: ٢/٢٠٤] بولاه أي عن لاسي ولأوه وهو الذي قبل المولاهة. إلى غيره لأنه تعقل به حق العير (الجوهرية النيرة) وليس لمولى العتافة لأن ولأوه العتافة لارم، ومع بقائه لا يظهر الأدنى.

كتاب الجنایات

القتل على خمسة أوجه: عمد، وشبه عمد، وخطأ، وما أجري مجرى الخطأ، والقتل بسبب. فالعمد ما تعمّد ضربه بسلاح، أو ما أجري مجرى السلاح في تفريق الأجزاء، كالمحدّد من الخشب والحجر والنار، وموجب ذلك المأثم والقود إلا أن يعفو الأولياء، ولا كفارة فيه. وشبه العمد عند أبي حنيفة أي نفس بعد أن يتعمّد الضرب بما ليس بسلاح، ولا ما أجري مجراه، وقالوا **جهد**: إذا ضربه بحجر عظيم، أو بخشبة عظيمة، فهو عمد. في تعريف الآخر

كتاب الحمايات لما فرغ من الاعتاق وما يتعلق به أورد مباحث الحمايات؛ مناسبة أن الاعتاق إحياء وإحياة إهلاك، فكان بينهما مقابلة، ولأن في الحاية القصاص وفيه إحياء، قال الله تعالى: **وَأَنْتُمْ فِيكُمْ حَيَاتٌ** (البقرة: ١٧٩)، ولأنه إن جنى العبد فما حكمه ليس في هذا الكتاب ضمناً. وفي "الجوهرة النيرة": والحناية في اللغة: التعدي، وفي الشرح: عبارة عن فعل واقع في النفوس والأطراف، ويقال: الحاية ما يفعله الإنسان بعيره، أو مما عيره على وجه التعدي في الأفس حياية، والتعدي في الأموال عصاً أو إتلافاً. [٢٠٤/٢]

القتل يعي القتل بعير حق، وإلا فأبوا أكثر. [الجوهرة النيرة: ٢٠٤/٢] **كالخدد** إلخ أي الذي له حد يفرق الأجزاء. [اللباب: ١٢٨/٢] لأنها آلات يحصل القتل بها عادة، فأدير الحكم عليها.

المأثم. [قد نطق به غير واحد من السعة، وعنه انعقد إجماع الأمة] **والقود** [لقوله تعالى: "العمد القود"] والقود القصاص أي موجب قتل العمد الإثم والقصاص، أما الإثم؛ فلقوله تعالى: **وَأَنْتُمْ فِيكُمْ حَيَاتٌ** (البقرة: ١٧٨)، والمراد به القتل العمد، كذا في 'رمر الحقائق'، ولا كفارة في قتل العمد عندنا؛ لأن الله تعالى ذكر العمد وحكمه، فقال: **وَأَنْتُمْ فِيكُمْ حَيَاتٌ** (البقرة: ١٧٨)، ولم يذكر الكفارة، وذكر الخطأ وحكمه، فليس الكفارة في الخطأ، فلو كانت واحدة في عمد كوجوها في الخطأ لسيها، ومن حكم القتل أن يغرم الميراث. [الجوهرة النيرة: ٢٠٥/٢]

إلا أن يعفو الأولياء. لأن الحق لهم. (الجوهرة النيرة) **عمد أبي حنيفة** قال الإمام بهاء الدين في شرحه: الصحيح قول أبي حنيفة، وفي 'الكبرى': الفتوى في شبه العمد على ما قاله أبو حنيفة، واحتاره المحوي والسهمي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٣٨٣] فهو عمد لأنه ما كان يقتل عالماً صار ممسرة الآلة الموصوعة له. [اللباب: ١٢٩/٢]

وشبه العمد: أن يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً، وموجب ذلك على قولين: المأثم والكفارة، ولا قود فيه، وفيه دية مغلظة على العاقلة. والخطأ على وجهين: خطأ في القصد، وهو أن يرمي شخصاً يظن صيداً فإذا هو آدمي، وخطأ في الفعل، وهو أن يرمي غرضاً فيصيب آدمياً، وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة، ولا مأثم فيه، وما أجري مجرى الخطأ مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله، فحكمه حكم الخطأ. وأما القتل بسبب كحافر البئر، وواضع الحجر في غير ملكه، وموجبُه إذا تلف فيه آدمي الدية على العاقلة، ولا كفارة عليه. والقصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التأبید إذا قتل عمداً، ويُقتل الحر بالحر،

عما لا يقبل به عالما [لأن بحث ذلك يقصد اتأديب] كالعصاة الصغيرة إذا لم يول في اصبريات، فأما إذا ولى فهو عمد، كذا في 'العناية'. **المأثم** لأنه قتل وهو قاصد في الصرب. **دية مغلظة** أي من مائة إبل، فهو قصي بالدية في غير الإبل لم تغلظ، كذا في 'القهستاني'، وتؤخذ أرباعاً من ست محاص وست سون وحقة وحادعة، كذا في 'رد المحتار'. **على العاقلة** أي الناصرة للقاتل، كذا في 'القهستاني'، والأصل: أن كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا معنى يحدث من بعد فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ، وتجب في ثلاث سنين، كذا في 'أهذية'، واحترق بقوله: 'ابتداء' عن دية وجبت بالنصح في القتل العمد، أو على الوالد بقتل ولده عمداً، كذا في 'الكفاية'. **الكفارة الخ** لقوله تعالى: ﴿فدية عن الدية﴾ (البقرة: ١٧٨) وهي أي الدية على عاقلة في ثلاث سنين، كذا في 'أهذية'. **ولا مأثم فيه** يعني لا إثم فيه في أوجهين... والمراد بتم القتل، أما نفس الإثم لا يعرى عنه؛ لأنه ترك التثبت في حالة الرمي. [الخوهرية البيرة: ٢٠٦، ٢] **فحكمه حكم الخ** يعني من سقوط القصاص، ووجوب الدية، وحرمان الميراث، أما سقوط القصاص؛ فلا لأنه لم يتعمد، وأما وجوب الدية؛ فلا لأنه مات بفعله، وأما وجوب الكفارة؛ فلا لأنه مات بثقله، وأما حرمان الميراث فجواز أن يكون اعتمد قتله وأصهر لوم، وإنما أجري ذلك مجرى الخطأ، وإن تعلق به حكم الخطأ؛ لأن المأثم لا يقصد له، فلا يوصف فعله بعمد ولا خطأ، فنهدا لم يطلق عليه اسم الخطأ. [الخوهرية البيرة: ٢٠٧، ٢] **غير ملكه** وأما في ملكه فلا. **وموجه** وفي نسخة: وموجب ذلك. **على العاقلة** لأنه سب التلف. (الخوهرية البيرة) **ولا كفارة عليه** لأنه لم يباشر القتل بنفسه، ولا وقع بثقله. (الخوهرية البيرة) **الحر بالحر**. لقوله تعالى: ﴿الحر بالحر﴾ (البقرة: ١٧٨) الآية.

والحرّ بالعبد، والعبد بالحرّ، والعبد بالعبد، والمسلم بالذمي، ولا يُقتل المسلم
بالمُستأمن، ويُقتل الرجلُ بالمرأة، والكبيرُ بالصغير، والصحيحُ بالأعمى والزمن،
ولا يقتل الرجلُ بابنه، ولا بعبد، ولا بمُدبّر، ولا بمُكاتب، ولا بعبد ولده، ومن
ورث قصاصاً على أبيه سقط، ولا يُستوفى القصاصُ إلا بالسيف. وإذا قُتل المُكاتبُ
عمداً، وليس له وارثٌ إلا المولى

والحرّ بالعبد إلخ. [ويكون القصاص لسببه. (الجوهرية النيرة)] خلافاً لشافعي؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا يَمَسُّهُمُ أَلٌ وَلَا حُزْنٌ وَمَا يَتَّبِعُهُمُ الْخَيْرُ أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جِزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ١٧٨) الآية، ولذا: إطلاق قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا يَمَسُّهُمُ أَلٌ وَلَا حُزْنٌ وَمَا يَتَّبِعُهُمُ الْخَيْرُ أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جِزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ١٧٨) إلخ. كما رواه السيوطي في "الدر المنثور" عن الجاس عن ابن عباس.

والعبد بالحر وهذا لا خلاف فيه؛ لأنه ناقض عن المقتول، فإذا جاز أن يستوي في الحر بالحر وهو أكمل، فهذا
أولى. وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا يَمَسُّهُمُ أَلٌ وَلَا حُزْنٌ وَمَا يَتَّبِعُهُمُ الْخَيْرُ أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جِزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ١٧٨) إلخ. ولو قتل أحد العبدَيْن الآخر وهما لرجل واحد ثبت للمولى القصاص. وكذا المدر إذا
قتل عبداً لمولاه. [الجوهرية النيرة: ٢٠٨/٢] والمسلم بالذمي لما روي أنه قتل مسلماً بدمي. [اللباب: ١٣١/٢]

بالمستأمن: لأنه غير محقون الدم على التأييد. (الجوهرية النيرة)

والزمن هو من صال مرضه زماناً؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا يَمَسُّهُمُ أَلٌ وَلَا حُزْنٌ وَمَا يَتَّبِعُهُمُ الْخَيْرُ أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جِزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ١٧٨) وهي مصبقة.

ناسه. ولا بعبد [لأنه ماله، والإنسان لا يجب عليه بإتلاف ماله شيء. (الجوهرية النيرة: ٢٠٩/٢)] إلخ. لقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا يَمَسُّهُمُ أَلٌ وَلَا حُزْنٌ وَمَا يَتَّبِعُهُمُ الْخَيْرُ أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جِزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ١٧٨) إلخ. لا يقاد الوالد بولده، ولا السيد بعبده، ولأن الولد لا يقتل ولده عالماً؛ لو فور شفقتة، فيكون ذلك شهية في
سقوط القصاص. ولأن الأب لا يستحق العقوبة بولده؛ لأنه سب لإحيائه، فمن المحال أن يكون الولد سباً
لإفناؤه، ولهذا لا يقتله إذا وجدته في صف المشركين مقاتلاً، أو زانياً وهو محصن.

ولا تدبره إلخ. لأن المدر مملوك، والمكاتب رقي ما بقي عليه درهم، وكذا لا يقتل بعد ملك بعصه؛ لأن
القصاص لا يتجرأ. (الجوهرية النيرة) ولا بعبد ولده؛ لأنه في حكم مملكه، قال: ﴿أنت ومالك لأبيك﴾؛ لأنه
لا يجب عليه الحد بوضء جارية اسه، فكذا لا يجب القصاص بقتلها كأمته، وتجب الكفارة على المولى بقتل عبده
ومدبره ومكاتبه وعبد ولده. (الجوهرية النيرة) سقط. لحرمة الأبوة، وإذا سقط وحت الدية، وصورته بأن قتل
أم ابنه عمداً، أو قتل أخ ولده من أمه وهو وارثه. [الجوهرية النيرة: ٢٠٩/٢]

ولا يستوفى القصاص. يعني إذا وجد القتل الموجب للقتل لا يستوفى إلا بالسيف. إلا بالسيف سواء قتله به
أو بعيره من أعمد أو بالدار؛ لقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا يَمَسُّهُمُ أَلٌ وَلَا حُزْنٌ وَمَا يَتَّبِعُهُمُ الْخَيْرُ أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جِزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ١٧٨) إلخ. [الجوهرية النيرة: ٢٠٩/٢]

فله القصاص إن لم يترك وفاءً، وإن ترك وفاءً ووارثه غير المولى فلا قصاص لهم وإن اجتمعوا مع المولى. وإذا قتل عبد الرهن لا يجب القصاص حتى يجتمع الرهن والمرتهن، ومن جرح رجلاً عمداً فلم يزل صاحب فراش حتى مات، فعليه القصاص، ومن قطع يد رجل عمداً من المفصل قطعت يده، وكذلك الرجل، ومارن الأنف، والأذن، ومن ضرب عين رجل فقلعها فلا قصاص عليه، فإن كانت قائمة وذهب ضوءها فعليه القصاص، تُحمى له المرأة ويُجعل على وجهه قطن رطب، وتقابل عينه بالمرآة، حتى يذهب ضوءها. وفي السنن القصاص، وفي كل شجة يمكن فيها المماثلة القصاص.

فيه القصاص لأن الحراقة وقعت واستحق الموت. [الجوهرية البيرة: ٢٠٩/٢] عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد لا قصاص له، وهو قول رفر، ورواية عن أبي يوسف، والصحيح قول أبي حنيفة. [التصحيح والترجيح: ٣٨٥] إن لم يترك وفاءً وهذا إجماعاً؛ لأنه مات، وهو ملك المولى؛ لأنه مات عبداً، وآخر يقتل باعداً. (الجوهرية البيرة) وإن ترك وفاءً، لبقاء الرق فيه، وحصل الموت، واستحق غير الموت، فما تغير المستحق، فصار ذلك شهية في سقوط القصاص. (الجوهرية البيرة) **فلا قصاص لهم** إجماعاً؛ لأنه مشبه من له الحق

مع المولى لأن الموت سقط حقه بالعتق، واجتماعه مع الوارث لا يعتد به، فبقي الوارث وحده، وقد بينا أنه لا قصاص له. [الجوهرية البيرة: ٢١٠، ٢] **لا يجب القصاص إلخ** لأن المرقن لا ملك له، فلا يبيح [أي القصاص]. والرهن لو بولاد لطفل حق المرقن في الدين، فيشترط اجتماعهما ليسقط حق المرقن برصاده. [النبات: ١٣٢، ٢] **فعليه القصاص** لأن سب نسل وجد منه، واتصل بموت، ولم يوجد بينهما ما يسقط القصاص. [الجوهرية البيرة: ٢١٠، ٢] **قطعت يده** وإن كانت أكبر من يد الملقطوخ لا تخد السبعة. **ومارن الأنف** هو مالان من الأنف، واحتراز به عن القصة؛ لامتناع حفظ المماثلة، وهي الأصل في جريان القصاص.

ويجعل إلخ هذه الحادثة وقعت في زمن عثمان بن عفان، فشاوور الصحابة، فلم يخيروه حتى جاء وقضى بالقصاص، وبين هكدا، ولم يكروا عليه، فاتفقوا عليه، هكدا في معراج ندرية، كذا ذكره في "رد المحتار"، قال في "الجوهرية البيرة": قضى بذلك علي كرم الله وجهه، نعصرة الصحابة من غير خلاف.

قطن رطب مبول، وترطب عليه الأخرى نقص رطب أيضاً. [الجوهرية البيرة: ٢١١، ٢] **وفي السنن القصاص** لقوله تعالى: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شُرَافُكُمْ﴾ (البقرة: ٤٥)، سواء كان من المقتص منه أكثر، أو أصغر، لأن مقتصهما لا تماوت. (الجوهرية البيرة) **القصاص** لقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ جَوْشَنُ قَافٍ﴾ (البقرة: ٤٥) (الجوهرية البيرة)

ولا قِصاصٌ في عَظْمٍ إلا في السنّ، وليس فيما دُونَ النَّفْسِ شِبْهُ عَمْدٍ، وإنما هُوَ عَمْدٌ أَوْ خَطَأٌ.
ولا قِصاصٌ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فيما دُونَ النَّفْسِ، ولا بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، ولا بَيْنَ الْعَبْدَيْنِ.
 وَيَجِبُ الْقِصاصُ فِي الْأَطْرافِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، ومن قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ، أَوْ جَرَحَهُ جَائِفَةً، فَبَرَأَ مِنْهَا فَلَا قِصاصَ عَلَيْهِ. وإذا كان يَدُ الْمَقْطُوعِ صَحِيحَةً، وَيَدُ الْقاطِعِ شَلَاءً أَوْ ناقِصَةً الْأَصابعِ، فالْمَقْطُوعُ بِالْخِيَارِ: إن شاء قَطَعَ الْيَدَ الْمَعِيَّةَ ولا شيءَ لَهْ غَيْرِها، وإن شاء أَخَذَ الْأَرْضَ كامِلاً. ومن شَجَّ رَجُلًا فَاسْتَوْعِبَتِ الشَّجَّةُ ما بَيْنَ قَرْنَيْهِ، وَهِيَ لَا تَسْتَوْعِبُ ما بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّاجِّ،
 حاجتي رأسه كشجة

ولا قِصاصٌ في إِنْجَالِحٍ هذا للفظ مروي عن عمر وابن مسعود **في** [الباب: ١٣٣/٢] **إلا في السن** ولا تؤخذ اليمى باليسرى، ولا اليسرى باليمى، وتؤخذ الشية بالثنية، والباب بالباب، والصرس بالصرس، ولا يؤخذ الأعلى بالأسفل، ولا الأسفل بالأعلى، ولو كسر بعض السن يؤخذ من سن اكاسر بقدر ذلك بالمترد، ولا قِصاص في السن الرائدة، وإنما تحب حكومة عدل. [الجوهرة البيرة: ٢/٢١١] **ولا قِصاصٌ إِنْجَالِحٍ** وقال الشافعي: حبب القِصاص في جميع ذلك، وأصله: أن كل موضع جرى القِصاص فيه بين الأَنْفُسِ جَرى في الأطراف، وما لا فلا؛ لأنها تابعة للأَنْفُسِ، وبه قال مالك وأحمد حتى لو قطع عبد يد عبد عمداً أو حر يد حرة، ففيه القِصاص. ولذا: أن الأصراف يسلك فيها مسكة الأموال، فكانت امثالها فيها شرطاً، ولا مماثلة في أطراف هؤلاء دليل اختلاف الدية والقيمة باختلاف النفس، فلا تحب القِصاص، كذا في "رمز الحقائق". **والكافر**. أي الدمي؛ لمتساوييهما في الأرض. **جائفة**: حائفة: وهي التي تصل إلى الخوف من الصدر، أو الظهر، أو السطح. **فلا قِصاصٌ عليه** لأنه لا يمكن اعتبار المماثلة في ذلك؛ لأن الساعد عظم، ولا قِصاص في عظم. [الجوهرة البيرة: ٢/٢١٢]

فالمقْطُوع بالخيار: لأن استيفاء حقه كماله متعذر، فيحير بين أن يتجوز بدون حقه في القطع، وبين أن يأخذ الأرض كاملاً كمن أتنف مثباً لإسنان، فانقطع عن أيدي الناس، وم يبق منه إلا الرديء يغير بين أن يأخذ الموجود ناقصاً، أو أن يأخذ القيمة، والمراد بكون يد القاطع شلاء أن تكون شلاء حال القطع، وقس عليها ناقصة الأصابع. أما إذا كانت يد القاصع صحيحة، ثم شلت بعد القطع، أو بقصت بعد القطع، فلا حق للمقْطُوع في الأرض؛ لأن حق المقْطُوع كان في اليد، فيسقط بقدر هلاك المحل.

شج رجلاً: أي جرحه في رأسه. [الباب: ١٣٤/٢] **وهي لا تستوعب**: أي لكبر رأس الشاج من رأس المشجوح، فإذا شج ما بين قربي الشاج مقدار شجة يبقى قطعتهما بين قريبه لا شجة فيه، كذا في "الكفاية".

فَالْمَشْجُوحُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ اقْتَصَ بِمَقْدَارِ شَحَّتِهِ، يَبْتَدِئُ مِنْ أَيْ الْجَانِبَيْنِ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْأَرْضَ كَامِلًا، وَلَا قِصَاصَ فِي اللِّسَانِ، وَلَا فِي الذَّكَرِ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ الْحَشْفَةَ، وَإِذَا اصْطَلَحَ الْقَاتِلُ وَأَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ عَلَى مَالٍ، سَقَطَ الْقِصَاصُ وَوَجِبَ الْمَالُ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، فَإِنْ عَفَا أَحَدُ الشُّرَكَاءِ مِنَ الدَّمِ، أَوْ صَالَحَ مِنْ نَصِيْبِهِ عَلَى الْعَوَضِ، سَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ مِنَ الْقِصَاصِ وَكَانَ لَهُمْ نَصِيْبُهُمْ مِنَ الدِّيَةِ، وَإِذَا قَتَلَ جَمَاعَةٌ وَاحِدًا عَمْدًا اقْتَصَّ مِنْ جَمِيعِهِمْ، وَإِذَا قَتَلَ وَاحِدٌ جَمَاعَةً فَحَضَرَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولَيْنِ، قَتَلَ لِمَجَاعَتِهِمْ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قُتِلَ لَهُ وَسَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ فَمَاتَ سَقَطَ عَنْهُ الْقِصَاصُ.

بغوات المحل

فَالْمَشْجُوحُ بِالْخِيَارِ: لأن في استيفائه ما بين قربي الشاح ريادة على ما فعل، وفي استيفائه قدر حقه لا يحق شاح من الشين ما حقه، فينقص حقه، فيحير كما في اليد الشلاء. [الساب: ٢/١٣٤]

كَمَلًا: وكذا في عكس المسألة. وَلَا قِصَاصَ فِي اللِّسَانِ: هذا إذا قطع بعضه، أما إذا قطع من أصله: فذكر في "الأصل": أنه لا قِصَاصَ أيضًا، وهكذا نقل في "العيون" و"فتاوى قاضي خان" عن أبي حنيفة، وعنه المفتون، وعن أبي يوسف: فيه القصاص وَلَا فِي الذَّكَرِ: إذا قطع؛ لأنه ينقص ويسقط، فلا يمكن المساواة، وعن أبي يوسف: إذا قطع من أصله يجب القصاص. [الجوهرة النيرة: ٢/٢١٣]

إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ الْحَشْفَةَ: وهو موضع الختان فحينئذ يقتصر؛ لأن موضع القطع معبوء كامفصل، والحشفة إن استقصاها بالقطع يجب القصاص، وإن قطع بعضها لا، كذا في "رمز الحقائق".

سَقَطَ الْقِصَاصُ: لقوله تعالى: "وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِظُلْمٍ أَوْ عَثَلٍ مُنْذَرًا لِقَوْمٍ مُّذْنِبِينَ يُلْهِمُهُمْ مَا قَتَلُوا مِنْ غَيْرِ ظُلْمٍ أَوْ عَثَلٍ" (نور ١٧٨) نزلت الآية في الصبح، وقوله: "مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَأَهْلُهُ بَيْنَ حَيْرَتَيْنِ: إِنْ شَاؤُوا أَقْدَوْا، وَإِنْ شَاؤُوا أَحَدُو الدِّيَةِ"، رواه أبو داود والترمذي. أَوْ كَثِيرًا: أزيد على مقدار الدية.

سَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ: لأن القصاص لا يتعص، فإذا سقط بعضه سقط كله. [الجوهرة النيرة: ٢/٢١٣]

اقْتَصَّ مِنْ جَمِيعِهِمْ: لما روى أن سعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً، فقتلهم عمر . وقال: لو ثألاً عليه أهل صنعاء لقتلهم به. [الجوهرة النيرة: ٢/٢١٣]

وإذا قطع رجلان يد رجل واحد، فلا قصاص على كل واحد منهما وعليهما نصف الدية، وإن قطع واحد يميني رجلين فحضرًا، فلهما أن يقطعاً يده ويأخذًا منه نصف الدية، يقتصمانها نصفين، فإن حضر واحد منهما فقطع يده، فبلاخر عليه نصف الدية. وإذا أقر العبد بقتل العمد لزمه القود، ومن رمى رجلًا عمدًا فنفذ السهم منه إلى آخر فماتًا، فعليه القصاص للأول، والدية للثاني على عاقلته.

فلا قصاص إلخ: لأن اليد تتبع، فيصير كل واحد منهما أحدًا لعضها، وذلك لا يوجب القصاص، بخلاف النفس؛ لأن الإرهاق لا يتحرأ، وعليهما نصف الدية يعني نصف دية جميع الإنسان؛ لأن دية اليد نصف دية النفس، ويكون ذلك عليهما نصفين. [الجوهرة النيرة: ٢١٤/٢]

يميني قيد بذلك؛ لأنه لو قطع يمين أحدهما ويسار الآخر قطعت يده، كذا في "العناية".

فلهما إلخ: وقال الشافعي: إذا حضرا قطعت لأوهما، وقصي للثاني نصف الدية، وإن حضر أحدهما اقتصر له، وقصي له بالباقي بالدية، ولنا: أن حقهم تعق بالعين بأسباب متساوية، فلا يتقدم أحدهم في الاستيفاء أصبه الشفعاء، كذا في "شرح الأقطع".

وياخذًا إلخ: يعني بأحدان مه دية يد واحدة يقتصمانها؛ لأن كل واحد منهما أحد بعض حقه، وبقي له النصف، فرجع في ذلك القدر إلى الأرض. [الجوهرة النيرة: ٢١٤/٢]

نصفين سواء قطعهما معًا، أو على التعاقب. **نصف الدية:** يعني نصف دية جميع الإنسان، وإنما يثبت له قطع يده مع غيبة الآخر؛ لأن حقه ثابت في جميع اليد، وإنما سقط حقه عن بعضها بالمزاحمة، فإذا غاب الآخر، فلا مزاحمة، فجاز له أن يقتصر، ولا يلزمه انتظار العائ؛ لأن العائ يجوز أن يطلب، ويجوز أن يعفو، فإذا حضر الغائب كان له دية يده، وإذا عفا أحدهما بطل حقه، وكان للثاني أن يقطع يده. [الجوهرة النيرة: ٢١٤/٢]

لزمه القود: وقال رمز: لا يصح إقراره؛ لأنه يلاقي حق المولى بالإبطال، فصار كما إذا أقر بمال، ولنا: أنه غير متهم فيه، لأنه مصر بنفسه، فقبل إقراره على نفسه، وأما إذا أقر بقتل الخطأ لم يلزم المولى، وكان في رقبة العبد إلى أن يعتق. [الجوهرة النيرة: ٢١٤/٢]

فعليه القصاص إلخ: لأهما جنايتان إحدهما عمد وموجبها القصاص، والثانية خطأ وموجبها الدية، وما أوجب الدية كان على العاقلة. [الجوهرة النيرة: ٢١٤/٢]

أحماساً إلح | هذا قول من مسعود وعبي، كذا في "العيادة" ما روى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في دية الخطأ: "عشرون حقه، وعشرون جذعة، وعشرون بنت محاص، وعشرون بنت لون، وعشرون ابن محاص"، ذكره أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم، والشافعي أحد من ذهبوا عنه أنه قال: يجب عشرون ابن لون مكان ابن محاص، والحجة عليه ما روينا.

وَعِشْرُونَ ابْنَ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بِنْتَ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ حَقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَمِنَ الْعَيْنِ ^{الذهب} أَلْفُ دِينَارٍ، وَمِنَ الْوَرَقِ عَشْرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ، وَلَا يَثْبُتُ الدِّيَةُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ^{العصاة} **ح**، وَقَالَ **ح**: مِنْهَا مِنَ الْبَقْرِ مِائَتَا بَقْرَةٍ، وَمِنَ الْغَنَمِ أَلْفَا شَاةٍ، وَمِنَ الْحُلِيِّ مِائَتَا حُلَّةٍ كُلِّ حُلَّةٍ ثَوْبَانِ، وَدِيَةُ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ سَوَاءٌ، وَفِي النَّفْسِ الدِّيَةُ، وَفِي الْمَارِنِ الدِّيَةُ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ، وَفِي الذَّكْرِ الدِّيَةُ، وَفِي الْعَقْلِ إِذَا ضُرِبَ رَأْسُهُ فَذَهَبَ عَقْلُهُ الدِّيَةُ،

ألف دينار هذا لا خلاف فيه. [الخوهرة البيرة: ٢١٥ ٢] **عشرة آلاف درهم** | يعني وزن سعة | لما روي عن عمر **رضي الله عنه** أن النبي **ﷺ** قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم، كذا في "الهداية".
عند أبي حنيفة قال الإمام حماد الإسلام في شرحه: الصحيح قول أبي حنيفة، وإحاراه الإمام الرهائي والسمي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٣٨٧] **ومن القر** تفسير ذلك قيمة كل بقرة خمسون درهماً، وقيمة كل شاة خمسة دراهم، وقيمة كل حلة خمسون درهماً، وفائدة هذا الاختلاف إنما يظهر فيما إذا صالح القاتل مع وي اقتيل على أكثر من مائتي بقرة، فعنده يجوز، وعلى قوهما. لا يجوز كما هو صالح على أكثر من مائة من الإبل، كذا في "العباية".
ثوبان إزار ورداء، وهو انحار **سواء** رحاهم كرحاهم، وسأؤهم كسأئهم في النفس دونهما، كذا في "العباية".
وفي النفس إلخ. والمراد نفس آخر يستوي فيه الصغير والكبير، ولوصيع واشريف، واسسم والذمي؛ لاستوائهم في الحرمة والعصمة، وكمال الأحوال في الأحكام الدينية. [الساب: ١٤٠، ٢] الأصل فيه ما روى سعيد بن مسيب **رضي الله عنه** أن النبي **ﷺ** قال: "في النفس الدية، وفي اللسان الدية، وفي المارن الدية"، وهكذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله **ﷺ** لعمر بن حزم **رحمه الله** كذا في "الهداية".

وفي اللسان الدية. يعني اللسان الفصيح، أما سدل الأحرص ففيه حكومة [الخوهرة البيرة: ٢١٥ ٢]
وفي الذكر الدية: يعني الذكر الصحيح، أما ذكر العيين والخصي والحنث ففيه حكومة، وإنما وحيت الدية بقطع ذكره؛ لأنه بقوت بدلت مسعة الوضوء، والإيلاح والرمي بالنول، ودفق الماء الذي هو صريق الإغلاق، وكذا في الحشفة ادية كاملة؛ لأنها أصل في مسعة الإيلاح والدفق. [الخوهرة البيرة: ٢١٦ ٢]
وفي العقل إلخ: لأن يذهب العقل ينسف مسعة الأعضاء، فصار كتلف نفس، ولأن أفعال الخيون تجري مجرى أفعال اسهائم، وكذا إذا ذهب سمعه، وبصره، أو شمّه، أو دوقه، أو كلامه، وقد روي أن عمر **رضي الله عنه** قضى في رجل واحد بأربع ديات ضربت على رأسه، فذهب عقده، وكلامه، وسمعه، وبصره. [الخوهرة البيرة: ٢١٦ ٢]

وفي اللحية إذا حُبِقَتْ فلم تَنْبُت الدِّيةُ، وفي شعر الرأسِ الدِّيةُ، وفي الحَاجِبَيْنِ الدِّيةُ، وفي العَيْنَيْنِ الدِّيةُ، وفي اليَدَيْنِ الدِّيةُ، وفي الرجلينِ الدِّيةُ، وفي الأذنينِ الدِّيةُ، وفي الشَّفَتَيْنِ الدِّيةُ، وفي الأَنْثَيْنِ الدِّيةُ، وفي ثَدْيَيْ ^{حسنتيها} المرأةِ الدِّيةُ، وفي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ نِصْفُ الدِّيةِ، وفي أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ الدِّيةُ، وفي أَحَدِهِمَا رُبْعُ الدِّيةِ، وفي كُلِّ إصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ عَشْرُ الدِّيةِ، وَالْأَصَابِعُ كُلُّهَا سَوَاءٌ. وفي كُلِّ إصْبَعٍ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَفَاصِلَ: ففِي أَحَدِهَا ثَلَاثُ دِيَّةٍ الْإِصْبَعِ، وَمَا فِيهَا مِفْصَلَانِ ففِي أَحَدِهِمَا نِصْفُ دِيَّةٍ الْإِصْبَعِ، وفي كُلِّ سَنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْأَسْنَانُ وَالْأَضْرَاسُ كُلُّهَا سَوَاءٌ. وَمَنْ ضَرَبَ عُضْوًا فَأَذْهَبَ مَنْفَعَتَهُ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، كَمَا لَوْ قَطَعَهُ كَالْيَدِ إِذَا شَلَّتْ، وَالْعَيْنَ إِذَا ذَهَبَ ضَوْوُهَا.

الدِّيةُ لأنه يموت به منفعة حمال. **شعر الرأس** من الرجل وامرأة إذا حلقه أو شمه ولم يست. [الساب: ٢/ ١٤٠] **وفي العينين إلخ** هذا إذا كان حصاً، أما إذا كان عمداً، ففيه قصاص، كما مر. **ثديي المرأة إلخ**: يعني دية امرأة، وهي نصف دية الرجل. (الجوهرة النيرة: ٢/ ٢١٧) لما فيه من تفويت جسس المنفعة. **وفي أشعار إلخ** جمع شفرة عين نصفه اثنين وهو حرف حص حيث يست لهدب، ويقال: بفتح اثنين، كد في رمز الحقائق بمعنى. وفي الساب لأشعار لأربعة إذا تبت الدية، وفي الاثنين منها نصف الدية. [١٤١ ٢] **الدِّية**: إذا قتلها أو ست. **عشر الدِّية** قوله: في كل إصبع عشر من إبل، أخرجه الترمذي، وحسنه وصححه. **سواء**: يعني صغيرها وكبيرها سواء. (الجوهرة النيرة) **نصف دية الإصبع**: لأن ما في الإصبع ينقسم على أصبعها كما ينقسم ما في اليد على عدد الأصابع، والقطع والشل سواء إذا ذهب منفعتها بالجناية عليه. (الجوهرة النيرة)

حمس إلخ وهو نصف عشر دية، وإن كان من دراهم فحمس مائة درهم، وإن كان من إبل قال حمس من إبل، لقوله تعالى في حديث أبي موسى لأشعري: وفي كل سن خمس من إبل، روه أبو دود، وقال في 'هداية': هذا إذا كان خطأ، فإن كان عمداً، ففيه القصاص.

والأضراس كلها سواء: لأن متساوية في المعنى. (الجوهرة النيرة) **دية كاملة**: لأن المقصود من لعصو لمنفعة، فدهاب منفعتها كدهاب عينه. [الجوهرة النيرة: ٢/ ٢١٨] أي دية ذلك العصى وإن بقي. [الساب: ٢/ ١٤١]

والشجاج عشرة الحارصة، والدامعة، والدامية، والباضعة، والمتلاحمة، والسمحاق،
والموضحة، والهاشمة، والمنقلة، والآمة.

ففي الموضحة القصاص إن كانت عمداً، ولا قصاص في بقية الشجاج، وفي ما دون
الموضحة، ففيه حكومة عدل، وفي الموضحة إن كانت خطأ نصف عشر الدية،
وفي الهاشمة عشر الدية،

والشجاج عشر الخ: يعني التي تختص بوجه والرأس؛ لأن ما سوى ذلك مما يقع في اسد لا يقال له: شجة،
وإنما يقال له: جراحة، وهي أي شجاج احارصة ودامعة ودامية، فالحارصة: التي تخرس أحد أي يحدشه،
ولا يخرح منه الدم. والدامعة: التي يخرح منها ما يشبه الدم، وقيل: التي تصهر الدم ولا تسيبه. ودامية: التي يخرح
منها الدم ويسيل، وذكر امرعياي أن الدامية هي التي تدمى من غير أن تسيل منها، هو الصحيح يروى عن أبي عبيد.
والباضعة: التي تضع اللحم أي تقصعه، والمتلاحمة: هي التي تأخذ في اسحه فتقصعه، ثم يتلاحم بعد ذلك أي يلتئم،
ويتلاصق. والسمحاق: التي تصل إلى جعدة رقيقة فوق العظم. والموضحة: هي التي توصل العظم أي تبيته. والهاشمة:
هي التي تقسم العظم فوق الدماغ، وقيل: هي التي تصل إلى أم للرأس، وهي التي فيها الدماغ، وبعدها الدامعة: هي
التي تصل إلى الدماغ، وإنما م يذكرها الشيخ؛ لأن الإنسان لا يعيش معها في العال، فلا معنى لذكرها. والمنقلة:
هي التي تنقل العظم بعد الكسر أي تحوله. والآمة: هي التي تصل إلى أم الرأس، وهو اندي فيه الدماغ.

إن كانت عمداً: لأن المماثلة فيها ممكنة، بأن تنتهي السكين إلى العظم فينساويان. [الجوهرة النيرة: ٢/ ٢١٨]

بقية الشجاج: هذا بعمومه وإنما هو على رواية الحسن عن أبي حنيفة، وأما على ما ذكره محمد فمحمول على ما
فوق الموضحة. [الجوهرة النيرة: ٢/ ٢١٨]

حكومة عدل: لأنه ليس فيها أرش مقدر من جهة السمع، ولا يمكن إهدارها، فيجب فيها حكومة عدل، وهو
مأثور عن إبراهيم السحبي وعمر بن عبد العزيز **رحمهما**، واحتتموا في تفسيرها، فقال الطحاوي: هي أن يقوم مملوكاً
بدون هذا الأثر، ثم يقوم، وبه هذا الأثر، ثم ينظر إلى تفاوت ما بينهما، فإن كان ثلث عشر القيمة مثلاً يجب
ثلث عشر ادية، وإن كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية. وقال الكرخي: ينظر كم مقدار هذه الشجة
من الموضحة، فيجب بقدر ذلك من نصف عشر ادية، لأن ما لا يص فيه يرد إلى لمصوص عليه. وفي الخيط .
والأصح أنه ينظر كم مقدار هذه الشجة من أقل شجة ها أرش مقدر، فإن كان مقداره مثل نصف شجة ها
أرش أو ثلثها وجب نصف أو ثلث أرش تلك الشجة، وإن كان ربعها فربع.

وفي المُنْقَنَةُ عَشْرٌ وَنِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ، وفي الآمَّةُ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وفي الجَانِفَةُ ثُلُثُ الدِّيَةِ، فإن نَفَذْتَ فهي حائِفَتَانِ، ففيهِمَا ثُلُثَا الدِّيَةِ. وفي أَصَابِعِ اليَدِ نِصْفُ الدِّيَةِ. فإن قَطَعَهَا مع الكَفِّ، ففيهَا نِصْفُ الدِّيَةِ، وإن قَطَعَهَا مع نِصْفِ السَّاعِدِ ففي الكَفِّ نِصْفُ الدِّيَةِ، وفي الزِّيَادَةِ حَكُومَةُ عَدَلٍ، وفي الإصْبَعِ الزَّائِدَةِ حَكُومَةُ عَدَلٍ. وفي عَيْنِ الصَّبِيِّ وَلِسَانِهِ وَذَكَرِهِ إِذَا لم يَعْمِ صَحَّتَهُ حَكُومَةُ عَدَلٍ، وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا مَوْضِحَةً فَذَهَبَ عَقْلُهُ أَوْ شَعْرُ رَأْسِهِ دَخَلَ أَرَشُ المَوْضِحَةِ فِي الدِّيَةِ، وَإِنْ ذَهَبَ سَمْعُهُ أَوْ بَصَرُهُ أَوْ كَلَامُهُ،

ونصف عشر الدية الح. ما روي في كتاب عمرو بن حزم . أن النبي ﷺ قال: 'في موضحة خمس من الإبل. وفي الناقصة عشرة. وفي المنقنة خمس عشرة، وفي الآمنة، يروى المأمومة ثلث الدية'. الحائفة هي من الخراصة، وليست من لشجاج، حائفة ما تنقص إلى خوف. [الخوهره سيرة: ٢١٩ ٢] ثلث الدية قوله ١٦ 'في الحائفة ثلث لدية'. ثلثا الدية قضى بسك ثوب بكر الصديق ﷺ (الخوهره لسيرة) نصف الدية لأن في كل بصع عشر ادية، فكان في الخمس نصف لدية. (خوهره سيرة) ففيها نصف الدية لأن الكف تبع فدا. [الخوهره لسيرة: ٢١٩ ٢] وفي الزيادة حكومة عدل. قال جمال الإسلام: وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وعبد الله بن يوسف لا يجب فيها إلا أرش اليد، وتصحيح فوهما، وعتمده الخوي وسفي. [التصحیح والترجيح: ٣٩٠] وفي الاصبع الزائدة الح. نشرنا لادمي: لأنها جزء من يده. لكن لا مفعه فيها، ولا رية، وكذا المس الزائدة على هذا. (خوهره لسيرة) حكومة عدل. لأن المقصود من هذه لأعضاء المفعه، فإذا لم نعلم صحتها لا يجب لأرش الكامل بسك، كذا في هداية. ومعرفة اصحه في لسان بالكلام، وفي لذكر بالخرکه، وفي المعين بما يستدل به على النظر، هـ قيل: في معرفة عين الصبي إذا قول بها الشمس مفعوه إن دعت، فهي صحيحة، وإلا فلا، واستهلال الصبي ليس بكلام، وإنما هو مجرد الصوت. [الخوهره لسيرة: ٢٢٠/٢] دخل الح. لأن يموت عقل تنص مفعه جميع الأعضاء، فصار كما يد ووصحه، أي شجته موضحة، فمات، وأرش الموصحه يجب لفوات جزء من الشعر، حتى لو ست سقط، والدية تحب لفوات كل الشعر، وقد نعتنا بسب واحد، وهو فوات الشعر بالشج، فدخل الجزء في احمة أي في الكل، كما إذا قصع بصع رجل، فست يده يجب أرش اليد، ويدخل أرش الإصبع فيه، كما صرح به في "الهداية".

فعليه أرشُ الموصحة مع الدية، ومن قطع إصبع رجل فشلت أخرى إلى جنبها، ففيهما الأرش، ولا قصاص فيه عند أبي حنيفة رحمته.

ومن قلع سن رجل فبنت مكانها أخرى سقط الأرش، ومن شج رجلاً فالتحمت الجراحة ولم يبق لها أثر وثبت الشعر، سقط الأرش عند أبي حنيفة رحمته. وقال أبو يوسف رحمته:
 عليه أرش الألم، وقال محمد رحمته: عليه أجره الطيب، ^{لروال الشيب} ومن جرح رجلاً جراحة لم يقتص منه حتى يبرأ.

ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البرء، فعليه الدية وسقط أرش اليد،

فعليه أرش الموصحة إلخ. والفرق: أن العقل يتمتع به جميع البدن. فإذا ذهب العقل كأنه ذهب كل البدن، فلو لم يدخل الموصحة لكان أن يجب الدية لأجل الجزء مرتين؛ لأن الدية تحب لأجل جميع الأجزاء، فهو واجب لأجل الجزء ينزح دية الخزيين في حق جزء واحد، وهو جزء العاقل. فأما بالسمع والبصيرة فلا يموت جميع البدن، حتى أن الأصم والأعمى يتمتع ببدنه، فعلم أن يموتاهما لا يموت حسن السمع، فلا يدخل أرش الموصحة في الدية، فعلى هذا التقدير ينبغي أن لا يدخل الموصحة في الدية إذا ذهب شعر الرأس؛ لأن الشعر لا يتمتع به جميع البدن إلا أن محل الموصحة والشعر واحد، فحار أن يدخل الموصحة في موجب الشعر، فأما محل السمع والبصيرة غير محل الموصحة، فلا يدخل الموصحة في موجبهما. **فيه عند أبي حنيفة** قال الإسحاق: والتصحيح قول أبي حنيفة، وعنده مشي الإمام الرهائي والسفي وغيرهما [التصحيح والترحيح: ٣٩٠]

سقط الأرش لأن الحاية رأت معنى الأرش عند أبي حنيفة. وعلى قول الإمام عتمة الأئمة المحوي والسفي وغيرهما. [التصحيح والترحيح: ٣٩١]

أرش الألم. وهو حكومة عدل. (الجوهرة النيرة) **أجرة الطيب** لأنه إنما لزمه أجرة الصيب، وليس الدواء بعهده، فصار كأنه أخذ ذلك من ماله. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٢١]

لم يقتص إلخ. لما روي أنه لا شيء أن يقتص من حرج، حتى يبرأ صاحبه، رواه أحمد والدارقطني، فلأن الحرج معتبر بما يؤول إليه، فربما يسري إلى النفس، فوجب حكمهما، فيجب أن ينتظر به ذلك.

فعليه الدية إلخ. لأن الحاية من حسن واحد له؛ لكون كل منهما خطأ والموجب واحد وهو الدية، وإما بدن النفس بجميع أجزائها، فدخل الطرف في النفس، فكانه قتل ابتداء.

وإن برئ، ثم قتله، فعليه ديتان: دية نفس، ودية اليد. وكل عمد سقط فيه القصاص بشبهة فالدية في مال القاتل، وكل أرش وجب بالصلح والإقرار فهو في مال القاتل. وإذا قتل الأب ابنه عمداً فالدية في ماله في ثلاث سنين. وكل جناية اعترف بها الحاني فهي في ماله، ولا يصدق على عاقلته. وعمد الصبي والمجنون خطأ، وفيه الدية على العاقلة. ومن حفر بئراً في طريق المسلمين أو وضع حجراً فتلّف بذلك إنساناً، فديته على عاقلته. وإن تلف به بهيمة فصماتها في ماله، وإن أشرع في الطريق ^{أعرج} روثاً أو ميزاباً فسقط على إنسان فعطب، ^{أي هلك}

وإن برئ كذا في سحرة قلبه قسمة. في مال القاتل. لا على عاقلته، يعني في ثلاث سنين؛ ما روى عن عباس مرفوعاً وموقوفاً: "لا تعقل العاقلة عمداً، ولا عبداً، ولا صحاحاً، ولا اعترافاً. فهو في مال القاتل" فإن الذي يجب بالصلح، إنما وجب بعقد، والعاقلة لا تتحمل ما وجب بالعقد، وإنما تتحمل ما وجب بالنفس، كذا في الرعي، ونقوله: "لا تعقل العواقل عمداً" حديث، وهذا عمد، كذا في الهدية. في ثلاث سنين. وقال الشافعي: يجب حمله، لأنه مال وجب بقتل، فهو مؤجل كدية خطأ وشبهه بعمد؛ وهذا لأن القصاص يأتي بقوة لادمي بآمال؛ لعدم التماثل بين المال والادمي، والتفريق بين المشرع، وقد ورد بشرع به مؤجلاً لا معجلاً، فلا يعد عنه لا سيما في ربه، وإنما يخرج بتعريض اعتبار العمدة قدر، لا يجوز وصفاً. فهي في ماله إلخ؛ وتكون في ماله حالاً؛ لأنه مال التزمه بإقراره، فلا يثبت التأجيل فيه إلا بالشرط. |الجوهرية السيرة ٢٢٢٢| خطأ نقول على عمده وحصوله سوء في محو صال على رجل بسف قصره، وأصلي مصة رحمة، والدية على عاقلته إذا كان بوجوب قدر نصف العشر، أو أكثر خلاف ما دونه كما في السبع عاقل، كذا في 'رمر حقائق'. على العاقلة. ولا حرم أميرت، لأن حرمات أميرت عقوبة، وهما نسب من أهل العقوبة، والمعتوه كالمجنون. (الجوهرية النيرة)

حفر بئراً؛ مراده حفر بئراً لم يكن في ملكه حتى إذا حفر في ملكه لا ضمان عليه.

في طريق المسلمين. إن رد الطريق في الكس: الطريق في الأمصار دون الصحاري؛ لأنه لا يمكن لعدو عنه في الأمصار عداً دون الصحاري، كذا في 'أسر محذر'. على عاقلته. هذا إذا لم يعتمد موقع مرور، كذا في 'مختار' في ماله. لأنه معتد فيه، فيصير ما يربو من تعديه غير أن العاقلة يتحمل النفس دون المال. فكان ضمان البهيمة في ماله، كذا في 'أخداية'. روسا كطلعة وحرغ وممر عبر. [الكتاب: ١٤٦، ٢]

فَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَا كَفَارَةَ عَلَى حَافِرِ الْبَيْرِ وَوَاضِعِ الْحَجَرِ. وَمَنْ حَفَرَ بَيْتًا فِي مِدْكِهِ فَعَطَبَ بِهَا
 إِنْسَانًا لَمْ يَضْمَنْ، وَالرَّاكِبُ ضَامِنٌ لِمَا أَوْطَأَتِ الدَّابَّةُ وَمَا أَصَابَتْهُ يَدَاهَا، أَوْ كَدَمَتْ، وَلَا يَضْمَنْ مَا
 نَفَحَتْ بِرِجْلِهَا أَوْ ذَنْبُهَا، فَإِنْ رَأَتْ أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ فَعَطَبَ بِهِ إِنْسَانًا لَمْ يَضْمَنْ،
 وَالسَّائِقُ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ يَدَيْهَا أَوْ رِجْلَيْهَا، وَالْقَائِدُ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ يَدَاهَا دُونَ رِجْلَيْهَا،
 وَمَنْ قَادَ قَطَارًا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَوْطَأَ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ سَائِقٌ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا، وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ
 جُنَايَةً خَطَأً قِيلَ لِمَوْلَاهُ: إِمَّا أَنْ تُدْفِعَهُ بِهَا أَوْ تُقْدِيَهُ، فَإِنْ دَفَعَهُ مِدْكِهِ وَلِيَ الْجُنَايَةَ، . . .
 إِلَى وَلِيِّ الْجُنَايَةِ

على عاقلته. لأن المشرع سبب لتعقه متعدد شعله هواء الطريق، وهذا من أسباب الضمان، وهو الأصل، كذا في
 'الهداية'. قال في 'الجوهرية النيرة' هذا على وجهين: إن أصابه الضرر الداحل الذي هو في الحائط م بصم؛ لأنه
 غير منعقد، لأنه وضعه في مديكه، وإن أصابه الضرر الخارج صم، ولا كفارة عليه، ولا يحرم الميراث، وإن
 أصابه الضرر من جميعا صم المصنف، وإن لم يعم أي ضررين أصابه، فالقياس أن لا يصم بشئ، وفي
 الاستحسان: يصم المصنف. **ولا كفارة على إلح** لأن الكفارة تتعلق بالقتل، وهذا ليس بقاتل؛ لأنه قد
 يستحيل أن يكون قاتلا بدليل أنه قد يقع في الشر، ويتغير الحجر بعد موت الفاعل بدلت هو ممن لا يصح منه
 الفعل، ولهذا قالوا: إنه لا يحرم الميراث لهذه العلة. [الجوهرية النيرة: ٢٢٣/٢]

لم بصم. لأنه غير متعدد في مديكه. (الجوهرية النيرة) **كدمت** الكدم بالصم تقدم لأسان

ما نفحت يقال: نفحت الدابة إذا رمت خافرها. وفي 'الجوهرية النيرة': هذا إذا كانت تسير؛ لأنه لا يمكنه
 الاحترار عنه مع السير، أما إذا وقفها في الطريق فهو ضامن في ذلك كله في النفحة بالرجل والذنب، لأنه منعقد
 بالإيقاف وشعل الطريق. [٢٢٤/٢] **به إنسان لم يضمن** لأنه من ضرورات السير لا يمكنه الاحتراز عنه. [الجوهرية
 النيرة: ٢٢٤/٢] **لما أصابت إلح** قال في 'الكفاية': المراد بقوله: لما أصابت يديها، أو برجلها النفحة لا الوطء؛
 لأنه لا خلاف لأحد في أنه يضمن فيه السائق والقائد، وإنما الخلاف في النفحة.

قطاراً بالكسر: قطار الإبل تقطر على سيق واحد. **لما أوطأ** لأنه مقرب له إلى الخاية

فالضمان عليهما أي القائد والسائق لا شتر كهما في ذلك. (الجوهرية النيرة) **جناية خطأ:** قيد بالخطأ؛ لأنه إذا
 قتل رجلاً عمداً وجب إليه القصاص. [الجوهرية النيرة: ٢٢٥/٢] **أو تقديده** أي تعطي الأرض لا القيمة بقول من
 عباس بن عبد الله إذا جنى العبد، فمولاه باختيار: إن شاء دفعه، وإن شاء فده. **فإن دفعه** أي مولى العبد الحالي.

وإن فداءه فداءه بأرشها، فإن عاد فجنى كان حكم الجنائية الثانية حكم الأولى، فإن جنى جنائتين قيل لمولاه: إما أن تدفعه ^{بحد} إلى ولي الجنائتين يقتسمانه على قدر حقوقهما، وإما أن تقديه بأرش ^{مستحق} كل واحدة منهما، وإن اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجنائية ضمن المولى الأقل من قيمته ومن أرشها، وإن باعه أو اعتقه بعد العلم بالجنائية وجب عليه الأرش. وإذا جنى المدبر أو أم الولد جنائية ضمن المولى الأقل من قيمته ومن أرشها، فإن جنى جنائية أخرى وقد دفع المولى قيمته إلى الولي الأول بقضاء فلا شيء عليه، ويتبع ولي الجنائية الثانية ولي الجنائية الأولى فيشاركه فيما أخذ، وإن كان المولى دفع القيمة بغير قضاء فالولي بالخيار: إن شاء اتبع المولى، وإن شاء اتبع ولي الجنائية الأولى: وإذا مال الحائط إلى طريق المسلمين، فطوب صاحبُه بنقضه وأشهد عليه فلم ينقضه في مدة يقدر على نقضه
الطلب

فإن عاد معاه بعد الفداء، لأن المولى ما فداءه، فقد أسقط احبابة عن رقبته، فكأنها لم تكن. [خوهره ليرة: ٢٢٥ ٢]
صم لأنه ما لم يعلم أنه يكن مختاراً للفداء إلا أنه استهدت رقة على ما حق ولي احبابة، فيدومه اضمال، وإما لرمه لأقل، لأن لأرش إن كان أقل فليس عليه سواه، وإن كانت قيمة بعد أهل فم ينف بالعتق سواها. [خوهره ليرة: ٢٢٦ ٢] **وجب عليه الأرش** لأنه صار مختاراً بفداء كماله.
صم المولى ما روي عن أبي عبيد أنه قضى حابة مدر على مولاه، كد في أهديه، وإنما يجب الأهل من فمه المدبر ومن أرش احبابة؛ لأنه لا حق لولي احبابة في أكثر من الأرش، ولا مع من المولى في أكثر من القيمة بد كان الأرش أكثر من القيمة، ولا خير بين أهل والأكثر؛ لأنه لا يقيد في حسن واحد لا حثارة أهل لا محابة، ويعتبر قيمة مدر يوم حتى لا يوم تدبر. **الأقل من قيمته الخ** هكذا عبارة المولى في نسخ تصحيحه بني بأيديها، وفي خوهره ليرة: الأقل من قيمته، وحدث في أم بولدت ثلث قيمته، وفي مدر شتان. [٢٢٦ ٢]
فلا شيء عليه لأنه محبور على المدفع. [خوهره ليرة: ٢٢٦ ٢] **اتبع المولى** أي نصف القيمة في دمه ندفعه حقه لا بده، ثم رجع المولى على الأول؛ لأنه بين أنه استوفى منه ريبده على مقدار حقه، كد في أهديه، وهذا عند أي حبيقة، وفلا لا شيء على المولى. **اتبع ولي احبابة الخ** نقص حقه طبعاً، وإنما خير في التضمين، لأن النسبة مقارنة من وجه حتى يشاركه، ومتأخره من وجه حتى تعتبر قيمته يوم حدية الشاة في حقه، فتعتبر مقارنة في حق التضمين أيضاً، أفاده في "الكفاية"، كذا في "الهداية".

حتى سقط، **ضَمَنَ** ما تلف به من نفس أو مالٍ. **ويستوي** أن يطالبه بنقصه مُسْلِمٌ أو ذمي، وإن مال إلى دارٍ رجلٍ فالمطالبة لِمَالِكِ الدارِ ^{الحائظ استحساناً} **خاصّةً**، فإذا **اصطدم** فارسانِ فماتا، فعلى عاقلةٍ **كُلٌّ** واحدٍ منهما ديةُ الآخر.

وإذا قتل رجلٌ عبداً خطأ فعليه قيمته، ولا تزدُ على عشرة آلاف درهم، فإن كانت قيمته عشرة آلاف درهمٍ أو أكثر، قُضِيَ عليه بعشرة آلاف إلا عشرة. وفي الأمة إذا زادت قيمتها على الدية يُجبُّ خمسة آلاف إلا عشرة،
درهم

صم **الح** وإن لم يطالب بنفسه، حتى تلف به إنسان أو مال م يضمن، وهذا إذا كان ساؤه من أوجه مستويًا؛ لأن أصل إساءة في منكبه، فلم يكن متعديًا، وأميل حصل بغير فعله، فلا يضمن، وأما إذا ساء في تنديته مائلاً صم ما تلف سقوطه سواء صوب بدمه أو لا؛ لأنه متعديًا لساء في هواء غيره، ثم ما تلف من نفس، فهو على العاقلة، وما تلف من مال، فهو في ماله. [الجوهرة النيرة: ٢٢٦، ٢٢٧]

ويستوي الح لأن أساس كلهم شركاء في المرور، فيصح اتقدم إليه من كل واحد منهم، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً، مكاناً كان أو مدبراً، مسماً كان أو ذمياً. [الجوهرة النيرة: ٢٢٧، ٢] **خاصة** لأن الحق به، وإن كان فيها سكان، فلهم أن يطالبوه، سواء سكنوها بإجارة أو عارية. (الجوهرة النيرة) **اصطدم فارسان** أي صاروا باحسد، كذا في 'رد المختار'. **كل واحد منهما** هو كان الاصطدام خطأ، كذا في 'العرر'.

دية الآخر هذا إذا كان الاصطدام خطأ، أما إذا كان عمداً، فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر، والفرق أن في الخطأ كل واحد منهما مات من صدمة صاحبه؛ لأن الموت مضاف إلى فعل صاحبه؛ لأن فعله في نفسه مباح، وهو أمشي في الطريق، فلا يصح سباً للصمان، ويكون ما لرم كل واحد منهما على عاقلة في ثلاث سنين، أما إذا اصطدما عمداً فماتا، فإكهما ماتا فعين محصورين، وقد مات كل واحد منهما بفعله وفعل غيره. [الجوهرة النيرة: ٢٢٨، ٢]

وفي الأمة ويكون ذلك على العاقلة في ثلث سنين وهذا قولهم، وقال أبو يوسف: تحب قيمته بأربعة ما بلغت. [الجوهرة النيرة: ٢٢٩، ٢] وعلى قول أبي حنيفة اعتمد الأمة، منهم البرهاني والسفي والنوصلي وغيرهم. [التصحيح والترجيح: ٣٥٢] **إلا عشرة** وفي رواية: ينقص خمسة دراهم، وهذا كنه عندهما، وقال أبو يوسف وشافعي تحب قيمة العبد والأمة بأربعة ما بلغت؛ لما روي عن عمر وعبي وابن عمر رضي الله عنهم أنهم أوجوا في قتل عبد قيمة بأربعة ما بلغت، ولأن الصمان باعتبار مائة الأدمية، وهذا تحب بمولى وهو لا يملك إلا من حيث المالية، فصار كسائر الأموال. وإلاماء الأعظم ومحمد بن قولته تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ** (النساء: ٩٢)، وجه الاستدلال أنه تعالى سمي الواحد في قتل المؤمن خطأ دية، والعبد المؤمن قتل خطأ، فيجب فيه الدية، والدية اسم ما يجب لمقابلة الأدمية لا لمقابلة المال، فثبت بدلالة الآية أن العبد =

وفي يد العبد نصف قيمته لا يزاد على خمسة آلاف إلا خمسة، وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد. وإذا ضرب رجل بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً فعليه غرة، والغرة نصف عشر الدية، فإن ألقته حياً ثم مات ففيه دية كاملة، وإن ألقته ميتاً ثم ماتت الأم فعليه دية وغرة، وإن ماتت ثم ألقته ميتاً فلا شيء في الجنين. وما يجب في الجنين موروث عنه، وفي جنين الأمة إذا كان ذكراً نصف عشر قيمته لو كان حياً، وعشر قيمته إن كان أنثى، ولا كفارة في الجنين. والكفارة في شبه العمد والخطأ عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، ولا يجزئ فيه الإطعام.

= مضمون بمقابلة الادمية، ولا يراد على تقدير الشرع، ويقص عنها بأثر عد الله من مسعود لقصان الرق فيه؛ لئلا يلزم التسوية بين الكامل والناقص، والدليل على أن معنى الأدمية راحح فيه أن أكثر تكاليف الشرع متوجهة عنه بالإجماع من حيث الادمية. وهذا وجب القصاص بقتله بالإجماع مصقاً على قول أبي يوسف، وفيما إذا كان القاتل عبداً عند الشافعي، وما رواه من الأثر معارض بأثر ابن مسعود لا يبلغ قيمة العمد دية الحر، ويتقص منه عشرة دراهم، والأثر في المقدرات كالحرير؛ إذ لا يعرف إلا سماعاً، ولأن آدميته أنقص، فيكون بدلها أقل كالمرأة والجنين.

نصف قيمته إنما قدر القصاص بها؛ لأن لها أصلاً في الشرع من تقدير نصاب السرقة والمنهر. **وكل ما يقدر الخ** يعني أن ما وجب فيه من الحر الدية، فهو من العمد فيه القيمة، وما وجب في حر منه نصف الدية، ففيه من العمد نصف القيمة. [الجوهرية البيرة: ٢/٢٣٠] **فعليه غرة** استحساناً؛ لأنه قال في الحين: "غرة عبد وأمة قيمته خمس مائة" ويروى: "أو خمس مائة". **دنه كاملة** ونحوه على العاقبة.

دنه وغرة الدية بقتل الأم، والغرة بإتلاف الحين. (الجوهرية البيرة) **فلا شيء في الحين** ونحوه دية الأم. (الجوهرية البيرة) هكذا عبارة المتن في 'الجوهرية البيرة'، وبعض السج، وفي البعض: فعليه دية في الأم، ولا شيء في الحين، والمفهوم واحد. **موروث عنه** لأنه يدل نفسه، وسدل عن المقتول لورثته. (الجوهرية البيرة)

وفي حين الإمد الخ وصورته: إذا كانت قيمة الحين الذكر لو كان حياً عشرة دنانير، فإنه يجب نصف دينار، وإن كان أنثى قيمتها عشرة يجب دينار كامل. [الجوهرية البيرة: ٢/٢٣١] **أنى** يعني المملوكة والمدرسة، أما حين أم الولد يجب فيه ما يجب في حين الحرية. (الجوهرية البيرة) **ولا كفارة في الحين** لأنها عرفت في النفوس الكمية، والحين ناقص بدليل نقصان ديته. (الجوهرية البيرة) **الإطعام** لأن الله تعالى لم يذكره في كفارة القتل، ولم يذكر العتق والصوم لا غير. (الجوهرية البيرة)

باب القسامة

إذا وَجَدَ الْقَتِيلُ فِي مَحَلَّةٍ لَا يَعْلَمُ مَنْ قَتَلَهُ، أُسْتَحْلِفَ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ، يَتَخَيَّرُهُمُ الْوَلِيُّ: بِاللَّهِ مَا قَتَلْتَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا، فَإِذَا حَلَفُوا قَضِيَ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِالْأَدِيَةِ، وَلَا يَسْتَحْلِفُ الْوَلِيُّ وَلَا يَقْضِي لَهُ بِالْجَنَايَةِ وَإِنْ حَلَفَ، وَإِنْ آتَى وَاحِدٌ مِنْهُمْ حُسْنَ حَتَّى يَحْلِفَ، وَإِنْ لَمْ يَكْمُلْ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ كَثَرَتْ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَتَمَّ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقِسَامَةِ صَبِيٌّ وَلَا مَجْنُونٌ ^{حَلَامًا لِلْمَالِكِ}

باب القسامة لما كان أمر القتل في بعض الأحوال يؤوّل إلى القسامة ذكرها في آخر الدييات في باب على حدة، كذا في "العناية"، وهي في اللغة: معنى القسم. وفي الشرع: اليمين بالله تعالى بسبب محصوص، وهو وجود القتل في محلة، أو ما في معناها عما هو ملك لأحد، أو في يد أحد، وعدد محصوص وهو خمسون يمينًا، وعلى شخص محصوص أي محصوص النوع، وهو الرجل الحر السابغ العاقل المالك المكيف، ولو امرأة الحر ولو يدا كمكاتب إذا وجد القتل في محل مملوك، وهذا إشارة إلى بعض الشروط على وجه محصوص، وإشارة إلى باقي الشروط، منها كون العدد خمسين، وتكرار اليمين إذا لم يتم العدد، وقوهم فيها: بالله ما قتله، ولا عدما له قاتلا، وكونه بعد الدعوى والإنكار، وبعد طلبها؛ إذ لا تحب اليمين بدون ذلك، وكون الميت من بني آدم، ووجود أثر القتل فيه، وأن لا يعلم قاتله، فقد تضمن ما ذكرنا بيان معنى القسامة وسببها وشروطها، وركبها: إجراء اليمين المذكورة على لسانه، وحكمها: القضاء بوجوب الدية إن حلفوا، والخس إلى الخلف إن أنوا، إن ادعى الولي العمد وبالدية عند سكوت إن ادعى حصا، ومحاسنها حظر الدماء وصيانتها عن الإهدار، وحلاص المتهم بالقتل عن اقصاص، ودليل شرعيتها الأحاديث الواردة في الباب المذكورة في "أهداية" وشروحا، فيذكر ثمه، كذا في "الدر المختار".

خمسون رجلا منهم أي يختار من القوم من خلفهم. **أهل المحلة** أي عاقلة أهل المحلة؛ لما روي أن عمر قضى هكذا. **وإن لم يكمل الح** يعني إن لم يتم عدد أهل المحلة، بل نقصوا عن خمسين كرر الحلف عليهم حتى يتم خمسون يمينًا، فإن كان واحد حلف خمسين يمينًا؛ وذلك لأن الخمسين وحيت بالنص، فيجب تمامه ما أمكن، ولا يتصرف فيه الوقوف على الفائدة فيما يشت بالنص، لأن عمر لما قضى في القسامة وأق إليه تسعة وأربعون رجلا، فكرر اليمين على رجل منهم حتى تمت خمسين، ثم قضى بالدية، وعن شريح والنجعي مثل ذلك، وإن كان العدد كاملا فأراد الولي أن يكرر على أحدهم ليس له ذلك؛ لأن انصير إلى التكرار ضرورة الإكمال، وقد كمل. **خمسين يمينًا**: لأن الخمسين واجب بالنسبة، فيجب إتمامها. [الجوهرة البيرة: ٢/٣٣٢]

ولا امرأة ولا عبد، وإن وجد ميت لا أثر به فلا قسامة ولا دية، وكذلك إن كان الدّم يسيل من أنفه أو دبره أو فمه، فإن كان يخرج من عينيه أو أذنيه فهو قتل. وإذا وجد القتل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته دون أهل المحلة، وإن وجد القتل في دار إنسان فالقسامة عليه والدية على عاقلته، ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة ^{رضي الله عنه} وهي على أهل الخطّة دون المشتريين ولو بقي منهم واحد، وإن وجد القتل في سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين،

ولا امرأة لأنهم يسواها أهلاً. ولا عبد ولا مدبر ولا مكنب. أو فمه. لأنه قيء اسوداء لا يدل على القتل. فهو قتل لأن بظاهر أن هذا يكون من صرب شديد. [خوهره ليرة ٢ ٢٣٢] دون أهل المحلة لأن دابته في يده كدوره، وكذا إذا كان قائدها، أو راكمها، قل لإمام جوهر رده؛ إذ كان ليسوقها سرّ مستحشماً، أما إذا ساقها هاراً جهاراً، فلا شيء عليه. [خوهره ليرة] فالقسامة عليه لأن الدار في يده، فصار صاحب الدار مع أهل محلة كمنزلة أهل شعبة مع أهل مصر، فلما لم يدخل أهل مصر مع أهل الشعبة، كذلك لا يدخل أهل المحلة مع صاحب الدار في القسامة، كد في 'شرح الأقطع'، على عاقلته لأن بصرته منهم، وقوته منهم. [خوهره ليرة] ولا يدخل الخ. بجارة أو بعاره، يعني إذا كان في شعبة سكك وملاك. عند أبي حنيفة. وهو قول محمد، وقيل أبو يوسف: هو عليهم جميعاً، لأن ولاية التدبير كما تكون بالملك لا ترى أنه لا جعل لقسامة، والدية على اليهود وإن كانوا سكاناً بحير، وهما أن الملك هو منحصر بضرورة لقعة دون سكان؛ لأن سكك سلاط آلهم، وقرارهم أدوم، فكانت ولاية التدبير بينهم، فستحقق لتقصير منهم، وأم أهل حبر فشيء، ففرهم على ملاكهم فهم كدو ملاك وكان يأخذ منهم على وجه الخراج أي حرج المقاسمة، كد في 'هدية'، وفي 'تصحيح وترجيح': وعلى قومه مشي لأئمة، منهم إرهبي وسفي. [ص ٣٩٤] على أهل الخطّة الخ. [هو المكان المنحصر ساء در، وغير ذلك من عمارات] وهذا قولهما، وقال أبو يوسف: الكل مشتركون؛ لأن الضمان يجب بترك الحفظ، وقد استؤوا فيه، وهما: أن صاحب الخطّة أصيل، والمشتري دحيل، وولاية التدبير لأصيل. [خوهره ليرة: ٢ ٢٣٣] أي هي على أصحاب لأمالك المدينة بدين كدو تمكنوها حين فتح الإمام اسدة، وقسمها بين العامين لخط حص لتتمير أنصاؤهم، كد في 'كفدية'. بقي منهم أي من أهل حصّة وإن لم يبق أحد منهم، فهي على مشتريين الملاك دون اسكان عددهم؛ لأن الولاية انتقلت إليهم. [خوهره ليرة]

من الركاب لأنها أي السفينة في أيديهم، ولأنك وعيره في ذلك سواء. [خوهره ليرة: ٢ ٢٣٣]

وإن وُجدَ في مسجدٍ محلّةٍ فالقسامةُ على أهلها، وإن وُجدَ في الجامع والشارع الأعظم، فلا قسامة فيه، والدية على بيت المال.

وإن وُجدَ في بَرِيّةٍ ليس بقربها عمارةٌ فهو هدرٌ، وإن وُجدَ بينَ قريتين كان على أقربهما، وإن وُجدَ في وسطِ الفُراتِ يَمُرُّ بها الماءُ فهو هدرٌ، وإن كان مُحْتَبَسًا بالشاطئ فهو على أقربِ القرى من ذلك المكان. وإن ادّعى الوليّ القتلَ على واحدٍ من أهلِ المَحَلّةِ بعينه لم تَسْقُطِ القسامةُ عنهم، وإن ادّعى على واحدٍ من غيرهم سقطت عنهم. وإذا قال المستحلف: "قتله فلانٌ" استحلف: بالله ما قُتِلْتُ ولا علمتُ له قاتلاً غيرَ فلانٍ، وإذا شهد اثنان من أهلِ المَحَلّةِ على رجلٍ من غيرهم أنه قتله لم تُقبل شهادتهما.

على أهلها: لأن التدبير في المسجد إليهم. **فلا قسامة فيه:** لأنه أي المسجد الجامع أو الشارع الأعظم العامة لا يختص به واحد منهم؛ لأن المقصود بالقسامة نفى قسمة القتل، ودلت لا بنحقيق في جماعة المسلمين، وكذا الخور لعامة، ومال يست مال مال عامة المسلمين. **عمارةٌ فهو هدر:** وهذا إذا كانت البرية حيث لو صاح فيها صائح لم يسمعه أحد من أهل المصر، ولا من أهل القرى أما إذا كان يسمع منه الصوت، فالقسامة والدية على أقرب القرى إليها. [الخوهرية البيرة: ٢/٢٣٣] **على أقربهما:** لما روي أنه **قتل** أمر في قتل واحد بين قريتين بأن يدرج، فوجد أحدهما أقرب بشير، فقضى بالقسامة. **فهو هدر:** لأن الفرات ليس في يد أحد، فهو كالمقارة المقطعة. (خوهرية البيرة) **على أقرب القرى إلخ:** لأهم يستقون منه، ويوردون دوابهم إليه. (خوهرية البيرة)

لم تسقط إلخ: [ولا دية عواقبهم] لأن وجوب القسامة عليهم دليل على أن يقاتل منهم، فتعبيه واحد منهم لا يباي انتداء الأمر؛ لأنه منهم، وعن محمد: تسقط، فإن دعواه على واحد إبراء سابقين. **سقطت** القسامة ولديه؛ لأنه صار مبرئاً منهم، قال الإمام جمال الإسلام: وعن أبي حنيفة ومحمد أن القسامة تسقط في الوجه الأول أيضاً، والصحيح هو الأول. [التصحيح والترحيح: ٣٩٥] **استحلف:** لأنه يريد إسقاط الخصومة عن نفسه، بقوله: فلا تقبل، فيحلف؛ لأنه لما أقر بالقتل على واحد صار مستثنى عن اليمين، فبقي حكم من سواه فيحلف عنه.

لم تقبل شهادتهما: لوجود اتهمته في دفع القسامة وادية عنهما. (الساب) هذا عند أبي حنيفة، وعندهما تقبل، والصحيح قوله، وعليه اعتمد المحوي ويسمي وغيرهما. [التصحيح و ترحيح: ٣٩٥] لأن الولي يدعي القتل عليهم قال النبي **عليه السلام**: "لا شهادة عليهم" الحديث.

كِتَابُ الْمَعَاقِلِ

الدية في شبه العمد والخطأ، وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة، والعاقلة أهل الديوان إن كان القاتل من أهل الديوان يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين، فإن خرجت العطايا في أكثر من ثلاث سنين أو أقل أخذ منها، ومن لم يكن من أهل الديوان فعاقلته قبيلته، تقسّط عليهم في ثلاث سنين، لا يزاؤ الواحد على أربعة دراهم في كل سنة درهم ودانقان، وينقص منها،

كتاب المعاقل ما كان موجب العقل خطأ وما في معناه الدية على العاقلة لم يكن من معرفتها بد، فذكرها وحكامها في هذا الكتاب، كذا في 'المنح' هو جمع معقلة، وهي الدية، وسميت الدية عقلاً لأنها تعقل الدماء من أن تسفك، والعاقلة هم الذين يقومون بنصرة القاتل. [الجوهرة النيرة: ٢٣٤/٢]

بنفس الفصل احترره عما تحب بالصح وبسب لأبوة، فهي في مال لقاس لا على العاقلة.

والعاقلة عاقلة بدين يؤدو العقل أي لدية أهل الديوان الخريدة دون كتب؛ د جمعها؛ لأحد قطع من الفراضيس مجموعة، ويروي أن عمر أول من دون الدواوين أي رتب الخرائد لنولاة ونقصاء، ويقال: فلان من أهل الديوان أي من أئمت اسمه في الخريدة، كذا في "العناية". وفي "الهداية": أهل الديوان أهل الثرابات، وهم الخبيث الذين كنت أساميهم في الديوان، وهذا عدداً، وقال الشافعي: الدية على أهل عشيرة، دليلاً فضيلة عمر، فإنه لما دون الدواوين جعل العقل على أهل الديوان، وذلك محصور من لصحانة من غير تكثير منهم، فصار جماعاً.

يؤخذ من عطاياهم [أي من ثلث عطاياهم] في ثلاث سنين. أي يؤخذ الدية من عطايا أهل الديوان في ثلاث سنين، كذا روي عن النبي، وحكي عن عمر. ويعتبر ثلاث سنين من وقت القصاص لا من وقت القتل. والعطاء سم لما يجرح لمجدي من بيت لما في السنة مرة أو مرتين، وترق ما يجرح في كل شهر، وقيل: ما يعطى يوماً بيوم. **في أكثر الخ** مثل أن يجرح عطاياهم الثلث في ست سنين، يؤخذ منهم في كل سنة سلس لدية، كذا في "العناية" **قيسه** لأن بصيرته هم، وهي المعترة لخصول المقصود، وهو الطريق في الأعصيات.

لا يراد الواحد الخ في هذا إشارة، بل أنه لا يرد على أربعة من جميع الدية، وقد حص محمد، على أنه لا يراد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة دراهم أو أربعة، فلا يؤخذ من كل واحد في سنة إلا دراهم وثلث، وهو الأصح. [الجوهرة النيرة: ٢٣٤/٢]

فإن لم تتسع القبيلة لذلك ضم إليهم أقرب القبائل من غيرهم، ويدخل القاتل مع العاقلة، فيكون فيما يؤدي كأحدهم، وعاقلة المعتق قبيلة مولاه، ومولى الموالاة يعقل عنه مولاه وقبيلته. ولا تتحمل العاقلة أقل من نصف عشر الدية، وتتحمل نصف العشر فصاعداً، وما نقص من ذلك فهو في مال الجاني. ولا تعقل العاقلة جناية العبد، ولا تعقل الجناية التي اعترف بها الجاني إلا أن يصدقوه، ولا تعقل ما لزم بالصلح. وإذا جنى الحر على العبد جناية خطأ كانت على عاقلته.

أقرب القبائل: يعني سبباً ويضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصات الإحوة، ثم بؤهم ثم الأعمام، ثم بؤهم، وأما الآباء والعم، فقد قيل. يدخلون؛ لقرهم، وقيل: لا يدخلون. [الجوهرية السيرة: ٢/٢٣٤، ٢٣٥]

ويدخل القاتل: لأنه هو الفاعل، فلا معنى لإحراجه ومواعدة غيره. [الجوهرية السيرة: ٢/٢٣٥]

قبيلة مولاه: لأهم يرثوه بعد موته. (الجوهرية السيرة) لأن البصرة بهم، ويؤيد ذلك قوله **ما** 'مولى القوم منهم'. [اللباب: ٢/١٥٩] **ولا تتحمل إلخ:** لأن التحمل للحرر عن الإحفاف، ولا إحفاف في القليل، وإنما هو في الكثير، والتقدير العاقل بين القليل والكثير عرف بالسمع. **وما نقص إلخ** يعني ما نقص أرشه عن نصف عشر الدية كان على الجاني دون العاقلة. (الجوهرية السيرة) **من ذلك** من نصف عشر الدية.

حماية العبد: يعني إذا جنى العبد على الحر، أو على غير الحر. [الجوهرية السيرة: ٢/٢٣٥]

ما لزم بالصلح: عن دم العمد؛ لأن الواجب فيه القصاص، فإذا صالح عنه كان بدله في ماله. [اللباب: ٢/١٥٩]

كانت على عاقلته: يعني عاقبة الجاني، وما دون النفس من العبد لا تتحملة العاقلة؛ لأنه يستدركه مسلك الأموال. [الجوهرية السيرة: ٢/٢٣٥] وإذا لم يكن للقاتل عاقلة، فالدية في بيت المال في طاهر الرواية، وعليه الفتوى. [اللباب: ٢/١٦٠]

والإقرار أن يُقرَّ البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرَّات في أربعة مجالس من مجالس المُقرِّ، كلما أقرَّ رَدَّه القاضي، فإذا تمَّ إقراره أربع مرَّات سألَه القاضي عن الزنا: ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ وبِمَن زنى؟ فإذا بيَّن ذلك لزمه الحد. فإن كان الزَّاني مُحصَّنًا رجمه بالحجارة حتى يموت، يُخرجُه إلى أرضٍ فضاء، ^{لتمام الحجة} تبتدئ الشُّهُودُ برجمه، ثم الإمام، ثم النَّاسُ، فإن امتنع الشُّهُودُ من الابتداء سقط الحد. وإن كان الزَّاني مقرًّا، ابتداء الإمام، ثم النَّاسُ، ويُغسَّلُ ويكفَّنُ ويصلَّى عليه. وإن لم يكن مُحصَّنًا وكان حرًّا فحدَّه مائة جَدَّةٍ. ^{كأن معه} يأمرُ الإمام بضربه بسوطٍ لا ثَمَرَةَ له ضربًا متوسطًا، يُنزعُ عنه ثيابه

محالِسُ المقرِّ. كما أقرَّ ماعر في أربعة مجالس أربع مرَّات، ورسول الله ﷺ يردَّه، فأحد في بحر الإقرارات. **ردَّه القاضي إلخ:** يعني أنه لا يوحَّد بإقراره حتى يقر أربع مرَّات في مجالس مختلفة كما أقرَّ رَدَّه حتى يتواري منه، ويسعى للقاضي أن يرجعه على الإقرار، ويظهر له كراهة ذلك، ويأمره شححه عنه، فإن عاد ثانياً فعل به كذلك، فإن عاد ثلثاً فكذلك، فإن أقر أربع مرَّات في مجلس واحد، فهو عسره بإقرار واحد، وإن أقر باربعاً ثم رجع صح رجوعه. [الجوهرة السيرة: ٢٣٩ | **وتن روى:** ولم يذكر شيخ مني روى: أن تقادم الزمان لا يمنع من قبول الإقرار. (الجوهرة السيرة) **أرض فضاء:** فارعة واسعة؛ لأنه أمكن برجمه. **تبتدئ:** يعني إذا ثبت الزَّنا بأسسه بدأ بهم امتحاناً لهم، فرموا استعطوا القتل فرجعوا عن الشهادة، وقوله: 'ثم الإمام' استظهاراً في حقه، فرموا يرى في الشهادة ما يوجب درء الحد. (الجوهرة النيرة)

ابتداء الإمام لأن النبي ﷺ رمى العامدية حصاة مثل حمصة، فقال: ارموا وأنقوا لوجهه، وكانت عترفت بالزنا. [الجوهرة السيرة: ٢٤٠ | **ويصلَّى عليه:** لأنه قتل حق، فلا يسقط الغسل كقتل قاصصاً، وقد صبي النبي ﷺ على العامدية. (الجوهرة السيرة) **سوط لا ثَمَرَةَ له:** أي لا شوك ولا عقد ولا شذيرح؛ لأن عباً أراد أن يقيم الحد، كسر ثمرته [وثمره اسوط مستعارة من ثمرة الشجر، وهي دسه وصرفه وعدته، والمشهور في الكتب لا لثمره له أي لا عقدة له؛ لأن كل صرمة لها نصير صرتين، وإن كان الرجل الذي وجب عليه الحد ضعيف الخلق، فحيف عليه اهلاك إذا صرب جلد جلدًا حقيقًا مقدار ما ينحمله **صرباً متوسطًا** بين المبرح وغير المؤلم. لإقصاء الألم إلى اهلاك، وحبس الثاني عن المقصود وهو الأبرجار] [الساب: ٢٤٤ |

ينزع عنه ثيابه: يعني ما حلا الإزار، لأن اثبات تمتع وصول الأثم إليه. [الجوهرة السيرة: ٢٤١ |

وَيُفَرَّقُ الضَّرْبُ عَلَى أَعْضَائِهِ إِلَّا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَفَرْجَهُ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا جُلْدُهُ خَمْسِينَ كَذَلِكَ. فَإِنْ رَجَعَ الْمُقَرَّرُ عَنْ إِقْرَارِهِ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ أَوْ فِي وَسْطِهِ قَبْلَ رُجُوعِهِ وَخُتِي سَبِيلُهُ. وَيَسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَلْقَنَ الْمُقَرَّرَ الرُّجُوعَ وَيَقُولُ لَهُ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَوْ قَبَلْتَ. وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، غَيْرَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُنَزَّعُ عَنْهَا ثِيَابُهَا إِلَّا الْفُرُوجُ وَالْحَشْوُ، وَإِنْ حَفَرَ لَهَا فِي الرَّجْمِ جَازٌ. وَلَا يُقِيمُ الْمَوْلَى الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ. وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُ الشُّهُودِ بَعْدَ الْحُكْمِ قَبْلَ الرَّجْمِ ضَرَبُوا الْحَدَّ. وَسَقَطَ الرَّجْمُ عَنِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، . . .

إلا رأسه: لقوله عليه السلام للحلاد: "اتق الوجه والرأس والمذاكير" [الجوهرية النيرة: ٢/٢٤١] **ووجهه وفرجه:** أي لا يضرب رأسه ووجهه وفرجه لأن الفرج مقبل والرأس مجمع الخواص، والوجه مجمع الخواص. **حسن** لقوله تعالى: (المعصية لله عصى الله) أي حرره من عذاب أي حد يرت في الإمام. **كذلك** أي عصى الصفة التي حد عليها حر من برع ثيابه، وتقاء وجهه ورأسه وفرجه. (جوهرية نيرة) **فل رجوعه:** لوجود الشبهة، والحدود تندري بالشبهات كما هو المشهور.

وسحب للإمام أي أنه قال لما عرفت من أن عذبت أو غمرت، أو نظرت، فإن لا يا رسول الله! قال: أنكتها ولا تكني، قال: نعم، فعند ذلك أمر برجمه، رواه البخاري وأحمد وأبو داود. **في ذلك يعني في حد وقبول الرجوع، سواء** لأن لمصوص تشبههم. [لماب: ٢/١٦٥]

لا سرع الخ لأن في تحريمه كشف عورته، وتضرب حاسه؛ لأنه أسير هـ. [الجوهرية نيرة: ٢/٢٤١] **الفروج وحشو** لأنهما ثمنان وصول الاء إليها. **جاز:** لأن النبي عليه السلام حفر للغامدية إلى ثديها، واحفر ذا أحسن. لأنه أسير هـ، واحفر هـ، ولا حفر برجل؛ لأن لسي. [الجوهرية نيرة: ٢/٢٤١]

إلا ما دون الإمام: لقوله: أربعة من بؤلة: خمسة، وفيه، وحدود، والفسدت، ولأن نوى لا يبي دلت على نفسه، فلا يبي على عبده، أم تعزير، فيه أن يقسم على عبده؛ لأنه حق العبد. [الجوهرية نيرة: ٢/٢٤١] **ضربوا الحد:** [لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَخُلْدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾

(٤: الآية) حد قوهما، وفي الجوهرية نيرة: وقال محمد: حد اراجع وحده؛ لأن شهادة قد صحت حكم حاكم، وتأكدت بقضاء، ولا يفسح إلا في حق رجوع، وهذا أن لإمضاء من لقضاء، فصار كما رد رجوع واحد قبل القضاء، وهذا يسقط حد عن شهود عليه، ولو رجع أحدهم قبل الحكم حدوا جميعاً، فكذلك هذا، وإنما يسقط الحد عن الشهود عليه في قوهما جميعاً؛ لأن الشهادة لم تكمل في حقه فسقطت. [٢/٢٤٢، ٢/٢٤١]

وإن رجع بعد الرجم حُدَّ الرَّاجِعُ وَحْدَهُ وَضُمِّنَ رُبْعَ الدِّيةِ، وَإِنْ نَقَصَ عَدَدُ الشُّهُودِ عَنْ أَرْبَعَةٍ حُدُّوا جَمِيعًا. وَإِحْصَانُ الرِّجْمِ أَنْ يَكُونَ حُرًّا، بَالِغًا، عَاقِلًا، مُسْلِمًا، قَدْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً نِكَاحًا صَحِيحًا وَدَخَلَ بِهَا وَهِيَ عَلَى صِفَةِ إِحْصَانٍ. وَلَا يُجْمَعُ فِي الْمُحْصِنِ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالرِّجْمِ، وَلَا يُجْمَعُ فِي الْبَكْرِ بَيْنَ الْحَدِّ وَالنَّفْيِ إِلَّا أَنْ يَرَى الْإِمَامُ ذَلِكَ مَصْدَحَةً فَيُغْرِبُهُ عَلَى قَدَرِ مَا يَرَى.

وصص ربع الدية: أما عصمان؛ فلأن الباقي ثلاثة أرباع نصاب الشهادة، ولا اعتبار سافي، فيكون اتلف شهادة لرجع ربع الحق. وقال الشافعي يجب قتله، كونه سنًا قتل المسلم، وأما الحد: فمذهب عثمان الثلاثة؛ لا بقلاب شهادته بالرجوع قذفًا، وقيل رفر: لا يجد؛ لأنه إن كان قاذف حي فقد سقط بالموت؛ لأنه لا يورث، وإن كان قاذف ميت، فهو مرجوم تحكم القاضي، ودلت يورث الشبهة. فمنا: إنه قاذف ميت؛ لأن شهادته بالرجوع انقضت قذفًا، فصار قاذفًا بعد الموت، ومن قذف ميتًا يرمي الحد، ومن يبق مرجومًا تحكم القاضي لا يعساح احكم بالعساح احجة في حقه؛ لأن راعمه معتبر في حقه، وكلما رجع واحد حد، وصص ربع الدية؛ لأن تلف النفس بشهادته، فيصمون.

حرا: احتزر به عن العبد. **بالغا:** احتزر به عن النسي. **عاقلا:** احتزر به عن المجنون. **مسلمًا:** احتزر به عن الكافر. **نكاحًا صحيحًا:** احتزر به عن النكاح الفاسد. **ودخل بها:** [لأن بدو الدخول لا يصير محصنًا] **وهما على الخ:** معناه: هما حالة الدخول على صفة الإحصان؛ لأنه لو دخل بالملوكة أو الكافرة أو المجنونة أو النسيبة لا يكون محصنًا؛ لعدم تكامل العمة؛ إذ لصع يتفر عن صحة محبوبة، وفل ما يرعب في النسيبة لقنة رعتها، وكذا بالملوكة حذرًا عن رق المولد، وكذا تقف الألفة مع اختلاف الدين في الكافرة خلافًا لأن يوسف، والأصل في هذا: أن كفرا العمة يتعلط عند تكاملها وتكثرها، فهذه الأشياء من جلائل اسم، فتكون مرجرة عن الرنا، فعند ارتكابه مع وجود هذه العم يجب قتله، وكذا لو كان أرواح عبدًا، أو صبيًا، أو مجنونًا، أو كافرًا، وهي حرة مسممة عاقبة نالعة لم تكن محصنة، ثم المعتز في لوصء الإيلاج على وجه يوجب غسل سواء أُرل أو لم يرس.

ولا يجمع في المحصن الخ: لأنه لا يجمع لا في ماعر، ولا في العمدية، كذا في 'العدة'. وفي اللاب' لأن الحلد يعري عن المقصود مع الرجم؛ لأن رجر غيره يخص بالرجم؛ إذ هو في العقوبة قصاها، ورجره لا يخص بعد هلاكه. [١٦٦٢] **ولا يجمع في البكر الخ:** وقال شافعي: يجمع بينهما بقوة. 'سكر بالبكر حد مائة وفي سنة'. رواه الجماعة إلا البحري والسنائي، وبه قال مالك وأحمد، وسنا: أن أصل جعل الحلد مائة، والريادة على مطلق النص نسخ، وما رواه مسوح، ولأن في لتعريب تعريضًا لها على الفساد، ولقد قل على كفى بالنهي فتنة، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فحلف أن لا يعني بعده أبدًا، ولهذا عرف أن نفسه كان بطريق السياسة والتعزير لا بطريق الحد؛ لأن مثل عمر بن الخطاب لا يخف أن لا يقيم الحد كذا في 'أمر احقائق'.

قدر ما يرى: أي على طريق التعزير لا على طريق الحد. [الجوهرية النيرة: ٢/٢٤٣]

وإذا زنى المريض وحده الرحم رجم، وإن كان حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ. فإذا زنت الحامل لم تُحدَّ حتى تضع حملها. وإن كان حدها الجلد فحتى تتعلّى من نفاسها. وإذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم عن إقامته بعدهم عن الإمام لم تقبل شهادتهم إلا في حد القذف خاصة. ومن وطئ امرأة أجنبية في ما دون الفرج عزر. ولا حدّ على من وطئ جارية ولده لأنه أتى منكراً

رحم لأن إتيان مستحق عنه، فلا معنى للإسراع بسب مرض. [خوهره سيرة ٢٤٣: ٢] حتى يبرأ كيلا يقضي في هلاك، وهو غير مستحق عنه، وهذا رد كبر شديد، ثم يرد شديد البصر به رواه ذلك (الخوهره سيرة) حتى يصع حملها كيلا يؤدي إلى هلاك الولد، وهو نفس محترمه. (خوهره سيرة) تتعلّى وفي بعض النسخ: تتعلّى، وهو سهو، وصواب تتعلّى، أي ترفع يده به خرج منه، لأن نفس نوع مرض، وتحد حائض في حال الحيض؛ لأن الحيض ليس بمرض. (الجوهره النيرة)

لم تقبل شهادتهم. أي إذا شهد الشهود حد متقادم، ولم يمنعهم عن الشهادة على الفور لعدهم عن الإمام، أو مرضهم، أو خوف لطريق لم تقبل شهادتهم، إلا في حد القذف خاصة، ولأصل في حد: أن الحدود حلقة حتى لله تعالى تصل بالتقادم عند، وعند إسعافي. لا يضل كحقوق العباد، وبه قال مالك وأحمد. ولو: قول عمر إنما قوم شهدوا في حد لم يشهدوا به عند حضرته، وإنما هم شهود صعبين، ولأن الشاهد متى عذب برأ وجوده فيه محذور أخير حرّاه، شهادة بقاء حد، فيحصل الإرجاء، قال الله تعالى: ٥٥ منه. (ص ٥٠) وأجر لسنن على نسبه، قال رسول الله ﷺ من ستر عني أخيه أسلمت غيرة مسر الله عورته يوم القيامة، وأخير الأداء، ما أن يكون نسبه، بالإقدام على الأداء عند ذلك بصعوبة حركتهم فيتهمون، ولا شهادة بصله، وإن كان لا نسبه صاروا أقس، فاسمع بأخيره لأن أداء الشهادة من الواجبات، وتأخيرها فسق، إلا أن يكون لتأخير مرض وجوده، ففصل، جماعاً، ثم حد تقادم شهر روى ذلك عن أبي يوسف ومحمد، وفيه: سنة أشهر، وبه أشدّ الصحو، وعن أبي حنيفة: أنه موقوف إلى رأي القاضي، والأول أصح.

إلا في حد القذف لأنه لا تمنع فيه التقادم، لأن فيه حق العبد، والتقادم غير مانع في حقوق العباد، وهذا ما يقع الرجوع عنه بعد الإقرار، كذا في "رمز الحقائق".

ولا حد إلح لأن أشبهه فيه حكمية، وهي سب على دليل قال: "أنت ومالك لأنت"، وأعلم أن أشبهه بوعاد: في المحل، وتسمى شبهة حكمية، وشبهه في الفعل، وتسمى شبهة شتبه. فأشبهه في المحل في سنة موضع جارية به، وبمطقة بآثا ساكيات، ولبيعة في حق الساع قبل لتسيه، ومهورة في حق الروح قبل القص، =

أو ولد وَلَدِهِ وإن قَالَ: "علمتُ أَنَّهَا عَلَى حَرَامٍ"، وإذا وَطِئَ جَارِيَةَ أَبِيهِ أو أُمِّهِ أو زَوْجَتِهِ، أو وَطِئَ الْعَبْدُ جَارِيَةَ مَوْلَاهُ، وَقَالَ: "علمتُ أَنَّهَا عَلَى حَرَامٍ" حُدَّ، وإن قَالَ: ظَنَنْتُ أَنَّهَا تَحِلُّ لِي لم يُحَدَّ. وَمَنْ وَطِئَ جَارِيَةَ أَخِيهِ أو عَمِّهِ، وَقَالَ: ظَنَنْتُ أَنَّهَا عَلَى حَلَالٍ حُدَّ. وَمَنْ زُفَّتْ إِلَيْهِ غَيْرُ امْرَأَتِهِ، وَقَالَتِ الْبِسَاءُ: "إِنَّهَا زَوْجَتُكَ" فَوَطِئَهَا، فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْمَهْر. وَمَنْ وَجَدَ امْرَأَةً عَلَى فِرَاشِهِ فَوَطِئَهَا.....

= وإجارية المشتركة بينه وبين غيره، والمرهونة في حق المرقس في رواية كتاب الرهن، ففي هذه المواضع لا يُحَدُّ. وإن قَالَ: علمتُ أَنَّهَا عَمِي حَرَامٌ بِحَبِّ الْمَهْرِ، وَبُشْتُ السَّبَّ إِذَا ادَّعَاهُ. وَبُشْتُ صَ تَصْدِيقُ ثَلَاثٍ إِذَا كَانَ الْمُدَّعِي حُدًّا مَعَ وجود الأب، ولا يُحَدُّ أَحَدٌ عَلَى قَادِفٍ هَؤُلَاءِ. وَأَمَّا شَهْدَةُ فِي الْفِعْلِ: ففي ثمانية مواضع: جارية أبيه، وأمه، وزوجته، ومطلقة ثلاثاً وهي في العدة، أو كان بالطلاق على ما في العدة، وأم يولد إذا اعتقها وهي في العدة، وجارية النور في حق العبد، وإجارية لمرهونة في حق المرقس في رواية كتاب الحدود، وهو الأصح، كذا في 'الهدية'. واستعير سرهش في هذا كسر المرقس، ففي هذه المواضع لا حد عليه رد قال: طُبِتَ أَنَّهَا تَحِلُّ لِي، وإن قَالَ: علمتُ أَنَّهَا حَرَامٌ حُدَّ، ثم في كل موضع كانت الشهادة في الفعل لا ثبت سب يولد منه وإن ادَّعَاهُ، وفي كل موضع كانت الشهادة في نحل ثبت سب منه إذا ادَّعَاهُ. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٤٤]

حرام، حد. لأنه لا شبهة لهما في حرمة الموصوءة. **لم يحد** لأن صبه سبب في صهره؛ لأنَّه تنصُّ في مال نوويه وزوجته، وكذا العبد في مال مولاه يأكل منه عند حاجته، فحرام أن يتسبه عنه الاستسباح، فكان شبهه اشتبه إلا أنه ربي حقيقة، فلا يحد قاده، وكذا إذا قالت جارية: صبَّ نَهْ حِلُّ لِي، والعجل لم يدح آخر، لأنَّ الفعل واحد، فأيهما قال: صبَّ نَهَا تَحِلُّ لِي، درى عنهما الحد حتى يصر جميعاً فكما قد عرفت أن ذلك حرام عليهما. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٤٤] **على حلال:** وفي بعض النسخ: تحل لي.

حلال، حد. لأنه لا استسباح بينهما في المال، وكذا سائر المحرم سوى الأولاد. (الجوهرة النيرة) **ومن زفت إلح** هذا من باب الشهادة في المحل؛ لأنَّ الفعل صدر منه ساء على دليل أضيق لشرع له العمل، وهو الإحصار أَنَّهَا امْرَأَتُهُ، فمحض التمسك كالثالث؛ لدفع صرر العرور، كذا في 'العناية'. **فلا حد عليه** لأنه اعتمد دليلاً، وهو الإحصار في موضع الاشتباه؛ إذا لإسناد لا يميز بين امرأته، وبين غيرها في قول بوهبة، فصار كالمعروف، كذا في 'الهدية'.

وعليه المهر: يعني مهر المثل، وعليها العدة، ولا يحد قاده؛ لأنَّ وظفه في غير ملكه، وبُشْتُ سب يُلْدَاهَا. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٤٥] **فوطئها:** لأنَّ وجود المرأة في بيته، وعلى فراشه ليس بشبهة.

فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا فَوَطَّئَهَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَمَنْ أَتَى
امْرَأَةً فِي الْمَوْضِعِ الْمَكْرُوهِ أَوْ عَمِلَ عَمَلٌ لَوْ طِ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - وَيُعْزَرُ،
وَقَالَا جِهًا: هُوَ كَالزَّانَا فَيَحْدُّ، وَمَنْ وَطِئَ بَهِيمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَمَنْ زَنَى فِي دَارِ الْحَرْبِ
أَوْ فِي دَارِ الْبَغْيِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

فعليه الحد لأنه لا شتاء بعد صور بصحة. [خوهرة سيرة: ٢٤٥٢] لم **يجب عليه الحد** عند أبي حنيفة كنه
يصرب صرب تعزيراً، وقلاً، عليه حد إذا كان عدماً بسك. وصحيح قول أبي حنيفة ورفعه، وعليه مشي سفي
وعن أبي وغيرهم. [التصحيح والترجيح: ٣٩٩] **عند أبي حنيفة** قال حمل الإسلام في شرحه. التصحيح قول
أبي حنيفة، وعليه مشي المحبوبي والنسفي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٤٠٠]

فحد حد الزنا، فخرج من كان محصناً، ويحد إن لم يكن؛ لأنه محقق بالنزاع في المعنى إذا لم يوطأ فضاء شهوة
في محل مشتهى على سبيل الكمال على وجه مخصوص حرماً، وله قلت اثلاثة، وعليهم يرجح: بقول ابن عباس
أنه قال: من وجدناه يعمل عمل قوم نوح فقتلوا مدعى ومفعول، روى أحمد وأبو داود، وأبي حنيفة: أن
نصحه قد حتموا في حكم الوطء، قال بعضهم: يرق بالسر، وقال بعضهم: يهدم عليه حدر، وقال
بعضهم: سكس من موضع مرتفع ويسع بالأحجار، فهو كدست مساوية لمرء حتموا؛ إذا لا يصح لهم الاختلاف
في المنصوص عليه، فيعزر بأمثال هذه الأمور؛ والرأي إلى الإمام، وليست هي في معنى الزنا؛ لأنه ليس فيها إضاعة
نفس، وشتاء لأسباب وفساد العرش؛ لأنه نادر وقوعه؛ لعدم لداعي في أحد الجنتين، وللداعي أن يراى من
الجانبيين، وما روى فمحمول على السياسية أو على المستحل.

فلا حد عليه لأنه يس في معنى الزنا في كونه حياً، بوجود لداعي بأن يضع سبيبه يتضرع، وحمل عليه
عديه سفيه، أو هرس شقوق، فلا يجب عليه الحد، ولكنه يعزى بالإجماع، وعن ثلاثة يحد، ثم إن كانت الدية مما
لا يؤكل لحمها تدح وتحرق، وإن كانت مما يؤكل تدح وتؤكل عند أبي حنيفة، وقلاً تحرق هذه أيضاً حد إذا
كانت نهيمة مدعى، وإن كانت غيره صمس مدعى فيمتها نصاحتها ثم تدح. وعن شافعي: لو كانت مما يؤكل
تدح وعليه قيمتها لو أعير. وبأكل منها غيره لا هو، وعن مالك: بأكل هو منها أيضاً، وعنه لا تدح حار سوء
كانت له أو لغيره. وعن أحمد: لا يأكل هو لا غيره، ثم إن الإحراق ليس بواجب عندنا، وإنما يفعل لقطع المتحدث
إذا كانت نهيمة نافية، وبأروي عن علي كرم الله وجهه أنه أمر مدح هذه شهيمه وحرقها بعد دئعها.
لم **يقم عليه الحد** لقوله "لا يقدم الحدود في دار الحرب"، وكذا حكمه في السعة؛ لأنه لا يد للإمام عليه
حار وجوده، فلا يؤحد بيد حادثة بعد ذلك.

باب حد الشرب

وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَأَخَذَ وَرِيحُهَا مَوْجُودَةً، فَشَهِدَ الشُّهُودُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَوْ أَقْرَ وَرِيحُهَا مَوْجُودَةً ^{طوعاً ولو قطرة} ^{الواو حالية} عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنْ أَقْرَ بَعْدَ ذَهَابِ رَائِحَتِهَا لَمْ يُحَدَّ. وَمَنْ سَكَرَ مِنَ النَّبِيذِ حَدَّ، وَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ وَجَدَ مِنْهُ رَائِحَةُ الْخَمْرِ أَوْ مَنْ تَقَيَّأَهَا، وَلَا يُحَدُّ السَّكَرَانُ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ سَكَرَ مِنَ النَّبِيذِ وَشَرَبَهُ طَوْعاً، وَلَا يُحَدَّ حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ السُّكْرُ. وَحَدَّ الْخَمْرِ وَالسُّكْرِ

باب حد الشرب أخره عن الربا؛ لأن الربا فح منه، وأعطى عقوبة، وقدمه على حد نكاح؛ سبق الحرمة في إشارته لا النكاح، لاحتمال صدقه، وتأخير حد السرقة؛ لأنه لصيانة الأموال التابعة للنكاح، كذا في البحر. **الخمر** هو الذي من ماء العنب إذا عني واشتد وقذف بالبرد، كذا في 'رمر الخفائق'.

ريحها موجودة معه، أو جاوزها به سكران. [خوهره النيرة: ٢٤٧/٢] **بذلك** إذا شرع وجود ريحها مع وقت الشهادة؛ لأن من شهد على رجل ربا متفادماً أو شرب خمر متفادماً أو سرقة قديمة أو تقس الشهادة. (خوهره النيرة)

فعله الحد لأن حماية الشرب قد صهرت، ولم يتقدم عهد، والأصل فيه أي وجوب حد قوله **وَمَنْ سَكَرَ مِنَ النَّبِيذِ حَدَّ** شرب الخمر فاحسبوه، فإن عاد فاحسبوه، كذا في 'الهدية'. **لم يحد** هذا عندهما، وقال محمد: يحد، وكذا إذا شهدوا عنه بعد ما ذهب ريحها. (خوهره النيرة) قال 'الإسبحاني'.... والصحيح قوضها، واعتمده الغني وسفي وغيرهما. [الصحيح وشرح: ٤٠٠] **ومن سكر الخ** بما شرط 'سكر'؛ لأن شربه من غير سكر لا يوجب حد، بخلاف الخمر، فإن الحد يوجب شرب قنبها من غير اشتراط السكر. [خوهره النيرة: ٢٤٧/٢]

ولا حد لأن ذلك لا يدل على شربه بحساره، خوفاً أن يكون كرهه، أو شربه في حال العطش مضطراً؛ لعدم الماء، فلا يحد مع الشك. [الجوهره النيرة: ٢٤٧/٢]

حتى يعلم الخ لأنه يجهل أنه سكر من غير أسيد كسبح أو من رماك، أو رماك إناث القرويس أو سكر نبيذ مكرهاً، فلا يحد مع الشك. [الجوهره النيرة: ٢٤٧/٢]

والسكر يجوز في سكر صم السمين وفتحها مع سكون الكاف وفتح السين وأخريث ككاف، وقد قال: فتحتين يكون العقيق، وإذ قال: بالسكون وصم السين يكون حد الخمر بمجرد شربه، وحد سائر الأشرطة بعد حصول السكر، واشتد به من إلى لسكون واصم. [خوهره النيرة: ٢٤٧/٢، ٢٤٨]

فِي الْحَرِّ ثَمَانُونَ سَوْطًا. يُفَرَّقُ عَلَى بَدَنِهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الزَّنا، فَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَحَدُّهُ أَرْبَعُونَ. وَمَنْ أَقْرَبَ بِشُرْبِ الْخَمْرِ وَالسُّكْرِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يُحَدَّ. وَيُثَبَّتُ الشَّرْبُ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ أَوْ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ.

يُثَبَّتُ

ثمانون سوطاً وهذا عهد، وفي نسخة وأحمد. رُبعون سوطاً لما روي عن أنس أن النبي ﷺ ضرب في الخمر بالحديد والسعال، وضرب أبو بكر أربعين، وفيه قال أحمد في رواية، ولنا: قول علي: إنه إذا شرب سكر، ورد سكر هدى، ورد هدى فترى، وعلى مُفترى ثمانون حيدة، روه ندر قصي ومالك معناه، وعليه رجع الصحابة، وما روه كان حربيتين والنعمان، فكان كل صبرة بصرى، فكان حجة لنا، ولدي بدلت على هذا قول أبي سعيد جند على عهد رسول الله ﷺ في حمر بعين، فيما كان في زمن عمر جعل يد كل رجل سوطاً، رواه أحمد، وفي الصحيح أن عثمان **رضي الله عنه** أمر علياً أن يجلد الوليد ثمانين.

يفرق على بدنه: لأن تكرار الضرب في موضع واحد قد يقتضي إلى التلف.

فحدّه أربعون أي حد سكر، وحد شرب حمر في حق عهد رُبعون سوطاً، رواه أبو حنيفة: أن عمر وعثمان وعبد الله بن عمر **رضي الله عنهم** صلبوا في الخمر، ولأن برق مصف، كما مر مراراً.

بشهادة شاهدين: لأنه ليس كالزنا.

مرة واحدة، عن أبي يوسف: بشرط الإقرار مرتين وفي "التصحیح" المرحيح: قال الإسبحاني: والتصحيح قولنا: [قول أبي حنيفة]، واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما. [ص: ٤٠١]

ولا يقبل فيه الج لأنه حد، ولا مدخل بشهادة نساء في حدود. [خوهره سيرة: ٢٤٨] ولأن فيه شبهة البذية والصلال والنسيان.

بابُ حَدِّ الْقَذْفِ

إذا قذف الرجل رجلاً محصناً أو امرأةً مُحَصَّنَةً بصريح الزنا، وطالب المَقْدُوفُ بالحدِّ، حدّه الحاكمُ ثمانينَ سوطاً إن كان حُرّاً يفرّقُ على أعضائه، ولا يجردُ من ثيابه، غيرَ أنه يُزرعُ عنه الفروُّ والحشوُّ، وإن كان عبداً جلده أربعينَ سوطاً. والإحصانُ: أن يكون المَقْدُوفُ حُرّاً، بالغاً، عاقلاً، مسيماً، عفيفاً عن فعل الزنا. ومن نفى نَسَبَ غيره، فقال: "لست لأبيك" أو "يا ابن الزانية" وأمه مُحَصَّنَةٌ ميتةٌ فطالبُ الابنِ بحدّها حدّ القاذفِ، ولا يطالبُ بحدِّ القذفِ للميت

باب حد القذف - وهو في اللغة: ارمي مطلقاً، وفي القاموس: انتقاد أو ترامي، وفي الشرع: رمي مخصوص، وهو ارمي بالربا صريحاً، وهو القذف الموجب للحد، وشرطه إحصان لمقدوف وعجز بقادف عن إثباته بالبينة، ولو قارن: بينة حاضرة في المصر أمهه القاصي إلى آخر المجلس، وعن أبي يوسف: أنه يؤخره إلى المجلس الثاني، كذا في 'أمر الحقائق'. **حدّه الحاكم إلخ**: لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِزُنُوفٍ يُحْصَى﴾ (سورة ٤)، أي: لا يحد؛ **وحدّه بمس حدّه** (سورة ٤) الآية، والمراد بالرمي الربا بالإجماع، وفي النص إشارة إليه، وهو شرط أربعة شهود؛ إذ هو محتص بالربا، ومطالبة المَقْدُوف؛ لأن فيه حقه من حيث دفع العار وإحصان لمقدوف؛ لما تلوا، كذا في 'الهداية'. **الفرو والحشو**: لأهما ينعان الألم، فلا يحصل المقصود عند الإسراع.

أربعين سوطاً: لأن حد العبد على النصف من حد الأحرار، والمراد بالآية: الأحرار لا يعبد، فلا يستويان. **حُرّاً إلخ**: أما الحرية؛ فلا أنه يطلق عليه اسم الإحصان، قال الله تعالى: ﴿مَعْشَرٌ﴾ (سورة ٢٥) أي على الإماء **عفيفاً** من عصى **مُحَصَّنَةً** من عباد (سورة ٢٥) أي الحرائر، وعقل والنوع؛ لأن العار لا يلحق بالصبي والمجنون؛ لعدم تحقق فعل الزنا منهما، والإسلام، لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَشْرَكَ بِلِلّهِ فَيَسْأَلْهُ عَمَلُهُ﴾ (سورة ٢٥) والعفة؛ لأن غير العفيف لا يبحقه العار، وكذا القاذف صادق فيه أي في قذف غير العفيف، كذا في 'الهداية'.

عفيفاً: العفيف: هو الذي لم يكن وطئ امرأة بارناً، ولا بالشبهة، ولا سكاح فاسد في عمره، فإن وجد منه ذلك في عمره مرة واحدة لا يكون محصناً، ولا يحد قاذفه. **حد القاذف**: وهذا إذا كانت أمه حرة مسيئة؛ لأنه في الحقيقة قذف لأمه؛ لأن النسب إنما ينفي عن الزاني لا عن غيره، كذا في 'الهداية'.

إلا من يقع القذف في نسبه بقذفه. وإذا كان المَقْذُوفُ محصناً جاز لابنه الكافر والعبد أن يطالب بالحد. وليس للعبد أن يطالب مولاة بقذف أمه الحرة. وإن أقر بالقذف، ثم رجع لم يقبل رجوعه. ومن قال لعربي: "يا بُطَي" لم يُحد، ومن قال لرجل: "يا ابن ماء السماء" فليس بقاذف، وإذا نسبته إلى عمته أو إلى خاله أو إلى زوج أمه فليس بقاذف. ومن وطئ وطء حراماً في غير ملكه لم يُحد قاذفه، والملاعنة بولد لا يُحد قاذفها، وإن كانت الملاعنة بغير ولد حد قاذفها. ومن قذف أمة أو عبداً أو كافراً بالزنا، أو قذف مسلماً بغير الزنا فقال: "يا فاسق" أو "يا كافر" أو "يا خبيث" عُرِّرَ، وإن قال: "يا حمار" أو "يا خنزير" لم يُعزَّر.

إلا من يقع القذف أح وهو المولد والمولد؛ لأن العبد يصلح له مكان الحرية [الجوهرية سيرة ٢/٢٥٠] حار لانه الكافر أح. وقال زهر. ليس هما ذلك؛ لأن القذف يسويهما لرجوع عار إليهما، ولذا: أنه عيره بقذف محصن، فيجب عليه الحد، ولو كان مقدوف ميتة بصرته أو أمة، وهم ولد مسلم لم يكن عى قاذفها حد؛ لأنه لم يقذف محصنة. [الجوهرية النيرة: ٢/٢٥٠]

وليس للعبد أح لأنه لا يحدت مصالبه مولاة حد القذف نفسه، فلا يملكه لأمه. [جوهرية سيرة ٢/٢٥١] ولأن عبد لا يستحق عى مولاة عقوبة. لم فصل رجوعه لأنه نعم له حق الادمي. (الجوهرية سيرة) لم يحد لأنه أراد به التشبه في الأحلاق وعدم الفصاحة. فلا يكون قدفاً، والسط حل من الناس سواد العراق (جوهرية سيرة) فليس بقاذف لأنه يحمل اندح حسن لحق والكرم وصفاً، ولأن ابن ماء السماء لقب به؛ لصفاة وسخائه وهو اسم لحد النعمان بن المنذر. [الجوهرية النيرة: ٢/٢٥٢] فليس بقاذف: لأن كل واحد من هؤلاء يسمى أباً، قال الله تعالى: ﴿وإله آباءك إبراهيم وإسماعيل وإشحاق﴾ (البقرة: ١٣٣)، وإسماعيل كان عمًا، وفي الحديث: "أخال أب وزوج الأم يسمى أبا للقرية". (الجوهرية النيرة)

في غير ملكه قد يعزّر مث. حتر عن وص، مرته حائض. (الجوهرية سيرة) لم يحد قاذفه بموت عفة، وهي شرط لإحصان. لا يحد قاذفها بغير أمه الرب منها، وهي ولادة ولد لأب به، فصارت العمة بصر، لب حد قاذفها لاعداء أمانة الزنا. قذف أمه أح عرر ويصح التعزير عاقبه؛ لأنه قدف حسن ما يجب فيه الحد. [جوهرية النيرة: ٢/٢٥٣] عرر إلا أنه لا يلع في التعزير عاقبه في هذا، بل يكون الرأي فيه إلى الإمام، فيعزّر على قدر ما يرى. (الجوهرية النيرة)

والتعزير أكثره تسعة وثلاثون سوطاً، وأقله ثلاث جلدات وقال أبو يوسف: يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطاً، وإن رأى الإمام أن يضم إلى الضرب في التعزير الحبس فعل، وأشد الضرب التعزير، ثم حد الزنا، ثم حد الشرب، ثم حد القذف، ومن حدّه الإمام أو عزّره. فمات قدمه هدر، وإذا حدّ المسلم في القذف سقطت شهادته وإن تاب، وإن حدّ الكافر في القذف، ثم أسلم قبلت شهادته.

والتعزير أكثره الخ وقال أبو يوسف: ينبع بالتعزير خمسة وسبعين سوطاً، وعنه تسعة وسبعون سوطاً، وعنه أنه يقرب كل حبس إلى خمسة، فمقرب النفس والنفس من حد الزنا، والقذف لعير المحض، أو لمحض بغير الزنا من حد القذف صريحاً، وعنه أن التعزير يعتبر على قدر عظم الجرم وصعوره، فأبو يوسف اعتبر أدنى الحد في الأحرار، ثم نقص سوطاً في رواية، وهو القياس، وهو قول رفر، وخمسة في أخرى، وهو مأثور عن عني كرم الله وجهه فقلده، وهما بطرا إلى أدنى الحد، وهو حد العبد في القذف أي أربعين، فنقصا منه سوطاً، وعنه مالت: لا حد له ويفوض إلى الحاكم. وعند الشافعي وأحمد: في العدد تسعة عشر، والأصل فيه قوة، من ينبع حدّاً في غير حد فهو من المعتدين، أي من ينبع التعزير. وفي التصحيح والترجيح: واعتمد قولهما (الإمام أبي حنيفة ومحمد) الإمام الحنفي والشافعي والموصلي وصدر الشريعة، وهو أرسن كما نص عليه في "فتاوى قاضي خان" و"المختصر". [ص ٤٠٣]

فعل لأن التعزير موقوف على رأي الإمام، والمقصود منه الردع والرجع. فإذا رأى أن استأنه لا يرتدع بالضرب حسنه أيضاً، وإن كان يرتدع لا يحسنه. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٥٤] **وأشد الضرب التعزير** لأنه يرى التحفيف فيه من حيث العدد حيث جعل أقل من الحد، فلا يخفف من حيث الوصف؛ كيلاً يؤدي إلى فوت المقصود، وهو الرجع، وهذا لم يخفف من حيث التعريق على الأعضاء، كذا في 'الهداية' **ثم حد الزنا** لأنه ثابت بالكتاب، ومؤكد بقوله تعالى: ٥٠ لا حدّ له. وفي نسخة (٥٠ - ٢) (الجوهرة النيرة)

حد الشرب لأن سبه متيقن. (الجوهرة النيرة) **ثم حد القذف** لأن سبه محتمل لاحتمال كونه أي القذف صادقاً، ولأنه قد جرى فيه التعليظ من حيث رد الشهادة، فإنه يرد شهادة الحدود في القذف، ولا تقبل أدل، فلا يعط من حيث الوصف. **قدمه هدر** لأنه فعل ما فعل بأمر الشرع، وفعل المأمور لا يتقيد بشرط سلامة كالقصاص والبراع. **وإن تاب**. لقوله تعالى: ٥٠ لا حسنة لهم شهادة بعده (سورة) ولأنه أدى المقصود بلسانه، فسببه الله ثمرة لسانه مجازاة له، وثمره اللسان نفاذ الأقوال. (الجوهرة النيرة)

قبلت شهادته لأن هذه شهادة استفادها بعد الإسلام، فتم تدخلي تحت الرد. [انساب: ٢/١٧٩]

كِتَابُ السَّرِقَةِ وَقُطَاعِ الطَّرِيقِ

إذا سرق البالغ العاقل عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم، مضروبة كانت أو غير مضروبة، من حرز لا شبهة فيه، وجب عليه القطع، والعبد والحر فيه سواء، ويجب القطع بإقراره مرة واحدة أو بشهادة شاهدين. وإذا اشترك جماعة في سرقة فأصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع، وإن أصابه أقل من ذلك لم يقطع. ولا يقطع فيما يوجد تافهاً مباحاً في دار الإسلام كالخشب والحشيش والقصب والسمك والصيد،

كتاب السرقة الح عقبه الحدود، لأنه منها مع اصمان، كذا في 'فَهْستاي'. قال الفَهْستاي: وهي نوعان. لأنه إما أن يكون صررها بدي امان، أو به وبعامه المنسمين، فالأول يسمى بالسرقة الصغرى، والثاني بالكبرى. وهي لغة: أخذ شيء من مال الغير حفية، وتسمية المسروق سرقة محاز، وشرعاً: باعتباره الحرمة أحده كدلت غير حق بصاً كال أم لا، وباعتباره قطع أحد مكيف باصق يصير عشرة درهم جيداً، ومقدرها مقصودة صاهرة لإخراج حفية من صاحب يد صحيحة مما لا يتسارع إليه الفساد، وفي دار العدل من حرر لا شبهة، ولا تأويل فيه، كذا في 'السر المختار' وحاشية 'رد المحتار'. **وجب عليه القطع** والأصل فيه قوله تعالى: **وَالسَّارِقُ يُكَفِّرُ بِهِ بِلْعَانِهِ** (مائدة ٣٨) الآية، ولا بد من اعتبار لعن والسوء؛ لأن الحفية لا تتحقق دونهما، والقصع جزء الحفية، والتقدير عشرة دراهم؛ بقوله **لَا يَقْطَعُ** إلا في دينار أو عشرة دراهم، كما في الهدية.

والعدو والحر: وكذا ارجل و امرأة. [الجوهرة اسيرة: ٢٥٧/٢] فيه سواء لإطلاق الآية من غير فصل، ولأن القطع لا يتصف. (جوهرة ليرة) **بشهادة ساهدين** ولا يجوز بشهادة رجل وامرأة؛ لأنه حد. (الجوهرة النيرة) **لم يقطع** [اعتباراً بحالة الانفراد]. وإن لم يحجب القصع صم ما أضانه من دث، وإن سرق واحد من جماعة عشرة دراهم قصع، ويكون دث القصع هم جميعاً، ولو دخل داراً فسرق من بيت منها درهم، فأخرج به ساحتها ثم عاد فسرق درهماً آخر ولم ير يفعل هكذا حتى سرق عشرة، فهذه سرقة واحدة، فإذا أخرج العشرة من الدار قصع، وإن حرج في كل مرة من الدار، ثم عاد حتى فعن دث عشر مرات لم يقطع؛ لأنه سرقات، ولو سرق ثوباً لا يساوي عشرة دراهم، وفي طرفه درهم مصرورة تزيد على العشرة، فعن أبي حبيقة إذا لم يعلم سدره لم يقطع، وإن علم بها قطع، وعن أبي يوسف: عليه القطع علم أو لم يعلم. (الجوهرة النيرة)

ولا يقطع الخ والأصل فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: 'كانت اليد لا تقصع على عهد رسول الله ﷺ في شيء المتفه أي الحقيق، كذا في "الهدية". **كالخشب**: يعنى ما سوى الساج والقناء والأبوس والصدس.

ولا فيما يسرّع إليه الفساد كالقَوَاكِه الرطبة واللبن واللحم والبطيخ والفأكهة على الشجر والزرع الذي لم يُحصَد. ولا قطع في الأشربة المطربة، ولا في الطنبور، ولا في سرقة المصحف وإن كان عليه حلية، ولا في الصليب من الذهب والفضة، ولا الشطرنج ولا الترد، ولا قطع على سارق الصبي الحر وإن كان عليه حلي، ولا سارق العبد الكبير، ويُقطع سارق العبد الصغير، ولا قطع في الدفاتر كلها إلا في دفاتر الحساب.

كالفواكه الرطبة. لقوله **لا قطع** في ثمر ولا كثر. [الجوهرية النيرة: ٢٥٨/٢] وقال الإسيحاني: وعن أبي يوسف أن عليه القصاص، والتصحيح قولنا. [التصحيح والترحيع: ٤٠٦] **الشجر والزرع إلخ** يعني لا قطع فيهما، لعدم الإحراق. (الجوهرية النيرة) في **الأشربة المطربة** أي المسكرة، والطرب استباح، ويقصع في سرقة القنّاق والندس والحل، ولا يقطع في الحر والثريد. (الجوهرية النيرة) في **الطنبور** وكذا الدف والمرام؛ لأنه لعملاهي. (الجوهرية النيرة) **ولا في سرقة المصحف** وعن أبي يوسف: يقطع مطلقاً، وعنه يقصع إذا بلغت قيمة الحلية عشرة دراهم؛ لأنها أي الحلية ليست من المصحف، فيعتبر باهرادها، ووجه الظاهر أي ظاهر الرواية، وهو عدم القطع أن الأحاد يتأور في أحده القراءة والظرف فيه، ولأنه لا مالية له على اعتبار المكتوب، وإحرازه لأجله لا المجلد والأوراق والحلية، وإنما هي توابع، ولا تعتبر بالتبع كمن سرق آية فيها حمر، وقيمة الآية على النصاب، كما في "أجوهرة" و"الهداية". **عليه حلية:** تساوي ألف درهم. (الجوهرية النيرة) **ولا في الصليب إلخ** لأنه مأدود في كسره، وكذا الصم من الذهب والفضة، وأما الدراهم التي عليها التماثيل فإنه يقطع فيها؛ لأنها ليست معدة للعبادة. (الجوهرية النيرة)

ولا الشطرنج إلخ وإن كانا من ذهب أو فضة؛ لأنها لعملاهي. [الجوهرية النيرة: ٢٥٨/٢] **ولا قطع إلخ** لأن الحر ليس ممل، وما عليه من الحلي تبع له، وهذا عدهما، قال أبو يوسف: يقصع إذا كان عليه حلي هو نصاب؛ لأنه يعب القطع سرقة وحده، فكذلك مع غيره. وفي "التصحيح والترحيع": قال الإسيحاني: والتصحيح قوهما. [ص ٤٠٦، ٤٠٧] **العبد الكبير:** لأنه عصب أو حداع؛ لأنه في يد نفسه. [الناب: ٢ ١٨٠] **ويقطع سارق العبد إلخ.** يعني إذا كان لا يعبر عن نفسه ولا يتكلم؛ لأنه مال، ولا يد له على نفسه كالبهيمة، وأما إذا كان يعبر عن نفسه فهو كالعبد، وقال أبو يوسف: لا يقطع وإن كان صغيراً لا يتكلم ولا يعقل؛ لأنه آدمي من وجه مال من وجه، كذا في "الهداية". [الجوهرية النيرة: ٢٥٨/٢]

ولا قطع في الدفاتر إلخ سواء كانت من التفسير أو الحديث أو الفقه؛ لأن المقصود ما فيها، وذلك ليس ممل، كذا في "الغاية". [حاشية السدي ٣٨٨] لأن ما فيها لا يقصد بالأحد.... وأما دفاتر الحساب وهم أهل الديوان فالمقصود منها الورق دون ما فيها، والورق مال، فيجب فيه القصاص، والمراد بذلك دفاتر قد مضى حسابها، أما إذا لم يمض م يقطع؛ لأن عرصه ما فيه وذلك غير مال، وأما دفاتر التجار ففيها القصاص؛ لأن المقصود منها الورق. [الجوهرية النيرة: ٢٥٩/٢]

ولا يُقطع سارق كلب، ولا فهد، ولا دف، ولا طبل، ولا مزمار. ويُقطع في الساج والقنأ والآبوس والصندل، وإذا اتخذ من الخشب أواني أو أبواب قطع فيها. ولا قطع على خائن ولا خائنة. ولا نباش، ولا مُنتهب، ولا مُختلس. ولا يُقطع السارق من بيت المال. ولا من مال للسارق فيه شركة. ومن سرق من أبويه أو ولده أو ذي رحم محرم منه لم يُقطع، وكذلك إذا سرق أحد الزوجين من الآخر، أو العبد من سيده، أو من امرأة سيده. أو من زوج سيده، أو المولى من مكاتبه، وكذلك السارق من المغنم. والحرز على ضربين: حرزٌ لمعنى فيه كالدور والبيوت، وحرزٌ بالحافظ، فمن سرق عيناً من الحرز، أو غير حرز وصاحبه عنده يحفظه.....

سارق كلب ولا فهد: لأقسامهما على إصلاص؛ إذ في مبيهما قصور. [خوهره البيرة: ٢٥٩ ٢]
ولا مزمار: لأن هذه معروف قد تدب إلى كسرهما. (خوهره البيرة) والقنأ: هو حشوة يتخذ منها رماح.
والآبوس والصندل: لأنهما موال غريرة محررة. (خوهره البيرة) ولا نباش: الذي يشق قصور ويأخذ كس.
ولا مُنتهب: الانتهاب: هو الأخذ علامته وقهر (خوهره البيرة) لأنه يذهب بغيره، كيف وقد قل نسى
﴿٢٥٩﴾: "لا قطع في مختلس، ولا منتهب، ولا خائن"، كذا في "الهداية".
ولا مختلس: لا حلاس: أن يحصف لشيء بسرعة على عفة. (خوهره البيرة) قل لإسبحاني: وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: عليه القطع، والصحيح قولهما. [التصحيح والترحيح: ٤٠٦، ٤٠٧]
من بيت المال: لأنه مال كافه مسلمين، وهو منهم. (خوهره البيرة) فيه شركة: لأن ثبوت ملكه في بعض المال شبهة. (الخوهره البيرة) لم يقطع: لوجود الشبهة؛ لعدم الإحراز من هؤلاء.
أو من روح سيده: ولو جه في مكان ظاهر. من مكانه: لأن له في مال مكتب حق.
وكذلك السارق الخ: أي لا قطع عليه؛ لأن له فيه نصيب. [خوهره البيرة: ٢٦٠ ٢]
كالدور والبيوت: ويسمى هذا حرزاً بالمكان. (خوهره البيرة) وحرز بالحافظ: كمن حسن في الصديق أو في صحره، أو في مسجد، وعنده مناعة، فهو بحرر به، وقد قطع النبي ﷺ سارق رداء صفوان من تحت رأسه، وهو نائم في المسجد، ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظاً، أو نائماً، والنازع عنده أو تحته، وهو الصحيح؛ لأنه بعد سائمه عند مناعه حافظاً له في العادة. (خوهره البيرة) سرق عيناً: وفي بعض نسخ: شيئاً، ومال واحد.

وجب عليه القطع، ولا قطع على من سرق من حمام أو من بيت أذن للناس في دخوله. ومن سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده قطع، ولا قطع على الضيف إذا سرق ممن أضافه، وإذا نقب اللص البيت ودخل فأخذ المال وناوله آخر خارج البيت فلا قطع عليهما، وإن اللقاء في الطريق ثم خرج فأخذه قطع، وكذلك إذا حمه على حمار وساقه فأخرجه، وإذا دخل الحرز جماعة فتولّى بعضهم الأخذ قطعوا جميعاً. ومن نقب البيت وأدخل يده فيه

وجب عليه القطع يعني من حرر واحد حتى لو سرق من حرر لرجل تسعة دراهم، ثم أتى منزلاً آخر، فسرق منه درهماً آخر لم يقطع. [الخوهرية البيرة: ٢٦١، ٢] قطع: لأنه محرر بالحافط. (الخوهرية البيرة) ولا قطع على الصنف الح لأن لبيت م يبق حرراً في حقه، يكونه مأدونة في دحونه، ولأنه سرقة أهل الدار، فيكون فعله حياة لا سرقة، ولا قطع في الخيانة، كما في "أفدائه". (الخوهرية البيرة) فلا قطع عليهما الح وهذا عند أبي حنيفة؛ لأن لأور م يوجد منه الإخراج، وكذا الخارج م يوجد منه هنت الحرر، وعندهما يقطع الداخل؛ لأنه ما ناوله قامت يد الثاني مقام يده، فكأنه حرج، والشيء في يده، وعن أبي يوسف: إن أدخل الخارج يده، فشاؤنه من يد الداخل قطعاً جميعاً، ولو أن الداخل رمى به إلى صاحب له خارج الحرر من غير مساولة، فأخذه الخارج، فلا قطع على واحد منهما، والأصل: أن من سرق سرقة، وم يخرجها من الدار م يقطع. [الخوهرية البيرة: ٢٦١، ٢٦٢] فإن حمان الإسلام: والتصحيح قول أبي حنيفة، وعليه مشي الأئمة محوي واسمي والوصفي. [التصحيح والترحيج: ٤٠٧] فأخذه قطع هذا إذا رمى به في الصريق بحيث يراه، أما إذا رمى به بحيث لا يراه فلا قطع. [الخوهرية البيرة: ٢٦٢/٢]

وكذلك الح يعني أنه يقطع؛ لأن ما عني الهيمة يده ثالثة عليه، ولأن سير الدابة مضاف إليه لسوقه وفيد بقوله: 'وساقه'؛ إذ لو م يسقه حتى حرج الحمار نفسه لا يقطع. [الخوهرية البيرة: ٢٦٢ ٢] جماعة إلى وضع المسألة في دخول الجميع؛ لأنه إذا اشتركوا على فعل السرقة، ودخل واحد منهم البيت، وأخرج المتاع، فالقطع على من دخل، وعلى الباقيين التعزير، كذا في "العناية".

قطعوا جميعاً يعني إذا أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم، أو ما قيمته عشرة، وقال رفر: يقطع الواحد وحده. هذا استحسان، والقياس: أن يقطع الحامل وحده، وهو قول رفر؛ لأن الإخراج وجد منه فتمت السرقة به. وما: أن الإخراج من النكل معنى للمعاونة، كما في قلع الطريق إذا باشر أحدهم، وأحد من يجب حد قطع الطريق على جميعهم. وهذا لأن المعتاد فيما بينهم أن يحمل البعض المتاع، ويتشمر باقيون بدفع من يتعرض له من صاحب البيت أو غيره، فلو امتنع القطع أدى إلى سد باب الحد، كذا في "الهداية" وغيرها.

وأخذ شيئاً لم يقطع، وإن أدخل يده في صندوق الصيرفي أو في كتم غيره وأخذ المال، قطع. ويقطع يمين السارق من الزند وتحمس، فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، فإن سرق ثالثاً لم يقطع وخلد في السجن حتى يتوب.

لم يقطع هذا عندهما، وقال أبو يوسف: يقطع؛ لأنه حد امان من الحرر. ولا يشترط الدخول فيه كما إن أدخل يده في صندوق الصيرفي. وهما: أن هتت الحرر يشترط فيه الكمان، والكمان في الدخول، والدخول هو الاعتداد بخلاف الصندوق، فإن الممكن فيه إدخال اليد. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٦٣، ٢٦٤]

قطع لأنه لا يمكن هتت صندوق وكتم إلا على هذه صفة، وهو أن السارق أحد في الحرر لم يقطع؛ لأن سرقة لا تتم إلا (إحرج). [جوهرة نيرة: ٢/٢٦٣] قال هذه الدين في شرحه: وقال أبو يوسف: يقطع فيهما، والصحيح قولهما. واعتمده الرهاني وغيره. [التصحيح والترجيح: ٤٠٨]

ويقطع يمين الخ فاقطع؛ لما سواه من قبل أي فونه تعالى. [٥٥٠] من يده (٣٨٠)، وإيمن بقراءة عند الله من مسعود؛ إذ في قرأته وقصوه، أيهما، ومن يده؛ لأن لاسم يتناول يده إلى الإبط، وهذا مفصل - أي رسع - مشتق به كيف، وقد صح أن أي يده. أمر يقطع يد السارق من لريد والحسم؛ بقوله: وقصوه وحسموه، أخرجه الحاكم في مستدركه، ولأن أبو حنيفة يقضي إلى سيف، وحد آخر لا مسف، كما في هذه وغيره. **من الريد** هو يفتح راء وسكون سول مفصل طرف الذراع في الكف وهو الرسع. **وتحمس** لقوله: في سارق: 'اقصوه ثم احسموه'. ومقتضاه: وجوب الحسم؛ لأن الأصل في الأمر أن يكون موجوب، والحسم - أي هتت - ثم أخر الحسم والمثل أريت على السارق؛ لأن سبب منه، وصورة حسم على وجهين: أحدهما: أن تكون يده الحديدية محمية؛ مثلاً يسيل دمه، وثاني: أن تجعل يده بعد القطع في دهن أعنى لينقطع دمه، ولا يد من الحسم؛ لأنه لو لم يحسم يؤدي إلى التلف.

قطعت رجله اليسرى [من الكعب عند أكثر أهل العلم. فعنه عمر] [٣٨٠] بقوله: إن عاد فاقصوه، وعنه لإجماع، وما كان قطع اليد والرجل من خلاف حكم السرقة الكبرى يعني قطع الطريق. وهو تسميته السرقتين التحقت سرقة ثانية في حكمه، ثم قطع رجل من الكعب عند أكثر أهل العلم، وهو مأثور عن عمر. قال أبو ثور وأبو قيس: تقص من نصف لقدم من معقد اشراك؛ لأن عيباً. كان يفعل كذا، ويدع له عقلاً يحشي عيبه.

وخلد في السجن الخ ويعبر بالضرر مع الحسم؛ لأنه لا سقطت يقطع؛ لا بالحرر بالضرر وحسن. وقال الشافعي: يقطع يده اليسرى، وفي الرابعة رجله اليمى؛ لقوله: 'من سرق فاقصوه، فإن عاد فاقصوه، فإن عاد فاقصوه، فإن عاد فاقصوه'. الحديث، أو كما قال. ولما: إجماع الصحابة حين حجهما على. بقوله: 'إني لأستحي من الله أن لا أدع يداً يبشها، ورجلاً يحشيها'. وم يجمع أحد منهم =

وإن كان السارق أشلَّ اليد اليسرى، أو أقطع، أو مقطوع الرجل اليمنى، لم يُقطع. ولا يُقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة، فإن وهبها من السارق، أو باعها منه، أو نقصت قيمتها عن النصاب، لم يُقطع. ومن سرق عيناً، فقطع فيها وردّها ثم عاد فسرقها وهي بحالها، لم يُقطع، وإن تغيّرت عن حالها، مثل أن كانت غزلاً فسرقه. فقطع فيه وردّه، ثم نسج فعاد وسرقه فقطع.

= باخديث اسرعوع، فدل على عدمه. وقال الطحاوي: تتبعنا هذه الآثار، فلم نجد شيئاً منها أصلاً، وهذا يقتل في الخامسة وإن ذكر القتل فيما رواه الشافعي، وليس صحيح فهو محمول على السياسية، أو على النسج، أما حمه على السياسية فبديل أنه قال في الخامسة: فإن عاد فاقنوده، وهو محمول على ما إذا سرق في الخامسة وفي "المرحبة": إذا سرق ثانياً ورابعاً للإمام أن يقتله سياسة لسعيه في الأرض بالفساد، ولأن قطع أيديين وأرجلين هلاك معي، واحد راجح؛ لأنه نادر الوجود، والرجل فيما يعيب وجوده.

لم يقطع: لأن فيه تفويت جنس المنفعة بطشاً أو مثلياً.

إلا أن يحضر إلخ لأن الخصومة شرط لظهور السرقة؛ إذا الحابه على منك الغير لا يظهر إلا بالخصومة، فالدعوى شرط لظهور السرقة، وقطع اليد وإن كان من حقوق الله تعالى، إلا أنه لا شك أن المسروق منه أعرف بحقيقة الحال من الشاهد، وكذا من السارق المقر؛ إذ يمكن أن يكون المسروق ملكاً للسارق بطريق الإرث، أو منك يدي رحمه محرم، وهو غير عالم به، ففي ترك المسروق منه ادعوى مضرة عدم وجوب القطع، وكذا في عيبه، ولا فرق في الدعوى بين الشهادة والإقرار. وقال الشافعي: لا حاجة إلى حضور المسروق منه في الإقرار دون البينة، وقال ابن أبي ليلى: لا يشترط حضوره أصلاً، كذا في "أمر الخقائق" و"مستحصى الخقائق".

عن النصاب لم يقطع إلخ وكذا إذا منكها ميراث سقط القطع لمعنى في أهنة بعد ما سلمت، وسواء كان ذلك كله قبل الترفع، أو بعده، وقال أبو يوسف: إذا وهب له، أو ناعها منه، أو نقصت قيمتها بعد الترفع، يسقط القطع، ولو رد السارق السرقة قبل الترفع إلى الحاكم، فلا قطع عليه. وإن ردها بعد ذلك قطع، ولو أمر الحاكم بنقص السارق فعني عنه المسروق منه كان عموه باطلاً؛ لأن القطع حق الله، فلا يصح العمو عنه. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٦٤] وهي خالها لم يقطع: وقال رفر: يقطع، وإذا لم يقطع عند وجب الصمان، بخلاف ما إذا رى امرأة فحد، ثم عاد، فرى لها حد أيضاً ثانياً، والمرق أن في السرقة إذا سقط القطع وجب صمان المال عوضاً عنه، وفي الربا إذا سقط الحد لم يضمن عين المرأة. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٦٥]

وإذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردها، وإن كانت هالكة لم يضمن. وإذا ادعى السارق أن العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه، وإن لم يُقم بيّنة وإذا خرج جماعة مُمتنعين، أو واحدٌ يقدرُ على الامتناع، فقصّدوا قطع الطريق، فأخذوا قبل أن يأخذوا مالاً ويقتلوا نفساً حبسهم الإمام حتى يُحدثوا توبةً، وإن أخذوا مالاً مُسلم أو ذميّ والمأخوذ إذا قسّم على جماعتهم أصاب كلّ واحدٍ منهم عشرة دراهم فصاعداً، أو ما تبلغ قيمته ذلك، قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف. وإن قتلوا نفساً ولم يأخذوا مالاً قتلهم الإمام حداً، فإن عفا الأولياء عنهم لم يلتفت إلى عفوهم، وإن قتلوا وأخذوا مالاً فالإمام بالخيار

وإذا قطع الخ لا العين قد تدلّ | خورده نيرة. ٢٦٥ | ردها على صاحبها بقائها على ملكه، وفيه إشارة إلى أن السارق لا يتنصّل من بوجه من الوجوه، وإن أنه لو وهبها، أو باعها، فلا يؤخذ من مشتركيه، وهو مذهب لا خلاف، كذا في الجمع لأكثر. هالكة. وكذا إذا كنت مسهيكاً في شهرته، لأنه لا يجمع نصيباً ونقص عندنا، وهو روي في يوسف عن أبي حنيفة، وروي الحسن عنه، أنه يصيب بالاستهلاك دون هلاك، كذا في 'هذه' لم ينص. وفي نسخة: لم يقسمها وإذا ادعى الخ معناه بعد ما شهد عنه بالسرقه، وقال الشافعي: لا يسقط مجرد الدعوى، لأنه لا يعجز عنه سارق، فيؤدي إلى سد باب الحد، وإنما أن يشبهه درته، وهي تتحقق بمجرد الدعوى؛ لا حسم، ولأنه يصح رجوع بعد إقرار | خورده نيرة: ٢٦٥، ٢٦٦ | حبسهم الإمام الخ عنه أن الأصل في حد قطع الطريق قسمة، يعني: لا يقطع إلا ما سرق، ولا يقطع إلا ما سرقه، ولا يقطع إلا ما سرقه، لأنه يعني عن وجه الأرض يدفع سرهم عن أهلها، ويعررون أيضاً ما سرقه منكر، وبشرط رجوع ونسأه في قطع الطريق. ذكر الطحاوي. أن حكم في النساء كحكم في رجول فيسب على سرقة، لأن ظاهر روي لا يقطع على نسأه؛ لأن هذا يقطع على شرع فيهم، كقولهم حرب، ونسأه يسو، من أهل حرب لا يرون أهل في حرب لا نفس، فكذلك هم، ثم إذا يقطع أيديهم. ولا أرجلهم، هل يسقط قطع عن الرجال؟ فيه روايتان، في رواية: يسقط، وفي رواية: لا يسقط.

قطع الإمام: إنما يجب قطع اليد والرجل؛ لأنه صم إلى الحد، ما إذا حقه صريح، فتعصّد حكمه بزيادة قطع رجله، وإنما قطع من خلاف؛ لأن القصاص من جاسب واحد يؤدي إلى تفويت جنس المنفعة. فإن عفا الأولياء الخ أي ساسه لا قصاصاً، وإنما كان قتل حد؛ لأنهم أصافو إلى اقتل بحافة الصريق، فتحتم القتل عندهم | خورده نيرة: ٢٦٦ | لم يلتفت الخ لأن ذلك حق الله، وحدود الله لا يجوز عفو عنها. (خوردة النيرة)

إِنْ شَاءَ قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَقَتَلَهُمْ أَوْ صَلَبَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ صَلَبَهُمْ، وَيُصَلَّبُ حَيًّا وَيُعْجُ بَطْنُهُ بِرُمَحٍ إِلَى أَنْ يَمُوتَ، وَلَا يُصَلَّبُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ، أَوْ مَجْنُونٌ، أَوْ ذُو رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنَ الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِ سَقَطَ الْحَدُّ عَنِ الْبَاقِينَ، وَصَارَ الْقَتْلُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ: إِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاؤُوا عَفَوْا، وَإِنْ بَاشَرَ الْقَتْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أُجْرِيَ الْقَتْلُ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ.

من خلاف: أي قطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى. [اللباب: ١٨٥/٢]

قتلهم: وهذا قول أبي حنيفة، وعندهما يقتصر على نصب وحده ولا يقطع. [الخوهرية السيرة: ٢٦٦ ٢]

صلبهم: يعني بعد القتل أو قبله على اختلاف الرواية في ذلك. [الخوهرية السيرة: ٢٦٦ ٢]

ويصلب إلخ. وكيفية الصلب: أن يعرر حشوة في الأرض.... ثم يربط عيناها يديه، ثم يقطع بالرمح في ثديه الأيسر، ويخصخص بطنه بالرمح إلى أن يموت، وفي هذه المسألة اختلاف رواية، فروي أنه يصلب حياً.

وروي الطحاوي: أنه يقتل أولاً، ثم يصلب بعد القتل؛ لأن الصلب حياً مثله، ولأنه يؤدي إلى تعديده، والاول أصح؛ لأن صلبه حياً تبع في الردع والرجز من صلبه بعد الموت. [الخوهرية السيرة: ٢٦٦، ٢٦٧]

من ثلاثة أيام: لأن بعد الثلاثة الأيام يتأذى الناس برائحته، فإذا صلب ثلاثة أيام حتى يبين أهله يديه. [الخوهرية السيرة: ٢٦٧/٢] **سقط الحد عن الباقيين:** وهذا عند أبي حنيفة ورفر، وقال أبو يوسف: إن باشر الواحد انصبي أو انجس، فلا حد عليهم جميعاً، وإن باشر العقلاء اسعوا حدوا، ولم يحد انصبي وانجس إذا باشروا، فهم امتنعون، والباقيون تبع، فإذا سقط الحد عن استوع، فسقط عنه عن التسع أولى. وهما: أن الحباية وحده قامت بالكل، فإذا لم يقع فعن بعضهم موحاً كان فعل الباقي بعض العنة، وله لا شئت الحكم كالمحصي وإعتمد إذا اشتركا في القتل، وأما إذا كان فيهم ذو رحم محرم من المقطوع عليه، فإنه يسقط الحد عن الباقيين؛ لأن لدى رحم محرم شهة في ما ذى الرحم بدالة سقوط انقص عنه في السرقة، وإذا سقط الحد صار القتل إلى الأولياء إن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا عفوا. [الخوهرية السيرة: ٢٦٧ ٢] وقال الإسبحاني: الصحيح صاهر الرواية، وعليه مشى الأئمة المجتوب والنسفي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٤١٠]

أجرى القتل إلخ. لأنه حراء ابحارة، وابعارة إنما نحقق بأن يكون بعض ردأ لبعض، والمشرط قتال واحد عنهم، وقد وجد، فيجري الحد على لعمل، وقال اشاعبي: لا يحد إلا مباشر كحد ابريا، ولذا: أنه حكمه يتعق بالابعارة، فيستوي فيه الردء والمباشر كالاستحقاق السهم في الغنيمة.

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

الأشربة المَحْرَمَةُ أربعة: **الخمر** وهي **عصير العنب** إذا غلب واشتدَّ وقذفَ بالزبد، والعصير إذا طُبِخَ حتَّى ذهبَ أَقْلٌ من ثلثيه، ونقيع التمر، ونقيع الزبيب إذا غلب واشتدَّ، ونبيذ التمر والزبيب إذا طُبِخَ كل واحدٍ منهما أدنى طبخةٍ ^{وإن شربها} ^{دود أن يطبخ} ^{ثانيها} حلالٌ وإن اشتدَّ، إذا شرب منه حتى يصح

كتاب الأشربة ما فرغ عن أحكام سارق لئال شرع في بيان أحكام سارق العقل، وهو اشرب المحرم، كما روي عن عمر أنه قال: لا أشرب ما يسرق عقلي، وهي الأشربة جمع شراب، وهو في اللغة: اسم لكل ما يشرب من المائعات، سواء كان حلالاً أو حراماً، وفي استعمال أهل الشرع: اسم لما يسكر من الأشربة المحرم منها. **أحمر** قال في الجوهرة سيرة [٢٦٨ ٢]: والكلام في الخمر في عشرة مواضع: أحدها: في بيان ماهيتها، وهي شيء من ماء عذب قد صار مسكراً، ولثاني: في حد ثبوت هذا الاسم، وهذا يبيّن ذكره من شتراف القذف بالبريد، هو قول أبي حنيفة، وعندهما إذا شتد وعلا، ولا يشترط القذف بالبريد. وثالث: أن عنبها حرام غير معبور بيسكر، ولا موقوف عليه؛ لأنه رجس، ولرجس محرم لعين، والرابع: أنه حرام معصية كاللحم، والخمس: أنه يكفر مستحبها، والسادس: سقوط تقومها في حق لمس حتى لا يصح منتهها وعصتها، ولا يجوز بيعها؛ لأن الله تعالى ما حسنها فقد أهانها، ولتقويتها يشعر بغيرها، ومن كان به عني مسمم دين، فأوفده من ثمن حمر لا يحل له أن يأخذه، ولا يحل بمذنب أن يؤديه؛ لأنه ثمن بيع باطل، وإن كان الدين عني دمي فإنه يؤديه من ثمن أخضر، ولم يسمه أن يستوفيه منه؛ لأن بيعها فيما بينهم جائز. وسابع: حرمة الانتفاع به؛ لأن الانتفاع باسجن حرام، ولأن الخمر واجب الاحتياط، وفي الانتفاع به اقتراب، قال الله تعالى: **وإن شرب الخمر فاجتنبوه**، وانتاسع: أن يشرب خمرها وإن لم يسكر منها؛ لقوله: **من شرب خمر فاجتنبوه**، فإن عاد فاجتنبوه. وانتاسع: أن يصح لا يؤثر فيها بعد القذف بالبريد، لا أنه لا يحد فيه من لم يسكر منه عني ما قالوا؛ لأن الحد بالقيل أيء حاصه، وهذا قد طبع، والعاشر: حور تحببها، وهو خلاف شافعي، هذا هو الكلام في الخمر. وأما العصير إذا صح حتى ذهب أقل من ثلثه فهو مصحح أدنى صح، وحدث حرام إذا غلب واشتد، وقذف بالبريد عني لاحتلاف، ويسمى النادق ونصف، وهو ما ذهب نصفه بالطبخ، وهو حرام عندنا أيضاً إذا غلب واشتد، وأما نقيع التمر وهو يسمى السكر، وهو شيء من ماء لربط فهو حرام أيضاً إذا غلب واشتد، وأما نقيع الزبيب، فهو شيء من ماء زبيب فهو حرام إذا غلب واشتد **عصير العنب** يعني شيء منه. [الجوهرة سيرة، ٢٦٨ ٢]

حلال هذا عندهما، وقال محمد هو حرام، وخلاف فيما إذا شربه لتقوي في الطاعة، ولا سمنر اصعد أو لتدوتي، ولا فهو حرام بالإجماع. [الجوهرة سيرة: ٢٦٩ ٢] والصحيح قوهما، واعتمده لأئمة المحنوي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترجيح: ٤١٢]

ما يغلبُ على ظنه أنه لا يسكره من غير لهُو ولا طَرَبٍ، ولا بَأْسَ بالخَلِيطَيْنِ، وتَبِيدُ العَسَلُ والتين والحنطة والشعير والذرة حلالٌ وإن لم يُطبخ. وعَصِيرُ العَنَبِ إذا طُبِخَ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ ثُلَاثُ حلالٌ وإن اشْتَدَّ، ولا بَأْسَ بِالانْتِبَازِ فِي الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمَزَقَةِ وَالنَّقِيرِ. وَإِذَا تَخَلَّلَتِ الخمرُ حَلَّتْ، سَوَاءً صَارَتْ بِنَفْسِهَا حَلًّا أَوْ بِشَيْءٍ طَرِحَ فِيهَا، وَلَا يُكْرَهُ تَحْلِيلُهَا.

بالخلطين وهو عبارة عن بقيع التمر والربيب يطحح بعد دث أدنى طمحة، ويتركان إلى أن يعنى ويشند، كذا في "عاية النبال"، روي عن عائشة **رضي الله عنها** أنها قالت: "كما سئد رسول الله **ﷺ** في سقاء فأحد قصبة من تمر، وقصبة من ربيب، فطرحتها فيه، ثم صب عليه الماء، فستده غدوة، فيشربه عشية، ويستده عشية، فيشربه غدوة". (رواه ابن ماجة)، وما في "المحاري" عن جابر أنه **رضي الله عنه** هي أن يشد الربيب والتمر جميعًا، وهي أن يتند السر والربط جميعًا محمول على حالة العسرة والقحص، حيث كره للأضياع الجمع بين النعمتين، بل يستحب أن يأكل أحدهما، ويؤثر الآخر على حاره حتى لا يشبع هو وحاره جائع، وما رويًا من الإياحة محمول على السعة بين الناس حتى أناح بين النعمتين، هكذا روي عن إبراهيم الحنفي، كما في "الكفاية" وغيرها.

حلال لأن قليله لا يفصي إلى الكثيرة كيفما كان؛ بقوله **رضي الله عنه**: "الخمر من هاتين الشجرتين المحللة ولعة" (رواه مسلم وأحمد وأحرون)، فحصى التحريم ههما، وامرأد. بيان احكم أي حكمهما واحد؛ لأن كل واحد منهما يسمى حمزًا حقيقة. **حلال** وإن **اسد** وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: حرام، قال الإسيحاني: الصحيح فوهما، واعتمده الأئمة المحمدي والسمي وغيرها. [التصحیح و لترجيح: ٤١٣]

بالانتاد في الدباء الخ أي حل اتحاد السيد في الدباء، وهي القرعة، واحتمه -بفتح الحاء المهمة وسكون السين وفتح التاء لثاء من فوق-، وهي احرار الحمر، وقيل: اخصر كانت عمل إلى المدينة فيها الحمر، والمرفق هو الإماء المظلي جوفها بالمرفق -كسر الرأى المعجمة- أي القير، والقير هو أصل حشنة يقر جوفها، بقوله **رضي الله عنه**: "كتب هيتكم عن الأشربة في ظروف الإدام فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكرًا" (رواه مسلم وأحرون).

وإذا **خللت الخ** وقال الشافعي: إن خللت لا تخل قولًا واحدًا، وإن خللت بالقل من الظل إلى الشمس، أو بالعكس، أو بإيقاد اسار بالقرب منها ففيه قولان؛ ما روي عن أنس **رضي الله عنه** أنه **رضي الله عنه** سئل عن الخمر يتحد حلالًا، فقال: لا. (رواه مسلم)، ولما: قوله تعالى. **رضي الله عنه** (سورة ٤)، والخل طيب، وفي التحليل إزالة أو وصف المفسد، وإشأت صفة المصالح، وقوله **رضي الله عنه**: "نعم الإدام الخل"، رواه مسلم، وهو مصق فيتناول جميع صورها، وامرأد ناسهي أن تستعمل الخمر استعمال الخل بأن يتفع بها انتفاعه كالانتدام وغيره، وأيضًا الحديث الذي رواه الشافعي في رواية السعدي، وهو ضعيف؛ لأنه روى بالتشيع وكان سائلاً شامًا

ولا يكره تحليلها لأنه إصلاح، والإصلاح ماح. [الكتاب: ١٩١، ٢] وقال الشافعي: يكره. [الخوهره البيرة: ٢٧٠/٢]

كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

يَجُوزُ الْإِصْطِيَاذُ بِالْكَلْبِ الْمَعْلَمِ، وَالْفَهْدِ، وَالْبَازِي، وَسَائِرِ الْجَوَارِحِ الْمُعَلَّمَةِ. وَتَعْلِيمُ الْكَلْبِ أَنْ يَتْرَكَ الْأَكْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَتَعْلِيمُ الْبَازِي أَنْ يَرْجِعَ إِذَا دَعَوْتَهُ. فَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبُ الْمَعْلَمِ أَوْ بَازِيهِ أَوْ صَقْرُهُ عَلَى صَيْدٍ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ عِنْدَ إِرْسَالِهِ، فَأَخَذَ الصَّيْدَ وَجَرَحَهُ فَمَاتَ حَلًّا أَكَلَهُ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ أَوْ الْفَهْدُ لَمْ يُؤْكَلْ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْبَازِي أَكَلَ، وَإِنْ أَدْرَكَ الْمُرْسَلُ الصَّيْدَ حَيًّا، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُذَكِّيهِ، فَإِنْ تَرَكَ تَذَكِّيَتَهُ حَتَّى مَاتَ لَمْ يُؤْكَلْ، وَإِنْ حَنَقَهُ الْكَلْبُ، وَلَمْ يَجْرَحْهُ لَمْ يُؤْكَلْ.

كِتَابُ الصَّيْدِ الخ ماسنه تا سبق من جهة ال ك و احد من لأشربة ولفسد يورث لسرور، و من صيد من امصعومات كما ل لأشربة من مشروبات، لا أنه قدم لأسربة، حرمته عتد بالاحرار عنها، وماسنه ذكر بدائع بعد ذكر الصيد صاهرة، وصيد في المعنى سم لما يصيد مأكولا كان أو غير مأكول، لأنه في شرح له أحكام وشروط كما ذكر في المتن، والذبائح جمع ذبيحة.

جوارح الخ والأصل هو فقهه تعالى (المائدة: ٥)، والجوارح المكوّنة من سباع جهنم، وخصر وشكس مستقيين معوج مضيق، فيشعر السباع بعمومه وسائر الجوارح الخ وهي كل ذي راس من سباع، وودي محب من صبر، [سب: ١٩٢٢] كاشدهين، ماشق وعقاب وصقور، كد في أربعين . **فإن أرسل** فإن سحفة: وإذا أرسل حل أكده لقوله عدي بن حاتم الطائي: إذا أرسلت كلبك معه وذكرته سم لله فكل، ولا تكل منه ولا تأكل؛ لأنه إذا أمسكه على نفسه، وبشارك كلبك حراً فلا تأكل، فإن تمسك على كلبك ولم يمسك على كلب غيرك، كذا في الحديث **لم يؤكل** ما روي عن الأئمة **أكل** لأنه سم من شرحه عليه ترك الأكل | الخوهرة ليرة: ٢٧٢٢ | **لم يؤكل** لأنه مقدور على دحه ولم يذبح، فصار كسفة، وهذا إذا تمكن من دحه، وأما إذا لم يتمكن فيه من حياة فوق ما يكون من اندووح لم يؤكل نص في صهر الروي، وعن أبي حنيفة: حل، وذكر بعضهم فيه مفصلاً، وهو أنه إذا لم يتمكن لفقد سكه لم يؤكل، وإن لم يتمكن نصيب الوقت، فكذلك نص لا يؤكل عند؛ لأنه إذا وقع في يده لم يبق صيد، فصل حكم دكة لا صطرار. (الخوهرة ليرة) **لم يؤكل** لأن حرج شرحه في صهر بروية. (الخوهرة ليرة)

وإن شاركه كلبٌ غيرُ مُعَلِّمٍ، أو كلبٌ مجوسِيٍّ، أو كلبٌ لم يُذكر اسمُ الله تعالى عليه لم يُؤكل، وإذا رمى الرجلُ سهمًا إلى الصيد، فسَمَّى الله تعالى عند الرمي أَكَلَ ما أصابه إذا جرحه السهمُ فمات، وإن أدركه حيًّا ذكَّاه، وإن ترك تذكَّيته لم يُؤكل، وإذا وقع السهمُ بالصيد فتحاملَ حتى غابَ عنه، ولم يرل في طلبه حتى أصابه ميتًا أَكَلَ، فإن قعدَ عن طلبه، ثمَّ أصابه ميتًا لم يُؤكل، وإن رمى صيدًا، فوقَعَ في الماء لم يُؤكل، وكذلك إن وقع على سطحٍ أو جبلٍ، ثم تردى منه إلى الأرض لم يُؤكل. وإن وقع على الأرض ابتداءً أَكَلَ، وما أصابه المعراضُ بعرضه لم يُؤكل، وإن جرحه أَكَلَ، ولا يُؤكل ما أصابه البدقة إذا مات منها، وإذا رمى صيدًا، فقطعَ عضوًا منه أَكَلَ الصيد، ولم يُؤكل العضو، وإن قطعه أثنائًا،

لم يؤكل لما رويما من حدث عدي. أَكَلَ: لأنه دابح بالرمي؛ يكون سهمه أله، فتشترط لتسمية عده. **حما** أي حار كونه حيًّا حياة فوق حياة المدبوح. لم يؤكل لأنه قدر على لأصل من حصول مقصود الناس، فصل حكم البدن. [الخوهره النيرة: ٢٧٣/٢] أَكَلَ: لأنه قد قعد عن طلبه ولم يستعمل عمل حر جعل كانه مات ترائ عين الصائد؛ دفعه للخرج، وهو مدفوع شرعاً؛ لأن الاصطاد كمال عيش في المشحر والبري وتورى الصيد فيها غاب، فما لم يقعد عن طلبه حل أكله؛ دفعه لضروره، ولا ضروره فيما إذا شغل بعمل آخر فلا يؤكل، كذا في 'عناية البيان' لم يؤكل لأنه يحمل أنه مات من العرق. (الخوهره ليرة) لم يؤكل لأنه يحمل الموت من اسقوط (الخوهره النيرة) أَكَلَ: لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، وفي عتارده سداب لاصصيد. (خوهره ليرة)

لم يؤكل أي الصيد الذي قتله المعراض حرام؛ ما روي عنه. أنه قال: إذا رميت بالمعراض فحرق كنه، وإن أصابه بعرضه فلا تأكله. رواد البحاري ومسلم، ولأن الخرج لابد منه؛ ما يبياه من قبل، وعرض المعراض لا يخرج، والمعرض سهم لا ريش ولا فصل له، وإنما هو حديد الرأس سمي الحديد معراضاً؛ لأنه يذهب معترضاً ناره، وناره يصيب حده، هكذا فسر المعراض في كملته سحر الرئي، ومثله في 'الصافي' و'ملا مسكين'.

أكل: لتحقق معنى الذكاة. [الخوهره النيرة: ٢٧٣/٢]

ما أصابه البدقة الخ لأنها تدق وتكسر ولا خرج، فصار كالمعراض إذا لم يخرق، كذا في 'الهداية'. **أكل الصيد الخ** لقوله ما تأين من أخي فهو ميت، واعتبر هذه الصفة، لأن الممان منه حي خفيفة؛ لعدم الحياة فيه، وكذا حكماً؛ لأنه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة. [الخوهره النيرة: ٢٧٤/٢]

والأكثر مما يبي العجز أكل الجميع، وإن كان الأكثر مما يبي الرأس أكل الأكثر، ولا يؤكل صيد المجوسي والمترد والثني. ومن رمى صيداً فأصابه ولم يُخِنه ولم يُخرجه عن حيز الامتناع فرماه آخرُ فقتله، فهو للثاني، ويؤكل. وإن كان الأولُ أثخنه فرماه الثاني فقتله، فهو للأول، ولم يؤكل، والثاني ضامن بقيمته للأول غير ما نقصته جراحته. ويجوز اصطیاد ما يؤكل لحمه من الحيوان وما لا يؤكل. وذبيحة المسلم والكتابي حلال.

أكل احسب أي يؤكل انسان، وانسان منه جميعاً؛ إذ لا يمكن بقاء الحياة بعد هده، اخرج؛ لأن لأوداج منصبة نافقت إلى الدماغ، فإذا قطع الثلث مما يبي الرأس صار قاصعاً للعروق كما هو دخه، فلا يتناول الحديث بخلاف ما إذا كان الثلثان في صرف الرأس، والثلث في طرف العجز؛ إذ يؤكل الانسان منه لا انسان، لإمكان الحياة في الثلثين فوق حياة مذبوح؛ لأن اخرج له بصادف لعروق، فصار مائناً من الحي، من 'خوهرة البيرة': [٢٧٤/٢] وغيرها. صيد اخوسي الخ لأهم يسو، من 'هل ندكاة'. [الباب: ١٩٦/٢]

فهو لساني لأنه هو الأحد، وقد قال 'الصيد من 'حد' كذا في 'أهديه'. وإن كان الأول لأن لثاني لذي صاده، لأنه قتل قبل خروج الصيد عن حيز الامتناع بإصابة الأول ولم يؤكل لأن الأول ما 'لحقه كان قادراً على الدكاة الاحتيارية فوجب عليه دكاته ولم يدكه، فصار الثاني قاتلاً له فيحرم، كذا في 'رمر حمتق'. فإن في 'خوهرة البيرة' [٢٧٤/٢] الرمة الأولى تحت سحر منها الصيد، لأنه حشد يكون الموت مصافاً إلى الرمي الثاني، أما إذا كان الرمي الأول حيث لا يسلم منه الصيد بأن لا يبقى فيه من الحياة إلا بقدر ما يبقى في المذبح كما إذا كان رأسه يخل، لأن الموت لا يضاف إلى الرمي الثاني؛ لأن وجوده وعدمه سواء.

للمسلم أي بقيمته مخروخاً بالخراطة الأولى وخور اصطاد الخ بقوله تعالى: 'وإذا جاءكم من سائر جنسكم فأهملواهم' (البقرة: ١٧٥) وفي 'خوهرة البيرة' ولأن له عوضاً في غير المأكول بأن يتفق عليه أو شعره أو ريشه أو قرنه أو لاستدفاع شره. [٢٧٥/٢] ودسحه مسلم والكتابي الخ أما مسلم: فلقوله تعالى: 'وإذا جاءكم من سائر جنسكم فأهملواهم' (البقرة: ١٧٥) وأما الكتابي، فلقوله تعالى: 'وإذا جاءكم من سائر جنسكم فأهملواهم' (البقرة: ١٧٥). والمراد مدكاهم؛ لأن مطلق الصعام غير مدكي بل من أي كافر كان، ولا يشترط فيه أن يكون من أهل الكتاب، ولا فرق في الكتابي بين أن يكون دهنياً أو حريئاً، ويشترط أن لا يذكر فيه غير الله تعالى حتى لو ذكر الكتابي لمسيح، أو عريزاً لا تحمل، ويشترط حمل دسح ككتبي صيداً أن يكون خارج الحرم، كذا في 'الفتح' و'رمر الحقتق'. قل في 'المستقصى': هذا إذا كان لكتابي لا يعتقد المسيحية، أما إذا اعتقده، فهو كالمجوسي لا تحمل لنا ذبيحته، ومن شرهه أن يكون لذبح صاحب ملة التوحيد، إما اعتقاداً كالمسلم، أو دعوى كالكثابي، وإطلاق ذبيحة المسلم والكتابي يريد به =

وَلَا تُؤْكَلُ ذَبِيحَةُ الْمُرْتَدِّ وَالْمَجْهُوسِيِّ وَالْوَثْنِيِّ وَالْمُحْرِمِ، وَإِنْ تَرَكَ الذَّابِحُ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا فَالذَّبِيحَةُ مَيْتَةٌ لَا تُؤْكَلُ، وَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا أَكِلًا.

وَالذَّبِيحُ بَيْنَ الْخَلْقِ وَاللَّيَةِ. وَالْعُرُوقُ الَّتِي تُقَطَّعُ فِي الذِّكَاةِ أَرْبَعَةٌ: الْخُلُقُومُ، وَالْمَرِيءُ، وَالْوَدَجَانُ، فَإِنْ قَطَعَهَا حَلَّ الْأَكْلُ، وَإِنْ قَطَّعَ أَكْثَرَهَا. فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ^{بجري النفس} ^{بجري الدم}.

= إذا كان الذابح يعقل التسمية، ويصطها دكرًا كان أو أنثى صغيرًا كان أو كبيرًا، وإن كان لا يقدر على الذبح، ولا يضبط التسمية فذبيحته ميتة لا تؤكل. [الجوهرة النيرة: ٢٧٥/٢]

وَلَا يُؤْكَلُ ذَبِيحَةُ الْخَلْقِ لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا مَنَةَ لَهُ، وَالْوَثْنِيُّ مَيْتٌ، وَأَمَّا الْمَجْهُوسِيُّ، فَقَوْلُهُمْ سَوَاءٌ أَمَلُ الْكِتَابِ عَمِلَ بِمَا كَتَبَ سَاءَهُمْ، وَلَا أَكَلِي دَائِحَهُمْ. (الجوهرة النيرة) **وَأَحْرَمٌ** يَعْنِي فِي الصَّيْدِ خَاصَّةً. [الجوهرة النيرة: ٢٧٥/٢]

فَالذَّبِيحَةُ مِنْذُ الْخَلْقِ أَي لَا يُحِلُّ ذَبِيحَةً مِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: **وَلَا تَكُلُوا مِمَّا قُتِلَ بِغَيْرِ تَعْلِيمٍ** (الأعام ١٢١)، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَحْرُمُ لِقَوْلِهِ **الْمُسْمَى** يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ سَمِيَّ أَوْ هَ يَسْمُ، وَلِنَا: مَا تَدْبُو، وَاسْمُهُ وَهُوَ حَدِيثٌ عِنْدِ سَ حَاتِمِ الطَّائِي. **فَلَهُ** قَالِ فِي آخِرِهِ: فَإِنَّمَا سَمِيَتْ عَلَى كَسْتٍ وَهَ تَسْمُ عَلَى كَلْبٍ عَمِلَ عَلَى حُرْمَةِ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ، وَعَلَى حُرْمَةِ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا، أَلْعَدَّ الْإِجْمَاعُ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَ الشَّافِعِيِّ، وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ عَدُّ حَرْقًا لِلْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ فَمَدَّهَبُ ابْنِ عَمْرٍ **يَحْرُمُ**، وَمَدَّهَبُ عَلِيِّ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ يُحِلُّ، وَهَذَا قَالَ أَبُو يُونُسَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: بَنَ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا لَا يَسُوعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ حَتَّى لَوْ قَصَى الْقَاضِي خُورَ بَيْعُهُ لَا يَمُدُّ قَصَاؤُهُ؛ لَكُونَهُ مُخَالِفًا لِلْإِجْمَاعِ، وَمَنْ رَوَاهُ مُخَالَفٌ لِلدَّبِيلِ الْقَطْعِيِّ وَالْإِجْمَاعِ، فَكَانَ مُرَدُّوذاً، أَوْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ لِسْيَانٍ وَأَعْنَمَ أَنَّ التَّسْمِيَةَ وَالْكِتَابِيَّ فِي تَرَكَ التَّسْمِيَةِ سَوَاءٌ، وَأَمَّا اسْتِقْضَا الْقَلَّةِ بِالذَّبِيحَةِ فَلَيْسَ بِوَاحِدٍ بِالْإِتِّفَاقِ، وَإِنَّمَا هُوَ سَفَهٌ. وَصُورَةُ التَّسْمِيَةِ بِسَمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَقَالَ الْخُتَوَالِيُّ: بِسَمِ اللَّهِ اللَّهُ أَكْبَرُ بِدَوْنِ الْوَاوِ، وَإِنْ قَالَ: بِسَمِ اللَّهِ لِرَحْمَنِ لِرَحِيمٍ فَهُوَ حَسَنٌ، وَالشَّرْطُ هُوَ الذِّكْرُ الْخَالِصُ الْمَجْرَدُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، جَرَدُوهُ التَّسْمِيَةَ حَتَّى يَوْ قَالِ مَكَانَ التَّسْمِيَةِ: **يَا أَيُّهَا اللَّهُ** لَمْ يُؤْكَلْ؛ لِأَنَّهُ دَعَاءٌ وَسَلَوْنٌ، وَلَوْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ أَوْ أَحْمَدُ لِلَّهِ أَوْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَرِيدُ التَّسْمِيَةَ أَجْزَاءً؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ.

بَيْنَ الْخَلْقِ وَاللَّيَةِ الْخَلْقُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الْحَيَّوْمُ كَمَا فِي 'قَامُوسٍ'، وَاللَّيَةُ اسْحَرُ أَيِ مِنَ الْعَقْدَةِ مَدَّةُ الْمَصْدَرِ. [الكتاب: ١٩٨/٢] **حَلَّ الْأَكْلِ** لِأَنَّهُ أَكْمَلَ الذِّكَاةَ وَوَحَّدَ شَرْطَهَا فِي مَحَلِّهَا. [الجوهرة النيرة: ٢٧٦/٢]

وَأِنْ قَطَّعَ أَكْثَرَهَا لِأَنَّ الْأَكْثَرَ يَقُومُ مَقَامَ الْكُلِّ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ. [الجوهرة النيرة: ٢٧٦/٢]

وقالا: لا بُدَّ من قَطْعِ الحُقُومِ والمرِيءِ وأَحَدِ الوَدَجَيْنِ. ويجوز الذَّبْحُ بِاللِّيطَةِ والمَرُوءَةِ، وبكلِّ شَيْءٍ أَنَهَرَ الدَّمَ إِلَّا السِّنَّ القَائِمَ والظُّفْرَ القَائِمَ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجِدَ الذَّابِحُ شَفْرَتَهُ، وَمَنْ بَلَغَ بالسَّكِينِ ^{أي أسان} النُّخَاعَ أَوْ قَطَعَ الرَّأْسَ كُرَّةً لَهُ ذَلِكَ وَتَوَكَّلْ ذَبِيحَتَهُ، وَإِنْ ذَبَحَ الشَّاةَ مِنْ قَفَاهَا، فَإِنْ بَقِيَتْ حَيَّةً حَتَّى قَطَعَ العُرُوقَ جَازَ وَيُكْرَهُ، وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ قَطْعِ العُرُوقِ لَمْ تَوَكَّلْ.

وقالا لا بد من قطع الح. قال في "الهداية": واشتهور أن هذا قول أبي يوسف وحده، ومعناه: إذا فصع ثلاثة وترك واحداً جاز أي الثلاثة كانت عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف: إن قطع الحقوم والمريء وأحد الودجين جاز، وإلا فلا حتى لو قطع الحقوم والمريء أو اقتصر على أحدهما مع الودجين لم يجر عند أبي يوسف، وقال محمد: لا يجوز حتى يقطع من كل واحد من العروق الأربعة أكثره. [الجوهرية المبررة: ٢/٢٧٦] قل في رد الفقهاء: الصحيح قول أبي حنيفة واعتمده المحولي والسفي وغيرهما. [التصحيح والشرح: ٤١٦] والمرى رأس البعده والكرش اللارق بالحقوم يجري فيه الطعم والشراب، ومنه يدخل في البعدة [الساب: ٢/١٩٩] باللفظ بكسر اللام وسكون الياء هي قشر القصب اللارق كما في 'حاشية الحموي'. [الساب: ٢/١٩٩، ٢٠٠] والمرؤة: المروءة: حجر أبيض رقيق، وهي كالكسكاكين ليذبح بها.

ألا الس القاصم [إن المدحوخ بها ميتة] الح لقوله في حديث رافع بن خديج "أما الس فعصم، وأما اصفر فمدى الحشة؛ لأهم كانوا يدعون بالقائم، من 'العبي'. وفي 'الجوهرية السيرة': وفيه يظفر القائم والس القائمة؛ لأنها إذا كانت منزوعة جاز الذبح بها، ولا بأس بأكله. [٢/٢٧٧]

وسحب أن يحد الح لقوله "إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسوا المقتة، وإذا دبحتم فأحسوا الدخة، وليحد أحدكم شفرته، ويسرح ذبيحته"، رواه مسلم وغيره، ويكره أن يصحعها ثم يحد الشفرة؛ لقوله: لم أصنع الشاة وهو يحد شفرته. 'لقد أردت أن تميتها موتتين هلا حددتها فل' يصحعها الحديث، ولأن تحديدها أسرع للذبح، وأسهل على الحيوان. النخاع تثبت اللون، هو حيط أبيض في خوف الفقار، يقال: دغعه فصحعه أي جاور منتهى الذبح إلى النخاع كما في 'الصحاح'. [الساب: ٢/٢٠٠]

كره له ذلك وإنما كره؛ لورود النهي فيه، وقيل: هو أن يحد رأسها حتى يظهر مدحجها، وقيل: أن يكسر رقبها قبل أن تسكن من الاضطراب، وكل ذلك مكروه لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في تعيين أحد هذه المعاني في تفسير النخاع، وفي قطع الرأس زيادة تعذيب، فيكره. ويكره لأنه خلاف المسنون. [الجوهرية السيرة: ٢/٢٧٧] له يوكّل لأنها ماتت قبل وجود الدكاة في معبها، كما لو ماتت حتف أنفها. [الجوهرية السيرة: ٢/٢٧٧]

وما استأنس من الصيدِ فذكائه الذبحُ، وما توحش من النعم فذكائه العقر والجرحُ. والمستحب في الإبل النحر، وإن ذبحها جاز ويكره. والمستحب في البقر والغنم الذبح، فإن نحرهما جاز ويكره. ومن نحر ناقة أو ذبح بقرة أو شاة فوجد في بطنها جنيناً ميتاً، لم يؤكل، أشعر أو لم يشعر.

فذكائه الذبح: لأنه مقدور على ذبحه كالشاة. [الجوهرة النيرة: ٢٧٧/٢]

فذكائه العقر الج: كما روي عن رافع بن حديج قال: كنا مع رسول الله في سفر فمدّ بغير من أهل يقوم ولم يكن معه حيل، فرماه رجل منهم، فقال رسول الله: "إن هذه الهائم أوند كأوند الوحش، فما فعل منها هذا فافعلوا به"، هكذا رواه اسحاري ومسلم. وقال في 'الجوهرة النيرة' [٢٧٧، ٢٧٨]: والأصل في هذ أن الدكة عني صريين: احتيارية واضطرارية، ومتى قدر على الاحتيارية لا يعمل به الدكة الاضطرارية، ومتى عجز عنها حلت له الاضطرارية، فالاحتيارية ما بين اسنة والحيين، والاضطرارية اصعب والجرح، ويهار لدم في الصيد، وكل ما كان في عنة الصيد من الأهل كالإبل إذا نذت، أو وقع منها شيء في بئر فتم يقدر عني آخره، فإنه يطعمه في أي موضع قدر عنيه، فيحل أكله، وكذا إذا تردت بقرة في بئر فتم يقدر عني دجها، فإن دكاها العقر، والجرح ما لم يصادف العروق عني هذا أجمع العنماء؛ لأن الذبح فيه متعذر.

والمستحب في الإبل الج: لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ ذَكَرَهُ فَإِذَا نَحَرَ شَاةً وَبَقَرَةً لَا يُؤْكَلُ﴾، يعني البدن، أما حوازل الذبح فيه ففيه خلاف ماث، فإن عده إن دجها لم يؤكل، وكذا عده إذا نحر شاةً وبقرة لا يؤكلان، ولنا: قوله: "أهر ادم بما شئت"، واسنة في البقر أن يبحر قائماً معقون اليد اليسرى، فإن اضطجعه جرح، وأول أفضل، والسنة في الشاة والبقرة أن تدبح مصحعة؛ لأنه أمكن تقطع العروق، ويستقبل القبة في الجميع، كذا في المعتبرات في 'الجوهرة' وغيرها والبحر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر، والذبح قطعها في أعلاه تحت اللحيين، كذا في 'الربيعي'. **والمستحب في البقر الج:** لموافقة السنة المتوارثة قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ ذَكَرَهُ فَإِذَا نَحَرَ شَاةً وَبَقَرَةً لَا يُؤْكَلُ﴾، (البقرة: ٦٧) وقال في العم: ﴿وَفَذِيَاهُ بِذَنَحٍ غَصِيمٍ﴾ (الصافات: ١٠٧)، كذا في 'الربيعي'.

حار ويكره: أما الحوار؛ فلقوله: "أهر ادم بما شئت"، وأما الكراهة فلمحافة السنة المتوارثة. **لم يؤكل:** هذا قول أبي حنيفة وزفر، وعندهما: إن تم حقيقته أكل ولا فلا؛ لقوله: "دكاة احين دكة أمه"، ولأنه في حكم جرح من أجزائها بدليل أنه يدخل في بيعها، ويعتق بعثتها، فصار كسائر أعصائها، ولأبي حنيفة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ذَكَرَهُ فَإِذَا نَحَرَ شَاةً وَبَقَرَةً لَا يُؤْكَلُ﴾، وهي اسم ما مات حتف أنفه، وهذا موجود في احين؛ لأنه لا يموت بموت أمه؛ لأنها قد تموت، ويبقى الحين في بطنها حياً، ويموت وهي حية، فحياته غير معيقة لحياتها، فلا تكون دكاها دكاة له، فصار كالشأتين لا يكون دكاها أحدهما دكة لآخر، ولأنه أصل في الحياة والدم؛ =

ولا يجوز أكل كل ذي نابٍ من السباع، ولا كل ذي مخلبٍ من الطيور، ولا بأس
بأكل غراب الزرع، ولا يؤكل الأبقع الذي يأكل الجيف. ويكره أكل الضبع والضب

لأنه دواب

= لأنه يتصور حياته بعد موتها وله دم على حدة غير دمه، والدبح شرع شهير ادم الحس من اللحم الطاهر، ودعها لا يكون سبباً بجروح الدم منه، وما رواه من الحديث قد روي ذكاة أمه بانصب سرع الحافض أي كذكاة أمه، وأما إذا حرج اجنين حيًا، ومات ولم يؤكل بالإجماع، وبم الخلاف فيما إذا حرج ميتًا، وبما شرعا أن يكون كامل الخلق؛ لأنه إذا لم يكمل فهو كالمضعة وادم، فلا يحل به أكله، ومعنى قوله: 'أشعر أو لم يشعر' أي تم خلقه أو لم يتم. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٧٨، ٢٧٩] قال الإمام جمال الإسلام: والصحيح قول أبي حنيفة، واختاره الإمام البرهاني والنسفي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٤١٦]

ولا نخور أكل الح لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي حنك من الطير، أخرجه مسلم، والمراد من ذي الناب: أن يكون له ناب يصطاد به، وكذا من ذي الحنك، وبإلحاحه لها مخلب، ولبعير له ناب، وذلك لا تأثير له، فدو الناب من السباع الأسد والسنور والفهد والدب والضبع والثعلب والكلب والسنور البري والأهلي والقط والفيل والقرود، وكذا البربوع وابن عرس من سباع الهوام، ودو المحب من الطير: السقر والباري والسر والعقاب ولرحمة والغراب الأسود والحادأة والشاهين وكل ما يصطاد بمخلبه، كذا في 'الجوهرة النيرة' ٢/٢٧٩: و'رمر الحقائق' وفتح المعين. والمخلب مفعول من المخلب، وهو مرق الجلد، كذا في 'الزيلعي'، وفي 'القهستاني': هو ظفر كل سبع من الماشي والطيائر.

ولا بأس بأكل الح لأنه يأكل الحب ولا يأكل الجيف، وليس من سباع الطير، كذا في 'الهدية'.
ولا يؤكل الأبقع الح أي الغراب الأبقع، وهو الذي فيه بياض وسود، كذا في 'القهستاني'، قال في 'العباية': وأما الغراب الأبقع والأسود فهو أنواع ثلاثة: نوع ينتقط الحب، ولا يأكل الجيف، وليس بمكروه، ونوع لا يأكل إلا الجيف وهو الذي سماه المصنف الأبقع وأنه مكروه، ونوع يحيط بأكل الحب مرة والجيف أخرى، ولم يذكره في الكتاب، وهو غير مكروه عند أبي حنيفة، ومكروه عند أبي يوسف، والأخير هو العقق، كما في 'المنح'، كذا في 'رد المحتار'. ويكره أكل الضبع بضم الباء وسكوها، كذا في 'القهستاني'، وهو اسم للأشئ، ويقال: لدكر ضعان بكسر فسكون، ومن عجب أمره أنه يحصى، ويكون ذكرًا سة وأشئ أخرى، ذكره أبو السعود عن الأبياري، كذا في 'رد المحتار'.

والضب أي ويكره أكل الضب؛ لأن النبي ﷺ هي عائشة حين سألت عن أكله، وأخرج أبو داود في لأطعمة أن رسول الله ﷺ هي عن أكل لحم الضب، وهو أي ما رويته حجة على الشافعي في إباحته، قيل: يعارضه أي ما ذكر حديث ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل عن الضب، فقال: لم يكن من طعام قومي، فأجد نفسي تعافه، فلا أحسنه، ولا أحرمه، وحديث ابن عباس رضي الله عنه قال: أكل الضب على مائدة رسول الله ﷺ وفي الأكبين أبو بكر رضي الله عنه وأجيب بأن الأصل أن الحاضر، والمسيح إذا تعارضاً يرجح الحاضر على المسيح، أو مؤور بما قبل التحريم، كما في 'العباية' وغيرها.

وَلَا يُؤْكَلُ مِنْ حَيَوَانَ الْمَاءِ إِلَّا السَّمَكُ، وَيُكْرَهُ أَكْلُ الطَّائِفِ مِنْهُ، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْجَرَيْثِ وَالْمَارْمَاهِي. وَيَجُوزُ أَكْلُ الْجَرَادَةِ وَلَا ذِكَاةَ لَهُ.

ويكره أكل الطائيف الخ. وهو الذي يموت في الماء حتف أنفه بلا سب، ثم يعلم ما روى جابر عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال: 'ما صب عنه ماء فكنوا، وما غطه ماء فكنوا، وما ضفأ فلا تأكلوا' كذا في 'الهداية' وغيرها. **ولا بأس بأكل الحرب** بكسر الحيم وتشديد راء يوح من سمك غير مرمهي، وبما أفردهم بالذكر مكان إحقاق في كونهما من حسن السمك، وإن كان اختلاف فيهما محمد ذكره صاحب 'المغرب'. وما قيل: إن الحرب كان ديوث يدعو بس من حينه، فمسح الله تعالى به، فمسوخ؛ لأن المسوخ لا يس له، ولا يقع نافذ بعد ثلاثة أيام، وإن صار مهي مولد من الحية ليس بواقع، بل هو حسن شبيه لها صوره، كذا في 'تجمع'.

والمارماهي: ضرب من السمك في صورة الحية. [الباب: ٢/٢٠٣]

وجوز كل جرادة الخ بقوله 'لحيث لم يمتلأ ودمان، فأميسان. لسمك وجراد، ودمان: كبده، صحاح'. وقد روي عن أبي درداء ^{رضي الله عنه} قال: 'عرونا مع رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} سبع عرواب تأكل حرد، وسئل عني عن حرد يأخذه رجل وفيه الميت، فقال: كنه كنه، وهذا عد من فصاحته ودل عني إن حته. مسألة: كره رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} من أديحه سعة أشياء: الذكر، والأنثيين، والقل، والعدد، والبراق، والماناه، وندم. وروى في 'سبيع': أنس، قال أبو حنيفة: 'ما أدم فحرام بالنقص، وأما أنسته سابقة فمكروهة، لأن النفس تستحبها وتكرهها'. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٨١]

كتاب الأضحية

الأضحية واجبة على كل حرّ مسلم مقيم مُوسرٍ في يومِ الأضحى، يذبحُ عن نفسه وعن ولده الصغير، ويذبحُ عن كل واحدٍ منهم شاةً، أو يذبحُ بدنةً،
لأنه وجب عليه

كتاب الأضحية عقب به الدبائح؛ لأنها كالمقدمة به؛ إذ لها تعرف التصحية أو الذبح في أيام الأضحى، ولأن التصحية ذبح خاص، والخاص بعد العام. وقال القراء: الأضحى يذكر ويؤث، وفي الشرع: هي ذبح حيوان مخصوص سبة القرية في وقت مخصوص، وهو يوم الأضحى. وشرائطها: الإسلام واليسار الذي يتعلق به صدقة اعصر، فتجب على الذكر والأنثى. وسبها: الوقت وهو أيام الحر، وركبها: ذبح ما يجوز ذبحها، وحكمها: اخروج عن عهدة الواجب في الدنيا، والوصول إلى الثواب في العقبى، كذا في "تجمع الأنهر" وغيره.

الأضحية واحده الح الصحيح عملاً لا اعتقاداً بقدرة ممكة لا ميسرة، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ورور والحسن، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف، وعنه: أنها سمة مؤكدة، وهو قول الشافعي وأحمد، وذكر الطحاوي قول محمد مع أبي يوسف. وفي 'التصحيح والترجيح': وعنى قول أبي حنيفة اعتمد المصححون: المحوي والنسفي وغيرهما. [ص ٤١٨] **على كل حر مسلم الح**: شرط الحرية؛ لأن العبد لا يملك شيئاً، وشرط الإسلام؛ لأنها عبادة والكافر ليس من أهلها. [أحورة النيرة: ٢/٢٨١] **مقيم** لقول علي: ليس على مسافر جمعة ولا أضحية، وقوله: "موسر"؛ لأن العادة لا تحب إلا على القادر، وهو العبي دون الفقير، ومقداره ما تحب فيه صدقة الفطر.

في يوم الأضحى اشترط يوم الأضحى؛ لأن اليوم مضاف إليها، والمضاف إليه يكون سبباً عند الشرع كما حقق في الأصوب، وفي 'أحورة أسيرة': وأيام الأضحى ثلاثة، يوم الحر ويومان بعده، وأولها أفضلها، والمستحب دبحها بالنهار دون الليل؛ لأنه أمكن لاستيفاء العروق، وإن ذبحها بالليل أجزأه مع الكراهة، ولا تحب عني الحاج والمسافر، فأما أهل مكة، فإنها تحب عليهم وإن حجوا، وفي 'أحمدني': لا تحب عني الحاج إذا كان محرماً وإن كان من أهل مكة، وأما العترة فهي مسوح، وهي شاة كانت تقام في رحب. [٢/٢٨١]

وعن ولده الصغير وفي بعض نسخته: عن أولاده الصغار، وفي بعض: عن ولده الصغار، وهذا أي الأضحية عن ولده الصغار إما هو رواية الحسن عن أبي حنيفة اعتباراً بالفطرة، وفي ظاهر الرواية: لا تحب إلا على نفسه خاصة، بخلاف صدقة الفطر؛ لأن السبب هناك رأس يمونه ويلي عليه، وهذه قرينة محضة، والأصل في القرب: أن لا تحب عني الغير بسبب الغير، وهذا قالوا: لا يجب أن يصح عن عبده بالإجماع، وإن كان يجب عليه فطرته، فإن كان للصغير مال صحى عنه أبوه، أو وصيه من مال الصغير عندهما. وقال محمد وزفر: يصح عن أبوه من مال نفسه لا من مال الصغير، وهذا كنه على رواية الحسن، والخلاف في هذا كالحلاف في صدقة الفطر؛ وقيل: =

أو بقرة عن سبعة. وليس على الفقير والمُسافر أضحية. ووقت الأضحية يدخل بطلوع الفجر من يوم النحر، إلا أنه لا يجوز لأهل الأمصار الدبح حتى يُصلي الإمام صلاة العيد، فأما أهل السواد فيدبحون بعد طلوع الفجر. وهي جائزة في ثلاثة أيام: يوم النحر، ويومان بعده.

= لا حور تصحية من من لصغير، جمعا؛ لأن القرية تنأى بالقرية، واصدقة بعدها نصوص، فلا تجوز دلت من صغير، ولا يمكن صغير أن يأكل منه، والأصح أنه يصحى عنه من منه، ويأكل منه الصغير ما أمكنه، كذا في حوهرة سيرة ٢٨٢٢، وجمع الأكر، وغيره. أقول: والفتوى على صاهر الرواية، كذا صرح به في "فتاوى قاضي خان"، وعليه يدل سياق عبارات بعض الكتب المعتبرة أيضا.

عن سعة والقياس أن لا يجوز إلا عن واحد، لأن الإراقة واحدة وهي القرية، والقرية لا تنجر؛ إلا أنا تركناه لأثر، وهو ما روي عن حذر أنه قال: حرمنا مع رسول الله القرية عن سعة والسدة عن سعة، ولا يصح في نشأة، فيبقى على أصل قياس، كذا في 'جمع الأكر'، وهكذا في 'اهدية' قال في 'الحوهرة سيرة' [٢٨٢٢]: هـ أي حور تصحية في بدنة أو بقرة عن سعة، بما هو إذا كانوا كلهم يريدون به وجه الله تعالى، وإن احتلت وحده تقرب بأن يريد أحدهم أهدي، ولا حر جزء الصيد، والآخر هدي المتعة والآخر الأضحية. وقال زهر: لا يجوز إلا إذا اتفقت تقرب كلها، وإن كان أحدهم يريد نصيبه المحرم، فإنه لا يخفى عن كل جماع، وكذا إذا كان نصيب أحدهم أقل من السبع، فإنه لا يجوز عن كل نصيب، لأن عدم وصف القرية في بعض، وحور عن خمسة، أو ستة، أو ثلاثة، هـ ذكره محمد في 'الأصل'؛ لأنه لما حذر عن سعة، فعمل دونهم أولى، ولا تجوز عن ثمانية أخذا بالقياس فيما لا نص فيه، كذا في 'المعتبرات'.

يس على شتر ح أما فقير فضاهر. وأما مسافر؛ فلما روي عن علي أنه قال: ليس على مسافر جمعة ولا أضحية. [الحوهرة سيرة: ٢٨٣٢] وروي أن بكر وعمر كانا لا يصحيان إذا كانا مسافرين، كذا في 'اهدية'. حتى خصي لأمه ح نقوه ب أو سكما في يوم هدا الصلاة، ثم لدبح، وقال من دبح قبل صلاة فيبعد دبحته، ومن دبح بعد صلاة، فقد تم سكه وأصاب سنة المسلمين، فإن أحر الإمام الصلاة فيس به أن يدبح حتى يتصف النهار، وكذا إذا تركت الصلاة متعمدا حتى انتصف النهار، فقد حل الدبح من غير صلاة في لأبم كنها. (حوهرة سيرة) كما أهل لسواد الح لأن صلاة العيد ليست واجبة عليهم، ولا يجوز لهم أن يدخروا قبل صبح المعجر، لأن وقت لدبح لا يدخل إلا بطلوع الفجر (الحوهرة سيرة) ويومان بعده. وقال الشافعي: ثلاثة أيام بعده؛ لقوله أيام التشريق كلها أيام دبح، ولما روي عن عمر وعلي وابن عباس وأبي هريرة قالوا: أيام النحر ثلاثة، أفصلها أوها، وقد قالوه سماعا؛ لأن الرأي لا يهتدي إلى المقادير، وفي الأحبار تعارض، فأحدنا بالثبوت - احتياطاً - وهو الأقول، وأفصلها أولها كما قالوا، كذا في 'اهدية' وأمر الحقائق.

ولا يصحى بالعمياء والعوراء والعرجاء التي لا تمشي إلى المنسل ولا العجفاء. ولا تجزئ مقطوعة الأذن والذنب، ولا التي ذهب أكثر أذنها أو ذنبها. وإن بقي الأكثر من الأذن والذنب جاز. ويجوز أن يصحى بالجماء والحصى والجرباء والثولاء. والأضحية من الإبل والبقر والغنم، ويجزئ من ذلك كله الشيء فصاعداً إلا الضأن، فإن الجذع منه يجزئ. ويأكل

ولا يصحى بالعمياء [وهي الداهية العيين] والعوراء [وهي الداهية إحدى العيين] لقوله **الح** "لا تجزئ في الصحايا أربعة: العوراء التي عورها، والعرجاء التي عرجها، والمريضة التي مرضها، والعجفاء التي لا تنفي أي المهزولة التي بلغ عظمها إلى حد لا يكون في عظمها مح"، أخرجه الترمذي، ورواه مالك أيضاً، وكذا قال الربيعي. **مقطوعة الأذن والذنب**: أما الأذن؛ فنقله **الح** استشرقوا العين والأذن أي اطلبوا سلامتها، وأما الذنب؛ فإنه عضو كامل مقصود، فصار كالأذن، كذا في "الهداية". **حار**: لأن للأكثر حكم الكل بقاءً ودهاناً. أن يصحى بالجماء: بتشديد الميم وهي التي لا قرن لها بالحلق؛ إذا لا يتعلق به المقصود، وكذا مكسور الفاء، وروي عن الإمام: أن الحصى أولى؛ لأن لحمه ألد وأطيب، وقد صح أن النبي **ص** ضحى بكشين أمحيين موحوثين، رواه ابن ماجه في سننه عن عائشة، وأبي هريرة أن النبي **ص** إذا أراد أن يصحى اشترى كشين عظيمين سميين أقربين أمحيين موحوثين. والحرباء السمية ولم يتدف حدها؛ لأن الحرب في الجلد، ولا تقصا في اللحم، وإنما قيدنا بالسمية؛ لأنها إذا كانت مهزولة لا تحور؛ لأن الحرب إذا كان في اللحم تقص، والثولاء وهي المحسنة، إذا لم يجمعها من السوم والرعي؛ لأن هذا لا يخل بالمقصود، وإن معها من ذلك لا تحور؛ إذ يخل بالمقصود، كما في "مجمع الأثر" وغيره من المعتمرات.

والأضحية من الإبل: ولا يحور فيها شيء من الوحش. فإن كان متولداً من الأهلي والوحشي فاعتبر في ذلك الأم؛ لأنها هي الأصل في التبعية حتى إذا نزع الذنب على الشاة يصحى بالولد، وكذا إذا كانت النقرة أهلية نزع عليها نور وحشي، فإن كان على العكس لم تحور أن يصحى بالولد. [الجوهرية البيرة: ٢/٢٨٥]

ويجزئ الح: لقوله **الح** "لا تدعوا إلا مسة إلا أن يعسر عليكم فتدعوا جذعة من الصأن"، رواه البحاري ومسلم وأحرون، والتي من المعر والصأن ابن سفة، ومن البقر ابن سنين، ومن الإبل ابن حمس سين، والجذع من الصأن ما تمت له ستة أشهر عند الفقهاء، وذكر الزعفراني: أنه ابن سعة أشهر، وعن الزهري من امر لسة، ومن الصأن لثمانية أشهر، كذا في "رمر الحقائق" للعلامة العيني. **يجزئ**: قالوا: هذا إذا كان الجذع عظيمًا بحيث لو خلط بالثنيات ليشته على الباطرين. **ويأكل الح**: لقوله تعالى: **فَكَذَّبُوهُمُ فَذُكِّرُوا كَثِيرًا مِّنْ قَبْلِهِ** (سج ٢٨)، ولما روي أنه **ص** هي عن أكل لحوم الصحايا بعد ثلاث، ثم قال: كلوا وتروّدوا وادّجروا، (رواه مسلم والبخاري)، وإذا حار أن يأكل منه وهو عي، فأول أن يحور له إطعام غيره وإن كان عيًّا، كذا في "رمر الحقائق".

من لحم الأضحية، ويُطعمُ الأغنياءَ والفقراءَ، ويذبحُ. ويُستحبُّ له أن لا ينقص الصدقة من الثلث، ويتصدقُ جلدها أو يعملُ منه آلةً تُستعملُ في البيت. والأفضلُ أن يذبح أضحيته بيده إن كان يُحِبُّ الذبح، ويكرهُ أن يذبحها الكتابي، وإذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما أضحية الآخر أجزأ عنهما، ولا ضمان عليهما.

من الثلث: لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا مِنْهُ. أَطْعَمُوا الْفَقِيرَ وَالْمُعْتَرِ﴾ (الحج: ٣٦) فالقانع هو الذي يسأل، والمعتَر: هو الذي تعرض ويرث نفسه، ولا سأل، قال: **أَكْبَرُ**، **ذَكَرُو**، **فَصَارَتْ** **خَبَابَاتًا**، **الْأَكْلُ**، **وَالْأُطْعَمُ**، **وَالْذَكَرُ**، فإن صدق حسبه، فهو أفضل، وإن لم يتصدق بشيء، من آخره، لأن مراد منها برفه. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٨٥] **أو يعمل منه آلة:** كالنصع والحراش والغراب، ولا بأس أن يتخذها فرساً لنفسه، وقد روي أن عائشة رضي الله عنها اتخذت حذاءً أضحيته سيفاً، ولأنه حور - يرفع يديها، فكأن جلدها، ولا بأس أن يشتري به ما يرفع يديه في البيت مع بقائه مثل سحر وحراب وغير ذلك، ولا يشتري ما يستعمل منه كحل ومانع وأبرير، خاصة بالنسبة، ويسأل له به بعضه حرره حرره، وانحرف في هذا تفسيره عند علي بن أبي حمزة، فإن سأل أحدكم نسجه بقبوس أو اندراهم أو حصه صدق منه، لأن لغوه انفتحت به يده. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٨٦، ٢٨٥]

والأفضل أن يذبح الح: لأنه عبادة، وقد روي عنه نفسه فهو أفضل، وقد صحح عن أبي **سفيان** أنه سأل مائة مدنة، فحرق منها بيده سبعين، وأعطى الحربة عتفاً فحرق باقيها، ولم إذا كان لا يحسن الذبح استعان بغيره، وسعيه به أن يشهد به لنفسه. **عاطلمه**، **فصمته** **سب محمد** **قومي** **وشهيدني** **أصحتت** **فأبى** **يعقوب** **بث** **أول** **قصره** **عطر** **من** **دمها** **كل** **دب** **عمسه** **وفوي** **بن** **صالي** **وسكي** **ومحدي** **ومحمدي** **رب** **اعلم** **لا** **شريك** **له**، **فأبى** **به** **جاء** **سحب** **ودم** **فوضع** **في** **ميراث** **وسعد** **سعد**، **فقد** **أنه** **سعيد** **الحبري** **يا** **بي** **الله!** **هذه** **لأن** **محمد** **حاصه** **أم** **لهم** **والمسلمين** **عامة؟** **فقال:** **لأن** **محمد** **خاصة،** **والمسلمين** **عامة،** [الجوهرة النيرة: ٢/٢٨٦]

ويكره أن يذبحها الح: لأنه فريسة، وهو ليس من أهله، وقد روي أنه ذبح حماراً لأنه من أهل بدكاه خلاف الجوسي، كذا في "رمز الحقائق".

وإذا غلط رجلان الح: هذا استحسان، والغرض أن لا حور - يحسن كل منهما فصاحته، وهو قول رافض؛ لأنه متعدد بالذبح غير أمره، فصم من وجه الاستحسان: أنه قد تعينت بالذبح، فصارت ذكاً مستعياً لكل من كان أهلاً للذبح، وبما له دلائل، ثم عند الذبح كل واحد منهما ساء غير غير أمره أحد كل واحد منهما مسبوحة من صاحبه، ولا يصحبه لأنه مكنته دلائل، فإن كتب في كتابهما، فبطل كل واحد منهما صاحبه وبطلت.

كِتَابُ الْإِيمَانِ

الْإِيمَانُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: يَمِينٌ غَمُوسٌ، وَيَمِينٌ مُنْعَقِدَةٌ، وَيَمِينٌ لُغُوفٌ. فَيَمِينُ الْغَمُوسِ: هِيَ الْحَلْفُ عَلَى أَمْرِ مَاضٍ يَتَعَمَّدُ الْكَذْبَ فِيهِ، فَهَذِهِ الْيَمِينُ يَأْتُمُّ بِهَا صَاحِبُهَا، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا إِلَّا التَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ. وَالْيَمِينُ الْمُنْعَقِدَةُ: هِيَ أَنْ يُخْلَفَ عَلَى الْأَمْرِ الْمُسْتَقْبَلِ أَنْ يَفْعَلَهُ أَوْ لَا يَفْعَلَهُ، فَإِذَا حَبِثَ فِي ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ. وَيَمِينُ اللَّغُوفِ: هُوَ أَنْ يُخْلَفَ عَلَى أَمْرِ مَاضٍ وَهُوَ أَنَّهُ يَظُنُّ كَمَا قَالَ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ، فَهَذِهِ الْيَمِينُ نَرْجُو أَنْ لَا يُؤَاخِذَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا صَاحِبَهَا.

كِتَابُ الْإِيمَانِ لما كانت الأصحاحية يتقوى بها على مرور على نصراصة ما في رسول الله ﷺ أعصموا أصحابكم فإنها على النصراصة مطابقاً كدلت اليمين يتقوى بها على ما قرره لها، فأورد كتاب الأيمان حسب الأصحاحية، والأيمان جمع يمين، ويمين في اللغة: هي القوة في الله تعالى: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله) (١٥٠) أي بالقوة. وفي الشرح: عبادة عن عقد قوي عزم الخلف على فعل أو ترك، وسمي هذا العقد بها، لأن العرب يتقوى بها، أو إيمه كانوا يماسكون بأيامهم عند القسم. **فيمين الغموس الخ** الغموس فعول بمعنى فاعل؛ لأنه يعمس أي يعرق صاحبها في الإثم، ثم في السار، وتقيد بالماضي الماضي أو كثرية؛ لأن حقيقته على ثبات شيء أو نفيه في الحال كدنا عمداً غموس أيضاً. **تأتم بها صاحبها** قوله: من حلف بالله كدناً أدخه الله ساراً، ومرد من الإثم: الكبيرة؛ قوله: (الشرار بالله، وعقوق الوالد، وقيل النفس، ويمين الغموس، رواد اسحاري وأحمد، وقال: من اقتطع حتى امرئ مسلم يمينه فقد أوجب الله له السار، وحرم عليه حبه، فقال رجل: ومن كان يسيراً، ومن كان قصباً من أرض، وقال: يمين العاجرة، وفي رواية: يمين الغموس تدح المنار) (١٥١) أي حاله، روى ابن شاهين. **ولا كفارة فيها** وفي نسخة: لها، كذا في [الحوهرة البيرة: ٢٨٧ ٢]

إلا التوبة والاستغفار بقوله تعالى: (ولا كفارة فيها) (١٥٢) أي حلف بالله كدناً أدخه الله ساراً، وهو (١٥٣) الآية، وهو يذكر الكفارة. [الحوهرة البيرة: ٢٨٧ ٢] **ويمين اللغو الخ** مثل: والله قد فعلت كذا وهو يمين أنه صادق، أو والله ما فعلت وهو لا يعلم أنه قد فعل، وقد يكون على الحال مثل أن يرى شخصاً من بعيد، فيحلف أنه ريد، فإذا هو عمرو، فهذا كنه عو لا حث فيه، وقيل: إن يمين لعو ما يجري على لسانه من قومه؛ لا والله، ولى والله من غير اعتقاد في ذلك، وللعو هو الكلام المساقط الذي لا يعتد به. [الحوهرة البيرة: ٢٨٨ ٢]

نرجو أن لا يؤاخذ الخ بقوله تعالى: (لا يؤاخذ الله باليمين في مسكها) (٢٢٥)

وَالْقَاصِدُ فِي الْيَمِينِ وَالْمُكْرَهُ وَالنَّاسِي سَوَاءٌ. وَمَنْ فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا فَهُوَ سَوَاءٌ. وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِاسْمِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ كَالرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ، أَوْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، كَعَزَّةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَ"عَلِمَ اللَّهُ" فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ يَمِينًا، وَإِنْ حَلَفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ كَغَضَبِ اللَّهِ وَسَخَطِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ خَالِفًا. وَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يَكُنْ خَالِفًا كَالْيَمِينِ ۞ وَالْقُرْآنُ، وَالْكَعْبَةُ. وَالْحَلْفُ بِخُرُوفِ الْقَسَمِ،

سواء نقوله يا "ثلاث حدهن حد وهرهن حد: المكح والصلاق واليمين". [الجوهرة النيرة: ٢/٢٨٨]

ومن فعل الخ لأن فعل حقيقي لا يعدم بالأكرو، وهو بشرط. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٨٨]

واليمين الخ لقوله من كان خالف فيحلف بالله أو بصفات متفق عليه، وقوله "أو باسم من أسمائه" لأن تعصية اسم الله تعالى واجب، ومن أصحابنا من قال: أسماء الله على صريين، منها: ما لا يشرك فيه مثل: الله والرحمن، فالخلف يعتقد به كل حال. ومنها: ما هو مشترك مثل: الكبير والعزير والقادر، فإن أراد به ايمين كان يمينًا، وإن لم يرد به ليمين لم يكن يمينًا، وذكر أبو حسن انقسمين فجعلهما يمينًا وم يقص؛ لأن الظاهر أن الخالف قصد يمينًا صحيحة. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٨٩] (مع الزيادة)

أو بصفة الخ اعلم أن صفات الله على صريين: صفات الذات وصفات الفعل، فما كان من صفات ذاته كان به خالفًا، وما كان من صفات فعله لا يكون به خالفًا، وانفرد بينهما: إن كان ما وصف الله به وما يحرف أن يوصف بضده، فهو من صفات ذاته كالعدم والقدر والقدرة، وما جار أن يوصف به وبضده، فهو من صفات فعله كرحمته وعصيه، فإذا ثبت هذا قلنا: من حلف بقدره الله، أو بعظمته، أو بعزته، أو بقوته، أو ما أشبه ذلك من صفات ذاته كان به خالفًا، كاخالف باسمه تعالى، وإذا قال: وقدره الله صار كأنه قال: والله القادر. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٨٩]

فإنه لا يكون يمينًا وكان القياس فيه أن يكون يمينًا؛ لأنه من صفات ذاته إلا أنهم استحسبوا أن لا يكون يمينًا، لأن العلم قد يرد به المعلوم، يقال: انتهت اعمر ما علمت فيما أي معلومك، ومعلوم الله غيره، فلا يكون يمينًا، قالوا: إلا أن يريد به العلم الذي هو الصفة، فإنه يكون يمينًا؛ روي الاحمال. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٨٩]

لم يكن خالفًا لأن اعصت والسخط هو العقاب والعار، وديث ليس يمين، وكذا قوله: ورحمة الله؛ لأن ارحمة يعبر بها عن الجنة، قال الله تعالى: وفي جنة الله هم فيها - - - - - (عن عمر - ١٠٧)، وقد يرد بالرحمة أيضًا المطر، وذلك كله لا يكون يمينًا. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٨٩]

كاليمني الخ أي هو قال: بالي لأفعلن كذا لا يكون يمينًا؛ لأنه غير متعارف، وحلف بعير الله، وهو مهبي عنه، لحديث من كان معكم خالفًا حديث، وعد الثلاثة: بالقرآن وكلام الله والمصحف يمين، فعبد أحمد: بالي أيضًا، =

وَحُرُوفُ الْقَسَمِ ثَلَاثَةٌ: الواوُ، كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ، والباءُ كَقَوْلِهِ: بِاللَّهِ، والتاءُ كَقَوْلِهِ: تَاللَّهِ، وَقَدْ تُضْمَرُ الْحُرُوفُ فَيَكُونُ حَالِفًا، كَقَوْلِهِ: "اللَّهُ لَا أَفْعُلُ كَذَا". وقال أبو حنيفة رحمته: إذا قال: "وَحَقَّ اللَّهُ" فليس بحالفٍ. وإذا قال: "أقسمُ" أو "أقسمُ بالله"، أو "أحلفُ" أو "أحلفُ بالله" أو "أشهدُ" أو "أشهدُ بالله" فهو حالفٌ، وكذلك قَوْلُهُ: "وعهدُ الله، وميثاقه، وعليّ نذرٌ"

= ولو قال: إن فعلت كذا فأنا بريء من الله، أو من إقرآن، أو من كلام الله بالقديم، أو القائم بداته يعتقد اليمين بالإجماع، وعندي: لو حلف بالمصحف أو وضع يده عليه، أو قال: وحق هذا فهو يمين، ولا سيما في هذا الزمان كثرت فيه الأيمان العاجزة، ورغبت العوام في الحلف بالمصحف، ولو قال: أنا بريء مما في المصحف، فإن يكون يمينًا، والحاصل: أن كل ما يكون البراءة منه كفرًا كالقرآن والصلاة يكون يمينًا.

وحروف القسم ثلاثة إلخ. فإساء أعم من الواو والتاء؛ لأنها تدخل على المطهر والمضمر، فيقول: حلفت بالله وطلعت به، والواو أعم من التاء؛ لأنها تدخل على جميع أسماء الله وصفاته، والتاء مختصة باسمه تعالى دون سائر أسمائه تقول: تالله ولا تقول: تالرحمن. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٨٩]

وقد تضرع الحروف إلخ: لأن حذف الحرف متعارف بينهما اقتصارًا، ثم إذا حذف الحرف ولم يعوض عنه هاء التسيه، ولا همزة الاستفهام، ولا قطع ألف الوصل لم ينز الحذف إلا في اسم الله، بل يصب بإضمار فعل، أو يرفع على أنه حر لمتدا مضمر إلا في التسيه، فإنه استلزم فيهما الرفع، وهما يمين الله ولعمر الله، والأولى أن يكون المضمر هو الحر؛ لأنه أعرف المعارف هو الاسم الكريم، والفرق بين الحذف والإضمار: أن الإضمار يبقى أثره بخلاف الحذف، وقد بإضمار الحروف؛ لأنه لا يضمر في المقسم عليه حرف التأكيد، وهو اللام والنون، بل لا بد من ذكرها.

فليس بحالف: لأنه يراد به طاعة الله تعالى؛ إذا الصاعقة حقوق، فيكون حلفًا بغير الله تعالى. [حاشية السدي: ٤٠٢] وهو قول محمد رحمته، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف، وفي رواية أخرى: أنه يكون يمينًا، قال العيني: وقول أبي يوسف هو المحتار عندي، واحتاره في 'الاحتيار'، وضاهر 'حاشية' اختياره، سكن في 'القهستاني' عن 'اعيط' الصحيح الأول. وفي التصحيح والترجيح: قال الإسيحاني: والصحيح قول أبي حنيفة وعليه مشي الأئمة كما هو الرسم. [ص: ٤٢٠] **فهو حالف:** لأن هذه الألفاظ مستعملة في حلف، وهذه الصيغة مجال حقيقة، تستعمل للاستقار بقرينة، فيكون حالفًا في الحار، والشهادة بيمين قال الله تعالى: هَذِهِ سَهْمَةُ رَسُولِ اللَّهِ (سافقور ١) ثم قال: تَحْدُو يَمِينُهُ حَتَّى (الماعقور ٢). واحلف بالله هو المعهود والمشروع، وبغيره محطور، فيصرف إليه، ولهذا قيل: لا يحتاج إلى الية، وقيل: لا بد منها؛ لاحتمال العدة وإيمين بغير الله. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٩٠]

وكذلك. أي فهو يمين؛ لقوله تعالى: وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ، لا تنقضه لَا يَدُ بَعْضِهِ (سحر ٩١)، فجعل العهد يمينًا، والميثاق عبارة عن العهد. [الجوهرة النيرة: ٢/٢٩٠]

أو نذر الله فهو يمين. وإن قال: إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني، أو مجوسي، أو مشرك، أو كافر كان يمينا. وإن قال: فعلي غضب الله أو سخطه، فليس بحالف، وكذلك إن قال: إن فعلت كذا فأنا زان أو شارب خمر أو آكل ربا، فليس بحالف. وكفارة اليمين عتق رقبة يُجزئ فيها ما يُجزئ في الظهار، وإن شاء كسا عشرة مساكين، كل واحد ثوبا فما زاد، وأدناه ما يجوز في الصلاة. وإن شاء أطعم عشرة مساكين كالإطعام في كفارة الظهار. فإن لم يقدر على أحد هذه الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات، فإن قدم الكفارة على الحنث لم يُجزئه. ومن حلف على معصية مثل أن لا يصلي، أو لا يكتبه أباه، أو ليقتن فلانا، فينبغي أن يحنث نفسه ويكفر عن يمينه،

أو نذر الله بقوله: من نذر الله فعله يمين، ومن نذر غيره لم يمينه، فعليه كفارة من [خوهره سيرة: ٢٩١/٢] كان نكاحا بحب كفارة به حيث كان في مسكن. وأما إذا كان في ماضي شيء قد فعله فهو العموس لا يكفر فيها، وقال محمد بن مقاتل: يكفر؛ لأن آدمه خرج مخرج استحباب، فكأنه قال: هو كافر، وكتب صغير بن يحيى بن شعاع سألته عن ذلك فقال: لا يكفر، لأن كفره لا اعتداد، وهو لم يعتقد الكفر، وإنما قصد أن يصدق في مقالته، وهذا هو الصحيح.

فليس بخالف لأنه معصية، ومركبها لا يكون كفرا. ولأن الله قد نكح عبد نصرانيا. (خوهره سيرة) ما تجزئ في الظهار يعني جزئه عتق ربه مؤمنة، ككفارة وتضعيره وكسره. [خوهره سيرة: ٢٩١/٢] ما يجوز فيه الصلاة قال في حديثه وشرح به هذين المذكورين نكاح مبرور عن محمد، وعن أبي حنيفة وابن عباس أن أدبه ما يستردمه الله حتى لا يجوز التزويج، وهو نصحيح؛ لأنه لا يمين يسمى حرما في لعرف، لكن ما لا يجزئه عن الكسوة تجزئه عن الإطعام باعتبار القيمة. [الباب: ٢١٤/٢]

متتابعات بقرينة عبد الله بن مسعود لم حرره عبدا؛ لأنه حب أحب. وأدبه نسي، فل وجوه محال فيسعي أن يحب الخ بقوله من حلف على من فرأى غيره حبر منها فسأب يدي هو حبر، ثم يكفر عن يمينه، ولا فيه نفوت من أبي الحارث، وهو الكفارة. ولا حارث بمعصية في صدره، وحكي أن أبي حنيفة سأل شعبي عن هذه مسألة، فقال: لا كفارة عليه؛ لأن هذه من في معصية، فقال: ليس جعل نكهار مكر من يقول ورور، وأحب فيه كفاره، فقال له شعبي: أنت من لا رأيين أي ممن يقول بآرائي [الخوهره سيرة: ٢٩٣/٢]

وإذا حلف الكافر ثم حنث في حال الكفر، أو بعد إسلامه، فلا حنث عليه، ومن حرم على نفسه شيئاً مما يملكه لم يصّر محرماً، وعليه إن استباحه كفارة يمين، فإن قال: "كل حلال عليّ حرام" فهو على الطعام والشراب إلا أن ينوي غير ذلك. ومن نذر نذراً مطلقاً فعليه الوفاء به، وإن علق نذراً بشرط، فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر. ورؤي أن أبا حنيفة ما يدره رجع عن ذلك، وقال: إذا قال: إن فعلت كذا فعليّ حجة، أو صوم سنة، أو صدقة ما أملكه أجزأه من ذلك كفارة يمين، وهو قول محمد ما يدره. ومن حلف لا يدخل بيتاً فدخل الكعبة أو المسجد أو البيعة أو الكيسة لم يحنث.

فلا حنث عليه لأنه ليس بأهل يمين؛ لأنها تعقد لتعظيم الله تعالى، ومع الكفر لا يكون معظماً، ولا هو أهل للكفارة، لأنها عادة، والكافر ليس بأهل للعادة، كما في الهدية. **إن استباحه** أي يعمل معاملة مباح. **كفارة يمين**. لأن اللفظ يمين عن إثبات الحرمة وقد أمكن بحالته تنويع الحرمة لغيره بإثبات موجب اليمين فصار به. [النسائي: ٢١٥٢] **فهو على الطعام إلخ** فيحنث بالأكلي والشربي ومنه إلخ ينوي غير ذلك والقياس أن يحنث كما فرغ؛ لأن كتمه كل معمول، وقد باشر فعلاً مباحاً كما فرغ من يمينه، وهو انقضاء وفتح العيين، وحوهما، وهو قول زهر. وجه الاستحسان أن المقصد بهي الأمر لا يحصل مع عسار عموم المقصد، فيستقط عساره، فإذا سقط بصرف إلى الضعاف والشراب؛ معارف، فيه يستعمل فيما يشاء عادة، ولا يشاء مرة إلا بالنسبة لسقوط عسار عموم، فإذا نوى ما كان بلاء، ولا صرف يمين عن المأكول والمشروب؛ ما فيه من التحقير حتى إذا أكل أو شرب حنث، وهذا كنه صاهر بروية، واقتوى على أنه يمين مرة لا يمين، وهذا قول المتأخرين؛ لأن اللفظ غالب الاستعمال في الطلاق.

نذراً مطلقاً. مثل أن يقول: لله عني صوم سنة. **فعليه الوفاء** بقوله ما يدره من نذر نذر، فعليه الوفاء به، ومن نذر نذراً لم يسمه، فعليه كفارة يمين. [الجوهرة النيرة: ٢٩٥/٢] **فعليه الوفاء إلخ**: فيه إشارة إلى أنه لا يجب الكفارة، خلافاً للشافعي.

عن ذلك أي عن الوفاء في النذر المصغر والمتعلق بالكفارة، فإنه يمين. كما في 'المقصد' عن 'المصبرات' **لم يحنث** لأن أبيت أعداً لميونة، وهذه انقاع ما يمينه، ويسميه يمين الكعبة والمسجد بحره، ومطلق الاسم ينصرف إلى الحقيقة، كذا في "جمع الأثر".

وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فَقَرَأَ الْقُرْآنَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَحْنَثْ، وَمَنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ وَهُوَ لَا يَبْسُهُ فَنَزَعَهُ فِي الْحَالِ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَرْكَبُ هَذِهِ الدَّابَّةَ وَهُوَ رَاكِبُهَا فَنَزَلَ فِي الْحَالِ لَمْ يَحْنَثْ، وَإِنْ لَبِثَ سَاعَةً حَنِثَ، وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا لَمْ يَحْنَثْ بِالْقُعُودِ حَتَّى يَخْرُجَ، ثُمَّ يَدْخُلَ. وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فَدَخَلَ دَارًا خَرَابًا لَمْ يَحْنَثْ. وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَدَخَلَهَا بَعْدَ مَا أَهْدَمَتْ، وَصَارَتْ صَحْرَاءَ حَنِثَ، وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ فَدَخَلَ بَعْدَ مَا أَهْدَمَ لَمْ يَحْنَثْ. وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ زَوْجَةَ فُلَانٍ، فَطَلَّقَهَا فُلَانٌ، ثُمَّ كَلَّمَهَا حَنِثَ، وَمَنْ حَلَفَ

صَلَاةً بَالِغَةً

لم يحنث لأن القراءة في الصلاة ليست بكلام؛ لقوله: "إن هذه صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس"، وإنما هي التسييح والتهليل وقراءة القرآن، فمن عصى أن ما يؤتى به في الصلاة من الأذكار ليس بكلام، فلا يحنث. [الخوهره البيرة: ٢ ٢٩٥] **لم يحنث** بوجود من حنث الوضوء؛ لأن ما ليس في وضوءه مستثنى عرفاً؛ إذ يمين تعقد من لا يحنث. [النسب: ٢ ٢١٧] **حنث** لأن البقاء على اللبس والركوب من وركوب، فإذا ترك اسرح. والسرحول عند بسمه حصل راكناً ولا سافحت [الخوهره البيرة: ٢ ٢٩٦]

لم يحنث بالقعود **اح** لأن الدخول لا دوام به، وإنما هو انفصال من الخارج إلى الداخل، وليس المكث دخولاً، لا ترى أن من دخل داراً يوم خميس، ومكث إلى يوم الجمعة لا يقول: دحنتها يوم الجمعة، وسواء دحنتها ركباً أو ماشياً أو محمولاً بأمره، فإنه يحنث؛ لأن اسمه الدخول ينافر الجميع، فإن أدحنتها مكرهاً لا يحنث؛ لأنه ليس بداخل وإنما هو مدخل، فإن أدخل إحدى رحليه ولم يدخل الأخرى لا يحنث؛ لأنها لو جعلناه دخلاً بإحدى رحليه جعلناه خارجاً بالأخرى، فلا يكون في وقت واحد داخلًا وخارجاً، وإن أدخل رأسه ولم يدخل قدميه **م** يحنث. [الخوهره البيرة: ٢ ٢٩٧، ٢٩٦] **لا يدخل داراً** ولم يسمه بعينها ولم يبوها.

لم يحنث لأنه لم يعمد اندار كان المعبر في بيمه داراً معتاداً دحوها وسكناها؛ إذ الأيمان محمولة على العادة، وهذا هو حلف لا يمس قميصاً، وترتدى به م يحنث؛ لأن المقصود اللبس المعتاد [الخوهره البيرة: ٢ ٢٩٨] **حنث** لأنه لما عيها بعق ذلك بقاء اسمها، والاسم فيها باق، كما لو أهدمت سقفها وبقيت حيطانها. (الخوهره البيرة)

لم يحنث لرواها اسم البيت؛ لأنه لا يات فيه حتى لو بقى الخطأ وسقط السقف يحنث؛ لأنه يات فيه، والسقف وصف فيه يراد غير الوصف، ومن هذا ظهر لك أن البيت بعد رواها حيطانه لا يسمى بيتاً، خلافاً للدار.

حنث هذا إذا كان اليمين على روجه معينة مشاراً إليها بأن قال: روجه فلان هذه. [الخوهره البيرة: ٢ ٢٩٨]

أَنْ لَا يُكَلِّمَ عَبْدٌ فَلَانٍ أَوْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فَلَانٍ، فَبَاعَ فَلَانٌ عَبْدَهُ أَوْ دَارَهُ، ثُمَّ كَلَّمَ الْعَبْدَ وَدَخَلَ الدَّارَ لَمْ يَحْنَثْ، وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ صَاحِبَ هَذَا الطَّيْلَسَانِ فَبَاعَهُ ثُمَّ كَلَّمَهُ حَنِثٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ هَذَا الشَّابَّ، فَكَلَّمَهُ بَعْدَ مَا صَارَ شَيْخًا حَنِثٌ، وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ لَحْمَ هَذَا الْحَمَلِ فَصَارَ كَبِشًا فَأَكَلَهُ حَنِثٌ، وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ، فَهُوَ عَلَى ثَمَرِهَا، وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ فَصَارَ رُطْبًا فَأَكَلَهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بُسْرًا فَأَكَلَ رُطْبًا لَمْ يَحْنَثْ، وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ رُطْبًا فَأَكَلَ بُسْرًا مُدْبِتًا حَنِثٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ **رحمته** . وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ لَحْمًا

لم يحنث هذا قوهما: وقال محمد: يحنث قاسه على صديق فلان وروحة فلان، ولهما: أن امتناعه من كلام العبد لأجل مولاه. إذ لو أراد العبد بعينه لم يضمنه إلى المولى، فلما أضاف الملك فيه إلى المولى رالت بعينه عنه بروال منك، وكذا الدار لا تعادي ولا توالي، فإذا حلف على دخولها مع الإضافة صار الامتناع باليمين لأجل صاحبها، فإذا رانت الملك زانت اليمين. [الخواهرة البيرة: ٢/٢٩٨] **وإن حلف الخ:** لأن هذه الإضافة لا يَحْتَمِلُ إِلَّا لِتَعْرِيفِ الطَّيْلَسَانِ، فَصَارَ كَمَا إِذَا أُشِيرَ إِلَيْهِ، وَهَذَا لَوْ كَلَّمَ الْمُشْتَرِي لَا يَحْنَثُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الطَّيْلَسَانَ مِثَالًا، فَإِنْ قُوِيَ: صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ، أَوْ صَاحِبُ هَذِهِ الثَّوْبِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعَادِي لِأَجْلِ الدَّارِ وَغَيْرِهَا، بَلْ لِمَعْنَى فِيهِ، فَيَرَادُ الدَّاتُ. وَالطَّيْلَسَانُ مَعْرَبُ تَيْلَسَانَ، أَبْدَلُوا التَّاءَ مِنْهُ طَاءً، وَهُوَ مِنْ لِبَاسِ الْعَجَمِ قَنْسُوءَةٌ مَدْرُورَةٌ أَسْوَدُ يَلْسُ فَوْقَ الْعِمَامَةِ لِحْمَتُهُ وَسَدَاهُ صَوْفٌ. **حنث** لأن الحكم تعلق بالمشار إليه؛ إذا الصفه في الحاصر لعو، وإن قال: لا أأكل شاة، أو شيخًا، أو صبيًا بلفظ الكرة يقيد به. (الخواهرة البيرة) **فهو على ثمرها:** لأنه لا يتأتى أكلها، فكانت اليمين على ما يحدث منها، فإن أكل من غيرها لم يحنث؛ لأن الحقيقة قد ترك ههما في العرف، وتعين الحمار. (الخواهرة البيرة) (وعيرها) **البسر** وهي التي من الرطب. **لم يحنث** لأن اليمين إذا تعلقت بعين بقيت بقاء اسمه، ورالت برواله، ومعلوم أن انتقاله إلى الرطب يريل عنه اسم البسر. [الخواهرة البيرة: ٢/٢٩٩] **بسرا** هذا بكرة وما قبله معرفة، فلا تكرار، وأعاد المسألة؛ لأنه لا اعتبار فيه لتوصف وعدمه. **مدبا** كسر الون: وهو الذي في دمه قبيل بسر، وقيل رطب. **حنث عند أبي حنيفة:** ووافقه محمد في ذلك، وقال أبو يوسف: لا يحنث؛ لأنه احتص باسمه يخرج به من اسم الرطب، ولهما: أن المني يحميه أكل الرطب، والبسر المدب في الرطب. [الخواهرة البيرة: ٢/٢٩٩] قال جمال الإسلام والصحيح قوهما، واعتمده الأئمة: المحوي والسعي وغيرهما. [التصحيح والترحيح: ٤٢٣]

فَأَكَلَ لَحْمَ السَّمَكِ لَمْ يَحْنَثْ. وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ مِنْ دَجَلَةٍ فَشَرِبَ مِنْهَا بِإِنَاءٍ لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يَكْرَعَ مِنْهَا كَرَعًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ^(٥٥). وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ مِنْ مَاءٍ دَجَلَةٍ.

لم يحسن استحساناً، والقياس أن يحنث، وهي رواية شاذة عن أبي يوسف، وهو قول الأئمة الثلاثة؛ لأنه يسمى لحمًا، كما في القرآن، قال الله تعالى: ^(٥٥) مَنْ أَلْبَسَ ثِيَابَهُ حُمْرًا فَسَبَّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، والمراد منه السمك، وجه الاستحسان: أن الأيمان مسببة على العرف لا على ألفاظ القرآن، ألا ترى أن من حنث لا يخرق بيتاً فخرق بيت العسكوت، أو لا يركب دابة، فركب كافرًا لم يحنث، وإن كان قد سمي الكافر دابة في قوله تعالى: ^(٥٥) مَنْ أَلْبَسَ ثِيَابَهُ حُمْرًا فَسَبَّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى. وكذا جميع ما في "السحر" حكمه حكم سمك، وإن حنث لا يأكل لحمًا، فأبي لحم أكله من سائر الحيوان غير السمك، فإنه يحنث بحرمة ومباحة ومصوغة ومشوية، وعلى أي حال أكله، فإن أكل ميتة، أو حم حريز، أو لحم إنسان حنث في جميع ذلك؛ لأنه يسمى لحمًا، وكذا إذا أكل كبدًا أو كرشًا، كذا في "الهداية". وقال صاحب "المحيط": هذا في عرف أهل الكوفة، وفي عرفنا لا يحنث، قدس قار: وامختار أنه لا يحنث بهما، أي بالكبد والكروش في عرفه، وفي الاحتيار: أكلهم وارتنة والعود والرأس والأكارع والأمعاء والطحال لحم؛ لأنها تباع مع اللحم، كذا في "مجمع الأهر".

أقول -وبالله التوفيق-: إن الاعتبار بالعرف في كل بلدة في كل زمان، ففي بلدة تناح هذه الأشياء مع السمك، فتحكمها حكم اللحم، فحنث بأكنها إن حنث بأكلي السمك، وبلا فلا، فعلى لمفتي أن يقضي بما هو المعتاد في كل مصر وقع فيه الخلف، هكذا صرح في "الفتح" وغيره من المعتمدين، وأعم وفقت الله تعالى أن هذا في اليمن على الأكل، أما إذا كانت يمينه على الشراء، فإنه يقع على اللحم الذي يجوز شراؤه، كذا في "مجلدي".

حتى يكرع الخ وهو أن يباشر الماء فيه، فإن أحده بيده أو بإناء لم يحنث، وقال أبو يوسف ومحمد: يحنث بالكرع والاعتراف باليد والإناء، والأصل: أن اليمين عنده إذا كانت لها حقيقة مستعملة ومخار متعارف مستعمل حملت على الحقيقة دون المخار، وعندهما يحمل عليهما جميعًا، ومعلوم أن الكرع في دجلة هو الحقيقة، وهي مستعملة متعارفة يقعها كثير من الناس، والمخار أيضًا متعارف، وهو أن يأخذ منها بإناء، فحملت عنده على الحقيقة، وعندهما على الأمرين، فإن شرب من هر يأخذ من دجلة لم يحنث إجماعًا، سواء كرع فيه أو شرب منه بإناء؛ لأنه لم يشرب من دجلة، وإنما شرب من غيره. [الجوهرة النيرة: ٣٠٠/٢]

عند أبي حنيفة قدس العلامة ماء الدين في شرحه: وقال أبو يوسف ومحمد: يحنث، والصحيح قول أبي حنيفة، وعليه مشي الأئمة الذين سمينا. [التصحيح والترجيح: ٤٢٣]

فشرب منها بإثاء حث، ومن حلف أن لا يأكل من هذه الخنطة فأكل من خبزها لم يحث، ولو حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزه حث، ولو استقفه كما هو لم يحث، وإن حلف أن لا يتكلم فلاناً فكلمه وهو بخث يسمع إلا أنه نائم حث، وإن حلف أن لا يكلمه إلا بإذنه فأذن له ولم يعلم بالإذن حتى كلمه حث.

حب لا يشرب ماء مضاعفاً من دجاجة فحث، ولا يشرب ماء من دجاجة ولا يشرب منها بإثاء م حث حتى يضع يده في دجاجة لأنه ما ذكر من وهي تسعيف صدرت ليمين على النهر، فم حث إلا ما كره | جوهره السيرة ٣٠١ ٢ | م حث يعني عند أي حيفه حتى يأكل عيناها، وإن قال حدث وشافعي، حدثه، أي قلنا كما حث يأكل عيناها بحت يأكل حررها على الصحيح، لأن كل الحيفه بخار عرفا عن كل ما سجد منها، فنصرف إليه إلا أنه إذا كنها فصما بحت بحت؛ لأنه مستعمل في معناه حقيقه، فصار كما إذا حلف لا يدخل در فلان، فدخلها حافيا، أو كما حث، وإنما قلنا على الصحيح 'احترارا عن رواية لأصل أنه لا حث عندهما إذا فطمها، وإن أكل الكلام إذا كان حقيقه مستعمدا، فالعمل بها أولى من بخار منعرف، فصار كما هو حث لا يأكل من هذه الشاة، فأكل منها لا حث، وهذا إذا لم يوشيك، وإن بوى أن لا يأكل حيا حيا، بحت كنها حيا حيا، ولا حث يأكل حررها الخافا، ولو أكل من ربح من الخوف عليه م حث، كما في حث، كذا في 'تجميع الأثر'. والصحيح قول أبي حنيفة... ومضى عليه الأئمة: بخوي وسنقي وغيرهما، وهو فطمها حث عندهم في الصحيح، قال القاضي وفي 'الصحيح والترحيع' | ص ٤٢٣ |

حب لا يلقا، لأن عنه ما كره، فكانت الحقيقة متعسرة، فنصرف إلى ما سجد منه، وهو بعدد، كما في 'الهدية'.
م يحث لأنه ما كره بعدد ناسعه كذا؛ لأن من له بخار مستعمل ويست له حقيقه مستعمدا تناولت بيمين الخار بالإجماع، والتدقيق هذه المسألة. | جوهره السيرة: ٣٠١ ٢ | قال قاضي حان وصاحب 'الهداية' والزاهدي: هو الصحيح لتعين الجواز مراداً. | التصحيح والترحيع: ٤٢٤ |

حب لأنه قد كلمه ووصل إلى سمعه إلا أنه لم يفهم لومه، كما لو كلمه وهو غافل. | الجوهره السيرة: ٣٠١ ٢ |
قول هذا اختار المنصف، وصححه الإمام السرخسي، وأما غيره فببطلان كنهه تخريص، والصحيح ما في رواية 'مسند' أنه حث يقط لا مضاعفاً، وعنه مشايخ، وهو مختار، وصححه في 'التحفة'، وإليه مال الإمام اهتمام ليعني؛ لأنه إذا لم يشك كان كما إذا سجد من بعيد وهو حث لا يسمع صوته. **حب** لأن الإذن مشتق من الأدن لدى هو الإعلام، أو من الوقوع في الأدن، وكل ذلك لا يتحقق إلا بالسمع، وقال أبو يوسف: لا يحث، لأن الإذن هو الإذلاق، وأنه لا يذن كذا صا، قد: رخصاً من أعمال القلب، ولا كذا الإذن على ما مر، كذا في 'الهداية'.

وإذا استحلف الوالي رجلاً ليعلمه بكل داعر دخل البلد، فهو على حال ولايته خاصة. ومن حلف أن لا يركب دابة فلان، فركب دابة عبده المأذون لم يحنث، ومن حلف أن لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها أو دخل دهليزها حنث، وإن وقف في طاق الباب بحيث إذا أغلق الباب كان خارجاً لم يحنث. ومن حلف أن لا يأكل الشواء، فهو على اللحم دون الباذنجان والجزر. ومن حلف أن لا يأكل الطيخ.....

فهو على حال الخ لأن المقصود منه دفع شره بجره، فلا يفيد فائدته بعد ولايته، وأروى ثبوت، وكذا بالعر في طاهر الروية، فإن عر ثم عاد وأياً لم تعد اليمين، وتبقى اليمين ما لم يمت النوي أو يعزل، وصورته استحيف يرفع إليه كل من عنه به من فاسق، أو سارق في محنته، فلم يعزم شيئ من ذلك حتى عزل العامل من عمله، ثم عنه، فليس عليه أن يرفعه، وقد خرج من يمينه، وبطلت عنه اليمين، فإن عاد العامل عاملاً بعد عرته لم يكن عليه أيضاً أن يرفعه إليه، وقد بطلت يمينه. [الخوهره البيرة: ٣٠٢] **لم يحنث**: امرد عبده المأذون سوء كان مديوناً أم لا، وهو قولهما، وقال محمد: يحنث؛ لأن دابة مذك نوى، وإن أضيف إلى العبد؛ لأن العبد وما في يده موله. (الخوهره البيرة) قال الإسيحاني: وعنى قول أبي حنيفة مشى المصححون. [ص ٤٢٤]

حنث: لأن سببها منها، ألا ترى أن المعتكف لا يسجد اعتكفه بصعوده إلى سطح المسجد، وكذا بدهبير من الدار، لأن اندار ما اشتمت عليه الدثرة، وهذا إذا كان كبيراً بحيث يبات فيه، فإنه يحنث بدخوله، فإن مثله يعتاد بيتوته في بعض القرى والمدن، وأما ما ليس كذلك أي يصبح بيتوته، فلا يحنث بالدخول، وقيل: في عرفه لا يحنث بالصعود إلى السطح، كذا في 'أهذية'، وهذا عند المتقدمين خلافاً للمتاخرين، ووفق الكمال حصل حنث على سطح به سائر، وعدمه على مقابله، وقال ابن الكمال: وإن احنث من بلاد العجم لا يحنث، قال مسكين وعبيه الفتوى، كذا في 'اسر المختار'، وفي 'نيسيس': هو مختار؛ لأن الواقف على سطح لا يسمى داخلاً عندهم. قال الحبي. وأنت خير بأنه إذا كان اندر على عرف، فلا معنى لقوله، وعبيه الفتوى إلا أن يكون معناه أن الإفتاء بعدم الخنث وقع في بلادهم، كذا في 'الطحاوي'.

لم يحنث: وإن كان دخل اساب إذا علق حنث، وإن أدخل إحدى رجليه، ولم يدخل الأخرى، إن كان لدار مهبطه حنث، وإن كانت مستوية لا يحنث، وفي 'الكرحي' لا يحنث سوء كانت مهبطه أو مستوية، وهو لصحيح، وإن أدخل رأسه، ولم يدخل قدميه، أو تدخل منها شيئاً بيده لم يحنث؛ لأن هذا ليس بدخول، ألا ترى أن السارق لو فعه لم يقطع. (الخوهره البيرة) **فهو على اللحم الخ** لأنه يراد اللحم المشوي عند الإصلاق إلا أن ينوي ما يشوى من بيض، أو غيره فهو على ما نوى.

فهو على ما يطبخ من اللحم، ومن حلف أن لا يأكل الرؤوس فيمينه على ما يكبس^{بدخل} في لتناير ويئاع في المصر: ومن حلف أن لا يأكل الخبز فيمينه على ما يعتاد أهل البلد أكله^{جمع نور} خبزاً، فإن أكل خبز القطائف أو خبز الأرز بالعراق لم يحنث. ومن حلف أن لا يبيع أو لا يشتري، أو لا يؤاجر، فوكل من فعل ذلك لم يحنث. ومن حلف أن لا يجلس على لأرض فجلس على بساط أو على حصير لم يحنث، ومن حلف أن لا يجلس على سرير يجلس على سرير فوقه بساط حنث، وإن جعل فوقه سريرًا آخر فجلس عليه لم يحنث. وإن حلف أن لا ينام على فراش، فنأى عليه وفوقه قرام حنث، وإن جعل فوقه فراشاً آخر نأى عليه لم يحنث. ومن حلف يمين. وقال: "إن شاء الله متصلاً يمينه فلا حنث عليه،

فهو على ما يطبخ الخ. وهذا استحسان؛ اعتباراً للعرف؛ وهذا لأن التعميم متعذر (لأن الدواء المسهل مطبوع، من علم يمين أنه م يرو ذلك)، فيصرف إلى خاص، هو متعارف وهو اللحم المطبوع بالماء إلا إذا بوى غير لث؛ لأن فيه تشديداً، وإن أكل من مرقه يحنث؛ لما فيه من أجراء اللحم، ولأنه يسمى طيبخاً، كما في "الهداية". يمينه على ما يكبس الخ. وهو رؤوس النقر والعم عند أبي حنيفة، وعندهما رؤوس العم خاصة، وهذا اختلاف مصر و رمان، كان العرف في رمانه فيهما، وفي رمنهما في العم خاصة، وفي زمانا يعنى على حسب العادة، كما في الهداية وغيرها. أكله حبراً: مثل الحطة والشعير والذرة والدخن، وكل ما يخر عادة في البلاد. [الجوهرية النيرة: ٣٠٣/٢] م يحنث: لأنه غير معتاد عندهم. وإن أكله في طرستان أو في سد عاقدهم يأكلون الأرز حراً حنث. [الجوهرية النيرة] م يحنث: إلا أن يوى ذلك؛ لأن حقوق هذه الأشياء ترجع إلى العاقد دون الأمر، فأما إذا بوى ذلك حنث؛ لأنه شدد على نفسه. [الجوهرية النيرة]

م يحنث: لأنه لا يسمّى جالساً على الأرض. [الجوهرية النيرة: ٣٠٤/٢] ومثل هذا إذا حلف لا يجلس على هذا لفراش، وإنما لا يحنث؛ لأن مثل الشيء لا يكون تعالاً، وهذا قول محمد، وهو الصحيح. حنث: لأنه يعدّ جالساً عليه. [الجوهرية النيرة] لم يحنث: هذا إذا كانت يمينه على سرير معروف بأن قال: على هذا السرير. [الجوهرية النيرة] حنث: لأنه تبع لفراش، فبعداً نائماً عليه. [اللباب: ٢٢٣/٢] متصلاً يمينه. سواء كان مقدماً أو مؤخراً. [اللباب] فلا حنث عليه: لقوله لا. من حلف على يمين وقال: إن شاء الله، فقد برّ في يمينه؛ إلا أنه لا بد من الاتصال، أي اتصال الاستثناء باليمين؛ لأن بعد الفراء عن اليمين رجوع، ولا رجوع في اليمين.

وإن حلف ليأتيته إن استطاع، فهذا على استطاعة الصحة دون القدرة. وإن حلف أن لا يكلمه حيًّا أو زمانًا، أو الحين أو الزمان، فهو على ستة أشهر، وكذلك الدهر عند أبي يوسف ومحمد . ولو حلف أن لا يكلمه أيامًا، فهو على ثلاثة أيام، ولو حلف أن لا يكلمه الأيام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد . . . وقال أبو يوسف ومحمد . . . هو على اثني عشر شهرًا، ولو حلف لا يفعل كذا تركه أبدًا، وإن حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة برّ في عيِّنه. ومن حلف لا تخرج امرأته إلا بإذنه فأذن لها مرة واحدة فحرّحت ورجعت.

على استطاعة تصحح بح يعي استطاعة الحنث، ومعناه بد م يحرص، أو يحي، م ر تنع من ساء، فمع ساءه حنث، فإن نوى استطاعة لقضاء ولقد من الله تعالى دين فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يس في نقصه، وقيل يسير في القضاء أيضًا؛ لأنه نوى حقيقته كلامه [الجوهرة النيرة: ٣٠٥/٢] ونه قال تصحاحي . . . قال الشيخ أبو بكر: يجب أن لا يصدق في قضاء، لأنه يريد صرف كلامه عن صهره ساءه، ولا يصدق، ولكن يصدق فيما بينه وبين الله؛ لأنه لم يحنثه كلامه، كما في شرح لأقطع **على ساءه شهر** . . . قد بد ما يكن له ساءه، أو بد نوى ساءه، فهو على ما نوى. (الجوهرة النيرة) **وكذلك** **لدهر** يعي بد حنث لا يكلمه دهر، فعد محمد يقع على ساءه شهر. وأما أبو حنيفة فلم يقدّر فيه تقديرًا، وهذا لاختلاف في أكثر هو تصحيح، أو معرف باللف واللام فمراد به الأبد في قوله المشهور على جميع عمره، وعن أبي حنيفة أن الدهر ودهر، سواء لا يعرف تفسيره. (الجوهرة النيرة) **على ثلاثة أيام:** اعتارًا لأقل الجمع. (الجوهرة النيرة) وقال الإسماعيلي: والتصحيح قول أبي حنيفة، واختاره الأئمة: المحبوبي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح: ٤٢٥] **فهو على عشرة أيام** [لأنه أقل الجمع] لأنه جمع معرف، فيصرف من أقصى ما بدك من جمع، وهذا عسره عند الإمام وهو التصحيح، وكذا في المشهور، كذا في مجمع لأكر وغيره **عند أبي حنيفة** قال حماد لاسلام. التصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده من ذكرنا. [التصحيح والترحح: ٤٢٥] **بركة الله** لا تسه ويفع من النفي، والنفي لا يتخصص بزمان دون زمان، فحمل على التأيد. [الجوهرة النيرة: ٣٠٦/٢] **بر في ساءه** [لأنه يصير فعلا مرة واحدة] وفي الجوهرة النيرة: لأن المقصود بحد شغل، وقد عده، وبد يحنث بوقوع اليأس منه، وذلك بموته، أو بفوت محل الفعل. [٣٠٦/٢]

ثم خرجت مرة أخرى بغير إذنه حنث، ولا بُدَّ من الإذن في كل خروج، وإن قال: "إلا أذن لك" فأذن لها مرة واحدة، ثم خرجت بعدها بغير إذنه لم يحنث. وإذا حلف أن لا يتعدى فالغداء هو الأكل من طُلُوع الفجر إلى الظهر، والعشاء من صلاة الظهر إلى نصف الليل، والسحور من نصف الليل إلى طُلُوع الفجر، وإن حلف ليَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ إلى قريب فهو على ما دون الشهر، وإن قال: إلى بعيد فهو أكثر من الشهر. ومن حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه. وترك فيها أهله ومتاعه حنث، ومن حلف ليَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ

ولابد من الإذن الج لأن البدء بالإصاف، بمعنى الحنث: لا تخرجي إلا حروخاً ملصقاً بإدي، فاستثنى منه بكرة في سباق اصفي، فأفاد العموم، فكل خروج لا يكون بالإذن كان داحلاً في اليمين، وصار شرطاً للحنث، وبشرط أن لا يكون الخروج لوقوع عرق، أو حرق عائلًا، فإن كان لم يحنث، ثم إذا حنث خروجها مرة بعد إذن لا يحنث خروجها مرة أخرى؛ لعدم ما يوجب التكرار، وانعت اليمين بالأول، والحيلة في ذلك أن يقول ها: كلما أردت الخروج، فقد أذنت لك.

لم يحنث لأنه بالإذن مرة ينتهي اليمين؛ لأن كلمة 'حتى' للعاية، فينتهي اليمين بها، وكلمة إلا أن محمولة عليها. **فالغداء** قال في 'النهاية': هذا توسع في العبارة، ومعناه: أكل الغداء والعشاء والسحور على حذف المصاف؛ لأن الغداء اسم لطعام الغداء لا اسم أكله. ثم الغداء والعشاء ما يقصد به الشبع عادة، ويعتبر عادة أهل كل بلدة في حقهم، كذا في "أهداية". **إلى الظهر** حتى لو أكل بعد الظهر لا يحنث، وقوله يحنث.

إلى طلوع الفجر وفي 'الكرحي': من بعد نصف الليل. [الجوهرة البيرة: ٣٠٦/٢] **على ما دون الشهر**. هذا إذا لم يكن به نية، أما إذا كانت فهو على ما نوى ما لم يكنه الظاهر. [الجوهرة البيرة: ٣٠٧/٢]

أكثر من الشهر: لأن ما دونه يعدّ قريباً. [الجوهرة البيرة]

حنث. لأنه يعد ساكناً بقاء أهله ومتاعه فيها عرفاً، ومن حلف لا يسكن في بلد، فخرج منه وترك أهله فيه لم يحنث؛ لأنه لا يقال لمن بالصرة أنه ساكن في الكوفة، بخلاف الدار. قال الكرحي: إذا حلف لا يسكن هذه الدار، فإنه لا يبرأ حتى يتقل عنها نفسه وأهله وأولاده الذين معه ومتاعه، فإن لم يفعل ذلك لم يأخذ في النقلة من ساعتها، وهو يمكث حنث، قال في "أهداية": ولابد من نقل المتاع عند أبي حنيفة حتى لو بقي فيها وتذ حنث، وقال أبو يوسف: يعتبر نقل الأكثر؛ لأن نقل الكل قد يعتذر. وقال محمد: يعتبر نقل ما يقوم به كاثاث البيت؛ لأن ما وراء ذلك ليس من السكنى، وهذا أرفق بالناس، وفي "الفتح": وعليه الفتوى، وفي 'المحيط' و"الكافي" وغيرهما: الفتوى على قول أبي يوسف، وقال في 'البحر': الفتوى بمذهب الإمام أوز؛ لأنه أحوط، وإن كان غيره أرفق.

أَوْ لِقَلِيلٍ هَذَا الْحَجَرُ ذَهَبًا اِنْعَقَدَتْ يَمِينُهُ وَحَنَثَ عَقِيهَا، وَمَنْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ فُلَانًا دَيْنَهُ الْيَوْمَ فَقَضَاهُ، ثُمَّ وَجَدَ فُلَانٌ بَعْضَهَا زُيُوفًا، أَوْ نَبَهْرَجَةً، أَوْ مُسْتَحَقَّةً لَمْ يَحْنَثِ الْحَالِفُ، وَإِنْ وَجَدَهَا رَصَاصًا أَوْ سَتَوَقَّةً حَنَثَ، وَمَنْ حَلَفَ لَا يَقْبِضُ دَيْنَهُ دِرْهَمًا دُونَ دِرْهَمٍ فَقَبِضَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يَقْبِضَ جَمِيعَهُ مُتَفَرِّقًا، وَإِنْ قَبِضَ دَيْنَهُ فِي وَزْنَيْنِ لَمْ يَتَشَاغَلْ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِعَمَلِ الْوِزْنِ لَمْ يَحْنَثْ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِتَفْرِيقٍ. وَمَنْ حَلَفَ لَيَأْتِيَنَّ الْبَصْرَةَ فَلَمْ يَأْتِ حَتَّى مَاتَ، حَنَثَ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ.

انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ الح. [أي بعد فرائعه من اليمين] وجه انعقاد اليمين: أن ينحاث العبد معتبر بإيجاب الله تعالى، وينحاث الله تعالى يعتمد انتصاف دون القدرة فيما له حلف، ألا ترى أن الصوم واجب على الشيخ القابل، وإن لم يكن له قدرة مكاد التصور والحلف وهو العذبة، فتجب الكفارة معها عقيب وجوب نحر يمينه بواسطة عجره الثابت عادة، كما وجبت الفدية هناك عقيب وجوب الصوم.

لَمْ يَحْنَثْ. لأن الرديفة عيب، والعيب لا يعدم الحسن، وهذا هو محور ما صار مستوفيا، وقبض المستحقة صحيح، ولا يرتفع بردها البر المتحقق الربوف ما رده بيت المال، وهي دراهم فيها غش، واشهرحة: ما صرب في غير دار الضرب. [الجوهرة النيرة: ٣٠٩/٢]

حَنَثَ: لأههما بيت من جنس الدراهم، واستوقفة صغر مموه بالقصة وهي المشبهة. [الجوهرة النيرة: ٣٠٩/٢] **لَمْ يَحْنَثْ.** لأن الشرط قبض الكل، لكنه بوصف التفريق، ألا ترى أنه أصناف القنص إلى دين معروف مضاف إليه، فينصرف إلى كله، فلا يحنث إلا به. [الجوهرة النيرة: ٣٠٩/٢]

متفرقا بتفريق حثاري لا بتفريق صطري. **لَمْ يَحْنَثْ.** لأنه قد يتعدى قبض اكل دفعة واحدة، فيصير هذا القدر مستثنى منه، ولأن الديون هكذا يقبض. [الجوهرة النيرة: ٣٠٩/٢]

حنث: لأن البر قبل ذلك مرجو. [الجوهرة النيرة: ٣٠٩/٢]

في آخر جزء الح: لأن عدم الإتيان حينئذ يتحقق لا قبله، كذا في "جمع الأثر".

كتاب الدعوى

المدعى مَنْ لا يُجْبَرُ على الخُصومة إذا تركها، والمدعى عليه مَنْ يُجْبَرُ على الخُصومة، ولا يُقبلُ الدعوى حتَّى يَذكرَ شَيْئًا معلومًا في حنسه وقدره، فإن كان عَيْنًا في يد المدعى عليه كَلَفَ إحصارها ليشير إليها بالدعوى، وإن لم تكن حاضرة ذكر قيمتها. وإن ادعى عقارًا حدّده، وذكر أنّه في يد المدعى عليه، وأنّه يطالبه به، وإن كان حقًا في الذمّة، ذكر أنّه يطالبه به. فإذا صحّت الدعوى سأله القاضي المدعى عليه عنها، فإن اعترف قضى عليه بها، ^{دكر حدوده} ^{دنيا} ^{المدعى} ^{القاضي} ^{الدعوى}

كتاب الدعوى نقل من بيان ما يتأكد به احبر إلى بيان ما يتأكد به ادعى، وهي كفتوى، وأنها لتأنيث فلا تَوَلَّ، وجمعها دعاوى كصاوى، كما 'ندّر'، وحرّم في 'انصاح' بكسرها على الأصل، وبفتحها فيها محافضة على ألف التأنيث. [اسباب ٢٢٨ ٢] وهي في اللغة: عبارة عن إصافة الشيء إلى نفسه حال المسألة أو المسارعة، وفي الشرح: يراد به إصافة شيء إلى نفسه حاله المسارعة لا غير، كما في 'المسوح'.

شئنا معنوما محسسه أن يقول: دهنا أو فضه، وقدره أن يقول: عشرة دراهم أو خمسة دنانير؛ لأنه إذا لم يتبين ذلك كان مجهولاً، والمجهول لا تصح إقامة لينة عليه، ولو نكل الخصم فيه عن إيمين لا يقضى عليه بشيء. [الجوهرة النيرة: ٣١٠/٢] **وقدره**: كالدراهم والدنانير والحنطة مثلاً.

كلف إحصارها إلخ لأن الإعلام بأقصى ما يمكن شرط، وذلك بالإشارة في المقول؛ لأن النقل ممكن، والإشارة أبلغ في التعريف (الجوهرة النيرة) **ذكر قيمتها**. يصير المدعى معلوماً؛ لأن العين لا تعرف بالوصف، والقيمة تعرف به، وقد تعذر مشاهدة العين.

وأنه بطالبه به حوّر أن يكون مرهوناً في يده أو محبوساً ناشئ في يده، وبالمصاحبة يرون هذا الاحتمال، ويذكر حدوده الأربعة، ويذكر أسماء أصحاب الحدود وأسمائهم، ولابد من ذكر الحد عند أي حيفه ^{هو الصحيح}، وقيل: يكفي بذكر الأب في هذا الموضع، وإن كان الرجل مشهوراً يكفي بذكره، فإن ذكر ثلاثة حدود يكفي به عندنا بوجود الأكثر، خلافاً لغيره، وكما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة. (الجوهرة النيرة)

وإن كان: المدعى، وفي بعض النسخ: وإن ادعى حقاً.

أنه يطالبه به. أي أن المدعي يطالب المدعى عليه بالدين؛ لأن فائدة الدعوى إحصار القاضي المدعى عليه على إبقاء حق المدعي، وليس للقاضي ذلك إلا إذا ضال به فامنع، كما في 'المجمع الأهر'.

وإن أنكر سأل المدعي البيّنة، فإن أحضرها قضى بها، وإن عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخفّه عليها. وإن قال: لي بيّنة خاضرة، وطلب اليمين لم يستحلف عند أبي حنيفة ^{مدعى عليه} ^{القاضي} ولا تردّ اليمين على المدعي، ولا تقبل بيّنة صاحب اليد في الملك المطلق. وإذا نكل المدعي عليه عن اليمين قضى عليه بالنكول، وألزمه ما ادّعى عليه،

وإن أنكر أي المدعي عليه بكار صريح أو غير صريح. كما إذا قال: لا أفر ولا أنكر، فإنه إنكار عدهم، وما روي أنه يقرر غير صاهر، فيحس حتى يقر فعلا، كما في نهشتي، لكن قال اسرحسي، وعند أبي يوسف يحس إلى أن يحسب، في "النحر" اعنوى على قول أبي يوسف فما يتعلق بالقضاء كما في "الألمية" و"السرارية"، فلهذا أفتيت بأنه يحس إلى أنه يجيب، كذا في "مجمع الأهر".

سأل المدعي السه لأن من أصل أبي حنيفة أن لا يحلف شكر إذا قال مدعي. من بيّنه حاصره، فهذا وجب أن يسأله عن بيّنه، كذا في "سرح لأقصع" و"جوهره"، وما رواه الشيعان عن وائل بن حجر قال جاء رجل من حصر موت ورجل من كدة بن لبي ^١، فقال احصرمي: يا رسول الله! إن هه عسي عسى أرض كنت لأبي، فقال الكندي، هي أرضي في يدي أرضها ليس له فيها حق، فقال ^٢ احصرمي: أنت بيّنة، قال: لا، فإن: فنت بيمينه، الحديث. قضى لها ^٣ لانتفاء سهمه عنها، أي عن الدعوى؛ سرحح جاب صدق على كذب سببة، كذا في "نتائج الأفكار" عليها أي على لدعوى، ما روي عند أبي حنيفة وقال حماد الإسلام: التصحيح قول أبي حنيفة، وعليه منى المحمدي والسفي وغيرهما، [التصحيح والشرح: ٤٢٧]

ولا ترد اليمين إلخ. لقوله ^٤ سببة على مدعي، واليمين على من أنكر أخرجه سيهقي في 'سه' عن ابن عباس، فقسه النبي ^٥ من الخصمين، فجعل السببة على المدعي، واليمين على من أنكر، والقسمة تدفي الشراكة، وجعل جنس الأيمان على المنكرين وليس وراء الجنس شيء.

في الملك المطلق أراد بماضيق أن يدعي امتد من غير أن يتعرض للسب. وفي الجوهره سيرة: بأن يدعي أن هذا ملكه، ولا يرد عليه، وإن قال: اشتريته أو ورثته لا يكون دعوى ملك مطلق. [٣١١ ٢]

قضى عليه إلخ. وقال الشافعي: لا يقضى سكوله، بل يرد اليمين على المدعي إذا نكل المدعي عليه، فإن حلف يقضى له بادل، وإن نكل انقصت المارعة بينهما؛ إذ روي عن علي ^٦ أنه حلف مدعي بعد نكول المدعي عليه، ولما: إجماع الصحابة ^٧ على ما ذكرناه، روي عن علي ^٨ أيضا أنه وافق إجماعهم، فإنه روي عن شريح أن أنكر طلب منه رد اليمين على المدعي، فقال: هذا ليس بك إليه سئل، وقضى بالسكول بين يدي علي ^٩، فقال له علي ^{١٠} قالون، ومعه مائة مائة أصت، أي هذا الأمر، كذا في 'زمر الحقائق'.

وينبغي للقاضي أن يقول له: إني أعرض عليك اليمين ثلاثاً، فإن حلفت^{فيها} وإلا قضيت عليك بما ادّعاه، وإذا كرّر العرض ثلاث^{مرات} قضى عليه بالنكول. وإن كانت الدعوى نكاحاً لم يستحلف المنكر^{بشيء} عند أبي حنيفة^{رحمته}، ولا يستحلف في النكاح والرجعة والفیء في الإيلاء والرق

ثلاث مرات، هذا احتياط، فهو قضى عليه بالنكول بعد اعرض مرة واحدة حار، وصورة اعرض، أن يقول له القاضي: احلف بالله ما نهدا عليك هذا المال، فإن أتى أن يحلف يقول له ذلك في المرة الثالثة، فإن أتى يقول له: نقيت الثالثة، فإن لم تحلف قضيت عليك بالنكول، فإن حلف فيها، وإلا قضى عليه، قالوا: فإذا حلف فأقام المدعي السببة قضى لها؛ ما روي عن عمر وشريح وصاؤونس أنهم قالوا: اليمين بفسحة أحق أن ترد من السببة العادلة. [الجوهرة النيرة: ٣١٢/٢]

لم يستحلف المكر إلخ: لأن اسكور عنده بمنزلة سن، وسكاح لا يصح بدله، وفائدة اليمين اسكور، فهذا لا يستحلف فيه، ولا يفقهها في مدة المسألة عن الشهود، قال في 'الدحيرة': إذا قالت امرأة لقاضي: لا يمكنني أن أتزوج؛ لأن هذا روجي وقد نكر النكاح، فيطلق لأزوج، والزوج لا يمكنه أن يطبقها، لأن بالطلاق يصير مكرراً بالنكاح، فماذا يصح؟ قال فحر الإسلام: يقول القاضي لأزوج: قل لها: إن كنت امرأتني فأنت طالق ثلاثاً، فإنه على هذا التقدير لا يصير مكرراً بالنكاح، ولا يلزمه شيء. [الجوهرة النيرة: ٣١٢/٢]

ولا يستحلف إلخ: وهذا عند أبي حنيفة؛ ما بينا أن فائدة اليمين اسكور، وهو قائم مقام البذل عده، وهذه الأشياء لا يصح بدله، وصورة هذه المسائل: إذا قال لها: بلغت لنكاح فسك، فقالت: رددت، فالقول قوها ولا يمين عليها، وكذا إذا ادّعت هي النكاح عنيه، فأكثر لم يستحلف. وصورة الرجعة: ادّعت عليه قبل انقضاء عدتها أنه راجعها في العدة، أو ادّعى هو ذلك عنيه. وصورة الفیء: ادّعى المولى عليها بعد انقضاء مدة أنه فاء إليها في مدة؛ إذا هي ادّعت ذلك عنيه. وصورة الرق: ادّعى على مجهول أنه عبده، أو ادّعى المجهول أنه مولاه، وأنكر الآخر وصورة الاستيلاء: أن يقول أحادية: أنا أم ولد لمولاي، وهذا مني منه، وأنكر المولى، أو ادّعت أنها ولدت منه وبدأ قد مات وأنكر المولى، وأما المولى ادّعى الاستيلاء يثبت بإقراره، ولا ينتفى بـ إنكاره، ففي هذه المسائل يتصور الدعوى من الخاصين إلا في الاستيلاء خاصة. وصورة الولاء: ادّعى مجهول على معروف أنه أعتقه، أو ادّعى المعروف عليه ذلك في ولاء المولاة، وصورته في اسسب ادّعى على مجهول أنه وبده بأن قال: هذا أبي وهو يسكر، أو يدعى هو عليه، وأما الحدود فأجمعوا أنه لا يستحلف فيها إلا في السرقة، فإنه يستحلف فيها لأجل المال، وصورته ادّعى على آخر سرقة فأكثر، فإنه يستحلف، فإن كل من يقطع ويضمن المال، وكذا اللعان لا يستحلف فيه بالإجماع؛ لأنه في معنى أحد، وصورته: ادّعت على زوجها أنه قذفها، وأرادت استحلافه، فإنه لا يستحلف. ثم معنى قوله: لا يستحلف في النكاح يعني إذا لم يقصد به المال، أما إذا قصد به =

والاستيلاء والنسب والولاء والحدود واللعان. **وقالا: يُسْتَحْلَفُ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَاللَّعَانِ.** وإذا ادَّعى اثنان عينا في يد آخر، وكل واحد منهما يزعم أنها له، وأقاما البيّنة قضى بها بينهما. وإن ادَّعى كل واحد منهما نكاح امرأة، وأقاما البيّنة لم يقض بواحدة من البيّتين، ويرجع إلى تصديق المرأة لأحدهما. وإن ادَّعى اثنان كل واحد منهما أنه اشترى منه هذا العبد، وأقاما البيّنة، وكل واحد منهما بالخيال: إن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن، وإن شاء ترك. فإن قضى القاضي به بينهما، فقال أحدهما: لا أختار، لم يكن للآخر أن يأخذ جميعه.

= دلت وجب الاستحلاف. إن ادَّعى أنه روجها على كذا، وأنه ضيقها قبل الدخول، فمره نصف مهرها. وفيه مسحف ها (أصح، وكذا بد قصد (إرث وشفقة، كذا في المصنف). (خوهره السيرة: ٣١٣، ٣١٢) **وقالا إلح** وعنى قهضا عبوي، دأده في الكسر وأقاصي حار، وهو حيار فحر (سلام عني لردوي معنلا عموم عبوي، وفي الشبهة من التأخروا. بد مدعي بد كان منعنا بأحد أقاصي قهوضه، وإن كان مضبوط بقوه، كذا في مجمع لأهمل **واللعان** وفي نسخة: انقصاص مكر للعان.

فصى ها بينهما عني بد دلت منكما مصنف، ولا تاريخ معهما، أو كان تاريخهما، جدا، فإن دلت بيه أحدهما أسبق تاريخ فهي له عندهما، وفي محمد يقضى له سهمان نصفين، وإن رَّح أحدهم ولم يؤرخ الآخر، فهي سهمان نصفان عند أبي حنيفة ولا غيره لثبوت، وفي أنه يوسف: يقضى لها لصاحب التاريخ، وقال محمد: يقضى لها لئدي له يؤرخ، وهذا بد دلت نفس في بد ثلث، ثم بد كانت في يد أحدهم، فصى لها بتاريخ إلا أن بد كرا تاريخا، وتاريخ صاحب اليد أسبق، حيث يكون صاحب يد من إخراج. (خوهره السيرة: ٣١٣، ٣١٢)

لم يقض بواحدة إلح لتعذر العمل بهما، لأن عمل لا يعمل لأشترك. (خوهره السيرة) **ويرجع** فإن لم تصدق أحدا منهما، فرق بينهما وبينها. (خوهره السيرة) **لأحدهما** لأن السكاح مما حكم به تصادق الزوجين، ويرجع إلى تصديقها. **اشترى منه:** معناه من صاحب اليد. (خوهره السيرة) **وإن شاء ترك** لأن كل واحد منهما عقد على خمسة، وقد سم له نصفها، وه يسمى له الباقي، فكان له حيار بين الأحد والترك، هذا إذا لم يؤرخا، فإن أرخا فأسقمها تاريخا أولى، وإن أرخ أحدهم ولم يؤرخ لآخر، قضى له لصاحب التاريخ. (خوهره السيرة: ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢)

لا احتار أي لا أختار النصف بنصف الثمن. (خوهره السيرة) **إن يأخذ جميعه** لأنه صار مقصيا عليه بالنصف، فأصبح عقد في نصف الباقي، واعتقد متى مسح بقضاء مقاصي لا يعود إلا بتجديد، وه يوجد خلاف ما لو ترك أحدهما قبل انقضاء به بينهما حيث يكون للآخر أن يأخذ كله؛ لأنه أثبت بيه أنه اشترى الكل، وإنما يرجع على النصف بالمزاحمة ضرورة القضاء به، ولم يوجد.

وإن ذكر كل واحدٍ منهما تاريخًا، فهو للأولٍ منهما. وإن لم يذكر تاريخًا، ومع أحدهما قبضٌ، فهو أولى به. وإن ادعى أحدهما شراءً، والآخر هبةً وقبضًا، وأقاما البيّنة، ولا تاريخَ معهما، فالشراءُ أولى من الآخر. وإن ادعى أحدهما الشراء، وادّعت المرأةُ أنه تزوّجها عليه، فهما سواءٌ. وإن ادعى أحدهما رهنًا وقبضًا، والآخر هبةً وقبضًا، فالرهنُ أولى. وإن أقام الخارجان البيّنة على الملك والتاريخ، فصاحب التاريخ الأقدم أولى، وإن ادّعى الشراء من واحدٍ، وأقاما البيّنة على تاريخين، فالأولُ أولى، وإن أقام كل واحدٍ منهما البيّنة على الشراء من الآخر، وذكر تاريخًا، فهما سواءٌ، وإن أقام الخارج البيّنة على ملكٍ مؤرّخ،

فهو للأول: لأنه أثبت شراءه في زمان لا يبارعه فيه أحد. [الجوهرة النيرة: ٢/٣١٤] ومع أحدهما قص: إلخ: معناه أنه في يده؛ لأن ثبوت قصه دليل على سبق شرائه، فإن ذكر صاحبه بعد ذلك وقتًا لم ينتفت إليه إلا أن يشهدوا أن شراءه كان قبل شراء الذي هو في يده. لأن صريح يدوق الدلالة. (الجوهرة النيرة) هبة وقبض معناه من واحد، ثم إذا كان من شيء يقبل بينة وينصف. (الجوهرة النيرة) فالشراء أولى إلخ: لأنما يرد لم يعلم تاريخهما حكم بوقوع عقدين معًا، وبدا حكمهما معًا، فبنا: عقد شراء بوجوب المثلث نفسه، وعقد هبة لا بوجوب المثلث إلا بانضمام القص، فسقط المثلث في بيع من المثلث في الهبة، فكان أولى (الجوهرة النيرة) الشراء: لعدم من دعي أبدا. **فهما سواء:** [إذا أقامها لبيّة] لاستوئتهما في القوة، فإن كل واحد منهما معاوضة يثبت المثلث نفسه. وهذا عند أبي يوسف عليه السلام، وقال محمد عليه السلام: شراء أولى وهما على روح لقيمة العبد؛ لأنه أمكن العمل بالبيتين بتقديم الشراء؛ إذ اتروح على غير ممكوك اعير صحيح، ويحب قيمته عند تعدد نسيمه، كذا في 'أهدية' أولى. قال ابراهيمي: يعني إذا أقام بيّنة، وهذا استحسان، وعليه مشي الأئمة المذكورون قبله. [انصحيح وترحيج: ٤٣٠] من هبة يعني غير عوض. أما إذا كانت بشرط العوض، فهو أولى؛ لأنها بيع انتهاء، والبيع أولى من الرهن. وقوله: فالرهن أولى هذا يرد كل دعواهما من واحد، أما إذا كان من اثنين فهما سواء. (الجوهرة النيرة) **الأقدم:** وفي نسخة: الأبعد.

أولى: لأنه أثبت أنه أول المالكين. (الجوهرة النيرة) **الشراء من واحد:** معناه من غير صاحب بيد. (الجوهرة النيرة) **فالأول أولى:** لأنه أثبت في وقت لا منازعة له فيه. (الجوهرة النيرة)

فهما سواء: لأنهما يثبتان المثلث سائعهما، فيصير كأنهما حصرا، ثم يخرج كل واحد منهما، كذا في 'أهدية'.

وَأَقَامَ صَاحِبُ الْيَدِ الْبَيِّنَةَ عَلَى مِلْكٍ أَقْدَمَ تَارِيخًا، كَانَ أَوَّلِي، وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ وَصَاحِبُ
الْيَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً بِالنِّتَاجِ، فَصَاحِبُ الْيَدِ أَوَّلِي. وَكَذَلِكَ النَّسَجُ فِي الثِّيَابِ الَّتِي
لَا تُنْسَجُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَكَذَلِكَ كُلُّ سَبَبٍ فِي الْمَلِكِ لَا يَتَكَرَّرُ. وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ
بَيِّنَةً عَلَى الْمَلِكِ الْمُطْطَقِ، وَصَاحِبُ الْيَدِ بَيِّنَةً عَلَى الشَّرَاءِ مِنْهُ كَانَ صَاحِبُ الْيَدِ أَوَّلِي
وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ مِنَ الْآخَرِ، وَلَا تَارِيخَ مَعَهُمَا تَهَاتَرَتِ
الْبَيِّنَتَانِ. وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُ الْمُدَّعِيَيْنِ شَاهِدَيْنِ، وَالْآخَرُ أَرْبَعَةً، فَهُمَا سَوَاءٌ، وَمَنْ ادَّعَى
قِصَاصًا عَلَى غَيْرِهِ، فَجَحَدَ اسْتَحْلِفَ، فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ لَزِمَهُ
الْقِصَاصُ. وَإِنْ نَكَلَ فِي النَّفْسِ حُبِسَ حَتَّى يُقَرَّ، أَوْ يَحْلِفَ.

كان أولى هـ عدهم، وقال محمد: لا تقبل بينة دي يد في امك امصق أصلاً؛ لأن البينتين قمتا على الملك،
وم يتعرض لجهة الملك، فكان التقدم والتأخر سواء، وهما: أن بينة دي يد دلت على تقدم الملك، فكنت أولى،
كد في رمز احقائق. وفي التصحيح والترجيح: وعلى قوهما عتمد محوي ولسفي وغيرهما كما هو
رسمه. |ص ٤٣٠| **بالنتاج** أي على أنه وندت عده. **فصاحب اليد أولى** لأن بيتهما قمتا على ما لا تدن
عبيه ليد، فاسوتا في (لنات، وترجحت بينة صاحب اسد نايد، فيقضى له به، ولا عبرة لتاريخ؛ لأن أولية
ملك يستوعب كل تاريخ، فلا يقيد ذكره من أحدهما، أو منهما اتحد بتاريخان، أو احققا من م يذكر تاريخاً
مستحيلاً بأن م يوافق من مدعي، والقيس أن يكون الخارج أولى، وله قس أس بي لبي، وقال عيسى بن أنس:
تهاترت بيتهما، ويترك في يد دي ايد على وجه القصاص، وجه الاستحسان: ما روي أنه ، فقصي ليد اليد
بإقامة الخارج بينة أنها دافته بحتها، وقام ذو اليد اسنة أنه دافته بحتها، ولأن ايد لا تدن على أولية
ملك، فكان مساوياً للخارج، فهاتما يدفع خارج، وبينة صاحب اليد مقبولة بدفع، كد في 'مجمع الأهر'.

كل سبب الخ كالأوي بد كسرت لا يعود. [خوهرة البيرة: ٣١٥ ٢] **أولى**. لأنه يقر بملك الخارج، ويدعي
الانتقال منه، فيقبل إذا أقام البينة. **ولا تاريخ معهما**: لأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر.

تهاترت: أي تساوتنا وظلنا، وتركنا الدار في يد دي ايد. (خوهرة البيرة) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف،
وعلى قول محمد يقضى بالبيتين ويكون للخارج، وعلى قوهما اعتمد المصححون كما رجحوا دللتهما.
[التصحيح والترجيح ٤٣١] **فهما سواء**: لأن شهادة الأربعة كشهادة الاثنين. (خوهرة البيرة)

وقال أبو يوسف ومحمد **رحمهما**: يلزمه الأرض فيهما. وإذا قال المدعي: لي بيته حاضرة، قيل لخصمه: أعطه كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام، فإن فعل، وإلا أمر بملازمته إلا أن يكون غريباً على الطريق، فيلزمه مقدار مجلس القاضي. وإن قال المدعي عليه: هذا الشيء أودعني فلان الغائب، أو رهنه عندي، أو غصبته منه، وأقام بيته على ذلك، فلا خصومة بينه وبين المدعي. وإن قال: ابتعته من فلان الغائب، فهو خصم. وإن قال المدعي: سرق مني وأقام البيته، وقال صاحب اليد: أودعني فلان، وأقام البيته لم تدفع الخصومة. ^{عني ذلك}

وقال أبو يوسف الخ. وعلى قول الإمام مشي الأئمة المصححون. [التصحیح والترجيح: ٤٣١] يلزمه الأرض فيهما: لأن الكور إقرار فيه شهة عندهما، فلا يثبت به انقصاص، ويثبت به الأرض، ولأبي حنيفة: أن الأصراف يستثب بها مسك الأموان. [الخوهره البيرة: ٢ ٣١٥] قيل لخصمه. كيلا يعيب فيصع حقه استحساناً. مقدار مجلس القاضي: وكذا لا يكفل إلا إلى آخر المجلس، والاستثناء مصروف إليهما، أي إلى أحد الكفيل والملازمة، وأحد الكفيل أكثر من ذلك زيادة صرر به يمنع من اسفر، ولا صرر في هذا المقدار. وقوله: بملازمته يس تفسير الملازمة منع من الذهاب، لكن يذهب الطالب معه ويدور معه أينما دار، فإذا انتهى إلى باب داره، وأراد الدخول يستأذنه الطالب في الدخول، فإن دُخل له دخل معه، وإن لم يَأذ به يحسه عني باب داره، ويمتنعه من الدخول، كذا في الفوائد. ثم إذا لزم المدعي غريمه بإذن لقاضي يس له أن يلزمه بعلامه ولا بعيره، وإنما يلزمه بنفسه إذا لم يرض المدعي عليه؛ لأنه هو الخصم وحده، كذا في الفتاوى.

فلا حصومة الخ: لأنه أثبت أمرين أحدهما المثلث للعائب، وهو غير مقبول شرعاً، والآخر دفع حصومة المدعي، وهذا مقبول، وقد ابن شرملة: لا تسقط حصومة المدعي؛ لأن ائيبه تثبت المثلث للعائب، ولا ولاية لأحد على غيره في إدخال شيء في ملكه بلا رضائه. وقال ابن أبي يني: تسقط الخصومة بلا بيته؛ لأنه لا قيمة فيما أمر به عني نفسه، فتبين أن يده يد حفظ لا يد حصومة، وقال أبو يوسف فيمن عرف ناحيل: لا تدفع الخصومة، وإنه يؤخذ، واحتاره في المختار أن المدعي عليه إن كان صاحباً فكما قال الإمام، وإن كان معروفاً ناحيل م تدفع عنه؛ لأنه قد يأخذ ما العير عصاً، ثم يدفع سرّاً إلى من يريد أن يعيب، ويقول له: أودعه عندي خصرة المشهود قصداً لإبطال حق العير، فلا تقل بيته هذه اتهمه، كذا في 'تجمع الأثر'. فهو خصم. لأنه ما رعم أن يده يد ملك اعترف بكونه حصماً، فلا تدفع الخصومة؛ لكون يده يد حصومة لا اعترافه سب المثلث وهو اشراء.

لم تدفع الخصومة: وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وهذا استحسان، وقال محمد: تدفع؛ لأنه لم يدع الفعل عليه، فصار كما إذا قال: عصب مني عني ما م يسه فاعله، وهما: أن ذكر الفعل يستدعي الفاعل لا محالة، والظاهر =

وإن قال المدعي: ابتعته من فلان، وقال صاحب اليد: أودعنيهِ فلان ذلك، سقطت الخصومة بغير بينة. واليمين بالله تعالى دون غيره، ويؤكد بذكر أوصافه، ولا يستحلف بالطلاق ولا بالعناق، ويستحلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام، والنصراني بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام، والمجوسي بالله الذي خلق النار، ولا يستحلفون في يوت عبادتهم، ولا يجب تغيب اليمين على المسلم بزمان ولا بمكان.

= أنه هو الذي في يده، لا أنه أي مدعيه يعينه درء لحد شفقة عليه، أي على ذي اليد، واقامة حسنة ستر، أي ثوبه، فصدر كما يقال. سرفت خلاف لعصب؛ لأنه لا حد فيه، فلا يجزئ عن كشفه، كذا في الهدية. وفي التصحيح والشرح: قال لإسحاق، وتصحيح لاستحسن، وعنه أحمد لأئمة المصنفين. [ص ٤٣١] سقطت الخصومة **إح** لأهما توافق على أصل مدع فيه غيره، فيكون وصوف إلى ذي يد من جهته، فممكن بده مد خصومة، لا أن فلان، وكنه نقصه؛ لأنه ثبت بينه أنه أحق بامساكها. [الجوهرة النيرة: ٣١٦/٢] واليمين بالله تعالى **إح** أي يمين مشروع معتبر بالله تعالى؛ ما روي عن ابن عمر أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: إن الله يهاكم أن تحفوا بأئكم، فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت، روى سحاري ومسلم وأحمد، وعن أبي هريرة: قال: قال رسول الله ﷺ: 'لا تحفوا بالله، ولا تحفوا إلا والله صادقون، رواه النسائي، وعن ابن مسعود **عليه السلام**: 'لأن أحلف بالله كاذبًا خير من أن أحلف لغيره صادقًا. ويؤكد بذكر أوصافه يعني بدون حرف لعطف مثل: والله الذي لا به، لا هو عدم لعب وسهادة هو رحيم رحمن معلان عني ولا قدك هذا ما روي دعاه وهو كذا وكذا، ولا شيء منه، وأما حرف لعصب، فإن ليمين تكرر عليه، ونسحق عليه يمين واحدة، فإنه لو قال: والله ورحمن ورحيم كان أئد ثلاث، وإن شاء القاضي م يعص فيقول: والله أو بالله، وقيل: لا يعص على معروف بالصلاح، ويعص على غيره، وقيل: يغلب في الخطير من المال دون الحقير من المال. [الجوهرة النيرة: ٣١٧/٢]

ولا يستحلف بالطلاق **إح** [هو التصحيح، وهو في في السحر] بقوله ما 'ممنوع من حلف بالطلاق، والتحليف به حرم، بل حلفوا في كفره، وقيل: في زمانه، إذا أئد خصم ساع بقاضي أن يحلف بذلك لقنه مبالاة المدعي عليه باليمين بالله تعالى، وكثرة الامتناع سبب احلف بالطلاق، كذا في الهدية.

أنزل التوراة. لأن اليهودي يعظم التوراة. أنزل الانجيل لأن النصراني يعظم الانجيل خلق النار. لأن المجوسي يعظم النار، ويؤكد يمين عبده بذكر حالفها. ولا يستحلفون في يوت **إح** لأن فيه تعصم هذا، والقاضي ممنوع عن أن يحضرها. بزمان: كيوم الجمعة بعد العصر. [الباب: ٢٣٩/٢]

ولا مكان. لأن المقصود تعصيم نفسه بها، وهو حاصل بدون ذلك؛ لأنه في ذلك تأخير حق مدعي

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ اتَّاعَ مِنْ هَذَا عَبْدَهُ بِالْفِ، فَجَحَدَهُ أُسْتَحْلِفَ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمَا بَيْعٌ قَائِمٌ فِيهِ،
 وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا بَعْتُ، وَيُسْتَحْلَفُ فِي الْغَصْبِ بِاللَّهِ مَا يَسْتَحَقُّ عَلَيْكَ رَدُّ هَذِهِ الْعَيْنِ،
 وَلَا رَدُّ قِيمَتِهَا، وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا غَصَبْتُ، وَفِي النِّكَاحِ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمَا نِكَاحٌ قَائِمٌ فِي
 الْحَالِ، وَفِي دَعْوَى الطَّلَاقِ بِاللَّهِ مَا هِيَ بَائِنٌ مِنْكَ السَّاعَةَ بِمَا ذَكَرْتُ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ
 مَا طَلَّقَهَا، وَإِنْ كَانَتْ دَارٌ فِي يَدِ رَجُلٍ ادَّعَاهُ اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا جَمِيعَهَا، وَالْآخَرُ نِصْفَهَا، وَأَقَامَا
 الْبَيِّنَةَ، فَلصاحب الجميع ثلاثة أرباعها، ولصاحب النصف ربعها عند أبي حنيفة رحمته.
 وقالوا: هي بينهما أثلاثاً، ولو كانت الدار في أيديهما، سُلِّمَتْ لصاحب الجميع، نصفها
 على وجه القضاء، ونصفها لا على وجه القضاء.

ما بعْتُ. لأنه قد يباع الشيء، ثم يقار فيه: أو يرد بالعيب. [الخوهرية البيرة: ٢/٣١٨] ما عصبت: لأنه يخور أن
 يكون غصبه ثم رده إليه، أو وهبه منه، أو اشتراه منه. (الخوهرية البيرة) ما بينكما نِكَاحٌ إلخ إنما استحلف على
 هذه النصفة حوار أن يكون تروجهما، ثم صنفها، وبات منه. (الخوهرية البيرة) ما طلقها حوار أن يكون صنفها
 واحدة، ثم سترجعها، أو صنفها ثلاثاً، ثم رجعت إليه بعد روح. (الخوهرية البيرة)
 فلصاحب الجميع إلخ. اعتباراً لطريق المسارعة، فإن صاحب النصف لا يبارع الآخر في النصف، فسمي له بلا مبارعة،
 واستوت مبارعتهما في النصف الآخر، فيصنف بينهما، فيجعل لصاحب الجميع ثلاثة أرباع الدار، والمدعي النصف
 الربع، كذا في الهداية. عند أبي حنيفة واحترار قوله إيهائي والسفي وغيرهما. [التصحیح والترجيح: ٤٣٢]
 هي بينهما أثلاثاً لأن صاحب الجميع يدعي السهمين، وصاحب النصف يدعي سهماً، فصرح كل واحد منهما
 بما يدعيه، وذلك ثلاثة أسهم، وهذه القسمة على صريق العون (الخوهرية البيرة) سلِّمَتْ لأن دعوى مدعي النصف
 منصرفة إلى ما في يده لتكون يده يداً محقة في حقه؛ لأن حمل أمور المسمين على الصفة واجب، فمدعي النصف
 لا يدعي شيئاً مما في يد صاحب الجميع، فسمي النصف لمدعي جميع بلا مبارعة، ففي ما في يده لا على وجه
 القضاء؛ إذ لا قضاء بدون دعوى، ويدعي على صاحبه لنصف آخر، فاستوت مبارعتهما فيه، فكانت بينة
 مدعي الكل أولى؛ لأنه خارج فيه، فيقصي له في ذلك النصف، فيسلم له الكل، كذا في "مجمع الأثر" وغيره.
 لصاحب الجميع: كتبها بصفها على وجه القضاء، وبصفها لا على وجه القضاء. على وجه القضاء وهو ندي
 في يده. (الخوهرية البيرة) لا على وجه القضاء. وهو ندي في يده، ومعناه قضاء ترك لا قضاء إبراء. (الخوهرية البيرة)

وإذا تنازعا في دَابَّةٍ، وأقام كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَهَا نَتَجَتْ، وذكرًا تَارِيخًا، وَسَبَّحَ الدَّابَّةَ يُوَافِقُ إِحْدَى التَّارِيخَيْنِ، فَهُوَ أَوَّلَى، وَإِنْ أَشْكَلَ ذَلِكَ كَانَتْ بَيْنَهُمَا.

وإذا تنازعا على دَابَّةٍ أَحَدُهُمَا رَاكِبُهَا، وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِلِحَامِهَا، فَالرَّاكِبُ أَوَّلَى وَكَذَلِكَ إِذَا تَنَازَعَا بَعِيرًا، وَعَلَيْهِ حِمْلٌ لِأَحَدِهِمَا، فَصَاحِبُ الْحِمْلِ أَوَّلَى. وَكَذَلِكَ إِذَا تَنَازَعَا قَمِيصًا أَحَدُهُمَا لِابْنِهِ، وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِكَمِّهِ، فَالْإِبْنُ أَوَّلَى. وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي الْبَيْعِ، فَادَّعَى الْمُشْتَرِي ثَمَنًا، وَادَّعَى الْبَائِعُ أَكْثَرَ مِنْهُ، أَوْ اعْتَرَفَ الْبَائِعُ بِقَدْرِ مِنَ الْمُبَّيْعِ، وَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَكْثَرَ مِنْهُ، وَأَقَامَ أَحَدُهُمَا الْبَيِّنَةَ قَضَى لَهُ بِهَا، فَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً، كَانَتْ الْبَيِّنَةُ الْمُثْبِتَةُ لِلزِّيَادَةِ أَوَّلَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، قِيلَ لِلْمُشْتَرِي: إِمَّا أَنْ تَرْضَى بِالثَمَنِ الَّذِي ادَّعَاهُ الْبَائِعُ، وَإِلَّا فَسَخْنَا الْبَيْعَ.

وقيل للْبَائِعِ: إِمَّا أَنْ تُسَلِّمَ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْمُبَّيْعِ، وَإِلَّا فَسَخْنَا الْبَيْعَ، فَإِنْ لَمْ يَرْضَايَا اسْتَحْلَفَ الْحَاكِمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى دَعْوَى الْآخَرِ، وَيَتَدَيَّ بِمِيزَانِ الْمُشْتَرِي، . . .

فهو أولى لأن الحال يشهد به فيترجح. [الجوهرة السيرة: ٢ ٣٢٠] **كانت سهمًا**: لأنه سقط بثبوت، وصار كاهما لم يذكر تاريخًا، قال في شرحه: وهذا إذا ادعياها في يد غيرهما؛ لأن كل واحدة من سمتين محكوم بها، وليس إحداها أولى من الأخرى، فتساويا فيها، فكانت سهمًا صفتين، وأما إذا كانت في يد أحدهما فصاحب اليد أولى؛ لأنه محكوم ببينته ومعه اليد، فهو أولى. (الجوهرة السيرة) **فالراكب أولى** لأن تصرفه أظهر. (الجوهرة السيرة) **فصاحب الحمل**: لأن له تصرف الملاك. **فالإبْنُ أولى** لأنه أظهر تصرف. [الجوهرة السيرة: ٢ ٣٢١] **قضى له بها** لأن صاحب السبد أحق بدعواها. **كانت السدة المشه الح** لأن مثبت الزيادة مدع، وبإثباتها مكر. والبيئة بينة المدعي، ولا بيئة للمنكر؛ لأن البيئات للإثبات. (الجوهرة السيرة)

فإن لم يكن الح: معناه: إذا لم يكن هما بيئة، وعجرا عن إقامة البرهان قيل هما؛ إما أن يرضى أحدكما بدعوى الآخر، وإلا فسحنا البيع؛ لأن المقصود قطع المنازعة، وهذا وجه في طريق قطع المنازعة، فيجب أن يعمل القاضي بالصدق، كذا في "مجمع الأهمر". **استحلف الحاكم الح** لأن كل واحد منهما مدع على صاحبه، والآخر مكر (الجوهرة السيرة) **ويتدَّى بميزان المشتري** هذا قول محمد وهو الصحيح؛ لأن المشتري أشدهما بكارًا؛ لأنه مطالب أولاً بالثمن. (الجوهرة السيرة)

فإذا حلفا فسخ القاضي البيع بينهما، فإن نكل أحدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر، وإن اختلفا في الأجل، أو في شرط الخيار، أو في استيفاء بعض الثمن، فلا تحالف بينهما، والقول قول من ينكر الخيار، والأجل مع يمينه، وإن هلك المبيع، ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، والقول قول المشتري في الثمن.

وقال محمد رحمته الله ^{في مقداره}: يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك. وإن هلك أحد العبدین، ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند أبي حنيفة رحمته الله، إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك. وقال أبو يوسف رحمته الله: يتحالفان وينفسخ البيع في الحي وقيمة الهالك، وهو قول محمد رحمته الله، وإذا اختلف الزوجان في المهر، فادعى الزوج أنه تزوجها بألف، وقالت: تزوجتني بألفين فأيهما أقام البينة قبلت بينته، وإن أقاما جميعاً البينة، فالبينة بينة المرأة،

فسخ القاضي إلح: يعني إذا طبا ذلك، أما بدون الصب فلا يفسخ. (الجوهرة السيرة) **لزمه دعوى:** لأنه يجعل بادلاً، فم تبق دعواه معارضة دعوى الآخر. [الجوهرة السيرة: ٢ ٣٢٠] **فلا تحالف بينهما:** لكونه لا يحتل به قوام العقد؛ لأنه اختلاف في غير المعقود عليه وبه، فأشبه الاختلاف في الحصة والإبراء، كذا في 'حاشية الطحاوي على الدر المختار'. وفي 'الجوهرة السيرة': لأهما بشتان تعارض شرط، والقول لمكر العوارض. [٣٢١/٢]

هلك المبيع: في يد المشتري بعد قبضه. (الجوهرة السيرة) **عند أبي حنيفة إلح:** قال حماد الإسلام: الصحيح قوهما؛ وعليه مشي المحبوبي والنسفي وغيرهما كما هو الرسم. [التصحيح والترحيح: ٤٣٣]

في الثمن: مع يمينه، كذا في نسخة يعني إذا صب البائع يمينه على ذلك. (الجوهرة السيرة)

عند أبي حنيفة: والصحيح قول أبي حنيفة، وعليه مشي الإمام المحبوبي والنسفي وغيرهما. [التصحيح والترحيح: ٤٣٤] **أن يترك حصة إلح:** أي لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً، ويعبده كأن لم يكن، والعقد كأنه على القائمة فقط، فيكون الثمن كله بمقاسة القائمة، فتحالفا وهو قول عامة المشايخ، فلاستثناء بصرف إلى قوه: م يتحالف، كما هو الظاهر، وهو الموافق لما في "المبسوط"، كذا في 'مجمع الأهر'.

قبلت بينته: أما قبول بينة امرأة فظاهر؛ لأنها تدعي الريادة، وإنما الإشكال في قبول بيعة ازواج؛ لأنه مكر لريادة، فكان عليه اليمين لا البيعة، وإنما قبلت؛ لأنه تدعي في الصورة وهي كافية لقبولها، كذا في 'العاية' **بيعة المرأة:** لأنها تثبت الريادة، وبيعة الزوج تفي ذلك، فالثبوت أولى. [الجوهرة السيرة: ٢ ٣٢٢]

وإن لم يكن لهما بينة تحالفا عند أبي حنيفة **يس**، ولم يفسخ النكاح، ولكن يحكم مهر المثل، فإن كان مثل ما اعترف به الزوج، أو أقل قضى بما قال الزوج، وإن كان مثل ما ادعته المرأة، أو أكثر قضى بما ادعته المرأة، وإن كان مهر المثل أكثر مما اعترف به الزوج، وأقل مما ادعته المرأة قضى لها بمهر المثل. وإذا اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وترادًا، وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا،
 لجميع المعقود عليه

عند أبي حنيفة قال جمل الإسلام: وهذا أيضًا قول محمد، وقال أبو يوسف: لقول قور أروح ما لم يأت بشيء مستكر جد، والصحيح قوهما، واعتمده المحوي واسمي وموصي وغيرهم. [التصحيح وشرح: ٤٣٤] ولم يفسخ النكاح لأن يبر كل واحد منهما ينتهي به ما يدعي صاحبه من التسمية، ففي العقد بالتسمية، ودلت غير مفسد نكاح، فلا حاجة إلى الفسخ خلاف البيع؛ لأن عدم التسمية يحل بصفة بقائه بلا ثمن، وهو ليس بصحيح، فيفسخ البيع، كما في "رمز الحقائق" وغيره.

ولكن يحكم سترث عن قوله: ولم يفسخ النكاح، كذا في 'الكفيلة'، وبما يحكم مهر المثل؛ لأنه ما انتهى بينهما التسمية حتى يبر كل واحد منهما ينتهي به ما يدعي صاحبه من التسمية، وفي ما يشهد واحد منهما بأن كان أقل مما دعت مرة أو أكثر مما أقر به هو قضى بدلت، وعند أبي يوسف لقور قور أروح مع يمينه إلا أن أتى بشيء مستكر لا يتعرف مهر، كذا في 'رمز حقائق'. **مهر المثل**. وفي نسخة: مهر المثل.

ما قال أروح يعني مع يمينه؛ لأن الظاهر شاهد له. [خوهره اسيرة: ٢ ٣٢٢] **قضى لها بمهر المثل** لأن موجب عقد مهر المثل، وهو قيمة المصع، وإنما سقط ذلك بالتسمية، فإذا اختلفا فيه ولم يكن مع أحدهما صاهر شهيد به رجع إلى موجب العقد، وهو مهر المثل، وقال أبو يوسف: لقور قور أروح مع يمينه ما لم يأت بشيء مستكر، وحتنق في مستكر قيل. هو أن يدعي ما دون عشرة دراهم؛ **ألف** ذلك مستكر في الشرع، وفالإمام خوهر رده. هو أن يدعي مهرًا لا يتزوج مثله عليه عادة، كما لو دعى النكاح على مائة درهم، ومهر مثله ألف، وقال بعضهم: مستكر ما دون نصف المهر، فإذا جاور نصف مهره بكل مستكر (خوهره ليره).

وإذا اختلفا المصع معاه، إذا اختلفا في المصع، أي في لأخرة، أو في المثل، أي في المعقود عليه، وهو سافع بأن دعى مؤجره أنه أجره شهرًا، وادعى المستأجر أنه استأجره شهرين، وردد في قولنا في المصع، أو في مثل إذا هو جمع الخبو، قوه؛ لأنه اختلف في بيع قبل القبض على وفاق نقياس، والإجارة قبل قبض المنفعة طرير بيع قبل قبض البائع قبل الفسخ، وكلام قبل استيفاء المنفعة، وأما إذا اختلف في لأجل، فليس اختلف فيه، بل القول قول ينكر الزيادة. كذا في "المعتبرات".

وكان القول قول المُستأجر، وإن اختلفا بعد استيفاء بعض المَعقود عليه تَحَالُفاً، وَفَسَخَ الْعَقْدُ فِيمَا بَقِيَ، وَكَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَاضِي قَوْلَ الْمُسْتَأْجِرِ مَعَ يَمِينِهِ، وَإِذَا اختلفَ المولى والمُكَاتَّبُ في مالِ الْكِتَابَةِ لم يتحالفا عند أبي حنيفة ^{لقول لعمد}، وقالوا: يتحالفان وتفسخ الكتابَةُ. وَإِذَا اختلفَ الزَّوْجَانِ في متاع الْبَيْتِ فما يصلحُ لِلرِّجَالِ، فهو لِلرَّجُلِ، وَمَا يصلحُ لِلنِّسَاءِ، فهو لِلْمَرْأَةِ، وَمَا يصلحُ لهما، فهو لِلرَّجُلِ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا، واختلف ورثته مع الآخر، فما يصلحُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فهو لِلْبَاقِي مِنْهُمَا.

وكان القول قول **إخ** مع يمينه لإبكاره الربادقة، هذا عند الشيعين صاهر؛ لأن التحالف بعد فسخ البيع على خلاف القياس، فلا يقاس الإحارة ههنا عليه؛ إذ هلاك المعقود عليه بالاستيفاء يمنع التحالف على أصنهما، خلاف ما في صورة المقيس حيث وجد المعقود عليه، وكذا على أصل محمد؛ لأن هلاكهما لا يمنع عده في البيع؛ ما أن له قيمة تقوم مقامه، فيتحالفان عيهما، ولو جرى التحالف فسخ العقد، فلا قيمة؛ لأن المنافع لا تقوم بنفسها، بل بالعقد، وتبين أن لا عقد، وإذا امتنع، فاقول بمستأجر مع يمينه؛ لأنه هو المستحق عليه، كذا في مجمع الأعرار.

وفسخ العقد فيما بقي. [اعتباراً ببعض بكل] من المنافع؛ لإمكان الفسخ، وهذا لا ينافي ما مر أن هلاك بعض المعقود عليه يمنع التحالف عند الإمام؛ لأن الإحارة تعقد ساعة فساعة على حدوث السبعة متمثلة معقود عليه، فكان كل جزء من السبعة فيما بقي من السبعة كمعقود عليه غير مقبوض يتحالفان في حقه، بخلاف ما إذا هلك بعض المبيع؛ لأنه بجميع أجزائه معقود عليه، كذا في "مجمع الأعرار".

لم يتحالفا لأن التحالف في المعاولات عند أحاد الحقوق الملاممة، وبطلان الكفاية غير لازم على المكاتب؛ لأن ما أن يرفع عن نفسه داعجراً، فلم تكن في معنى البيع. **عند أبي حنيفة** وقوله هو مُعَوَّلٌ عليه في باب عند نسفي، وهو أصح الأقاويل، والاختيارات عند المحبوبي. [التصحيح والترجيح: ٤٣٤]

وقالوا: وهو قول الأئمة الثلاثة. **فما يصلح للرجال:** كالعمامة والقلنسوة وانشاء والسلاح وكتب ونحوها.

وما يصلح للنساء: عادة كالدرع والأسورة والخمار والحنجال والحنى ونحوها.

وما يصلح لهما: كالثزل والفرش والرقيق والأوالي والعقار والمواشي والعقود ونحوها.

فهو للرجل: لأن الروحة وما في يدها في يد الروح، والقول في الدعاوي لصاحب اليد، بخلاف ما يختص بها، فإن الاحتصاص أقوى من اليد، وفي "المحرر": وبه علم أن البيت للروح إلا أن يكون لها بنية.

فهو للباقي: لأن اليد لمحتل دون الميت، وهذا قول أبي حنيفة. [أحولة الميرة: ٣٢٣/٢] قال الإسبحاني: والتصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده النسفي والمحبوبي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٤٣٥]

وقال أبو يوسف **رحمه الله**: يُدْفَعُ إِلَى الْمَرْأَةِ مَا يُجَهِّزُ بِهِ مِثْلَهَا، وَالْبَاقِي لِلزَّوْجِ، وَإِذَا بَاعَ الرَّجُلُ حَارِيَةً، فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ، فَادَّعَاهُ الْبَائِعُ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ بَاعِهَا، فَهُوَ ابْنُ الْبَائِعِ، وَأُمُّهُ أُمُّ وَلَدِهِ لَهُ، وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ وَيُرَدُّ الثَّمَنُ، وَإِنْ ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مَعَ دَعْوَةِ الْبَائِعِ، وَبَعْدَهَا، فَدَعْوَةُ الْبَائِعِ أُولَى، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَلِأَقْلَ مِنْ سِتِّينَ ^{ادْعِيَا مَعَا} دَعْوَةٍ بَائِعَةٍ، لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَةُ الْبَائِعِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَصْدَقَهُ الْمُشْتَرِي، وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ، فَادَّعَاهُ الْبَائِعُ، وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَثْبُتِ السَّبَبُ فِي الْوَلَدِ، وَلَا الْاِسْتِيْلَادُ فِي الْأُمِّ، وَإِنْ مَاتَتِ الْأُمُّ،

وَالْبَاقِي لِلزَّوْجِ مَعَ نَفْسِهِ، لَأَنَّ صَاحِبَ الْمَرْأَةِ بَاقِي سَاحِرٍ مِنْ بَيْتِ أَهْلِهَا، ثُمَّ لَمَّا عُدَّ لَا مَعْرَضَ لَهُ صَاحِبُ دَعْوَتِهِ، وَالْإِطْلَاقُ وَالْمَوْتَ سَوَاءٌ، وَقَدْ تَحَدَّثَ مَا كَانَ يَرْجُوهُ مِنْ بَيْتِ بَيْتِهَا، وَمَا كَانَ لَيْسَ بِهِ بَيْتُهَا، وَمَا كَانَ يَصْبَحُ هَمًّا لَهُ، فَهُوَ يَرْجُوهُ، وَأَصْلَاقُ وَمَوْتَ سَوَاءٌ، لِقَامِ الْوَارِثِ مَقَامَ الْمَوْتِ، هَذَا كَقَوْلِهِ إِذَا كَانَ حُرٌّ، أَمْ دَكَانَ أَحَدُهُمْ مَمْنُوكًا فَاصْطَحَّ يَخْرُجُ فِي حَالِ خُدَعِهِ، لِأَنَّ يَدَهُ أَقْوَى، وَلَمْ يَحِمْ بِعَدَمِ مَوْتِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَدُ مَمْنُوكٍ، فَحَبَسَ يَدَ حُرٍّ عَلَى حَالِ مَعْرَضٍ، وَهَذَا عَدْلٌ فِي حَقِّهِ، وَعِنْدَهُمْ مَكَاتِبُ وَمَأْدُونٌ تَمْرَهُ خَيْرٌ، لِأَنَّ هَذَا يَدُ مَعْتَرِفٍ فِي الْخُصُومَاتِ. [الجوهرة النيرة: ٣٢٣/٢]

ويُفْسَخُ الْبَيْعُ الْحَقُّ هَذَا مُحْتَمَلٌ، وَقَدْ رَفَعَ دَعْوَتَهُ نَاضِجَةً، لِأَنَّ الْبَيْعَ اعْتَرَفَ مِنْهُ أَنَّهُ عِنْدَهُ، فَكَانَ فِي دَعْوَتِهِ مَقْصُودًا، وَبِأَنَّ الْبَيْعَ يَعْنِي تَمَكُّنَهُ شَهَادَةً صَاحِرَةً عَلَى كَوْنِهِ مَعَهُ، لِأَنَّ صَاحِبَ الْمَرْأَةِ، وَإِذَا صَحَّتْ لِدَعْوَةِ الْمَشْتَرِي، وَفِي الْعَبْقِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ بَاعَ ثُمَّ وَدَّهَ، فَيُفْسَخُ بَيْعُهُ، لِأَنَّ بَيْعَهُ ثُمَّ بَوْلَهُ لَا جَوْرَ، وَيُرَدُّ الثَّمَنُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَصْغُرْ بَعْرُ حُرٍّ. (الجوهرة النيرة) **دَعْوَةُ الْبَائِعِ أُولَى** لِأَنَّهُ أَسْقَى لَأَسْتِنَادَهَا إِلَى وَفْقِ الْعَبْقِ، وَهَذِهِ - أَيُّ دَعْوَةِ الْبَائِعِ - دَعْوَةُ الْاِسْتِيْلَادِ، كَمَا فِي "الْهَدَايَةِ".

إِلَّا أَنْ يَصْدَقَهُ الْمُشْتَرِي، لِأَنَّهُ احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْعَبْقُ فِي مِثْلِ الْبَائِعِ، فَمَنْ تَوَحَّدَ حُجَّةً، فَلَا يَدُ مِنْ تَصْدِيقِ الْمُشْتَرِي، وَإِذَا صَدَّقَهُ يَثْبُتُ السَّبَبُ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ، وَأَوَّلُ الْأُمِّ وَدَّهَ - وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتِّينَ مِنْ يَوْمِ بَيْعِهَا - يَصْحَحُ دَعْوَةُ الْبَائِعِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ أَصْلَ الْعَبْقِ تَمَكُّنَهُ بِتَضَادِّهِ هُوَ الشَّاهِدُ وَاحِدٌ، وَاعْتَمِدَ أَنَّ الْعَبْرَةَ إِلَى بَيْنِ الْحَضَرِ وَالْمُعَوَّجِينَ أَدْرَجَهَا بَعْضُ الْمُشَافِحِ فِي الْمَنْ. لَكِنْ لَمَّا تَوَحَّدَ فِي مَقْتُولِ كَيْفِهَا لَمْ يَدْرَجْهَا فِيهِ، وَسَبَّاهَا فِي ضَمَنِ الْحَاشِيَةِ، وَسَدَّكَ فِيهِ مَسْلُكُ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَلِيٍّ الْيَمِينِيِّ صَاحِبِ "الْجَوْهَرَةِ النَّيِّرَةِ".

وَالْاِسْتِيْلَادُ فِي الْأُمِّ لِأَنَّهَا تَانَعَةُ لِبَوْلِهِ، وَمَنْ يَثْبُتُ نَفْسَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ؛ لِعَدَمِ حَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ، فَلَا يَتَعَمَّقُ اِسْتِيْلَادُ الْأُمِّ. [الجوهرة النيرة: ٣٢٤/٢]

فادَّعَاهُ الْبَائِعُ، وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنْهُ فِي الْوَلَدِ، وَأَخَذَهُ الْبَائِعُ، وَيُرَدُّ الثَّمَنُ كُلُّهُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ^{رحمته}، وَقَالَا: يَرُدُّ حِصَّةَ الْأُمِّ، وَمَنْ ادَّعَى نَسَبَ أَحَدِ التَّوَامِينِ يَثْبُتُ نَسَبُهُمَا مِنْهُ.

يُثْبِتُ النَّسَبَ الْحُجَّةُ أَنَّ الْوَلَدَ هُوَ الْأَصْلُ بَصَافٍ إِلَيْهِ، فَيُقَالُ: أُمُّ الْوَلَدِ، وَبِاسْتَعْبَادِ هِيَ أَحْرَى مِنْ حَبْتِهِ؛ لِقَوْلِهِ ^{رحمته}، أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا، وَالثَّابِتُ لَهَا حَقُّ الْحَرِيَّةِ وَلَهُ حَقِيقَةُ الْحَرِيَّةِ، وَالْأَدْلَى يَتَعُ الْأَعْلَى، وَأَمَّا رَدُّ الثَّمَنِ كَنَهْ عَدِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَلَأَنَّهُ صَهَرُ أُنْ أَحَارِيَّةٍ أُمُّ وَلَدٍ، وَمِنْ بَاعَ أُمُّ وَلَدٍ فَهَكَكَ عَدِ امْتَشَرِي، فَإِذَا لَا تَكُونُ مَصْمُومَةٌ عَلَيْهِ عَدَهُ؛ لَأَنَّ مَا بَيْتُهَا غَيْرُ مَتَقَوْمَةٍ عَدَهُ فِي الْعَقْدِ وَالْعَصَبِ، فَهَذَا يَرُدُّ جَمِيعَ الثَّمَنِ، وَعَدَهُمَا تَكُونُ مَصْمُومَةٌ؛ لِأَنَّهَا مَتَقَوْمَةٌ عَدَهُمَا، فَيَرُدُّ مِنَ الثَّمَنِ مَقْدَارَ قِيَمَةِ الْوَلَدِ، فَيُعْتَرِ الْقِيَمَتَانِ، وَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ عَلَى مَقْدَارِ قِيَمَتِهَا، فَمَا أَصَابَ قِيَمَةَ الْأُمِّ سَقَطَ، وَمَا أَصَابَ قِيَمَةَ الْوَلَدِ يَرُدُّ هَذَا إِذَا مَاتَتْ، أَمَّا إِذَا قُتِلَتْ رَجُلٌ فَأَحَدُ الْمَشْتَرِيِّ قِيَمَتِهَا، ثُمَّ ادَّعَى الْبَائِعُ الْوَلَدَ، فَإِنَّهُ يَرُدُّ قِيَمَةَ الْوَلَدِ دُونَ الْأُمِّ بِالْإِجْمَاعِ. [الجوهرة النيرة: ٣٢٤/٢]

كَنَهْ فِي صُورَةِ مَوْتِ الْأُمِّ. **فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ**، وَعَنِ قَوْلِ الْإِمَامِ مَشْيِ الْأُتْمَةِ الْأَعْلَامِ: السَّعْيِ وَالْحُجُوبِ وَالْمُوصَلِيِّ وَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ. [التصحيح والترحيج: ٤٣٥]

التَّوَامِينِ: وَهِيَ وَلَدَانِ بَيْنَ وَلَادَتِهِمَا أَقْلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ. [الباب: ٢٤٧/٢]

يُثْبِتُ نَسَبَهُمَا مِنْهُ أَيُّ مَنْ ادَّعَى؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَاءٍ وَاحِدٍ، فَفِي صُرُورَةِ ثُبُوتِ نَسَبِ أَحَدِهِمَا ثُبُوتُ نَسَبِ الْآخَرِ.

كتاب الشهادات

الشهادة فرض تلزم الشهود، ولا يسعهم كتمانها إذا طالبهم المدعي، والشهادة بالحدود يُخير فيها الشاهد بين السر والإظهار، والسر أفضل إلا أنه يجب أن يشهد بالمال

كتاب الشهادات. أورده بعد مباحث دعوى؛ لأنه أكثر وقوعها في دعوى، ودعوى مقدمة عليها، ثم تأتي بتوثيق، وشهادة موضوعة بتوثيق صيغة نديون ولعقود عن حدود. قال الله تعالى: ٥٥ **سورة** - **تيسعهم** (بقرة: ٢٨٢)، وقال في الطلاق: ٥٥ **سورة** **ذوي عشي منكم** (طلاق: ٢). والشهادة عبارة عن الإحار بصحة لشيء عن مشهده لأعيان، فعلى هذا هي مشتقة من مشهدة بني نسي عن معينه، وقيل: مستفدة من شهود، وهو حضور؛ لأن شاهد يحضر مجلس لقاضي بالأداء، فسمي حصر شهود، ودأبه شهادة.

وفي شرع: عبارة عن حار يصدق مشروط في مجلس القضاء بنفسه، وفي شرحه وسبب وركن وحكم، فشرعها: عقل كامل وأصغر وأهية، وسببها: حب مدعي من شاهد أدائها، وركنها: قصد لشهادة، وحكمها: وجوب الحكم على القاضي بما يقتضيه الشهادة، كما في "الجوهرة النيرة" وغيره.

الشهادة فرض. يعني دأها، هذا بد خمها وتلزم حكمها، أما بد لم يتحملها فهو محير بين تحمل وتركه؛ لأنه الترام لوجوب، فهو كما يوجه على نفسه من النذور، والإنسان أن يتحرز عن قبول الشهادة وتحملها. [الجوهرة النيرة: ٣٢٤/٢] **تلزم الشهود:** تأكيد لقوله: فرض.

ولا يسعهم كتمانها إلخ. تأكيد لقوله ترم كقوله تعالى: ٥٥ **سورة** **منكم** **ذوي عشي منكم** (طلاق: ٢).

(سورة: ٢٨٣)، ويد بشرط حب المدعي؛ لأنها حقه، فيتوقف على صحة كسائر الحقوق كما في 'هديه'. وفي 'جوهرة نيرة'. وفي في 'هديه'، لا بد عدم أن لقاضي لا نقل شهادته، فب رجو أن يسعه ذلك، أي كتمان شهادة، أو كان في نصك جماعة سود ممن نقل شهادتهم، وأجوبه، فإنه يسعه لامتداد، وإن لم يكن سود أو كانوا، ولكن ممن لا يظهر الحق بشهادتهم عند القاضي، أو كان يظهر، لا أن شهادته أسرح قبولاً لا يسعه الامتناع. [٣٢٥ ٢]

طالبهم المدعي. هذا بين وقت الفرضية. [جوهرة نيرة: ٣٢٥ ٢] **يخير فيها إلخ.** هذا بد كانوا أربعة، أما بد كانوا أقل، وستر وجب؛ لأنها تكون قذف، وبني كان محير؛ فيها؛ لأنه بسين حسنتين: إقامة الحد، ولتوقي عن اهتدك، فإن ستر فقد أحسن، وإن أظهر أظهر حقاً لله تعالى، فلذلك خير فيهما. (الجوهرة النيرة)

والستر أفضل: لقوله - لئلا يشهد عده. هو سترته بثبوت كذب حيز لك، وقال - 'من ستر عني مسم ستر الله عني' في الدنيا والآخرة، وفيما نقل من نقبين مدراء عن بني - وأصحها - دلالة صهدة على قضيه استتر، كد في 'هديه'. ولأن لإظهار حق لله تعالى، وهو عني عنه، والستر ترك كشف لادمي، وهو مخاج إليه، فكان أولى. (الجوهرة النيرة) **إلا أنه يجب:** لأن المال حق لادمي، فلا يسعه كتمانها. (الجوهرة النيرة)

والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة.
ولا بُد في ذلك كنه من العدالة ولَفْظُ الشَّهَادَةِ، فإن لم يذكر الشاهد لفظَ الشَّهَادَةِ،
وقال: أعلم، أو أتيقن لم تقبل شهادته، وقال أبو حنيفة **رحمته**: يقتصر الحاكم

= في عقنهما فيما هو التكليف. ويدل ذلك أن لنفس الإنسانية أربع مراتب: الأولى: استعداد العقل الهیوی، وهو حاصل لجميع أفراد الإنسان في مبدأ فطرته. والثانية: أن تحصل لتدبيات باستعمال الخواص في الحريات، فنتجاً لاكتساب الكفريات وتفكره، ويسمى عقل بسببه، وهو مناط التكليف، والثالثة: أن تحصل لتفكرات مفروغ عنها من ساء من غير افتقار إلى اكتساب، ويسمى العقل بالفعل، والرابعة: هو أن يستحضرها ويتفقد إليها مساهدة، ويسمى العقل المستفاد، وليس هو مناط التكليف، وإنما هو العقل بالمكنة، وهو فيها يقتصر بمشاهدة حواس في حصول لتدبيات باستعمال حواس في حركات، وبالنسبة إلى شئت قلت، فإنه لو كن في ذلك نقص كان يكسبه دور كسب مرحل في لأركان، وبسبب ذلك، وفوقه من صفات عقل مرد به عقل بالفعل، وذلك لا يصحح لولاية وخلافة وإمامة، وهذا صهر حوب عن اثباتي أيضاً.

شهاد امرأه واحدة | لا تلتزم حوصه. (خوهره البيرة: ٣٦٢) بقوله: «شهادة ساء حائرة فيما لا يستطيع لرحل استقر به» (أخرج عبد الرزاق)، وجمع الخبي بالألف واللام يريد به حسن، فتسؤل الأهل، وهو حجة على الشافعي **رحمته** في اشتراط الأربع، كذا في "الهداية".

ولا بد في ذلك الخ هذا إشارة إلى جميع ما تقدم حتى يشترط العدالة، ولَفْظُ الشَّهَادَةِ في شهادة النساء في الولادة وغيرها هو الصحيح؛ لأنها شهادة ما فيها من معنى الإبراء حتى احتسب محسن القضاء، وشرط فيه الحرية والإسلام، كذا في الهدية. وما لفظ الشهادة فلا بد منه، لأن في لفظها زيادة تركيد، فإن في قوله: «شاهد من ألقاط البمن»، فكان الامتناع من كذب هذه المقصة أشد، وإنما شرطت عدالة لقوله تعالى: «فمن شهد منكم فجاء بما عهد» (سورة البقرة: ٢٨٢)، وقال في الدخيرة: أحسن ما قيل في تفسير المعد: أن يكون محتسباً كسائر، ولا يكون مقصراً على الصغر، ويكون صلاحه أكثر من فساده، وضوئه أكثر من حطائه. وقال في «سابع» المعد من لم يضع عليه في بطل ولا فرج، أي لا يقال: إنه يأكل الرما والمعصوب وشاهد ذلك، ولا يقال: به رن، فإن موضع طلع النقص والفرج، وإنما توبع، فإذا سمع عنها وعن نواحيها كان عدلاً، وكذب من حملة الطعن في النص: لأنه يخرج منه. (خوهره البيرة)

لم تقبل شهادته لأن هذه المقصة لا يمكن شاهداً؛ لأن الله اعتبر الشهادة بقوله: «فشهدوا أحدكم أربع شهادات». (خوهره البيرة) **يقتصر الخ** بقوله: «المسلمون عدلون بعضهم على بعض إلا محدوداً في قذف»، ومثل ذلك مروى عن عمر.

عَلَى ظَاهِرِ عَدَالَةِ الْمُسْلِمِ إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، فَإِنَّهُ يَسْأَلُ عَنِ الشُّهُودِ، وَإِنْ طَعَنَ الْخَصْمُ فِيهِمْ يَسْأَلُ عَنْهُمْ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ **رَحِمَهُمَا اللَّهُ**: لَا بُدَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ. وَمَا يَتَحَمَّلُهُ الشَّاهِدُ عَلَى ضَرِيَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ مِثْلَ الْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ وَالْعَصَبِ وَالْقَتْلِ وَحُكْمِ الْحَاكِمِ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ الشَّاهِدُ، أَوْ رَأَاهُ وَسِعَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ نَاعٍ، وَلَا يَقُولُ: أَشْهَدُنِي، وَمَنْهُ مَا لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ، مِثْلُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، فَإِذَا سَمِعَ شَاهِدًا يَشْهَدُ بِشَيْءٍ، لَمْ يَحْزَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ الشَّاهِدُ عَلَى شَهَادَةٍ لَمْ يَسْعَ لِلْسَامِعِ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ.

إِلَّا فِي الْحُدُودِ لأن الحدود تندرى بالشهادات. **وَالْقِصَاصُ** لأنه يحتل لاسقاطها، فيشترط الاستقصاء فيها. [الجوهرة البيرة: ٢/٣٢٦] **عَنِ الشُّهُودِ**: قل طعن الخصم. **يَسْأَلُ عَنْهُمْ** يعني في جميع الحقوق، وسائر الحوادث سواء طعن الخصم فيهم أو لم يصع، والفتوى على قوهما في هذا ارمان، كذا في 'أهداية'. [جوهرة البيرة: ٢/٣٢٧] **السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ**. قد مرّ تفسيرهما في كتاب الحدود في مسائل الرب. **مَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ**: أي من غير احتياج إلى الإشهاد، ألا ترى أن حكم اسيع، وهو ثبوت المثلث في البيع للمشتري، وفي اشمن لسائغ يثبت بنفس العقد، وكذا في بئانه. **وَسِعَهُ الْحُجُجُ**. لأنه علم ما هو اموحج بنفسه، وهو أي اعلم بالموحج ركن في إطلاق الأداء، قال الله تعالى: **لَا مِنْ شَيْءٍ يَحْقُوقُ وَهُوَ غَنِيٌّ بِهِ** (رحرف ٨٦)، وقال النبي **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: 'إذا غنمت مثل الشمس فاشهد ولا فزع'، وأما إذا سمع عالم يقول: حكمت لفلان عني فلان بألف درهم، إن سمعه يقول ذلك في موضع تخور حكمه فيه حار له أن يشهد بذلك، وإن لم يأمره الحاكم بذلك، وإن كان سمعه في موضع لا يجوز حكمه فيه، لا يجوز أن يشهد بذلك. 'الجوهرة البيرة' وغيرها.

مَا لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ: هذا بيان للضرب الثاني من الضريين الذين ذكرهم بقوله. وما يتحمله الشاهد. **إِلَّا أَنْ يَشْهَدَهُ**: لأن الشهادة غير موحجة بنفسها، وإنما تصير موحجة بالنقل إلى مجلس القضاء، فلا بد فيها من الإثابة والتحمل، ولم يوجد، ألا ترى أنه لو رجع عن الشهادة بعد ما شهد بها عند الحاكم لم يلزمه احكام شيئا، ولم يقصع بشهادته حقا، فإذا صح هذا قلنا: من سمع شاهدا يشهد عني رجل شيء لم يحز له أن يشهد بذلك؛ لأنه شهد بما لم يثبت به حق عني المشهود عيه، قال في 'النهاية' هذا إذا سمعه في غير مجلس القضاء، أما لو سمع شاهدا يشهد في مجلس نقاضي حاز له أن يشهد عني شهادته، وإن لم يشهده. [الجوهرة البيرة: ٢/٣٢٨] **لَمْ يَسْعَ لِلْسَامِعِ**: لأنه إنما حمل غيره، ولم يحمله. [الجوهرة البيرة: ٢/٣٢٨]

ولا يحل للشاهد إذا رأى خطئه أن يشهد إلا أن يذكر الشهادة. ولا تقبل شهادة الأعمى، ولا المملوك، ولا المحدود في قذف وإن تاب، ولا شهادة الوالد لولده وولد لولده، ولا شهادة الولد لأبويه وأجداده. ولا تقبل شهادة إحدَى الزوجين للآخر، ولا شهادة المولى لعبده، ولا لمكاتبه، ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما.

رأى خطئه لأن الخطأ شبه حظ، فمما يحصل له العلم بيقين. [الجوهرة النيرة: ٢/ ٣٢٩]

إلا أن يذكر الشهادة: فإذا ذكر شهادته لذلك الواقعة تحمل له الشهادة.

ولا تقبل شهادة الأعمى [وكذا مضافه] الخ أما عدم قبول شهادة لأعمى؛ فلأن الأداء يقتضي التمييز بين الشهود والمشهود عنه، ولا تمييز بينهما، ولا بالعمى وفيه شبهة، فلا بد من إشارته، وأنه معذور فيها، فلا تقبل، وأما عدم قبول شهادة المملوك. وفي "الجوهرة النيرة": فلأن الشهادة من باب الولاية، وهو لا يلي على نفسه، فأولى أن لا يلي على غيره، قال الله تعالى: **وَالَّذِينَ يَبِيعُونَ بَنِيَآئَهُمْ الْفُقَرَاءَ بِثَمَنٍ بَخْسٍ فَرِحُوا بِهَا** (سورة النور: ٢٥)، وقال الله تعالى: **وَالَّذِينَ يَبِيعُونَ بَنِيَآئَهُمْ الْفُقَرَاءَ بِثَمَنٍ بَخْسٍ فَرِحُوا بِهَا** (سورة النور: ٢٥)، فلا بد من إشارته، وأما عدم قبول شهادة المحدود في حضور من يحسن المحاكمة، ولأنه من أهل الضمان بالرجوع عن الشهادة، وأما عدم قبول شهادة المحدود في قذف وإن تاب، بقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَبِيعُونَ بَنِيَآئَهُمْ الْفُقَرَاءَ بِثَمَنٍ بَخْسٍ فَرِحُوا بِهَا** (سورة النور: ٢٥)، ولأن رد شهادته من عدم خذ، خلاف المحدود في غير القذف، لأن الرد بالفسق، وقد ارتفع باتباعه، وعند الشافعي تقبل شهادته إذا تاب، بقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَبِيعُونَ بَنِيَآئَهُمْ الْفُقَرَاءَ بِثَمَنٍ بَخْسٍ فَرِحُوا بِهَا** (سورة النور: ٢٥)، لا يستثناء بصرف من ماله، وهو الفسق. [٣٣٠، ٣٢٩، ٢]

وإن تاب وهو شافعي، تقبل إذا تاب؛ بقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَبِيعُونَ بَنِيَآئَهُمْ الْفُقَرَاءَ بِثَمَنٍ بَخْسٍ فَرِحُوا بِهَا** (سورة النور: ٢٥)، استثنى ثابت، قلنا: لا يستثناء بصرف من ماله، وهو قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَبِيعُونَ بَنِيَآئَهُمْ الْفُقَرَاءَ بِثَمَنٍ بَخْسٍ فَرِحُوا بِهَا** (سورة النور: ٢٥)، وهو استثناء مقصع بمعنى الكس، لأن الثانيين ليسوا من حسن الفاسقين، فكان معناه: كس الذين تابوا، فإن الله يعفو عنهم ويرحمهم، فكان كلاماً متديداً غير متعين تمامه. **ولا شهادة الولد الخ** الأصل فيه قوله: "لا تقبل شهادة الولد بولده، ولا بولده بولده، ولا امرأة لزوجها، ولا زوج لامرأته، ولا عبد سيده، ولا مولى لعبده، ولا الأخير من استأجره، وورد بالأخير على ما قبله" تنبيه الخاص الذي يعد ضرر أستاذة ضرر نفسه، وبعبارة بعبارة نفسه، وهو معنى قوله: "لا شهادة بفاع أهل بيتهم"، وقيل: مراد به: لأخير مساهمة، أو مشاهرة، أو مياومة، فيستوجب الأجر بمنافعه عند أداء الشهادة، فيصير كالمستأجر عليها، كذا في "الهداية".

ولا لمكانه ما روي في الحاشية على قوله: لا شهادة الولد الخ. **ولا شهادة الشريك الخ** لأنه شهادة لنفسه من وجه؛ لا اشتراكهما في المال، فإن شهد عما ليس من شركتهما تقبل؛ لانتماء التهمة. [الجوهرة النيرة: ٢/ ٣٣٠]

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ وَعَمِّهِ. وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُخَنَّثٍ، وَلَا نَائِحَةٍ، وَلَا مُغْنِيَةٍ، وَلَا مُدٍّ مِنَ الشَّرْبِ عَلَى اللَّهِ، وَلَا مَنْ يَلْعَبُ بِالطُّيُورِ، وَلَا مَنْ يُغْنِي لِلنَّاسِ، وَلَا مَنْ يَأْتِي بَابًا مِنَ الْكِبَائِرِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْحَدُّ، وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحِمَامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ، وَلَا مَنْ يَأْكُلُ الرِّبَا،

وتقبل لأن الأملأك متميرة والأيدي متحيرة؛ لأنه ليس لأحدهما تسط في مال الآخر. [الجوهرية النيرة: ٣٣١/٢]
ولا تقبل شهادة مخنت. يعني رد كان ردي لأفعال؛ لأنه فاسق، أما المدي في كلامه ليس وفي أعضائه تكسر. ولم يفعل الفواحش، فهو مقبول الشهادة. (الجوهرية النيرة)
ولا نائحة: في مصيبة غيرها وهو بلا آخر، ولا معية لارتكابهما حرم، فإنه هي عن الصوتين الأحمقين: النائحة والمعية، قيده بمصيبة غيرها؛ لأنها لو ناحت في مصيبتها تقبل، وكذا المراد بالتعني تعني بين الناس، وإلا فمجرد التعني لا تسقط العدالة، كما في "الفهستاني".

ولا مغفيه. لأنه مرتكبة حراماً. (الجوهرية النيرة) على اللهو [قيد باللهو؛ لأن متداوي فيه خلاف] يعني شرب غير الخمر من الأشربة، أما الخمر فشربها يسقط العدالة وإن كان بغير هو، والإدمان المدأومة وملازمة، أي يشرب، ومن يبتدئ أن يشرب بعد ذلك، ويحدثه، وفي شرط في لإدمان؛ ليكون ذلك صاهراً، منه، فأمر من يتهم بالشراب ولم يصهر ذلك منه، لم يخرج من العدالة قبل ظهور ذلك منه، وكذا من جلس في مجلس الفجور واشرب لا تقبل شهادته وإن لم يشرب. (الجوهرية النيرة) ولا من يلعب الخ. وكذا من يععب بالصصور والحمام لا تقبل شهادته؛ لأنه يورث عملة، وقد يقف على نعورت صعود صحبه رد أرد تصيير الحمام، وأما رد كان يبيعها ولا يطيرها، ولا يعرف فيها بقمار قبلت شهادته. (الجوهرية النيرة)

ولا من يغني للناس. لأنه يجمع أساس على ارتكاب كبيرة [لساب: ٢٥٤/٢] لا يقال: في هذا تكرار؛ لأنه ذكر المعية، قلنا: هو مخصوص بالمرء، وهذا عام، أو لأن لأول في تعني مصطباً، وهذا في تعني لئاس، وقيد بالتعني لئاس؛ لأنه إذا كان لا يعي غيره، ولكن يعي نفسه أحياناً؛ لإزالة الوحشة فلا بأس بذلك، كذا في المستصفي. (الجوهرية النيرة) ولا من يأتي باباً الخ. أي نوعاً من أنواعها، والكثرة ما كانت حراماً محضاً شرع عليها عقوبة محضة بنص قاطع. (الجوهرية النيرة)

بغير إزار: لأن كشف العورة حرام مستقبح بين الناس. [الجوهرية النيرة: ٣٣٢/٢]
الربا لأنه من الكبائر أي يأخذ القدر الزائد، وأمره بالأكس لأحد، وشرطه في المسوط أن يكون مشهوراً يأكل الربا، لأن الثمار قنماً يتحصون عن لأسباب المعسدة معتقد، وكل ذلك ربا، فلا بد من الاشتهار، كما في الدرر، وفي الجوهرية النيرة [٣٣٢/٢] وكذا كل من اشهر بأكل الخمر، فهو فاسق مردود شهادته.

ولا المقامر بالترد والشطرنج، ولا مَنْ يَفْعَلُ الْأَفْعَالَ الْمُسْتَحَقَّةَ كَالْبُورِ عَلَى الطَّرِيقِ،
والأَكْلِ عَلَى الطَّرِيقِ، ولا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ يُظْهِرُ سَبَّ السَّلَفِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ
أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ

ولا المقامر بالترد الح: والمقامرة: هي انراهن في لعب، مأخوذ من القمر؛ لأن ماله يردد يد عب، ويقص
إد عب كالقمر يريد ويقص، ولشطرنج بكسر نونه، ولا يفتح، وليسين مهمة - لعة فيه وشرط المقمر؛ لأن
مجرد لعب بالشطرنج لا يقدح في عدة، أما مقمر فحرام، وفاعله فاسق، وفي شرحه من لعب بالشطرنج من
غير قمر، ولا ذكر فحشة، ولا ترك صلاة، فشهادته مقبولة، وإن كان ذلك يقطعه عن الصلاة، أو يذكر عليه
فسق، أو يخلف عليه ما يقبل شهادته. قالوا في الرد: ترد شهادته مجرد اللعب فيه من غير شرط مقمر؛ لأن
السفس اللعب فيه فسق، وقال: 'معبون من لعب بالرد'. ومن يكون معبونا لم يكن عدلاً، خلافاً
اششرح: لأن الاجتهاد فيه مساعا، فإن مالكا والشافعي يقولان: حل الشطرنج، فلا ترد شهادته ما لم يصم
بنييه أحد المعالي الثلاثة، وهي قمر وفوت الصلاة وكثرة خلف من المعني و'فتح معني' و'المعابة'
و'الجوهرة' وقال في 'الفتاح': الشطرنج مكروه عندنا، ومباح عند الشافعي.

الأفعال المستحقة لأنه تارك لمروءة. [الجوهرة النيرة: ٣٣٢/٢] من يظهر سب السلف وهم الصحابة
واعضاء المجتهدين رضى الله تعالى عنهم أجمعين؛ لأن هذه الأفعال تدل على قصور عقده ومروءته، ومن لا يمتنع
عنها لا يمتنع عن الكذب، كما في الرد: 'وراد في 'فتح العلماء، ونوقال: أو يظهر سب مسلم كان أو؟
لأن عدالة تسقط سب مسلم ورد ما يكن من السفس، كما في 'النهاية' وغيرها، قيد بالإظهار؛ لأنه لو كتبه
نقل، كما في 'هداية'. الرد من السفس: كل من مضى من مقتدي الشرع كأبي حنيفة وأصحابه ولشافعي
وتأعنه وجميع التابعين وتابع التابعين، وقيل: المراد منهم صحابة . فمن ظهر سبهم فقد ظهر فسقه، كما ذكره
جواهر رده، وسفس من رماه أبي حنيفة . إلى رماه محمد بن الحسن، واخلف من رماه محمد بن الحسن بن
رماه شمس الأئمة الحنوي، والمتأخرون من رماه شمس الأئمة الحنوي إلى رماه حافظ لدين البحري.

أهل الأهواء [إذا لم يكن اعتقادهم مؤدياً إلى الكفر] وهم أهل القلة الذين معتقدتهم غير معتقد أهل السنة في
بعض الأمور كخبرة وإقدرية والروافض والخوارج والنعصّة والمنشئة، وكل منهم اثني عشر فرقة على ما هو
مذكور في الكتب الكلامية. إلا الخطّابية وهم قوم من الروافض يشهد بعضهم لبعض بتصديق مشهود به
يعقدون بأنه صادق في دعواه يسوا إلى أن الخطاب وهو رجل بالكوفة يعتقد أن عباً هو الإله الأكبر، وجعفر
الصادق الإله الأصغر، وقد قتله الأمير عيسى بن موسى، وصبيه. [الجوهرة النيرة: ٣٣٣/٢]

وتفصل شهادة الح: إذا كان عدولاً في دينهم (الجوهرة النيرة) على بعض حديث جابر .

وإن اختلف مللهم، ولا تقبل شهادة الحربي على الذمي، وإن كانت الحسنات أغلب من السيئات، والرجل ممن يحتسب الكبائر ^{المستأنس} قبلت شهادته، وإن ألم بمعصية. وتقبل شهادة الأصغر، والخصي، وولد الزنا، وشهادة الحنثي جائزة، وإذا وافقت الشهادة الدعوى قبلت، وإن خالفتهما لم تقبل، ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة ^{رحمته}، فإن شهد أحدهما بألف، والآخر بالفين لم تقبل شهادتهما عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد ^{رحمتهما}: تقبل بالألف، وإن شهد أحدهما بألف، والآخر بألف وخمسمائة، والمدعي يدعي ألفاً وخمسمائة، قبلت شهادتهما بألف، وإذا شهد بألف،

اختلف مللهم. لإجماع الأمة، ولأنه شهادة على حسه. **ولا تقبل شهادة الحربي.** لأنه عدو مطلق من في دار الإسلام، فلا يثبت له الولاية عليه. **قبلت شهادته** هذا هو الصحيح في حد العدالة معتبرة؛ إذ لا بد له من نوكي الكبائر كلها، وبعد ذلك يعتبر أعالي كما ذكرنا، فأما الإمام معصية لا يقدر به العدالة المشروطة، فلا يرد به الشهادة المشروعة؛ لأن في اعتباره احتسابه الكل سد عنه، وهو مفتوح بحياء الحقوق، كذا في الهداية. وفي الجوهرية البيرة؛ ولأن كل واحد من دون الأنبياء لا ينجو من ارتكاب خطيئة، فلو وقف الشهادة على من لا دس له أصلاً تتعدر وجود ذلك في الدين، فسومح في ذلك، واعتبر الأعمى وقوته؛ وإن كانت الحسنات أغلب من السيئات، يعني الصغائر، وخاصة: أن من ارتكب كبيرة وأصر على صغيرة، فإنه يسقط عدالته. [٣٣٣ ٢]

شهادة الألف. وهو الذي لم يحتسب، حصه بالذكر بشبهة الواردة من قول ابن عباس ^{رحمهما} إنه لا تقبل شهادته، وإنما يقبل إذا ترك الاحتتان من عذر، أما إذا تركه استحقاقاً بالدين واستهانة لم يقبل شهادته. (الجوهرية البيرة)

والخصي. لأنه قطع منه عضو ضمناً، فصار كما إذا قطعت يده طمناً. [الجوهرية البيرة: ٣٣٣ ٢]

وإن خالفتهما لم تقبل. كما إذا ادعى ألف درهم وشهد مائة دينار، أو بكر حنطة، لأن من حكم الشهادة أن تطابق ادعوى في اللفظ والمعنى. [الجوهرية البيرة: ٣٣٤، ٣٣٣/٢] والمعنى في الأموال والطلاق. (الجوهرية البيرة)

عد أبي حنيفة: قال الإسيحاني: الصحيح قول أبي حنيفة، وعليه مشي الأئمة المصححون. [التصحیح والترجيح: ٤٣٨]

لم تقبل إلخ: لأهم احتساباً لفظاً ومعنى؛ لأن الألف لا يعبر به عن الأربعين. [الجوهرية البيرة: ٣٣٤ ٢]

تقبل بالالف لأنها داخلة في الأربعين، فقد اتفقا عليها، وهذا كان المدعي يدعي ألفين، أما إذا ادعى ألفاً لا تقبل بالإجماع. (الجوهرية البيرة) **قبلت شهادتهما بألف:** لاتفاق الشاهدين عليها لفظاً ومعنى؛ لأن الألف والخمسمائة حملتان عطفت أحدهما على الأخرى، واعطفت يقرر الأول، ونصيره الصبغة والصبغة ونصف أن شهد أحدهما بصبغة، =

جائزَةٌ في كُلِّ حَقٍّ لَا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ، وَلَا تُقْبَلُ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ. وَيَجُوزُ شَهَادَةُ شَاهِدَيْنِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ. وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْفَرْعِ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا ابْنُ فُلَانٍ أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا، وَأَشْهَدُنِي عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: أَشْهَدُنِي عَلَى نَفْسِهِ جَازًا، وَيَقُولُ شَاهِدُ الْفَرْعِ عِنْدَ الْأَدَاءِ: أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَقَرَّ عِنْدَهُ بِكَذَا، وَقَالَ لِي: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِذَلِكَ، فَأَنَا أَشْهَدُ بِذَلِكَ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ شُهُودِ الْفَرْعِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ شُهُودُ الْأَصْلِ،

حارده وهذا استحسان؛ لشدة الحاجة إليها؛ إذ شاهد الأصل قد يعجز عن أداء الشهادة لبعض العوارض كاسفر والعيبة والموت، فلو لم يجر الشهادة على الشهادة أدى إلى إتواء الحقوق، أي إهلاكها، وهذا جوراً على الشهادة وإن كثرت، أي بعدت، إلا أن فيها شبهة من حيث الدنية، أو من حيث إن فيها زيادة احتمال، وقد أمكن الاحتراز عنه بحس الشهود، فلا تقبل فيما يدرئ بالشبهات، كالحدود والقصاص، كما في 'الهدية'.

في كل حق الخ: احتراز عن الحدود والقصاص. [الجوهرة النيرة: ٣٣٦/٢]

وخور سهادة شاهدين الخ: وصورته: شاهدان شهدا على شهادة رجل، ثم اتفقا بعينهما شهدا أيضاً على شهادة رجل آخر، فإنه جاز؛ لأنه وجد على شهادة كل واحد شاهدان. (الجوهرة النيرة)

ولا تقبل شهادة واحد الخ: لأن شهادة الواحد لا يقوم لها حجة، فلا بد من شهادة رجلين على شهادته، ولا يشبه هذا إذا شهد اثنان على اثنين؛ لأن الشاهدين جميعاً يشهدان على كل واحد منهما، فقد ثبتت شهادة كل واحد بشهادته شاهدين. (الجوهرة النيرة) **وأشهدي** إنما يقول: وأشهدي إذا كان المقر يشهد على نفسه، أما إذا كان سميعة، ولم يشهده على نفسه، فإنه يقول: أقر عدي، ولا يقول: أشهدي؛ كيلاً يكون كاداً. (الجوهرة النيرة) **وإن لم نقل أشهدي الخ:** وأما قوله: أشهد على شهادتي فلا بد منه، وهو شرط عندهما، وقد أبو يوسف: تخور وإن لم يذكر ذلك، ولابد من عدالة الأصل والناقل. (الجوهرة النيرة) **أشهد على شهادتي الخ:** لأنه لابد من شهادته، وذكر شهادة الأصل ولفظ التحميل، ويشترط نقاء شهود الأصل على أهلية الشهادة حتى لو فسقا، أو عميا، أو حرساً لم تقبل شهادة الفرع. (الجوهرة النيرة) قال الإسيحاني: هذا شرط عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: إن لم يذكر ذلك جاز، والصحيح قولهما. [التصحیح والترجيح: ٤٤١/٢]

إلا أن يموت شهود الخ: وهو ظاهر الرواية، وعينه امتوى؛ لأن جوارها عند الحاجة، وإنما تمس عند عجز الأصل، وهذه الأشياء يتحقق العجز بلا مرية، وبه أفتى في 'السراجية' و'المضمرات'، كما ذكره في 'مجمع الأهرار'، وما في 'قاضي حان': إنما لا تقبل إذا مات الأصل، فهو حصاً منه تعقه غير واحد من الفقهاء.

أَوْ يَغِيثُوا مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، أَوْ يَمْرَضُوا مَرَضًا لَا يَسْتَطِيعُونَ مَعَهُ حُضُورَ مَجْلِسِ الْحَاكِمِ، فَإِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرَعِ جَازَ، وَإِنْ سَكُتُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ جَازَ، وَيَنْظُرُ الْقَاضِي فِي حَالِهِمْ، وَإِنْ أَنْكَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ الشَّهَادَةَ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ شُهُودِ الْفَرَعِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ **رحمته** فِي شَاهِدِ الزُّورِ: أَشْهَرُهُ فِي السُّوقِ، وَلَا أُعْزَرُهُ، وَقَالَ **رحمته**: نَوَجُّعُهُ ضَرْبًا وَنَحْبُسُهُ.

فإن عدل: بأن كان يعرف القاضي الفروع دون الأصول.

حار: وهو طاهر الرواية، وهو الصحيح؛ لأهم من أهل التركيبة، فيسأل القاضي الفروع عن الأصول، ولا يقضي قبل أسؤال، وشاهد الفروع إذا صحح مركبًا، فلا فرق بين تركيته وتركية غيره. كما في 'الكفاية' وغيره. **حار** لأن التعديل لا يزمهم. [الجوهرية النيرة: ٢/٣٣٧] **في حالهم** أي حار شهود الأصل، كما لو حصر شهود الأصل نفسه، ويسأل عن عدالتهم غير الفروع؛ لكون شهود الأصل مستورًا، أحواضهم. وفي التصحيح والترحيح: 'وهد عند أبي يوسف، وعليه مشي لأئمة المصححون، وقد محمد: لا تقبل. [ص ٤٤١] **وان أنكر الخ** بأن قالوا: ليس بنا في هذه الحادثة شهادة وعابوا، أو متوا، ثم جاء لفروع يشهدون على شهادتهم في هذه الحادثة، أو قالوا: لم يشهد الفروع على شهادتنا، فإن شهادة الفروع على شهادتهم لا تقبل؛ لأن التحميل لم يثبت وهو شرط. [الجوهرية النيرة: ٢/٣٣٨] **ولا أعززه** أي لا أصبره، وتفسير الشهرة مذكور في 'المسوط': أن شريحًا كان يبعث بشاهد الزور، إلى أهل السوق إن كان سوقيًا، أو إلى قومه إن لم يكن سوقيًا بعد العصر جمع ما يكون، ويقول: إن شريحًا يقركم اسلام، ويقول لكم. يا وحدا هذا شاهد زور فاحذروه. وحذروا اسس منه، وارجل ومرتة في شهادة الزور سوء (الجوهرية النيرة) وعلى قول أبي حنيفة مشي السعي والبرهاني وصدر الشريعة. [التصحيح والترحيح: ٤٤١]

نوجعه ضربًا الخ: لأن عمر **رحمته** أمر بشاهد زور حتى عرر وسحه وجهه وصيف به وحسن، قد: هد محمود على أنه كان مصرًا على دث، وعند أبي حنيفة إذا كان بهذه صفة يعرر، وهذا جمع عمر عليه تعيير ونسجيه والشبهة والحبس. [الجوهرية النيرة: ٣٣٨]

بَابُ الرُّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ

إِذَا رَجَعَ الشُّهُودُ عَنْ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ الْحُكْمِ بِمَا سَقَطَتْ شَهَادَتُهُمْ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ حَكَمَ بِشَهَادَتِهِمْ، ثُمَّ رَجَعُوا لَمْ يَفْسَخِ الْحُكْمُ، وَوَجِبَ عَلَيْهِمْ ضَمَانُ مَا أَتْلَفُوهُ بِشَهَادَتِهِمْ، وَلَا يَصَحُّ الرُّجُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ. وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِمَالٍ، فَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِهِ، ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَا الْمَالَ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا ضَمِنَ النِّصْفَ. وَإِنْ شَهِدَ بِالْمَالِ ثَلَاثَةً، فَرَجَعَ أَحَدُهُمَا، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ رَجَعَ آخَرُ ضَمِنَ الرَّاجِعَانِ نِصْفَ الْمَالِ، وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ ضَمِنَتْ رُبْعَ الْحَقِّ، وَإِنْ رَجَعَتَا ضَمِنَتَا نِصْفَ الْحَقِّ.

باب الرجوع إلخ وجه المناسبة ما قبله وتأخيره عنه ظاهر؛ لأن الرجوع عن الشهادة يقتضي سق وحودها، وهو أمر مشروع مرغوب فيه ديانة؛ لأن فيه خلاصاً عن عقاب الكيرة. وفي 'الجوهرة النيرة': وهذا الباب له ركن وشرط وحكم، فركبه: قول الشاهد: رجعت مما شهدت به، أو شهدت بزور فيما شهدت به، وشرطه: أن يكون عند القاضي، وحكمه: إيجاب التعزيز على كل حال، سواء رجع قبل القضاء بشهادته أو بعد القضاء بها، والصمان مع التعزيز إن رجع بعد القضاء، وكان المشهود به مائلاً، وقد أرأله غير عوض، كذا في 'استنصحي'. [٣٣٨/٢]

ولا ضمان عليهم لأهم لم يتنفوا بها شيئاً. [الجوهرة النيرة: ٣٣٨، ٢] **ووجب عليهم** لأهم اعترفوا بالتعدي، فربهم الصمان. [الجوهرة النيرة: ٣٣٨، ٢/٣٣٩] **ولا يصح الرجوع إلخ** لأنه فسح شهادة، فيختصّ به يختصّ به الشهادة من مجلس القاضي، والمراد أي حاكم كان، ولا يشترط أن يكون [الجوهرة النيرة: ٣٣٩/٢]

ضمننا المال إلخ لأن السب على وجه التعدي سب للضمان، كما في اليد وقد تسبب للإتلاف تعدياً، وإعما يصمان إذا قبض المدعي المال؛ لأن الإتلاف به يتحقق. (الجوهرة النيرة) **ضمن النصف**: والأصل: أن اعتبر بقاء من بقي لا رجوع من رجوع، وقد بقي بشهادته نصف الحق. (الجوهرة النيرة)

نصف المال: بقاء نصف نصاب الشهادة، وهو واحد من ثلاثة، فيبقى نصف الحق. **ضمنت ربع الحق**: بالإجماع لقاء ثلاثة أرباع الحق بقاء رجل وامرأة، وإن رجعتا ضمننا نصف الحق؛ لقاء نصف الحق بقاء الرجل.

وإن شهد رجلٌ وعشرُ نسوةٍ، فرجعَ ثَمَانُ نسوةٍ مِنْهُنَّ، فلا ضَمَانٌ عَلَيْهِنَّ، فإن رَجَعَتْ أُخْرَى كانَ عَلَى النِّسْوَةِ رُبْعُ الْحَقِّ، فإن رَجَعَ الرَّجُلُ والنِّسَاءُ، فعَلَى الرَّجُلِ سُدُسُ الْحَقِّ، وَعَلَى النِّسَاءِ خَمْسَةُ أَسْدُسِ الْحَقِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . . . وَقَالَا مِمَّا . . . عَلَى الرَّجُلِ النِّصْفُ، وَعَلَى النِّسْوَةِ النِّصْفُ.

وإن شهدَ شاهِدَانِ عَلَى امْرَأَةٍ بِالنِّكَاحِ بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهَا، أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ رَجَعَا، فلا ضَمَانٌ عَلَيْهِمَا، وإن شهدا بِأَقَلِّ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ، ثُمَّ رَجَعَا لَمْ يَضْمَنَّا النِّقْصَانَ، وكذلك إذا شهدا عَلَى رَجُلٍ بِتَرْوِيجِ امْرَأَةٍ بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهَا، أَوْ أَقَلِّ، وإن شهدا بِأَكْثَرَ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ، ثُمَّ رَجَعَا ضَمْنَا الزِّيَادَةَ، وإن شهدا بِبَيْعِ شَيْءٍ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ رَجَعَا لَمْ يَضْمَنَّا،

فلا ضمان عليهن لقاء النصاب، وهو رجل وامرأتان من العشر **ربع الحق** لقاء ثلاثة أرباع الحق لقاء رجل وامرأة، كما مر. **عند أبي حنيفة** لأن كل امرأتين قامت مقام رجل واحد، فعشر نسوة كخمسة من الرجال، كما لو شهد به ستة رجال، ثم رجعوا، فإن الضمان يكون عليهم أسدسًا، فعلى الرجل عزم السدس هو حصة اثنين من العشر، وعليهن عزم خمسة أسدس، كذا في 'مجمع الأكره'. وفي 'التصحیح والترجيح': وعلى قول الإمام مشي الإمام المحبوبي والنسفي وغيرها. [ص ٤٤٢]

وعلى النسوة النصف لأن العشر من النساء يقم مقام رجل واحد، فيكن نصف النصاب **فلا ضمان عليهما** لأهما أتفا عليه عين ما عوص؛ لأن اصبع عند دحونه في مكانه متقوم. [خوهره البيرة. ٣٣٩ ٢] **لم يضمنوا النقصان** لأن مافع لبضع غير متقومة عند الإلتلاف، وصورته. أن يشهد أنه تزوجها على خمسمائة، ومهر مئتي ألف، ثم يرجعان، فإنهما لا يضمنان شيئاً؛ لأهما لم يخرجوا عن مكانها ما قيمة. (خوهره البيرة) إذا شهدا على رجل أح ثم رجعا لم يضمنوا؛ لأن هذا إلتلاف بعوض؛ لأن اصبع متقوم حال الدخول في ملك والإلتلاف بعوض (خوهره البيرة) **ضمنوا الزيادة** لأهما أتفاها بعوض. ثم هذا النكاح جائز عند أبي حنيفة صهرً وابطلاً، حتى يجوز وضؤها عنده، وعندهم. يجوز في نكاحه، لا في الناص، حتى لا يجوز وضؤها عندهم **لم يضمنوا** لأهما حصلتا به شهادتهما مثل ما أراده عن مكانه، وهذا إذا كان امشترى يدعي وإساع بكرة، أما إذا كان إساع يدعي وامشترى بكرة يضمنان الزيادة، كذا في 'المنتصفي'. (خوهره البيرة) وفي 'الهداية' وغيره هذا الحكم على الإطلاق.

وإن كان بأقل من القيمة **ضَمْنَا النِّقْصَانَ**. وإن شهدا على رجلٍ أنه طَلَّقَ امرأته قبل الدُّخُولِ بها، ثم رَجَعَا ضَمْنَا نِصْفَ الْمَهْرِ، وإن كان بعد الدُّخُولِ لم يَضْمَنَّا. وإن شهدا أنه أَعْتَقَ عبده، ثم رَجَعَا ضَمْنَا قِيَمَتَهُ، وإن شهدا بقصاصٍ، ثم رَجَعَا بَعْدَ الْقَتْلِ ضَمْنَا الدِّيَةَ، ولا يُقْتَصَرُ مِنْهُمَا. وإذا رَجَعَ شُهُودُ الْفَرَعِ ضَمِنُوا، وإن رَجَعَ شُهُودُ الْأَصْلِ، وقالوا: لم نُشْهَدْ شُهُودَ الْفَرَعِ عَلَى شَهَادَتِنَا، فلا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ، وإن قالوا: أَشْهَدْنَاَهُمْ وَغِيظُنَا ضَمِنُوا.

صَمَا النِّقْصَانِ لأَمَّا أَتْلُو هَذَا الْخَرْجَ، بِلَا عَوْضٍ. [الحوهرة البيرة: ٣٤٠، ٢]

صَمَا نِصْفَ الْمَهْرِ لأَمَّا أَكْثَرُ ضَمَانًا عَلَى شَرَفِ السَّقُوطِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ نُو طَاوَعْتَ إِنْ أَرَوَّحَ أَوْ ارْتَدَّتْ سَقَطَ الْمَهْرُ أَصْلًا، وَأَلَّا الْفَرْقَةُ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي مَعَى الْمَسْحِ، فَيُوجِبُ سَقُوطَ جَمِيعِ الْمَهْرِ، كَمَا مَرَّ فِي السَّكْحِ، ثُمَّ يَجِبُ نِصْفَ الْمَهْرِ ابْتِدَاءً بِطَرِيقِ الْمُتَعَةِ، فَكَانَ وَاجِبًا بِشَهَادَتِهِمَا، كَذَا فِي "الْمُهْدَايَةِ".

لَمْ يَضْمَنَّ لَأَنَّ حُرُوجَ الْبَصْعِ مِنْ مِلْكِ الرُّوحِ لَا قِيَمَةَ لَهُ، وَالمَهْرُ يَدْرُمُهُ بِالدُّخُولِ، فَهُوَ يَتَنَفَّضُ عَلَيْهِ شَيْئًا بِهِ قِيَمَةٌ. (الحوهرة البيرة) **صَمَا فَيْسَدَ** لأَمَّا أَتْلُو مَالِيَةَ الْعِدِّ عَلَيْهِ مِنْ عَيْرِ عَوْضٍ، وَالْوَلَاءُ نَمْتَعُ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِمَا هَذَا الصَّمَامُ، فَلَا يَتَحَوَّلُ الْوَلَاءُ. (الحوهرة البيرة) **صَمَا الدِّيَةَ** وَلَا يُقْتَصَرُ مِنْهُمَا، لِأَنَّ الْقَتْلَ وَحْدَهُ بَاخْتِيَارِ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُضْطَرٍّ فِيهِ؛ لِاقْتِدَارِهِ عَلَى الْعَفْوِ أَيْضًا، وَلَمْ يَكُنَا سَبَبًا بِالْقَتْلِ، فَهَرَاخَةُ اسْمِيهِ وَقَعَتِ الشَّيْئَةُ، وَهِيَ مَاعِدَةٌ عَلَى الْقَوْدِ لَا عَنْ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ أَمَالَ يَشْتَرِكُ فِي الشَّيْئَةِ، كَذَا فِي 'مَجْمَعِ الْأَكْهَرِ'.

وَلَا يُقْتَصَرُ مِنْهُمَا لأَمَّا لَمْ يَبْأَشِرِ الْقَتْلَ، وَلَمْ يُخْصَصْ مِنْهُمَا إِكْرَاهُ عَلَيْهِ. (الحوهرة البيرة)

صَمُوا لِأَنَّ الشَّهَادَةَ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ صَدَرَتْ مِنْهُمْ، فَكَانَ التَّنْفِصُ مُصَافًا إِلَيْهِمْ. (الحوهرة البيرة)

رَجَعَ شُهُودُ الْأَصْلِ يَعْنِي بَعْدَ مَا قَضَى الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الْفَرَعِيِّ. (الحوهرة البيرة)

فَلَا صَمَامَ عَلَيْهِمْ أَيُّ عَلَى الْأَصُولِ؛ لِأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا الْإِشْهَادَ، وَلَا يَبْطُلُ الْقَضَاءُ. [الحوهرة البيرة: ٣٤١، ٢] قَالَ الْإِسْبَاحِيُّ: وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَضْمُونُ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَعَنْهُ مِثْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالسَّيْفِيِّ وَغَيْرُهُمَا. [التَّصْحِيحُ وَالتَّرْجِيحُ: ٤٤٣، ٤٤٢]

صَمُوا هَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّ الْفُرُوعَ يَقْلُوبُوا شَهَادَةَ الْأَصُولِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ حَصَرُوا، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا: فَلَا صَمَامَ عَلَى الْأَصُولِ إِذَا رَجَعُوا؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ وَقَعَ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ، وَإِنْ رَجَعَ الْأَصُولُ وَالْفُرُوعُ جَمِيعًا، فَعِنْدَهُمَا: الصَّمَامُ عَلَى الْفُرُوعِ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ وَقَعَ بِشَهَادَتِهِمْ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: هُوَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ ضَمِنَ الْفُرُوعُ أَوْ الْأَصُولُ. (الحوهرة البيرة)

وإن قال: شهود الفرع كذب شهود الأصل، أو غلطوا في شهادتهم لم يلتفت إلى ذلك. وإذا شهد أربعة بالزنا، وشاهدان بالإحصان، فرجع شهود الإحصان لم يضمّنوا، وإذا رجع المزكون عن التزكية ضمّنوا، وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعوا، فالضمان على شهود اليمين خاصة.

لم يلتفت إلى ذلك لأن ما أمضى من نقص لا يتفص نفوذه، ولا يجب صمم عبيدهم لأهم ما رجعو عن شهادتهم إنما شهدوا على غيرهم بالرجوع. [الجوهرة النيرة: ٣٤١/٢]

لم يصموا لأن شهود الإحصان غير موحين لرحمهم... ولأن الإحصان كان موجوداً فيه قبل أن يرجع مع حب لرحمهم، فيما وجد برأ بعد الإحصان وحب لرحمهم، وإذا لم يحب شهادته شهود لإحصان رحمهم يصموا بالرجوع. (الجوهرة النيرة)

صموا هذا عند أبي حنيفة، وعندهما لا يصمون وفي التصحيح والترحيح: قال الإمام جمال الإسلام: والتصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده البرهاني والنسفي وصدر الشريعة. [ص ٤٤٣] خاصة: لأنه هو السبب. [الباب: ٢٦٦/٢] لأن الحكم يتعلق باليمين. (الجوهرة النيرة)

کتابُ آدابِ القاضی

لا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة، ويكون من أهل الاجتهاد. ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه أنه يؤدي فرضه، ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه، ولا يأمن على نفسه الحيف فيه،

كتاب آداب القاضي ما كانت الشهادة تلم الشهود بد، طالهم ادعي، وامصاله لا تكون إلا عند انقاضي، والقاضي يحتاج إلى آدابه، وهي الحصار الحميدة، فأورد مباحث القضاء وعون الكتاب بآداب القاضي؛ لاهتمام شأن الأديب؛ يكون القاضي محتاجاً إليها، والآداب جمع أدب، وهو حسن الأحوال في القيام والقعود، وحسن الأخلاق واجتماع الحصال الحميدة، وقيل: هو اسم يقع على كل رياضة محمودة فيحرج بها الإنسان إلى فضيلة من الفضائل، وما القضاء فقال ابن قتيبة: تستعمل لمعان كلها ترجع إلى إخيه والفراغ من الأمر. يعني بإكماله، وفي الشرع فصل الخصومات وقصع المارعات، وقيل غير ذلك، كما سطر في المسوطات، وأركان ستة، كما نظمها ابن الغرس صاحب "الفواكه البديعة":

أطراف كل قضية حكمية ست يلوح بعدها تحقيق

حکم و محکوم به و له و محکوم علیه و حاکم و طریق

فالأطراف هي الأركان، والقضية الحكمية هي الحادثة المنسوبة إلى الحكم.

شُرَاطُ الشَّهَادَةِ وهي الحرية والنوع والعدالة، وإنما ذكر المؤلف بلفظ اسم المفعول ولم يقل: المتحرر؛ ليكون فيه دلالة على تولية غيره له بدون طبعه، وهو الأول للقاضي. وإنما اعتبر فيه شرائط الشهادة؛ لأن الحكم لما كان فيه يهوذ الحكم على الغير أشبه الشهادة التي توجب الحق على الغير، قال في شرحه: لا يسعى أن يوفي القضاء إلا الموثوق بعفافه وصلاحه ودينه. [خوهره البيرة: ٣٤٢/٢] **من أهل الاجتهاد**. وهو أن يكون عارفاً بالسنن والأحاديث، ويعرف ناسحها ومسوحها، وعامها وخاصها، وما أجمع عليه المسلمون من ذلك. (خوهره البيرة)

ولا بأس بالدخول إلح لأن كسار الصلحة والتابعين نقلدوه، وكفى بهم قدوة.

انه يؤذي فرصه. وهو الحق؛ لأن القضاء بالحق فرض أمر به الأشياء صوات الله عليهم، قال الله تعالى:
 ٥٠ دَعَا جَعَلَتْ حِفْظَهُ فِي الْأَرْضِ وَحُكْمُهُ فِي سَائِرِ النَّاسِ (ص: ٢٦). وقد سبنا ٥٠. ٥١. ٥٢. ٥٣. ٥٤. ٥٥. ٥٦. ٥٧. ٥٨. ٥٩. ٦٠. ٦١. ٦٢. ٦٣. ٦٤. ٦٥. ٦٦. ٦٧. ٦٨. ٦٩. ٧٠. ٧١. ٧٢. ٧٣. ٧٤. ٧٥. ٧٦. ٧٧. ٧٨. ٧٩. ٨٠. ٨١. ٨٢. ٨٣. ٨٤. ٨٥. ٨٦. ٨٧. ٨٨. ٨٩. ٩٠. ٩١. ٩٢. ٩٣. ٩٤. ٩٥. ٩٦. ٩٧. ٩٨. ٩٩. ١٠٠. ١٠١. ١٠٢. ١٠٣. ١٠٤. ١٠٥. ١٠٦. ١٠٧. ١٠٨. ١٠٩. ١١٠. ١١١. ١١٢. ١١٣. ١١٤. ١١٥. ١١٦. ١١٧. ١١٨. ١١٩. ١٢٠. ١٢١. ١٢٢. ١٢٣. ١٢٤. ١٢٥. ١٢٦. ١٢٧. ١٢٨. ١٢٩. ١٣٠. ١٣١. ١٣٢. ١٣٣. ١٣٤. ١٣٥. ١٣٦. ١٣٧. ١٣٨. ١٣٩. ١٤٠. ١٤١. ١٤٢. ١٤٣. ١٤٤. ١٤٥. ١٤٦. ١٤٧. ١٤٨. ١٤٩. ١٥٠. ١٥١. ١٥٢. ١٥٣. ١٥٤. ١٥٥. ١٥٦. ١٥٧. ١٥٨. ١٥٩. ١٦٠. ١٦١. ١٦٢. ١٦٣. ١٦٤. ١٦٥. ١٦٦. ١٦٧. ١٦٨. ١٦٩. ١٧٠. ١٧١. ١٧٢. ١٧٣. ١٧٤. ١٧٥. ١٧٦. ١٧٧. ١٧٨. ١٧٩. ١٨٠. ١٨١. ١٨٢. ١٨٣. ١٨٤. ١٨٥. ١٨٦. ١٨٧. ١٨٨. ١٨٩. ١٩٠. ١٩١. ١٩٢. ١٩٣. ١٩٤. ١٩٥. ١٩٦. ١٩٧. ١٩٨. ١٩٩. ٢٠٠. ٢٠١. ٢٠٢. ٢٠٣. ٢٠٤. ٢٠٥. ٢٠٦. ٢٠٧. ٢٠٨. ٢٠٩. ٢١٠. ٢١١. ٢١٢. ٢١٣. ٢١٤. ٢١٥. ٢١٦. ٢١٧. ٢١٨. ٢١٩. ٢٢٠. ٢٢١. ٢٢٢. ٢٢٣. ٢٢٤. ٢٢٥. ٢٢٦. ٢٢٧. ٢٢٨. ٢٢٩. ٢٣٠. ٢٣١. ٢٣٢. ٢٣٣. ٢٣٤. ٢٣٥. ٢٣٦. ٢٣٧. ٢٣٨. ٢٣٩. ٢٤٠. ٢٤١. ٢٤٢. ٢٤٣. ٢٤٤. ٢٤٥. ٢٤٦. ٢٤٧. ٢٤٨. ٢٤٩. ٢٥٠. ٢٥١. ٢٥٢. ٢٥٣. ٢٥٤. ٢٥٥. ٢٥٦. ٢٥٧. ٢٥٨. ٢٥٩. ٢٦٠. ٢٦١. ٢٦٢. ٢٦٣. ٢٦٤. ٢٦٥. ٢٦٦. ٢٦٧. ٢٦٨. ٢٦٩. ٢٧٠. ٢٧١. ٢٧٢. ٢٧٣. ٢٧٤. ٢٧٥. ٢٧٦. ٢٧٧. ٢٧٨. ٢٧٩. ٢٨٠. ٢٨١. ٢٨٢. ٢٨٣. ٢٨٤. ٢٨٥. ٢٨٦. ٢٨٧. ٢٨٨. ٢٨٩. ٢٩٠. ٢٩١. ٢٩٢. ٢٩٣. ٢٩٤. ٢٩٥. ٢٩٦. ٢٩٧. ٢٩٨. ٢٩٩. ٣٠٠. ٣٠١. ٣٠٢. ٣٠٣. ٣٠٤. ٣٠٥. ٣٠٦. ٣٠٧. ٣٠٨. ٣٠٩. ٣١٠. ٣١١. ٣١٢. ٣١٣. ٣١٤. ٣١٥. ٣١٦. ٣١٧. ٣١٨. ٣١٩. ٣٢٠. ٣٢١. ٣٢٢. ٣٢٣. ٣٢٤. ٣٢٥. ٣٢٦. ٣٢٧. ٣٢٨. ٣٢٩. ٣٣٠. ٣٣١. ٣٣٢. ٣٣٣. ٣٣٤. ٣٣٥. ٣٣٦. ٣٣٧. ٣٣٨. ٣٣٩. ٣٤٠. ٣٤١. ٣٤٢. ٣٤٣. ٣٤٤. ٣٤٥. ٣٤٦. ٣٤٧. ٣٤٨. ٣٤٩. ٣٥٠. ٣٥١. ٣٥٢. ٣٥٣. ٣٥٤. ٣٥٥. ٣٥٦. ٣٥٧. ٣٥٨. ٣٥٩. ٣٦٠. ٣٦١. ٣٦٢. ٣٦٣. ٣٦٤. ٣٦٥. ٣٦٦. ٣٦٧. ٣٦٨. ٣٦٩. ٣٧٠. ٣٧١. ٣٧٢. ٣٧٣. ٣٧٤. ٣٧٥. ٣٧٦. ٣٧٧. ٣٧٨. ٣٧٩. ٣٨٠. ٣٨١. ٣٨٢. ٣٨٣. ٣٨٤. ٣٨٥. ٣٨٦. ٣٨٧. ٣٨٨. ٣٨٩. ٣٩٠. ٣٩١. ٣٩٢. ٣٩٣. ٣٩٤. ٣٩٥. ٣٩٦. ٣٩٧. ٣٩٨. ٣٩٩. ٤٠٠. ٤٠١. ٤٠٢. ٤٠٣. ٤٠٤. ٤٠٥. ٤٠٦. ٤٠٧. ٤٠٨. ٤٠٩. ٤١٠. ٤١١. ٤١٢. ٤١٣. ٤١٤. ٤١٥. ٤١٦. ٤١٧. ٤١٨. ٤١٩. ٤٢٠. ٤٢١. ٤٢٢. ٤٢٣. ٤٢٤. ٤٢٥. ٤٢٦. ٤٢٧. ٤٢٨. ٤٢٩. ٤٣٠. ٤٣١. ٤٣٢. ٤٣٣. ٤٣٤. ٤٣٥. ٤٣٦. ٤٣٧. ٤٣٨. ٤٣٩. ٤٤٠. ٤٤١. ٤٤٢. ٤٤٣. ٤٤٤. ٤٤٥. ٤٤٦. ٤٤٧. ٤٤٨. ٤٤٩. ٤٥٠. ٤٥١. ٤٥٢. ٤٥٣. ٤٥٤. ٤٥٥. ٤٥٦. ٤٥٧. ٤٥٨. ٤٥٩. ٤٦٠. ٤٦١. ٤٦٢. ٤٦٣. ٤٦٤. ٤٦٥. ٤٦٦. ٤٦٧. ٤٦٨. ٤٦٩. ٤٧٠. ٤٧١. ٤٧٢. ٤٧٣. ٤٧٤. ٤٧٥. ٤٧٦. ٤٧٧. ٤٧٨. ٤٧٩. ٤٨٠. ٤٨١. ٤٨٢. ٤٨٣. ٤٨٤. ٤٨٥. ٤٨٦. ٤٨٧. ٤٨٨. ٤٨٩. ٤٩٠. ٤٩١. ٤٩٢. ٤٩٣. ٤٩٤. ٤٩٥. ٤٩٦. ٤٩٧. ٤٩٨. ٤٩٩. ٥٠٠. ٥٠١. ٥٠٢. ٥٠٣. ٥٠٤. ٥٠٥. ٥٠٦. ٥٠٧. ٥٠٨. ٥٠٩. ٥١٠. ٥١١. ٥١٢. ٥١٣. ٥١٤. ٥١٥. ٥١٦. ٥١٧. ٥١٨. ٥١٩. ٥٢٠. ٥٢١. ٥٢٢. ٥٢٣. ٥٢٤. ٥٢٥. ٥٢٦. ٥٢٧. ٥٢٨. ٥٢٩. ٥٣٠. ٥٣١. ٥٣٢. ٥٣٣. ٥٣٤. ٥٣٥. ٥٣٦. ٥٣٧. ٥٣٨. ٥٣٩. ٥٤٠. ٥٤١. ٥٤٢. ٥٤٣. ٥٤٤. ٥٤٥. ٥٤٦. ٥٤٧. ٥٤٨. ٥٤٩. ٥٥٠. ٥٥١. ٥٥٢. ٥٥٣. ٥٥٤. ٥٥٥. ٥٥٦. ٥٥٧. ٥٥٨. ٥٥٩. ٥٦٠. ٥٦١. ٥٦٢. ٥٦٣. ٥

ولا ينبغي أن يطلب الولاية ولا يسألها، ومن قلّد في القضاء سلّم إليه ديوان القاضي الذي كان قنّه. وينظر في حال المحبوسين، فمن اعترف منهم الحقّ ألزمه إياه، ومن أنكر لم يقبل قول المعزول عليه إلا بيّنة، فإن لم تقم البيّنة لم يُعجل بتخلّيته حتى يُنادي عليه، ويستظهر في أمره. وينظر في الودائع وارتفاع الوقوف، فيعمل على حسب ما تقوم به البيّنة، أو يعترف به من هو في يده.

ولا يقبل قول المعزول إلا أن يعترف الذي هو في يده أن المعزول ستمها إليه، فيقبل قوله فيها. ويجلس للحكم جلوساً ظاهراً في المسجد. ولا يقبل هديّة إلا من ذي رحم محرم منه، أو من حرت عادته قبل القضاء بمهاداته، ولا يحضر دعوة إلا أن تكون عامّة،

ولا يسعى - يطلب الخ لقله من صب القضاء، وكل من نفسه، ومن أجب عليه بر من يده، أخرجه يودود وقرمدي ولساني ومن صاحبه من صديق بلان عن نس؛ ولأن من طلبه يعتمد على نفسه فيحرم، ومن أجب عليه يتوكل على ربه فيلهم. ديوان القاضي الخ وهي الخرائط التي فيها السجلات والصكوك ونصب الأوصياء ويقوم بأمر يوقف. |خوهره ليرة: ٣٤٢٢| وبطر الخ لأنه صب ناصر في أمور المسلمين. (الخوهره ليرة) المحوسس وفي نسخة: محبوس الرمة ياه وحسنه بد صب الخصم دك. لم يقل قول الخ يعني إذا قال المعروف. إلى حسنه حق لم ينتفت إلى قوله: ديوان السه، لأن المعروف الحق سائر الناس، وشهادته الفرد غير مقبولة لاسيما إذا كان على فعل نفسه. حو سادي غلد وصوره سداء أن ينادي في محسنه: أيام من كان يصب فلان من فلان محوس حق فيحضر، فإن لم يظهر له خصم أحد منه كقبلاً بنفسه وأصقه، وبما أحد كقبيل: حوار أن يكون له خصم غائب، فاستحب أن يوثق في ذلك بأحد الكفيل. (الخوهره ليرة)

ويستظهر الخ وفي نسخة: ويظهر في أمره. أو يعرف به من الخ ولا يقبل قول المعروف في ذلك. |الخوهره ليرة: ٣٤٣٢| في المسجد كيلاً يشنه مكانه على العراء، ويستقل القنّة في جنوسه، ويدعو الله أن يوفقه ويسدده. (الخوهره ليرة) الا من ذي رحم الخ وهذا إذا لم يكن بقريب حصومة، أما إذا كانت لا يقبل، وكذا المهدي إذا رد على نعباد، لم كانت له حصومة لا يقبل هديته. (الخوهره ليرة) الا أن تكون عامّة وهي التي ما لو علم المصيف أن القاضي لا يحضرها بمعناها، وهذا أصبح ما قيل في تفسيره، وقيل: هي دعوة العرس والختان، وخاصة هي ما لو علم المصيف أن القاضي لا يحضرها بمعناها، ثم إن الشيخ لم يفصل في الخاصة بين أن تكون لأخي، أو لذي رحم محرم، وفي "أهديه" لا يخيها إلا إذا كانت لذي رحم محرم. |الخوهره ليرة: ٣٤٣/٢|

وَيَشْهَدُ الْجَنَازَةَ، وَيَعُودُ الْمَرِيضَ، وَلَا يُضَيِّفُ أَحَدَ الْخَصَمَيْنِ دُونَ خَصْمِهِ، فَإِذَا حَضَرَ سَوَى بَيْنَهُمَا فِي الْجُلُوسِ وَالْإِقْبَالِ، وَلَا يَسَارَ أَحَدُهُمَا، وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ، وَلَا يُلْقِنُهُ حُجَّةً. فَإِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ عِنْدَهُ، وَطَلَبَ صَاحِبُ الْحَقِّ حَبْسَ غَرِيمِهِ لَمْ يُعَجِّلْ بِحَبْسِهِ، وَأَمَرَهُ بِدَفْعِ مَا عَلَيْهِ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ حَبْسَهُ فِي كُلِّ دَيْنٍ لَزِمَهُ بَدَلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ كَتَمَنَ الْمُبِيعَ وَبَدَلَ الْقَرْضَ، أَوْ التَّرَمَّةَ بِعَقْدِ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ. وَلَا يَحْبِسُهُ فِيمَا سَوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ إِلَّا أَنْ يُثَبَّتَ غَرِيمُهُ أَنْ لَهُ مَالًا، وَيَحْبِسُهُ شَهْرَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً، تَمَّ يَسْأَلُهُ عَنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ خَلَّى سَبِيلَهُ.

ويشهد الحماره [وي 'الحوهرة' ٣٤٣/٢. الحماثر]. ويعود المريض [إذا ما يكن من المتخاصمين] لأن ذلك من أسسة ومن حقوق المنسب، فلا يبيع القساء منها، وقد كان التي شهد الحماثر، ويعود المرضي، وهو أفضل الأحكام. ولا يلفسه حجة لأن فيه كسر قسب الآخر. [الحوهرة النيرة: ٣٤٣/٢]

لم يعجل بحسبه الخ: لأن الحبس إنما هو جزاء المماطلة، فلا بد من ظهورها، وهذا إذا ثبت الحق بإقراره، لأنه لا يعرف كونه مماطلاً في أول الوهلة، فلعنه طمع في الإمهال، فلم يستصحب المال، فإذا امتنع بعد ذلك حسبه، وأما إذا ثبت الحق بالنسبة حسبه حين يثبت ظهور المظلم بإكباره، كذا في 'أصدية' (الحوهرة النيرة)

حسبه في كل دين الخ: لأنه إذا حصل المال في يده ثبت عباه، وبما يحسبه إذا كان موسراً، أما إذا كان معسراً لا يحسبه، وأما المهر فأمراده المعجل دون المؤجل. (الحوهرة النيرة) فيما سوى ذلك الخ كضمان العصب وأرش الحماية وضمان التلف، وإنما لا يحس في هذه الأشياء إذا ادعى الفقر؛ لأنه لا دليل على عيساره؛ لأن دليل اليسار إذا لم يوجد كان القول لمن عليه الدين، وعلى المدعي ثبات عباه، أي قدرته على وهاء الدين بخلاف الفصل الأول، لأنه حيث حصل المال في يده ثبت عباه به، وبقدمه على سومه باختياره دليل يساره.

حلى سبيله: لأنه استحق الإلتظار إلى امبصرة، فيكون حسبه بعد ذلك ضمناً، وليس تقدير مدة حسبه شهرين، أو ثلاثة بآراء، بل التقدير فيه موقوف إلى رأي القاضي؛ لاختلاف أحوال الناس فيه، فمن أسس ممن يصححه الحبس القليل، ومنهم من لا يصححه الكثير، فوقف ذلك على رأي الحاكم، فإن قامت أسية على إفلاسه قبل حسبه، أو قبل المدة تقبل في رواية، ولا تقبل في رواية أخرى، وهي المحذور؛ لأن أسية لا تصلح على إعساره ولا يساره؛ لحوار أن يكون له مال محمولاً بطلع عليه استشهد، فلا بد من حسبه، ثم إذا حسبه القاضي امدة المذكورة، وسأل عنه فأحضره بإعساره أخرج من الحبس، ولا يحتاج إلى لفظ الشهادة، بل إذا أحضره بذلك ثقة عمل بقوله، والاشان أحوط، وهذا إذا لم يكن الخاف حال مبارعة، أما إذا كان بأن ادعى المصنوب الإعسار، وقال الطالب: هو موسر، فلا بد من إقامة البينة. [الحوهرة النيرة: ٣٤٤/٢]

وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُرْمَائِهِ، وَيُحْبَسُ الرَّجُلُ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ، وَلَا يُحْبَسُ الْوَالِدُ فِي دِينِ وَلَدِهِ، إِلَّا إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ وَيَخُوزُ قَضَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ. وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عِنْدَهُ، فَإِنْ شَهِدُوا ^{اعتباراً لشهادتها} عَلَى خَصْمٍ حَاضِرٍ حُكِمَ بِالشَّهَادَةِ، وَكُتِبَ بِحُكْمِهِ، وَإِنْ شَهِدُوا بِغَيْرِ حَضْرَةِ خَصْمِهِ لَمْ يُحْكَمْ، وَكُتِبَ بِالشَّهَادَةِ لِيَحْكُمَ بِهَا الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ. وَلَا يُقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَيَجِبُ أَنْ يقرأ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ لِيَعْرِفُوا مَا فِيهِ، ثُمَّ يَخْتِمُهُ وَيُسَلِّمُهُ إِلَيْهِمْ، وَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْقَاضِي لَمْ يَقْبَلْهُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْخَصْمِ، فَإِذَا سَلَّمَهُ الشُّهُودُ إِلَيْهِ نَظَرَ إِلَى خَتْمِهِ،

وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ إِلَخ. بعد حروجه من حبس. [الخوهره سيرة. ٢/ ٣٤٤] **فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ** لأنه طامع بالامتناع عنها. (الخوهره لسيرة) **وَلَا يُحْبَسُ الْوَالِدُ إِلَخ** يعني لا يحبس الوالدون وبعبارة أخرى لأن الولد؛ لأن الحبس نوع عقوبة، فلا يستحقها الولد على والده كالحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، قال الله تعالى: **وَلَا تُهْرَبُوا عَنْهُ** (البقرة: ٢٣)، وحبس أشد من ذلك. (الخوهره لسيرة) **إِلَّا إِذَا امْتَنَعَ إِلَخ** إذا كان صغيراً فقيراً؛ لأن في ذلك إحياء للولد، ولنفقة لا تستدرك مصري الرمان، خلاف دين نوب، فإنه إنما لا يحبس به لأنه لا يسقط مصري الرمان، قال الخجدي. إذا كان المدينون صغيراً، وله ولي يجوز له قضاء ديونه، ويُصغّر ما من حبس انقاضي موته إذا امتنع من قضاء ديونه. (الخوهره لسيرة) **وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَخ** يريد به من قاضي مصر إلى قاضي مصر آخر، ومن قاضي مصر إلى قاضي المستنق. وفي "الخوهره لسيرة" من غير عكس. وصورته: رجل ادعى على رجل ألفاً وأقام على ذلك بينة أو أمر بذلك، فاصطححا على أن يأخذها منه في بدو آخر يكتب هذا القاضي كتاباً إلى ذلك قاضي بحاقه أن يسكره، فيأخذه بالكتاب. [٣٤٥، ٣٤٤/٢] **الْحُقُوقُ:** حتى لا تنسقط بالشبهة. [الباب: ٢/ ٢٧٢]

شَهِدَ بِهِ أي بالكتاب مكتوب إليه. **فَإِنْ شَهِدُوا إِلَخ.** هذا بيان أن كتاب القاضي إلى القاضي هو القاضي المسمى سجلاً، ويُسمى بالكتاب حكمي، والفرق بينهما: أن الأول إذا وصل إلى المكتوب إليه ليس له إلا الشفيع والحق رأيه، أو حاله لا اتصال بحكمه به، والثاني إن وافقه أمّنه وإلا فلا؛ بعده اتصال بحكمه به، كذا في "العماد" **وَإِنْ شَهِدُوا.** أي عند القاضي الكاتب. **وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَخ** لأن الكتاب يشبه الكتاب، فلا يشت إلا حجة تامة. [الخوهره لسيرة: ٢/ ٣٤٥] **ثُمَّ يَخْتِمُهُ:** كيلا يتولاهم التغيير.

إِلَّا بِحَضْرَةِ الْخَصْمِ: لأنه يمسره أداء الشهادة، فلا بد من حضوره (الخوهره لسيرة)

فإذا شهدوا أنه كتابُ فلانِ القاضي سلمه إلينا في مجلسٍ حكمه وقضائه، وقرأه علينا وختمه فتحة القاضي وقرأه على الخصم وألزمه ما فيه.

ولا يُقبلُ كتابُ القاضي إلى القاضي في الحدود والقصاص، وليس للقاضي أن يستخلف على القضاء إلا أن يفوض إليه ذلك، وإذا رُفِعَ إلى القاضي حكمٌ حاكمٍ ^{بغيره} أمضاه إلا أن يخالف الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو يكون قولاً لا دليل عليه، ولا يقضي القاضي على غائبٍ إلا أن يحضر من يقوم مقامه.

وإذا حكم رجلان رجلاً بينهما، ورَضِيَا بحُكْمِهِ جازَ إذا كان بصفة الحاكم، ولا يجوزُ تحكيمُ الكافر والعبد والذمي والمحدود في القذف والفاسق والصبي.....

في مجلس إلخ: أي في مجلس يصح حكمه فيه، حتى لو سمع في غير ذلك اجلس لا يصح، كذا في 'شاهار'. [الجوهرة اسيرة: ٣٤٥/٢] في الحدود والقصاص: لأهما يسقطان بالشبهة، وفي كتاب انقاصي إلى القاضي شبهة؛ لأن الحظ يشبه الخط، فيمكن أنه م يكن من القاضي، والحدود تدرأ بالشبهات. [الجوهرة اسيرة: ٣٤٦/٢] على القضاء. لأنه قد القضاء دون التقليد فيه، فصار كتركيب أو كليل. (الجوهرة اسيرة)

إلا أن يخالف الكتاب: كالحكم نخل متروك التسمية عامداً، فإنه محالف؛ بقوله تعالى: ﴿لَا تُكُونُوا مِمَّنْ نَدَّكَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ (الأنعام: ١٢١)، أو السنة أي المشهورة منها كالحكم في المصقة ثلاثاً بثوت الحبل بنفس العقد بدون موطء، فإنه يخالف الحديث المشهور، وهو حديث رفاعة: 'لا حتى تدوقي عسيلته، ويدوق هو من عسيلته'، أو الإجماع كالحكم بخوار بيع متروك التسمية عمداً، فإنه محالف لما اتفقوا عليه في الصدر الأول، فكان قضاؤه بخلاف الإجماع، أو يكون قولاً لا دليل عليه، وفي بعض النسخ: بأن يكون قولاً لا دليل عليه، كما إذا مضى على الدين سون، فحكم بسقوط الدين عن عيه لتأخير المطالبة، فإنه لا دليل شرعي يدر على ذلك، كذا في الاعتبار من "الجوهرة" و"رمز الحقائق" وغيرهما.

على غائب: لأنه يحتمل الإقرار والإنكار من الخصم، فاشبه وجه انقضاء. (الجوهرة اسيرة) من يقوم مقامه: كالوكيل أو من نصه انقاصي. (الجوهرة اسيرة) بصفة الحاكم: بأن لم يكن كافراً ولا عدو ولا صبيّاً، ويشترط أن يكون من أهل الشهادة وقت التحكيم والحكم. (الجوهرة النيرة) تحكيم الكافر إلخ. لاعداد أهلية القضاء منهم؛ اعتدراً بأهلية الشهادة. [الجوهرة اسيرة: ٣٤٧ ٢]

ولكل واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما، وإذا حكم عليهما لزمهما،
 وإذا رفع حكمه إلى القاضي، فوافق مذهب أمضاه، وإن خالفه أبطله. ولا يجوز
 التحكيم في الحدود والقصاص، وإن حكماء في دم الخطأ، فقضى الحاكم على العاقلة
 بالدية لم ينفذ حكمه، ويجوز أن يسمع البيّنة، ويقضي بالنكول، وحكم الحاكم
 لأبويه وولديه وزوجته باطل.
 لأجل التهمة

ما لم يحكم عليهما لأنه مقدّم من جهتهما، ولا يحكم إلا برضاهما. (الجوهرة النيرة: ٢/٣٤٧)

لزمهما: لصدور حكمه على ولايته عليهما. (الجوهرة النيرة)

أمضاه: لأنه فائدة في نقضه، ثم إبرامه على هذا الوجه. (اللباب: ٢/٢٧٦)

أبطله: لأنه حكم لم يصدر عن ولاية الإمام. (الجوهرة النيرة)

في الحدود والقصاص لأهم لا ولاية لها على دمهما، وقد لا تمكن راحته، لأن حدود والقصاص
 يسقطان بالشبهة، ويقصر ولاية حكم شبهة في مع من، كشهادة لسان مع ارجاع، وفي الدخيرة: 'تجوز في
 القصاص؛ لأنه من حقوق العباد. (الجوهرة النيرة)

لم ينفذ حكمه: لأنه لا ولاية له عليهم؛ إذ لا تحكم من جهتهم. (الجوهرة النيرة)

ويقضي بالنكول: وكذا بالإقرار، لأنه حكم موافق لمشرع. (جوهرة النيرة)

كتاب القسمة

ينبغي للإمام أن ينصب قاسماً يرزقه من بيت المال ليُقَسَّم بين الناس بغير أجر، فإن لم يفعل نصب قاسماً يُقَسَّم بالأجرة، ويجب أن يكون عدلاً مأموناً عالماً بالقسمة، ولا يجبر القاضي الناس على قاسم واحد، ولا يترك القسام يشتركون، وأجرة القسام على عدد رؤوسهم عند أبي حنيفة رحمته وقال رحمته: على قدر الأنصاء.

كتاب القسمة: أوردناها بعد القضاء؛ لكونها من توابعه، وهي في اللغة اسم للاقتسام، كالقدرة للاقتدار، وفي الشريعة: تمثيل الحقوق وتعديل الأنصاء، وسبها: طلب الشركاء أو بعضهم، وركبها: هو الفعل الذي يحصل به الإقرار والتميز بين الأنصاء كالكيل في المكيل، وسورب في اللوري، واعدد في العددي، والذرع في الدرعي، وشرصها: عدم فوت المصلحة بالقسمة، وحكمها: تعيين نصيب كل من شركاء على حدة، وإدليل على جوازها: أن النبي ﷺ قسم خيبر بين أصحابه، كذا في المعثرات من "الجوهرة" وغيرها.

يسعى للإمام الخ: لأن القسمة من حسن عمل القضاء من حيث إنه ينم لها قطع المارعة، وبما يرزقه من بيت المال، لأن مصلحة نصب القاسم تعم الكفاية، فكانت كفايته في بيت مدهم عرفاً يعم. [الجوهرة البيرة: ٢ ٣٤٧]

يقسم بالاحرة: معناه بأجرة على المتقاسمين؛ لأن المصع هم على خصوص. (الجوهرة البيرة)

ويجب أن يكون الخ: يعني عدلاً فيما بينه وبين الله أميناً فيما بين الناس عالماً بأحكام القسمة؛ لأنه إذا لم يكن كذلك حصل منه الخيف. (الجوهرة البيرة) **ولا يحجر القاضي الخ:** أي يحرمهم على أن يستأجروه؛ لأن في إيجارهم على ذلك إصرار هم؛ لأنه ربما نصب منهم ريبة على آخر مثل، ويتقاعد بهم. (الجوهرة البيرة)

ولا يترك القسام يشتركون: لأهم إذا اشتركوا تحكموا على الناس في الأجر وتقاعدوا عنهم، وعند عدم الاشتراك يتبادر كل منهم إلى ذلك خشية الفوت، فترخص الأجرة. (الجوهرة البيرة)

على عدد رؤوسهم الخ: لأن الأجر مقاس بالتميز، وهو لا يتفاوت؛ لأن العمل يحصل لصاحب القليل مثل ما يحصل لصاحب الكثير، وربما يتعصب احساب بالنظر إلى القليل، وقد تنعكس الأمر فيتعد اعتباره، فيعيق حكمه بأصل التميز (الجوهرة البيرة) **عد أبي حنيفة:** قال لإسحاجي: الصحيح قول أبي حنيفة، وعنده متى النسفي والجبوي وغيرهما. [التصحيح والترحيج: ٤٤٨]

على قدر الأنصاء: لأنه مؤنة المدك، فيقدر بقدرة كأجرة الكيل والورن وحصر الشر مشتركة، قسماً في حصر الشر لأجر مقابل نقل التراب، وهو لا يتفاوت، ولكيل وسورب إن كانا بنفسه قبل هو على اختلاف، وإن لم يكونا هما، فالأجر مقابل عمل الكيل والورن وهو يتفاوت، وقولنا: وإن لم يكونا للقسمة بأن اشتريا مكيلاً، وأمرنا بسائناً ليكيه، يصير الكل معبوم القدر، فالأجر على قدر الأنصاء. [الجوهرة البيرة: ٢ ٣٤٧، ٣٤٨]

وإذا حَضَرَ الشُّرَكَاءُ عِنْدَ الْقَاضِي، وَفِي أَيْدِيهِمْ دَارٌ، أَوْ ضَيْعَةٌ، وَادَّعَوْا أَنَّهُمْ وَرَثُوهَا عَنْ
فُلَانٍ لَمْ يُقَسِّمَهَا الْقَاضِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ^{رحمته} حَتَّى يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى مَوْتِهِ وَعَدَدِ وَرَثَتِهِ،
وَقَالَا ^{رحمتهما}: يُقَسِّمُهَا بِاعْتِرَافِهِمْ، وَيَذْكُرُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسَّمَهَا بِقَوْلِهِمْ. وَإِنْ كَانَ الْمَالُ
الْمَشْتَرَكُ مِمَّا سِوَى الْعَقَارِ، وَادَّعَوْا أَنَّهُ مِيرَاثٌ قَسَّمَهُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا.

وَإِنْ ادَّعَوْا فِي الْعَقَارِ أَنَّهُمْ اشْتَرَوْهُ قَسَّمَهُ بَيْنَهُمْ، وَإِنْ ادَّعَوْا الْمِلْكَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا كَيْفَ انْتَقَلَ
إِلَيْهِمْ قَسَّمَهُ بَيْنَهُمْ. وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ يَنْتَفِعُ بِنَصِيبِهِ قَسَّمُ بَطْلَبِ أَحَدِهِمْ، وَإِنْ
كَانَ أَحَدُهُمْ يَنْتَفِعُ، وَالْآخَرُ يَسْتَضِرُّ لِقَلَّةِ نَصِيبِهِ، فَإِنْ طَلَبَ صَاحِبُ الْكَثِيرِ قَسْمًا، وَإِنْ طَلَبَ

لَمْ يُقَسِّمَهَا الْقَاضِي ^{الخ}: لَأَنَّ شُرَكَاءَ مَقْدَةٍ عَلَى مِثْلِ امِّتٍ، وَاقْسِمَةُ قِصَاءٍ عَلَى الْمِيتِ، وَإِلَافَرُ حِجَّةٍ قَاصِرَةٍ
لَا يَتَعَدَّى بِهَا غَيْرُ امِّقَرٍ، فَلَا يَدُ مِنَ امِّسِيَةِ؛ كَوْنِهِ حِجَّةً عَلَى مِيتٍ مَعَ أَنَّ امِّقَرَّ مُحْصًى نَفْسِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى قِسْمَةٍ،
خِلَافَ امِّقُولِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْصًى نَفْسِهِ، كَمَا فِي مَجْمَعِ الْأَكْثَرِ. **عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ**: قَالَ لِإِمَامِ حَمَلِ الْإِسْلَامِ: اصْصَحِّحْ
قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَاعْتَمِدْهُ حَمُوتِي وَالسَّهْمِي وَصَدَرَ لِشَرِيعَةٍ وَغَيْرِهِمْ. [اصْصَحِّحْ وَاصْرَحْ: ٤٤٨]

قِسْمُهَا بِقَوْلِهِمْ: وَثَبَتَتْ: أَنَّ حُكْمَ الْقِسْمَةِ يَخْتَلِفُ بَيْنَ مَا يَدَّ كَانَتْ مَالِيَّةً أَوْ بِالْإِفْرَارِ، فَمَتَى كَانَتْ مَالِيَّةً يَتَعَدَّى
حُكْمُهَا إِلَى امِّيتِ، وَبِالْإِفْرَارِ يَقْتَصِرُ عَلَيْهِمْ حَتَّى لَا تَكُنْ امِّرَأَتُهُ، وَلَا يَعْتَقُ مَسْرُوهٌ وَأُمَهَاتُ أَوْلَادِهِ، وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ لَيْسَ
بِأَبٍ عَلَى امِّيتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ مَوْتُهُ مَالِيَّةً، وَبِمَا عَمِلَ بِهِ امِّقَرُّ، وَبِقَرَرِهِمْ لَا يَعْدُوهُمْ. [الْخَوْهَرَةُ لِلْبِيرَةِ: ٢ ٣٤٨]
قِسْمُهُ فِي قَوْلِهِمْ ^{الخ}: لَأَنَّ فِي قِسْمِهِ مَقُولٌ بَطْرًا بِحَاجَةِ إِلَى حَقِّصٍ. [سَاب: ٢ ٢٨٠] **قِسْمُهُ بَيْنَهُمْ**: تَعَدَّى؛
لَأَنَّ مَنْ فِي يَدِهِ شَيْءٌ، فَلْيُظَاهَرْ أَنَّهُ لَهُ، وَلَأَنَّ مِيعَ رَأَى عَنْ مِيتٍ لَمَنْ قَلَّ قِسْمَتُهُ، فَهِيَ تَكُنْ قِصَاءً عَلَى غَيْرِهِ،
وَفِي رَوَايَةٍ: لَا يُقَسَّمُ حَتَّى يُقِيمَ لِنَفْسِهِ عَلَى امِّيتِ؛ خَوَارِ أَنْ يَكُونَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَالْمِيتُ سَعِيرٌ، وَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ.

وَإِنْ ادَّعَوْا الْمِلْكَ ^{الخ}: مَعَادَةُ: إِذَا كَانَ امِّقَرُّ فِي أَيْدِيهِمْ يَدْعُونَ أَنَّهُ مِيتٌ هُمْ، وَلَا يَدْعُونَ انْتِقَالَ الْمِلْكِ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِمْ،
فَبِهِ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بِاعْتِرَافِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يَسُ فِي الْقِسْمَةِ قِصَاءٌ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَهَيْهَاتَ مَا أَقْرَبُ نَامِثٌ غَيْرِهِمْ، وَهَذِهِ رَوَايَةُ كِتَابِ
لِقِسْمَتِهِ، وَفِي 'خَامِعٍ لَصَغِيرٍ'، لَمْ يُقَسِّمَهَا حَتَّى يُقِيمُوا امِّسِيَةَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لِعَيْرِهِمْ. (الْخَوْهَرَةُ لِلْبِيرَةِ)

قِسْمُ طَلَبِ أَحَدِهِمْ [جَزَاءً عَلَى مَنْ أَى]: لَأَنَّ قِسْمَتَهُ حَقٌّ لَا رَمَّ فِيهِ يَحْتَمِلُهَا عِنْدَ صَبِّ أَحَدِهِمْ
قِسْمُ وَإِنْ طَلَبَ ^{الخ}: لَأَنَّ الْأَوَّلَ أَى صَاحِبُ الْكَثِيرِ مُنْتَفِعٌ، فَاعْتَرَطَ طَلَبُهُ وَالثَّانِي أَى صَاحِبُ الْقَلِيلِ مُعْتَرِضٌ فِي
طَلَبِهِ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، كَمَا فِي 'الْهُدَايَةِ'.

صَاحِبُ الْقَلِيلِ لَمْ يُقَسَّمْ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَسْتَضِرُّ لَمْ يُقَسَّمَا إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا. وَيُقَسَّمُ الْعُرُوضُ إِذَا كَانَتْ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ، وَلَا يُقَسَّمُ الْجَنَسَيْنِ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته: لَا يُقَسَّمُ الرِّقِيقُ، وَلَا الْجَوَاهِرُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رحمتهما: يُقَسَّمُ الرِّقِيقُ، وَلَا يُقَسَّمُ حَمَامٌ، وَلَا بَثْرٌ وَلَا رَحَى إِلَّا أَنْ يَتَرَاضَى الشَّرَكَاءُ. وَإِذَا حَضَرَ وَارِثَانِ عِنْدَ الْقَاضِي، وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْوَفَاةِ وَعَدَدِ الْوَرَثَةِ، وَالِدَارُ فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَعَهُمْ وَارِثٌ غَائِبٌ قَسَمَهَا الْقَاضِي بَطَلَبِ الْحَاضِرِينَ، وَنَصَبَ لِلْغَائِبِ وَكَيْلًا يَقْبِضُ نَصِيْبَهُ، وَإِنْ كَانُوا مُشْتَرِيَيْنِ لَمْ يُقَسَّمْ مَعَ غَيْبَةِ أَحَدِهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْعَقَارُ فِي يَدِ الْوَارِثِ الْغَائِبِ،

إلا بتراضيهما لأن الحر على القسمة لتكميل المنفعة، وفي هذا تعويها، ويجوز تراضيها؛ لأن الحق هما [الجوهره البيرة: ٣٤٩ ٢] **من صنف واحد** كالثياب مثلاً لأن عند اتحاد الجنس يتحد المقصود، فيحصل التعديل في القسمة، والتكميل في المنفعة. **ولا يقسم الجنسين إلخ:** لأنه لا انحلاص بين احسين، فلا تقع القسمة تمبيراً، بل تقع معاوضة، وسببها التراضي دون جبر انقاصي. (الجوهره البيرة) وقوله: بعضها في بعض' بأن جميع نصيب أحدهما في الآخر، ونصيب الآخر في المقر. **لا يقسم الرقيق** يعني بامراده، فإن كان معه شيء آخر قسم بالاتفاق، قال في "اليسابيع": إما لا يقسم إذا طلب القسمة بعض الشركاء دون بعض، أما إذا كانت تراضيهم جار. (الجوهره البيرة) قال الإمام هاء الدين في شرحه: الصحيح قول أبي حنيفة، واعتمد الإمام المحمدي والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم. [التصحيح والترجيح: ٤٥٠]

ولا الجواهر: المتفاوتة كالؤلؤ والياقوت والبرجد؛ لأن هذه أجناس مختلفة لا تنقسم بعضها في بعض، وأما إذا انفرد جنس منها، فالتعديل فيه يمكن فيجوز قسمته. (الجوهره البيرة) **يقسم إلخ:** لاتحاد احسين، فصار كالإبل والحين والنعمة، وه قالت الأئمة الثلاثة، وله: أن قسمة الرقيق معاينها انصاصة متعذر، ولا وقوف عيها، ولا يمكن لتعديل، فلا يقسم إلا بتراض، بخلاف احيوانات إذا كانت من جنس واحد، وبخلاف النعم؛ لأن حق العائدين يتعلق بالمالية لا بالعين، وهذا بخلاف فيما إذا كان الرقيق وحدهم، كما يباه. **ولا يقسم حمام إلخ.** وكذا الحائط بين الدارين؛ لاشتغال الضرر في الطرفين؛ إذ لا يبقى كل نصيب منفعة له انتفاعاً مقصوداً، فلا يقسم انقاصي، بخلاف تراضي؛ ما بينا. **قسمها إلخ:** وكذا لو كان مكان الغائب صبي يقسم، وينصب له وصياً يقبض نصيبه. (الجوهره البيرة)

ونصب: وفي نسخة: ويصب مكان نصيب. **لم يقسم** [وإن أقاموا البينة على الشراء. (الجوهره البيرة)] **إلخ:** والفرق: أن منث الوارث منث خلافة (عن المورث) حتى يرد بالعين، ويرد عليه بالعين فيما اشتراه المورث أو باع، =

أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ لَمْ يُقَسَّمْ، وَإِنْ حَضَرَ وَارِثٌ وَاحِدٌ لَمْ يُقَسَّمْ. وَإِذَا كَانَتْ دُورٌ مُشْتَرَكَةٌ فِي مِصْرٍ وَاحِدٍ قَسَمَتْ كُلُّ دَارٍ عَلَى حَدِّهَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ **ح**. وَقَالَا **ج**: إِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ لَهُمْ قِسْمَةٌ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ قَسَمَهَا، وَإِنْ كَانَتْ دَارًا وَضِيعَةً، أَوْ دَارًا وَحَائُوتًا قَسَمَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حَدِّهِ. وَيَنْبَغِي لِلْقَاسِمِ أَنْ يُصَوِّرَ مَا يُقَسَّمُهُ،

= وَيَصِيرُ مَعْرُورًا شَرَاءَ مَوْرَثٍ، فَتَنْصِبُ أَحَدَهُمَا حَصِمًا عَلَى الْبَيْتِ فِيمَا فِي يَدِهِ، وَالْآخَرَ عَنْ نَفْسِهِ، فَصَارَتْ لِقِسْمَةِ قِصَاصٍ خَصْرَةَ الْمُتَحَاصِمِينَ، أَمْ لِمَنْ تَبَاتَ بِأَشْرَاءٍ مِنْهُ مِثْلُ مُتَدَايٍ حَدِيدٍ، وَهَذَا لَا يَرُدُّ بَالَعِيْبَ عَلَى نَائِعٍ بَالَعِهِ، فَلَا يَصْلَحُ الْحَاضِرُ حَصِمًا عَنِ الْغَائِبِ، فَوَضَحَ الْفَرْقَ، كَذَا فِي "الْهُدَايَةِ".

لَمْ يَقْسَمْ [وَبِ] قَامَتْ سَبْعَةٌ مَا مِ بَحْضَرِ الْعَبْلِ] لَأَنَّ فِي الْقِسْمَةِ اسْتِحْقَاقًا لِيَدِ الْعَائِلِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَنْهُ خَصِمٌ، وَلَا خَصِمَ هَهُنَا، [الْجَوْهَرَةُ النُّورِيَّةُ: ٢/٣٤٩] **لَمْ يَقْسَمْ**: وَإِنْ أَقَامَ الْبَيْتَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُ مِنْ حُضُورِ خَصْمَيْنِ؛ لِأَنَّ لَوْ حِدَ لَا يَصْلَحُ مُحَاصِمًا وَمُحَاصِمًا، فَكَذَا مَقْسَمًا وَمَقْسَمًا، خِلَافَ مَا إِذَا كَانَ حَاضِرًا نَائِعًا، فَإِنْ كَانَ الْحَاضِرُ كَثِيرًا وَصَغِيرًا نَصَبَ الْقَاسِمِ صَغِيرًا وَصَبًا وَقَسَمَ إِذْ قُيِّمَتْ بَيْتُهُ. [الْجَوْهَرَةُ النُّورِيَّةُ: ٢/٣٥٠، ٣٤٩]

مُشْتَرَكَةٌ مُتَلَاقَةٌ كَانَتْ أَوْ مُتَفَرِّقَةً. **عَلَى حَدِّهَا** وَمِنْ خِصَمٍ نَصَبَ أَحَدَهُمَا فِي دَارٍ، لِأَنَّ بَثْرَ صَوْنًا عَلَى ذَلِكَ.

فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ **ح**: لِأَنَّ الدُّورَ مُنْحِفَةً تَكُونُ لِأَحْسَنِ مُخْتَلِفَةً إِلَّا أَنْ يَرِثُوا عَلَى ذَلِكَ. [الْجَوْهَرَةُ النُّورِيَّةُ: ٢/٣٥٠]

قَالَ لِإِسْبَاحِي: صَحِيحٌ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعَلَيْهِ مَتْنِي لِإِمَامِ الرَّهْبَانِيِّ وَالسَّيْفِيِّ وَغَيْرِهِمَا. [التَّصْحِيحُ وَتَرْجِيحُ: ٤٥٠]

إِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ **ح** هُمَا: كَمَا حَسِبَ وَحَدَّ اسْمًا وَصُورَةً؛ بَصْرًا إِلَى أَصْلِ السَّكَنِ، أَوْ حَسِبَ مَعْنَى بَصْرًا إِلَى خِلَافِ مُقَاصِدِ وَوُجُوهِ السَّكَنِ، فَمَقْصُودُ تَرْجِيحِ بِنِ الْقَاسِمِ، وَهُوَ أَلَّا يَنْتَظِرَ لِمَعْنَى، وَهُوَ الْمَقْصُودُ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ سِدْنٍ وَمَعَالٍ وَخَيْرٍ وَلَقَرَبٍ إِلَى مَسْجِدٍ وَمَاءٍ اخْتِلَافٍ فَاحِشًا، فَلَا يُمْكِنُ التَّعْدِيلُ فِي الْقِسْمَةِ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ بِشَرَاءِ دَارٍ، كَذَا فِي "الْهُدَايَةِ".

عَلَى حَدِّهِ لِاخْتِلَافِ الْحَسَنِ، لِأَنَّ الدَّارَ وَالضِّيعَةَ حَسَنًا، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ خَيْرِينَ لَا يَقْسَمُ بَعْضُهُمَا فِي بَعْضٍ، لِأَنَّ قِسْمَهُ يُبَيِّرُ أَحَدَ حَقِّينَ مِنَ الْآخَرِ، وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْخَيْرَيْنِ، ثُمَّ يَنْ شَيْخٌ **ح** جَعَلَ دَارَ وَالْحَائُوتَ خَيْرَيْنِ، وَهَكَذَا ذَكَرَ الْخَصَائِفَ، وَفِي الْأَصْلِ مَا يَدُ عَنْهَا حَسَنٌ وَحَدٌّ فَيَجْعَلُ فِي الْمُسْأَلَةِ رَوَابِدًا. (الْجَوْهَرَةُ النُّورِيَّةُ)

إِنْ يَصُورُ مَا يَقْسَمُهُ **ح**: يُمْكِنُهُ حِفْظُهُ، يَعْنِي يَكْتَبُ عَلَى كُلِّ كَاعِدَةٍ نَصِيبَ فَلَانٍ كَذَا وَيَنْصِبُ فَلَانٍ كَذَا، يَرْفَعُ ذَلِكَ كَمَا عَدَدَةُ بِنِ الْقَاسِمِ حَتَّى يَنْوِي لِإِقْرَاحِ سَهْمِ نَفْسِهِ، وَفِي الْحَوَاشِي: مَعْنَاهُ: بِصُورَةٍ مَا يَقْسَمُهُ قِصَاصًا، وَسُيُوهَ عَنْ سَهْمٍ مُقْسُومٍ عَلَيْهِمْ، وَيَعْتَبَرُ قُلُوبُ الْأَنْصَاءِ حَتَّى لَوْ كَانَ ذَلِكَ سِدْنًا جَعَلَهُ سِدْنًا، وَإِنْ كَانَ رَعَا جَعَلَهُ أَرْبَاعًا؛ لِيُمْكِنَ لِقِسْمَهُ، وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ سِدْنٌ، وَلِلْآخَرِ ثَلَاثٌ، وَالْآخَرُ نِصْفَ جَعَلَهُ سِتَّةَ أَشْهُمٍ، وَيَنْصِبُ نَصِيبًا نَالِوً، وَلَدِي يَدِي نَائِلًا، وَالثَّلَاثُ عَلَى هَذَا، وَيَكْتَبُ أَشْهُمَهُمْ وَيَعْنِيهَا قِرْعَةً، وَيَقْبِهَا فِي كَمِهِ، فَصَحَّ حَرْجٌ =

وَيُعَدُّهُ، وَيَذَرُّهُ، وَيَقُومُ الْبِنَاءُ، وَيُفْرَدُ كُلُّ نَصِيبٍ عَنِ الْبَاقِي بِطَرِيقِهِ وَشُرْبِهِ حَتَّى لَا يَكُونَ
لنَصِيبٍ بَعْضُهُمْ بِنَصِيبِ الْآخَرِ تَعَلُّقٌ، وَيَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ، وَيَجْعَلُهَا قُرْعَةً، ثُمَّ يُلْقَبُ نَصِيبًا
بِالْأَوَّلِ، وَالَّذِي يَلِيهِ بِالثَّانِي، وَالَّذِي يَلِيهِ بِالثَّلَاثِ، وَعَلَى هَذَا ثُمَّ يُخْرَجُ الْقُرْعَةُ، فَمَنْ خَرَجَ
اسْمُهُ أَوَّلًا، فَلَهُ السَّهْمُ الْأَوَّلُ، وَمَنْ خَرَجَ ثَانِيًا، فَلَهُ السَّهْمُ الثَّانِي، وَلَا يُدْخَلُ فِي الْقِسْمَةِ

= سهمه أولاً فيه السهم الأول إن كان يفي سهمه، فإن كان ذلك صاحب السدس منه الخرز لأول، وإن كان
صاحب اثنتي عشرة الأول والذي يليه، وإن كان صاحب النصف، فهذه لأول، والبدان يبينه. [خزرة البيرة: ٢، ٣٥٠]
ويعدله: أي من حيث الصورة والقيمة، أي يسويه على سهام القسمة، ويروي بعينه بالرائي، أي يقصده بالقسمة
عن غيره. (الخزرة البيرة) ويقوم الساء يعني إذا كان يحتاج إلى التقويم، ثم قال في 'أهدية'. يقوم الساء لحاحته
إليه؛ إذ الساء يقسم على حدة، فيقوم حتى إذا قسمت الأرض بالساحة ووقع في نصيب أحدهم يعرف قمة الدار
ليعطي الآخر مثل ذلك. (الخزرة البيرة) عن باقي وفي بعض النسخ: عن الثاني. يعنى فتقطع الساحة،
ويتحقق معنى القسمة على التمام. (الخزرة البيرة) أساميهم: وفي نسخة: أسماءهم.

الثالث: إن أُنْ يخرج السهائم. ثم يخرج الخ. بأن يكتب القاضي أسماء الشركاء في بطاقات، ثم يطوي كل بطاقة
عيناها، ويضعها في قطعة من طين، ثم يدلكها بين كفيه حتى تصير مستديرة، فيكون شبهة اسديقه، كذا في 'الكفاية'.
وفي 'الخزرة البيرة': واقرعة بيسب بواحة، وإنما هي لتطبيب الأنف وسكون القلب، وفيه قمة المين حتى إن
القاضي لو عيّن لكل واحد منهم نصيباً من غير اقتراع جازاً لأنه في معنى القضاء، فيثبت الإجماع. [٢، ٣٥٠]

فمن خرج اسمه. وقد مر هذا التشريح مستوعباً في هذه الصفحة في ضمن قوله: ويسعى بتقاسمه أن يصور
ما يقسمه، فانظر هناك. فله السهم الثاني: ومن خرج ثالثاً، فله الثالث.

ولا يدخل في القسمة الخ صورته: دار بين جماعة، فأرادوا قسمتها، وفي أحد الحديثين فصل ساء، فأراد أحد
الشركاء أن يكون عوض لساء دراهم مثلاً، وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض، فإنه يفعل عوض الساء من
الأرض، ولا يكف الذي وقع الساء في نصيبه أن يرد براء الساء من الدراهم إلا إذا تعدر فحيث لفقاضي
ذلك. [خزرة البيرة: ٢، ٣٥١] قال في 'الرهان': لأن القسمة من حقوق ملك المشترك، واشتركة بينهم في
الدار لا في الدراهم، فلا تخور قسمة ما ليس بمشترك، كما في الدار، وعن أبي يوسف: يقسم لكل باعثار القسمة
إذا كان أرضاً وساء؛ لتعدر التعديل إلا بالقيمة، وعن الإمام أنه يقسم الأرض بالساحة في المسوحات، فمن
كان نصيبه أحوط، أو وقع له الساء يرد على الآخر دراهم حتى يساويه، فيدخل الدراهم في القسمة ضرورة كالأح
لا ولاية له في المال، ثم يملك تسمية الصداق ضرورة السرويح، وعن محمد: أنه يرد على شريكه من الأرض في
مقاسة الساء، فإذا بقي فضل، ولا يمكن التسوية بأن لا بقي الأرض قيمة ساء، فحيث يرد في مقابلة الفضل
دراهم، لأن الضرورة في هذا القدر، وفي 'الاختيار': وقول محمد أحسن وأوفق للأصول، كما في 'مجمع الأهر'.

الدراهم والدنانير إلا بتراضيه، فإن قسّم بينهم، ولأحدهم مسيل في ملك الآخر، أو طريق لم يشترط في القسمة، فإن أمكن صرف الطريق والمسيل عنه، فليس له، أن يسترق ويسيل في نصيب الآخر، وإن لم يمكن فسخت القسمة. وإذا كان سفل لا علوه، أو علو لا سفل له، أو سفل له علو قوم كل واحد على حدته، وقسّم بالقيمة، ولا يُعتبر بغير ذلك. وإذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قيلت شهادتهما، وإن ادّعى أحدهما الغلط،
ذلك المروء نصيب الآخر في القسمة

فليس له. لأنه أمكن تحقيق معنى القسمة من غير ضرورة. [الجوهرية البيرة: ٣٥١ ٢] **فسخت القسمة** لأن القسمة مختلفة لبقاء الاحتلاط، فتستأنف، وهذا إذا ما يشترط القاسم في القسمة أن ما أصاب كل واحد منهم كان له حقه؛ لأن إذا لم يشترط ذلك لم يكن له حق الاستصراق في نصيب شريكه، فيصير من يقع له ذلك لا يتفع بصيبه، فهذا فسخت، وأما إذا كان القاسم شرط فيها أن ما أصاب كل واحد منهم فهو له حقوقه، فإنه يترك الطريق، والمسيل في حق الآخر على ما كان عليه قبل القسمة. (الجوهرية البيرة)

وإذا كان سفل الخ. وهذا قول محمد وعنه الفتوى، وعندهما يقسم بالدراع، ومعنى نسأة، إذا كان سفل مشترك بينهما، وعو لآخر، وقوله وعو لا سفل له، أي عو مشترك بينهما، وسفله لآخر، وقوله: وسفل له عو، أي مشترك بينهما. وجه قومه: إن القسمة بالدراع هي الأصل، فيصار به ما أمكن، ووجه قول محمد: إن السفل يصح ما لا يصح له العو من تحده نيراً وإصطلاً، وغير ذلك، فلا يتحقق التعديل إلا بالقيمة، ثم اختلف أبو حنيفة وأبو يوسف في كيفية القسمة بالدراع، فقال أبو حنيفة: دراع من سفل بدراعين من علو، وقال أبو يوسف: كل دراع من العلو بدراع من السفل الذي لا علو له، يباه سفل بين رحين وعلو في بيت آخر بينهما نصف أردف بينهما، فإنه يقسم الساء على صريق القيمة بالإجماع، وأما مساحة فتقسم بالدراع من السفل بدراعين من عو عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: دراع من العو بدراع من السفل؛ لأن المقصود منهما نسكي، وهما متساويان فيه، ولأبي حنيفة: أن منفعة عو أنقص من منفعة سفل، ألا ترى أن منفعة السفل نسكي والساء عليه، وحفر الثرى فيه، وأن يجعل فيه أوندأ ومرطاً بدوب وغير ذلك، وأما عو فلا منفعة فيه إلا نسكي لا غير؛ إذ لا يمكنه الساء عوده إلا برضا صاحب السفل، ولأن منفعة عو لا تنقى بعد فوت سفل، ومنفعة سفل تنقى بعد فوت عو، وأما على قول محمد: بقسمان بالقيمة؛ لأن منفعتيهما تختلف باختلاف الخ والبرد، فلا يمكن التعديل إلا بالقيمة، والفتوى على قول محمد. (الجوهرية البيرة)

وإذا اختلف المتقاسمون بأن قال أحدهم: بعض نصيب في يد صاحبي، وأبكر الآخرين، وشهد القاسمان، أي إذا كان قسمة الدار، أو الأرض بين الورثة أو المشتريين، فأبكر بعضهم أن يكون سنو نصيبه، فشهد القاسمان =

وزعم أنه أصابه شيء في يد صاحبه، وقد أشهد على نفسه بالاستيفاء، لم يصدق على ذلك إلا بيّنة، وإن قال: استوفيت حقي، ثم قال: أخذت بعضه، فالقول قول خصمه مع يمينه، وإن قال: أصابني إلى موضع كذا، فلم يسلمه إلى، ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء، وكذبه شريكه تحالفاً، ^{من ذلك} وفسخت القسمة، وإن استحق بعض نصيب أحدهما بعينه لم تفسح القسمة عند أبي حنيفة ^{حظ}، ورجع بحصة ذلك من نصيب شريكه، وقال أبو يوسف: تفسخ القسمة.

= الدّل توليا القسمة، أنه استوفى نصيبه قبلت شهادتهما، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا تقبل، وهو قول أبي يوسف أولاً، وبه قال الشافعي، وذكر الحنابلة قول محمد مع قوهما، وقاسم القاضي أو غيره سواء، كذا في المعتبرات، وفي 'الجوهرية البيرة': وفي الشروح: إن قسما بعير أجرة قبلت شهادتهما، وإن قسما بأجرة لا تقبل، وعند محمد لا تقبل في الوجهين. [٣٥٢، ٢] وقال في 'المصنف': شهادتهما مقبولة، سواء قسما بأجر، أو بعير أجر، وهو الصحيح، فإن شهد قاسم واحد لا يقبل، لأن شهادة الفرد غير مقبولة، وفي 'التصحيح' وترجيح: وقال حمل الإسلام: الصحيح قول أبي حنيفة، وعليه مشى الإمام البرهاني والسبكي وغيرهما. [ص: ٤٥١] بالاستيفاء أي والحال أنه أقر أنه استوفى نصيبه. إلا بيّنة لأنه يدعي فسخ القسمة بعد تمامها، وقد أقر باستيفاء حقه، فلا يصدق إلا بيّنة، فإن لم تقم له بيّنة استحلّف الشركاء، فمن كل منهم جمع بين نصيب الكاكن والشدعي، فيقسم بينهما على قدر أنصائبهما. [الجوهرية البيرة: ٣٥٢، ٢] قول خصمه مع يمينه [إذا كان العجر عن إقامة البيّنة]. لأنه أقر تمام القسمة، واستيفائه لنصيبه، ثم ادعى حقاً على خصمه وهو مكر، فلا تقبل عليه إلا بيّنة. (الجوهرية البيرة) وإن قال قل أن بقر بالاستيفاء. وفسخت القسمة [لأن العقد لم يتم بينهما. (الجوهرية البيرة)] لأن الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة، فصار نظير الاختلاف في مقدار المبيع.

تفسخ القسمة: لأنه تبين أن لهما شريكاً ثالثاً، ولو كان كذلك لم تصح القسمة. [الساب: ٢٨٨/٢] ويكون ما بقي بينهما نصيبين (الجوهرية البيرة) ومحمد مع الإمام في الأصح، قال في 'الهداية': ذكر الاختلاف في استحقاق بعض بعينه، وهكذا ذكر في 'الأسرار'، والصحيح: أن الاختلاف بين الشحيين في استحقاق بعض شائع من نصيب أحدهما، فأما في استحقاق بعض معين لا تفسخ القسمة بالإجماع، واستحق بعض شائع يفسخ بالاتفاق، انتهى ما فيه. واعلم أن المسألة على ثلاثة أوجه، فهي استحقاق بعض معين في أحد النصيبين أو فيهما جميعاً لا تنقص القسمة بالاتفاق، وفي استحقاق لبعض شائع في النصيبين ينقص القسمة بالاتفاق، وفي استحقاق بعض شائع في أحد الطرفين لا ينقص القسمة عند أبي حنيفة ^{رحم} خلافاً لأبي يوسف، كذا في 'عناية البيان'. وفي 'التصحيح والترجيح': والصحيح قوهما، وعليه مشى الإمام الخوئي والسبكي وغيرهما. [ص: ٤٥٢]

كِتَابُ الْإِكْرَاهِ

الإكراهُ يثبت حكمه إذا حصلَ ممَّنْ يَقْدِرُ عَلَى إِيقَاعِ مَا يُوعَدُ بِهِ، سُلْطَانًا كَانَ أَوْ لَصًّا. وإذا أَكْرَهَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ، أَوْ عَلَى شِرَاءِ سِعَةٍ، أَوْ عَلَى أَنْ يُقَرَّ لِرَجُلٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، أَوْ يُؤَاجَرَ ذَارَهُ، وَأَكْرَهَ عَلَى ذَلِكَ بِالْقَتْلِ، أَوْ بِالضَّرْبِ الشَّدِيدِ، أَوْ بِالْحَبْسِ، فَبَاعَ أَوْ اشْتَرَى، فَهُوَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَمْضَى الْبَيْعِ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَّهُ، وَرَجَعَ بِالْبَيْعِ. فَإِنْ كَانَ قَبْضُ الثَّمَنِ طَوْعًا، فَقَدْ أَجَازَ الْبَيْعَ، وَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ مُكْرَهًا، فَلَيْسَ بِإِجَازَةٍ، وَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِنْ كَانَ قَائِمًا فِي يَدِهِ، وَإِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، وَهُوَ غَيْرُ مُكْرَهٍ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ.

كتاب الإكراه ما فرغ عن القضاء والقسمه ستي هي من تو به وورد مساحت الإكراه تداسة أن بقضاء بزم حق باحق من حق، ولإكراه حصار اساطل اساطل من ناص، فيكون هذه التداسة على المصادقة؛ لأن اساطل يصاد حق، فيحور من نقيض على نقيص، كما يحول نظير على بصير، كذا في الفتح. وهو أي الإكراه في اللغة: عبارة عن حمل الإنسان على شيء يكرهه، يقال: كرهت فلاناً، أي حملته على أمر يكرهه، وفي شريح: سم فعل بفعله الإنسان بعينه، فيفعل به رصده، أو يفسد به حنجره مع بقاء أهليته، وهذا إنما يتحقق بدخول حواف مكره تحقيق ما توعد به، وذلك بما يكون من القادر سواء كان سبباً أو غيره، كذا في الخوهره ٣٥٣ ٢ وغيره.

سلطاناً كان الخ هذا عدهم؛ لأن كل متعبد قادر على الإيقاع، وعند الإمام لا يكرهه إلا من لسلطان، لأن القدرة لا تكون إلا معية، ومعية لسلطان، قالوا: هذا اختلاف عصر ورمز، لا اختلاف حجة وبرهان؛ لأن رماز الإمام لا يكن فيه عبر لسلطان من القدرة ما يتحقق منه الإكراه، ورمزهما كان فيه ذلك، فتحقق الإكراه من كل متعبد بفساد رمازهم، ولتقوى على قوهما، كذا في الجمع لأمر **فهو بالخيار** ثم رل لإكراهه، فهو بالخيار.

إن شاء أمضى الخ لأن من شرط صحة هذه العقود تنصيص، قال الله تعالى: **هـ** **مَنْ كَرِهَ** (سـ ٢٥)، ولإكراه هذه الأشياء بعدم الرصد، فتفسد، خلاف ما يد كرهه بضرب سوط، أو حبس يوم، أو قيد يوم؛ لأنه لا يساي به بالنصر إلى العدة، فلا يتحقق به لإكراهه، إلا إذا كان راجع صاحب منصب بعينه أنه يستنصر به لقوات رصاء، وكذلك لإقراره؛ لأنه حجة مرجحة حاد لصديق على الكذب، وقد كرهه حتمل أنه كذب في إقراره، دفعاً لضرر الإكراه، فلا يثبت، كذا في المعبرات. **فقد أحاز البيع** لأن قصص ثمن دليل الإحارته كما في بيع الموقوف إذا قصص الثمن كذا إحارة. **وعليه رده** أي الثمن؛ فساد العقد.

ضمن قيمته: لئلا يفسد ما لم يغير في يده من غير عقد صحيح، فنزله القيمة [المذب: ٢٩١ ٢]

وَلِلْمُكْرِهِ أَنْ يَضْمَنَ الْمَكْرَهَ إِنْ شَاءَ. وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى أَنْ يَأْكَلَ الْمَيْتَةَ، أَوْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ، فَأَكْرَهَ عَلَى ذَلِكَ بِحَبْسٍ، أَوْ بَضْرِبٍ، أَوْ قَيْدٍ لَمْ يَحُلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يُكْرَهَ بِمَا يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عَلَى عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ، فَإِذَا خَافَ ذَلِكَ وَسِعَهُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ، وَلَا يَسَعُهُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى مَا تُوعَدُ بِهِ، فَإِنْ صَبَرَ حَتَّى أَوْقَعُوا بِهِ، وَلَمْ يَأْكُلْ فَهُوَ آثِمٌ.

وَإِذَا أَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ بِقَيْدٍ، أَوْ حَبْسٍ، أَوْ ضَرْبٍ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِكْرَاهًا، حَتَّى يُكْرَهَ بِأَمْرٍ يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عَلَى عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ. فَإِذَا خَافَ عَلَى ذَلِكَ وَسِعَهُ أَنْ يُظْهِرَ مَا أَمْرُوهُ بِهِ، وَيُورِّيَ، فَإِذَا أَظْهَرَ ذَلِكَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ،

عَلَى سَبِّهِ

أَنْ يَنْصَحَ الْمَكْرَهَ لِأَنَّهُ أَلَمَ. أَيْ الْمَكْرَهَ نَصَحَ الرِّاءَ، أَلَمَ لِمَكْرَهٍ كَسَرَ الرِّاءَ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِتْلَافِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ آتِيَةً فِي حَقِّ لَتِكُمْ بِسَبِّهِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ دَفْعُ مَالٍ سَائِعٍ إِلَى مُشْتَرِيٍّ، فَيَصْمُنُ أَيُّهَا، شَاءَ كَالْعَاصِبِ وَعَاصِبُ عَاصِبٍ. لِأَنَّ الْمَكْرَهَ كَالْعَاصِبِ، وَامْتَنَرِي كَعَاصِبِ الْعَاصِبِ. وَسِعَهُ أَنْ يَقْدِمَ الْحَ: وَكَدَ الدَّمُ وَخَمَ حَرِيرٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ إِنَّمَا يَبَاحُ فِي حَالِ الْفَرُورَةِ. وَهِيَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْإِكْرَاهِ الْمَحْضِيِّ، وَهُوَ اخْوَفُ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عُضْوِهِ أَوْ قَعْوَاهُ. أَيْ قَتْلَهُ أَوْ أَنْفُسَ عُضْوِهِ وَلَمْ يَسْأَلْ. فَهُوَ آثِمٌ لِأَنَّهُ مَا أُبِيحَ كَانَ بِالْإِمْسَاعِ مُعَاوَنَةً لِعِيَرِهِ عَلَى إِهْلَاكِ نَفْسِهِ. وَإِهْلَاكِ النَفْسِ، أَوْ الْعُضْوِ بِالْإِمْتِنَاعِ عَنِ الْمُبَاحِ حَرَامٌ فَيَأْتِمُ.

لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِكْرَاهًا لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْكُفْرِ أَكْثَرُ مِنْ تَحْرِيمِ شَرْبِ الْخَمْرِ. أَلَا تَرَى أَنَّ تَحْرِيمَ الْكُفْرِ مَعْنُومٌ بِالْعَقْلِ وَالشَّرْعِ، وَلَا يَبِيحُهُ اضْطُرُّورَةٌ، وَإِنَّمَا يَبِيحُ إِطْهَارَهُ مَعَ اضْطُرُّورَةٍ، فَمَا لَا يَكُونُ إِكْرَاهًا فِي شَرْبِ الْخَمْرِ، فَلَا أَنْ يَكُونَ هَهُمَا أَوْ، كَذَا قَالَ الْعَلَامَةُ الْأَقْطَعُ. مَا أَمْرُوهُ بِهِ: مِنْ إِجْرَاءِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ.

وَيُورِي التَّوْرِيَةَ أَنْ يَظْهَرَ خِلَافُ مَا يَصْمُرُ، فَحَرُّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هَهُمَا اضْمِئْثَانِ الْقَبْلِ، وَحَارُّ أَنْ يَكُونَ الْإِتْنَانِ سَفْطٌ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ، كَذَا فِي 'الْعَايَةِ'. فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ حَدِيثُ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ حِينَ اتَّبَعِي بِهِ، وَقَدْ قَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَيْفَ وَجَدْتَ قَبْلَكَ قَالَ: مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ، فَقَالَ: فَإِنْ عَادُوا إِلَى الْإِكْرَاهِ فَعَدَّ أَيُّهُ إِلَى طَعْمَانِيَةِ الْقَبْلِ، كَذَا فِي 'الْهُدَايَةِ'، وَفَصَلَتْهُ كَمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي 'الْمُسْتَدْرَكِ' فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْحَجِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِمَارٍ بْنِ يَاسِرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَحَدُ الْمُشْرِكِينَ عِمَارُ بْنُ يَاسِرٍ، فَمِمَّنْ يَتْرَكُوهُ حَتَّى سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ. وَذَكَرَ أَهْلُهُمْ خَيْرٌ، ثُمَّ تَرَكُوهُ، فَمِمَّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَرَكْتُ حَتَّى قُلْتُ فَيْتَ وَذَكَرْتُ أَهْلَهُمْ خَيْرٌ، قَالَ: فَكَيْفَ تَجِدُ قَسْتًا؟ قَالَ: مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ، قَالَ: فَإِنْ عَادُوا فَعَدَّ. وَفِي 'الْجَوْهَرَةِ الْبَيِّنَةِ': وَفِيهِ بَرُلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: هُوَ مِنْ أَعْدَائِهِ هُوَ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ (الحج ١٠٦) الآية. وَلِأَنَّ هَذَا الْإِظْهَارَ لَا يَهْوِي الْإِيمَانُ حَقِيقَةً؛ لِقِيَامِ التَّصَدِيقِ، وَفِي الْإِمْتِنَاعِ هَوِي النَّفْسِ حَقِيقَةً. [٣٥٤ ٢]

وإن صبر حتى قتل، ولم يُظهر الكفر كان مأجوراً. وإن أكره على إتلاف مالٍ مُسلمٍ بأمرٍ يخاف منه على نفسه، أو على عضوٍ من أعضائه وسبغته أن يفعل ذلك، ولصاحب المال أن يضمّن المكره. وإن أكره بقتل عني قتل غيره لم يسعه أن يقدم عليه ويصبر حتى يُقتل، فإن قتله كان آثماً، والقصاص على الذي أكرهه إن كان القتل عمداً. وإن أكره على طلاق امرأته، أو عتق عبده، ففعل وقع ما أكره عليه، ويرجع على الذي أكرهه بقيمة العبد،

كان مأجوراً لأن الامتناع لإعزاز الدين عزيمة. [الكتاب: ٢٩٣/٢] لأن حيناً صبر عني دلت حتى صلب وسد رسول الله ﷺ لسد لشهيدته، وقال في مثله. هو رفيقي في حية، ولأن الحرمة باقية، والامتناع لإعزاز الدين عزيمة. خلاف ما تقدم من أكل الميت وشرب الخمر، فإن الحرمة هناك لم تكن باقية للاستثناء، يعني قوله تعالى: لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل. (البقرة: ١٨٨) وأول الآية: لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل. فصل حكم ما حرّم عليكم إلا ما مضى منه. (البقرة: ١٨٨) **يفعل ذلك** لأن من أكره يستباح للضرورة، كما في الخدعة، والإكراه ضرورة. [الخوهره البيرة: ٣٥٤/٢] أن يضمّن المكره: لأن مكرهة له، فكأن المكره فعل ذلك نفسه. (الخوهره البيرة) **كان آثماً**: لأن قتل المسلم لا يستباح للضرورة. (الخوهره البيرة)

والقصاص على الذي إلح: وهذا عندهما. وقال أبو يوسف: لا يجب عليهما القصاص، وعلى المكره الأمر بالدية. ولا شيء على مكره مأمور، وقال زفر: على مكره القصاص، لأن الإكراه لا يبيح قتل، فحاله بعد الإكراه كحاله قبله، ولأبي يوسف: أن المكره مباحث يقتل، وبما هو سبب فيه، كحفر لشر ووضع حجر، ويد وحسب الدية في ماله؛ لأن هذا قتل عمد تحول مالا والعاقبة لا يتحمل العمد، وهما: قوله: أرفع عن أي حصاً وإسيان وما أسكرهوا عليه، ويد وحسب القصاص على مكره، لأن فعل المكره يقتل إليه، ويصير كالأثمة، فكأنه أحد بيد مكره، وفيها سيف فقتله به، وقيد بالعمد؛ لأنه إذا كان حصاً تحب الدية على عاقبة المكره، وكفارة على مكره جمداً، وفي قتل العمد لا يجرم مكره ميراث. [خوهره البيرة: ٣٥٥/٢] وقال لإسيحاني. والتصحيح قول: أي حنيفة ومحمد، وعليه مشى الأئمة كما هو الرسم. [التصحيح والترحيح: ٤٥٤/٢]

وقع ما أكره عليه قوله: أحدهما جد وهرض جد: الصلاق والعنف والسكاح أو كما قال رسول الله ﷺ **ويرجع على الذي إلح** سواء المكره موسراً أو معسراً، والولاء للمؤمن المعتقد، ولا سعيه على العبد؛ لأن العنق وقع من جهة الموتى، ولا حق لأحد في ملكه مع ثناء الميت، وليس هذا كعبد الرهن إذا أعتقه الرهن، وهو معسر؛ لأن تعلق حق العير بالميت هو الذي أوجب لسعاية. [الخوهره البيرة: ٣٥٥/٢، ٣٥٦]

وَيَرْجَعُ بِنِصْفِ مَهْرِ الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ.

وإن أكره على الزنا وجب عليه الحدُّ عند أبي حنيفة رحمته الله، إلا أن يكرهه السلطان،
وقالا رحمتهما الله: لا يلزمه الحدُّ.

وإذا أكره على الردّة لم تبين امرأته منه.

إن كان قبل الدخول: هذا إذا كان المهر مسمى، فإن لم يكن مسمى رجع على المكره بما يرميه من المتعة، وإنما
وجب له الرجوع بذلك على المكره؛ لأنه قرر عليه ضمانا كان جوار أن يتخلص منه؛ إذ المهر قبل الدخول على
شرف السقوط، ألا ترى أن الفقرة لو كانت سبب من جهة المرأة بأن ارتدت قبل الدخول، أو قبّلت أس زوجها،
فإنه يسقط عنه المهر والمتعة، وإنما تأكد عليه ذلك بالصلاق، فكان إتلافاً سمّاً من هذا الوجه، فيضاف إلى المكره؛
لأنه قرره عليه، فكأنه أحده من ماله، فأتلفه عليه، وأما إذا كان الزوج قد دخل بها فيها المهر على الزوج كاملاً،
ولا ضمان على المكره؛ لأن المهر تقرر في دمه بالدخول لا بالصلاق، فلا يرجع عليه. [الخواهرية البيرة: ٣٥٦/٢]

وجب عليه الحدُّ: لأن الإكراه لا يتصور في الزنا؛ لأن الوعد لا يمكن إلا بالاتشار، وهو لا يكون مع
الخوف، وإنما يكون مع اللذة وسكون النفس والاحتياز، فكأنه زنا باختياره، وليس كذلك امرأة إذا أكرهت على
الزنا، فإنها لا تحد؛ لأنه ليس منها إلا التمكن، ودلت يخصص مع الإكراه، وأما إذا أكرهه استيطان فقيه روايتان:
إحداهما: يجب به الحد، وإنه قال رفر، والوجه فيه ما ذكرنا، والثانية: لا حد عليه، ويعرر، ويجب عليه المهر؛ لأن
الاستيطان لا يمكن معالته، ولا التظلم منه إلى غيره، وفي "الردوي الكبير": إذا أكرهه الاستيطان على الزنا لا يسعه
الإقدام عليه؛ لأن فيه فساد الفراش صبيح السبل، وذلك بمنزلة اقضاء. [الخواهرية البيرة]

لا يلزمه الحد: ويعرر، سواء أكرهه الاستيطان أو غيره؛ لأن الاتشار من طبع الإنسان، فيحصل بغير اختياره، ثم
يكره على الموافقة، فيصح الإكراه، ويسقط الحد ويحب المهر؛ لأن الوعد في منك الغير لا يثبت من حد أو مهر،
فإذا سقط الحد وجب المهر، ولا يرجع به على الذي أكرهه. [الخواهرية البيرة] وفي "الحقائق" والفتوى على
فوهما؛ وعليه مشى الإمام البرهاني والسبكي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٤٥٤]

لم تبين امرأته منه: أي لو أكره على الردّة فأجري كلمة الكفر على سبانه، وقله مطمئن بالإيمان لم تبين امرأته
منه؛ لأنه لم يكفر به؛ لأن الكفر يتعلق بتدبر الاعتقاد، ولم يتبدل اعتقاده حيث كان فيه مطمئناً بالإيمان حتى
لو ادعت المرأة ذلك، وأنكر كان القول قوله استحساناً، والقياس أن يكون القول قولها حتى يفرق بينهما؛ لأن
كلمة الكفر سبب حصول السيئة لها، فيستوي الطائع والمكره كسقط الصلّاق، ووجه الاستحسان أن هذا سقط
غير موضوع بفرقة، وإنما يقع الفرقة باعتذار تغير الاعتقاد، والإكراه دليل على عدمه، فلا تقع الفرقة، وهذا
لا يحكم عليه بالكفر، بخلاف ما إذا أسلم مكرهاً حيث يحكم عليه بالإسلام؛ لأنه وجد منه أحد الركيبين،
والركن الآخر محتمل، فراحاً حاب الوجود احتياطاً، لأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه.

کتابُ السیر

الْجِهَادُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، إِذَا قَامَ بِهِ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ أَحَدٌ أَثَمَ جَمِيعُ النَّاسِ بتركِهِ. وَقِتَالُ الْكُفَّارِ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَبْدُؤُونَا، وَلَا يَجِبُ الْجِهَادُ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا عَبْدٍ وَلَا امْرَأَةٍ، وَلَا أَعْمَى وَلَا مُقْعِدٍ وَلَا أَقْطَعَ.

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

كتاب السير نسبة إلى هــد كتاب وبنى ما سبق. تحمل مشقة كما يكون في لإكره كسك في جهاد، وسير جمع سيرة بكسر لاء من السير، فنكون سير هنة السير وحالته، لأنه عست في شريعة على طريقة مسمى في معمة مع كافرين وسعيين وغيرهما، وسمي هــد كتاب بذلك؛ لأنه يجمع سيرة سبي وصريقته في مغازيه، وسير الصحابة، وما نقل عنهم في ذلك؛ لأنها تستلزم السير وقطع المسافة.

اجتهاد هو في لغة من في توسع من لفون وعمل، وفي شريعة: قتل كافر وجوه من صبرهم وكسب مؤلفهم وهدم معبدتهم وكسر أسماهم، والمراد بالاجتهاد في تقوية الدين بحو قتال الخريين ولدميين ومرتدين دينهم. حيث الكفر بالانكار بعد الاقرار والاعين، فبالله عهد على ما هو لأصل، كما في 'نقشهستي'.

فرض على الكفاية يعني يفرض عيباً سدهم لقتال بعد نوع بدعوة، وإن ما يقتضون فيجب على الإمام أن يبعث سرية إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين، وعلى الرعية إعانته إلا إذا أخذ الخراج، فإن أخذ منه يبعث كل كل لئلا يئس منه، وبين معنى كونه على كفاية بقوله: إذا قام أي تنصب به، أي لجهاد فريق من الناس المستسلمين سقط عن الآخرين، أي باقي المسلمين إذا كان ذلك فريق كفاية، وإلا فرض على الأقرب والأقرب من العدو أن يقع لكفاية، فإن لم تقع الكفاية إلا لجميع الناس، فحينئذ صار فرض على كفاية، أما فرضية؛ فيقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ بِأَمْوَالِهِمْ لَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا نَقَصُوا شَيْئاً مِنْهُم لِقَائِهِمْ وَمَا يَخِفُّ عَلَيْهِمُ الْمَوْتُ إِذْ يَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾، ويقولون: الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة، أراد به فرضاً باقياً، وهو على الكفاية؛ لأنه ما فرض معه؛ إذ هو فساد في نفسه وإلما فرض لإعلاء كلمة الله تعالى وإعزاز دينه، ودفع شر عن عباد، وقد حصل مقصود البعض سقط عن الآخرين، كصلاة حسنة ورد السلام، وإن لم يقم به أحد ثم جميع الناس تركه؛ لأن لوجوب على لكل، ولأن في إشغال الكل به قطع مادة الجهاد من كسر وإسلاح، فيجب على الكفاية إلا أن يكون القير عملاً، فحينئذ يصير من فروض لأعيان؛ لقوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ حُدُودُ اللَّهِ﴾ (سورة ٤١) الآية، كما في أكثر المعتمرات **وقتل الكفار** أي الذين امتنعوا عن الإسلام والخرقة.

وَأَن لَّمْ يَدْعُوا نَا: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (سورة ٥)

ولا عبد ولا امرأة. لأكما مشغولان في حق ربوب وروح، وحقهما مقدم على الكفاية، كما في أكثر معتبرات. ولا أعمى ولا مقعد الخ. سحر حبحرهم، وكذا لا يحب على لُديون غير إذن عريته، ولا على عام يس في البلدة أفقه منه، كذا في 'مجمع الأثر'.

فَإِنْ هَجَمَ الْعَدُوُّ عَلَى بَلَدٍ وَجَبَ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ الدَّفْعُ تَخْرُجُ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا، وَالْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَى. وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُونَ دَارَ الْحَرْبِ، فَحَاصِرُوا مَدِينَةً أَوْ حِصْنَ، دَعَوْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوهُمْ كَفَرُوا عَنْ قِتَالِهِمْ، وَإِنْ امْتَنَعُوا دَعَوْهُمْ إِلَى آدَاءِ الْحِزْيَةِ، فَإِنْ بَذَلُوها،

فان هجم قال في 'المعرب': هجوم الإتيان بعتة، واندخول من غير استدان، يقال: هجم عليه حمل العدو، سواء كان كافراً أو باغياً، كذا في حاشية 'الطحطاوي'.

و جب لأن المقصود لا يحصل إلا بإقامة الكف فيجب على الكف، وحق الروح والمولى لا يظهر في حق فروص الأعيان، كالصلاة والصيام، خلاف ما قلنا في الفير، لأن بعيرهم كفاية، فلا ضرورة إلى إبطال، كذا في 'تنبيه الحقائق'، وفي حاشية 'الطحطاوي' قال في شرح 'المنتقى': إن قدر من يقرهم على دفعهم، فاجهد فرض عين في حقهم، ومن بعد منهم فرض كفاية في حقهم، لا إذا عجز الأعداء أو نكاسوا، فإنه يصير فرض عين في حقهم أيضاً ثم وثم إلى أن يفرض على أهل الشرق والعرب جميعاً، ومن أقام بلا عذر أثم، ولا يثم بلا علم، فإن الإنسان لم يحاطب بلا علم، ولا بد أن يشترط الاستطاعة أيضاً؛ لأن مريض مدفع ليس عليه أن يخرج، فما من يقدر على الخروج دون الدفع يسعى أن يخرج بتكثير السواد، كما هو مصرح في 'لدر المختار'.

بغير إذن المولى لأنه صار فرض عين، وملكت اليمين ورق السكاح لا تأثير له في حق فروص الأعيان، كما في الصلاة والصوم. [الجوهرية البيرة: ٢/٣٥٧] أو **حصناً** بكسر الحاء، كل مكان محمي محر لا يتوصل إلى ما في حوفه، والمدينة أكبر منه، كذا في 'العناية'. **دعوههم إلى الإسلام** ما روى [عبد الرزاق] عن ابن عباس أن النبي ﷺ ما قاتل قومًا حتى دعاهم إلى الإسلام، كذا في 'الهداية'. **كفوا عن قتالهم** حصول المقصود، وقد قال "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله" الحديث، كذا في 'الهداية'. ومعنى كفوا عن قتالهم: أي امتنعوا عن قتالهم، أو منعوا أنفسهم عنه، فالكف لازم ومتعد، كذا في 'العناية'.

دعوههم إلخ به أمر رسول الله ﷺ أمراء الجيوش، ولأنه أحد ما ينتهي به القتال على ما سبق به النص، وهو قوله تعالى **وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** (سورة ٢٩) إلى أن قال: **وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** (سورة ٢٩)، وهذا أي الدعاء إلى أداء الحزية إنما هو في حق من يقبل منه الحرية، ومن لا يقبل منه كالمتردين وعدة الأوثان من العرب لا فائدة في دعائهم إلى قبول الحرية، وفي الجوهرية البيرة: لأنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، قال الله تعالى: **﴿وَيَقَاتِلُونَهُمْ يُسْلِمُونَ﴾** (الفتح: ١٦)، [٣٥٧/٢] (وغرها).

فإن بذلوها أي قبوا الحرية، فلهن ما للمسلمين من عصمة الدماء والأموال، وعليهن ما عليهن، أي وعندهن ما على المسلمين من التعرض، أي إنا كما نتعرض لدمائهن وأموالهن قبل قبول الحرية، فبعد ما قبلوها إذا تعرضنا لهن أو تعرضوا لنا يجب أنما عليهن ما يجب لبعضنا على بعض عند التعريض، يؤيده استدلالهم عليه بقول علي ﷺ: **إِنَّمَا بَدَلُوا الْحَرِيَّةَ لِيَكُونَ دِمَاؤُهُمْ كَدِمَانًا، وَأَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا، كَذَا فِي "مَجْمَع الْأَهْمَرِ".**

فَلَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاتِلَ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَدْعُوهُمْ، وَيَسْتَحِبَّ أَنْ يَدْعُوَ مَنْ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ، فَإِنْ أَبَوْا اسْتَعَانُوا بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ وَحَارَبُوهُمْ، وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْمَجَانِيقَ، وَحَرَقُوهُمْ وَأَرْسَلُوا عَلَيْهِمُ الْمَاءَ، وَقَطَعُوا أَشْجَارَهُمْ، وَأَفْسَدُوا زُرُوعَهُمْ، وَلَا بَأْسَ بِرَمِيهِمْ،

وعندهم ما عليهم. من مصادروا لعدوت. ولا يجوز أن يقاتل اح. بقوله في وصية أمراء الأحقاد: فادعهم بن شهادة أن لا إله إلا الله، لأهم نادعوة يعمون أن يقاتلهم على الدين، لا على سب الأمور، وسي سرري، فعندهم يخيون، فكفي مؤنة القتال، ولو قاتلهم قبل الدعوة أمم: سبي، ولا عرامة، لعدم العصمة، وهو الدين، أو لإحراز نادر، فصدر كقتل لسون وصيب، فإنه لا قصص فيه ولا دية، كما في الهدية.

إلا بعد أن يدعوه: قال في التبليغ: بما لا يجوز أن يقاتل من تبغ الدعوة في بدء الإسلام، أم في زمانها فلا حاجة بن الدعوة؛ لأن الإسلام قد فص وشتته، فما من رمن أو مكب، لا وقد تبغ بعث لبي ودعوه بن الإسلام، فيكون الإمام محيرا بين البعث إليهم وتركه، وله أن يقاتلهم جهرا وخفية. [جوهره حيرة: ٢٠٥٧]

ويستحب أن يدعوا إلخ: مبالغا في الإنذار، ولا يجب ذلك؛ لأنه صبح أن النبي ﷺ: أعار على بني المصطلق وهم عارون، وعهد إلى أسامة أن يغير على أبي صباخ ثم يحرق، والغارة لا يكون بدعوة، وفي المحيط: تقديم بدعوة إلى الإسلام كان في ابتداء الإسلام، وأم بعد ما انتشر نحل القتال معهم قبل الدعوة، ويقوم ظهور الدعوة وشيوعها مقام دعوة كل مشرك، وهذا صريح ظاهر، كما في التبيين.

استعانوا بالله إلخ بقوله في حديث سيمد بن حريدة [أخرجه الجماعة إلا إسحاري]: فإن أبو أي شهادة أن لا إله إلا الله فادعهم بن إعطاء حرية، إن أن قل، فإن أبو فستنن الله وقاتلهم، ولأن جهاد أمر شاق، فلا بد من الاستعانة من الله تعالى، كما أن حج أمر شاق، فلا بد من الاستعانة من الله فيستعين، لقوله: الله بي أريد الحج وعمرة فيسره مي، ونفسهم مي، ولأنه تعالى هو ناصر لأوليائه، المدمر (أي المهلك) على أعدائه، فيستعان به في كل الأمور. ونصبوا عليهم المجانيق: لأنه نصبها على الطائف، والتدقيق جمع محقق، وهي آلة ترمي بها لأحجار، أي فقيمها على حصونهم وأسوار مدائنهم. وحرقوهم: ناسر | لأنه أحرق سوية، كذا في الهدية [أراد حرق دورهم وأمتعتهم ونحو ذلك، كذا في "جمع الأهر"]،

وارسلوا عليهم الماء: أي على دورهم وسائيتهم وأفسدوا زروعهم: أي على دورهم وسائيتهم وأفسدوا زروعهم، وكسر شوكتهم وتفريق شملهم، فيكون مشروع، وفي الفتح: هذا إذا لم يعجب على الص أنهم مأخوذون بعير ديت، فإن كان الص أنهم معنوبون وأن الفتح لنا كره؛ لأنه إفساد في غير محل الحاجة، وما أبيض إلا لها، كذا في "الجمع".

وإن كان فيهم مُسلمٌ أسيرٌ وتاجرٌ، وإن ترسوا بصبيان المسلمين، أو بالأسارى لم يكفوا عن رميهم، ويقصدون بالرمي الكفار دون المسلمين. ولا بأس بإخراج النساء والمصاحف مع المسلمين إذا كانوا عسكراً عظيماً يؤمن عليه، ويكره إخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها. ولا تُقاتل المرأة إلا بإذن زوجها، ولا العبد إلا بإذن سيده إلا أن يهجم العدو. وينبغي للمسلمين أن لا يغدروا، ولا يغلوا، ولا يمثّلوا، ولا يقتلوا امرأة، ولا صبيّاً، ولا شيخاً فانياً، ولا أعمى، ولا مقعداً، إلا أن يكون أحد هؤلاء ممن يكون له رأي في الحرب، أو تكون المرأة ملكة،

وإن كان فيهم مسلم **الح** لأن في الرمي دفع الضرر العام بالذنب، أي الدفع عن بيضة الإسلام، وقتل الأسير وإتاحت ضرر خاص، ولأنه فيما يخو حصص عن مسلم، فهو امتنع باعتباره لاسد باب الجهاد، كذا في 'أضدية'. لم يكفوا عن رميهم: لأن في الرمي دفع الضرر العام. **دون المسلمين** [أي الذين اتحدوهم أتراساً] لأن المسلم لا يجوز اعتماد نفسه، فإن أصابوا أحداً من لصبيان، أو الأسارى، فلا ضمان عليهم من دية أو كفارة؛ لأن الجهاد فرض، والعمرات لا تقرر بالمروص، كما في معتبرت. **ولا بأس بإخراج النساء الح** لأن اعالت فيه اسلامه: لا أن إخراج المرأة أشادة مكروه خوفاً من الغنى، وقد فرق الإمام **هـ** بينهما بأن أقل الجيش أربعائة، وأقل المسرية مائتان، وقال الحسن بن زياد: أفقه أربعة آلاف، وأقبحها أربعمائة، كما في 'الحماية'. **ويكره إخراج ذلك الح** الخوف الافتصاح والاستحقاق إن علوا، ولا بعد أن يرد به ذو 'الصحف، فيشمل كتب التفسير والحديث والفقه، فإنها عملة المصحف، كما في أكثر الكتب، وقال الضحاوي: إنه كان في بدء الإسلام ثم انتسخ ذلك، والأول أصح وأحوط، كذا في 'مجمع الأئمة'.

إلا أن يهجم العدو لأنه حينئذ يصير فرض عين كإصلاة والصوم. [الخوهره اسيرة: ٢ ٣٥٨] **وينبغي للمسلمين الح**: بقوله **لا تغدروا ولا تمثّلوا، والغلول بالصم السرقة من المعن، والغدر الخيانة، ويقض العهد، والمثنة - بضم الميم وسكون المثنة - قطع بعض الأعضاء، أو تسويد الوجه، كذا ذكره في 'الفتح'.** **ولا يقتلوا امرأة** لأنه **لا** هي عن قتل النساء والصبيان، رواه البخاري. **ولا شيخاً فانياً** وهو الذي فنت فواء. [الساب: ٢/٣٠٠] بقوله **لا تقتلوا شيخاً فانياً**، رواه أبو داود. **ولا مقعداً** عدم تحقق الحرب معهم. **إلا أن يكون الح** لأن في قتله كسر شوكتهم، وإزالة ضررهم عن المسلمين، وقد صح أن رسول الله ﷺ قتل دريد بن عصمة، وكان ابن مائة وستين سنة؛ لأنه كان صاحب الرأي، كذا في 'رمر الحقائق'. **المرأة ملكة: لتعدي ضررها إلى العباد.**

وَلَا يَقْتُلُوا مَجْنُونًا. وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يُصَالِحَ أَهْلَ الْحَرْبِ، أَوْ فَرِيقًا مِنْهُمْ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ مَصْنَحَةً لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنْ صَالَحَهُمْ مُدَّةً، ثُمَّ رَأَى أَنْ نَقْضَ الصُّلْحُ أَنْفَعُ نَبَذَ إِلَيْهِمْ وَقَاتَلَهُمْ، فَإِنْ بَدَّوْا بِخِيَانَةٍ قَاتَلَهُمْ، وَلَمْ يَنْبَذْ إِلَيْهِمْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِاتِّفَاقِهِمْ.

وَلَا يَقْتُلُوا مَجْنُونًا لأنه غير محاسب إلا أن يقتل فيقتل دفعا شره، لا أن الصبي ومجنون لا يقتلان إلا ما دما يقتل. [الجوهرة النيرة: ٣٥٩ ٢] **فَلَا بَأْسَ بِهِ** لأن المودعة جهاد يد كات حير مسممين؛ لأن المقصود هو دفع الشر حصص به، وقد وادع حي أهل مكة حديبية، لما رآه يكن مسممين في ذلك مصالحة بأن يكونوا أقوى من الكفار، فلا يجوز مصالحتهم وموادة عنهم، لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَهْوُوا إِلَيْهِمْ﴾ [سورة النساء: ٢٤] أي لا تصفقو عن قتال الكفار، وتدعوهم إلى صلح وأنتم لأعدائهم وعدكم الله النصر في ندي، ولكرمة في لاحة، وقيل: معده؛ وأنتم تعالون والله معكم بالعون والنصر، ولا بأس أن يصيب مسموم موادة مشركين، د حافو على أنفسهم منه... لأن بني كعب يعصي المؤلفة مالا؛ يدفع ضررهم عن المسممين. [الجوهرة النيرة] **نَبَذَ**: التنبذ؛ هو الطرح، والمراد به نقض العهد.

إِلَيْهِمْ وَقَاتَلَهُمْ أي طرح إليهم عهدهم، وأحرقهم به فصح بني بينهم وبينه حتى يرأس لعدو، ولأنه من مدة بيع فيها حير أسد إلى جميعهم، وبكتفي في ذلك عصي مدة يتمكن فيها منكم بعد عمنه من بعد احير بن أصراف ممكته، لأن بذلك ينهي عدو، وقد كان بني عاهد جماعة من مشركين، فأمره الله تعالى أن يطر في عهدهم، فيقر من كان عهده أربعة أشهر على عهده، أي أن يعصي، ويحط من كان عهده أكثر من ذلك إلى أربعة أشهر. ويرفع عهد من كان قبل منها إلى أربعة أشهر، فقد تعالى: ﴿وَمَنْ مَلَاحِمْهُمْ سِتْرًا مِنْهُمْ﴾ [سورة التوبة: ١٦] إلى تمام عشر آيات، فبعث النبي ﷺ أبا بكر إلى مكة، ومعه هذه العشر الآيات من أول سورة توبة، وأمره أن يقره على مشركين يوم سحر حيث مجتمعهم، وسد إلى كل ذي عهد عهده، فخرج أبو بكر متوجها إلى مكة، فمر حبريل عليه السلام على رسول الله ﷺ، وقال: لا تسع عك إلا رحل من أهل بيتك، فبعث عبد الله بن أبي بكر. وقال له: كن أنت الذي تقر الآيات، فصار حتى حق ما بكر في طريق فأحرقه ذلك، فلما كان يوم اسحر وجمع أهل المشرك من كل ناحية فم عبي - كرم الله وجهه - عند حجرة العقبة، وقال: يا أيها الناس إلي رسول الله ﷺ إليكم، فقلو. فنادى: قل: أنه لا يدخل حنة إلا مؤمن، ولا يخرج هذا البيت بعد هذا العام مشرك، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد، فإن أحبه إلى أربعة أشهر، فإد مصت، فإن الله بريء من المشركين ورسوله بريء منهم، ثم قرأ: ﴿وَمَنْ مَلَاحِمْهُمْ سِتْرًا مِنْهُمْ﴾ [سورة التوبة: ١٦] إلى آخر الآيات. [الجوهرة النيرة: ٣٥٩ ٢، ٣٦٠]

قَاتَلَهُمْ: لأهم حيث يصيرون دفعي العهد. **باتفاقهم**: أي باتفاق العسكر، أو نعم الرئيس

وإذا خَرَجَ عَيْبُهُمْ إِلَى عَسْكَرِ الْمُسْلِمِينَ، فَهُمْ أَحْرَارٌ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْلَفَ الْعَسْكَرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَيَأْكُلُوا مَا وَجَدُوهُ مِنَ الطَّعَامِ. وَيَسْتَعْمِلُوا الْحَطَبَ، وَيَدَّهِنُوا بِالذَّهْنِ، وَيُقَاتِلُوا بِمَا وَجَدُوهُ مِنَ السِّلَاحِ كُلِّ ذَلِكَ بِغَيْرِ قِسْمَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَا يَتَمَوَّنُوهُ. وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ أَحْرَزَ بِإِسْلَامِهِ نَفْسَهُ وَأَوْلَادَهُ الصِّغَارَ، وَكُلَّ مَالٍ هُوَ فِي يَدِهِ، أَوْ وَدِيعَةً فِي يَدِ مُسْلِمٍ أَوْ دَمِيٍّ، فَإِنْ ظَهَرْنَا عَلَى الدَّارِ، فَعَقَارُهُ فِيَّ، وَزَوْجَتُهُ فِيَّ، وَحَمْلُهَا فِيَّ، وَأَوْلَادُهُ الْكِبَارُ فِيَّ. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُبَاعَ السِّلَاحُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ،

فهم احرار - لقوله - في عبيد الصائف: هم عتقاء الله، أو كما قال رسول الله ﷺ وفي 'الجوهرة النيرة': ولأهم أحرروا أنفسهم باخروح إلينا مراعين مواليتهم. وكذا إذا أسموا هداك، وه يخرجوا إلينا، وطهرنا عني دارهم كانوا أحراراً، ولا يثبت الولاء عليهم من أحد؛ لأن هذا عتق حكيم. [٣٦١/٢]

ويدهنوا - المراد بالدهن: المأكول كالزيت؛ لأنه ما صار مأكولاً كان صرفه إلى يده كصرفه إلى أكله، وإذا لم يكن مأكولاً لا يتفع به، بل يرد إلى بيت المال، كما ذكره القدوري في شرحه، كما في 'السياسة'.
من السلاح - وكل ذلك بالاحتياج وبلا احتياج لا يجوز. **كل ذلك** - أي كل ما قدس من علف الدواب، وأكل طعام الغنيمة، واستعمال الحطب والأدهان، والقتال بسلاح الغنيمة، كذا في 'البنية'.

بغير قسمة - وفي نسخة: قبل القسمة. **ولا يجوز أن يبيعوا الخ** - لعدم الميث قبل الإحرار، ولا يتموونه، أي لا يتحدثون الغنيمة مالا نفسه، وفي 'العباية' لا يجوز أن يبيعوا بالذهب والفضة، ولا يتموونه، أي يبيعونه بالعروض. وأولاده الصغار - لأهم مسمون بإسلامه تنعاً، ويكونون أحراراً. [الجوهرة النيرة. ٣٦٢ ٢]

وكل مال الخ - لقوله ﷺ "من أسلم عني مال فهو له". (جوهرة النيرة) **في يد مسلم أو دمي** - لأن ما في يد مسلم والدمي، فهو محرر؛ لأن لهما بدءاً صحيحة محترمة، فهي كما لو كانت في يده، إذ يد مودعة يده، وأما ما كان في يد حربي، فهو في يده؛ لأن الحربي ليس له يد صحيحة. (الجوهرة النيرة)

فعقارهُ فيَّ - عندها، وقال الشافعي: هو له؛ لأنه في يده كالمفقود، وسأ أن اعقار ليس في يده حقيقة، لأن سائر في يد أهل لدار وسيطانها، وفيه خلاف محمد وأبي يوسف في قوله الأول، قال بعضهم: هذا قول الإمام، وقول أبي يوسف الآخر، وفي قول محمد وأبي يوسف الأول: العقار غيره من الأموال، قوله وروجه في يده؛ لأنها كاهرة حربية لا تنعه، وحمها في يده؛ لأنها حرؤها، فيسترق برفها، خلاف شافعي، وأولاده الكفار في يده؛ لأهم كفار حربيون، ولا تبعية بينهم؛ لأهم على حكم أنفسهم، كذا في 'الجوهرة' وغيرها.

ولا ينبغي الخ - لأن فيه تقويتهم على قتال المسلمين، فيمنع من ذلك.

ولا يُجهزُ إليهم، ولا يُفادي بالأسارى عند أبي حنيفة **رحمه**، وقال **رحمه**: يُفادي بهم أسارى المسلمين، ولا يجوزُ المنّ عليهم. وإذا فتح الإمام بلدةً غنوةً، فهو بالخيار: إن شاء قسّمها بين الغانمين، وإن شاء أقرّ أهلها عليها، ووضع عليهم الجزية، وعنى أراضيه الخراج، وهو في الأسارى بالخيار: إن شاء قتلهم، وإن شاء استرقّهم، وإن شاء تركهم أحراراً ذمةً للمسلمين. ولا يجوزُ أن يردهم إلى دار الحرب. وإذا أراد الإمام العودَ إلى دار الإسلام ^{مع عمر} ومعه موائش، فلم يقدر عني نقلها إلى دار الإسلام **دبحها وحرّقها**.

ولا يجزى إليهم. أي لا يحمل تحارب إليهم، أي مَناع، وهو سلاح وغيره. **ولا يفادي**. مفاده بين ثنين، يقال: فده بدّ أضقه، وأحد منه فدية، ومنه قوله: ولا يفادي، أي لا يعطي لأسارى لكفر، ويؤخذ منه أسارى مسلمين، كد في 'عباية'. **عند أبي حنيفة**. قال لإسحدي: صحيح قول أبي حنيفة، واعتمده عوي ولسمي وغيرهم. | التصحيح وترجيح: ٤٥٦ | **يفادي هم أسارى الخ** لأن في ذلك تحييص مسلم من يد كفر، وذلك أولى من قتل الكفار أو الانتفاع به بالاسترقاق. وبه ن معادة لغاة لأعداء ادس وتقوية هم بعودهم حرباً عينا، ودفع شر احرب أولى من استنقاذ الأسير المسلم.

ولا يجوز المنّ عليهم أي لإعلاء أن يتركهم محاناً من غير سترقاق، ولا دمة، ولا قتل، خلافاً لشافعي، فإنه يقول: من رسول الله ﷺ عني بعض الأسارى يوم بدر، وهو أبو بعض روح ريب بن رسول الله ﷺ. كما أخرجه سجري، ول: قوله تعالى: **ووفى الله نبيهم** (سورة آل عمران)، وهو متأخر بولاً لأن سورة براءة أحرم من رب، وقد تضمنت وجوب القتل عني كل حال، فكان نسخاً مقدم، كد في السية.

بين الغانمين كد فعل لني **رحمه** خير. | جوهرة اميرة. ٢ ٣٦٣ | **ووضع عليهم الجزية**: كما فعل عمر بن مسعود عراق مؤلفة صحابة. (الجوهرة اميرة) **في الأسارى بالخيار**: إن شاء قتلهم، لأن في قتلهم حسنة مودة بفساد بد روى الإمام ذلك؛ إن خاف من عدهم بالمسلمين. وإن شاء سرقهم، سواء أسمو أو لم يسلموا إذا كانوا ممن يجوز استرقاقهم، بأن لم يكونوا من العرب. (الجوهرة النيرة)

ولا يجوز أن يردهم الخ. لأن في ذلك تقوية هم عني مسلمين، فإن أسمو لا يقتلهم، وله أن يسترقهم توفير لمصلحة بعد انعقد المسلم، وهو لأحد خلاف سلامهم قبل الأحدا؛ لأنه لا يعقد مسلم. (الجوهرة اميرة)

دبحها وحرّقها: لأن دبح حيوان يجوز لعرض صحيح، ولا عرض أصبح من كسر شوكة أعداء الله، وأم تحريقها بعد دبح فقطع مفعة الكفار بحومها وحيودهم، ولا يجوز حريقها قبل دبح، فإنه من تعذيب حيوان... لأن النبي ﷺ قال: لا يعذب بالنار إلا رب النار. (الجوهرة النيرة) وغيرها.

ولا يعقرها ولا يتركها. ولا يُقسم غنيمةً في دار الحرب حتى يُخرجها إلى دار الإسلام، والردء والمقاتل في العسكر سواء. وإذا لحقهم المدد في دار الحرب قبل أن يُخرجوا الغنيمة إلى دار الإسلام شاركوهم فيها، ولا حق لأهل سوق العسكر في الغنيمة إلا أن يُقاتلوا. وإذا آمن رجل حر، أو امرأة حرة كافرًا، أو جماعة، أو أهل حصن، أو مدينة صح أمالهم،

ولا يعقرها ولا يتركها معناه: لا يعقرها، ويتركها معقودة، ولا يتركها بدء بدور العقر، فهاتان مسألتان لا مسألة واحدة، فقوله: ولا يعقرها احترازًا عن قول ماث، فإن عنده يعقرها، وقوله: ولا يتركها احترازًا عن قول الشافعي، فإن عنده يتركها من غير عقر ولا ذبح. [الجوهرية النيرة: ٣٦٣/٢]

ولا يقسم غنيمة الح. عني المشهور من مذهب أصحابنا: لأهم لا يملكوها قبل الإحراز، وقيل: تكره تحريم، والخاص: أن القاسم إن كان هو الإمام، أو كانت القسمة عن اجتهاد، فالخلاف في الكراهة، وإلا ففي إسقاط ساء عني الميث بالاستيلاء أو الإحراز، كما في 'القهستاني' عن الكرماني، أي بالإحراز بدار. قست: والذي قرره في 'المح' وغيره أن قسمة الإمام ثمه بم تصح إذا قسم عن اجتهاد، أو حاجة العرة، وإلا فلا تصح عندنا، وأنه لا ميث بعد الإحراز بدار أيضًا إلا بالقسمة، فلا يثبت بالإحراز ميث لأحد، بل يتأكد حق، وهذا لو أعتق واحد من الغنائم عند، بعد إحراز لا يعتق، ولو كان له ميث، ولو بشركة يعتق، وحكم استيلاء الحارية بعد الإحراز قبل القسمة وبعدها سواء، نعم لو قسمت الغنيمة عني الرايات أو لعراقة، ف وقعت جارية بين أهل راية صح استيلاء أحدهم ها، وعنتقه لشركة الخاصة حيث كانوا قليلًا كمائة فأقل، وقيل: كأربعين، والأولى تفويضه للإمام.

والردء بكسر الراء وسكون الدال معين المقاتل باخدمة، وقيل: المقاتلة بعد المقاتلين، ويقرب منهم، وهو في الأصل الباصر، كذا في مجمع الأعراف. **سواء:** في استحقاق الغنيمة؛ تحقيق المشاركة في لئس، وهو المحاورة عندنا.

ولا حق لأهل الح لأهم يذهبوا مع العسكر بقتال، بل لئس واشترء **إلا أن يقاتلوا.** والأصل: أن من دخل على بية القتال استحق أسهمهم، سواء قاتل أم لا، ومن دخل غير القتال لا يسهم له إلا أن يقاتل، وهو من أهل اقتال، ومن دخل ليقاتل فلم يقاتل مرض أو لغيره، فيه سهم إن كان فارسًا وفارس، أو رجلًا فراجل، وكذا إذا دخل مقاتلاً فأسر، ثم تخلص قبل إخراج الغنيمة، فله سهمه. [الجوهرية النيرة: ٣٦٤/٢]

صح أمالهم. أما أمال الرجل الواحد؛ فبقوله **لئس** يسمون يد على من سواهم، تنكف دماؤهم ويسعى بدمتهم أدناهم أي أقبهم، وهو الواحد، وأما أمال المرأة فهو حائر، لما روي أن ربيب ست رسول الله ﷺ أمت زوجها أبا العاص، وأحار أبي ﷺ أمها، فقال: قد أحرا من أحررت، وأمت من أمت. وروي أن أم هانئ ست أبي طالب حارت حمويها من بني محروم وهما لخارت بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة، فتفتت أحوها عني كرم الله وجهه =

ولم يجر لأحد من المسلمين قتلهم إلا أن يكون في ذلك مفسدة، فينبذ إليهم الإمام.
ولا يجوز أمان ذمي، ولا أسير، ولا تاجر يدخل عليهم. ولا يجوز أمان العبد
المحجور عليه عند أبي حنيفة. إلا أن يأذن له مولاه في القتال، وقال أبو يوسف
ومحمد **رحمهما**: يصح أمانيه.

وإذا غلب الترك على الروم، فسبوه وأخذوا أموالهم ملكوها، وإن غلبنا على الترك حل
لنا ما نجد من ذلك، وإذا غلبوا على أموالنا، وأحرروها بدرهم ملكوها، فإن ظهر عليها
دارهم

= عنهما يفتنهما، وفي آخرين شركين على رسول الله. فقلت. والله لا تقتنهما حتى تقتني قبهما، ثم
عنت دونه لئلا ومصب في رسول الله. فقلت: يا رسول الله! ما بقيت من أس لي وأمي، ودكرت به
نفسه، فقال: ما كان له ذلك، قد أحرم من الحرب، وأمان من أمم. [الجوهرة النيرة: ٣٦٤/٢]

فسد اليهم الإمام لأنه إذا كان يحق مسلمين ذلك وهو مودة كان بالإمام نفسه، فسد إليهم، كما إذا
فسد الإمام نفسه. (جوهرة نيرة) **ولا يجوز أمان ذمي** لأنه متهم بالكفر بالآحاد في الاعتقاد، ولا أسير
ولا تاجر يدخل عليهم، أي على أهل الحرب؛ لأهم مقهورات تحب أديهم، فلا يخافون، والأمان يخص محلي
الخوف، كذا في "الهداية" **ولا يجوز أمان العبد** لأن العبد لا يملك القتال بنفسه، فهو أمان منه، فلا يصح
أمانه، ولأنه لا يملك الولاية، فصار كالصبي والمجنون. [الجوهرة النيرة: ٣٦٥/٢]

المحجور عليه لأنه تصرف على مؤن، وبه لا يعزى عن حتمان الضرر. **عند أبي حنيفة** قال الإمام حماد
بالإسلام؛ وذكر طحاوي قال في يوسف مع أبي حنيفة، وصحح قول أبي حنيفة عليه مشي الإمام برهاني
والسفي وغيرهما. [الصحیح والترحیح: ٤٥٦-٤٥٧] **يصح أمانه** [أذن مولاه أو م يؤذن] وهو قول الأئمة
الثلاثة، لقوله "أمان العبد أمان" وهذا روجه كبري، وفي رواية لطحاوي: "أو يوسف مع أبي حنيفة"

وإذا غلب الترك الخ وتقيد بالترك والروم اتفاقاً؛ لأن المراد بهما الكفار من عدي، أي إذا سي كفر ترك كفر
روم، وأخذوا أموالهم بملكها، وفيه بشاره، أي أن الحرب يمتد لخروا بقتل مصق سواء كان من معتقده ذلك أو لا،
وعن محمد في "السوداء" لا يملك أصلاً، وفي: إنما يملك إذا رأى ذلك واعتقده، وصاهر من كلام الشيخ
أن من يثبت لهم باستثناء بعضهم على بعض قبل لإحراق، أو حود الاستيلاء على مال مباح، وهو سبب أن
من ذلك أي إذا غلب على مسلمون على ترك من روم، وأخذوا أموالهم وأحرروها بدرهم
ملكها، وحل ما حده من سبائهم والأموال من الروم؛ لأنها انتقلت بالأموال لأصبة للترك، فكما يملك على
الترك سائر أموالهم الأصلية، كذا يملك ما التحق بها من سبائهم الروم وأموالهم.

المسلمون، فوجدوها قبل القسمة، فهي لهم بغير شيء، وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن أحبوا. وإن دخل دار الحرب تاجر، فاشترى ذلك، فأخرجته إلى دار الإسلام، فمالكة الأول بالخيار: إن شاء أخذته بالثمن الذي اشتراه به التاجر، وإن شاء تركه. ولا يملك علينا أهل الحرب بالغلبة مدبرينا، وأمّهات أولادنا، ومكاتيبنا، وأحرارنا، ونملك عليهم جميع ذلك، وإذا أبق عبد المسلم، فدخل إليهم فأخذوه لم يملكوه عند أبي حنيفة **رحمه الله**. وقالوا ملكوه. وإن ندد إليهم بغير فأخذوه ملكوه. وإذا لم يكن للإمام حمولة يحمل عليها الغنائم، قسّمها بين الغانمين قسمة ايداع ليحملوها إلى دار الإسلام، ثم يرجعها منهم فيقسّمها.

فهي هم **الح** لقوله **فيه**: إن وجدته قبل القسمة فهو لك بغير شيء، وإن وجدته بعد القسمة فهو لك بالقيمة، هكذا في رواية ابن عباس **ذلك**. أي الذي استولى عليه محربي. **إن شاء الح** لأن التاجر يتصرر بأحده من مجاننا؛ لأنه دفع العوض فيه، فكان أعدل النظر فيما قسا. [الخوهره البيرة: ٣٦٥/٢]

ولا يملك الح لأن المثل بالاستيلاء إنما يثبت إذا ورد على ما سماح، وأخر معصوم نفسه، فلا يكون رقاً، وكذا من سواه لثبوت الحرية فيه من وجه، كذا في 'مجمع الأهر'. **ونملك عليهم الح**. بالاستيلاء على سماح، فهو أهدي من أهل الحرب إلى مسلم هدية من أحرارهم ملكه إلا إذا كان قرابة له، ولأن الشرع سقط عصمتهم جراء على كفرهم، لأنهم استكفوا أن يكونوا عباد الله، فجعلهم الله تعالى عبيد عبده، وهذه حاية مستفية عن مدبرينا ومكاتيبنا. **لم يملكوه**. لأن العبد لما خرج من دار الإسلام رآه يد مولاه عنه؛ لا امتناع أن تبقى يده مع اختلاف الدارين، فحصل العبد في يد نفسه، وإذا صهرت يده على نفسه صارت معصومة، فلم تنق محلاً بتمنيث، فإذا لم يملكوه كان لصاحبه قبل القسمة ونعدها بغير شيء. [الخوهره البيرة]

عند أبي حنيفة قال في 'راد الفقهاء': والصحيح قوله، واعتمده الحوي واسمي وغيرهما. [التصحيح والترجيح. ٤٥٧]

وقالوا ملكوه: لأن العصمة لحق المالك؛ لقيام يده، وقد زالت، فصار كالغير أو الفرس إذا ندد إليهم، فهم يملكونه. [الخوهره البيرة: ٣٦٥، ٣٦٦] **ملكوه**. لتحقق لاستيلاء؛ إذ لا يد للعجماء يطهر عند الخروج، فإذا أحده صارو أحدين له من صاحبه، فذلك ملكوه بخلاف العبد على ما ذكره. [الخوهره البيرة: ٣٦٦]

حولة: -بفتح الحاء- ما يحمل عليه من البقر والإبل، كذا في "البنية".

قسمة ايداع أي على وجه الوديعة، لا على وجه المثل. **فيقسّمها**: لأن في ذلك منفعة راجعة إلى المسلمين.

ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة في دار الحرب. ومن مات من الغانمين في دار الحرب فلا حق له في القسمة، ومن مات من الغانمين بعد إخراجها إلى دار الإسلام، فنصيبه لورثته. ولا بأس بأن يُنقل الإمام في حال القتال، ويُحرَضُ بالنفل على القتال فيقول: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، فَهُوَ سَلْبُهُ، أَوْ يَقُولُ لِسَرِيَّةٍ: قَدْ جَعَلْتُ لَكُمْ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ،

ولا يجوز بيع الغنائم إلح لأنه لا ملك لأحد فيها قبل ذلك، وبما أبيع هم لانتفاع بالصعام وعنف بحاجة، ومن أبيع له ثوب شيء ما يجر له بيعه، كمن أباح صعامًا بغيره. [خوهره اسيرة: ٢/٣٦٦] وعند ثلاثة ناع، وحجة عليهم ما روي عنه: "لا يخل لامرئ يؤمن بالله ويوم الآخر أن يتع معصيًا حتى يقسم، ولا أن يبس ثوبًا من فيء المسلمين حتى إذا أحبطه رده فيه، ولا أن يركب دابة من فيء المسلمين حتى إذا عجمها ردها فيه"، روه أحمد وأبو داود، وكذا في رمر الحقائق 'وفتح المعين'. **فلا حق له إلح** لأن حق الغنم لا يشت فيها ما لم يجرروها بدار الإسلام، ولا يملكوها إلا بالقسمة، فمن مات منهم قبل ذلك لا يستحق منها شيئًا (خوهره اسيرة) **فنصيبه لورثته**: لأنه مات بعد ثبوت حقه فيها. (الجوهره النيرة)

ولا بأس بأن ينقل إلح وللمل -بفتحيتين- لعيمة، وجمعه نفل، وشرط جوار النفل أن يكون من إخراج دار الإسلام، والنفل بعاء شيء رائد على سهم لغانم، أي يستحب بالإمام أن يعد مقتلاً بزيادة شيء على سهمه بأن يقول: من قتل قتيلاً فله سهم، وسمي 'مقتل قتيلاً' باعتبار ما يؤول به، كما في قوله تعالى: **فمن قتل قتيلاً فله سهم** (يوسف ٣٦) وسبب -بفتحيتين- وقد نسكن بالام معني منسوب، جمعه أسلاب. وفي لاصطلاح: ما يأخذه القتل من قرص من سلاح والنياب، كما يذكره الشيخ، وهو منسوب إليه، قال الله تعالى: **فمن قتل قتيلاً فله سهم** (يوسف ٣٦) (أحد ٣٥)، وحرص على النفل على القتال، فقال: من قتل قتيلاً فله سهم، فله سلبه، رواه أحمد البحاري ومسلم، ونفل رسول الله ﷺ الربع بعد الخمس في رجعتة، رواه أحمد وأبو داود، وكان نفل في بداية ربع، وفي الرجعة ثلث، رواه أحمد وترمذي وابن ماجه، ثم يتم يستحق السبب بقتله إذا كان المقتول مباحاً قتله حتى لا يستحق سبب بقتل النساء وصبيان والمجانين، ويستحق بقتل لأجير والمرضى منهم، والتاجر في عسكرهم، والذي نقض العهد، وخرج إليهم.

قتيلاً: أي مقتولاً باعتبار ما يؤول إليه. **لسرية**: وهي النقطعة من الجيش. [الباب: ٢/٣٠٧]

بعد الخمس: وفي 'شعير' قوله: بعد خمس ليس على سبيل الشرط طاهر؛ لأنه لو قتل ربع لكل جرح، وإنما وقع ذلك اتفاقاً، لا يرى أنه لو قتل سرية لكل جرح، فهذا أولى. وفي 'شعير'، ويستحق الإمام لو قال: من قتل قتيلاً فله سهم، إذا قتل هو استحساناً، بخلاف لو قال: من قتلته أنا، ففي سهمه تنهية إلا إذا عمم بعده، كما في 'البحر'

ولا يُنفلُ بعدَ إحرازِ الغنيمةِ إلا من الخمسِ، وإذا لم يجعلَ السلبَ للقاتلِ، فهو من جملةِ الغنيمةِ، والقاتلُ وغيرُه فيه سواءٌ. والسلبُ: ما على المقتولِ من ثيابه وسلاحه ومركبه. وإذا خرجَ المسلمون من دارِ الحربِ لم يجزُ أن يعلفوا من الغنيمةِ، ولا يأكلوا منها شيئاً. ومن فضلَ معه علفٌ، أو طعامٌ ردهُ إلى الغنيمةِ. ويُقسمُ الإمامُ الغنيمةَ: فيخرجُ خمساً، ويُقسمُ الأربعةَ الأحماسَ بين الغانمين: فللفارسِ سهمانِ، وللراجلِ سهمٌ عند أبي حنيفةٍ.

ولا يقلُ إلخ. نادر الإسلام؛ لأن حق العير تأكد فيه بالإحراز، وكذا لا يقل يوم الفتح؛ إذ فيه إبطال حق الغير. إلا من الخمس: أي يجوز استيفاء بعد الإحراز من الخمس إلا للعبي؛ لأن الخمس للمحتاج، كما في 'القهستاني' وغيره، لكن في 'الحر': تصريح بأنه تعين بدل على حواره للعبي فتشع. سواء. فيقسمه خمسة الغنائم عندها؛ لقوله: 'حيث من أبي سميعة: ليس لك من سلب قتيبك إلا ما طابت به نفس إمامك، وقال الشافعي: السلب لقاتل إذا كان من أهل أن يسهم به، وقد قتله مقلداً؛ لقوله: 'من قتل قتيلاً فله سهمه، ولأنه أكثر قتالاً، فيحتص به إصهاراً لتفاوت بيده وبين غيره، وبه قال أحمد، ولما: ما روي، ولأنه مأخوذ بقوة جيش الإسلام، فكان عليه الإسلام، فيجب أن يقسم خمسة الغنائم، وما رواه جهم أسبيل، فيحصن عليه بوفقاً بين الحديتين، وليس فيما رواه اشتراط القتل مقلداً. والسلب: بفتحين بمعنى المسلوب.

ومركبه. وكذا ما عني مركبه من السرج والألة، وما معه على مركبه من ماله. [الخوهره البيرة. ٣٦٧/٢] لم يجز أن يعلفوا إلخ. لأن الضرورة والحاجة إلى ذلك قد ارتفعت؛ لأن الغالب أنهم يحدون في دار الإسلام اصعباء والعلف، فلا يباح هم تناول من الغنيمة. (الخوهره البيرة) رده إلى الغنيمة. لأن الضرورة قد ارتفعت. (الخوهره البيرة) ويقسمه الامام إلخ. أي يجب على الإمام أن يقسم الغنيمة، ويخرج خمسها أولاً؛ لقوله تعالى: 'وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَنِيُّونَ' (أنفال ٤١). ويقسم أربعة الأحماس بين الغانمين، للتصوص الواردة، وعليه الإجماع، وعن هذا قال: نفارس سهمان، وسراجل وهو من لا فرس معه، سواء كان معه عير، أو رجل، أو م يكن فيه سهم، وهذا عند أبي حنيفة ورور، وقال: لنفارس ثلاثة أسهم، له سهم وفرسه سهمان، وهو قول الأئمة الثلاثة والبيه وأبي ثور وأكثر أهل العلم؛ ما روي أن النبي ﷺ أسهم للنفارس ثلاثة أسهم، سهماً له وسهمين لفرسه، وله: ما روي أنه ﷺ أسهم لنفارس سهمين، سهماً له وسهماً لفرسه، فتعارض فعلاه فيرجع إلى قوله ﷺ 'للفارس سهمان، وسراجل سهم'، كما في 'مجمع الأهر'. عند أبي حنيفة. قال الإمام بهاء الدين في شرحه: الصحيح قول أبي حنيفة، واختاره الإمام الزهري والسفي وصدر الشريعة وغيرهم. [الصحيح والترحيع: ٤٥٧]

وقالوا: للفارس ثلاثة أسهم، ولا يسهم إلا لفارس واحد، والبراذين والعِتاق سواء، ولا يسهم لراحلة ولا بغل. ومن دخل دار الحرب فارساً، فنفق فرسه استحق سهم فارس، ومن دخل راجلاً، فاشترى فارساً استحق سهم راجل. ولا يسهم لمملوك، ولا امرأة، ولا ذمي، ولا صبي، ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الإمام.

وأما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم: سهم لليتامى، وسهم للمساكين،

الألفرس واحد عند القطريين، وعند أبي يوسف: بينهم فرسين، لأنه سهم ريزا خمسة أسهم، فما
 أنه سهم يوم حير صاحب الأفراس إلا لفرس واحد، وما رواه محمود على التنبيل، كما أعطى سهمه
 س الأكوع سهمين وهو راجل. وفي التصحيح والترجيح: قال الإسبحاني: والصحيح قولهما، وعليه منى
 لأئمة البكرور فيه. [ص ٤٥٨] والبرادس جمع البردون، وهو حيل عجم، وعرف بكسر عين جمع
 عتيق، وهو فرس حواد سواد؛ لأن إرهاب العدو يضاف إلى جنس خيل، وهو شامل لبراديس وعرب وشحن
 وانقر، ولأن في البردون قوة لحمل والبصر، وفي عتيق قوة لصيد وسفر، فكل منهما حسنة لمفعلة.

لراحله وهي حي حمل عندها حمل. ولا يعل لأنه لا يقتل عندها، ولا يصح نصب و ضرب.
 اسحق موجود اشاوره بخرس. اسحق لأن لوقوف على حقيقة نفس متعسر، وكذا شهود بوقعة، فتقدم
 محذورة مقدمه [كتاب ٣٠٩٢] وجود المحذورة لا فرس ولا ينهم لسلوك ما روي أنه كان لا ينهم
 النساء والنسبان والعبد، لكن كان يصرح هو، وما استعان بالشهود على الشهود، يعقبنهم شيئاً من العصبه، يعني
 أنه لا ينهم هو، ولأن جهاد عادة، وإنما يس من أهل العادة، والعبي وانفراد عاجز ان عنه، وهذا لا يلحقهما وجهه.
 وهذا لا يمكنه حرم، وه معه، لا لا يصرح هو خريصه على قتال مع صهر حصصه، ينتهم، كذا في حديثه
 ولكن يصرح بصداء معجبين أي يعطى شيئاً قبلاً من أربعة لأحماس هو، ولا يمنع يصرح ينهم.

وأما الخمس فيقسم إلى شريعتين خمس إحدى كان أفراد الإمام أولاً، ي قسمه خمس على ثلاثة أسهم. سهم نبي صلى الله عليه وسلم، وسهم لأمير المؤمنين، ويعطى لكل واحد منهم سهم؛ ثلثه من: سهم خمسة عشر سهماً من كل مائة سهم، وثلثه من كل مائة سهم، وثلثه من كل مائة سهم، وثلثه من كل مائة سهم.

وعند الشافعي يقسم خمس أحساناً، سهم ذوي القربى، ونسبي حقه فيه الإمام، ويصرفه بن مصباح المسلمين، والباقي ثلاثة، ويسوي في ذوي القربى فقرهم وغنيهم، ويقسم بينهم بذكر مثل حصص الأشيب، ويكون ذلك بني هاشم وبني المطلب، ولا يكون غيرهم؛ لأنه لا يفرق في الكتاب، ولا في السنة بين الغني وفقير. وإذا انخفاء الأربعة قسموا خمس على ثلاثة أسهم كما قبلنا، وكلهم هم قدوة، وقال =

وَسَهْمٌ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَيَدْخُلُ فَقَرَاءُ ذَوِي الْقُرْبَى فِيهِمْ، وَيُقَدَّمُونَ، وَلَا يُدْفَعُ إِلَى أَغْنِيائِهِمْ شَيْءٌ. فَأَمَّا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْحَمْسِ، ^{قراءة لبي} فَإِنَّمَا هُوَ لِفَتْحِ الْكَلَامِ تَبَرُّكًا بِاسْمِهِ، وَسَهْمُ النَّبِيِّ ﷺ سَقَطَ بِمَوْتِهِ، كَمَا سَقَطَ الصَّفِيُّ، وَسَهْمُ ذَوِي الْقُرْبَى كَانُوا يَسْتَحِقُّونَهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنُّصْرَةِ، وَبَعْدَهُ بِالْفَقْرِ. وَإِذَا دَخَلَ الْوَاحِدُ أَوْ الْاِثْنَانِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ مُغِيرِينَ بغيرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، فَأَحْذُوا شَيْئًا لَمْ يُخَمَّسْ. وَإِنْ دَخَلَ جَمَاعَةٌ لَهُمْ مَنَعَةٌ، فَأَحْذُوا شَيْئًا خُمُسٌ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُمُ الْإِمَامُ.

أي قوة وشوكة

وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرًا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ،

= أبا معشر بن هاشم إن الله كره لكم عسائه الناس وأوساخهم، وعوَصُكم منها خمس خمس، وأعوص إنما شئت في حق من يشئت نه المعوص وهم الفقراء، وورد أنه جاءه عثمان ^{رضي الله عنه} من بني عبد شمس، وحيز من معصم من بني نوفل، فقالا: إنا لا نكر فضل بني هاشم، لكن نحن وبني النطلب في القرابة إلبث سوء، فماتت عطيتهم وأحرمنا، فقال: إني لم يرأوا معي هكذا وشئت بين أصابعه في إباحية والإسلام. فدل أن المراد من النص قرب نصرة لأقرب القرية، وكان قسمة الخفاء محصور من الصحابة، فكان إجماعا. وأعلم أنه كان أولاد عبد مناف أربعة: هاشم والمصتب، وعبد شمس، ونوفل، فهو عبد شمس وهو نوفل لا يعطون منه شيئا، وإنما هو لبني هاشم وبني المصتب خاصة.

لأَسَاءِ السَّبِيلِ وابن السبيل هو المنقطع عن ماله. [الخوهره البيرة: ٢ ٣٧٠] **ويقدمون**. لأن الله تعالى قدمهم في الآية، فقال تعالى: ^{١٠٥} ^{١٠٤} ^{١٠٣} ^{١٠٢} ^{١٠١} ^{١٠٠} ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١}

ولا من دِمَائِهِمْ. فَإِنْ غَدَرَ بِهِمْ، وَأَخَذَ شَيْئًا مِلْكَهُ مَحْظُورًا، وَيُؤْمَرُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ. وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبَ إِلَيْنَا مُسْتَأْمِنًا لَمْ يُمَكَّنْ لَهُ أَنْ يُقِيمَ فِي دَارِنَا سَنَةً، وَيَقُولَ لَهُ الْإِمَامُ: إِنْ أَقَمْتَ تَمَامَ السَّنَةِ، وَضَعْتُ عَلَيْكَ الْجَزْيَةَ، فَإِنْ أَقَامَ سَنَةً أَخَذْتَ مِنْهُ الْجَزْيَةَ، وَصَارَ ذِمِّيًّا، وَلَا يُتْرَكُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ، وَإِنْ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ، وَتَرَكَ وَدِيعَةً عِنْدَ مُسْلِمٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ، أَوْ دِينًا فِي ذِمَّتِهِمْ، فَقَدْ صَارَ ذِمَّةً مُبَاحًا بِالْعُودِ، وَمَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَالِهِ عَلَى خَطَرٍ، فَإِنْ أَسْرَ، أَوْ ظَهَرَ عَلَى الدَّارِ، فَقَتِلَ سَقَطَتْ ذِيُونُهُ، وَصَارَتْ الْوَدِيعَةُ فَيْئًا. وَمَا أَوْجَفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ بغير قتالٍ يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا يُصْرَفُ الْخَرَجُ.

ملكه ملكا محظورا لأنه حصل بسبب العسر، فأوجب ذلك حثا فيه، فكان محظورا، فإن لم يتصدق به، ولكنه باعه صح بعده، ولا يظن للمشتري الثاني كما لا يظن للأول. (الخوهرية البيرة) **وضعت عليك الخربة** أي ما من يدي يوضع على ذممي، وقد ثبت ذلك بالكتاب واسعة والإجماع، وما وقع عن بعض الناس أن في ذلك تقرير بكفر عنى أخراجه، وهو الكفر بمراد أنه دعوة إلى الإسلام بأحسن الخبثات، وهو أن يسكن بين مسلمين، فيرى محاسن الإسلام، فيسلم مع دفع شره في الحال، كما في 'القهسالي'. وقيل بانه؛ لأنها أفصى لأرب، وفيها حب الخربة، وهو مع عن ملكه فيما دونهما لاسد باب لتجارت، ونصير به مسجون، كما في 'كثير الكتب'. **وصار ذميا** لأنه صار مترما بحرية بعد هذه المقالة بإقامته سنة، وفيه إشارة إلى شترص القول ومدد؛ بصيرورته ذميا كما دل عليه كلام الغنائي وغيره، فإنه لو أقام سبب من غير أن يتقدم الإمام إليه، فيه الرجوع، كحل في كلام 'المسوط' دلالة على أنه يصير ذميا بمجرد الإقامة سنة، والأوجه الأول، كما في 'فتح'. **ولا يترك أن يرجع الخ** لأنه لما أقام بعد هذا صار مترما بحرية، فإذا أخذت منه الخربة صار ذميا، ولم يمكن من الرجوع إلى دار الحرب. [الخوهرية البيرة: ٣٧١ ٢] **على خطر** [أخضر في العفة. هو الإشراف على أهالك] لأنه بالأمان حصر دمه وماله، وروال خطر عن دمه لا يربل أخضر عن دمه، ففي ماله على ما كان عليه. (خوهرية البيرة) **فإن أسر أو ظهر** أي أسر ذلك المراجع، أو ظهر المسلمون على الدار، أي على دارهم فقتل سقطت ذيونهم؛ لأن ثبت بيد عبه بواسطة البطانة، وقد سقطت، ويد من عبه أسق به من يد العامة، فيحتص به، فتسقط وصارت وديعة فئيا، لأنه في يده تقدير؛ لأن يد المودع كيد، فيصير فئيا تغا لنفسه. **فيما** أي عيمة للعرة تغا لنفسه. **وما أوجف الخ** الإخفاف هو الإسراع والإرعاح لتسير، والوجيف نوع من السير فوق القرب، ومعنى المسألة: ما أوجف عليه المسلمون من أموال أهل حرب بغير قتال، مثل الأرضين التي أحبوا أهلها عنها لا حمس فيها. وقوله كما يصرف الخراج، فائدته: أن لا يقسم قسمة العيمة، ولا يجب فيه الخمس. [الخوهرية البيرة: ٣٧٢ ٢]

وأرضُ العربِ كُلُّها أرضُ عَشْرِ، وهي ما بينَ العذِيبِ إلى أَقْصَى حَجَرِ بَالِيمِن، ومَهْرَة إلى حَدِّ مَشَارِقِ الشَّامِ. والسَّوَادُ كُلُّها أرضُ خَرَّاج، وهي ما بينَ العذِيبِ إلى عَقْبَةِ حُلُوانَ ^{واحد الأحجار} ومن العَلَثِ إلى عَبَّادَان. وأرضُ السَّوَادِ مَمْلُوكَةٌ لأهلِها يُجْوزُ بَيْعُهُمْ لها، وتَصَرَّفُهُمْ فيها. وكلُّ أرضٍ أَسْلَمَ أهلُها عَلَيْها، أو فُتِحَتْ عَنُودٌ، وقُسِّمَتْ بَيْنَ الغَانِمِينَ، فهي أرضُ عَشْرِ. وكلُّ أرضٍ فُتِحَتْ عَنُودٌ، فأقَرَّ أهلُها عَلَيْها، فهي أرضُ خَرَّاج.

أرض عشر لأن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين لم يأخذوا الخراج من أهل العرب، ولأن الخراج تمسرة الغني، فلا يشت في أرضهم، كما لا يشت في رقابهم؛ وهذا لأن وضع الخراج من شرعه أن يقر أهلها على الكفر كما في سواد العراق، ومشركو العرب لم يقل منهم إلا الإسلام أو السيف، فلم يوجد بشرط.

العذيب قرية من قرى الكوفة. [الخوهرة البيرة: ٣٧٢/٢] **ومَهْرَة** هو موضع بالنسبة مسماة مَهْرَة من حداد أبو قبيبة يسب إليها الإبل المَهْرية. (الخوهرة البيرة) **والسواد** يعني سواد العراق، سمي به؛ لخصرة أشجاره وررعه، وسواد العراق أراضي، وقال التمرتاشي: سواد البصرة والكوفة قراهما. (الخوهرة البيرة)

أرض خراج لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فتح أسود وضع عليهم الخراج كمحصر من صحابة، وكذا على مصر حين فتحها عمرو بن العاص رضي الله عنه ستة عشر من الصحابة، واحتجعت الصحابة على وضع الخراج على الشام حين افتتح عمر رضي الله عنه بيت المقدس. **إلى عَقْبَةِ حُلُوان** عَقْبَة حيوان حد سواد العراق عرضاً، والعتب قرية بالعراق شرقي دجلة، وعبادان حصص صغير على شاطئ البحر، وصوب سواد العراق مائة وثمانون فرسخاً، وعرضه ثمانون فرسخاً، ومساحته ثمان وثلاثون ألف ألف حريب، وقيل: ستة وثلاثون ألف ألف حريب. (الخوهرة البيرة)

يجوز بيعهم لها الخ لأنها فتحت عنوداً وقهراً، وأقر أهلها عليها، ووضع عليهم الخراج في أرضهم، والخرية على رؤوسهم، فبقيت الأرض مملوكة لهم. (الخوهرة البيرة) **فهي أرض عشر** لأن الحاجة إلى ابتداء تنويع على المسبب، والعشر أليق به؛ لما فيه من معنى العادة، وكذا هو أحف حيث يتعلق بنفس الخراج، كذا في الهداية

وكل أرض أي ما سوى أرض العرب. **فأقر أهلها عليها** أي بلا إسلامهم، فإن أسود فتح عنود، ولما سلموا وضع عمر رضي الله عنه الخراج عليهم، ولم يسقط حين أسلموا، كذا في "الدر المنثور" شرح المنتقى.

فهي أرض خراج لأن الحاجة إلى ابتداء تنويع على الكفر، والخراج أليق به، وهذا إذا وصل إليها ماء الأنهار، وكل أرض لا يصل إليها ماء الأنهار، وإنما تسقى بعين فهي عشرية، بقوله **فأقر أهلها عليها** ما سقته ماء السماء ففيه لعشر، وماء العين في معنى ماء السماء، قال الله تعالى: **فأقر أهلها عليها** ما سقته ماء السماء، وفيه لعشر، (الخوهرة البيرة) وأعلم أن الشيخ رحمه الله أطلق قوله: **فهي أرض خراج**، وقال بعضهم: سوى مكة، فإنها فتحت عنوداً، وأقر أهلها عليها، إلا أنه لم يوصف على أراضيها الخراج، وترك لأهلها، وكما لا رق على العرب، =

ومن أحياء أرضاً موأناً، فهي عند أبي يوسف معتبرة بحيزها، فإن كانت من حيز أرض الخراج، فهي خراجية، وإن كانت من حيز أرض العشر، فهي عشرية. والبصرة عندنا عشرية بإجماع الصحابة عليهم السلام. وقال محمد عليه السلام: إن أحياءها بيئر حفرها، أو بعين استخرجها، أو بماء دجلة، أو الفرات، أو الأنهار العظام التي لا يملكها أحد، فهي عشرية، وإن أحياءها بماء الأنهار التي احتفرها الأعاجم، مثل نهر الملك ونهر يزجرد، فهي خراجية. والخراج الذي وضعه عمر رضي الله عنه على أهل السواد من كل جريب يبلغه الماء. . . .

= فكذلك لا خرج على أرضهم، فحقت بقعة. وبقيت عشرية، كما في مجمع الأكر وغيره قد ذكر شيخ من قبل، وأرض العرب كلها أرض عشرية، فلا اعتراض على الشيخ، ومن اعترض فقد عقل عند أبي يوسف واختاره محمدي والسفي وصدر الشريعة. [التصحیح والترجيح: ٤٥٨]

غيرها أي يقره؛ لأن ما يقر من شيء بأحد حكمه، فهي عشرية [وإن كانت بين جريبي وعشري، فهي عشرية] هذا لتفصيل في حق مسلم، وأما ما ذكر فيجب عليه خراج، وإن كان في حيز أرض العشر، أو أحياء ماء عشر، عشرية بإجماع الصحابة. والقدس أن تكون خراجية؛ لأنها فتحت عبوة، وقر عليها عيناها، وهي من حيز أراضي العراق، ولكن ترك القياس بإجماعهم، كما خرج عن قياس مكة تعصماً لها، وهذا عند الطرفين، وقال أبو يوسف ومن وافقه: إن البصرة خراجية، كما هو القياس.

فهي عشرية لأهل ميه عشر. [الساب: ٣١٥ ٢] لأن سب للماء وحياة هو الماء، فكان اعتباره أولى. مثل نهر الملك المراد به كسرى بوشيروان بن قباد كان جميع ملكه سباً ورعين سه، ونهر يزجرد وهو آخر ميوك معجم، وفل في سنة إحدى وثلاثين في خلافة عثمان. كذلك في النهاية. فهي خراجية حصته: أن محمد، عبر الماء إن سقيت ماء الخراج، فهي خراجية، وإن سقيت ماء العشرية تكون عشرية.

والخراج الذي الخراج على صريين: خراج مقاضة، وخراج مقاسمة، فخراج المقاضة: هو الذي ذكره الشيخ، وخراج المقاسمة هو ما بدأ اقتح لإمام يمد، ومن عبيهم، ورأى أن يضع عليهم جزء من خراج، ما نصف خراج، أو ثلثه، أو ربعه، فإنه يجوز، ويكون حكمه حكم لعشر، يعني أنه يتعلق بالخراج لا بالتملك من الزراعة، حتى إذا غص لأرض مع تمكّن لا يجب عليه شيء، كما في عشر، ويوضع ذلك في الخراج ومن حكمه، أنه لا يريد على النصف، ويسعى أن لا ينقص عن الخمس ضعف ما يؤخذ من التسمين، والحريص: أرض فوله ستون دراعاً، وعرضه ستون دراعاً يريد على دراع العامة بقصه، وذكر الصيرفي: أن المدرع اعتبر سبع فصات من غير الإهام. وفقير هشمي: هو ثلاثة أراطل بالعراقي مثل الصاع الحجاري، وذلك أربعة أماء عند أبي حنيفة ومحمد عليهم السلام، =

وَيَصْلَحُ لِلزَّرْعِ قَفِيزٌ هَاشِمِيٌّ، وَهُوَ الصَّاعُ وَدِرْهَمٌ، وَمِنْ جَرِيبِ الرُّطْبَةِ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَمِنْ جَرِيبِ الْكَرَمِ الْمُتَّصِلِ وَالنَّخْلِ الْمُتَّصِلِ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَصْنَافِ يُوضَعُ عَلَيْهَا بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، فَإِنْ لَمْ تُطَقْ مَا وَضِعَ عَلَيْهَا نَقَصَهَا الْإِمَامُ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى أَرْضِ الْخَرَاجِ الْمَاءُ، أَوْ انْقَطَعَ عَنْهَا، أَوْ اصْطَلَمَ الزَّرْعُ آفَةً، فَلَا خَرَاجَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ عَطَّلَهَا صَاحِبُهَا،

استأنسه

= ويكون مما يزرع في تلك الأرض. وقال الإمام ظهير الدين: يكون من الحطة والشعير، كذا في 'المستصفى'. ودرهم معناه: يكون الدرهم من وزن سعة، وهو أن يكون وزنه أربعة عشر قيراطاً. [الجوهرة البيرة: ٣٧٣/٢]

ومن حريب الرطبة [وهي برسيم والقرطبة في لغة أهل مصر، جمعه رطاب، وفي 'الغاية': الرطبة اسم للقصيب ما دام رطاباً] **الح** المتصلة ما لا يمكن الزراعة تحتها، ولأن المؤن متعاونة، فالكرم أحفها مؤنة؛ لأنه يبقى دهرًا مديدًا، والزرع أكثرها مؤنة؛ لاحتياجه إلى الكراب وإلقاء البذر وإحصاء البنداب، ونحو ذلك في كل سنة، والرطبة يسر الأحمق والأكثر، لأنه لا يحتاج إلى سدر كل عام، وتدوم أعوامًا كدوام الكرم، والوظيفة تتفاوت متفاوتًا فجعل الواجب في الكرم أعلاها، وفي الزرع أدناها، وفي الرصة أوسطها، كذا في 'الهداية' وغيرها، وهذا التقدير منقول عن عمر رضي الله عنه، وكان بمحض من الصحابة رضي الله عنهم كذا في بعض شروح 'الكرم'.

يوضع عليها الح: لأنه يسر فيه توصيف عمر رضي الله عنه، وقد اعتبر لصاقة في ذلك، فاعتبرها فيما لا توصيف فيه قالوا: وهما الطاقة أن يسرع الواجب نصف الخراج لا يرد عليه؛ لأن التصنيف عين الإنصاف لما كان لما أن يقسم الكل بين العامين. والبستان كل أرض يحوصلها حائط، وفيها نخيل متفرقة وأشجار آحر، وفي ديارها وضوا من الدراهم في الأراضي كلها، وترك كذلك؛ لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة من أي شيء كان، كذا في "الهداية".

نقصها الإمام: قال في 'الهداية': النقص عند قلة الربيع جائر بالإجماع. (الجوهرة البيرة)

الماء. فلم تخرج الأرض شيئاً بسبب غصة الماء وانقطاعه. **فلا خراج عليهم**. لأنه فات التمكن من الزراعة... وقوله: اصطلم الزرع آفة، يعني إذا ذهب كل الخراج، أما إذا ذهب بعضه قال محمد: إن بقي مقدار الخراج ومثله بأن بقي مقدار قفيزين ودرهمين تحت الخراج، وإن بقي أقل من مقدار الخراج أخذ نصفه، قال مشايخنا: والصواب في هذا أن ننظر أولاً إلى ما أفق هذا الرجل في هذا الأرض، ثم تنظر إلى الخراج، فتحسب ما أفق أولاً من الخراج، فإن فصل منه شيء أحد منه عني نحو ما بيانه، وما ذكر في الكتاب أن الخراج يسقط بالاصطلام، محمول على ما إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه أن يزرع الأرض إذا بقي ذلك، فلا يسقط الخراج، كذا في "الفوائد".

قوله: أو اصطلم الزرع آفة يعني سماوية لا يمكن الاحتراز عنها كالاحتراق ونحوه، أما إذا كانت غير سماوية، ويمكن الاحتراز عنها، كأكل القرود والسباع والأنعام ونحوه لا يسقط الخراج على الأصح، وذكر شيخ الإسلام: أن هلاك الخراج قبل الحصاد يسقط الخراج، وهلاكه بعد الحصاد لا يسقطه. [الجوهرة البيرة: ٣٧٤/٢]

فعليه الخراج، ومن أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله. ويجوز أن يشتري المسلم من الذمي أرض الخراج، ويؤخذ منه الخراج، ولا عشر في الخارج من أرض الخراج. والجزية على ضربين: جزية توضع بالتراضي والصلح، فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق، وجزية يتدبئ الإمام بوضعها إذا غلب الإمام على الكفار، وأقرهم على أملاكهم، فيضع على الغني الظاهر الغناء في كل سنة ثمانية وأربعين درهماً، يأخذ منه في كل شهر أربعة دراهم، وعلى المتوسط الحال أربعة وعشرين درهماً، في كل شهر درهماً،

فعليه الخراج: لأن يتمكن كذا ثانياً، وهو يدي فوته فأنه من تغل في أحسن لأمرين من غير عذر، فعليه خراج لأعني؛ لأنه هو الذي صيغ ريبه، وهذا الحكم يعرف، ولا يفتى به؛ كيلاً بتجرأ لصمة على أحد مؤول الناس، كذا في الهدية. **الخراج على حاله** لأن لأرض تصفت بالخراج، فلا يتغير بتغير ملك. [الجوهرة النيرة: ٢/ ٣٧٤] **ويجوز الخ** أما حوز الشراء: فلأنها ملكه، فحاز بشرائه كسائر أملاكه، وفيه يرم خراج بمسئله؛ فبما روي أن جماعة من صحابة شتروا أرض خراج بالكوفة، وأدوا الخراج، ولأنه قد شتري أرض خراج صار ممتزماً بالخراج، ويجوز أن يلزم الإنسان بالترمه ما لا يجوز أن يرمه ابتداءً كالمسئله إذا تكفل بخرية دمي كذا في شرح الأقطع. **ولا عشر في الخارج الخ** لأن الخراج يجب في أرض فتحت عبوه وقهره، والعشر في أرض أسسم أهلها صوغاً، ولوصفان لا يجتمعان في أرض واحدة. [الماب: ٢/ ٣١٧] مثل أي يشتري أسسم أرض خراج من الذمي، أو يشتري الذمي أرض عشيرة من أسسم فلا يجب العشر، والخراج على أسسم، ولا على الذمي؛ بقوله: لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسسم، ولأن أحد من أئمة العدل والحوار لا يجمع بينهما، فصار إجماعاً عملاً، وكفى بإجماعهم حجة.

والخربة على ضربين الخ الخربة جمعها خري مثل الخربة وسحي، وسميت بذلك؛ لأنها تخري عن دمي، أي تقضي وتكفي عن القتل، لأنه قد فيها سقط عنه قتل، وهي ثالثة بالكتاب، وهو قوله تعالى: **حتى يعضه** الجزية عن يده وهما صاعرون (البقرة: ٢٩)، وبالسنة وهو ما روي أنه عليه السلام أخذ الجزية من مجوس هجر **بحسب ما يقع الخ** كما صالح النبي ﷺ بني نجران على ألف ومائتي حبة، ولأن الموجب هو التراضي، فلا يجوز التعدي إلى غير ما وقع عليه. [الجوهرة النيرة: ٢/ ٣٧٥]

الظاهر الغناء هو صاحب مال لكثير يدي لا يحتاج إلى لعمل، والمتوسط يدي به مال لا يستعني عن العمل، والمعتمل من يكسب أكثر من حاجته، ولا مال له، ويدي قيد الفقير المعتمل؛ لأن الخرية عقوبه، وإنما تترك على من كان من أهل القتال حتى لا يلزم الزمن عنهم، وإن كان مفرطاً في اليسار، كما في المعتبرات.

وعلى الفقير الْمُعْتَمِلِ اثني عَشَرَ درهماً في كُلِّ شهرٍ درهمٌ.

وَتُوضَعُ الجزيةُ على أهلِ الكتابِ والمَجُوسِ وَعَبْدَةِ الأوثانِ مِنَ العَجَمِ، ولا تُوضَعُ على عَبْدَةِ الأوثانِ مِنَ العربِ، ولا على المُرتَدِّينَ. ولا جِزْيَةٌ على امرأةٍ، ولا صَبِيٍّ، ولا زَمِينٍ، ولا على فقيرٍ غيرِ مُعْتَمِلٍ، ولا على الرُهْبَانِ الذين لا يُخَالِطُونَ النَّاسَ. ومن أسْلَمَ وعليه جزيةٌ، سَقَطَتْ عَنْهُ،

في كل شهر إلخ: هذا كنهه عندنا، وقال شافعي: يوضع على كل حامل وحامة دينار، والفقير والعبي في ذلك سواء؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَجْرِي عَلَيْهِمْ جِزْيَةٌ وَلَا يَسْلَمُونَ﴾ أحد من كل حام وحامة دينار، أو عدله معافى أي من كل باع وباعة من غير فصل، ولأن الحرية إنما تحب بدلاً عن القتل، حتى لا تحب على من لا يجوز قتله كإداري، وهذا المعنى يتصمم المعنى والفقير، ومدهما منقول عن عمر وعثمان وعلي والصحابه رضي الله عنهم متوافرون، ولم يذكر عندهم أحد منهم، فصار إجماعاً؛ ولأن الحرية وحسب نصرة للمقاتلة؛ لأنها وحسب بدلاً عن النصرة بالنفس وأمال، والنصرة يتفاوت بكثرة أمال وقلته، فكذلك ما هو بدله، وما رواه الشافعي، فهو في مال وقع عليه أصبح بديل وجوه على الحامة، ولا حرية عندهن. وعند الشيء - بالفتح - مثله من خلاف جنسه، و - بالكسر - مثله من جنسه، وقوله: معافى أي حذ مثل دينار ردًا من هذا الجنس، يقال: ثوب معافى مسوب إلى معافى من مرة، ثم صار اسماً بغير نسبة. وعند مالك: على كل محتشم أربعة دنانير، أو أربعون درهماً، وعند أحمد يفرض على رأي الإمام.

وتوضع الجزية إلخ: لقوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ (التوبة: ٢٩) الآية، ووضع رسول الله ﷺ الجزية على المجوس (رواه البخاري)، كذا في الهداية وغيرها. والمجوس وهم قوم يعظمون النار ويعبدونها. على عدة الأوثان إلخ: لأن كفرهما قد تعنت، أما مشركوا العرب؛ فلأن النبي ﷺ شأنه بين أظهرهم، والقرآن نزل بسنتهم، فالمعجزة في حقهم أظهر، وأما المرتد؛ فإنه كفر بعد ما هدى للإسلام، ووقف على محاسنه، فلا يقبل من الفريقين إلا الإسلام أو السيف ريدة في العقوبة؛ ولأنهم لا يقولون على الكفر بارتق، فلا يجوز إقرارهم عليه بحرية. [الجوهرة النيرة: ٢ ٣٧٥] ولا صبي إلخ: لأن الحرية وحسب بدلاً عن القتل أو القتل، وهما لا يقتلان ولا يقتلان؛ لعدم الأهلية. (الجوهرة النيرة) ولا على فقير إلخ: لأن عثمان رضي الله عنه لم يوظفها عليه، وكان ذلك محض من الصحة، ولأن حراح الأرض لم توصف على أرض لا طاقة لها، فكذلك حراح البدن.

ولا على الرهبان: إذا كانوا لا يقدرُونَ على العمل. (الجوهرة النيرة)

سقطت عنه: لأنها تحب على وجه العقوبة، فتسقط بالإسلام كالقتل. (الجوهرة النيرة)

وإن اجتمع عليه الحولان ^{الذي} تداخلت الجزيتان. ولا يجوز إحداث بيعه ولا كنيسة في دار الإسلام، وإذا انهدمت البيع والكنائس القديمة أعادوها.

ويؤخذ أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زيارتهم ومراكبهم وسروجهم وقلامهم، ولا يركبون الخيل، ولا يحملون السلاح. ومن امتنع من الجزية، أو قتل مسلماً، أو سب النبي ﷺ، أو زنى بمسلمة لم ينتقض عهده، ولا ينتقض العهد إلا بأن يلحق بدار الحرب،

تداخلت الجزيتان. يعني يدخل أحدهما في الأخرى، ويقتصر على حرية واحدة، وهذا عند أبي حنيفة؛ لأنه ما وجبت عليه الجزية في السنة الأولى ولم توجد حتى دخلت السنة الأخرى، ووجبت حرية أخرى اجتمع عليه عقوبتان من جنس واحد، فيجب الانقضاء على أحدهما كالخدود، وقال أبو يوسف ومحمد بن نوح مداه لأهل حق في مال، فلا تتدخلان كالدبوس والخراخ، وإن مات عند تمام السنة، لا توجد منه في قومه جميعاً، وكذا إن مات في بعض السنة. [خوهره سيرة: ٢/٣٧٦] **ولا يجوز إلخ.** أي لا يحدث الكتيبي بيعه ولا كنيسة في دار الإسلام؛ بقوله: لا حصاء في الإسلام ولا كنيسة، والمراد إحداثها، يقال: كنيسة اليهود والبصاري لمعدهم، وكذلك البيعة إلا أنه عيب البيعة على معبد البصاري، والكنيسة على معبد اليهود، والدار شامة للأمصار وانقرى وانصاء، وهو الصحيح المحتر، كما في الفتح وغيره. **ولا كسبه** ولا صومعة ولا بيت دار.

أعادوها يعني من غير زيادة على إساء الأول من الكنائس والبيع القديمة؛ لأن حرية التورث من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا نترك البيع والكنائس، وفيه إشارة إلى أنها لا تقدم القديمة مطلقاً، سواء في الأمصار أو في السواد، وعمل الناس على هذا، وذكر محمد في العشر والخراج أنها لا تقدم في أمصار المسلمين. وفي الإحارث لا تقدم فيها، وهو الأصح عند الخنوي، كما في "قاضي حان"، وهذا كله في دار الفتحية، وأما في الصحبة فتقدم في المواضع كلها في جميع الروايات، (كما في التهمة)، ويراد بالقدمة: ما كانت قبل فتح الإمام بدقم ومصاحتهم على إقرارهم على بدقم وأرضيتهم، والأولى أن لا يصاحهم عليه، كما في "بحر"، هذا في المنهدة، أما إذا هدمت ولو بغير وجه فلا تجوز إعادتها، كما في المعتبرات.

ويؤخذ. لأن عمر رضي الله عنه كتب إلى أمراء لأحاديث تأمروا أهل الدمة أن يغموا في رقابهم بالبرصاص، وأن يطهروا مصابقتهم وأن يحدوا براديتهم، ولا ششوها بالمسلمين في أنوائهم. (الخوهره سيرة)

ولا يحملون السلاح. لأن في ذلك توسعة عليهم، وقد أمرنا بالتصديق عليهم [خوهره سيرة: ٢/٣٧٧] **لم ينتقض عهده.** أي لم يجرح عن حكم الدمة؛ لأن العاية التي ينهي به القتال الترام الحرية وقولها لا أدائها، والالتزام باق، وقال الشافعي - رحمته الله - سب النبي ﷺ يكون نقضاً؛ لأنه لو كان مسماً بقض إيمانه، فكذلك بقض أمانه؛ =

أَوْ يَغْلِبُوا عَلَى مَوْضِعٍ فَيَحَارِبُونَنَا. وَإِذَا ارْتَدَّ الْمُسْلِمُ عَنِ الْإِسْلَامِ عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ شُبْهَةٌ كُشِفَ لَهُ، وَيُحْبَسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ أَسْلَمَ، وَإِلَّا قُتِلَ، فَإِنْ قَتَلَهُ قَاتِلٌ قَبْلَ عَرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ، كُرِّهَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ.

وَأَمَّا الْمَرْأَةُ إِذَا ارْتَدَّتْ فَلَا تُقْتَلُ، وَلَكِنْ تُحْبَسُ حَتَّى تُسَلِّمَ. وَيَزُولُ مِلْكُ الْمَرْتَدَّةِ عَنْ أَمْوَالِهِ بِرَدِّهِ زَوْالًا مُرَاعَى،
موقوف

= إد عقد الدمة حيف عه، ولسا: أن سب النبي ﷺ كفر منه، والكفر انقار لا يجمع، فالضارئ لا يرفعه، كما في "أهدية". وهذا إما هو إذا لم يعلن، أما إذا أعس بشتمه واعتاده، فالحق أنه يقتل؛ لأن المرأة التي كانت تعس بشتمه - قتلت، وهو مذهب الأئمة الثلاثة، وبه يقضى اليوم، وفي المؤيد رده نقلاً عن الشفا من شتم النبي - فأرى الإمام أن يحفه بالبر منه ذلك، كما في "مجمع الأهر"، وفي "الدر المستقى" قال العيني وابن اهما: واختاري في السب أن يقتل، وبه أفق الخيز الرملي.

فيحاربونا لأهم صاروا حرباً عنيماً، فيعري عقد الدمة عن الإفادة، وهو دفع شر احراب. [الساب: ٢، ٣٢٠] **ثلاثة أيام** لتأمل كما في حيار البيع. **وإلا قتل**: بقوله - "من بدل ديه فقتلوه". (رواه السحاري)، وأحمد: "والمقتل في حفرة كالكب". **ولا شيء على القاتل** لأن القتل مستحق عليه بكفره، والكفر مبيح الدم، والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب. [الجزهرة النيرة: ٣٧٧/٢]

فلا تقتل هذا عبداً، وقال الشافعي: تقتل؛ لإصلاق قوله - "من بدل ديه فقتلوه"، وكلمة 'من' يعم الرجال والنساء، وقد تحقق تدبير الدين منها، وبه قال مالك وأحمد. ولسا: أن النبي ﷺ هي عن قتل النساء؛ ولأن أصبح لقتل كفر المحارب، والحرب معدوم في المرأة، فكما لا تقتل في الكفر الأصلي لا تقتل في الكفر الطارئ. وقوله: ولكن تحبس حتى تسلم؛ لأنها امتنعت عن إعفاء حق الله تعالى بعد الإقرار مع القدرة على إعفائه، فتحبس وتخبر عن الأداء، كما في حقوق العباد، وبو قتلها قاتل لم يضمن شيئاً؛ لأن قيمة الدم بالإسلام، وقد ران، لكبه يؤدب على ذلك؛ لارتكابه ما لا يحل.

ويزول ملك المرتد لأنه بالردة زالت عصمة دمه، فكذا عصمة ماله. وفي التصحيح والترحيج: قال الإمام حماد الإسلام: وهذا قول أبي حيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يزول ملكه، لأن أبا يوسف جعل تصرفه مسمرة تصرف من عبه الفصاض، ومحمد جعله مسمرة المرض، والصحيح قول أبي حيفة، وعنه مشي الإمام البرهاني والنسفي وغيرهما. [ص ٤٦٠]

فإن أسلم عادت أملاكه إلى حالها، وإن مات، أو قُتل على رِدِّته انتقل ما اكتسبه في حال الإسلام إلى ورثته المسلمين، وكان ما اكتسبه في حال رِدِّته فيئا. فإن لحق بدار الحرب مُرتدًا، وحكم الحاكمُ بلحاقه عتق مذبْرُوهُ وأمهاتُ أولاده، وحلت الديُونُ التي عليه، وانتقل ما اكتسبه في حال الإسلام إلى ورثته من المسلمين، وتُقضَى الديُونُ التي لزمته

فإن أسلم عادت الخ ومُرد: أنه بالردة يروى ماله موقوفًا، فإن ستمر حتى مات حقيقة، أو حكم بلحاقه ستمر يروى ثلاث من وقت ردة، وإن عاد عاد إلى ماله، وهد عتق حبيفة، وعندهما: لا يروى ماله؛ لأنه مكفٌ مدحج، فإن لم يقتل بقى ماله كالحكم عليه بالرحم ونقصان، ولأي حبيفة: أنه حربي مفهور في الدنيا حتى يقتل، ولا قتل بدون الحرب تحقيقًا أو تقديرًا، ويكون حربيًا يوجب رول ماله. إلا أنه مدعو إلى الإسلام بالإحبار عنه، ويرجى عوده إليه، فتوقفا في أمره، فإن أسلم جعل العارض كأن لم يكن في حق هدم حكمه، وصار كأن لم يزل، فم يعمل لسب. وإن مات أو قتل على رِدِّته، أو لحق بدار الحرب، وحكم بلحاقه استقر كفره، فم يعمل لسب عنه، وهو رلة منك. إلى ورثته المسلمين لأن رتداده موت حكمًا، فكأنه وقت لارتداد مات، فله الذي كان في يده وقت لارتداد يجري فيه أحكام ميت مسلم.

فما لأن ما حصل له بعد الردة. وفي صحيح والترحيع: فإن برهدي: وهد عتق حبيفة، وقال: كلاهما لورثته، واختار قول الإمام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم. [ص ٤٤٦]

عتق مذبروه الخ: يعني من اثنت، وحلت الديون التي عليه، وهد قومه جميعًا، أما على أصل أي حبيفة، فإن يروى ماله بالردة مراعى، ولحكم بالحق تسمية ماله، ولو مات استقر رول ماله، وعتق مذبروه وأمهات أولاده، ولم على نصيبهما، فإن ماله بالردة، وإنما يروى بموت، أو بالحق بد حكم به، فتفق الخواب فيه، وأما مكاتبه فيؤدي مال الكتابة إلى ورثته، ويكون ولأؤه لمرتد، كما يكون ولأؤه لمولى الميت، وإذا استقر رول ماله بالحق حلت ديونه مؤجلة كما لو مات. [الخواهرية سيرة: ٢ ٣٧٥، ٣٧٨]

وإسفل ما اكتسبه الخ: لأنه بالحق صار من أهل دار الحرب، وهم أموات في حق أحكام أهل الإسلام بانقطاع ولاية الانتماء، كما هي منقطعة عن الموتي، فصار كالموت إلا أنه لا يستقر خاقه إلا بقضاء القاضي؛ لاحتمال انعود إليه، فلا بد من نقضاء. [الخواهرية سيرة: ٢ ٣٧٩] ونقصى الديون هذه رواية رفر عن الإمام، وعنه: أنه يبدأ بكسب الإسلام، فإن لم يفسد ذلك نقصى من كسب الردة، وعنه. على عكسه، أي يبدأ بكسب الردة، وفي قهستاني، وهو الصحيح، فإن كسبه في حالة لإسلام حق لورثته بخلاف كسبها في حالة الردة، وهذا إذا ثبت الدين بغير الإقرار، وإلا فعن كسب الردة، كذا في "مجمع الأثر".

في حال الإسلام مما اكتسبه في حال الإسلام، وما لزمه من الديون في رده يُقضى مما في حال رده. وما باعه، أو اشتراه، أو تصرف فيه من أمواله في حال رده، موقوف، فإن أسلم صحت عقوده، وإن مات، أو قتل، أو لحق بدار الحرب، بطلت. وإن عاد المرتد بعد الحكم بلحاظه، إلى دار الإسلام مسلماً، فما وجد في يد ورثته من ماله بعينه أخذه. والمتردة إذا تصرفت في ماها في حال ردها جاز تصرفها. ونصارى بني تغلب يؤخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة، ويؤخذ من نسائهم، ولا يؤخذ من صبيانهم. وما جباه الإمام من الخراج، ومن أموال بني تغلب، وما أهده أهل الحرب إلى الإمام والحزبية....

طلبت هذا عند أبي حنيفة على أن الأصل عنده أن الردة تزيل منته. أما عندهما، فإنه جور ما صنع في الوجهين؛ لأن عندهما لا يروى منعه عن ماله؛ لأن الردة في إباحة دمه لا في روائ منعه كالتقصي عليه بالرحم ولقود، ولأبي حنيفة: أن المرتد رالت عصمة نفسه، فكذا عصمة ماله؛ لأنها تابعة لنفس غير أنه ما كان مدعواً إلى الإسلام بالإحسان عليه، ويرجى عوده إليه؛ بوقفه على محاسنه توفيقاً في أمره. واعلم أن تصرفات المرتد على أقسام: ١ - نافذ بالاتفاق كالاستيلاء والطلاق؛ لأنه لا يفتقر إلى حقيقة الملك ونظام الولاية. ٢ - وباطل بالاتفاق كالسكاح والديحة؛ لأنه يعتمد على، ولا ملة له. ٣ - وموقوف بالاتفاق كالموصية؛ لأنها تعتمد المساواة، ولا مساواة بين المسلم والمترد ما لم يسلم، ٤ - ومختلف في توقفه وهو ما عددناه.

أحده لأن الوارث يرى حقه فيه؛ لاستعانة حيث دخل في دار الحرب، وإذا عاد مسلماً احتاج إليه، فيقدم عليه، كذا في 'الهداية'. وفي 'الجوهرية النيرة': وأما إذا ناعه الوارث قبل الرجوع أو وهبه أو أعتقه فلا رجوع له فيه؛ لأن منته رأى من منعه، فصار كمنته الموهوب له إذا رآه، فإنه يسقط حق الرجوع، كذلك هذا. [٣٧٩/٢]

جاز تصرفها: لأن منكمها لا يزول بردتها. [الجوهرية النيرة: ٣٧٩/٢]

ونصارى بني تغلب الخ. وهو قوم من نصارى العرب بقرب الروم طلب عمر بن الخطاب منهم الجزية، فقالوا: نحن قوم ما شوكة تألف من دار الجزية، فإن أردت أن تأخذ منا الجزية فإنه نحق بأعدائك بأرض الروم، وإن أردت أن تأخذ منا ضعف ما تأخذه من المسلمين فلت ديت، فصالحهم عمر بن الخطاب على الصدقة المصاعفة، وقال لهم: هذه جزية فسموها ما شئتم، وكان ذلك خصرة الصحابة ٨٠ فصار جماعاً. [الجوهرية النيرة: ٣٧٩، ٣٨٠]

فَإِنْ بَدَّوْا قَاتِلَهُمْ حَتَّى يُفَارِقَ جَمَاعَتَهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فِئَةٌ أَجْهَزَ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَاتَّبَعَ مُوَلِّيَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِئَةٌ لَمْ يُجْهَزْ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَمْ يَتَّبِعْ مُوَلِّيَهُمْ، وَلَا تُسَبَّى لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ، وَلَا يُقَسَّمُ لَهُمْ مَالٌ.

وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُقَاتِلُوا بِسِلَاحِهِمْ إِنْ احتَاجَ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِ، وَيُحْبَسُ الْإِمَامُ أَمْوَالُهُمْ، وَلَا يَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ، وَلَا يُقَسَّمُهَا حَتَّى يَتُوبُوا فَيَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ.

وَمَا جَبَّاهُ أَهْلُ الْبَغْيِ مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي غَلَبُوا عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَاجِ وَالْعُشْرِ، لَمْ يَأْخُذْهُ الْإِمَامُ ثَانِيًا. فَإِنْ كَانُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ أَجْزَاءً مِنْ أَخْذِ مَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ، فَعَلَى أَهْلِهِ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُعِيدُوا ذَلِكَ.

فَإِنْ بَدَّوْا قَاتِلَهُمْ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: هَذَا مِمَّا نَسَى شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ، بَيِّنَةٌ لَهُ (حجرات: ٩).

حَتَّى يُفَارِقَ: فِي سِخَةِ: حَتَّى يَفْرُقَ جَمْعُهُمْ. وَاتَّبَعَ مُوَلِّيَهُمْ: وَهَذَا دَفْعًا لَشَرِّهِمْ؛ كَيْلَا يَحْقُقُوا لَهُمْ، وَالْإِحْهَارُ: الْإِسْرَاعُ. وَلَا يُقَسَّمُ لَهُمْ مَالٌ: لِقَوْلِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَقْتُلُ أَسِيرٌ، وَلَا يَكْشِفُ سِتْرَ، وَلَا يُؤْخَذُ مَالٌ، وَهُوَ الْقُدُوءُ فِي هَذَا الْمَالِ، فَقَوْلُهُ: 'لَا يَكْشِفُ هِمَّ سِتْرٍ' مَعْنَاهُ: لَا يَسِيءُ هِمَّ نِسَاءً، وَقَوْلُهُ: 'فِي الْأَسِيرِ' تَأْوِيلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هِمَّ فِئَةٍ، إِذَا كَانَتْ هِمَّ فِئَةٍ يَقْتُلُ الْأَسِيرَ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ حَسَنَةً، وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَحْبِيَ الْأَسِيرَ حِلَالَهُ؛ لِأَنَّهُ عَيْنٌ، كَانَ إِذَا أَحَدُ أَسِيرًا اسْتَحْلَفَهُ أَنْ لَا يَعْرِضَ عَلَيْهِ وَحِلَالَهُ. وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُقَاتِلُوا إِلَيْهِ: وَقَدْ الشَّافِعِيُّ: لَا يَحْزُزُ، وَالْكَرَاعُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ، هُوَ: أَنَّهُ مَا مِنْ مُسْلِمٍ، فَلَا يَحْزُزُ الْإِسْتِفَاعَ بِهِ إِلَّا بِرِصَاةٍ، وَلِذَا: أَنْ عَيْنًا قَسَمَ السِّلَاحَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ بِالْصُّرَّةِ، وَكَانَتْ قِسْمَتُهُ لِحَاجَةٍ لَا لِلتَّمْيِثِ، وَلِأَنَّ الْإِمَامَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِي مَالِ الْعَادِلِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، فَمِنْ مَالِ الْبَاغِيِّ أَوَّلَى، وَالْمَعْنَى فِيهِ إِحْقَاقُ الضَّرَرِ الْأَدْنَى لِدَفْعِ الْأَعْنَى، كَذَا فِي 'الْهُدَايَةِ'.

وَيُحْبَسُ الْإِمَامُ أَمْوَالُهُمْ إِلَيْهِ: لِأَنَّهُ تَحَدَّثَ أَمْوَالُهُمْ لَا يَحْزُزُ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْمُونُونَ، وَدِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ مَعْصُومَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْبَسُ؛ دَفْعًا لَشَرِّهِمْ وَقَوْلُهُمْ بِقَدْرِ الْمُمْكِنِ لِإِهْلَاكِهِمْ. لَمْ يَأْخُذْهُ: لِأَنَّ وَلَايَةَ الْأَحَدِ لَهُ نَاعِتَارُ الْحِمَايَةِ، وَلَمْ يَحْمَهُمْ، كَذَا فِي 'الْهُدَايَةِ'. فِي حَقِّهِ: أَيُّ فِي الْجِهَةِ الَّتِي عَيْنُهَا الشَّارِعُ.

مَنْ أَخْذَ مِنْهُ: نَوْصُولُ الْحَقِّ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ. [اللباب: ٢ ٣٢٦] فَعَلَى إِلَيْهِ: وَفِي نَسَخَةٍ: فَأَقْبَى.

فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى: لِأَنَّ سَقُوطَ الْمُصَالِبَةِ قِصَاصٌ لَا يَوْجِبُ سَقُوطَهَا دِيَاةً، كَذَا فِي 'السَّيَةِ'.

أَنْ يُعِيدُوا إِلَيْهِ: لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ. (اللباب)

كتاب الحظر والإباحة

لا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ لِبْسُ الْحَرِيرِ، وَيَحِلُّ لِلنِّسَاءِ، وَلَا بَأْسَ بِتَوَسُّدِهِ

كتاب الحظر الح: مناسبة بين هـ نكتات وبين ما سبق: أن المتقدم بيان الجهاد، ومنه تحصل العائنه، ومنها: ما يحل استعماله وما لا يحل، وهذا الحل وعدم الحل يجريان في غيرها أيضاً، فعين بينهما كتاباً مستقلاً، ونقته باخضر والإباحة، وهو حسن؛ لأن الخطر: المنع، والإباحة: الإصلاقي، وفيه بيان ما أباحه الشرع وما منع، ونقته بعضهم بالاستحسان؛ لأن فيه بيان ما حسمه الشارع وقبحه، وبعضهم بكتاب زهد ولورخ؛ لأن كثير من مسائله أطلقه شرع، وتركه لورخ ولزهد، وبعضهم بالكرهية كصاحب هداية؛ لأن بيان مكروههم هو حجب لاحتراز عنه، ونكسوا في معنى المكروه، فنروي عن محمد بن كل مكروه حرم إلا أنه ما م حذ فيه نصاً قطعاً لا يفتق عنه نص الجرم، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إن الجرم أقرب، ثم الخطور ههنا عبارة عن ما منع من استعماله شرعاً، وهو ضد المنع، وبيان حرم المكف بين فعنه وتركه من غير استحقاق ثوب، ولا عقاب.

لا يحل للرجال الح: حائل بينه وبين بدنه على مذهب، كما في 'تنوير'؛ لأن لبي هي عن لبس حرير والديبا، وقال: إنما نسبه من لا حلاق له أي لا نصيب له في لأخرة، ولم يفرق بين الخلل وغيره. ويحل للنساء، إنما أحدها لبس حديث آخر، وهو ما روه عدة من الصحابة، منهم عبي أن النبي ﷺ خرج ويأخذ بيده حرير، وبالأخرى ذهب، وقال: 'هذهن حرامان على ذكور أمي، حلال لآلئهم'، ويروي حل لآلئهم، لأن القليل عفو، وهو مقدار أربع أصابع، كما هي في العرض دون صدور، ذكره الفهستاني وغيره، ورد ابن حنبل عن 'القمية': لا أصابع السيف، وهي قدر أربع أصابع عمر وقال في 'تنوير': مضمومة، وقيل: مستورة، ثم طاهر مذهب عدم جمع منفرد وبو في عمامة، كما سطر في 'القمية'، وحدث كاعنه؛ لأن ساس يسون ثياب، وعبه لأعلام وصرر في نيت الأعضاء من غير كثير، وإن كان أكثر من لأربع فهو مكروه، وقد روي أن النبي ﷺ لبس حلة مكفوفة بالحرير، وروي أنه لبس فروه، أطرافها من الديدساج، وكان المعنى في ذلك أنه تبع، كما في 'الشرح'، وفي 'السير الكبير' أن لعنه حلال مصفاً صغير كان أو كبير.

ولا ناس بتوسده تحت رأسه وجسه وافتراشه واليوم عبه، وكذا تعيق الحرير والأسر على حذار ولأبواب عند أبي حنيفة؛ ما روي أنه عا جس على مرفقة حرير، ومرفقة وسادة لانتكء، وقد كان على سباط عند س عباس مرفقة حرير. وروي أن نساً حصر وسه فحس على وسادة حرير، ولأن القليل من لبس منسج كالأعلام، فكذا القليل من اللبس والاستعمال، وقالوا: يكره توسده؛ لأنه من ري أحبارة والأكاسرة، والتشبه هم حرام، قال عمر: إياكم وري لأعاجم، ويقوهما أحد أكثر المشايخ، كما في 'الفهستاني' عن بكرماني، =

عند أبي حنيفة رحمه الله، وقالوا رحمهم الله: يُكرهُ تَوَسُّدُهُ. وَلَا بَأْسَ بلبسِ الخُريرِ والديباجِ في الحربِ عندهُما، ويُكرهُ عندَ أبي حنيفة رحمهم الله. وَلَا بَأْسَ بلبسِ المُلحَمِ، إِذَا كَانَ سَدَاهُ إِبْرِيسَمًا، وَلُحْمَتُهُ قَطْنًا، أَوْ خَزًّا. وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ التَّحَنِّي بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا بَأْسَ بِالخَاتَمِ وَالْمَنْطَقَةِ وَحِلْيَةِ السَّيْفِ مِنَ الْفِضَّةِ،

= وهو الصحيح، كما في البرهان، قساً، انتهى ورد في النسخ. وهذا دونه فلا يحق له، وعينه استوعب الشروح فيحفظ، وفيه إشارة إلى أنه الاستناد إلى وسادة من دياح، وهو منقش من الحرير، وكذا وضع ملاءة الحرير على سرير الصبي، وكذا الغوص على نساط الحرير، والصلاة على سجادة من إبريسم؛ لأن الحرام هو النسخ أما الانتفاع بماتر الوحود فليس حرام، كما في صلاة 'الخواهر' وغيره وأقره القهستاني وغيره، ثم هذا الخلاف على قول القدوري وصاحب 'المطومة' و'المجمع'. وذكر في 'الجامع الصغير': الخلاف بين الإمام ومحمد، وذكر أبو الليث أن أبا يوسف مع الإمام، وهكذا في 'الحجدي'، ولو جعله سترًا، ذكره في 'العيون'. أنه لا يكره للإمام، وفي 'أهدية': على الاختلاف.

عند أبي حنيفة واختار قول الإمام الشافعي وأبو حنيفة وغيرهم. [التصحيح والترحيح: ٤٦٢]
ولا ناس يلبس الحرير إلخ: اعلم أن ناس الحرير والندياح يكره في الحرب عند أبي حنيفة إذا كان مصممًا لأن
 السبي. هي الرجال عن لبسه ولم يقص؛ ولأنه يمكن أن يقوم غيره مقامه في الحرب. فلا تدعو الحاجة إليه،
 وعندهما لا يكره؛ لأن فيه ضرورة، فإن الخالص منه أدفع لمضرة السلاح، وأهيب في عين العدو، فبنا: الضرورة
 تدفع بالاحتياط، وهو الذي لحقته حرير وسداه غير حرير، والمحلوط لا يكره لبسه إجماعًا، ذكره الحنفي.
 [الخوهرية المبره: ٣٨٢/٢] **ولا ناس يلبس الملحم إلخ:** لأن الصحابة كانوا يلبسون الحر، والحر مسدود
 بالحرير؛ ولأن الثوب إنما يصير ثوبًا باللسح، واللسح بالدمعة، فكانت هي المعتبرة دون السدي، وقال أبو يوسف:
 أكره ثوب القرم يكون بين القرم والطهارة، ولا أرى محشو القرم بأسًا؛ لأن الثوب مسوس، والخشوش غير مسوس،
 كذا في الهداية. **ولا يجوز للرجل إلخ:** ما ورد من أنه لا يجرح ولا يحدى يديه حرير وبالأحرى ذهب،
 وقال: هذان حرامان على ذكور أمتي حلالان لإناثهم، ويروى: حل لإناثهم، كما في الدرر.

بالذهب والقصة. وكذا التول؛ لأنه حل للنساء. [الخوهرية الميزة: ٣٨٣، ٣٨٢/٢]

والمطقة قال في "القاموس": مطقة كحكة: ما يتطرق به الرجل، وشدة وسطه مطقة. [اللباب: ٣٢٨/٢]

من القصص لا غير، أما الذهب فلا يحور لرجال التخنم به. ثم الخاتم من القصص إنما يباح لرجل إذا ضرب على صفة ما ييسره الرجال، أما إذا كان على صفة حوائثه أساء فمكروه. قال في 'الدحيرة': ويسعى أن يكون قدر فضة الخاتم مثقالاً، ولا يراد عليه، وقيل: لا يبيع به المثقال، ولو اتحد حائثاً من قصة وقصه من عقيق أو ياقوت أو زبرجد أو فيروز - نقش عليه اسمه، أو اسماً من أسماء الله تعالى لا بأس به، لكن يجعله في كفه أو كمينه إذا دخل =

ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة، ويكره أن يلبس الصبي الذهب والخير. ولا يجوز الأكل

= احلاء أو استحي، ولا يتحتم إلا بالفضة، كما في 'الجامع الصغير'، وهذا نص على أن يتحتم بالفضة والحجر حرم، وقد روي أن النبي ﷺ رأى على رجل حائماً من صفر، فقال: 'ما بي أحد مثلك رائحة الأصنام'، ورأى على آخر حائماً من حديد فقال: 'ما بي أرى عبث حلية أهل النار'. وفي 'الحجدي': لتتحتم بالخديد وصفر والنحاس والرصاص مكرهه لرجل حر وساء؛ لأنه ربي أهل النار، وأما العقيق فهي التحتم به اختلاف المشيخ، وصحح في 'أوجيز' أنه لا حور. وقد قاضي حاش: الصحيح أنه حور، وبه قال السرخسي، قلت: وكيف لا، فإنه كان يتحتم بالعقيق، وقال: حتموا بالعقيق، فإنه مبارك. وفي 'الجوهرية البيرة': ويستحب أن يجعل فص الخاتم إلى باض كفه خلاف النساء؛ لأنه تزين في حقهن [٣٨٣/٢] وغيرها، وإنما يتحتم نقاضي والسلطان: خاتمتها إلى الختم، وأما غيرها وإن كان في معاصم، وهو من كان مدر منها بيتة في المعاملات، ولا بد له منها، فالأفضل له تركه؛ لأن الخاتم في المعاملات لا يوقف على ليس الختم، كما ورد في الحديث أن ابن عمر كان يختم به، ولا يسه، كما صرح به مولانا شيخ محمد أحدث التهاوي. في حاشيته على 'سبب السائي'. وهكذا رأينا في المسبوعات الفقهية. وسعي أن يتحتم في حصرة أسرى لا في اليمنى؛ لأنه شعار روافض، فيجب التحريم عنه، كذا نقله حرجدي في 'أبرهان عن كشف سردي'، وأما قوله: 'اجعلها في يمينك، فكان في الابتداء، ثم صار شعار الرافضة، كذا في خلاصة' فافهم. وفيه: من الفضة قد سلك من الختم ومنطقة وحية السيف، أم الخاتم فمر بياض، وأما منطقة وحية السيف، فهما لا كرهان بالإجماع. قال ابن سيد الناس: إن النبي ﷺ كان له منطقة من أدم مشور، أي مقشور ثلث حلقها وأربعها وطرفها فضة، وإبريم: الذي في رأس المنطقة ونحوها، كذا في شرح النقية 'لعمري نقاري، وفي 'رد المحتار': عدمه عبارته مصقة، نك في 'نقية': لا بأس باستعمال مصقة حلقها فضة، ولا بأس بـ: كان قليلاً، وإلا فلا وفي 'تطهيره': وعن أبي يوسف: لا بأس بأن يجعل في أطراف سبور النجاء، ومنطقة الفضة، ويكره أن يجعل جميعه أو عامه الفضة، واشترط في حية السيف أن لا يصع يده على موضع الفضة، كذا في 'رد المحتار'.

وخور للنساء التحلي بالذهب والفضة؛ لأنهن في استعمال ابنة ذهب والفضة والأكل فيها، ولأذهان منها كذا حاش. [جوهرية بيرة. ٣٨٣/٢] ويكره أن يلبس الصبي الذهب [لأنه من ذكور الأمة] لأن التحريم لما ثبت في حق الذكور، وحرم لبس حرم للناس، كاحتمل حرم شره حرم سقيه؛ ولهذا قال حرجدي: إن لآدم كذا على من أنسه ذلك. ولا يجوز الأكل بالذهب لأن النبي ﷺ هي عن ذلك، وكذا لا يجوز منطقة الذهب وفضة وتميل الذهب والفضة، وكذا الكحل والعمرة والمرّة وغير ذلك، وأما لآية من غير الذهب والفضة، فلا بأس بالأكل وشرب فيها، ولأذهان وتنظيف منها، والانتفاع بها لرجل وساء كالخديد وصفر والنحاس والرصاص والحشب والطين. (الجوهرية البيرة)

والشرب، والادّهان والتّطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء.
ولا بأس باستعمال آنية الزجاج والرصاص والبور والعيق. ويجوز الشرب في الإناء
المفضّض عند أبي حنيفة ^{مروى بمفصلة} ~~ح~~ والركوب على السرج المفضّض، والجلوس على السرير
المفضّض. ويكره التعشير في المصحف والنقطة. ولا بأس بتحلية المصحف ونقش
المسجد، وزخرفته بماء الذهب. ويكره استخدام الخصيان.

للرجال والنساء: لما روي عن حنيفة رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تنسوا الخمر ولا اندياح، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في أصحابها، فلما هم في الدنيا ولكم في الآخرة"، (رواه اسحاري ومسلم)، فإذا ثبت ذلك في الأكل والشرب فكذا في الطيب وغيره؛ لأنه متبه في الاستعمال، وستوي فيه رجل ونساء؛ لإطلاق الحديث، كذا في "العيي". **ولا بأس الخ**. وقال الشافعي: يكره؛ لأنه في معنى الذهب والفضة في التماخر به، قلنا: ليس كذلك؛ لأنه ما كان من عادتهم التماخر به غير الذهب والفضة، كذا في "هداية".
في الإناء المفضّض الخ هذا إذا كان يتقي موضع الفضة، أي يتقي موضع الصم، وقيل: موضع الفم وموضع اليد أيضاً في الأحد، وفي السرير والسرج موضع الخموس. وقال أبو يوسف: يكره ذلك، وقول محمد يروى مع أبي حنيفة، ويروى مع أبي يوسف، وعلى هذا الخلاف الإناء المصب بالذهب والفضة والكرسي المصب بهما، وروي أن هذه المسألة وقعت في مجلس أبي جعفر الدوانيقي وأبو حنيفة وأئمة عصره حاضرون، فقالت لأئمة: يكره وأبو حنيفة ساكت، فقيل له: ما تقول؟ فقال: إن وضع فاه في موضع الفضة يكره، وإلا فلا، فقيل له: من أين ذلك؟ فقال: أ رأيت لو كان في إصبعه حاتم فضة فشر من كفه أبكره ذلك؟ فوقف اكل وتعجب أبو جعفر من جوابه، كذا في "الربيعي". **عند أبي حنيفة:** واحتار قول الإمام الأئمة المصححون الخوئي والسمي وصدر الشريعة وغيرهم. [التصحیح والترجيح: ٤٦٣، ٤٦٤]

ويكره التعشير: لأنه روي عن عبد الله بن مسعود كراهة ذلك، وقال: جردوا، ولأنه غير القرآن، فكره أن يجعل في المصحف، كذا في "شرح الأقطع". والتعشير: هو التعلیم والمصل بين كل عشر آيات علامة، يقال: إن في القرآن ستمائة وثلاثاً وعشرين عشرة. [الخوهره النيرة: ٣٨٤/٢] **والنقط:** إنما كان النقط مكروهاً فيما تقدم؛ لأنهم كانوا عرباً صريحاً لا يعترهم اللحن والتصحيف، وأما الآن فقد اختلطت العجم بالعرب، فالنقط والشكل مستحب؛ لأن ترك ذلك إحلال بالحفظ. (الخوهره النيرة) **ولا بأس بتحلية الخ** لأن المقصود بذلك التعصية والتشريف، ويكره فعل ذلك على طريق الرياء وريبة الدنيا، وفي "الحجدي": لا بأس به إذا كان من غير وقف المسجد، أما إذا كان من عنة المسجد لم يجز، ويضمن المتولي بذلك. (الخوهره النيرة)
ويكره الخ: لأن الرعية في استخدامهم حث الناس على هذا الصنيع، وهو مثله محرمة. (الخوهره النيرة)

وَلَا بَأْسَ بِخَصَاءِ الْبَهَائِمِ، وَإِنزَاءِ الْحَمِيرِ عَلَى الْخَيْلِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُقْبَلَ فِي الْهَدْيَةِ وَالْإِذْنِ قَوْلُ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ، وَيُقْبَلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ قَوْلُ الْفَاسِقِ، وَلَا يُقْبَلُ فِي أَخْبَارِ الدِّيَانَاتِ إِلَّا قَوْلُ الْعَدْلِ، وَلَا يُجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ إِلَّا إِلَى وَجْهِهَا وَكَفِّهَا،

وَلَا بَأْسَ بِخَصَاءِ [وفي بعض النسخة: خصاء، وفي بعضها: بخصى] **البهائم الخ** لأن في الأول [أي خصاء البهائم] مسعة الشهمة وسس، فإن فيه سخنها ويطيب به لحمها، وقد روي أن أسي^{٣٦} ضحى بكسيتين أمسين موحوتين، وهم مرصوص خصاهم، واشي: أي براء حمير على سعد فقد صح أن لبي^{٣٧} ركب لعبة، أخرجه اسخاري ومسلم في الجهاد، فهو كد هدد، فعل حراماً ما ركنه؛ ما فيه من فتح بانه. **ويجوز أن يقبل الخ** وهذا إذا عتب على رأيه صدقهم، أم إذا عتب على ظنه ذلك ما يسعه قوله منهم. [الجوهرية اميرة: ٢ ٣٨٤]

ويقبل في المعاملات الخ وهي مثل الوكالات والمصاريف، والإذن في التجارات، وهذا إذا عتب على الرأي صدقه، أم إذا عتب عليه كذب فلا يعمل عليه، وأصله: أن معاملات يقبل فيها حر كل مبر حر كد أو عبد، مسلماً كان أو كافراً، كبير كان أو صغير؛ عموم بضرورة، فإن لإسناد قمتا نجد مستحجماً بشتراط اعادة ليعامه، ويستخدمه، ويعتبه إلى وكلائه، ونحو ذلك، ولا دليل مع السامع سوى الخبر.

إلا قول العدل عدم كثرة وقوعها حسب وقوع المعاملات، فحار أن يشترط فيها ريادة، فلا يقبل إلا قول المسلم العدل؛ لأن لفاسق متهم، وكافر لا يترحم حكم، فليس به أن يرم اسم. [اسباب: ٢ ٣٣١] سوء كان حرّاً أو عبداً أو أمة، ومن لديانات لإحذر بحاسة ماء حتى إذا أحبره مسلم مرضى بحاسة ماء يتوصلاً به، وإن كان محبر فاسقاً تحرّى، فإن كد أكثر رأيه أنه صادق يقيم، ولا يتوصلاً به، وبأرق ادء وببهم كان حوص، وإن كد أكثر رأيه أنه كذب يتوصلاً به ولا يقيم، وهذا جواب حكم، أم في الاحتياط يقيم بعد الموضوع. (الجوهرية النيرة مع الاختصار)

إلا إلى وجهها وكفها لقوله تعالى: **وَلَا تُسَبِّحْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ حِينَ يُدْعَى لِلْعَصَا** (نور ٣١) أي لا ما جرت لعادة وحسة على ظهوره، فإن عبي وبس عس. ما صهر منها الكحل والخاتم، يعني موضع الزينة وهو العين، وموضع الخاتم وهو الإصبع، وهذا بإطلاق اسم الحار على الخن، ومرد بعين الوجه، وبالإصبع بيد، وهو من إطلاق اسم البعض على الكل؛ ولأن في إبداء الوجه والكف ضرورة حاجتها إلى المعاملة مع الرجل أحياناً وعصاء وغير ذلك. قال في الهدية: وهذا تخصيص على أنه لا يباح النظر إلى قدمها، وعن أبي حنيفة أنه يباح؛ لأن فيه بعض ضرورة؛ لأنها يعتد إلى إبداء قدمها إذا مشيت حافية أو متعنة، وربما لا يحد الحف في كل وقت، كما ذكره في الكافي، وعن أبي يوسف: أنه يباح النظر إلى ذراعيها أيضاً؛ لأنه قد يبدوها عادة، كما في الحر والطح وغسل الثياب، كذا في "الكفاية".

فإن كان لا يأمن من الشهوة لم ينظر إلى وجهها إلا لحاجة. ويجوز للقاضي إذا أراد أن يحكم عليها، وللشاهد إذا أراد الشهادة عليها، النظر إلى وجهها وإن خاف أن يشتبه. ويجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها. وينظر الرجل من الرجل في جميع بدنه إلا ما بين سرتيه إلى ركبته. ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر إليه الرجل، وتنظر المرأة من المرأة إلى ما يجوز للرجل أن ينظر إليه من الرجل. وينظر الرجل من أمته التي تحل له وزوجته إلى فرجها. وينظر الرجل من ذوات محارمه إلى الوجه

لم ينظر إلخ لقوله: "من نظر إلى محاسن امرأة أحسية صت في عيبه الاث يوم القيامة"، الاث هو الرصاص، وقوله إلا حاجة هو أن يريد الشهادة عليها، فيحور به النظر إلى وجهها وإن خاف الشهوة؛ لأنه مضطر إليه في إقامة الشهادة. [الخواهره اميرة: ٢ ٣٨٥] وإن خاف ان يشتبه. للحاجة إلى إحياء حقوق الناس بواسطة القضاء وأداء الشهادة، ولكن يسعى أن يقصد به أداء الشهادة وإحكم عليها لا قضاء الشهوة، وأما اسطر لتحمل الشهادة إذا اشتبه، قيل: يباح، كما في حالة الأداء، والأصح أنه لا يباح؛ لأنه يوجد من لا يشتبه، فلا ضرورة، ومن أراد أن يتزوج امرأة، فلا بأس أن ينظر إليها وإن علم أنه يشتبه؛ لأن المقصود إقامة السنة لا قضاء الشهوة. (الخواهره اميرة) ويجوز للطبيب إلخ للضرورة، ولكن يستر كل عضو منها سوى موضع المرض، ثم ينظر، وبعض ينظره عن غير موضع المرض ما استطاع، وينبغي له أن يعلم امرأة إن أمكن؛ لأن ينظر لحسن أحف، وإلا ينظر على الوجه الذي ذكرناه. وينظر الرجل إلخ ولو أمر صبيح الوجه إذا أمن الشهوة. [الناس: ٢ ٣٣٢] لقوله لا لعني إلخ لا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت، وما يباح النظر إليه للرجل من الرجل يباح للنس. (الخواهره اميرة) إلى ركبته. لأن العورة منه إلى دنت، كما مر في كتاب الصلاة. ويجوز للمرأة إلخ: وذكر في الأصل أن نظر المرأة إلى الرجل الأحبي مكرهة نظر الرجل إلى محارمه؛ لأن اسطر إلى خلاف الحس أعص. [الخواهره اميرة: ٢ ٣٨٦] من الرجل: لوجود المخاسنة وانعدام الشهوة عالياً. (الخواهره اميرة)

وينظر الرجل إلخ: سواء كان شهوة أو غيرها؛ لقوله لا. عص بصرت إلا عن روجحت وأمتث، والمراد بالأمه: التي يحس وضوءها، وأما إذا كانت لا تحل كالأمه المخوسية، أو أخته رضاعاً، أو أم امرأته وأمثالها، فلا يحل النظر إلى فرجها، والأولى أن لا ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه؛ حديث عائشة رضي الله عنها، ولأنه يورث السب، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول: الأولى أن ينظر إلى فرج امرأته وقت الوفاة؛ لأنه أبلغ في تحصيل معنى المدة. من ذوات محارمه: ومحارم من لا يجوز مآكثهن على التأيد بسب أو سب، مثل الرضاع والمصاهرة، سواء كانت المصاهرة نكاح أو سفاح في الأصح، كذا في "الهدية"، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿لَا تُنكِسُ بَنَاتِ الْأَخِيَّاتِ﴾ (سور ٣١) الآية، ولم يرد به نفس الزينة؛ لأن النظر إلى عين الزينة مباح مطلقاً، ولكن المراد موضع الزينة، كذا في "مر الحقائق".

وَالرَّأْسِ وَالصَّدْرِ وَالسَّاقَيْنِ وَالْعَضُدَيْنِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى ظَهْرِهَا وَبَطْنِهَا وَفَحْدِهَا. وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَمَسَّ مَا جَازَ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَيَنْظُرَ الرَّجُلُ مِنْ مَمْلُوكَةٍ غَيْرِهِ إِلَى مَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْ دَوَاتِ مَحَارِمِهِ، وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَمَسَّ ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ الشَّرَاءَ، وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَهِيَ. وَالْخَصِيُّ فِي النَّظَرِ إِلَى أَجْنَبِيَّةٍ كَالْفَحْلِ. وَلَا يَجُوزُ لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَنْظُرَ مِنْ سَيِّدَتِهِ إِلَّا إِلَى مَا يَجُوزُ

وَلَا يَنْظُرُ إِلَى ظَهْرِهَا الخ. لأخيهما جلال محل الفرج دليل أنه بد شبه مرأته يظهر أمه، كان مضاهراً، فبولا أن اسطر إليه حرام لما وقع التحريم بالتشبيه، ألا ترى أنه لو قال لامرأته: أنت عني كراش أمي لا يقع به التحريم، وبد ثبوت محرم سطر إلى لظهر فليس أو، لأن النص يشتهي ما لا يشتهي بظهر، فكان أو بالتحريم. [خوهره ليرة: ٢ ٣٨٦] وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَمَسَّ الخ. لتحقيق الحاجة إلى ذلك في مسافرة، وقلة الشهوة لمحرمة، خلاف وجه لأجنبية وكفها حيث لا يباح لمس وإن أباح السطر؛ لأن شهوة متكامله إذا كان يخاف عيها، أو على نفسه الشهوة، فحينئذ لا ينظر ولا يمس؛ لقوله: "العيان تريان: وراهما الصدر، واليدين تريان: وزاهاما البطش"، وحرمة الزنا بذوات المحارم أغلظ فيحتمل، كذا في "الهداية".

مِنْ مَمْلُوكَةٍ غَيْرِهِ الخ. وهو مديرة، أو مكتبة، أو أم ولد. [اسباب: ٢ ٣٣٣] لأنها تخرج خواتم مولاها، وتخدم نساءها، وهي في ثياب مهنتها، فصار حاشا خارج لبيت في حق لأحد كحل المرأة داحنه في حق محرم الأقارب، وكان عمر . إذا رأى حارية متقنعة علاها مديرة، وقال: ألقى عليك الخمار يا دقار، أتمشيهن سحران، وهو أي ما يجوز اسطر بيه من دوات محارمه شعرها وصدرها وعصدها وثديها وقدمها وساقها.

وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَمَسَّ الخ. يعني ما سوى النص والظهر مما يجوز له انصر بيه منها، وفي الهدية: قال مشايخنا: يباح النظر في هذه حانة وإن اشتهى لأجل الضرورة، ولا يباح لمس إذا اشتهى، أو كان أكثر رأيه ذلك؛ لأنه نوع استمتاع. (خوهره ليرة) وَالْخَصِيُّ فِي النَّظَرِ الخ. لقوله عائشة . احصاء مثله، فلا يبيح ما كان حراماً قبله، ولأنه محل جامع، وكذا المحبوب؛ لأنه يسحق ويسرل، وكذا المحت؛ لأنه رجل فاسق. (خوهره ليرة)

وَلَا يَجُوزُ لِلْمَمْلُوكِ الخ. لأنه محل غير محرم، ولا روح، وأشهوة متحققة لحواز البكاح في حمية. (خوهره ليرة: ٢ ٣٨٧، ٣٨٦) الخ. قال الإمام مالك وشافعي: نصره إليها كنظر الرجل إلى محارمه؛ بقوله تعالى: . هـ. ما . . . (سجدة: ٣)، ولما: أنه محل غير محرم، ولا روح، والشهوة متحققة، والحاجة قاصرة، لأنه يعمل خارج البيت. ولأية وردة في الإمام. قال سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب والخس . لا يعرفكم سورة النور، فإنها وردة في لإبائ لا في المذكور، وهذا لا يجوز هذا أن تسافر معه؛ لأنه أجنبي عنها، كذا في "الكلمة البحر سائق"، قال في "نصائي". فلا ينظر إلى وجهها وكفها، لكن يدخل عليها بلا إدها إجماعاً، ولا يسافر ها إجماعاً.

لِلْأَجْنَبِيِّ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْهَا. وَيَعْزِلُ عَنْ أُمَّتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَلَا يَعْزِلُ عَنْ زَوْجَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهَا. وَيُكْرَهُ الْإِحْتِكَارُ فِي أَقْوَاتِ الْأَدْمِيِّينَ وَالْبَهَائِمِ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ يَضُرُّ الْإِحْتِكَارُ بِأَهْلِهِ، وَمَنْ احْتَكَرَ غَلَّةَ ضَيْعَتِهِ، أَوْ مَا جَنَبَهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ، فَلَيْسَ بِمُحْتَكِرٍ. وَلَا يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يُسَعِّرَ عَلَى النَّاسِ.

وَيُكْرَهُ بَيْعُ السِّلَاحِ فِي أَيَّامِ الْفِتْنَةِ، وَلَا بِأَسَ بَيْعِ الْعَصِيرِ مِمَّنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ حَمَرًا.

ويعزل عن أمته إلخ: لأن الأمة لا حق لها في الوطاء على مولاها. [الجوهرة النيرة: ٣٨٧/٢] يعني لو وطئ أمته، منه إذا أراد الإنزال بأن يسر حارح فرجها بغير إذنها، لقوله عليه السلام: "لموى أمة: "اعرض عنها إن شئت".
إلا بإذنها: لأنه عليه السلام هي عن العزل عن الحرة؛ لأن لها حقاً في الوطاء حتى كان لها المطاسة به قضاءً لشهوها وتحصيلاً للولد، ولذا تحير في الحب والعتة. قال في 'الجوهرة النيرة': هذا إذا كانت حرة، أما إذا كانت أمة فالإذن في ذلك من مولاها عندهما، وقال أبو يوسف: إلى الأمة؛ لأن الاستمتاع بالوطء يخصها، والعزل نقص فيه، فوجب اعتناء بدها كاحرة، ولهما أن امور أحق بإمسك ولدها، وتبدل ووطئها. [٣٨٧/٢]

ويكره الاحتكار إلخ: افتعال من حكر أي حس، والمراد حس الأقوات مترصاً للعلاء، كذا في 'العناية'، والأصل فيه: قوله عليه السلام: 'احلب مرروق، واحتكر ملعون'. ولأنه يتعلق به حق العامة، وفي الامتناع عن البيع إبطال حقهم، وتصديق الأمر عليهم، فيكره إذا كان يصير بهم ذلك بأن كانت السدة صغيرة، بخلاف ما إذا لم يضر بأن كان المصر كبيراً؛ لأنه حاس من ملكه من غير إضرار بغيره، كذا في 'الهداية'. فليس بمحتكر: أما إذا احتكر عنة ضيعته؛ فإنه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة، ألا ترى أن به لا يرعها، فكذلك له أن لا يبيع، وأما ما جلده من موضع آخر، فالمدكور قول أبي حنيفة؛ لأن حق العامة إنما يتعلق بما جمع من المصر، وحلب إلى فائها، وقال أبو يوسف: يكره؛ لإطلاق الحديث، وهو قوله عليه السلام: "المحتكر ملعون". (الجوهرة النيرة)

أن يسعر على الناس: لقوله عليه السلام: 'لا تسعروا فإن الله هو مسعر ناقص الناسط الرازق' (أخرجه الأربعة إلا النسائي) وفي 'الجوهرة النيرة': ولأن النقص حق العقاد فيليه تقديره، فلا ينبغي للسلطان أن يتعرض لحقه إلا إذا تعيق به، أي بالتسكير دفع ضرر العامة. [٣٨٧/٢] ويكره بيع السلاح إلخ: معناه: ممن يعرف أنه من أهل الفتنة كاخوارح والعباءة؛ لأن في ذلك معونة عليا، وإن كان لا يعرف أنه من أهل الفتنة، لا بأس بذلك. [الجوهرة النيرة: ٣٨٨ ٢]

ولا بأس ببيع إلخ: يعني لا بأس ببيع من الجوسي وأهل الدمة؛ لأن المعصية لا تقام بعين العصير، بل بعد تعيره، بخلاف بيع السلاح في أيام الفتنة؛ لأن المعصية تقع لعينه. (الجوهرة النيرة)

كتاب الوصايا

الْوَصِيَّةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ، وَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الْوَرَثَةُ، وَلَا يَجُوزُ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ. وَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْقَاتِلِ.

كتاب الوصايا يرده حر ككتب طاهر لماسية؛ لأن أحوال لأدمي في الدنيا موت، ووصية معاملة وقت موت، ووصايا جمع وصية، وهي في شرع ثبت مضاف إلى ما بعد موت، يعني طريق الشريعة، سواء كان عب أو منفعة، وفي 'اجوهرة النيرة': والوصية... مشروعة بالكتاب والسنة، أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِّيَ﴾ (نساء: ١١٤) وما سته، فما روي أن سعد بن أبي وقاص قال: مرضت مرضاً شرف على الموت، فعادني رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! إن مالي كثير، وليس يرثني إلا بنت لي واحدة، أفأوصي بمالي كله؟ قال: لا، قلت: أهب نصفه؟ قال: لا، قلت: فثلثه، قال: نعم واثلث كثير إنك يا سعد، أن تدع ورثتك أغنياء خير من تدعهم عنه ينكفبون لئس، أي يحدون كتبهم في مسألة الناس، ولأن لسان معرور بأمره مقصر في عمنه، فود عرض به موت، وحاف لموت يحاج إلى ثلاثي تقصيره بماله. [٣٨٨ ٢] وسبب سبب شرعت، وشرائطها. كون موصي أهلاً للتمثيل، وعدم شترقة بالدين، وكون موصى به حياً وقتها، وغير وراث ولا قاتل، وكون موصى به بعد موت موصي مالا قابلاً للتمثيل، وركنها: قوة: أوصيت بكك خلال وخو، وحكمها: أن يكون الموصى به مدكاً جديداً للموصى له، كذا في "الدر المنقي" وغيره من المعترات.

غير واجبة لأنها ثبتت حق في ما يعقد كاهنة واعرية. وهي **مستحبة**. أي لأحبي دور نورث، ثم الذين يقدم عليها وعلى ميرث؛ لأن لئس وحب، والوصية تبرع، وهو حب مقدم على شترج، ثم هما مقدمان على ميرث؛ لأن الله تعالى ثبت ميرث بعدهما بقوله: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِّيَ﴾ (نساء: ١١٤) [اجوهرة النيرة: ٣٨٨ ٢]

ولا تجوز إلخ: لقوله عليه السلام: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِّيَ﴾ كل دي حق حقه، 'لا لا وصية نورث'. [اجوهرة النيرة: ٣٨٩ ٢]
إلا أن يجيزها الورثة. يعني بعد موته، وهم أصحابا بانغون؛ لأن الامتناع لحقهم، فيحوز بإجارهم، ولما روى عن عباس عليه السلام أنه قال: لا تخور وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة، ولا يعتبر إجازتهم في حال حياته، كذا في معتبرت **ولا يخور بما زاد إلخ** بقوله في حديث طويل، اثلث واثلث كثير، وورد في حديث أنه عليه السلام: حيف في الوصية من أكبر تكدير، وفسرته بزيادة على ثلث ووصية نورث.

ولا تجوز الوصية للقاتل: قال في 'الهداية': ولو أجارها الورثة جاز عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لا تخور، وعنى قوهما منى لأئمة كما هو لرسمة. [بصحيح وأصحح ٤٦٥] عمد كذا أو حاطك عدد كذا مستتر بقوله لا وصية بنقص، كذا في 'هدية'.... ولأنه ستعجل ما أخره الله فيحرم بوصية، كما يحرم الميراث. [اجوهرة النيرة: ٣٩١، ٣٩٠/٢] ذ

وَيَجُوزُ أَنْ يُوصِيَ الْمُسْلِمُ لِلْكَافِرِ، وَالْكَافِرُ لِلْمُسْلِمِ. وَقَبُولُ الْوَصِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَإِنْ قَبِلَهَا الْمُوصَى لَهُ فِي خَالِ الْحَيَاةِ أَوْ رَدَّهَا، فَذَلِكَ بَاطِلٌ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِيَ الْإِنْسَانُ بِدُونِ الثَّلَاثِ. وَإِذَا أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ، فَقَبِلَ الْوَصِيَّةَ فِي وَجْهِ الْمُوصِي، وَرَدَّهَا فِي غَيْرِ وَجْهِهِ، فَلَيْسَ بِرَدٍّ، وَإِنْ رَدَّهَا فِي وَجْهِهِ، فَهُوَ رَدٌّ. وَالْمُوصَى بِهِ يَمْكُثُ بِالْقَبُولِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ: أَنْ يَمُوتَ الْمُوصِي، ثُمَّ يَمُوتَ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ الْقَبُولِ، فَيَدْخُلُ الْمُوصَى بِهِ فِي مِلْكِ وَرَثَتِهِ. وَمَنْ أَوْصَى إِلَى عَبْدٍ، أَوْ كَافِرٍ، أَوْ فَاسِقٍ، أَخْرَجَهُمُ الْقَاضِي مِنَ الْوَصِيَّةِ، وَنَصَبَ غَيْرَهُمْ.

ويجوز أن يوصي المسلم إلخ: [أوهدهن بالإجماع] المراد بالكافر الدمى؛ لأن الوصية بحربي باطنة، كذا في المستقصى، وبمذاهب الوصية بدمى وهن حربي؛ بقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَكُونُوا مِثْلَهُنَّ كَمَا فِي الْأَنْفُسِ﴾ [نحر حوكم من دما كنهن سرهن ههه] (مسححه ٨)، ثم قال: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَكُونُوا مِثْلَهُنَّ كَمَا فِي الْأَنْفُسِ﴾ (مسححه ٩) الآية. [خوهره البيرة: ٣٩١ ٢] بعد الموت: لأنه تمليك مضاف إلى ما بعد الموت، فيعتبر الرد واقبول بعده لا قبله. **فذلك باطل.** لأن الوان ثبوت ملكه بعد الموت. (خوهره البيرة) **بدون الثلث** سواء كان الورثة أعياناً أو فقراء؛ لأن في تنقيص حصة الميراث سبب من غشهم، خلاف استكمال الثلث، لأنه استيفاء تمام حقه، فلا صلة ولا معة. (خوهره البيرة) **فليس برد** لأنه ما قبلها فقد اصمأ قلب الوصي إلى تصرفه، فمات وهو معتمد على ذلك، فهو صح رده في غير وجهه في حياته، أو بعد موته صار معروفاً من جهته، فهذا لم يصح رده. (خوهره البيرة) **فهو رد** تصل الوصية؛ لأن الوصي ليس له ولاية إلزامه انصرف، لأنه مبرح بقبولها، وانصرف إلى شاء أقام على المبرح، وإن شاء رجع. (خوهره البيرة) **فيدخل إلخ.** مستحساناً، وبقياس. أن تصل وصية ما بين أن ملك موقوف على القبول، فصار كموت المشتري قبل قبوله بعد إيجاب سائغ، وجه الاستحسان. أن الوصية من جانب الوصي قد تمت موته تماماً لا يبق حقه فسخ من جهته، وبمذ توقف حق الوصي به، فإذا مات دخل في ملكه، كما في إبيح المتروك فيه الخيار بمشتري إذا مات قبل الإجارة، كذا في 'أهنية' **كافر** والمراد منه الدمى.

أخرجهم القاضي إلخ. هذا اللفظ يشعر إلى صحة الوصية؛ لأن الإخراج إنما يكون بعدها، وذكر محمد في 'الأصل': أن وصية باطنة، قبل: معناه في جميع هذه الصور متصل، وقيل: في بعد معناه نازل حقيقة؛ لعدم ولايته، وكذا في الكافر معناه باطنة؛ لعدم ولايته على نفسه، وفي الفاسق معناه متصل، والمراد من الكافر في هذا الدمى. [خوهره البيرة: ٣٩٢ ٢] فهو ران الرق والكفر، ومع أصح قل إخراج القاضي لا يخرجهم؛ برون المانع، كذا في 'الربيعي'. قال في 'أشرسالية': ولم يذكر ران فسق، وبعبه كذلك، قل: صرح برون فسق في 'النجي' على ما ذكره في 'الدر'.

ومن أوصى إلى عبد نفسه، وفي الورثة كِبَارٌ لم تصح الوصية. ومن أوصى إلى مَنْ يعجز عن القيام بالوصية ضمَّ إليه القاضي غيره.

ومن أوصى إلى اثنين لم يَجْزْ لأحدهما أن يتصرف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم دون صاحبه إلا في شراء كفن الميت، وتجهيزه وطعام أولاده الصغار وكسوتهم، وردّ ودیعة بعينها، وتنفيذ وصية بعينها، وعق عبد بعينه، وقضاء الدين،

لم تصح الوصية إجماعاً؛ لأن لكل من يبيع العبد من التصرف أو يبيع نصيبه، فيمعه استتري عن التصرف، فيعجز عن الوفاء حق وصاية، وإن كان كل الورثة صغاراً صبح الإيصاء؛ لأنه ليس في الورثة من يبيعه عبده، وهو يعدر عن التصرف، والقيام بمصاحبه ومدافه مستحقة هم، فتصح الوصية إليه كآخر، وبس كدث عند غيره؛ لأن مفاعله مولاه، فلا يقدر على صرفها إلى الورثة، خلافهما، وهو القياس، وقيل: قول محمد مضطرب بروي مرة مع الإمام، ومرة مع أبي يوسف. ووجد القياس: أن أولاده معدومة؛ لما أن ارق بانيها؛ ولأن فيه إثبات لولاه بموكل على الثالث، وهذا قبل الشروع، كد في **الجوهرة البيرة** [٣٩٣/٢] وغيرها من المعتمدات.

صم إليه إلخ: رعاية لحق الموصي والورثة؛ لأن تكميل الضرر يحصل بضم الآخر إليه، فهو شكى إليه الموصي دث لا يحبه حتى يعرف دث حقيقة؛ لأن الشاكي قد يكون كاداً حقيقاً على نفسه، فإن صهر عند القاضي عجره أصلاً استبدل به غيره؛ رعاية للنظر من الجانبين. **الجوهرة البيرة**: [٣٩٣/٢]

عند أبي حنيفة إلخ: وقال أبو يوسف: يجوز لكل واحد منهما أن ينفرد بالتصريف في أصل من غير إذن صاحبه في جميع الأشياء؛ لأن وصاية سبيلها بولاية، وهي وصف شرعي لا يتجرأ، فيثبت لكل واحد منهما كمالاً كولاية الإنكاح بالأخوين، هما: أن الولاية تثبت بالتفويض، فيرعى وصف التفويض وهو وصف الإحصاء، وهو شرط مفيد برضى الموصي وم يرص إلا بالثني، وليس الواحد كالثني، خلاف الأخوين في الإنكاح؛ لأن السبب هناك القرابة، وقد قامت لكل واحد منهما كاملاً. **الجوهرة البيرة**: [٣٩٤، ٣٩٣/٢] قال الإسبحاني.

والتصحيح قوهما، وعتمده الأئمة المصححون كما هو الرسم. **التصحيح** و**الترجيح**: [٤٦٦]

إلا في شراء إلخ: لأن في التأخير فساد الملت، وفي انتظار أحدهما صاحبه في شراء اكمن تأخير دفعه، وحسن مأمورون بتحليل دفعه. **الجوهرة البيرة**: [٣٩٤/٢] **وطعام أولاده إلخ:** لأنه يخاف موته جوعاً وعرباباً، فسقط ولاية العائت في ذلك. **الجوهرة البيرة** **بعينها** خلاف ما إذا كانت غير متعينة، فإنه لا ينفرد أحدهما بتفديدها.

وعتق عبد بعينه: لأنه لا يحتاج فيها إلى رأي. **الجوهرة البيرة** **وقضاء الدين:** يعني لأحدهما أن ينفرد بقضاء الدين؛ لأنه لو أحده من به يدعي بعينه جاز، ووقع عن لقضاء، فكذا إذا أحده يادن أحدهما فهو أولى بالخور، وكذا الوديعة لو أحدها صاحبها بعينه تسليم منها جاز، فكذا إذا أحدها تسليم أحدهما. **الجوهرة البيرة**

وَالْخُصُومَةُ فِي حُقُوقِ الْمَيِّتِ، وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بثلث ماله، وللآخر بثلث ماله، ولم تجز الورثة، فالثلث بينهما نصفان.

وإن أوصى لأحدهما بالثلث، وللآخر بالسُدُسِ، فالثلث بينهما أثلاثاً، وإن أوصى لأحدهما بجميع ماله، وللآخر بثلث ماله، ولم تجز الورثة، فالثلث بينهما على أربعة أسهم عند أبي يوسف ومحمد رحمهما. وقال أبو حنيفة رحمهما: الثلث بينهما نصفان، ولا يضرب أبو حنيفة رحمهما للموصى له بما زاد على الثلث، إلا في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة. ^{لا يعطى} ومن أوصى وعليه دينٌ يُحيطُ بماله

والخصومة في حقوق إلح. لأن الاجتماع فيها متعذر؛ لأنها لا يتأني منها في حالة واحدة؛ لأهما إذا تكما معاً لم يفهم ما يقولان، ولكي إذا الأمر إلى القصد يس لأحدهما أن يقص إلا بأذن الآخر. [الجوهرية البيرة: ٣٩٤/٢] **نصفان**؛ لأنه تصيق الثلث عن حقيهما؛ إذ لا يرد عليه عند عدم الإجارة، وقد تساوى في سبب الاستحقاق، وأخذ بقول الشركة، فيكون بينهما **أثلاثاً**. لأن الثلث صاق عن حقيهما فيقتسمانه على قدر حقيهما، فيعطى للأقل سهم، وللأكثر سهمان. [الجوهرية البيرة: ٣٩٥/٢]

على أربعة أسهم ثلاثة أسهم للموصى له جميع المال، وسهم للموصى له ثلث المال. **عند أبي يوسف ومحمد** هما: أن الموصي قصد بوصية جميع ماله أن يكون الموصى له جميع ماله، وأن يكون سهمه فاصلاً عن سهم الموصى له بالثلث، وامتنع الأول؛ لتعلق حق الورثة بما زاد على الثلث، وبشت الباقي؛ لعدم امتناع، فيضرب موصى له بالكل جميع وصية، فيكون لثنت بينهما أربعة، ويكون سهم الموصى له بالكل فاصلاً عن سهم الموصى له بالثلث، فيحصل مقصود ميت بقدر الإمكان. وقال أبو حنيفة: الثلث بينهما نصفان؛ لأن وصية الموصى بما زاد على الثلث وصية بغير المشروع؛ لأنه لا يثبت ذلك إذا تجز الورثة، فإذا لم يثبت الاستحقاق في الرائد على الثلث لا يثبت الفصل أيضاً؛ لأنه بناء على الاستحقاق وثبت في صممه، فإذا انتهى النقص انتهى ما في صممه، كذا في المعتبرات. وفي التصحيح والترحيح: قال الإمام جمال الإسلام: والتصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده الإمام البرهاني والنسفي وغيرهما. [ص: ٤٦٦]

إلا في المحاباة إلح. صورة المحاباة إذا كان له عداد قيمة أحدهما ألف ومائة، وقيمة الآخر ستمائة، وأوصى أن يباع أحدهما بمائة لفلان، والآخر بمائة لفلان آخر، فهما قد حصلت المحاباة لأحدهما بألف وللآخر بمائة. وذلك كله وصية؛ لأنه في حالة المرض، فإن خرج ذلك من الثلث حار، وإن لم يخرج بأن م يكن له مال غير هذين العدين ولم يجز الورثة، فإن محابتهما يجوز بمقدار الثلث ويكون لثنت بينهما **أثلاثاً** على قدر وصيتهما أحدهما يضرب فيه =

لم تَجْزِ الوَصِيَّةُ إِلَّا أَنْ يَبْرَأَ الْغُرْمَاءُ مِنَ الدَّيْنِ. وَمَنْ أَوْصَى بِنَصِيبِ ابْنِهِ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ،
وإن أَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ جَازَتْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ ابْنَانِ، فَلِلْمُوصَى لَهُ الثُّلُثُ.
وَمَنْ أَعْتَقَ فِي مَرَضِهِ، أَوْ بَاعَ وَحَابِي، أَوْ وَهَبَ، فَذَلِكَ كُلُّهُ جَائِزٌ، وَهُوَ مُعْتَبَرٌ مِنَ الثُّلُثِ،
وَيُضْرَبُ بِهِ مَعَ أَصْحَابِ الْوَصَايَا. فَإِنْ حَابِي، ثُمَّ أَعْتَقَ،

= ثأف والآخر خمسة، فهو كان هذا كسائر الوصايا على فاس قول أبي حنيفة، وحب ن لا يضرب موصى له
بالألف وأكثر من خمسة وستين وثلثي درهم، لأن عبده موصى له بأكثر من اثنتي عشرة لا يضرب، لا يثبت،
وهذا ثلث مائة، لأن جميع مال ألف وسبعة مائة، وهو قيمة عشرين وصورة سبعة مائة. أن يوصي يعتق عبده قيمة
أحدهم ألف، وقيمة الآخر ألفان، ولا من به غيرهم إن أحارت بركة عفا جميعا، وإن به جرو فلهما يعتقان من
اثنتي عشرة مائة ألف يكون بينهما على قدر وصيتهما ثلاثا، فاثنتي عشرة التي قيمته ألف، ويسعى في الباقي، الثلثان
لآخر ويسعى في الباقي... وصورة درهم المرسنة: هي أن يوصي لأحدهما ثأف والآخر ثأفين وثلاث مائة ألف،
وهو آخر الورثة، فثبت بينهما ثلاثا، ويضرب كل واحد منهما جميع وصيته. [الجوهرية ليرة: ٣٩٥، ٣٩٦]

لم تخز الوصية لأن ليس مقدم على وصية؛ لأن وصية ترفع، وليس وحب، ولو حب مقدم على تبرع
[جوهرية ليرة: ٣٩٧] إلا أن سراج الخ لأن ليس به بقى، فصاح الوصية. فالوصية باطله لأنها وصية غار
الغير. (الجوهرية ليرة) حارث لأن مثل السبي غيره، وإن كان بقدره. (الجوهرية ليرة)

فللموصى له الثلث لأن جعل الموصى له ثلث نصيب من كاس ثلث، فيكون مائة مقسوما على ثلاثة، فيكون له
ثلث من غير حارة، وإن به يكن به إلا أن واحد كان به ثلث مال غير حارة، وما رد على ذلك إن حارة إلا أن
جاء، وإن به جره لم يجر، كما لو أوصى به نصف مائة كان له ثلث من غير حارة، وما رد موقوف على
الإجازة. (الجوهرية ليرة) فذلك كله جاز: وفي بعض النسخ فهو وصية مكان قوله: فذلك كله جائز، وهو غلط؛
لأن ما تبرع به في مرضه من العتق وأمنه وإعاده حكمه الوصايا في اعتبار اثنتي عشرة فيه، فأما أن يكون وصيه فلا،
لأنه محرق قبل موته غير مصدق، فصار كسبي سحره في صحته لكنه سوى الوصايا في اعتبار اثنتي عشرة فيه، أو يقول:
لعل معنى ما ذكره في بعض النسخ أنه رد قوله: وصية لأعسر من اثنتي عشرة، ولضرب مع أصحاب الوصايا لا حقيقة
وصية: لأن الوصية يجب عند موت، وهذا محرق، واعتباره من ثلث لتعلق حق بورثته. (الجوهرية ليرة)

ويضرب به الخ: أي يضرب بالثلث كل واحد من هؤلاء الثلاثة وهو العبد المعتق في مرض الموت، والمشتري من
المريض الذي باع بحاجة، والموهوب له مع أصحاب الوصايا، والمراد من صرحهم باثنتي عشرة مع أصحاب الوصايا، وليس
المراد أنهم يتسددون أصحاب الوصايا؛ لأن المعتق يمدد في مرض مقدم على وصية ثلث في اثنتي عشرة، كذا في النسخة البيان.

فالمحابة أولى عند أبي حنيفة رحمه الله، وإن أعتق، ثم حابى، فهما سواء، وقالوا: العتق أولى في المسألتين. ومن أوصى بسهم من ماله، فله أخس سهام الورثة،

فالمحابة أولى: هذا إذا صاق اثنت عههما، أما إذا اتسع هما أمضى كل واحد منهما على جهته، وإنما كانت المحابة أولى إذا صاق الثلث؛ لأنها حق آدمي، وقد أخرجها مخرج معاوضة، فصارت كالدين الذي يقره مريض، فإنه مقدم على العتق؛ لأنه أخرج مخرج المعاوضة. [الجوهرة النيرة: ٣٩٧/٢]

عند أبي حنيفة: واختار قول الإمام: الإمام البرهاني والسفي وصدر الشريعة وغيرهم. [التصحيح والترحيح: ٤٦٦ ٢]

فهما سواء. لأهم تساوي في هذا الحال؛ لأنه حصل في العتق مرة التقديم بوقوعه، ولا يحق الفسخ، ولنسحابة مرة المعاوضة، ولأنه لا يحق الفسخ من جهة الموصي، فمما تساوى تحاصفاً. (جوهرة النيرة)

العتق أولى إلخ: لأن العتق لا يحقه الفسخ، والمحابة قد يحقها الفسخ، فكان عتق أولى، وإن المحابة أقوى؛ لأنها في صميم عقد المعاوضة، لكن إن وجد العتق أولاً، وهو لا يحتمل الفسخ يراحم المحابة، كذا قاله ابن كمال، وصورته: مريض أعتق عبداً قيمته ألف واشترى عبداً قيمته ألف بأعين، فحصل بسائغ ألف محابة، وجميع ماله ثلاثة آلاف، فإن بدأ باعتق، ثم بالمحابة تحاصفاً عند أبي حنيفة، فيكون بسائغ خمسمائة، ويسعى العبد في خمسمائة، وعندهم العتق أولى تقدم على المحابة أو تأخر، فيصرف اثنت وهو ألف إلى عتق، فيعتق العبد ولا شيء عليه، ويرد السائغ إلى مورثة ألف درهم. قال أبو حنيفة: إذا حابى، ثم أعتق ثم حابا قسم اثنت بين المحابطين نصفين؛ لتساويهما في الجهة، فما أصاب المحابة الأخيرة قسم بسهما وبين عتق نصفين؛ لأن عتق مقدم عليها، وقد بينا أنه إذا تقدم عليها ساواها، ولو أعتق ثم حاب ثم أعتق قسم اثنت بين العتق الأول، والمحابة نصفين، فما أصاب العتق قسم بسهما وبين العتق الثاني؛ لتساويهما في الجهة، كما لو أعتق ثم أعتق تساوى في الثلث كدس. [الجوهرة النيرة: ٣٩٨ ٢]

فله أخس سهام إلخ: هذا قول أبي حنيفة ورهرو، وعن أبي حنيفة: رواية أخرى، وهي أن له أخس سهام الورثة إلا أن يكون أكثر من أسدس، فيكون له السدس، فعلى هذه الرواية يجوز التقصير عن أسدس، ولا يجوز الريدة عليه، واعتمدها السرخسي. وقال أبو يوسف ومحمد: به أقل سهام مورثة إلا أن يكون أكثر من اثنت، فيكون به الثلث، وجه قول أبي حنيفة: ما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً أوصى لسهم من ماله، فأعطاه رسول الله ﷺ أسدس، ذكر هذا الخبر أبو بكر البرقي عن هدي بن شرحبيل عن بن مسعود رضي الله عنه أجمعين. وقال إياس بن معاوية: السهم في لغة عرب عبارة عن أسدس، وكذلك ذكر الخافظ، ولأن ميراث متعق بالنسب في الأصل، وأدى سهام ذوي لأسباب هو أسدس، فتقدرت الوصية، ووجه قولهما: إن السهم يعبره عن سهام مورثة، فيدفع إليه أقبها؛ لأنه متيقن إلا أن يكون أكثر من اثنت، فرد إلى الثلث؛ لأن الوصية لا تصح بأكثر من الثلث، فإن لفظ السهم يحتمل لقبيل والكثير، فصارت بمنزلة الجزء والنصيب، كما في 'شرح الألفاظ'. وبيانه: روجه واس وأوصى لرجل سهم من ماله، فعلى الرواية الأولى عن أبي حنيفة يعطى الموصى به سدس ماله؛ =

إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ عَنِ السُّدُسِ، فَيُتَمَّ لَهُ السُّدُسُ.

وإن أوصى بجزءٍ من ماله قيلَ للورثة: أعطوه ما شئتم، ومن أوصى بوصايا من حقوقِ الله تعالى قُدِّمَت الفرائضُ منها على غيرها قُدِّمَهَا الموصي، أو أخرَهَا مِثْلَ الْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ، وما ليس بواجِبٍ قُدِّمَ مِنْهُ ما قَدَّمَهُ الموصي.

وَمَنْ أوصى بِحِجَّةِ الإسلامِ أَحْجَّوا عَنْهُ رَجُلًا مِنْ بَلَدِهِ يَحُجُّ رَاكِبًا، فَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الوَصِيَّةُ النَّفَقَةَ أَحْجَّوا عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ.

= لأن أحس سهام لورثة اشمس، وهو نصيب الروحة، وهو ناقص عن اسدس فيتم له اسدس، وعلى رواية اثابية يعطى مثل نصيب الروحة، وإن كان ناقصاً عن اسدس، فيرد على الفريضة سهم يكون تسعة، فيعطى للموصى به سهماً، وزوجة سهماً، وتبقى ثلاث سبعة، وكذا أيضاً على قوهما؛ لأن أحس سهامهم لا يريد على لثث، وإن ترك زوجة وأخاً لأب وأم أو لأب فأحس سهامهم الربع. فعند أبي حنيفة: يعطى السدس؛ لأنه لا يجوز الزيادة عليه، وعلى قوهما: يعطى الربع؛ لأنه أقل من لثث، ويرد على الفريضة سهم يكون خمسة، فيعطى موصى له الخمس على قوهما. [الخواهره ليرة: ٢ ٣٩٨] وفي 'منتقى': إذا وصى بسهم من ماله، فمات ولا وارث له، فله نصف المال، ويجعل بيت المال عشرة بن واحد. وفي التصحيح والترحيح: والصحيح قول أبي حنيفة، وعليه مشي الأئمة المصححون. [ص: ٤٦٧]

فَيُتَمَّ لَهُ السُّدُسُ: ولا يرد عليه، كذا في 'أهدية' أعطوه ما سننم لأنه مجهول بتناول القليل والكثير غير أن الجهة لا تمنع صحة الوصية، والورثة فائضون مقام موصي، فوليهم سيد. [الخواهره ليرة: ٢ ٣٩٩]

قُدِّمَت الفرائض: لأن الفريضة هَمَّ من ساقفة. [الخواهره ليرة] **عَبرَهَا:** وفي 'الخواهره ليرة' [٢ ٣٩٩]. سواء مكان قوه: على غيرها. **قُدِّمَهَا الموصي إلخ:** ويقدم الأقوى فالأقوى من لفرض حتى يقدم كفارة القتل على كفارة الظهار ويمين؛ لأنها أقوى وأكثر تعبيطاً مهماً، ثم تقدم كفارة يمين على كفارة الظهار؛ لأنها تحب بمتك حرمة اسم الله تعالى، وكفارة الظهار وجبت بحد حرمة على نفسه، فكانت كفارة يمين أعظم.

قُدِّمَ مِنْهُ إلخ: لأن الظاهر من حال الموصي أن يبدأ بما هو لأهم عنده، والثالث بالظاهر كاشت بانص.

من بَلَدِهِ: الذي يَحُجُّ ذلك الرجل عنه. **رَاكِبًا:** لأن الواجب أن يحج من ببلده، فيجب الإحجاج عنه كما وجب؛ لأن الوصية لأداء ما هو بواجب عليه، وإما شرط أن يكون رَاكِبًا؛ لأنه لا يرمه أن يحج ماشياً، فوجب الإحجاج عنه على لوجه لدي رومه، كذا في "مجمع الأهر" **من حيث تَبْلُغ:** وهذا استحسان، وافي. أن لا يحج عنه؛ لأنه يوصي بالحق صفة، وقد عذمت، وجه الاستحسان. لأننا نعم أن عرضه تنفيذ الوصية، فسعد ما أمكن

وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ حَاجًّا، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ، وَأَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ حُجَّ عَنْهُ مِنْ بَدَنِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمه الله، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رحمهما الله: يُحَجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ. وَلَا تَصِحَّ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ وَالْمُكَاتَبِ إِنْ تَرَكَ وَفَاءً. وَيَجُوزُ لِلْمُوصِي الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ. وَإِذَا صَرَّحَ بِالرُّجُوعِ كَانَ رُجُوعًا، وَمَنْ جَحَدَ الْوَصِيَّةَ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا. وَمَنْ أَوْصَى لَجِيرَانِهِ، فَهُمْ الْمُلَاصِقُونَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمهم الله.

من دره

عند أبي حنيفة ورور، لأن عمله قد انقطع بموته لقوله رحمهم الله: 'إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث'. والخروج إلى الحج ليس من الثلاث، فظهر بموته أن سفره كان سفر الموت لا سفر الحج، فكان في هذا المعنى كخروجه لتجارة إذا مات يحج عنه من بلده، فكذا ههنا. وقال أبو يوسف ومحمد: يحج عنه من حيث مات، وهذا استحسان؛ لأن السفر نية الحج وقع قربة، وقد وقع أجره على الله، لقوله تعالى: رحمهم الله 'وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ فَحَجَّ عَنْهُ'، ولم ينقص بموته، فيكتب له حج مرور، فيستد من ذلك المكان كأنه من أهل ذلك المكان، بخلاف ما إذا خرج نية التجارة؛ لأنه لم يقع قربة، فيحج عنه من بلده، كذا في "مجمع الأهر"، وهذا الخلاف إنما ذكره في 'الهداية' و'الجوهرة' و'الاجتنى' وغيرها من الكتب الفقهية، وقال أبو سيمان: إنه يحج عنه من حيث مات بلا خلاف، كما في 'القهستاني'. وفي 'التصحيح والترجيح': قال لإمام جمال الإسلام: والصحيح قوله، واختاره المحوي والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم. [ص: ٤٦٧]

ولا تصح وصية الصبي: لأنها ترع، والصبي ليس من أهل الترع؛ لأنه لا يملك. [الجوهرة البيرة: ٢، ٤٠٠] (وعبرها) **والمكاتب إلخ**. أي ولا تصح وصية المكاتب؛ لأن ماله لا يقبل الترع، وقيل: على قول أبي حنيفة لا تصح، وعندهما: يصح. (الجوهرة البيرة) **وإن ترك وفاء** لأن المكاتب عبداً ما بقي عليه درهم.

ويجوز إلخ. لأن الوصية ترع، فيجوز الرجوع فيه كما في أهنة، بل بالطريق الأولى. لأن أهنة تمت بالقض، والوصية لا تتم إلا بالقول بعد الموت، فإذا جاز الرجوع في أهنة مع تمامها؛ لكونها ترعاً، فلا يجوز الرجوع في الوصية قبل تمامها بالطريق الأولى؛ لأنه لا إزام فيه على المترع. **كان رجوعاً**: لأنها حق غير لازم.

لم يكن رجوعاً. عند محمد؛ لأن الرجوع عن الشيء يقتضي سق وجود ذلك الشيء، ووجود الشيء يقتضي سق عدمه، فهو كالإحجود رجوعاً لاقتضى وجود الوصية، وعدمها فيما سق، وهو محال، وقال أبو يوسف: إنه رجوع، ذكره في 'المسوط'. وبه قالت الأئمة الثلاثة، كما في 'العيون'، لكن المتون كلها على قول محمد، وبه يفتي، كما في 'المجمع'.

عند أبي حنيفة قال الإسبحاني: والصحيح قول أبي حنيفة، وعليه مشي الإمام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم. [التصحيح والترجيح: ٤٦٧] وهو القياس، وقد حمل عليه قوله رحمهم الله 'أَحَقُّ أَحَقُّ بِسِقْنِهِ'، ومعنى الحديث: أحار أحق بالشفعة إذا كان ملاصقاً، وقالوا: هم الملاصقون وغيرهم ممن يسكن في محبة الموصي، ويجمعهم مسجد واحد وجماعة واحدة، وهو الاستحسان؛ لأن هؤلاء لا يسمون جيراناً، قال رحمهم الله 'أَلَا صَلَاةَ جَارٍ مَسْجِدٍ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ'، وفسروه بكل من سمع النداء، ولأبي حنيفة: أن أحار من المجاورة، وهي الملاصقة؛ ولهذا يستحق =

وَمَنْ أَوْصَى لِأَصْهَارِهِ، فَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْ امْرَأَتِهِ.
وَمَنْ أَوْصَى لِأَخْتَانِهِ، فَالْخَتَنُ زَوْجُ كُلِّ ذَاتِ رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ. وَمَنْ أَوْصَى لِأَقَارِبِهِ،
فَالْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمُ الْوَالِدَانِ
وَالْوَلَدُ، وَيَكُونُ لِلْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، وَإِذَا أَوْصَى بِذَلِكَ وَلَهُ عَمَّانٍ وَخَالَانِ،
لأقربائه ونحوه

= شفعه هذا الحوار. وصورة مسألة أن يقول: أوصيت بثث مبي الحبراني، فعند أبي حنيفة هو خير به الملائقين لداره، ويستوي فيه لساكن وذئب، سواء كان مسلمًا أو دميًّا، رجلًا كان أو امرأة، صبيًا كان أو بنتًا، ويدخل فيه بعد ساكن عده، وعدهما يس للمماليك وندبريس وأمّهات الأولاد من ذلك شيء؛ لأن الوصية لهم وصية ديموي؛ لأنه مستحق ذلك، وهو يس نثار ليموصي، وما لمكانت فيستحق ذلك بالإجماع؛ لأنه هو المستحق لذلك دور مولاه.
لكل دي رحم الخ ما روي أن النبي ﷺ ما تروح صفة اعتق كل من منك من دي رحم محرم منها إكرامًا لها، وكانوا يسمون أصهار بني . وهذا التفسير اختيار محمد وأبي حنيفة، وكذا يدخل فيه كل دي رحم محرم من روجة أبيه وروجة به، وروجة كل دي رحم محرم منه؛ لأن لكل أخصه، وهو مات بوصي وامرأة في كاحه، أو في عده من طلاق رجعي، فالظاهر يستحق الوصية، وإن كانت في عدة من صلاق ناس لا يستحقها؛ لأن بقاء الصهرية ببقاء الكاح، وهو شرط عند الموت، كذا في الهداية.

فالحن روح الخ وكذا محرم الأرواح؛ لأن الحن اسم لروح است، وروح لأخت، وروح كل دت رحم محرم منه، ومن كان د رحم محرم منهم؛ لأن لكل يسمى حنًا، وأم الروح وجدته وغيرهم فيه سوء، قال في الهداية: قيل: هد في عرفهم [أي أهل الكوفة] ما في عرف فلا يتناول إلا أرواح محارم، ويستوي في ذلك الحر وبعد، والأقرب والأبعد؛ لأن المعنى يتناول لكل، ويستوي فيه العبي والفقير وذكر والأثني كنهه فيه سوء، لا يفصل أحدهم على الآخر من غير تفصيل من الوصي. (الجوهرية أسيرة) **فالوصية** بأن قال: ثنت ماني بدوي قريتي [الجوهرية أسيرة: ٤٠١٢] **دي رحم محرم الخ** ويتم اعتبار رحم محرم؛ لأن المقصود هذه وصية صه، فاحتصت بدمه محرم كالمفقة وإنجاب اعتق. (الجوهرية أسيرة) **ولا يدخل فيهم الوالدان الخ** لأن القرابة اسم ما يقرب من إسان بعينه، والأنوار أصل القرابة، ولولد يقرب بنفسه، فلا يتناوهم الاسم؛ ولهذا قالوا: من ستي وندة قريبا كان ذلك عقوبًا منه، ولأن الله تعالى عصفت الأقربين على المؤمنين، والمعصوف غير المعطوف عليه. (الجوهرية أسيرة)
ويكون للثنتين الخ لأن ذكر ذلك بنفس الجمع، وأقل الجمع في نوريت آثار دليل قوله تعالى: «فإن كان له خذوا منه شئ من ثلثه» (سورة النساء: ١١)، والمراد به آثار فما فوقها، وهذا كنه في قول أبي حنيفة، ووجهه. أن الوصية أخت اميراث، وفي الميراث يعتبر الأقرب فالأقرب، وقد قالوا: إذا أوصى لذي قرابة، ولم يقل بدوي فهو على لوأحد؛ لأن هذا اسم للواحد.... فحاصله: أن أبا حنيفة اشترط لهذا المسألة ستة شرائط: ١- القرابة ٢- وعدم الوراث ٣- وأن لا يكون فيهم ٤- ولا ذو اجمعية ٥- وإحرمية ٦- والأقرب فالأقرب، ووافقه صاحبه في الثلاثة الأولى، وحاماه في الثلاثة الأخيرة، فلم يشترطها، وهي اجمعية وإحرمية والأقرب فالأقرب. (الجوهرية أسيرة)

فَالْوَصِيَّةُ لِعَمِّهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَدَّثَنَا وَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَةٌ وَخَالَانِ، فَلِلْعَمِّ النِّصْفُ، وَلِلخَالَيْنِ
النِّصْفُ. وَقَالَ حَدَّثَنَا ^{كَهْ} : الْوَصِيَّةُ لِكُلِّ مَنْ يَنْسِبُ إِلَى أَقْصَى أَبِي لَهُ فِي الْإِسْلَامِ. وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ
بثُلْثِ دَرَاهِمِهِ، أَوْ بثُلْثِ غَنَمِهِ، فَهَذَا ثُلُثًا ذَلِكَ، وَبَقِيَ ثُلُثُهُ، وَهُوَ يَخْرُجُ مِنْ ثُلُثِ مَا بَقِيَ مِنْ
مَالِهِ، فَلَهُ جَمِيعُ مَا بَقِيَ. وَمَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ ثِيَابِهِ، فَهَذَا ثُلُثُهَا، وَبَقِيَ ثُلُثُهَا، وَهُوَ يَخْرُجُ مِنْ
ثُلُثِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ لَمْ يَسْتَحِقَّ إِلَّا ثُلُثَ مَا بَقِيَ مِنَ الثِّيَابِ. وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ،

عد أي حيفه [وعدهما: ثراغاً؛ لعدم اعتداهما الأقرسة] لأكما أقرب من الخائب؛ لأن قرابتهما من جهة الأب، ولإسناد يسهل إلى أبيه، ألا ترى أن الولاية للعم دون الأخ في السكاح، فثبت أنهما أقرب من طريق الحكم، كذا في "رد مختار". وفي "التصحيح والترجيح" قال في "راد الفقهاء": والراهدى. الصحيح قول أبي حيفة وعبيه اعتماد الخوي واسفي وغيرهما. [ص: ٤٦٨] **فللعلم الصف الح** لأن العم الواحد لا يقع عليه سم الجماعة، فلا يسوَّح الجميع، فإذا دفع إليه **الصف** وبقي **الصف** صرف إلى الخائب، لأكما أقرب إليه بعد العم، فيجعل في لصف الباقي كأنه م يترك إلا الخائب، كذا في "رد مختار" **لكل من يسهل** لأن الاسم شامل لكل، والمحرم وغير المحرم فيه سواء، كذا في "المرمر". وهو **يخرج** أي انتد السمي بعد هلاك الثنتين خرج من ثلث بقية مال الموصى، كذا في "غاية البيان". **ما بقي من ماله**: سوى الدراهم أو العنم.

فله جميع ما بقي وقال زهر: "لأن كل واحد منهما مسترث سهم، فالأصل المنتثر به في (يهرث) ما تولى منه عسى الشركة، ويبقى ما بقي عليها، وصار كما إذا كتب شركة أحداً محتثه، وإن: أن في الخمس الواحد يمكن جمع حق أحدهم في الواحد، أي يمكن جمع حق شائع لكل واحد في واحد، وإذا جرى فيه الخبر على القسمة مع ما فيه من الجمع، وإذا أمكن الجمع جمعاً حق الموصى له فيما بقي تقدماً بوصية على الإرث؛ لأن الموصى به جعل حاجته في هذا المعين مقدمة على حق ورثته عذر الموصى به، فكان حق الإرثة كالشع، وحق الموصى له كالأصل، والأصل في ما اشتمل على أصل وشع إذا هلك شيء منه أن يجعل ذلك من الشع دون الأصل كمال المصاراة إذا كان فيه ربح، وهلك حصه يصرف الخلاك إلى الربح لا إلى رأس المال، بخلاف الأجناس المختلفة؛ لأنه لا يمكن الجمع فيها جبراً على القسمة، فكذا تقدماً.

إلا ثلث ما بقي الح هـ: إذا كانت الثياب من أحباس مختلفة، أما إذا كانت من حبس واحد، فهي كسائر أدراسهم؛ لأن الثياب إذا كانت مختلفة لا يقسم بعضها في بعض، فالذي فيها لا يجوز أن يستحق الموصي له بالقسمة، فم تكرر الوصية متعلقة بالباقي، فلا يجوز أن يستحق الموصي له أكثر من ثلثه. [خوهرة أسرة. ٤٠٣/٢]

وله مالٌ عَيْنٌ وَدَيْنٌ، فَإِنْ خَرَجَ الْأَلْفُ مِنْ ثُلْثِ الْعَيْنِ دُفِعَتْ إِلَى الْمُوصَى لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ دَفِعَ إِلَيْهِ ثُلْثُ الْعَيْنِ، وَكُلَّمَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ أَخَذَ ثُلْثَهُ، حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْأَلْفَ. وَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْحَمْلِ وَبِالْحَمْلِ إِذَا وَضَعَ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ الْوَصِيَّةِ. وَإِذَا أَوْصَى لِرَجُلٍ بِجَارِيَةٍ إِلَّا حَمَلَهَا صَحَّتْ الْوَصِيَّةُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ.

وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِجَارِيَةٍ، فَوَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي قَبْلَ أَنْ يَقْبَلَ الْمُوصَى لَهُ وَلَدًا، ثُمَّ قَبِلَ الْمُوصَى لَهُ وَهُمَا يَخْرُجَانِ مِنَ الثُّلْثِ، فَهُمَا لِلْمُوصَى لَهُ،

مال عين: أي نقد غير دين. **من ثلث العين:** بأن كان ثلاثة آلاف درهم نقد.

دفع [الألف من العين] الح: لأنه أمكن إبقاء كل دي حق حقه من غير نخس، فبصار إليه

دفع البدل ثلث الح: لأن الموصى له شريك الورثة، وفي تخصيصه باعين نخس في حق المورثة؛ لأن بعين فضلاً على الدين. [أخوهرة البيرة: ٤٠٣/٢] ولأن الدين يسر تمام في مصنف الحار، وإنما يصير مالاً عند الاستيفاء، فمما يعتد اسطر إلى موصى له، وأورثة بإبقاء كل دي حق حقه من غير نخس في حق الآخر، وهو أن لا يتخصص الموصى له بالعين إذا خرج الثلث من العين. **حتى يستوفي الألف** لأن حق الموصى له شائع في العين والدين؛ ليأخذ منهما الثلث إلى أن يستوفي تمام حقه. **وخور الوصية الح:** أي خور الوصية لحمل وبه إذا كان بينهما وبين ولادته أقل من ستة أشهر من وقت الوصية. **أم لأول:** ولأن الوصية تحت الميراث؛ لأنها مستحقة من وجه؛ إذ الموصى له يحقه في بعض ماله كإرث؛ وهذا لا يحتاج إلى القصد، وأخير يصح حبيقة في الإرث، فكذا في الوصية، إلا أنها ترد بالرد؛ لأن فيها معنى التمثيل، بخلاف الإرث، وبه استخلاف مصنف، وخلاف أهبة؛ لأنها تمليك محض، ولا ولاية لأحد عنه حتى تمكنه شيئاً كذا في 'المجمع الأهر'.
وإذا أوصى الح: أي أوصى بها، وستثنى ما في نطها، فإنه يجوز؛ لأن الوصية تحت الميراث، فقد جعل الحاربة وصية، وما في نطها ميراثاً، والميراث يجري فيما في النص؛ ولأن اسم الحاربة لا يتناول الحمل لفظاً، لكنه يستحق بالإطلاق تبعاً، فإذا أفرد الأم بالوصية صح أفرادها.

فهما للموصى له: لأن الأم دخلت في الوصية أصالة، وأولدت تبعاً حين كان متصلاً بها، فإذا ولدت قبل القسمة وانتركة قبل القسمة مقاة على مثل الميت حتى يقضي بها ديونه دخل في الوصية، فيكونان للموصى به، وقوله: قبل أن يقبل الموصى له، يذكر هذا الشرط في "هداية"، وصوابه قبل لقسمة وقوله: فولدت بعد موت موصى إنما قيد به؛ لأنه لا يسحق ما ولدت قبل موت الموصى، ذكره في الكرحي. [أخوهرة البيرة: ٤٠٤/٢]

وإن لم يخرجًا من الثلث ضربَ بالثلث، وأخذَ بالحصةَ منهما جميعًا في قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: يأخذ ذلك من الأم، فإن فضل شيء أخذ من الولد. وتجاوز الوصية بخدمة عبده، وسكنى داره بسنين معلومة، وتجاوز ذلك أبدًا، فإن خرجت رقبة العبد من الثلث سلم إليه للخدمة. وإن كان لا مال له غيره خدَم الورثة يومين، وللموصى له يومًا، فإن مات الموصى له عاد إلى الورثة، وإن مات الموصى له

وأخذ بالحصة إلخ. لأن الوصية تناولها جميعًا، ولهذا استحقهما الموصى له إذا خرجا من الثلث، فإذا لم يخرج جميعًا من الثلث صرَبَ فيهما بالحصة. وهذا قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: يأخذ ذلك من الأم، فإن فضل شيء أحده من الولد؛ لأن الأم أصل في الوصية، والولد تبع فيها، والتبع لا يراحم الأصل، فلو بقدا الوصية فيهما جميعًا تنقص الوصية في بعض الأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن فيه إبطال الأصل بالتبع، وهذا الخلاف إنما هو هكذا في سائر المتون وإهداية، وفي "خوهره اسيرة" على العكس، فجعل قوهما قول أبي حنيفة، وقول أبي حنيفة قوهما.

وقال أبو حنيفة: واختاره البرهاني واسمي وغيرهما. [التصحيح والترجيح: ٤٦٨] **وتجاوز الوصية إلخ.** لأن المفعة تختمل التمثيل بدل وغير بدل حال الحياة، فيحتمل التمثيل بعد الممات كالأعيان دفعًا للحاجة؛ وهذا لأن الموصي يبقى اعين على ملكه حتى يحسنه مشعولاً تصرفه موقوفًا على حاجته، وإنما تحدث المفعة على ملكه، كما يستوفي الموقوف عليه المفعة على حكم مثل الوقف، ويجوز مؤقتًا ومؤبدًا كالعارية، وهذا خلاف الميراث. فالإرث لا يجري في الخدمة بدون الرقة؛ لأن الورثة خلافة، وتفسيرها: أن يقو الوارث مقام المورث فيما كان ملكًا للمورث، وهذا إنما يتصور فيما يبقى وقتين، والمفعة لا تبقى وقتين، فأما الوصية فيناب ملك بالعقد كالإحارة والإعارة، وكذا الوصية بعه العبد والدار؛ لأنها بدل المفعة، فأحدث حكمها، كذا في 'مجمع الأهر'.

سلم إليه: لأن حق الموصى له في الثلث لا يراحمه فيه الورثة. [الخوهره البيرة: ٤٠٥/٢] **للخدمة.** وفي نسخة: لخدمته.

خدم الورثة إلخ. لأن حقه في الثلث، وحقهم في الثلثين، وهذا إذا لم يخرج الورثة؛ لأن العبد لا يمكن قسمته أجزاء؛ لأنه لا يتجرأ، ويمكن استيهاء خدمته على المهيابة، بخلاف الوصية بسكنى امدار إذا كانت لا تخرج من الثلث حيث يقسم عين امدار أثنائًا بالانتفاع؛ لأنه يمكن القسمة بالأجزاء. وهو أعديل لتسوية بينهما زمانًا ودائمًا، وفي المهيابة تقدم أحدهما زمانًا، ثم العبد الموصى خدمته ليس للورثة أن يبعوه إلا إذا جار الموصى له بالخدمة، فإذا جاز لم ينتقل إلى العوض. [الخوهره البيرة: ٤٠٥/٢] **عاد:** أي الموصى به، وهو خدمة العبد وعنته، وسكنى الدار وعنتها إلى ورثة الموصى لا إلى ورثة الموصى له؛ لأن الموصى أوجب الحق للموصى له ليستوفي المنافع على حكم ملكه، فلو انتقل الحق إلى وارث الموصى له استحقها ابتداء من ملك الموصى من غير مرصاته، وذلك أي استحقاق ملك من غير مرصاة مالك لا يجوز، كذا في 'خوهره البيرة ٤٠٥، ٢' مع بعض الريادة.

فِي حَيَاةِ الْمُوصِي بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ. وَإِذَا أَوْصَى لَوْلَدٍ فَلَا بَ، فَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمْ لِلذِّكْرِ وَالْأُنْثَى سَوَاءً. وَإِنْ أَوْصَى لَوَرَثَةٍ فَلَا بَ، فَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمْ لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَى. وَمَنْ أَوْصَى لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو بِثُلْثِ مَالِهِ، فَإِذَا عَمَّرُو مَيِّتًا، فَالْثُلْثُ كُلُّهُ لِزَيْدٍ. وَإِنْ قَالَ: ثُلْثُ مَالِي بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَزَيْدٌ مَيِّتٌ كَانَ لِعَمْرٍو نِصْفُ الثُّلُثِ. وَمَنْ أَوْصَى شُتَّى مَالَهُ، وَلَا مَالَ لَهُ، ثُمَّ اكْتَسَبَ مَالًا اسْتَحَقَّ الْمُوصِي لَهُ ثُلْثُ مَا يَمُكُّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ.

بطلت الوصية لأن يجيء تعقب الموت، ولأن من شرط صحة وصية بقول، ومن شرط قبول أن يكون بعد موت الموصي، فإذا مات الموصي له قبل ذلك عدم هذا. [الجوهرة النيرة: ٤٠٥ ٢] سواء لأن سمع يود ينظم لكل نصيب واحد، فإن لم يكن لفلان ولد من سمع دخل في وصيته ولا من يذكر دون ثلاث عند أبي حنيفة، وعندهما يدخل ثلاث، وتكون وصيته هم جميعاً، كما في ولد نصيب، فلا يدخل أولاد البنات في ذلك في المشهور. (الجوهرة النيرة)

فالوصية بينهم لأنه لما نص على نصف ورثة عدم أن قصده تفصيل كما في ميراث. [خوهرة نيرة: ٤٠٦ ٢] **للدكر مثل حظ الأنثى** لأن الورثة سمع مشتق من ورثة، وترتب لاسم على مشتق من على عينية، ألا ترى أن الله تعالى لما نص على الورثة بقوله: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) ترتب الحكم عينية حتى وجبت بصفة بقدرها، ثم شرط هذه الوصية أن يموت، فلا الموصي ورثته قبل موت الموصي حتى يعرف ورثته منهم، حتى لو مات الموصي قبل موت الموصي لورثته بطلت الوصية، بخلاف ما إذا أوصى لولده.

فالثلث كله لزيد لأن ليس لأهل الوصية، فلا يرجم حي يدي هو من أهلهما كما إذا أوصى بزيد وجدار، وعن أبي يوسف إذا لم يعلم الموصي بموته، فهو نصف ثلث؛ لأن وصية عنده أي موصي صحبته لعمرو، فهو يرص بحي لا نصف ثلث، خلاف ما إذا علم بموته، لأن الوصية لم يمت هو، فكان رصيصاً لكل ثلث بحي. كما في هدية، وفي التصحيح وترجيح: وعن أبي يوسف: إذا لم يعلم بموته فهو نصف ثلث، وعن أبي ظاهر مشي مخوي وسفي وغيرهما [ص: ٤٦٩] **نصف الثلث**. لأن كلمة بين كلمة بقسمه وشترك، فقد أوصى لكل واحد منهم بنصف ثلث، خلاف ما تقدم، ألا ترى أن من قال: ثلث مالي لفلان وسكت كان له كل الثلث، ولو قال: ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحق الثلث. (الجوهرة النيرة)

عند الموت: لأن وصية عقد استخلاف مصاف بين ما بعد الموت، وبشئ حكمه بعد الموت، فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله، وكذا لو كان له مال وهلك ثم اكتسب مالاً؛ لما بيناه. (الجوهرة النيرة)

كتاب الفرائض

المجموع على توريتهم من الذكور عشرة: الابن، وابن الابن وإن سفل، والأب، والجدة أبو الأب وإن علا، والأخ، وابن الأخ، والعم، وابن العم، والزوج، ومولى النعمة. ومن الإناث سبع: البنت، وبنت الابن، والأم، والجدة، والأخت، والزوجة، ومولاة النعمة. ولا يرث أربعة:

كتاب الفرائض جمع فريضة من الفرض، وهو التقدير، يقال: فرض القاضي الفقة أي قدرها، وفي الاصطلاح: انصب بمقدار لمورث شرعاً، ثم نقل جمع عملاً هذا العلم كالأخبار. وهي علم بأصول من فقه وحساب يعرف حق كل من التركة، وموضوعه التركات وحده. وأركانه ثلاثة: وارث ومورث وموروث، وشروطه ثلاثة: موت مورث حقيقة أو حكماً كمنفقود، أو تقديراً كالحمل، والعم جهة إرثه، وهذا يختص بالفقهاء، وهذا شرط في هذا العلم بالأساس كما شرط المهاراة في علم حساب، ومما أسماه وموضوعه فتاوى في نكاح، كما في الدر المنثور، وسمي هذا علم فرائض؛ لأن الله تعالى قدر بسببه، وم يعوض تقديره من حيث مقرب ولا يبي مرسى، وبين نصيب كل واحد من النصف والرابع والثلث والثلث والسدس، بخلاف سائر الأحكام كإحصاءة والركاة والحد وغيرها، فإن النصوص فيها محملة، وأن أسسه يثبتها، وهذا العلم من أشرف العلوم، قال **الح** العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فضل: آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة، وقد حث **الح** على تعيمه وتعمه بقوة: نعموا الفرائض وعلموها فإنها نصف العلم، وهو يسى وهو أول شيء يسرع من أمي، كذا في "مجمع الأهر".

من الذكور وفي 'أخوهرة البيرة' [٤٠٨ ٢] أرحا. **عشرة إلح** إنما أراد هذا من يستحق ميراث في أحسنه، وإن احتلوا في الاستحقاق، وتقديم بعضهم على بعض فيه. [أخوهرة البيرة: ٤٠٨ ٢]

سبع إلح: فاحدة ومولاة السعة لا ذكر ميراثهما في القرآن، وإنما ثبت بالحديث، وذلك ما روي أن حدة قد جاءت من أبي بكر الصديق **عليه** تطيب ميراثها، فقال: لا أحد لك في كتاب الله شيئاً، فقام إليه الميرة من شعبة فقال: شهدت أن رسول الله **ﷺ** وقد جاءه حدة تطيب ميراثها، ففرص لها السدس، فأوجب لها أبو بكر **ﷺ** ذلك، ومما مولاة النعمة فلها الميراث؛ لقوله **ﷺ**: "أحرر امرأة ميراث عتيقها ولقبيلتها، وولدها الذي لأعتت به"، وإيراد "لقبيلتها" - والله أعلم - وبها من الرضا، وقال **الح**: "الولاء لحمه كحمه السب"، (أخوهرة البيرة)

البنت وبنت إلح: وفي نسخة: الابنة وابنة الابن وإن سفلت.

ولا يرث أربعة إلح: أما المموك؛ فلا ميراث نوع غيبك، والعد لا يمتك؛ ولأن مملكه سيده، ولا فرة بين السيد والميت، وكذا كل من في رقبته شيء من الرق كالمكاتب والمدر وأم الولد، فإنه لا يرث ولا يورث إلا المكاتب إذا مات عن ولاء، فإنه يؤدي منه مكانته، ويحكم بحريته قبل موته، فلا فصل، وما فصل يكون ميراثاً عنه، =

المملوك والقَاتِلُ مِنَ الْمَقْتُولِ وَالْمُرْتَدَّ وَأَهْلُ الْمِلَّةَيْنِ.

وَالْفُرُوضُ الْمَحْدُودَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ: النِّصْفُ، والرُّبْعُ، وَالثُّمْنُ، وَالثَّلَاثَانِ، وَالثُّلُثُ وَالسُّدُسُ. وَالنِّصْفُ فَرَضُ خَمْسَةِ: الْبَنَتِ، وَبَنَتُ الْإِبْنِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بِنْتُ الصُّلْبِ، وَالْأَخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَالْأَخْتُ لِأَبٍ إِذَا لَمْ تَكُنْ أُمُّهُ، وَالزَّوْجُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ وَإِنْ سَقَلَ. وَالرُّبْعُ لِلزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ، أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ، وَلِلْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ.

وَالثُّمْنُ لِلزَّوْجَاتِ مَعَ الْوَلَدِ، أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ. وَالثَّلَاثَانِ لِكُلِّ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِمَّنْ فَرَضُهُ النِّصْفُ إِلَّا الزَّوْجَ.

== وَأَمَّا الْمُسْتَسْعَى فَإِنَّهُ يَصْرُ إِنْ كَانَ يَسْعَى عَكَثَ رَقْنَهُ فَهُوَ كَأَمَّاكَاتٍ عَدَّ أَيَّ حَيْفَةٍ، وَعَدَّهُمَا كَحَرِّ مَدْيُونٍ، وَأَمَّا الْقَاتِلُ فَلَا يَرِثُ مِنَ الْمَقْتُولِ لَا مِنْ لَدِيَّةٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهَا؛ فَيَقُولُهُ **الْح** 'لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ'، وَلَأنَّهُ حَرَّمَ امْرِئَاتٍ عَقُوبَةَ لَدِيَّةٍ لِأنَّهُ اسْتَعْجَلَ مَا أَحْرَمَهُ اللَّهُ، فَجَمَعَ مِنْ امْرِئَاتٍ، وَهَذَا إِذَا كَانَ قَتْلًا يَتَعَقَّبُ بِهِ الْقَصَاصُ وَكَفَّارَةٌ، أَمَّا مَا لَا يَتَعَقَّبُ بِهِ دَمٌ لَا يَتَّبَعُ مِيرَاثًا، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي حَيَاثِ، وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَلَا يَرِثُ مِنْ مَسِيءٍ وَلَا دَمِيٍّ وَلَا مُرِيدٍ، وَأَمَّا أَهْلُ مِلَّةَيْنِ؛ فَيَقُولُهُ **الْح** 'لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّةَيْنِ'. [الخوهرة النيرة: ٢ ٤٠٨، ٤٠٩]

أَهْلُ الْمِلَّةِ وَفِي سَجَّة: مِلَّتَيْنِ. **أَخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ** وَفِي سَجَّة: وَلَا أَحْوَاهَا. **وَأَنْ سَقَلَ** وَمَا فَصَّلَ مِنْ هَذَا بِصَرْفٍ إِلَى الْعَصَةِ. [الخوهرة النيرة: ٢ ٤٠٩] **وَاللِّسْرَاءُ** وَفِي سَجَّة: وَلِلزَّوْجَاتِ. (الخوهرة النيرة) **وَلَا وَلَدُ ابْنٍ** وَإِنَّمَا حَصَّنَ وَلَدُ ابْنٍ فِي مِلَّةَيْنِ؛ لِأنَّ وَلَدَ ابْنٍ دُونَ رَحِمِهِ لَا يَرِثُ إِلَّا مَعَ دَوِيٍّ لِأَرْحَامِهِ، فَلَا يَحِبُّ ابْنُ رُوحَيْنِ. (الخوهرة النيرة) **وَالنِّصْفُ لِلزَّوْجَاتِ** **الْح** يَقُولُهُ تَعَالَى: دُونَ **الْح** 'لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ'، وَلَأنَّهُ (السجدة: ١٢)، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ اشْتَرَكْنَ فِيهِ لَوْجِهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يُلْزَمُ الْإِحْصَاءُ بِهَيْئَةٍ نَوْرَةٍ، لِأنَّهُ لَوْ عَصَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رِيعًا يَأْخُذُ كُلُّ رِيعٍ تَرْكُ رِيعِ زَوْجَاتٍ بِلَا وَنَدٍ، وَالنِّصْفُ مَعَ لَوْنٍ وَشَيْءٍ أَنْ مَقَابِلَةَ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ لِقَاصِي مَقَابِلَةَ الْفَرْدِ بِالْفَرْدِ، كَقَوْلِهِمْ: رَكِبَ الْقَوْمُ دَوَاهِمَهُمْ وَلَسُوا ثِيَابَهُمْ، فَيَكُونُ نَوَاحِدُ الرِّيعِ أَوْ التَّمَسُّ عَدَّ مَرْدَدِهِ بِالنِّصْفِ، وَبِذَلِكَ كَثُرَتْ وَقَعَتْ لِمُرَاحَمَةِ بَيْنَهُنَّ، فَيَصْرَفُ بَيْنَهُنَّ جَمِيعًا عَلَى السَّوَاءِ، لَعَدَمِ الْأَوَّلِيَّةِ، وَيَقْصُرُ الْوَلَدُ بِتَسَاوٍ وَلَدُ ابْنٍ، فَيَكُونُ مِثْلَهُ بِالنِّصْفِ وَالْإِحْصَاءِ، فَتَصِيرُ حَتَانًا، كَذَا فِي 'الْجَمْعِ لِأَكْثَرِ'.

وَالثَّلَاثَانِ **الْح** وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ أَحَدُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ وَالْأَقْطَارِ إِلَّا الْعَصَ.

وَالثُّلُثُ لِلْأُمِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ، وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فَصَاعِدًا، وَيُفَرِّضُ لَهَا فِي مَسْأَلَتَيْنِ ثُلُثُ مَا بَقِيَ، وَهُمَا زَوْجٌ وَأَبَوَانِ وَامْرَأَةٌ وَأَبَوَانِ، فَلَهَا ثُلُثُ مَا بَقِيَ بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ، وَهُوَ لِكُلِّ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ، ذُكُورُهُمْ وَإِنَاثُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ. وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ: لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبْوَيْنِ مَعَ الْوَلَدِ، أَوْ وَلَدِ ابْنٍ، وَهُوَ لِلْأُمِّ مَعَ الْإِخْوَةِ،

وَالثُّلُثُ لِلْأُمِّ إِنْ: لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أُخُوَّةٌ فَلِلْأُمِّ ثُلُثُ مَا كَانَ لَهُ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ﴾ (النساء: ١١)، ولمعظ الجمع يطلق على الاثنين، فتحجب الأم بهما من الثلث إلى السدس من أي جهة كانا، أو من جهتين؛ لأن لفظ الإخوة يصدق على الكل، وهذا قول جمهور الصحابة، وروي عن ابن عباس: أنه لم تحجب الأم من الثلث إلى السدس إلا بثلاثة عملاً بظاهر الآية. وَأَبَوَانِ ولو كان مكان الأب جد فلها ثلث جميع المال بالإجماع، والباقي للجد. [الجوهرة البيرة: ٤١٠/٢] وامرأة: وفي نسخة: أو زوجة.

بعد فرض الزوج إِنْ: مثلاً إذا ترك الميت أباً وزوجاً، وأما يكون للزوج النصف وللأم ثلث النصف الباقي وهو السدس الكل، وللأب ما بقي، والمسألة تكون من الستة، الثلاثة للزوج والواحد للأم، والاثنان للأب، وإذا ترك أباً وزوجة، وأما يكون للزوجة الربع، وللأم ثلث الباقي، وهو ربع الكل، وللأب ما بقي، والمسألة من أربعة، الواحد للزوجة، والاثنان للأب، والواحد للأم، ولو كان مكان الأب جد، فلها ثلث جميع المال بالإجماع، والباقي للجد.

سواء: لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي ثُلُثٍ﴾ (النساء: ١٢)، وهذا يقتضي التساوي بينهم. [الجوهرة البيرة: ٤١٠/٢] مع الولد إِنْ: ويؤكد ذلك: أنه تعالى قال: ﴿وَلَوْ كُنْهُ بَكْرًا وَحَبًّا مِثْلَهُمَا سُدُسٌ مِمَّا تَرَكَ ابْنٌ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (النساء: ١١)، فهذا تخصيص على أن فرض الأب مع الولد هو السدس، لكن اسم الولد يتناول الابن والبيت، فإن كان مع الأب ابن فله فرضه، أعني السدس، والباقي للابن؛ لقوله عليه السلام: "ألقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاؤى رجل ذكر"، وأوى الرجال من العصبات هو الابن، وإن كانت معه بنت فله سدس، وليبت النصف الفرض، وما بقي فلأب؛ لأنه أوى رجل ذكر من العصبات عند عدم الابن وابنه، وليس دخول ولد الابن في الولد من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز، بل هو من باب عموم المجاز، أو عرف كونه حكم ولد الابن كحكم الولد بذليل آخر، وهو الإجماع، كذا في 'رمر الحقائق' وغيره من المعتمدين.

وهو للأم مع الإخوة: والأخوات فصاعداً، سواء كانا من جهة الأبوين معاً، أو من جهة الأب أو من جهة الأم؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ﴾ (النساء: ١١)، ولفظ الإخوة يتناول الكل للاشتراك في الإخوة، وإلى هذا ذهب أكثر الصحابة خلافاً لابن عباس، فإنه جعل الثلاثة من الإخوة والأخوات حاجة للأم دون الاثنين، فلها معهما الثلث عنده ساء على أن الإخوة صيغة الجمع، فلا يتناول المسمى، وردّ بأن حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة، ألا ترى أن البنيتين كالبنتين، والأختين كالأخوات في استحقاق الثلثين، فكذا في الحجب، وأيضاً الجمع المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقهما، وهذا المقام يناسب الدلالة على الجمع المطلق، فدل لفظ الإخوة عليه، كذا في "الشريفية".

وهو للجدات، والجد مع الولد، أو ولد الابن وبنات الابن مع البنت، وللأخوات للأب مع الأخت للأب والأم، وللواحد من ولد الأم. وتسقط الجدات بالأم، والجد والإخوة والأخوات، بالأب. ويسقط ولد الأم بأربعة: بالولد، وولد الابن، والأب، والجد. وإذا استكملت البنات الثلثين سقطت بنات الابن، إلا أن يكون يارائهن، أو أسفل منهن ابن ابن، فيعصبن. وإذا استكمل الأخوات لأب وأم الثلثين سقطت الأخوات لأب إلا أن يكون معهن أخ هن، فيعصبن.

للجدات: وفي نسخة: وللجد. **مع البنت:** وفي بعض النسخ: ابنة الصلب.

وتسقط الجدات إلخ سوء كل من قبل الأب أو من قبل الأم، وكذلك حدة أم الأب - تسقط مع بنتها، والأب يحجب حدة من قبل نفسه، ولا يحجب حدة من قبل أم، حتى إن أم تراث مع أب، وحدة ست: تراث لك، وتراث لأبنت، وتراث لأمت. وكلهن وراثت غير أم أب الأم، فإنه لا شيء لها. وأعمه أن كل من لا يرث لا يحجب أحد من هن ميراث كلاس إذا كان قاتلاً أو عدو أو كافراً، فإنه لا يرث ويجعل ميراثه ميراثه. وليس هد كلاثين من الإخوة والأخوات لكلا لا يرثان مع أب، ومع ذلك يحجب أم من تحت بن أسدس؛ لكهما من هن ميراث في الأصل إلا أن أب حجهما. [الخوهرية السيرة: ٤١٠ ٢]

بأربعة: وفي نسخة: بأحد أربعة. **والجد:** وهذا لا خلاف فيه **بارائهن** وفي نسخة: معهن أو.

فيعصبن: ويكون لاقى بينهم مذكر مثل حظ أنثيين؛ لأن تذكر من أولاد لاس يعصب الإناث اللاتي في درجته إذا لم يكن لميت ولد صبي بالاتفاق في استحقاق جميع مال، فكذلك يعصبا في استحقاق لاقى من اثنين من نصيبين، وإليه ذهب عامة الصحابة وعليه جمهور العلماء. وقال بن مسعود: لا يعصبن بن لاقى كنه لاس لاس، ولا شيء لسانه؛ إذا لم يجعل لاقى ههنا بينهم مذكر مثل حظ الأنثيين. أراد حق الميت على اثنين، وقد قال بن مسعود: لا يرث حق لسان على اثنين، وأيضاً الأنثى إنما تصير عصبة بالذكر إذا كانت ذات فرض عند الانفرد عنه كاسات والأخوات، ومما يدعى نكح كذلك، فلا تصير به عصبة كست لإخوة والأعمام مع بينهم، وأجيب عن الأول: بأن استحقاق نصيبين بالفرض واستحقاق نكح لاس بالنصيب، وهما السان محتقان، فلا يصح أحد أحق من الآخر، فلا زيادة على اثنين، وعن الثاني بأن ست لاس صاحبة فرض عند الانفرد عن اس لاس، فكيف يجوز أن يعصبها بنانها عن اس لاس، فلا تصير به نصيب عند عدم النصيب، خلاف نكح لأخ ولعمري؛ إذا لم يرثها عن غيرها، فلا تصير عصبة، هد كنه إذا كان ابن بن يارائهن، أم إذا كان أسفل منهن، فحكمه كذلك عدداً في صهر المذهب خلافاً لبعض المتأخرين، كما صرح به في الشريعة. **فيعصبن:** ولا يعصبن اس الأخ. (الخوهرية السيرة)

باب العَصَبَاتِ

وأَقْرَبُ الْعَصَبَاتِ الْبَنُونَ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ الْجَدُّ، ثُمَّ بَنُو الْأَبِ وَهُمْ الْإِخْوَةُ، ثُمَّ بَنُو الْجَدِّ وَهُمْ الْأَعْمَامُ، ثُمَّ بَنُو أَبِ الْجَدِّ. وَإِذَا اسْتَوَى بَنُو أَبٍ فِي دَرَجَةٍ، فَأُولَاهُمْ مِنْ كَانَ مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ. وَالابْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَالْإِخْوَةُ يُقَاسِمُونَ أَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى، وَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْعَصَبَاتِ يَنْفَرِدُ بِالْمِيرَاثِ ذُكُورُهُمْ دُونَ إِنَائِهِمْ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ مِنَ النَّسَبِ، فَالْعَصَبَةُ هُوَ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ مِنَ عَصَبَتِ الْمَوْلَى.

باب العصبات: العصبة نسبة وسية، أما العصبة السبية، فثلاثة: عصبة بنفسه، وعصبة لغيره، وعصبة مع غيره. أما العصبة بنفسه فكل ذكر لا تدخل في نسبه إلى الميت أنثى، وهم أربعة أصناف: جزء الميت، وأصنه، وجزء لأبيه كالأخ، وجزء جده كالعم. وأما العصبة لغيره: فأربع من أسوة، وهن اللاتي فرصهن المصنف واشتدان، وأما العصبة من غيره: فكل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى بالأخت مع الست، وأما العصبة لغيره، فالمعتق ثم عصبة على الترتيب الذي في العصبات النسبية.

البنون [لأنه فرع، وهو أقرب إليه من أبيه؛ لأن الأب أصل الأصل] **إلخ:** بما قدم البنون على الأب؛ لأهم فروع الميت والأب أصله، واتصال الفرع بأصنه أظهر من اتصال الأصل بفرعه، ألا ترى أن الفرع يتبع أصله، ويصير مذكوراً مذكر الأصل دون العكس، فإن الساء والأشجار يدخل في بيع الأرض، ولا تدخل في بيعهما، وظهور اتصافهم يدل على أنهم أقرب إلى الميت في الدرجة حكماً، وإن لم يكن ذلك حقيقة؛ لأن الاتصال من الجاسين بغير واسطة، وقدم هو البين وإن سفلوا على الأب؛ لأن سب استحقاقهم أيضاً أسوة المقدمة على الأبوة، وكون الأب أقرب درجة من الجد ظاهر كظهوره فيما بين الابن وابن الابن.

وهم الإخوة: تأخير الإخوة عن الجد وإن علا قول أبي حنيفة رحمه الله، وهو المختار للفتوى، حالاً لهما وشفاعتي قيل: وعليه الفتوى، كذا في "الدر المختار" قوله: قيل، وعليه الفتوى قاله صاحب "السراجية" في شرحه عليهما، وأشار إلى أن المعتمد هو الأول، وهو مذهب سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه (رد المختار على در المختار).

بنو أب الجد: وهم أعمام الأب. **في درجة:** وفي سحرة: واحدة. **فأولاهم من إلخ:** لأنه أقرب تعصياً وولاية. [الجوهره البيرة: ٤١١ ٢] **من أب وأم:** وفي سحرة: للأب والأم. (الجوهره البيرة) **أخواتهم:** لقوله تعالى: وَالْأَخَوَاتُ كنوا إخوة حلاً وساء فذكر مثل حظ الأنثيين نساء ١٧٦ وإذا لم يكن: وفي سحرة: سميت.

بَابُ الْحَجْبِ

وَتُحَجَّبُ الْأُمُّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ بِالْوَلَدِ، أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ، أَوْ أَخَوَيْنِ. وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرَضِ بَنَاتِ ابْنِ الْإِبْنِ، وَأَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ. وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرَضِ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

وَإِذَا تَرَكَ بِنْتًا وَبَنَاتِ ابْنٍ وَبَنِي ابْنٍ، فَلِلْبَنَاتِ النِّصْفُ، وَالْبَاقِي لِبَنِي الْإِبْنِ وَأَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْفَاضِلُ عَنْ فَرَضِ الْأَخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ لِبَنِي الْأَبِ وَبَنَاتِ الْأَبِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ. وَمَنْ تَرَكَ ابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخًا لِأُمِّ، فَلَاخِ السُّدُسُ، وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ. وَالْمُشْتَرَكَةُ أَنْ تَرَكَ الْمَرْأَةُ زَوْجًا وَأُمًّا، أَوْ جَدَّةً وَإِخْوَةً مِنْ أُمِّ، وَأَخًا مِنْ أَبِي وَأُمًّا، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلْأَوْلَادِ الْأُمِّ الثَّلَاثُ، وَلَا شَيْءَ لِلْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ.

باب الحجب الحجب في اللغة: المنع، وفي اصطلاح أهل هذا العلم: منع شخص معين عن ميراثه إما كله، ويسمى حجب الحرمان، أو بعضه، ويسمى حجب القصاص بوجود شخص آخر.

من الثلث: لها الثلث؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾ (النساء: ١١)

إلى السدس: لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (النساء: ١١)

أو أخوين: لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ (النساء: ١١) **وكذلك:** وفي نسخة: كذا.

بيهما نصفان لأن به قرأتين من جهتين. [أخوهرة البيرة: ٤١١/٢] **وأخا:** وفي نسخة: إخوة.

ولا شيء للإخوة إلخ وقال الشافعي: الثلث بين الإخوة للأُم والإخوة للأب والأُم بالسوية، لذا: أن الله تعالى جعل لدروح النصف، وللأُم السدس، وللإخوة من الأُم الثلث، فاستعرت الفريضة، وقال رسول الله ﷺ ما أنفت الفرائض، فلأولى عصبة ذكر، ولم يبق لهم شيء. (الجوهرة النيرة)

بَابُ الرَّدِّ

وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرَضِ ذَوِي السَّهَامِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَصَبَةً مَرْدُودٌ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ سَهَامِهِمْ إِلَّا عَلَى الزَّوْجَيْنِ. وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنَ الْمَقْتُولِ، وَالْكَافِرُ مِلَّةً وَاحِدَةً يَتَوَارَثُ بِهِ أَهْلُهُ. وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَمَالُ الْمُرْتَدِّ لَوَرَّثَهُ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ رِدَّتِهِ فِيءٌ. وَإِذَا غَرَقَ جَمَاعَةٌ، أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِمْ حَائِطٌ، فَلَمْ يُعْلَمْ مِنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَوَّلًا، فَمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِلْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ. وَإِذَا اجْتَمَعَ لِلْمَجُوسِيِّ قَرَابَتَانِ لَوْ تَفَرَّقَتَا فِي شَخْصَيْنِ وَرِثَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ وَرِثَ بَهُمَا،

باب الرد: لما فرع من بيان ذوي الفروض والعصبات والحجب، شرع في بيان الرد، وهو صد العول؛ إذ به تنقض سهام ذوي الفروض، ويزداد أصل المسألة، وبالرد ترداد السهام، ويتنقص أصل المسألة.

على الزوجين: وعقد امتأخرين يرد على الزوجين أيضاً؛ لعدم بيت المال. **والكفر:** وفي بعض النسخ: كله.

لورثته: وفي نسخة: من. **المسلمين:** يعني ما اكتسبه في حال إسلامه. [الجوهرة النيرة: ٤١٢/٢]

فيء: هذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: هو لورثته من المسميين؛ لأنه لما لم يرثه ورثته الكفار ورثته المسمون؛ ولأن من أصلهما أن منكه لا يزول بالردة، فحاله بعد الردة في كسبه كحاله قبلها، ولأبي حنيفة: أن امرئ مباح الدم، فوجب أن يكون ما في يده في تلك الحالة فيئا كحاج الخري، ثم على قول أبي حنيفة وارث امرئ يعتبر حاله يوم الردة، فإن كان حراً مسلماً يوم رده ورثه، وإن كان عبداً أو كافراً يوم الردة لم يرثه، وإن أعتق أو أسلم قبل أن يموت أو يقتل، أو يحكم بلحاظه لم يرثه. (الجوهرة النيرة) **فلم:** وفي نسخة: ولم.

من ورثته: ولا يرث بعضهم من بعض؛ لأنه يحكم بموتهم معاً. **وإذا اجتمع للمجوسي:** [وفي بعض النسخ: في المجوسي] **قربانان إلخ:** فإذا اجتمعا في شخص ورث بهما جميعاً، تفسيره: مجوسي تزوج أمه فولدت له ستاً، ثم ماتت عن أم هي روحته، وعن بنت هي أخته لأمه، فلا ترث الأم بالروحية؛ ولا ابنته بالأحتية؛ لأن الأخت للأم لا ترث مع الابنة، ولكن للأم السدس باعتبار الأمومية، وبلاسة الصف، والماقي للعصبة. مجوسي تزوج سته فولدت له ابنتين فماتت المجوسي ثم ماتت إحدى الابنتين، فإمّا ماتت عن أم هي أخت لأب، وعن أخت لأب وأم، فللأم السدس بالأمومية، وللأخت لأب والأم الصف، وللأم السدس بالأحتية لأب؛ لأننا لما اعتبرنا الأحتية للأب التي وجدت في الأم لاستحقاق السدس بها صار ذلك كالموجود في شخص آخر كأنها تركت الأختين وهما يحجبان الأم من الثلث إلى السدس، كذا في "المستصفى". (الجوهرة النيرة)

ولا يرث المجوسى بالأنكحة الفاسدة التي يستحلونها في دينهم. وعصبة ولد الزنا، وولد الملاينة مولى أمهما. ومن مات، وترك حملاً وقف ماله، حتى تضع امرأته حملها في قول أبي حنيفة رحمته. والجدة أولى بالميراث من الإخوة عند أبي حنيفة رحمته. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: يُقاسمُهُم إلا أن تنقصه المقاسمة من الثلث.

ولا يرث المجوسى رحمته لأن الكاح الفاسد لا يوجب التوارث بين المسلمين، فلا يوجه بين المجوس خلاف الأسباب. مولى أمهما [وفي نسخة: من الأمهات]. (أخوهرة البيرة: ٤١٣/٢) رحمتهما لأنهما لا أب هما، والنسي رحمته يُحق ويد الملاينة بأمه، فصار كشخص لا قرابة له من جهة الأب، فيرد قرابة أمه، فهو ترك أمًا وبنتًا والملاعن، فليست بالنصف، وللأم سدس، والباقي يرد عليهما، وهكذا ولد الزنا إلا أنهما يفرقان في مسألة واحدة وهو أن ولد الزنا يرث من توأمه ميراث لأخ لأمه، وولد الملاينة يرث اتوأم ميراث أخ لأب وأم، كذا في "مجمع الأهرار".

في قول أبي حنيفة وهذا إذا لم يكن لميت ولد سوى الحمل، أما إذا كان له ولد سواء، فإن كان ذكراً أعطى خمس المال، وأوقف أربعة أحماسه، وإن كان أنثى أعطيت تسع المال وأوقف ثلثي تساعه، وهذا قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: يعطى الأس نصف مال. قال محمد رحمته ثلث المال؛ لأن المرأة لا تند في العادة في بطن واحد أكثر من اثنين، فيستحق هذا الموجود الثلث، ولأبي يوسف: أنها تند في العادة ولذا وحداً، فيجوز أن يكون أنثى، ولأبي حنيفة: أن أكثر ما تند المرأة في بطن واحد أربعة، فيجوز أن يكون الحمل أربعة بين فيستحق الأس خمس، والبنت تستحق التسع، والفتوى على قول أبي يوسف، هذا كله إذا عرف وجوده في البطن، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ مات المورث، أما إذا جاءت به لأكثر من ذلك، فلا ميراث له إذا كان الكاح قائماً، فإن كانت معتدة إن جاءت به لأقل من سنتين منه، وقعت الفرقة بموت أو طلاق، فهو من حصة المورثة، كذا في 'مستصفي' (أخوهرة البيرة) بالميراث وفي نسخة: بالمال. عند أبي حنيفة قال الإسيحاني: الصحيح قول أبي حنيفة وقال في 'أخفائنا' عن 'فرائض السراجي': "وه يفتى". [التصحيح والترحيع: ٤٧٢]

إلا أن تنقصه المقاسمة رحمته ثم على قولهما: ليجد حائقان: أحدهما: إذا لم يكن هناك صاحب فرض، فهو محير بين المقاسمة وبين ثلث جميع المال، والثانية: إذا كان هناك صاحب فرض فهو محير بين ثلاثة أشياء: إما المقاسمة أو ثلث ما بقي، أو سدس جميع المال. بياض: جد وأخ ليجد النصف والأخ النصف. جد وأخوان الثلث والمقاسمة ههنا سواء جد وثلاثة إخوة الثلث ههنا خير له من المقاسمة، فإن كان معهم صاحب فرض أعطى فرضه، ثم يصير إلى ثلث ما بقي وإلى سدس جميع المال، وبين مقاسمة تنظر أولاً إلى ثلث ما بقي، وإلى سدس جميع المال إليهما خير له، ثم تنظر إلى أخيهما وإلى المقاسمة، فأيهما كان خير له فهو له [أخوهرة البيرة: ٤١٣، ٢]

وَإِذَا اجْتَمَعَ الْجَدَّاتُ، فَالْسُّدُسُ لِأَقْرَبِهِنَّ. وَيَحْجُبُ الْجَدَّ أُمَّهُ، وَلَا تَرِثُ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ
بِسَهْمٍ، وَكُلُّ جَدَّةٍ تَحْجُبُ أُمَّهَا.

فالسُّدُسُ لأقربهن. من أي جهة كانت، فهو قول علي عليه السلام، وقال الشافعي: إن كانت القرى من قبل الأم فهي أولى، وإن كانت من قبل الأب تشاركها البُعدي من جهة الأم، لأنَّ أُمَّها اشتركتا في سهم واحد، فالقرى أولى به من البُعدي، كما لو كانت القرى من جهة الأم، كذا في "شرح الأقطع".
ويحجب الجد أُمَّهُ. وفي بعض النسخ: وَلَا تَحْجُبُ الْجَدَّ أُمَّهُ، وهذا إذا كان الجد غير وارث، أما إذا كان وارثاً فإنه يحجبها؛ لأنها تدلُّ به، وقد استحق هذا الميراث، فلا ترث معه كأم الأم، قال الحنفي: وَلَا تَحْجُبُ الْجَدَّ مِنَ الْجَدَّاتِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ قَبْلِهِ. [الجوهرة النيرة: ٤١٤/٢] **وَلَا تَرِثُ أُمُّ الْجَدِّ** لأنها رَحِمٌ، فهي من حِمَّة ذوي الأرحام، ولأنَّها تدلُّ بأنبياءها، وهو من ذوي الأرحام، وتسمى هذه الحدة الفاسدة وأنها الجد الفاسد. (الجوهرة النيرة)
تَحْجُبُ أُمَّهَا. لأن محل أم الحدة مع الحدة كمحل الحدة مع الأم، والأم تحجب أُمَّها، فكذا الحدة تحجب أُمَّها. (الجوهرة النيرة)

بابُ ذوي الأرحام

وإذا لم يكن للميت عَصَبَةٌ ولا ذو سَهْمٍ ورثته ذُوو الأرحام، وهم عَشْرَةٌ: وَلَدُ البنت، وولَدُ الأخت، وبنتُ الأخ، وبنتُ العمِّ، والخال، والخالة، وأبو الأم، والعمُّ لأمِّ، والعمَّة، وولَدُ الأخ من الأم، ومن أدلى بهم. فأولاهم من كان من وَلَدِ الميت، ثم وَلَدُ الأبوين أو أحديهما، وهم بناتُ الإخوة وأولادُ الأخوات، ثم وَلَدُ أبوي أبويه، أو أحديهما، وهم الأخوال والخالات والعمَّات.

باب ذوي الأرحام: ذو الرحمة هو في النعة: بمعنى دي القرابة مصقفاً، وفي الشريعة: هو كل قريب ليس بذي سهم مقدر في كتاب الله، أو سعة رسول الله ﷺ، أو إجماع الأمة لا بعصبة، كذا في "الشريفة"، فقوله: كل قريب كاجس لدخول أصحاب الفرائض والعصبات، وقوله: ليس بذي سهم إجماعاً، احتراز عن ذوي الفروض، وقوله: ولا عصبة احتراز عن العصبات.

ورثته ذُوو الأرحام: كان عامة الصحابة رضي الله عنهم يروون توريث ذوي الأرحام وهو مذهبنا. [حاشية السدي: ٤٨١] والأصل في هذا: أن ذوي الأرحام أولى بالميراث من بيت المال؛ لقوله تعالى: **لِلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ** (الأسفل: ٧٥) [الجوهرية النيرة: ٤١٤/٢]

والعم لأم: وفي نسخة: للأم. **ومن أدلى** [وفي نسخة: أدلى أي قرب] **بهم إلخ** ثم توريث ذوي الأرحام كتوريث العصبة يرث الأقرب فالأقرب إلى الميت إلا أن الكلام وقعت في معرفة الأقرب، قال أبو حنيفة: أقربهم إلى الميت الحد أبو الأم، ثم أولاد السات، ثم أولاد الأخوات وسات الإخوة، ثم العمات وإخالات، ثم أولادهم، كذا ذكره في ظاهر الرواية، وروي عنه: أن أقربهم أولاد اسات ثم الحد أبو الأم، وقالوا: الأقرب أولاد السات ثم أولاد الأخوات وسات الإخوة، ثم الحد أبو الأم ثم العمَّات وإخالات، ثم أولادهم، كذا في "الحجدي"، وفي "القدوري": أولاهم من كان من ولد الميت؛ لأن ولد الميت أقرب إليه من غيره وإن سفل. [الجوهرية النيرة: ٤١٤، ٤١٥]

ثم ولد الأبوين إلخ: يعني أهم أولى من أولاد الحد وهم العمات، ومن شاكلهم من ذوي الرحم من أولاد الحد أب الأم؛ لأن الإخوة أقرب إلى الميت من هؤلاء، فكذلك أولادهم أقرب إليه كأولاد أمه. [الجوهرية النيرة: ٤١٥، ٢]

ثم ولد أبوي إلخ: لأن هؤلاء أقرب إليه بعد من ذكرنا، وإن اجتمع عمه وحالة فثبت المال للحالة من الأب والأم وثلاث لعممة، لأن العممة تدعى بالأب والحالة بالأُم، فكان لكل واحدة نصيب من تدلى به (الجوهرية النيرة)

وإذا استوى وارثان في درجة، فأولاهم من أدلى بوارث، وأقربهم أولى من بعدهم، وأبو الأم أولى من ولد الأخ والأخت.

والمعتق أحق بالفاضل من سهم ذوي السهام إذا لم تكن عصبه سواه، ومولى المولاة يرث. وإذا ترك المعتق أب مولاة وابن مولاة، فماله للابن عندهما، وقال أبو يوسف رحمته: للأب السدس، والباقي للابن، فإن ترك جد مولاة وأخ مولاة، فالمال للجد عند أبي حنيفة رحمته. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: هو بينهما. ولا يباع الولاء، ولا يوهب.

درجة: وفي نسخة واحدة. **فأولاهم من أدلى** [وفي نسخة: أدلى] **بوارث:** كرجل مات وترك ابنة عم وابن عمه المال كله لبيت العم، وكذا لو ترك بنت بنت ست، وبنت بنت ابن، فالمال لبيت بنت الابن. [الجوهرة النيرة: ٤١٦/٢] **من.** وفي نسخة: عن. **أبعدهم** فعند أبي حنيفة قرب ذوي الأرحام الجدة أبو الأم، ثم أولاد الأخوات وبنات الإخوة، ثم العمت والخالات، ثم أولادهم. (الجوهرة النيرة) **وأبو الأم أولى** هذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: ولد الأخ والأخت أولى، وجه قول أبي حنيفة: إن أب الأم يدلى بأحد الأبوين، فكان أولى من أولاد الأخ والأخت، ووجه قولهما: إن أولاد الإخوة من الصلب، والجدة من قبل الأم خارج عن الصلب، فكان ولد الأم أولى. وفي "التصحيح والترجيح": ورحا [الإسبيحاني والزاهدي] دليل أبي حنيفة، واختاره النسفي وغيره. [ص: ٤٧٣]

من ولد الأخ: وهذا عند أبي حنيفة رحمته (الجوهرة النيرة) **من.** وفي نسخة: عن.

عصبة: لأن درجة ذوي الأرحام بعد العصباء، فإذا لم تكن ما سواه عصبة، فهو أحق به.

ومولى المولاة يرث: وهو الرجل يسم على يد الرجل ويواليه ويعاقده، ثم يموت ولا وارث له غيره، فميراثه له عندنا، وقال مالك: ميراثه للمسلمين. (الجوهرة النيرة)

عندهما: قال الإسبيحاني: والتصحيح قوهما. [التصحيح والترجيح: ٤٧٣] **عند أبي حنيفة.** لأن من أصله أن الإخوة لا يرثون مع الجد شيئاً، فكذا في الولاء؛ لأن الولاء لحمه كلحمته النسب، وهذا الحديث مشهور. (الجوهرة النيرة وغيرهما) وقد مر أن الفتوى على قول أبي حنيفة. [التصحيح والترجيح: ٤٧٣]

هو بينهما: لأن من أصلهما أن الإخوة يشاركونه في الميراث، فكذا في الولاء. (الجوهرة النيرة)

ولا يباع الولاء إلخ: لأنه لحمه كلحمته النسب لا يباع، ولا يوهب. (الجوهرة النيرة)

باب حساب الفرائض

إذا كان في المسألة نصف ونصف؛ أو نصف وما بقي، فأصلها من اثنين، وإن كان فيها ثلث وما بقي، أو ثلثان وما بقي، فأصلها من ثلاثة، وإن كان فيها رُبُع وما بقي، أو رُبُع ونصف، فأصلها من أربعة، وإن كان فيها ثُمْن وما بقي، أو ثُمْن ونصف، فأصلها من ثمانية، وإن كان فيها نصف وثلث، أو نصف وسُدُس، فأصلها من ستة، وتَعُولُ إلى سبعة

إذا كان **الح** عَمَّ ن الفروض ستة المذكورة في كتاب الله تعالى بوعاء: على التصنيف إن بدأت بالأكثر، أو على التصنيف إن بدأت بالأقل، فثلاثة منها نوع، وثلاثة أخرى نوع آخر، الأول: النصف ونصفه، وهو الربع، ونصف نصفه وهو الثمن، والثاني: الثلثان، ونصفهما، وهو الثلث، ونصف نصفهما، وهو السدس، فأنصف بخرج من اثنين، وأربع من أربعة، والثلث من ثمانية، والثلثان من ثلاثة، والسدس من ستة، فإن مخرج كل فرض من هذه الفروض سمي من لأعداد، إذ رُبُع سمي الأربعة، وكذا الباقي إلا النصف فإنه من اثنين، والثلثان يسى سبعة، فإذا كان في المسألة نصف ونصف كزوج وأخت لأب وأم أو لأب، أو نصف وما بقي كزوج وعم فأصلها من اثنين، وإذا كان فيها ثلث وما بقي كأب وعم، أو ثلثان وما بقي كإثنين وعم فأصلها من ثلاثة، وإذا كان فيها ربع وما بقي كزوجة وعصبة، أو ربع ونصف كزوج وست، فأصلها من أربعة، وإذا كان فيها ثلث وما بقي كزوجة وأب، أو ثلث ونصف كزوجة وست فأصلها من ثمانية، وإذا كان فيها نصف وثلث كأب وأخت لأب وأم أو لأب أو نصف وسدس كأب وست، فأصلها من ستة، وقس على هذا.

وإن وفي نسخة: **دا**، وإن: وفي نسخة: **دا**، ونصف: وفي الخوهرية لمرة ٢٤١٧: وما بقي.

ونعول إلى سبعة **الح** [وفي نسخة: ولا تعول إلى غير ذلك] (الخوهرية لمرة: ٢٤١٧) [العول في النسخة يستعمل بمعنى الميل؛ لقوله تعالى: «ذلك ليس إلا خولاً» (س، ٣)، أو بمعنى كثرة العيال، أو بمعنى الارتفاع، ومن هذا المعنى الأخير أحد المعنى المصطلح عليه، وهو أن يزد المخرج من أحزء إذا صاق عن فرض، أي إذا صاق المخرج عن ابوء بالفروض مجتمع فيه ترفع لثركة إلى عدد أكثر من ذلك المخرج، ثم تقسم حتى يدخل التقصا في فريض جميع لورثة على نسبة واحدة، كما سيأتي تفصيله، وأور من حكم يعول عمر **هـ** فإنه وقعت في عهده صورة صاق مخرجها عن فروضها، فتشاور الصحابة **هـ** فيها، فأشهر لعول إلى العول، فقال: أعينوا الفرائض فتدعوه على ذلك، ولم يسكره أحد إلا أباه بعد موته فقيل له: هلا أنكرته في زمن عمر **هـ** فقال: هتة، وكان مهيباً، ورماد من لعول: عول بعض المخرج؛ لأن كتبها لا تعول، وإنما تعول ثلاثة: منها: الستة واثنا عشر =

وثمانية وتسعة وعشرة. وإن كان مع الرُّبُع ثُلُثٌ أو سُدُسٌ، فأصلُها من اثني عشرة،
وتُعُولُ إلى ثلاثة عشر، وخمسة عشر وسبعة عشر. وإذا كان مع الثُّمْنِ سُدُسَانِ،
أو ثُلثَانِ، فأصلُها من أربعة وعشرين، وتُعُولُ إلى سبعة وعشرين.

وإذا انقسمت المسألة على الورثة فقد صححت، وإن لم تنقسم سهامُ فريقٍ منهم عليهم،
من غير كسر ^{مسألة}

= وأربعة وعشرون، والأربعة الأخرى لا تعول. وتفصيل ذلك: أن الستة تعول إلى سبعة فيما إذا اجتمع نصف
وثلاث كزوج وأختين لأب وأم، أو اجتمع نصفان وسدس كزوج وأخت لأب وأم وأخت لأم أو أخت لأب،
وتعول إلى ثمانية فيما إذا اجتمع نصف وثلاث وسدس كزوج وأختين لأب وأم، أو اجتمع نصفان وثلاث
كزوج، وأخت لأب وأم وأختين لأم، وتعول إلى تسعة إذا اجتمع نصف وثلاث كزوج وأختين لأب وأم
وأختين لأم، أو اجتمع نصفان وثلاث وسدس كزوج وأخت لأب وأم وأختين لأم وأم، وتعول إلى عشرة إذا
اجتمع نصف وثلاث وثلاث وسدس كزوج وأختين لأب وأم وأختين لأم وأم.

وإن: وفي "الجمهرة البيرة ٤١٧/٢": إذا. وتعول إلى ثلاثة عشر ^{الح} تفصيله: إن المسألة تعول إلى ثلاثة عشر
إذا اجتمع ربع وثلاث وسدس كزوجة وأختين لأب وأم وأخت لأم، وتعول إلى خمسة عشر إذا اجتمع ربع
وثلاث وثلاث كزوجة وأختين لأب وأم وأختين لأم، وتعول إلى سبعة عشر إذا اجتمع ربع وثلاث وثلاث وسدس
كزوجة وأختين لأب وأم وأختين لأم وأم، وإنما لا تعول إلى أكثر من سبعة عشر؛ لأنه عدم بالاستقراء أنه لا يجتمع
من أصحاب الفرائض المختلفة أكثر من أربعة أصناف وإنما عشر ينتهي بالتعول مع وجود الأصناف الأربعة إلى
سبعة عشر، وإنما لا تعول إلى شفع؛ لأنه علم ذلك بالاستقراء.

إلى سبعة وعشرين أي أربعة وعشرون تعول إلى سبعة وعشرين، وما فيها إلا عولة واحدة وهي المبرية، وهي
التي اجتمع فيها الثمن والثلاث والسدسان، كزوجة وستين وأبوين، وإنما سميت مبرية لأن عينا ^٣ سئل عنها
وهو عني المبر يخص، فقال: عاد ثمنها تسعاً مرتجلاً، ومضى في حصته، ولا تعول أكثر من ذلك إلا عند ابن
مسعود ^٤، فإنها تعول عنده إلى أحد وثلاثين فيما إذا ترك امرأة وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم
أو رقيقاً، أو قاتلاً؛ لأن من أصله أن المحرم يحجب حجب نقصان دون الحرمان، فيكون للمرأة الثمن عنده،
ولأم السدس، وللأختين لأب وأم الثلثان، وللأختين لأم الثلث، ومجموع ذلك أحد وثلاثون.

المسألة على [وفي نسخة: بين. (الجمهرة البيرة: ٤١٧/٢)] الورثة ^{الح} شروع في بيان تصحيح المسائل، وإيراد به:
بيان أقل عدد يتأني فيه نصيب كل وارث بلا كسر. وأعلم أنه يحتاج إلى سبعة أصول: ثلاثة منها بين السهام
والرؤوس، وأربعة منها بين الرؤوس والرؤوس، أما الثلاثة التي بين السهام والرؤوس، فأحدها: الاستقامة بأن تكون سهام
كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر، كأبوين وأربع سات، فلا حاجة فيها إلى الصرب. وثانيها: الانكسار مع المساواة، =

فَاضْرِبْ عَدَدَهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَعَوَّلَهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً، فَمَا خَرَجَ صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ، كَامْرَأَةٍ وَأَخَوَيْنِ لِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ سَهْمٌ، وَلِلأَخَوَيْنِ مَا بَقِيَ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، وَلَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا، فَاضْرِبْ اثْنَيْنِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، فَتَكُونُ ثَمَانِيَّةً، وَمِنْهَا تَصِحُّ الْمَسْأَلَةُ. فَإِنْ وَافَقَ سِهَامُهُمْ عَدَدُهُمْ، فَاضْرِبْ وَفَقَ عَدَدَهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، كَامْرَأَةٍ وَسِتَّةِ إِخْوَةٍ، لِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ، وَلِلْإِخْوَةِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ [وهي] لَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهِمْ، فَاضْرِبْ ثَلَاثَ عَدَدِهِمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَمِنْهَا تَصِحُّ. فَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمِ سِهَامُ فَرِيقَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ، فَاضْرِبْ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ فِي الْآخَرِ،

= وثالثها مع الموافقة، وأما الأربعة التي بين الرؤوس والرؤوس، فهي التماثل والتداخل والتباين. ولابد في التصحيح من معرفة التماثل والتداخل والتباين، والتوافق بين العددين، فقول: التماثل كون أحد العددين مساوياً للآخر، كثلاثة وثلاثة، والتداخل كون العددين المحتلفين بحيث يعني أقلهما الأكثر بمعنى أنه إذا ألقى الأقل من الأكثر م يبق من الأكثر شيء كالثلاثة والستة، فإذا أُلقيت الثلاثة من الستة مرتين فبنت الستة بالكلية، والتوافق: أن لا يعني أقلهما الأكثر، بل يعنيهما عدد ثالث كاشمالية مع العشرين يعنيهما أربعة، فيتوافقان بأربع، والتباين: أن لا يعنيهما عدد ثالث أصلاً، كالتسعة مع العشرة، وهذا كله على أن الواحد ليس بعدد.

أصل المسألة وفي نسخة. أصلي الفريضة. **ولا تقسم عليهما** وفي نسخة: وهو ثلاثة لا يقسم عليهما.

أصل المسألة أي الأربعة؛ لأن المسألة من الأربعة. **نصح المسألة** فبمراة سهمان، ولكل أح ثلاثة أسهم.

سهامهم أي سهام الفريق الذي لم يقسم عليه السهام. **فاضرب** وفي نسخة: ضربت

في أصل المسألة وأصل المسألة من أربع، للزوجة واحد، وللإخوة الستة ثلاثة، والثلاثة لا تقسم على الستة، فطروا بين الثلاثة واستتة، فبهما التوافق بالصف، فضربا اثنين في الأربعة، فصار ثمانية، فمها تصح المسألة، للزوجة سهمان، وكل أح سهم. **فإن لم تقسم الخ** كزوجتين وخمس جدات وثلاثة إخوة لأم وعم أصلها من اثني عشر، لزوجتين الربع ثلاثة، وللجدات السدس سهمان، وللإخوة لأم الثلث أربعة، وللعلم ما بقي وهو ثلاثة، وانكسر على الزوجتين والجدات والإخوة، فاضرب عدد الزوجتين وهو اثنان في عدد الجدات يكون عشرة، ثم اضرب العشرة في ثلاثة عدد الإخوة يكون ثلاثين، ثم اضرب الثلاثين في أصل المسألة، وهي اثنا عشر يكون ثلاثمائة وستين، ومنها تصح، ثم يقول: من له شيء في الفريضة مضروب في ثلاثين لزوجتين ثلاثة في ثلاثين يكون تسعين، وهو الربع من الجميع، لكل واحدة خمسة وأربعون، وللجدات سهمان في ثلاثين يكون ستين لكل واحدة اثني عشر، وللإخوة أربعة في ثلاثين يكون مائة وعشرين لكل واحد أربعون، وللعلم ثلاثة في ثلاثين يكون تسعين، فذلك كله ثلاثمائة وستون. [الجوهرة النيرة: ٤١٨، ٤١٧/٢] **فريقين**: وفي نسخة: منهم.

ثم ما اجتمع في الفريق الثالث، ثم ما اجتمع في أصل المسألة، فإن تساوت الأعدادُ أُجزأَ أحدهما عن الآخرِ كأمرائينِ وأخوين، فاضرب اثنين في أصل المسألة. ^{أي ثلثت}
 وإن كان أحد العددين جزءاً من الآخر أغنى الأكثر عن الأقل، كأربع نسوة وأخوين إذا ضربت الأربعة أجزأك عن الآخر. فإن وافق أحد العددين الآخر ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر، ثم ما اجتمع في أصل المسألة كأربع نسوة وأخت وستة أعمام، فليست توافق الأربعة بالنصف، فاضرب نصف أحدهما في جميع الآخر، ثم في أصل المسألة تكون ثمانية وأربعين، ومنها تصح المسألة. فإذا صحت المسألة، فاضرب سهام كل وارث في التركة، ثم اقسّم ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة، ^{بالقسمة} يخرج حق الوارث.

أجزأ وفي نسخة: إخراج. فاضرب اثنين إلخ. وهذا يسمى المتماثل، فأصلها من أربعة، للزوجتين الربع سهم منكسر عيهما وللأخوين ما بقي، وهو ثلاثة منكسر أيضاً، وأحد العددين يعيبك عن الآخر، فاضرب اثنين في أربعة يكون ثمانية، للزوجتين سهمان وللأخوين ستة. [الجوهرة النيرة: ٤١٨/٢] ومعنى التماثل: كون أحد العددين مساوياً للآخر كثلاثة وثلاثة، ويسميان بالمتماثلين.

وإن كان أحد العددين إلخ: وهذا يسمى التداخل، فقول: أصل المسألة من أربعة، للزوجات سهم منكسر عيهن، وللأخوين ثلاثة منكسر أيضاً، فاستعن بضرب الأربعة؛ لأن الاثنين يدخلان فيها، فاضرب الأربعة في أربعة يكون ستة عشر: للزوجات أربعة، للأخوين اثنا عشر. [الجوهرة النيرة] ومعنى تداخل العددين المختلفين أن يعد أقلهما الأكثر أي يفنيه. أغنى: وفي نسخة: أجزأه.

أحد العددين الآخر [وفي نسخة: عن عدد الأخوين، فإن كان أحد العددين، موافقاً للآخر] إلخ. معنى توافق العددين: أن لا يعد أقلهما الأكثر، ولكن يعدهما عدد ثالث. ما اجتمع: وفي نسخة: فما اجتمع فاضربه.

ثم في: وفي نسخة: ما اجتمع. يخرج حق [ذلك] الوارث: لأنك تقول: أصل المسألة من أربعة، للزوجات الربع والأخت النصف، ولأعمام سهم منكسر عليهم، وهم ستة، فاضرب نصف عدد الزوجات في عدد الأعمام يكون اثني عشر؛ ثم في الفريضة يكون ثمانية وأربعين، للزوجات اثني عشر، وللأخت أربعة وعشرون، ولأعمام اثني عشر. [الجوهرة النيرة: ٤١٨/٢]

وإذا لم تُقسم التركة حتى مات أحد الورثة، فإن كان ما يُصيّبه من الميّت الأول ينقسم على عدد ورثته، فقد صحت المسألتان مما صحت الأولى، وإن لم تنقسم صحت فريضته الميّت الثاني بالطريقة التي ذكرناها، ثم ضربت إحدى المسألتين في الأخرى إن لم يكن بين سهام الميّت الثاني، وما صحت منه فريضته موافقة. فإن كانت سهامهم موافقة، فاضرب وفق المسألة الثانية في الأولى، فما اجتمع صحت منه المسألتان.

وكل من له شيء من المسألة الأولى مضروب فيما صحت منه المسألة الثانية. ومن كان له شيء من المسألة الثانية مضروب في وفق تركة الميّت الثاني.

وإذا لم إلخ: شروع في مسألة المناسحة. ما يصيبه: وفي نسخة: نصيبه.

مما صحت الأولى: وفي نسخة: فاقسمه، وقد صحت منه المسألة.

ذكرناها: من التداخل والتباين والتماثل والتوافق.

سهام الميّت إلخ: من فريضة الميّت الأول. [الباب: ٣٦٥/٢]

وما صحت إلخ: وفي نسخة: توفق ما صحت منه فريضة.

موافقة: كزوجة وأخت لأب وأم وأربعة أعمام، ثم لم تقسم تركته حتى مات بعض الأعمام، وليس له ورث سوى زوجته، فإن مسألة الأولى من أربعة، لزوجة سهم، وأخت سهم، والأعمام سهم مكسر عيهم، فاضرب أربعة في أربعة يكون ستة عشر: لزوجة أربعة، وأخت ثمانية، والأعمام أربعة، كل واحد سهم. مات أحدهم وحده، حوته ثلاثة ويده سهم لا يقسم على ورثته، فاضرب مسألته وهي ثلاثة في ستة عشر، يكون ثمانية وأربعين، ومنها تصح: لزوجة أربعة في ثلاثة يكون ثني عشر، وهو ربع الجميع، وأخت ثمانية في ثلاثة يكون أربعة وعشرين، وهو النصف يبقى اثني عشر بين بقية الورثة لكل واحد أربعة. [الجوهرة النيرة: ٤١٨/٢، ٤١٩]

سهامهم موافقة إلخ: مثله: زوج وأخوان تصح من أربعة، ثم مات الزوج وحده أربعة بنين، نصيبها من أربعة ويتوفاق بالأصاف، فاضرب نصف عددهم في جميع الآخر يكون ثمانية، ومنه تصح مسألتان، للأخوين أربعة ولأولاد الزوج أربعة. [الجوهرة النيرة: ٤١٩/٢]

وكل: وفي نسخة: فكل. ومن كان له: وفي نسخة: وكل من.

وَإِذَا صَحَّتْ مَسْأَلَةُ الْمُنَاسَخَةِ، وَأَرَدْتَ مَعْرِفَةَ مَا يُصِيبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ حَسَابِ الدَّرَاهِمِ
قَسَمْتَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ، فَمَا خَرَجَ أَخَذْتَ لَهُ مِنْ سِبْهَامِ
كُلِّ وَارِثٍ حَبَّةً - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ -.

تَمَّتْ

ما يصيب: وفي نسخة: يصيب.

حساب الدراهم: وفي بعض النسخ: حبات الدراهم.

فَسَمْتَ إِنْ: صورته. روح وأنوار واس من اثني عشر، ثم مات الابن وحلف أمًا وأبًا وجددة أو جدًا وهم المدي
حقيقهم الملبت الأول، ويده خمسة من اثني عشر، وأصل فريضته من ستة، فاضرب الثانية في الأولى يكون اثني
وسعين، للأب في الأولى اثني عشر، وليس له في الثانية شيء؛ لأنه أبو أم، وللأم سبعة عشر، وبروح في اساتين
وهو الأب في الثانية ثلاثة وعشرون، وللأب في الثانية عشرون، فاقسم سهام مسألة على حبات الدرهم، وهي ثمانية
وأربعون، يخرج نصف اسهام ستة وثلاثين يقابل ذلك نصف الدرهم وهو أربعة وعشرون، وثلاث اسهام أربعة
وعشرون يقابنها ثلث الدرهم، وهو ستة عشر كل سهم ثلثا حبة، ولثلاثة الأسهم حبتان، وأربع ثمانية عشر، والداق
اثني عشر، والشم تسعة، والقيراط ستة أسهم، والطلسوح وهو نصف القيراط، وهو حبتان ثلاثة أسهم، ولحبة سهم
ونصف، ولكل سهم ثلاثا حبة، وقد عنمت أن للأب اثني عشر سهمًا، ودينق داق، وللأم سبعة عشر ودينق داق
وثلاث حبات وثلث حبة؛ لأن الدايق اثني عشر بقى خمسة يقابنها بثنيها، كما قابت ستة وثلاثين بأربعة وعشرين،
وقابت أربعة وعشرين بستة عشر، فيقابل كل شيء بثنيها، فإذا قابت خمسة بثنيها، كان ثلثها ثلاثة وثلث كما
ذكر، ولزوج ربع درهم وثلاث حبات وثلث حبة، ولابن الابن ربع درهم وحنة وثلث حبة، فجميع ذلك درهم،
وعلى حسب ذلك تقسم العدة، ويقسم كل شيء من التركة. [الجوهرية البيرة: ٤١٩/٢]

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى	رقم الصفحة	المحتوى
١٥٢	باب الشهيد	٩	كتاب الطهارة
١٥٥	باب الصلاة في الكعبة	٣٢	باب التيمم
١٥٧	كتاب الركاة	٣٨	باب المسح على الخفين
١٦٠	باب ركاة الإبل	٤٣	باب الحيض
١٦٢	باب صدقة المقر	٥١	باب الأُخاس
١٦٤	باب صدقة العم	٥٧	كتاب الصلاة
١٦٥	باب زكاة الخيل	٦١	باب الأدن
١٦٩	باب ركاة الفصة	٦٥	باب شروط الصلاة التي تتقدمها
١٧١	باب ركاة الذهب	٦٨	باب صفة الصلاة
١٧٢	باب ركاة العروص	٨٣	باب الجماعة
١٧٤	باب زكاة الزروع والثمار	٩٥	باب قضاء الفوائت
١٧٧	باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز	٩٧	باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة
١٨٣	باب صدقة الفطر	٩٩	باب الوافل
١٨٧	كتاب الصوم	١٠٣	باب سجود السهو
١٩٧	باب الاعتكاف	١٠٧	باب صلاة المريض
٢٠٠	كتاب الحج	١١٠	باب سجود التلاوة
٢٢٤	باب القراء	١١٣	باب صلاة المسافر
٢٢٧	باب التمتع	١١٩	باب صلاة الجمعة
٢٣٢	باب حنایات	١٢٧	باب صلاة العیدین
٢٤٦	باب الإحصار	١٣٢	باب صلاة الكسوف
٢٤٩	باب الفوات	١٣٤	باب صلاة الاستسقاء
٢٥١	باب الهدی	١٣٦	باب قیام شهر رمصان
٢٥٦	كتاب البيوع	١٣٨	باب صلاة الخوف
٢٦٥	باب خيار الشرط	١٤١	باب الجائز

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٤٤٨	كتاب الخنثى.....	٢٦٨	باب خيار الرؤية.....
٤٥١	كتاب المفقود.....	٢٧١	باب خيار العيب.....
٤٥٣	كتاب الإباق.....	٢٧٥	باب البيع الفاسد.....
٤٥٥	كتاب إحياء الموات.....	٢٨٢	باب الإقالة.....
٤٥٨	كتاب المأذون.....	٢٨٣	باب المراجعة والتولية.....
٤٦٢	كتاب المزارعة.....	٢٨٧	باب الربا.....
٤٦٧	كتاب المساقاة.....	٢٩٣	باب السلم.....
٤٦٨	كتاب النكاح.....	٢٩٨	باب الصرف.....
٤٩٢	كتاب الرضاع.....	٣٠٣	كتاب الرهن.....
٤٩٦	كتاب الطلاق.....	٣١٤	كتاب الحجر.....
٥١٠	باب الرجعة.....	٣٢٤	كتاب الإقرار.....
٥١٤	كتاب الإيلاء.....	٣٣٦	كتاب الإجارة.....
٥١٧	كتاب الخلع.....	٣٥٤	كتاب الشفعة.....
٥٢٠	كتاب الظهار.....	٣٦٨	كتاب الشركة.....
٥٢٦	كتاب اللعان.....	٣٧٨	كتاب المضاربة.....
٥٣١	كتاب العدة.....	٣٨٤	كتاب الوكالة.....
٥٣٩	كتاب النفقات.....	٣٩٩	كتاب الكفالة.....
٥٥٠	كتاب العتاق.....	٤٠٥	كتاب الحوالة.....
٥٥٥	باب التدبير.....	٤٠٧	كتاب الصلح.....
٥٥٦	باب الاستيلاء.....	٤١٦	كتاب الهبة.....
٥٥٩	كتاب المكاتب.....	٤٢٣	كتاب الوقف.....
٥٦٦	كتاب الولاء.....	٤٢٨	كتاب الغصب.....
٥٦٩	كتاب الجنائيات.....	٤٣٥	كتاب الوديعة.....
٥٧٦	كتاب الديات.....	٤٣٩	كتاب العارية.....
٥٨٧	باب القسامة.....	٤٤٢	كتاب اللقيط.....
٥٩٠	كتاب المعاقل.....	٤٤٥	كتاب اللقطة.....

مضمون	صفحه	مضمون	صفحه
كتاب الحدود.....	٥٩٢	كتاب القسمة.....	٦٧٧
باب حد الشرب.....	٥٩٩	كتاب الإكراه.....	٦٨٤
باب حد القذف.....	٦٠١	كتاب السير.....	٦٨٨
كتاب السرقة وقطاع الطريق.....	٦٠٤	كتاب الحظر والإباحة.....	٧١٤
كتاب الأشربة.....	٦١٢	كتاب الوصايا.....	٧٢٢
كتاب الصيد والذبائح.....	٦١٤	كتاب الفرائض.....	٧٣٥
كتاب الأضحية.....	٦٢٣	باب العصبات.....	٧٣٩
كتاب الأيمان.....	٦٢٧	باب الحجب.....	٧٤٠
كتاب الدعوى.....	٦٤١	باب الرد.....	٧٤١
كتاب الشهادات.....	٦٥٦	باب ذوي الأرحام.....	٧٤٤
باب الرجوع عن الشهادة.....	٦٦٧	باب حساب الفرائض.....	٧٤٦
كتاب آداب القاضي.....	٦٧١		

مكتبة البشائر

المطبوعة

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	المرفقة
دروس البلاغة	زاد الطالبين
الكافية	عوامل النحو
تعليم المتعلم	هداية النحو
مبادئ الأصول	إيساغوجي
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل
هداية الحكمت	المعلقات السبع
	شرح نخبة الفكر

هداية النحو (مع الخلاصة والتمارين)

متن الكافي مع مختصر الشافي

رياض الصالحين (غير ملونة مجلدة)

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة / كرتون مقوي

الجامع للترمذي	الصحيح للبخاري
	شرح الجامي

ملونة مجلدة

(٧ مجلدات)	الصحيح لمسلم
(مجلدين)	الموطأ للإمام محمد
(٣ مجلدات)	الموطأ للإمام مالك
(٨ مجلدات)	الهداية
(٤ مجلدات)	مشكاة المصابيح
(٣ مجلدات)	تفسير الجلالين
(مجلدين)	مختصر المعاني
(مجلدين)	نور الأنوار
(٣ مجلدات)	كنز الدقائق
تفسير البيضاوي	التيبان في علوم القرآن
الحسامي	المسند للإمام الأعظم
شرح العقائد	الهدية السعيدية
أصول الشاشي	القطبي
نخبة العرب	تيسير مصطلح الحديث
مختصر القدوري	شرح التهذيب
نور الإيضاح	تعريب علم الصيغة
ديوان الحماسة	البلاغة الواضحة
المقامات الحريرية	ديوان المتنبي
آثار السنن	النحو الواضح (الهندية، ثانوية)

Book in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)

Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)

Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish)(H. Binding)

Fazail-e-Aamal (German)(H. Binding)

Muntakhab Ahdees (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizb-ul-Azam(French) (Coloured)

مکتبہ الرشیدی

طبع شدہ

رتبین مجلد

تفسیر عثمانی (۲ جلد)	فارسی زبان کا آسان قاعدہ	تیسیر المنطق
خطبات الاحکام لجمعيات العام	علم الصرف (اولین، آخرین)	تاریخ اسلام
حصن حصین	تسہیل المبتدی	بہشتی گوہر
الحزب الاعظم (مینی کی ترتیب پر مکتل)	جوامع الکلم مع چہل ادعیہ مسنونہ	فوائد مکبہ
الحزب الاعظم (مینی کی ترتیب پر مکتل)	عربی کا معلم (اول، دوم، سوم، چہارم)	علم النحو
لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	عربی صفوۃ المصادر	جمال القرآن
معلم الحجاج	صرف میر	نحو میر
فضائل حج	تیسیر الابواب	تعلیم العقائد
خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی	نام حق	سیر الصحابیات
تعلیم الاسلام (مکتل)	فصول اکبری	کریم
بہشتی زیور (تین حصے)	میزان و منشعب	چند نامہ
بہشتی زیور (مکتل)	نماز مدلل	بیچ سورۃ
	نورانی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا)	سورۃ یس
	عم پارہ درسی	آسان نماز
	عم پارہ	منزل
	تیسیر المبتدی	

کارڈ کور / مجلد

فرائض اعمال	اکرام مسلم
منتخب احادیث	مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)

زیر طبع

مکتل قرآن حافظی ۱۵ سطری
بیان القرآن (مکتل)

رتبین کارڈ کور

حیات المسلمین	آداب المعاشرت
تعلیم الدین	زاد السعید
خیر الاصول فی حدیث الرسول	جزاء الاعمال
الحجامة (چھپنا لگانا) (جدید ایڈیشن)	روضۃ الادب
الحزب الاعظم (مینی کی ترتیب پر) (چینی)	آسان اصول فقہ
الحزب الاعظم (مینی کی ترتیب پر) (چینی)	معین الفلفہ
عربی زبان کا آسان قاعدہ	معین الاصول